

## (المجزء السادس)

من حاشية الامام العلامة الهمام  
ذى الثبات والرسوخ شيخ الشيوخ سيدى محمد بن أحمد بن محمد  
ابن يوسف الرهونى على شرح الشيخ عبد الباقي الزرقانى  
أسكنه الله دار التهانى لمن الامام الجليل  
أبى المودت خليل رحم الله الجميع  
انه قريب سميع

---

وبها مشها حاشية العلامة الوحيد الاوحد الفريد الاسعد المبارك الميمون  
أبى عبد الله سيدى محمد بن المدنى على كتون سقى الله ثراه بواب الرحمة  
وأعاد علينا من بركته ما يعم الامة آمين

---

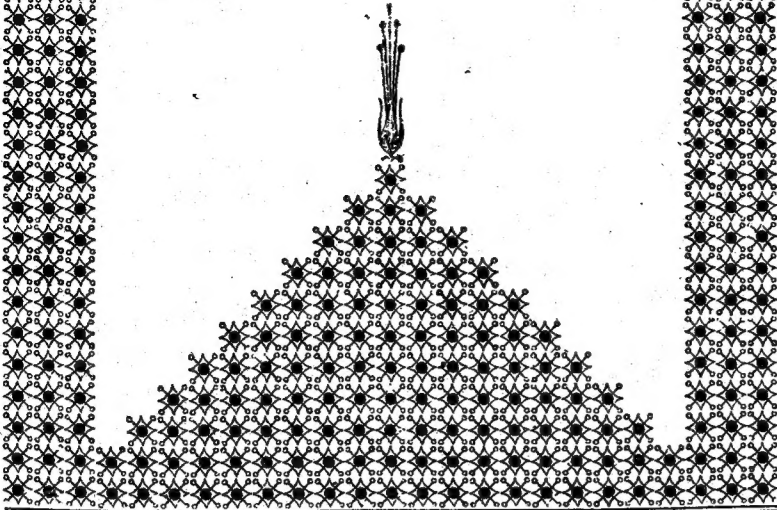
(الطبعة الاولى)

بالمطبعة الاميرية بيولاى مصر المحمية

سنة ١٣٠٦

هجريه





(بسم الله الرحمن الرحيم)

وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد وآله وصحبه وسلم تسليما

\*(باب الضمان)\*

ابن يونس الاصل في جواز الجمالة قوله تعالى ولمن جاء به حمل بعير وانا به زعيم فهذه جمالة المال وقال في قضية يعقوب ان ارسله معكم حتى تؤتون موثقان من الله لتأتني به الا ان يحاط بكم فهذا ضمان النفس بعينه اه منه بلفظه قلت وهذا على ان شرع من قبلنا شرع لنا حتى يردنا نسخ وفيه خلاف (شغل ذمة أخرى الخ) قول ز فخرج البيوع والحوالة قال نو مقتضاه ان الحوالة خرجت بقوله أخرى وفيه نظر اذ لم يشتمل عقدها على اشتغال ذمة بل على اخلاء ذمة المحمّل وبرايتها فهي خارجة عن قوله شغل ذمة فتأمل اه وما قاله ظاهر ويشهد له قول ابن يونس مانصه ولان الضمان مأخوذ من الضمن وهو شغل ذمة أخرى بالحق بخلاف الحوالة التي هي مأخوذة من تحوّل الحق اه منه بلفظه وقول ز وضعف بانه ليس في الخدمة ما يفيد اتحاد الشاغل فيه نظير بل فيه ما يفيد وهو جعل الائف واللام في الحق العهد ثم رأيت لتو نحو من هذا وقال ثم ووقفت على مثله لصرف الحمد لله فانظره وما عراه لصرف هو في حاشية ضجج والله أعلم \*(تنبيه)\* قول ابن عرفه في تعريفه التزام دين لا يسقطه لم يظهر لي فائدة زيادة قوله لا يسقطه وقال الرضا ع مانصه وقول الشيخ التزام دين ظاهر في كونه تعبير ذمة المترحم وهو جنس عام وقوله لا يسقطه أخرجه الحوالة كما تقدم اه

(بسم الله الرحمن الرحيم)

\*(الضمان)\*

قول ابن عرفه لا يسقطه الظاهر أنه لاخراج التزام الدين عن الغير مع براهته (شغل ذمة) خرج عنه الحوالة لان فيها اخلاء ذمة المحمّل وبرايتها ولذا خرجت أيضا عن قول ابن عرفه التزام اذ ليس فيها التزام أى تعبير ذمة وقول ز كون الشاغل واحدا الخ لذا قال في الشامل ضمان غير الطلب شغل ذمة أخرى بالحق الاول مع اتحاد الشاغل وقول ز ليس في الخدمة يفيد الخ بل يفيد جعل أل عهدية كما قاله صر في حاشية ضجج



(مكتاب الخ) قول مب في  
المعطوف عليه أى وفي المعطوف  
الاول وقوله في المعطوف أى الثاني  
والثالث (وزوجة) قول مب  
أحسن من هذا الخ فيه نظر كما تقدم  
(ومريض) ظاهره كغيره وقعت  
الجملة في صلب العقد ام لا  
\*(تنبيه)\* قال غ في تكميله  
اللغوى واذا تكفل المريض بعمال  
في عقد البيع بغير أمر البائع جاز  
ولا يجوز بأمره على القول بأنها  
تحل على الحيسل لموته لانه لا يدري  
على أى ذلك باع على النقد أو الى  
أجل اه قيل يلزم على هذا أن  
لا يجوز شراء المريض بدين اه  
(وليس للسيد الخ) قول مب عن  
اللغوى للسيد أن يجبر عبده الخ  
أى له أو لغيره خلاف ما يوهمه ز  
وقول مب بقدرها الخ قال ع  
لانه كاترأع وفيه نظر اذ قد لا يرضى  
العبد باتباع ذمته اه وهو ظاهر  
لاحتمال تلف ماله فتبقى ذمته  
مشغولة ولذلك لم يعرج الأئمة على  
مال اللغوى بل صرح غ بأنه خلاف

منه بلفظه وفيه نظر اذ ليس في الحوالة التزام دين الذى فسر هو بأنه تعبير ذمته الملتزم سواء  
أريد ذمته الجمل أو الحال عليه فتأمله وقال خش أخرج به الحوالة على ما فيه أو يقال  
هو لبيان الواقع اه والاحتمال الاول قد علمت ما فيه والثاني بعيد من صنيع ابن  
عرفه وغيره وهو دوقطع مثله منه ووجدت في طرة أنه أخرج به أداء الدين عن الغير وله وجه  
لان من دفع الدين عن غيره قد سقط به دين المدفوع له فلم تبقى له مطالبة به على المدين وأداء  
الدين غير الضمان ولذلك شبهه المصنف به في قوله الآتى كأداءه رفقا اذ الشئ لا يشبهه بنفسه  
لكن فيه ان أداء الدين لم يدخل في قوله التزام دين المفسر بأنه تعبير ذمته الملتزم فلا يحتاج الى  
اخرجه بما ذكر ولا يجاب عن هذا بأن المراد بالتزام في هذه الصورة ارادة المؤدى أو لالانها  
سابقة على الاداء بالفعل لاننا لا نسلم أن ذلك التزام تعبر به ذمته ولذلك اذا استحق من يدرب  
الدين ما دفعه لم يبق عليه باعطائه غيره ان لم يكن صرح أو بالتزام الاداء فتأمل به باضاف  
والظاهر أنه حشو ويحتمل عندى أن يكون اختراجه عن صورة وهى أن يقول شخص رب  
الدين ان أبرأت فلانا من دينك فأنا ملتزم لك به من غير رجوع معنى عليه فتأمله والله أعلم  
(مكتاب وما دون) قول مب الكاف للتشبيه في المعطوف عليه وللتتمثيل في المعطوف  
الخ فيه نظر لان الكفالة ان وقعت منه ما باذن فيه ما فالكاف فيها للتتمثيل وان وقعت  
بدونه فهي في مال التشبيه ولا يستقيم ما ذكره الا يجعلها في الاول بغير اذن وفي الثاني باذن  
وهو عمل باليد والظاهر أنه قصد شيئا خفاته العبارة وصوابه الكاف للتشبيه في المعطوف  
عليه وفي المعطوف الاول وللتتمثيل في المعطوف الثاني والثالث فتأمله اه (وزوجة) قول  
مب أحسن من هذا ما تقدم من الفرق بانها في الكفالة مطلوبة الخ تقدم ما في هذا الفرق  
مما يقتضى نفي الحسن عنه فضلا عن أن يكون أحسن فراجع (ومريض) ظاهر المصنف  
سواء وقعت الجملة في صلب عقد البيع أم لا وهو ظاهر كلام غيره قال في المدونة ومن  
تكفل في مرضه فذلك في ثلثه اه منها بلفظها (تنبيه) قال غ في تكميله عند نصها  
السابق مانصه اللغوى واذا تكفل المريض بعمال في عقد البيع بغير أمر البائع جاز ولا يجوز  
بأمره على القول بانها تحل على الحيسل بعونه لانه لا يدري على أى ذلك باع على النقد أو الى  
أجل اه قيل يلزم على هذا أن لا يجوز شراء المريض بدين اه منه بلفظه (وليس للسيد  
جبره عليه) قول مب فقول ز وساقه ح كانه المذهب الخ تحريف صواب وقد وقع  
في كلام ز أمران آخران لم ينبه عليهما أحدهما انه يوهم أن موضوع كلام اللغوى اذا  
تحمل عن نفسه وليس كذلك ثانيهما ان قوله لانه كاترأع يوهم أنه من كلام اللغوى وليس  
كذلك وانما هو من كلام عجب فانه بعد أن ذكر أن أبا الحسن وابن ناجي لم يعرضا مال اللغوى  
قال مانصه ووجه ما ذكره اللغوى أنه يقدر كأن السيد اتزعه منه ذلك المال وفيه نظر اذ  
قد يرضى العبد باتباع المال ولا يرضى باتباع ذمته اه محل الحاجة منه بلفظه وما قاله  
ظاهر لان اتزاعه ماله لا ضرر عليه فيه والزامه الحال مع كون ما يده من المال يفي بما تحمّل  
به عليه فيه ضرر لاحتمال تلف ذلك المال أو استحقاقه من يده فتبقى ذمته مشغولة ولهذا  
والله أعلم لم يعرج في ضيق على كلام اللغوى ولا أشار اليه بحال وانما قال مانصه وليس



(وعن الميت الخ) قول ز بلا  
 خلاف فيه نظر اذا المدا رانما هو على  
 كون الميت خلف وفاء أو لا كما في  
 ابن يونس وغيره (ان كان مما يجعل)  
 ظاهره كغيره انه لا يجوز في المفهوم  
 مطلقا وقيده اللغوي بما اذا قصد  
 الغريم اسقاط الضمان عن نفسه  
 فان قصد منفعة الطالب جاز اه  
 ووافقه في المعنى قول المصنف في  
 القرض الا ان يقوم دليل على أن  
 القصد نفع المقرض فقط الخ  
 وقول ز كان يضمنه مدة معينة  
 الخ وكذا مجهولة كما لابن يونس  
 وح وغيرهما بخلاف الرهن لانه  
 محل بشرطه الذي هو الحوزة وشرط  
 منافع فتأمل (وعكسه الخ) قول  
 ز كاجل مدينك الخ وكذا ضع  
 عنه البعض وأخره بالباقي وأنا أضمنه  
 على الرابع لما في ابن يونس (في  
 الاجل) أي الذي وقع الضمان  
 والتأخير اليه بان يكون معسرا  
 وقت ضربه الى انقضائه وقول ز  
 لانه سلف برهن الخ لوقال بنفع كما  
 في المدونة وقوله ولا يكون الرهن  
 به الخ مثله في المدونة وقيده ابن  
 يونس بما اذا لم يكن الرهن في أصل  
 الدين والا كان المرتهن أحق به  
 وان كان فاسدا اه وهو تقييد لابد  
 منه وقد تقدم لمب و غ عند  
 قوله في الرهن وباشتراطه في بيع  
 فاسد ما يفيد أنه أي التقييد  
 المذهب (لابلجميع) قول ز معا  
 في البطلان الخ أي في الرهن  
 وعليه ينزل ما بعده وقوله كما هو أي  
 عند قوله أول يوسر في الاجل فراجع

لا سيد أن يجبر عبده على الضمان على المشهور اه منه بلفظه وتبعه في الشامل فقال وليس  
 للسيد جبرهم عاينه على المشهور اه منه بلفظه وابن عريقه ذكر كلام المدونة ثم ذكر كلام  
 اللغوي وليس في كلامه ما يدل دلالة ظاهرة على أنه جعله تقييدا وصرح غ في تكميله بأنه  
 خلاف فقال بعد نقله كلامها مانصه ظاهره وان كان سيده مال بقدرها خلاف ما للغوي اه  
 منه ونقل ابن يونس عن المدونة أظهر في مخالفة ما للغوي ولم يقيدها ابن يونس بشئ والله أعلم  
 (وعن الميت المنلس) قول ز دون مفتوح الفاء واللام المشددة فانه يصح الضمان عنه  
 بلا خلاف فيه نظركلام الأئمة كالصريح في رده اذا المدا ر على كون الميت خلف وفاء أولم  
 يخلفه لا على ما زعمه في ابن يونس مانصه قال عبد الوهاب يجوز الضمان عن الميت خلف  
 وفاء أولم يخلف وقال أبو حنيفة لا يجوز الا اذا خلف وفاء ودليلنا حديث أبي قتادة في الذي  
 مات وعليه دين فامتنع النبي صلى الله عليه وسلم من الصلاة عليه فلما ضمنه أبو قتادة صلى  
 عليه ولان كل دين لو كان به وفاء صح ضمانه فيه فانه يصح وان لم يكن به وفاء أصله  
 الضمان عن الحق اه منه بلفظه (ان كان مما يجعل) مفهومه ان كان مما لا يجعل لم يجوز  
 مطلقا وهو ظاهر كلام ابن يونس وغيره وقال اللغوي مانصه ويفترق الجواب اذا أعطاه  
 جحلا ليتجمله قبل الاجل فان كان الدين عيناً وعرضاً من قرض جاز وان كان من بيع وكان  
 قصد الغريم بتجمله منفعة الطالب جاز وان اراد اسقاط الضمان عن نفسه لم يجوز اه منه  
 بلفظه ومفهوما كلامه متعارضان فيما اذا أشكل الامر والمتعين العمل بمفهوم أول  
 كلامه وهذا الذي قاله لم أره لغيره لكن ووافقه في المعنى قول المصنف فيما مر في القرض  
 الا ان يقوم دليل على أن القصد نفع المقرض فقط الخ فتأمل وقول ز كان يضمنه مدة  
 معينة الخ لمفهوم لقوله معينة وكذا المجهولة كما لابن يونس وح وغيرهما وقوله ولعل  
 الفرق ان الرهن أشد الخ الظاهر في الفرق بينهما أن تحديد الرهن بمدة معينة محل بشرطه  
 الذي هو الحوزة من غير رجوع ليدرا منه لان تحديده بمدة معينة دخول على رجوعه ليد  
 راهنه بعد انقضاء ما فهو شرط مناقض فتأمل والله أعلم (وعكسه ان أيسر لغريمه) ظاهر  
 شرح ز أن التأخير وقع بجميع الدين ومثله اذا أسقط عنه بعضه لغريمه وأخره بالباقي  
 على الرابع ففي ابن يونس عن ابن المواز مانصه ومن حل دينه فقال له رجل ضع لغريمك  
 كذا وكذا أو أنا جميل لك ياقية الى أجل كذا فذلك جائز ولو شاء نتجمله فكأنه أسلفه  
 وحطه وقال ابن القاسم وابن وهب وابن عبد الحكم ورووه عن مالك واختلفت رواية  
 أشهب فيه عن مالك فكرهه وأجازوه وأجازنه أبين لانه اذا أجاز أن يؤخره بحميل جاز أن  
 يحطه ويؤخره اه منه بلفظه (أولم يوسر في الاجل) الظاهر أن مراده بالاجل الاجل  
 الذي وقع الضمان والتأخير اليه وهو تقييد أن شرط الجواز كونه معسرا من وقت ضربه  
 الى انقضائه وكلام ز فيه متطرفاً ماله (لابلجميع) قول ز في البطلان قبل قيام  
 الغرما الخ لا ينزل على ما رتب عليه ولعله سقط من كلامه ذكر الرهن اذ عليه رتب ذلك  
 في المدونة لكن في تأخيره لا بعد من الاجل والمسئلتان في المعنى سواء وقول ز لان  
 تأخير المؤجل بحميل أو رهن ممنوع كما مر قريبا عن المدونة أي عند قوله أولم يوسر في



(بدن الخ) قول ز كافي ابن

الحاجب موضوعه غير موضوع  
ز فكانه أراد القياس عليه ونصه  
فلا يصح ضمان مبيع معين مطلقا  
باحضار مثله ان هلك اه ضيح قوله  
مطلقا سواء كان مقوما أو مثليا وهو  
مقيد بغير التقدين فيصح ضمانهما  
ولو عينا على مذهب المدونة لانه انما  
تجوز المعاوضة عليه ما عنده على  
شرط الخلف اللهم الا بالنسبة للصرف  
فهما كالعروض وقوله ان هلك  
أى قبل أن يقبضه المشتري وفي  
معنى الهلاك الاستحقاق اه  
ومسئلة الاستحقاق في المدونة  
(لا كتابة) وقيل لا بأس بالحالة فيها  
نقله ابن يونس عن ابن عبد الحكم  
وخرجه النخعي على قول أشهب  
يجوز أن يعطى رجل لسيد العبد  
مالا على أن يكتبه وهو لا يدري هل  
يناله العتق أم لا ابن عرفة ويرد  
التخريج بان المقصود في مسئلة  
أشهب محقق الحصول وهو نفس  
الكتابة لا المقصود منها وهو العتق  
وفي الحالة بالكتابة المقصود منها  
العتق وقد لا يحصل فيؤدى الى  
غرم المال مجانا اه ومثله في ضيح  
عن المازري ابن ناجي واذا فرغنا  
على المعروف ووقع ذلك سقطت  
الحالة وصحت الكتابة وان كان ذلك  
في أصل العقد قاله عيسى اه  
(وداين فلانا الخ) قول ز والا كان  
غرور الخ يعنى ولورادنا أعرفه  
وهو ثقة كما نقله ابن سلون عن ابن  
الحاج قائلا يخلف هذا القائل  
انه ما أراد بقوله ثقة ضمانا ويرأى  
قال ابن شاء الله اه

الاجل ونص المدونة وان لم يحصل الاجل فآخريه الى أبعده من الاجل بحميل أو رهن لم  
يجز لانه سلف بنفع قال غيره ولا يلزم الجبل شئ ولا يكون الرهن به رهنا وان قبض في فلس  
الغريم أو موته اه منها بلفظها ونقله غ ولم يقيد بشئ وكذا ز فيما مر لم يقيد بشئ  
لكن قال ابن يونس بعد ذكره عن المدونة مثل ما قدمناه عن امانته محمد بن يونس أراه انما  
قال ذلك لان الرهن لم يكن في أصل الدين ولو كان في أصل الدين لكان المرتهن أحق به من  
الغرماء حتى يستوفى حقه وان كان فاسدا اه منه باللفظ وهو تقييد لا بد منه وقد أغفله  
مب هنا فلم يقيد اطلاق ز مع أنه قدم عند قوله في الرهن وباشترطه في بيع فاسد ما يقيد  
أن التقييد هو المذهب وكذا غ لم ينبه على تقييد كلام المدونة مع أنه قدم في الرهن عند  
النص السابق ما يفيد انه المذهب أيضا وما كان ينبغى لهما ذلك والله الموفق (بدن لازم  
الخ) قول ز وان أرادوا ضمان المثل فيمنع أيضا كافي ابن الحاجب الخ كانه أراد قياس  
الوديعة وما معها على مسئلة ابن الحاجب لان موضوع كلام ابن الحاجب غير موضوعه  
ونصه فلا يصح ضمان مبيع معين مطلقا باحضار مثله ان هلك اه ضيح قوله مطلقا سواء كان  
مقوما أو مثليا وهو مقيد بغير التقدين فيصح ضمانهما ولو عينا على مذهب المدونة لانه انما  
تجوز المعاوضة عليه ما عنده على شرط الخلف اللهم الا بالنسبة للصرف فهما كالعروض  
وقوله ان هلك أى قبل أن يقبضه المشتري وفي معنى الهلاك الاستحقاق اه محل الحاجة  
منه بلفظه ومسئلة الاستحقاق في المدونة ونصها ولو شرط خلاص السلعة لم تجز الكفالة  
ولم تلزم وقال غيره تلزمه وهو أدخل المشتري في غرم ماله فعليه الاقل من قيمة السلعة يوم  
تستحق أو الثمن الذي أدى الأمان يكون الغريم ملبا حاضرا فيبرأ ثم قالت ولو عقد البيع  
على اشتراطه فسد البيع اه منها بلفظها ومثله لابن يونس عنها (لا كتابة) قول ز عن  
الشامل لا كتابة على المعروف الخ مقابل المعروف ما نقله ابن يونس عن ابن عبد الحكم من  
أنه لا بأس بالحالة بالكتابة قال ابن يونس ولا أعلم في هذا القول رواية انظر ضيح وابن  
عرفة وخرج النخعي جواز الحالة بالكتابة على قول أشهب يجوز أن يعطى رجل لسيد العبد  
مالا على أن يكتبه وهو لا يدري هل يناله العتق أم لا قال في ضيح ورده المازري بأن من  
كاتب عبده على أن اعطاه جيل بالكتابة فقد أعطاه جيل لا بد من قد لا يثبت فلم يصح ذلك وفي  
مسئلة أشهب انما دفع اليه مالا على أن يستأنف الكتابة ويرجع حقه في بيع العبد وانتزاع  
ماله والخبر عليه فصار هذا كالمعاوضة قال وهذا مما يتظر فيه لا شك اه منه بلفظه وقال  
ابن عرفة مانصه يرد التخريج بأن المقصود في مسئلة أشهب محقق الحصول وهو نفس  
الكتابة لان المقصود منها هو العتق وفي الحالة بالكتابة المقصود منها العتق وقد لا يحصل  
فيؤدى الى غرم المال مجانا اه منه بلفظه ونقله غ في تكميله وسلمه ولا يخفى أنه يحصل  
ما قاله المازري فتأمل والله أعلم \* (فرع) \* قال ابن ناجي في شرح المدونة مانصه واذا  
فرغنا على قولها ووقع ذلك فان الحالة تسقط وتصح الكتابة وان كان ذلك في أصل العقد  
قاله عيسى اه منه بلفظه (وداين فلانا) قول ز والا كان غرور اقول يا يعنى ولوراد مع  
قوله دايته قوله فهو ثقة وقد ذكر البرزلي فيسه خلافا ويضم من كلامه أن المشهور عدم



(وهل يقيد الخ) قول ز والإلم

يلزمه إلا المشبه الخ فيه نظر وقصور  
ففي تبصرة اللغمي وإن دأيناه أكثر  
من مداينة مثله وكانت مرة بعد مرة  
لزمه أولها وسقط ما هو فوق ما يداين  
به وإن عامله بأكثر وأخذ فوق  
ما يعامل به مثله سقط عن الكفيل  
المطالبة بجميع ذلك اه ونقله ابن  
عرفة ولم يحك خلافة وقال العبدوسي  
في شرح المدونة قال الشيخ فان  
دأينه أكثر من مداينة مثله صفقة  
واحدة سقط ذلك كله وإن دأينه مرة  
بعد أخرى لزمه ما يشبه وسقط  
الزائد هكذا نقل الشيخ عن اللغمي  
وقال قول اللغمي هذا تفسير  
للمذهب لأنه ساقه مساق التفسير  
اه على نقل أبي علي (تأويلان)  
على قوله قال غيره أي غير مالك  
انما يلزمه من ذلك ما كان  
يشبه أن يداين بمثل الخ فحمله ابن  
يونس وابن رشد واللغمي والمازري  
على أنه تفسير وقيل خلاف وقول  
مب والثاني نسبة الخ انما قال  
ابن عبد السلام مانصه هل هو أي  
قول غير مالك تقييد أو خلاف اه  
ولم يزد شيئا وكذا نقله في ضيغ  
فصاحب الثاني غير معروف مع  
انكاره ابن عرفة وإذا قال أبو علي  
الواجب الجزم بالاول اه (وله  
الرجوع الخ) قيده اللغمي بما  
إذا لم يسم قدر معلوما وعليه جرى  
ز أولا ثم ذكر أن ظاهر المصنف  
الاطلاق أي خلافا لتفصيل اللغمي  
ويأتي عن ابن يونس وابن عرفة  
ما يدل على خلاف ما قاله اللغمي  
وقول ز وأما على القول

الضمان قاله ح ﴿قلت وعليه اقتصر في الطررفقها في ترجمة ضمان ما يداين به الرجل  
صاحبه مانصه رأيت في بعض الكتب سئل بعضهم عن رجل أتى إلى رجل فقال أعطني  
ذهبا على سلعة ما لي أجل فقال لا أعرفك فقال له رجل آخر هو ثقة أي يجوز أن أفلس أو مات  
أو غاب أن يؤخذ ذلك القائل فقال لا يجوز ذلك حتى يقول في ضمان أو أنا ضامن لسلعتك  
فانظر ذلك اه منها بلفظها وكذا إذا قال أنا أعرفه وكذا إذا جمع بينهما فقال أنا أعرفه  
وهو ثقة كما نقله ابن سلون عن ابن الحاج \* (تنبيه) لم يذكر في الطررفقها وكذا ح ومن  
تبعه وقال ابن سلون عن ابن الحاج مانصه يحلف هذا القائل أنه ما أراد بقوله ثقة ضمانا  
ويبرأ عما قال إن شاء الله اه منه بلفظه وهو ظاهر والله أعلم (وهل يقيد بما يعامل به)  
قول ز والإلم يلزمه إلا المشبه فقط كما قد يفيد ت الخ كأنه لم يقف على نص في ذلك مع  
أنها منصوصة بخلاف ما قال في تبصرة اللغمي مانصه وإن دأينه أكثر من مداينة  
مثله وكانت مرة بعد مرة لزمه أولها وسقط ما هو فوق ما يداين به وإن عامله بأكثر وأخذ  
فوق ما يعامل به مثله سقط عن الكفيل المطالبة بجميع ذلك اه منها بلفظها ونقله ابن  
عرفة وأقره ولم يحك خلافة وقال العبدوسي في شرح المدونة مانصه قال الشيخ فان  
دأينه بما لا يشبه فاما أن يكون ذلك مرة أو مرة بعد مرة فان دأينه أكثر من مداينة مثله في  
صفقة واحدة سقط ذلك كله وإن دأينه مرة بعد أخرى لزمه ما يشبه ويسقط الزائد هكذا  
نقل الشيخ عن اللغمي وقال قول اللغمي هذا تفسير للمذهب لأنه ساقه مساق التفسير  
اه منه بلفظه على نقل أبي علي وبذلك كما تعلم ما في كلام ز وما في سكوت تو ومب عنه  
والله الموفق (تأويلان) هما على قولهما قال غيره انما يلزمه من ذلك ما كان يشبه أن يداين  
بمثله الخ فحمله ابن يونس وابن رشد واللغمي والمازري على أنه تفسير وحمله بعضهم على أنه  
خلاف وقول مب والثاني نسبة ابن عبد السلام لغريم ذكر الخ فيه اجماع يظهر لك  
بنقل كلام ابن عبد السلام فانه ذكر كلام المدونة وقال عقبه مانصه وللشيخ كلام في  
قول غير مالك هذا هل هو تقييد أو خلاف اه منه بالنظر ولم يزد على هذا شيئا وكذا نقله في  
ضيغ قالتا ويل الثاني صاحبه غير معروف مع انكار ابن عرفة وجوده فما كان من حق  
المصنف أن يسوي بينهما ولهذا قال أبو علي مانصه قول المتن وهل يقيد الواجب أن يقول  
يقيد جازما به كما رأيته اه منه بالنظر (وله الرجوع قبل المعادلة) قول ز لأنه التزم  
قدر الانتهاء له الخ هذه العله اللغمي كما قال واللغمي علل بها على مذهبه من التقييد بما  
إذا لم يسم قدر معلوما ز قال بعد مانصه وظاهر المصنف سواء أطلق أو قيد بقدر كناية  
وهو كذلك الخ فلا يصلح أن يعلل تلك العله لأنها حاصرة وكلام ضيغ الذي أشار إليه  
هو مانصه ذكر المازري عن بعض أشياخه أنه انما يرجع إذا أطلق وأما إذا قيد فقال عامله  
بما أنه دينار فلا رجوع له وأنكر غيره هذه التفرقة ورأى أن له الرجوع مطلقا قبل المعاملة  
اه منه بلفظه وما عزا لللغمي هو كذلك في تبصرته ونقله ابن عرفة ولم يتبعه ولكن نقل  
من كلام عبد الحق ما يدل على خلافه ويأتي كلامه في القولة بآثر هذه وكلام ابن يونس  
أيضا يدل على خلاف ما قاله اللغمي ويأتي لفظه إن شاء الله وقول ز وأما على القول



الثاني الخ فيه نظير بل تطهره الفائدة على كل من القولين تأمله وقول (٧) ز وظاهر المدونة الخ على ظاهرها يجب

التعويل لوجود العلة وهي توريطة  
انظر نصها في ق (بخلاف احلف  
الخ) قول ز لتزله منزلة المدعي  
عليه الخ زاد ابن نونس وقيد بل  
ان ذلك كالوعد لا كالهبة فلا يقضى  
عليه الا ان يدخله بوعده في شيء اه  
وقال ابن عرفة فرق عبد الحق بأنه في  
الحالة لم يدخله له في شيء وهما أدخله  
في ترك الغريم ورفع طلبه ولان  
حلف الطالب هو مستقل به بخلاف  
المعاملة ولأنه في الحلف ضمن شيئاً  
وجب وفي المعاملة ما لم يجب بعد اه  
وهذه العلة كلها تدل على خلاف  
تفصيل اللغمي المتقدم آتفاً وقول  
ز واذ احلف الخ هذا كله كلام  
ابن نونس قال غ في تكميله  
وأصله لا يصدق وخالفه اللغمي  
اه ونص اللغمي قال الشيخ ولا يرى  
لهذا الغارم على أخيه شيئاً لأن بساط  
الامر تنزيه أخيه عن محاسبته وأن  
لا يحلف له والقول ان له أن يحلفه  
وهل يغرم اذ انكل فليس بموضع  
لهذا اه وعلى مالاي احقق فذلك  
في الاجنبي أخرى والله أعلم (وبغير  
اذنه) قول مب وسببه والله أعلم الخ  
قد صرح المتبسط بان ذلك هو السبب  
كانت له هو عنه (كادائه الخ) قول ز  
ويأزم رب الدين الخ زاد ح بعده  
ثم وقفت على كلام ابن عرفة الآتي  
عند قوله وبتسليمه نفسه اه أمره  
به وهو نص في عين المسئلة اه أي  
أنه نص في أنه لا يلزم رب الحق قبوله  
فأحرى المدين وأحرى اذا أياما  
وكلام ابن عرفة المشار له يدل على أن

الثاني فلا تطهره فائدة الخ فيه نظير بل تطهره الفائدة على كل من القولين تأمل وقول  
ز وظاهر المدونة على نقل الشارح الخ على ظاهرها يجب التعويل عليه لوجود العلة وهي  
توريطة انظر نصها في ق والله علم (بخلاف احلف وأناضامن به) قال في المدونة  
ومن قال لرجل احلف أن الذي تدعيه قبل أخى حق وأنا ناضامن ثم رجع لم يتبعه رجوعه  
ولزمه ذلك ان حلف الطالب فان مات كان ذلك في ماله اه منها بلفظها قال ابن نونس  
مانصه والفرق أن الذي قال احلف أن الذي تدعيه حق أن المدعي يقول أنا قد اذعيت  
أن لي عليك كذا وقد أحل هذا نفسه محل المدعي عليه فكلو قال المدعي عليه احلف وأنا  
أعزم لم يكن له رجوع فكذلك هذا والذي قال عامله وأنا ناضامن كقول العامل نفسه عاملي  
وأنا أعطيك جيلاً فكما كان لهذا الرجوع لانه لم يدخله في شيء فكذلك لا يلزم من قال عامله  
محمد بن نونس وقيد بل ان ذلك كالوعد لا كالهبة فلذلك كان له أن يرجع عنه اذ لا يقضى  
عليه الا أن يدخله بوعده في شيء اه محل الحاجة منه بلفظه وقال ابن عرفة مانصه ففرق  
عبد الحق بأنه في الحالة لم يدخله في شيء والاخر أدخله في ترك الغريم ورفع طلبه ولان حلف  
الطالب هو مستقل به والمعاملة لا يستقل بها بنفسه ولا تفي في الحلف ضمن شيئاً واجب في  
المعاملة ما لم يجب بعد اه منه بلفظه وهذه العلة كلها تدل على أنه لا فرق في مسئلة دابن  
فلانين أن يطلق ويبن أن يسمى خلافاً لتفصيل اللغمي وقول ز واذ احلف وأخذ من  
الضامن ولم تقم على المضمون يئنه بالحق الخ هذا كله هو كلام ابن نونس ونقله غ في  
تكميله وقال عقمه مانصه وأصله لا يصدق وخالفه اللغمي اه منه بلفظه ونص  
اللغمي قال الشيخ ولا يرى لهذا الغريم على أخيه شيئاً لأن بساط الامر تنزيه أخيه عن  
محاسبته وان لا يحلف له والقول ان له أن يحلفه وهل يغرم اذ انكل فليس بموضع لهذا  
اه منه بلفظه وعلى مالاي احقق وابن نونس فذلك في الاجنبي أخرى وانظر على مال اللغمي  
ما يقال في الاجنبي والله أعلم (وبغير اذنه) قول مب وسببه والله أعلم ما قاله المتبسط  
الخ فيه فاق ظاهر لان المتبسط قد صرح بأن ذلك هو السبب فليست ما نقله هو عنه  
(كادائه رفقا) قول ز ويلزم رب الدين قبوله ولا كلام له ولا للمدين الخ أصله في ح  
ليكن لم يقتصر عليه بل زاد بعده مانصه ثم وقفت على كلام ابن عرفة الآتي عند قوله  
وبتسليمه نفسه ان أمره به وهو نص في عين المسئلة اه ومعناه أنه نص في أنه لا يلزم رب  
الحق قبوله ويؤخذ منه أنه لا يلزم المدين بالآخرى وعدم لزوم ذلك له ما ان أياما  
ضروري اذ ذلك وكلام ابن عرفة المشار اليه يدل على أن ذلك متفق عليه لانه ساقه مساق  
الاحتجاج والاستدلال به ومثل ما لابن عرفة للباي في المنتقى ونصه زاد ابن الموازي لأن  
بأمره الجبل بذلك فيكون كدفع الجبل لانه قد وكله على النيابة عنه فيبراً فاذا أشهد بذلك  
لزم الطالب وان أباه قال القاضي أبو الوليد رحمه الله وهذا اعتدى اذ لم يرد الطالب قبوله  
الابتسليم الجبل لانه حق قد لزم الجبل فلطالب أن لا يقبله من غير هوله أن يقبله فيبراً  
الجبل كمالو كان عليه دين فدفعه عنه أجنبي فان للطالب أن لا يقبله من الاجنبي الاستوكيل  
الغريم وله أن يقبله فيبراً بذلك الغريم اه منه بلفظه (فريد) قول ز وان تعذر رد لغيبه بأثر

ذلك متفق عليه لانه ساقه مساق الاستدلال به وكذا كلام البايجي انظر نصه في الاصل وقول ز لقبيته بأثر الخ صوابه رب بدل بأثر



(وهو الاظهر) يمكن أن يكون أشار  
به الى ما نقلوه عن ابن رشد من أن  
جهل الثمن أو الثمن انما يؤثر الفساد  
إذا كان من المتعاقدين معا اذ محله  
أن موجب الفساد انما يؤثر عنده  
إذا كان من الجهتين معا فان سلم  
هذا سقط بحث غ ومن تبعه (ثم  
أنكر) فان استقر غائباً أو أراد المدعي  
تحليف الكفيل انه لا يعلم له حقا  
على المطلوب فله ذلك فان نكل  
حلف الطالب واستحق (أو قال  
لمدع الخ) قول مب فغير ظاهر  
أى لانه لو كان وعد المالمزمه شئ  
ولو ثبت الدين وقول مب وإذا  
أتى به سقط عنه الضمان الخ أى  
ولو أتى به عديماً كما يأتي في جملة  
الوجه لان هذا منها كما في ابن عرفة  
والقول للمضمون له في عدم الاتيان  
بالمضمون الآن يأتي الضامن به  
الآن قبل الحكم عليه فيبرأ من  
المال فله في المدونة وقول ز  
فاقراره في الاولى الى قوله قطعا فيه  
نظر فقد حكى ابن رشد الاتفاق على  
لزومه بالاقرار وان كان الاتفاق  
منقوضا بنقل اللغوى وابن يونس  
عن الموازية انه لا يلزمه وان جعله  
خلاف ظاهر المدونة وكذا أبو  
اسحق فهم المدونة على الاقرار  
كالبينة واعتمده ابن ناجي ومثل  
الاقرار اذا نكل المطالب وحلف  
الطالب انظر الاصل وقول ز  
جرى العرف الخ صوابه الاقرار  
فيما جرى العرف الخ على أن هذا  
انما هو للغمي في مسئلة دأين فلانا  
ولزم فيما ثبت وهو معترف بأنه تفصيل  
له مخالف للمدونة وغيرها انظر الاصل

الدين الخ صوابه لغيبه رب الدين الخ تأمله (وهل ان علم بأنه وهو الاظهر) يمكن أن يكون  
المصنف أشار بالظاهر الى ما نقله غير واحد عن ابن رشد من أن جهل الثمن أو الثمن انما يؤثر  
الفساد إذا كان من المتعاقدين معا لان أحدهما فقط فحصل ذلك أن موجب الفساد انما  
يؤثر عنده إذا كان من الجهتين معا فهو وان لم يصرح بذلك في هذه المسئلة بمخصوصها  
فكلامه يشعر فيها بذلك فان سلم هذا سقط بحث غ ومن تبعه تأمله (أو قال لمدع على منكر)  
قول مب وأما التعليل بأنه وعد فغير ظاهر الخ أى لانه لو كان وعد المالمزمه شئ ولو ثبت  
الدين وليس كذلك وقول ز فان أتى به لم يلزم الضامن شئ مع الثبوت الخ ظاهره وان أتى  
به عديماً وهو ظاهر كلام المدونة أيضاً قال ابن ناجي في شرحها مانصه ظاهره وان وفي به  
عدياً على ما تقتضيه جملة الوجه به قال شيخنا أبو مهدي وقال المغربي الاقرب أن لا يبرأ  
بذلك إلا أن يكون ملماً كما قال فين ادعى على رجل حقا فقال له رجل انابه كفيلاً قال لا شئ  
على الكفيل إلا أن يثبت الحق بيينة فيكون جديلاً بذلك فجعله جديلاً بالمال اه منه بلفظه  
قلت فيما قاله أبو الحسن وهو مراده بالمعنى نظروا ن سلمه ابن ناجي لان ما استدلل به من  
الجملة بالمال وما استدلل عليه من جملة الوجه لان قوله في المسئلة المستدل بها انابه كفيل  
غير معلق على عدم الاتيان وأنا كفيل محمول على المال عند الاطلاق والمسئلة المستدل  
بها قد علق ذلك فيها على عدم الاتيان فهي من الجملة بالوجه وقد صرح ابن عرفة بأنها  
من الجملة بالوجه ونصه والجملة بالوجه جازمة ولو بوجه منكر فيها من ادعى على رجل حقا  
فأنكره فحصل له رجل الى غدا على ان لم يأت به ضمن المال فلم يأت به لم يلزمه شئ حتى يثبت  
الحق بيينة وحكمه الزوم احضاره حيث يقدر الطالب عليه اه منه بلفظه واذا سلمنا أنهم من  
جملة الوجه تعين ما قاله أبو مهدي من رآه باحضاره عديماً لانه المشهور ومذهب المدونة  
فتأمله بانصاف والله أعلم (فرع) قال في المدونة ومن قال لرجل ان لم أو افك بغريمك غدا  
فأنا ضامن لما عليه فضى الغدا فدى الجميل أنه واقامه فالبينة عليه والاغرم الآن يوافيه  
الآن قبل الحكم عليه فيبرأ من المال اه منها بلفظها ومثله لابن يونس عنها وزاد متصلاً  
به مانصه وكذلك يقول غيره من الرواة اه منها بلفظها (ان ثبت حقه بيينة) قول ز  
ومثل البينة جرى العرف بعدم الاشهاد الخ عبارة مختلة وصوابه ومثل البينة الاقرار فيما  
جرى العرف بعدم الخ ومع ذلك فقال نو مانصه هذا القول للغمي وهو مقابل  
المشهور الذي اقتصر عليه المصنف فلا ينبغي الحاقه به اه قلت لم يقبله اللغوى في هذه  
المسئلة انما قاله في مسئلة دأين فلانا فانه لما ذكرها قال عقبها مانصه واختلاف اذا لم يعلم  
الا بالاقرار منه فقال ابن القاسم في المدونة ان ثبت ماداينه به لزم وقال في الديا طبة ان  
أقر عند مشهود ولم ير المتاع جاز الآن يكون اقرار بعد أن قيم عليه يريد بعد أن قام عليه  
الكفيل وقال لاتدأينه وهذا أحسن اذا تعد برازاً وما العادة فيه المدانة من غير بيينة  
اه منه بلفظه واللغوى معترف بان ما قاله تفصيل له مخالف للمدونة ولما في الديا طبة  
وقد صرح في العتبية في الرسم الآتى بعد هذا بأنه لا يوافق فيه ونصها قال وقال مالك في  
رجل قال أشهدكم انه من دأين فلانا فاجعل بما يوجب به فأنام رجل فقال له انى على فلان



حقا ولا يثبت له عليه الا الاقرار من المتحمل به وهو يقول انه عليه حقا وليس لصاحب الحق عليه يثبت قال لا يكون على الجبل غرم شيء مما أقربه المتحمل به الا يثبت تقوم لصاحب الحق على حقه عليه اه قال القاضي رضى الله عنه قوله انه لا يلزمه الجملة بالاقرار من المتحمل به مثله في المدونة ولا اختلاف في ذلك عندى اه محل الحاجة منه بلفظه وقد بحث ابن عرفة في قوله ولا اختلاف ونقله ح وزاد انه مخالف لكلام اللغوى السابق وهو ظاهر لكن ان لم يصح الاتفاق فلا أقل أن يكون مشهورا مع تسليم اللغوى وغيره انه مذهب المدونة فحصل أن في كلام ز نظر من وجوه اختلاف عبارته وكراهه في غير محله وكونه مع ذلك خلاف المذهب وقديس بق على هذا الاخير وأعفل الاولين وغفل مب الجميع والله الموفق (وهل باقراره أو يلان) قول مب وقال بعض شيوخنا التأويلان انما هما في الثانية الخ بهذا جزم أبو على ونصه ونحن لا نذكر الخلاف في الصورة الاولى وانما مرادنا التأويلان في أى صورة منهما وقد تبين أنهما في صورة المنكروهى قول المتن أو قال المدع الخ وأما قول المتن لان ادعى على غائب فليست محلا للتأويل وان كان طريقه اختلاف اه منه بلفظه ثم قال وقول ح محيل على المدونة وأبى الحسن يفهم ذلك منه ما غير صحيح وقد رأيتهما اه منه بلفظه قلت والقول بأنه لا يلزم ذلك بالاقرار عزاه ابن يونس واللغوى للمواز به وجعله خلاف ظاهر المدونة وكذا أبو اسحق فهم المدونة على أن الاقرار كالبينة ولم أر من حل كلام الموازية في هذه على التفسير للمدونة ومع تسليم وجوده فهو ضعيف لان ابن رشد حكى الاتفاق على لزومه بالاقرار فقل في رسم الثمرة من سماع عيسى من كتاب الكفالة مانصه فاذا قال الرجل لى على فلان ألف دينار فقال له رجل أنا لك بها كفيل لزم الكفيل غرمها اذا أقربها المطلوب قول واحد اه منه بلفظه والاتفاق منقوض بنقل ابن يونس واللغوى فحكاه ابن رشد الاتفاق وان كانت غير مسلمة تفيد ضعف ذلك التأويل على تقدير وجوده ونص كلام ابن يونس ومن قال لى على فلان ألف دينار فقال له رجل أنا بها كفيل فأتى فلان فأنكرها لم يلزم الكفيل شيء حتى يثبت ذلك ببينة ابن المواز بالاقرار المطلوب الآن ولو كان اقراره بذلك قبل الجملة لزم الكفيل الغرم محمد بن يونس وظاهر اعتلاله في المدونة لو أقتر لزم الجبل الغرم اه محل الحاجة منه بلفظه ونص اللغوى ومن المدونة قال ابن القاسم فممن قال لى على فلان ألف درهم فقال آخر أنا كفيل بها ثم أنكر المدعى عليه لاشئ على الكفيل الآن يقيم بينة على حقه لان الذى عليه الحق قد جحد قال ابن المواز وسواء أقر أو أنكر الآن يكون اقراره قبل الجملة قال الشيخ أما اذا أنكرها فلا مبرين ولا شئ على الجبل لانه لم يقصد بالجملة الا أن يكون له مرجع على الغريم وان جحد لم يكن له مرجع وأما ان أقر فان الجملة تلزم وهو ظاهر قول ابن القاسم في المدونة لانه رضى بالجملة بمجرد قول الطالب لى عند فلان والتزم الكفالة من الآن قبل قدوم فلان فاذا أقر فلان لزم اه منه بلفظه وقد اعتمد ابن ناجي كلام أبى اسحق ولم يذكر له مقابلا ونصه قوله ومن قال لى على فلان ألف درهم الخ زاد الذى فى الام لان لى عليه الحق محمد قال التونسي فظاهر اعتلاله أنه

(وهل باقراره الخ) قول مب  
وقال بعض شيوخنا الخ بهذا جزم  
أبو على قائلا وقول ح يفهم  
ذلك من المدونة وأبى الحسن غير  
صحيح اه



لأقر لزوم الجبل الغريم اه محل الحاجة منه بلقطه وبذلك كله تعلم ما في قول فرغ فقراره في  
الاولى لا يوجب على الضامن شيئا أقطعوا العجب من سكوت تو وكذب عنه مع ما قدمناه  
من قول ابن رشد يلزمه قول واحد والله الموفق \* (فرعان \* الاول) \* اذا فرغنا على المقابل  
فلا اشكال انه لا يلزم الجبل شي اذا نكل المطلوب وحلف الطالب بذلك احرى وأما على  
المشهور فقل النعمي متصلا بما قد مضى عنه مانصه وكذلك ينبغي أن يكون الجواب اذا جحد  
ونكل عن اليمين وحلف المطلوب أن تثبت الكذالة لان له المرجع اه منه بلقطه \* (الثاني) \*  
اذا استمر المدعى عليه غائبا وأراد المدعى تحليف الكفيل انما يعلم له حقا على المطلوب فله  
ذلك كما يؤخذ مما في قول كتاب الشفعة من المدونة ونصها ومن تكفل بنفس رجل ولم  
يذكر ما عليه جاز فان غاب المطلوب قبل للطالب أثبت حذق بيينة وخذمه من التكفل فان  
لم يقيم بيينة وادعى أن له على المطلوب ألف درهم فله أن يحلف التكفل على علمه فان نكل  
حلف الطالب واستحق اه منها بلقطها (ورجع بما أدى ولو لم يرد) مقابل لو قولان  
الرجوع بالقيمة وتخيير المطلوب ابن عرفة ولو أدى من تحمل بعرض عليه مثله من عنده ففي  
رجوعه بمنه له أو قيمته ثانيا تخيير المطلوب فيما ابن رشد عن المشهور ونصها وقوله في  
الواضحة وسماع أبي زيد ولو قضى على الجبل بعرض فاشتره فبيع بمعي ابن القاسم يرجع  
عليه بالثمن ما بلغ ابن رشد اتفاقا ومعناه ما لم يشتره باكثر مما يتغير به في البيوع قلت  
ما عزا في الواضحة عزاء الصقلي لاصبح عن ابن القاسم اه \* (فرع) \* قال ابن يونس  
مانصه وفي كتاب محمد اذا غاب الغريم فغرم الجبل لصاحب الحق ثم قدم الغريم فذكر أنه  
دفع لصاحب الحق وأقام بيينة على ذلك قال يتظر فان كان الجبل دفع الحق قبل الغريم  
وبعد أن حل الاجل فله الرجعة على الغريم لان دفعه كان لحق ويرجع الغريم بما كان دفع  
على صاحب الحق وان كان الغريم هو الدافع قبل الجبل فلا تبعة للجميل عليه ويرجع  
الجبل على صاحب الحق بما كان دفع اليه وان جهل أمرهما لم يتبع الجبل الا من دفع اليه  
الا أن تكون له بيينة أنه الدافع الاول أو بقضاء من السلطان بعد أن يحلف الغريم انه كان  
الدافع قبل فان نكل حلف الجبل وأغرم الغريم فان نكلا جميعا لم يكن للجميل على  
الغريم شي اه منه بلقطه ونقل النعمي كلام محمد مختصرا وأسقط منه التقييد بكون  
الجبل دفع بعد حلول الاجل وأسقط اليمين عند جهل حالهما وما كان ينبغي له ذلك ونقل  
ابن عرفة كلام الموازية مختصرا أيضا وأسقط منه قيد الحلول فقط والله أعلم (وجاز صلحه  
عنه بما جاز للغريم على الاصح) قول مب عن طفي حكي عليها المازري الاتفاق وقوله  
ابن عرفة وان كان الخلاف فيها موجودا الخ كالصريح في أن ابن عرفة لم يذكر فيها خلافا  
وقد سلمه مب وجس وفيه نظر فان ابن عرفة ذكر الخلاف أيضا وزاد عز والاقوال  
فانه ذكر أولا مانسبوه له فقال مانصه فلو كان على عين بما يقوم بجائز ويغرم الغريم الاقل  
من الدين أو القيمة المازري اتفاقا وفي تخريج التوسى منعه من منع محمد دفع عرض  
عن ثواب من وهب عرضا به ثواب مع أنه انما يقضى للدافع بالاقل من قيمة العرض الذي

(ولو لم يرد) مقابل لو قولان الرجوع  
بالقيمة وتخيير المطلوب كما في ابن  
عرفة \* (فرع) \* اذا ثبت دفع  
كل من الغريم والجميل لرب الدين  
فان كان الدافع بعد الاجل أو لا هو  
الجميل فله أن يرجع على الغريم  
وكذا لو دفع محكم والا فلا تبعة له  
الا على من دفع اليه بعد أن يحلف  
الغريم في صورة جهل الحال انه  
الدافع أولا فان نكل حلف الجبل  
وأغرم الغريم فان نكلا معا لم يكن  
للجميل على الغريم شي قاله في كتاب  
محمد ونقصه ابن يونس وغيره (وجاز  
صلحه الخ) قول مب عن طفي  
وقبله ابن عرفة الخ يقتضي ان ابن  
عرفة لم يذكر الخلاف مع انه ذكره  
كما ذكره ابن يونس أيضا واليه أشار  
المصنف بقوله على الاصح وأشار به  
لاقتصار ابن الحاجب عليه ولقول  
ابن زرقون انه المشهور ولقول ابن  
عبد السلام انه الاقرب لنظر الاصل  
والله أعلم قلت وقول مب  
خلافا لتعميم ابن عبد السلام الخ  
العله التي ذكرها تقتضي التعميم تأمله



دفع وقيمة الموهوب نظراً لأن هبة الثواب رخصة وفي القياس على الرخص خلاف  
 ولأن الغالب في الثواب كونه أكثر من القيمة وهو مجهول والاقول من الوجهين أشد غرراً  
 من الأقل من معلوم ومجهول والدين المتحمل به معلوم ثم قال بعد نحو نصف ورقة مانصة  
 ابن زرقون في جوازها عن العين بما هو من فوات القيم ولو كان جوازاً مثلياً لا يعمل غير جواز  
 ومنعه مطلقاً ثالثاً الجواز مطلقاً للمشهور وتخرج التوسعي وقوله في الكفالة ولابن  
 رشد في آخر رسم الاقضية من سماع محبي ان أدى من تحمل بدنا تبرعهم اعروضوا البلاد  
 بتبايع فيه بالدنانير جازاً اتفاقاً قاله لم بأنه لا يختار الاغرم الأقل اه منه بلفظه ولم يعارض  
 ابن عرفة في مال المازري وابن رشد من الاتفاق وبين مالان زرقون لان ابن زرقون اعتبر  
 تخريج التوسعي وجعله مقابل المشهور ولم يعتبره ابن رشد والملازمي ولا سماع اعراضه اياه  
 وأما صاحب ضيغ فلم يعز القول بالمنع لاحد وإنما قال مانصة والمنع مطاناً لأنه أخرج  
 من يده شيئاً لا يدري أي أخيه ذمته أو ذلك الدين فهو يسع بشئ مجهول اه يحتمل أن يكون  
 أشار به الى تخريج التوسعي ويحتمل أن يكون أشار به الى ما ذكره ابن يونس فان أشار به الى  
 التخريج فلا إشكال والاتفاق ابن رشد والملازمي غير مسلم لان كلام ابن يونس بقيدانه  
 منصوص ونصه قال بعض الفقه اه لم يذكره في المدونة اختلافاً اذا دفع من الصنف الذي  
 على المدين أدنى منه أو أجودان ذلك جائز اذا لا يشك أحدان أحد الاختار الادفع الاخف  
 محمد بن يونس فان كان الدافع دفع على أن ذلك الذي يرجع اليه فكان ذلك بخلاف أن يدفع  
 اليه عرضاً أو طعاماً أو دابة غير عن درهم لاختلاف الاغراض فيه فيصير الحامل أخرج شيئاً  
 لا يدري ما يرجع اليه فصار ذلك غرراً فلم يجزه تارة لهذا أو جازة أخرى لان الدافع كأنه دخل  
 على أن يرجع اليه الأقل مما دفع أو على المدفوع عنه وهو الغالب من الناس والله أعلم  
 اه منه بلفظه فالملازمي وابن رشد لم يطلعا على هذا الخلاف ومن حفظ حجة فقول المصنف  
 على الأصح واقع في محله ويكون أشار بالأصح لاقتصار ابن الحاجب عليه بقوله واذا صالح  
 للضامن رجوع بالأقل من الدين أو القيمة اه والى قول ابن زرقون انه المشهور وروى قول ابن  
 عبيد السلام انه الاقرب فانه قال في شرحه كلام ابن الحاجب السابق مانصة تكلم هنا على  
 ما اذا أدى عنه ما يخاف جنس الدين وكان المدفوع من ذوات القيم لا من ذوات الامثال  
 فذكر أن الضامن يرجع على الغريم بأقل من الاجرمين من الدين أو من قيمة ما دفع وهو هذا يدل  
 بالالتزام على أن هذا الصلح جائز وان كان الضامن لا يدري بماذا يرجع هل بمثل الدين أو بقيمة  
 المصالح به قبيل وانما جاز ذلك لان الضمان بابه المعروف والضامن دخل على أنه يأخذ أقل  
 الامرين وهو معلوم عنه فإن دفع له الزائد بعد ذلك فعرف من صنعته معه الغريم واختلف  
 قوله في المدونة اذا صالح الضامن الغريم بشئ من ذوات الامثال مخالفاً لجنس الدين فأجازه  
 في كتاب الجماله وهو أقرب لان الباب معروف ومنعه في كتاب السلم الثاني لان الضامن  
 لا يدري ماذا يرجع به على الغريم والجهالة فيه أكثر من الجهالة في مسئلة المؤلف لمخالفة  
 ما وقع به في الصلح لما في ذمة الغريم في الجنس فلا يتأتى فيه الرجوع بالأقل اه منه بلفظه  
 فقوله أقرب جار في مسئلتنا بلا إشكال وذلك مأخوذ من كلامه لقوله وهو أقرب لان



وقول مب بحث ابن عاشر في هذه  
الحج الظاهر سقوط بحثه لأن أداء  
الدين الاجود أو الأدنى غاية أنه  
حسن قضاء أو اقتضاء حيث لا مانع  
من وضع ونجول ونحوه فتأمل والله  
أعلم (أو قيمته) أي يوم الصلح كما في  
رسم الاقضية من سماع يحيى عن  
ابن القاسم وبه تعلم ما في كلام ز  
وغيره وقول ز فأنما يرجع على  
المدين بالخمسين الحج أي ولرب  
الحق طلب المدين بما بقي في المدونة  
ومن تكفل للجماعة حالة فإبرأته  
من خمسين على أن يدفع اليك خمسين  
فلا يرجع هو إلا بما أدى ذلك أنت  
اتباع الغريم بخمسين لأن الله  
البرائة براءة من الجمالة فقط اه  
ووجهه غ في تكفيله بأن  
الاسقاط عن الجميل لا يتضمن  
استقاطا عن الغريم ولا يستلزمه  
بخلاف تأخير الجميل كما يأتي (وإن  
برئ الاصيل برئ) أي كالمبرئ  
الاصيل برئ الجميل وما وقع في  
العقوبة والمواز به ثم اظاهرة بخلاف  
هذه الكلية فتأمل انظر الاصل  
وقول ز وخرجه ابن رشد على  
الخلاف المذكور أي في مسألة  
الاستحقاق فيه نظرا لأن مسألة دفع  
الطعام قد صرح فيها في العقوبة عن  
ابن القاسم ببرائة الجميل قال ابن  
رشد فلم يعذره بالجمالة وهو أصل  
مختلف فيه فيأتي على القول بأنه  
يعذرها إذا كان ممن يمكن أن  
يجهل مثل هذا أن يحلف أنه  
مأبرأ ممن جمالة

الباب معروف اذ هذه العلة موجودة في مسئلتنا بحس كلامه هو قبيل وبقوله والجمالة  
فيه أكثر من الجمالة في مسئلة المصنف وهذا يدل على ان اختياره في هذا أخرى لأنه اختار  
الجواز مع اعترافها بكثرة الجمالة فمع أقليتها أخرى وهذا كله تعلم جلالة المصنف وما وقع  
هنا لطفي ومن تبعه والله الموفق وقول مب بحث ابن عاشر في هذه بأن علمنا وإرادة في  
صلح الغريم نفسه بذلك وقد أجازوه الحج سلم هذا البحث والظاهر عندي سقوطه لأن أداء  
المدين نفسه من جنس الدين أعلى أو أدنى لا يخرج عنه كونه قضاء لادينه وغاية ما عايناه أنه  
حسن قضاء أو حسن اقتضاء وكلاهما جائز بلا خلاف حيث لا مانع من حط الضمان  
وإزديك أو من وضع ونجول ولذا نفت عباراتهم على تسليمة ذلك قضاء وأما صلح الضامن بذلك  
لرب الحق فظاهر في أنه يبيع من رب الحق له وليس بوكيل على المضمون حتى يقول يد الوكيل  
كيد موكله لأنه لو كان كذلك ما ثبت له الخيار في أن يدفع للدافع مثل ما دفع أو مثل ما على  
الغريم ولا يشك منصف أنه إذا دفع له مثل ما دفع فيك أنه أمضاء لفعله عنه وإذا دفع له مثل  
ما عليه فهو رد لذلك فحصلت المباينة في ذلك بين رب الحق والضامن فتأمل به باضاف  
(ورجع بالاقل منه أو قيمته) يعني يوم الصلح لا يوم الرجوع ففي رسم الاقضية من سماع يحيى  
من كتاب الجمالة عن ابن القاسم مانصه وإن كان غرم عنه عرضا محال للعرض الذي كان  
تحمل به عنه خير المطلوب فإن شاء غرم قيمة العرض الذي غرم عنه يوم أخرجه الجميل وإن  
شاء غرم مثل العرض الذي كان وجب عليه فقط اه منه بلفظه وسأله ابن رشد ولم يحك  
خلافه وبه تعلم ما في كلام ز وغيره وقول ز وأما ان كان على المدين مائة دينار فصالح  
الضامن عنها بخمسين الحج سكت عن رجوع رب الحق على المدين بخمسين التي أسقطها عن  
الضامن مع أن هذا هو المتوهم وظاهر كلامه أنه لا يرجع عليه وليس كذلك في المدونة  
مانصه ومن تكفل للجماعة حالة فإبرأته من خمسين على أن يدفع اليك خمسين فلا يرجع  
هو إلا بما أدى ذلك أنت اتباع الغريم بخمسين لأن تلك البرائة براءة من الجمالة فقط اه منها  
بلفظه قال غ في شرحها مانصه لم يقل في إبراء الجميل من بعض الحق أن ذلك إبراء للغريم  
الأن يحلف كما قال في تأخير الجميل أنه تأخير للغريم إلا ان يحلف والفرق بينهما ان التأخير  
يتضمن طلب الجميل عنده الأجل المؤخر اليه فكأنه قال للجميل أطلبك عند الأجل وذلك  
يستلزم تأخير الغريم والاسقاط عن الجميل لا يتضمن اسقاطا عن الغريم ولا يستلزمه اه  
منه بلفظه فتأمل (وإن برئ الاصيل برئ) قول ز وخرجه ابن رشد على الخلاف  
المذكور أي في مسألة الاستحقاق فيه نظرا لأن مسألة دفع الطعام مصرح بها في العقوبة  
في رسم أسلم من سماع عيسى من كتاب الجمالة سأل عنها قاضي الاسكندرية ابن القاسم  
فأجابته بقوله ليس له أن يرجع على الجميل وقد برئ الجميل من الجمالة ولا يتقعه ما جهل من  
ذلك شيئا ولا يتقعه الحرام الذي دخل فيه ويرجع على صاحبه والجميل برئ قال القاضي  
رضي الله عنه انما بطلت عن التحمل بالدينار الجمالة من أجل ان المتحمل له أبرأه منها بما ظن  
من جواز فسح الدينار في الشعر إلى أجل فلم يعذره بالجمالة وهو أصل مختلف فيه فيأتي  
على القول بأنه يعذرها إذا كان ممن يمكن أن يجهل مثل هذا أن يحلف أنه مأبرأ ممن جمالة



الدينار الا وهو يظن أن الدينار قد بطل عن المطلوب بالشعر الذي سلمه فيه وهو نحو ما حكى  
 ابن حبيب عن أصبغ في الحيل بما على الغريم إذا أخذ الذي له الحق من الغريم فاستحق  
 ما أخذ وبالله التوفيق اه منه بلفظه فقوله وهو نحو ما حكى ابن حبيب الخ الإشارة  
 الى ما في الرواية ويعني أن ما في العتبية عن ابن القاسم وما في الواضحة عن أصبغ  
 متفقان في المعنى وإن اختلف موضوعهما فلم يخرج ابن رشد أحدهما عن الآخر وإنما  
 فيه تخريج الخلاف في مسألة العتبية من الخلاف في العذر بالجحالة فتأمل والله أعلم  
 \* (تنبيه) وقع في العتبية في رسم الاقضية من سماع أشهر من كتاب الجحالة ما ظاهره  
 يخالف هذه الكلية وهي كلبا برئ الاصيل برئ الحيل وذلك أن رجلا كان له حقان على  
 رجل أحدهما بالجحالة والاخر بدونهما فالت الدين ولم يتوصل رب الحق من دينه الا بالثلثين  
 فطلبه ورثة المدين أن يحلله ففعل فستل عن ذلك مالا فأجاب بمائنه أرى أن يكون  
 ما قد وصل اليك بين الحالين جميعا يعني بالحصص وتختلف بالله ما وضعت الالاميت الخ  
 تكون على حقك اه بلنظرة فاعترضها ابن رشد بأنه لا يصح أن يسقط الدين عن المحمول  
 عنه ويقي على الحامل قال ورأيت لابن دحون انه انما ألزمه العين عن الدين الذي كان له  
 بغير جحالة فيختلف انه ما حلله الامن دينه الذي كان بغير جحالة ولو كان كله بجحالة لم يكن له  
 تبع على الحيل وهو تأويل تصح به المسئلة فينبغي أن تحمل عليه وإن كان بعيدا من لفظها  
 اه ورده ابن عرفة بأنه قد قال مالا مثل هذا فيما إذا كان حقه كله بمحمل واحد ففي  
 الموازية قال أشهر عن مالك فيم باع سلعة وأخذ جيلالا وكتب عليهم ما يشاء أخذ  
 بحقه فمات الغريم فبيع له جميع تركته فاستوفى ثلثي حقه ثم سأله الورثة أن يحل المبت  
 بما بقي ففعل فقال الحيل لاشئ لك على لانك حللت الذي تحملت لك به قال مالك يحلف بالله  
 ما وضع الالاميت وهو على حقه قال ابن المواز فيم اشئ وقال في موضع آخر فيها نظروا نقله  
 ابن يونس مع ما في العتبية ثم تعقبها فقال انه يتوجه على الحيل الغريم متى كان الحق ما تباعا على  
 الغريم وإذا سقط عنه أو بعضه سقط عن الحيل وأي فائدة لهذا الاسقاط اذا كان يطلب  
 به الحيل وهو اذا غرم ذلك رجع به على الغريم أو على ورثته ان كان ميتا فافائدة اسقاط  
 ذلك عن الغريم وتحميله ابن عرفة وأقرب ما تأويل الرواية على وجه يعم رواية الموازية  
 والعتبية أنه انما حلل المبت يعني باعتبار طلب الآخرة ان لم يصل لحقه من الحيل لاحتمال  
 محضه عن القضاء لان عز الدين بن عبد السلام قال من مات مسدينا أخذت بدينه من  
 حسنة فان نفذت فان مات قادر على القضاء أخذ من سيئات رب الدين وطرح عليه  
 بقدر حقه وإن كان مات عاجزا عن قضاء لم يطرح عليه من سيئاته ثم رأيت هذا التأويل  
 للمازري اه بالنظر مع اختصار يسير قال غ في تكميله عقبه ما نصه قيل والاعتراض  
 لم يزل وادرا ان رجوع على الحيل بقيت تباعة الحيل عليه في الآخرة أيضا فلا فائدة في  
 تحميله اه منه بلفظه قلت وفي هذا القيل نظروا سلمه غ لان في كلام المازري  
 وابن عرفة ما يدفع هذا الايراد لانهم ما علقا برأيه في الآخرة على محضه عن أخذ الحق من  
 الحيل فكأنه قال لورثته ان لم أقبض حق من الحيل فقد أبرأته في الآخرة وإذا قدر على

الدينار الا وهو يظن أن الدينار قد  
 بطل عن المطلوب بالشعر الذي سلمه  
 فيه وهذا نحو ما حكى ابن حبيب  
 عن أصبغ في الحيل بما على الغريم  
 إذا أخذ الذي له الحق من الغريم  
 فاستحق ما أخذ وبالله التوفيق اه  
 فقوله وهذا نحو ما حكى الخ الإشارة  
 الى ما في الرواية يعني ان ما في العتبية  
 وما في الواضحة متفقان في المعنى  
 وإن اختلف موضوعهما فلم يخرج  
 ابن رشد أحدهما على الآخر وإنما  
 فيه تخريج الخلاف في مسألة  
 العتبية من الخلاف في العذر  
 بالجحالة فتأمل والله أعلم



(ولا يطالب الخ) صوب في الاصل ما ن (١٤) تبعنا لعج من التقييد بكونه غير مالك ولا بماطل قائلاً والظاهر من ابن شاس

انه عنده تقييد وعليه جل اهل المذهب وأطال بنقل كلامهم انظره قلت وقول مب ذكره في شرح العمل الخ بل هو في نظمه أيضاً ونصه

وصاحب الحق مع الاحضار

غريمه الموسر بالخيار

في ضامن أو من له قد ضمننا

أهم ما طلب منه مكننا

لكن قال أبو علي في حاشية التحفة

بعد نقول مانصه والقول بالخيار

وأن قال فيه ابن الناطم هو الذي

به عمل القضاة لا يقوى قوة مافي

المختصر بدليل ما رأيت ثم قال والذي

يظهر أنه يعمل بما في المختصر وذلك

لما تر من رجحانه وتضرر الضامن

بييع ماله وقد فعل معروف وذلك

يؤدى الى الزهد في هذا المعروف مع

ان المدين هو أولى ببيع ماله ولان

الضامن يبيع ماله ويرجع فيحتاج

الى شراء مال بما يقبضه من المدين

حين الرجوع عليه وفي ذلك كلفة

وأيضاً فان الذي في ضمان الناس

هو ان الضامن لا يطلب الا عند عجز

صاحب الحق عن الاخذ من مدينه

وعلى هذا هو دخول الناس ولذلك

تجد العامة يستغفرون أخذ

الضامن مع حضور المدين ويسره

والناس انما يؤخذون بما هو

مدخول عليه وأيضاً فان الضامن

ربما يترك الضرر الكثير لانه اذا

قبض أولاً مع يسر المدين وحضوره

فدفع المال فربما يجد عند الرجوع

المدين قد أعسدم أو مات موسراً

فيحتاج الى اثبات الموت وعدد الورثة وغير ذلك مما هو معلوم مع أنه لم يتفنع بشئ ثم قال والحاصل العمل

أخذ حقه من الجبل وأخذ لم تحصل برأته فانتفاء المعلق بانتفاء ما علق عليه فأورد هذا القائل غير وارد فأماله منه صفا والله أعلم (ولا يطالب ان حضر الغريم موسراً) قول ز غير ملتبس ولا بماطل تبع فيه عج وهو صواب وقول طقي ان التقييد بما اذ لم يكن ملدا ذكره ابن الحاجب بقيل التي للقرين ونسبه ابن شاس لغير ابن القاسم ونصه قال غير ابن القاسم ولو كان ملدا لاطل الماطلة اتباع الجبل وكلام الغير هو في المدونة وهو عند ابن شاس وابن الحاجب والمؤلف خلافا لابن القاسم وان قال ابن عبيد السلام في عذه خلافا لفا نظر وجعله صاحب الشامل تقييداً اه فيه نظر من وجهين أحدهما حزمه بأن ابن شاس والمصنف جعل قول الغير خلافاً فان كلام ابن شاس ليس صريحاً ولا ظاهراً فيما عزا له بل الظاهر منه أنه عنده تقييد ونصه ولو كان غائباً ملداً أو حاضراً ملداً بانما يخاف ان قام عليه المحاصة قال غير ابن القاسم أو ملداً لاطل الماطلة اتباع الجبل اه منه بل نظره فانظر كيف جمع قول الغير مع ما قبله مما هو محل اتفاق وأجاب عن ذلك بجواب واحد وهو قوله فله اتباع الجبل تجده كما قلناه وأما المصنف فان عني في مختصره فلا يخفى عليك ما فيه وان عني في توضيحه فستقف على ما فيه فانهم سمائه على تسليم أن ابن شاس والمصنف صرحا بجعل ذلك خلافاً لابن الحاجب فلا يليق بجملاته ومنه صبه الرد بذلك على عج لان ما فعله هو الذي عليه جل اهل المذهب كابن أبي زمنين وابن يونس والتميمي وابن رشد والميتطي وابن راشد وابن هرون وابن عبد السلام والمصنف في ضيق وصاحب الشامل والبرزلي وابن ناجي وغيرهم ويتبين لك ذلك بنقل كلامهم أما ابن أبي زمنين فقال في منتخبه مانصه لان الجبل لا يؤخذ بالذي على المديان اذا كان المديان حاضراً ملداً وانما له أخذ اذا كان المديان عديماً أو غائباً أو يكون ملداً لاطل الماطلة محل الحاجة منه بل نظره على نقل ابن الناطم وأما ابن يونس فانه ساق كلام المدونة على وجه يقتضي أن قول الغير وفاق لا خلاف ونصه ومن المدونة قال غيره اذا كان الغريم ملداً لاطل الماطلة مالك أو كان غائباً ملداً في غيبته أو مدياناً حاضراً يخاف الطالب ان قام عليه المحاصة فله اتباع الجبل اه ثم قال بعده يسر مانصه قال ابن المواز واذا مات الكفيل عند محل الاجل أو بعده فهو ما يندب الغريم فان كان عديماً أو ملداً أو غائباً أخذ من مال الجبل اه منه بل نظره فانظر كيف أتى بكلام ابن المواز فقها مسلماً موافقاً لما قدمه عن المدونة على وجه الوفاق له وأما التميمي فانه قال بعد ذكره قولي مالك مانصه وللناس اليوم عادة في الجبل انه انما يرد به التوثق وليس يراد أن يكون غريماً مع الاول وانما يطلب عند عائق يعوق عن أخذ المال من الغريم فقراً أو ليداً أو غيبة فلا يبرأ اليوم الجبل مع عدم الشرط اه منه بل نظره وكلام ابن رشد عند مب فلا حاجة لنقله وأما الميتطي في اختصار نهائيه لابن هرون مانصه فان أطلق كافي في تبيينه الجبل مع حضوره ويسره قولان كل مالك يقول يقول يتبع أي ما شاء ثم رجع فقال انما يتبع الجبل ان كان الغريم معسراً أو موسراً أو غائباً أو ملداً لاطل الماطلة القضا وبه أخذ ابن القاسم وابن عبد الحكم ووجه ذلك أنه بوثقة بالحق فلا يرجع اليه الا عند تعذر الاخذ من الغريم كلهم اه منه بل نظره وقال ابن عبد السلام على عبارة ابن



الحاجب مانصه وفي عده خلافا نظر ولما ذكر في المدونة القولين الذين ذكرهما المؤلف أولا  
قال باثرهما قال غيره وان كان الغريم ملدا اظالم قال مالك أو كان مليئا غائبا ومديانا حاضرا  
يخاف الطالب ان قام عليه الحاجة فلا اتباع الحيل اه منه بلفظه وقال في ضيق مانصه  
ابن راشد وهذا لا ينبغي عده خلافا بل هو جار على المشهور وكذلك ذكره غيره قال اذا فرغنا  
على الرواية المشهورة وطلب الغريم فوجد عديما أو غائبا موسرا أو غديما أو حاضرا  
مديانا يخاف الطالب ان قام عليه الحاجة أو يكون حاضرا ملدا اظالم اطلب الحيل  
اه منه بلفظه وقال في الشامل مانصه وعلى المشهور لو وجد الغريم مدينا وخاف  
الخصاص لو كان ملدا اطلب الحيل اه منه بلفظه وقال ابن ناجي في شرح المدونة مانصه  
قوله وقال غيره الخ ما ذكره هو وفاق لابن القاسم قاله شيخنا حفظه الله تعالى قال المغربي  
والغير هو عبد الملك اه محل الحاجة منه بلفظه وقال العوفي في شرحه على المدونة مانصه  
زاد ابن يونس في نقله عن المدونة أو ملدا اظالم ولا يتبع الحيل الا في عدم أو غيبة أو بلد من  
عليه أو موت ولا شيء عنده أو يستحق أو يتصرم له عن الحق فيؤخذ الحيل بما بقي اه منه  
بلنظمه على نقل أبي علي وقال أبو علي في حاشية التحفة بعد ذكر الخلاف وأن الرائج مافي  
المختصر مانصه وهذا كله عند استواء الضامن والمضمون وأما ان كان المدين ملدا مثلا  
فالبداية بالضامن غير أن بعضهم يقول ملدا اظالم أو بعضهم يقول ملدا أو العبارة الاولى  
للمدونة اه منها بلفظها والله الموفق \* (تنبيه) قول العوفي زاد ابن يونس في نقله عن  
المدونة الخ كذا وجدته في نقل أبي علي عنه وهو يقتضي أن هذه الزيادة ليست في  
التهذيب وليس كذلك بل هي فيه والله أعلم (والقول له في ملائه) قول مب فبان  
به أن الرائج خلاف ما عليه المصنف الخ فيه نظير بل الرائج ما عليه المصنف معنى ونقلا  
أمام معنى فلانه الجارى على ما تقدم في السلس من أن المشهور والمجهول به جل الغريم على  
الملا حتى يثبت العدم ولا نه لوجلهنا على العدم وقبل قول رب الحق انه عديم لم يبق لقول  
مالك المرجوع اليه كبر فائدة لان رب الحق مه ما طلب أخذ الحيل بحقه في حضور المدين  
توصل الى ذلك بدعواه العدم فتأمل وأما فلا فلان ما لا مصنف هو قول مالك وابن القاسم  
واختاره اللغمي وصرح أبو الحسن في شرح الرسالة بأنه المشهور واقتصر عليه صاحب  
المعين ونص اللغمي واختلف اذا أطلقت الجملة ولم تقيد بشرط بدنة فقال الطالب للعميل  
اغرم لي لان الغريم معسر وقال الحيل هو موسر فقال ابن القاسم في كتاب ابن حبيب  
ليس على الحيل سبيل حتى يتهمدأ المطاوب وقال مالك في كتاب محمد يكشف حال الغريم  
وقال يحتمون في العتبية ان لم يعلم للغريم مال فظاهر غرم الحيل الا أن يكشف لمن تحمل له  
مال الغريم والاو أحسن ويحمل الغريم على ما كان عليه وهو اليسر حتى يثبت الاخر فقره  
اه منه بلفظه ونص المفيد ومن ضمن عن رجل ما لا فليس له تبعه حتى يستبدأ مال  
المضمون فان كان له مال قضى دينه من ماله وبرئت ذمة الضامن وان لم يكن له غرم الحيل  
اه منه بلفظه وقال بعده بقریب مانصه ثم رجع مالك فقال لا تبعة للطالب على الضامن  
حتى لا يوجد للمضمون عنه مال فيثبت ذمته تبسع الضامن اه منه بلفظه فقوله ولا فليس له

على ما في المختصر هو المتجنى مع الله  
تعالى وهو الذي نعمل به اه والظاهر  
حل القول بالخيار على ما اذا لم يحصل  
للضامن ضررا أصلا ولا تعين العمل  
بما في المختصر قطعا والله أعلم  
(والقول له في ملائه) هذا هو الرائج  
معنى ونقلا أمام معنى فلانه الموافق  
للمذهب المتقدم في قوله وحسب  
لثبوت عسره ولا نه لوقيل بمقابلته لم  
يكن لقول مالك المرجوع اليه فائدة  
فتأمل وأما نقلا فلانه قول مالك  
وابن القاسم واختاره اللغمي وصرح  
أبو الحسن في شرح الرسالة بأنه  
المشهور واقتصر عليه صاحب  
المفيد ابن رشد ووجهه هو أن  
الاجماع على أن الدين لم يسقط عن  
ذمة الغريم بالكسالة فكان هو أحق  
أن يتبع به اه وبه يتبين ما في كلام  
مب والله أعلم



ثبعة حتى يستوفي الخ وقوله ثانيا لا تبعه للطالب على الضامن حتى لا يوجد للمضمون  
هو عين مال ابن القاسم في الواضحة ومالك في كتاب محمد ومالك ابن القاسم في رسم البكش  
من سماع يحيى من كتاب النكاح كما نسب له ابن رشد مع أن الذي فيه هو مانصه انه لا شيء على  
الحيل حتى لا يوجد للغريم مال اه قال ابن رشد مانصه ووجه رواية يحيى في أن الحيل  
محمول على الملاء وان على الطالب اقامة البينة على عدمه هو أن الاجماع على أن الدين لم  
يسقط عن ذمة الغريم بالكفالة بدليل قول النبي صلى الله عليه وسلم في حديث جابر الذي  
أدى الدين الذي تحمل به عن الميت إلا أن يردت عليه جلدة فإذا لم يسقط الدين عن ذمته  
بالكفالة كان هو الحق أن يتبع به وبالله التوفيق اه منه بلفظه من نوازل صنفون من كتاب  
الحالة وقال أبو علي مانصه وفي تحقيق المباني المشهور ان القول بدعي الملاء وهو الحيل  
ثم قال والمصنف مر على قول ابن القاسم لاختياره النجوى ولانه موافق للمذهب في أن  
الناس محمولون على الملاء اه منه بلفظه قلت بل مر عليه لما ذكر لانه قول مالك أيضا  
وقد علم أنه لا يعدل عن قول مالك وابن القاسم اذا اجتمع غالبا ولا قضا صار صاحب المنيعة  
عليه ولم يحكم خلافا ولانه الواضح معنى كما سبق وعليه عول في الشامل أيضا ونصه وصدق  
في ملاء الغريم إلا أن يقيم الطالب بينة بعدمه لا العكس على الاظهر اه منه بلفظه وبشأن  
ذلك مع الانصاف يظهر لك صحة ما قلناه والله أعلم (وتقديمه) قول ز واذا اختار مع  
عدم البراءة تقديمه فليس له مطالبة المدين الخ انظر من قاله وليس بظاهر لان اشتراط  
تقديمه حقه لا عليه تأمل وقوله والفرق بين الفرعين من وجهين التخيير ابتداء في الاول  
دون الثاني الخ في كلامه تناقض لان هذا صريح في أنه لا تخيير في الثاني وقوله أولا وان  
اختار مع عدم البراءة تقديمه الخ يفيد أنه مخير وما أفاده أول كلامه هو الظاهر لا ما صرح  
به ثانيا (أول يعلم) قول مب وهو خلاف ما نقله ح عن النجوى الخ فتخوه لتو وفيه  
نظر من وجهين أحدهما أنه لا تظهر غرة لصحة الحالة مع يسر الغريم عند حلول الاجل  
الثاني إلا أن يكون غائبا لا يطالب على مذهبه ان حضر الغريم موبرا ثانيه ما أن ما قاله  
مخالف لظاهر قول ابن القاسم في سماع يحيى ولصرح قول مالك في رسم الاقضية من سماع  
القرنين من كتاب الحالة ونصه وسئل عن كان له على رجل ذكرك حق الى أجل فأخذ منه  
به جيل فلما حل الاجل أخذ غريمه بحقه عليه سنة مستقبلة فقال الحامل لصاحب الحق  
قد انفسخت جمالي أخرته عن الاجل الذي تحملتك اليه انفسخت الحالة فقال لا والله الحالة  
عليه كما هي قيل له يقول له الحيل أنت أهلك حقك وأنظرت سنة حتى أفلس وذهب  
ما في يده فقال من تحمل له من يستطيع أن يتطهر غريمه عليه الحالة لو شاء هو قام عليه قال  
القاضي رضى الله عنه أصلها في المدونة وقعت ههنا وفي رسم أوله أول عبد ابتاعه فهو  
حر من سماع يحيى بعد هذا اه محل الحاجة منه بلفظه ونص ما في سماع يحيى قال  
وسألت عن الرجل يعمل له الرجل عن غريمه بما له عليه الى أجل فلما حل الاجل لقي  
صاحب الحق غريمه فقضاه بعض الحق وأنظره بالبقية الى أجل فلما حل الاجل أراد  
صاحب الحق أن يأخذ الحيل بما بقي له على الغريم وقال الحيل للغريم انما كنت تحملت

(وتقديمه) قول ز واذا اختار مع  
عدم البراءة تقديمه الخ انظر من  
قاله وليس بظاهر لان اشتراط تقديمه  
حقه لا عليه وقول ز التخيير  
ابتداء في الاول دون الثاني الخ فيه  
نظر لما قضته لقوله أولا واذا اختار  
مع عدم البراءة تقديمه الخ فتأمل  
(أول يعلم الخ) قول ز وقد أعسر  
الغريم هو الصواب لانه صريح سماع  
أشهب وظاهر سماع يحيى من ابن  
القاسم وقد صرح ابن رشد بان  
ما في المدونة وسماع أشهب وسماع  
يحيى متحدثات الموضوع وما في ح  
عن النجوى فيه نظر لخالفته لذلك  
وأياضا فانه لا تظهر غرة عند ابن  
القاسم للجملة مع حضور الغريم  
ويسره عند الاجل الثاني فتأمل



(وان أنكر حلف الخ) قول مب  
في التثنية قال ح وهو مشكل الخ  
قال صر والمذكور في البيان  
يدل ثابتة ساقطة بدون زيادة على  
كل حال وهو معنى جلي انظر ان  
عرفة اه ومثله الخ فائلا ان  
الصواب اسقاط قوله بكل حال من  
القول الاول والظاهر انه في النسخ  
الصحيحة كذلك لان ابن عرفة  
كذلك نقله اه وبه جزم أبو علي فانه  
قال بعد أن قال مانصه واذا ثبت  
هذا فقوله والكفالة ثابتة على كل  
حال غير صحيح لانهم مع النكول  
ساقطة لامع غيره وكذا نسخة  
ساقطة على كل حال لان الثبوت  
مع الحلف لا غير وقد أشار ح الى  
هذا وهذا أمر ظاهر وان ذلك  
تصحيح من نسخة البيان أو ممن  
نقله وحاصل ما فيها لابن القاسم  
ان حلف لزم الضمان وسقط التأخير  
وان نكل لزمه التأخير وسقطت  
الكفالة وغير هذا لا يعول عليه اه  
نعم يمكن تأويل قوله والكفالة  
ساقطة بكل حال بان معنهما آلهما  
للسقوط وان حلف باداء الغريم  
ما عليه اذ الحميل جبره عليه وجبر  
ربه بقبضه بكم كما تقدم وقول  
مب لان ابن رشد معترف بالخ زاد  
طني وقد قال ق لوقال المصنف  
وان أنكر فلا كفالة وحلف أنه لم  
يسقطها فان نكل لزمه التأخير  
ليوافق قول ابن رشد ان علم فانكر  
فلا تلزمه الكفالة الخ وفيه نظر اذ

الى الاجل فلما حل الاجل لقيت صاحبك فاقتضيت بعض حقلك وأظنرته بما أخيت  
فانظارك اياه يبرئني من الجمالة قال لبراءة له حتى يصل الى صاحب الحق حقه ولا يضره  
انظاره وانما هو فرق أدخله الطالب على الغريم والحميل فليس احسانه حجة يسقط بها  
ما وجب له على الحميل قال القاضي رضي الله عنه هذه المسئلة قد مضى الكلام عليها  
مستوفى في رسم الاقضية من سماع أشهب فلامعنى لاعادته وبالله التوفيق اه منه  
بلفظه فلكلام ابن رشد صريح في أن ما في المدونة وسماع أشهب وسماع يحيى مقدمات  
الموضوع وسماع أشهب صريح في أن الغريم معسر كما قاله عج ومن تبعه وذلك  
ظاهر من سماع يحيى لانه سأل هل له أن يأخذ الحميل وذلك يدل على أن الغريم معسر لان  
ابن القاسم أخذ بقول مالك المرجوع اليه انه لا يطالب ان حضر الغريم موسرا ولان  
ابن القاسم أجاب يحيى ولم يستفصل هل الغريم موسر أو معسر عند حلول الاجل والصحيح  
عند أهل الأصول ان ترك الاستفصال في السؤال يتزل منزلة العموم في المقال فاقاله  
عج ومن تبعه هو الصواب لا ما قاله اللخمي وان سلمه ح فتأمل به بانصاف والله أعلم  
(وان أنكر حلف الطالب انه لم يسقط ولزمه) غ وان أنكر حلف أنه لم يسقط ولزمه  
أى وان أنكر الضامن حلف الطالب انه لم يسقط الجمالة ولزم الضامن الضمان ويبنى  
الحق حالا اه منه بلفظه وبه شرحه ح لكنه استشكله بأنه لا يوافق ما لابن رشد في  
البيان على ما راهو في نسخة منه وعلى نقل أبي الحسن وصاحب الذخيرة عنه من  
قوله والكفالة ساقطة بكل حال وعلى ما نقله في ضج والشارح عن البيان من قوله  
والكفالة ثابتة بكل حال واستشكل أيضا كلام ابن رشد في نفسه بأنه صرح بأن  
الاقوال ثلاثة مع أنها ترجع الى اثنين فقط لان الاول عين الثاني أو عين الثالث وانفصل  
عن ذلك بان الصواب اسقاط قوله ساقطة بكل حال من القول الاول فائلا مانصه والظاهر  
أنه في النسخة الصحيحة كذلك لان ابن عرفة كذلك نقله ح وتعبه طني فقال مانصه وقول  
ح لا تقتضاه سقوط الكفالة مع حلفه فيه نظر لان ابن رشد معترف بسقوطها وقد  
قال ق قوله وان أنكر حلف انه لم يسقط ولزمه لو قال وان أنكر فلا كفالة وحلف أنه  
لم يسقطها فان نكل لزمه التأخير ليوافق قول ابن رشد ان علم فانكر فلا تلزمه الكفالة الخ  
ثم قال وقوله وقد قيل ان الكفالة ساقطة بكل حال الخ ليس هو الاول لان المراد بسقوطها  
بكل حال في الاول أى بقيد الانكار حلف أم لا وهو قول ابن القاسم في المدونة على ما فهمها  
ابن رشد والقول الثاني سقوطها بكل حال لا بقيد الانكار فعنده ان نفس التأخير مسقط  
لها وهو قول الغير فاقترب القولان ونص المدونة فنقل بعض كلامهما الا ترى وقال متصلا  
به فانت ترى قول الغير يسقط الجمالة غير مقيد بالانكار بل مطلقا ولو علم وسكت أو لم يعلم  
حتى حل الاجل بخلاف قول ابن القاسم فقد اوضح لك الحق وبان لك بين القولين فرق  
وان كان ابن رشد أقرى بهم ما في قسم الانكار ولا يضرنا ذلك لانه أشار الى ما في المدونة اه  
منه بلفظه ونقله ق كله بلفظه ومب بالمعنى مختصر او سلما ونقله جس كله بلفظه  
وقال عقبه مانصه وجعل ابن عرفة موضوع الاقوال اذا أنكر الضامن خلاف ما قرره



طفي الاقوال الثلاثة ثم انظر ما وجه ما قاله ق تعالى ان رشد على ما نقله عنه من أن  
الضامن اذا علم بتأخير المضمون فأنكر كانت الجملة ساقطة ولو حلف رب الدين أنه ما أخر  
الغريم مسقطا للكفالة فأنى لم أفهم وجهه اه منه بلفظه ١ قلت ما قاله ح سبقه  
اليه صر في حواشي ضيغ ونصه ثم الحق أن قوله ثابتة ليس على ما ينبغي والشيخ تبع  
فيه ابن عبد السلام والمذكور في البيان بدل ثابتة ساقطة بدون زيادة على كل حال وهو  
معنى جلى انظر ابن عرفة اه محل الحاجة منه بلفظه وقد حرم أبو علي بجملة ما قاله ح  
فانه قال بعد أن قال ما نصه واذا ثبت هذا فقوله والكفالة ثابتة على كل حال غير صحيح لانها  
مع النكول ساقطة لامع غيره وكذا انصفة ساقطة على كل حال لان الثبوت مع الحلف  
لا غير وقد أشار ح الى هذا وهذا أمر ظاهر وأن ذلك تصحيف من نسخة البيان أو ممن  
نقله وحاصل ما في ابن القاسم ان حلف لزم الضمان وسقط التأخير وان نكل لزمه  
التأخير وسقطت الكفالة وغير هذا لا يقول عليه اه منه بلفظه ١ قلت وفيما قاله  
طفي نظرم من وجوه أحدها تسليم ما نقله عن ق من اصلاحه لكلام المصنف مع أنه  
يناقض بعضه بعضا لان قوله بلا حجة يقتضى أنه بمجرد الانكار سقطت الكفالة من غير  
توقف على شئ آخر وهذا هو مختار طفي وقوله حلف أنه لم يسقطها يقتضى أنها لم تسقط  
بمجرد الانكار بل يتوقف سقوطها على الحلف وهذا عين الناقض بالبدية وهذا تعلم  
ما في كلام جس فانه اتعا توقف في وجه السقوط فقط وهو يدل على أن الكلام صحيح  
في نفسه وليس كذلك ثانيا قوله ان ابن رشد معترف بسقوطها فيه أنه ليس في كلام  
ابن رشد تصريح بذلك الابهة الزيادة التي هي محل الاشكال وموضوع النزاع فهذه  
مصادرة ثالثا قوله وهو قول ابن القاسم في المدونة على ما فهمها ابن رشد الخ فيه أنه  
يتحاشى أبو الوليد عن ذلك لان كلام المدونة لا يقبل ذلك وكلامها حجة عليه لانه ونصها ولو  
أخر الغريم كان تأخير الكفيل ثم الكفيل أن لا يرضى بذلك خوفا من اعدام الغريم فان لم  
يرض خيرا الطالب فاما أبرأ الجميل من حالته ويصح التأخير والالم يكن له ذلك الا برضا  
الجميل وان سكت الجميل وقد علم بذلك لزمته الجملة وان لم يعلم حتى حل أجل التأخير حلف  
الطالب ما أخره ليبر أو ثبت الجملة قال غيره اذا كان الغريم مليا فأخره تأخيرا ينال  
سقطت الجملة وان أخره ولا شئ عنده فلا حجة للكفيل وله طلب الكفيل أو تركه اه منها  
بلفظها فقوله وان لم يرض هو نفس الانكار وقوله اخير الطالب فاما أبرأ الجميل من  
حالته صريح في أن الجملة لم تسقط بالانكار وعدم الرضا اذ لو سقطت بذلك لم يتوقف  
سقوطها على ابرائه لانه تحصيل الحاصل فكيف يفهمها أبو الوليد بن رشد على ما نسبته اليه  
وليكون كلامها صريحا في أنها لا تسقط بمجرد الانكار قال ابن يونس عقب قولها والالم  
يكن له ذلك الا برضا الجميل مانصه قال ابن المواز قيل لاشبه فان أبي الجميل قال ذلك له  
ويقال لصاحب الحق ان أسقطت الجملة صح تأخير الغريم والاحلف انك لم ترد اسقاطها  
وتطلب دينك من الجميل حالا اه منه بلفظه فظاهره أنه أي بما لاشبه تفسيره  
وقد حرم بذلك أبو الحسن واستدل على ذلك بكلام ابن القاسم نفسه لقوله فيها وان لم

ليس في كلام ابن رشد تصريح بذلك الابهة الزيادة التي هي محل  
الاشكال والنزاع فهذه مصادرة  
وأما قوله ان علم فأنكر فلا تلزمه الخ  
فتأويله قريب أى لا تلزمهم مع بقاء  
التأخير كما يدل عليه ما فرعه عليه بعده  
متصلا به وأيضا فنقله من اصلاح  
ق بعضه يناقض بعضا لان قوله  
فلا حجة يقتضى سقوطها بمجرد  
الانكار وقوله وحلف الخ يقتضى  
أنها لا تسقط الا بالحلف وقول  
طفي ليس هو الاول الخ غير صحيح  
وقوله وهو قول ابن القاسم في المدونة  
الخ يتحاشى ابن رشد عن فهم ذلك  
منها لان كلامها صريح في عدم  
سقوطها بمجرد الانكار لقوله فان  
لم يرض أى الجميل خيرا الطالب فاما  
ابراء الجميل فهو حجة على طفي  
لانه تأمله والحاصل ان ما قاله طفي  
لم يتضح به حق ولا تبين به بين  
القولين فرق وان موضوع الاقوال  
الثلاثة في كلام ابن رشد هو الانكار  
وكلامه صريح في ذلك وكذا كلام  
ابن عرفة وان مذهب ابن القاسم  
فيه أن الجملة لا تسقط بمجرد الانكار  
انظر الاصل والله أعلم وقول مب  
فلا وجه لتأويله يعنى قوله ولعله  
مبنى على ضعف الخ على انه لا يصح  
البناء المذكور للاتفاق على انه اذا  
لم يحل الدين على الغريم فلا مطالبة  
على الجميل



يعلم حتى حل أجل التأخير حلف الطالب الخ ونصه قوله حلف الطالب ما أخره  
 الخ الشيخ فنه يؤخذ أن ابن القاسم يقول يحلف الطالب للحميل أنه لم يرد اسقاط  
 الجملة كما قال أشهب لأن احتمال الاسقاط إنما هو من نفس التأخير اهـ بلفظه  
 على نقل أبي علي وفهمه اللغوي على الخلاف ونصه وإذا حل الدين وآخر الطالب  
 الغريم شهرا كان تأخير الحميل عند ابن القاسم وليس باسقاط للكفالة ولم ير للكفيل  
 عليه في ذلك عينا وقال محمد يحلف أنه لم يرد اسقاط الكفالة وقال غيره إذا أخر  
 الغريم وهو موسر تأخير ابنا سقطت الكفالة وإن كان معسر لم تسقط ولا حاجة  
 للكفيل في التأخير والاول أصوب لأن للطالب حقين على رجلين ولا يكون اسقاط حقه  
 عن أحدهما اسقاط الآخر والكفيل بالخيار بين أن يمضي ذلك التأخير أو يرده لأنه يقول  
 أخاف أن يفلس الغريم فيذهب ماله اهـ منه بلفظه وظاهر كلام ابن ناجي أنه أتى بما في  
 الموازية تفسيرامع اعترافه بأنه خلاف ظاهر المدونة ونصه وظاهر قولها والالم يكن له ذلك  
 أنه يتقبل قوله بغير عيب ونقل محمد عن أشهب أنه يحلف أنه لم يرد اسقاطها اهـ محل الحاجة  
 منه بلفظه فاتبان هؤلاء الأئمة كلهم بما في الموازية عند ذكرهم كلام المدونة يدل على أنهم  
 متفقون على أن مذهب ابن القاسم فيها أن الكفالة لا تسقط بمجرد الانكار لأن كلام  
 الموازية صريح في ذلك فمن جعله وفا فلا اشكال في افادة كلامه ذلك لأن حاصل كلامه  
 أنهم لا تسقط ان حلف وتسقط ان نكل ومن جعله خلافا فكذا ذلك لأن حاصل كلامه  
 أنهم لا تسقط باتفاق لكن على مذهب المدونة من غير عيبين وعلى ما في الموازية بعد البين  
 فان نكل سقطت وابن رشد عن حمله على الخلاف لأنه فهم المدونة على لزوم البين وبأني  
 لفظه فكيف يصح مانسبه له طعي فتأمل رابعها قوله ليس هو الاول لأن المراد بسقوطها  
 بكل حال أي بقيد الانكار الخ غير صحيح وقوله وان كان ابن رشد أتى بهما في قسم الانكار  
 ولا يضرنا ذلك كذلك بل يضرنا ذلك غاية الضرر لأن حاصل كلامه أن الخلاف عند ابن رشد  
 بين ابن القاسم والغير في المدونة ليس في القسم الاول وهو الانكار وانما هو في الثاني والثالث  
 وهما السكوت وعدم العلم فقول ابن رشد في القسم الاول والكفالة ساقطة بكل حال أي  
 إذا أنكر وقوله في الثاني ساقطة بكل حال أي أنكر أو سكوت أو لم يعلم حتى حل أجل التأخير  
 وهذا الذي قاله غير صحيح ولا يقبله كلام ابن رشد بهما ليرتضخ لك ذلك بجواب كلامه كله  
 بحروفه . وقال عند كلام العتبية الذي قدمناه أنفا عن رسم الاقضية مانصه قال القاضي  
 رضي الله عنه أصلها في المدونة ووقعت ههنا وفي رسم أوله أول عبدا تناعه من سماع يحيى  
 بعد هذا وفي ظواهر ألفاظها في المواضع المذكورة اختلاف وتفصيل القول فيه أن المطلوب  
 إذا أخره الطالب فلا يجزئ الأمر من ثلاثة أوجه أحدها أن يعلم بذلك فينكر والثاني أن  
 يعلم بذلك فيسكت والثالث أن لا يعلم بذلك حتى يحل الاجل الذي أتطره اليه فأما إذا علم  
 بذلك فأنكر فلا تلزمه الكفالة ويقال للطالب ان أحيت أن تمضي التأخير على أن لا كفالة  
 للنك على الكفيل والا فاحلف انك إنما أخرته على أن يبقى الكفيل على كفالته فان حلف لم  
 يلزمه التأخير وان نكل عن البين لزمه التأخير والكفالة ساقطة على كل حال هذا مذهب



ابن القاسم في المدونة وان كان سكت فيها عن العين وقيل ان الكفالة ساقطة بكل حال وهو قول الغير في المدونة وقيل انها لازمة بكل حال ففي هذا الموضع على ما بيناه ثلاثة أقوال وأما اذا علم بذلك فسكت حتى جاز الاجل فالجملة له لازمة قاله في المدونة وهو ظاهر قوله في هذه الرواية وفي سماع يحيى بعده هذا ويدخل في هذا الاختلاف المعلوم في السكوت هل هو كالاقرار أم لا وأما ان لم يعلم بذلك حتى حل الاجل فيحلف وصاحب الحق مأخره لغير الجمل من جملة وتلزمه الجملة فان نكل عن اليمين سقطت الجملة وهذا كله في التأخير الكثير وأما التأخير اليسير فلا حجة فيه للكفيل اه منه بلفظه واختصره ابن عرفة بقوله مانصه قال ابن رشد في سماع أشهب ان آخره معد ما فلا حجة لجمله وان آخره ملبأ فأنكر جملة في سقوط جملة وبقيتها نالها ان أسقط الجملة صح تأخيرها والاحلف مأخر الا على بقائها وسقط تأخيرها وان نكل لزمه وسقطت الكفالة للغير فيها وغيره وابن القاسم فيها وان علم وسكت لحلول الاجل فقيم مع هذا السماع وسماع يحيى ابن القاسم الجملة لازمة ويدخله الخلاف المعلوم هل السكوت كالاقرار أم لا وان لم يعلم حتى حل الاجل حلف مأخره اسقاطا للجملة ولزمت فان نكل سقطت هذا كله في التأخير الكثير واليسير لا حجة فيه للحميل اه منه بلفظه وبما مل ذلك أدنى تأمل يظهر لك أن ما فهمه طي من لا يصح قطعاً لانه لو كانت الجملة عنده ساقطة على قول ابن القاسم بمجرد الانكار ما صح قوله وبقا للطالب ان أحببت أن تعضي التأخير على أن لا كفالة لك الخ لان مقابل هذا الشق أن تبقى له الكفالة ولا يعضي التأخير وكيف يتفرع هذا التخيير على أن الكفالة سقطت بمجرد انكاره ولما صح قوله فاحلف انك انما أخرته على أن يبقى الكفيل على كذابه اذ كيف يحلف على ذلك وهي قد سقطت بانكاره أولاً ولما صح قوله هذا قول ابن القاسم في المدونة وقد قيل ان الكفالة ساقطة بكل حال وهو قول الغير في المدونة فانه صريح في أن الخلاف واقع في المدونة بين ابن القاسم والغير في قسم الانكار وعلى ما زعمه طي هناك فبان فيها في هذا القسم وانما خلا فهمه في القسمين الآخرين ولما صح قوله في هذا الموضع على ما بيناه ثلاثة أقوال لانه على ما زعمه ليس فيه الا قولان قول ابن القاسم والغير في المدونة بسقوطها وقول غيره ما فيها وكيف يعقل أن يفهم من كلام ابن رشد هذا أن الخلاف عنده بين ابن القاسم والغير في المدونة انما هو في قسمي السكوت وعدم العلم وهو لم يذكر خلافاً أصلاً في الأخير لا منصوصاً ولا يخرج جافضاً عن أن يكون في المدونة ولم يذكر الخلاف في السكوت بسقوط الجملة أصلاً لا نصاً ولا تخريجاً وخرج الخلاف فيها من السكوت هل هو كالاقرار المنصوص هنا أنه كذلك وعليه فالجملة لازمة ويخرج من القول بأنه ليس كذلك أن قسم السكوت حكمه حكم عدم العلم حتى يحل الاجل فهاذا كله الاتهام وقلب لعاني الالفاظ واخر اجها عن مدلولاتها الوضعية بلا ارتياب فتحصل ان قول ابن رشد في القول الاول والجملة ساقطة على كل حال مشكل كما قاله ح وانما قاله طي لم يتضح به حق ولا تبين به بين القولين فرق وان سلم ما قاله غير واحد من الأئمة المحققين النقايل ما رام به اصلاح كلام ابن رشد



موجب التحقق وقوع الخلل فيه والفساد وقد أريناك الحق بدليله فزال بحمد الله المراء  
وارتفع ونحن نقول ما قاله طي هنا آخر كلامه ونصه فتأمل منه منصفاً والحق أحق  
أن يتبع اه والله الموفق \* (تنبيهان \* الاول) \* قول ابن رشد في القسم الثاني فسكت  
حتى جاز الاجل ظاهره أنه اذا قام قبل انقضاء الاجل فان حكمه حكم ما اذا قام بمجرد علمه  
ولكن قوله ويدخل فيه الاختلاف المعلوم الخ يفيد أنه اذا سكت مدة يعتد فيها راضياً  
فانه لا قيام له بعد وعلى هذا اجل المدونة أبو الحسن قال أبو علي قال العبدوسي وهما  
تأويلان للمتأخرين اه منه بلفظه \* (الثاني) \* ما جزم به ح ومن ذكرنا معه قبل  
من أن قول ابن رشد في القول الاول والجملة ساقطة بكل حال الصواب اسقاطه لاختفاء أنه  
يزول به الاشكال لكنه لا يرتفع بكل حال بل يبقى لقوله أولاً ما اذا علم بذلك فأنكر فلا تلزمه  
الكفالة فظاهر قوله أنها لا تلزمه بحال لكن هذا تأويل قريب فعمله على أن معناه لا تلزمه  
مع لزوم التأخير وبقاء الدين على الغريم الى انقضاء أجل التأخير ولا شك أن الامر كذلك  
ويدل على أن هذا امر ادهما فرعه عليه بعده متصلاً به لكن دعوى التحصيف مع اتفاق  
الناقلين على اثباتها وان اختلفوا في اللفظة المقارنة لها بعيدة مع اعتراف ح بأنه كذلك  
وجده في نسخه من البيان وهو الذي وجدناه فيه أيضاً فالمصير الى التأويل أولى والذي  
يظهر لي في تأويله أن قوله ساقطة على كل حال سواء حلف أو نكل فسقوطها ان نكل  
ظاهر وسقوطها ان حلف باء الغريم ما عليه لان الفرص أنه لم يعلق التحصيل بمطالبة الغريم  
بالدفع ورب الحق بالقبض وعلى القاضي اجابته لذلك فيجبره ما قسقط الجملة فعسى  
سقوطها على هذا الاحتمال انها آية اليه ولا شك أن هذا تأويل ليس ببعيد جداً وقد قبل  
تأويل طي مع ما رأيت فيه المحققون الفحول فتأويلنا هذا أحق بان يتلقى بالقبول فتأمل  
فانه من منح الجليل وحسبنا الله ونعم الوكيل وقول ز ولعله مبني على ضعف الخ هذا  
مبني عنده على ما تقدم له من أنه يحمل على الجميل دون الغريم وقد علمت ما فيه ثم مع ذلك فلا  
يستقيم هذا البناء ولا يصح لان قول مالك الاول محله اذا حمل الدين على الغريم وأما اذا لم  
يحمل عليه فلا مطالبة على الجميل باتفاق فتأمل له (وبطل ان فسد محتمل به) قول ز  
وعلى الاعتراض يحتاج الى الفرق بين البابين الخ فقلت الفرق بينهما والله أعلم أن الجملة  
معروف التزيم الجميل على نفسه في شيء خاص وهو عن المبيع والقاعدة أنه لا يلزم الانسان  
من المعروف الا ما التزمه وبرائة المشتري من الثمن براءة للجميل منه ويدل على هذا قول ابن  
يونس مانصه فوجه قول ابن القاسم أن المعاملة اذا وقعت فاسدة بين المتبايعين فاسميا من  
الثمن الذي تحمل به الجميل غير لازم فيسقط عنه بسقوطه في أصل الشراء اه منه بلفظه  
ونحوه لابن رشد وبأني لفظه هنا ونحوه للحمي وزاد مانصه والقيمة لم تقع عليها جملة اه  
منها بلفظه اي معنى أن القيمة اللازمة للمشتري للقوات أمر جرح اليه الحال ولم يلتزمه الجميل  
فلا يكف بما لم يلتزم به ما يدخل به عليه ضرر ورجوعه على المشتري بعد قد لا يتأتى له ولم  
ينضم الى ذلك قبض من رب الحق يتقوى به جانباً بخلاف الرهن فانه ملك الراهن وقد  
دفعه ليستوثق به في تلك المعاملة ووقع فيه القبض حساً فجعل رهنه في القيمة المسببة عن تلك

(وبطل ان فسد الخ) أي سواء لزم  
في التحصيل به القيمة أم لا ولا يكون  
حيلاً بالقيمة على المشهور وان لم يعلم  
التحمل له بالفساد بخلاف الرهن  
لان الجملة معروف التزيم الجميل في  
شيء خاص وهو الثمن ولا يلزم الانسان  
من المعروف الا ما التزمه وان برئ  
الاصل برئ والقيمة لم تقع عليها جملة  
وانما جرح اليها الحال وكلام ابن سلون  
فيه نظرو به تعلم ما في كلام ز انظر  
نو والاصل والله أعلم \* (فرع) \*  
قال في البيان أزم أصبح الجملة  
لمن تحمل عن المولى عليه وظاهره  
وان لم يعلم الجميل بسفه الذي تحمل  
عنه وهو مذهب ابن القاسم ومعنى  
ذلك عندي اذا لم يعلم بذلك التحمل  
له أيضاً ما اذا علم هو ولم يعلم الجميل  
فينبغي أن لا تلزمه الجملة لانه قد غره  
اذ لم يعلمه بسفه حتى يقسدم في  
الضمان عنه على المغرمة بأنه  
لا يرجع بما ضمن وابن المباحثون  
يقول ان الجملة لا تلزم الجميل اذا لم  
يعلم بسفه التحمل عنه علم التحمل  
له أو لم يعلم فالخلاف بين ابن القاسم



المعاملة ولا ضرر على مالكه فيه اذا بيع وأدبت منه القيمة لعود ذلك بالنفع عليه وهو  
برائة ذمته من تلك القيمة اللازمة له أو من بعضها ان يبيع بأقل منها فقام له وقول  
ز بن بل في ابن سلون والخزري التصريح بذلك الخ الذي لابن سلون هو مانصه وتسقط  
الجمالة في المعاملة القاسدة اذا علم المتحمل له بفسادها فان لم يعلم المتحمل له بفسادها  
فيلزم الحجيل الجمالة بالقيمة وقيل يلزم الحجيل الجمالة علم أو لم يعلم وهي رواية عيسى  
عن ابن القاسم وقيل هي لازمة على كل حال وهو قول أهل العراق اه منه بلفظه ولا  
شك انه يقيد ما قاله ز لكن فيه أمور منها أن كلامه يقيد أن سقوط الجمالة اذا علم  
المتحمل له بالفساد متفق عليه ولم يذكر ابن رشد حين ذكر الخلاف في المسئلة هذا التفصيل  
ولا غيره عن وقفنا على كلامه ومنها انه يقتضي أن الراجح ما صدر به الاقوال فيما اذا لم يعلم  
المتحمل له وليس كذلك وقد نبه على هذين سيدي نو فقال اثر نقله كلام ابن سلون مانصه  
وقد حكى الخلاف في ضيق على غير هذا الوجه وأنه لا ينظر الى علم المتحمل له فذكر كلام  
ضيق وقال اه ببعض اختصار فعلم منه ان المشهور عدم لزوم الضمان مطلقا اه منه  
بلفظه ومنها قوله وهي رواية عيسى عن ابن القاسم فان المصرح به في سماع عيسى هو  
القول بالتفصيل مع أن هذا هو نفس القول الذي صدر به فقد ذكره أو لا جاز ما به ثم ذكره  
محكما بشيل وفي ذلك ما لا يخفى ولولا ما ذكرناه من انه نفس الذي قبله لا يمكن الجواب عنه بأنه  
اشار بذلك الى ما وقع في آخر الرسم الا في من سماع عيسى على ما فهمه منه ابن رشد ومنها  
جرمه بأن الجمالة عند لزومها تكون بالقيمة ونحوه عند في الوثائق المجموعة والمقصود المحمود مع  
ان المنصوص لابن القاسم انه اللازمة بالأقل من الثمن والقيمة وعليه قول ابن رشد والتمحي  
وغيرهما ووجهه التخمى بما يحصله ان الثمن ان كان هو الأقل فهو الذي ألتفه عليه بالجمالة  
وان كانت القيمة هي الأقل فذلك الذي وجب له أخذه وقد نقل أبو على ما في الوثائق المجموعة  
والمقصود المحمود ونقل عن ضيق ان اللازم هو الأقل ولم ينبه على المعارضة بينهما فاضلا عن  
ان ينبه على من الصواب معه ومنها قوله وقيل هي لازمة بكل حال ان عني أي سواء علم  
المتحمل له أو لم يعلم علم غيره أو لم يعلم خالف ظاهر كلامه أو لا من ان محل الخلاف اذا لم  
يعلم المتحمل له وان عني أي سواء علم الحجيل والمتحمل عنه أو لم يعلم فلهذا هو عين ما قبله وعلى  
كل من الاحتمالين فقوله وهو قول أهل العراق فيه نظر بل هو غير صحيح ففي رسم العربية  
من سماع عيسى من كتاب الجمالة مانصه وسئل ابن القاسم عن الرجل يعطى الرجل  
دينارا في دينارين الى شهرين ويتحمل له الرجل بالدينارين هل على الحجيل شي قال ان  
علم علمهما وحضره فعليه الدينار الذي أعطاه وان كان لم يعلم وانما جاءه وقال له تحمل عني  
لهذا بدينارين الى شهر ولا يعلم علمهما ثم علم فلا شيء عليه لانه يقول لو علمت لم أتحمّل ولم  
أدخل في الحرام قيل له فان كان أعطاه ديناراً في دراهم الى شهر ويتحمل له رجل بالدرهم  
قال هو مثله أيضا ان لم يعلم فلا شيء عليه وان كان علم قيل له أخرج الدرهم التي تحمّل بها  
فاتبع له بهما ديناراً واتبع أنت صاحبك بالدرهم قيل له فان كانت الدرهم أكثر من ثمن  
الدينار ولا تبلغ ثمن الدينار قال أما ان كانت أكثر اشترى ديناراً بما بلغ ودفعه اليه واتبع

وابن الماجشون انما هو اذا لم يعلم  
جميعا وأما اذا لم يعلم الحجيل وعلم  
المتحمل له فلا تلزم الجمالة قولاً واحداً  
فان علما جميعا أو علم الحجيل منهما  
لزمته الجمالة قولاً واحداً ثم قال فان  
علم الحجيل ولم يعلم المتحمل له لزمته  
الجمالة باتفاق وان علم المتحمل له  
ولم يعلم الحجيل لم تلزمه الجمالة باتفاق  
وان جهلا جميعا أو علما جميعا لزمته  
الجمالة عند ابن القاسم ولم تلزم عند  
ابن الماجشون وقول ابن الماجشون  
ان الجمالة لا تلزم اذا علما جميعا بعيد  
فلا تلزم الجمالة عند ابن الماجشون  
الا في وجه واحد من الاربعة  
الاجوه وهو أن يعلم الحجيل ولا يعلم  
المتحمل له ولا تسقط عند ابن القاسم  
الا في وجه واحد منهما وهو أن  
لا يعلم الحجيل ويعلم المتحمل له اه  
يجب وبه تعلم ما في اقتصار ح على  
كلام الذخيرة انظره



هو صاحبه بئس الدينار فقط وأمسك هو فضله الدراهم وان كانت أقل من ثمن الدينار  
 ابتيع له بها ما بلغت من أجزاء الدينار واتبع هو صاحبه بما بقي له من ذلك ويتبعه  
 الحميل بالدراهم قيل له فلو أن رجلا كان له على رجل دينار فحوله في زيت إلى شهر وتحمل له  
 رجل بذلك الزيت إلى شهر قال هو مثله أيضا ان كان لم يعلم فلا شيء عليه وان كان علم  
 أخرج الزيت فبيع له منه بدينار فقط ديناره واتبع هو صاحبه بالزيت قال وان ناسا  
 يقولون وهم أهل العراق ان الجمالة تنتقض وتسقط عن الحميل على كل حال ولكن الذي  
 استحسنا وأخذ به أن يكون عليه غرم الدينار اذا علم لانه كانه دخل في استعماله شيئا فحين  
 تسقط عنه الحرام ونغرمه الذي دفع عنه صاحبه فقط قال القاضي رضى الله عنه ظاهر  
 قول ابن القاسم في رسم باع شاة بعد هذا وكل جمالة كان أصل شرائها حراما فليس على  
 المتحمل مما حبل شيء مثل أهل العراق وان الجمالة تطل على كل حال اذا كان أصل الشراء  
 فاسدا ومثله في المدونة من قول ابن القاسم وروايته عن مالك وهو قول ابن عبد الحكم ان  
 الجمالة ساقطة علم الحميل بفساد البيع أو لم يعلم ومثله في كتاب ابن المواز قال وكل جمالة وقعت  
 على أمر حرام بين المتبايعين في أول أمرهما أو بعد فهي ساقطة ولا يلزم الحميل به شيء علم  
 المتبايعان بحرام ذلك أو جهلاه علم الحميل بذلك أو جهله قال محمد لان حرامه للبايع فيه  
 عقد وسبب وهو قول أشهب ان الجمالة بالحرام وبالأمر الفاسد باطلة بخلاف الرهن لان  
 الرهن جعل رهنا بالاقبل ووجه هذا القول ان الذي تحمل به الحميل وهو الثمن لماسقط عن  
 المتحمل عنه بفساد البيع سقط عن الحميل وقيل ان الجمالة لازمة على كل حال علم الحميل  
 بفساد البيع أو لم يعلم وهو قول ابن القاسم في آخر هذا الرسم وقول غير ابن القاسم في المدونة  
 وقول سحنون في نوازلهم بعد هذا من هذا الكتاب ووجه هذا القول ان الكفيل هو الذي  
 أدخل المتحمل له في دفع ماله لتقتمه فعله الاقل من قيمة السلعة أو الثمن الذي تحمل به  
 وهذا الاختلاف كله انما هو اذا كانت الكفالة في أصل البيع الفاسد وأما ان كانت بعد  
 عقد البيع الفاسد فهي ساقطة قولوا واحدا اه منه بلفظه وبه يتبين لك ما في كلام ابن  
 سلون والله الموفق عنه \* (تنبيهان \* الأول) \* أشار ابن رشد بقوله وهو قول ابن القاسم  
 في آخر هذا الرسم الى قوله فيه مانصه وسئل عن رجل تحمل عن رجل بثمن سلعة فوجد  
 البيع فاسدا وقد فات السلعة فرجع فيها الى القيمة هل يلزم الحميل شيء قال الحميل ضامن  
 فيما يتيحه وبين أن تبلغ القيمة الثمن الذي تحمل به فان زادت القيمة على الذي تحمل لم يلزمه  
 أكثر مما تحمل به اه منه بلفظه فليس صريحا في انه يلزمه ذلك علم بالفساد أو لم يعلم كما  
 يقتضيه كلام ابن رشد وكانه جملة على ذلك لان ابن القاسم أجاب ولم يستفصل في السؤال  
 كما أشارنا اليه غير مرة وعندى أن جملة على ما اذا علم ليوافق ما صرح به في هذا الرسم بعينه  
 بتخصيص هذا العموم بما صرح به قبل أولى لما قاله ابن رشد وغيره وذكرناه في غير ما موضع  
 من أن التوفيق بين كلام الأئمة مطلوب ما أمكن اليه سبيل فكيف بامام واحد مع ذكر  
 ذلك في موضع واحد فتأمل والله أعلم \* (الثاني) \* في ح هنا في الفرع الاول مانصه قال  
 في الأخيرة في باب الحجر فرع قال في النوادر قال عبد الملك اذا بعث مولى وأخذت جيلة



بالثمن فرد ذلك السلطان وأسقطه عن المولى فان جهلت أنت والجمل حاله لزمت الجمالة لانه  
 أدخلك فيما لو شئت كسفته وان دخلت في ذلك بعلم سقطت الجمالة علم الجمل أم لا بطلان  
 أصلها اه منه بالقطعة قلت اقتصاره على ذلك يوم انه المذهب كله أو راجحه وليس كذلك  
 ففي نوازل أصبح من كتاب الجمالة ما نصه وسئل أصبح عن الرجل يشتري من البكر  
 أو المولى عليه ويتخذ عليه جسيلا بما لزمه من قبله أو من قبلها من ذلك هل يلزم الجمل  
 حاله اذا فسح بيع السفينة أو البكر وأبطل الثمن عنهما الفسادهما وانهم ساءل يدخلا في  
 منفعة ويعدى عليه المشتري بالثمن كما اشترط في حالته وكيف ان لم يدكر حالته وقال انما  
 اشترى منه على أنك ضامن لما أدركني من قبله قال أصبح الجمالة لازمة ولا تسقط لانه ليس  
 فيها حرام تسقط به انما ضمن مادفع الى السفينة فهو كدافعه اليه ويغرمه ويسقط عنه ولا  
 يتبعه به فاما ضمان ما أدرك منه فلا أراه شيئا الا أن يكون السفينة هو القائم بذلك عن نفسه  
 ولنفسه حتى فسخلة الشراء وأبطل ماله بجماعته قام بذلك عن نفسه فقضى له أو حسنت  
 حاله فقام به قيام موائبة وصحة فقضى له فان كان كذلك رأيت الضامن ضامنا لانه أدركه  
 منه والا فلا قال القاضي رضى الله عنه ألزم أصبح من تحمل للمشتري عن البكر أو المولى  
 عليه بما لزمه من قبل كل واحد منهما ما التزمه وكذلك اذا ضمن ذلك عنه ما قوفى قوله في  
 السؤال وكيف ان لم يدكر حالته وانما قال انما اشترى منه على أنك ضامن لما أدركني من  
 قبله دليل على أن الجمالة ألزم عنده من الضمان في ذلك وان كانا عنده جميعا لزمين فيه  
 والظاهر أن يكون الضمان في ذلك ألزم من الجمالة وان لزم جميعا لان السفينة لا يرجع عليه  
 والجمالة تقتضى الرجوع والضمان يحتمل الجمل الذي لا رجوع فيه والجمالة التي فيها الرجوع  
 فاللفظ الذي يحتمل فيما لا رجوع فيه ينبغي أن يكون ألزم من اللفظ الذي لا يحتمل الجمل فيما  
 لا رجوع فيه وظاهر قول أصبح الزام الجمل الجمالة وان لم يعلم بسفينة الذي يحمل عنه وهو  
 مذهب ابن القاسم ومعنى ذلك عندى اذا لم يعلم بذلك المتحمل له أيضا وأما اذا علم هو ولم يعلم  
 الجمل فينبغى أن لا تلزمه الجمالة لانه قد غره اذ لم يعلم بسفينة حتى يتقدم في الضمان عنه على  
 المعرفة فانه لا يرجع بما ضمن وابن الماجشون يقول ان الجمالة لا تلزم الجمل اذا لم يعلم بسفينة  
 المتحمل عنه علم المتحمل له أو لم يعلم فان خلافا بين ابن القاسم وابن الماجشون انما هو اذا لم  
 يعلم جميعا وأما اذا لم يعلم الجمل وعلم المتحمل له فلا تلزم الجمالة قول واحد اذ ان علم جميعا  
 أو علم الجمل منهم فالزمته الجمالة قول واحد وقد رأيت لابن الماجشون أنه اذا علم المتحمل  
 له فلا شيء على الجمل علم أو لم يعلم وهو يفيد أن تسقط الجمالة عن الجمل اذا تحمل عنه وهو  
 يعلم سفينة فان علم الجمل ولم يعلم المتحمل له لزمته الجمالة باتفاق وان علم المتحمل له ولم يعلم  
 الجمل لم تلزمه الجمالة باتفاق وان جهلا جميعا أو علما جميعا لزم الجمالة عند ابن القاسم  
 ولم تلزم عند ابن الماجشون وقول ابن الماجشون ان الجمالة لا تلزم اذا علم جميعا بعيد  
 فلا تلزم الجمالة عند ابن الماجشون الا في وجه واحد من الاربعة الاربعة وهو أن يعلم  
 الجمل ولا يعلم المتحمل له ولا تسقط عند ابن القاسم الا في وجه واحد منها وهو أن لا يعلم



(أوفسدت بكجعل) قال ابن القطان مانصه الاشراف وأجمعوا ان الجمالة يجعل بأخذه الجميل لا يحل ولا يجوز اه وبه تعلم ما في نقل ابن عرفقه عن ابن القطان عن صاحب الانباه والله أعلم وقول ز لانه سلف بزيادة أى دخول على ذلك لانه بصدد الغرم وذلك كاف في الفساد وان لم يغرم بالفعل وقال اللخمي ان كان المتحمل به موسرا كان من أكل المال بالباطل وان كان معسرا فغرم الجميل كان رباسلف بزيادة فضاؤه عنه سلف والزيادة لجعل المتقدم اه ونحوه (٣٥) لابن رشد وقول ز ولان الضمان أحد

الثلاثة الخ هذه علة أخرى أى لانه معروف ولا يجوز أن يؤخذ عوض عن معروف كما في ق عن الابهري وبه علل في التحفة (فرع) \* مما يترتب على أن الجمالة معروف ما اذا لم يشترط المشتري على البائع ضمان الدرك للعب والاستحقاق ثم طلبه منه بعد فاته لا يلزمه في العتية مانصه وسئل مالك عن الرجل يشتري الجارية من الغريب فاذا كان بعد يوم أو يومين سأله المعرفة قال مالك ليس ذلك له الا أن يكون اشترط ذلك عند بيعه ثم قال أرايت الأبل والغنم أيلزم أهلها معرفة أرايت أهل منى أيراد منهم معرفة ليس ذلك عليهم اه وسلم حافظ المذهب ابن رشد ولم يحك خلافة وهو ظاهر والله أعلم وقول مب فقال ابن القاسم في كتاب محمد الخ قال في ضيق ابن القاسم في الموازية والواضحة وان علم بذلك الطالب سقطت الجمالة والارء الجعل والجمالة تامة وقاله مطرف وابن الماجشون وابن وهب وأصبغ اه وقول ز أولم يعلم به ولم يرده الجميل حتى علم ربه به انظر من قال هو الظاهر أنه غير صحيح لخالفته لظاهر كلام الأئمة ولان العلم

الجميل ويعلم المتحمل له اه محل الحاجة منه بلفظه (أوفسدت بكجعل الخ) قال ابن عرفقه مانصه والضمان يجعل لا يجوز قال ابن القطان عن صاحب الانباه أجمع العلماء على ذلك اه منه بلفظه قلت انما وجدته لابن القطان عن الاشراف لا عن الانباه ونصه الاشراف وأجمعوا أن الجمالة يجعل بأخذه الجميل لا يحل ولا يجوز الانباه والعلماء متفقون على ان للضامن أن يرجع على المضمون بما ضمن عنه بأمره اه من اقتاعه بلفظه من نسخة قديمة حسنة متقنة جدا وقول ز لانه اذا غرم رجعا غرمه الخ أى فهو دخول على السلف بزيادة لانه بصدد الغرم وذلك كاف في الفساد وان لم يغرم بالفعل وقال اللخمي مانصه الجمالة بالجعل فاسدة لانه يأخذ الجعل فان كان المتحمل به موسرا كان من أكل المال بالباطل وان كان معسرا فغرم الجميل كان رباسلف بزيادة فضاؤه عنه سلف والزيادة لجعل المتقدم اه منه بلفظه ونحوه لابن رشد في أول مسئلة من سماع ابن القاسم من كتاب الجمالة وقول ز ولان الضمان أحد الثلاثة الخ هذه علة أخرى أى لانه معروف ولا يجوز أن يؤخذ عوض عن معروف كما في ق عن الابهري وبه علل في التحفة فانظره (فرع) \* مما يترتب على أن الجمالة معروف أنه اذا اشترى الإنسان شأوا لم يشترط المشتري على البائع ضمان الدرك للعب والاستحقاق ثم طلب منه ذلك بعد فاته لا يلزمه وهذه نازلة كثيرة الوقوع ويقع الخطأ فيها كثيرا فافهم يكلفونهم بذلك فان عجز خيروا المشتري في فسخ العقد ولا سلف لهم في ذلك وهو مخالف للمنصوص في رسم مساجد القبائل من سماع ابن القاسم من كتاب الجمالة مانصه وسئل مالك عن الرجل يشتري الجارية من الغريب فاذا كان بعد يوم أو يومين سأله المعرفة قال مالك ليس ذلك له الا أن يكون اشترط ذلك عند بيعه ثم قال أرايت الأبل والغنم أيلزم أهلها معرفة أرايت أهل منى أيراد منهم معرفة ليس ذلك عليهم اه منه بلفظه وسلم حافظ المذهب ابن رشد ولم يحك خلافة وهو ظاهر والله أعلم وقول مب فقال ابن القاسم في كتاب محمد تسقط الجمالة الخ لم يقابل قول محمد الابهري في ضيق مانصه ابن القاسم في الموازية والواضحة وان علم بذلك الطالب سقطت الجمالة والارء الجعل والجمالة تامة وقاله مطرف وابن الماجشون وابن وهب وأصبغ اه وقد اقتصر ابن عرفقه على كلام اللخمي كإفصل ابن الناطم فلم يزد على قوله مانصه ولو علم البائع ذلك في سقوط الجمالة قول ابن القاسم ومحمد قائلان لم يكن للبائع في ذلك سبب اللخمي وعلى الاول يخفى امضاء البع دون جملة وفسخه اه منه بلفظه وقول ز وعلم رب الذين به أولم يعلم به ولم يرده الجميل حتى علم ربه به انظر من قال هذا في الصورة

(٤) رهوى (سادس) الواقع بعد انعقاد البيع صحيحا لا يعود عليه بالافساد قطعاً فوجوده كالعدم وتأمل التعليل الذي في مب هنا يتضح لانه ذلك وقول ز وفقه المسئلة الخ فيه قلق ظاهر ومع ذلك فقد بقي عليه الجعل لاجنبى وفي ضيق عن اللخمي لوقال الجميل أنا الجميل لك على أن تعطى لفلان لغير الغريم دينار لم يجوز اه ومثل التصريح بذلك قيام القرينة عليه وان كان خلاف ما أفاده ز والله أعلم



(الآن يشترط جمالة الخ) قول ز  
وللغارم في هاتين الصورتين الخ  
صحیح نص عليه ابن يونس ولم يحك  
فيه خلافاً (فرع) \* إذا اشترط جمالة  
بعضهم عن بعض وقال أيكم شئت  
أخذت بحق مثلاً فأخذ من أحدهم  
ضامناً قال ابن القاسم أرى على  
الحيل ما على صاحبه وذلك الحق  
كله إذا أخذه الغريم مباشرة عليه  
اه ابن يونس يريد وقد علم الحيل  
بما على الجملة من الشرط اه ومثله  
لابن رشد وزاد ولولم يعلم بشرطه  
ما لزمه الاثنتان الحق حظ الذي  
تحمل به وهو محمول على غير العلم  
حتى يثبت عليه العلم فان أنكر أن  
يكون علم الشرط ولم تقم عليه بذلك  
مينه لزمته اليمين فان حلف لم يلزمه  
الاثنتان الحق وبالله التوفيق اه  
وبه تعلم ما في قول خش فان لم  
يكن علم فله أن يرجع عن الضمان  
والله أعلم قلت وقول ز للفرق  
بانهم اجارة الخ لا يحتاج لهذا الفرق  
لان الثاني هنا ضمن الجميع وان علم  
بالاول وفي الاجارة اذا علمت الثانية  
فانما دخلت على رضاع البعض  
تأمله (ورجع المؤدى الخ) قول  
ز وفي القسم الاول حيث الخ فيه  
قلق تأمله وقوله لابن يونس الخ  
بل الذي في ابن يونس خلافاً انظر  
نصه في الاصل (وهل لا يرجع الخ)  
قول مب واندفع به أيضاً ما هو  
به طئي الخ

الثانية فاني لم أقف عليه لغيره من يعتد بكلامه والظاهر أنه غير صحيح لخالفته لظاهر كلام  
الائمة ولان العلم الواقع بعد انعقاد البيع صحيح لا يعود عليه بالافساد قطعه فوجوده كالعدم  
وتأمل التعليق الذي ذكره مب وغيره يتضح لك به ما قلناه وقول ز وفقه المسئلة أن  
الجعل للضامن ممنوع الخ في تحصيله هذا قلق ظاهر ومع ذلك فلم يستوف الاقسام اذ بقي  
عليه الجعل لاجنبي وفي ضح مانصه النعمي لوقال الحيل أنا أتحمّل لك على أن تعطى  
لقلان غير الغريم دينار لم يجز اه منه بلفظه ومثل التصريح بذلك قيام القرينة عليه  
وان كان لاجنبي غير ملاطف للحميل خلاف ما أفاده ز والله أعلم (الآن يشترط جمالة  
بعضهم عن بعض) قول ز وللغريم في هاتين الصورتين الثانية والثالثة الرجوع الخ  
صحیح نص عليه ابن يونس ولم يحك فيه خلافاً (فرع) \* اذا اشترط جمالة بعضهم عن  
بعض وقال أيكم شئت أخذت بحق أو اشترط جميعهم بيمينهم وحاضرهم بغيرهم ومليهم بمعدمهم  
فأخذ من أحدهم ضامناً فافلاس هذا المحمول عنه وأراد رب الحق أخذ الحق من ضامنه  
فقال الحيل انما تحمّلت بما ينوب هذا من المال فعلى ثلث سئل عن ذلك ابن القاسم في أول  
مسئله من سماع حسين بن عاصم منه من كتاب الجمالة فأجاب بما نصه أرى على الحيل ما على  
صاحبه وذلك الحق كله إذا أخذه الغريم مباشرة عليه اه منه بلفظه قال ابن يونس بعد أن  
ذكره مانصه يريد وقد علم الحيل بما على الجملة من الشرط اه منه بلفظه ومثله لابن رشد وزاد  
مانصه ولولم يعلم بشرطه ما لزمه الاثنتان الحق حظ الذي تحمل به وهو محمول على غير العلم حتى  
يثبت عليه العلم فان أنكر أن يكون علم الشرط ولم تقم عليه بذلك بينه لزمته اليمين فان حلف  
لم يلزمه الاثنتان الحق وبالله التوفيق اه منه بلفظه وبه تعلم ما في خش من قوله فان لم يكن  
علم فله أن يرجع عن الضمان فتأمله والله أعلم (ورجع المؤدى بغير المؤدى عن نفسه) قول ز  
وفي القسم الاول حيث لم يقل أيكم شئت أخذت بحق الخ لا يخفى ما في عبارته من القلق  
تأمله وقوله لابن يونس وأبى الحسن أن المؤدى انما يرجع على من وجده بما عليه من  
أصل الدين الخ مانصه لابن يونس ليس فيه بل فيه خلافاً فان الذي فيه متصلاً بمسئله  
الستة الجملة هو مانصه ولوان دب الدين لم يأخذ من الاول الامانة لم يرجع هو على أحد من  
أصحابه بشئ ولو أخذ منه مائة درهم ودرهم لم يرجع عليهم الا بالدرهم خاصة على نحو  
ما وصفنا وانما يرجع هذا الغريم على أصحابه في شرط صاحب الحق جمالة بعضهم عن بعض  
قال مع ذلك أيكم شئت أخذت بحق أم لافله أخذ أحدهم بجميع الحق وان كان الباقيون  
حضوراً أم لمياء ثم ليس للغارم منهم على كل واحد من أصحابه اذا كانوا حضوراً أم لمياء الا بسدس  
جميع الحق وهو ما عليه من أصل الدين وهو في ذلك بخلاف رب الدين لان رب الدين هو  
الذي اشترط أيكم شئت أخذت بحق وسواء في هذا كانت جمالة بعضهم عن بعض وهم  
شركاء في السلعة أو جلا عن غيرهم اه منه بلفظه فكلامه صريح في أن القسمين  
سواء ونفي الرجوع في كلامه مقيد بقوله اذا كانوا حضوراً أم لمياء ومفهومه ثبوته في  
غيبتهم أو عدمهم فتأمله والله أعلم (وهل لا يرجع بما يخصه أيضاً ان كان الحق على  
غيرهم الخ) قول مب واندفع به أيضاً ما هو لبطي الخ رد ما قاله طئي بما نقله



عن من ونحوه لجلس فانه نقل كلام شيخه من أولاً ثم نقل كلام طني كله  
وقال عقبه مانصه وتقدم ما فيه والكمال لله اه وعمل ذلك اعترضه تو لكن لم ينسبه  
لمس وزاد ولعله عبر في غير المقدمات بما عبروا به وعياض أدري الناس بكلامه وأولاهم به  
اه **قلت** الحق ما قاله طني فاعترضه على أبي الفضل عياض وابن عرفة ومن وافقهما  
متجه قطعاً وما أجاب به من تبعه عليه من قدمنا ذكرهم لا يدفعه بل يقويه لان من  
ومن تبعه اعترفوا وجرموا بأنه لا تظهر ثمرة الخلاف لادفع الحق كله ثم لقي أحدهم وكلام  
عياض وابن عرفة صريح في ثبوت الخلاف المذكور ثابت اذ لقي الدافع أول صاحبيه ونص  
ابن عرفة ولو غرم أحدهم كل المال وقد شرط جماله بعضهم عن بعض ولقي أحدهم في  
رجوعه نصف ما غرمه كاملاً أو مشق طامنه ما ناب كدين يحملوا به قولان لابن رشد عن  
التوفسي والموازية مع سماع أبي زيد اه محل الحاجة منه بلفظه فهو صريح فيما قلناه  
وكلام ابن رشد الذي اختصره صريح أيضاً في أن الخلاف في لقيه أول صاحبيه فكيف  
يستقيم الجواب المذكور وانظر كلام عياض في غ تجده موافقاً لما لابن عرفة فكيف  
يستقيم دفع الاعتراض عنهم مع تصريحهم بالخلاف في لقي الدافع أول صاحبيه فان ثمرته  
تظهر في لقي الثاني منهم لا الاول هذا مما لا معنى له وان قاله من عظمت جلالتهم وتلقيت  
بالقبول على مر الاعصار مقالتهم وأيضاً قولهم انه تظهر ثمرة الخلاف في رجوع أحدهما على  
الثالث هو لظني لاعليه اذ يقول بل ان حاله انما يظهر ثمرة الخلاف في رجوع أحدهما  
على الثالث لرجوع المسئلة اذ ذلك لموضوع الخلاف ومحله وهو عدم دفع الاول الحق كله  
وايضاح ذلك أن الغارم الحق كله لما في الاول وأخذ منه نصف ما دفع صار كل واحد منهما  
دافعاً لبعض الحق لا كل في لقي منهما الثالث صار معه كدافع بعض الحق أولاً لقي بعض  
من شلوكه في ذلك الحق فلو لا صحة ما قاله طني لما ظهرت الثمرة في الثالث دون الثاني نعم  
قول طني انما تظهر ثمرة الخلاف اذ ادفع قدر ما يوجب فقط فيه نظرو صوابه أن يقول بدله  
اذا لم يدفع الحق كله ليصدق بثلاث صور دفعه مقدار حقه فقط أو أقل أو أكثر ولم يوف  
الحق كله وقد جزم أبو علي بما جزم به من أن الثمرة انما تظهر فيما اذ ادفع مثل ما عليه فقط  
لكن لم يفسح بالحصر وكلام طني آخر اذ يرشد الى ما قلناه وهو قوله وأما فرض المسئلة  
فيما اذا أخذ جميع الحق الخ فيفهم منه أن فرضه افيمادونه صحيح وان كان أكثر من حقه  
أو أقل فيقيد آخر كلامه وأوله وقد ذكر المسئلة في العتبة وفرضها فيما اذ ادفع نصف الحق  
وهم أربعة وذكر ابن رشد في شرحها الخلاف الذي ذكره في المقدمات فيما اذ ادفع مثل  
ما عليه بعينه فاستفيد من مجموع كلامه في المقدمات والبيان أن المدار على دفع بعض  
الحق فقط مطلقاً وبذلك تعلم ما في قول تو ولعله عبر في غير المقدمات بما عبروا به وكلام  
العتبية هو في سادس مسئلة من سماع أبي زيد من كتاب الجمالة ونصها قال ابن القاسم  
في أربعة نفر تحموا لوالجل بأربعة دنانير بعضهم حلاء عن بعض خلى الاجل وثلاثة منهم  
غيب والرابع حاضر فأغرمه صاحب الحق مائتين ثم جاء أحد الثلاثة الغيب فقال يغرم  
للذي أدى المائتين ستة وستين ديناراً وتلقى ديناراً قيل له فان قدم أحد الغائبين الاخرين

نحوه لجلس فانه نقل كلام شيخه  
من أولاً ثم نقل كلام طني وقال  
عقبه وتقدم ما فيه والكمال لله اه  
ومثله أيضاً لتو وزاد ولعله عبر  
في غير المقدمات بما عبروا به وعياض  
أدري الناس بكلامه وأولاهم به  
اه والحق مع طني وما لمس  
ومن تبعه لا يدفعه بل يقويه  
لا عترفهم بأنه لا تظهر ثمرة الخلاف  
فيما اذ ادفع الحق كله ثم لقي أحدهم  
وكلام عياض وابن عرفة صريح  
في ثبوت الخلاف فيه فكيف  
يستقيم الجواب المذكور وما  
قوله انما تظهر ثمرة الخلاف فيما اذا  
لقي أحدهما الثالث فهو صحة  
لظني لاعليه لرجوع المسئلة  
حينئذ لموضوع الخلاف **قلت**  
وبينه أن حاصل ما لمس أنه  
لا تظهر ثمرة الخلاف في المؤدى  
للجميع وانما تظهر في المؤدى لما  
دونه فادام الاول مؤدياً للجميع لم  
تظهر فيه فاذا صار مؤدياً لمادونه  
وذلك اذ لقي الثاني فقامه ظهرت



كيف يرجع عليه قال يغرم أربعة وأربعين ديناراً وأربعة أنساع الدينار فيكون بين الذي  
 أغرم أو لا وبين الثاني نصفين سواء اثنين وعشرين ديناراً وتسعاً ديناراً لكل واحد قال  
 القاضي رضى الله عنه هذه المسئلة صحيحة على قياس قول غير ابن القاسم في المبدونية في  
 مسئلة الستة كفلاً وعلى ما في كتاب محمد بن المواز من أن الجملة في صفقة واحدة على أن  
 بعضهم حيل عن بعض إذا أخذ من أحدهم ما ينوبه من جملة ما تحمّلوا به فأقول لم يكن له به  
 رجوع على أصحابه وانما يرجع على من وجد منهم بما يجب عليه مما أخذ منه زائداً على  
 ما ينوبه من جملة ما تحمّلوا به وبيان ذلك في هذه المسئلة بعينها أن الغريم الذي تحمّل له  
 الأربعة كفلاً بأربعة دنانير وكل واحد منهم حيل عن أصحابه لما وجد أحدهم فأخذ  
 منه مائتي دينار كانت المائة الواحدة منهم ما هي التي تنوبه من جملة ما تحمّلوا به فلا رجوع له  
 بها على أحد والمائة الثانية أداها عن أصحابه الكفلاء الثلاثة ثلاثة وثلاثين وثلاثاً  
 وثلاثين وثلاثاً وثلاثين وثلاثين وثلاثين وثلاثين وثلاثين وثلاثين وثلاثين وثلاثين  
 المائتين فقال له قد أدبت إلى الغريم مائتين المائة الواحدة واجبة على الرجوع إلى جها  
 الأعلى المتحمل عنه والمائة الثانية أدبت بها بالجملة عنك وعن صاحبك الغائبين الثلاثة  
 وثلاثين وثلاثين وثلاثين وثلاثين وثلاثين وثلاثين وثلاثين وثلاثين وثلاثين وثلاثين  
 أدبت عنك في خاصتك بالجملة ونصف ما أدبت عن صاحبك الغائبين بالجملة لأنك حيل  
 معهم أو ذلك ثلاثة وثلاثون ديناراً وثلاث دنانير أدبت عنهم جميعاً ستة وستين وثلاثين  
 فبأخذ منه ستة وستين وثلاثين كما قال وذلك بين حسب ما بيناه فان قدم بعد ذلك الثاني من  
 الغائبين فقام عليه الأول الذي أدى مائتين والثاني الذي يرجع عليه الأول بستة وستين  
 وثلاثين رجعا عليه بأربعة وأربعين وأربعة أنساع فاقسمها بينهم ما بالسواء وتفسير ذلك  
 أنهم ما يبقون له أدباً عنك في خاصتك ثلاثة وثلاثين وثلاثاً وثلاثين وثلاثين وثلاثين وثلاثين  
 الباقي بالجملة ثلاثة وثلاثين وثلاثاً وثلاثين وثلاثين وثلاثين وثلاثين وثلاثين وثلاثين  
 فبأخذ ذلك منه ثمة أربعة وأربعين وأربعة أنساع بينهم كما قال اثنين وعشرين وتسعاً  
 لكل واحد منهم ما فهذا تفسير ما ذكره من التراجع في هذه المسئلة فان قدم بعد ذلك الغائب  
 الثالث فقام عليه الثلاثة الأول الذي أدى المائتين فرجع منها على القادم الأول بستة  
 وستين وثلاثين وعلى القادم الثاني باثنين وعشرين وتسعين حسب ما وصفناه والثاني الذي  
 رجع عليه الأول بستة وستين وثلاثين فرجع هو منها على القادم الثاني باثنين وعشرين  
 وتسعين والثالث الذي رجع عليه الأول والثاني بأربعة وأربعين وأربعة أنساع فيما بينهم ما  
 حسب ما وصفناه فانهم يرجعون عليه بثلاثة وثلاثين وثلاثين وثلاثين وثلاثين وثلاثين  
 واحد منهم يستوفي الأول جميع المائة التي أدى بالجملة لأنه رجع على الذي قدم أو لا بستة  
 وستين وثلاثين وعلى الذي قدم ثانياً باثنين وعشرين وتسعين فقط بذلك المائة ويكون كل  
 واحد من الثلاثة الغيب قد أدى ثلاثة وثلاثين وثلاثاً وثلاثين وثلاثين وثلاثين وثلاثين  
 عنهم الأول وذلك أن الأول من القادمين كان رجع عليه الأول بستة وستين وثلاثين فرجع  
 منها على القادم الثاني باثنين وعشرين وتسعين وعلى هذا الثالث بأحد عشر وتسعين

فيه وفي الثاني لصيرورة كل منهما  
 مؤدياً لمادون الجميع وهذا عين  
 ما لطف لا غير دونه تعلم أن محل  
 الخلاف صادق بثلاث صور وهي  
 ما إذا دفع قدر ما ينوبه أو أقل أو أكثر  
 كما يرشده قول طائي أخيراً  
 وأما فرض المسئلة فيما إذا أخذ  
 جميع الحق الخ خلاف ما فهمه  
 قوله انما تظهر غرة الخلاف إذا دفع  
 قدر ما ينوبه فقط ونحوه لا يلى على  
 وقد فرضها في العتبية فيما إذا دفع  
 نصف الحق وهم أربعة وذكر ابن رشد  
 في شرحها الخلاف الذي ذكره في  
 المقدمات فيما إذا دفع مثل ما عليه  
 بعينه فاستفيد من مجموع كلامه  
 أن المداير على دفع مادون الجميع  
 مطلقاً وبه تعلم ما في قول  
 ولعله عبر في غير المقدمات بما عبروا  
 به وانظر في عياض في غ ونص  
 ابن عرفة ونص العتبية والبيان في  
 الاصل والله أعلم (وصح بالوجه)  
 قلت قول زلاني قصاص ونحوه  
 الخ هذا نقله ق



ثلاثة وثلاثين وثلاث نصف ما كان أدى والثاني من القادمين كان رجع عليه الاول  
والثاني بأربعة وأربعين وأربعة أضعاف على ما ينه فلما رجع منها على الثالث بأحد عشر  
وتسع كان الذي غرم ثلاثة وثلاثين وثلاثا فاستووا ثلاثتهم في الغرم وبقي لصاحب الدين  
من دينه ما تدينار يرجع بها عليهم ثلاثتهم فإخذ من كل واحد منهم ستة وستين دينارا  
وثاني دينار فيكون كل واحد منهم أدى مائة كما أدى الاول اذ قد رجع بالمائة الثانية  
فيرجع كل واحد منهم بالمائة التي أدى الى المتحمل له على المتحمل عنه فهذا بيان هذه  
المسئلة وتعامها على هذا القول وأما على القول بأن الحالة في صفقة واحدة وكل واحد  
منهم حيل بماء على صاحبه يرجع من أدى منهم شيئا على أصحابه بما يجب عليهم من جميع  
ما أداه حتى يستوي معهم في الغرم كان الذي يتوبه مما احتملوا به أو أكثر أو أقل فلا يحتاج  
في التراجع الى هذا التعصيب لان كل ما وجدوا أحدهم واحد من أصحابه يرجع عليه  
حتى يساويه فيما غرم بيان ذلك في مسئلتنا هذه أن الاول الذي غرم مائتين يرجع  
على القادم أولا من الغيب الثلاثة بمائة ثم ان قدم الثاني رجعا عليه بستة وستين  
وثلاثين فاستووا ثلاثتهم في الغرم ثم ان قدم الثالث رجعا عليه بخمسين ربيع المائتين  
فاقتسموها بينهم ثلاثتهم يجب لكل واحد منهم ستة عشر وثلاثين فيكون الذي أدى  
كل واحد منهم مائة وخمسين وخمسين وهذا كله بين وبالله التوفيق اه منه بلفظه فعلم من  
كلام العتيبة هذا الذي هو صريح في أنه دفع بعض الحق ولكنه أكثر بما يتوبه ومن  
قول ابن رشد في شرحه انه مثل ما في الموازنة فيما اذا أخذ من أحدهم مثل ما يتوبه فأقل  
صحة ما قلناه من أن موضوع الخلاف هو دفع بعض الحق مطلقا وان كلام ابن رشد في  
المقدمات والبيان صريح في أن الخلاف المذكور فبين لقيه أو لا وفي غيره وان ثمرته  
ظاهرة في الجميع فحصل من ذلك كله أن اعتراض طئي حق لا شك فيه وان ما أجابوا  
به عنه لا يدفعه بل يقرر موافقه وأما دفع الحق كله أو لا فلا تظهر ثمرته للخلاف فيه اذا  
لحق الاول وقد صرح في المدونة بأنه اذا لقيه يرجع عليه بنصف ما دفع وتظهر الثمرة فيما  
اذا لقي أحدهما ثالثا فيجري فيه الخلاف المذكور لكن تخريجا لانصاهذا تحقيق القول  
في هذه المسئلة فتشديدك على هذا التحرير فانه من منح العليم الخبير ولا تعتبر ما قاله العالم  
التحرير واعتمده غير ما حبر شهر فان الفضل بيد الله يؤتيه من يشاء والله الموفق (وان  
بسجن) قول ز وكذا انظروا بالاولى الخ في الاولوية نظرا لان السجن بحق متفق عليه  
وبظلم مختلف فيه تأله وقول مب لم أر من ذكره هذا القيد الخ ذكره البرزى وبه كان  
يفتى ويدرس وسلمه تلميذه ابن ناجي واستشهد له بظاهر كلام المدونة قضيا مانصه واذا  
حبس المحمول بعينه فدفعه الحامل الى الطالب وهو في السجن يرى الحيل لان الطالب يقدر  
على أخذ حقه في السجن ويحبس له حقه بعد تمام ما سجن فيه وكذا ان دفعه اليه بموضع  
فيه حاكم أو سلطان يبرأ وان لم يكن يبلده وان دفعه اليه بموضع لا سلطان فيه أو في حال  
قتنة أو في مفازة أو مكان يقوى الغريم على الامتناع منه لم يبرأ منه الحيل حتى يدفعه اليه  
بموضع يصل اليه وبه سلطان فيغرم اه منها بلفظها قال ابن ناجي ما نصه ظاهره ولو سجن

انظره (وان بسجن) قول ز بالاولى  
الخ فيه نظرا لان السجن بحق متفق  
عليه وبظلم مختلف فيه وقول مب  
لم أر من ذكره هذا القيد الخ ذكره  
البرزى وسلمه تلميذه ابن ناجي  
واستشهد له بظاهر قول المدونة  
لان الطالب يقدر على أخذ حقه في  
السجن ويحبس له حقه بعد تمام  
ما سجن فيه اه فاذ لا ظاهره انه لو  
كان لا يقدر كما هو اليوم اذا كان في  
سجن السلطان أو كان في يد خدومه  
فانهم يمنعون طالبه من أخذه حتى  
يتخلصوا منه ولا يبرأ الحيل باحضاره  
هكذا وبه كان شيخنا حفظه الله  
يفتى ويدرس اه وبوخذ ذلك  
أيضا من قوله لم يبرأ منه الحيل  
حتى يدفعه اليه بموضع يصل اليه  
ربه وبه سلطان فيغرم اه وهو  
ظاهر خلافا لمب والاحتجاج بأنه  
ان منع منه جرى مجرى موته فيه  
نظرا لان قياسه على ما في المدونة  
وغيرها من دفعه في زمن القسنة مثلا  
وانه لا يبرأ منه أولى من قياسه على  
موته لخبرائهم به وبقائهم في  
غيره وقد تعذر الاخذ منها فتعين من  
الضامن فتأمل



## (٢) في نسخة العتبية اه

وقول مب ونقله ابن عرفة أيضا  
 أي عن النخعي هكذا هو في ابن عرفة  
 لآسن الباجي كافي ح ولعله  
 تصحيف (أو بتسليمه نفسه) قول  
 مب غير ظاهر أي لمخالفته للقواعد  
 لكن أن لم نقل بما لز لم أن  
 يتوجه الغرم على الضامن بشكوله  
 دون عين الطالب لرد ما شهد به  
 الشاهد وفيه مخالفة للقواعد أيضا  
 وإن كلفناه بالخلف كلفناه بالغرم  
 إذن أين له أنه لم يأمره بذلك تأمله  
 (إن حل الحق) قول ز خلافا  
 لقول ابن المواز الخ تبع في هذا  
 العزو المازري والنخعي لكن قال  
 ابن عبد السلام الذي رأيته في كتاب  
 ابن المواز أنه يقال لورثته جيوأ  
 بالذي عليه الدين والأغرمتم قال  
 الشيخ أبو إسحق في شرحه فلم يذكر  
 متى يجيئون به ولعله أراد عند  
 حلول الاجل اه ومثله نقلا  
 وتأويل لابن يونس إلا أنه لم ينسبه  
 لابن المواز بل لابن القاسم انظر  
 الاصل وقول ز أم لا كما إذا أخر  
 الخ هكذا في نسخة مب من ز  
 وعليها ينزل تصويبه ويبحث هو في  
 مبني على تأخير قوله أم لا عن قوله  
 كما إذا أضر الخ

في ظلم وهو كذلك نص عليه النخعي قال بعض شيوخنا فيه نظرا لانه مظنة لآخراجه بدفع  
 التعدي عنه وظاهر قولها لان الطالب بقدر على أخذ حقه في السجن أنه لو كان لا يقدر  
 كما هو اليوم إذا كان في سجن السلطان أو كان في يده فاداه فانهم يمنعون طالبه من أخذه  
 حتى يتخلصوا منه ولا يبرأ الجليل باحضاره هكذا وبه كان شيخنا حفظه الله يقى ويدرس  
 اه منه بلفظه قلت ويؤخذ ذلك أيضا من قولها لم يبرأ منه حتى يدفعه اليه بموضع يصل  
 اليه ربه الخ وهو ظاهر فقول مب وهو غير ظاهر فيه نظرا للاحتجاج بانه ان منع منه  
 جرى مجرى موته فيه نظرا لان قياسه على ما ذكره في (٢) المدونة وغيره امان دفعه  
 في زمن الفتنة وما ذكره أولى من قياسه على موته لخبره بالموته وبما فيها عداها  
 والذمة في محل النزاع باقية وقد تعذر الاخذ منها فيؤخذ الحق من الضامن فتأمل به بالضاف  
 \* (تنبيه) \* قول مب ونقله ابن عرفة أيضا يقتضي أن ابن عرفة نقله عن النخعي والذي  
 في جميع ما وقفنا عليه من نسخ ح أن ابن عرفة نقله عن الباجي لآسن النخعي فأنظره  
 لكن الصواب ما اقتضاه كلام مب لانه الذي في ابن عرفة ونصه الباجي ولو كان حبسه في دم  
 أو دين أو غيره ويكفي قوله برئت اليك منه وهو في السجن فأنك به النخعي كان حبسه في  
 حق أو تعديا قلت في التعدي نظرا محله الحاجة منه بلفظه ونقله ح مسقطا منه  
 لفظة النخعي فأوهم أن ما به من تمام كلام الباجي ولعل ذلك تصحيف من النسخ أو في  
 نسخة من ابن عرفة والله أعلم (إن أمر به) قول مب غير ظاهر ولم أر من قال به  
 وجه عدم ظهوره مخالفته للقواعد وجوابه ان مخالفته للقواعد إذا لم نقل بما قاله ز حاصله  
 أيضا أو يؤدى الامر الى أمر ممنوع بالسنة والاجماع لا إذا قلنا لا يبرأ من الدين بذلك لز  
 أن نقول انه يتوجه عليه الغرم بشكوله دون عين الطالب لرد ما شهد به الشاهد وفي ذلك  
 مخالفة للقواعد ودون كلفناه بالخلف كلفناه بالغرم إذن أين له أنه لم يأمره بذلك ودعواه  
 انه كان مصاحبا له من وقت الضمان الى وقت النزاع لئلا ينهار أو أن بينه أخبرت بذلك لم  
 تفارقه لئلا ينهار امتعته أن لم تكن متعذرة فتأمل والله أعلم (إن حل الحق) قول ز خلافا  
 لابن المواز مانسبه لابن المواز تبع فيه المازري لكن قال ابن عبد السلام بعد نقله مانصه  
 قلت هكذا حكى المازري هذا القول والذي رأيته في كتاب ابن المواز بعد أن حكى قول عبد  
 الملك قال محمد يقال لورثته جيوأ بالذي عليه الدين والأغرمتم قال الشيخ أبو إسحق في  
 شرحه لكتاب ابن المواز فلم يذكر متى يجيئون به ولعله أراد عند حلول الاجل اه منه بلفظه  
 ونقله في ضيق مختصرا وقال مانصه ونقل النخعي عن محمد مثل ما نقل المازري وعارض  
 الاشياخ المتأخرون هذا بأن احضار الغرم قبل الاجل لا يفيد الطالب اذ لا يقدر على طلبه  
 حينئذاه منه بلفظه ونص النخعي وقال محمد ان مات قبل الاجل فاحضر الغرم أخذ  
 ورثته برئت ذمة الميت والارزعه ما يلزم من ضمان المال والصواب أن لا يبرأ الميت باحضار  
 الغرم قبل الاجل لان الطالب لم يتسلط له عليه حينئذ ولا ينتفع باحضاره ومن حقه أن  
 يحضره له في الوقت الذي شرط وبوقف من تركه الميت الآن قدر الدين الآن يكون الورثة  
 مأمونين فيوقف في ذمته اه منه بلفظه قلت ونقل ابن يونس مثل ما نقل ابن عبد السلام



عن الموازية وتأوله بما تأوله أبو اسحق لكنه لم ينسبه لابن المواز بل كلامه يدل على أنه من قول ابن القاسم ونصه ولومات جميل الوجه لم تسقط الجمالة عند ابن القاسم بموته وسقطت عند عبد الملك وكانه رأى أنه تكلف الجحى به إذا كان حيا فإذا مات فقد فات الأتيان به وعلى قول ابن القاسم يقال لو رثته أتوا بالنسب عليه الدين وتبرؤا من الجمالة ولعله يريد إذا حل أجل الدين وأما تيانهم به قبل الأجل فلا فائدة فيه اه منه بلفظه وقول مب هـ كذا في بعض النسخ وهو الصواب فيسه نظر بل كلام ز غير صواب على كل من النسختين وإنما تكون تلك النسخة التي صوبها صوابا لو أخر ذلك عن قوله أم لا تأمل (ولو عديما) قول ز خلافا لابن الجهم الخ ابن الجهم رواه عن مالك كما للغمي وعياض وضيح وابن عرفة وغيرهم ونص اللغمي وقد قال ابن الجهم عن مالك لا يبرأ أبو بصير الحق إلى صاحبه قال لأنه تحمل به في وقت يساره فيأتي به وقت اعساره فقد أثلف عليه المال اه منه بلفظه (لا ان أثبت عدمه) قول ز وقد تقرر عندهم تقديم ما لابن رشد على ما للغمي الخ قد علمت أن محل ذلك هو قولاهما لا نقلاهما وكلام اللغمي هنا صريح في أنه ناقل لما قاله وأن ماله هو فيه الاختيار ونصه وإذا كانت الجمالة بالوجه ثم عجز الجميل عن احضار المحمل به غرم المال إلا أن ثبت فقره بأمرين وأما عينه لو كان حاضرا أنه لم يغيب شيئا فعلى الاستحسان فتسقط الكفالة وهذا هو الصواب من القول اه منه بلفظه (ولو غير بلده) قول ز راجع لقوله أو موته الخ مقابل لولابن القاسم في العتبية والموازية والواضحة ففي سماع سحنون من كتاب الجمالة مانصه قال سحنون سألت ابن القاسم عن الرجل يتحمل بوجه رجل فيموت المحمل عنه قبل الأجل أو بعده قال ان كان حاضرا أو مات في الحضر فلا شيء على الجميل وان كان غائبا سقطت نظرقان كان بموضع لو كلفه أثنى به في الأجل أو بعده بشئ لم يكن على الجميل غرم وان كان بموضع لو كلفه لم يأت به إلا بعد الأجل بكثير فأراه ضامنا اه منه بلفظه ونحوه في رسم سلفه ينار من سماع عيسى من كتاب الجمالة إلا أنه لم يذكر التفصيل بين الكثير والقليل وزاد فيه مانصه وكل ما قلت لك من خلاف هذا فدعه وخذ بهذا اه قال القاضي رضى الله عنه رواية سحنون عن ابن القاسم تحمل على التفسير لرواية عيسى عن ابن القاسم هذه ولما حكى ابن حبيب عنه في الواضحة من رواية أصبح ومثل هذا في كتاب ابن المواز وهذا كله خلاف لما في المدونة فنقل كلامها ثم قال فعلى ما في المدونة إذا مات لا يسأل حيث مات تسقط الجمالة بموته ما في غيبته أو في البلد وهو قول أشهب اه منه بلفظه وقال في قوله في رواية سحنون أو شيء مانصه يريد بمقدار ما كان يتلوه فيه لو طلبه منه لم يكن عليه غرم وقد صرح يومئذ أن ما لا شهب وفاق لما في المدونة وما لابن القاسم في الموازية خلاف \* (تبيين \* الأول) \* في بعض نسخ ق ان ما لابن يونس عن الموازية من بقية كلام المدونة والصواب ما في بعضها من نسبه لابن المواز \* (الثاني) \* قال في ضيق بعد أن ذكر القول الذي اقتصر عليه هنا مانصه وهذا مذهب المدونة وعلاؤه فيها بأن النفس المضمونة قد ذهبت محمد وهذا المعروف من قول مالك وعليه جماعة أصحابه وعن ابن القاسم أيضا في الموازية الخ انتهى منه ونقله

(ولو عديما) قول ز خلافا لابن الجهم أى عن مالك (لا ان أثبت عدمه) قول ز وقد تقرر عندهم الخ محله فيما قاله لا فيما نقله وكلام اللغمي هنا صريح في أنه ناقل لما اختاره انظره في الاصل (ولو غير بلده) قول ز راجع لقوله وأموته الخ مقابل لولابن القاسم في العتبية والموازية والواضحة انظر الاصل



(ورجع به) قول مب ثم تردد  
 ح الخ تردد ح انما هو فيما اذا  
 استقر على غيبته وكلام اللغمي الذي  
 نقله أبو علي فيما اذا قدم بعد الحكم  
 عليه ولا يلزم من جزمه بسقوط  
 الحكم لثبوت العدم وحضور  
 الغريم سقوطه عنده لثبوت العدم  
 بعد الحكم من غير حضور الغريم  
 فتأمل وانظر نص اللغمي في  
 الاصل (أو قال لأضمن الأوجهه)  
 أصله لان المواز وسلمه الباجي وابن  
 يونس واعترضه ابن رشد بانه لا فرق  
 بينه وبين أضمن وجهه كما أنه لا فرق  
 بين أسلفني فلان دينار وبين  
 ما أسلفني الا دينار الا أن يكون  
 هناك بساط كما اذا قيل له تضمن  
 وجهه فان لم تأت به غرمت فقال  
 لأضمن الأوجهه اه وسلم اعترضه  
 ابن عبد السلام وابن عرفة وكان  
 المصنف لم يرضه والله أعلم (وطلبه)  
 قلت قال ابن جزي فان مات الضامن  
 فلا شيء على ورثته اه (وحلف  
 ما قصر) كذا ابن الهندي قال أبو  
 محمد صالح وهذا على القول بالحق  
 أي ان التهم وظاهر ما لابن القاسم  
 في العتبية تصديقه من غير عيب  
 انظر ضيغ والجاري على الاول  
 أن العين انما توجه على من يليق  
 به ذلك أو من جهل حاله فانظره  
 (وحل في مطلق الخ) هذا شروع  
 في الصيغة وقد اختلف هل هي ركن

جس وسلم وفيه نظر لان ما قاله محمد انما هو في موته بالبلد الذي هو محل اتفاق لافي غيبته  
 ففي ابن يونس ما نصه قال ابن المواز عن ابن القاسم اذا لم يحكم على الجليل بالوجه حتى مات  
 الغريم بالبلد قبل الاجل أو بعده قرب ذلك أو بعد فلا شيء على الجليل ابن المواز وهو  
 المعروف من قول مالك وعليه جماعة أصحابه قال ابن القاسم وان مات في غيبته وهي قرية  
 أو بعيدة لزم الجليل الغريم الا أن تكون الجمالة مؤجلة الى آخر ما في ق عنه اه محل  
 الحاجة منه بلقطه (ورجع به) قول مب ثم تردد ح في مسئلة العدم لعدم النص فيها سلم  
 ما قاله ح واعترضه أبو علي هناك الشرح وفي حاشية التحفة ونصه هنا قال كاتبه عفا الله  
 عنه كان ح لم يقف على كلام اللغمي الذي قال فيه وان كان معسرا عند حلول الاجل  
 رد الحكم وان غرم الجليل المال استرجعه الخ وقد قدمناه عند قول المتن ولا يسقط باحضاره  
 الخ مكملافافهمه منصفنا وعلى هذا فنقول المتن لان أثبت عدمه أي ولو بعد الحكم عليه  
 بالغرم ودفع المال اه منه بلقطه ونحوه في حاشية التحفة قلت فيما قاله نظر لا خلاف  
 الموضوع اذ تنظر ح فيما اذا أثبت عدمه بعد الحكم عليه وهو غائب واستقر على غيبته  
 وكلام اللغمي انما هو فيما اذا قدم بعد الحكم عليه ونصه واختلف اذا حكم عليه بالمال  
 لما لم يحضره ولم يثبت فقره ثم لم يغرم المال حتى قدم الغريم فقال عبد الملك بن الماجشون  
 قدمضي الحكم وقال سحنون لا غرم عليه والمسئلة على ثلاثة أوجه فان قدم معسرا وكان  
 عند حلول الاجل موسرا كان الحكم ماضيا وان كان معسرا عند حلول الاجل رد الحكم  
 وان غرم الجليل المال استرجعه لان غيبته الغريم لم تضرب الطالب بشيء ولو كان حاضرا  
 لم يأخذ منه شيئا وان كان موسرا يوم حل الاجل ويوم قدم كان الحكم قد وقع موقعه  
 وكان الا أن بمنزلة الجليل واختلاف هل يبدأ بالجليل أم لا اه منه بلقطه فان غنى أبو علي  
 أن كلام اللغمي هذا نص في عين ما وقف فيه ح فقد علمت ما فيه وهذا هو المستفاد من  
 كلامه وان غنى أن ذلك يؤخذ من كلام اللغمي بالقياس ففيه نظر اذ لا يلزم من جزم اللغمي  
 بسقوط الحكم لثبوت العدم وحضور الغريم سقوطه عنده لثبوت العدم بعد الحكم من  
 غير حضور الغريم فتأمل بانه ما قاله الله أعلم (أو قال لأضمن الأوجهه) أصل هذا  
 في الموازية لابن المواز نفسه ونقله الباجي وابن يونس وسلمه واعترضه ابن رشد في المقدمات  
 والبيان فائلا عندي فيه فنظر اذ لا فرق بين قوله أضمن وجهه وبين قوله لأضمن الأوجهه  
 كما أنه لا فرق بين قول القائل أسلفني فلان دينار وقوله ما أسلفني الا دينار الا أن يكون  
 هناك بساط كما اذا قيل له تضمن وجهه فلان فان لم تأت به غرمت ما عليه فقال لأضمن الا  
 وجهه اه ملخصا ونقل ابن عبد السلام وابن عرفة اعترض ابن رشد وسلمه وكان المصنف  
 لم يرضه فاعتمد ما لابن المواز والله أعلم (وحلف ما قصر) كذا قال ابن الهندي قال أبو  
 محمد صالح وهذا على القول بالحق أي ان التهم وظاهر ما لابن القاسم في العتبية تصديقه من  
 غير عيب انظر ضيغ قلت على ما قاله أبو محمد صالح انما توجه العين على من يليق به ذلك  
 أو من جهل حاله على أحد القولين مع اني لم أر أحدا قديمه بذلك فتأمل (وحل في مطلق أنا  
 جميل) هذا شروع من المصنف رحمه الله في ذكر الصيغة وقد اختلف فيها هل هي ركن



وأدليل على الماهية اختار ابن عبد السلام الثاني وصرح ابن شامس بالأول ورجحه في  
 ضيح بالقياس على البيع وغيره \* (تنبيه) \* قال في ضيح مانصه وينبغي أن يعتمد  
 هنا على الالفاظ التي يستعملها أهل العرف في الضمان لا على غيرها اه قال أبو علي وهو  
 تنبيه حسن ولكن من حقه أن يجزم بذلك كما ذكرنا ذلك في الطلاق والاقارات بل حكى  
 عليه القرافي الاجماع اه منه بلفظه وهو واضح وقول ز ادلونوى شيئا اعتبر بكافي المدونة  
 نصها وان قال لرجل أنا حيل لك بفلان أو زعيم أو كفي لأوصام أو قبيل أو هوك عندى  
 أو على أو لى أو قلى فذلك كله جملة لازمة أن أراد الوجه لزمه وان أراد المال لزمه ما شرط  
 اه منها بلفظها (لان اختلفا) قول ز ويدخل في كلام المصنف ما اذا اختلفا في جنس  
 المضمون وقدره صحيح لكنه لم يبين كيفية العمل في ذلك والمثلهتان معامد كورتان في أول  
 رسم من سمع عيسى من كتاب الجمالة ونصه وقال في رجل تحمل عن رجل بجمالة فقال  
 المتحمل تحملت لك بألف درهم وقال صاحب الحق لا بل بخمسمائة دينار وصدق الغريم  
 الذى عليه الحق قال ابن القاسم يحلف الجميل انه ما تحمل له الا بألف درهم فاذا حلف أخذ  
 من الجميل الألف درهم التى أقر بها فتباع بدنانير فان بيعت بثلثمائة دينار أتبع صاحب  
 الحق الذى عليه الحق بمائتين بقية الخمسمائة دينار ويرجع الجميل على الغريم بثلثمائة  
 دينار عن ذراهمة التى بيعت فيشترى له بها فان بلغت ألف درهم فذلك وان زادت فالزيادة  
 للغريم الذى عليه الحق فان نقصت حلف الذى عليه الحق للجميل انه ما تحمل عنه الا  
 بخمسمائة دينار فان نكل حلف هذا الجميل وأخذ قال القاضي رضى الله عنه هذه مسئلة  
 فيها انظر والذي يوجب القياس فيها والنظر أن يحلفا جميعا يحلف الجميل ما تحمل الا بألف  
 درهم ويحلف صاحب الحق أنه تحمل عنه بخمسمائة دينار فان حلفا جميعا أو نكلا جميعا  
 عن اليمين كان الجواب على ما ذكرنا فيما قال في آخر المسئلة ان الذهب التى ابتيعت  
 بالدرهم ان نقصت عن القدره فنكل الذى عليه الحق عن اليمين انه ما تحمل عنه الا  
 بخمسمائة دينار يحلف الجميل ويأخذ لا يحتاج اليه اذا حلفا جميعا لانه قد حلف مرة فلا  
 يلزمه ان يحلف ثانية وان حلف أحدهما ونكل الآخر كان القول قول الخالف منهم مان  
 صدقه الذى عليه الحق وأما ان كذبه فيحلف على ما أقر به ويشترى به للجميل ما أدى فان  
 كان في ذلك زيادة ترجعت الزيادة اليه وان كان فيه نقصان لم يلزمه أكثر من ذلك لان  
 الدراهم اذا أخذت من الجميل انما تباع على ملكه ومصبتها منه ان تلفت والابحار ان  
 احتج في تصرفها الى أجر عليه فلا يصح ان يفعل هذا كله اذا حلف انه لم يعمل عليه  
 الا بالالف حتى يحلف صاحب الحق أنه انما تحمل عنه بخمسمائة دينار وبالله التوفيق  
 \* (مسئلة) \* وقال في رجل تحمل لرجل بجمالة وقال تحملت لك بألف اردب قمحا وقال  
 صاحب الحق لا بل بخمسمائة دينار وقال الغريم الذى عليه الحق انما تحمل عني بالف  
 درهم قال ابن القاسم يأخذ من الغريم القدره فيجعلها اقضاء عن الجميل فينظر كم ثمنها قمحا  
 وكم يبلغ ثمن القمح فان بلغت مائة اردب أخذ من الجميل تسعمائة اردب تمام الف اردب التى  
 أقر بها ثم يباع ذلك كله بدنانير فيوفى صاحب الحق الخمسمائة قال فان نقصت عن خمسمائة



دينار لم يكن له على الجليل أكثر من سوا وان زادت على خمسمائة ردت إلى الجليل قال القاضي  
 رضي الله عنه قوله وان نقصت عن خمسمائة لم يكن له على الجليل أكثر منها يريد ولم يكن له ولا  
 للجميل رجوع على الغريم المطلوب بشئ لأنه إنما أقر بالف درهم وقد غرمها وهي مصيبة  
 نزلت عليه وسكت في هذه المسئلة عن ذكر الايمان ولا يد منها لان من نقص منهم من حقه  
 شئ فله أن يحلف من يدعي عليه فوجه الحكم فيها أن يحلفوا كلهم وحينئذ يكون ما قال  
 يحلف الغريم للمطلوب الذي عليه الحق أنه ليس عليه إلا ألف درهم ويحلف الجليل أنه لم  
 يتحمل إلا ألف اردب قمحا ويحلف الطالب صاحب الحق أنه تحمل بخمسمائة دينار فإذا  
 حلفوا أو نكلوا كان الحكم في ذلك على ما قاله في الرواية وان نكل الذي عليه الحق  
 وحلف الطالب والجليل لزمه ما حلف عليه الطالب وكان الحكم بين الطالب والجميل على  
 ما ذكر في الرواية وان نكل الطالب لم يكن على المطلوب الغريم إلا ما حلف عليه ولا على  
 الجليل إلا ما حلف عليه وان نكل الجليل لزمه ما حلف عليه الطالب ولم يكن له أن يرجع  
 على الذي عليه الحق إلا بما حلف عليه اه منه بلفظه وبه يتضح ما أجله ز والله أعلم  
 وقول ز كقول شخص أنا ضامن زيدا وقال زيد لم يكن ضامنا لي فالقول للضامن الخ انظر  
 ما وجه هذا ولا ي شئ تنازع في ذلك فان كان لزمه أنه دفع الحق المضمون له ويريد أخذه  
 من المضمون فلا فائدة ليكون القول قوله انك لو ثبت الحق عليه وثبت الضمان لم يكن له أخذ  
 الحق منه حتى يثبت الدفع كما مروا ان كان لطلبه منه أن يدفع الحق لربه ليبرأ هو من الضمان  
 فلا أثر له أيضا ان كان الحق غير ثابت عليه فان كان ثابتا عليه أمكن أن يقول هناك القول  
 قوله لان الضامن يؤخذ باقراره فيسوجه طلب رب الحق له ولا يتوجه باقراره بطلب رب  
 الحق لمن ضمنه ان كان غير عدل فلا اشكال وأما ان كان عدلا ففي ذلك خلاف ففي طرر  
 ابن عات مانصه لو ادعى رجل على رجل ديناً فأنكره وشهد شاهد واحد فقال أنا جليل له بها  
 عنه والثاني منكرو فروى أشهب ان شهادته جائزة وقال هو كمن شهد على نفسه وعلى غيره  
 وكذلك قال الأبهري لأنه غير منهم فآقراره على نفسه لا يبطل حق غيره وقال ابن القاسم  
 لا يجوز ويغرم ما أقربه من ماله حكاه ابن المواز عنهما وقال لا أقول بقوله ما ينتظر فان كان  
 الغريم ملياً جازت الشهادة وحلف الطالب وأخذ حقه وان كان عدياً لم تجز الشهادة وأخذ  
 الجليل بما أقربه من الجمالة ولا يرجع على المطلوب بشئ وقال هذا الفقه بعينه وذلك لأنه  
 لا شاهد له إلا نفسه وهكذا ذكره ابن عبدوس في المجموعة عن ابن القاسم وفيها عنه ان غرم  
 الجليل ما يتحمل به ثم جاء المطلوب فأنكر الجمالة فشهد الغريم على الجمالة فلا يجوز من  
 الاستغناء اه منه بلفظه قلت القول الاول هو الظاهر وهو مختار النعمي في كتاب الشركة  
 من تبصرته مانصه وكذا الجليل يشهد على من تحمل عنه اذا أنكر فاختلف في جوازها  
 وأن تجوز أصوب لأنه غير المتهم اه منها بلفظها وقول ز ولا يدخل في كلامه ما اذا  
 اختلفا في حلول المضمون فيه وفي تأجيله فان القول قول مدعي الحلول يريد أن أحدهما  
 ادعى أنه وقع على الحلول والاخر على التأجيل وأما لو اتفقا على أنه وقع مؤجلاً واختلفا  
 في حله بانقضاء أجله فالقول قول من ادعى عدم الحلول عملاً بقول المصنف فيما



في اختلاف المتبايعين وان اختلفا في انتهاء الاجل فالقول لمنكر التقاضي والله أعلم  
(ولا كفيلا بالوجه بالدعوى) قول ز وهو خلاف ما يأتي له في الشهادات صوابه وهو  
خلاف ما صدر به في الشهادات الابشاهد قول ز وهو خلاف ما صدر به في باب  
الشهادات صوابه وهو خلاف ما يأتي له في باب الشهادات فكلامه مقول تأمله وقول  
مب. ذكر الشيخ أبو علي في شرحه أن العمل جرى بالزام المطلوب هذا قول أشهب وقد صرح  
في التحفة بالعمل به وقوله عن أبي علي سواء ادعى الطالب قرب بينة أو بعدها الذي في شرح  
أبي علي هو مانصه وقد تين أن قول المتن ولم يجب المعمول به خلافاً ولكن في البينة القرية  
أه منه بلفظه وقال قبل ذلك مانصه وقد تين من هذا أن البينة القرية يلزم فيها المطلوب  
الحيل بالوجه فان عجز وحلف الطالب أن له بينة سجن وان البينة البعيدة يحلف فيها المطلوب  
ويسرح ولا يطلب بغير ذلك ولا تسقط بينة الطالب البعيدة بحلف المطلوب ويأتي  
أن الذي به العمل في البينة حلف الطالب وسجن المطلوب أه منه بلفظه ونحوه في  
حاشية التحفة فانه بعد أن ذكر نحو ما مر في القرية قال مانصه والذي به العمل في البينة  
تحليف الطالب أن له بينة ويسجن له المطلوب أه فظاهره أنه يسجن ولا يكتفى منه بالكفيل  
وعليه فهو مخالف لما نسب له مب ولكنه مشكل غاية بل لا يحبس إذا أتى بجميع في  
البينة بالأحرى فقد قال أبو علي نفسه ان الحبس في البينة أكثر مشقة على المطلوب  
المحبوس من القرية أه وهو ظاهر فيعين حل كلامه على أن معنى قوله ويسجن المطلوب  
على ما إذا عجز عن الحيل فيصح مانسب له مب والله أعلم وقول مب نقله أبو علي في  
حاشية التحفة نص أبي علي بعد كلام لكن في مقيد ابن هشام أن مذهب سحنون لا يجب  
الضامن بالمال الامع شاهدين وبه العمل فاعرفه هذا فظه وهو فرع غريب قل من يعرفه  
ولذلك قال فاعرفه أه منها بلفظها ونص المقيد قال ابن أبي زمنين قال ابن وضاح أمر  
سحنون بطرح قول ابن القاسم في الكفيل الذي أوجب له المدعى بالحق إذا أقام شاهداً  
واحداً فله الكفيل بالمال حتى يثبت حقه وسحنون لا يوجب الكفيل بالمال الا بعد أقامة  
شاهدين ويقول سحنون جرى العمل فاعرفه أه منه بلفظه ومانسب لابن أبي زمنين هو  
في منتخبه الآتية قال وعلى قوله الفتوى وهو من مقول ابن أبي زمنين نفسه لامن تمام كلام  
ابن وضاح فقول المقيد ويقول سحنون الخ نقل له بالمعنى والله أعلم وقد ذكر هذا العمل  
الفتنالي في وثائقه أيضاً ولم يذكره أبو زيد الفاسي في عملياته ولكن كلام أبي علي كاف في  
ذلك والله أعلم وقول مب وهو المتبادر منه في الموضوعين أما كونه المتبادر منه هنا فسلم  
وأما كونه المتبادر منه فيما سياتي ففيه نظر وان سبقه الى ذلك الشيخ ميارة في شرح التحفة  
قاتلاً مانصه كما يؤخذ من قاعدة الاكثرية من رجوع القيد لما بعد الكاف أه ولادليل  
له في ذلك كما يظهر بأدنى تأمل بل المصنف في الشهادات مر على أن الحيل بالمال كما قاله غير  
واحد وذلك بين من كلامه فلي تأمل بالانصاف والله سبحانه أعلم

\*(باب الشركة)\*

قال في المقيد مانصه قال عبد الحق رحمه الله الشركة على ضربين بالاموال والابدان

(ولا كفيلا الخ) قول ز خلاف  
ما يأتي له الخ صوابه خلاف ما صدر  
به الخ (الابشاهد) قول ز خلاف  
ما صدر به الخ صوابه خلاف  
ما يأتي له الخ وقول مب ذكر  
الشيخ أبو علي الخ ماذكره هو قول  
أشهب وقد صرح في التحفة بالعمل  
به فان عجز عنه سجن بعد حلف  
الطالب ان له بينة تأمله وقول مب  
مذهب سحنون هو الذي به العمل  
الخ وقال في المنتخب به الفتوى  
وقد ذكر هذا العمل الفتنالي في  
وثائقه أيضاً ولم يذكره أبو زيد  
الفاسي في عملياته وقول مب  
وهو المتبادر منه في الموضوعين الخ  
بل هنا نقط وأما فيما سياتي فقد  
جرى على حيل المال انظر الاصل

\*(الشركة)\*

ابن عرفة دليلها الاجماع في بعض  
صورها وحديث أبي داود بسنده  
عن أبي هريرة أن رسول الله صلى  
الله عليه وسلم قال ان الله تعالى  
يقول أنا ثالث الشريكين ما لم يخن  
أحدهما صاحبه فإذا خانه خرجت  
من بينهم ذكره عبد الحق وصححه  
بسكوته عنه والحاكم في مستدركه  
وفيه خرجت من بينهما أه



(الذن في التصرف) قلت قول مب يضج (٣٩) به عودة على الاذنين الخ فيه نظر بل يرد على طرده حينئذ القراض من

والاصل فيها كتاب الله تعالى فابعثوا أحدكم بورقكم هذه الى المدينة فهذه شركة الاموال  
وأما شركة الابدان فقوله تعالى واعلموا أنما غنمتم من شيء فان الله خمسة والاربعة الاخماس  
بين الغنمين على الشركة وانما كان ذلك بعل أبدانهم اه منه بلفظه ومثله لابن بونس وقال  
الغني ما نصه الاصل في الشركة قول الله تعالى في ولي اليتيم وان تحالطوه هم فاخوانكم  
وقوله فان خفتهم أن لا تنسطوا في التناهي الآية قالت عائشة رضي الله عنها هي اليتيمة  
تشارك في أموالها الحديث وقال النبي صلى الله عليه وسلم الشفعة في كل مال يقسم أخرجه  
هذين الحديثين البخاري ومسلم وقال عليه السلام من أعتق شركا له في عبد الحديث اه  
منه بلفظه وقال ابن عرفة ما نصه ودليلها الاجماع في بعض صورها وحديث أبي داود  
بسنده الى أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ان الله يقول أنا ثالث الشريكين  
ما لم يحن أحدهما صاحبه فاذا خاله خرجت من بينهم ذكره عبد الحق وصححه بسكونه عنه  
والحاكم في مستدركه وفيه خرجت من بينهما اه منه بلفظه ونقله ح فيما يأتي عند  
قوله ولزمت بما يدل عرفا لكن في نقله شيء يدرك بتأمله مع ما نقلناه هنا (اذن في التصرف  
لهما) قول مب ويوجب عن الثاني بأنه اقتصر على شركة التجرد دون غيرها لان شركة  
التجهرى المقصود الخ يؤيده قول ابن هرون في اختصار المتبعية ما نصه الشركة على  
ضربين اضطرارية كشركة الورثة واختيارية وهي المقصود هنا اه محل الحاجة منه  
بلفظه (وانما تصح من أهل التوكيل والتوكل) قول ز وخرج بالقييد الثاني شركة  
العدو الخ قال شيخنا ج فيه نظر لان شركة العدو لا تخرج من الحد لانه ليس وكيل  
على عدوه وانما هو شريكه وكاه فالعدو من أهل التوكل لعدوه وليس من أهل التوكل  
عليه والذي هنا الاول لا الثاني اه من خطه طيب الله ثراه وهو بين لا اشكال فيه وقول  
ز وخرج به شركة مسلم لكافر يتجر بغير حضور المسلم الخ مفهومة أنه اذا كان لا يتجر الا  
بحضوره جاز وظاهره ولو اشترط ذلك في طلب العقد وهو الذي يفيد كلام ابن عرفة ولكن  
صرح ابن هرون بمنع ذلك في اختصار المتبعية فانه قال بعد أن ذكر شركة الذي ما نصه فان  
قيل لو شرط عدم الغيبة في شركة المسلم لا تمتنع فبالفرق فالجواب أن اشتراط ذلك مانع  
أضاف في شركة الذي ولكن اذا وقعت الشركة بغير شرط كان له منع الذي من ذلك كيلا  
يعمل بالربا اه منه بلفظه وهو الظاهر وأما قول المدونة ولا يصح لمسلم أن يشارك ذميا الخ  
أبو عمران الآن لا يغيب عليه أى على بيع ولا شراء ولا قضاء ولا اقتضاء الا بحضرة مسلم  
فعنه أنه اشترط ذلك مع بقاء المال تحت أيديهم ما وفي حوزهما معا قال ابن ناجي عند نصها  
السابق ما نصه قوله ولا يصح لمسلم أن يشارك ذميا الخ أبو عمران انظر هذا مناقض لما تقدم في  
قوله وان استويا في المال والربح على أن يسك أحدهما رأس المال عنده فان كان ليتولى  
التجارة دون الآخر لم يجز وان توليا جميعا جاز والفرق أنه فيما تقدم خرج عن حكم الامانة  
وهنا ما خرج عن حكمها وانما شرط أن لا يغيب الذي على بيع ولا شراء ولا يشارك بالربا اه  
منه بلفظه وقول ز كذا يفيد اللغوى يقتضى أن اللغوى تكلم على مسئلة تحقق  
عمله بالخبر وفيه نظر اذ لم يتكلم على صورة التحقق في النسخة التي بيدنا من تبصرته ولا فيما

الجائين فتأمله وقول مب ويوجب  
عن الثاني الخ يؤيده قول ابن  
هرون في اختصاره الشركة على  
ضربين اضطرارية كشركة الورثة  
واختيارية وهي المقصود هنا اه  
(وانما تصح الخ) قول ز وخرج  
بالقييد الثاني الخ فيه نظر لانه ليس  
وكيلا على عدوه وانما هو شريكه  
وكاه فانه قدوم أهل التوكل  
لعدوه دون التوكل عليه والذي  
هنا الاول لا الثاني فانه ج وقول  
ز يتجر بحضور المسلم الخ ظاهره  
كان عرفة ولو اشترط ذلك في صلب  
العقد ولكن صرح ابن هرون في  
اختصاره بمنع ذلك فالتاويل لكن اذا  
وقعت الشركة بغير شرط كان له  
منع الذي من ذلك كيلا يعمل بالربا  
اه وهو الظاهر وأما قول المدونة  
ولا يصح لمسلم أن يشارك ذميا الآن  
لا يغيب عليه على بيع ولا شراء  
ولا قضاء ولا اقتضاء الا بحضرة مسلم  
فعنه أنه اشترط ذلك مع بقاء المال  
تحت أيديهم ما وفي حوزهما معا قال  
ابن ناجي قوله ولا يصح لمسلم الخ أبو  
عمران انظر هذا مناقض لما تقدم في  
قوله وان استويا في المال والربح  
على أن يسك أحدهما رأس المال  
عنده فان كان يتولى التجارة دون  
الآخر لم يجز وان توليا جميعا جاز  
والفرق أنه فيما تقدم خرج عن حكم  
الامانة وهما ما خرج عن حكمها  
وانما شرط أن لا يغيب الذي على  
بيع ولا شراء لا يعمل بالربا اه  
وقول ز وان تحقق تجره بخمس

الخ هذه الحالة زادها ح على اللغوى خلاف ما يقتضيه ز



نقله عنه ابن عرفة وج وانما تكلم على صورة الشك وح هو الذي ذكر تحقيق عمله  
 بذلك فانظره وقول مب مانقله عن والده نقله ابن عرفة عن اللخمي الخ كانه قصد بهذا  
 نسبة ز للقصور وصرح بذلك نو ونصه فيه نظركيف يعزو هذا للوالد كانه لم يقل  
 ذلك أحد قبله مع أنه منصوص عليه للخمى وغيره اه محل الحاجة منه بلفظه قلت  
 انما نسب ز ذلك لوالده والله أعلم باعتبار قوله وكذا ينبغي أن يكون الحكم كذلك اذا  
 اشترك مع بالغ صبي أو سفيه اذ لم يتكلم على ذلك اللخمي ولا ابن عرفة ولا ح فتأمل فلا  
 تظفر في كلامه ولا قصور \* (تنبيهان \* الاول) \* ظاهر مانقله نو ومب هنا عن ابن  
 عرفة وح أنه يجوز للمأذون له مشاركة غيره بمفاوضة وغيره أو لا اشكال في غير المفاوضة  
 وأما المفاوضة ففي المدونة مانصه ويجوز للمأذون بمفاوضة الخرا اه فظاهره وان لم يأذن له  
 في نفس المفاوضة وتأولها أبو عمران على أنه اذن له في المفاوضة وعلمه بأن المفاوضة تستلزم  
 الجمالة لان كل واحد منهما جليل عن الآخر وهو لا يتحمل الاباذن سيده كما قال في كتاب  
 الجمالة وعلى هذا فهو موافق لما في الجمالة قال ابن ناجي وقوله أبو ابراهيم وحله المغربي  
 على عمومها وان لم يأذن السيد لانه كما يتحمل بالحر كذلك الحر يتحمل به فهي حالة بجمالة  
 اه منه بلفظه \* (الثاني) \* في ح هنا مانصه قال ابن عرفة ووقع في المدونة ما لو هم صحة وكالة  
 المحجور عليه في عتقه الثاني ان دفع العبد مالا لرجل على أن يشتريه ويعتقه ففعل فالبيع  
 لازم وان استثنى ماله لم يغرر الثمن ثانيا أو الاغرمه ويعتق العبد ولا يبيع بشئ وفي سماع  
 يحيى من العتق ما هو كالنص في ذلك قال فيه ان دفع عبد الى رجل مائة دينار وقال له اشترني  
 لنفسى فاشترى لنفسه العبد واستثنى ماله كان حرا ولا يرجوع لبايعه على العبد ولا على  
 المشتري بشئ ولا لؤله لبايعه ابن رشد فرض الاصيلي هذا الشراء بأن وكالة العبد لا تجوز الا  
 بأذن سيده فعلى قياس قوله ان لم يعلم السيد أنه اشتراه للعبد كان له رد ذلك وان علم فلا كلام له  
 قلت كان يجري لنا الجواب عن تعقب الاصيلي بأن جحر العبد انما هو مادام في ملك سيده  
 وهو يبيعه خرج عن ملكه وصرح بوكيله ولزم عتقه ضربة واحدة كقولها فمين باع عبده بعد  
 ان تزق بغير اذنه ولم يعلم به مضى نكاحه وليس لسيدته فسخه الآن يرجع للمكبر بده مبتاعه  
 بعيب نكاحه اه ومانقله ابن عرفة عن سماع يحيى في مسئلة العتق لم أجدها فيه وانما هي في  
 سماع عيسى ثم قال وقول ابن عرفة في جواب الاصيلي وهو يبيعه خرج عن ملكه وصرح  
 بوكيله ولزم عتقه ضربة واحدة فيه نظر لان التوكيل على قول الاصيلي قبل انتقال  
 الملك فلا ينتقل الملك بالشراء الواقع به وأما اذا صح البيع وخرج عن ملك السيد فلا حاجة  
 اذن الى تعميم التوكيل أو عدم تعميمه وقياسه أو تشبيهه بمسئلة النكاح غير ظاهر وذلك  
 بين ويمكن أن يجاب عما قال الاصيلي أن يقال سلمنا أن بوكيله لا يجوز غايته أنه اشترا فصولي  
 وهو جائز صحيح على المشهور فاذا أمضاه العبد بعد ذلك ورضى به مضى وصرح العتق  
 اه منه بلفظه قلت أما كلام المدونة فلا شاهد فيه لما ذكره أصلا من تأمله وأنصف وأما  
 السماع فدلائله على ذلك بينة واعتراض الاصيلي متوجه لاشك فيه وجواب ابن عرفة  
 لا يدفعه لما بينه ح ولا يدفعه أيضا جواب ح لانه لا يلاق الاشكال اذ لم يستشكله

وقول مب مانقله عن والده الخ  
 تنكيت على ز بالقصور وقد  
 يجاب عنه بانه انما نسب لوالده  
 باعتبار قوله وكذا ينبغي أن يكون  
 الحكم الخ فانه لم يذكره اللخمي  
 ولا ابن عرفة ولا ح وقول مب  
 عن ابن عرفة وفيها ويجوز الخ فيها  
 أيضا ويجوز للمأذون بمفاوضة الحر  
 اه وظاهره وان لم يؤذن له في نفس  
 المفاوضة وتأولها أبو عمران على  
 أنه اذن له فيها وعلمه بانما تستلزم  
 الجمالة لان كل واحد من المتفاوضين  
 جليل عن الآخر وهو لا يتحمل  
 الاباذن سيده قال ابن ناجي وقوله  
 أبو ابراهيم وحله المغربي على عمومها  
 وان لم يأذن السيد لانه كما يتحمل  
 بالحر كذلك الحر يتحمل به فهي  
 حالة بجمالة اه



الاصيلي من جهة حق العبد حتى يقال اذا أمضاه العبد مضى بل استشكله من جهة حق  
 السيد لان رقة العبد مملوكة له وقد وقع فيها العتق جبراً عليه من غير أن ينشئه فيها وانما  
 نشأ عن ملك العبد نفسه وملكه انما نشأ عن هذا الشراء الواقع من وكيل العبد ويداو الوكيل  
 كيدموكاه وشراء العبد متوقف على اجازة سيده حقيقة أو حكماً بأن يعلم أن الشراء للعبد  
 والقرض انه هنالم يعلم واذا اتقى الشراء اتقى ملك العبد نفسه فلا يلزم العتق حتى يعلم  
 السيد بذلك ويجيزه فكيف يرتفع الاشكال بجواب ح فصم ما قلناه من أن استشكل الاصيلي  
 متجه بلا ارتباط والجواب الحق عندى ان ابن القاسم عدل هنا عن القياس الى الاستحسان  
 لان هذا التوكيل آل الى العتق والشارع متشوف له كما عدل عن القياس الى الاستحسان  
 لهذه العلة في مواضع منها ما تقدم في البيوع في الشروط المنافية لمقتضى العدة فلذا  
 استثنوا منها شرط العتق ومنها ما تقدم في تصرف الاب في مال ولده الذي في حجره وهو  
 موسر بغير عوض من أنه يمضى ان كان عتقا ويرد غيره الى غير ذلك من القروع الكثيرة  
 فتأمل به بانصاف (ولزم بتجديد عرفا) قول مب ولم يرضه ح الخ ما قاله ح هو  
 المتعين ومما يرد توفيق ضيح أنه لو صح ما قاله لما فرعوا على الخلاف جواز التبرع بعد العقد  
 ومنعه والمصنف مر على جوازه اذ قال وله التبرع الخ وهو مبني على ما لابن يونس ومن وافقه  
 وابن رشد منع ذلك بناء على مذهبه من عدم لزومه ما قد أشار طي لهذه الفاترة متأملاً  
 وقول مب ووفق العوفي أيضاً بين القولين الخ سلم توفيق العوفي كما سلمه طخ و مس  
 وهو غير مسلم لا من أحد هما أن ابن عبد السلام بعد أن قال ان المذهب لزومه ما به  
 ذكر الخلاف في لزوم المزارعة بالعقد وعدم لزومه ما به وابن رشد بعد أن جزم بعدم لزومه ما  
 بالعقد ذكر الخلاف في المزارعة أيضاً والخلاف الذي في المزارعة هو في لزوم التماضي  
 وعدمه لا في قسم الزرع وذلك يدل على ان الخلاف في لزوم التماضي وعدمه لا فيما قاله  
 العوفي فتأمل به بانصاف ثانياً أن كلام اللخمي صريح في عكس ما تأوله عليه العوفي مع  
 أنهم قد صرحوا بما وافقته لابن رشد نعم ما وفق به بين الطرفين هو الذي للباجي في وثائقه  
 وعليه عول في المقييد والمنطوق وابن سلون ونص المقييد ومن وثائق الباجي رحمه الله ولا  
 تكون الشركة الى أجل ويكون لكل واحد منهما أن ينحل عنها متى أحب وبقتسمان  
 ما في أيديهم من الناض والمتاع اه منه بلفظه ونص المنطوق والشركة لا تكون الى أجل  
 ولكل واحد منهما أن ينحل عن صاحبه ويقاسمه فيما بين أيديهم من ناض وعروض متى  
 شاء اه منه بلفظه على نقل ابن الناطم ونص ابن سلون ولا يضرب فيها أجل ولكل واحد  
 منهما أن ينحل عن صاحبه ويقاسمه فيما بين أيديهم من ناض وعروض متى شاء اه منه  
 بلفظه ونص اللخمي وان كانت الشركة بأن أخرج ذاتي أو ذراهم ليشترياسلعة بعينها  
 لا يقدر أحد على شرائها بماله بانفراده لم يكن لأحدهما الرجوع عن ذلك لانهما أوجبا  
 أمراً جازاً يتعلق به حق لمن طلب الوفاء به وان كان يقدر كل واحد على شرائها بانفراده وكان  
 شراء الجملة أرخص فكذا ذلك وان كان الشراء بالجملة وعلى الانفراد سواء جرت على القولين  
 فيمن اشترط شرطاً جازراً لا يقيد باختلاف هل يلزم الوفاء به أم لا وان كانت الشركة ليجزى في



غير شيء بعينه وما لا أمداً لتقضائه كان لكل واحد منهما الرجوع عن ذلك وتكون له  
دنانيره ان كان لها فضل لانه انما رضى أن تكون بينهما المكان التجري في المستقبل واذ لم يصح  
كانت له دنانيره وكذلك اذا أخرج أحدهما دنانيره والاخر دراهم على قول من أجاز ذلك ثم  
بدا لأحدهما فيكون له ما كان أخرج لانه لم يكن له غرض في الصرف الا المكان الشركة  
والتجري في المستقبل ويجري فيه اقوال آخران انهم انما انتم الشركة لأول نضه قياساً على أحد قولي  
مالك فيمن عقد الكراء مشاهرة أنه يلزمه أول شهر وان كانت الشركة في سلم أخرج كل  
واحد منهما سلعة كانت الشركة على ثلاثة أوجه فان كان القصد بيع نصف أحدهما  
بنصف الآخر لا أكثر من ذلك كانت لازمة لارجوع لأحدهما معناه ومن دعاهم مالى  
المفاضلة والبسح كان ذلك له وان كان قصد هما التبرص بهما المارحى من حواله الاسواق  
لموسم يربح وما أشبه ذلك وذلك قصد لم تكن شركة كان القول قول من دعا الى تأخير  
المفاضلة الى الوقت المعتاد ويصير حكمهما فيما أحكم القراض أنه لا يمكن أحدهما من بيعه  
قبل الا وان الذى يؤخر اليه الا أن يكون مما ينقسم من غير نقص ولا مضرة فيقسم بينهما  
وهذا في الشر يكتفى وان كان القصد تمادى التجري باثمانها كان القول قول من دعا الى ترك  
التجري في المستقبل على أحد قولي مالك في الكراء ويكون لمن أحب التمادى أن يقول لم  
أقصد باخراج عرض الشركة فيه الا المكان ما رجوع من التجري في المستقبل ولولا ذلك لم  
أشارك فيه فاذا لم تكن من الوجه الذى شاركك له عدت في عرضي ولا مقال في ذلك لمن كره  
التمادى لان الآخر يقول قد ملكك عليك نصف عرضك ومكنتك في الوجه الذى قصدت  
الشركة لاجله ولو أخرج دنانيره ثم سافر أحدهما بالمال لزمتم الشركة وليس للعاضد أن  
يوكل من يأخذ ذلك منه بعد أن أخرج الآخر لاجله وليس الذى سافر بالمال أن يترك الشركة  
ويوقف له ماله هناك لانه تعريض لثلف المال ولو سافر جميعاً وكان السفر لاجل التعاون  
بالمالين وانما تجرأ فيه بما لا يقدر أحدهما أن يتجرأ فيه على الانفرد لكان القول قول من  
دعا الى التمادى لأول نضه اه منه بلفظه وهو صريح في رد ما جزم به العوفي في مواضع  
فحصل أن ما قاله ح هو الحق الذى لا محيد عنه وقد قال أبو على مانصه وكان من حق ح  
أن يجزم بعدم صحة ما قاله في ضح اه محل الحاجة منه بلفظه وقد اعترض صر كلام  
ضح أيضاً والله أعلم قول م ب وأنكره طي قائلاً لانه لم يكن لابن عبد السلام الخ  
هو خلاف ما جزم به أبو على فانه قال بعد ما قدمناه عنه مانصه والتوفيق المذكور هو لابن  
عبد السلام في الحقيقة اه منه بلفظه ولكن الصواب ما قاله طي لان الناقلين  
لكلام ابن عبد السلام لم يذكروه عنه كغ وغيره وقد راجعت كلامه في أصله فلم أجده  
فيه وانما وجدت فيه عند قول ابن الحاجب وأما ان تبرع أحدهما بعد العقد بخارج  
مانصه وهو بين في شركة الاموال لان المذهب أنها لازمة بالعقد ولا يشترط في لزومها  
الشروع في العمل واختلف المذهب في شركة الحرث هل هي مثل شركة الاموال وهو قول  
سحنون ولا تلزم الا بالعمل وهو قول ابن القاسم في هذا يصعب التبرع بعد العقد وقبل  
الشروع وان كان ظاهر هذا ونصوصهم أن هذا لا يقدر ح في صحة هذه الشركة اه منه



بلفظه قول ز فينبغي أن يتظر الحاكم كالفراض يشهد له قول النخعي السابق ويصير  
 حكمهما فيه احكام القراض اه فقول مب فيه نظر لا يخفى ما فيه وكلام العوفي الذي استدل  
 به قد علمت ما فيه فتأمل له والله أعلم \* (فرع) قال ابن سلون ما نصه وفي كتاب الاستغناء  
 اذا أحب أحد المتفاوضين القسمة وعلّم ما دون وكراه الآخر لم يقتسمما حتى يؤدبا الدين  
 لان كل واحد منهما حيل بجميع المال افتراقاً أم لا وفي المجالس لهما أن يقتسما فيما أخذ  
 كل غريم صاحبه باداء ما عليه مخافة أن ينسلس فيرجع عليه اه منه بلفظه وتأمل ما نقله  
 عن المجالس ولا بد (كاشتركا) أي اذا أفهم منه المقصود عرفا كما قاله ابن شاس انظر ق  
 فقول ز من غير احتياج لزيادة على القول المشهور بوجوبهم خلاف المقصود فتأمل (اتفق  
 صرفهما) قول ز من النخعي أنه لا يضر الاختلاف اليسير فيه الخ فيه نظر لان مختار النخعي  
 في ذلك هو المنع هذا الذي نسب له المبطل وابن عرفة وهو الموجود في نصرة ونصها  
 وان اختلفت السكة والقيمة لم يجز أن يتشارك على قدر قيمتهما لان ذلك ربا ولا على المساواة  
 والعفو عن الفضل اذا كان كثيرا لان ذلك زيادة في الشركة من أحدهما وأجاز ذلك ابن  
 القاسم اذا كان يسيرا والقياس أن لا يجوز لان ترك الترك لمكان الشركة فأشبه من بادل  
 ذنانير بمثلها على أن يبيعه الآخر السلعة وقال محمدان أخرج أحدهما عشرة ذنانير فائمة  
 والآخر مجنتين حبتين واشتركا على ترك الفضل لم يجز يريد لان ترك لمكان الشركة ولم  
 يفعله الآخر معروفا منه لصاحبه ولولا مقارنة الشركة لكان جائزا لان نصف كل عشرة  
 على ملك صاحبهما وانما صارت المبادلة في خمسة فائمة بخمسة ناقصة وذلك جائزا اذا كان  
 الفضل من احدي الجهتين فقد أجاز ابن القاسم اذا أخرج أحدهما مائة هاشمية والآخر  
 مائة دمشقية اذا كان الفضل يسيرا والقياس أيضا أن لا يجوز لان ترك لموضع الشركة كما  
 قالوا في الاقالة والشركة في الطعام انها جائزة على وجه المعروف ولو قال لا أقلك الآن  
 نقيلني ولا أشارك الآن تشركني لم يجز لانها خارجة عن وجه المعروف الا أن يكونا  
 عقدا للشركة على سكة واحدة ووزن واحد ثم أحضر أحدهما ماله وفيه فضل في الجودة أو  
 الوزن أو كان بينهما قبل ذلك من المكارمة ما يفعل لذلك من غير شركة فيجوز اه منه  
 بلفظه \* (تنبيه) نقل ابن عرفة كلام النخعي هذا مختصرا وقوله الا ان يكون عقدا  
 الخ نظر لان جواز التبرع بعد العقد انما هو على القول بلزومها بالعقد ومذهبه عدم لزومها  
 به راجع ما تقدم من كلام ابن عبد السلام وانظر كيف سكت عنه ابن عرفة مع جزمه بأن  
 ما لابن الحاجب وغيره من جواز التبرع بعد العقد مخالف لقول ابن رشد انها غير لازمة به  
 انظر كلامه في غ عند قوله بعد وله التبرع والله أعلم (وبهمامتهما) أصله في المدونة  
 ونصها قال ابن القاسم ولا بأس أن يخرج هذا ذهباً وفضة وهذا من ذهب وفضة اهمها  
 بلفظها \* (تنبيه) عورض جواز هذا بجمع درهمين بدينارين بمثلها وجمع مبادلة قمح وشعير  
 بمثلها لان المتعبد من الجائنين اما ان يكون مماثلان كل وجه فيلزم جواز مسئلة  
 الصرف والمبادلة وقد منعها في كتاب السلم الثالث ومتفاوتا فيمنع في الشركة اذا لا يجوز  
 اختلاف رأس المال مع التساوي في الربح على سبيل الشركة الا طوعا قال الواوغي عند



نصها السابق مانصه الجواب اننا نسلم التساوي في تقابل العوضين ولو تساوى بالمفعول  
عاقل فلا بد من شيء زائد في أحد الجانبين اعتراه الآخر وهو عين ربا الفضل فامتنع لذلك  
ما في السلم ونحوه في الصرف لان ذلك الزائد يعتريه كل واحد على سبيل المبايعة الحقيقية  
يستبد به على صاحبه ولم يقد هذا المعنى في الشركة ضعف اتمامهما العدم استبدادهما  
ولعدم المبايعة الصريحة اه منه بلفظه ونقله أيضا غ في تكميله وأقره (ان خطأ)  
قول ز فكانه قال لزمت بما يدل عرفا من قول كاشتر كذا أو فعل كخلط المالين الخ هذا  
يفيد أن الخلط أحد نوعي ما تلتزم به فينا في قوله أو لان خلط شرط في قوله ولزمت فالملام  
لذلك أن يقول مثلا فكانه قال لزمت بما يدل عرفا كاشتر كذا بشرط خلط المالين الخ فتأمل  
(ولو حكما) قول ز لا يعمل وقفا عليه بقتلين وأخذ كل واحد مفتاح أحد القفلين  
الخ غير صحيح لقول ابن عبد السلام عند كلام ابن الحاجب الذي استدله به مب هنا  
مانصه فقال ابن القاسم لا بد في ذلك من كون المالين مخلوطين حقيقة أو يكونا في حكم  
المخلوطين بأن يكونا معا تحت أيديهم ما كما اذا جعل مجموع المالين في بيت واحد وجعل  
عليه قفلين أخذ أحدهما مفتاح أحد القفلين وأخذ الآخر المفتاح الثاني أو يكون  
المالان تحت يد واحد منهما برضاهما من غير أن يشترط ذلك في أصل العقد اه منه  
بلفظه ونقله ابن عرفة مختصرا وسله واطر كيف أعفله مب مع أنه مذكور بعد  
مانقله عنه بسبعة أسطر والله الموفق (ان لم يعد) ظاهره انه لا يشترط البعد جدا  
وعلى ظاهره جله ز كما يعلم ذلك من كلامه وفي ق عن ابن يونس تقييده بذلك ومثله  
للشارح وضح ونصه وقيد المشهور بقيد أحدهما ان لا يتجر البعد قبض  
المال الغائب فانهما ان لا تكون الغيبة بعيدة جدا اه منه بلفظه ونحوه لابي الحسن  
وبذلك تعلم ما في قول ز ومفهوم الشرط الاول ان بعدت غيبته أكثر من يومين الخ مع  
أن جعله ما زاد على يومين من البعيدة مطلقا بخلاف المنصوص لهم مع أن ما قرب لليومين  
له حكمهما \* (تنبيه) \* جزم المصنف بأن ما ذكره من الشرطين تقييد وهو الذي يفيد  
كلام ابن يونس وأبي الحسن وغير واحد وقال ابن عرفة مانصه وفي كون قول بعض شيوخ  
عبد الحق انما يجوز عند ابن القاسم بشرط قرب الغيبة ووقف التجار بالحاضر على حضور  
الغائب تقييدا نظرا والظاهر أنه خلاف الاحتجاج ابن القاسم على الجواز بقول مالك فيها  
اه منه بلفظه وبأبي الاحتجاج الذي أشار إليه عند قوله وله التبرع الخ (لا يذهب ويورق)  
قول ز فان عملا فلكل رأس ماله ويقسمان الربح الخ ظاهره ولو عرف كل ما اشتراه  
بماله وهو ظاهر قول ابن القاسم في الامهات وقال غيره فيها لكل واحد السلعة التي  
اشترى بماله ان عرفت ولا شركة في سلعة الآخر قال ابن ناجي مانصه قوله وقال غيره  
لكل واحد السلعة التي اشترى بماله جله أبو محمد في مختصره والبرادعي وابن يونس وابن  
رشد على الخلاف وجله أبو عمران على الوفاق قائلا لانه اذا عرف كل منهم ما سلعة لم تنعقد  
فيها شركة وكذلك قال النخعي هو وفاق ومحل قول ابن القاسم على انه ما اشترى بالمال جله  
أو اختلط عليهما اه منه بلفظه وقول ز وقوله لكل عشرة دنانير دينار الخ أي حيث



اتفق ما أخرجهما نظير ما معني قوله حيث اتفق الخ والذي يفيد ظاهر كلام المدونة  
 انه اذا ناب عشرة دنائير ديناراً بعشرة دراهم درهم ونحوه لابن القاسم في أول مسئلة  
 من رسم نقد هاوزاد فيه مانصه واذا كان للدنانير نصف دينار فلا درهم نصف درهم وان  
 كان للدنانير ثلث دينار فلا درهم ثلث درهم وان كان ربع فربع على هذا يقتسمان  
 الربح قلت أقصر فان الربح دراهم ويقتسمانه على هذا الحال فقال ان شاأصر فاه  
 وان شاألم يصرفاه اذا اقتسماه على هذه القسمة فبأخذ كل واحد رأس ماله مثيل الذي  
 أخرج يأخذ صاحب الدنانير رأس ماله دنائير ويأخذ صاحب الدراهم رأس ماله دراهم  
 ويقتسمان الربح على ما فسرنا لك وكذلك بلغني عن مالك قال القاضي رضي الله عنه  
 هذا ليس على ظاهره وذلك أنه قال ما وقع للدنانير من شيء من الدنانير وقع مثله من الدراهم  
 ومما أده أنه ما وقع ربح الدنانير من الدنانير وقع للدراهم مثل ذلك الجزء من الدراهم لا مثل  
 ذلك العدد على ما يقتضيه لفظه اذا أصبح اذا وقع للدنانير ربح ديناراً لا يقع للدراهم الا  
 ربح درهم واذا وقع للدنانير ربح عشرة دنائير لا يقع للدراهم الا ربح عشرة دراهم فيكون  
 صاحب الدراهم لا يربح من عدد الدراهم الا ما يربح صاحب الدنانير هذا ما لا يصح أن  
 يكون ابن القاسم يريد به أو يقوله وانما عبر عن تساوي الجزأين بتساوي العددين وذلك  
 يرجع اذا اعتبر به بما يخرج الحساب الى أن يقتسم جميع ما بينهما على ما كان به من  
 ربح أو خسارة على قيمة الدنانير والدراهم يوم الفسخ فهذا أقرب ما خذا في العمل وقيل  
 انهما يقتسمان ذلك على قيمة الدنانير والدراهم يوم اشتراكا وهو قول غير ابن القاسم في المدونة  
 اه محل الحاجة منه بلفظه ونقل ابن عرفة بعضه مختصراً وسيله وما لابن رشد من حمله قول  
 الغير على الخلاف سبقه اليه أبو اسحق التونسي لكنه اختار قول الغير ورد قول ابن القاسم  
 المعبر بقيمتهم يوم الفسخ فانه يؤدي الى ضرر بأحدهما وذلك أنه اذا كانت قيمتهما متساوية  
 يوم الشراء فالسعة المشتراة بينهما نصفين فاذا بيعت كان ثمنها بينهما نصفين فان تغيرت قيمة  
 الدنانير فكانت تساوي يوم الفسخ الثلثين مثلاً والدراهم الثلث وقلنا ان الربح والوضعية  
 على قدر هذه القيمة يوم الفسخ كان في ذلك ضرر بين علي رب الدراهم في الربح وفي العكس  
 يكون الضرر على رب الدنانير وسيله ابن يونس وحمل اللغوي قول الغير على الوفاق وعليه فلا  
 خلاف أن القيمة معتبرة يوم الشراء \* (تنبيه) \* ذكر ابن عرفة اعتراض أبي اسحق  
 السابق وقال عقبه مانصه ويرد بأنه بناء على ترتيب القسم على قيمة العين وأصل المذهب  
 خلاف ذلك لانهم ليست من ذوات القيم انما هي من ذوات الامثال وذوات الامثال انما  
 الاعتبار فيها عددها فوجب ترتيب القسم عليها باعتبار عددها لا باعتبار قيمتها اه منه بلفظه  
 قلت فيه نظرم وجهين أحدهما أن ابن القاسم والغير متفقان على أن القسم انما هو على  
 قدر قيمتهما لا على قدر عددهما سواء حملنا قول الغير على الوفاق كما لا يخفى أو على الخلاف كما  
 لا يابى اسحق وابن رشد وابن يونس لان الخلاف انما هو في وقت اعتبارهما فأبو اسحق انما  
 بني اعتراضه على تسليم أن المعبر هي القيمة فكيف يستقيم رده عليه بما ذكره ثانيهما أنه  
 لا يستقيم ما ذكره أن القسم هنا انما يكون باعتبار عدد الدنانير وعدد الدراهم اذا تعقل



النسبة بين الدنانير والدراهم باعتبار عدديهما مع قطع النظر عن قيمتهما الماهية ومقرر في محله  
فتأمل بانصاف والعجب منه رحمه الله أنه سلم قول ابن رشد أن اعتبار عدديهما كما هو ظاهر  
المدونة والسماع مما لا يقوله أحد ثم جعل يقول والكمال لله تعالى (لابطعامين ولو اتفقا)  
اعتمد المصنف قول مالك في المدونة المرجوع اليه ورد بوقوله الاول وقول ابن القاسم في  
المدونة مع أن هذا المردود قوي أيضا وقد اعتمده غيره واحد قال في المفيد مانصه وجه  
الشركة أن يشتركا في جنس واحد من المال كان المال دراهم أو دنانير أو طعاما على  
اختلاف من قول مالك في الطعام وهذا هو المعمول به إذا اعتدلا في وزن ذلك أو في كيله  
وعينه وجنسه وصفته ويستويان في ذلك اهـ منه بلفظه وقال في المعين مانصه  
تجاوز الشركة في الطعام إذا اتفق جنسه وصفته وكذلك ما يكال أو يوزن وهو  
قول مالك وابن القاسم اهـ منه بلفظه وفي اختصار الميضية لابن هرون مانصه وتجاوز  
الشركة في الطعام إذا اتفق جنسه وصفته كما كان أو شعيرة أو غير ذلك بالكيل فيما  
يكال والوزن فيما يوزن من غير قيمة قال ابن القاسم أجازة مالك ثم كرهه ولا أعلم  
لكراهته وجهها اهـ منه بلفظه ولهذا قال أبو علي هـنا مانصه أن الميضية صدر  
بالجواز في الطعامين المتفقين بل اقتصر على جوازه وإن ذكر مقابله على وجه نبني تضعيفه  
اهـ منه بلفظه وقول مب عن ابن عرفة وعمله ابن المواز بأنه كرهه من جهة خلط  
الجيد بالردى سلم هذا ابن عرفة والميضية وغيرهما وفيه نظر ظاهر إذ الموضوع هو اتفاق  
الطعامين فتأمل وقوله وعمله اسمعيل بأن الشركة تنفتقر إلى الاستواء الخ سلم هذا أيضا ابن  
عرفة وغير واحد وتعبه ابن يونس فقال مانصه يلزم على هذا التعليل أن تجوز الشركة  
بالطعامين المختلفين اللذين يجوز التفاضل بينهما إذا استوت القيم وهذا لا يجوز عند مالك  
وابن القاسم اهـ منه بلفظه وتعبه في ضج بشئ آخر فقال مانصه خليل وقد يقال في  
قول القاضي نظرا لأنه لا حصول المساواة لم تكن من ذوات الامثال اهـ منه بلفظه  
وقوله وذكر أبو الحسن علة أخرى وهو اختلاف الأغراض الخ يقتضي أن ابن عرفة لم  
يذكرها وليس كذلك بل ذكرها ونصه قلت وقيل اختلاف الأغراض في الطعام مطلقا  
لنسخ بيعه باستحقاقه وعدمه في العين لعدم الفسخ به يصير متماثلي الطعام كختلفيه اهـ منه  
بلفظه وبهذا علة اللجج ونصه ثم رجع عن ذلك ورأى أن الطعام مما يختلف فيه  
الأغراض بخلاف الدنانير فتدخله المداينة من بعضها ببعض وإذا دخلت المداينة منع  
لأجل عدم المناجزة اهـ منه بلفظه وهذه العلة أسلم العلل وقد اعتمد ز وخش تعليل  
ذلك ببيع الطعام قبل قبضه وكانهم ما تبعوا في ذلك ابن يونس فانه صحح التعليل بذلك وتبعه  
ابن ناجي في شرح المدونة مع أن ذلك معترض كما علمته قلت الظاهر أن هذه العلل كلها غير  
محتاج إليها لأن امتناع الشركة بالطعامين مطلقا جاء على الأصل لما فيه من المبادلة بالتأخير  
الحرمة بالسنة والاجماع لأن كل واحد من الشريكين أبدل نصف طعامه بنصف طعام  
صاحبه ويد كل واحد منهما من صاحبه على الجميع ولهذا حرمت الشركة بالدنانير من جهة  
والدراهم من جهة على الراي من قول الامام وبه عمله ابن المواز ونقله عنه ابن يونس وسلمه



ونصفه قال ابن الموزا إذا أخرج هـ ذادنا نبر وهذا درهم كقيمتها فروى ابن القاسم عن مالك  
أجازته وروى هو وابن وهب كراهته وبذلك أخذوا أجازته غلط وما علمت من أجازته لانه  
صرف لا يبين به صاحبه لبقا يد كل واحد على ما صرف اه منه بلفظه ونقل ابن عرفة  
وزاد ما نصه قلت في جمل الكراهة على ظاهرها تظاير اه منه بلفظه ونقل ابن ناجي  
كلام ابن يونس أيضا في شرح المسدونة وزاد ما نصه المراد بالكراهة التحريم وقول بعض  
شيوخنا في جملها على ظاهرها تظاير ضعيف اه منه بلفظه وكان القياس أن لا يجوز ذلك  
في النوع الواحد من الدين لكن أجازته لاجتماع من مضى على ذلك من احتياج الناس الى  
ذلك لكونها أطول الأثمان وكونها لا تزداد إلا بما نفع عدم اتهمها على قصد المباحة  
الحقيقية لا تفادى نوعها وصفها فهي رخصة والصحيح أن الرخص لا يقاس عليها في ما عدا  
ذلك على أصل المنع والله أعلم (فائدة وتنبية) قول مب عن تظم غ والثاني للعتق  
الخ مراد بالعتق ابن القاسم ويسبق الى الأذهان أنه منسوب الى مصر العتيق ويقع الغلط  
في ضبطه فكثير من الناس يضمون تاء مع عينه ومنهم من يفقهها ما وليس الأمر كذلك قال  
أبو الفضل عياض في أول تنبيهاته ما نصه وأكثر الناس يضمون التاء وهو خطأ وبقيتها  
على الصواب قيدته عن المتقنين من أهل العلم اه منها بلفظها وفي القاموس ما نصه  
والعتيقون كفرنسية الى العتقاء عبيد الله بن بشر العباني والحارث بن سعيد المحدث  
وعبيد الرحمن بن الفضيل قاضي تدمر وعبد الرحمن بن القاسم صاحب مالك وله مسجد  
العتقاء بمصر وفي الحديث الطلقاء من قريش والعتقاء من ثقيف بعضهم أولياء بعض في  
الدنيا والآخرة والعتقاء جماع فيهم من حجر جبر ومن سعد العشرة ومن كان مضر وغيرهم  
اه منه بلفظه ويتعين سقوط الياء من الثاني ونسكين التاء من العتيق وبذلك يستقيم  
الوزن وذلك سائغ والله أعلم (ثم إن أطلاق التصرف الخ) قول ز ولكن في ابن ناجي  
وابن عرفة أن في قول كل تصرف مقتصرين عليه قولين في كونهما مفاوضة أم لا الخ لم  
أقف في كلام ابن ناجي ولا ابن عرفة على ما نسبته لهما بل في ابن عرفة ما يدل على أن له  
التصرف وقد نقل كلام ابن رشد وسلمه ومحصله أن وقع التعبير بالمفاوضة فلكل منهما  
التصرف وإن لم يشترطاه وكذا بلفظ الشركة فقط لكن في جميع ما بأيديهم ما وإن كانت  
في شيء خاص فعند مالك لا يكونان متفاوضين فيه وعند سحنون يكونان متفاوضين فيه  
وكلام ابن رشد هذا هو في شرح المسئلة الرابعة من أول رسم من سمع ابن القاسم من كتاب  
الشركة ونصفه المعنى عندى في هذه المسئلة أن مالك الكالمير الرجلين إذا اشتركا في مال مسمى  
متفاوضين فيما اشتركا فيه إلا أن يشتركا فيه على المفاوضة بخلاف إذا اشتركا في جميع  
أموالهما فرأى ما اشترطاه من أن ما باعه أحدهما يدين فقد ضمه معه صاحبه غررا لانه  
ضمن هذا نصف ما باع هذا على أن ضمن هذا نصف ما باع هذا وأرأهما سحنون متفاوضين  
فيما اشتركا فيه من المال وإن لم يشترطا ذلك بمنزلة ما إذا اشتركا في جميع أموالهما فظهر  
ما اشترطاه من أن ما باعه أحدهما يدين فقد ضمه معه صاحبه غررا لأن الحكيم واجب  
ذلك عنده وإن لم يشترطاه على حكم المفاوضة وبالله التوفيق اه منه بلفظه وبه تعلم ما في

قوله عبيد الله بن بشر العباني قال  
شارحه فيه أنه ليس في العبانية من  
أهم ذلك وإنما فيهم عبد الله بن بشر  
بالسين المهملة اه محججه



كلام ز فتأمل والله أعلم (وله أن يتبرع) قول ز وكذا العنان في ادخاله هنا شركة العنان نظراً لأنه إذا كان أحدهما لا يبيع إلا بإذن شريكه فأحرى أن لا يتبرع قاله شيخنا ج وهو ظاهر ودخل في كلام المصنف تأخير ما بالدين ووضعه منه بقيد وقد صرح بذلك في المدونة ونقل ح هنا كلامها \* (تنبيهان \* الاول) \* في ح هنا بعد أن ذكر عن المدونة والغنى جواز التأخير للاستتلاف مانصه قال الغنى وقد قيل لا يجوز التأخير ارادة الاستتلاف لأنه من باب سلف بزيادة والقول الاول أحسن ومأنسبه للغنى خلاف مأنسبه له ابن ناجي فإنه قال عقب كلام المدونة مانصه ما ذكره هو المشهور وقيل لا يجوز وهو سلف بزيادة قال الغنى وهو أحسن اه منه بلفظه ولكن ما لح هو الصواب لأنه هو الذي وجدته في تبصرة الغنى فعمل ما لابن ناجي تصيف \* (الثاني) \* بعد أن ذكر الغنى أن الوضع لغیر الاستتلاف لا يجوز قال مانصه ثم نظره هل يضي نصيب الذي وضع اه منه بلفظه وكأنه لم يقف على ما لابن وضاح فقد قال ابن عرفة بعد ذكر كلام المدونة مانصه عياض قوله لا يجوز ما صنعته أحدهما من المعروف في مال الشركة زاد في بعض الروايات ورواية ابن أبي عقبة ويجوز عليه قدر حصته وضرب عليه في كتاب ابن وضاح وقال طرحه سحنون قلت لاحتمال خوف نقص في المال يحجز به حظه في باقيه عن قدر تبرعه ولا مال له غيره اه منه بلفظه (ويضع ويقارض) قول ز ان اتسع المال الخ أصله الغنى وهو خلاف ظاهر المدونة ولكن قال ح بعد ذكره كلام الغنى مانصه ونقله أبو الحسن وظاهره أنه موافق للمدونة اه منه بلفظه قلت وصنيع ابن ناجي يقتضي أنه تفسير له مدونة وهو ظاهر \* (تنبيه) \* بعد أن ذكر ح أنه يجوز لأحد الشريكين أن يستأجر من يعمل موضعه قال مانصه وإذا جاز فهل يجوز له أن يدفع الاجرة لشريكه على أنه يتولى العمل جميعه تأمل ذلك وانه أعلم وانظر توقفه في ذلك مع ما في ق عند قوله وهل تلغى اليومان كالصحة الخ مانصه قال في الاستغناء ان اشتركا شركة صحيحة على أن يعمل جميعا ثم استأجر أحدهما صاحبه ليتبرع بنصيبه جاز إذا كان بمعنى أن يقتسمامتي أجنباً أو أمان عقد الشركة والأجار معاً فلا يجوز اه منه بلفظه وهو نص فيما توقف فيه ح والله الموفق (ويودع لعذر) قول ز وينبغي أن يصدق في دعوى العذر لأنه شريك الخ كان شيخنا ج يقول الطاهر أنه لا فرق بينهما قلت وهذا هو المنعني وقد قال أبو الحسن عقب كلام المدونة مانصه وقال في كتاب الودعة لا يصدق أنه أراد سقراً أو خاف عورة منزله إلا أن يعلم ذلك اه منه بلفظه فظاهره أنه لا فرق بين الموضعين وكلام ابن ناجي كالصريح في ذلك ونصه وظاهرها أنه محمول على عدم العذر حتى ثبت وهو نص قولها في الودعة لا يصدق أنه أراد سقراً أو خاف عورة منزله حتى يعلم ذلك اه منه بلفظه (ويقبل المعيب وان أبي الآخر) ظاهر المصنف أن من قبل المعيب يقضى له بذلك ولو سبقه شريكه للرد وأنه لا خيار للبائع وقال الغنى مانصه وإذا وجد أحد الشريكين عيباً قبله أو رده وخالفه الآخر كان الامر على ما سبق به أحدهما والبائع بالخيار فيما أراد فأن سبق أحدهما قبله ثم رد الآخر كان القيام بالمعيب ساقطاً ويكون البائع بالخيار في الرد فان اختار



ردها لم ينظر الى امتناع الآخر وان سبق أحدهما بالرد كانت مردودة وكان البائع بالخيار  
 فان اختار قبوله لم يكن للآخر أن يرد هامة وان اختار ردها لم يكن لمن سبق بالرد أن يمتنع  
 من ذلك إلا أن يعلم أن الذي فعله أحدهما فيه ضرر فيضى ذلك في نصيب من رضي دون من  
 كره اه منه بلفظه وما قاله من تخيير البائع لم أره لغيره وليس بظاهر في نفسه وهو خلاف  
 ظاهر كلام المدونة وشراحها وخلاف ظاهر كلام ابن يونس والميسطي وابن سلون وغيرهم  
 وما ذكره أيضا من التفصيل خلاف ظاهر كلام المدونة أنظر نصها وكلام ابن ناجي عليها عند  
 قوله فيما مر في العيوب ورد أحد الشريكين وقد أغسل أبو علي كلام اللخمي هذا  
 فلم ينقله لكنه قال في آخر كلامه مائنه وقبول المعيب مطلقا دام لا كافي العوفي وغيره  
 فاطلاقه صواب رجه الله تعالى اه منه بلفظه (ويقر بدين الخ) قول ز فلا بد من  
 كونه عدلا انظر ابن يونس الخ لم يجزم ابن يونس بذلك ولكنه نقل كلام أبي اسحق الذي  
 نقله مب بواسطة ابن عرفة ولم يرد عليه (لا الشراية) قول مب وما ذكره من أن  
 الجواز هو المذهب كما عند ابن شاس وابن الحاجب صواب الخ قد نقل جس و نو كلام  
 طفي أيضا وسلماء وكل منهما لم يعرج على قول أبي علي مائنه وقد تبين بهذا كله أن ما في  
 المتن هو المذهب أي في البيع بالدين والشراية الأولى جائز والثاني ممنوع والفرق ظاهر لأن  
 البيع بالدين لا مانع فيه ولا كذلك شركة الذم وعللها تأتي أن شاء الله وبه تعلم ما في اقتصار  
 ق على نقل ابن سلون وان كان الخلاف في الشراية قويا اه منه بلفظه وفيه نظر ظاهر  
 وكلامه نفسه كاف في الرد عليه لأنه معترف بأن الشراية بالدين الذي هو محل النزاع صورته  
 هي صورة شركة الذم وقد علمت ما في ذلك من كلام طفي مع أن ابن شاس وابن الحاجب  
 والميسطي الذين أجازوا الشراية بالدين قد صرحوا بمنع شركة الذم وحاصل أنقاله التي  
 استدل بها أولا وأشار إليها ثانيا هو كلام المدونة وأبي الحسن واللخمي و ضيغ فأما كلام  
 المدونة وأبي الحسن وابن يونس فقد علمت أنه مسلم ولكنه خارج عن محل النزاع لأنه هو  
 شركة الذم وهو معترف بذلك كما رأيت اه وأما كلام اللخمي فقد رأيت ما قاله فيه طفي  
 وأما كلام ضيغ فهو تابع لابن عبد السلام في رد عليه ما ورد عليه فلا تغتر بكلام أبي  
 علي وكان قوله في المتن هو المذهب بوجوب لنا التوقف في اعتماد ما قاله طفي ومن تبعه  
 قبل أن نطلع على أنقاله وكلامه من أوله الى آخره فلما وقفنا على ذلك استرحنا وعلما أن  
 الحق الذي لا محيد عنه هو ما قاله طفي وتابعوه فشدك عليه وأعرض عن كلام أبي  
 علي ولا تلتفت اليه وقد رأيت في كلامه هو نفسه ما هو كاف في الرد عليه والله الموفق  
 (أو مفاوضة) قول مب تبع قت وتقدم ما فيه ليس هو ردًا لكلام تت و زلانه  
 أشار الى ما قدمه عند قوله ويشارك في معين والذي تقدمه هناك أن تت تبع البساطي  
 وأن ما قاله هو المتبادر من المدونة وان طفي اعترض عليهم ما مستند لا بكلام اللخمي  
 وابن يونس وان في اعتراضه نظر الاحتمال كلام كل منهما للوجهين وهذا يدل على أن كلام  
 ز صواب عنده لا معترض قلت وما قاله مب من أن كلام اللخمي محتمل للوجهين  
 صحيح وأما كلام ابن يونس فهو شاهد للبساطي ومن تبعه ونصه ومن المدونة ولا يجوز



(واستبد الخ) ما اقتصر عليه المصنف هو المشهور والراجح أيضا في الاجرة ومن ذلك يعلم حكم نازلة كثيرة الوقوع وهي أن الاخوة مثلا يكونون على المفاوضة فيؤاجر بعضهم نفسه في تعليم الصبيان مثلا ويبقى غيره على عمله فيدون الدخول معه فيما جمعه من ذلك ويريد هو الاختصاص به مع دخوله معهم فيما استفادوه من مال الشركة فدخوله هو معهم لا اختلاف فيه والمشهور عدم دخولهم معه والراجح أن لأجرة عليه لهم وكذا إن ذهب بعضهم لقراءة العلم مثلا فله الدخول معهم بلا خلاف وفي ثبوت الاجرة لهم عليه القولان وقول مب وظاهره ولو كان لا يشغل الخ هذا وإن كان هو ظاهر اختصاصه إن هرون أيضا فالظاهر تقييده بما إذا كان يشغله والاجاز كما يدل عليه ما في نوازل ابن رشد انظره في الاصل وابن سلون وقول مب فلا أظن أنهم يختلفون الخ هو خلاف ظاهر كلام الاثمة بل كلام ابن رشد يدل على أن محل الخلاف هو عدم الاذن ويؤيده أن غايته أن يكون كن ترك العمل في مال الشركة وعمله شريكه في غيبته أو حضوره وسكت عنه وسبأني أن فيه قولين وأن الراجح أنه لا أجر له وإن محل الخلاف إذا لم يأذن له في ترك العمل والا فلا أجر له اتفاقا فالتظر الاصل

لا أحدهما أن يفاوض شريكه الا باذن شريكه وأما أن يشاركه في سلعة بعينه أو غير شركة مفاوضة بخلاف من يونس لأن شركته في سلعة معينة أو في سلعة من التجارة موسعة له فيها وأما شركته شركة مفاوضة فقد ملك هذا الشريك التصرف في مال الشريك الاول فلم يجوز ذلك عليه اه منه بلفظه فظاهر قوله عن المدونة غير شركة مفاوضة أنه قيد فيما قبله يديه وقد اعترف طفي نفسه بان ذلك هو المتبادر منها وما فهمه طفي منه يؤدي الى جعل الاستثناء منقطعاً وهو خلاف الاصل فلا يصار اليه الا بدليل وهو منتف مع ذلك فهذه الصورة التي جعل عليها كلام المدونة قد وقع التصريح بها في أول كلامه بادلالة المطابقة منطوقاً فلم يعد الكلام عليها بادلالة الاستثناء ثانياً وأي فائدة في ذلك مع أن تعليل ابن يونس بقوله فقد ملك هذا الشريك التصرف الخ يدل على ما أفاده ظاهره لأن تلك العلة موجودة في صورتين إذا فرق بين علي كعه التصرف في الكل أو في البعض فتأمل به بالنص والله أعلم (واستبد أخذ قراض) قول مب وظاهره ولو كان لا يشغله عن العمل الخ هو ظاهر ما في اختصار المبسطة لابن هرون أيضاً والظاهر تقييده بما إذا كان يشغله والاجاز في مسائل الشركة من نوازل ابن رشد ما نصه وسئل عن شريكين في تجارة يريد أحدهما أن يصنع لنفسه شغلاً غير ما تشاركا فيه مثل أن يقول له الوقت الذي لا تعمل فيه شيئاً أو تكون حاضراً أعمل أنا شغلي فإن كنت غائباً أو كنت علينا الشغل صنعنا جميعاً في الشركة المذكورة ورضي الآخر بذلك هل له ذلك أم لا وكيف إن لم يرض هل هو واحد أم لا فاجاب لكل واحد من الشريكين أن يعمل لنفسه ما شاء في الاوقات التي لا يشتغل فيها بالتجارة ولا كلاماً لشريكه في ذلك وبالله التوفيق اه منه بلفظها ونقله ابن سلون مختصراً وأق به فقهاسمها وقول مب وقال أصبغ يحلف ويرجع هو صريح في أن أصبغ موافق لابن القاسم في الاستبعاد وانما الخلاف بينهما في الاجرة ومثله للخم فانه لما ذكر قول ابن القاسم وأشبه قال مانصه وقال أصبغ الرجوع له خاصة ولا آخر أجره ما عمل في غيبته إذا حلف أنه لم يعمل على التطوع وقول ابن القاسم أبين اه محل الحاجة منه بلفظه ومثله في العتية وبأق لفظه وهو خلاف ما لابن ناجي في شرح المدونة فانه قال عند قولها وإن أخذ أحدهما قراضاً فلا يرجع للاخر فيه الخ مانصه وما ذكره في الكتاب هو المشهور وقال أشهب يرجع المال بينهما كما لو تسلف ما لا يعمل به لكان يرجع ذلك بينهما وقاله أصبغ وابن حبيب اه محل الحاجة منه بلفظه والجواب عن ذلك أن لأصبغ قولين فكل واحد من هؤلاء اقتصر على قول منهما ولم ينسب على الآخر وقد نقل عنه ابن يونس القولين فانه نقل عن المدونة مانصه قال ابن القاسم وإن أخذ أحدهما قراضاً فلا يرجع للاخر فيه ولا ضمان عليه فيما تعدى فيه الاخذ لان المقارضة ليست من التجارة وانما هو أجر غير نفسه فلا شيء لشريكه في ذلك اه وزاد مثلاً به مانصه وكذلك عنه في كتاب محمد قال فيه وهو على ربه فيما عمل الاخر ولا يرجع عليه الذي عمل وحده بشئ من أجر عمله وقال أصبغ إذا حلف أنه لم يتطوع بالعمل فله نصف الاجر بقدر ما ينسب بحقه على عدد الشهور وإذا كان عمله منقطعاً في خلال ذلك



ثم قال بعد بقریب مانصه قال ابن حبيب اذا أخذ أحد الشريكين قرضا لنفسه أو أجز  
نفسه في عمل أو في حراسة أو وكالة أو تسلف مالا فاشتري به سلعة فربح فيها واشتري  
لنفسه شيئا بدين فربح فيه فان لم يكونا متفاوضين فجمع عليه أن ذلك له دون شريكه وان  
كانا متفاوضين فابن القاسم يرى ذلك له دون شريكه ويجعل له نصف الفضل في شركته  
ولا يجعل عليه اجارة لشريكه كما لو حذبه من عمل الشركة وكان أشهب يجعل ذلك كله بينهما  
ويجعل ضمان ما تسلف بينهما والتفاوض هو تفويض كل واحد لآخر كل ما جرت نفعها  
اجتماعية وقاله أصبغ وبه أقول اه منه بلفظه وقول مب عن بعض شيوخه وأما  
ان كان بغير اذنه فلا أظن أنهم يختلفون في أن له الرجوع الخ فيه نظرا لانه خلاف ظاهر  
كلام الأئمة بل كلام ابن رشد يدل على أن محل الخلاف هو عدم الاذن في المسئلة الاولى  
من رسم الوصايا العاشر من سماع أصبغ من كتاب الشركة مانصه قال أصبغ سألت ابن  
القاسم عن الشريكين المتفاوضين اذا ترك أحدهما عمل الشركة وأخذ مالا فعمل فيه  
فربح أو أجز نفسه الصاحب من ذلك شي قال لا أرى لصاحبه من ذلك شيأ وأراه له كله وانما  
هو رجل تعدى فترك العمل والشركة فليس ذلك بالذي يوجب لصاحبه فيما ربح من ذلك  
شيأ قلت أفترى لهذا المتعدى فيما ربح صاحبه الذي كان يعمل معه على الشركة شيأ قال  
نعم أراه على ربحه في الشركة قال أصبغ لان النقصان يلزمه اذا تركه يعمل بالشركة فذلك  
الربح قال أصبغ قلت لابن القاسم أترى لهذا العامل في الشركة على الذي لم يعمل  
أجز اذا قام به الربح قدر ما ترك من العمل معه الذي كان يصيبه قال لا قال أصبغ لا يجزيني  
هذا وأرى ذلك له اذا حلف العامل أنه لم يعمل على التطوع له وعنه وعلى مقاسمته لا على  
العمل لنفسه خالصا اذا اشتغل عنه أو على أن يطالبه بعمله وكفايته فأي الوجهين ادعاه  
وحلف عليه رأيت له الاجرة به على قدر الكفاية لنصف ما باشر من ذلك في حينه وعلى  
وجهه خاصة وليس على طول الشهور وعددها ولا السنين ولا الايام اذا كان العمل والتجارة  
منقطعان في خلال ذلك ان شاء الله وسئل عنها أشهب فقال ما أرى ربح القراض ولا الاجرة  
التي أجز بها نفسه الا بينهما ورأيت أن من تسلف مالا فعمل فيه فربح لكان الربح بينهما  
قال القاضي رضي الله عنه قول ابن القاسم ان ذلك له ولشريكه فيسه شي أظهر من قول  
أشهب ثم قال ولا اختلاف في أن ربح مال الشركة الذي عمل فيه أحد الشريكين مادام  
صاحبه يعمل في القراض الذي أخذه أو في الاجرة التي أجز بها نفسه يكون بينهما نصفين  
واختلف اذا لم يكن للشريك الذي عمل بمال الشركة في ربح القراض ولا في الاجرة شي  
على القول بأن ذلك للذي أخذ المال للقراض والذي أجز نفسه هل يكون له اجرة على  
الذي لم يعمل معه لا فتراده بالعمل أم لا فلم ير ابن القاسم في هذه الرواية ذلك له ورأى ذلك  
أصبغ له بعد عينه انه لم يعمل على التطوع عن شريكه وهذا القولان جاريان على أصل  
قد اختلف فيه قول ابن القاسم وهو السكوت هل يكون كالاذن أم لا فقول أصبغ في هذه  
المسئلة مبني على أنه ليس كالاذن وقول ابن القاسم مبني على أنه كالاذن وذلك منصوص  
لابن القاسم في كتاب ابن الموازي في مسئلتنا بعينها قال في شريكين خر جالي الزيف فابتاعا



طعما فقدم أحدهما القسطا فآخذ قراضا فرج فيه قال ربحه له وعليه الذي بال ريف  
 أجر مثله فيما لو بال ريف في حصته يريد بعد عينه كما قال أصبغ اه محل الحاجة منه بلفظه  
 فتأمل تجد مشاهد الماقلناه ويرد أيضا ما قاله ان غاية من أخذ القراض أو أجر نفسه كن ترك  
 العمل في مال الشركة وعمله شريكه في غيبته أو حضوره ولم يطلبه بذلك ولا رفع أمره للحاكم  
 وسيأتي أن فيه قولين وأن الرابع أنه لا أجر له وأن محل الخلاف إذا لم يأذن له في ترك العمل  
 والا فلا أجر له اتفاقا وهذا بعينه هو الذي أفاده كلام ابن رشد المنقول اتفاقا لماله بانصاف  
 والله أعلم \* (تنبيهات \* الأول) \* ما نقله ابن رشد عن الموازية من أن للذي عمل الاجرة على  
 من لم يعمل مخالف لما نقله ابن يونس عنها من أنه لا أجر له عند ابن القاسم لكن النص الذي  
 نقله ابن رشد عن النص الذي نقله عنه ابن يونس فيكون لابن القاسم في الموازية القولان  
 \* (الثاني) \* تحصل مما سبق كله أن المنصوص لابن القاسم في المدونة والموازية والعينية  
 والواضحة أن أخذ القراض والمواجر لنفسه يستبد بال ربح والاجرة ولا يدخل معه شريكه  
 في ذلك ولم ينقل عنه أحد خلاف ذلك وإن أشهب قال بعدم الاستبداد ونقل ابن حبيب عن  
 أصبغ مثله واختاره وعليه اعقد ابن ناجي فلم يعزل أصبغ غيره ولم يعزل الغني لأصبغ الا  
 الاستبداد كقول ابن القاسم لكن مع دفعه الاجرة لشريكه وهذا هو المنصوص لأصبغ  
 في العينية ولم يعزله ابن رشد غيره وعزله ابن يونس القولين واختلاف النقل عن ابن القاسم  
 هل يجب عليه أجره للعامل فالمنصوص له في العينية والواضحة والموازية على نقل ابن يونس  
 نفيه او عليه اقتصر غير واحد ونقل عنه ابن رشد ثبوتها كقول أصبغ وعزاه للموازية  
 وبه يعلم أن ما اقتصر عليه المصنف هو المشهور وقد صرح بذلك ابن ناجي كما تقدم والرابع  
 أيضا في الاجرة كما يعلم مما تقدم ومما يأتي عند قوله وله التبرع الخ والله أعلم \* (الثالث) \*  
 قال أبو علي ما نصه وقال العبدوسي اختار قول ابن القاسم الغني وابن رشد والتونسي  
 والاشياخ كلهم اه منه بلفظه \* قلت قال ابن يونس بعد ما قلنا منه ما نصه محمد بن  
 يونس وقال بعض القرويين الاشبه أن يكون القراض له وأن للعامل الاجرة في نصيب  
 الذي أخذ القراض لانه يقول لم أتطوع بالعمل الاظن أن يعمل في المال مثل ما عمل اه منه  
 بلفظه ونقله ابن ناجي أيضا وعادة ابن يونس أن يشير ببعض القرويين لابي اسحق فيشكل  
 مع ذلك قول العبدوسي والتونسي وعلى تسليم ذلك وأن ابن يونس أراد هنا غير أبي اسحق  
 فيشكل قوله والاشياخ كلهم وله أنه أراد أنهم اختاروا قول ابن القاسم بالاستبداد على  
 قول أشهب ومن وافقه بنفيه فلا يضر اختيار بعضهم ذلك مع نفي الاجرة وبعضهم مع  
 ثبوتها فتأمل والله أعلم \* (الرابع) \* علم مما تقدم حكم نازلة كثيرة الوقوع في هذه النواحي  
 وهي الاخوة ونحوهم يكونون على المفاوضة فيذهب بعضهم ويؤجر نفسه في تعليم  
 الصبيان والصلاة وما انضاف اليهما ويبقى غيره على علمهم فيريدون الدخول معه فيما  
 جمعه من ذلك ويريد هو الاختصاص بذلك مع دخوله معهم فيما استفادوه من مال الشركة  
 فدخوله معهم لا اختلاف فيه وفي دخولهم معه قولان المشهور نفيه وعليه فهل لهم أجر  
 قولان أرجحهما نفيه او يؤخذ منه نازلة أخرى وهي أن بعضهم يذهب لقراءة القرآن

تخل مشايخه كله (١٤)

٧ بر

علمهم مما تقدم الخ



(وان للشركة) قول ز وأجيب  
 الخ هذا الجواب للقاسي وأجاب  
 ابن أبي زيد بن المراد أن يتبين  
 كذبه في الحيوان اه وفيه  
 أنه لا فرق بين الاذن وعدمه  
 وقول ز ان الواو للعال الخ فيه  
 نظير بل هي على بابها في المدونة  
 فاستعار أحدهما بغير اذن الآخر  
 ما جعل عليه لنفسه أو مال الشركة  
 الخ انظر ق (الأن يعلم الخ)  
 لو قال الآن يرضى لان الرضا يخص  
 من العلم انظر ح (وكل وكيل) ولذا  
 قال في المدونة لاشفعة لواحد منهما  
 فيما باعه الآخر قاله ح (والربح  
 والخسران) ابن الحاجب والربح  
 على المال والعمل على نسبته وان  
 وقعت على تفاضل الربح والعمل  
 فسدت ولزم التبادي الربح والعمل  
 باجرة المثل في نصف الزيادة وانظر  
 ضيح وفي المعيار من جواب لابن  
 الفخار وانما تصليح الشركة بالتكافؤ  
 في الاموال والابدان فاذا وقعت على  
 هذا فن قدم منهما وتجردون صاحبه  
 فهو متطوع (وله التبرع الخ) قول  
 ز بشئ من الربح أو العمل قال في  
 الاصل بعد نقول فتحصل أنه ان  
 صرح بأنه متبرع بالعمل فلا رجوع  
 له بلا خلاف والافق حله على ذلك  
 فلا أجر له أيضا وهو ظاهر المدونة  
 في موضع وصريحها في آخر وقول  
 مالك وابن القاسم وابن المواز وسله  
 ابن يونس وغيره وبه أفق ابن الفخار  
 وسله صاحب المعيار فهو الراجح أوله  
 أجر مثله وهو قول محنون أوله  
 الاقل من أجر المثل وما ينوبه من  
 الربح وهو النسي من عند نفسه أقوال والله أعلم

أو العلم أو نحو ذلك ويعملون هم في غيبته فله الدخول معهم بلا خلاف وفي ثبوت الاجرة  
 لهم عليه القولان والله أعلم (وان للشركة) قول ز والواو للعال الخ فيه نظير  
 هي على بابها فهو كقول المدونة فاستعار أحدهما بغير اذن الآخر ما جعل عليه لنفسه  
 أو مال الشركة الخ انظر نصها بتمامه في ق وقول ز ويرده أنه ذكره بعد نص المدونة  
 أن الدابة هلك في نفسه نظرا لان التصريح بالدابة انما هو في اختصار أبي سعيد وتأويل  
 حديث انما هو على كلام الامهات ونصها وان استعار ما جعل عليه بغير اذن شريكه فهلك  
 فضمانه من المستعير ذكره فيها قول الغير لا ضمان عليه في الدابة الا بالتعدي انظر طي  
 والله أعلم \* (تنبيه) ذكر عياض وأبو الحسن تأويل حديث ولم يعترضه وقال ابن  
 ناجي بعد أن ذكره مانصه وهو وضعيف يرده قول الغير انه بلفظه وفيه نظرا لان رده بكلام  
 الغير انما يتم اذا سلم حله على أنه خلاف لابن القاسم وحديث لا يسلم ذلك ان قد يكون قول  
 الغير عندهم وقا فيكون كل من ابن القاسم والغير تكلم على ما لم يتكلم عليه الا حرو كل  
 منهم ما يقول بقول صاحبه فيما تكلم عليه وسكت هو عنه فتأمل والله أعلم (ان بعدت  
 غيبته) قول م ب فتأمل مع كلام ز الخ انما أمر بتأمله لانه بحسب الظاهر مخالف  
 له لان كلام غ صريح في أن جعله من باب عندي درهم ونصفه مبني على عود الضمير على  
 المشبه به وكلام ز مبني على عود المشبه والجواب عن ذلك أن غ نظرا لظاهر اللفظ  
 و ز نظرا لمعنى والمقصود ما هما بهذا الاعتبار واحدا فتأمل جدينا لوجه  
 والله أعلم \* (فائدة \* تنبيه) في جعل العلامة المحقق غ رحمه الله قوله عز وجل  
 وما يعمر من معمر ولا ينقص من عمره الآية من باب عندي درهم ونصفه نظرا وان سله الجم  
 الغير ممن بعده من المحققين بل التحقيق في الآية أنها من باب آخر كما حقق ذلك العلامة  
 المحقق الشيخ ياسين في حواشي مختصر السعد على التلخيص ونصه واعلم أن الضمير اذا  
 عاد على متقدم فتارة يعود عليه من كل وجه وهو الغالب وتارة يعود عليه باعتبار لفظه  
 لا باعتبار معناه نحو عندي درهم ونصفه أي ونصف درهم أي درهم آخر الاول الذي  
 أخبرت انه عندك ونحو باب الاستخدام والفرق بينه وبين ما قبله أن اللفظ المتقدم في باب  
 الاستخدام له معنيان أو أكثر بخلاف ذلك وتارة يعود عليه من أحد وجهيه كقوله تعالى  
 وما يعمر من معمر ولا ينقص من عمره الآية في كتاب فالها لا يعود على معمر المذكور لان المعمر  
 غير الذي نقص من عمره ولا باعتبار لفظه لانه لا يصح أن يقال ولا ينقص من عمر معمر آخر  
 لان الفساد باق ولكن المعمر يدل على الصفة التي هي التعمير وعلى الذات فالضمير عاد اليه  
 باعتبار ما يقسمه والمعنى ولا ينقص من عمر شخص آخر فاحفظه واحفظه بيقف على  
 مواضع كثيرة اه منه بلفظه انظره في بحث المسند اليه عند الكلام على تعريفه بالاخبار  
 وهو حسن غاية والله أعلم (وله التبرع) قول ز بشئ من الربح أو العمل الخ يظهر  
 منه انه اذا تبرع أحدهما بأن عمل أكثر مما يجب عليه لا أجر له اذا قام بطلبه بعد وهذا  
 هو ظاهر المدونة وقد قدمنا نصها عند قوله في الصلح وان صالح على عشرة من خمسينه الخ  
 ونقله ق هنا ومثله لابن يونس عنها ونصه ومن المدونة قال ابن القاسم ولو صح عقد



المتقاضين في المال ثم تطوع الذي له الاقل فعل في الجميع جاز ولا أجر له اه منه بلفظه  
 وماتأوله عليه أبو الحسن من أن معنى تطوع أنه صرح بأنه متطوع فيه نظروا ن قوله ابن  
 ناجي وسلمه لقوله بعد ذلك بقريب مانصه وان أخرج أحدهما ألفا والاخر ألفا منها  
 خمسمائة غائبة ثم خرج ربحها الباقي بها وخرج بجميع المال الحاضر فلم يجدها واشترى  
 بجميع مامعه تجارة فانما له ثلث الفضل ولا يرجع باجر في فضل المال كشر بكن على  
 التفاضل طاع أحدهما بالعمل اه منه بلفظه ومثله لابن يونس عنهما مع زيادة بيان ونصه  
 قال مالك وان أخرج أحدهما ألفا والاخر ألفا منها خمسمائة غائبة ثم خرج ربحها الباقي بها  
 وخرج بجميع المال الحاضر فلم يجدها فاشترى بجميع مامعه تجارة فانما له ثلث الفضل  
 قال ابن القاسم ولا يرجع باجر في فضل المال كشر بكن طاع أحدهما بالعمل وقال ابن  
 المواز تين أنه خدعه فله ربح ماله وان لم يخذعه فله النصف ولا أجر له على كل حال اه منه  
 بلفظه فقوله ولا أجر له كشر بكن طاع الخ يخالف تأويل أبي الحسن وقال أبو الحسن  
 اللغمي مانصه وقال مالك اذا أخرج أحدهما ألفا وخمسمائة والاخر خمسمائة وله ألف  
 غائبة فخرج بالمالين واشترى بالافين ربا عا وربحا أن الربح بينهما أرباعا وقال محمدان كذبه  
 وخدعه اقسما الربح أرباعا وان كان أمره على العمة كان بينهما نصفين ثم قال بعد كلام  
 مانصه واختلف بعد القول ان الربح أرباعا في الاجرة فقال ابن القاسم لاشي الذي سافر من  
 الاجرة وهو متطوع وقال سحنون له أجرته وهو أحسن والقول قوله انه لم يعمل على وجه  
 التطوع ويكون له الاقل من اجارة مثله والربح اه منه بلفظه وفي قوله والقول قوله انه لم يعمل  
 على وجه التطوع دليل واضح على أن محل الخلاف اذا عمل ولم يصرح برجوع ولا بعدمه كما  
 هو ظاهر المدونة وغيرها وهذا هو الخلاف السابق بين ابن القاسم وأصبغ فيما اذا أخذ  
 قراضا وأجر نفسه وقلنا انه يختص بالربح والاجرة وقد تقدم في كلام ابن رشد هناك أن  
 الخلاف مبني على أن السكوت هل هو كالاذن الصريح أو لا فانها نك وهما واحد فالمدار  
 على عمل أحدهما أكثر مما عليه سواء كان ترك صاحبه لاخذ قراض أو لاجارة نفسه أو لشي  
 شيء كان وقال ابن عرفة بعد أن ذكر مسئلة المدونة فيما اذا غاب بعض مال أحدهما مانصه  
 وعلى كون الربح للحاضر فقط في لغو زيادة عمل ذي الغائب وثبت أجره نقول اللغمي مع  
 ابن القاسم مع التونسي عن مالك ونقله ما عن سحنون وصوبه اللغمي قائلا له الاقل من  
 أجر مثله والربح اه منه بلفظه وفي المعيار عن ابن الفخار مانصه فاذا وقعت على العمة  
 فن خدم منها وتجردون صاحبه فهو متطوع اه منه بلفظه فتحصل أنه ان صرح بأنه  
 متبرع بالعمل فلا يرجع له بلا خلاف والافق حمله على ذلك فلا أجر له أيضا وهو ظاهر  
 المدونة في موضع وضريحها في موضع آخر وقول مالك وابن القاسم وابن المواز وسلمه ابن  
 يونس وغيره وبه أتى ابن الفخار وسلمه صاحب المعيار أوله أجر مثله وهو قول سحنون  
 أوله الاقل من أجره المثل وعما ينويه من الربح وهو اللغمي من عند نفسه أقوال أرجحها  
 الاول والله أعلم (ولم يدعي النصف) قول مب لا تشكك ابن عبد السلام لها بأن  
 حلف من ادعى أن الثلثين له يأخذ النصف الخ لم ينسب ابن عرفة هذا الاستشكال لابن

(ولم يدعي النصف) قول مب  
 لا تشكك ابن عبد السلام أي  
 وغيره ولتعقب ابن رشد وقوله وفيه  
 انظر اذا النصف الخ



صحوه لتو وأبى على النظر الاصل (ان شهد بالمفاوضة الخ) قول ز لان التى شهد فيها وقوعها مفاوضة أى بحضرة الشهود وبه تظهر صحة قوله اقرار قطعاً خلافاً لقول هو تى انه غير صحيح قطعاً تأمله وقول مب عن التوضيح والاول أظهر اذا كان الشهود داخل هذه الصواب وبه جرى العمل وهو يجرى فى كل شهادة مجمله كما صرح به ابن رشد وغيره وقد وقع فى كلام ابن سهل ما يفيد فقد زاد عنه فى المعيار ولا فرق بين هـ ذاً وبين شهادته انه يعرف هذه الدار أو الدابة ملكاً للفلان ولا يبين كيف وصل الى علم ذلك اهـ قلت وقول مب عنده مقلوب الخ أى لان الشهادة بالشركة فقط رتبة من الشهادة على الاقرار بها لعدم بيان مستند العلم فيها وذلك أن أقوى المراتب الاقرار ثم الشهادة به ثم الشهادة بالشركة مثلاً وبه تعلم ما فى كلام خش من التدافع لان جزمه بان الاقرار بالشركة لا يقتضى الاشتراك (٥٣) يقتضى ان الشهادة بالاقرار بها أو بالشركة فقط كذلك بالاحرى وجزمه بان الشهادة بالشركة كلفاوضة

عبد السلام فقط بل قال مانصه وتعب ابن عبد السلام وغيره قول أشهب بعد أن علم ما بأنه لا موجب ليمين مدعى الثلثين لان ما قضى له به لا منازع له فيه ابن فتوح أن ادعى جداراً أحداً رجلين وهو بينهما وادعى الآخر نصفه فى كتاب الجدار لعيسى بن دينار حلفا وكان بينهما شطرين ابن فتوح هذا وهم انما يحلف صاحب النصف أنه لا يعلم جميعه لمدعى الكل اهـ منه بلفظه ثم ذكر الجواب الذى عزاه له مب وغيره وقول مب وفيه نظراً ان النصف يسلمه الاخر نحوه لتو وأبى على وأطال فى رد جواب ابن عرفة قلت وما هالوه ظاهر غاية وكأنهم كلهم لم يقفوا على كلام ابن رشد فان ابن العطار تبع مع الأشهب فتعقبه ابن رشد فى طرز ربايات مانصه وعند قوله فان ادعى أحدهما مانصه والثانى جميعه هذا مذهب سحنون وأما ابن القاسم فانه يجعل الامر سواء كان بأيديهم أو بأيدي غيرهما لمدعى النصف الربع ولمدعى الكل ثلاثة أرباعه وقول ابن العطار يقسم بينهما نصفين ويحلفان وهم لا يحتاج فى هذا الى يمين مدعى الكل لان مدعى النصف مقوله بالنصف الثانى فلا تجزئ عنه منفعة وانما يحلف فى هذا لمدعى النصف وحده من تعقب ابن رشد اهـ منها بلفظها (ان شهد بالمفاوضة) قول ز لان التى شهد فيها وقوعها مفاوضة اقرار قطعاً الخ غير صحيح قطعاً تأمله وقول مب عن ضيح والاول أظهر اذا كان الشهود عالين الخ قال شيخنا ج هذا هو الصواب وهو يجرى فى كل شهادة مجمله وقد صرح ابن رشد وغيره بذلك وينبغى أن يحمل عليه كلام ابن سهل اهـ قلت قد وقع فى كلام ابن سهل ما يفيد جريه فى كل شهادة مجمله فقد زاد عنه فى المعيار مانصه ولا فرق بين هذا وبين شهادة الشاهد انه يعرف هذه الدار أو هذه الدابة ملكاً للفلان ولا يبين كيف وصل الى علم ذلك اهـ منه بلفظه وبالقول بالتفصيل بين العالم وغيره فى اجمال مستند العلم بجرى العمل وهو ظاهر والله أعلم وقول مب عن ابن عرفة فى كون لفظ الشركة الى قوله طريقاً الصـ قلى مع التونسى واللخمى ظاهره ان

بأن الشهادة بالشركة كلفاوضة يقتضى أن الاقرار بها أو الشهادة به كذلك بالاحرى فتأمله وقول مب لان فى الشهادة بطلاق الشركة طريقة بين الخ ظاهره كابن عرفة وابن هرون ان موضوع الخلاف حيث لم يوجد ما يدل على العموم وجعل ابن نابى موضوعه اذا وجد ما يدل عليه كقوله شريكه فيما بأيديهم ما وفى ذلك كله نظراً فان موضوع كلام اللخمى انما هو اذا لم يوجد دليل عموم فان لا لان شريكه يقع على بعض المال وعلى جميعه كما أن موضوع كلام ابن يونس انما هو اذا وجد دليله لقوله شريكه فى جميع ما بأيديهما وهذا لا يخالف فيه اللخمى والحاصل أن الشهادة امان تقع بالمفاوضة فتعم وان لم يوجد ما فيه عموم واما أن تقع بالشركة مع ذكر ما فيه عموم فتعم أيضاً وليست محل خلاف اللخمى واما أن تقع بالشركة لا غير فلا تعم على ما جزم به اللخمى ولم يماخلفه الا ظاهر كلام ابن عرفة وابن هرون والظاهر هذا

خلافه وعليه فالظاهر أن المنكر أن أنكر الشركة جله جرى على حكم من شهد عليه بحق مجمل وهو ينكره قال فى التحفة ومن لطالب بحق شهدا \* ولم يحقق عند ذلك العدداً فقالك عنه به قولان \* الحكم فى ذلك مبينان الغاؤها كأنها لم تذكر \* وترفع الدعوى عين المنكر أو يلزم المطالب أن يقرأ \* ثم يؤدى ما به أقسرا بعد يمينه وان تجنبنا \* تعييناً أو عين والحلف أبى كاف من يطلبه التعيينا \* وهو له أن أعمال اليمين وان أبى أو قال لست أعرف \* بطل حقه وذلك الاعرف

ولو قال بطل حقه سجن خصمه لطابق النقل وان أقرب شئ وأنكر ما عداه كان القول قوله فيما عينه بيمينه وقد نص اللخمى على هذا فيما اذا كان مستند الشهود اقرار المشهود عليه قبل النظر الاصل \* (فرع) \* قال فى العتبية عن مالك فى الشريك يقول قد



هذا الخلاف فيما إذا شهد بالشركة من غير ذكر ما يدل على العموم وهو عكس ما لابن ناجي في شرح المدونة ونصه وتخصيصه في الكتاب المفاوضة يقتضي أنه لو أقام بينة أنه شريك فيما بأيديهم أنه ليس كالمفاوضة وهو كذلك عند اللغوي وقيل أنه كالمفاوضة قاله سحنون وبه قال التونسي اه منه بلفظه لكن ابن هرون اعاد كقول سحنون فيما إذا خلا اللفظ عن عموم ونصه قال بعض الموثقين وكذلك إن قامت له بينة أنه شريك فأنه شريك في كل شيء إلا ما قامت بينة أنه مختص بأحدهما كالمفاوض سواء ونحوه لسحنون اه منه بلفظه قلت في كلام ابن ناجي نظر ظاهر لأنه جعل موضوع الخلاف إذا أتى الشاهدان بلفظ فيه عموم لقوله فيما بأيديهم وما من صيغ العموم وخلاف اللغوي إنما هو فيما خلا من ذلك ونصه ولو أقام رجل البينة على رجل أنه شريك لم يقض بالشركة في جميع أموالهما لأن ذلك يقع على بعض المال وعلى جميعه ومن كتاب ابن سحنون ومن أقر أنه شريك فلان في القليل والكثير كانا كالمفاوضين في كل ما بأيديهما إلا أنه لا يجوز إقرار أحدهما على الآخر بالدين ولا بالوديعة اه منه بلفظه فتأملوه ويطهر لي أيضا أن في كلام ابن عرفة نظرا لأن كلام ابن يونس إنما هو صريح في أن الشركة كالمفاوضة فيما إذا كان هناك ما يدل على العموم ونصه قال بعض فقهاء القرويين وكذلك يجب أن لو أقام أحدهما البينة أن الآخر شريك في جميع ما بأيديهما إلا ما قامت بينة أن ذلك لأحدهما كالمفاوضة لا فرق بين اسم الشركة والمفاوضة إلا أن المفاوضة فيها إجازة يبيع كل واحد منهما على صاحبه ونحوه هذا سحنون اه منه بلفظه فانظر قوله في جميع ما بأيديهما وهذا لا يخالف فيه اللغوي كما رأيت ولعل ابن عرفة نظر إلى قوله آخر الفرق بين الشركة والمفاوضة وذلك ليس صريحا لاحتمال أن ذلك في موضوع الكلام أو لا فتأمل له بانصاف ومع ذلك فقد أدخل ابن عرفة بعزوه لسحنون فتأمل له بانصاف فتوصل أن المسائل ثلاث الأولى أن يشهد بالمفاوضة فيعم ذلك ما بأيديهم ما وإن لم يأتي بما فيه عموم إلا ما قامت بينة بموجب الاختصاص به الثانية أن يشهد بانهم مباشرين كان مع ذكر ما فيه عموم وهي كالأولى على ما جزم به أبو إسحق وقبله ابن يونس ونسبه لسحنون ونقله اللغوي عن كتاب ابن سحنون وليست محل الخلاف اللغوي خلافا لابن ناجي الثالثة أن يشهد بانهم مباشرين كان ويطلقا وجزم اللغوي بانهم الاتعم ولم أر نصا صريحا يخالفه الاظهار ما نقله ابن هرون عن بعض الموثقين وسحنون وما عزا ابن عرفة للصقلي والتونسي والظاهر خلافه لما رأيت من كلام ابن يونس والله الموفق \* (تمة) انظر ما الحكم في الثالثة إذا قلنا أنها الاتعم ووقع التنارع فيها فاني لم أر من تعرض لذلك والظاهر أن منكر الشركة أن أنكرها جله جرى ذلك على حكم من شهد عليه بحق مجمل وهو ينكره وذلك مذكور في التحفة وغيرها وإن أقر بشيء وأنكر ما عداه كان القول قوله فيما عينه مع بينة وهذا إذا لم يكن مستندهما القرار هذا المشهود عليه قبل والا فليست من محل التوقف لأن اللغوي نص عليها نحو ما ذكرناه فانه قال متصلا بما قدمناه عنه أنقاما نصه ولو تقرر أنهم مباشرين كان في التجارات كان ما بأيديهم ما من التجارات بينهم ولا يدخل في ذلك مسكن ولا خادم ولا طعام وإن قال أحدهما هذا المال

جعلت في مال الشركة ما لا من عندي أنه لا يجوز قوله ويخلف شريك بالله ما جعل فيه شيئا ولا له فيه شيء ابن رشد ظاهره أنه يخلف على البت وروى الدمياطي عن ابن القاسم أنه يخلف على العلم وهو الصحيح إذ لا يصح له القطع على أنه كاذب فيما ادعاه اه وهو مما يندرج في قول التحفة

\* ومن تقي فالنفي للعلم كفي \* وبه يعم لم ما في اقتصار ابن هرون في اختصاره وصاحب المعين على حلقه على البت والله أعلم (أو قصرت المدة) قلت قول مب وعلى هذا فينبغي الخ غير ظاهر لقول المصنف ولقيم بينة والحجى المقر الذي فرق فيه ابن القاسم ليس فيه إقامة بينة أصلا إلا أن يتجوز في قوله ولقيم بينة بجعله شاملا للمقر له فتأمل



الذي في يدي ليس من الشركة انما أصبته من ميراث أو جارة أو هو بضاعة رجل أو ودبعة  
صدق مع عيینه الآن يقيم الاخرينة انه من الشركة أو انه كان في يده يوم أقربا الشركة  
كان منها الآن العين من التجارات ولو كان سيده متاع التجارات وقال ليس هو منها ولم يزل  
في يدي قبل الشركة كان بينهما ولم يصدق فان قال فلان شريكي ولم يزد ثم قال انما عانيت في  
هذه الدار أو الخادم صدق مع عيینه قال وان قال فلان شريكي في متاع كذا صدق وان قال  
في كل تجارة وقال الاخر فيما في يديك ولست شريكي فيما في يدي صدق مع عيینه وان قال  
في حانوت في يدي فلان شريكي فيما فيه ثم أدخل فيه عدة فقال ليس هو من الشركة وقال  
الاخر قد كان في الحانوت يوم اقراره كان القول قول من قال كان فيه الآن يقيم الاخرينة  
انه لم يكن فيه قال وقال سجنون أيضا واشهب لا يكون بينهما وصدق من قال انه أدخله بعد  
الاقرار لان ما في الحانوت غير معلوم اه منه بلفظه وكلامه هذا كله من كتاب ابن سجنون  
كما يدل عليه أول كلامه وآخره ونقلته مع طوله لما اشتمل عليه من الفوائد \* (فرع) \* قال  
في رسم القضية الثالث من سماع القرينين من كتاب الشركة ما نصه وسئل مالان عن  
الشريك المفوض اليه أو غير المفوض اليه يقول لشريكي اني قد جعلت في هذا المال الذي  
جعل فيه أنا وأنت مالان عندي عند الحاسبة أو قبل ذلك أيجوز قوله أم لا يصدق اذا أبي  
شريكه أن يصدقه فقال اكتب اليه انه لا يجوز قوله ويحلف شريكه بالله ما جعل فيه شيئا  
ولا له فيه شيء قال القاضي رضى الله عنه ظاهر قوله في هذه الرواية انه يحلف على البت  
وروى ابن أبي جعفر الديلماني عن ابن القاسم انه يحلف على العلم وهو الصحيح اذ لا يصح له  
القطع على انه كاذب فيما ادعاه وبالله التوفيق اه منه بلفظه قلت وقد اقتصر المتسطى على  
ما في اختصار ابن هرون على انه يحلف على البت وعزاه لاشهب ونصه واذا ادعى أحدهما  
انه جعل في المال زيادة لنفسه لم يقبل منه قال أشهب ويحلف صاحبه على البت انه لا شيء له  
من ذلك اه منه بلفظه ونحوه في المعين ونصه فرع وان ادعى أحد المتفاوضين انه جعل في  
المال زيادة لنفسه لم يقبل منه قال أشهب ويحلف صاحبه على البت انه لا شيء له من ذلك  
ولا يحلف على العلم اه منه بلفظه وقد خفي عليهم كلام ابن رشد مع أن ما صححه هو الصحيح  
وهذا مما اندرج في قول التحفة ومن ثنى فالتنى للعلم كفى والله أعلم (الأن يطول كسنة)  
الظاهر أن المصنف اعتمد في التحديد بالسنة على كلام المدونة في التي قبلها لانهم من غلط  
واحد وهذا أولى من قول غ انه اعتمد على مفهوم قول سجنون وان كان بحضرة ذلك  
فذلك بينهما ورأى أن ما عارض هذا المفهوم من قوله في مقابلة سنين كثيرة غير مقصودة  
لان فيه ترجيح أحد المفهومين بلا مرجح مع أن الجزم بأن السنة مفهوم بالحضرة ولفظها  
لا يدل عليه لا يخفى ما فيه فلا يتم ما ذكره الا بضيمه ما قلناه فتأمل (فهو شاهد في غير نصيبه)  
قول ز وقولي بدین شامل لما اذا كان برهن في المدونة الخ تعقب كلام المدونة هذا الذي  
استدل به الواوخي ونصه قلت تقرير الاشكال هنا أن يقال قد قرر أهل المذهب أن وجود  
الرهن يسد المرتن ومقارنته مع الرهن لا يكون موجبا لاختصاص المرتن به في فلس  
الرهن وموته وجعل هنا قول الرهن كفايا فيجب مثله في غير الشريك وحينئذ يظهر عدم

(كسنة) الظاهر أن المصنف اعتمد  
في التحديد على كلام المدونة في  
التي قبلها لانهم من غلط واحد وهذا  
أولى لما في مب تعبا لغ لان  
فيه ترجيح أحد المفهومين بلا  
مرجح مع بعد جعل السنة مفهوم  
الحضرة فتأمل (وان أقر واحد الخ)  
قول ز في المدونة كفاي في الخ  
تعقبه الواوخي بانه قد قرأ أهل  
المذهب أن وجود الرهن يسد  
المرتن ومقارنته مع الرهن لا يكون  
موجبا لاختصاصه به في فلس  
أو موت وجعل هنا قول الرهن  
كفايا اه صح وهو بحث ساقط  
لانه ان كان باعتبار حصة الحى المقر  
فلا موت ولا فلس فيه وان كان  
باعتبار حصة الميت فلا اقرار أصلا  
والله أعلم



(مسئله) قال في سماع ابن القاسم وسئل عن شريك أوصى ان شريكى (٥٥) مصادق بلاعين فرفع أمره الى السلطان فقسم

بينهم وبين ورثته شريكه ثم أقام  
يقتضى ويقسم عشرين سنين وكتب  
السلطان براءة من ذلك وبلغ الورثة  
فأرادوا أن يحلفوه قال مالك أرى  
أن ينظر السلطان في ذلك ويكشف  
أمره فإن رأى أمرًا صحيحًا لم أر أن  
يستحلفه وإن استنكر شيئًا رأيت  
أن يحلفه فقال له السائل يا أبا  
عبد الله بعد عشرين سنين قال نعم أرى  
ذلك ابن رشد وقضية الميت بإسقاط  
اليمن عنه لا يلزم الورثة لأن الحق قد  
صار إليهم في المال بموته فإن اتهموه  
استحلفوه فلذلك قال أرى أن ينظر  
السلطان الخ اهـ (وألغيت نفقتهم ما  
الخ) قول ز ولو اختلف نصيبهما  
الخ هو الظاهر من كلام اللغوي  
الذي في م ب وزاد أنه يأخذ  
من المال أكثر مما يأخذ صاحبه اهـ  
واقصر عليه في ضيق وإن عرفة  
ولم يعرف على مال ابن عبد السلام برد  
والقبول ولا يقال تعليله المذكور  
يفيد مال ابن عبد السلام لا نقول  
تعديله في موضوعه أقوى والضرر  
فيه أشد مع أن نفقتهم من التجارة  
بخلاف نفقة العيال وقد بحثنا غاية  
عن نص يوافق مال ابن عبد السلام  
أو يخالفه فلم نجد وقد أغفل أيضًا  
أبو علي فلم يتعرض له أصلاً والله  
أعلم (مخلفي السعري) قول ز قاله  
ابن يونس الخ هو كذلك فيه ولكنه  
زاد ما نصه وينبغي أن لو كان لكل  
واحد عيال واختلف أسعار البلدين  
اختلفا فبينما أن تحسب النفقة إذ  
نفقة العيال ليست من التجارة اهـ  
تأملوه وقد اعترض أبو الحسن كلام

حجة الاستدلال خلوه مسئلة الدليل من هذا المعنى فتأمل والله خلقكم وماتعاون اه منه  
بلفظه ونقله غ في تكميله وقال عقبه مانصه وكأنه أعجب بتقدمه على ابن القاسم فربكم  
أعلم عن هو أهدى سبيلا اه منه بلفظه قلت بحث الوانغي هذا ساقط لانه ان كان بحسبه  
باعتبار حصة الحى المقر فلا معارضة بين ما هنا وما قرره أهل المذهب اذ لاموت ولا فلس  
هنا ولا عرمانا لمقرر يد المقر له الاختصاص عنهم وانما الكلام بين المقر والمقرله فيواخذ  
باقراره ولا يزول الرهن من يد المقرله الابداء الدين وهـ ذاهو الحكم فى غير الشركة أيضا  
بانفاق أهل المذهب وإن كان بحسبه باعتبار حصة الميت فلا اقرار فلا بحث لانه شاهد فقط  
وثبت الرهن بالشاهد واليمين فى غير صورة الشركة هـ مـ مسلم فكلام ابن القاسم جلى  
لاشكال فيه على كل حال والله أعلم \* (مسئلة) \* قال فى رسم أخذ شرب من مماع ابن  
القاسم من كتاب الشركة مانصه وسئل عن رجل كان شريكاً لرجل فرض أحدهما  
فاوصى أن فلا ناعالم بمالى فلادفع اليكم من شئ فهو مصدق ولا عين عليه فى ذلك فرجع أمره  
الى السلطان وأتى بما قبله من المال فقسمه بينهما وبين ورثة شريكه ثم أقام بقضى ويقسم  
أقام بذلك عشر سنين وكتب له السلطان برائة من ذلك وبقي بينهما دين وبلغ الورثة فقالوا  
نريد أن نستخلفك فيما اقتضيت أفقرى ذلك لهم وهذا الامر منذ عشر سنين كتب له  
السلطان برائة من ذلك قال مالأت أى أن ينظر السلطان فى ذلك ويكشف أمره فان رأى أمرا  
صححهم أرأن يستخلفه وان استنكر شيأ رأت أن يحلفه فقال له الرجل يا أباعد الله بعد  
عشر سنين قال نعم ارى ذلك ان رأى أمر ايستنكره قال القاضي رضى الله عنه هذه اليمين  
فى أصلها يمين تامة وقد اختلفت فى حقوقها وتوصية الميت باسقاط اليمين عنه لا يلزم الورثة  
لان الحق قد صار اليهم فى المال بدعوة فان اتهموه استخلفوه على القول بلحق عين التهمة  
فلذلك قال ان السلطان ينتظر فى ذلك فان رأى أمر صححهم يوجب لهم عليه يميناً وان رأى  
أمرايستنكره أو جب لهم اليمين عليهم بالله التوفيق اه منه بلفظه ومثله وقع فى هذا  
الرسم بعينه من كتاب الوصايا الاول وقد حكم عليه ابن رشد بمنزل ماله هناسوام (وان يبدين  
مختلني السعر) قول ز لان كل واحد منهما لما فعدا للتجمر مع قلة مؤنة كل واحد  
منهما فاستسهل اختلاف السعرين هذا الذى عزاه لابن يونس هو كذلك فيه لكن احتجاج  
ز به ليس بصواب لان ز قال بعد قوله كعبا لها ما الخ مانصه ببلد أولبدين ولو اختلف  
سعرهما فسوى بين الصورتين وذلك يتافى ما علل به أولا وابن يونس قال بعد ما عزاه متصل  
به مانصه وينبغي ان لو كان لكل واحد عمال واختلف أسعار البلدتين اختلفا فيما أن  
بحسب النفقة اذ نفقة العمال ليست من التجارة اه منه بلفظه فناسب تعديله أولا ما قاله  
ثانياً من أنهم ما يحسبان النفقة وقد اعترض أبو الحسن كلام ابن يونس هذا فقال بعده له  
مانصه الشيخ فودى الى التفاضل فى الشركة قال بعض الشيوخ قد يحمل أن يتأول هذا  
على ما فى المدونة غير أن فى كتاب محمد خلافه ونصفه أما اذا كانا متقاربين فى العمال فان  
النفقة تلغى بينهما كانا فى بلدتين أو فى بلدة واحدة اختلفت الاسعار واتفقت قال هذا بعد  
ان كانا مختلني الاسعار جدا يشترى أحدهما بمصر طعاما دبائراً ضعاف ما يشترى به

وهو مناسب للماعل به أو لا بخلاف كلام ز لانه مشي في قوله كعياهما غ على خلافه فتأمل له وقد اعترض أبو الحسن كلام



ابن يونس بان الذي في كتاب محمدانه  
تلقى نفقة عياله ما ان تقاربوا ولو  
يبلدين مختلفي الاسعار جدا قال  
ونحوه لما لك في كتاب ابن حبيب  
اه بخ (ان تقاربوا) قول ز سنا  
وعدد صحيح لقول اللغمي وان  
تساوى العيال في العدد وتباينوا في  
السن تحاسبا بفضل ذلك كتابين  
اختلاف العدد اه (كافراد  
أحدهما) قول ز لان من لم يتفق  
تبرع الخ أى وأخرى منه من أنفق  
دون صاحبه قلنا والظاهر أنه  
لا يخالف ما في خش تبع التوضيح  
عن ابن عبد السلام من أنه اذا كان  
أحدهما يقنع بالجريش من الطعام  
الخ حسب الجمل ما لز هنا على ما اذا  
علم الآخر وسكت وجمل ما لابن  
عبد السلام على ما اذا قام كل واحد  
منهما بحقه فتأمل به يسقط  
ما لهوى والله أعلم وقول ز  
كافي ابن وهبان الخ

بالمدينة أن ذلك ملغى بينهما إلا أن يكون أحدهما له عيال وولد والاخر له عيال ولا ولدا  
هو بنفسه فذلك يحسب النفقة بينهما فتدبره ونحوه لما لك في كتاب ابن حبيب اختلفت  
أسعارهما أو اتفقت استوى عدد عياله ما أو اختلف اذا كان الذي بينهما قريبا إلا أن  
يكون أحدهما أعزب والاخر ذاعيال كثير فان كل واحد منهما يحسب نفقته ثم يحاسبان  
اه منه بلفظه وقول مب فيه نظر لقول ابن عبد السلام الخ سلم كلام ابن عبد السلام كما  
سلمه طي ويظهر لي أنه خلاف ظاهر كلام اللغمي ونصه وان اختلف رأس المال فكان  
لاحدهما الثلثان وللآخر الثلث وتساوى العيال لم يتفق صاحب الثلث من المال لا بقدر  
جزئه ولم يجز أن يتفق بقدر عياله ليحاسب بذلك في المستقبل لانه يأخذ من المال أكثر  
ما يأخذ صاحبه اه منه بلفظه ونقل طي بعضهم وقد اقتصر ابن عرفة والمصنف في  
ضج على كلام اللغمي هذا ولم يعرجا على كلام ابن عبد السلام بر دولا قبول لجعل اللغمي  
موضوع هذا الشرط تساويهما في العيال يدل على أنه لا يشترط ذلك عند تساويهما في  
عدم العيال اذ لو كان ذلك شرطا فيه لم يكن لذكره هذا الشرط في تساويهما في العيال  
فائدة فان قلت لتعليل اللغمي ما قاله بقوله لانه يأخذ من المال الخ يفيد ذلك لوجود  
التعليل المذكور قلنا العلة في موضوع كلام اللغمي أقوى والضرر فيه أشد مع  
أن نفقة من التجارة ونفقة العيال ليست متناهية فبحث غاية البحث عن نص في المسئلة  
يوافق ما لابن عبد السلام أو يخالفه فلم أجده في الكتب التي وصلت لايدينا وممنها  
غير مرة وقد أغفل أبو علي كلام ابن عبد السلام فلم يتعرض له بر دولا قبول والله أعلم  
(كعياله ما ان تقاربوا) قول ز سنا وعددا صحيح لقول اللغمي مانصه وان تساوى  
العيال في العدد وتباينوا في السن تحاسبا بفضل ذلك كتابين اختلاف العدد اه منه  
بلفظه ونقله ابن عرفة وسلمه (كافراد أحدهما) قول ز كما اذا أنفق أحدهما منه على  
نفسه دون الآخر فلا يحسب لان من لم يتفق تبرع الخ سلمه نو و مب بسكوتهما  
عنه وهو ظاهر ولكن في ابن عبد السلام عند قول ابن الحاجب فان كان لاحدهما عيال  
دون الآخر حسب كل واحد نفقته مانصه ومقتضى هذا أنه لو كان أحدا الشريكين بمن  
عادته أن يكتفي بالنفقة اليسيرة والكسوة التي لا كبير عن لها كني يا كل الشهير ويلبس  
الصوف وهذا شأنه وعادته والاخر على مقابله ذلك ولا عيال له ما أن يحسب ما نفقتهما  
ولا يبلغياها اه منه بلفظه وفي ضج مانصه وينبغي أن يقيد هذا بما اذا كان الشريكان  
متقاربين في النفقة والكسوة وأما ان كان أحدهما يقنع بالجريش من الطعام والغليظ  
من الثياب فيحسب كل واحد نفقته وقاله ابن عبد السلام اه منه بلفظه ونقله أبو علي  
وتردد فيه هل هو مسلم أو لا فقال مانصه نعم اختلاف الطعام يعتبر فيه اه أنفسم ما ورعا  
يفهم من قول المتن كاتفراد أحدهما الخ لان العيال يصدق حتى بالواحد وربما يفضل  
الطعام العجيب الحسن بأكثر من نفقة واحد قنأ له منصفا أو يقال التاجر ان أنفسمهما  
يفتقر ما بينهما مطلقا اه منه بلفظه قلنا الاحتمال الثاني هو ظاهر كلامهم ويؤخذ  
ذلك مما قاله ز وسلم له بالآخرى فتأمل بانصاف وقول ز ومثل المتفاوضين في جميع



مثله لابن ناجي عند قولها وتلقى نفقة ما الخ ونصه وهذه المسئلة كثيرا ما تقع في الاخوة يموت أحدهم ويبقى المال باليد م-م  
ويا كلون ور بما تزوج بعضهم فن تزوج برجع عليه بما تزوج به وهو في النفقة على ما تقدم اه وقد ذكر نو هنا فروعا كثيرة  
الوقوع حاصل الاول منها ان أحد الاخوة اذا مات وترك أولاده مع أخيه فانه لا يختص بشئ عنهم ان ادعى اختصاصه به الاجمعيه  
من ارث ونحوه وأن من كان مع والده أو ولده أو أخيه أو أخته أو أولاد (٥٧) أخيه على ما تدنو واحدة فان ذلك يوجب لهم حكم  
المفاوضة ولا يختص أحدهم بشئ

ما مر ما يقع بين الاخوة الخ مثله لابن ناجي في شرح المدونة عند قولها وتلقى نفقة ما كالا  
يلد واحد الخ ونصه وهذه المسئلة كثيرا ما تقع في الاخوة يموت أحدهم ويبقى المال  
بأيديهم ويا كلون ور بما تزوج بعضهم فن تزوج برجع عليه بما تزوج به وهو في النفقة  
على ما تقدم اه منه بلنظفه وقد ذكر نو هنا فروعا محتاجا اليه الكثرة وقوعها حاصل  
الاول منها ان أحد الاخوة اذا مات وترك أولاده مع أخيه فانه لا يختص بشئ عنهم ان  
ادعى اختصاصه به الاجمعيه من ارث ونحوه وان من كان مع والده أو ولده أو أخيه أو  
أخته أو أولاد أخيه على ما تدنو واحدة فان ذلك يوجب لهم حكم المفاوضة ولا يختص  
أحدهم بشئ الاجمعيه مما ذكرنا وحاصل الثاني أن الولد اذا أقام مع والده سنين بعد  
بلوغه الى أن تزوجه وكان يتولى الحرث والحصاد وخدمة الاملاك بنفسه ثم افترق عنه فلا  
شئ له فيما يديده ولا يقاسم الا الآن يتفقا على ذلك أو يجري عرف بالبلد متقرر به حتى  
يصير كالمسدخول عليه على ما وقعت به الفتوى من المتأخرين خلافا لما في المعيار قاله  
الجلالي واعتمده الزياتي في أجوبته قال وقوله لاشئ له يعني في نفس الاملاك والغلال وأما  
أجرة ع-له فتكون له ويحاسب بنفقة وكسوته والله أعلم اه قلت ويحاسبه أيضا  
بما تزوجه به كما تقدم في النكاح وحاصل الثالث أن الابن اذا كان يقوم بأمور أبيه ثم مات  
الاب فاستظهر برسوم أملاك باسم نفسه ان أثبت أنه كان له مال وان أباه كان سلم له فيها  
فهو له وان أثبت أنه كان له مال فقط فهي له ان حلف وان لم يثبت واحد منهم ما فالجميع  
ميراث قاله سيدي يحيى السراج وسيدي راشد والله أعلم اه بمعناه وبعضه بلنظفه  
(تبيينه) \* ظاهر كلامه التعارض بين ما ذكره في الولد في الفرع الاول والثاني ويوجب  
عن ذلك بأن ما ذكره في الفرع الاول محله اذ لم يكن للاب مال حتى يبلغ الولد القدرة على  
الخدمة فنشأ المال عن خدمتهم ما عالج خلاف ما في الفرع الثاني فتأمله (فلا خردها)  
قول مب ظاهر كلام ابن عرفة أنهم معتبره يوم الوطء الخ أشار الى قول ابن عرفة هنا  
مانصه عياض في أمهات الاولاد معروف مذهب المدونة في هذا الكتاب وغيره تخيير  
غير الواطئ في التقويم والتماسك وفي الشركة ما ظاهره خلاف هذا وانهم ما قولان آخران  
أحداهما تقويمها يوم الوطء ولم يذكر تخييرها ونحوه في الموازنة واللفظ الآخر قوله ان  
اشترى جارية لنفسه فوطئها أنهم ما يتقاومان قال محمد بن يحيى وكذا في كل ما لا ينقسم اذا دعا  
أحدهما للقسمه فان أبي أحدهما المقاومة عرضت للبيع وأخذها من أحب امساكها  
بما بلغت وقال ابن أبي زمنين هـ اذا حكم المتفاوضين دون غيرهما وحكي فيها قول رابع

الاجمعيه وحاصل الثاني ان الولد  
اذا أقام مع والده سنين بعد بلوغه الى  
أن تزوجه وكان يتولى الحرث والحصاد  
وخدمة الاملاك بنفسه ثم افترق  
عنه فلا شئ له فيما يديده ولا يقاسم  
الا الآن يتفقا على ذلك أو يجري عرف  
بالبلد متقرر به حتى يصير كالمسدخول  
عليه على ما وقعت به الفتوى من  
المتأخرين خلافا لما في المعيار قاله  
الجلالي واعتمده الزياتي في أجوبته  
قال وقوله لاشئ له يعني في نفس  
الاملاك والغلال وأما أجرة عمله  
فتكون له ويحاسب بنفقة وكسوته  
والله أعلم اه ويحاسبه  
أيضا بما تزوجه به كما تقدم في النكاح  
وحاصل الثالث ان الابن اذا كان  
يقوم بأمور أبيه ثم مات الاب فاستظهر  
برسوم أملاك باسم نفسه ان أثبت  
أنه كان له مال وان أباه كان سلم له فيها  
فهو له وان أثبت أنه كان له مال فقط  
فهو له ان حلف وان لم يثبت واحد  
منهم ما فالجميع ميراث قاله سيدي  
يحيى السراج وسيدي راشد والله  
أعلم اه ولا تعارض بين ما ذكره في  
الولد في الفرع الاول والثاني لان  
محل ما في الاول اذ لم يكن للاب مال  
حتى يبلغ الولد القدرة على الخدمة

(٨) رهوني (سادس) فنشأ المال عن خدمتهم ما عالج خلاف ما في الفرع الثاني والله أعلم (فلا خردها) قول  
مب ظاهر كلام ابن عرفة الخ موضوع ابن عرفة انه لم يحمل وموضوع ز أنها حلت وفيه أربعة أقوال منها ما في ز هنا ما يأتي  
عند مب عن ابن عرفة وقول مب فان لم يحمل فقال ح الخ هو تنكيت على نسخة الا بالوطء أو بآذنه وما قاله ح هو  
الذي رجحه أبو علي قائلا والله در الجنان حيث قيد الوطء هنا بالجل اه وهو الذي في كتاب أمهات الاولاد والقذف من المدونة وقال



أنها باقية على الشركة ويعطى ما نقصها الوطء ان نقصها وهو محذور بآية البرقي عن أشهب  
لا يجب على الواطئ تقويم قال بعضهم وهو القياس اه منه بلفظه ولا شك أنه اقتصر  
على أن القيمة يوم الوطء ولكن في تعقب مب به على ز تظر لان موضوع كلام ابن  
عرفة هذا أنهم لم يحمل فكيف يتأتى أن يقال فيها غير هذا موضوع كلام ز أنها  
حلت وابن عرفة في صورة الحمل لم يقتصر على أنه يعتد بيوم الوطء بل حكى فيها أربعة أقوال  
وقد نقله مب نفسه عند قوله أو بغير إذنه وحلت قومت فانظره وغاية ما في كلام ز  
انه اقتصر على اثنين منها فلا اعتراض عليه فتأمل له بانصاف (الالوطء بأذنه) قول ز  
ولذا قال غ في بعض النسخ لا بالوطء أو بأذنه الخ هذه النسخة وان اختارها غ وغيره  
فيما نظر لانها تقتضى أنه اذا اشتراها للوطء بغير إذن شريكه تفوت بالوطء وليس كذلك فقد  
قال ح انها لا تفوت به وانما مساوية للامة المشتركة وهذا هو الذى رجحه أبو علي أيضا  
الآن في كلامه تطرا فانه قال بعد أن قال ما نصه \* (تبيينه) \* تقييد ابن يونس الوجه  
الاول بعدم الوطء ظاهر التهذيب أن شريكه مخير مطلقا ان لم يحمل وقعه وطء أم لا وكذا  
ظاهر ابن الحاجب وابن شاس قبله والخمى قبله ما ونص التهذيب هو قوله اشترى أحدهما  
من مال الشركة جارية لنفسه فاشهد على ذلك خير شريكه بين أن يجيز ذلك أو يردّها في  
الشركة اه وهذا كلام الجواهر وابن الحاجب والمصنف على إحدى النسختين ثم ذكر  
عن العبدوسى انه ان وقع الوطء ولا حل فأنما لا ترد للشركة عند ابن القاسم وترد لها عند  
غيره ثم قال والله در الجنان حيث قيد الوطء هنا بالحمل اه محل الحاجة منه بلفظه وفيه أمور  
أحدها أن قوله ظاهر التهذيب أن شريكه مخير مطلقا مخالف لمصر يحى ما في التهذيب عن  
ابن القاسم كما استراه ثانيها أنه مع ذلك مناقض لما ذكره عن العبدوسى مع أن ابن القاسم  
يقول ان الوطء وحده مانع من ردّها في الشركة لأن مراد العبدوسى أن ابن القاسم قال  
ذلك في المدونة ثالثا قوله والخمى قبلهما فان كلام اللغوى صريح في أن ابن القاسم يجعل  
الوطء وحده مانعا ويجلب كلام المدونة والخمى يتضح لك صحة ما قلناه قال في المدونة  
مانعه وان تفاوضا في أموالهم ما في جميع التجارات وليس لاحدهما مال دون صاحبه  
فاشترى أحدهما من مال الشركة جارية لنفسه وأشهد على ذلك خير شريكه بين أن يجيز  
له ذلك أو يردّها في الشركة قبل فان اتباعها للوطء من مال الشركة أن تكون له أم للشركة  
قال قبل المالك اذا كان كل واحد منهما يبتاع الامة ثم يوطئها ثم يبيعها ثم يردّها للرأس  
المال قال لا خير في ذلك قبل المالك فيا يصنعان بما في أيديهم من الجوارى مما قد  
اشترى على هذا الشرع قال يتقاومان في ما بينهما في صارت له الامة كانت له بمن معلوم  
وحلل له الوطء قال ابن القاسم وان شاء الشريك أن يفسد الشريك الذى وطئها بالثمن الذى  
اشترى اياه وليس من فعل ذلك من المتفاوضين كغاصب الثمن أو متعتق وديعة ابتاع بها  
سبعة هذا ليس عليه رب الدنانير الا مثل دنانيره ولكنه كبضع معه في شراء سبعة  
أو مقارض تعدى قرب المال مخير في أخذها اشترى وتر كماله هو لا اذن لهم في تحريك  
المال فليسكل متعد سنة يحمل عليها الآن الذى ابتاع الامة ووطئها من المتفاوضين اذا لم

عباض انه المعروف من مذهبناهو  
أيضا ظاهر ابن شاس وابن الحاجب  
واستقر به ابن عبد السلام وشهره  
ابن عرفة ونصه في لزوم تقويمها على  
واطئها بالثمن في شركة المتناوضة  
ورابعها لزوم بقائها مع غرم نقصها  
ان نقصها العياض عن أحد قولها  
والشهور وثاني قولها ونقل ابن  
رشد واللغوى اه انظر الاصل  
والله أعلم



يسلمها له الشريك بالثمن وقال لا أقاموه ولكن أردناها في الشركة لم يكن له ذلك وقال غيره له  
ذلك اه منها بلفظه ونص النخعي وان اشتراها لنفسه فأدرك قبل أن يسمها كان بالخيار  
بين أن يعطيها له بالثمن الذي اشتراها به أو يردناها في الشركة وان لم يطلع على ذلك حتى أصابها  
كان بالخيار بين أن يعطيها له بالثمن أو يعطيها له بالقيمة أو يقاموه فيها واختلف هل يردناها  
الشركة فنفع ذلك ابن القاسم في المدونة وأجازه غيره اه منها بلفظه وتأمل ذلك كله  
أدنى تأمل يظهر لك ما في كلام أبي علي وكلام المدونة هذا صريح في أنها تقوت بالوطء على  
مذهب ابن القاسم فيشهد لصحة النسخة التي اختارها غ وغيره لكن قال في كتاب أمهات  
الاولاد من المدونة أيضا ما نصه ومن وطئ أمة ابنه الصغرى والكبرى ردري عنه اتخذ  
وقوت عليه يوم الوطء حملت أو لم تحمل كان ملياً أو معدماً قال مالك في ووطء الشريك  
إذا لم تحمل فلشريكه التماسك بنصيبه والاب عندي بخلاف الشريك في ذلك اه منها  
بلفظه فاختلف الشيوخ هل ما في الكتابين وفاق أو خلاف وعلى أنه وفاق فا  
وجهه فذهب ابن أبي زمنين الى أنه وفاق فحمل ما في الشركة على المتفاوضين كما هو نصها  
وما في أمهات الاولاد على غير المتفاوضين ونحوه لابن يونس عن بعض القرويين وزاد بيان  
وجه الفرق بينهما ما رتبته قال بعض فقهاء القرويين وانما لم يرد ابن القاسم أن يقيها على  
الشركة فلهذا خشى أن يكون غير مأمون على بقائها عنده بخلاف الأمة بين الشريكين إذ  
هذا الشريك يغيب على ما اشترى ويتصرف في جميعه بخلاف من شاركه في أمة فقط وغيره  
أجاز ردناها الى الشركة كالأمة بينهما ما إذا لم يؤمن عليه بمنع من الخسوفتها اه منه بلفظه  
ووفق غيرهم بأن ما في الشركة كالأمة تراها لنفسه كما هو صريحها وما في أمهات الاولاد لم  
يشتريها لنفسه ونسب في ضج لجماعة من علماءنا ووقع في كتاب القذف منها ما نصه ولذا  
وطئ أحد الشريكين أمة بينهما ما هو عالم بتعريم ذلك لم يحد لشبهة الملك وعليه الادب ان لم  
يعذر بجعل ويجوز الشريك ان لم تحمل بين أن تقوم عليه أو يتمسك بحصته منها اه منها  
بلفظه وهو موافق لما في كتاب أمهات الاولاد ومخالف لقول ابن القاسم في كتاب  
الشركة فيجوز فيه التأويلان السابقان لكن يذهب ما في كلامها هذا أن قولها لم يحد  
لشبهة الملك وعليه الادب الخ لاختفاء أنه شامل للمتفاوضين وغيره ما لمن اشترت  
لشركة أو اشتراها أحد هما للوطء دون إذن شريكه فكيف يقصر ما بعد ذلك من كلامها  
على ما ذكره الصواب مذهب البيه عياض وابن رشد وغيره ما من حل ذلك على الخلاف كما  
قاله ح وأن الرأى من ذلك ما في كتاب أمهات الاولاد والقذف لقول عياض انه المعروف  
من مذهب المدونة والمفسر فيها في هذا الكتاب وغيره انظر كلامه بقوله عند قوله في  
القرآن قوم ربها أو أبى وقد قدمنا مقررنا بواسطة ابن عرفة وصرح مع ذلك ابن عرفة  
بأنه المشهور فانه نقل كلام ابن رشد وعياض والنخعي وابن الحاجب وابن عبد السلام  
وأطال في ذلك ثم قال في لزوم تقويمها على واطئها نالها في شركة المتفاوضة وابعها لزوم  
بقائها مع غرم نقصها ان نقص العياض عن أحد قولها والمشهور وثاني قولها ونقل ابن  
رشد والنخعي اه منه بلفظه وهذا هو الظاهر من جهة المعنى إذا لموجب منع الشريك



(وجازلذي طير الخ) قول مب وهو صريح (٦٠) ابن يونس صوابه صريح ابن سلون كما في ح اذ الذي في ابن يونس هو الذي في

النوادر وقد نقل غ نص النوادر وقال عقبه مانصه وقبله ابن يونس ولم يذكر غيره اه و قول ز والهـ في طيرة الخ يقتضى أنه مسموع وهو خلاف قول ابن عاشر مانصه القاموس الطير جمع طائر وقد يقع على الواحد ووجهه طيور وأطيـار اه والحق ج التامه يتوقف على نص لغوى اه وهو متجه سواء قلنا ان الطير يقع على الواحد أولا لانه حينئذ اسم جمع كصـب وركب لاسـم جنس جـى كـلـوهمـه هـونـى و ز وأما قول المصباح عن ابن الانبارى الطير جماعة وتأتيها أكثر الخ فسراده التانيث باعتبار عود الضمير ونحوه لا باعتبار اطلاق التاء كما هو ظاهر وبه تعلم ما في قول هونى رحمه الله تعالى انه لا يتوقف في لحاق التامه على القول بأنه لا يطلق على الواحد لانه قياسى كتنظيره اه وله اشتبه عليه اسم الجمع باسم الجنس الجـمـى الذى يفرق بينه وبين واحده بالتامه قياسا والتانيث فى المعنى بالتانيث فى اللفظ فتأمل والله أعلم وقول ز كطائر الخ راجع لقوله الواحد ولو قدمه اثره لكان أولى وقول ز لشبهه بحريه ولد الامه الخ أى لان فى كل منهما ما خرجا عن الاصل من كون الولد ملكا لملك أمه فقط وفيه أيضا بيع الاجنحة لانه دفع بعض الثمن صداقا وبعضه فى مقابلة الولد فتأمل (فكارهن) قول ز وله حبسها اذا كان الامر الى قوله وكذا اذا وقع

منها بمجرد وطء شريكه اذ لم تحمل ولهذا المأذ كر ابن عبد السلام قولى ابن القاسم والغـير المتقدمين عن كتاب الشـركـة قال مانصه والاقرى ما قاله غير ابن القاسم فى المدونة موافقته للاصول اه منه بلنظـه والله أعلم (وجازلذي طيروذى طيرة الخ) قول مب ظاهره الجواز ابتداء وهو صريح ابن يونس وظاهر النوادر عن العتيبة والموازىـه الخ فيه نظر لان الذى فى النوادر هو الذى فى ابن يونس فان كان صريحا ففهم ما وان كان ظاهرا ففهم ما وقد نقل غ نص النوادر وقال عقبه مانصه وقبله ابن يونس ولم يذكر غيره اه منه بلنظـه وهو كما قال ونص ابن يونس ومن العتيبة والموازىـه قال ابن القاسم عن مالك واذا جاء رجل بحمام ذكر أو أترابى على أن ما أفرخا بينهما فلا بأس به وأرجو أن يكون خفياضا والفراخ بينهما ما لا نهم ما يتعاونان فى الحضانه اه منه بلنظـه ولم يرد على هذا شيئا فلو قال مب وهو صريح ابن سلون وظاهر ما فى النوادر وابن يونس عن العتيبة والموازىـه الخ لسلم من هذا فان ح نقل عن ابن سلون التصريح بالجواز مقتصر عليه وأحال على نوازل البرزى وقول ز فانتاهى فى طيرة للوحدة للتانيث ان لم تقم قرينة عليه الخ يدل على أن طيرة بالتاء مسموعـن العرب وهو خلاف قول ابن عاشر مانصه القاموس الطير جمع طائر وهو يقع على الواحد ووجهه طيور وأطيـار اه والحق خليل التامه يتوقف على نص لغوى اه مثله بانظـه ونقله جسـ وسلـه والظاهر أن ز لم يقصد خصوص طير وطيرة وإنما أشار الى الخلف المعلوم فى التاء الداخلة على اسم الجنس الدالة على الوحدة قلت وبجـت ابن عاشر متجهه على ما نقله عن القاموس من أن الطير يقع على الواحد وما على القول بأنه لا يطلق على الواحد فطائر التاء لا يتوقف فى جوازه لانه قياسى كتنظيره وفى المصباح مانصه وجمع الطير طيور وأطيـار وقال أبو عبيدة وقطرب ويقع الطير على الواحد والجمع قال ابن الانبارى الطير جماعة وتأتيها أكثر من الذكـر ولا يقال للواحد طير بل طائر وقليما يقال للثـمـنى طائـرة اه منه بلنظـه لكن على القول الثانى يشكل اطلاق المصنف الطير على الواحد فتأمل وقول ز لاسـم الجنس الجـمـى كطائر حقه أن يقدم قوله كطائر على قوله لاسـم الجنس الخ ليس سلم من ايهام ان الطائر اسم جنس مع أنه مفرد بانفاق أهل اللغة وقد قال بعضهم لو قال قائل ان الطائر قد يكون جمعا لكان قياسا انظر ابن عطية عند قوله تعالى اذ قال الله يا عيسى ابن مريم اذكر نعمتى عليك الآية وقول ز لشبهه بحرية ولد الامه الخ وجه الشبه أن فى كل منهما شرط امتناfia لان الاصل أن الولد يتبع أمه فى الحرية والرق للمالك أمه فشرط جعل الولد بينهما خروج عن الاصل كشرط حرية قال شيخنا ج وان شئت قلت لان فيه بيع الاجنحة لانه دفع بعض الثمن صداقا وبعضه فى مقابلة الولد فتأمل اه من خطه (الأن يقول وأحبسها الخ) قول ز وله حبسها أيضا اذا كان الامر عن يحنسى لدمه وكذا اذا وقع الشراء على أن يتقدم الامر الخ قال نو مانصه الثانى مما زاده ظاهر لان المشتري يتنزل منزلة البائع للسلعة وهو له حبسها للثمن وأما الاول وهو اذا كان الامر ملدا فليس بظاهر لانه يقول لم تسلفنى على رهن اه وفى قوله الثانى مما زاده ظاهر الخ نظر ولا وجه لما وجهه به



من قوله ان المشتري يتزل منزلة البائع لانه ان اراد ان سبب تنزله منزلته هو توليه الشراء  
نيابة انتقض بقول المصنف وليس له حبسها وان اراد ان سببه دفع الثمن عنه سلفا فكذلك  
بل السلف في موضوع المصنف أقوى وأيضا ما عمل به رد الاول من قوله لانه يقول لم تسلفني  
على رهن موجود في الثاني فالحق ان ما قاله ز في الوجه الثاني غير صحيح وعدم حبسها  
في تطوعه بالنقد يوثق بذال اخرى من مسئلة المصنف فتأمل به بانصاف والله أعلم (وأجبر  
عليها ان اشترى شيئا الخ) قول مب محلي الجبر المايين ويقول لهم أنا لا أشارك الخ ومجمله  
أيضا ما لم تكن العادة عدم دخول بعضهم مع بعض كافي المعيار فاظهره (وهل في الزفاق)  
الزفاق كغراب السكة ويؤث الجمع زقاق وأزقة اه من القاموس (قولان) سوى المصنف  
هنا بين القولين وكلامه في ضيق يفيد ان عدم الشركة هو الرابع فانه قال عند قول ابن  
الحاجب كالأشترى ساعة في سوقه البيع الخ مانصه ظاهر قوله في سوقها انه لو اشترى  
في الأزقة لا يكون الحكم كذلك وهو قول أصبغ وغيره وقال ابن حبيب لا فرق بين السوق  
والزفاق اه منه بلفظه وقد أشار ح الى البحث مع المصنف في تسويته بين القولين  
ونصه صدر في الشامل بانهم لا يشاركونه اذا اشترى في الزفاق وعطف القول بالشركة  
فيه بقيل اه منه بلفظه قلت مما يرجح عدم الشركة اقتصار ابن يونس عليه فانه ذكر  
قول أصبغ وأق به فقه اسما كانه المذهب ولم يحك قول ابن حبيب أصلا فكان من  
حق المصنف أن يقتصر عليه فيقول لا في الزفاق والله أعلم وقول ز ثم عهدة الداخل  
على البائع الاصل الخ نص ابن يونس قال مالك في الموازية في العهدة فيما يشارك فيه أما  
فما يقضى له بالشركة فعهده على البائع وأما ان شاركه بعد تمام البيع فان كان بحضوره  
ذلك ولم يتفرقا فاشركا أو لاه فعهده على البائع الاول ولائني على المشتري من عيب ولا  
استحقاق شرط ذلك أو لم يشترط اه منه بلفظه وقول مب وانما الظاهر في الفرق ان  
التجار لما دخلوا هنامع المشتري جبراف قد دخلوا معه في جميع أحكام الشراء الخ في هذا  
الجواب نظران العلة عندهم في دخولهم معه جبراهي الجبر كما يفيد كلامه والجبر  
موجود أيضا في الشفعة فالجواب هو عين السؤال والظاهر في الجواب ان المشتري هنا ينزل  
شرعا منزلة الوكيل عن أدخله الشرع معه لاشك أن الوكيل على الشراء لعهدة لموكله  
عليه فيما اشتراه وانما هي على البائع كافي نص المدونة وغيره فتأمل به بانصاف والله أعلم  
وقول ز ان سألوهم بلفظ أشركا كان زادوا واشترى علينا مقتضى كلامه ان قولهم أشركا  
فقط يوجب لهم الدخول معه ان سكت ولو اشترى بعد ذلك قولهم أشركا واشترى علينا  
لا يوجب لهم الدخول معه ان سكت واشترى بعد ذلك قولهم أشركا واشترى علينا  
مانصه انه يحصل كلام ابن عرفة والشامل وسلم تو و مب ما قاله ز تبعا لعج وكتب  
عليه شيخنا ج مانصه ظاهر الفرق بين لفظ أشركا فقط وبين أشركا واشترى علينا وكأنه  
أراد أن يستنبط ذلك من كلام ابن رشد الذي عند ق وهو غير تام لان عدم الشركة  
في كلام ابن رشد لا تقلبهم لان زيادة اشترى علينا فالظاهر لا فرق بين العبارتين والله أعلم اه  
من خطه طيب الله ثراه ورضى عنه وأرضاه قلت ولا يتوقف منصف في أن العبارتين

بظاهر لانه يقول لم تسلفني على رهن اه وفي قوله الثاني ظاهر ترطر  
وما وجهه به لارجحه لانه ان عني انه  
تنزل منزلته بسبب توليه الشراء  
انتقض بقول المصنف وليس له  
حبسها أو بسبب دفع الثمن عنه  
سلفا فكذلك وأيضا ما عمل به  
الاول موجود في الثاني فتأمل به  
(وأجبر عليها الخ) قول مب محلي  
الجبر المايين الخ أي باللفظ أو بالعادة  
بان يكون العرف عند دخول  
بعضهم مع بعض كافي المعيار قلت  
وقول ز سواء كان هو الى قوله  
وعبارة عج انه لا بد الخ كانه مرتبط  
بقول المصنف وغيره حاضر الخ فهو  
في الحاضر لا في المشتري كما فهم مب  
فاعترض بدليل أن ز قدم أنفا  
الاطلاق في المشتري وقول ز  
أرجحه انه كينته أي كما يفيد ضيق  
واقتصار ابن يونس عليه وقول  
مب وانما الظاهر في الفرق الخ  
فيه ان الشفيع أيضا كذلك فتأمل به  
والظاهر في الفرق ان المشتري هنا  
منزل منزلة الوكيل عن أدخله معه  
الشرع والوكيل لعهدة عليه كما  
في المدونة وغيرها وقول ز ان  
سألوهم بلفظ أشركا الخ الظاهر انه  
لا فرق بينه وبين أشركا واشترى  
علينا بل الثاني أقوى فلا دخول لهم  
معه ان سكت واشترى بعد ذلك  
فهم ما وقد نص على هذا في الشامل  
في أشركا وجرم به خش وأصله  
لابن يونس



سواء أو الثانية أقوى لأن فيها ما في الأولى وزيادة وما نسبته عجم لأن عرفة والشامل  
 ليس فيه ما بل كلام الشامل صريح في خلاف ما عزاه له ونصه ولو قالوا له حين البيع أشركنا  
 فقال نعم أو سكت جبر من أبي لمن طلب أو حين السوم فسكت وذهبوا ثم اشترى بعد مضى  
 لم يجبر وحلف ما ابتاع إلا له خاصة وجبروا له أن شاءوا لهم اه منه بلفظه وأصله لأن  
 يوفى عن ابن حبيب وساقه فقها مسلما مقتصر عليه كانه المذهب ونصه قال ومن وقف  
 يسوم في شيء للتجارة فوقف به من هو من أهلها فقال أشركني فسكت عنه المساوم ثم مضى  
 عنه طالب الشركة ثم طلب ما بعد البيع فلا يقضى له عليه أن أبي ويحلف ما اشترى عليه  
 ولا رضى بما سأل ولو أرا المشتري أن يلزمه الشركة فإني قال يلزمه الشركة إذا شاء المشتري  
 لأنه طلبها اه منه بلفظه وهو كاف في رد ما لعجم وز والله الموفق \* (تنبيه) \* انظر  
 إذا اتفق تجارشي على أن كل من اشترى منهم شيئا يجبرون فيه فهو بينهم وان لم يجبروا  
 حين شرائه هل يلزمهم ذلك أم لا أفق هو في بانه لا شيء لمن لم يجبر  
 لعدم شرط الجبر ولأنه التزام شيء غير معين ولأنه في الحقيقة اجارة  
 فاسدة قال وقد اشتهر الخلاف فيمن وكل على شراء سلعة معينة  
 فاشترها لنفسه وصدر فيها ابن عرفة بقول مالك انه للوكيل وذكر  
 عن ابن زرقون انه الجارى على المشهور من أن للوكيل عزل نفسه  
 وهو يدل على أنه يتفق هنا على أنها لمن اشترها خاصة لعدم تعيينها  
 انظره (وجازت بالعمل الخ) قول ز ويظهر من قوله ككثير الالة ترجيح  
 الثاني بل الذي يستفاد منه العكس بناء على استظهار ح من جواز  
 التبرع بعد العقد كما يقوله ز هناك

سواء أو الثانية أقوى لأن فيها ما في الأولى وزيادة وما نسبته عجم لأن عرفة والشامل  
 ليس فيه ما بل كلام الشامل صريح في خلاف ما عزاه له ونصه ولو قالوا له حين البيع أشركنا  
 فقال نعم أو سكت جبر من أبي لمن طلب أو حين السوم فسكت وذهبوا ثم اشترى بعد مضى  
 لم يجبر وحلف ما ابتاع إلا له خاصة وجبروا له أن شاءوا لهم اه منه بلفظه وأصله لأن  
 يوفى عن ابن حبيب وساقه فقها مسلما مقتصر عليه كانه المذهب ونصه قال ومن وقف  
 يسوم في شيء للتجارة فوقف به من هو من أهلها فقال أشركني فسكت عنه المساوم ثم مضى  
 عنه طالب الشركة ثم طلب ما بعد البيع فلا يقضى له عليه أن أبي ويحلف ما اشترى عليه  
 ولا رضى بما سأل ولو أرا المشتري أن يلزمه الشركة فإني قال يلزمه الشركة إذا شاء المشتري  
 لأنه طلبها اه منه بلفظه وهو كاف في رد ما لعجم وز والله الموفق \* (تنبيه) \* انظر  
 إذا اتفق تجارشي على أن كل من اشترى منهم شيئا يجبرون فيه فهو بينهم وان لم يجبروا  
 حين شرائه هل يلزمهم ذلك أم لا أفق هو في بانه لا شيء لمن لم يجبر  
 لعدم شرط الجبر ولأنه التزام شيء غير معين ولأنه في الحقيقة اجارة  
 فاسدة قال وقد اشتهر الخلاف فيمن وكل على شراء سلعة معينة  
 فاشترها لنفسه وصدر فيها ابن عرفة بقول مالك انه للوكيل وذكر  
 عن ابن زرقون انه الجارى على المشهور من أن للوكيل عزل نفسه  
 وهو يدل على أنه يتفق هنا على أنها لمن اشترها خاصة لعدم تعيينها  
 انظره (وجازت بالعمل الخ) قول ز ويظهر من قوله ككثير الالة ترجيح  
 الثاني بل الذي يستفاد منه العكس بناء على استظهار ح من جواز  
 التبرع بعد العقد كما يقوله ز هناك



رواية محمد بن يحيى السباقي اه المحتاج اليه منه بلفظه وما في ح عن ابن رشد هو  
الصواب وكان قد اتهم سقط من نسخة ابن عرفة من البيان فجعل الاقوال سبعة  
والصواب أنها ستة فقط لان ما نقله اللخمي عن رواية ابن نافع هو عين ما نقله ابن رشد عن  
رواية السباقي فانه قال في شرح المسئلة الخامسة من رسم الرطب باليابس من سماع ابن  
القاسم من كتاب الشركة ما نصه وقد اختلف فيمن أمر رجلا أن يشتري له ساعة بعينها  
فاشترها لنفسه على أربعة أقوال أحدها أن القول قول المأمور وان دفع اليه الثمن بعد  
أن يحلف أنه انما اشترها لنفسه ان اتهم في ذلك وهي رواية محمد بن يحيى السباقي عن  
مالك والثاني أن الساعة للآخر وان لم يدفع اليه الثمن وهي رواية عيسى عن ابن القاسم في  
المدينة وقول أصبغ وروايته عن ابن القاسم في الثمانية قال وسواء أشهد المأمور أنه انما  
يشتريها لنفسه أو لم يشهد لا ينفع المأمور بأشهاده بذلك على نفسه في مغيب الآخر حتى  
يرجع اليه فيبرأ من وعده بالشراء والقول الثالث أن السلعة للآخر الآن يكون المأمور  
قد أشهد قبل الشراء أنه انما يشتريها لنفسه والقول الرابع الفرق بين أن يكون قد دفع  
اليه الثمن أو لم يدفعه اليه وانما أمره أن يشتريها لغيره فوعده بذلك اه منه بلفظه ونقل  
ح بعضه مختصرا فيما يأتي والله الموفق \* (تنبيه) \* قول ابن رشد السباقي هو بالسين  
المهملة والباء الموحدة وقد بعد الالف همزة ثمانية نسب وقوله رواية عيسى عن ابن القاسم في  
المدينة عيسى بلفظ العلم كسم عيسى ابن مريم عليه السلام والمدينة بالذال المهملة  
والنون والباء المشناة من أسفل وقوله وروايته عن ابن القاسم في الثمانية هو ثمانية  
أحدا لفاظ العدد هذا هو الصواب وهكذا في البيان وفي نقل ابن عرفة عنه وما يقع  
في نسخ ح مما يخالف هذا فصحف والله أعلم (وتساويا فيه أو تقاربا) يعني انه يشترط  
في صحة شركة العمل أن يكون العاملان متساويين في العمل الذي اشتركا فيه جودة ورداءة  
وسرعة وابطاء أو متقاربين في ذلك بحيث يفضل أحدهما الآخر في ذلك بالشئ اليسير  
ومفهوم المصنف عدم الجواز مطلقا ان اتفى هذا الشرط لكنه ذكر في ضيق عن اللخمي  
تفصيلا وقوله فيعمل كلامه هنا عليه وعليه عول في الشامل فقال وتسويا أو تقاربا والا  
حسابا وان اختلفا في جودة عمل وأكثر المصنوع الأدنى جازوالا فلا اه منه بلفظه  
ونص اللخمي وان كان جنسا واحدا وكان أحدهما أسرع بالامر البين جازت الشركة على  
قدرأعماله ما ولم تجز على المساواة وان تماينت صناعتها بالجودة والرداءة وكان أكثر  
ما يصنعانه يستعملان فيه الأدنى جازت الشركة لان ذا الأعلى يعمل الأدنى ولا حكم  
للقليل وان كان أكثر ما يدخل اليهما ما يعمل الأعلى أو كان كل واحد منهما كثيرا لم تجز  
الشركة للفر والتفاضل لان أحدهما يصنع دون الآخر اه منه بلفظه هذا تحقيق شرح  
هذا الحل ولم يوضح ز بيانه وكذا غيره عن تكلم عليه والله أعلم وقول ز ويظهر من  
قوله ككثيرا لا لترجيح الثاني سكنت عنه نو ومب وكتب عليه شيخنا ج ما نصه  
غير صحيح بل الذي يستفاد منه العكس بناء على استظهار ح من جواز التبرع بعد العقد كما  
يقوله هو هناك اه من خطه بلفظه وهو ظاهر (وان بمكانين) قول مب كذا رأيت الخ

(وتساويا فيه الخ) جودة ورداءة  
وسرعة وابطاء وفي مفهومه تفصيل  
كافي التوضيح عن اللخمي وعليه  
عول في الشامل فقال وتسويا  
أو تقاربا أو الاحسابا وان اختلفا في  
جودة عمل وأكثر المصنوع الأدنى  
جازوالا فلا اه ونص اللخمي وان  
تماينت صناعتها بالجودة والرداءة  
وكان أكثر ما يصنعانه ويستعملان  
فيه الأدنى جازت الشركة لان ذا  
الأعلى يعمل الأدنى ولا حكم للقليل  
وان كان أكثر ما يدخل اليهما ما يعمل  
الأعلى أو كان كل واحد منهما كثيرا  
لم تجز الشركة للفر والتفاضل لان  
أحدهما يصنع دون الآخر اه  
قلت وفي الابي وابن الشاط على  
مسلم ان من شروط جواز أخذ  
الاجرة على الشهادة أن لا يشترك  
مع الموثق فان شركتهم فاسدة  
فأنها شركة أبدان وشرطها اتحاد  
العمل وعمل الشاهدين والموثقين  
مختلف اه (وان بمكانين) قول  
مب وكذا رأيت الخ



مثله في وقوع في القلشاني وابن ناجي (٦٤) على الرسالة وطني ر ضحج بالواو وكلام ابن عبد السلام يفيد أنه الصواب

وكذا رأيت في نسخة من ابن عرفة ومثله في ق ورأيت في نسخة من القلشاني وأخرى من ابن ناجي كلاهما على الرسالة بالواو وكذا في ما وقفنا عليه من نسخ طني وكذا رأيت في ضحج بالواو كما قال ز وكلام ابن عبد السلام يفيد أن الواو هي الصواب ونصه وأجاز في العتبية أن يكونا في مكانين إذا اتحدت الصنعة ويؤول ذلك على تقارب المكانين مع اتفاق الصنعة فيهما وكون كل واحد منهما معينا لصاحبه أو تمكن اعانته وكذا تأول ما في ظاهر كتاب محمد اه (وفي جواز الخ) قول مب عن طني فذهب سحنون فيها لجواز الخ أي وهو الراجح كما يدل عليه مفهوم قوله في مسئلة الرخي الآتية ان لم يتساو الكراء وقوله اذ لم أر من قال بالمنع الخ يكني في رده قوله بهد عن عياض ولابن القاسم وغيره المنع الا بالتساوي الخ ويرده أيضا كلام ابن يونس وابن عبد السلام وما في ق عند قوله فيما مرو بهين وبعرض ونحوه لابن هرون وقوله وأصل ذلك كله للمصنف في ضحج الخ انظره يتبين لك أنه لم يجعل هذه الصورة من محل التأويلين أصلاً قلت وقول مب ويحمل قول المصنف واستجابه الخ هذا الجمل هو المتبادر من المصنف لان ضميره عائده على لفظة كل فتأمله وعليه فاعتراض طني على المتن ساقط خلافا لهوني وقوله ونصها وأما ان تطوع الخ انظر استدلال طني به مع انه فهمه على التطوع بعد العقد كما يأتي لمب عند قوله ككثير الآلة وبذلك اعترض نو عليه قلت الظاهر أن ذلك لا يمنع من الاستدلال به على ما ذكر ان المبراد أن المنوع ولو بالتطوع بعد العقد يصير جائزا كراء أحد هما من الآخر ولذا

واذا رأيت في نسخة من ابن عرفة ومثله في ق ورأيت في نسخة من القلشاني وأخرى من ابن ناجي كلاهما على الرسالة بالواو وكذا في ما وقفنا عليه من نسخ طني وكذا رأيت في ضحج بالواو كما قال ز وكلام ابن عبد السلام يفيد أن الواو هي الصواب ونصه وأجاز في العتبية أن يكونا في مكانين إذا اتحدت الصنعة ويؤول ذلك على تقارب المكانين مع اتفاق الصنعة فيهما وكون كل واحد منهما معينا لصاحبه أو تمكن اعانته وكذا تأول ما في ظاهر كتاب محمد اه (وفي جواز الخ) قول مب عن طني فذهب سحنون فيها لجواز الخ أي وهو الراجح كما يدل عليه مفهوم قوله في مسئلة الرخي الآتية ان لم يتساو الكراء وقوله اذ لم أر من قال بالمنع الخ يكني في رده قوله بهد عن عياض ولابن القاسم وغيره المنع الا بالتساوي الخ ويرده أيضا كلام ابن يونس وابن عبد السلام وما في ق عند قوله فيما مرو بهين وبعرض ونحوه لابن هرون وقوله وأصل ذلك كله للمصنف في ضحج الخ انظره يتبين لك أنه لم يجعل هذه الصورة من محل التأويلين أصلاً قلت وقول مب ويحمل قول المصنف واستجابه الخ هذا الجمل هو المتبادر من المصنف لان ضميره عائده على لفظة كل فتأمله وعليه فاعتراض طني على المتن ساقط خلافا لهوني وقوله ونصها وأما ان تطوع الخ انظر استدلال طني به مع انه فهمه على التطوع بعد العقد كما يأتي لمب عند قوله ككثير الآلة وبذلك اعترض نو عليه قلت الظاهر أن ذلك لا يمنع من الاستدلال به على ما ذكر ان المبراد أن المنوع ولو بالتطوع بعد العقد يصير جائزا كراء أحد هما من الآخر ولذا

اخرج

واقه أعلم سله جس ومب فتأمله وفي المدونة أيضا في مسئلة الرخي الآتية انه لو كانت الثلاثة لاحدهم



أخرج كل منهما آلة مساوية لآلة الآخر هل يكتفى بذلك وهو قول سحنون أو لا بد أن يشتركا في الآلة ليضمناها السكن ان وقع مضي وهو ظاهر المدونة واختلف في تأويلها على ذلك اه منه بلفظه فلم يذكرا التأويلين الا في هذه فاعتراض طئي عليه تحامل والعجب من جس نقل كلام ضج بلفظه ثم سلم ما قاله طئي وقول مب عن طئي فان قلت ما الحكم فيما فرضه قلت صرح في المدونة بالجواز فيها ونصها أو أمان تطوع أحدهما بالآلة لا يلغى مثله الكثير لم يجز حتى يشتركا في ملكها أو يكرى من الآخر نصها سلم استدلال طئي بكلام المدونة هذا مع أن طئي فهم كلام المدونة على أن المراد التطوع بعد العقد وقد نقل مب نفسه كلامه بعد هذا عند قوله ككثير الآلة وأقره في كلامه ما لا يخفى وقد سلمه جس أيضا واعترضه تو ونصه وأما استدلاله بكلام المدونة المتقدمة من قولها أو أمان تطوع أحدهما بالآلة الخ فبعضه شيء لما ذكره بعد هذا من أن النص المذكور محمول عند ابن رشد وأبي الحسن على ما إذا كان التطوع بعد العقد حتى انه اعترض على ح في جملة على التطوع في العقد وقد علمت أن الكلام هنا انما هو في التطوع فيه اه منه بلفظه وهو تعقب حسن على طئي وان كان الصواب ما فهمه ح كما ستقف عليه فلا استدلال طئي بغير هذا من كلام المدونة سلم من هذا فبعضه ما نصه ألا ترى أن الرخي والبيت والداية لو كان ذلك لأحدهم فأرى ثلثي ذلك من صاحبه وعملوا جازت الشركة اه منها بلفظها ومثله لابن يونس عنها وهو نص صريح في الجواز وقول مب عن طئي وانما نعمنا على الموائف نسبتهم العياض سلمه أيضا وقال تو مانصه غيرين لان عياضا قد ذكرها أيضا ثم لم يذكر فيها التأويلين كما قال وانما ذكر فيها الجواز فقط ونصه أثناء الكلام على خمسة ثلثة الثلاثة لأحدهم البيت الخ ولو استأجر الذي لأداة له نصف أداة صاحبه جاز اه قلت وهو صواب والحاصل أن اعتراض طئي على المختصر في جعله التأويلين في الصورتين معاصواب وأما ما عد ذلك في كلامه من نظره كلامه وكلام من تبعه يقتضي أن تشهير ابن عبيد السلام خاص بالنائية وليس كذلك لما رأيت في كلامه فالراجح في الصورتين معاهو الجواز وكلام المصنف الآخر في قوله كذري رخي الخ يدل على أن الرابع عنده من التأويلين في الأولى هو الجواز لقوله ان لم يتساوا الكرا فان مفهوم الشرط يفيد الجواز عند الاستواء وهو كذلك فتأمل ما نصاف والله أعلم (وقيد بما لم يد) قول ز بما إذا لم يد أو يقارب البدو صريح في أن المراد بالبدو الظهور وروان لم يخرج من موضعه وعلى هذا جملة الشارح وح لكن الشارح نسب هذا التقييد لغير القابسي ونسب للقابسي أنه لا يستحقه بذلك وح نسبة للقابسي واستدل على ذلك بما نقله عن النكت وتبعه على ذلك غير واحد من المحققين منهم طئي معترض على الشارح ونصه فما قاله الشارح عن القابسي تحريف منه لكلامه جرى له ذلك في شروحه ودرج عليه في شامله فجعل كلام القابسي هو قوله ولم يستحق وارثه بقبته بغيبته ونسب القيد الذي أشار إليه الموائف بقوله وقيد بما لم يد لغيره اه انظر بقبته قلت أصل ما قاله ح ومن تبعه لابن ناجي في شرح المدونة فإنه قال عقب نصها الذي عند ق و مب وغيرهما مانصه اختصر داسوا لأجواب الوجهين أحدهما

فأكرى ثلثي ذلك من صاحبه وعملوا جازت الشركة اه ومثله لابن يونس عنها وقوله وانما نعمنا على المصنف نسبتهم العياض الخ قد ذكرها عياض الا انه لم يذكر فيها الا الجواز فقط انظر الاصل والله أعلم (وقيد بما لم يد) قول ز أو يقارب البدو الخ صريح في أن المراد بالبدو الظهور وروان لم يخرج من موضعه ومثله في الشارح وح الآن الشارح نسب للقابسي انه لا يستحقه بذلك ونسب التقييد لغيره وهو الذي في أيضا لانه عزاه لابن عبيدوس وعياض وبه شرح أبو على قائلا هذا هو التحرير وأما كلام ح ومن تبعه أي كغش وطئي ومب فلا يخفك ما نصه مع ما ذكرناه اه وذلك لان القابسي فسر الادراك الذي يحصل به استحقاق العامل نفسه كما في مب عن ح باخراجه وحوزة وقسمه وهو كالصريح في انه لا يستحقه بالظهور فضلا عن مقارنته فوارثه أخرى ثم انما استخرج به العامل من المعدن وحازة يملكه ملكا حقيقيا كما لا يخفى خلافا لقول الواوغي لا يملكه بذلك فلا يبيع ولا يورث اه ثم انما يقطعه الامام اتفاقا فقط كما نص عليه الباجي وقبله ابن عرفة وغيره انظر الاصل والله أعلم



استشكاله الحكم وكأنه يقول الصواب ما قاله مؤلفه يحسنون أنهم يورث ثامنها ان قولها  
محتمل لان المراد بذلك التماضى على العمل في المعدن وأما ما ظهر فانه يورث كما قاله يحسنون  
وعلى ذلك حمله أبو الحسن القابسي وقوله عبد الحق في النكت انه منه بلفظه ومع ذلك ففيه  
نظر ظاهر والحق ما قاله الشارح فان أبا الحسن القابسي فسر الادراك الذي يحصل به  
استحقاق العامل نفسه فله اخراجه وحوزة وقسمه وهو كالصرح في أنه لا يستحقه بالظهور  
فقط فضلا عن مقارنته فكيف يفسر كلام المصنف بالظهور والمقاربة ويعزى ذلك للقابسي  
ويستدل على ذلك بما في النكت عنه مع انه اذا كان العامل نفسه لا يستحقه بذلك فوارثه  
أخرى وهل هذا الا قلب للحقائق فالصواب ما للشارح وهو الذي في ق. أيضا اذ فيه أن  
المصنف أشار بقوله وقيد بما لم يبد كالابن عبدوس وعياض فانظره وبه شرح أبو علي  
كلام المصنف ثم قال هذا هو التحرير في تفسير المتن وأما كلام ح وابن خلة فلا يخفك  
ما فيه مع ما ذكرناه وكذا من تبعهما اه منه بلفظه ولكنه لم يتعرض لكلام ابن  
ناجي مع أنه شاهد الخ وقال الواوغي عند قول التهذيب وان عملا في المعدن معافا دركا  
ينال كان بينهما قبل من مات منهم مائة اذ رآه النيل قال مالک في المعدن لا يجوز  
يبيعها الا ان مات صاحبها قطعهها الامام غيره فأرى المعدن لا يورث الخ ما نصه قال في  
تعليقة القابسي ليس هذا في المدونة مفسر اياه مات بعد ادراك النيل وانما سأل أسد عن  
ذلك فقال قال مالک لا يباع المعدن لانه ان مات أقطع غيره ففهم منه أبو محمد أن جوابه على  
ما أدرك ينال بدليل أن أسد اذ منع واختصر هالاشكال الجواب فان ظاهرا الجواب أن  
ما أدرك من النيل وأخذ ونقل وحيز فصل الموت به وذلك أنه لا يورث بل ولو قسم تراب  
النيل ولذا قال التونسي جواب ابن القاسم مشكل اه منه بلفظه وحاصله أن الشخين  
أبا محمد والقابسي اتفقا على أن معنى قولها فأدركا ينال كان بينهما ما أدركه باخراجه  
ونقله واختلذا في معنى قولها فمن مات منهما مائة اذ رآه النيل الخ ففهمه أبو محمد على  
أن معنى قوله لا يورث هو جواب عما أدرك بما ذكر وزادوا قسما له ولكنه جعل قول  
ابن القاسم بعدم الارث مشكلا وتبعه التونسي وفهمه أبو الحسن القابسي على أن معناه  
انه لا يورث التماضى على العمل في المعدن ولم يجب بنى الارث فأدركا باخراجه ونقله وقسمه  
فلا اشكال اذن عنده في جواب ابن القاسم واختار الواوغي جواب أبي محمد وأجاب عن  
الاشكال فقال متصلا بما قدمناه عنه ما نصه قلت بل الصواب ما في المدونة لما سنقرر  
وانما اختصره لعدم الجواب مطابقة وانما هو بالزوم وتقريره أن يقال استدلل بعدم  
المالك على عدم صحة البيع فالارث والبيع فرع للمالك ولا ملك فلا يبيع ولا ارث بيان الملازمة  
أن ما يمكن أن يتوهم ملكيته في المعدن اما الرقبة او المنفعة او الانتفاع فالاولان باطلان  
والثالث لا يصح فيه الميراث لان من حقيقة قصره على ذات فلا يتعدى الى غيرها الى هذا  
المعنى أشار في المدونة بقوله لانه ان مات أقطع الى غيره لان الذي ملكه الامام لهذا انما هو  
الانتفاع مادام حيا فاذا مات لم يصح فيه حينئذ ميراث ولا يبيع ومن علم الفرق بين ملك المنفعة  
او ملك الانتفاع انضحه هذا التقرير اه منه بلفظه ونقل غ في تكميله جوابه هذا مختصرا



وأقره **قلت** ما ذكره من أنه إنما يقطع به الإمام اتفاقا صحيحا وقد نص عليه الباقي وقبله ابن  
عرفة وغيره ولكن ما رتب عليه من أن ما استقر به منه وحازوه وحصله لا يملكه بذلك فلا  
يباع ولا يورث غير مسلم بل يملكه ويحوز له يبعه بعد التصفية وينفع به بشرائه به ما يحتاج  
اليه من مطعوم ومشروب وملبوس ومركوب وغير ذلك ويستبيع به الفروج المحرمة  
في صدقه لامرأة يتزوجها ويشتري به جارية يتسراها وغير ذلك وهذا كله من ثمره المالك  
ومما يدل على أنه يملكه وجوب الزكاة عليه فيه ولا خلاف في ذلك ولا في أنه لا يشترط فيه  
مرور الحول وقد قال المصنف في الزكاة في تعليق الوجوب بأخراجه وتصفيته تردد  
فالأشكال حاصل وأحسن ما تناول على ما قاله ابن عبدود وهو منصوص لصحون كما  
قاله ابن يونس وغيره وتقدم ذلك في كلام ابن ناجي ولو كان الأمر كما قال الوانوغى لم يكن في  
إقطاع المعدن انتفاع بل مشقة ونعب لأنه إذا كان هو ممنوعا من بيعه لم يأت له انتفاع به إلا  
بجعله حلياً للنساء مثلاً مع أنه لا قائل به فتأمل به بانصاف (وان تفاسلا) قول ز فزاد الموت  
على قوله وألقى مرض كيومين الخ ما أخذه من كلام اللخمي أصله الخ فإنه ذكر كلام  
اللخمي الذي عند **ر** وقال مانصه فينبغي أن يقال إن عمل بعد موته يوماً أو يومين ألقى  
ذلك وإن كثر لم يبلغ كما تقدم اه منه بالنظر وتبعه على ذلك بب جائزاً به ونصه موت  
أحدهما كمرضه فإذا عمل بعد موته يوماً أو يومين ألقى وإن كثر لم يبلغ كما يفهم من كلام  
اللخمي اه منه بلقطه وقد بحث أبو علي فيما قاله ح فأنلا عندي أن فيه نظراً وذلك أن ما ذكره  
اللخمي في المرض من كون الخى يلزمه أن يعمل ولم يذكروا الرجوع وعدمه أصلاً  
والشركة تنقطع بالموت كما صرح به في المدونة في شركة المفازضة وأيضاً فر بما كان الغاء  
القليل في المرض والغيبة لأن صاحبه ربما يقع له هو ذلك بغير العادة بهذا ولا كذلك  
الموت اه منه بلقطه **قلت** وما قاله ظاهر أن كانت الاجارة متعلقة بعينه لأنها تنفسخ  
بموته بخلاف ما إذا كانت مضونة في ذمته فإذا جمل كلام ح على المضونة كان ما قاله  
ظاهر فتأمل (لأن كثر) قول ز وقول الشارح اختصاصه بأي بقيمة عمله الخ ما تناول  
عليه كلام الشارح خلاف ظاهره وقد جمل ح على ظاهره واعترضه بأنه خلاف ما قاله  
اللخمي من أنه ينبغي ما وعلى من لم يعمل الاجرة ونقله القرافي في الذخيرة وقبله وكذا أبو الحسن  
ونحوه للرجاجي ونحوه لطفي وزاد أن ابن يونس نقل نحوه عن بعض القرويين ونقله  
أبو الحسن وقيد به ظاهر المدونة الذي هو كظاهر كلام الشارح ثم ذكر بعض كلام ح وقال  
مانصه وفيه نظر من وجوه الاول رده على الشارح وقد علمت أنه موافق للمدونة اه محل  
الحاجة منه بلقطه **قلت** وانظر نسبة ذلك لمن ذكر مع أن ابن رشد نقله نصاً عن ابن القاسم  
وتأول ظاهر قوله في المدونة فرده لهذا قال في المقدمات مانصه وذهب صحون إلى أن  
الصانعين إذا اشترا كلاً بضمن أحدهما ما يقبل صاحبه من المتاع إلا أن يجتمعا على أخذه  
ولا يلزم أحدهما ضمان العمل عن صاحبه إلا أن يلتزما ذلك خلاف مذهب ابن القاسم في  
الوجهين وقول ابن القاسم في الشريكين الصانعين إذا مرض أحدهما أو غاب الغيبة  
الطويلة فعمل صاحبه في مرضه أو غيبته أنه لا يكون متطوعاً له فعمله صحيح على أصله لأنه عمل

(وان تفاسلا) قول ز فزاد  
الموت على قوله الخ أصله الخ  
وتبعه بب ونصه موت أحدهما  
كمرضه فإذا عمل بعد موته يوماً  
أو يومين ألقى وإن كثر لم يبلغ كما  
يفهم من كلام اللخمي اه وبحث  
فيه أبو علي بأن الشركة تنقطع بالموت  
كافي المدونة وبأن الغاء في المرض  
والغيبة لأن صاحبه قديقه لذلك  
ولا كذلك الموت اه وهو ظاهر في  
الاجارة المعتبرة لأنها تنفسخ بموته  
وكذا في المضونة في الذمة بخلافها  
لهو في فتأمل والله أعلم (والخ  
مرض الخ) قول بب أماما قبله  
أحدهما بعد الخ بهم ناجز أبو علي  
وطي معترضا على ح في  
إطلاقه نظره وقول ز أي بقيمة  
عمله لا بالعوض الخ قد جمل ح  
كلام الشارح على ظاهره واعترضه  
بأنه خلاف ما لللخمي وغيره من أنه  
ينبغي ما وعلى من لم يعمل الاجرة قال  
طفي وفيه نظر فإن ما للشارح  
موافق للمدونة وقد بدأ بقاها على  
ظاهرها ابن يونس وابن ناجي و  
وأبو الحسن وأبو علي وعليه عول  
أصحاب كتب الأحكام كالمطيطي وابن  
سلمون وصاحب المقصد المجود  
والمفيد والتحفه أذ قال



عنه بالزمن من الضمان فوجب له الرجوع عليه بقيمة عمله وهذا معنى قوله ان ما عمل يكون له دون المريض والغائب الا ان يجب أن يجعل له نصف عمله وليس ذلك بمعارض لقوله في كتاب الجمل والاجارة ان الرجل اذا استأجر أجبرين لحفر بئر فرض أحدهما وعمل الآخر انه متطوع له بعمله اذ ليس أحدهما بضامن عن صاحبه وانما تستوى المستلтан على قول سحنون الذي لا يجعل أحد الشريكين الصانعين ضامنا عن صاحبه اهـ منها بلفظه ما ونقله ابن عرفة مختصرا وسلمه وهو ظاهر من جهة المعنى لقاعدة الخراج بالضمان الا انه خلاف ظاهر المدونة ويظهر من كلام ابن يونس أنه جعل المدونة على ظاهرها فانه قال بعد كلامها ما نصه قال ابن حبيب وهذا في عمل شركة الابدان فأما الشركة بالمال فللذي عمل نصف أجرته على صاحبه والفضل بينهما لان المال جره اهـ منه بلفظه فذكره كلام ابن حبيب هذا عقب كلام المدونة دليل واضح على انه حملها على ظاهرها اذ على ما تأولها عليه ابن رشد لا فرق وقد جزم في هذا الفرق ونقله عن مالك ونصه وانظر ذكر غيبة شريك العمل ولم يذ كر غيبة شريك المال وقد قال مالك اذا مرض أحد شريكي عمل الابدان أو غاب وطال وشغ شريكه فله عمله قال وأما في شركة الاموال فله نصف أجرته على صاحبه لان الفضل انما جره المال اهـ منه بلفظه وقد أتى ابن ناجي المدونة على ظاهرها ولم يتأولها بشئ وعلى ظاهر المدونة عول أصحاب كتب الاحكام قال التستوي ما نصه وان مرض أحدهما أو غاب يوما أو يومين فما كسب الاخر بينهما وان طال ذلك كان له خاصة قال ابن حبيب وهذا بخلاف شركة الاموال فان من مرض أو غاب وعمل الاخر فله نصف أجرته على صاحبه والفضل بينهما وما خفف من ذلك كاليوم واليومين فلا شئ له فيه اهـ على اختصار ابن هرون بلفظه وقال ابن سلون ما نصه وان مرض أحدهما أو غاب فالفائد للحاضر يختص به دون الغائب والمريض الا في اليوم واليومين اهـ منه بلفظه وقال في المقصد المحمود ما نصه وان مرض أحدهما أو غاب الايام اليسيرة لم يجب له على صاحبه رجوع وكذلك في شركة المفافضة بالمال وان كان الغيب والمرضى كثيرا أخذ ما استفاد بعمله ان شاء وله تركه اهـ منه بلفظه وقال في المفيد ما نصه وانظر في الشركة من المدونة في أحد الشريكين يمرض أو يغيب اليوم واليومين ويعمل الاخر وشركتهما في غير شئ بعينه فالعمل بينهما قال ابن القاسم وان تطاول ذلك كان العمل للعامل ولا شئ فيه لصاحبه وانظر في كتاب الجمل والاجارة اذا اشتراك في حفر بئر فرض أحدهما وحفر الثاني قال ذلك بينهما قال ابن لبابة اذا كانت الشركة في شئ بعينه فلم يختلف قول مالك ان العمل بينهما وان كانت في شئ غير بعينه فله فيه اقوال أحدهما ان العمل لعامله والثاني ان ذلك بينهما اهـ منه بلفظه وفي التبعة ما نصه

وحاضر يأخذ فائدة عرض \* في غيبة فوق ثلاث أو مرض

قال ولده في شرحها ما نصه اذا حضر أحد الشريكين وغاب الاخر فوق ثلاث أو مرض كذلك فان الحاضر يأخذ الفائدة الحاصل في غيبة الثاني وما دون الثلاث فستحق فلا يتبد فيه الحاضر بالفائدة العارض له ثم استدل بكلام المقصد المحمود وكذا شرحه الشيخ

وحاضر يأخذ فائدة عرض  
في غيبة فوق ثلاث أو مرض  
وشرحها ولده بما للشارح هنا وكذا  
الشيخ ميارة مستدلا بكلام المدونة  
وكذا أبو حنيفة القاسمي والحاصل  
ان الشارح ذهب على أرجح التولين  
فكيف يعترض عليه أو يتأول  
كلامه وبه تعلم ما في تكلف  
حمل كلام التبعة على ما للمخفى انظر  
الاصل والله أعلم



مباراة واستدل بكلام المدونة وقد نقل أبو علي هنا كلام المسيطي وابن سلون والتحفة وكلام شارحها وقال عقبه مانصه وهذا كلام المدونة في الحقيقة كما رأيت اه منه بلفظه وقال قبل بقرين مانصه ولكن ابن يونس أبني المدونة على ظاهرها وهو قوله ا فان العامل ان أحب أن يعطى لصاحبه نصف ما عمل الخ وما كتبه عليه أبو الحسن من قوله والافلا يعطيه شيئا ويكون ذلك كله له وهو الذي فهمه بهرام في كبريه بحسب ظاهره اه محل الحاجة منه بلفظه ومانسبه لابي الحسن خلاف مانسبه طفي من انه جل المدونة على ما للغمي ومن وافقه وهذا الكلام الذي نقله عنه أبو علي شاهد مانسبه هو له ومخالف لما نسب له طفي وقد شرح أبو حفص القاسي كلام التحفة بكلام المدونة فهو موافق لابن يونس وغيره في فهم المدونة فحصل من هذا أن في اعتراض ح على الشارح نظرا كما قاله طفي وكذا في تأويل ز له بل الشارح ذهب على أحد القولين وقد تقدم في نقل المفيد عن ابن لبابة انه مما قولان لما لا وكل منهما مرجح في ترجيح ما للشارح بانه ظاهر المدونة وعلى ظاهرها جعلها ابن يونس واستدل بكلام ابن حبيب و ق واستدل بقول مالك وأبي الحسن على ما نقله عنه أبو علي وابن ناجي والشيخ ميارة وأبو حفص القاسي لاستدلالهما بكلامهما على ما في التحفة وهو الذي اعتمدوه وابن هرون في اختصاره وصاحب المفيد وابن سلون وصاحب المقصد المحمود وابن عاصم وولده ويترجح الثاني بانه الذي قاله بعض القرويين وجرم به اللغمي وابن رشد ونقله عن ابن القاسم ورد ما في المدونة اليه وبه جزم القرافي في ذخيرته والراجح في كل منهما أقوى والاول أقوى والله أعلم وقول مب اما قبله ا حدهما بعد طول غيبة الآخر أو مرضه فهو له الخ بهذا جزم أبو علي وطفي معترضا على ح في اطلاقه قائلا مانصه وأما نقله عن الراجح ان الربح بينهما ويطالبه بأجرة عـ له من غير تفصيل فلا يعول عليه لانه خلاف كلام المدونة وخلاف تفصيل بعض القرويين واللغمي اه محل الحاجة منه بلفظه \* (تنبيه) \* محل نو كلام التحفة على القول الثاني ثم قال ولا يخفى ما في ذلك من البعد اه منه بلفظه وفيه نظر اذا لموجب لارتكاب ذلك مع الاعتراف ببعده ولو فرضنا ان القولين متساويان فكيف مع كون ما درج عليه هو الاقوى والله أعلم (كثيرا لآلة) قول مب قال طفي وفيه نظر الخ فهو لابي علي ونصه و ح هنا فهم المدونة على غير وجهها واذ لا لما نقلها قال مانصه قلت انظر لو تطوع بها أي بكثير الآلة بعد العقد والظاهر الجواز والله أعلم اه فجعل مسئلة المدونة في العقد وليس كذلك لانه لم يقف على نقل أبي الحسن اه منه بلفظه \* قلت خفي على ح ومن بعده من المعترضين عليه والمجيبين عنه كلام أبي الفضل عياض الذي نقله ابن ناجي معتمدا عليه مفسرا به المدونة فانه قال عند قولها وان تطاول أحد القصارين على صاحبه بشئ نأفهم من الماعون ولا قدر له في الكراة القصيرة والمدقة جاز وان تطاول أحد هـ ما على صاحبه باداة لا يلقي مثلها الكثير ثم لم يجز حتى يشتركا في ملكها أو يكرى من الآخر نصفها اه منها بلفظها مانصه قوله وان تطاول أحد القصارين على صاحبه الخ عياض المدقة هي الارزبة بكسر الهمزة التي تكمد بها الثياب وتطاول معناه تفصل ومعنى ما ذكره اذا وقع في العقد

(كثيرا لآلة) قول خش  
كدقة قال عياض هي الارزبة بكسر  
الهمزة التي تكمد بها الثياب اه  
وقول مب قال طفي وفيه  
نظر الخ مثله لابي علي معارضائه  
وبين ما فيها من جواز التبرع في  
العقد في المفاوضة لكن الصواب  
مع ح كما يشهد به قول عياض  
ولو كان بعد العقد جاز ولو كثر وقيل  
انه لا يجوز في غير النافه لانه من أكل  
المال بالباطل اه وبه فسر ابن  
ناجي المدونة (وهل تلقي البيوتان  
الخ) قول ز واذا عمل أحد  
شريكي المال الخ تقدم أن الراجح  
جمعه على التبرع



(وهو بينهما) ابن عرفة النخعي ان اشترى (٧٠) معايلة فهي بينهما على الجزء الذي اشترى كافي وما انفرد أحدهما بشراؤه في

كونه كذلك لشراؤه باذن صاحبه  
قولا ابن القاسم وسجنون والاول  
أحسن لان كلامهما وكيل لصاحبه  
يجعل فاسد ثم قال ولا يصح في  
سماعه كقول ابن القاسم اه وقول  
ز فان لم يعلم البائع الخ ابن عرفة  
وللبائع أخذ كل منهما بنصف الثمن  
ان حضر موسرين والا فان علم  
شركتهما وجهل فساداه فله أخذ  
الموسر الحاضر بكل الثمن وان لم  
يسأره بالشراء وان علم فساداه لم  
يأخذ أحدهما بجزء الآخر وان  
جهل شركتهما فله أخذ منتهى  
الشراء بكل الثمن وغيره بنصيبه لانه  
ملك نصف سلعته اه وهو مختصر من  
كلام النخعي ويتأمله يظهر لك ما في  
كلام ز والله أعلم (وكيسع وجيه  
الخ) قلت قول ز لجهل الآخر  
هو اشارة الى انه لا مفهوم لوجبه ولا  
لحامل (وكذا روى الخ) قول ز  
عطف على قوله باشرطه الخ انظر  
ما معناه والظاهر عطفه على كثير  
الآلة بتقدير مضاف أي وكشركة ذي  
رعى الخ قلت وقول ز والاحسن  
عطف على قوله الخ مثله جعل الواو  
للمعال وقول ز وتظهر فائدة ذلك  
في حصول التفليس الخ فيه نظر  
لان ابن يونس انما خالف أبا محمد في  
حضورهم وملاهم لا مطلقا انظر  
نصه في الأصل (وقضى الخ) قلت  
قول مب لان المطلوب اذا لم يصلح  
الخ أحسن منه أن يقال لان قوله  
أمر به أي حقيقة أو حكما بان يسع  
عن يصلح وقول ز جعل القول  
بانه يسع من خطه الخ صوابه جعل القول بالتفصيل مقابلا وهذا أحسن مما لمب تأمله

ولذلك فصل بين التافه وغيره ولو كان بعد العقد جاز ولو كثر وقيل انه لا يجوز في غير التافه  
لانهم من كل المال بالباطل اه منه بلفظه وبه تعلم ان الصواب مع ح لامع طفي وأبي  
على وقد أزم أبو على بحمل كلام المدونة على ما حملها عليه أبو الحسن السناقر في كلامها  
قائلا مانصه فانها أجازت أن يتفضل بعد العقد في المقايضة ومنعت هنا التفضل بكثير الآلة  
أو يفرق بين الشريكين وان هذه يترجح فيها عدم اللزوم بالعقد ولا اخاله يصح لان شركة  
الايذان كالأجارة فهي أقوى وأقرب للزوم من شركة الاموال اه منه بلفظه وهو كما  
قال ولو اطلع على كلام عياض وابن ناجي هذا السلم من ذلك والكمال لله (وهو بينهما)  
ابن عرفة النخعي ان اشترى سلعة صفقة واحدة فهي بينهما على الجزء الذي اشترى كافي وما  
انفرد أحدهما بشراؤه في كونه كذلك لشراؤه باذن صاحبه واختصاصه بمشتره بقولا ابن  
القاسم وسجنون والاول أحسن لان كلامهما وكيل لصاحبه يجعل فاسد ثم قال قلت  
لا يصح في سماعه كقول ابن القاسم اه منه بلفظه وقول ز فان لم يعلم البائع  
باشترى كهما طالب متولى الشراء الخ في كلامه خلل يعلم من كلام النخعي ونصه فان كان  
البائع عالما بالشركة ولم يعلم بفساد معقدها كان له أن يأخذ الحاضر الموسر بجميع الثمن  
وان لم يكن هو المتولى للشراء وان كان عالما بفسادها لم يكن له ذلك وأخذ هذا بنصف الثمن  
ولم يطالب به بالجملة عن الآخر وان لم يكن علم بالشركة وكان الحاضر الموسر هو المتولى  
للشراء كان للبائع أن يأخذ بجميع الثمن لانه دخل على المبيعة منه ولم يدخل معه على أنه  
وكيل لغيره في النصف الآخر وان كان الحاضر الموسر الذي لم يتول الشراء أخذه بنصف  
الثمن لا أكثر لان البائع لما لم يعلم بالشركة لم تدخل في جملة هذا وكان له أن يأخذ بنصف  
الثمن لانه ملك نصف سلعته اه منه بلفظه ونقله ابن عرفة مختصرا وسيله ونصه وللبيع  
أخذ كل منهما بنصف الثمن ان حضر موسرين والا فان علم شركتهما ما وجهل فسادها  
فله أخذ الموسر الحاضر بكل الثمن وان لم يسأره بالشراء وان علم فسادها لم يأخذ أحدهما  
بجزء الآخر وان جهل شركتهما فله أخذ منتهى الشراء بكل الثمن وغيره بنصيبه لانه ملك  
نصف سلعته اه منه بلفظه ويتأمله ذلك يظهر لك ما في كلام ز والله أعلم (وكذا  
روى ذي يثيث الخ) قول ز وجزم بعض بأنه عطف على قوله وفسدت باشرطه الخ انظر  
ما معناه والظاهر أنه معطوف على قوله ككثير الآلة بتقدير مضاف أي وكشركة ذي رعى  
الخ والمعنى كفساد شركة اشترط فيها الغاء كثير الآلة وشركة ذي رعى الخ (وترادوا  
الأكربة) قول ز قلت وتظهر فائدة ذلك في حصول التفليس لبعضهم أو لجميعهم الخ  
سلم نو ومب ما أفاده كلامهم من أن فائدة الخلاف بين أبي محمد وابن يونس تظهر في  
التفليس وهو غير مسلم لان ابن يونس انما خالف أبا محمد في حضورهم وملاهم لا مطلقا ونصه  
قال أبو محمد وتفسير ما قال ابن القاسم في تراجعهم في اختلاف أكربة ذلك مثل أن يكون  
كراء البيت يساوي ثلاثة دراهم والداية درهمين والرجح درهم ففقدتساووا في درهم فلا  
يتراجعون فيه فصاحب البيت له فضل درهمين له منهما ثلثا درهم على كل واحد من  
صاحبيه وصاحب الداية له فضل درهم له منه ثلث درهم على كل واحد من صاحبيه فاذا



(كذى سفل الخ) قول ز حيث

يبي الخ صوابه حتى يبي الخ  
(وكس مر حاض) قلت قول  
ز لانه بمنزلة سقف الاسفل أى فى  
كونه يرتفق به وهو الاسفل وقوله  
واستظهره أى استظهر المصنف فى  
ضبح (ويستوفى منها الخ) قول  
ز عن ابن الحاجب وكل من أوصل  
نفع الخ ذكر فى المفيد فى ذلك  
قولين انظر نفع فى الاصل (وبالاذن  
من دخول الخ) قول ز وله منع  
جاره من ادخال حص الخ فحوى  
ح عن تبصرة ابن فرحون وعن  
شرح الارشاد للشيخ زروق عن  
حبيب عن سحنون لكنه خلاف  
ما فى المعيار والميتطى وهو الذى  
ينبغى الجزم به قلت الظاهر أن  
يوفق بينهما بحمل الاول على مانيه  
ضرر بين والثانى على غيره ثم رأت  
فى هوفى عن أبى على مانصه  
لكن من وقف على الخلاف فى  
ارفاق الجار جزم بما قاله الميتطى انه  
يدخل الطين ونحوه من باب الجار  
ثم قال أبو على نعم ان كان الطين كثيرا  
جدا او يعطل منافع الدار أياما فهذا  
يقرب اه فتأمل والله أعلم وقول  
ز اذا أراد طر حائطه فله منعه الخ  
مثله فى المعيار عن ابن المكي لكن  
فيه أيضا فى المفيد والنوادر عن  
سحنون ليس له منعه من الطر وسلمه  
ابن عرفة زاد فى المعيار عن يحيى بن  
عمران له ادخال ما يحتاج اليه فى  
بنائه من باب الجار ومثله للميتطى  
انظر الاصل وفى بعض نسخ ز  
حص بدل طر وهو ظاهر (لا بطوله  
عرضا) قلت قول ز بل يتقوا يانه الخ اعترضه اللغوى كفى غ انظره

طالب صاحب البيت صاحب الدابة ثلثى درهم طالبه صاحب الدابة ثلث درهم له قبله  
فيتقاصان ويبنى لصاحب البيت ثلث درهم على صاحب الدابة ولصاحب الدابة ثلث  
درهم على صاحب الرخ وصاحب البيت ثلث درهم على صاحب الرخ أيضا فآخر الامر  
أن يغرم صاحب الرخ لصاحب البيت ثلثى درهم ولصاحب الدابة ثلث درهم فيدفعه  
صاحب الدابة الى صاحب البيت فيحصل له درهم وتساووا فان لم يجعله شيئا ودام من عند  
نفسه محمد بن يونس اذا حضروا كلهم وهم أملياء وطلبوا المحاسبة فيدفع صاحب الرخ  
لصاحب البيت درهمًا ثلثا عن صاحب الدابة وثلثين بحاله قبله وينصرفون لان جميع اجارة  
البيت والدابة والرخ ستة دراهم فله صاحب الدابة كرامته درهمان فلا شئ له ولا عليه  
ويرجع صاحب البيت على صاحب الرخ بدرهم فيعتدلون اه منه بلفظه \* (تنبيهه) \*  
وقع لق هنا وهم فى نقله فنسب ما لابن يونس لابي محمد وترك منه التقييد المذكور وقد  
نقل كلامه جس وقبله وفيه نظريه ذلك بأدنى تأمل والله أعلم (كذى سفل ان  
وهى) قول ز جبر رب الاسفل على أن ينيه أو يبيع من ينيه حيث يبي الخ كذا  
فيما وقفنا عليه من نسخة والصواب ما فى خش حتى يبي الخ والله أعلم (واستوفى  
منها ما تنفق) قول ز قال ابن الحاجب وكل من أوصل نفعان عمل أو مال الخ ذكر فى  
المفيد فى ذلك قولين ونصه انظر فى بنى طوب رجل بغير اذنه أو حرث أرضه أو بنى داره  
فلا شئ له فى ذلك لانه متطوع وهذا الماعنى فى المدونة اذا انتم دم من دار الكرام الا ضرر  
فيه على الساكن فبناه الساكن فلا شئ له فى ذلك لانه متطوع وانظر فى آخر كتاب  
الدور من المدونة ومن الواضحة والعينية من قول أصبغ انه يتظر فان كان صاحب الدار لابد  
له من أن يستاجر على ذلك الشئ من يعمله فالبانى أجرته وان كان ممن يعمله بنفسه وعملاته  
ولا يستاجر عليه فلا شئ له ويخرج من المدونة أيضا من موضع آخر مثل ما تقدم أنه لا شئ  
له ثم قال وانظر قوله فى المسئلة المتقدمة ان بنى داره فلا شئ له على رب الدار اعلم ان هذا اذا  
بنى ما ليس له عين فائمة مثل اصلاح الوهى الخفيف وأما البنيان الذى له عين فائمة وفيه  
النقص فانه يرجع على رب الدار أو يقطع نفعه اه محل الحاجة منه بل نظره (وبالاذن فى دخول  
جاره لا صلاح جداره) قول ز وله منع جاره من ادخال حص وطين من بابه ويفتح فى  
حائطه كونه الخ فحوى ح عن ابن فرحون فى تبصرته وعن الشيخ زروق فى شرح  
الارشاد عن ابن حبيب عن سحنون وسلمه ح لكنه خلاف ما فى المعيار عن يحيى بن عمر  
صريحه وخلاف ظاهر ما فى النوادر والمعار عن سحنون نفسه وقد نقل ابن عرفة كلام  
النوادر وسلمه مقتصر عليه ونصه فى النوادر لابن سحنون عنه فى جوابه حبيب من أراد  
أن يطر حائطه من دار جاره ليس له منعه أن يدخل داره فيطر حائطه وكلو فقلت الرخ ثوب  
رجل فالقته فى دار آخر لم يكن له منعه أن يدخل فيأخذه أو يخرج جده اه منه بلفظه ونص  
المعيار عن يحيى بن عمر فسل أى سحنون عن الرجل يريد أن يطر حائطه من دار جاره فتنعه  
جاره من الدخول ليطر فاجاب ليس لجاره أن ينعه يدخل داره يطر حائطه ويجرى على  
ذلك لو أن ربحا قامت ثوب رجل عن ظهره فالقته فى دار رجل أكان له أن ينعه أن



لا يخرج اليه توبه ويمنعه من الدخول ليس له ذلك قال يحيى بن عمر هذا جواب حسين  
وله أن يدخل الحجرة والطوب والطين على باب جاره مما يحتاج اليه في بيانه ولا بد له من  
ذلك ومثل ابن المكي عن ذلك فقال له منعه اه منه بلفظه فحاصله أن ابن المكي قال له  
منعه من الطر وقال سحنون ويحيى بن عمر ليس له منعه وصرح يحيى بن عمر بأن له ادخال  
مما يحتاج اليه على باب جاره وهو ظاهر جواب سحنون المذكور وهو أيضا ظاهر ما في  
النوادر عن ابن سحنون عن أبيه وسلم ذلك الشيخ أبو محمد وابن عرفة وأبو العباس  
الواشعري في زيادة الشيخ زروق منعه من ذلك مخالفة لهؤلاء وقد خفي ذلك كله على ح  
وقد ذكر في المقيد عن سحنون نحو ما في النوادر فقال قيل ترجمة في وجوه الضرر مانصه  
وقال سحنون فيمن أراد أن يطر حائطه من دار جاره ليس لجاره أن يمنع من الدخول لطر  
حائطه وكذلك لو قلعت الریح ثوبا عن كتي رجل فالقته في دار رجل لم يكن له منعه من  
أن يدخل فيأخذ توبه أو يخرج به هو إليه أن أبي من دخوله إلى داره اه منه بلفظه والمسيطي  
مثل ما قدمناه عن العيار كانه أبو علي ولا يخفى أن ما للشيخ زروق لا يقاوم هذا وقد قال  
أبو علي مانصه لكن من وقف على الخلاف في إرفاق الجار وما ذكر الناس فيه من الخلاف  
جزم بما قاله المسيطي أنه يدخل الطين ونحوه من باب الجار فإن نقب الجدار صعب وهذه  
الأمور أغمار تكب فيها أخف الضررين كافي ضيغ هنا وكذا غيره ثم قال نعم إن كان  
الطين كثيرا جدا ويعطل منافع الدار بأما فلهذا يقرب اه منه بلفظه وما قاله ظاهر معنى  
وأما نقلا فلا أقوى هو عدم المنع مطلقا والله أعلم \* (تنبيه) \* قول الشيخ زروق عن ابن  
حبيب عن سحنون الخ كذا في جميع ما وقفنا عليه من نسخ ح ابن حبيب وهو تحيف  
بزيادة لفظة ابن خزيمة متعين لأن رواية عبد الملك بن حبيب عن سحنون غير مرفوعة وان  
كانت معاصرين ومات ابن حبيب في ذي الحجة سنة ثمان وثلاثين وقيل تسع وثلاثين  
ومائتين ومات سحنون في رجب سنة أربعين ومائتين وكان سنة يوم مات ثمانين سنة انظر  
الديباج وانما هو حبيب كما تقدم في نقل ابن عرفة عن النوادر وفي الديباج مانصه حبيب بن  
نصر أبو سهل التميمي من أصحاب سحنون وعنه عامة روايته يكنى أبا نصر كان من أبناء  
الجند القادمين أفريقية كان فقيها ثقة حسن الكتب والنفيد سمع من سحنون وعون  
ابن عبد العزيز بن يحيى المديني وغيرهم وكان يبلغي كلامه وأدخل ابن سحنون سؤاله  
لسحنون في كتابه وكان حبيب جيد النظر وله كتاب في مسائله لسحنون سماه بالاقضية توفي  
سنة سبع وثمانين ومائتين في رمضان سنة ست وثمانون سنة ولد سنة إحدى ومائتين  
اه منه بلفظه (للاصلاح أو هدم) قول ز وما في العتبية عن ابن القاسم من قوله  
ترك إصلاحه ليجزأ واستغنا عن فرض مسئلة الخ لامعارضه بين ما نقله عن العتبية وما جزم  
به قبله فلا حاجة للاعتذار الذي ذكره لأن ما نقله عن العتبية هو عين ما قبله فتأمل وما في  
العتبية عن ابن القاسم وقع في سماع عيسى ويحيى في ابن عرفة مانصه ابن رشدي تحصل في  
حكم بنائه أن هدم أربعة سمع عيسى ويحيى ابن القاسم أن سقط بسماعوى أو هدم خوف  
سقوطه لم يلزمه بناؤه مطلقا وقيل لجاره استر له فسل أن شئت وإن هدمه ليجدد اه ولتنفعة

(للاصلاح الخ) قول ز وما في  
العتبية الخ لوساقه مساق الاستدلال  
على ما قبله فقال في العتبية الخ  
وأسقط قوله فرض مسئلة فتأمل  
وقول ز مع مراعاة لأى الداخلة  
على لاصلاح والتقدير ان هدمه  
ضرر الا ان هدم وهو ظاهر خلافا  
لهو في وقول ز ومثل قوله  
الساتر الخ قلت الظاهر أنه  
لا مخالفة بين ما لابن الحاجب وابن  
عرفة وبين ما لابن يونس ومن وافقه  
لأن موضوع الأول اذا هدمه ضررا  
وموضوع الثاني اذا هدمه لاصلاح  
أو ان هدم فيعم في أول كلام المصنف  
ويخصص في آخره فتأمل \* (تنبيه) \*  
قال ق ذكروا أن ما ثبت بالختم  
فهو بينهما اه وفي المصباح الختم  
حد الأرض والجمع تخوم كفلس  
وفلوس وقال ابن الأعرابي وابن  
السكيت الواحد تخو والجمع تخم  
كرسول ورسل اه ونحوه في الصحاح  
قائلا الختم منتهى كل قرية أو أرض  
وانظر الاصل



أجبر على بناءه ان كان له مال والا فلا وان هدمه ضرر الزمة بناؤه ان كان له مال وان لم يكن له مال يبيع عن يمينه كالخاطئ بين الشرير ~~يكن~~ ولا بن حبيب عن الاخوين يجبر مطلقا كالخاطئ بين الشرير يكتن وهو ظاهر قول سحنون في هذا السماع يجبر على كل حال ولا بن المجاشون في الثمانية كهذا الا أنه اذا لم يكن له مال يبيع من داره ما يدين به فان كانت بيده صدقة أو عري فلصاحبه بناؤه واتباعه دين في ذمته ابن رشد معناه عندي ان لم يسلم كراهها لذلك ورابعها قول أصبغ وزوايته لا يلزمه شئ على كل حال وله هدمه وجعه له عرصة اه منه بلفظه وقول ز وعلم بما قررناه ان قوله أو هدم فعل ماض معطوف على هدمه مع مراعاة الالح تأمل كيف يعطف على المبتدئ ويقدر في المعطوف حرف نفى هذا مما لا يعقل \* (تنبيهات \* الاول) في نقل ق هنا عن ابن القاسم خلل به لم يوافقناه من نقل ابن عرفة عن ابن رشد والظاهر انه أراد اختصار كلام ابن عرفة المذكور فوقع له ما وقع على عادته في مواضع فانظره وتأمل \* (الثاني) في ق هنا مانصه قال سحنون لا يجبر على بناءه اذا انهدم في قول ابن القاسم ويجبر على قول ابن كثة وبه أقول اه وهو مخالف لما ذكره قبيل قوله قبل هذا وباعادة الساتر الخ عن ابن كثة في الجدار المشترك بينهما انه لا يجبر أحدهما على بناءه ومن شاء منهما استر على نفسه ومثل ما عراه له في الجدار المشترك لابن عرفة عن ابن عبدوس عن ابن كثة واذا كان ابن كثة يقول بعدم الجبر في المشترك مع أن المذهب فيه هو الجبر فكيف يقول بالجبر في غير المشترك الذي لم يختلف فيه قول ابن القاسم انه لا يجبر والله أعلم \* (الثالث) في ق هنا أيضا مانصه وانظر هناك أيضا ذكرنا ان ما ثبت بالتخميم فهو بينهما اه منه وهذه المادة بالتاء المتشابهة من فوق وبالحاء المعجمة والميم وهي فيما وقفنا عليه من نسخ ق بدون واو بين الحاء والميم فيحتمل أن تكون في كلامه بوزن فلس فتكون مفردة أو بوزن عنق فتكون جمعا ففي المصباح مانصه التخميم حد الارض والجمع تخوم مثل فلس وفلوس وقال ابن الاعرابي وابن السكيت الواحد تخوم والجمع تخم تخم مثل رسول ورس اه منه بلفظه ونحوه في المصباح ونصه التخميم منتهى كل قرية أو أرض يقال فلان على تخم من الارض والجمع تخوم مثل فلس وفلوس قال الشاعر

يا بني التخوم لا تظلوها \* ان ظلم التخوم ذو عقلا

وقال الفراء تخومها حدودها لا ترى انه قال لا تظلوها ولم يقل لا تظلوها وقال ابن السكيت سمعت أبا عمرو يقول هي تخوم الارض الجمع تخم مثل صبور وصبر اه محل الحاجة منه بلفظه وفيها بعض مخالفة لما في القاموس ونصه التخوم بالضم الفصل بين الارضين من المعالم والحدود مؤنثة الجمع تخوم أيضا وتخم كعق أو الواحد تخم بالضم وتخومة بفتحهما اه منه بلفظه فتأمل وفقه ما أشار اليه مذكور في ابن عرفة وغيره ونص ابن عرفة قال ابن سحنون ما ثبت في التخم أو الجسر بين أرضين من زرع وغيره فهو بينهما ولو اختلفت الزريعة ابن عات قال غيره وكذا الشجر فان غرس أحدهما فيه شجرة فله نصفها ونصف قيمتها مقلوبا اه منه بلفظه وما نسب به لابن عات هو في طريقه ذكره في ترجمة وثيقة ارفاق بجدار أو طريق وزاد مانصه قال غيره وهذا يدل من قوله على أن التخم بينهما



من الاستغناء اهـ منها بلقطها وتكلم على مسئلة الزرع أيضا في ترجمة فقه ما تقدم في الوثيقة من المزارعة وتكلم ابن سلون على ما يتعلق بالمسئلة من التخوم نفسها وما بنت فيها من زرع أو شجر في ثلاثة مواضع في فصل المزارعة وفي فصل الضرر وفي مسائل الارفاق فانظره ان شئت وفي المقصد المحمود مانصه واذا اختلف الرجال في التخوم وكل واحد يدعيها لنفسه فهي كمسئلة الجدار ولا يعتبر بارتفاع التخم في حد أرض أحدهما على أرض صاحبه وان شهد به أهل البصر لأحداهما قضى له به مع يمينه وليس لمن وجب له أن يعمره مخافة أن يعنى أثره فيقع الالتباس الآن تكون العمارة لا تفسيره فلا يمنع وقيل في التخم المرتفع انه للأرض العليا لانه رفادة لها الثلاثهار وهو قول حسن والاحتياط للدين أن لا تغير التخوم لقوله صلى الله عليه وسلم ملعون من غير تخوم الأرض ومن ترك شيأ لله لم يوجد له الله فقده اهـ منه بلقطه \* (تنبيه) \* احتجوا بهذا الحديث يقتضى أنه صحيح أو حسن وقد ذكره في الجامع الصغير وعزاه للإمام أحمد في مسنده عن ابن عباس فقال المناوي في شرحه مانصه باسناد ضعيف اهـ منه بلقطه (ويهدم بناء بطريق ولولم يضر) ما رجحه المصنف هو مذهب الاكثر وصرح المتبسط وغيره بأنه المشهور والمعمول به وهو الذي اختاره ابن سهل كافي كلامه الذي نقله ح وقال فيه ابن سلون انه الاصح وقال فيه ابن أبي الدنيا انه الصواب وبأق لفظه والمردود بل هو مختار ابن رشد في بيانه ونوازه والله أعلم \* (تنبيه) \* محصل ما في ح أن الخلاف انما هو في الهدم بعد الوقوع وأما ابتداء فلا خلاف انه ممنوع من ذلك وان لم يضر وما وقع في كلام ابن رشد بما يفيد الخلاف ابتداء فراده به خارج المذهب قال جس مانصه قلت انظر قول ح وأما ابتداء فلا يجوز بلا خلاف وقوله عن ابن رشد انه في مالك وأصحابه أنه لا يجوز لأحد ابتداء أن يقطع من الطريق شيأ الخ مع قول ضيق وأما ما لا يضر فروى عن مالك الجواز والكراهة الآن يقال هما طريقان اهـ قلت هذا الجواب لا يقطع به التعقب عن ح لاهمال التنبيه على الطريق الاخرى على تسليم أنهم ما طريقان مع شهرة الخلاف في ذلك فقد ذكره المتبسط وغيره وقال ابن عرفة في احياء الموات مانصه وان لم يضر في جوازه وكرهاته ثالثا يمنع ويهدم لقول مالك وظاهر قول أصبغ مع ابن القاسم وسكنون مع الاخوين وقال أشهب مرة بالثاني وأخرى بالثالث وصوب اللغمي الكراهة قلت واستقر على قضاة العدل على المنع والهدم وجرحة فاعله ان لم يعذر بجهل اهـ منه بلقطه وحاصله أن الجواز لمالك والكراهة لظاهر قول ابن القاسم وأصبغ وأحد قولي أشهب واختيار اللغمي والمنع لسكنون والاخوين وأحد قولي أشهب وهذا هو كلام المتبسط بعينه الآن المتبسط قال بعد القول بالمنع مانصه هذا هو المشهور وروبه القضاء وقاله مطرف وابن الماجشون وسكنون اهـ من اختصار ابن هرون بلقطه والله الموفق \* (فرع) \* اذا أخذ أحد من الطريق شيأ ببناء أو غرس واستغله فحكم عليه بهدم بيانه وازالة غرسه هل يجب عليه رد الغلة أم لا سئل عن ذلك ابن أبي الدنيا فأجاب بما نصه ما أضر بالمارين فلا خلاف في هدمه وزواله حتى لا يبقى له رسم وغلة مر دودة لا تحمل للمقتل وتصرف للفقراء ولا تنفع

(ولولم يضر) هذا هو المشهور والمعمول به وهو مذهب الاكثر خلافا لابن رشد في بيانه ونوازه ومحصل ما في ح أن هذا الخلاف انما هو في الهدم بعد الوقوع وأما ابتداء فلا خلاف انه ممنوع من ذلك وان لم يضر اهـ وهو خلاف ما في ضيق وغيره من حكاية الخلاف ابتداء وهل على الباني أو الغارس بالطريق كراهة للمدة السابقة أو لا قولان لابن أبي الدنيا وابن رشد انظر الاصل وقول ز وظاهره ولو طال أي لا جسد كالعشرين سنة وقوله بما لم يطل أي جدا كالحسين سنة وهذا هو الصواب انظر الاصل عند قوله وباب بسكة والله أعلم



الحيازة على العامة ومن ليس له ملك معلوم وما لا يضر والطريق واسع فاختلاف هل يمنع  
أو يباح وقد هدم عمر كبر الحداد وقال تضيقون على الناس الطريق وقال مطرف يمنع  
ولو كان مثل البيداء وهو الصواب وإنما يكون القضاء للمقاعد للبيع والحاجة وعن بعض  
أهل العلم ان طال جالوسه للبيع فيه أزيل منه وأما ملكه فليس لاحد ولا يئنيه والطريق  
كالمسجد فن جلس فهو أحق ومن قام سقط حقه وفي النواذر الاختلاف في الضرر هل  
يملك أم لا وعن أصبغ لا يملك وان فعل لم يهدم والصواب المنع والهدم ولو كان أوسع من  
البيداء اه من نوازل الضرر من المعيار بلفظه لكن لا ينرشد خلافة في ترجمة مسائل من  
القضاء في الاحداث ودعوى الضرر من نوازل ما نصه وكتب اليه أبو الفضل عياض يسأله  
عن رجل أدخل طريقا قام طرق المسلمين في جنته وحازها وغرسها وقطع المرو فيها واغتلها  
مدة ثم بعد ذلك قامت فيها البيعة وحيزت ولزم اخرجها للمسلمين ماذا يلزمه في ذلك وماذا  
ترى فيما اغتلت مما غرسه فيها وفي شهادته وأين من قطع الطريق بالكلية عن أخذ بعضها  
وفي علمك ما ورد في هذا اقتساما عندك في ذلك وعن ترك النهود القيام به الى الآن  
وما رأيك في ذلك واختيارك من الاقوال لاسيما ان كان فاعل ذلك من يخاف أو النهود ممن  
لا يعلم ان القيام يلزمهم جابني عليه ما جور ان شاء الله فاجاب تصفت أعزك الله  
بطاعته وتوكل بكرامته سؤالا كذا ووقف عليه ويلزم الذي اقتطع المحبة وأدخلها  
في جنته وقطع منافع المسلمين في المرو وعليها وهو عالم بذلك غير جاهل به مستحق بارتكاب  
المحظور فيه الادب على ذلك مع طرح الشهادة ولا يجب عليه فيما اغتله مما اغترسه شيء  
يحكم به عليه اذ ليس الطريق بعين فيحكم له بحقه فيما اغتله منه على ما في علمك من  
الاختلاف في ذلك وانما هو حق لجماعة المسلمين في المرو وعليها هو أحدهم وقد قيل على ما في  
علمك في الحبس الموضوع للغلة اذا انفرد باستغلاله بعض الحبس عليهم دون سائرهم انما  
يقضى لهم بحقوقهم فيما يستقبل لا فيما مضى فكيف بالطريق التي ليست موضوعة للغلة  
وقديناه في ذلك بالاثم فان يدم على فعليه واستغفر الله منه وتاب اليه من ذلك بقيت عليه  
التباعد من منع المرو على الطريق التي اقتطعها وأدخلها في جنته يقتصر له بها يوم  
القيامة من حسناته فيستحب له أن يتصدق بفعل الخير جاء أن يكون كفارة له ولا تطل  
شهادة الشاهد في الطريق بترك القيام بشهادته فيه مدة هذا الذي أختره مما قيل في ذلك  
اذ قد يكون له في ترك القيام بشهادته اذا لم يدع اليها عذرا وتأويل يعذبه وبالله التوفيق  
اه منها بلفظه او نقله في المعيار أيضا بعد جواب ابن أبي الدنيا فتحصل انهم ما قولان \* (تنبيه)  
ظاهر جواب ابن أبي الدنيا أو صريحه ان الثمرة تقسمها هي التي تصرف للفقراء ولا وجه  
له اذ لا يكون هذا الغارس أشد من غضب أرض معين فبني فيها أو غرس التي أشار لها  
المصنف فيما يأتي في الغضب بقوله وكراه أرض بنت فتأمله وانه أعلم (وبسدة كوة) قول  
ز بالفتح والضم هذه عبارة المصباح وفي ح ان الفتح أشهر ويشهد له كلام القاموس  
ونصه الكوة ويضم والكوى الخرق في الحائط أو التذكير الكبير والتأنيب للصغير الجمع  
كوى وكواء اه منه بلفظه وفي كلامه اجمال بينه كلام المصباح ونصه الكوة بفتح وتضم

(وبسدة كوة) بالفتح على الاشهر  
كما في ح ويشهد له كلام  
القاموس انظره وقول مب على  
أحد القولين الخ وكذا ان كان  
يطلع منها على عرصته يرد صاحبها  
أن يبنى بها في المستقبل ففيه  
خلاف والراجح منه أن له منه بعد  
بناء القاعة لاقبله انظر الاصل  
\* (فرع) \* قال في طرر ابن عات  
فان بنى رجل في موضع مشرف  
يطل منه على جيرانه لم يمنع منه لانه  
كان يطلع منه قبل ذلك الا أن يفتح  
فيها كوى يطل منها له منه المشاور  
وكذا من فتح كوى يطلع منها على  
ما يطلع غيره منع من ذلك ولا حجة له في  
اطلاع غيره من الاستغناء اه  
وقول مب في الفرع عشر سنين  
هو الراجح المعول به انظر ح وظاهر  
أنقاله انه لا فرق في ذلك بين الاجانب  
والاقارب وصرح بذلك غير واحد  
كابن عات وابن سلقون وصاحب  
المعيار انظر الاصل عند قوله الا في  
ان تجددت والا فقولان



الثقب في الحائط وجمع المفتوح على لفظ كوات مثل جنة وحنات وكوا أيضا مثل طيبة  
 وطلباء وركوة وركوة وركوة كوى مثل مديعة ومدي أه منه بلفظه وقول مب  
 وقد أه أيضا إذا كان يتكشف منها على الدور والحنات على أحد القولين الخسكت عما  
 إذا كان يطلع منها على عرصة يريد صاحبها أن يبنى بها في المستقبل وفيها خـ لاف أيضا في  
 طرر ابن عات مانصة ان كانت لرجل عرصة وبني رجل بجنبه فليس له منه من فتح الابواب  
 والكوى اليها حتى يبنى وان قال أريد أن أبني فيها لانه حق سبق اليه وقد روى ابن حبيب  
 ان له أن يمنع من فتحها على العرصة قبل البناء وبعده اذ رغبت في بنائها لانه حق له فردد عنه  
 ما يضر به ان شاء وذكره عيسى أيضا في كتاب الجدار قال عيسى فان لم يمنع حتى يبنى ثم أراد  
 منعه ان ذلك له ولا يمنع تركه أو لامن القيام عليه بذلك مطرف فان وافقه بفتحها على  
 انه متى شاء هدها جاز ذلك بينهما أه منها بلفظها ونقله ابن فرحون في تبصرته مختصرا وأقره  
 وقال ابن سلون مانصة وفي كتاب الاستغناء ان كانت لرجل عرصة وبني رجل تحتها فليس  
 له منعه من فتح الكوى والابواب اليها حتى وان قال أريد أن أبني فيها لانه حق سبق اليه وقد  
 روى ابن حبيب ان له أن يمنع من فتحها على العرصة قبل البناء وبعده وذكره عيسى أيضا  
 في كتاب الجدار قال فان لم يمنع حتى يبنى وأراد منعه ان ذلك له أه منه بلفظه وذكر المسئلة  
 في ضيغ فقال واختلف فيها على ثلاثة أقوال قال مطرف يمنع قبل بناء القاعة وبعده  
 وقال ابن الماجشون لا يمنع مطلقا وقال ابن القاسم يمنع بعد أن يبنى القاعة ولا يمنع قبله  
 أه منه بلفظه وقال ابن عرفة في احياء الموات مانصة ابن رشد عن ابن الماجشون  
 لو أراد بعرصة منع جاره من فتح باب على عرصة قبل بنائها للضرر بذلك عليه اذا لم يكن  
 له ذلك وقال مطرف له منعه قبل البناء وبعده ولو ترك منعه قبل البناء كان له منعه بعده  
 الا أن يكون رب العرصة اشترها على ذلك وقاله أصح وابن حبيب وابن زرقون في منعه  
 قبل بناء القاعة وبعده وعدمه ففهما ثالثا بعده لا قبله لمطرف وابن الماجشون وابن  
 القاسم نقلت نقلها الباقي فافلا في الثالث أظن اني رأيت له لابن القاسم أه منه بلفظه  
 وقال ابن ناجي عند قول التهذيب ومن فتح في جداره كوة أو بابا يضر بجاره في الكشف  
 منه عليه منع وأما كوة قديمة أو باب قديم لا منفعة له فيه وفيه مضرة على جاره فلا  
 يمنع منه أه مانصه وظاهر قوله وفيه مضرة على جاره أعدم من الضرر الحاصل الا أن  
 أوفى المستقبل وبه قال مطرف وقال ابن الماجشون لا يمنع ففهما وقال ابن القاسم يمنع  
 بعد صلاحه لا قبل أه منه بلفظه فالقول بعدم منعه مطلقا انقرب به ابن الماجشون فهو  
 أضعفها وان صدر به صاحب الاستغناء ومن تبعه مع أن مذهب ابن الماجشون ان  
 الكشف فليس من الضرر كما استراه قريبا ومنعه بعده اتفق عليه مالك فيمروا به ابن  
 حبيب وابن القاسم ومطرف وأصبغ وابن حبيب وعيسى بن دينار فهو الراجح مع ما انضم  
 الى ذلك من أخذ من ظاهر المدونة على ما قاله ابن ناجي فتأمل له \* (تبينان \* الاول) \*  
 لا إشكال على قول ابن القاسم انه لا يضره السكوت قبل بناء عرسته ولو طال السنون  
 وانظر هل الحكم كذلك على قول مالك والجماعة المذكورين وهو ظاهر كلامهم وهو



(ورائحة كدباغ) قول ز ويحتمل عدم الخ هو الظاهر تأمله (٧٧) \* (فرع) \* في المعيار عن السيوري فيمن له حجرة

السكنى فهدمها وتر كها خرا بالالقاء

الفضلات وتضرر بها البنا ان انه

يجبر على البناء أو البيع اذا كثر

الضرر بذلك اه والظاهر انه لا يخاف

ما يأتي لز عند قوله ويقطع ما أضر

من شجرة فتأمله (ومضرب جدار)

لا شك أن منه الرخي في الجملة ويرجع

في ذلك لاهل المعرفة وفي المعيار عن

ابن الزاى ان الذى يريد أن يعمل

الرخي يتباعه من حائط الجار بثمانية

أشبار من حد دوران البهيمه الى

حائط الجار ويشغل ذلك بالبنين

لان البناء يحول بين المضرة وحائط

الجار اه وفيه أيضا عن ابن

عبد الرميع انه يؤخذ كأغد وتر بط

أركانه بأربعة خيوط في كل ركن خيط

وتجميع أطراف الخيوط وتعلق في

السقف الذى على الحائط ويجعل

على الكاغد حبة من كزبر يابس

ويقال لصاحب الرخي هزرها فان

اهتز الكزبر كان فيه ضرر والا فلا

اه \* (تنبيه) \* في ح عن ابن

فرحون عن ابن الهندي فيمن قام

على جاره فيما يريد احداثه وأثبت

انه ضرر انه لا يمنع من عمل ما يريد

فاذا تم عمله وثبت الضرر هدم عليه

اذا لم يكن له مدفع اه ويؤخذ منه

ان من سكت حين العمل وقام بالقرب

من الفراغ منه لا يمين عليه وان

سكونه لم يكن رضا وهو كذلك نص

عليه في المعيار عن العتبية خلاف

ما ذكره ح عن ابن فرحون أيضا

عند قوله وبسد كوة وان جرى عليه

في التحفة نعم ان لم يبق الا بعد السنة

والسنتين فلا بد من عيینه كما في المعيار عن العتبية أيضا انظر الاصل والله أعلم

الظاهر أو لا لان سكونه مع قدرته على المنع يعذر ضالكن الضرر بالفعل لم يحصل له قبل  
البناء فلا يضره السكون والله أعلم \* (الثاني) \* حكى ابن سلون الاتفاق على أن التكشف  
من الضرر الذى يحكم برفعه وفيه نظر فى ضح مائه اختلف فيمن اتخذ كوى وأبوابا  
يشرف منها على دار جاره فقال مالك وابن القاسم يمنع ورواه ابن وهب وزاد ولا يكف أن  
يعلى بنيانه حتى لا يراه وفي الميسوط عن ابن مسلمة لا يمنع ورواه ابن المعدل عن ابن الماجشون  
قال ويقال له استر على نفسك ان شئت والاول هو المعروف اه منه بلفظه وقال ابن  
عرفه مائه ومنه ضرر الاطلاع كاحداث كوة أو باب يطلع من احدها ماعلى دار جاره  
أو يتخذ عليه نصبة يشرف منها على عياله وشذ قول أشهب وابن الماجشون ومحمد بن مسلمة  
ومحمد بن صدقة من أصحاب مالك انه لا يمنع ويقال لجاره استر على نفسك ان شئت قلت في لفظ  
ان شئت نظرا أشار اليه الصقلي في نحو هذا وقال الواجب أن يستر على نفسه اه منه بلفظه  
وقد ذكر هذا الخلاف بعينه ابن ناجى عقب كلامه الذى قدمناه آنفا والله أعلم \* (فرع) \*  
قال في طرار بن عات مائه فان بنى رجل في موضع مشرف يطل منه على جيرانه انه لم يمنع منه  
لانه كان يطلع منه قبل ذلك الا أن يفتح فيها كوة يطل منها فله منه المشاور وكذلك من فتح  
كوى يطلع منها على ما يطلع غيره منع من ذلك ولا حجة له في اطلاق غيره من دار كان أو  
طريق من الاستغناء اه منها بلفظها (ورائحة كدباغ) قول ز ويحتمل عدم تنوين  
دخان ورائحة الخ هذا الاحتمال هو الاول أو المتعين تأمل بين الوجهين \* (فرع) \*  
في المعيار مائه وسئل أى السيوري عن له حجرة في بيوت لسكنى الكرام في موضع  
من غوب فيه فهدمها وهدمها وبنيها غيرها وتر كها خرا بالالقاء الفضلات والكناسات  
والنجاسات وتضرر بهم الجيران هل يجوز فعل مثل هذا وهل يجبر على بنائها أم لا ويرى  
طواب بينائها فقال نفعل ثم لم يفعل فأجاب اذا أضر بالجيران ضررا كثيرا ما أن يبيع  
واما أن يبنى اه منه بلفظه (ومضرب جدار) قول ز كرخى لا اشكال أن الرخي من  
مضرات الجار في الجملة ويرجع في ذلك الى أهل المعرفة وفي المعيار عن ابن الرامى مائه  
والذى عندي في ذلك أن الذى يريد أن يعمل في داره الرخي يتباعه من حائط الجار بثمانية  
أشبار من حد دوران البهيمه الى حائط الجار ينتقل ذلك بالبنين بين دوران البهيمه وحائط  
الجار اما يبيت أو مخزن أو مجاز لا بد ذلك من حائل لان البناء يحول بين المضرة وحائط الجار  
اه منه بلفظه وفيه أيضا وسيأقده للقاضى ابن عبد الرميع مائه يؤخذ طرف من  
كأغد وتر بط أركانه بأربعة خيوط في كل ركن خيط وتجميع أطراف الخيوط وتعلق في  
السقف الذى على الحائط الفاصل بين الدارين الرخي من جهة الدار ويجعل على الكاغد  
حبة من كزبر يابس ويقال لصاحب الرخي هزرها فان اهتز الكزبر على الكاغد قيل  
لصاحب الرخي اقلع رحاك لانها تضر بالجار وان كان لا يهتز الكزبر على الكاغد قيل  
لصاحب الدار اترك صاحب الرخي يخدم لانها لا تضر اه منه بلفظه \* (تنبيه) \* في  
ح هنا عن ابن فرحون مائه قال ابن الهندي وان قام رجل على جاره في شئ يريد احداثه  
وادعى أنه ضرر وأقام بينة تشهد بان الذى يذهب الى احداثه يكون فيه ضرر على جاره من

والسنتين فلا بد من عيینه كما في المعيار عن العتبية أيضا انظر الاصل والله أعلم



اطلاع وغيره فليس يمنع جار من عمل ما يريد فاذا تم عمله وثبت الضرر هدم عليه اذ لم يكن  
عنده فيه مدفع اه فتأمل اه والله اعلم اه منه بلفظه فانظر مع ما ذكره في القرع الرابع  
عند قوله قبل وبسد كوة عن ابن فرحون أيضا ونصه اذا أحدث الرجل من البنين  
ما يجب عليه القيام فيه بالضرر فقام جاره عليه بالقرب من الفراغ من البنين فعليه اليمين  
أن سكوت حتى كمل البنين لم يكن على اسقاط حقه الواجب له في ذلك من القيام بقطع  
الضرر اه ففهم من ترتب اليمين عليه اذا قام يقرب الفراغ من الاحداث ترتبها من باب  
أولى اذا قام به بعد طول وقتنا له القيام به ولو طال المدة ثم قال وما ذكره ابن فرحون في  
الحلف بالقيام بالقرب نص عليه في العتبية في أثناء نوازل أصبغ من جامع البيوع ونصه  
فاذا قام بذلك بعد سنة أو سنتين كما ذكرته فلا أرى ذلك يلزمه أي الضرر المحدث ولا يجب  
عليه بعد أن يحلف بالله ما كان سكوته بذلك رضا لا بد ولا تسليما ثم يصرف عنه اذا حلف  
الآن أن يطول زمان ذلك جدا فلا أرى له بعد ذلك دعوى ولا تبعة اه منه بلفظه وفيه  
أمران أحدهما ان ما ذكره من وجوب اليمين اذا قام بالقرب معارض لما ذكره عن ابن  
الهندي من أنه لا تبسيع ودعواه اذا قام عليه حين الشروع ويؤخر الى الفراغ فكيف يؤمر  
بالتأخير الى الفراغ وتجب عليه اليمين اذا قام عليه بالقرب فتأمله ثانيهما أنه استشهد  
لما قاله ابن فرحون بما نقله عن العتبية وفيه نظر لان الذي في العتبية وجوب اليمين بعد  
السنة والسنتين وليس هذا يقرب ولو استدلل به بما في الوثائق المجموعة وابن سلون ونظمه  
في التحفة لسلم من هذا ومع ذلك فالذي في المعيار عن العتبية بالمحل المذكور خلافه فانه  
نقل في نوازل الضرر كلام العتبية بطوله ونقل كلام ابن رشد عليه فقال في آخر كلام ابن  
رشد ما نصه ولما قال ان من حق المبتاع أن يسد المجرى على البائع حكم عليه بحكم  
ما لو احدثه عليه بعد الشراء فقال انه ان قام يقرب ذلك كان له أن يسده واذا لم يقم الا بعد  
السنة والسنتين لم يكن له ذلك الا بعد يمينا وان سكت الى وقت الحياة في الاشياء بعد ذلك  
رضاء ولزمه اه منه بلفظه وعلى هذا فلا اشكال فيما نقله عن ابن الهندي ولا يعول على  
ما نقله عن ابن فرحون من وجوب اليمين مع القرب وان وافق ما في التحفة وغيرها  
لما نقله في العتبية وسلمه حافظ المذهب ابن رشد ولم يحك خلافا وسلمه أيضا الحافظ  
الوائش ريسى ولم يحك فيه خلافا والله الموفق (وحانوت قبالة باب) قول مب قال  
البرزلي وهو الصواب الخ قلت وما صوبه البرزلي هو الظاهر وفي المعيار من جواب لابي  
القاسم خلف بن أبي فراس وفي سؤاله أن الشارع كبير مسأله ما نصه وأما الحوائث  
فكشفتها أعظم وأكثر وعمدة ضررها من غير وجه واحد أبين وأظهر واذا منعنا من باب  
الديار كان الحوائث أخرى لوجوه يكثر تعدادها اه منه بلفظه وبهذا أفتى جماعة من  
فقهائ قرطبة حين سئلوا عن المسئلة بعينها كما في المعيار ونص ما أجاب به بعضهم قد تقدم  
جواب في مثل هذه المسئلة بمنع المحدث على ما بينه وشرحه محمد بن عبدوس لما فيه من  
الضرر اليين وقد رأيت لبعض المتقدمين والله عز وجل يحملنا وإياك على ما فيه الخلاص  
والنجاه برحمته والسلام عليكم وأجاب بعضهم عما نصه جواب أبي عمر هو الصحيح عندي

(واصطبل الخ) قول مب ان  
الحانوت أشد ضررا الخ مثلها الكوة  
كما في المعيار وهو واضح وقول مب  
عن البرزلي وهو الصواب ظاهر  
وبه أفتى جماعة من فقهائ قرطبة كما  
في المعيار



وبه أقول لان المحل المتفق على اعماله الاضرار والذى في المدونة لم يفسر فيه أنه قبالة بيت  
أحد فحمل قول ابن عبدوس على التفسير والتبيين لما في المدونة أولى عند أهل النظر من  
حمله على الخلاف وأجاب الفقيه أبو عبد الله محمد بن أحمد بن الحاج رحمه الله تأملت السؤال  
ويؤمر بالتي الخافوت أن يشكف عن قبالة باب جاره لان ضرر الخافوت شديد وقد نهى النبي  
صلى الله عليه وسلم عن الضرر وبالله التوفيق قاله محمد بن الحاج اه من نوازل الضرر من  
المعيار بلفظه وفيه أن القاضي أبا اسحق بن عبد الربيع حكم بجمع احداث الخافوت  
قبالة دار وانه لا بد من التنكيب وبذلك كله تعلم أن ما صوبه البرزلي هو الصواب والله أعلم  
(\* تنبيهه \*) مثل الخافوت فتح الكوة في المعيار مانصه وسئل ابن الغماز عن رجل  
أحدث غرفة وفتح فيها كوة يرى منها ما في سقيفة جاره اذا فتح بابها فهل لصاحب الدار منع  
هذا عما فتح عليه من ذلك وبينه ماسكة نافذة للمازو واسعة كبيرة فأجاب بمنع الرجل من أن  
يحدث على جاره كوة يطلع منها على ما في سقيفة جاره وليس الكوة والباب سواء لان الباب  
اغمايل للدخول والخروج لمن يدخل ويخرج وليس من ذلك بتوال كوى لا يحترز منها  
ويترك ولا تنظره وكذلك النار يحترز منه ولجوازه وسيره لا يتمكن من النظر والكوة  
للقعود فهي مضرة كثيرة قال ابن الرامح وبهذا جابى كل من سأله من علمائنا وما  
رأيت من القضاة أحد احكم بغير ذلك اه منه بلفظه (ان تجددت والا فقولان) قول ز  
في قطع المضرم من أغصانها وهو الراجح الخ يخالف لقول التحفة وتركدوان أضر الاشهر \*  
وسلمه ولده لكن تعقبه أبو علي بأن قول مطرف بالقطع هو الراجح لانه قال به أصبغ وعيسى  
ابن دينار واختاره ابن حبيب وابن رشد فانظره وقول ز ومعه يوم قوله بجداره لولادعى  
الجار التسور على منزله من شجرة الخ ما ذكره من التفصيل صواب وأظن اني رأيت في المعيار  
مثله وظاهر ما في ق عن ابن وهب أنها لا تقطع لذلك مطلقا وقول ز أو الأأن تكون  
أقدم الظاهر اذا ثبت ضررها بما ذكره وكانت أقدم أن يقطع منها ما فيه ضرر ويعطى رب  
الدار قيمته والله أعلم وقول ز ولعل الفرق بين ما هنا وبين عدم جبردى خربة بجانب دار  
الخ جرم بعدم جبر رب الخربة المذكورة على بناءها ولم يحزم بذلك عجم بل قال عند قول  
المصنف في الاجارة ولم يجبر أجر على اصلاح مطلقا مانصه قلت وأخذ غير واحد من أشيائي  
من مسئلة المصنف هذه أنه لا يجبر من له خربة بجوار شخص يحصل له منها ضرر كسارق  
وشحوه على عمارتها ويقال له اعمل ما يندفع به الضرر عنك ويدل على ذلك أيضا مسئلة  
عدم اعادة السائر ومسئلة فروع الشجر وأفتى بعضهم بالزوم رب الخربة بفعل ما يندفع  
به الضرر عن جاره من عمارة أو بيع عن يعمر وشح ذلك ويرعى ايدل له مسئلة اجارة دار  
القاسق وبيعها عليه فلو أمر ربها بعمارتها فان امتنع أمر باجارتها من يعمرها فان  
امتنع بيعت عليه لمن يعمرها جبارا وهو ظاهر في نفسه من مسئلة دار القاسق ولقد رأيت  
في ذلك ما يوافق الاول وصورته سأل بعضهم الشيخ أحمد بن عبد الحق عن هذا انظما بقوله  
ما قول من بصفتهم أترنم \* وأنا الذى لهمم بحب مغرم  
فيمن له ملك خراب بلفقع \* ماوى للص جاليه يغنم

(والا فقولان) قول ز وهو الراجح  
أى خلافا لما في التحفة وقد تعقبه  
أبو علي وقول ز لم تقطع ولو  
متجددة الآن يثبت ذلك الخ تفصيله  
صواب خلاف ظاهر ما في ق من  
انه لا تقطع مطلقا وقوله أو الأأن  
تكون أقدم الخ الظاهر حينئذ  
قطع ما فيه ضرر ويعطى رب الدار  
قيمته وقول ز عدم جبردى خربة  
الخ هذا هو الراجح كما يفيد عجم  
انظر نصه في الاصل \* (فرع)  
في المعيار عن الحفاريين له شجرة في  
ملك الغيرانه يملك موضعها وحريها  
ويرجع فيه لاهل المعرفة فان بادب  
جعل مكانها عوضا عنها وان  
احتاجت الى التدعيم فليس لرب  
الارض منع منه الا ان خرجت  
الدعامة عن حريها اه بخ. ومثله  
من له شجرة في أرضه فمالت فليس  
له جعل الدعامة في أرض جاره الا أن  
يرضيه انظر الاصل \* (تنبيهه)  
الراجح المعلوم به ان الضرر محمول  
على الحدوث حتى يثبت قدمه كما  
في التحفة وغيرها



يجب وارء ملك لا آخر عامر \* ملآن فيه لكل لص مغنم  
جاءت اصوص للذى هو عامر \* من ذى الخراب وما ارعوا بل أقدموا  
واستأصلوا ما بالعمارة بالغوا \* فى الاخذ والماخوذ منهم نوم  
أم لا ولا كمن أظهر وانء ما لذا \* خوف فلم يبدوا ولم يتكلموا  
فاذا شكوارب الخراب لما كم \* فرأى اللزوم له فهل ذابنم  
وهل لهم الزامه بعمارة \* بالجبر حتى من لصوص يسلموا  
ردوا جوابا للفقير تفضلا \* نطما بليغا عاجلا لاتساموا

فأجاب الشيخ عما صورته

حمد لك اللهم وفقنى الى \* صوب الصواب به أجيب وأتظم  
رب الخراب ولو جوار معمر \* بعمارة نخرابه لا يسلم  
ولمن يعمر ليس يلزم بعمارة \* بل ليس للعبان أن يتحكموا  
فيه باحداث البنان غير أن \* يرضى وان منه السلامة تعلم  
بل لاضمان عليه ان جبال الص من \* ذات الخراب الى العمار ليغفوا  
وعلى ذوى العمران حفظ متاعهم \* فى كل وقت ان يريدوا يسلموا  
والله أعلم قال هذا أحمد \* نجل لعبد الحق أحمد فاعلموا

وأجاب الشيخ سالم السنورى تحت جواب الشيخ أحمد بما نصه

حمد لك الله العليم المحكم \* رب العباد بهم رؤوف منم  
وجوابا مثل الذى رسموا بلا \* نقص ولا زيد به هذا يعلم  
والله أعلم بالصواب من الخطا \* فهو الذى منا بذلك أعلم  
وأنا الفقير بسالم أدعى وما \* لى عمة الا الاله الاكرم  
ولمالك قلدت لاختلافه \* فهو الماضى اذا بدت لنا أنجم

اه منه بلفظه ولا شك أنه يفيد رجحان الاول فلذلك اقتصر عليه ز والله أعلم والظاهر  
أن ما قدمناه عن السيورى عند قوله ورائحة كباغ لا يخالفه فراجع متأملا \* (فرع)  
فى أوائل نوازل المعاوضات من المعيار من جواب سباقه أنه للمفارقة انصه وقفت على  
السؤال أعلاه وهو من له شجرة نابتة فى ملك الغير فانه يملك موضع الشجرة وحرمة اوهو  
مقدار من الارض يدور بها يحرم ما يدور بالشجرة ويسقى الشجرة اذا جاب اليها الماس فى  
الحريم المذكور وهذا الحريم يختلف باختلاف الشجر ويرجع فى ذلك الى ما يقوله أهل  
المعرفة من أهل الفلاحة فهم يعينون للشجرة حرمة بملك رب الارض فان بادت الشجرة  
جعل مكانها عوضا منها وان مالت واحتاجت الى التدعيم وأمكن جعل الدعامة فى حريم  
الشجرة فعل ذلك وليس لرب الارض أن يمنع من ذلك لانه جعل الدعامة فى ملكه وهو  
حريم شجرته فان مالت الشجرة حتى خرجت عن حريمها وكان لا يتأتى جعل الدعامة بحيث  
يتفقع بها الابلك الغير فينتذه المنع الآن يرضيه فى ملكه اه منه بلفظه \* (تنبيه)  
مثل هذه المسئلة من له شجرة فى أرضه فالت فليس له جعل الدعامة فى أرض جاره الا أن



يرضيه وكثيرا ما تقع المسئلة فيبادر مالك الشجرة الى تدعيمها حيث لا يجوز له من غير  
استئذان ولا سيما ذرى القرابة فان قام رب الارض عليه قبل انقضاء أمد الحيازة فله ذلك  
بعد عينه ان طال وبدون ان قام بالقرب كما مر عن العتبية وابن رشد وهو الصواب  
الموافق لما يأتي في الشفعة خلافا لما في التحفة وغيرهما وان سكت أمد الحيازة فلا كلام له  
والراجح المعول به أنه عشرة أعوام وقد حصل ابن عرفة في المسئلة تسعة أقوال انظر ح  
في الفرع الثالث عند قوله فيما مروى بسد كوة فحقت وظاهرا نقاله أنه لا فرق في ذلك بين  
الاجانب والاقارب وصرح بذلك غير واحد في طر ابن عات مانصه وحيازة الضرر على  
الاقارب والاجنبين سواء على القول بحيازته ولا يفرق في ذلك بين القرابة والاجنبين كما  
يفرق بينهم ما في استحقاق الاملاك بالحيازة فله ابن زرب في مسائله التي جمعها ابن مغيث  
الصغاراه منها بلغة نظما ونحوه في المعيار من جواب سياقه انه لا بن الحاج ونصه القريب  
والاجنبي في حيازة الضرر واحد وهو خلاف الحيازة في الاصول اه منه بلفظه ونحوه  
لابن سلون فانظره ان شئت (لامانع ضوء الشمس وريح) قال ح هذا هو المشهور في  
الثلاثة اه ولم يصرح بمقابل المشهور ما هو وفي ضجح وابن عرفة وروى ابن دينار عن ابن  
نافع أنه يمنع من ضرر الريح والضوء والشمس وهذا مقابل للمشهور بلا اشكال وفيها أيضا  
عن ابن كانه لا يمنع الا أن يقصد الضرر وعزاه أبو الحسن له في المجموعة بزيادة ولا تنفع له هوى  
بنائه وقال متصلا به مانصه الشيخ فعمله ابن سهل على الوفاق وحمله ابن الهندي على  
الخلاف وقد رجع أبو علي هنا في حاشية التحفة تأويل ابن سهل قائلا هنا مانصه ولقد  
تجبت عما نقله أبو الحسن عن ابن الهندي ولم أقف على من أشاره غير أبي الحسن وذلك غير  
حسن فان السكون على هذا يؤدى الى التشكيك في أمور كثيرة من الفقهيات وقد  
استدل على ذلك قبل بما لابن سهل عن ابن عتاب وبكلام ابن سلون وان ابن فرحون وابن  
عرفة والمتيطى نقلوا كلام ابن عتاب وسلموه ثم قال وقد تبين من هذا أن قول ابن كانه هو  
الذي يجب اعتماده لظهوره اه منه بلفظه وقال في الحاشية مانصه والحق ان قول ابن كانه هو  
المذهب ولا يجوز الحميد عنه وقد سبقنا دليله غاية قف عليه ان شئت ولا تنفى في ذلك فان هذا  
أمر ربما يدركه العوام يفعل الانسان ما يتقعه ليضر جاره الذي له من الحقوق وما قد علم  
فانهم اه منها بلفظها قلنا وما قاله ظاهر جدا وهذا اذا كان لا يحتاج في ذلك الى نفقة  
أصلا والا كان في ذلك زيادة على ما قاله أبو علي اضاءة المال المحرم بالسنة والاجماع فتأمل  
بانصاف وقد اقتصر في المعين على كلام ابن عتاب وساقه مسلما ونصه وقال ابن عتاب الذي  
أقوله وأقلده من مذهب مالك رحمه الله ان جميع الضرر يجب قطعه الا ما كان من رفع  
بنائه يمنع من هبوب الريح وضوء الشمس وما كان في معناه ما الا أن يشب ان يحدث ذلك  
أراد الضرر بجواره اه منه بلفظه ونقله ابن فرحون في تبصرته وقال بعد ذلك مانصه وأما  
احداث بنائه يمنع الضوء والشمس والريح فاختلف فيه هل يمنع أم لا وفي المتبصرة لا يمنع  
الا ان يكون أظلم عليه وأما ان أحدثه ضرر بجواره فانه يمنع منه وقد تقدم ذلك في كلام  
ابن عتاب اه منه بلفظه وهو شاهد لما قاله أبو علي والله أعلم \* (تنبيه) \* قول ابن

(لامانع الخ) قال ح هـ ذاهو  
المشهور في الثلاثة اه وقال ابن  
كانه لا يمنع الا أن يقصد الضرر  
ولا تنفع له هوى بنائه فله ابن سهل  
على الوفاق ورجحه أبو علي وقد اقتصر  
في المعين على قول ابن عتاب الا أن  
يثبت أن محدث ذلك أراد الضرر  
بجواره اه ومنه في التبصرة وقد  
استدل أبو علي بكلام ابن سلون  
وعما لابن عتاب وان ابن فرحون  
وابن عرفة والمتيطى نقلوا كلامه  
وسلموه وهو ظاهر جدا خلافا لابن  
الهندي وقوله لامانع ضوء أي الا  
أن تطلع منه الدار كافي المتيطى  
والتبصرة المقصد المحمود



فرحون عن الميضي الا ان يكون أظلم عليه مثله نقله أبو علي عن الميضي ولم يتعرض  
 لبيان معناه والظاهر أن معناه الا ان يكون مأخوذه من رفع البناء أظلم عليه داره  
 فانه يمنع منه حينئذ وقد جزم بذلك أيضا في المقصد المحمود ونصه ولا يمنع من رفع المييطان  
 وان منع منه الشمس والقمر والريح الا أن تظلم منه الدار اه منه بلفظه فجعل ذلك تقيدا  
 لحل الخلاف وانظر هل هو مخالف لقول المدونة فسدد على جاره كواه وأظلمت عليه غرفه  
 وكواه الى آخر ما في ق عنها وما ذكراه أخص لم أر من به على ذلك والله أعلم (اللاندر)  
 ما اقتصر عليه المصنف هو قول ابن القاسم في سماع يحيى وقول ابن نافع قال العتيبي وهو  
 أصوب كفي ق وقال الاخوان لا يمنع من ذلك لان الاندر تنصرف منافعه الى غيره وقال  
 مثله أصبغ واختلف فيه قول سحنون هذا محصل ما في النوادر قال في البيان وأصل هذا  
 الاختلاف ما روى ابن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا التقي ضرران نفي الاصغر  
 الا كبر قال والظاهر أن لا يمنع اه منه بلفظه وأشار اليه في المعين بقوله قال القاضي ابن  
 رشد والظاهر لا يمنع اه منه بلفظه وعليه اقتصر ابن عات في طرده ونصه وان بنى رجل  
 في اندره حتى منع صاحبه الريح لم يكن له منعه كما اذا منعه بيتا الشمس لم يكن له منعه  
 ومثله في الكافي اه منها بلفظها فهذا القول قوى كثرى \* (فرع) \* قال في الطررائر  
 ما تقدم مانصه ومن كان له طعام مصفى لم يمنع من فوقه من الذروع عليه بد قبله أولم يبدأ  
 وقيل له غط طعامك ذكره بعض شيوخنا ووجدناه منقولا كذلك عن غيره وقد قيل له  
 ان يمنع ويؤمر بقلع طعامه وهو وجه حسن ان شاء الله فان لم يصف أحداهم وأندروا كلهم  
 واختلط بينهم قيل لهم اقترعوا على الذروران أبو الميجر واحد منهم على قلع أندره ويقال  
 لمن ذرى على صاحبه أثلقت بينك لاشي الك ويجبر الذي صفي طعامه على القطع قال وان  
 صفي أحداهم ولم يبق له الاخراج الحاصلة منع صاحبه من الذروع عليه وليس هو كمن لم  
 يصف شيئا وكان استداء ذروره واحدا من الاستغناء اه منها بلفظها (وصوت ككمد)  
 قول ز وظاهره ولو اشد وفي ق خلافه الذي في ق حكاية الخلاف في ذلك فقط  
 فأنظره وقد اختار أبو علي التفصيل فقال بعد ان يقال مانصه وقد بين من هذا كله ان الصوت  
 اذا كان قويا مستدا ما في الليل يمنع على ما يظهر رجحانه من النقول المتقدمة يظهر ذلك  
 بالتأمل والانصاف مع تافيق بعض الانتقال الى بعض كتلفيق تقيد الباجي مع قول  
 أصبغ بن سعيد مع ما في المجالس وما نقلوه عن ابن عتاب وفي ذلك كفاية لمن أنصف مع  
 ظهور هذا الضرر نعم قال ابن ناجي على المدونة بلغو ضررا لاصوات جرى العمل عندنا  
 ولغوها مطلقا هو الذي في المتن اه منه بلفظه قلت بل الرابع هو ما في المتن بدليل ما في  
 المعيار وما في ابن عرفة في احيا الموات وكلام غيره ما في المعيار من كلام ابن زرب مانصه  
 وروى عن مالك رحمه الله في الضراب للعديد يكون جبار الرجل ملاصقا به فيعمل الليل كله  
 والنهار يضرب الحديد فينادي بذلك جاره ولا يجدر راحة من كبره وضربه ويرفع ذلك الى  
 السلطان فقال مالك لا يمنع من ذلك انما هذا رجل يعمل في بيته وليس هذا راد به الضرر  
 فليس يمنع أحد من العمل في بيته وانما هو عمل يده وعيشه الذي يعيش به رواه مطرف عن  
 مالك فهذا ما أقول به والله يحملك على الصواب اه منه بلفظه وفيه من جواب عبد الرحمن

(اللاندر) وقيل لا يمنع واستظهره  
 ابن رشد واقتصر عليه ابن عات  
 \* (فرع) \* قال ابن عات ومن له  
 طه ام مصفى لم يمنع من فوقه من الذرور  
 عليه بد قبله أولم يبدأ وقيل له أن  
 يمنع ويؤمر بقلع طعامه فان لم  
 يصف أحداهم واختلط بينهم  
 اقترعوا على الذروران أبو الميجر ذرى  
 على صاحبه أثلقت بينه قال ومن  
 صفي ولم يبق له الاخراج الحاصلة  
 منع صاحبه من الذروع عليه اه بخ  
 (وصوت ككمد) قول ز وفي  
 ق خلافه الخ الذي في ق حكاية  
 الخلاف فقط نعم قال أبو علي بعد  
 أن قال وقد بين من هذا كله أن  
 الصوت اذا كان قويا مستدا ما في  
 الليل يمنع على ما يظهر رجحانه من  
 النقول المتقدمة وقال هو في  
 بل الرابع هو ما في المتن بدليل ما في  
 المعيار وابن عرفة وغيرهما قال  
 بعد أن قال فتصل أن ما في المصنف  
 هو المنصوص للاقدمين وحكي  
 عليه ابن دحون الاتفاق وسلمه ابن  
 رشد وعزام عياض لا كثر الشيوخ  
 وسلم له ذلك المحققون وبه أفتى ابن  
 زرب وعبد الرحمن بن محمد قائلا  
 وهو الذي أدركت شيوخنا رجحانهم  
 الله يقتضيه وابن لبابة وابن  
 عبيد بن وصرح أبو الحسن وابن  
 رشد بانه المشهور وابن ناجي بانه  
 العمل اه بخ قلت والظاهر  
 ما لا يبق على وجيع ما في هو في  
 قابل للتخصيص به اذ ليس فيه



ابن مخلد ما نصه وليس ما ذكره من أن دويها مضربه من الضر الذي يجب قطعه والمنع منه وهو الذي أدركت عليه شيوخنا رحمهم الله يقتنون به فهذا ما عندى وبالله التوفيق اه منه بلفظه وفيه من جواب لابن عبدربه ما نصه وحضرت محمد بن عمار بن لبابة رحمه الله قد استفتى في هذه المسئلة وفي الردافين الذين يتدفون الخرق في الليل والنهار فأفتى أن لا يمنعوا من ذلك وأن لا يمنع أحد يضرب الحديد في داره من ذلك ونزع رواية مطرف عن مالك في ذلك قال وبهذا أخذوه أقول ان شاء الله وبالله التوفيق اه ابن عبد الغفور لصاحب الدار أن ينصب في داره ما شاء من الصناعات ما لم يضرب بحيطان جاره وأما ان يمنع من وقع ضرب أو دوى رعى أو كد لاجل صوته فلا وكذلك ما أشبهه ثم قال ابن راشد والمشهور عدم منع الاصوات مثل الحداد والكاد والنداف اه من نوازل الضر من المعيار بلفظه وصرح بمشهوريته أيضا أبو الحسن في أجوبته ونصه وان كانت في حيطان الدار ولم يكن ضررا لاضرر الاصوات فلا يمنع على المشهور اه وسلم العلامة ابن هلال في الدر النثير واستدل له بكلام ابن رشد ونص المحتاج اليه منه أو يبنى في داره ما يمنع الضوء والشمس والرييح عن جاره ومنه ضرر الاصوات كالحداد والكاد والنداف حكى ابن حبيب انه لا يمنع ورواه مطرف عن مالك وفي هذين خلاف شاذاه المحتاج اليه منه بالنظم واقامه أبو الفضل عياض من المدونة وعزاه لا كثر الشيوخ وسلم له ذلك غير واحد كابن هلال في الدر النثير وأبو الحسن في شرح المدونة فإنه قال عند قولها آخر القصة وما أحدثه الرجل في عرصته من قرن أو حمام أو أرحية ماء أو غيرها أو كبر الحديد أو أفران لتسبيل الذهب والفضة أو كنف فكل ما أضرب بجاره من ذلك منع اه ما نصه في الامهات تضر بجدران الجيران عياض انظر قوله تضر بجدران الجيران فانما منعه اه هذه الالة لا لاجل دويها وبجيجتها ففهوم الكتاب هذا وهو نفس يرقوله كلما أحدثه الرجل من قرن أو حمام أو أرحية ماء أضرب بجاره منع من ذلك وهو قول أكثر الشيوخ بقرطبة وغيرها وبه أفتى أبو عثمان ابن عبدربه واليه مال ابن عتاب انه لا يراعى ضرر الصوت وبه أفتى أبو عبد الله بن غالب من شيوخ بلدنا وأفتى غيرهم من القرطبيين ان ضرر الصوت هو الذي يراعى وبه أفتى ابراهيم ابن يربوع من شيوخ بلدنا اه منه بلفظه انظر بقية ان شئت وقال ابن عرفة في احياء الموات بعد ما نقله ق عنه هنا ما نصه قال ابن رشد في سماع يحيى من كتاب السلطان ضرر الاصوات كالحداد والكاد والنداف حكى ابن حبيب انه لا يمنع ورواه مطرف وذهب بعض الفقهاء المتأخرين الى منع ضرر الصوت واحتج بقول سعيد بن المسيب لبرد اطرد هذا القارئ عني فقد آذاني وليس بدليل بين لان ما يفعله الرجل بداره مما يآذيه جاره بخلاف ما يفعله في المسجد من رفع صوته لتساوى الناس في المسجد ولو رفع رجل في داره صوته بالقراءة لما وجب لجاره منعه والرواية منصوصة في انه ليس للرجل منع جاره الحداد من ضرب الحديد في داره وان أضربه قلت وقال في رسم المكاتب من سماع يحيى من الاقضية رأيت لابن دحون قال لم يختلف في الكاد والطحان انهما لا يمنعان وان كان محدثا يضرب بأسماع الجيران فان أضرب بالبناء منع المبطل في ثمانية أبي زيد عن مطرف

التقييد بالقوة والاستدامة معا كما في كلام أبي علي وهذا كله ما لم يقصد بذلك الضرر ولا تنفع له هو والا فالظاهر أنه يتفق ح على المنع فتأمل والله أعلم



سألت مالكاً عن الحداد جاز الرجل في ميتة وليس بينم ما لا حائط يضرب الحديد بالليل  
والنهار فيؤتى جاره فيقول لا أقدر أن أنام فهل يمنع من ذلك قال لا هذا رجل يعمل لمعاشه  
لا يريد بذلك الضرر لا يمنع ثم قال مانصه ابن عات في كتاب كراهة الدور من المدونة للرجل أن يضع  
في الدار المكثرة ما شاء من الامتعة والدواب والحيوان والحدادين والقصارين ما لم يكن  
ضرراً بالدار قال ابن عبد الغفور وعلى هذا يكون لرب الدار أن ينصب فيه ما شاء من الصنائع  
ما لم يضرب بهيطان جاره ولا يمنع من وقع ضرب أو دوى أو كد لصوته وكذا ما أشبهه قال  
المشاور مثله كله وفي المجالس قضى شيوخ الفتوى بطليطلة يمنع الكادين إذا استضرت بهم  
الخيران والاول أولى قلت ما حكاه من لفظ المدونة أخذ منه حسن وترك من لفظها  
عطفه على القصارين والارحية وذكر مثله في مكثري الحانوت قلت في لغو احداث ضرر  
صوت الحركة ومنعه مطلقاً ثالثاً ان عمل نهار الاليل واربعا ان خوف ولم يكن فيه كبير  
مضرة للميطى مع ابن رشد عن رواية مطرف مع ابن عتاب عن بعض الشيوخ وابن رشد  
عن ابن دحون قائلان اتفاقاً وابن عات عن اخذه ابن عبد الغفور منها كالمشاور والميطى  
عما نقله ابن عتاب من مذهب مالك مع ابن عتاب عن فتوى شيوخ طليطلة في الكادين  
والميطى عن اصبح بن سعيد قال اتفق عليه شيوخنا واختيار الباجي اه منه بلفظه  
وتبعه ابن ناجي فقال عند كلامها السابق عن آخر كتاب القسمة مانصه قوله وما أحدثه  
الرجل في عزمته الخ أراد بقوله فكل ما أضرب بجاره من ذلك منعه أى ضرره في ذاته  
وأما ضرر الصوت فلفظ قولها في كتاب الدور فللرجل أن يصنع في الدار المكثرة الى آخر  
كلامها السابق ثم قال ويتحصل في ضرر الاصوات أربعة أقوال أحدها هذا انه لغو وبه  
العمل عندنا اه محل الحاجة منه بلفظه فتحصل مما تقدم كله أن ما أفاده كلام المصنف  
هو المنصوص للاقدمين فهو الذي حكاه ابن حبيب ورواه مطرف عن الامام مالك وحكى  
عليه ابن دحون الاتفاق وسلمه ابن رشد في رسم الكتاب من جماع يحيى من الاقضية  
وقال في رسم الاقضية الثاني ان فيه خلافاً شاذاً وأقامه أبو الفضل عياض من كتاب  
القسمة من المدونة وعزاه لاكثر الشيوخ وسلم له ذلك المحققون وأخذ ابن عبد الغفور  
وابن الفخار من مسئلة كراهة الدور والارضين من المدونة واستحسن ابن عرفة أخذها منها  
وبه أفتى ابن زرب وعبد الرحمن بن مخلد قائلان وهو الذي أدركت شيوخنا رحمه الله يقتنون  
به وابن لبابة وابن عبد ربه وصرح أبو الحسن وابن رشد بانه المشهور وابن ناجي بان به العمل  
وبه تعلم ما في كلام أبي على اذ جعل الرابع ملحقاً من الثالث والرابع في كلام ابن عرفة  
وابن ناجي بخلاف كلامهما وكلام غيرهما والله الموفق \* (تنبيه) في ق هنا مانصه وانظر  
أواخر نوازل ابن سهل أن الصحيح أنه لا يمنع ما يحيط من الثمن كاحداث قرن قرب قرن أو  
قرب دار لا يضرها الدخان انظر البرزلى قلت ما ذكر من الخلاف في احداث قرن قرب  
دار لا يضرها الدخان وأن الصحيح أنه لا يمنع منه محدثه صواب وقد أطلت في المسئلة أبو  
الاصبح بن سهل في أحكامه وتحصل ما فيها أنهم اوقعوا في جمع القاضي الفقهاء ومشاورهم  
فاقتى ابن عات بانه لا يمنع من ذلك ووافق ابن مالك وأفتى أبو مطرف فرج بأنه يمنع ووافق

\* (تنبيه) في ق هنا نوازل ابن  
سهل ان الصحيح انه لا يمنع ما يحيط من  
الثمن كاحداث قرن قرب قرن  
أو قرب دار لا يضرها الدخان انظر  
البرزلى اه وفي التحفة



محمد بن أبي سعيد بن أبي زعبل على ذلك فلما افترقوا بعث ابن أبي زعبل إلى القاضي كتاباً يذكر  
 له فيه أن الصواب ما قاله هو ومن وافقه محتجاً به بحجج فوجسه القاضي ذلك الكتاب لابن  
 عتاب فأجابته بأن الصواب ما أفتى به هو ومن وافقه من أنه لا يمنع واحتج على ذلك بحجج قال  
 أبو الأصبغ بن سهل في كلام ابن أبي زعبل تخاذل أن تدبرته والصواب فيما ذهب إليه ابن  
 عتاب والله أعلم اه انظر كلامه بطوله في نوازل الضرر من المعيار ونقله أيضاً أبو علي وزاد  
 مانعه وتسبع ابن عتاب كثير من المتأخرين اه منه بلفظه وأما ما ذكره من الخلاف في  
 أحداث قرن قرب قرن مثلاً فهو خلاف ما في ح عند قوله لا مانع ضوء شمس الخ ونصه  
 وأما أحداث ما يقص الغلة فلا يمنع اتفاقاً كأحداث قرن قرب قرن آخر أو أحداث حمام  
 قرب حمام آخر قاله في معين الحكم وفي التبصرة اه منه بلفظه وما ذكره عن المعين  
 والتبصرة هو كذلك فيهما وقد سبقهما إلى حكاية الاتفاق ابن عتاب وسلمه له ابن سهل  
 وغيره فإنه قال في أثناء احتجاجه للمسئلة السابقة مانعه ومما يؤيد ما ذكرته أن انحطاط  
 القيمة لا يراعى اتفاق الجميع فحين أحدث قرن على قرن آخر قديم أو حمام على حمام أو رعى  
 على رعى قديمة ولا يضر المحدث من ذلك بالقديم في شئ من وجوه الضرر إلا في نقصان الغلة  
 أو نقصه إن العماره أنه لا يمنع محدث ذلك مما أحدثه وليس لصاحب الحق اعتراضه في ذلك  
 ومعلوم أنه إذا قلت العماره والاستغلال أن القيمة تنحط بل ربما آل ذلك إلى أن يطل القديم  
 بسبب ما أحدث عليه اه منه بلفظه نقله صاحب المعيار وغيره ونقل في المعيار نحوه  
 عن ابن عات عن ابن رشد وسلبه وما عزا له لابن رشد هو كذلك في البيان ونقله ابن هلال في  
 الدر النثير وأبو الحسن على المدونة وغيرهما وسلبوا ذكره أبو الحسن آخر كتاب القسمة عند  
 نص المدونة السابق ونصه ابن رشد في الاقضية الثاني من البيان ما يحدثه الرجل في ملكه  
 مما يضر بغيره ينقسم على ثلاثة أقسام منه ما يمنع باتفاق ومنه ما لا يمنع باتفاق ومنه  
 ما يختلف في وجوب الحكم بالمنع منه فذكر القسم الأول ثم قال مانعه وأما ما لا يمنع منه  
 باتفاق فهو أن يحدث قرن على قرن آخر أو حمام على مقربة من حمام آخر  
 فيضربه في قلة عمارته وانقاص غلته اه محل الحاجة منه بلفظه وعلى عدم المنع  
 اقتصر في المفيد ولم يحكم فيه خلافاً ونظمه في القصيدة بقوله

فان يكن يضر بالمنافع \* كالقرن بالقرن فما من مانع

وذلك كله يدل على خلاف ما ذكره في من الخلاف ولعله أشار إلى فتوى ابن منظور  
 فإنه أفتى بمنع أحداث قرن على آخر ونحوه بعد تسليمه ما حكامه غير من الاتفاق على عدم  
 المنع كافي جواب له في المعيار قائلاً في جوابه مانعه والذي يظهر لي أن قولهم أي ابن  
 عتاب وابن رشد بالجواز وعدم المنع في ذلك هو باعتبار عادة كانت في زمانهما وعرف قائم  
 بين أهل بلدتهما اقتضى عدم المشاحة وترك الاعتراض فخرت أحكام القضاة وأقوال  
 المفتين حينئذ على ذلك ولو انتقل العرف وتغيرت العوائد أمكن أن يقولوا بالمنع اه محل  
 الحاجة منه بلفظه وقد طال في المسئلة واحتج بعمومات لا دليل فيها عند التأمل والإنصاف  
 وقوله والذي يظهر لي أن قولها بالجواز وعدم المنع في ذلك هو باعتبار عادة الخ فيه نظر

فان يكن يضر بالمنافع  
 كالقرن بالقرن فما من مانع  
 نعم ذكر في البيان أن المشهور والمنع من  
 أحداث رعى فوق أخرى قديمة  
 أو تحتها إذا كان ذلك يضر بالقديمة  
 في نقض طعنهما بأن كانت تطعن وسقا  
 مثلاً فصارت تطعن نفسه انظر  
 الأصل



ظاهر أما أولاً فبقية تدافع لأن قوله باعتبار عادة وعرف قائم من أهل بلدهما اقتضى عدم  
 المشاحة وترك الاعتراض منافي لقوله جرت أحكام القضاة وأقوال المفتين حينئذ على  
 ذلك لأنه لا تأتي أحكام القضاة وأقوال المفتين مع عدم المشاحة وترك الاعتراض أصلاً  
 وهذا أمر ضروري فصدور مثل هذا من مثل أبي عمرو بن منظور عجيب والله الموفق - وأما  
 ثانياً فإنه لا دخل للعادة في مثل هذا والالزام أنه إذا كانت عادة أهل بلد وعرفهم عدم  
 المشاحة وترك القيام بالضرر المتفق عليه كالضرر بالحدرات ونحوه ثم أحدث على شخص  
 شيء من ذلك فقام به في الحين أنه لا كلام له ولا أظن أحداً يلزم هذا ولا يقول به فما قاله غير  
 صحيح فلا يقدح فيما أحكامه من سبقه من الاتفاق والله الموفق \* (تنبيه) \* قال نور  
 عقب كلام التحفة مانصه ذكر ابن سهل في أحكامه وقيل يمنع وبه أفتى ابن منظور وفي  
 البيان أنه المشهور ذكره في كتاب السداد والآنم ارفى رجل أحدث ربحاً أخرى قديمة  
 اه منه بلفظه قلت أما ما ذكره من فتوى ابن منظور فصحيح ولكن تقدم ما فيها وأما  
 ما عزا في البيان فقد وقع مثله لأبي حفص الفاسي في شرح التحفة وفيما قاله  
 نظر ظاهر إذا ما قال فيه ابن رشد أنه المشهور ليس مما نحن فيه في ورود لا صدور  
 ويجلب كلام السماع وما لابن رشد عليه يظهر الحق غاية الظهور وفي المسئلة الثانية من  
 رسم المكاتب من سماع يحيى من كتاب السداد والآنم ارفى ربحاً وسأته عن الربح للرجل  
 متقدمة فريد رجل أن يحدث فوقها ربحاً أو تحتها قال إن كان ذلك يضر بالقديمة ويغيرها  
 عن حالها في نقص طعن أو يكثر بذلك مؤنة عملها أو شيء مما يضر بصاحبها ضار راين عند  
 أهل المعرفة بالأحرى منع الذي يريد أن يحدث فوقها أو تحتها ربحاً لما يخاف من ادخال  
 الضرر على صاحب الربح المتقدمة قال القاضي رضى الله عنه هذا هو المشهور في  
 المذهب ومثله حكى ابن حبيب في الواضحة عن ابن الماجشون وحكى عن أبي بصير أنه لا يمنع  
 إلا أن يطل عليه بذلك رحاً أو يمنعه من جل منفعة قال لأن الاتعاف بالآنم ارفى وحوز  
 منافعه ليس بحق ثابت كحق ذي الخطة إذا بنى عليه في بناءه ما يضر به وإنما هو كالموات  
 فإذا كان أنشأ الثاني ربحاً فاته ما جيعاً فلا يمنع وإن أضر بالاول الآنم ارفى عليها أو يذهب  
 بجل منفعتها واحتج لذلك بقول النبي صلى الله عليه وسلم في سيل مهزور ومذنيب يمسك  
 الأعلى حتى يبلغ السكعين ثم يرسل على الأسفل وقال ألا ترى لو أريد رجل أن يبنى في حقه  
 حائطاً فوق حائط صاحبه لم يكن لصاحب الأسفل حجة في أن يقول لا تبني في حقل حائطاً  
 فوق حائطى لأنك إذا فعلت ذلك استأثرت بالماء عني حتى تسقي به حائطك فلا يأتي منه  
 إلا ما يفضل عنك وله لا يفضل عنك منه شيء لقوله الماء هذا معنى قوله دون لفظه ولا يلزم  
 ابن القاسم ما احتج به عليه أصبح من الحديث لأنه يخالفه في تأويله ومعناه عنده إذا بنى  
 الأعلى على حائطه قبل الأسفل أو أبتى حائطه مامعاً أو أبتى الأسفل حائطه قبل  
 الأعلى فلا يبدأ عنده الأعلى بالسقي عليه إلا أن يكون فيما يفضل عنه ما يكفي الأسفل وذلك  
 ظاهر من قوله في سماع أصبح بعد هذا على ما سئله هناك إن شاء الله وبه التوفيق اه منه  
 بلفظه وأعادها أيضاً في سماع محمد بن خالد من الكتاب المذكور في أول مسئلة منه



(وباب بسكة الخ) قول ز الخبر اذا اختلف الخ أخرجه الشيخان (٨٧) وغيرهما بالقاطن متقاربة قال الابن عن عباس لم

ياخذ مالك وأصحابه به ورأوا أن الطريق يختلف بحسب الحاجة اليها انظر تمام كلامه في الاصل وقول ز ومجمله في موات الخ مثله بلديقتها المسلمون وليس فيها طريق مساو له ومثله أيضا اختلاف البائين المتعاملين في الفحص فيما يجعل الطريق أو تشاحا فاراد كل منهما أن يقرب جداره من جدار صاحبه انظر ح \* (فرعان \* الاول) \* قال في الطريق لو أراد صاحب الأرض غرسها والتجبر عليها ويجعل لصاحب الممر بابا يدخل عليه الى ماله فليس له ذلك الا باذن صاحب الممر اه \* (الثاني) \* في ح ما يحصله ان من في أرضه طريق فاراد أن يحولها ان كانت اقوم معينين لم يجز الا برضاهم وان كانت لغير معينين لم يجز وان رضى من جاورها ولو كانت الثانية أسهل من الاولى هذا قول ابن القاسم وقال ابن الماجشون وابن نافع وابن حبيب ينظر الامام اه بخ والظاهر تقييد بحمل الخلاف بما اذا لم يكن بين الممرين نحو الذراع مما لا مضرة فيه والا فينتق على الجواز كما يفيد ما في المدونة والمنتخب والطبري المنتقى وقد أطال ح هنا وذكر سبعة عشر تنبيها فاغنى عن البحث فيها عن فروع هذه المسئلة في دواوين المذهب قاله جس وهو كما قال الا انه بقي عليه فروع محتاج اليها لكثرة وقوعها منها من له أرض للحرث فاراد بناءها لسكناها فليس

مانصه قال محمد وسألت ابن القاسم عن الرجل تكون له الرعي فيبني تحتها رجلا رعي فتمقت الرعي الاولى عن طعنها قال ابن القاسم ليس ذلك اذا دخل عليه ضررا قلت له انهم ما يرتفعان جميعا فقال ابن القاسم قد أضر به فيما صنع لان رعاها كانت تطعن قبل أن يبني هذا طعنا غيره هذا فليس ذلك قال القاضي رضى الله عنه هذا مثل ما تقدم في رسم المكاتب من سماع يحيى وهو المشهور في المذهب وخالف في ذلك أصبغ حسب ما ذكرناه هناك وبالله التوفيق اه منه بلفظه فقوله في نقص طعنهما عنه أن تكون تطعن وسقا فتصير تطعن نصه في مثله لا و قد أقوله يغيرها عن حالها الآن نقص طعنهما حصل من قلة الواردين عليها الا يقال في ذلك انها تغيرت عن حالها الآن ذلك لامر خارج لا لتغير حالها وان ابن رشد قد حكى الاتفاق على أن نقص القلة لا يعتبر كما قدمناه قريبا عن أبي الحسن وسلم له ابن عات وأبو الحسن وابن الناطم وابن هلال والواشر بسى والشيخ ميارة وغيرهم ولم يعارضوه بما ذكره هنا من التشهير ولذلك ذكر ابن فرحون المسئلة ثلثين فرعين مسئلة ثلثين متصلين ببعض ما يعرض فذكر مسئلة نقص المنفعة مقتصر افيه على عدم المنع حاكيا عليه الاتفاق ثم ذكر مسئلة سماع يحيى فرعا مستقلا مقتصر افيه على قول ابن القاسم ومما يوضح لك صحة ما قلناه ان ابن رشد صرح بأن مقابل المشهور هو قول أصبغ الذي حكاه وهو خاص برعي الماء المجمولة على الماء المباح محجبا بالحديث مصرح بأنهم لو كانت على مملوك لكان له منعه ولو كان النقص هنا نقص غله فقط لكان المذهب كاه على المنع وهو عكس ما سلف من الاتفاق على عدمه وأيضا أصبغ انما خاف في مسئلة خاصة وهو رعي الماء المجمولة على الماء المباح فكيف يجعلون اسم مقابل المشهور في كلام ابن رشد عاماني رعي الماء المملوك ورعي الدواب واحداث قرن على قرن وحام على حام وفندق على فندق ونحو ذلك فقد بان لك صحة ما قلناه من وجوه والله الموفق (وباب بسكة نافذة) قول ز ومجمله في موات أذن الامام في عمارته يبيت الخ في تخصيصه بذلك نظربل مثله بلديقتها المسلمون وليس فيها طريق مساو له ومثله اختلاف البائين المتعاملين في الفحص فيما يجعل للطريق أو تشاحا فاراد كل واحد منهما أن يقرب جداره من جدار صاحبه انظر ح \* (تنبيهات \* الاول) \* قال ابن عرفة مانصه حديث سبعة أذرع انما ذكره عبد الحق عن مصنف عبد الرزاق وقال في هذه جابر الجعفي ولم يزد وقال المزني في كتاب رجال الكتب الستة هو من أكبر علماء الشيعة وثقة شعبة وتركه جماعة وزوى عنه شعبة والسفيانان اه منه بلفظه قلت هذا من أغرب الغريب فان الحديث في الصحيحين وغيرهما ولفظ البخاري عن أبي هريرة قال قضى النبي صلى الله عليه وسلم اذا تشاجر وفي الطريق بسبعة أذرع وفي الجامع الصغير مانصه اذا اختلفتم في الطريق فاجعلوه سبعة أذرع الامام أحمد في مسنده ومسلم وأبو داود والترمذي وابن ماجه عن أبي هريرة والبيهقي في السنن عن ابن عباس قال المناوي في شرحه بهد قوله والترمذي مانصه وحسنه اه قلت انظر مسلم جعل سبعة أذرع لفظ الماضي لافاجعه لوجه بلفظ الامر قال الابن في شرحه بهد كلام مانصه عياض لم ياخذ مالك وأصحابه بهذا الحديث ورأوا أن الطريق يختلف بحسب

لجيرانه منعه منه ولكن يمنع من الضرر بهم ولا يستحق عليهم من الطريق الا ما كان له قبل كافي المعيار انظر الاصل



الحاجة اليها ليس طريق الممر كطريق الاحمال والدواب وليس المواضع العامة التي  
 يتراحم عليها الوارد كغيرها ولعل الحديث عندهم ورد فيها كانت الكفاية فيه بهذا القدر  
 وتنبها على الوسط والغالب المازري حديث السبعة أذرع محمول على أمهات الطرق  
 التي هي عمرة الناس باحمالهم ومواشيهم فان تشاح من له أرض تتصل بهم امع من له فيها  
 حق جعل بينهما سبعة أذرع بالذراع المتعارف وأما غيات الطرق فيجسب الحاجة وحال  
 المتنازعين فليس حال البداية في استعمالهم للدواب والمواشي كعادتهم ليس كذلك من  
 أهل الحاضرة فيوسع لاهل البوادي ما لا يوسع لاهل الحاضرة وقد يجعل في الفيافي أكثر  
 من سبعة أذرع لأنها ممر الجيوش والرفاق الكبار وهذا التفصيل كله لاهل المذهب  
 ولو جعلت الطريق في كل محل سبعة أذرع لأضر بكثير من أملاك الناس ويلزم عليه أن  
 تكون بيات الطريق في الارض وغيرها كالامهات المسلوكة وغيرها كطرق الفيافي وذلك  
 ضررين اذا جعل أرضه طريقا للناس فقد رها مصروف الى اختياره وليس من مراد  
 الحديث وان كانت الطرق بين أرض قوم فأرادوا احياءها فان اتفقوا على شئ فذلك وان  
 اختلفوا جعلت سبعة أذرع وان وجدت طريق أكثر من سبعة مسلوكة لم يجز أخذ شئ  
 منها وان قل ولكن له احياء ما حولها من الموات على وجه لا يضر بالمارة ومهما وجدت  
 طريق مسلوكة حكم بأنها طريق دون اثبات مبدأ مصيرها طريقا والله أعلم بالصواب اه  
 منه بلفظه وكلمه حسن ظاهر الا قوله حكم بأنها طريق الخ فانه مبني والله أعلم على أن  
 الضرر محمول على القدم حتى يثبت حدوثه وهو خلاف الرابع والممول به من أنه محمول على  
 الحدوث حتى يثبت قدمه كإتصاف على ذلك غير واحد وهو حتى في التحفة وفي نوازل  
 المعاوضات من المعيار وسياقه أن المسؤول هو أبو عبد الله بن الفخار مانصه وسئل عن  
 رجلين تشابرا في طريق أو لا ندر ادعى أحدهما أنه قديم والاخر أنه حادث ولا يثبت لهما  
 على دعواهما فأجاب اعلم أن القول قول من ادعى الحدوث منهما دون القدم وفي أحكام  
 الباسي اذا لم يعلم الضرر ان كان حديثا أو قديما فهو على الحدوث حتى يتبين أنه على القدم  
 قاله غير واحد من شيوخنا وعليه العمل وفي كتاب ابن سحنون انه على القدم وليس به عمل  
 اه محل الحاجة منه بلفظه \* (الثاني) \* بيات الطريق جمع مؤنث سالم لبنية مصغر بنت  
 وفي الصحاح مانصه وبيات الطريق هي الطرق الصغار تشعب من الجادة اه منه بلفظه  
 ونحوه في القاموس \* (الثالث) \* في ح في التنبيه الثالث عشر ما يحصل له من في  
 أرضه طريقا فأراد أن يحولها ان كانت لقوم معينين لم يجز الا برضاهم وان كانت لغير  
 معينين لم يجز وان رضى من جاورها وسواء كانت الثانية مثل الاولى في سهولتها أو أسهل  
 منها هذا قول ابن القاسم وقال ابن الماجشون وابن نافع يرفع الى الامام فان رآها مثل  
 الاولى في سهولتها أو أسهل وفي قريب أو أقرب اذن له والامنع فان فعل ولم يرفع الى الامام  
 نظر الامام في ذلك فان وجد صوابا أمضا والاريد قال ابن حبيب وبه أقول اه ملخصا من  
 نقل في التنبيه الرابع عشر عن المنتخب عن ابن القاسم ان من لهم دار في جوف دار وعمر  
 الداخل على الخارجة فأراد أهل الخارجة أن يحولوا باب دارهم الى غير الموضع الذي كان



فيه انهم ان أرادوا أن يحولوه الى موضع قريب لا ضرر فيه فلهم ذلك والا فلا ثم قال وهذه  
المسئلة في المدونة اه ولم يعارض بين هذا وما ذكره قبله وكلام المدونة هو في آخر كتاب  
القسمه ونصها واذا كانت دار داخلها القوم وخارجها القوم وللدخلىين الممر على أهل  
خارجها فأراد أهل خارجها تحويل بابها الى موضع قريب من مكانه لا ضرر على الداخلين  
فيه فذلك لهم وان لم يكن بقرب موضعه فلا داخل منهم ولهم منعهم من تضيق باب الدار  
اه منها بلقظه او هو معارض لما قبله وان كان هذا القوم معيدين وفي الدار فانه لا فرق بل حقوق  
غير المعينين أخف غالباً لانه يؤمر بها ولا يقضى في مواضع وقد أخذ أبو الحسن من المدونة  
جواز ذلك في الارض فقال عقب كلامها مانصه يقوم منها أن من كانت عليه في أرضه  
طريق أن له تحويلها الى موضع قريب بحيث لا يضر بالمارة اه منه بلقظه وفي طر ابن عات  
مانصه من الكافي لابن عبد البر اذا كان لرجل طريق في أرض جاره الى ماله فأراد صاحب  
الارض أن يحول ذلك الطريق الى موضع آخر من تلك الارض ويغرس موضع الطريق  
فليس ذلك له الا باذن الذي له المروسى كان عليه ضرر في ذلك أو لم يكن الآن يكون بين  
الممرين نحو الذراع عملاً مضرة فيه على المار الى ماله فلا يمنع صاحب الارض من ذلك ولا ثم  
فيه ان شاء الله تعالى ذكر ذلك كله ابن عبد الحليم عن مالك اه منها بلقظه ا من ترجمه وثيقة  
بشراء طريق فهد انص في الارض موافق لما في المدونة والمنتخب في الدار مع زيادة هذا بتحديد  
القرب وفي المنتقى مانصه مسئله وقدير يد صاحب الحائط تحويل ساقية أو طريق لغيره  
في أرضه الى موضع هو أرفق به وروى عن مالك في أرضين لرجل بينهما طريق فأردت رفع  
الطريق الى أرضى اذ هو أرفق بي وبأهل الطريق فقال ليس ذلك الآن يكون الشيء  
القريب كقدر عظم الذراع ولا مضرة في ذلك اه منه بلقظه فالظاهر تقييد محل الخلاف  
الذي ذكره ح بما زاد على هذا القدر من القرب ولم أدر ما وجه ما فعله ح رضى الله  
عنه من جعله ما تنبيهين من غير تنبيه على المعارضة بينهما مع اغفاله ما في المنتقى والطرر  
والله الموفق بمنه (الرابع) قال جس مانصه وقد أطل ح الكلام في هذه المسئلة  
وذكر فيها سبعة عشر تنبيهاً فافغنى عن البحث فيها عن فروع هذه المسئلة في دواوين أهل  
المذهب اه وهو كما قال الأئمة أغفل فروعا محتاجا اليها الكثرة وقوعها منها من له طريق  
في أرض غيره يمر عليه بفدان له يحرثه ثم أراد بناءه وأراد مانعه محجين بأن سكناء أشد  
ضرراً من الحرث لم يكن لهم ذلك ولكن يمنع من الضرر بهم ولا يستحق عليهم من الطريق  
الا ما كان يستحقه قبل في العيار ناقلا عن كتاب البنيان والاشجار لابن حبيب عن أصبغ  
مانصه قلت فان اختلفوا في هذه المرفة قال لهم المتوسط اتركوا الى عمر أو اسعوا بحماي  
وما شيتي وجميع حوائجي وأبي القوم من ذلك فقال لي يحكم لهم عليهم بمنزل الممر الذي كان له  
في أرضهم من قبل البنيان منهم ومنه على حال ما كان يختلف اليها ماشيته وان لم يكن  
يختلف اليها قبل عاشيته لم يكن عليهم أن يتركوا له عمر ماشيته وكذلك اذا أراد هو البنيان  
وحده ولم يريدوا بنيان أرضهم وتركوها للحرث والزرع كما كانت فاحتاج من المنافع في  
دخوله الى أرضه وخروجه منها الى أكثر مما كان يحتاج أولاً اذا كان يختلف اليها للحرث



فقط فانه يمنع من البنيان لانه استحقاق لا كثر من حقه وسئل ابن القاسم عن ذلك فقال  
 مثله اه منه بلفظه ومنها اذا اراد من في أرضه طريق غيره أن يحظر على أرضه ويجعل  
 بابا للمارين فليس له ذلك الا أن يكون الطريق لمعين ويرضى بذلك قال في الطرر متصلا بما  
 قدمناه عنها آتفا مانصه ولو اراد صاحب الارض أن يغرس أرضه ويحجر عليها ويجعل  
 لصاحب الممر بابا يدخل عليه الى ماله فليس له ذلك الا باذن صاحب الممر اه منها بلفظها  
 ومنهم من ترك أرضه للناس يرون بها ثم اراد منعهم قال ابن ناجي في كتاب الايمان  
 والنذور من شرحه للمدونة عند قولها وان حلف أن لا يدخل هذه الدار فهو دمت أو  
 خربت حتى صارت طريقا فدخلها لم يحث مانصه أخذ منها أن من ترك ربه للناس  
 يشون فيه ولو مال لا يكون حبا وهذا الاخذ نقله شيخنا حفظه الله وعرفته أنها وقعت في  
 المدينة في أيام قلائل وأفتى فيها شيخنا المذكور بما قلناه فأوقفته على ما كان أفتى به بعض  
 شيوخنا أنه ان طال مشى الناس فيه فانه يكون حبا سفر جمع اليه في ذلك وأفتى به اه منه  
 بلفظه وأجل في قدر الطول وفي المشى هل هو بالرجل فقط أو به وبالذواب وفي المنتخب  
 لابن أبي زمنين مانصه وسئل يحنون عن القوم يكونون في المنزل فيحجر الرجل على أرضه  
 وقد كان أهل المنزل يسلكون فيها طريقا فقاموا عليه فقاوا لقطع طريقا فأنكر أن  
 يكون طريقا لهم لازما فنزعوا الى الحاكم فأتى الذين زعموا أنها طريق لهم بينة فشهدوا  
 أنهم يعرفونها طريقا يسلكها الناس منذ عشرين سنة فقال كثر لما يكون هذا بين المنازل  
 ويحظر الناس في الاراضي ويتساهل أصحابها بذلك فاذا ثبت أن هذه الطريق من تلك  
 الارض فليست لازمة لصاحب الارض الا أن تكون الطريق الحاملة التي تركب من غير  
 ما وجهه ويطول ذلك فيه او ينقطع الزرع منها نحو الخمسين والستين سنة وأما الطريق  
 المحتظرة التي ربما قطعها الحرث فليست حجة على صاحبها اذا ثبت كما ذكرنا لك اه منه  
 بلفظه فساقه كانه المذهب ولم يحكم غيره وكلام يحنون هذا هو في العتبية في كتاب الاقضية  
 من نوازل يحنون وقد نقله أيضا فقها مسلما صاحب المعيار في نوازل الضرر وبه أفتى  
 شيخنا حين وقعت وهو ظاهر والله أعلم \* (تنبيه) نقل الشيخ ميارة في شرح الزايفية عند  
 قوله ما ومن ملكه أثناء أملاك غيره الخ من نوازل البرزلى مانصه ولا تستحق طريق محدثة  
 على رجل اذا ثبت احداثها ولو طالت السنون الخ فكتب عليه الشيخ الشدادى في  
 حاشيته مانصه قوله ولا تستحق طريق محدثة الى قوله ولو طالت السنون قال الوانوغى  
 في كتاب الشهادات من حاشيته على المدونة مانصه المبطل من أحدث عليه ضرر وسكت  
 عشرين فلا قيام له بعد هذه المدة وهو كالاستحقاق وهو مذهب ابن القاسم وقاله ابن  
 الهندي وابن العطار وقال أصبح عشرين سنة وبالأول القضاء اه منه بلفظه ونحوه  
 لابن سلمون فيظهر أن مانصه الشارح عن البرزلى من أنه لا تستحق الطريق ولو طالت  
 السنون خلاف المذهب فتأمل اه منها بلفظها قلت تأملناه فوجدناه فيه نظرا مأو لا فانه  
 لا حاجة الى عزوه ذلك الى حاشية الوانوغى التي هي غريبة مع أن ذلك مذكور في التحفة  
 وشروحها المتداولة بين صغار الطلبة وأما ما ينافى المروفي الاراضى خارج عن الضرر



مروزي على تلك السكة لاحق له في فتح باب اليهامن داره التي بابها بجمعة أخرى وهو الصحيح كما في آخر التبصرة خلافا لما في ح عند قوله وباب سكة نافذة وقول مب ذكره قبل أبي عمر الخ ليست هذه عبارة ح بل هي سالمقن ايهاام تقدم ابن يونس على أبي عمر فأنظره وقول مب وقبول الجماعة الخ قبله أيضا ابن عات وابن سلون وابن عبد الرقيق مقتصرين عليه وكذا ابن عرفة نفسه في احياء الموات وبه أفتى ابن زيادة الله كافي المعيار والبرقي وابن حارث وابن زرب كافيهم أيضا وهم أقدم من أبي عمر وقد حصل هوني أن ما اعتمده المصنف هو المنصوص لسكنون ويوسف بن يحيى المغامبي وأبي بكر الوفا والبرقي من المتقدمين وعليه قول أبو محمد في نوادره وابن يونس وابن بطلان في مقتضيه والمسيطي وابن عبد البر ولم يحل ابن الحاجب غيره وسلمه شراحه وبه جزم ابن عات وغيره كما هو وبه أفتى ابن ناجي وشيخه العلامة الزنبي قائلين إن به العمل ونفذ الحكم بفتواهما وهو الذي اعتمده ح وابن عاتشر و طفي و جس و نو و مب و ج وأما مقابله فليس بمنصوص وإنما عزاه ابن عرفة لظاهر ما في العتبية وكذلك سيدي عبد النور مع أنه محمول على النافذ كما هو مقتضى كلام الباجي وابن هشام ثم قال هوني ومن وقف على هذا وانصف ظهر له أن مارجحه ح وأتباعه هو الحق الذي يجب اتباعه خلافا لابن علي وانما أطلت في هذا لا غترار كثير بكلام أبي علي والله أعلم به

المذكور وقد تقدم في كلام الامام سكنون رضي الله عنه وجهه خروجه لقوله وربما تساهل الناس في أرضهم الخ فلامعارضتهم قوله في نوازل البرزلي ولوطالت السنون ظاهره ولو كان الطول جدا وهو مخالف لما تقدم عن المنتخب والمعياري من أنه مقيد بما إذا لم يطل جدا كالخمين والستين وتقدم عن ابن ناجي أن شيخه البرزلي رجح عن ذلك فلا عترضه من هذا الوجه لا جادوا أيضا في كلام البرزلي بحث من وجه آخر وهو اطلاقه في الطريق المحسنة فظاهره أحدث في الاراضي أو الدور العاصرة بأهلها والبساتين المحظرة التي يتشاح الناس فيها ولا سيما إذا كان شأن أهلها الذهاب اليها بأهلهم مع أن كلام سكنون المتقدم يدل على أن ذلك في الارضين ونحوها كالدور الخربة والخسة المأبورة والا فلا ويدل على ذلك قول ابن عتاب في جوابه الذي نقله الشيخ ميارة وغيره الارض البراح مخالفة لما قد حذر عليه فلو عترضه من هذا الوجه واستدل بما ذكره لأن هذا من الضرر الذي لا يتسامح الناس فيه لا صاحب أيضا فتأمل به بانصاف والله أعلم (والانكامل بجمعهم) الضمير في بجمعهم لم يتقدم له معاد لفظا لكن دل عليه المعنى أي بجمع أهل السكة ويؤخذ منه أن من لم يكن له مرور على تلك السكة لاحق له في فتح باب اليهامن داره التي بابها الجهة أخرى وقد جزم ح بخلاف هذا فقال في التنبيه الثالث عند قوله قبل وباب سكة نافذة مانصه يدخل في كلام المصنف من له حائط في سكة غير نافذة وليس له فيها باب وأراد أن يفتح في حائطه بابا فله ذلك إذا كان متكبا عن باب جاره المقابل ولم يقرب من باب جاره الملاصق اه انظر بقيته فكتب عليه الفقيه النوازي أبو العباس الملوى مانصه الذي في التبصرة الصحيح أنه ليس له ذلك وقيل له أن يفتح إذا كانت واسعة ولم يقابل باب أحد اه من خطبه قلت ذكر ذلك في الفصل الثالث عشر من القسم الثالث من الكتاب وآخر التبصرة ونصها مسئلة وإذا كان حائط لرجل في سكة غير نافذة وبابه في سكة نافذة وليس له في السكة التي لا تنفذ بابا لداره ولا كان له فيما سلف فذهب أن يحدث في السكة التي لا تنفذ بابا لداره فالصحيح أنه ليس له ذلك سواء فتح قبالة باب أحد أو لا لأنه انما يفتح الى سكة لاحق له فيها وانما هي مشاعة بين أصحاب الابواب القديمة التي فيها إذا فتح بابا بغير رضاهم صار شريكهم في السكة بغير حق وقيل له أن يفتح إذا كانت واسعة ولم يقابل باب أحد اه منها بلفظها فاعترض أبي العباس الملوى على ح صحيح بل كلام التبصرة يفيد أنه لا قائل بما جزم به ح لأن المقابل في كلام التبصرة مقيد بما إذا كانت واسعة ولم يقيد ح ما قاله بذلك وأيضا ابن رشد وغيره انما ذكره والاقوال الثلاثة في غير النافذة باعتبار أهلها فتأمل به بانصاف ويأتي لهذا زيادة عند قوله الابايات نكب وقول مب وتعقبه ح بأن التفصيل المذكور ذكره قبل أبي عمر صاحب النوادر وابن يونس الخ ليست هذه عبارة ح وعبارته سالمقن ايهاام تقدم ابن يونس على أبي عمر فأنظره وقول مب عن ح على أن ذكر أبي عمر لذلك وقبول الجماعة المذكورين له كان في الاعتماد عليه مراده بالجماعة الذين قدمهم عن غ وهم المسيطي وابن الحاجب وابن عبد السلام وابن هرون قلت وقد قبله أيضا ابن عات في طريقه وابن سلون في وثائقه وابن عبد الرقيق في معينه مقتصرين عليه كانه المذهب ونص ابن عات



ابن عبد البر الزقاق غير النافذ ليس لاحد أن يشرع فيه بابا غير ما تقدم فيه استحقاؤه من  
الابواب ولا أن يحدث فيه سقيفة ولا عسكرا فان أذن بعض أهل ذلك الزقاق في ذلك وأبى  
بعضهم فان كان الذين أذّنوا في آخر الزقاق ومعههم إلى منازلهم على الموضع المحـ حدث فاذنهم  
جائز من الكافي اهـ من طرره بلفظه وانص ابن سلون قال أبو عمر في كتاب الكافي له الزقاق  
غير النافذ ليس لاحد أن يشرع فيه بابا ولا يحدث فيه سقيفة ولا عسكرا الا باذن أصحاب  
الزقاق اهـ محل الحاجة منه بلفظه ونص المعين مسـ ثلـ قال أبو عمر في كتاب الكافي وليس  
له أن يحدث في الزقاق غير النافذ عسكرا وهو الذي يعرف بالجناح اهـ منه بلفظه وعلى  
التفصيل عول أيضا ابن هشام في المقيـ د ناقله عن المغامري وأبى لفظه ان شاء الله وبه  
أفتى ابن زيادة الله كافي المعيار ونصه وسئل عن أحدث ساباطاني سكة غير نافذة فأجاب  
لا يحدث في غير النافذة ساباطا ولا غيره وليس لهم المنع مما كان قديما واعادته على ما كان  
عليه ولو أحدثه بحضرتهم وسكتوا عنه من غير عذر فلا قيام لهم وللمن ملك بعدهم  
٢٠٠مـ اهـ منه بلفظه ونقل جوابه السبرلي في نوازله وأقره حسيما قاله القاضي  
المكناشي في مجالسه وبه أفتى السبرلي أيضا كافي المعيار ونصه وحكم هذه الروايع غير  
النافذة أنها مشتركة المنافع بين أربابها فليس لاحد أن يحدث فيها ما يضر بأشراكه  
أو يخصه ببعض المنافع الا باذن أهلها ومن فعل منهم ما لا يسوغ حكمه بنوالة اهـ منه  
بلفظه ولا شك انه أقدم من أبي عمر بكثير جدا انه يروى عن أشهب وعن عبد الله بن  
عبد الحكم وابن بكير وعبد الله بن صالح وحبيب كاتب مالك وأصبغ بن الفرج ونظائرهم  
وروى عنه أبو حاتم الرازي وابن وضاح ونظائرهم واهـ محمد بن عبد الله بن عبد الرحيم  
ابن أبي زرعة البرقي توفي سنة تسع وأربعين ومائتين انظر الدياج وموت أبي عمر سنة ثلاث  
وستين وأربعمائة كافي الدياج أيضا وبه أفتى ابن حارث أيضا في المعيار ونصه وسئل ابن  
حارث عن فتح بابا أو أحدث تابوتا أو اطلعا أو أخرج كلبا أو مدغشبا في زقاق غير نافذ  
فأجاب قد رأيت أيدي الله وفهمت فاما التابوت الذي ثبت عندك أنه يحدث على الدرب  
فان كان التابوت انما أقيم على أكلب أخرجت من هذا الدرب فمن قام من أهل الدرب في  
قطعه فله ذلك مضر بالدرب أو غير مضر لانه ليس لاحد أن يحدث في مال قوم حدثا ولا  
يسوغ ذلك من أجل أنه لا ضرر فيه بل يقطع ضررا كان أو غير ضررا اهـ منه بلفظه ولا شك  
أنه أقدم من أبي عمر لانه أخذ عن أحمد بن نصر وابن اللباد ونظائرهم ومات سنة إحدى  
وقيل أربع وستين وثلثمائة كافي الدياج وبه أفتى أيضا ابن زرب مجيبا عن السـ وال  
الذي سئل عنه ابن حارث فقال في المعيار عقب جوابه مائنه وأجاب ابن زرب ما ثبت  
عندك من أحداث عاصم له من إخراج التابوت في الدرب فعليه نقضه وإزالته اهـ المحتاج  
اليه منه بلفظه وهو أيضا أقدم من أبي عمر لانه معاصر لابن حارث ومات بعده في رمضان  
سنة إحدى وثلاثين وثلثمائة وتفقه عند اللؤلؤي وأبي إبراهيم ونومه اللؤلؤي وكان أحفظ  
أهل زمانه لذهب مالك كان القاضي بن السليم يقول لورا لـ ابن القاسم لعجب بك يا أبابكر  
انظر الدياج ويوافق ما لهؤلاء الاثمة كلهم ما في المعيار أيضا ونصه وسئل ابن عتاب



٣ في نسخة سنة ست وأربعين  
وخمسة

وأصحابه كتب لهم بها ابن سهل سنة خمسين وأربعمائة ٣ يسألهم عن دارين متجاورين  
وبين الدارين حائط لأحد الرجلين وله على الحائط طرف قد أخرجت أكلبه إلى داره فأراد  
صاحبه أن يبنى على أطراف الأكلب حائطا جارا أو غيره ويرفعه لجزء أو غرفة يريد  
إنشاء هافنعه صاحب الدار وقال الهوا إلى لأنه يزاره هو وداري وإنما لا يخرج الرف إلى  
ناحيته لا غيره وكيف أن أراد صاحب الرف أن يرفع حائطه وإعادة الرف كما كان  
هل ذلك له أم لا فأجاب ليس لصاحب الرف ما أراد من البناء على أطراف الأكلب ويمنع  
منه وإنما يملك الهوا من ملك قاعته وله رفع الحائط وإعادة الرف عليه على نحو ما كان  
في الخروج وأجاب ابن القطان لصاحب الرف أن يبنى على أطراف أكلبه ما شاء لا يمنع  
من ذلك وله إعلان حائطه من غير ضرر إلا من الريح والضوء وشبهه فليس بضرر وأجاب  
ابن مالك يمنع صاحب الرف مما ذهب إليه إلا أن يأذن له معترضة وكانت حرت بطليلة  
يبنى وبين موسى بن السقاط قاضي وادى الحجارة وجواب ابن القطان عندي أشبه والله أعلم  
بالصواب وفي كتاب ابن سحنون من سؤال حبيب عن رف يخطو خارجة لرجل إلى دار  
جاره ولا نصب عليه فأراد أن يضع عليه النصب فتنعه جاره قال سحنون ليس له منعه وإنما  
وضعت الخطو ولهذا قال فيمن له رف خارج إلى دار جاره فبنى جاره جدار الرف جداره  
وأراد أن يعلو به على الرف فليس له أن يبنى فوقه لأن صاحب الرف قد ملك سماءه ابن  
سهل وهذه تدل عندي على ما ذهب إليه ابن القطان أنه منه بلفظه فيؤخذ من كلام  
هؤلاء الأئمة كلهم منع أحدنا الروشن والسباط في غير النافذة كما قلناه أما أخذ من  
جواب ابن عتاب وابن مالك فبالأحرى لأن مسئلتهم ما قد تقدم لمريد البناء فيها إخراج الرف  
والأكلب وإنما يريد الآن البناء فوق ذلك فإذا منع من البناء على شيء قد اختص به قبل  
وحازره على ما به احتجاجا بأنه إنما يملك الهوا من ملك قاعته ففي مسئلتنا أخرى وأما  
أخذ من جواب ابن القطان الذي صوبه ابن سهل محتجا عليه بكلام سحنون فلا نهم  
رأوا أن اختصاص صاحب الرف والأكلب بهما أولا وحيازته إياها على صاحبه هو الذي  
أوجب عندهم البناء عليهم ما الآن فهم يسلمون احتجاج ابن عتاب ويقولون بموجبه لأن  
الرف والبناء قد سترتا تحت ما من القاعة وصار ما فوقه - ما من الهوا منسوب إلى ما  
للقاعة التي تحتها ما لا ترى قول سحنون أن صاحب الرف قد ملك سماءه وقول ابن سهل  
وهذه تدل عندي على ما ذهب إليه ابن القطان وهذا منتصف في مسئلتنا ولذلك قال سحنون  
بعدم المنع في مسئلة حبيب مع أنه قال في مسئلتنا بالمنع فتأمل به انصاف وقال ابن ناجي في  
شرح المدونة مانعه والسباط إلى له الجانبان في السكة الغير النافذة والروشن وهي  
الاجنحة لا يجوز إلا بآذن أهلها قاله ابن عبد البر ولم يحك ابن الحاجب غيره وقبله ابن عبد  
السلام وابن هرون وبه العمل وظاهر سماع أصبغ ابن القاسم في الاقضية خلافاً لوقعت  
بالقروان وورد حينئذ شيخنا أبو يوسف يعقوب الزنجي فسأله بها بعض عدولها عما به  
العمل فقلت العمل على المنع فقال كما قلت فحكم بذلك أنه منه بلفظه ولا يتوقف من وقف على  
هذه النصوص كلها وكان معه قلامة ظن من الانصاف أن الصواب ما قاله ح ومن تبعه



وان اعتراض أبي علي بن رجال عليه فيه نظروا ن ما أطال به من النقول لبس فيه شاهد يرد  
 ما قاله ح ولا نص صريح فيما زعمه الأجواب سيدي عبد النور العمري وسيدى موسى  
 العبدوسى وذلك لا يعادل ما تقدم سواء نظرنا الى عدد الأئمة أو الى مراتبهم ولم يصرح سيدي  
 عبد النور بأن ما قاله هو المشهور وكما قيل وإنما قال هو الجارى على المشهور ويتضح لك ذلك  
 بنقل جوابه الذى فى نوازل الضرر من المعيار ونصه اذا كان الامر كما ذكرتم فوجه فان الذى  
 يقتضيه ما فى نوازل المحنون من كتاب الاقضية الثانى على ما فسر به ابن رشد وما فى تبصرة الشيخ  
 أبى الحسن اللخمى رحمه الله اذا رفع القناطر التى يبنى عليها رفعا يوجب تحتها اتصال البهاروس  
 المارين الراكبين تحتها ولا يحدث بذلك ظلمة فيما تحت ذلك من الرائحة المذكورة فان له أن  
 يحدث ذلك ويبنى عليها ما شاء وليس لجاره أن يمنع من ذلك ثم قال هذا هو الصحيح الجارى  
 على المشهور وان كان وقع لمحنون فى أجوبته لطبيب وقاله يوسف بن يحيى ان الروائع  
 والدروب التى لا تنفذ كل ذلك مشترك متافعه بين ساكنيه فليس لهم أن يحدثوا فى ظاهر  
 الزقاق ولا باطنه حدثا لا باجتماع أهله قال ابن يونس هذا خلاف لما فى المدونة وما فى المدونة  
 أصوب وهو قول مالك وابن القاسم وأئمة واهب وهذا بخلاف الدور المشتركة لان  
 الدور المشتركة مشاعة لا يتميز حظ أحدهم عن صاحبه فما يفتح فيه مشترك فلا يجوز  
 الا باجتماعهم والدور فى الروائع والدروب الغير نافذة متميزة فلكل واحد أن يصنع فى  
 ملكه ما لا يضر بجاره لقوله صلى الله عليه وسلم لا ضرر ولا ضرار اه ولهذا الذى ذكره ابن  
 يونس من تصويب ما فى المدونة وهو مذهب مالك والجماعة المذكورة منع من أصحابه  
 وتضعيف ما وقع لمحنون ويوسف بن يحيى قلنا فالقول الاول هو الصحيح الجارى على  
 المشهور وذلك بين واضح والله تعالى الموفق لأرب سواه وبعد ما نصه الجواب فوجه صحيح  
 وبه نقول وكتب موسى بن محمد بن معطى لطف الله تعالى به اه من المعيار بلفظه قالت  
 هذا اعتراف منه بأنه اعتمد على اعتراض ابن يونس المذكور وعلى ما فى نوازل محنون من  
 الاقضية وعلى ما فى تبصرة اللخمى ولا دليل له فى ذلك أما اعتراض ابن يونس فان ح قد  
 رآه وقد ذكره فى التنبيه الخامس عشر عند قوله وباب بسكة نافذة وسلمه ومع ذلك فلم يره  
 مخالفا لما فى النوادر والكافى وغيرهما لانه رأى أن مصب اعتراض ابن يونس على محنون  
 ويوسف بن يحيى إنما هو على اطلاقهما المنع فى فتح الباب بغير النافذة فظاهر كلامهما وان  
 نكبت على المقابل وبعدت عن الملاصق فاعترضه بأنه خلاف مذهب المدونة الى آخر  
 ما مر عنه ولذلك قال ح هنا ما نصه وذكر البرزلى عن الكافى نحو ما ذكره الوفا وما ذكره  
 ظاهر الاقوله فى الباب اذا أراد فتحه فى الزقاق غير النافذ فإنه مخالف للقول الذى مشى  
 عليه المصنف انه اذا كان منكبا فليس لهم منعه اه منه بلفظه وما فهمه من كلام ابن  
 يونس هو الذى يدل عليه كلامه لمن تأمله أدنى تأمل لقوله هذا خلاف لما فى المدونة وما فيها  
 أصوب لان الذى فى المدونة هو فتح الباب لا احداث الروشن والسباطاف فيها آخر كتاب  
 القسمة مانصه وليس لك أن تفتح فى سكة غير نافذة بابا يقابل باب جارك أو يقاربه ولا تحول  
 بابك هناك اذا منعك لانه يقول الموضع الذى تريد أن تفتح بابك اليه مرفق أفتح فيه بابي وأنا



في ستره فلا أدعك تفتح قبالة يابي أو قرب به فتخذ على فيه المجالس أو شبه هذا فإذا كان هذا  
 ضررا فلا يجوز أن يتحدث على جارك ما يضره وأما في السكة النافذة فلك أن تفتح ما شئت  
 وتحول بابك حيث شئت اه منها بلقطها ويدل على ذلك أيضا قوله لان الدار المشتركة  
 مشاعة لا يتميز حظ أحدهم عن صاحبه فافتح فيه مشترك الخ فانه صريح في أن كلامه  
 في فقهه في ملكه المختص به وهو كما قال لانه اذا فتح الباب بشروطه انما تصرف في حائطه وهو  
 ملك له مختص به فلا اشكال فلم يقع منه بسبب هذا الفتح تصرف في ملك غيره ولا اختصاص  
 بشئ من السكة عن سائر من شارك فيها اذ ليس له بعد دخوله من الباب الذي فقهه  
 وانفصله عنه في تلك السكة الا المرور وقد شاركه فيه كل من له المرور عليها وهذا وجهه  
 المتبسط ونصه ولو حوله عن بعد من باب جاره لم يكن له عليه قيام لانه لم يزد هم شيئا على ما كان  
 عليه اه نقله ابن عرفة في احياء الموات بهذا اللفظ وأقره وهو ظاهر ونحوه يؤخذ من المدونة  
 وقول سيدي عبد النور هذا هو الجارى على المشهور أراد بالمشهور فتح الباب بشرطه  
 ومقصوده قياس الرواشن والسباط على فتح الباب ولذلك قال هو الجارى الخ ولم يقل هو  
 المشهور وهو قياس غير مسلم لان محدث الرواشن والسباط قد اختلف بالاتفاق بهما  
 وانفرد بذلك عن سائر من شاركه في تلك السكة مع أن ارتفاعه انما هو بشارك فيه غيره  
 لان الهواء تابع لما تحته كما تقدم في كلام ابن عتاب وسجنون وهي قاعدة مقررة مسلمة عند  
 أهل المذهب كما علم مما قالوه عند قوله صدر البوع وهو ارفع هو اختلف محدث الباب  
 كما بيناه فافتقروا أو أما استدلاله بما في العينية فهو نحو احتجاج ابن عرفة على ابن الحاجب  
 ومن وافقه ولا حجة في ذلك على ح لانه قد رآه ولم يتحقق عليه ولكنه رآه غير فادح فيما تقدمه  
 تبع الجماعة لانه ظاهر فقط لاصريح فيحمل على النافذة وابن رشد ان لم يقيده بذلك فلم  
 يصرح أيضا بحمله على النافذة وغيره او كلام الباجي كالصريح أو صريح في أنه فهمه على  
 ما قلناه فانه قال في المستقى بعد ذكره مسائل من الضرر مانصه فصل وهذا كله في الضرر  
 الخاص وأما العام فقل تضيق الطرق وما جرى مجراه فهذا يمنع منه وأما اخراج العساكر  
 والاجنحة الى طرق المسلمين فقد روى ابن القاسم عن مالك لا بأس بذلك قال ابن القاسم  
 واشترى مالك دار الها عسكر فقال الا أن يكون بأسفل الجدار حيث يضر بأهل الطريق  
 فانه يمنع منه وقال أبو حنيفة يمنع منه على كل حال والدليل على ذلك أنه منفعة مباحة  
 يجتازها لاضرر فيها على غيره ولا تضيق لقنائه فلم يمنع من ذلك كضوء وظل الحائط اه  
 منه بلقطه فانظر قوله وأما العام وقوله الى طرق المسلمين تجده شاهد ما قلناه وهذا أيضا  
 هو الذي يفيد كلام ابن هشام في المنيد ونصه وفي المستخرجة من كانت له داران بينهما  
 طريق متقابلتان لم يمنع أن يبنى على جدار دار به ساباطا فيد عليهم ما عرفة أو مجلسا وانما يمنع  
 من تضيق السكة ولا يمنع مما اضر فيه على أحد وقال سجنون في كتاب ابنه في الدرب  
 الكبير غير النافذ مثل الزنقة غير النافذة ان كانت في الدرب زنقة في ناحية منه غير نافذة  
 ولرجل في أقصاها باب فإذا أن يقدمه الى طرف الزنقة ان لاهل الدرب أن يمنعوه ولا يحركه  
 عن موضعه الا برضا جميع أهل الدرب وكذلك كل دار مشتركة أو غير ذلك فليس لاحد



الشريكين أن يشفع فيه بابا ولا يحدث فيها شيئا إلا بإذن شريكه قال المغامري في الدروب التي  
 ليست بتافهة وشبهه أن ذلك كله منافع مشتركة بين ساكنيه ليس لهم أن يحدوا في  
 ظاهر الزقاق ولا في باطنه احداثا لا باجتماعهم في فتح باب أو اخراج عساكر أو رفوف أو  
 أجنحة أو حفرية يحفرونها أو يوارونها اه منه بالنظره فانظر كيف ذكر كلام المستخرجة  
 أي العتبية أولا ثم ذكر ما السحنون ويوسف بن يحيى معبر عنه بالمغامري كالتقيد لا لطلاق  
 السماع والشرح له اذ ليس في عبارته ما يدل على أنه خلاف له لا بتصریح ولا بتلويح وهذا  
 هو الذي فهمه الشيخ أبو محمد ومن وافقه من كلام السماع والله أعلم ويعد كل البعد عدم  
 اطلاع جميعهم على ما في العتبية ولا سيما أبي محمد وابن يونس لشدة اعتنائهم بما يكلامها  
 وهذا والله أعلم هو الذي فهمه ابن عرفة ثانيا لانه بعد أن تعقب آخر باب الشركة كلام  
 ابن الحاجب بما نقلوه عنه هنا رجع في احياء الموات فنقل كلام المبطل ولم يتعقبه بل  
 ذكره فقهه ما سأل الله أعلم وأما ما عزا له لمي فلم أجده في تبصرته ولعله أشار إلى  
 ما فيها آخر كتاب القسمة ونصها وإذا كان زقاق غير نافذ لرجل هناك باب فأراد أن يحوله  
 فقال ابن القاسم ليس له أن يحدث ذلك هذا باب جاره أو قريبه لانه يقول كنت في ستره  
 وأقرب طائي وأفسح لباني قال الشيخ رحمه الله وذلك اذا كانت واسعة لم يكن عليه أن  
 يبعد عنه وانما عليه أن ينكب عنه لثلاث تنكشف داره وله أن يجعل ظله اذا كانت  
 لا تضروا وليس لمن ليس له في تلك الرافعة أن يحدث عندهم بابا ولا يجعل عندهم ظله اذا  
 كان له عندهم حائط وأهل الرافعة أحق بقاعتها وسماتها ولو أرادوا أن يضيقوها لم يمنعوا  
 من ذلك اه منها بالنظره وكأنه فهم ما عزا له من قوله وله أن يجعل ظله الخ وليس فيه  
 شاهد قاطع للتزاع لاحتمال أنه أراد الظلة التي تجعل في حائطه فوق بابيه تظل محل خروجه  
 ودخوله تقيه المطر وحر الشمس كما يصنعه الناس اليوم مما يسمى في عرفهم بالكيب  
 وهذا النزاع فيه لاختصاصه بأسفله من محل الدخول والخروج وما قاربه مما يتفرع به  
 بحظ الاجمال ونحوها ويعين هذا الاحتمال قوله وأهل الرافعة أحق بقاعتها وسماتها  
 فاذا كانوا أحق بسماتها فكيف يختص به أحد منهم فتأمل منصفنا فحصل مما سبق كله  
 أن ما اعتمد المصنف هو المنصوص السحنون ويوسف بن يحيى وأبي بكر الوقار والبرقي من  
 المتقدمين وعليه قول الشيخ أبو محمد في نوادره وابن يونس في ديوانه وابن بطال في مقنعته  
 والمبطل في نهايته وأبو عمر في كافيته وعنه نقله المبطل ولم يحتج ابن الحاجب غيره وسلمه  
 شراحه ابن عبد السلام وابن هرون والمصنف في توضيحه وصر في حاشيته وبه جزم  
 أيضا ابن عاتق في طرده وابن سلمون وساقه كآله المذهب وبه أفتى ابن زيادة الله كافي نوازل  
 البرزخ والمعياد وسلمه وابن حارث وابن زرب كافي المعيار وهو مأخوذ بالآخرى من جواب  
 ابن عتاب وابن مالك الذين في المعيار وهو المأخوذ من كلام ابن سبيل وبه أفتى ابن ناجي  
 وشيخه العلامة الزنجي فاقبل ابن به العمل ونفذ الحكم فتواها ما هو الذي اعتمده ح  
 وجس وتو ومب وشيخنا ج وقد سلم ابن عاشر وطني كلام المصنف وهو حقيق  
 بالتسليم وأما ما قبله فليس بمنصوص انما عزا ابن عرفة ظاهر ما في العتبية وسيدى



عبد النور كذلك وزاد انه مفاد ما في تبصرة اللغوى قاتلانه الجارى مع المشهور و اشار منه الى  
القياس على فتح الباب وقد علمت ما في ذلك القياس وما في عزوه لتبصرة اللغوى وقد صرح بأنه  
اعتمد في فتواه بذلك على اعتراض ابن يونس وقد رأيت ما فيه وأما ما في العتبية فمحمول على  
النافذ كما هو مقتضى كلام الباجي وابن هشام وأما ابن عرفة فتعقب في باب الشركة كلام  
ابن الحاجب ونقل في احياء الموات كلام المتيطى وسلمه ومن وقف على هذا وأتصف ظهر له  
أن ما رجمه ح وأتباعه هو الحق الذي يجب اتباعه وإن اعتراض أبي علي بن رجال  
عليه فيه نظروا غا طلت في هذا لأن كثيرا ممن يتعاطى العلم في عصرنا قد اغترأوا بكلام  
أبي علي وقد كنت مغترابه قبل وقوفى على شرحه ولما وقفت عليه وعلى ما قدمته من النقول  
أضحت لي الحق وارتفع الاشكال ولم يقع بعد ذلك انصف فيه مقال والعلم كله للكبير المنعم  
\* (فائدة وتنبيه) \* تقدم في كلام اللغوى الرانغة وفي كلام غيره من الروائع وفي ح في التنبيه  
الخامس عشر عند قوله وباب بسكة نفنت مانصه وكاته يعنى بالرانغة الزقاق ولم أقف على  
ذلك في اللغة اه ولم تعرض لضبطه مع انه يقع فيه التحصيف في نسخه كثيرة والصواب  
انه بالراء والغين المعجمة وبالهيمز لا بالباء الموحدة قلت خفي على ح رحمه الله كلام ابن  
الانثري في نهائيه فانه قال في باب الرام والواو مانصه وفي حديث الاحنف فعذلت الى  
رانغة من روائع المدينة أى طريق يعدل ويميل عن الطريق الاعظم ومنه قوله تعالى  
فراغ عليهم ضربا باليمين أى مال عليهم وأقبل اه منها بلفظها \* (فائدة أخرى) \* تقدم في  
كلام المقيد النقل عن المغامى وهو بفتح الميم والغين المعجمة وآخر ما في النسب وهو يوسف بن  
يحيى المذكور في كلام النوادر وغيره قال في الديباج في ترجمة من اسمه يوسف مانصه ومن  
الطبقة الثانية ممن لم يرمالكوا التزم مذهبهم من أهل الاندلس يوسف أبو عمر المغامى بن  
يحيى بن يوسف بن محمد دوسى من ولد أبي هريرة رضى الله عنه أندلسى الاصل ومقام من ثغر  
طليطلة أصله منها ونشأ بقرطبة وسكن بمصر ثم استوطن القيروان الى أن مات سمع  
بالاندلس من يحيى بن يحيى وسعيد بن حسان ويحيى بن مزير وروى عن عبد الملك بن  
حبيب مصنفاته وكان آخر الباقيين من رواه ورحل فسمع بمكة من علي بن عبد العزيز  
وبصنعاء من الديري وبمصر من القراطيسى وسمع بأباصه وبغديرهم وانصرف الى  
الاندلس وكان حافظا للغة نبيل فيه وقال أبو العرب في طبقاته كان المغامى ثقة عالما  
عالمًا جامعًا للفتون من العلم عالمًا بالذهب عن مذهب الحجازيين وقال بعضهم لا أعلم منزلة  
يستحقها عالم بعلمه أو فاضل بحسن مذهبه الا يوسف بن يحيى أهلها وكان على بن  
عبد العزيز اذا سئل عن شئ يقول عليكم بفتوى الحرمين يوسف بن يحيى وكان جاورهم ما  
سبع سنين سمع منه على بن عبد العزيز وأبو الزكى القاضي وأبو العباس الايبانى وفضل  
ابن مسلمة وأبو العرب التميمي وابن اللباد وسعيد بن محمد وأبو عبد الله محمد بن الربيع  
الجزى وغيرهم وتوفي سنة ثمان وثمانين ومائتين وصلى عليه حديثس اه المحتاج اليه منه  
بلفظه (الايبان نكب) قول مب ابن رشد وهو دليل قول أشهب الخ يقيد أن هذا  
أضعف الاقوال وهكذا نقل الناس كلام ابن رشد لكن ما أفاده هذا القول من منع

(الايبان نكب) قول مب عن  
ابن رشد وهو دليل قول أشهب الخ  
يقيد انه أضعفها لكن منع



الاحداث مع بقاء الاول موافق لما أقامه ابن زرب من المدونة وجرى به عمل قرطبة وما أقاده من جوازه اذا سد الاول موافق لمذهب المدونة الذي درج عليه المصنف فقد أخذ طرفا من كل منهما وتوسط بينهما وانضم الى ذلك اعتماد غير واحد عليه في ابن عرفة بعد ذكره كلام ابن رشد مختصرا مانعه قلت لم يحك المبسط الامنع احداثه أو تحويل القديم لقرب باب جاره بحيث يضره ذلك ثم قال ولو حوله عن بعد من باب جاره لم يكن له عليه قيام لانه لم يزد لهم شيئا على ما كان عليه اه منه بلفظه وفي المعين مانعه فرع وليس لاحد في الطريق الغير النافذة فتح الابرضاء أهل الزقاق وهي كالعروة المشتركة \* (مسئلة) \* من أراد غلق باب داره في سكة غير نافذة وتحويله فيها في موضع كان ذلك له اذا سد هاو لم يحدث على جيرانه بقر به من باب جاره في مربوط دابته وانزال أجاله فان أضر به منع اه منه بلفظه وفي اختصار المبسط لابن هرون مانعه وأما ان كانت غير نافذة فليس لاحد فيها فتح باب إلا أن يرضى أهلها لانها مشتركة بينهم وبه القضاء وفي كتاب القسم من المدونة لابن القاسم انه رأى الضرر في ذلك فقال ان كان على جاره ضرر في ذلك فلا يجوز قال في العينية ان كان ذلك يضر بجاره منع والالم يمنع ثم قال بقرب فرع ومن أراد غلق باب داره في سكة غير نافذة وتحويله في موضع آخر منها كان ذلك له اذا سد الاول ولم يكن في الحادث ضرر على جاره لقربه من باب جاره في مربوط دابته وانزال أجاله فان أضر به منع اه منه بلفظه وبأمله مع الانصاف يظهر لك أن قوله أولا وبه القضاء محله اذا أراد فتحه مع بقاء الاول لامطلاقا خلافا لمن توهم خلاف ذلك \* (تنبيه) \* انظر قول ابن عرفة لم يحك المبسط الامنع احداثه الخ مع ما قدمناه عن ابن هرون وقد أشار ح الى ذلك لكنه أغفل ما هو أصرح في رد ما قاله ابن عرفة فان ابن هرون نقل كلام ابن رشد الذي نقله ابن عرفة وغيره معبر عنه على عادة المبسط ببعض الشيوخ فقال بعد ما قدمناه عنه بقرب مانعه وأما السكة غير النافذة فقال بعض الشيوخ يفصل فيهما من الخلاف في فتح الباب أو تحويله من موضعه ثلثة أقوال أحدها ان ذلك لا يجوز له بحال الا باذن أهلها واليه ذهب ابن زرب وبه جرى العمل بقرطبة والثاني ان ذلك له فيما لم يقابل باب جاره ولا قرب منه وهو قول ابن القاسم في المدونة وابن وهب في العينية والثالث ان له تحويل بابيه وهو دليل قول أشهب اه منه بلفظه لكن يؤخذ من كلامه الاول ان القول الثالث هو الذي عليه المعول كما يؤخذ ذلك من كلام المعين وزاد المبسط ان به العمل وهذا كله يدل على أن مسئلة من له سائط فقط المتقدمة قبل الصواب فيها ما في التبصرة لا ما قاله ح لان منع القتح فيها مأخوذ بالآخرى من القول الاول في مسئلة ابن رشد وكذا من الثالث ولا يؤخذ الجواز من القول الثاني الذي اعتمده المصنف لتطور الفارق وقد جرى في القوانين بالمنع في مسئلة ابن رشد وساقه كأنه المذهب ونصها فان كان الزقاق غير نافذ فليس له أن يفتح الباب فيه الا باذن أرباب الزقاق اه محل الحاجة منه بلفظه والله أعلم (وصعود نخلة الخ) قول ز والاصعود نخلة الخ جعله منصوبا معطوفا على بابا وجعله غ مجرورا معطوفا على مانع ضمو وهو أولى تأمله وقول ز وليس مثلهما صعود المنارة فيمنع منه الخ تكلم عليهما باعتبار ضرر



التكشاف وسكت عن ضرر أصوات المؤذنين به اليل بالادعية اذا اشتكى بذلك الجيران  
وفي ذلك نزاع بين المتأخرين انظر المعيار والدر النيز وقال ابن عرفة في احياء الموات مانصه  
ورفع الصوت بالدعاء والذكر بالمسجد اخر الليل مع حسن النية قريبة وفي جوازها بعسيسة  
الليل بعدمضى نصفه ومنعه نقلا ابن سهل عن ابن عتاب محتجا بقول مالك بعدم منع  
ضرب الحداد مع المسيلى وابن دحون مع ابن فرج محتجين بوجوب الاقتصار على فعل  
السلف الصالح اه منه بلفظه \* (فائدة) \* عمدة ما ذكره المصنف في هذا الباب وغيره  
من أهل المذهب من القضاء بنى الضرر حديث لا ضرر ولا ضرار صرح بذلك غير  
واحد وفي المفيد مانصه من الاحكام للبايى ثبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
انه قال لا ضرر ولا ضرار ومعناه والله أعلم أن يمنع الرجل جاره من فعل ما يضره وقيل  
الضرر أن تضر جارك بما تنتفع به والضرار أن تضره بما لا تنتفع به وقد قيل في قوله لا ضرر  
ولا ضرار أنهم ما كلمتان بمعنى واحد وردتا لكيد في المنع منه وقد يأخذها تصرف  
الاعراب فالضرر الاسم والضرار الفعل اه محل الحاجة منه بلفظه ونحوه لابي الوليد  
البايى في المتن في فانه ذكر بعض ما تقدم وزاد مانصه ويحمل عندي أن يكون معنى  
الضرر أن يضر أحد الجارين بجاره والضرار أن يضر كل واحد منهم ما يصاحبه لان هذا  
البناء يستعمل كثيرا في المفاعلة كالقتال والضرب والسباب والجلاد والزحام وكذا  
الضرار فنهى النبي صلى الله عليه وسلم أن تنفرد أحدكم بالاضرار بجاره وعن أن يقصدا  
ذلك جميعا وانيس استيفاء الحقوق في القصاص وغيره من هذا الباب لان ذلك ذرية الحقوق  
وانما الضرار فيما ليس فيه الإجمار الاضرار بصاحبه اه منه بلفظه وهذا الذي عزاه  
لنفسه به صدر المناوى في شرح الجامع الصغير وهو ظاهر والله أعلم \* (تنبيه) \* قوله في  
أحكام البايى ثبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم الخ يفيد أن الحديث صحيح  
أو حسن وقد أشار ابن عرفة الى توهينه فقال في احياء الموات مانصه حديث ابن عباس عن  
النبي صلى الله عليه وسلم لا ضرر ولا ضرار أخرجه الدارقطني قال عبد الحق في اسناده  
ابراهيم بن اسمعيل هو ابن أبي حبيبة وثقه أحمد بن حنبل وضعفه أبو حاتم وقال منكر  
الحديث لا يحتج به ورواه عبد الملك بن معاذ النصيبي عن الدراوردي عن عمرو بن يحيى عن  
أبيه عن أبي سعيد عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا ضرر ولا ضرار وذكره أبو عمرو ورواه  
مالك عن عمرو بن يحيى عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا ضرر ولا ضرار كذا  
رواه مرسلان قلت تعقبه ابن القطان بأن عبد الملك هذا لا تعرف حاله ولا أعرف من ذكره  
اه منه بلفظه \* قلت وفيه نظر فقد قال الامام النووي رضى الله عنه بعد أن ذكره عن  
أبي سعيد مانصه حديث حسن رواه ابن ماجه والدارقطني وغيرهما مسندا ورواه مالك في  
الموطأ مرسل اوله طريق يقوى بعضها ببعض اه محل الحاجة منه بلفظه ونسبه في  
الجامع الصغير للامام أحمد في مسنده وابن ماجه عن أبي سعيد ولا ابن ماجه عن عبادة بن  
الصامت فقال المناوى في شرحه مانصه واسناده حسن اه منه بلفظه وقال في تنوير  
الحوال مانصه قال ابن عبد البر ورواه الدراوردي عن عمرو بن يحيى عن أبيه عن أبي سعيد

الحداد مع المسيلى وابن دحون مع  
ابن فرج محتجين بوجوب الاقتصار  
على فعل السلف الصالح اه  
\* (فائدة) \* عمدة القضاء بنى  
الضرر حديث لا ضرر ولا ضرار  
وهو حديث حسن كما في النوى  
والمناوى خلافا لتوهين ابن عرفة له  
ومعنى الضرر أن يضر أحد الجارين  
بجاره والضرار أن يضر كل منهما  
بالآخر وقيل غير ذلك وذكر أبو  
الفتح الطائى عن أبي داود أن الشفة  
يدور على خمسة أحاديث هذا  
أحدها اه (م-ثلة) في طر ابن  
عات عن البايى ان ينة الضرر  
مقدمة على ينة نفيه وقيل يقضى  
باعدل البيتين اه



(ونذب اعارة الخ) قلت قول ز  
بالتاء الخ هذا هو الصواب كما في ق  
وقوله جمع الخ أي اسم جنس جمعي  
في رواية الاكثر ومفرد في رواية  
الاقل كما في المحلى وقول مب  
حمله مالك الخ وكذا الشافعي في  
القول الجدي كافي المحلى أيضا  
وقول ز واليه ذهب ابن مالك  
الخ وكذا ابن القطان كما في المعيار  
وانظر ح أيضا وقول ز ان  
الحبس غير المسجد كمالك فيه نظر  
ان كان على غير معين وقول ز  
وحض عليه الصلاة والسلام الخ  
في البخاري مرفوعا ما زال جبريل  
يوصيني بالجوار حتى ظننت أنه سيورثه  
وقول ز والجوار على ثلاثة الخ في  
حديث جابر عند الطبراني رفعه  
الجيران ثلاثة جاره حق وهو  
المشرك له حق الجوار وجاره حقان  
وهو المسلم له حق الجوار وحق  
الاسلام وجاره ثلاثة حقوق جار  
مسلم له رحم له حق الجوار والاسلام  
والرحم قال القسطلاني وروى  
عن علي من مع النعمان فهو جار  
وعن عائشة حق الجوار أربعون  
دارا من كل جانب وعن كعب بن  
مالك عند الطبراني بسند ضعيف  
مرفوعا ألا ان أربعين دارا جاره  
(وله أن يرجع) قول مب وقال  
ح الخ ما قاله ح وطفي واختاره  
أبو علي هو الصواب لان تسوية ابن  
رشد وابن زرقون وكذا البابجي وقوله  
ابن عرفة بين مسئلة الجدار  
والعرصة تستلزم جريان التأويلات  
في مسئلة الجدار انظر الاصل والله

أعلم

الحديث موصولا قلت أخرجه من هذه الطريق الدارقطني ورواه ابن ماجه من حديث  
عبادة بن الصامت وابن عباس وذكر أبو الفتح الطائي في الاربعين له عن أبي داود أن الفقه  
يدور على خمسة أحاديث هذا أحدها اه منه بلفظه والله الموفق \* (مسئلة) قال في ترجمة  
وثيقة في باب محدث من طرر ابن عات ماته ذ كر البابجي أنه اذا أتى بيئته شهد بأنه لا ضرر  
على فلان بن فلان في ذلك لم يلتفت الى ذلك والبيئته التي شهدت بالضرر أتم شهادة وأولى  
بالحكم ما وقيل انه ينظر الى أعدل البيئتين فيقضى بها لان به شهادة كل فريق من البيئتين  
على ما يؤيده العيان فتأمل كلامه اه منه بلفظه (ونذب اعارة جداره) قول ز وخشبه  
جمعاً بفتح الخاء والشين الخ الظاهر أنه على هذه الرواية اسم جنس جمعي كشجر لاجمع  
وقول ز وألا واليه ذهب ابن مالك الخ به أجاب أيضا ابن القطان كما في المعيار وانظر ح  
أيضا وقول ز ومقتضى هذا أن الحبس غير المسجد كمالك ظاهره ولو كان على غير معين  
وفيه نظران كان على غير معين والله أعلم (وله أن يرجع) قول مب وابن رشد وابن  
زرقون لم ينسب الخلاف في الجدار للمدونة الخ نحوه لتو وفيما قاله نظر والصواب  
ما قاله ح وطفي لان تسوية ابن رشد وابن زرقون بين مسئلة الجدار والعرصة  
تستلزم جريان التأويلات في مسئلة الجدار كما جرت في مسئلة العرصة  
المساوية لها وقد سوي بينهم ما أيضا البابجي في المشتق ونصه في أباح لجواره أن  
يعزز خشبه في جداره فقال مالك لا ينزع إلا أن يحتاج الى جداره لانه لا يريد  
به الضرر وبه قال ابن القاسم وروى ابن حبيب عن مطرف وابن الماجشون عن مالك  
ليس له أن ينزعها طال الزمان أو قصر احتاج الى جداره أو استغنى عنه مات أو عاش  
\* (فرع) فاذا قلنا بقول مالك فأباح له وضع الخشب اباحة مطلقة من غير تقييد بأجل  
فقد قال مالك من رواية ابن القاسم وأشهب عنه فحين أباح لرجل البناء في عرصته ثم أراد  
منعه قبل أن يبني له ذلك وقد تقدم من قول مطرف وابن الماجشون ما ظاهره انه ليس له  
اخرجه وقد لزمه ذلك بمجرد الاذن اه منه بلفظه ونقله ابن عرفة مختصرا وقبله وقال ابن  
عرفة أيضا ما نصه وسمع ابن القاسم من له خشب في جدار رجل أدخلها باذنه فوقع بينهم  
شكنا فقال له أخرج خشبك من جداري لم يكن له ذلك على وجه الضرر فان احتاج الى  
جداره لهدمه أو لضعفه فهو أولى ابن رشد مثله سمع أشهب في كتاب العارية وقال في المدونة  
وغيرها لمن أذن في بناء بأرضه أو غرس أن يأمره باخراجه ويعطيه قيمة ما أنفق فقال ابن  
البابة وابن أيمن وغيرهما من الشيوخ انه اختلاف قول وقال سحنون انما فرق بينهما  
لقوله صلى الله عليه وسلم لا يمنع أحدكم جاره الحديث يريد ان يقول من حمله على الوجوب ولا ابن  
حبيب روى الاخوان ليس له اخراجه ولا هدم الجدار ولو طال الزمان واحتاج اليه  
ولا وارثه منه ولا مبتاع منه الآن ينهدم فان أعاده بعد هدمه فلا حق فيه للمعار الا باذن  
مستأنف وكذا كل ما أذن فيه وفيه عمل وانفاق ثم قال وحكي عن أصبغ أن له الرجوع  
فيما أذن فيه ولو فيما تكلف فيه عمل وانفاق ان أتى عليه من الزمان ما يعارلثله عادة الا من  
أذن في غرس على مائه فليس له قطعه بعد غرسه قال وهو على مذهب ابن القاسم قال لا قول



## \* (المزارعة) \*

قول مب زاذفي رواية الخ هذا ليس من كلام ابن عرفة بل زاده عليه ح عن البرزلي فأنظره (للكل فسخ الخ) قول مب فغن غلب الشركة الخ هو مبني على طريقة ابن رشد لا على طريقة غيره التي جرى المصنف عليها من لزوم الشركة بالعقد (وتساويا) قول ز ويبيعه تعلق قوله الخ انظر مامعناه قلت معناه انه يبيعه كون الاول اعم من الثاني فتأمل وانظر حكم الزرع اذا اختلطت عند الحصاد في ق عند قوله في الوديعة وبخلطها (الالتبرع) قول مب وأما بحث طفي الخ بجهه مبني على ما رجحه غير واحد من أن العمل الذي يجوز اشتراطه انما هو الحث وتطير مب فيه مبني على مقابله وبه العمل كما يأتي في قوله كأن تساويا في الجميع قلت أو مبني على كليهما بالنظر لقوله أو بالزيادة في حظه الخ فتأمل (وخلط الخ) قول مب عن طفي هذا الشرط انما يعرف ليعنون أي وأصبغ كافي الجواهر أيضا وقول مب وان تعبيره بالخلط تسامح الخ لم يبين وجهه التسامح قلت وجهه والله أعلم باعتبار المقابل المردود ببلو والافلو قال ولا يشترط خلط ولو بعد المزارعة لكان أوضح فتأمل واستظهر هو في حل طفي لكن على انه شرط كمال لاصحة ولو

سنة الا في قول ابن لبابة وابن آيين لا رجوع الاذن الا أن يحتاج ولا رجوع ولو احتاج والرجوع ولو لم يحج ويغرم للمأذون له فيما فيه عمل قيمة نفقته ورابعها قول أصبغ وخامسها الفرق بين غرزا الخسبة وغيره لحديث لا يمنع أحدكم وسادسها الفرق بين ما تكلف للمأذون له فيه نفقة وما لا والاختلاف انما هو في الاذن المبهم غير مصرح فيه به ولا عارية ويختلف ان غرس على مائه وهو ساكت ثم أراد قطعه قيل له ذلك بعد حلقه ان سكوتيه لم يكن رضا وقيل سكوتيه كالاذن فيجوز على الاختلاف فيه اه منه بلفظه فقول ابن لبابة وابن آيين وغيرهما من الشيوخ ان رواية ابن القاسم وأشهب في مسئلة الغرزي اختلاف قول مع ما في المدونة في مسئلة البناء في العرصة مثل ما تقدم عن الباسي وهو صريح في أنه اشئ واحد وذلك شاهد لصحة ما قاله ح وطفي وهذا هو اختيار أبي على فانه قال بعد أن يقال ما نصه واذا ثبت هذا فقول المتن هنا وله أن يرجع لابقية بدشي وقوله وفيها ان دفع الخ صحيح على ما تقدم في فهم منه أنه حيث لا اتفاق فلا دفع وهو كذلك مع جواز الاخراج المتقدم وهو صحيح لا غبار عليه وانما قال وفيها انها مع أن المدونة انما وقع هذا في العرصة كما رأته لان ابن رشد جعلهما كالشيء الواحد وكذا من تبعه ولم يعتبر تفريق يعنون اه محمل الحاجة منه بلفظه وقد رأيت الباسي سبق ابن رشد لما ذكر والله أعلم

## \* (فصل في المزارعة) \*

قول مب زاذفي رواية فان الزارع هو الله الخ وهوهم أنه من كلام ابن عرفة وليس كذلك بل ذكره ح عن البرزلي بعد نقله كلام ابن عرفة فأنظره (للكل فسخ المزارعة ان لم يبد) قول مب عن ابن رشد فغن غلب الشركة لم يرها بالعقد لازمة هذا مبني على طريقة ابن رشد ولا اشكال عليها في هذا البناء وأما على طريقة ابن يونس وعياض وغيرهما من أن الشركة لازمة بالعقد وهي التي اعتمدها المصنف فيما مر فهذا البناء لا يصح تأمل (وتساويا) قول ز ويبيعه تعلق قوله وقابلها به تأمل مامعناه فانه لم يظهر لي وأظنه سبق قلم وان كان في عجب كذلك فتأمل (تنبيه) \* نظر ق هنا في مسائل منها قوله اذا اختلطت الزروع عند الحصاد وقد بين حكمها عند قوله في الوديعة وبخلطها فأنظره ثم قال هذا انظر اذا لم يخلط الزرع فثبت زرع الواحد ولم ينبت زرع شريكه اه وانظر ما وجه تطيره في ذلك وهو مصرح بها في كلام المصنف (الالتبرع) قول مب ففيه نظر لا مكان التبرع بعد تمام البذر الخ في هذا النظر نظر لان الكلام في العمل الذي يصح اشتراطه في العقد وسياق لمب نفسه عند قوله كأن تساويا في الجميع ان الحصاد والدراس والنقا لا يجوز اشتراطها في العقد عند سحنون وهو الذي اختاره غير واحد فتأمل طفي مبني على هذا فلا تنظر في كلامه نعم يصح ما قاله على مذهب ابن القاسم فتأمل والله أعلم (وخلط بذران كان ولو باخرجهما) قول مب وان تعبيره بالخلط في كلامه تسامح الخ لم يبين وجهه هذا التسامح والظاهر عند في الجواب عن بحث طفي أن يحمل الخلط في كلام المصنف على ما حمله عليه طفي لكن على أنه شرط كمال لا على



أنه شرط صحة ولو في قوله ولو باخر اجهما اغيائية فقط غير مشاربهم الى خلاف مذهبي  
 كما وقع له نحو ذلك في مواضع والمعنى أنه يطلب منهما ابتداء ما ذكر فان فعلا فقد أوقعهما  
 على وجه الكمال والافهى صحة بدليل تقريره اذ لا يصح قوله فان لم ينبت بذرا أحدهما  
 على أن الخلط شرط صحة ويدل على ما قلناه مانق له في ضيح عن ابن عبد السلام وسله  
 ونصه وعند ابن القاسم أن الشركة جائزة خلطا أو لم يخلط ابن عبد السلام ولعل  
 المصنف انما سكت عنه لاحتمال جواز الاقدام على ذلك ابتداء وانه ممنوع أو لا لكنه ان وقع  
 مضى وهو الظاهر من تقريره اه منه بلفظه فهذا الذي قصد في مختصره ويشهد لما  
 قالاه كلام المصطفى ونصه على اختصار ابن هرون والصواب أن يخلط العامل البذر قبل  
 الزراعة فان لم يفعل وزرع كل واحد الى ناحية فقال سحنون في كتاب ابنه لا شركة بينهما  
 وبأخذ كل واحد ما أنبت بذره ويتراجعان الا كرية ثم قال وروى عيسى عن ابن القاسم  
 في متزاعين على الصحة زرع أحدهما قحطاً طيباً في ناحية وزرع الآخر قحطاً ردياً في أخرى  
 ثم تشاحا أن كل واحد منهما يبث في الآخر ثمن نصف زريعتيه ويستويان وهذا يدل أن  
 ترك الخلط عنده لا يضر اه منه بلفظه وفي المعين مانصه ومن تمام الشركة أن يخلط  
 البذر ثم يزرعاه فان لم يخلط أو زرع كل واحد الى ناحية فعند ابن القاسم أن ذلك  
 لا يضرهما وقال سحنون لا شركة بينهما وبأخذ كل واحد ما أنبت بذره اه منه بلفظه  
 وذلك كله نص فيما قلناه فهو جواب حسن بسن ان شاء الله فتأمل والله الموفق \* (تنبيه)  
 قول طي هذا الشرط اغيائية عرف لسحنون واليه عزاء في الجواهر سلمه جس و نو  
 و مب وهو غير مب لم يلب قال به أصبغ كافي الجواهر نفسم او نصها وروى عن سحنون  
 أنه قال اذا زرع كل واحد منهما ما بذره في ناحية معلومة لم تجز الشركة وان لم يكن ذلك بشرط  
 ولكل واحد منهما ما أنبت بذره ويتراجعان في الا كرية والهل وانما تجوز الشركة اذا  
 خلط الزريعتين كالشركة بالمال وقاله أصبغ قال فأما لو لم يخلطاه ما فزرع عابداً في  
 فدان أو في بعضه وبذر الآخر في الناحية الأخرى ولم يعمل على ذلك فان الشركة لا تتعقد  
 ولكل واحد منهما أنبت حبه ويتراجعان فضل الا كرية ويتقاصان اه منه بلفظه  
 \* (فائدة) قوله اذا خلط الزريعتين الجارى على الالسننة تشديد الرأ وهو الحق في  
 القاموس والمزدرغ وكسفية الشيء المزروع وكسكية ما ينبت في الارض المستحيلة عما  
 يتناثر فيها أيام الحصاد اه منه بلفظه (وعليه مثل نصف النبات) قول مب وعليه أيضاً  
 نصف كراء أرض ما لم ينبت ونصف قيمة العمل فيه جزم بذلك في ضيح فيه نظر وليست هذه  
 عبارة غ و ح فان الذي في ضيح هو مانصه ابن عبد السلام وسكت في الرواية عن  
 رجوع المغرور على الغار بقيمة نصف العمل وينبغي أن يكون له ذلك لانه غرور بالفسل  
 خليل وينبغي أن يرجع عليه بنصف قيمة كراء الأرض اه منه بلفظه فانظر قوله ينبغي  
 مع قول مب جزم الخ وقال ابن عرفة بعد ذكره كلام ابن عبد السلام مانصه قلت  
 هو كما قال في الرواية هنا ولكن ذكر الصقلى في كتاب الربا العيب ما يدل على الخلاف في  
 ذلك فقال مانصه قال ابن حبيب لو زرع بما لا ينبت فنبت شعيرة صاحبه دون شعيرة فان دلس

اغيائية فقط لا خلافيه والمعنى  
 أنه يطلب ذلك ابتداء على وجه  
 الكمال لا الصحة بدليل تعريفه  
 وبدليل مانق له في ضيح عن ابن  
 عبد السلام من استظهاره طلب  
 الخلط ابتداء فان لم يقع خلط  
 مضى ويشهد له كلام المصطفى وابن  
 عبد الرقيب في معينه قال وهو  
 جواب حسن ان شاء الله فتأمل  
 (وعليه مثل الخ) قول مب جزم  
 بذلك في ضيح الخ انظره مع أنه  
 في ضيح انما قال وينبغي كافي  
 خش وقد حصل هو في ان  
 المنصوص في الارض هو ما اقتصر  
 عليه مب وان الجارى عليه  
 لزوم أجرة العمل انظره



رجع عليه صاحبه بنصف مكيله من شعير صحيح ونصف كراء الارض الذي أنطل عليه  
 وقاله أصبغ وقال ابن مخنون مثله الا الكراء لم يذكره ﴿ قلت ظاهر قول ابن مخنون  
 سقوط الكراء وهو مقتضى قول ابن القاسم فيها فمن غرق انكاحه بغيره أمه أنه يعزم  
 الزوج الصداق ولا يعزم له ما يعزمه الزوج من قيمة الولد ونحوه قوله في كتاب الجناية من  
 باع عبد اسار فادلس فيه فسرق من المبتاع فردده على سيده بعيب التديليس فذلك في ذمته  
 ان عتق يوم ما وأظن في نوازل الشعبي من باع مطمورة دلس فيها بعيب التديليس فخرن  
 فيها المبتاع فاستأس ما فيها أنه لا رجوع له على البائع بما استأس فيها قال ولو أكرها منه  
 لرجع عليه اه منه بلفظه ونقله غ وح وسلماء وتبعه تليذه ابن ناسي فقال في كتاب  
 الاستحقاق من شرحة للمدونة مانصه ويؤخذ من مسئلة الدليل أن من دلس بالربعة أنه  
 لا يضمن العمل وهو الصحيح وبه الفتوى ونقل ابن يونس القولين في كتاب الرد بالعيب اه منه  
 بلفظه ونقل أبو علي كلام ابن عرفة ثم قال بعد كلام مانصه وفي بعض كلام ابن عرفة  
 بحث اه منه بلفظه ولم يبين وجه ذلك ﴿ قلت البحث من وجهين أحدهما أن ما نقله من  
 كلام ابن يونس غير ما توقف فيه ابن عبد السلام ثم هو نص فيما توقف فيه المصنف وليس  
 كلامه معه وقد نسبته على هذا جس فقال مانصه وانظر ما ذكره من نص ابن حبيب وما  
 بعده ليس فيه كلام على ما توقف فيه ابن عبد السلام وانما فيه الكلام على ما توقف فيه  
 المصنف في توضيحه اه منه بلفظه فانهم ما أن قياسه ذلك على قول ابن القاسم في مسئلة  
 النكاح والجناية غير ظاهر لوضوح الفارق وذلك أن ما نشأ عنه الغرور من ذهاب عمل  
 العامل وعمل بقره ان كان له بقر باطلا أو من تعطيل منفعة الارض بحقق كون الغرور  
 سبباً له اذ لا يتحقق ويوجد ما قصد به دون عمل وأرض وبذريعة فصار ذلك مدخولاً عليه  
 عند العقد فلذلك وجب عليه الغرم وليس الولد في النكاح محقق الحصول ولا منفعة  
 النكاح مقصورة عليه ولا هو المقصود وحده منه ولا معظم المقصود منه وكذلك مسئلة  
 العبد فان المقصود من شرائه حاصل قطعا بمجرد الشراء وقوع السرقة منه غير حاصل من  
 العقد ولا مضمون وقوعه في المستقبل لا مكان يبعه قبل أن يغيب على شئ من ماله ولا مكان  
 التحفظ منه ان لم يبعه ولا سيما قرب شرائه اذا انغالب التحفظ منه لم قبل اخبارهم  
 ولا احتمال توبته فكيف يقاس على ذلك ما كان حصوله محققاً لتوقف حصول المقصود  
 عليه هذا غير مسلم قطعاً وان جل فائله وعظم قدر مسلمة ونافله وما نقله عن نوازل الشعبي  
 يشهد لما قلناه لغيره بين كراء المطمورة وشرائها وقد ذكر طفي وجه الفرق بينهما  
 عند قوله في الاجارة أو غرقه هل ونصه والفرق بين البيع والكراء أن المنافع في ضمان  
 المكري حتى يستوفيه المكري بخلاف البيع والله أعلم اه منه بلفظه وفيه نظر لان  
 الذي يوجب كونه المنافع في ضمان المكري رد عوضها ان كان قبضه وسقوطها ان لم يكن  
 قبضه لا غرم ما تلف في الشئ المكري فتأمل اه وانما وجه الفرق بينهما والله أعلم أن مكري  
 المطمورة للخرن فيها لا يتوصل لاستيفاء المنفعة المقصودة من العقد الا بوضع الطعام فيها  
 فصاحبها متسبب في تلف مال المكري بلا شك ومشتري رقية المطمورة لا يتوقف حصول



غرة ثمراتها على وضع الطعام بها لا مكان الانتفاع بها بغير ذلك من بيع أو هبة أو جعلها  
 ما جلا أو نحو ذلك ثم وجدت في المعيار مثل ما ظهر لي من الفرق فالحمد لله في نوازل  
 المعاضات من المعيار مانصه ومثل محمد بن عبد الملك الجولاني عن باع جرة وهي مكسورة  
 وهو عالم بها فصب المشتري فيها زيتا فهلك فأجاب لاضمان عليه لانه غرور بالقول بخلاف  
 الكراء لانه في الكراء غرم نفسه اه ولم يزد على هذا شيئا وقال بعض الشيوخ الصواب  
 أن يقال في الفرق انه في مسئلة الكراء المشتري هو المنافع ولم يحصل بخلاف الشراء فانه في  
 الذوات والجنائية في أمر خارج عنها فقصاراه أنه غار بالقول ومذهبه لا يوجب تضمينا اه  
 منه بلفظه ولم أر من تبعه على هذا البحث مع ظهوره ثم وجدت في طرة نسخة من ابن عرفة  
 مانصه قد يفرق بينهما ما بان الغار لم يقصد بغروره غرم الزوجة قيمة الولد لانه غير محقق  
 وجوده قد لا يوجد فهو عند غروره لم يخطر له الولد ببال فضلا عن اتلاف قيمته وأيضا فان  
 الولد ينشأ عن فعل الاب وحصل له به نفع وابطال منفعة الشريك بالارض وما عمل فيه الحق  
 مقصود لا يتخلف ولم يحصل للشريك به انتفع ان كانت الارض لا تززع الا لقابيل وكذا  
 مسئلة العبد لم يترك البائع على المشتري بدليه ما لا وانما تلف المال العبد غاية المدلس  
 انه متسبب والعبد مباشر والمباشر مقدم في الضمان على المتسبب فتأمل اه وما قاله في  
 مسئلة الولد ظاهر موافق في المعنى لما قدمناه وما قاله في مسئلة العبد فيه نظر ظاهر  
 والصواب في رده ما قدمناه والله أعلم \* (تنبيهان \* الاول) ما جزم به مب من أن عليه  
 نصف قيمة العمل مخالف لما مر عند ابن ناجي من أن الصحيح الذي به الفتوى انه لا يضمن  
 العمل لكن قول ابن ناجي ونقل ابن يونس القولين الخ فيه نظر لان ابن يونس انما ذكر ذلك  
 في كراء الارض ولم يتكلم على العمل أصلا ومع ذلك فلم يصرح بالقولين بل الذي في كلامه  
 هو النص على ان عليه الكراء ونحوه في المعنى ما في المعين ونصه وان تزارع على الصحة  
 وتساويا في البقر وأخرج أحدهما الارض والاخر العمل فضيع العامل ولم يزرع من غير  
 عذر ولا خطأ ولا غير ذلك حتى ذهب الابان فعليه لرب الارض كراؤها نقدا اه منه بلفظه  
 ونقله المكاتب في مجالسه بالمعنى وأتى به فقهاهما لما كاته المذهب ولم يحل خلافة وفي  
 المقصد المحمود مانصه واذا دفع رب الارض حظه من الزريعة على أن يخرج العامل مثلها  
 فزرع حظ صاحب الارض ولم يزرع نصيبه من غير عذر فالزرع كله لرب الارض وعلى العامل  
 خدمته الى تهذيبه وان لم يزرع حظه ولا حظ رب الارض حتى فات الابان لزم العامل لرب  
 الارض كرائه فهاذراهم على ما يقدره أهل البصر وزاد ابن لبابة مع ذلك قيمة عمله وموته  
 في حصاده ودرسه وذروه اه منه بلفظه وبأمل هذا كله يظهر لك ان المنصوص في الارض  
 هو ما اقتصر عليه مب وان الجارى عليه لزوم أجره العمل وانه يؤخذ ذلك بالاحرى مما  
 نقله الجزيري عن ابن لبابة وسلمه والله أعلم \* (الثاني) قول ابن عرفة وقال ابن مهنون الخ  
 كذا وجدته فيه وكذا نقله غ وأبو علي ووقع في نقل ح عنه مهنون باسقاط لفظة  
 ابن والصواب اثباتها لانه كذلك في ابن يونس ذكره في ترجمة جامع مسائل مختلفة من هـ ذا  
 الباب من كتاب العيوب والله أعلم (والافعل كل نصف بذرا لا آخر) قول ز أو علم

(والافعل كل الخ) قول ز أو  
 علم انه لا يثبت الخ هو الجارى على  
 ما في سماع عيسى ابن القاسم والجارى  
 على ما لابن يونس عدم الرجوع في  
 هذه انظر الاصل



أنه لا يثبت وبين الشريك ذلك وجدت بخط يدي وأظنه عن شيخنا ج مانصه في ادخاله  
هذه هنا نظر تام له وكان وجه ذلك النظر والله أعلم أنه يعد بذلك متبرعا بالبدن وروى مسقطا  
لخصته منه فلا وجه لجوعه عليه قلت يؤخذ من كلام ابن يونس في مسئلة غير هذه  
أنه يجري هنا قولان ونصه وروى عيسى عن ابن القاسم في المتزاعين على الصحة يشتري  
أحدهما مائتا طيبا ففرضيه صاحبه ثم اشترى صاحبه مائة دينار فبجاءه صاحبه فزرع  
صاحب الجيد بمائة ثلثة فدأين وزرع الآخر بمائة ثلثة فدأين ثم تشاحا قال  
يؤدى كل واحد الى صاحبه من نصف زريعتيه فيسويان قال بعض فقهاء القرويين ان  
كان بينهما ما تساوت لا يجوز أن يسمح به فكان يجب أن يكون لكل واحد مائة ثلثة  
كشعر وقم الأمان التفويت اذا كان بأذن صاحبه صار كالقبض فيجب على ذلك في التمتع  
والشعر والشركة الفاسدة بالعروض أن يضمن كل واحد نصف قيمة عرض صاحبه محمد  
ابن يونس انظر كان ينبغي أن تجوز الشركة لانها انعقدت على الصحة فاذا رضى له شريكه  
بزريعة التمتع الذي زرع جاز على مذهب ابن القاسم لانه يجوز الشركة وان لم يخلطوا على  
مذهب سحنون لكل واحد مائة ثلثة زريعتيه ويتراجعان في فضل ان كان لم يخلطوا اه  
منه بلفظه ونق له ابن عرفة مختصرا وسيله فالجاري على ما في السماع ما قاله ز وعلى  
ما لابن يونس عدم الرجوع فتأمل والله أعلم (كان تساوي في الجميع) قول مب صوابه على  
مذهب سحنون اذ هو الذي الخ لم ينفرد بذلك سحنون بل هو قول مالك أيضا كما أن ابن القاسم  
لم ينفرد بالجواز بل قال به أيضا عيسى واختاره ابن لينة وبه العمل في نوازل المزارعة من  
المعيار مانصه وشمل ابن لينة عن الذي يشترط على المناصف والمثالث والخامس أن لا  
يحصد رب الارض معه ولا يدرس وأن يكون العمل كله عليه فأجاب هذا العمل هو الجارى  
ببلدنا وعليه كان مشايخنا الذين مضوا وهو كان مذهب عيسى بن دينار وعلى مذهب  
عيسى مضى العمل ببلدنا وكان مذهب مالك لا يجوز لانه غرر ومجهول وقد أخذ بقول  
مالك فان الحصاد والدرس والعمل كان بينهما ما يقيم رب الارض اجراء المناصفة الآن  
مذهب عيسى عليه نعتد به نعمل في بلدنا اه منه بلفظه وفي المقصد المحمود مانصه  
ويجوز العمل بجواز اشتراط الحصاد والدرس والذرع على العامل خلافا لما حكاه ابن أبي زيد  
عن سحنون فكتبه على الطوع أحسن اه منه بلفظه (أو لاحدهما أرض رخيصة وعمل  
على الاصح) قول مب وقال أبو علي كلام ابن يونس يدل على أن المصحح هو ابن عبدوس  
الخ نص كلام ابن يونس قال سحنون في كتاب ابنه لا يجيبني أن تلغى الارض بين المتزاعين  
ولو لم يكن لها كراء ولو لأن مال كآله لكان غيره أحب الى منه قال في كتاب آخر واذا  
أخرج أحدهما الارض والآخر البذر فلا يجوز إلا أن تكون أرضا لا كراء لها وقد تساويا  
فيما سواها فخرج هذا البذر وهذا العمل وقيمة ذلك سواء فهذا جائز لان الارض لا كراء  
لها أو أنكره هذا ابن عبدوس وقال مالك انما أجاز أن تلغى الارض اذا تساوى في اخراج  
الزريعة والعمل فان كان مخرج البذر غير مخرج الارض لم يجز وان كان لا كراء لها  
أو يدخله كراءها بما يخرج منها ألا ترى أن لو أكرت هذه الارض لبعض ما يخرج منها

(كان تساوي الخ) قول مب وعن  
ابن القاسم والحاصل الخ هو قول  
عيسى بن دينار أيضا واختاره ابن  
لينة وبه العمل كافي المعيار والمقصد  
المجود وقول مب عن ضح هو  
قول سحنون الخ هو قول مالك أيضا  
(أو لاحدهما أرض الخ) قول مب  
انظره فيه الخ وانظره أيضا  
هوى



لم يجز وهذا هو الصواب اه منه بلفظه واختصره ابن عرفة بقوله وأنكره ابن عبدوس  
 قائلاً إنما ألغاه مالك حيث كونهما زائدة غير مقابلة للبذر وهو الصواب اه منه بلفظه  
 وعادة ابن يونس إذا نقل شيئاً عن غيره وأراد أن ينسب لنفسه شيئاً أن يرسم ميماً بالجر إشارة  
 إلى اسمه محمد بن يونس وحرف الميم ساقط هنا في النسخة التي بيدي وفي نسخة أبي علي وفي  
 نقل ح وق وابن عرفة ولذلك والله أعلم قال أبو علي إن المصحح هو ابن عبدوس لكن  
 الناقلون الكلام ابن عبدوس غير ابن يونس لم يذكره وأعنه هذا التصحيح ويعد أن يكون  
 من كلامه ويتركونه في اختصار المبسطة لابن هرون مانصه ولو كانت الأرض لا قدر لها  
 كارض المغرب يجاز الغاؤها عند مالك إذا اعتد لا فيما سوى ذلك فقال ابن عبدوس إن كان  
 مخرج الأرض غير مخرج البذر لم يجز أن تلغى وإن كان لا كراء لها ويدخله كراء الأرض بما  
 تنبت وأجاز ذلك سحنون بعد أن قال لا تلغى بحال اه منه بلفظه وقال النعمي مانصه  
 وإن كانت الأرض لا تخطب لها جاز أن تلغى ويتساويان فيما سواها وهو قول مالك وابن  
 القاسم وسحنون ومنعه ابن عبدوس وإن كانت لا تخطب لها إذا كانت بمنزلة العمل والبذر  
 من عند الآخر قال ويدخله كراء الأرض بالطعام وهو أقيس إذا كانوا يكرونها بقليل وإن  
 كانت العادة أنها تخرج جاز اه منه بلفظه وقال طني بعد ذكره كلام ضج مانصه وهكذا  
 في كتاب ابن سحنون قائلاً أجاز ذلك سحنون وأنكره ابن عبدوس وقال إنما أجاز مالك  
 أن تلغى الأرض إذا تساوى في إخراج الزريعة والعمل فإن كان مخرج البذر غير مخرج  
 الأرض لم يجز وإن كان لا كراء لها اه منه اه كلام طني بلفظه فانه أعلم بالصواب وقول  
 ز وشبهه في الفساد المستفاد من قوله لا الأجرة قوله كالأغاء الخ هذا هو مرضى المحققين  
 من الشراح وخالف في ذلك البساطي فجوز التشبيه بينهما وبين أن عقد البلفظ الشركة  
 فتكون المسئلة جائزة كما قال مالك قال طني وتجوز ذلك وإقراره له ذلك غير  
 ظاهر لأن مالك لم يقل فيها بالجواز اه منه بلفظه وجعل البساطي أيضاً قوله أولاً أحدهما  
 أرض رخيصة الخ جائزاً أيضاً وجعل الشراح الأولى ممنوعة وهذه جائزة بعطف قوله أو  
 أحدهما أرض الخ على قوله أو أحدهما الجميع قائلاً مانصه وقاله مالك وهذا هو الأصح  
 وقال سحنون لا يجبني أن تلغى الأرض وإن لم يكن لها كراءه وقال ابن عبدوس الخ قال طني  
 وفيه نظر من وجوه فذكر الأول والثاني ثم قال الثالث تخاطبه بين مسئلة ابن عبدوس  
 ومسئلة مالك وقد علمت أن مسئلة مالك في إلغاء الأرض مع تساويهما في إخراج البذر  
 ومسئلة ابن عبدوس البذر فيها من عند غير صاحب الأرض وفيها هذا الخلاف بينهما وبين  
 سحنون ولم يذكرهما مالك في المدونة ولم أر من عزاله فيها شيئاً اه لمخصاً وبعضه باللفظ قلت  
 هو غفلة منه عن كلام النعمي السابق فانه نص في أن مالك ابن عبدوس خلاف قول مالك  
 وابن القاسم وسحنون وغفلة أيضاً عن كلام أبي الحسن في المدونة مانصه كالتزارعين  
 يشتركان فيخرج أحدهما أرضاً لها قدر من الكراء فيلغى صاحبها ويعتدلان فيما بعد ذلك  
 من العمل والبذر فلا يجوز إلا أن يخرج صاحبه نصف كراء الأرض ويكون جميع العمل  
 والبذر بينهما بالسوية أو تكون أرضاً لا تخطب لها في الكراء كارض المغرب وشبهها فيجوز



أن يلغى كراءه صاحبها ويخرج بعد ذلك بينهم بالسوية اه منها بلفظها قال أبو الحسن  
 مانصه قوله كارض المغرب قال الشيخ لعل أرض المغرب في ذلك الوقت لا خطب لها في  
 الكراء لقله عمارتها ولعلها أراد أرض برقة لقوله كارض المغرب لان السؤال انما وقع عصر  
 وظاهر الكتاب أن الأرض التي لا خطب لها هو الجواز وان كان مخرج البذر غير مخرج  
 الأرض اذا كانت الزريعة من أحدهما او العمل من الآخر وتساوت قيمة ذلك اه بلفظه على  
 نقل أبي علي وقال ابن ناجي مانصه وما ذكر من الغاء الأرض التي لا خطب لها هو المشهور  
 وقال حنون في كتاب ابنه لا يعنى ذلك ولولا أن مالكا قاله لكان غيره أحب الي وقال ابن  
 عبدوس وانما أجاز مالك أن تلغى الأرض اذا تساوى في اخراج الزريعة والعمل فأما ان كان  
 مخرج البذر غير مخرج الأرض لم يجوز دخله كراؤها بما يخرج منها اه منه بلفظه وقال في  
 المدونة بعد هذا نحو نصف ورقة مانصه ولا أحب أن يفضل أحدهما الآخر في كراء أرض  
 ولا يقر الأرض لابلها انما تنفع فلا بأس أن تلغى ويتساوى فيما سوى ذلك من البذر والعمل  
 اه قال ابن ناجي مانصه سياق ما قبلها يقتضى لأحب على التحريم ولذا قال  
 الظاهر أنهم على المنع لان مذهبهم في التفاضل الكثير انه يفسخ الشركة وما ذكر من الغاء  
 الأرض التي لا يابل لها متفق عليه اذا لم يقابلها شيء من البذر وأما اذا قابلها شيء من ذلك  
 فلا كثر على الجواز خلافا لابن عبدوس وقال الخمي هو أقيس ان كانت تكرر بقليل  
 وان كانت تمنع عادة جاز وظاهر ما اختاره انه حل على الخلاف في كونها تمنع أو تكرر بقليل  
 ولم يفرضها في الكتاب الا في كونها تمنع وكذلك قال حنون انما الاكراه لها البتة ولو كان  
 لها كراء ولو قل فانما تمنع باتفاق اه منه بلفظه فهو صريح في ان مالابن عبدوس خلاف  
 مذهب المدونة وان مذهبها هو المشهور وروبه تعلم ما في كلام طي وبكلامه وكلام الخمي  
 تعلم ما في اعتماد المصنف على مالابن عبدوس وما في تسليم غ و ح وغيرهما الكلامه  
 وقد قال أبو علي مانصه وقد رأيت أبا الحسن انه قال ظاهر المدونة هو الجواز وذلك هو  
 الظاهر بلا شك لان تعليل ابن عبدوس بقوله ألا ترى الخ قد لا ينض اه محل الحاجة منه  
 بلفظه وكأنه لم يطلع على كلام ابن ناجي والاستدلال به والله الموفق ولولا كلام المصنف في  
 توضيحه وكون سياقه هنا يدل على أنه قصد ما في توضيحه لكان حمل الشارح هو الصواب  
 والله أعلم (كان له بذر مع عمل الخ) قول مب عن طي وهي عبارة مشككة الخ فيه  
 نظير بل الاشكال الحقيقي هو في عبارة ابن عرفة التي اختارها وقد اعترف بأن ما في ضج  
 و غ و ح عن ابن يونس هو الذي رآه الخمي وكفى بذلك حجة وذلك هو الذي وجدته أيضا  
 في أصل ابن يونس وهو المتعين ويقرأ قوله مخرج البذر بالنصب على أنه خبر كان واسمها ضمير  
 عائذ لمن من قوله لمن ولي العمل وقوله صاحب البذر خبر بعد خبر وقوله أو غيره عطف على  
 أولهما ومعناه أن الزرع للعامل سواء كان له مع العمل البذر والأرض يعني والآثار الثيران  
 أو كان له غير البذر والأرض معا بان يكون له البذر فقط مع العمل أو الأرض فقط معه وهو  
 وان كان يشعل ما اذا كان له مع العمل الثيران فقط لکن يخص بغيرها بدليل آخر كلامه  
 وأما على نقل ابن عرفة فان قوله أو غيره لا يصدق الا بصورتين وهما أن يكون له مع العمل

يباض بالاصل



الشران فقط أو يكون له العمل فقط لان ما قبله صادق بثلاث صور أن يكون له مع العمل  
البذر فقط أو الأرض فقط أو هاهنا وهذه مأخوذة من كلامه بالمنطوق ان جعلت أو في  
كلامه مانعة خلو وهو المتعين أو بفعل الخطاب الذي هو أقوى منه هو موافقة ان  
قطعنا النظر عن ذلك وهو مجمع على اعتباره واذ لم يبق له مدلول غير الصورتين المذكورتين  
امتنع تخصيصه بغيرهما مع أنه لم ينقل أحد عن مالك وابن القاسم أن يكون البذر له عامل  
في هاتين الصورتين و طفي و مب معترفان بهذا وكذا ابن عرفة ولذلك اعترض على  
أبي محمد ونصه وقول الشيخ أنه لذي العمل على مذهب ابن القاسم فيه نظر لأنه لم ينفذ لابن  
القاسم أن من انفرد بالعمل وحده دون شيء آخر معه له الزرع انما يحصل له الزرع اذا انضاف  
اليه أرض أو بذر اه منه بلفظه وما قاله موافق لما نقله البيهقي عن الموازية ونصه قال  
ابن الموازي عن ابن القاسم اذا فسدت الشربة فالزرع كله لمن ولي العمل فان كان رب الأرض  
هو المتولي للعمل فعليه الاخر مثل بذروا ان كان صاحب البذر هو المتولي للعمل فعليه  
الاخر كراء أرضه وان وليا العمل جميعا فالزرع بينهما ويغرم رب الأرض للاخر مثل  
نصف بذره ويغرم الاخر مثل نصف كراء الأرض ورواه ابن عبيد الحكم عن مالك اه  
من اختصار ابن هرون بلفظه فاعترض ابن عرفة على الشيخ ابن أبي زيد وادعى نسخته  
التي رجحها طفي ونصه مب بخارجها أولى بالشك والعلم كله للكبير المتعال

## \*(باب الوكالة)\*

ابن يونس الاصل في جواز الوكالة قوله تعالى فابعتوا أحدكم بورقكم هذه الى المدينة وقوله  
فاذا دفعتم اليهم أموالهم فأشهدوا عليهم والاصحاب كالوكلاء من السنة حديث فاطمة  
بنية قيس حين طلقها زوجها وجعل وكيله يتفق عليها وأن النبي صلى الله عليه وسلم أمر  
رجلا أن يشتري له أضيحة بدينار فاشترى شاتين بدينار فباع واحدة بدينار فأناه بشاة ودينار  
فدعاه النبي بالبركة والاجماع على جواز الوكالة للمريض والغائب والحاضر مثل ذلك  
اه منه بلفظه (من عقد) قول ز عن ت وانما عبر بالصحة دون الجواز  
لعروض سائر الاحكام للصحة الخ فيه نظر ظاهر وان سكنت عنه ت و مب وقد اعترضه  
طفي ونصه فيه نظر اذا المحرم الاصل فيه عدم الصحة وقد يخرج بعض المسائل عنه فتصح  
ولا عبرة به الدورها وما ذكره هي عبارة ابن عرفة الا أنه تصرف فيها ووضعها في غير محالها  
فوقع فيما وقع وعبارة ابن عرفة وحكمها ذاتها الجواز ويعرض لها سائر الاحكام بحسب  
متعلقاتها كقضاء دين الخ فالصحيح في قوله يعرض لها الوكالة فوضعه ت في غير موضعه  
فجعله للصحة اه منه بلفظه (وفسخ) قول مب بل الصواب تقييده بالفسخ الجائر الخ  
قال شيخنا ج بل الصواب ما قاله ز من التعميم ولا وجه لتخصيصه بالفسخ الجائر  
والله أعلم اه قلت وما قاله شيخنا متعين فان فسخ البيع الفاسد مثلا لا مانع من التوكيل  
عليه اذ لا بد فيه من فاسخ يفسخه وهو الحاكم والمتعاقدان ولا يفسخ دون فسخ راجع  
ما ذكره ح عند قوله في البيوع الفاسدة وانما ينتقل ضمان الفاسد بالقبض (وواحد  
في خصومة) قول ز في التهمة وطلب أحدهم الدعوى بمحضته فيمكن منها خلافا لظاهر

قلت روى ابن أبي الدنيا في كتاب  
التوكل باسناد حسن عن ابن  
عباس رضي الله عنهما مر فوعا  
من سرمان يكون أقوى الناس  
فليتوكل على الله تعالى قال المناوي  
لأنه اذا قوى توكله قوى قلبه  
وذهبت مخافته ولم يبال بأحد اه  
\*(فائدة)\* في تفسير ابن عرفة قال  
صاحب لحن العوام من لحنهم  
توكلت على الله وعليك وانما يقال  
توكلت على الله ثم عليك قال ابن  
عرفة الصواب انه لا يطلق لفظ  
التوكل على الخلق بوجه اه أي انحو  
قوله تعالى وعلى الله فتوكلوا ان كنتم  
مؤمنين فان تقديم المجهول بوذن  
بالخصر فيفهم منه أن التوكل من  
خواص الاوهمية وقال ابن جري  
في تفسيره التوكل هو الاعتماد على  
الله تعالى في تحصيل المنافع أو  
حفظها بعد حصولها وفي دفع  
المضرات أو رفعها بعد وقوعها  
اه أي من غير التفات الى شيء  
دون الله تعالى وقال الابي عن  
الاكثر من الصوفية وغيرهم هو  
الثقة بان حصول المطلوب وان فعل  
لسببه ليس الا من الله عز وجل اه  
قال في المنهاج لو أن رجلا قال لك  
أقوم بجميع أمورك وأدير  
ما تحتاج اليه من مصالحك ففوض  
أمرك كله الي واشتغل أنت  
بشأنك الذي يعينك وهو عندك  
أعلم أهل زمانك واحكمهم وأقواهم  
وأرحهم وأتقاهم وأصدقهم



ابن المناصف سلم اعتراض ابن عرفة هذا على ابن المناصف كما سلمه الشيخ مبارزة وغيره وقال أبو حفص القاسي في شرح الزقاقية مأنصه وفيه نظرفان قوة كلام ابن المناصف تفيد أن الجماعة المفروضة في كلامه طلبوا حقهم فمن ثم خيرهم وأبطل التعاور فهي مسئلة السماع بعينها وجوابه بكواب الامام فيها اه وهو ظاهر قائم له وقول ز فان طلبها متعدد منهم دون جميعهم فليس للمدعي عليه طلب من لم يقيم منهم أن يدعى الخ ظاهره أنه ليس له ذلك مع حضورهم بالبلد وهو ظاهر كلام ابن عرفة أيضا قال أبو حفص المذكور متصلا بما قدمناه مأنصه ثم في تفصيله هذا انظر لاقتضائه أن المطلوب لا يوقعهم للدعوى وان كانوا حاضرا في البلد ما لم يكونوا حاضرا معه كلهم أو بعضهم وليس كذلك اه محل الحاجة منه بلانظله قلت وبجسته ظاهر ويشهد لما قاله من أنهم اذا حضروا في البلد فن حجة المطلوب أن يوقعهم وان لم يقيموا كلام أبي الحسن وغ في تكميله ففي كتاب الولاء من المدونة مأنصه ومن أقام عينة في دار أنم الابه وقد ترك أبوهرثة سواء غيبا فانه يمكن من الخصومة في الدار فان استحق حقالم يقض له الا بحصته منها ولا ينزع باقيها من يد المقضى عليه اذ لعل الغيب يقررون بها للمحكوم عليه بأمر جهله هذا المدعى فاذا قدموا فادعوا كدعوى الحاضر كان ذلك القضاء لهم نافذا وان قدموا قبل القضاء وبعد أن يحجز الاول عن منافعه كانوا على حجتهم ان كانت لهم حجة غير ما أتى به الاول وقال أشهب ينزع الحق كله فيعطى لهذا حقه ويوقف حق الغائب وكذلك كتب مالك الى ابن غانم ورواه ابن نافع عن مالك اه منه بالفظها قال أبو الحسن مأنصه الشيخ يمكن من الخصومة بشروط هي اثبات الموت وعدة الورثة واثبات غيبة الغائب واثبات الملك للميت واستمراره والحيازة اه منه بلانظله قال غ عقب نقله مأنصه وانما يكلف اثبات الغيبة لانهم لو حضروا وكان من حق المدعى عليه أن يمنع من خصام الجميع الا اذا وكلوا واحدا اه محل الحاجة منه بلانظله \* (تسبيات الاول) \* اذا قلنا بتوقيفهم اذا حضروا ولم يقيموا الواحد منهم وهو الصواب فهل جمعهم ليسلوا أو يوكلوا واحدا على القائم أو على المطلوب لم أر من تعرض لذلك وربما يتروح من قول أبي الحسن ان القائم يكلف باثبات غيبته أنه يكلف بذلك أيضا ولكن الظاهر أن المطلوب هو الذي يكلف بذلك لقولهم انه من حقه ويدل له في الجملة قولهم ان أجرة العون على طالب الحق وهي نازلة كثيرة الوقوع \* (الثاني) \* حاصل مسئلة تعدد دوى الحق انه اما أن يقوموا كلهم أو بعضهم واذ أقام بعضهم فقط فغير القائم اما غائب واما حاضر فان قاموا كلهم فلا خلاف أنهم مأورون بأن يوكلوا واحدا أو يحضروا جميعا لخاصته ولا يتعاورونه واحدا بعدوا وهذا ان طلبه المدعى عليه قال أبو حفص القاسي فان طلبه أجيب وليس لازما للعاكم أن يفعله وقد صرح به ابن رشد في أول جوابيه وأشار اليه في ثانيهما اه محل الحاجة منه بلانظله انظر بقية في شرح الزقاقية ان شئت وان قام بعضهم وغ غائب يمكن القائم من الدعوى وذلك مصرح به في المدونة ولا كلام للمطلوب ان قال لا أجيب حتى يحضروا ثم ان كان الحاضر القائم واحدا قال امر واضح وان كان أكثر فلا بد من وكيل واحد فقط أو الحضور كما اذا

وأوفاهم ألت تغتم ذلك وتعهده أعظم نعمة وأكبر منة ونعمة دم له أو فرشكروا جزل شاء ثم اذا اختار لك شيئا لا تعرف وجه الصلاح فيه لا تسخط لذلك بل تطمئن الى تدبيره وتعلم انه لا يختار لك الا ما هو الخير وما ينترك الا وجهه الصلاح فما لك لا تفوض الامر لرب العالمين سبحانه فهو الذي يدبر الامر من السماء الى الارض أعلم كل عالم وأقدر كل قادر وأحكم كل حكيم وأرحم كل رحيم وأغنى كل غنى وأجود كل جواد اه وفي النصيحة والتوكل على الله تعالى والاعتماد عليه أساس كل خير قال العلامة ابن زكري لانهبني على استحضار التوحيد الحقيقي بشهود أن لا فاعل الا الله تعالى ومقتضى هذا الشهود عدم الاعتماد على الاعمال لانه قادح في كمال العبودية والاكمل في حق العبد أن لا يرى نفسه مستحقا بها ومتوصلا بسببها لانها موهبة من الله له وبإيجاده وخلقه ولانه لا يتحقق بالصدق معها وبشهود ذلك تحصل النجاة من الريا والعجب المفسدين للاعمال لكونه بمقتضى هذا الشهود مستعلا لاعمالا ومفعولا لافاعلا ولان به نزولهم الرزق وخوف الخلق اللذان هما أصل كل شر وبه يحصل الايمان الى الله والاعراض عما سواه وذلك مجمع الخيرات لان المتوكل على الله



من ألقى قياده اليه واعتمد في كل  
أموره عليه ومن لازم ذلك عدم  
التدبير والاستسلام لجران المقادير  
وبه تحصل كفاية الله للعبد فلا  
يقونه خير قال الله تعالى ومن يتوكل  
على الله فهو حسبه اه وقال تعالى  
ان الله يحب المتوكلين وقال وكفى  
بآله وكيلا ومن الله تعالى حسبه  
وكانه ومحبه ومراعيه فقد فاز  
الفوز العظيم فان المحبوب لا يعذب  
ولا يعذول ولا يحجب وقال تعالى ومن  
يتوكل على الله فان الله عزيز حكيم  
أى عزيز لا يذل من استجار به  
ولا يضيع من لا ينجاه والتجأ  
الى ذمارة وحكيم لا يقصر عن تدبير  
من توكل على تدبيره وقد قال تعالى  
الذين قال لهم الناس الاية وقال  
انما المؤمنون الذين اذا ذكر الله  
الاية والايات في الامر بالتوكل  
وفي فضله كنيرة وقرأ سليمان  
الخواص وتوكل على الحى الذى  
لا يموت ثم قال ما ينبغي للعبد بعد  
هذه الاية ان يلهو بالاحد غير الله  
تعالى وقول مب قىل حافظا  
الحق قال فى المصباح والوكيل  
فعيل بمعنى منهول لانه موكل  
اليه ويكون بمعنى فاعل اذا كان  
بمعنى الحافظ ومنه حسبنا الله  
ونعم الوكيل ثم قال وتوكل على الله  
اعتمد عليه وثق به اه وقول مب

قام جميعهم ولم أر من ذكر فى هذا خلافا وان كان غير القائم حاضر افنى حق المطلوب أن  
يقول لأخصم حتى يوقف الحاضرون فاما أن يسلمواى واما أن يوكواوا واحداً ويحضروا  
جميعا فان طلب ذلك أجابه الحاكم اليه وكلفهم باحضارهم لذلك ولا يجب ذلك على الحاكم  
ان لم يطلبه المدعى عليه والله أعلم \* (الثالث) \* اذا علمت ما سبق علمت ما فى قول الزقاق  
ويجاذو وحق لتوكيل واحد \* أو أن يحضروا أو حكم ان عم فاقبلا  
لانه لا معارضة بين كلام ابن المناصف وكلام ابن رشد بل يلزم من كون الحق واحداً أن  
يعهم الحق وبالعكس وقد بين ذلك شرحه قال نو فى شرحه امانته فلو قال الناظم  
عوضا من هذا البيت

اذا قام شخص من ذوى الحق يقتضى \* نصيبه فيه وحيداً فاعبلا

وان قام فيه غير فرد فالزم من \* يجمع أو التوكيل للشر فاقبلا

لحرر المسئلة على ما ينبغي اه قلت يرد على هذا الاصلاح ما ورد على ظاهر كلام ابن عرفة  
وز من أنه يقتضى ان ليس للمطلوب جبر الحاضرين على التسليم أو توكيل واحد  
أو اجتماعهم لخاصته كما يقتضى أن الزام القائلين على ما ذكر من وظيفة الحاكم وان لم  
يطلبه المدعى عليه وليس كذلك فهم ما لوقال

وان قام فرد من ذوى الحق يقتضى \* نصيبه والغير قد غاب فاقبلا

والافلام طلوب جبرهم على اجماع أو التسليم دام لك العسل

لا جاد فتأمل الله والله أعلم \* (الرابع) \* أجرى ابن رشد الخلاف السابق فى كلام المدونة على  
أن قول ابن القاسم ببقاء حصص الغيب بيد المحكوم عليه مبنى على وجوب بين الاستحقاق  
فى الاصول وقول غيره على عدم وجوبها وسلم غ فى تكميله وعندى فيه نظر لانه لو كان  
قول ابن القاسم مبنياً على ما ذكر لا وجب عليهم العين اذا حضروا وادعوا مثل دعوى  
الحاضر مع أنه لم يوجبها عليهم ولانه علل ذلك فيها بقوله اذ لعل الغيب يشرون به للمعكوم  
عليه وقد اختار بعضهم قول ابن القاسم كما نقله ابن يونس وسلمه ونصه قال بعض أصحابنا  
وقول ابن القاسم أولى اه محل الحاجة منه بلفظه ونقله أبو الحسن أيضاً \* (الخامس) \*  
ما تقدم عن المدونة فتحو لا بن يونس عنها فى كتاب الولاء وزاد ابن نافع مع أشهب وشعونه فى  
كتاب الشهادات وزاد ابن القاسم قال مرة بقول مالك ونصه وروى أشهب وابن نافع  
عن مالك انه اذا قضى للحاضر نزع باقيم امن يد المقتضى عليه ويوقف للعائب وقاله ابن القاسم  
مرة هكذا نقلها فى كتاب الولاء وهو أتم اه منه بلفظه \* (السادس) \* قال الوائونى ما نصه  
قوله لم يقض له الا بحجة منها قال شيخنا ظاهر المدونة أن قول ابن القاسم وأشهب فى المعينات  
وعندى أن ما فى الدمة أشهب فيه كان القاسم وبتا كذا الامر اذا كان ملياً ونزع بعمو بها فى  
قوله ويترادن هو والبائع النضل متى ما لقيه اه منها بانظها ونقله غ فى تكميله  
وقول ز وحلف المدعى عليه لبعض الشراكا خلف باقيم الخ هذا أقامه أبو الحسن  
وغيره من المأرقة من قول المدونة السابق كان ذلك التضاء لهم نافذا قال الوائونى بعد  
ما قدمناه عنه يفسر ما نصه \* قلت من معنى ما قاله المغاربة هنا ما قال المتيطى لو كانت



اليمن واجبة لورثة يتكبرون أمرهم خلفها الخائف بأمر القاضى لم يكن لمن يبق من الورثة أن يحلفه ثانياً لأن اليمن إذا كانت بأمر الحاكم كان حكمه ماضى وإن كان بغير أمره فكل من قام منهم له تحليفه ونحوه لا يكره عبد الرحمن وغيره من الموثقين وبه الحكم ولا ي محمد بن أسامة ثلثة أن لمن قام تحليفه ولو كان بأمر القاضى وفى المتن إذا حلف الخصم دون حضور خصمه لم يحجزه اه منه بلفظه ونقل أبو الحسن كلام البابى هذا وقال عقبه مانصه الشيخ يخرج من هذا أن ما يكتبه الموثقون فى قوله -م- لفظه القاضى بحضرة خصمه وتقاضيه اليمن أنه شرط اه منه بلفظه وقول ز ولو غاباً أو صغيراً المخ فى هذه المبالغة شئ لأن تحليف القاضى بالنسبة للغائب والصغير أقوى تأثيراً منه بالنسبة إلى الحاضر الرشيد ولذلك والله أعلم فرض المتبطل الخلاف فى المال كين لا أمرهم فتأمل وانه أعلم (أو يجعل له) قول ز عند عقد الوكالة فيه نظر لاهم أنه أن الوكيل إذا جعل له الاقرار بعد العقد لم يكن له الاقرار وليس كذلك \* (تنبيه) \* فى ق هنا مانصه المتبطل قال أبو عمر اختلف قول مالك فى قبول اقرار الوكيل بالخصومة عند القاضى على موكله مرة ثانياً ومرة قال لا يلزم موكله ما أقربه عليه وجرى العمل عندنا أنه إذا جعل اليه الاقرار عليه لم يزمه ما أقربه عند القاضى وهذا فى غير المنقوض اليه اه زاد أبو عمر كافى ابن عرفة وطرر ابن عات والمعيار مانصه وزعم ابن خويز مناد أن تحصيل مذهب مالك لا يلزمه اقراره اه وأتى فى بكلام أبى عمر هذا فقها مسلم مع أن فيه اشكالين أحدهما أنه يوجب أنه لا يلزمه اقراره عند غير القاضى مع جعل الاقرار له وهو خلاف أصل المذهب وقد قال فى أوائل نوازل الوكالات من المعيار أنما جواب لابي سعيد بن ابى بعد أن قال مانصه ولم يقع فى شئ من هذه النصوص المحتملة أن الاقرار المجمع ولو كيد الخصومة بتقيد أعماله بمجلس الحكم ولا يتقدم خصومة قبله وقد ذكر أصحاب الخلافات أن اعتبار مجلس الحكم دون غيره فى وكالة الخصام أصل منى فيما إذا اقتصر فى الوكالة على الخصام دون تقييد اه منه بلفظه ثانيهما أنه يوجب أنه إذا جعل له الاقرار فأقر بمجلس الحكم أو غيره أن تحصيل المذهب عدم لزوم اقراره وقد قال أبو سعيد بن ابى مانصه هذا لا يقوله أحد اه وأجاب عن الاشكال الاول بقوله مانصه ويكون قوله عند القاضى يتعلق بالزوم لا بالاقرار اه وهو بعيد من جهة اللفظ ويزيده بعد اقله ولا اختلف قول مالك فى قبول اقرار الوكيل بالخصومة عند القاضى فتأمله وأجاب عن الثانى بأنه عائد إلى أول المسئلة حيث الخلاف المذكور فأدان القول الثانى تحصيل المذهب لانه هو الذى ناظر عليه أهله كما تقدم والا فاذ لم يكن على هذا الوجه فهو بعيد اه محل الحاجة منه بلفظه فتأمل والله أعلم (وتلخصه اضطراره اليه) أى وله أيضاً اضطراره أن لا يعلقه على مشورة فى طرر ابن عات مانصه فان كانت الوكالة فيها وجوه الخصام وغيره من البيع والابتاع وغير ذلك مما نص فيه أو جعل فى الخصام الاقرار والانتكار وقال فى آخره كالة أن لا يتقن شيئاً من ذلك الا بمشورة فلان فان جعل المشورة فيما سوى الاقرار والانتكار فالوكالة عاملة وان جعلها فى الكل فهي غير عاملة ونحوه هذا رأيت لابن رشد رحمه الله فى اختصار الحريرية فأنظره اه نهياً بلفظها

متعلق بناية أى على أنه مفصوله واللام مقوية وقوله غير ظاهر المخ مثله لختي وزاد بل ما ذكره ح يظهر أن لام معنى لتقييده به اه وقوله تضافت هو بالضاد الساكنة كما فى القاموس وقد نبه السعدى حواشى العبد على أنه بالمشالة لكن ذكر ابن مالك فى الاعتضاد فيما جاء بالظاهر والضاد أن التضافر من ذلك والله أعلم ثم قال ابن عرفة وقد يقال ان النياحة مساوية للوكالة فى المعرفة فتعريفها بهام ادور فيقال هي جعل ذى أمر غير امرأة التصرف فيه لغيره الموجب لحق حكمه لجاعله كأنه فعله فتخرج بناية امام الطاعة أميراً أو قاضياً أو امام صلاة لعدم لحق فعل النيابة فى الصلاة الجاعل والوصية للحق حكم فعله غير الجاعل اه وقوله الموجب نعت للتصرف وبه خرج بناية امام الصلاة والوصية لما ذكره ولوزاد بعد قوله لجاعله لفظة فقط لثم اخرج الوصية قال مس والظاهر أن الوصية يلحق حكم فعل الوصى فيها الجاعل الذى هو الموصى وغيره الذى هو الموصى عليهم



\* (فرع) \* في نوازل الوكالات من المعيار مانصه وشمل العبدوسى رحمه الله عن الوكيل جعل له الاقرار والاذكار فطلبه الخصم بالجواب عن شئ فيقول لأجيب حتى أشاور موكلى هل يمكن من ذلك أم لا فأجاب أمأما أقرب بما عنده به علم من موكله كأن يقول علمت ما عند موكلى لكن لأجوب حتى أشاوره فيجيب على الجواب ولا يعلم وان قال لا علم عندي منه فيمكن من ذلك اذا كان موكله حاضرا أو قريبا بحيث لا يكون على خصمه ضرر في انتظاره اهـ منه بلفظه \* (تنبيه) \* في ق هنا مانصه وانظر الوصى لا يلزمه اقراره على المحجور لكن يكون شاهدا لمن أقوله وان كان من فعله فلا يجوز على المحجور بحال اهـ وسكت عنه فأوهم أنه صحيح لكن به عليه عند قوله فيما يأتي ولو قال غير المفوض قبضت وتلف الخ فقال بعد نقله عن ابن عرفة ما يخالفه مانصه فانظر برادة المدين بقول الوصى قبضت مع قول المتبسط وان كان من فعله فلا يجوز على المحجور بحال اهـ قلت وما قاله فيما يأتي هو الصواب وما كان ينبغي له هنا نقله فقها مسلما وما ذكره فيما يأتي عن ابن عرفة من النوادر وعن المدونة كافي في رده مع أن النصوص بذلك كثيرة ففي كتاب حبس المدين من المدونة مانصه وان قال الوصى قبضت من غرماء الميت ما عليهم لم يكن لليتامى ان بلغوا الرشيد اتباعهم وذلك يبرئهم وكذا ان قال قبضت وضاع منى صدق وبرئوا اهـ منها بلفظها ومثله يجوز وفيه لابن يونس عنها وزاد مانصه محمد بن يونس لانه هو المتولى لا مورسهم وسواء كان الميت ولى معاماتهم أو الوصى وأما ان لم يقل هذا الا بعد رشدا لليتامى فذكر في كتاب محمد أنه يكون شاهدا لهم ويحلفون مع شهادته اهـ منه بلفظه وقال ابن عرفة مانصه الشيخ عن الموازية ان قال المودع أو العامل ردنا المال لوصى الوارث لموت رب المال لم يصدقا الا بينة أو اقرار الوصى اهـ نقله ح عند قوله في الوديعة وبدعوى الرد على وارثك وسله وفي نوازل المعاوضات من المعيار وسياقه أنه لا يضيء مباح مانصه اقرار المتقدم لا يلزم قدم عليه فيما ولى فيه المماثلة كقوله بعث واشترت وقبضت وهو فيما يل فيه المعاملة شاهد فان كان عدلا قبلت شهادته وان كان غير عدل ردت شهادته وبالله التوفيق اهـ منه بلفظه وفي نوازل الاقرار منه مانصه وسئل ابن الحاج عن اقرار الوصى بدين على أيتامه هل يلزم أم لا فأجاب اقرار الوصى بدين على أيتامه على وجهين فان كان مما ولى على أيتامه المعاملة فيه فهو نافذ عليهم وهو كالاقرار على نفسه وان لم يكن فيما ولىه من مثل أن يقر على تركه الميت بدين أو شبه ذلك فاقراره كالشهادة منه وكذلك الاب اهـ منه بلفظه وفي مسائل السفينة والمحجور والاوصياء الخ من ابن سلون مانصه وقال ابن الحاج في مسأله اقرار الوصى بدين على أيتامه على وجهين فذكر مثل ما تقدم عن المعيار عنه وفي الجواهر مانصه لم يبرأ الغريم من الدين الا أن يكون القابض وكذا لمفوض اليم أو وصيا فبرأ باعترا فممن غير يمينه اهـ منه بلفظه فالعجب من اقتصار المتبسط على قوله وان كان من فعله فلا يجوز على المحجور عليه بحال وأعجب منه جرم البرزلى بذلك وإتيانه به غير معزو كأنه المذهب اذ قال في مسائل الوكالات بعد كلام مانصه قلت تقدم ان اقرار الاب والوصى على المحجور لا يجوز عليه ويكون شاهدا لمن أقوله وان كان من فعله فلا يجوز على المحجور بحال ولذلك لا يجوز أن يبرأ عليه



(لافي كمين) فقلت وقوله قال أبو القاسم بن الشاطر رحمه الله تعالى صحة النية في الأفعال كلها القلبية وغيرها جائزة عقلا لكن الشرع حكم بالتفصيل فيها فأما الأعمال القلبية فلا خلاف أعلمه في عدم صحتها فيها إلا ما كان من النية كاجتماع الصبي وسائر نيات الأعمال التي تصح النية فيها على الخلاف في ذلك وغير القلبية فالمالية المحضة لا أعلم خلافا في صحتها فيها وأما غير المالية المحضة فقد حكى بعضهم الإجماع في عدم صحتها في الصلاة والخلاف فيما عداها وحكى بعضهم الخلاف في الصلاة أيضا اه وهو تلخيص حسن وقول مب لا تحصل مصلحته الخ هذا القسم لا تصح النية فيه إجماعا وإن كانت باذن المنوب عنه لقوات المصلحة التي اعتبرها الشرع فيه بفعل الغير لا الصوم عن الميت إذ افترض فيه فقد صح الحديث بجواز النية فيه وهو قوله عليه السلام من مات ولم يصم صام عنه وليه وأخذه أحدوا والشافعي في أحد قولييه ولم يجوزها مالك لقوله تعالى وأن ليس للإنسان إلا ما سعى وقياسا على الصلاة قال بعضهم والرجوع للعديت المذكور أولى لأنه خاص والآية عامة فتحمل على ما عدا الصوم جعلا بين الدليلين إلا أنه يتقوى عمومها بهذه القاعدة اه وأما القسم الثاني فتصح فيه إجماعا أيضا لحصول المقصود فيه بفعل النائب أيضا ثم أنه قسمان أحدهما ما لا يتوقف صحة النية فيه على الاستئابة اتفاقا وذلك ما لا يقتصر إلى نية في البراءة من عهده وإن افتقر حصول الثواب لها كغالب الأمثلة المذكورة ثانياً ما يتوقف فيه على إذن المنوب عنه وأمره في القول المشهور وذلك ما يقتصر إلى النية عند الجمهور ولما فيه من شائبة التعبد والمعقولة تغلبنا الأولى كالزكاة والكفارة وغيرهما وإن عقل معناهما من جهة الارتفاع للفقراء ولأن مصلحتهم ما يستأنس من جهة الاختفاء فقط (١١٣) كالدين كالأرى المخالف بل باعتبار الارتفاع أيضا كزوال رذيلة البخل عن نفسه في الزكاة مثلا وتلخيصه عن جعل الله عريضة لهيئة في الكفارة إلى غير ذلك من المصالح الراجعة إليه في نفسه فيها وذلك إنما يحصل بفعله مباشرة أو بآبائه نعم إن كان النائب في ذلك ممن له عادة وكان مع ذلك قريبا أو صديقا للمنوب عنه أو نحوهما فقطضى قولهم في الأضحية بإجرائه

المباراة العامة اه فانظر كيف خفي عليه مع سعة حفظه ما تقدم من النصوص الصريحة القاطعة والله الموفق (لافي كمين) قول ز كالوكيل ان نطق به ظاهره أنه لا يكفر إلا بالنطق ولو كان قبل الوكالة أو لا ورضى به مع أن العلة التي علل بها كفر الموكل وإن لم ينطق بوجوده في الوكيل فتأمل (كظهار) قول مب عن ابن عرفة يرد قياسه الظاهر على الطلاق وجعه فيه بمجرد الانشاء بأن الطلاق يتضمن إسقاط حق الموكل بخلاف الظهار سلم هذا الرد وقال نو مانصه فتأمل فان الظهار يتضمن إسقاط حق الموكل أيضا وهو الاستمتاع الذي يحرم عليه حتى يكفر فإقاله ابن عبد السلام أقرب والله أعلم اه منه بلفظه قلت حرمة الاستمتاع عليه هو قادر على رفعها بالكثير نعم يظهر ما قاله

(١٥) رهوني (سادس) ذبحه عن ربها تنزيلا للآبائية العادية بمنزلة القولية اجزاء أخرجه لما ذكر عن صاحبه لأن الجميع عبادة ما أمر به من مفسرة للنية انظر القول الكاشف وقول مب وتفرق الزكاة ونحوها أي من كفارة ولحم هدى ودفع النفقات لمن تجب له والقطعة المستحقها وما أشبه ذلك وقول مب وإن لم يشعر أي في غالبها ولذلك لا تشترط النية في أكثرها واحتترز بالغالب والأكثر عن نحو الزكوات وقول مب وتهذيبها أي بجماعة المؤلف من الأوطان وأهلها وتبنيها بالخروج عن المعتاد من اللباس وغيره على تذكر المعاد والاندراج في الأكفان وقول مب وظهار الانقياد أي لما لم تعلم حقيقة ولم يعقل معناه من أفعاله كرى للجوار والسعي والوقوف بيقعة خاصة دون سائر البقاع وقول مب وأما إن اضطرب الخ قال الشيخ مس رحمه الله تعالى ويبقى النظر فيما بعد عذرناو يعتبر في ذلك شرعا فإن الأسباب العارضة للمرء ما تعذر معه مباشرة الوظيفة عادة كالمرض الشديد والحبس والغيبة الجبرية ومنها ما يمكن المباشرة معه بترك ذلك العارض غير أن في تركه قفوات منفعة أو ترتيب مضرة كخروج من لا كفا له إلى المطالعة ضياعه أو تفقد بعض شؤنه أو شهو دوليته دعى إليها في وقت الوظيفة أو تشييع جنازة قريب أو صديق أو غيرهما وما أشبه ذلك ومنها ما يمكن معه أيضا مع عدم ترتيب شيء من ذلك كقصد الاستراحة وكعاطي أسباب غير حاجية والظاهر أن المراد القسمان الأولان دون الثالث كأيده لما نقله في آخر فوازل الصلاة من العيار عن أممي المتأخرين من الشافعية عز الدين بن عبد السلام ومحبي الدين النووي من قول الأول ولا يستتيب إلا العذر جرت العادة الاستئابة فيه كالمرض والحبس وقول الثاني لعذر لا يعد بسببه مقصرا وما نقله أيضا في أثناء فوازل الحبس عن أبي محمد عبد الله العبدوسي من تمثيله للعذر بالخروج إلى الضيعة وانظر السفر لزيارة أهل هومن القسم الثالث كالمعتاد أو من الثاني لخبران العادة به في الجملة اه



وقول مب واختاره الشيخ مس الخ قدر جمع مس عن ذلك كما أخبر به تليده الشيخ سيدي محمد جس رحمه الله تعالى  
واعلم أن متولى الوظيفة إذا عطلها رأساً بان لم ياتر القيام بها بنفسه ولا استناب فيها من يقوم مقامه لا يخلو حاله من أن يكون ذلك  
لعذر أو غيره وفي كل أمان تكون المدة كثيرة أو يسيرة والحكم أنه لا يستحق المرتب المحمول لتوليها إلا في صورة واحدة وهي أن  
يكون عدم قيامه به العذر لا يعذر به مقصر عادة والمدة مع ذلك يسيرة عرفاً كما أفاده السيد عبد الله العبدوسي في جواب له  
مذكور في المعارف ونصه قال علموا أن كل من جعل له مرتب على قراءة أو غيرها لم يقم بذلك لعذر من مرض أو خوف أو غير عذر  
فانه لا يستحق ذلك المرتب كالأجير على شيء (١١٤) لا يقوم بحق المنفعة المستأجر عليها فانه لا يستحق الاجرة إلا أن يكون

ما عطل مدة يسيرة كغير وجهه إلى  
ضيقه ووقفه شؤنه أو يمرض المدة  
اليسيرة فانه لا يحرم الاجرة اه  
ومثل للمدة اليسيرة في جواب له آخر  
مذكور فيه أيضاً بالجمعة ونحوها  
وكذا نقل ابن عرفة عن ابن قنوح  
انظر القول الكاشف (بما يدل)  
قلت الظاهر أن وكلتكم يدل عليها  
لغة وعرفاً وانما يكتم به لاجاله  
وقول خش ففيها الخلاف  
المتقدم أي في قول المصنف ورجع  
مالك إلى بقا ثم ما يدها في المطلق  
ما لم توقع أو توطأ وأخذ ابن القاسم  
بالسقوط اه ورجع اليه مالك  
فهو الراجح وبه العمل انظر ز ثمة  
وقول ز ولا تصح اشارة من ناطق  
فيه نظراً والظاهر صحته وقول مب  
محمول على الوكالة الخ أي في بلد  
عرفهم ذلك كما قيل به نو عند  
قول التحفة

والزوج للزوجة كالوكل

فيمان القبض لما باعت بلى

فيما إذا كان الموكل عاجزاً عن جميع أنواع الكفارة ولا ترجى له القدرة بالقرب هذا وعندى  
في كلام ابن عبد السلام نظراً من جهة أخرى لانه ان سلم أن ما هو معصية لا تجوز الوكالة فيه  
امتنع قياسه الظاهر على الإطلاق لان ما وان اشترى كافى أن كلاً انشاء مجرد عن الاخبار  
فانطلاق لعله فيه تمتع من صحة التوكيل فيه بخلاف الظاهر ولذا فاس ابن هرون الوكالة  
على ايقاع الثلاث على الظاهر بناء على أن ايقاع الثلاث حرام فتأمل (لا يجردو كلتكم)  
قول ز ولا تصح اشارة من ناطق كانه اعتمد على ظاهر ما في ح عن ضيق من قوله  
أو كاشارة الاخرى اه وأصل ذلك لابن عبد السلام عند قول ابن الحاجب والمعتبر الصيغة  
أو ما يقوم مقامها ونصه أو ما يقوم مقام ذلك كالأشارة في حق الاخرى اه منه بلفظه  
ومع ذلك ففيه نظراً راجع ما قد مناه في الضمان عن أبي الحسن وابن ناجي والله اعلم (الآن  
يقول وغيره نظراً) قول ز ولا السفة كما فهم المصنف عبارة ابن الحاجب بأن يبيع  
ما يساوى مائة بنجمنين الخ يقتضى أن المصنف صرح بأن هذا من السفه المحرم وليس  
كذلك ومن المحب جعل ز العتق والهبة والصدقة داخله في كلام المصنف ويصح  
ما يساوى مائة بنجمنين خارجاً فان هذا لا يعقل فتأمل (فله طلب الثمن) قول ز أي  
عليه طلب الثمن الخ فيه نظراً وان قاله ح وصححه مب بل الظاهر أن اللام في  
كلام المصنف على بابها من التخيير ومثله قوله في ضيق يعني أن التوكيل على البيع  
يستلزم أن يكون للوكيل المطالبة بالثمن وقبضه الخ فانظر قوله أن يكون للوكيل ولم يقل  
على الوكيل ولا دليل لهم فيما قاله ثانيان وجوب غرم الثمن إذا منافاة بين تخسره أولاً  
وجوب الغرم عليه آخر ان تعذراً أخذه من المشتري لانه يجوز أن يتوصل به الموكل بعد  
وعلى تسليم أنه ليس يجوز فغاية أمره أن يكون كتصريحه بالستزام اعطاء الثمن للموكل  
بقصد أن يتبع المشتري به أو يسلم له فيه ولو فعل ذلك لم يكن أنما قطعاً ومما يدل على أنه  
لا تلازم بين التخيير وسقوط الغرم ما يأتي عند قوله ولك قبض سلمه لك الخ عن ابن عبد  
الحكم وغيره فانظر هناك متأملاً والله أعلم (لا لا شترى منك) قول مب زاد ابن

(فيمضى النظر الخ) قلت أي ما فيه المصلحة الراجحة دون ما لا مصلحة فيه أو فيه مصلحة مرجوحة وقول ز عرفة

كما فهم المصنف الخ وكذا ابن عرفة وقوله بأن يبيع ما يساوى الخ أي على وجه التبذير لا على قصد ثواب الاترة والاكال أخرى من  
العتق وبه يسقط بحث هونى مع ز والله أعلم وقول ز فاعترض الخ نصه خليل وفيه نظراً لا يأتى الشرع في السفه  
فينبغي أن يضمن الوكيل إذا لم يجد له ما ذلك اه ونحوه لابن عرفة انظر غ (فله طلب الثمن) قول مب صحيح الخ هو الظاهر  
خلافاً لهونى وقول ز والاولى الخ بل الموكل فيه هو ما أفاده العرف فاللازم واحد والحق ان قوله فلا يعده الخ ايضاح لما قبله  
وضمير للمعين انظر ابن عاشر و طنى (وله رد الخ) أي عليه والا ضمن عند ابن القاسم خلافاً لاشبه انظر ح وقول ز بقى  
عليه شرط ثان الخ بل سبأى للمصنف وقول ز وقيد اللغوى الخ وذكر تعييده ح (لا لا شترى) قول مب



عرفته الآن يدعى الأمر أنه دفع الثمن للمأمور فحلف ويرأ ويتبع المأمور هو كلام  
 الجلاب بحر وفه وظاهره ادعى دفعه له قبل الشراء أو بعده وليس كذلك بل محل ذلك أنه  
 ادعى دفعه قبل الشراء لأن دفعه بعد الشراء لا يفيد ولو ثبت بينة فكيف يفيد مجرد  
 دعواه مع حلفه وسيقول المصنف ولزم الموكل غرم الثمن إلى أن يصل لربه الخ وما درج  
 عليه المصنف هو المشهور ومذهب المدونة في ابن عرفة ما نصه ولو ضاع للمأمور غن  
 ما ابتاعه ففي غرمه الأمر ثالثا إن كان شراؤه قبل قبضه من الأمر للصقلي عن الشيخ عن  
 المغيرة وبعض المدنيين في قراضها والمشهور معها أو محمد قائلًا ولو تلفت السلعة أهمله  
 بلفظه ثم معارزه ح و مب من أن القول قول الأمر في هذا الوجه على ما قيدناه  
 كلامهم لم يقتصر عليه ابن عرفة بل حصل في ذلك ثلاثة أقوال أحدها هذا وعزاه لابن  
 الموازي ثانيها مثله بشرط أن يكون المأمور دفع الثمن للبائع وقبض الأمر السلعة وإن لم يكن  
 دفعه فالقول للمأمور وعزاه لاصبح عن ابن القاسم في العتبية ثالثا قول سحنون  
 إن كان المأمور أشهد حين دفع الثمن أنه انما يقض من ماله لم يقبل قول الأمر أنه دفع إليه  
 ووجه قول محمد بن العادة أن من أمر بالشراء دفع إليه الثمن أه أ كثره بالمعنى وبعضه  
 باللفظ \* (فرع) \* إذا صدق المأمور الأمر في الدفع قبل الشراء وكان المأمور عديما  
 فهل للبائع أن يحلف الأمر لأنه قد أخذ مئاعه لم أر من تعرض لذلك ولا يبعد أن يقال له  
 ذلك والله أعلم (وبالعهد ما لم يعلم) قول مب كما نقله ق عن المدونة الخ فتحو لتو  
 وبحث فيه شيخنا ج قائلا ليس هذا معنى كلام المدونة وانما معناه أنه يحلف على عدم  
 علمه بالعيب قلت ما قاله حق لاشك فيه وكلام ق سالم معارزه له ولم أدر من أين فهمها  
 ذلك من كلامه ونص ق انظر هذا الاطلاق قال في المدونة من باع سلعة لرجل بأمره  
 فان أعلم المشتري في العقد أنهم الفلان فالحمد على ربه ان ردت بعيب فعلى ربه ان ترد عليه  
 البمين لا على الوكيل وإن لم يعلم أنه الفلان حلف الوكيل والاردت السلعة عليه وما باع  
 الطوافون والخاسون ومن يعلم أنه يبيع للناس فلا عهدة عليهم في عيب ولا استحقاق  
 والبيعة على ربه ان وجدوا الا تباع أه منه بلفظه فليس في كلامه معارزه له وأما قوله  
 انظر هذا الاطلاق فاشارة منه إلى الاعتراض على المصنف لأن قوله ما لم يعلم يشمل الطوافين  
 والخاسين ومن يعلم أنه يبيع للناس مع أنه في المدونة قيد ذلك بغير هؤلاء فكان من حق  
 المصنف أن يقول بعد قوله ما لم يعلم الا كطوافين مثلا وهو اعتراض صحيح ولم أدر من أين  
 سري له ما ذلك فان فهمها من قوله عن المدونة حلف الوكيل والاردت السلعة فكلام ق  
 لا يفيد أن معناه حلف أنه وكيل عن غيره وليس في كلامه ما يفيد ذلك لا تصر يحا ولا  
 تلويحًا وانما معناه حلف أنه لم يعلم بالعيب حين باعه فكونه وكيلا عن غيره أمر مسلم ولذلك  
 قال حلف الوكيل ولم يقل حلف أنه كان وكيلا ولو كان النزاع بين المشتري وبين البائع  
 في كونه بائعا عن نفسه أو عن غيره بالوكالة ما صح أن يكون القول قول البائع أنه كان  
 وكيلا عن غيره حتى يحلف ويرأ لأنه مدع بخلاف الأصل ولذلك قال أبو الحسن عند نصها  
 ا سابق مانصه لأن اليدوان كانت تكسب لنفسها ولغيرها فعمولة على التصرف لنفسها

انه دفع الثمن الخ أي قبل الشراء  
 لا بعده فلا يفيد ولو ثبت بينة  
 وسيأتي ولزم الموكل غرم الثمن إلى  
 أن يصل لربه ان لم يدفعه له انظر  
 الاصل (وبالعهد الخ) قول مب  
 انه كان وكيلا الخ ليس هذا معنى  
 كلام المدونة وانما معناه انه يحلف  
 على عدم علمه بالعيب وكلام ق  
 سالم معارزه له انظره والاصل  
 وقول ز والافيطالبه بها وان لم  
 يعلم أي وان لم يعلم انه مقوض إليه  
 وحينئذ فبالغته في محلها



أى فلذلك احتج الى اعلام المشتري انظر بيقينه ان شئت وانما معنى قول المدونة حلف  
الوكيل ما ذكرناه كما صرح بذلك غير واحد كان يونس نقلا عن أبي محمد بن أبي زيد وغيره  
وكأى الحسن وابن ناجي وكالغنى وصرح بذلك أيضا ابن أبي زمنين في منتخبه كما نقله أبو  
علي ونصه وفي المنتخب عن ابن القاسم اذا باع الوكيل عبدا ثم ادعى المشتري عيبا بالعبد  
وهو عما يحدث فقال انما يحلف الوكيل فان حلف أنه لم يعلم قيل للمشتري احلف وليس له  
أن يحلف الا امر وقال أصبح له أن يحلفه ما معاملا بذلك العيب فان ~~نكلا~~ أو  
أحدهما كان له أن يرداه منه بلفظه ونص ابن يونس عقب قول المدونة حلف الوكيل  
والاردن عليه هو قوله أبو محمد وهذا اذا كان يبيعه بالبراءة أو كان عيبا مشكوكا  
فيه مثله يكون قديما وحديثا فان حلف ثم شاء المشتري أن يحلف صاحبه أنه ما علم بالعيب  
كان ذلك له وأما لو كان على غير البراءة ردده بالعيب القديم وهذا كله في الرسول ليس الوكيل  
المفوض اليه ولا الوصى ابن الموارز قال مالك اذا باع الوكيل عبدا بالبراءة فاطلع المشتري  
على عيب قديم فان لم يبين البائع أنه لغيره حلف والاردن عليه قال محمد وان بين أنه لغيره فقد  
اختلف قول مالك فيه فقال مرة يحلف وان بين أنه لغيره وقال أيضا ان أعلم أنه لغيره لم  
يحلف والاحلف الا أن يكون مثل هؤلاء الخاسين والمندانين بالجعل ومن يبيع في الموارث  
من يزيد فلا تباعة عليهم ولا عهدة قال ابن الموارز ما هو الا فكذلكروا وأما الذي أخذ به  
في الوصى والوكيل المفوض اليه فان علمهم المين في ذلك اتباعا واستحسانا لقول مالك وقد  
قال فيه وأما الوكيل غير المفوض اليه يرسل ليبيع شيئا فلا يمين عليه اذا أعلم أنه لغيره لانه  
ليس له أن يقبل ولو قرأ أنه كان يعلم بالعيب ليقض البيع ما قبل قوله فكيف يحلف وان  
لم يعلم أنه لغيره فعليه المين فان نكل رد عليه لانه حق للمشتري اذا كان يبيعه بالبراءة أو كان  
عما يشك في قدمه وحدثه وان حلف فلم يشتري أن يحلف صاحبه أنه ما علم به عيبا محمد بن  
يونس فصار الكلام على ثلاثة أقسام فالوكلاء المفوض اليهم والوصياء عليهم العهدة  
وعليهم المين والوكلاء غير المفوض اليهم عليهم العهدة ٣ الا أن يحلفوا أنها لغيرهم فلا  
يكون عليهم عهدة ولا يمين وأما الخاسون والمندانون فلا عهدة عليهم ولا يمين اه منهم  
بلفظه ونقل أبو الحسن وابن ناجي بعضه شارحين به كلام المدونة وتأمل ذلك كله أدنى  
تأمل يظهر لك صحة ما قلناه والله الموفق وقول ز والافيطالبة بها وان لم يعلم أى والا  
فيطالبة بها وان لم يعلم بأنه مفوض اليه فالمبالغة في محلها اخلافا لمب فتأمله وقول ز  
وعليه احضار رب المتاع فيه نظر اذ لم أر من قاله والذي لغ في تكميله آخر كتاب العيوب  
عند كلام المدونة السابق هو ما نصه ابن عرفة ذكرها الا كثرون ولم يقيدوها بشئ وقال  
المازرى لكن يؤمرون باعلام المشتري السلعة بمن وكلهم على بيعها ليجامكوه فيها اه منه  
بلفظه فالأكثر أبقوا المدونة على ظاهرها والمازرى قيدها وقال انهم يؤمرون بالاعلام  
من وكلهم ولم يقل عن أحد أنهم مكلفون باحضارهم والله أعلم وقول ز فان لم يحضره  
غرم له ردّه تو و مب وهو حقيق بالرد وكلام اللغى الذي استدلل به مب صريح في  
ذلك وقد نقله ابن عات في طرره وقبله ومثله لا متبطل ونصه فأما السمسار فلا عهدة عليه في

٣ قوله الا أن يحلفوا في نسخة الا  
أن يخبروا اه معججه



(أوفى بيع الخ) قول ز بأنقص

الخ لامتقون له بل يشمل جميع صور المخالفة وقوله يوم فواتها الخ بل يوم البيع كما يأتي وقوله بتغير سوق الخ بل الراجح أن المعتبر في هذا الباب انما هو ذهاب العين دون حوالة الاسواق وقول ز وله أن يأخذ مع فواتها الخ فيه أن صريح المدونة وغيرها أنه يلزم حينئذ الوكيل غرم ما قاله موكله وبه جزم ح وأما ما ذكره مب من القولين والتشهير فانما موضوعه قيام السالعة لفواتها كما هو موضوع ز فتأمل وانظر الاصل (وان كره خصمه) قول ز خلافا لظاهر ابن المناصف الخ هذا وان سلمه ز والشئ بمباراة وغيرهما فقد درده أبو حفص القاسم بأن قوة كلام ابن المناصف تقييداً أن الجماعة المفروضة في كلامه طلبوا حقهم من ثم جبرهم وأبطل التعاود فهي مسئلة السماع بعينها وجوابه كحواب الامام فيها اه وهو ظاهر فتأمل وقول ز فاما ما ادعوا جميعاً أو وكلا الخ هذا ان طلبه المدعى عليه وليس يلزم للحاكم أن يفعله كما صرح به ابن رشد انظر بأحفص على اللامية وقول ز فليس للمدعى عليه طلب من لم يقيم أن يدعى الخ ظاهره كإن عرفة وان كانوا حاضرين بالبلد ويبحث فيه أبو حفص في شرح اللامية ويشهد لما قاله من أنهم اذا حضروا في حجة المطلوب أن يوقفهم وان لم يقوموا كلام أبي الحسن و غ في تكميله والظاهر أن جمعهم على

عيب ولا استحقاق والعهد على رب السلعة فان سئل السمسار فقال لا أعرفه حلف أنه ما يعرفه وكانت مصيبة ذلك من المشتري حكاه ابن أبي زمنين عن جماعة من شيوخه قال وينبغي اذا نكل واستترابه السلطان أن يعاقبه بالسجن على ما يراه اه منه بلفظه على اختصار ابن هرون وفي ابن سلون مانعه وأما النحاسون والسماسرة فلا عهد عليهم بوجه وتباعدة ما يبيعونه على صاحبه ان عرف وان لم يعرف كانت مصيبته من المشتري اه منه ثم ذكر عن مسائل ابن الحاج ما يشهد لذلك وذكر عنها اليمين ان قال لا أعرفه أو طلبته فلم أجده فانظره وقال ابن عرفة مانعه انظر ان عجز واعن تعيين البائع هل يلزمهم العهد أم لا وكثيرا ما ينزل ذلك والاظهر أن يشدد عليهم في طلب تعيينه وأن يؤمروا بأخذ الضامن ممن لا يعرفونه من بائع فان لم يفعلوا ذلك بعد التقدم اليهم في ذلك كانت العهد عليهم لان ذلك مصلحة حاجية كنهضين الصانع ولا ين أبي زمنين عن كثير من شيوخه ان قال السمسار لا أعرف البائع حلف فان نكل واستترابه السلطان عاقبه بالسجن قدر ما يرى اه منه بلفظه والله أعلم (ولا تنقبه) هو بالرفع وان كان على حذف المضاف كما أشار اليه ز ولا يجوز جزمه فقد شرطه \* (فرع) \* فان اختلفا في كونه لائقا بالقول قول الموكل انه غير لائق وعلى الوكيل اليئنه قاله في مجالس المكتاسي وانظر ما وجهه مع أن الاصل عدم العداء (وان سلم ما لم يطل) انظر ما حدّثنا في لم أقف عليه بعد البحث الشديد فيما وصل لا يدين من الكتب وانظر هل يقال انه سنة قياس على ما مر في الشرعة في قوله الا أن يطول كسنة وفي النكاح في قوله وقبل دعوى الاب فقط في اعارته لها في السنة يظهر لي أنه قياس آخرى فتأمل (لزمه ان لم يرضه موكله) قول ز ويستثنى من قوله لزمه ما اذا اشترى شراء فاسد الخ قال تو صورة هذا الاستثناء أن يوكله على شراء سلعة بعشرة خالف واشتراها بخمسة عشر مثلاً شراء فاسد او فوات البيع بحوالة سوق فرجع الى قيمته فاكانت عشرة أو أقل فانما يلزم الموكل ولا مقال له حينئذ فهنا يظهر الاستثناء والله أعلم اه منه بلفظه وهو ظاهر الا قوله بحوالة السوق فصوابه حذفه ليدخل في كلامه ما اذا وكل على ما لا يقوت بحوالة الاسواق فتأمل (أوفى بيع فيخير موكله) قول ز باع بأنقص مما سمي له الخ لخصوصية ذلك بل يشمل جميع أنواع المخالفة كبيعته بعرض ما لا يباع به ونحو ذلك وقوله قيمته يوم فواتها الخ فيه نظر والذي في المجالس أن القيمة تعتبر يوم البيع ويأتي نحوه لق وهو الظاهر قاله شيخنا ج **قلت** وما استظهره ظاهر لان ضمان الوكيل هو بالتعدي وهو واقع بالبيع ومأنسبه للمجالس هو كذلك فيها ذكره فيما اذا تعدى ببيعته بعرض ونصها ويرد المبيع ان كانت السلعة قائمة أو فائتة بحوالة السوق لان حوالة الاسواق لا تقيتها وانما يقيتها ذهاب عينها فان ذهبت عنها كان مقال ربها مع الوكيل يأخذه بالاكثر من الثمن أو القيمة وان كان لبسه المشتري كان لربه الاكثر من الثمن أو القيمة فان كانت القيمة يوم البيع أكثر أخذها من الوكيل وان كانت يوم اللباس أكثر أخذها من المشتري اه منها بلفظها وفيه زيادة فائدة وهي أن ذهاب العين اذا كان من سبب المشتري تعلق به الضمان أيضاً ولم أقف على كلام ق الذي أشار اليه شيخنا والله



أعلم وقوله بتغير سوق أو بدن ماذ كره في تغير السوق أحد قولين وقيل انه لا تأثير له وان  
المعتبر في هذا الباب ذهاب العين فقط وهو الراجح وقد تقدم في كلام المجالس الحزم بذلك في  
مسئلة يبعه بعرض وعزا ابن عرفة ما اقتصر عليه المكناسي لظاهر قول ابن الكاتب وعزا  
لظاهر كلام المازري فوته بحوالة الاسواق وذكر ابن ناجي فيما اذا باع أو اشتري بما لا يتغابن  
الناس بمثله عند قول المدونة ويرد ذلك كله ما لم يفت فتلزم الوكيل القيمة قولين ونصه ابن  
محرزواختلف ما الذي يقيتها فقيس لا يقيتها الا ذهاب عينها وقيل بل حوالة الاسواق  
تقيتها اه منه بلفظه وذكر الميضي هذين القولين في هذه المسئلة بعينها ورجح عدم  
القوات ونصه على اختصار ابن هرون ومن أمر بالبيع بثمن سمي له فلا يبيع بأقل فان فعل  
ضمن وكذا ان لم يجد غنا وفوض اليه فباع بما لا يتغابن الناس بمثله نقض البيع ان شاء الامر  
قال بعض القرويين وهذا اذا ثبت أن السلعة له والا فالبيع ماض وان فاتت السلعة بيد  
مبتاعها تلف عينها ضمن الأمور ما نقص من ثمنها وقيل فتقوت هنا بحوالة السوق والاول  
أظهر اه منه بلفظه وقال ابن عرفة بعد ذكره مسئلة المدونة المشار اليها بقول المصنف  
فيما يأتي كقوله أمرت ببيعه بعشرة وأشبهت وقالت بأكثر وفوات البيع بذهاب عيبه الخ  
مانصه عياض قال ابن القاسم في تفسير يحيى وفوات السلعة هنا ذهاب العين ولا يقيتها  
نقص ولا غنا ولا اعتق ولا غيره ومثله في الوكالات وفي سماع عيسى يقيتها اختلاف  
الاسواق ❦ قلت لم يعز عبد الحق في تهذيب الطالب الاول الا لا ياتي اه منه بلفظه  
ونقله ابن ناجي بالمعنى في كتاب السلم الثاني عند نص المدونة في المسئلة المشار اليها وقال  
ابن يونس عقب ذكره كلام المدونة في هذه المسئلة مانصه وفواتها هنا زوال عينها  
وكذا روى الاندلسيون عن ابن القاسم اه منه بلفظه ونقله في فيما يأتي  
شاهدا لقول المصنف بذهاب عينه وبثأمل ذلك كله يظهر لك صحة ما قلناه من أن الراجح  
خلاف ما قاله ز من اعتبار حوالة الاسواق وقول م ب أولاهو المشهور والراجح تبع  
فيه قول ح مانصه تنبيه ولا يعد الوكيل بتعديده ملتزم الماسمي له الموكل من ثمن  
السلعة على المشهور قاله في ضج اه وفهم م ب أن محل هذا التشهير هو وفوات  
السلعة لانه صريح كلام ز وكذا فهم ت و شيخنا ج فان ز قال بعد هذا عند  
قوله كقوله أمرت ببيعه بعشرة الخ مانصه ثم حيث كان القول للموكل فيحلف ويأخذ  
ما ادعاه وهو القدر الزائد على العشرة في القرض المذكور اه فقال ت و مانصه هذا  
غير ظاهر فيما اذا كان المبيع قائما والظاهر في صورة قيام المبيع أن يأخذه بعينه وفي  
صورتي فواته يلزم الوكيل تمام القيمة فقط لا ما ادعاه والله أعلم اه منه بلفظه وقال شيخنا  
ج مانصه قوله وبأخذ ما ادعاه يريد أن كل مثل القيمة فأقل وأما ان كان ما ادعاه أكثر فأنما  
يأخذ القيمة على القول الراجح من القولين المتقدمين فيما اذا أقرب بالتعدي في بيعه بأقل مما  
سمي له بل هذا أولى من ذلك فتأمل له انتهى ❦ قلت وفيما فهموه نظربل محل التشهير  
المذكور اذا كانت السلعة قائمة لم تفت وأمامع القوات فلا هذا الذي في كلام ضج  
الذي اختصره وهو الذي في كلام ح فيما يأتي ونصه فان نكل الوكيل حلف الموكل

القائم لأعلى المطلوب خلافا لهوني  
ويعتقر ههنا يعلم ما في قول اللامية  
ويجاذو وحق لتوكيل واحد  
أو أن يحضروا أو حكم ان عم فاقبلا  
اذ يلزم من كون الحق واحدا ان  
يعمهم الحكم وبالعكس وقديين  
ذلك شراحه فلو قال  
وان قام فرد من ذوي الحق يقتضي  
نصيبه والغیر قد غاب فاقبلا  
والا فللمطالب جبرهم على اجب  
سماح أو التسليم دام لك العلا  
انظر الاصل وقول ز وحلف  
المدعى عليه الخ هذا أقامه أبو  
الحسن وغيره من المدونة



ولزم الوكيل غرم ما قاله الموكل ثم قال واحترز بقوله وفات البيع عما اذا لم يفت فان القول  
قول الموكل مع عينه وبأخذ سلعته وله أن يجيز البيع وبأخذ العشرة واختلف هل له  
أن يجيز البيع ويلزم الوكيل الزائد أو ليس له ذلك قولان ذكرهما الرزحاني والمشهور أنه  
ليس له أن يلزمه ذلك كما تقدم اه منه بلفظه فأنت تراهم جزم في القوات بأنه يلزم الوكيل  
غرم ما قاله الموكل ولم يحك فيه خلافا مع أن الوكيل هنا غير مقر بالعداء وانما ثبت عداؤه  
بتكوله وحلفه الموكل ففي مستلثنا هذه أخرى كما تقدم في كلام شيخنا وحكي قولين في عدم  
القوات وان المشهور أنه لا يلزمه ذلك وأحال على ما تقدم وذلك نص فيما قلناه وكيف  
يكون المشهور بعدم لزوم ذلك مع القوات والمدونة مصرحة بالازم في السلم الثاني منها  
مانصه وان أمره ببيع سلعة فأسلمها بعرض موجب أو باعها بدينار موجب لم يجز بيعه  
فان أدرك البيع فبيع وان لم يدرك بيع العرض بعين نقد أو بيعت الدينار بعرض نقد  
ثم يبيع العرض بعين نقد فإني كان ذلك مثل القيمة أو التسمية ان سميت فإني كان ذلك ثلاث  
وما نقص عن ذلك ضمنه المأمور ولو أسلمها في طعام أخرمتها إلا أن التسمية أو القيمة ان لم تسم  
ثم استوفى بالطعام فاذا حل أجله استوفى ثم يبيع فكانت الزيادة والنقص عليه اه منها  
بالفظه او مثله لابن يونس عنهما مصرحاً بأنه من قول مالك وقال بعده مانصه قال بعض  
أصحابنا وانما يكون على الأمور أن يبيع من الطعام مقدار القيمة أو التسمية التي لزمته  
والزائد ليس عليه يبعه إلا أن يشاء لان باقي الطعام للأمر فاعلمه من كتاب أبي اسحق  
التونسي اه منه بلفظه ونقله أبو الحسن ولم يذكر في ذلك خلافا وقد تلقى الناس كلام  
المدونة هذا بالقبول وإياه تبع المصنف فيما يأتي اذ قال وان أمر ببيع سلعة فأسلمها في طعام  
أغرم التسمية أو القيمة الخ وتلقاهما بالقبول كل من تكلم عليه حتى ح نفسه وبذلك تعلم  
صحة ما قلناه والعلم كله مع أن ابن عبد السلام صرح بما قلناه فقال عند قول ابن  
الحاجب ولا يبيع بعرض ولا نسيئة ولا بتغايين فاحش الا باذن مانصه قوله ولا بتغايين فاحش  
قد قدمنا عن أبي حنيفة ان له أن يبيع بالنسيئة وكذلك قال هنا باع باقل ولو بمن فاحش  
مضى يبعه وأشرنا فيما تقدم الى سبب الخلاف وأشرنا أيضا الى أن الوكيل يتعديه في هذه  
وشبهها هل يكون ملتزما للتسمية التي أمر بها أو القيمة ان لم تكن تسمية سواء كانت السلعة  
التي أمر ببيعها فائدة أو فائدة والمشهور ان كانت فائدة فلا يضمن الوكيل شيئا وان كانت  
فائدة ضمن الوكيل اه محل الحاجة منه بلفظه والله الموفق (ان لم يلتزم الوكيل الزائد  
على الاحسن) أشار به لاختيار ابن عبد السلام اذ قال عند قول ابن الحاجب فلو قال  
أنا أتم في الكثير في امضائه قولان مانصه فمن أمضى فعل الوكيل لاحظ حصول مقصد  
الموكل ومن لم يرضه لاحظ عدا الوكيل والاقر هو الاول لان مجرد عدا الوكيل لا يوجب  
فسخ ما فعله مطلقا والكلام في هذه المسئلة كالكلام في مسئلة من أمر وكيله أن يزوج  
بالفقر وجهه الفين أعني فيما يرجع الى هذين القولين اه منه بلفظه ولم يذكر في ضيق  
اختيار ابن عبد السلام ولم يذكر في مع أنه نقل ما بعده وما كان ينبغي له ذلك اذ لم يذكر  
شاهد الكلام المصنف على الاحسن \* (تنبيه) \* ما ذكره ابن عبد السلام من أنه يجري في



هذه ما جرى في مسألة النكاح مثله في ضيق ونصه ونظيرتها اذا وكله ان يزوجه بالف  
 فزوجه بالفين وقال الوكيل انا اغرم الزائده منه بلفظه وقال ابن عرفة بعد ذكره ما لابن  
 عبد السلام مانصه قلت الاظهر ان المسئلتين مختلفتان ولا يجرى من القول بقبول اتمام  
 المأمور في مسألة البيع القول بقبول اتمامه في النكاح لان في قبوله في النكاح غضاضة  
 على الزوج والزوجة وولدان حدث وهذا المعنى يوجب جري القول الاخر احوياها  
 منه بلفظه قلت وفي كلام ابن عبد السلام شئ لم يشر اليه ابن عرفة ولا رأيت من أشار له  
 غيره وهو انه اختار هنا اللزوم مع جزمه بتساوي هذه المسئلة لمسئلة النكاح مع انه في المدونة  
 صرح بانه لا يلزم النكاح بالتزام الوكيل الزيادة وايضا اعتمد المصنف هناك اذ قال وان  
 لم يدخل ورضى أحدهما الزم الاخر لان التزم الوكيل الاثاف وانظر نص المدونة في ق  
 هناك في كلامه شبه تدافع فتأمله وقول ز وأولى المشتري الخ يشهد لهذه الاولوية  
 ما تقدم عن ابن عبد السلام و ضيق من قياس هذه على مسألة النكاح حتى على بحث  
 ابن عرفة لكن الراجح من جهة النقل عدم اللزوم وقد ذكر ح في ذلك قولين ولم يعزهما  
 ولا رج واحد منهما وقال ابن عرفة مانصه وفي الزام رضا المشتري أخذها بغرم الزائده نقل  
 اللغوي ثم قال وعز الشيوخ في النوادر الاول لاشبه والثاني لان القاسم وايضا استحب محمد  
 ومثله في تم نذيب الطالب قال والفرق بين هذه ومسئلة المتبايعين يختلفان في الثمن  
 والسلعة فأنما ان للمشتري قبل الفسخ الاخذ بما قال البائع ان المتبايعين مقران بالبيع  
 واستقراره في مسألة الوكيل يبعه غير مستقر لتعديده اه منه بلفظه (فرع) قال ابن عرفة  
 متصلا به ما مانصه وان لم تقمينة وأقر المأمور بالتعدي لم يصدق على المشتري وروى محمد  
 ويغرم الامر الزائده ولو كان عديما ولا شئ على المشتري اللغوي يريد ان لم يحلف الامر  
 فان حلف أخذ سلعته فان فات غرم المشتري تمام القيمة ان فضلت العشرة فان نكل  
 مضت بالعشرة ولا يمين على المشتري اذ لا علم عنده وحلف البائع له للثمة فلا تنقلب اه  
 منه بلفظه وانظر هل يؤخذ منه -كم ما وقفنا فيه عند قوله لا لا يشتري منه اولا ويظهر  
 انه يؤخذ منه ما ذكرناه هناك من جهة المعنى فراجع وتأمل (لان زاد في بيع) قول  
 ز أو بعشرة نقدا ما أمره ببيعه بها لاجل هذا قول الشيخ أبي محمد وخالفه ابن التبان وتناظرا  
 في ذلك فاحتج عليه أبو محمد بانه لو فعل ما أمر به فأراد المشتري تعجيل العشرة لقضى عليه  
 بذلك وقال ابن محرز ان أمره بذلك ولا غرض له في الزيادة فكما قال أبو محمد وان أمره بما سمي  
 تحديدا لاقل الثمن وعلى أن يجتهد فكما قال ابن التبان واختار المازري هذه التفرقة وأتى  
 بها كأنهم امن عنده ثم قال قال التونسي لو أمره ببيعهها بفتح سماء الى أجل فباعها به نقدا كان  
 متعديا لان الطعام المؤجل لا يجبر مبتاعه على قبول تعجيله قال ابن عرفة بعد ذكره هذا كله  
 مانصه قلت ظاهر مناظرتهم ما ان المسئلة غير منصوصة للمتقدمين وهو ظاهر قول ابن محرز  
 والمازري وان ما نقله عن التونسي غير منصوص للمتقدمين وقال الصقلي عن كتاب ابن  
 سحنون ولو أمره بالبيع بعشرة لاجل فباعه بعشرة نقدا لاقول لربهم الان الدراهم  
 لو عجلت لزمته ولو أمره ببيعهها بعشرة أفقره لاجل فباعها به نقدا كان له فسخ البيع ان



كانت قائمة أو اغرامه القيمة ان كانت قائمة اذ لا يقدر من عليه الطعام ان يجعله اه منه بلفظه  
 قلت أطلقوا في ذلك والظاهر أن يقال ان كان له في التأجيل غرض صحيح كان يكون  
 قصده بالثمن شراء شيء أو تزوجه به مثلاً عند الاجل ويخشى ان قبضه قبله أن لا يبلغ الى  
 الاجل فكما قال ابن التبان والافك كما قال أبو محمد وما في كتاب ابن محنون ويدل لهذا ما يأتي  
 عند ز و ضح على الاثر فتأمل (وعكسه) قول ز ويفيد القيد في المستثنين ضح  
 الخ نص ضح أما ان ظهر لا اشتراط الموكل فائدة فانه يعمل على قوله بلا اشكال وقد نص  
 المازري عليه اه منه بلفظه (والاخير في الثانية) قول ز ونحو ما للمصنف نقل ابن عرفة  
 وان لم يوافق قولاً من أقوال الثلاثة في توضيحه فيه نظير لما في ضح موافق في المعنى لما  
 لابن عرفة وبظهر ذلك بجلب كلامهما قال ابن عرفة مانصه ومن وكل على شراء جارية  
 موصوفة بثمن فاشترى به جارتين بصفتهما فقال للخمى ان اشتراهما في عدة تين أو كانت  
 احداهما على غير الصفة لزم الاولى التي على الصفة والاخرى بالخيار والافقال  
 لمحمد ان لم يقدر على غيرهما لزم الامر ابن القاسم هو بالخيار في أخذهما أو احدهما  
 بمناب من الثمن أصبغ يلزمه مطلقاً عبد الملك هو بالخيار في أخذهما أو تزكرهما وقول  
 محمد ان لم يقدر على شراء واحد لزمه أحسن ولا يختلف فيه وانما الخلاف ان قدر ثم قال  
 بعد كلام مانصه وقول ابن القاسم هو سمع عيسى قال ابن رشد قول محمد خلاف قول ابن  
 القاسم هذا قلت جعله خلافاً كما ذكر الشيوخ خلاف ما تقدم للخمى اه منه بلفظه  
 وقال في ضح عند قول ابن الحاجب واشترى شاة بيدنا فاشترى به شاتين ثالثاً ان كان  
 قادر على الافراد لم يلزم اه مانصه ابن شاس ولو أمره أن يشتري له جارية على صفة بثمن  
 معين فاشترى جارتين على الصفة المعينة بالثمن المحدود في الواحدة فان اشتراهما واحدة  
 بعد أخرى فالثانية له ان لم يجز الموكل عقده ويسترجع منه حصته من الثمن وان اشتراهما  
 معاً في صفقة واحدة فقال أصبغ يلزم ان الموكل ولم يقيد جوابه وقال ابن المواز ان كان قادراً  
 على الافراد لم يلزم الامر العقدة وان كان غير قادر لزمه وقال غيره ما ثبت الخيار للموكل  
 ثم اختلف القائلون بذلك في محله فقال ابن القاسم محله الثانية فقط في تخيير ردها أو قبولها  
 وقال ابن الماجشون يتخير في قبولها ما أوردتهما اه وفهم منه ان القول الثالث لابن القاسم  
 وابن الماجشون خليل وحكي للخمى عن مالك التفرقة وقال انه لا يختلف المذهب في  
 اللزوم اذ لم يمكن الافراد هو ظاهر وعلى هذا فيحصل في المسئلة طريقتان وما حكاه ابن  
 شاس عن ابن الماجشون كذلك حكاه عنه في المبسوط ووجه قول أصبغ ان الوكيل  
 لم يزد موكله الا خيراً اذ لو اشترى له جارية واحدة لزمه ونظر في القول بعد اللزوم للمخالفة  
 والتفرقة ظاهرة اه منه بلفظه مع اسقاط ما لم يتعلق بقوله غرض وتأمل يظهر لك صحة  
 ما قلناه \* (تبيين الاول) \* قول ضح وحكي للخمى عن مالك التفرقة الخ كذا  
 وجدته فيه وكذا نقله عنه أبو علي وجس وهو مخالف لما تقدم لابن عرفة عن اللخمى من  
 عزوه لمحمد لما لا مال وما لابن عرفة هو الصواب لان الأئمة انما نقلوه عن ابن المواز لا عن مالك  
 كابن رشد وابن يونس وابن شاس وابن عبد السلام وغيرهم وقد نقل أبو علي كلام ابن عرفة



ايضا ولم يعارض بين كلامه وما نقله عن ضيغ والله الموفق \* (الثاني) \* قول المصنف  
والاخير في الثانية مع كون العقد وقع عليه مامعا اطبقت كلامهم على ان المصنف تبع فيه قول  
ابن الموازي على طريقة الاكثر والمذهب كله على طريقة النخعي مع اني لم ار لاحد التصريح  
بان ابن الموازي يقول انه يخبرني واحدة فقط فان الذي تقدم في كلام ابن عرفة عن النخعي  
عن ابن الموازي ما لا زمان له ان لم يقدر على الافراد ولم يتعرض لفهمه أصلا ونحوه لابن  
يونس ونصه ومن كتاب ابن الموازي قال في الموضع معه في شراء جارية على صفقة فباع له بالمال  
جارتين على الصفقة فان اشترى واحدة بعد واحدة قال لا امر بخبر في الثانية ان يأخذها  
أو يدعها وان كانت في صفقة ولم يقدر على غيرها فلهما لا زمان لادامهما منه بلفظه والذي  
تقدم في نقل الجواهر عنه انه قال لم يلزم الا امر العقد فظاهره انه لا يلزمه العقد فيه مامعا  
ولعل المصنف فهم ان الخلاف بين ابن الموازي وابن القاسم انما هو فيما اذا لم يمكن افرادهما  
ويؤيد ذلك ما تقدم عن ابن عرفة وضيغ من أن النخعي حمل قول محمد على الوفاق فتأمل  
والله أعلم وقول مب ويصح دخول هذه تحت الاكافي ح الخ سلم ما قاله ح كما  
سلمه طفي وقال جس فيه نظران كلام المصنف في العقد عليهم مام صفقة واحدة اه  
منه بلفظه وهو ظاهر فتأمل وقول ز وكأنه قصد التبرك بالتلميع للخبر الوارد في ذلك الخ  
التلميع بتقديم اللام وتقديم الميم غلط هنا كما قال السعد عند قول التخييص وأما التلميع فهو  
أن يشار الى قصة أو شعر من غير ذكره اه والحديث الذي أشار اليه يحتمل أن يكون المراد  
به حديث عروة البارقي أو حديث حكيم بن حزام وكلاهما ذكره ت وقد اقتصر ق  
على الثاني ونقل كلام المازري مختصرا وسلمه مع أن ابن عرفة اعترضه ونصه قال المازري  
يحتج لاصبح بحديث حكيم بن حزام انه صلى الله عليه وسلم أمره أن يشتري له شاة بدينار  
فاشترى له شاتين بدينار وباع واحدة منهما بدينار وأتى بشاة ودينار فدعا له بالبركة فكان  
لواشترى ترا بالبرج فيه فلولا ان الشاة المبيعة لازمة له صلى الله عليه وسلم وعلى ملكه  
لم يأخذ منها ولا أقره على ذلك وقيل ان الشاة المبيعة لو لم تكن على ملك حكيم لمبايعها ولما  
أقره صلى الله عليه وسلم على جواز بيعها وانما باعها على ملكه وكان له صلى الله عليه وسلم  
الخيار في قبولها لما كان الشراء له قلت حديث حكيم لأعلمه الامن طريق الترمذي  
خرج عن أبي حصين عن حبيب بن أبي ثابت عن حكيم بن حزام أن رسول الله صلى الله  
عليه وسلم بعث حكيم بن حزام يشتري له أخصية بدينار فاشترى أخصية فربح فيها دينار  
فاشترى أخرى مكانها بدينار فاشترى بدينار فاشترى له شاتين فبعث احدهما بدينار ورجعت  
بالشاة وتصدق بالدينار قال الترمذي حديث حكيم لأعلمه الامن هذا الوجه وروى  
البخاري عن شبيب بن غرقدة قال سمعت الحنفي يتحدثون عن عروة أن النبي صلى الله عليه  
وسلم أعطاه ديناراً يشتري له شاة قال فاشترى له شاتين فبعث احدهما بدينار ورجعت  
بالشاة والدينار الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكرت له ما كان من الامر فقال بارك الله  
لأن في صفقة عيينك فكان بعد ذلك يخرج الى كناسة الكوفة فيربح الربح العظيم قلت  
قال استدلال بحديث عروة هو الصواب لا بحديث حكيم اه منه بلفظه وما قاله متعين



لان حديث حكيم قد قال فيه الترمذي ما قدرأيته ولانه ليس فيه شراشأتين الذي هو محل  
 النزاع وقد اقتصر ابن عبد السلام على الاحتجاج بحديث عروة ونصه وقد احتج جماعة  
 لقول أصبغ بحديث عروة بن الجعد الذي ذكرناه أول الكتاب لانه لو لم تكن الشاة الثانية  
 قد كرم مثل ما تقدم عن المازري والذي قدمه هو قوله وخرج الترمذي عن عروة بن الجعد  
 قال دفع الى النبي صلى الله عليه وسلم دينار الى آخر ما تقدم وزاد في آخره فكان من أكثر  
 أهل الكوفة ما لا اء منه بلفظه ولا يخفى ما في نسبة الحديث للترمذي وهو في صحيح  
 البخاري وغيره والله أعلم \* (تنبيه) \* قول ابن عبد السلام عروة بن الجعد به صدر الحافظ  
 ابن حجر في الإصابة ثم قال ويقال ابن أبي الجعد و صوب الثاني ابن المديني وزعم الديلماني  
 أنه عروة بن عياض بن أبي الجعد وأنه نسب الى جده اه وبهذا الأخير جزم أبو عمر في  
 الاستيعاب ونصه عروة بن عياض بن أبي الجعد البارق وبارقي الازدو يقال أن بارقا  
 جبل في الازد نزل به بعض الازديين فتسبوا اليه ثم قال قال علي بن المديني من قال فيسه عروة  
 ابن الجعد فقد أخطأ وانما هو عروة ابن أبي الجعد قال وكان عند محمد بن جعفر بهم فيه  
 فيقول عروة بن الجعد اه منه بلفظه (وضمنه قبل علمك به ورضاك) قول ز فان رده  
 للوكيل فحسبه عنده الخ يفيد أن الموكل له أن يرد الرهن ولا يلزمه الرضا به وهو مصرح  
 به في المدونة وانما هو ممنوع من رد عقد السلم واذا علمت ذلك ظهر لك ما في قول ابن ناجي  
 مانصه هذا تناقض واللازم على جواز ذلك أن يكون الضمان على الأمر مطلقا اه فتأمل  
 (وفي ذهب بدر اه سم الخ) قول ز وهي داخله على محذوف أي في الالباء كما توهمه  
 عبارته أولا وآخر كلامه يدل على ما قلناه وقول مب الفرق ليس بظاهر هو كما قال لكنه  
 لم يأت بفرق آخر والفرق عندى والله أعلم أن الاولى فيها عقدتان لم يوكل على الاولى منهما  
 أصلا بخلاف هذه فان العقد فيها واحد وقع فيه عدا لا ضرر على الموكل فيه اذ هو موضوع  
 القولين فتأمل منه صفا (ومنع ذى الخ) قول ز وكذا يمنع على المسلم شركة الذي الخ  
 أطلق في موضع التقييد قال التتعي مانصه قال مالك في كتاب ابن حبيب ولا ينبغي  
 للحافظ لدينه أن يشارك الأهل الدين والامانة والتوفى للخيانة والربا والتخليط في التجارة  
 ولا يشاركهم يهوديا ولا نصرانيا ولا مسلمانا فإجرا الآن يكون هو الذي يلى البيع والشراء  
 والمال ولا يلى الاخر فيه الا البطش والعمل اه منه بلفظه (وعدد على عدوه) قول ز  
 قال ح ان لم يرض به الخ نقل ح ذلك عن شرح المعتمد ثم قال آخره يحتمل أن يكون  
 المنع من ذلك لحق الله تعالى فلا يجوز ولورضى به العدو لان من أدن لشخص في آذاه  
 فلا يجوز ولم أقف على نص في ذلك غير ما لصاحب الارشاد أي في شرح المعتمد فانظره  
 (والرضا بمخالفته في سلم دفع الثمن) قول ز لانه قد وجب للمأمور بيه حتى يقبضه  
 الخ فيه نقص بينه ما في خش فانظره وقول مب والصواب المنع مطلقا لان فسح  
 الدين بالدين ممنوع وان كان حالا الخ صواب وان وقع في كلام ابن بونس ما يشهد لما قاله  
 ز ويأتى كلامه عند قوله وفي رضاه ان تعدى به تأويلان (وبيعه لنفسه) ق انظر لم منع  
 أن يسل لنفسه هل لعدم دخول المخاطب تحت الخطاب أولا لانه مظنة تهمة اه هما قولان



ابن عرفة وفي كون المنع لعدم دخول المخاطب تحت الخطاب أولانه مظنة تهمة نقلها  
 المازري ولم يحكم الخمي غير الثاني اه منه بلفظه (ومحجوره) قال ابن عرفة مانصه  
 وفي كون ولده الصغير ویتيمه في المنع كنفسه أو كاجني قولها مع المشهور وابن محرز مع  
 غير واحد عن سحنون محتجا بان العهدة في أموالهما اه منه بلفظه \* (تنبيه) \* قال  
 ابن عرفة بعد ما تقدم ييسر مانصه عياض منع اسلامه لانه الصغير ویتيمه قال ابن وضاح  
 أمر سحنون بطرحها وقال ذلك جائز لان العهدة في أموالهما \* قلت في الامر بطرحها  
 نظرا لانه لا يجوز لراو قول امام طرح قوله من المروى لضعف دليله عنده اه منه بلفظه  
 وما قاله ظاهر الا أني وجدت بطرة نسخة عتيقة من ابن عرفة بخط عتيق مانصه هذا  
 كثير ما يحكيه عياض ومحملة على أن ابن القاسم أمر سحنون بالاصلاح والتهذيب  
 والتنقيح وغير ذلك مما هو صواب وقد أمر أسد بن القرات أن يصلح كتابه من كتاب سحنون  
 فهو من هذا المعنى ولهذا دون سحنون منها ما دون وزادونقص والباقي على أصل  
 الاختلاط فلا تنظر في فعل سحنون لانه فعل صوابا ما دونه فيسه اه ما وجدت بلفظه  
 \* قلت في احتجاجه بقوله وقد أمر أسد بن القرات أن يصلح كتابه من كتاب سحنون الخ  
 نظربل ذلك حجة عليه لانه لو كان ابن القاسم أذن لسحنون في الزيادة والنقص وطرح  
 ما ظهر له طرحه ما كتب لاسد أن يصلح كتابه ما يد سحنون لان صحة ما يد سحنون على  
 ما قاله من أقوال ابن القاسم ورواياته موقوفة على نظر سحنون وهو اذ ذلك لم يقع فكسبه  
 لاسد بذلك دليل واضح على أنه انما أمره أن يصلح مدونه مما انصرف به عنه سحنون على  
 الحالة التي انصرف به عنها عليها وقد تقدم صدر هذا الكتاب بيان السبب الذي لاجله كتب  
 لاسد بالاصلاح فراجع ههناك والظاهر عندي في الجواب عن بحث ابن عرفة أن يقال  
 ما ذكره ابن عرفة من عدم الجواز مسلم ان أراد الراوي الاعلام بارادته تبليغ جميع مرويه  
 وصرح للناقلين عنه بذلك أو دلت قرينة عندهم على ذلك وأما ان أراد أن يبلغهم ما صح  
 عنده من مرويه وترك غيره فلا يعاوبه فلا نسلم المنع وعلى هذا الثاني يتعين أن يحمل فعل  
 سحنون فبحث ابن عرفة معه ساقط تمام له بانصاف والله أعلم (بخلاف زوجته الخ) قول  
 ز ويمضي البيع ويفرم ما جاني به الخ ظاهره أنه ليس للموكل أخذ شئيه ولو كان قائما  
 بيد المشتري وفيه نظربل محله مع الفوات وأما بدونه فله أخذ شئيه على الراجح وبه أفتى ابن  
 رشد انظر ح عند قوله فيما مر ولا يغيب الخ والله أعلم (والافعل على أمره) قول ز  
 وكذا يعتق على الموكل اذا لم يعلم الوكيل الخ هذا داخل تحت الا لا زائد عليه كما يقتضيه  
 صنيعه تأمل (وفي رضاه ان تعدي به تأويلان) أي وقولان أيضا قال في ضح مانصه  
 واختلف في قوله في الكتاب لم يجوز فحمله بعضهم على أن لا امر فسححه واجازته وجهله ابن  
 يونس على أن المعنى لم يجوز رضا الا أمر بما يفعل وكيله اذ تبعه صارا لثمن عليه ديننا  
 لا امر فلا يفسخه في سلم الوكيل الثاني الآن يكون قد حل قبضه فيجوز لسلامته من  
 الدين وروى ابن القاسم عن مالك في الواضحة للموكل الخيار كالتأويل الاول ابن حبيب  
 وأنكر ذلك أصبغ ومن لقيت من أصحاب مالك اه منه بلفظه وقول ابن يونس الآن

(ومحجوره) وأجازته سحنون وقول  
 ز تقييد شركة العنان أي بان  
 يكون الشراء على الشركة (بخلاف  
 زوجته) الخ قول ز ويمضي  
 البيع ويفرم الخ هذا اذا فات  
 المبيع والافلاموكل أخذ شئيه على  
 الراجح وبه أفتى ابن رشد كما في ح  
 انظر الاصل (وتوكيله الخ) قول  
 م ب عن ابن رشد وأما المفوض الخ  
 \* قلت قال في التحفة

وذا (أي المفوض) له توكيل من يراه  
 بمنه أو بعض مقتضاه  
 وقيل ليس له أن يوكل الا بنص ابن  
 ناجي وبه العمل وفي الالامية بتوكيل  
 ذوي التفويض قولان (أوبدين  
 الخ) \* قلت قول م ب يمنع  
 من رجعه الخ يجاب عنه بأنه مزج  
 معنى لا مزج اعراب والخطب سهل  
 (ويبيع) أي برضاها ان كانت  
 قيمة المدين مثل التسمية فاقبل وجبرا  
 ان كانت أكثر كما يأتي



يكون قد حل قبضه قد سلمه ضيغ وهو شاهد لما تقدم لز عند قوله والرضا بمخالفتة في  
سلم ان دفع الثمن الخ وهذا كلامه الموعود به هناك ولكن فيه نظر وان سلمه جس أيضا  
(\* تنبيهان \* الاول) في في هنامانصة تقدم نص المدونة من وكل على سلم فوكل  
الوكيل غيره لا يجوز ذلك الرضا بفعلة الخ وفيه نظر اذ لو كان هذا نص المدونة ما قبل  
التأويلين والذي في المدونة هو ما تقدم عن ضيغ ويأتي مثله عن ابن يونس الثاني  
ما قدمناه عن ضيغ عن ابن يونس من قوله الآن يكون قد حل قبضه كذا وجدته فيما  
وقفت عليه من نسخة وهي عدة مظنون بها الصحة وكذا نقله عنه جس ومثله في بعض  
نسخ ح وفي بعض اقد حل وقبضه باثبات الواو وهذا هو الصواب وكذا نقل أبو علي كلام  
ضيغ ونقل مثله ابن عرفة عن ابن يونس وقد راجعت ابن يونس في أصله فوجدته كذلك  
ونصه قال ما لا أي في المدونة ومن وكل ر جلاب سلم له في طعام فوكل الوكيل غيره لم يجوز  
يريد لا يجوز لا أمر أن يرضى بفعلة اذ تعديه صار الثمن ديناً في ذمته فقصصه فيما لا يتجمله  
فذلك فسح الدين في الدين وقد نسي عنه الآن يكون أجل السلم قد حل وقبض ما سلم فيه  
فلا بأس أن يأخذه منه لانه سلم من الدين بالدين ومن يبيع الطعام قبل قبضه ثم قال وذ كر ابن  
حبيب أن ابن القاسم روى عن مالك اذا وكل الوكيل غيره ان لا أمر أن يجوز ذلك ويكون  
الطعام له أو يأخذ رأس مال من الوكيل الاول قال وأنكر ذلك أصبغ ومن لقيت من  
أصحاب مالك اه منه بلقطة من ترجمة الوكالة في السلم والبيع والتعدي فيه فتبين أن  
ما وجدناه في نسخ ضيغ وما في نقل جس عنه وما في بعض نسخ ح تصحيف لاشك  
فيه وهو على هذا نص في رد كلام ز السابق لاشاهد له كما ذكرناه هناك اغترار بما ذكر  
والله الموفق (ورضاه بمخالفتة في سلم ان دفع الثمن بماله) قول ز بدل كل بناء على  
ما قرره أولاً من قوله في رأس مال سلم وفيه نظر لان ذلك ليس من كلام المصنف والظاهر  
أنه بدل بعض لان المخالفة في السلم ليست محصورة في المخالفة فيما ذكر بل هي أعم من ذلك  
فتأمله وقول مب وبأوه بالتعدية للظرفية الخ فيه نظر لانه ان أراد التعدية بالمعنى  
العام وهي ائصال العامل اللازم أو الضعيف الى معموله لم يحسن قوله للظرفية اذ لا منافاة  
بينهما وسائر حروف الجر كلها توصف بذلك وان أراد التعدية بالمعنى الخاص لم يصح ذلك هنا  
لنفقد حقيقة ما قال المحقق الشيخ ياسين في باب حروف الجر من حاشية النظم مانصه  
والتعدية بالمعنى الخاص من خواص الباء في نحو ذهبت بزيد أي صيرته ذاهباً اه منه  
بلقطة وقال في حاشية التصريح مانصه ومراده بالتعدية ههنا ائصال الفعل لم دخول  
حرف الجر وأما التعدية في قولهم الباء التعدية نحو ذهبت بزيد فالمراد بها تصيير الفاعل  
مفعولاً ولما كان المراد الاول عدداً لا مثلاً اه منه بلقطة (وان سأل الوكيل غرم التسمية الخ)  
ظاهره أن الوكيل اذا سأل الصبر من غير أن يدفع التسمية أو القيمة فلا يجاب لذلك ويقضى  
للموكل بالبيع جبراً عليه وهو كذلك بلا خلاف وقول مب عن طي لا تقع له ان كانت  
قيمة الدين مثل التسمية أو القيمة فقط أي ولذلك اتفق قواعلي جوازها وقوله ان البيع  
لا يكون الا برضاها معني في منطوق كلام المصنف وهو أن تكون قيمة الدين مثل التسمية

(وان سأل الوكيل غرم الخ) فان  
سأل الصبر من غير أن يدفع التسمية  
لم يجب ويقضى للموكل بالبيع بلا  
خلاف (ان كانت قيمته الخ) قول  
ز وليس الا قيمة الدين غير ظاهر  
تأمله وانظر الاصل



أو القيمة فأقل وأما في مفهومه وهو أن تكون أكثر فلا يتوقف على رضا الوكيل كما هو  
صريح كلام اللغوي وغيره وقوله ومثله كره من كون البيع رخصتها ما هو مذهب ابن  
القاسم الخ إنما يتوقف بيعه على رضا الوكيل إذا أراد أن يدفع التسمية أو القيمة  
لامطلقا كما قدمناه آنفا \* (تنبيهه) \* قول أشهب الذي اختاره التونسي هو الظاهر  
لظهور وجه المنع وقول ابن القاسم الذي اعتمد المصنف مشكك وكأنه اعتمد في ذلك  
ما ذكره في توضيحه عن اللغوي ونصه واختار اللغوي قول ابن القاسم وأنه فصل عما تقدم أي  
من أنه يلزم على الجواز سلف بزيادة ما حصله الدين انما يباع إذا كان للموكل في بيعه فائدة  
والأفلا فائدة للموكل في بيعه فلا يباع الا بترضيحه كما يكونه مترددا بينهما ما ان التفت الى  
حكم التعدي كان البيع للوكيل وان التفت الى اجازة تعديه كان للموكل وهذا يمنع بيعه  
عنده الا بتراضيه ما اذا كان كذلك فلا يتحقق فيه السلف اه منه بلفظه ونقله غير واحد  
وسلموه \* قلت فيما طالع اللغوي نظروا ان سلمه المصنف وغيره من المحققين وثلقوه بالقبول على  
مراسين لانه جعل على الجواز توقف بيعه على رضاها معا فان عني توقفه على رضا الوكيل  
من غير دفعه القيمة أو للتسمية فغير صحيح للاتفاق على أنه ليس كذلك كما مر وان عني مع  
دفعه ذلك فهذا هو محل النزاع فهو مصادرة لاشك فيها ويقال مع ذلك كيف يجاب لما سأل  
وهو عين الجواز وهو سلف جرحه وهو ممنوع قطعوا والعجب من صدور مثل هذا من هذا الامام  
وعن المتسليم الواقع له من الجرم الغير من المحققين الاعلام والتوفيق كله من الملك العلام  
وقول ز واذ وقع ذلك وجب رده وليس له الا قيمة الدين انظر من قال هذا وما موضوعه  
فان صورة المسئلة انه امره ببيعه بعشرة مثلاً نقدا فباعه بخمسة عشر لا جعل وقيمة الدين  
اشاعره فدفع الوكيل الاثني عشرة ليسبق الدين الى اجله فان اطلع على ذلك قبل حلول اجل  
الدين وجب رده ما فعله فيبيع الدين ويأخذ الموكل ثمنه فان بيع باثني عشر أخذها ولا  
اشكال وان بيع بأكثر طرأ الاسواق أخذ أيضاً جميع ما يبيع به اذا امتدعى لا يرجع وان  
بيع بأقل الى عشرة أخذها أيضاً فقط وان بيع بأقل غرم الوكيل الزائد ولا يتصور في هذا  
القسم قول ز وليس له الا قيمة الدين وان لم يطلع على ذلك الا بعد حلول اجل الدين فلا  
اشكال أن المشتري يجب عليه أداء العدة كلها ولا وجه لاسقاط الزائد عن قيمة الدين وهو  
الثلاثة في هذا المثال عنه ولا يتوهم أحد ذلك فان حل كلام ز على هذا الوجه فانه يأخذ  
الوكيل عشرة وهي التي دفع أو لا للموكل ويأخذ الموكل اثنين تمام قيمة الدين أو لا وسكت  
عما يفعل بالثلاثة الباقية فان كان مراده أنه يأخذها الوكيل فلا يصح لان المتعدي لا يرجع  
ولان ذلك تنميم للفساد لان الوكيل أو لا أسلف عشرة يأخذ عنها الاثني عشرة وهو  
محض الربا وان كان مراده أنه يصدق بها الانهار بافكان من حقه أن يبين ذلك والظاهر  
عندي وهو الذي كان يقوله شيخنا ج أن جميعه للموكل يرد منه للوكيل العشرة التي  
كان قبضها منه ويستبد بالجمسة والله أعلم (وضمن ان أقبض الدين ولم يشهد) قول ز فان  
أشبه لم يضمن الوكيل وضمنه الموكل حيث مات ربه والشاهد بقبضه انظر ما قصد به هذا  
وأقرب ما ظهر لي في معناه أن يكون أراد أن الوكيل أشبه على القبض ولم يكتب ذلك ثم

(وضمن ان أقبض الخ) \* قلت  
قول ز عن الرسالة ومن قال  
دفع الخ قال القلشاني القاعدة  
ان كل من دفع الى غير من دفع  
اليه فعليه أن يشهد على المدفوع  
اليه حين الدفع فان لم يشهد وأنكر  
المدفوع اليه ضمن الدافع لتفريطه  
بعدم الاشهاد قال ابن بونس وكل  
من دفع الى غير اليد التي دفعت اليه  
فعليه البيان أصله الوصي قال الله  
تعالى فاذا دفعتم اليهم أموالهم  
فاشهدوا عليهم قال ابن القاسم ومن  
بعث بعمال وصية أو هبة أو صدقة  
مع رجل وأنكر القابض فعلى  
الرسول البينة والاغرم اه (أو باع  
بكطعام الخ) \* قلت قول ز متاعا  
يصح يجعله لا يباع به لانه أوبى  
له (فلا يؤخر الخ) قول ز قاله  
بعض الخ ويوافقه قول المصنف  
في الوديعة ونعنيها حتى يأتي الحاكم



مات رب الدين والشاهد فان مصيبة ذلك من الموكل وهو المدين وهذا ظاهر اذا صدق  
 الموكل الوكيل في أنه أشهد على الدفع والله أعلم وقول ز لشموله اقباض الدين والمبيع  
 الخ مراده أن من وكل على بيع سلعة فباعها ودفعها للمشتري فأنكر ولم يذ كر ماذا يضمنه  
 هنا وقد أطال ابن يونس الكلام في ذلك واختصره ابن عرفة مع زيادات فقال ما نصه ولو  
 بجد مبتاع سلعة بمن أمر ببيعها فقبضها ففي غرمه قيمتها وأثمها ثالثها أكله مال للصقلى مع  
 المازرى عن الشيخ وابن شبلون وبعض أصحابنا ورجح ابن حجر الاول وعزاه والثاني  
 للمذاكرين ولم يحك الثالث والصقلى الثاني محتجاً بتعليقها ضمانة بأنه أتلف الثمن قال ولان  
 الشهادة على العقد أنفع اذ قد يخالفه في الثمن اه منه بلفظه \* (فرع) \* ان قام للوكيل شاهد  
 واحد فقال في كتاب الحالة من المدونة مانصه وتجوز جمالة العبيد ووكالتهم في الخصومات  
 وغيرها باذن السيد لان من وكل عبده يقضى دينه فقام للعبد شاهد أنه قضى حلف العبد  
 وبرئ كالخرساء ولا يحلف السيد اه منها بلفظها ونقل ابن يونس مثله عنهم اوزاد مانصه  
 محمد بن يونس قال بعض الفقهاء فان نكل العبد وجب أن يحلف السيد مع الشاهد لانه  
 أمر بدفعه عن نفسه بشاهد قام له وأما الوكيل فان كان عديماً فكالعبد يحلف الموكل ليبرأ  
 من الغرم أيضاً ولكنه ينبغي متى أيسر الوكيل حلف الذي له الدين ورجع على الوكيل بما  
 كان غرمه وان كان الوكيل ملئاً فنكل حلف الذي عليه الدين وبرئ وغرم الوكيل  
 الذي له الدين اه منه بلفظه وتأمل قوله ورجع على الوكيل بما كان غرمه فإني كذلك  
 وجدته والله أعلم (وادعى الاذن فنوزع فيه) قول ز ومن القوات المنازعة بين  
 الوكيل والمشتري فادعى الوكيل انه أعلم بتعديده وأنكره المشتري كاذ كره عياض الخ  
 نص عياض في تنبيهاته وانظر اذا كان المأمور لم يعلم المشتري أنه الغنيرة واحتاج الى اثبات  
 ذلك والخصام فيه هل هو فوت والاشبه أنه فوت وكذلك لو ثبت ولزمته اليمين وانما الذي  
 لا اشكال فيه اذا علم المأمور المشتري بتعديده اه بلفظه على نقل ح وأبي على وقوله  
 بتعديده سبق قلم وصوابه بأنه وكيل عن فلان كإدله عليه ما قبله ولا يصح هنا قوله بتعديده  
 لان الموضوع ادعاه الوكيل الاذن من موكله أولاً فيما فعله فكيف يتصور اعلامه بتعديده  
 وهو يتقيسه في تسليمهم لذلك ما لا يخفى والله الموفق (كلمديان) قول ز ويستثنى  
 من كلام المصنف هنا وفي القضاء الانكار المكذب للبينة في الاصول والحدود الخ هذا  
 هو الراجح قال ح بعد أنقال كثيرة مانصه وينبغي أن يقيد ذلك بغير الحد ودوا الاصول  
 لان هذا قول ابن القاسم وابن ككافة كما تقدم في كلام ضيغ وابن رشد وصاحب النوادر  
 اه منه بلفظه وهذا هو الذي اعتمدته الشدادى في حاشية لامية الزقاق وتو في شرحها  
 معترضين قولها بربع ودين في الصحيح وعليه اعتمد تو في شرح التحفة أيضاً وانظر كلام  
 ابن ناجي عند قوله في الوديعه ويجهدها ثم في قبول بينة الردخلاف \* (تنبيهان \* الاول) \*  
 جعل الباجي في وثائقه الخلاف في الاصول شاملاً لدعوى الميراث وتعبه ابن عات في طرره  
 ونصه ذكر الباجي في سجلاته في كشف استكشافه أحد الورثة شريك في الميراث في ملك  
 ورثوه عن موروثهم فادعى الشريك المستكشف أن الملك ماله وملكه لم يصير اليه شيء منه



من قبل المتوفى وثبت أن الملك كان ملكاً للمتوفى إلى أن توفي بما وجب أن يثبت وأعذر  
في ذلك إلى من وجب بما وجب ونص أن فقهاء عصره أقفوا بالحكم بالملك بين جميع  
الورثة قالوا وليس انكار المنكرين أن يكون الملك صار إليهم بسبب المتوفى مما يضرهم  
ويخرجهم عن حصصهم منها بالميراث قال الباقر رحمه الله والذي وقع من قول الفقهاء أن  
الانكار لا يضر المنكر في الأصول قد روى عن ابن القاسم وهو مذهب ابن أحمد بن عبد الله  
وغيره من أهل العلم ومذهب فقهاء قرطبة أن الانكار في الأصول والدين سواء يضرهم  
وهو قول ابن العطار في وثائقه تأمل كلامه هذا الذي حكاه من الخلاف والله أعلم لا يدخل  
في الميراث انما هو في غير الميراث وان كان القياس واحد وقد يفرق بين ذلك كله بما في  
الطريقة على تسجيل الميراث في آخر هذا السقرا من مثله الميراث التي يحكي الباقر هي تلك  
اه منها لم ينظرها قلت قوله أن الخلاف لا يدخل الميراث صواب وأما قوله وان كان  
القياس واحد ففيه نظر لوضوح الفارق وهو أن المنكر فيه انما أعطى حظه منه لأن  
خصمه يسلمونه له أولاً ولا ينازعونه فيه أصلاً فبأي وجه يأخذونه بخلاف غير  
الميراث فتأمل به بانصاف والله أعلم \* (الثاني) \* ما تقدم من التفرقة بين الأصول وغيرها  
وعز ذلك لابن القاسم مسلم وأما عزوه لابن كنانة فقد وقع لابن أبي زيد وابن أبي زمنين وابن  
رشد وغير واحد وسبهم على ذلك من لا يحصى من المحققين وبحث في ذلك أبو حفص  
القاسمي في شرح التحفة فإنه نقل عن أبي الاصبع بن سهل مانصه قال في المدينية سئل ابن  
كنانة عن ادعى أرضاً في يدرجل فقال مالك عندي أرض ولا علمت لك أرضاً فأقام البيعة  
على أنهما أرضه وأثبتها ثم أقر الذي يده أنها أرض للطالب وقال لكني اشتريتها وأثبت  
شراءها فقال تقبل ينسب وتكون له الأرض ولا يضره انكاره أولاً لأنه يقول كان حوزي  
ينبغي وأصنع في أرضي ما شئت ولم أفر فيكون على العمل وأعني نفسي فذلك له وليس  
كالدين يدعى عليه فيجده اه ثم قال وكذا نقله ابن أبي زمنين في المغرب أن الحقوق  
والأصول مختلفة فان ثم قال مانصه قلت في جعله كلام المدينية من هذا القبيل وهو ما كذب  
فيه المطلوب نفسه وينتظر ذلك لأن قول المطلوب فيها مالك عندي أرض ولا علمت لك  
أرضاً لا ينافي ما أقرب من أن الأرض كانت للطالب ثم اشتراها منه وأثبت شراءها لأنه حيث  
اشتراها وأثبت شراءها لم يبق للطالب فيها حق فصح قول المطلوب مالك عندي أرض  
ولا علمت لك أرضاً ولا تكاذب بين القولين بل بينهما تلايم فلا يلزم من قبول البيعة في هذه  
الصورة قبولها في صورة الأشياء المذكورين لظهور التناقض في صورة الشيوخ دون  
هذه فلو كانت الدعوى في هذه كالدعوى في مسألة الشيوخ والانكار فيها مساواة كان  
يقول ما علمتني أو ما كانت بينهما معاملة في هذه الأرض قط لكان جواب ابن كنانة فيها  
بجواب الشيوخ المذكورين وبجواب ابن القاسم في الدين على رواية عيسى ولكن  
اختلاف الجواب لاختلاف الصورتين فالانكار في مسألة الشيوخ مكذب وفي مسألة  
ابن كنانة غير مكذب بل هو بمنزلة قول المطلوب في الدين مالك على حق وحينئذ فالمسألة  
على التأكيد وعدمه في الأصول والديون عند ابن كنانة كما رواه حسين بن عاصم عنه ولا



نسلم أنه فرق بينهما ما والله أعلم اه منه بلفظه ﴿ قلت ما نقله ابن سهل عن المدينة موافق في المعنى لما نقله في النوادر عن المجموعة عن ابن كثة وما فهمه منه ابن سهل وأبو محمد وابن رشد وغيرهم هو الصواب لما قاله أبو حنص وقوله ان قول المطلوب ما علمت لك أرضا لا ينافي ما أقرب الخ فيه نظرا لان قوله ولا علمت لك أرضا بمنزلة قوله لم تكن لك هذه الأرض في الزمن الماضي وذلك مستلزم لنفي شرائه اياها قبل ذلك وانما يصح ما قاله لو اقتصر على قوله ما لك عندى أرض أو زاد معه ولا أعلم لك أرضا بلفظ المضارع الصالح للحال والاستقبال وما يدل على ذلك قوله آخر أو ليس كالدين يدعى عليه فيجحد لانه نص في مخالفة الأصول للدين ولو كان كإزعمه ما صح ما ذكره لانهم ما اذ ذلك سواء قتأمله بانصاف فانه حق شاهده معه (ولو قال غير المفوض قبضت الخ) قول ز فيقبل اقراره ما ماداماني حجره ما وان لم يجز اقراره ما لا بداء كافي البرزى هذا غير صحيح اذ لم يقبل البرزى ان اقرار الاب والوصى مقبول بعد الوقوع غير جائز ابتداء ولا معنى له أصلا وانما قال البرزى انه غير مقبول وقد قدمنا كلامه عند قوله ولا الاقرار ان لم يفوض له وما قاله أصله للمسطى ومع ذلك فقد تقدم ما فيه وعبرة عجم سالمة من هذا ونصه وانما برئ الغريم بقول المفوض قبضت وتلف لان له الاقرار كما أن الوصى كذلك ويفهم من هذا أن الخصوص اذا جعل له الاقرار يكون كالمفوض في هذا وكذا ذكر السبزي أنه لا يجوز اقرار الاب والوصى على الصغير اه منه بلفظه فاذ كره عن البرزى مقابل لما جزم به أولا من قبول اقرار الوصى ومعنى قوله لا يجوز على الصغير أنه لا يفقد ولا يلزم الصبي والله أعلم (فلا يؤخر للاشهاد) قول ز ضمن قاله بعض الشراح ما عزا لبعض الشراح موافق لقول المصنف في الودعة وبعدها حتى يأتي الحاكم (الشرط) قول ز وأما الوصيان فلا يستقل أحدهما بالتصرف الخ ظاهره ولو زاد الوصى في وصيته أن من عاقه عائق فالباقي منفرد بالوصية وليس كذلك انظر ما يأتي عند قوله في الوصية ولاثنين حمل على التعاون (فالاول القبض) هذا مذهب المدونة واعتمده غير واحد وقال المغيرة وابن عبد الحكم هي للأول مطلقا وقال القرافي انه الصحيح وأنكر مقابله غاية وفرق بين هذا وبين مسألة ذات الوليين بأن الكشف في ذات الوليين أمر عظيم فلذلك كان الدخول فيها فوتا قال أبو علي وكلامه لمن أنصف واضح بل ربما الدخول يكون عنه ولد والتلذذ يقع به التجريم ولا كذلك البيع اه منه بلفظه وهو ظاهر وان كان ابن ناجي في شرح المدونة صرح بأن مذهبها هو المشهور والله أعلم \* (فرع) \* فان ادعى أحدهما القبض ونازعه الآخر فعلى مدعى القبض البينة أنه قبض قاله في نوازل الشركة من المعيار من جواب للعبي وهو ظاهر وقول مب ما قاله أحمد هو الظاهر قاله المسناوى الخ ما قاله المسناوى متعين وبشبهه اتفاق الأئمة على تشبيه هذه المسئلة بمسئلة ذات الوليين ومسئلة الوليين العقدان فهما من الوكيلين لامن الموكلة والوكيل فلا أن الحكم سواء ما صح القياس فتأمله وقول ز فان باعنا معا في زمن واحد الى قولدوفيه قصور في المسطى التصريح بالحكم الذي ترجاه القصور انما هو عن ادعاه لان كلام المسطى في غير ما توقف

(الشرط) قول ز فلا يستقل أحدهما الخ يعني ما لم يقل الوصى ان من عاقه عائق فالباقي منفرد بالوصية انظر ذلك عند قوله ولاثنين حمل على التعاون (القبض) أنه مدعاه وهذا مذهب المدونة وصرح ابن ناجي بأنه المشهور وقيل هي للأول مطلقا قال القرافي انه الصحيح وأنكر مقابله غاية انظر الاصل وقول ز قاله ابن رشد وأصله لابن دحون خلا للغمي والسيوري والمازرى انظر الاصل (ان ثبت الخ) قول ز كافي ح أى كما يؤخذ من عزوه الثاني للقباسي وابن سحنون عن أبيه والاول لبعض القرويين لأنه صرح بذلك وعلى المعتمد فلها انظار منها ان يدعى شخص على مدين أنه وكيل رب الدين ولا يأتي بحجة في صدقه المطلوب في الوكالة ويمتنع من الدفع فلا يجبر عليه على المشهور كما في ح وانظر الاصل متأملا وانظر أيضا ما يأتي عند قوله في الودعة وبندفعها مدعيانها أمرته به وحلفت الخ



فيه أحد وعبارة عج سألتمن هذا ونصه قلت ذكر الميضي ما يدل له فانه قال فصل  
ومن أمر ببيع سلعة فباعها المأمور وباعها الآخر فهي لأول المتبايعين الآن يقبضها  
الآخر فتكون له وان جهل أولهما والسلعة قائمة قسمت بينهما اه وهو يفيد كلام أحد  
من القسمة اه محل الحاجة منه بلفظه فأنبت ترى كلام الميضي انما هو في صورة جهل  
أولهما ما لا في صورة اتحاد زمن عقدهما الذي هو محل توقف أحد وقد اختصر كلام  
الميضي جدا ونصه على اختصار ابن هرون قال ابن حبيب وان لم يقبض السلعة ولم يعرف  
الأول منهما وادعى كل واحد منهما أنه أول تحالفا فان حلف أحدهما فقط فهي للمحالف  
وان حلفا أو نكلا أو تجاهلا فهي بينهما يريد لكل واحد منهما نصفها بنصف ثمنه وروى  
عيسى عن ابن القاسم أنها بينهما بأقل الثمن قال ابن القاسم فان قال أحدهما انما اشتريت  
كلها ولا حاجة لي بنصفها قيل له اذهب وذهبها صاحبك وقال ابن حبيب بخير كل واحد  
منهما في التماسك بنصفها بنصف الثمن أو الفسخ لأجل التشقيص اه منه بلفظه ومراد  
عج بقوله ذكر الميضي ما يدل له الخ والله أعلم أنه يدل له بطريق القياس فتأمل له والله أعلم  
وقول ز فان لم يقبض اشتركا كان رضيا والاقتزاع الخ فيه اجمال وعبارة عج عن  
التبصرة هي مانصه أو يقتزعا على أيهما ما رفع يده عنها اه وقول م ب عن أبي الحسن  
قال المازري على القول بان قبض الاوائل قبض للأخري يكون القابض أولى الخ هذا  
يدل على أن الراجح عند المازري أن الأول أحق مطلقا لان المشهور أن قبض الاوائل  
ليس قبضاً للأخري ولكن المازري لم يقتصر على هذا بل ذكر أن الخمي أفتى بأن القبض  
في الكراه والاجارة معتبر وبه أيضاً أفتى السيوري ثم قال مانصه وأرى أن سكنى الساكن  
حيازة وقبض يوجب ترجيح جانبه كافي الايمان انه نقله المكناسي في مجالسه وعلى ما لابن  
رشد اقتصر ح كما فعل ز وأصله لابن دحون انظر مجالس المكناسي فلكل من القولين  
مرجح واذ انظرت الى ما تقدم عن القرافي في قبض الاعيان وما قاله أبو علي فظهر لك أن  
اعتماد لابن دحون وابن رشد أولى فتأمل له والله أعلم (ولك قبض سلمه لك الخ) قول ز  
قولان المعتمد منهما ما الثاني كافي ح الخ يقتضي أن ح صرح بأنه المعتمد وليس  
كذلك والذي في ح أن القابسي قال لا يكون شاهداً وقال بعض القرويين يكون  
شاهداً وانما قاله القابسي نحوه في كتاب ابن مجنون عن أبيه فانظره وقول ز وتحت  
صورتان الخ الثانية منهما لا خلاف أنه لا يقضى على المطلوب فيها بأن يدفع للطالب  
والأولى فيها قولان وما اقتصر عليه ز فيها هو ظاهر المصنف وهو قول القابسي وقال  
بعض القرويين يقضى عليه بالدفع قال ح وما قاله القابسي من عدم جبره على الدفع هو  
الذي جرم به القاضي عبد الوهاب في المعونة وعليه اقتصر الخمي في كتاب الوديعة وقال ابن  
فرحون في تبصرته انه المشهور اه محل الحاجة منه بلفظه ولهذه المسئلة نظائر منها أن  
يدعى شخص على مدين أنه وكيل رب الدين ولا يأتي بحجة في صدقه المطلوب في الوكالة  
ويستع من الدفع وقد ذكرها ح عند قوله فيما مر وواحد في خصومة وصرح فيها أيضاً  
بأن المشهور أنه لا يجبر على الدفع قلت وكان ح لم يقف في ذلك على نص للمقدمين



مع أن ما قدمه عن كتاب ابن سحنون وعن أبيه من أنه لا يكون شاهدانص في أنه لا يجبر على  
الدفع لان الخلاف في جواز شهادته مفرع على القول بأنه لا يجبر المطلوب على الدفع كما هو  
واضح وصرح به ح نفسه هنا وفي نوازل الشركة من المعيار عن ابن القطان مانصه رأيت  
للقاضي أبي بكر بن زرب بخطه رحمه الله قال في مسائل ذكرها انه وقع في الكتاب الثاني  
من أحكام محمد بن عبد الحكم وإذا كان لرجل على رجل حق فكتب له الى رجل عنده مال  
من دين أو ودیعة أن يدفع اليه ماله فدفع الكتاب الى الذي عنده المال فقال أما الكتاب  
فاني أعرفه وهو خطه ولكن لا أدفع لك شيئا فذلك له ولا يحكم عليه القاضي بدفعه ولا يبرئه  
دفعه ان جاء صاحب الحق فأنكر الكتاب وكذلك لو قال قدأمرني أن أدفع اليك ذلك  
ولكن لا أفعل فذلك كله له لانه لا يبرئه ذلك ان أنكر الذي له المال أو مات قبل أن يصل  
ورأيت لسحنون غير هذا أنه يقضى عليه بدفع ذلك لاقراره بأمر صاحب المال ولو كل له  
وجه اه محل الحاجة من جوابه بلفظه ثم قال في المعيار عن ابن سهل متعقبا جواب ابن  
القطان مانصه وما حكاها عن سحنون فالظاهر فيه خلافه قاله ابنه عنه فذكر ما لا يبرئه ثم قال  
هكذا في كتاب تقيس النوادر وهو مثل قول محمد بن عبد الحكم وكذلك قال ابن المواز وابن  
سحنون في هذا الاصل ذكر ذلك كله عنهم ابن أبي زيد في مواضع من نوادر اه محل الحاجة  
منه بلفظه وفي طرر ابن عات مانصه ووقع في الجزء الثالث من الاستغناء قال ابن المواز  
ان أمرت من لك عليه حق أن يكتبه باسم رجل وعرف المطلوب أن الحق لك دونه فغاب  
من له الامر وطلبته أنت وأبي من دفعه حتى يحضره ذلك ولا يقضى بدفعه وان أقر أنه  
لك لان دفعه لا يبرئه فان قامت بينة على اقرار صاحب الاسم أنه له قضى عليه بالدفع ويبرأ  
من ذلك اه منها بلفظه فهذا كله شاهد لتشهير ابن فرحون الذي عول عليه ح وان  
خفي عليه لكن صرح المتبسطي بأن العمل بخلافه في ترجمته من قام بحق على ميت أو غائب  
الخ من كتاب الاقضية من اختصار المتبسطية لابن هرون مانصه مسئلة فان زعم الطالب أن  
للغائب تحت يد رجل مالا ودیعة أو بوكالة فعليه اثبات ذلك فان أثبتته أمره القاضي  
باحضاره فاذا حضر سأل فان أقر به أمره أن يدفع منه الى المحكوم له حقه قاله سحنون في  
أستله حبيب وعليه العمل وحكي عنه ابن البباد أنه لا يقضى منه دينه وقاله محمد بن عبد  
الحكم وابن المواز وابن سحنون قال أبو عمران وهذا القياس اذ لو حضر الغائب وقال  
الودیعة لغيري لم يكن للغرماء فيه شيء فاذا قلنا يقضى على المودع بالدفع فالذي يختصه من  
ذلك أن يشهد على الطالب بالقبض يأخذ نسخة الحكم على الغائب ويكتب القاضي له  
براءة بما دفع من الدين اه منه بلفظه وفي اختصار المتبسطية أيضا مانصه وفي النوادر عن محمد  
ابن عبد الحكم فيمن له على رجل حق فكتب له أن يدفعه الى فلان فدفع فلان الكتاب الى  
الذي عليه فقال هذا خطه وأعرفه ولا أدفع لك شيئا فذلك له اذ لا يبرئه ذلك في موت الامر  
أو انكاره وحكي حبيب عن سحنون فيمن قال وكافى فلان على قبض دينه منك فصدقه في  
الوكالة وأقر بالدين أنه يلزمه الدفع اليه فان قدم الطالب وأنكر التوكيل غرم له ثانية  
وكانت المصيبة منه اه منه بلفظه وبهذا تعلم ما في انكار ابن سهل على ابن القطان



\* (تنبيه) \* انظر قول المتبسط عن سحنون فان قدم الطالب وانكر التوكيل غرم له الخ  
 هل هو معارض لقوله فيما نقلناه عنه أولا فاذا قلنا يقضى على المودع بالدفع فالذي يخلصه  
 من ذلك أن يشهد على الطالب الخ أولا وهو الظاهر فيجمل كلامه الثاني على أنه لم يقع  
 فيه ما ذكره في كلامه الاول والله أعلم (والقول لك ان ادعى الاذن) قول ز بدون  
 عين سكت عنه تو و مب وقال شيخنا ج فيه نظربل لابد من اليمين ان حقق عليه  
 المشتري وان اتهمه جرى على أيمان التهم اه وهو ظاهر (أو صفة له) كلامه يشمل  
 ما اذا قال وكنتني على دفع كذا زيدو يقول الموكل بل على دفعه لخالفه يكون المصنف  
 ذاهبا فيها على قول مالك ومن وافقه في المنتخب مانصه وفي كتاب ابن حبيب وسألت  
 مطرف بن عبد الله عن الرجل يرسل مع رجل المال الى رجل فيختلف الامر والمأمور  
 يقول المأمور أمرتني بدفعه الى فلان وقد فعلت ويقول الامر ما أمرتك بدفعه الا الى  
 فلان الغير الذي دفعه اليه المأمور ولا يثبت بينهما قول الذي سمعت من مالك يقول القول  
 قول الامر ويضمن المأمور المال ولا يرجع به على الذي دفعه اليه لانه قد أقر له أن المال  
 ماله وانه الذي أمر بدفعه وان هذا كاذب في قوله وظالم له فيما يرجع قال عبد الملك وسألت  
 عن ذلك ابن الماجشون فقال من قال من قال مطرف الا أنه رأى للمأمور أن يرجع بالمال اذا  
 أغرمه على من كان دفعه اليه واحتج بأنه يقول لم أهبل شيئا من عندى وانما بلغت رسالة  
 غيرى فاذا قد رجعت عن ذلك وكذبني فاردد الى ما أتيتك به قال فأرى ذلك له قال وسألت  
 عن ذلك أصبغ بن الفرج فقال لي كان ابن القاسم يقول اذا قال الامر ما أمرتك بدفع  
 المال الى فلان وقال المأمور بل الى فلان فالقول قول المأمور لان الامر قد أقر له بالدفع  
 الى آخر اه منه بلفظه ومثله في المفيد عن الكافي وزاد مانصه وقال أصبغ عن ابن  
 القاسم القول قول المأمور وبه العمل اه منه بلفظه وصح في الشامل الاول ونصه ولو  
 قلت أمرتك بدفعه لزيد فقال لعمر وقد فعلت ضمن ولا يرجع به على عمرو على الاصح فيهما  
 اه منه بلفظه (الآن تنفوت بكولدا أو تدبير) قول ز أو كتابة ان لم يدع ذلك المأمور حتى  
 أدبت الكتابة فلا اشكال وان اطلع على ذلك قبل الادام وقبل العجز فعلى القول انها عتق  
 لا اشكال وانظر على القول بانها بيع هل له أخذها لان البيع هنا غير مفقوت أو يقال هنا  
 بالفوات على القول بانها بيع أيضا مراعاة للقول الآخر وانظر اذا لم يطلع على ذلك الا بعد  
 العجز والظاهر أن له أخذها اذ لم يبق لعقد الكتابة السابقة أثر تأملد فاني لم أر من تعرض لذلك  
 \* (تنبيه) \* قال ابن ناجي في شرح المدونة مانصه وما ذكر في الكتاب في العتق والتدبير  
 يدل على خلاف ما أفتى به ابن رشد لعياض في رجل أوصى بشراء دار ووقف حبسا على  
 مسجد فاشترى من ماله وزاد من ماله شيئا وحبس الدار ثم اطلع على عيوب في الدار مفقطة  
 الكثير من منافعه ما وجب ردها فان تحببها لا يثبت ردها بالعيوب وانما يكون التحبب  
 في الدار مفقطة يشترى بها الرجل لنفسه ثم يحبسها ثم يطلع على عيب اه منه بلفظه فتأمل  
 والله أعلم (والا لم يلزمك الا المائة) قول ز ولو أقام يمينه بشراها بما قال الخ أى خلافا  
 لما قاله سحنون في غير المدونة كما نقله عنه ابن يونس ثم قال ابن يونس مانصه محمد بن يونس

(أو صفة له) يشمل ما لو قال وكنتني  
 على دفع كذا زيدو قال الموكل بل  
 على دفعه لخالفه هو قول مالك وغيره  
 وعليه فلا يرجع الوكيل على المدفوع  
 له بل يضمن من عنده وقيل يرجع  
 وقال في المفيد عن الكافي قال  
 أصبغ عن ابن القاسم القول قول  
 المأمور وبه العمل اه انظر الاصل



وهذا الذي ذكره جنون من قيام البيئة ظاهره خلاف المدونة لان المأمور مصدق في الزيادة التي تشبهه فهو كقيام البيئة عليها فكذلك يكون مصدقا في الزيادة الكثيرة ويحلف ويكون ذلك كقيام البيئة ولانه فرط اذ لم يعلمه وسلطه عليها فهو كالتطوع بالزيادة وفي المبقرجة ما يدل على ذلك اه محل الحاجة منه بلقطه (وهل وان قبضت تأويلان) قول ز وعلى الثاني فهل يلزم الوكيل أيضا ابداله الخ الظاهر انه لا محل له هذا التردد لانه ان كان أعلمه أولا بانه وكيل فلا وجه لازمه بدله وان لم يعلم بذلك ولا علم من غيره فلا وجه لعدم الزامه بدله افتأمله والله أعلم (وانه عزل عوت موكله ان علم والاقتاويلان) قال ح مانصه جعل ابن رشد الخلاف في الموت والعزل سواء وظاهر كلامه في ضيق ترجيح القول بعدم العزل قبل بلوغ العلم في الموت والعزل وهو الظاهر اه ونص ضيق ومذهب المدونة انه لا يعزل قبل علمه في الموت فقيم ان اشترى بعد موت الا لم يعلم بعوته فذلك لازم للورثة وبؤخذ الثمن من التركة ان لم يكن الوكيل قبضه وكذلك ما باع وعلى حل المدونة على هذا من الفرق بين العلم وعدمه عامة الشيوخ والقول بانه يعزل بمجرد الموت لابن القاسم وأصبح وروى أيضا عن مالك وزعم الخمي انه ظاهر المذهب وتأول ما في المدونة اه محل الحاجة منه بلقطه وما رجه ح هو الذي رجه أبو على جازما به وباقي لقطه قريبا ان شاء الله وقول ز وعليه غرم الثمن يريد ان اشترى ما وكل على شرائه ويكون المشتري له وأما اذا باع ما وكل على بيعه فانه يغرم القيمة وفي عزله بعزل لم يعلم خلاف أى قولان مشهوران أما الثاني فيشمله ما في ضيق ونصه فتأول أبو عمران أن المذهب في العزل كالموت يصح تصرفه قبل العلم وهو قول ابن القاسم وأشم بورأى ان ما في المدونة آخر كتاب الشركة ان الوكيل لو كان مفوضا اليه اذا علمه ولم يعلم غرماؤه بذلك انه لا يبرأ غريم بما دفع اليه كان من ثمن ما باعه أم لا خلافا لهذا وكذلك اعترض سخنون مسئلة الشركة وتأول بعضهم أنه لا فرق بين الموت والعزل والى التسوية ذهب التونسي وابن محرز وتأولوا مسئلة الشركة على ان العزل كان مشهورا فلم يصدق على انه لم يعلم وعلى هذا فيحصل في مسئلة الموت والعزل قبل العلم ثلاثة أقوال ثالثها يعزى تصرفه في الموت دون العزل وله ادراعى في القول الثالث قول مطرف ان الوكيل لا يعزل في الموت والا في الفرق بينهما من حيث المعنى عسر ثم قال بعد يسير مانصه واختار جماعة القول انه لا يعزل فيهما استحبابا للعمال والأدنى الى الشك في انكاحه ومعاملته اه محل الحاجة منه بلقطه وصرح غير واحد بتشهيره من م المبطل في نهايته في ترجمة ما جاء في بيع الوكيل على موكله وفيما يبيعه صاحب الميراث الخ من كتاب البيوع ونصه وبيع الوكيل على موكله جائز ما لم يعزله الموكل أو يموت فان عزله قبل البيع فباع الوكيل ولم يعلم بالعزل فالأشهر من المذهب أن يبيعه جائزا لان يبيع بعد العلم بالعزل أو يعلم المستأجر بالعزل فلا يجوز وقيل يبيعه لا يجوز بعد العزل سواء علم الوكيل بعزله أو لم يعلم اه منها بلقطها ومنهم ابن هرون في اختصاره ونصه يبيع الوكيل على موكله جائزا لم يعزله فان عزله قبل البيع فباع ولم يعلم بالعزل فالأشهر من المذهب أن يبيعه عليه جائزا لان يبيع بعد علمه أو علم



المبتاع بالعزل وقيل لا يجوز علم الوكيل بالعزل أم لا اه منه بلفظه ومنهم صاحب المعين  
ونصه اذا عزل الموكل وكيله في بيعه واقتباعه عليه جائز حتى يعلم بالعزل اه ذامشه ورمذه  
مالك وقيل ان بيعه واقتباعه لا يجوز بعد العزل علم أم لم يعلم اه منه بلفظه وأما الاول فلم  
أر من رجحه ولعل المصنف اعتمد في تشهيره على ما قدمناه عنه من كلام اللخمي في الموت  
لانه اذا كان ظاهر المذهب عنده في الموت الانعزال مع عدم العلم بالعزل أخرى ويدل على  
الاحروية كلام ضيق نفسه وقد جزم أبو علي بمساواتهم ما وان المدار على العلم وعدمه  
فمع ما على الرابع فائلا مانصه وقد لقننا ما حصلناه بمناصه

ف عزل مأمور بعلم وقعا \* بموت امر وعزل سمعا

لا عزل بالجهل بما قد ذكرنا \* من موت أو عزل على ما قرنا

اه محل الحاجة منه بلفظه \* (تنبيه) \* ما عزا المصنف في توضيحه للتونسي من أنه محل  
قول ابن القاسم في كتاب الشركة من المدونة على أنه لا ينزل بعزله الا اذا علم وانه انما  
لم يصدقه للشهرة فهو وفاق لقول مالك فيها في كتاب الوكالات مخالفا لما في المسيطي وابن  
عرفة وابن رشد في المقدمات ونصها باختلاف هل يكون معزولا بنفس العزل أو الموت أم لا  
على ثلاثة أقوال أحدهما انه يكون معزولا بنفس العزل والموت وهذا قول ابن القاسم  
في كتاب الشركة من المدونة في الذي يحجر على وكيله فيقتضي من غرمائه بعد عزله وهم  
لا يعلمون بذلك أنهم لا يبرؤن بدفعهم اليه وان لم يعلم هو بعزله هذا ظاهر قوله وعلى هذا كان  
الشيخ يحملونه وعلى هذا حله أبو اسحق التونسي فاذا لم يبرأ الغرماء بالدفع اليه فكذلك  
لا يبرأ هو ويكون للغرماء أن يرجعوا عليه اه منها بلفظها وقول مب فان كان مقوضا  
لم ينزل الاب عزل الموكل أو موته ان عزل بموت الموكل هو المشهور وقال ابن الحاجب وقيل  
لا ينزل المقوض اليه الاب عزل الورثة اه قال في ضيق مانصه والقول بانه لا ينزل  
المقوض الاب عزل الورثة لطرف وابن الماجشون ووجهه القياس على القاضي والامير  
فانهم لا ينزلان بموت الخليفة والفرق الاول أن الوكيل انما يقدم لمصلحة الموكل وقد  
حكى ابن المنذر اجماع العلماء على مثل المشهور اه محل الحاجة منه بلفظه وعبرة  
ابن عبد السلام هي مانصه لان القاضي والامير لم يقدموا في الحقيقة لتحصيل مصالح  
الخليفة من حيث هو خليفة وانما قدموا لتحصيل مصالح المسلمين ومن قدما للنظر في مصالحه  
باق فوجب بقاءه ما على الحال الذي كانا عليه ما لم يعزلهما الخليفة الوالي بعد الخليفة  
الميت اه منه بلفظه وقول مب أو بمعنى ستة أشهر الخ انظر من قال هذا في الوكيل  
المقوض اليه وحالته على محالس المكناشي فيها انظر لان الذي فيها هو مانصه هل ينسخه  
طول الزمان أم لا قال قول أن الفصل الذي نحن بسبيله من توكيل الخصام الذي استمر عليه  
العمل أنه يفتقر الى تجديد اذا جاوز ستة أشهر هذا اذا كانت فترة في خلال العمل وأما اذا كان  
خصامه متصلا فلا ينسخه طول الزمان اه منها بلفظها وقال ابن عرفة مانصه وفي  
الانعزال بطول مدة التوكيل ستة أشهر وبقائه قول ابن سهل رأيت بعض شيوخنا  
يستكثر امسالك الوكيل على الخصام ستة أشهر أو نحوها ويرى تجديد التوكيل مع قول



المتطبی فی الوکالة علی الانکاح ان سقط من رسمه لفظ دأمة مستقرة وطال أمد التوكيل  
 ستة أشهر سقطت الابتوكيل ثان ونقل ابن سهل عن سحنون من قام بتوكيل على خصومة  
 بعد سنتين وقد أنشأ الخصومة قبل ذلك أو لم ينشها بعد مدعى سنتين سأل الحاكم موكله  
 عن بقاء توكيله أو عزله فإن كان غائباً فهو على وكالته اه منه بلفظه ونقله أبو علي  
 ونص القوانين الذي أشار إليه هو قوله وتبطل الوکالة اذا طال مدتها نحو ستة أشهر إلا أن  
 يجعلها على الدوام أو تكون على أمر معين فلا تبطل حتى ينقضي اه منها بلفظها وليس  
 نصافياً عزاه لها وإنما هو ظاهر فيرد الكلام غيره ولا يصح قياس الوكيل المفوض اليه على غيره  
 لظهور الفارق بينهما وما اختلفا فهم في أحكام كثيرة فالظاهر ما جزم به تو في شرح اللامية  
 عند قولها \* وهل تنتهي بالسكت ستة أشهر \* فإنه قال بعد تقريره وذكر بعض ما يتعلق به  
 ما نصه وهذا كله إذا لم يكن مفوضاً ولا خاص من شاء عند من شاء متى ما شاء اه منه بلفظه  
 ويشمله ما تقدم من كلام ابن عبد السلام في الفرق بين موت الموكل في التفويض  
 وموت الخليفة من قوله ومن قدما للنظر في مضالجه باق فوجب بقاءهما الخ فإنه يدل على  
 أن حكم الوكيل المفوض اليه في حياة موكله وحكم القاضي والامير في حياة الخليفة سواء  
 باتفاق وكذا بعده عند مطرف وابن المباحثون لا عند جيل أهل المذهب للفرق المذكور  
 فتأمل به بانصاف وفي نوازل الوکالات من المعيار ما نصه وسئل العالم أبو عبد الله سيدي محمد  
 ابن مرزوق رحمه الله عن حكم الوکالة المفوضة ان طال أمرها هل حكمها بحكمها وکالة  
 الخصام تجدد بعد ستة أشهر على ما حكى ابن سهل عن بعض شيوخه أم لا وتستمر أو يفرق  
 بين أن ينص الموثق على الدوام والاستمرار فتستمر أم لا ومن نص على ذلك وهل يلزم الوكيل  
 ان يحضر موكله أم لا ونص ابن سهل على أنه لا يلزم ذلك وجرى عمل القاسيين على الزامه  
 احضاره ما مستندهم في ذلك فأجاب لا يحتاج الوکالة المفوضة ولا غيرها الى تجديد بل  
 علمت من قول سحنون في وکالة الخصام على ما نقل عنه ابن سهل وغيره وهو في النوازل  
 وغيرها فاحرى المفوضة وهذا مستند الى مدرك من مدارك الاحكام وهل الاصل بقاء  
 ما كان المسمى بالاستصحاب المختلف فيه ويكفيك نص سحنون وأين هو من شيخ أبي  
 الاصبع الذي لم يسمه حتى تعرف مرئته فمقاس سحنون الذي انقطع التقليد من طبقته  
 بل فيها نزاع هيئات وأظن ذلك الشيخ أخذ من قول سحنون ان حضر الوكيل سئل عن  
 خلعها وانما قال ذلك سحنون احتياطاً والا فلا اصل كاف كما قال في الغائب فاحتياط هذا  
 الشيخ في مقالته وقول من قال لا يلزم الوكيل احضار موكله صواب والقول بالزام ذلك  
 مطلقاً لا يعقل لان يد الوكيل كيد موكله وهو نائبه فالزمه لزمه حضر أو غاب والافأى  
 فائدة للوکالة ان لم يكن كذلك هذا اذا كان المراد احضاره ليسكم أو يخاصم وان كان  
 احضاره ليغرم المال فالوکیل لا يلزمه ذلك وكذلك اليمين ان توجهت عليه كما ذكر في  
 الغائب اه منه بلفظه مع اختصار فقد جزم هذا الامام بأنه لا يحتاج في الوکالة المفوضة  
 الى تجديد ها وأخذ من قول سحنون بالاحروية ولم يحك في ذلك خلافاً أصلاً ولا يتخرج فيها  
 الخلاف من قول شيخ أبي الاصبع لما أشار اليه من الفرق بذكر الاحروية فتأمل والله



أعلم \* (تنبيه) \* قال ح مانصه لعل بعض شيوخ ابن سهل هو الغرناطي فان البرزلي  
نقل ذلك عنه اه قال العلامة ابن قاسم في شرح العمليات الفاسيات بعد ذكره كلام ح  
هذا مانصه قلت جزم ابن مرزوق بان الشيخ ابن سهل الذي لم يسمعه هو ابن هرمن في المعيار  
سئل العالم أبو عبد الله بن مرزوق الى آخر ما قدمناه عن المعيار قلت هذا غلط واضح نشأ له  
من تصحيف وقع له في نسخة من المعيار لان الذي في المعيار هو ما قدمناه عنه من قوله وأين  
هو من شيخ أبي الاصبغ الخ فأين بالله مزة والمئة التحمية اسم استفهام وهو بالهاء والواو  
ضمير المذكر الغائب عائد على مضمون ومن شيخ جار ومجرور في بكسر الميم والنون التي  
هي أحد حروف الجر والاستفهام للاستبعاد والمعنى وأين مرتبة مضمون من مرتبة شيخ  
أبي الاصبغ فوق في نسخة هو ابن يسم مزة الوصل وبالواحد من البنوة وهو من باب ال  
واو الضمير راء وابدال نون من زاي او جعلها كلمة واحدة وطن أن ابن هرمن مبتدأ وشيخ  
الخ خبره أو العكس وهو تصحيف قطيع ولو تأمل رحمه الله أدنى تأمل لبان له أنه تصحيف  
والله الموفق \* (فرع) \* اذا بينا على ما جرى به عمل الفاسين من الزامه احضاره فادعى بحجته  
فليس عليه الا اليمين ففي نوازل الوكالات من المعيار مانصه وسئل الاستاذ أبو سعيد فرج بن  
قاسم بن لب رحمه الله عن الوكيل يعجز عن احضار موكله فأجاب اذا عجز الوكيل عن احضار  
موكله فانتما عليه عين بالله أنه لا يقدر عليه ولا يعلم موضعه اه منه بلفظه \* (مسئلة) \*  
في المعيار أيضا مانصه وأجاب العبد دوى رحمه الله عن مسئلة احضار الزوج زوجته  
اذا ادعى عليها بشئ مانصه الذي مضى عليه العمل أنه يجبر على احضارها ويعين وكيلها  
عنها لان الغالب أن الزوجة انما تكون في بيت زوجها وأنه لا يتحقق عليه موضعها وذلك  
من المصالح التي أحدثت اه منه بلفظه ونحوه فيه عن ابن لب وزاد مانصه وان أصر على  
الامتناع من الاحضار مع بقاء الزوجة وظهور البحث عنها في منزلها فانتما عليه اليمين كما  
تقدم في الوكيل اه منه بلفظه (وهل لا تلزم أو ان وقعت باجرة الخ) قول ز وهل لا تلزم  
الوكالة وقعت باجرة الخ هذا هو ظاهر المصنف وقد سلمه المحققون من أرباب الشروح  
والحواشي ومقتضاه ان الخلاف انما هو فيما اذا كانت باجرة أو جعل والافهني غير لازمة  
اتفاقا ولم يذكروا الم أشار بالطريقتين وكلامه في توضيحه يفيد أنه أشار بالتردد لما حكاه عن  
ابن عبد السلام فانه قال عند قول ابن الحاجب الوكالة باجرة لازمة كالأجارة ويجب العلم  
بالعمل ويجعل ثالثها تلزم بالعمل وبغيرها جائزة وقيل تلزم الوكيل كالهبة اه مانصه لما  
ذكر أن وكيل الخصام ليس له عزل نفسه شرع في غيره وذكر أنها ان كانت بعوض على  
وجه الاجارة كانت لازمة لكل منهما بالعقد كسائر الاجارات ويجب العلم بالعمل لان  
الجهالة بالأجارة لا تجوز وان كانت على وجه الجمالة بثلاثة أقوال وفيه مهام كلامه  
ظاهروهي مبنية على الخلاف في لزوم العمل وان كانت بغير عوض فأما الموكل فلا تلزمه  
بلا اشكال وأما الوكيل فذكر أنها باجرة فيكون له فسخها وهو قول مالك واليه ذهب ابن  
القصار وغيره من البغداديين وقيل بل يلزمه ذلك لانه كواهب منفعة والهبة تلزم بالعقد  
على المعروف ثم قال بعد تفسير مانصه ابن عبد السلام وهذه طريقة غير واحد في نقل



المذهب وابن رشد يرى انه لا خلاف أن للوكيل أن ينحل عن الوكالة متى شاء الا في وكالة  
 الخصام اه منه بلفظه وما عزا لابن عبد السلام هو كذلك فيه وزاد ما نصه الاصح أنها  
 منعقدة كالبينة اه منه بلفظه فان كان لهذا أشار بالتردد أي طريقان في نقل المذهب  
 ففيه نظر لان الطريقين اللتين أشار إليهما انما هما في الوكالة بغير عوض هل هي غير لازمة  
 للوكيل بلا خلاف أو في لزومها وعدمه قولان وكلامه هذا لا يفيد هذا بل يفيد أنهم ان  
 كانت بغير عوض فلا خلاف في عدم لزومها والا فطريقان احدهما كذلك والاخرى  
 أنها ان وقعت على سبيل الاجارة فهي لازمة وعلى سبيل الجعل فتجربى على حكمه والذي  
 ظهر لي ان المصنف أشار بالتردد الى ما لابن عبد السلام فحاشا له العبارة والذي وقفت عليه  
 في كتب أهل المذهب أن الوكالة باجرة لازمة اما اتفاقا أو على المشهور فلا اتفاق هو ظاهر  
 كلام النعمي وابن رشد والميتطي وابن عات وابن شاس وابن الحاجب وابن سلون وابن  
 عبد السلام وابن عرفة وغيرهم والتشهير هو الذي لابن بشير وانظر عبارته في ق ومنه  
 لابن غلاب والقشاشي في وثائقه وغيرهم وبالجعالة فيها الخلاف الذي فيه وبغير عوض  
 هي منحلة من جهة الموكل فله عزل وكيله بلا خلاف اذا لم يتعاقبها حق لغيره ولم تكن  
 في الخصام على تفصيله المعلوم وفي الوكيل طريقان طريقة الاكثر ان فيه خلافا راجح  
 بعضهم ان له عزل نفسه وصرح ابن زرقون بمشهوريته وسلمه ابن عرفة وتقدم كلامه  
 عند قوله في الشكر وأجبر عليه ان اشترى شيئا بسوقه الخ ورجح بعضهم انه ليس ذلك له وقال  
 ابن عبد السلام انه الاصح وطريق ابن رشد انه لا خلاف في ان له عزل نفسه اذا لم يكن  
 وكيل خصام فاعده خصمه كذلك حتى ذلك عنه ابن عبد السلام والمصنف كما تقدم ونقله  
 ابن سلون عنه باتم من ذلك ونقل ابن عرفة مثله عن طر ابن عات وهو كذلك فيه اذ كره في  
 ترجمة وكيل المرأة زوجها على بيع مالها ونصها الوكالة على ضربين بعوض وبغير عوض  
 فان كانت بعوض وكانت على وجه الاجارة لزمت الفريقين بنفس العقد واختلف  
 اذا كانت على وجه الجعالة على ثلاثة أقوال فقييل هي لازمة لهما كالأجارة وقيل تلزم  
 الجاعل بنفس العقد والمجول له بالخيار قبل العمل وبعده وقيل كل واحد منهما بالخيار قبل  
 العمل فان شرع في العمل سقط خيار الجاعل وبقي الآخر بالخيار وان كانت الوكالة بغير  
 عوض فهي غير لازمة للموكل وله أن يعزله قبل العمل وبعده واختلف في الوكيل فقييل  
 هو بالخيار بين التماضي والترك وهو قول مالك واليه ذهب أبو الحسن بن القصار وغيره  
 من البغداديين وقيل يلزمه ذلك ولا خيار له انظر الوكالة من التبصرة ولا ابن رشد رحمه الله  
 انه لا اختلاف ان للموكل أن يعزل الوكيل متى شاء وان للوكيل أن ينحل عن الوكالة متى  
 شاء الا في الوكالة على الخصام فليس للوكيل أن ينحل عن الوكالة بعد أن انتسب الخصام ولا  
 لموكله أن يعزله عنها قبل تمام الخصام ولا فرق بين الوكيل المفوض ولا المخصوص بالخصام  
 أو غيره فانظر اه منها بلفظها قلت وانظر هذا الذي نقلوه عن ابن رشد وقبلوه مع ما في  
 ق عنه هنا وما في ق له في المقدمات ونصها فصل والوكالة جائزة بعوض وعلى غير  
 عوض فان كانت بعوض فهي اجارة تلزمهما جميعا ولا تجوز الا باجرة مسمومة وأجل



مضروب وعمل معروف وان كانت بغير عوض فهي معروف من الوكيل يلزمه اذا قبل  
 الوكالة ما التزم وللموكل أن يعزله من الوكالة متى شاء الا أن تكون الوكالة في الخصام  
 فليس له أن يعزله عن الوكالة ويوكل غيره ولا يخصم عن نفسه اذا كان قد قاعد خصمه  
 المرتين والثلاثة الا من عذر هذا هو المشهور من المذهب ووقع لاصبغ في الواضحة ما يدل  
 على أن له أن يعزله عن الخصام ما لم يشرف على تمام الحكم وفي المكان الذي لا يكون  
 للموكل أن يعزله عن الخصام لا يكون له هو أن ينحل عنه اه منها بلفظه افا نظر كيف جزم  
 في المقدمات بخلاف ما نقله عنه من الاتفاق وسيلوه في المفيد مانصه ومن الاحكام لابن  
 مغيث قال أشهد والوكالة جارية في كل حق من البيع والاجارة وعقد النكاح واقتضاء  
 الدين وقضاءها وخصومة الخصم وتزويج الولية وغدير ذلك مما يجري مجراها والوكالة عقد  
 جبر وليس هو من العقود اللازمة ولا خلاف أعلمه بين أصحابنا ان الموكل له عزل الوكيل  
 حضر الوكيل أو غاب وكذلك للوكيل عندنا عزل نفسه من الوكالة مع حضور الموكل  
 وغيبته ما لم ينسب الخصام اه منه بلفظه وهو نحو ما حكاه الجماعة المذكورون عن ابن  
 رشد وقد نبه أبو علي على ما في كلام المصنف وأصلح كلامه بقوله وهي لازمة بعقد الاجارة  
 من الطرفين كالجاءل بالشروع والافلازم اه وهو الصواب باعتبار الراجح ولكن يفوت  
 المصنف ما قصد من الإشارة الى الطريقين فلوزا بعبارة قوله كالجاءل بالشروع والافلا  
 تلزم الموكل اتفاقا فان لم يتعاقبها حق لغيره ولم تكن على الخصام بشروطه وهل كذا وكيل غير  
 الخصام أوله ذلك على المشهور فقط وقيل هي لازمة له وصح تردد لا جاد \* تنبيهان  
 \* الاول \* قال أبو علي ومما يدل على ضعف الخلاف الذي أشار اليه ابن بشير عدم ذكر  
 الناس له فيما رأيت من كلامهم ولان هذه اجارة يجري فيها ما يجري في مطلق الاجارة وهو  
 ظاهر وقد أشار الى ذلك ابن عاشر ونصه انظر ما القى بين الوكالة باجرة وبين الاستئجار  
 في المساهمة فانا وجدنا الاجارة يلزمها الاتفاق على الزوم بالعقد والوكالة ذات خلاف  
 واختلاف اللازم يقضى باختلاف المزموم اه منه بلفظه وسلمه جس ونحوه قول نو  
 تأمل للفرق بين الوكالة باجرة حتى جرى فيها قول بعدم الزوم وبين الاجارة المتفق على  
 لزومها وأين تنفرد ماهية الاجارة عن ماهية الوكالة اه وبجسم ما ظاهر لكن في كلامه - ما  
 نظر من جهة أخرى وهو أنهم ما سلموا كلام المصنف فقهها وان كلامه ما يقتضي أن الخلاف  
 فيها مسلم وجوده وليس كذلك ولذا قال أبو علي ولا يخالف ما في ابن عاشر وغيره ثم قال بل هي  
 متفق على الزوم فيها أو فيها خلاف ضعيف غاية اه منه بلفظه وهو صواب \* الثاني \*  
 قال أبو علي مانصه ولم أقف على من بين وجه المذهب في عدم لزوم الوكالة للوكيل مع أن  
 الهمة تلزم بالقول على المذهب اه قلت الظاهر عندي أن وجهه أن هذا من باب الوعد  
 لا من باب الهبة التي هي انشاء وتعليك متمول بلا عوض لان قول الشخص لمن قال له  
 أو كلك على فعل كذا قبلت مثلا هو وعد منه بأن يفعل له ذلك في المستقبل وهو وعد في  
 الحقيقة لا تملك لذات أو منفعة والمشهور في الوعد عدم لزوم الوفاة به ان لم يتع به توريط به  
 يظهر لك أن المشهور مبنى على مشهور لا على ضعيف فتأمل بانصاف والله سبحانه أعلم



**\* (باب الاقرار) \***

الاصل فيه كما في المجالس قوله تعالى ولو على أنفسكم من آية كونوا قوامين

بالقسط الخ قال ابن عظمة وشهادة المرء على نفسه اقراره بالحقائق اه وقال في الاحكام في الآية امر الله تعالى العبد بان يشهد على نفسه بالحق ويسمى الاقرار على النفس شهادة كما تسمى الشهادة على الغير اقرارا ثم قال ولا يلى المرء ان يقول الحق على نفسه فالتة يفتح له قال تعالى ومن يتق الله يجعل له مخرجا لا يخرجا الآية الا ان في باب الحدود يندب الى ان يستر على نفسه ويتوب حتى يحكم الله له الا أنه يقر على نفسه بالحد اذا رأى غيره قد اتى به وهو صاحب فيه شهد على نفسه لخاصه ويبرئه اه وقول ح مذهب المدونة ان الاقرار شهادة اعترضه أبو علي بأنه لا يختص بالمدونة نعم حوشادة على النفس فلا يشترط فيها العدالة قلت وقال في ضيح حقيقتها اخبار المرء عن أمر اختص به في نفسه وهو راجع الى شهادته على نفسه اه وقول ابن عرفة يوجب الخ فاعله مستر وحكمه فعوله بديل قوله بهدوان أوجب حكما الخ خلافا لقول ختي فاعله يوجب هو حكمه فعوله مخدوف أى حقوا لا يصح نصبه لان الخبر من حيث هو محتمل الصدق والكذب فلا يكون موجبا اه وفيه نظرا ايضا لان معنى يوجب يسبب شرعا وذلك لا ينافي انه من حيث هو محتمل للصدق والكذب وقوله (١٣٩) بلفظه أى أو ما في معناه فتدخل الاشارة للمفهمة ولومن الناطق خلاف ما يوجهه قول المصنف وآخر من فلو حذفه

**\* (باب الاقرار) \***

قول مب عن ابن عرفة ولازهما الاخبار الخ كذا في بعض نسخه وكذا في تن في كبريه وفي شرح أبي علي في النسخة التي يدي منها وفي بعض نسخ ح والصواب ما في أكثر نسخ ح وبعض نسخ مب ولازهما الا الاخبار بزيادة النافية ونقص ابن عرفة فيدخل اقرار الوكيل وتخرج الانكشافات كعت وطلقت ونطق الكافر بالشهادتين ولازهما ونحو ذلك لا الاخبار عنها ككنت بعت وطلقت وأسلمت ونحو ذلك والرواية الى آخر ما نقلوه عنه وبه يظهر المعنى ويعلم أنهم أمثلة لغيره كلامه فتأمل اه وقول ابن عرفة فتخرج الرواية والشهادة كذا نقلوه عنه وكذا هو في أصله ولو قدم الشهادة على الرواية لكان أنسب لان الشهادة خرجت بقوله على فأنله وهو سابق في حده والرواية خرجت بقوله فقط وهو متأخر ومثال الرواية الاخبار برؤية لال رمضان ودخول الوقت ونحو ذلك فانه يوجب حكم صدقه على فأنله وغيره وانظر هل يرد على قوله فقط اقرار وارثن عدلين فأعلى لاجنبى بدار مثلاً أنهم اه وأسكر سائر الورثة وعجزوا عن الدفع فان الاجنبى يقضى له بجميع الدار فإخذ حفظ من أقر بالاقرار وحظ غيره بالشهادة يظهر لى أن هذه الصورة خارجة عن حده بما خرجت به الرواية فيكون حده غير جامع ولم أر من نسب على هذا فضلا عن أجاز عنه ولم يظهر لى في الوقت جواب والله أعلم قال في المجالس والاصل في هذا الباب قوله

اقرار اللهم الا ان يقال انه شهادة في حق الولدين واقرار في حق الوالدين اه وبه يجاب عما أورده هو في على جمعه ايضا من اقرار وارثن عدلين لاجنبى بدار مثلاً مع انكار باقى الورثة وغيرهم عن الدفع وحاصله ان اقرارهما انما أوجب الحق عليهم فقط وأما ايجابه على غيرهما فبشهادتهما لا باقرارهما فهما مقران على أنفسهما شاهدان على غيرهما والواحد بالشخص له جهتان فتأمل اه وقول مب فيه الجرم بان الخ ما جزم به هو الحق لكن مع لفظ أشهد كما هو مقتضى كلامه والرداعاه على من قال ان الكلمة المشرفة بدون أشهد انشاء وفي تقريره البناء على أن صدق الخبر مطابقة الواقع ولا عقاد الخبر وقوله والانشاء يجب تأخره عن الصيغة أى بحسب الظاهر والافهم ومقارن لها وقد عرف ابن مالك الانشاء كما نقله عنه الدمامينى في شرح التسهيل بقوله هو اي قاع معنى بلفظ يقارنه في الوجود اه وقوله لم يصح أيضا لوجودها الخ وأيضا لا معنى لانشاء الصلاة والزكاة وغيرهما من الاعمال بها على أنهم امن جله الاعمال فيلزم انشاؤها بنفسها وهو باطل وقوله لدخول كل مقر الخ أى فلو كان الدخول المذكور يقتضى أن يكون منشأ ثبت ذلك في كل اقرار والاصل أنهم اذا كانت مصاحبة لاشهد فهي لانشاء الشهادة من الكافر أو المؤمن فالمنشأ هو الشهادة بمضمونها لا معناها واذا كانت بغير أشهد فهي من الكافر خبر قطعاً ومن المؤمن كذلك ان لم يقصد انشاء التناهيها والافهى انشاء ويرد أيضا



كونها بغير اَشهاد انشاء بان نطق الكافر بها (١٤٠) يصدق عليه حد الاقرار الذي هو خبر وبانهم صرحوا بانها كلمة سالبة

عز وجل يا أيها الذين آمنوا كونوا قوامين بالقسط شهداء لله ولو على أنفسكم أو الوالدين والأقربين اه منها بلفظها والدليل في قوله تعالى ولو على أنفسكم ولذلك قال ابن عطية مانصه وشهادة المرء على نفسه اقراره بالحقائق اه منه بلفظه وقال ابن العربي في الاحكام مانصه قوله ولو على أنفسكم أمر الله العبد بأن يشهد على نفسه بالحق ويسمى الاقرار على النفس شهادة كما تسمى الشهادة على الغير اقرارا وفي حديث ما عزم فلم يرجعه صلى الله عليه وسلم حتى شهد على نفسه أربع مرات اه منها بلفظها وقال عند قوله تعالى بل الانسان على نفسه بصيرة الآية مانصه هذا يدل على قبول اقرار المرء على نفسه لانه شهادة منه عليها ولا خلاف في ذلك لانه اخبار على وجه تنقي معه التهمة ولان العاقل لا يكذب على نفسه وفي الحديث واغديا ليس على امرأته هذا فان اعترفت فارجهما قال فاعترفت فرجهما اه منه بلفظه ﴿ قلت والحديث مشهور في الصحيحين وغيرهما ﴾ \* (قائدة) \* قال في الاحكام اثر كلامه الاول مانصه ولا يباي المرء أن يقول الحق على نفسه قالته يفتح له قال الله تعالى ومن يتق الله يجعل له مخرجا ويرزقه من حيث لا يحتسب الآن في باب الحدود ينذب الى أن يستتر على نفسه ويتوب حتى يحكم الله له الا أنه يقر على نفسه بالحد اذا رأى غيره قد ابتلى به وهو صاحب نفسه فيشتمد على نفسه ليخلصه ويبرئه اه منه بلفظه \* (تنبيه) \* في ح هنا مانصه قال السبكي في نسخته في نفسه - ير القرآن العظيم قوله تعالى ثم أقرتم وأنتم تنهون - دون يدل على تغيير الاقرار والشهادة اه وفيه خلاف ومذهب المدونة أن الاقرار شهادة اه منه بلفظه قال أبو علي مانصه قال كاتبه ان أراد أن له حكم الشهادة فهذا غير صحيح بدليل أن الفاسق يصح اقراره ولا تصح شهادته وكذا الكافر وان أراد أن الاقرار شهادة على نفس ذا كره فهذا لا يختص بالمدونة ثم قال فان أراد ح أن الصبي مثلا لما اتقى اقراره على نفسه وشهادته على غيره صار اقراره كشهادته باعتبار عدم الزوم فيها فهذا يقرب ولكن لا يحكي ما في اطلاقه اه محل الحاجة منه بلفظه ﴿ قلت هذا الاحتمال مع ما فيه يرد عليه ما وردوه على الثاني من أنه لا يختص بالمدونة فتأمل في كلام ح مشكل على كل حال والله أعلم (بواخذ المكلف بلا جراح) ظاهره ولو كان الاقرار بمجمل وهو كذلك على الرابع وقد تكلم عليه ح هنا ونقل فيه كلام الجزيري وابن رشد وابن سلون فانظره وقد ذكر ابن عات في طرده نحو ما نقله ح عن ابن سلون انظره في ترجمة اقرار الرجل لامولده وقد جزم في المعين بما جزم به الجزيري وان أغفله ح وبه صدر ابن سلون وكلام ابن رشد الذي نقله ح هنا ليس فيه الجزم بعدم صحته لمن تأمل وأنصف فراجع متأملا وقد جزم ح في فتواه التي ذكرها فيما يأتي عند قوله كزوجة علم بغضه لها بما ذكرنا أنه الرابع فانظره هناك والله أعلم (لم يكذب) قول مب والقول الاول هو الذي عزاه ابن رشد للمدونة في موضعين الخ عبارة موهمة لان عبارة ابن رشد هي مانصه أحدها أنه ليس له أن يأخذ الحسنين التي أقربها الآن يكذب نفسه ويرجع الى تصديقه وهذا هو الذي يأتي على ما لابن القاسم في كتاب الرهون من المدونة وما لا شهب من كتاب الرضا المستور منها وهو أحد قولني سحنون اه (ولم يتم) أي المقر ﴿ قلت فهذا من شروط المقر لا المقر له فلا قال المصنف بلا جرح ولا تهمة لكان أولى على

سبقت لأبطال الجزئية الموجبة التي يدعيها المشرك كما تقر في محله وإذا كانت كذلك كانت قضية فتكون خبر الانشاء والله التوفيق (تنبيه) الاقرار في اللغة الاثبات يقال قرأ الشيء اذا ثبت وأقره غيره أثبته ومنه كما في الذخيرة القرأى البرد لانه يسكن الدماء والاعضاء والقرار والقارورة والاقرار ثبت الحق والمقر أثبت الحق على نفسه (بأقراره) أي ولو بمجمل على الرابع واعلم انه لا يشترط حوز المقر به الا ان عرف ملكه لا مقر كما في ح عن ابن رشد وعليه يحمل ما في ق عن نواز ابن الحاج من انه ان لم يقبضه حتى مات المقر بطل كما أشار له في الدر المنثور وجهه على اطلاقه كما هو مذهبنا ويوجب مخالفته لاهل المذهب فاطمة انظر الاصل والله أعلم (لم يكذب) قول مب للمدونة في موضعين موهوم وعبارة ابن رشد وهو الذي يأتي على ما لابن القاسم في كتاب الرهون والمدونة وما لا شهب من كتاب الرضا المستور منها وهو أحد قولني سحنون اه (ولم يتم) أي المقر ﴿ قلت فهذا من شروط المقر لا المقر له فلا قال المصنف بلا جرح ولا تهمة لكان أولى على انه لا حاجة لهذا القيد لانه ان فرض في الصحيح فلا اتهام فيه وان فرض في المريض فسيأتي قريبا قاله القيسبي عن ق وقول ز لا و العطف الخ والالزم أيضا خلو الصفة عن ضمير الموصوف (كالعبد الخ) ﴿ قلت في خيتي عن الشيخ أحمد بابا انه مثال للاتهمة فيه وفي ابن عاشر انه مثال للمكلف بلا



حجر لانه لم يحجر عليه بالنسبة الى

ما يلزمه في جسده بمنزلة السفينة  
وقد تقدم قوله لاطلاقه واستحقاق  
نسبه الخ (وأخرى) **فقيل** قلت هو  
عطف على العبد أو على المكلف من  
عطف الاخص على الاعم (ومريض  
الخ) قول مب ونحوه لابن عاشر  
نحوه أيضا لا على وهو الصواب  
فقد نقل أبو الحسن وابن عرفة كلام  
ابن رشد بلفظه وله ابنة وكذلك هو  
في بعض نسخ ق ويؤيده أن ابن  
ناجي حكى هذا الاتفاق في مسئلة  
العصبة مع الابنة وعزاه لابن رشد  
وأيضاً نقله الثاني صريح في ذلك  
وكذا مثاله الثالث باقراره لآخر وله  
أم فيكون الاول كذلك والله  
الموفق وقول مب مثله في نقل  
ابن سلون الخ مثله أيضا في نقل  
ضحى وأبي الحسن وهو كذلك في  
البيان **فقيل** قلت وقد ذكرنا الاقوال  
الثلاثة في التحفة وذكر ولد الناظم  
عن ابن سراج انه أفتى بالثالث انظره  
وقول مب وسواء قام المقر له في  
الصحة الخ قال أبو علي عن النواذر  
أجمعوا أنه لو أقر لوارث في صحته فلم  
يقبض ذلك حتى مرض المقرآن  
الاقرار ماض ان مات المريض اه  
وقول مب ابن رشد هذا هو  
المعلوم الخ يعني اذا كان المقر به  
في النعمة أو معيناً لا يعرف ملك المقر  
له والافساده سبيل الهبة كما  
صرح به ابن رشد نفسه وتلقاه  
الائمة بالقبول وقول مب انما  
يلي على مقابل المشهور الخ مخالف  
لكلام العقباني الذي في الدرر  
المكنونة والمغيار وسله غير واحد

ضمير يعود الى المقر وعليه شرحه غير واحد وفهم ق أنه يعود الى المقر له فانظره متأملاً  
\* (تنبيه) \* في ق هنا مانصه وفي نوازل ابن الحاج من أقرب شئ لرجل فهو كالهيئة ان لم  
يقبضه حتى مات بطل اه ونقل ح كلام ابن الحاج هذا عند قول المصنف الا في  
لا المساوي والا قرب ولم يقيد بشئ لكنه نقل هنا عن ابن رشد تقييد ذلك بما اذا أقرب بما  
عرف ملكه ولم ينسب على المعارضة بينهما ولما نقل العلامة ابن حلال في نوازل الاقرار من  
الدر النشر كلام ابن رشد نقل بعده كلام ابن الحاج هذا وقال عقبه مانصه قلت لعله عرف  
ملكه فلا يكون خلافاً لقول ابن رشد اه منه بلفظه **فقيل** وما قاله ظاهر فان ابقاء  
كلام ابن الحاج على ظاهره يوجب مخالفته لكلام المتقدمين والمتأخرين وبه تعلم ما في  
اختصار ق عليه من غير تقييده والله أعلم (ومريض ازورته ولد لا بعد) قول مب  
وهو خلاف ما رأيت من نسخ ق الخ قدرأيت في نسختين من ق كما نقله طي بلفظه  
ابنة وهو الظاهر لان ابن رشد عدداً الامثلة ومثاله الثاني والثالث صريح في أن مراده  
أولاً بالوارث الا بعد الوارث بالفعل لان شأنه أن يرث فيكون مثاله الاول كذلك فتعين أن  
الصواب في كلامه لفظ ابنة كما نقله طي وكأريته في نسختين من ق ويؤيده أيضاً  
أن ابن ناجي في شرح المدونة حكى هذا الاتفاق في مسئلة العصبة مع الابنة في كتاب المديان  
من المدونة مانصه ولو ترك ابنة وعصبة يرثونه بقرابة أو لا فاقولهم بالمال فذلك جائز ولا  
يتهم أن يقر للعصبة دون الابنة اه منها بلفظه قال ابن ناجي مانصه قوله ولو ترك ابنة الخ  
ما ذكره متفق عليه ولو كان بالعكس لما جاز بانفاق حسبما صرح به ابن رشد اه منه بلفظه  
فانظر عزوه ذلك لابن رشد فهو عين ما نقله عنه طي وقد نقل أبو الحسن في كتاب المديان  
كلام ابن رشد بمنزلة ما نقله طي فقال عند قوله او يجوز اقرار المريض ببعض الدين  
الامن وارث أو ممن يتهم بالتأجيل اليه اه مانصه قال أبو الوليد في كتاب المديان والتفليس  
الاول لا يجوز اقرار المريض من أربعة أوجه أحدها أن يقر لوارث والثاني أن يقر لأقرب  
غير وارث أو صديق ملاطف الثالث لأجنبي الرابع أن لا يعرف فان أقر لوارث وهو في  
القرب بمنزلة الذي لم يقر له كإقراره لحد ولده أو أقرب كبنته مع عصبة فهذا الاختلاف  
أن إقراره لا يجوز وان أقر لا بعد مثل إقراره لعصبة وله ابنة فلا خلاف أن إقراره جائز اه  
محل الحاجة منه بلفظه وعليه اقتصر أبو علي مسأله وكذا نقله ابن عرفة ونسبه لابن رشد  
في ثاني مسئلة من رسم ليرفعن أمرا من جماع ابن القاسم من كتاب التفليس ونصه وان  
أقر لوارث أبعد ممن لم يقر له من الورثة كإقراره لعصبة وله ابنة أو لآخر لام وله أخ شقيق  
أو لآخر شقيق أولاب أو لام وله أم جاز إقراره اتفاقاً اه محل الحاجة منه بلفظه وقد  
أشار اليه ابن عاشر فانه قال مانصه قوله لا بعد أي لوارث بالفعل أبعد من الوارث الذي لم يقر  
له والا قرب نسبة تتعقل في ذوى القرابة فلا تدخل الزوجية فيه ولذا قال بعد مفصلاً فيها  
كزوج علم بغضه الخ ثم بعد أن كتبت هذا وجدت لفظ ابن عرفة ونحو ذلك انه قرر  
اه منه بلفظه وقد وقع لتو نحو ما لب ونقل كلام ابن رشد له أب كما نقله مب  
الأنه لم يفصح بالاعتراض على طي وذلك اغترار منهم بما في بعض نسخ ق وقد علمت



من المحققين من ان تلك الفتاوى  
جارية على المشهور الا انها مبنية  
على ثبوت التوليح بقوة القرائن على  
كذب المقران كان المشهور  
والمعول به انه انما ثبت باقرار  
المشتري وبالبينة كما في الزفافية  
فالقرائن موجبة للمعين انه ليس  
بتوليح لامتنع له كما في نوازل الاقرار  
من المعيار وفي الدرر وفي أجوبة  
ابن رشد قائلا اذا كان الاب صحيحا  
لامرض به الا الكبير يوم أشهد  
لاحدينه بما أشهد فيصح للابن  
جميع ما أشهد به الخ والحاصل  
أن الاقراران علم له سبب وان لم يكن  
قاطعا فهو معمول به سواء كان في  
الصحة أو في المرض وان لم يعلم له  
سبب فان كان معين علم سبق ملك  
المقر له فحمله يحمل الهبة سواء وقع  
في الصحة أو في المرض وان وقع بغير  
ذلك فان كان من المريض فحكمه  
ما ذكره المصنف وشراجه وان  
كان من الصحيح لمن لا يهتم عليه فهو  
ماض بلا خلاف وان كان لم يهتم  
عليه فكذلك على المشهور المعمول  
به هذا اذا تم قرائن تدل على أنه  
توليح فان قامت وكانت قوية فهل  
يثبت بها التوليح وهو الذي أفتى به  
غير واحد كابن سهل وابن عتاب  
 وغيرهم ما ونقله ابن سلون وغيره  
فقها مسلما بعد اعترافه ان المشهور  
صحة الاقرار من الصحيح لمن يهتم  
عليه اذا عرأ عن القرائن المذكورة  
فذلك كله عندهم جار على المشهور  
لا على المحدثين خلافا لطفي  
ومن تبعه أو لا يثبت بذلك التوليح  
وانما هو موجب للمعين على نفسه

ما في ذلك فالحق ما لابن عاشر وطفي وأبي علي والله الموفق وقول مب ما في البشارح  
عنه مثله في نقل ابن سلون الخ مثله أيضا في نقل ضيخ وأبي الحسن ونص ضيخ عنه  
وأما ان أقرب بقريب غير وارث أو لصديق ملاطف فالمشهور أن اقراره جائز ان ورث بولد  
لا كلاله وقيل بجواز مطلقا وهما قاعمان من المدونة وقيل ان ورث بولد جاز من رأس المال  
وان ورث بكلالة فن الثالث اه منه بلفظه ونحوه لا بي الحسن وهو كذلك في البيان ويأتي  
نصه وكأن في تبع في اسقاط التشهير ابن عرفة لكن ابن عرفة لم يقتصر على قولين كما  
فعل في ونص ابن عرفة عنه الثاني اقراره لقريب غير وارث أو لصديق ملاطف في جواره  
مطلقا أو ان ورث بولد قولان وهما قاعمان منها على اختلاف الرواية في كتاب الكفالة منها  
وقيل ان ورث بولد جاز اقراره من رأس ماله وان ورث بكلالة فن الثالث اه منه بلفظه  
(تنبيه) قال شيخنا ج قوله أو عن لم يرثه نحوه قول ابن رشد أول لقريب غير وارث  
وظاهر ما أنه لا بد أن يرثه ولدي صحة الاقرار له ولو كان القريب غير الوارث أبعد من القريب  
الوارث كما اذا أقر لخاله والوارث أخوه ولا أظنه كذلك اذا اقرار للوارث الابعد صحيح وان  
كان يرث كما اذا أقر لابن الم مع وجود الاخت وارتبة فأحرى اذا لم ترث فكان من حقهم  
تبين ذلك ويكون هذا بمنزلة الاقرار الابعد الذي لا يشترط فيه الولد وانما يشترط وارث  
أقرب خلاف ظاهر المصنف وقد اعترض عليه فيه وكذا يعترض عليه وعلى غيره في  
القريب غير الوارث والله أعلم اه من خطه قدس الله روحه ونور ضريحه وما قاله ظاهر  
بيادى الراى لكن الأئمة سلوا كلام ابن رشد ولم يقيده بشئ ويدل على إطلاقه  
تسوية بينه وبين الصديق الملاطف اذ لا يتأتى في الصديق التفصيل الذي ذكره شيخنا  
ويكون وجه الفرق بينهما وبين الابعد كالم مع الاخت ضعف التهمة ليكون العلم له نصيب  
في المتروك والاخت أقرب منه بخلاف الخال والصديق الملاطف مع الاخ مثلا لانهم مالم  
لم يكن لهما في المال نصيب اتهم على أنه أراد أن لا يحرم من ماله فتأمل والله أعلم والمسئلة  
منصوصة لابن القاسم وليست لابن رشد من عند نفسه ففي رسم العتق من سماع عيسى  
من كتاب الوصايا ما نصه وسئل ابن القاسم عن رجل قال عند موتته ان فلانا وكلني بمسألة  
الدار أحفظها وغلتها عليه وانى كنت بحديثه ذلك فأسلموا اليه الدار وغلتها من سنة كذا  
وكذا وشهد على نفسه بهذا ثم مات أيكون ذلك من ثلثه أم تسلم له الدار وان لم يكن له غيرها  
قال أرى أن يتطرق ذلك فان كان له ولد أسلمت اليه الدار وان كان لا ولده وانما يورث كلاله  
وكان الذي أقر له بمن يهتم عليه بصداقة أو قرابة لا يرث بها ألم أر أن يقبل قوله اه محل الحاجة  
منه بلفظه ونقله ابن زمين في المنتخب وسلم ولم يقيده بشئ وكذا أطلقه ابن رشد فقال  
في شرحه ما نصه وقوله اذا ورث كلاله أنه ان كان الذي أقر له بمن يهتم عليه بصداقة أو قرابة  
لا يرث بها ألم أر أن يقبل قوله هو المشهور في المذهب وقد قيل ان ذلك يكون في الثلث وهو  
قول ابن القاسم في رسم باع شاة من سماع عيسى من كتاب العتق ومثله في كتاب المكاتب  
من المدونة اه محل الحاجة منه بلفظه فعلى هذه الظواهر الكثيرة يجب التعويل ووجهه  
ما ذكرناه والله أعلم وقول مب وسواء قام المقر له في الصحة أو في المرض الخ حكى في



النوادر الاجماع على ذلك ونصه اجمعوا انه لو اقر لوارث في صحته فلم يقبض ذلك حتى مرض  
المقر ان الاقرار ماض ان مات المريض اه بلفظه على نقل أبي علي وقول مب ابن رشد  
هذا هو المعلوم من قول ابن القاسم وروايته عن مالك المشهور في المذهب الخ يريد اذا كان  
المقر به في الذمة أو معيناً لا يعرف ملكه والافساده سبيل الهبة كما صرح به ابن رشد  
نفسه خلافاً لبعض المعاصرين ان كلام ابن رشد هذا على اطلاقه فان ابن رشد نفسه قد  
قال في آخر رسم الوصايا الاول من سماع أشهب عن كتاب الوصايا مانصه اقرار الرجل في  
صحته أو في مرضه بما يعرف ملكه من شيء بعينه انه لفلان وفلان وارث أو غير وارث  
يجري مجرى الهبة والصدقة ويحمل مجملها ويحكم له بحكمها ان حاز ذلك المقر في صحة  
المقر جازله والالم يجز هذا عما لا اختلاف فيه أحفظه الا أن يكون اقراره بذلك على  
سبيل الاعتذار فلا يلزمه اه محل الحاجة منه بلفظه وقد تلقاه الاثمة بالقبول فكلامه  
يقيد بعضه بعضاً ليسلم من التناقض وقد ذكره أبو الفضل العقباني في جواب له مذكور في  
الدرر المكنونة فقها مسلماً وكذا ح ذ كر كلام ابن رشد فقها مسلماً انظره عند قوله  
لالمساوي والاقرب وكذا سلمه الحافظ الوائلي في نوازل الاقرار من معياره بعد أن قال  
مانصه ولو ثبت أن المال للوارث أو قرأه لاولاده فقد تكلم على ذلك اثمة مذهب مالك رحمه  
الله وسحنون وابن أبي زيد ومحمد بن عمر بن لبابة والقاضي محمد بن يحيى بن زريق والقاضي  
أبو الوليد بن رشد ومحمد بن علي الهبة والصدقة وتطافرت أقوالهم بذلك اه منه بلفظه والله  
أعلم وقول مب اذا علمت هذا فاني عجم من فتوى ابن سهل وابن عتاب وابن الحاج  
وغيرهم كله انما يأتي على خلاف المشهور الخ سلم كلام طفي كما سلمه نو مع أن ما ذكره  
من أن تلك الفتاوى مبنية على القول الشاذ وهو قول الخزومي ومن وافقه مخالف لما قاله  
العلامة أبو الفضل العقباني وسلمه غير واحد من المحققين في أول مسائل الوصايا من الدرر  
المكنونة أثناء جواب للعقباني المذكور بعد أن ذكر صحة الاقرار من الصحيح مطلقاً  
واستدلاله لذلك بكلام ابن حارث وأبي عمر في الكافي الذي ذكره ز هنا وكلام ابن رشد  
الذي ذكره هنا غير واحد مانصه فان قلت حاصل ما ذكرته اعمال اقرار الصحيح حتى لمن  
يتهم عليه وذلك مؤذن بالغاء التهمة في باب الاقرار بالصحة لكن وقع في المذهب ما يدل على  
اعتبارها في مسائل التوليح فكيف السبيل الى الجمع بين ذلك قلت التهمة المطروحة  
في باب الاقرار الصحيح هي التهمة الواردة من مجرد اقراره لمن يتهم عليه غير صحوة بشواهد  
وقرائن تؤذن بأن ذلك الاقرار لا أصل له والخلل في مسائل التوليح لم يجز من هذا الوجه  
انما جاء من قيام أمارات على كذب المقر في اقراره حتى لمن لا يتهم عليه عادة ولا قيام  
الامارات المذكورات ثم يعرض لتلك الامارات القوة والضعف والتعارض والتوسط فينشأ  
عن ذلك الاتفاق على اعتبارها تارة والغائب أخرى ويختلف تارة في اعتبارها والغائب  
ويكون الخلاف فيها حينئذ خلافاً في حال اه محل الحاجة منه بلفظه ونقله أيضاً في  
المعيار ونقل أبو علي بعض كلام المعيار وذكرفيه ما قدمناه وقال مانصه وانما نقلت هذا  
كله منه لحسنه وصحته ولم أجده مثله عند غيره فقد أبان رحمه الرحمن غاية البيان وليس بعده

وهو الراجح المعمول به قولان  
فستبدل على هذا التخصيص  
والتحريم والعلم لله العلي الكبير  
انظر الاصل والله أعلم قلت وقد  
نظمت ذلك تقريباً للحفظ بقولي  
والاعتراف مع ثبوت سببه  
صحح مطلقاً خفي واتبه  
كذا اذا وقع في غير المرض  
ولم يعلم سببه لا يعترض  
الا اذا كان مع سبب  
ملك مقر فبحوزة يتم  
هذا اذا لم تشتد العلامات  
بقصد توليح حكمه ثبات  
أما اذا وقع في حال السقم  
فحكمه عند خليل ملتزم  
وقول مب جاز التصير الى قوله  
أوفي المرض لا يشك بان الحوز  
الواقع في مرض الموت ملغى  
والتصير لا بد فيه من الحوز لان  
التصير يبيع ويبيع المريض بغير  
محاباة جائز وانما اشترط فيه الحوز  
للسلامة من فسخ ما في الذمة في  
مؤخر وذلك مشتق عند حصول  
الحوز ولو في المرض ولذلك كفي  
فيه الاعتراف على المشهور المعمول  
به وحل على الحوز عند جهل الحال  
والله أعلم (كزوج علم الخ) قال ج  
وانظر اذا علم أنه لا يجبر ولا يغضها  
بل بينهما (والعصبة) يشمل عصبة  
الولاء ولا وجه للتظير فيه



مطلب ولا من الذي ذكره مهرب والتوليع مذكور في ابن سهل والميتطي وابن سلمون وغيرهم وهو الذي في صورة البيع المتخيّل فيه على ابطال الحوزاه منه بلفظه وقد خفي ذلك على طفي ومن تبعه **قلت** لكن كلام أبي الفضل هذا يقتضي أن التوليع يكفي في ثبوته القرائن القوية وقد قال بعد ما قدمناه عنه مانصه فقال دخول التوليع في الاقرار لمن يهتم عليه مسئلة من أشهد في صحته أنه قد باع منزله هذا من امرأته وابنته أو وارثه عمال عظيم ولم ير أحدا من الشهود الثمن ولم تزل الأرض بيد البائع الى أن مات قال ابن القاسم البيع لا يجوز إذا لم يسبق بيع وانما هو توليع وخدمة ووصية لو ارث بما نقل ذلك عنه ابن رشد اه محل الحاجة منه بلفظه وهو خلاف الراجح والمحمول به من أنه انما ثبت باقرار المشتري أو بالبينة الشاهدية كما أشار له الزقاق بقوله \* وبثبت توليع باقرار مشتري الخ فالقرائن موجبة للبين أنه ليس بتوليع لا مثبتة له وفي أن نقل شراحه وحواسيه ما فيه كفاية **ولكن** لا بأس بذلك ببعض ما يؤيد ما قلناه في نوازل الاقرار من المعيار مانصه وسئل أبو عمر بن المكي عن أشهد على نفسه في مرضه أنه باع جميع أملاكه من زوج ابنته وأنه قبض منه الثمن وهو كذا وليس له غير ذلك البت وزوجته أمها ثم مات فأجاب ان كان مرض البائع مخوفا لم ينعقد اقراره بقبض الثمن الاجماعية - الشهود ولدفعه **قلت** مفهوما لو كان في الصحة أو في المرض غير المخوف لمضى الاقرار ويؤيده ما في طرر ابن عات عن سعيد بن مالك فيمن باع من ابنه أرضا وأشهد أنه قبض الثمن ولم يحضر المال ولا أراه الشهود ثم قام فيه ورثته بعد موته وادعوا التوليع انه ماض إذا أقر بالقبض وكان الابن كبيرا وان كانت الأرض بيده الى أن مات ولبعض القضاة فيمن ابتاع من نفسه نصف ماله لابنه الصغير ولا يعلم للابن مال قلت الاب وقام الورثة وقالوا انه تاليج فلا قيام لهم وذلك للابن نافذ ثم قال عن المشاور ان ابتاع رجل أملاكا وكتبها باسم ابنه ولا يعلم للابن مال فان مالها كان له اقراره ويجعلها للابن وان اعمرها الاب أو سكنها حتى مات وهو الصحيح وبه العمل لانه قد يكون للابن مال بحيث لا يعلم وأصبح يجعله تاليجا وليس بشيء اه منه بلفظه ونحوه في الدر المنثور أثناء جواب أبي الفضل السابق وبين فيه أن قول مالك المشار اليه هو في العتبية وذكر نصه او كلام ابن رشد عليها وزاد متصلا به مانصه ونحوه ما تقدم عن مالك في هذه الرواية تنسبه ابن رشد لابن القاسم أيضا في كتاب الهبات الرابع وهذا كله مخالف لقول أصبغ المتقدم فان قلت فقد قال ابن رشد في البيان حل بعض الناس قول أصبغ على أنه خلاف لما وقع لمالك وابن القاسم في الذي يشتري لابنه غلاما ويشهد أنه اشتراه لابنه ثم يموت الاب أنه يكون للابن وليس للورثة الدخول عليه فيه وليس ذلك بصحيح لانهما مسئلتان مفترقتان تلك قال فيه انه اشترى لابنه من مال الابن فاذا لم يعلم للابن مال من وجه من الوجوه تبين أن ذلك توليع من الاب لابنه ولم يملكه ماله وزعم أنه مال الابن وهذه لم يقل فيها الشترى من مال الولد فوجب أن يكون العبد للابن مالا وملاك بنفس الشراء لانه انما اشتراه بمال وهبه اياه فلا يحتاج أن يحوز له الاب له على نفسه اذ لم يقرر له عليه ملك **قلت** الظاهر ما نقله ابن رشد عن بعض الناس لان التهمة انما تطرقت من كون الولد



لا يعلم له مال فان جو زنا أن يكون الاب وهب له مالا حيث لم يجز مال الولد كزنا أخرى أن  
يكون ذلك حيث جرى ذكره ولا أقل من المساواة محل الحاجة منه بلفظه وما قاله ظاهر  
غايه وفي آخر كتاب الصدقة من أجوبة ابن رشد ما نصه الجواب رضى الله عنك في رجل  
أصابه الكبر وله مال وبنون ولم تكن له امرأة فأوى الى كبير بنيه فكان يمونه هو بنفسه  
ومن عنده يلقون به فباع بعض ماله وتصدق على بعض بنيه منه ببعض وأشهد على نفسه  
قبيل موته بأعوام وهو بتلك الاحوال أن لانه الذى يؤويه عليه ديناً من نفقة ذكر أنه  
أنفقها عليه ومن ديون ذكر أنه أذاها عنه الى غرما ذكر أنه عاملهم قديماً وكتب بذلك  
عقداً وأشهد الابن أن الذى أتى به دين أبيه كان من ماله ومال زوجته فصير اليه ما فى ذلك  
مالاً وعقد بذلك لهم ما بقى الابن يعمر الاملاك والاب متقاعد على الشهادة بما أشهد به أولاً  
ثم مات الاب وقام ورثته لينزلوا معه فى الميراث فيها فاستظهر بعقد أبيه له المذكور ونبه له  
ذلك فقال الورثة ان أبانا كان يميل اليك عناو كنت تملك بعضه وحاجته الى الكون  
معك مع تفضيله لك قديماً فخذته وانما كان يقول ويفعل ما تأمره به وأدخلت بيننا وبينه  
السدادة حتى ولج اليك ماله وحلت بيننا وبينه ولو مكنا لكنا أبر منك مع ان أبانا كان له  
مال يقوم به ويفضل له منه بل كنت أنت تتصرف فى ماله وتحكم وتصرفه فى منافعك ولا  
يقدر معك على شئ وأنت واجب ذلك ولم يجد الابن المصير اليه بينة على أن أباه كان قد اذان  
دينافاً عنه ولم يعرف ذلك الا باقرار الاب بل شهد أنه كان غنياً عن أخذ الديون بين لناهل  
ينقص التصير بذلك أولاً مجوراً ان شاء الله الجواب اذا كان الاب صحيحاً يوم أشهد  
لأبيه بما أشهد لمرض به الا الضعف من الكبر فيصح للابن جميع ما أشهد به لاسيما  
ان كان قد حاز الاملاك التى صيرها اليه فى الدين الذى أشهد به وعمره فى حماة أبيه وبالله  
التوفيق أه منها بلفظه فحصل أن الاقرار ان علم له سبب وان لم يكن قاطعاً فهو معمول به  
سواء كان فى الصحة أو فى المرض وان لم يعلم له سبب فان كان جميع علم صحة ملك المقر له قبل  
الاقرار فعمله محل الهبة سواء وقع فى الصحة أو فى المرض فيجوز على حكمها وان وقع بغير  
ذلك فان كان من المريض فحكمه ماذ كره المصنف ومن تكلم عليه وان كان من الصحيح  
لمن لا يتهم عليه فهو ماض بلا خلاف وان كان لمن يتهم عليه فكذلك على المشهور المعمول  
به خلافاً للمدنيين وان استظهره ابن رشد هذا ان لم تقم قرائن تدل على أنه تولج فان فلت  
وكانت قوية فهل يثبت بها التولج وهو الذى أفتى به غير واحد كابن سهل وابن عتاب  
وغيرهما ونقله ابن سلون وغيره فقها مسلم بعد اعترافه أن المشهور صحة اقرار الصحيح ان  
يتهم عليه اذا عرأ عن القرائن فذلك جار عندهم على المشهور لا على ما للمدنيين كما زعمه  
طنى ومن تبعه أو لا يثبت بذلك التولج وانما هو موجب لليمين على نفيه وهو الرأى المعمول  
به قولان فشد يدك على هذا التحصيل والتحرير والعلم كله على الكبير \* (فرع) \* اذا  
قام على ترك الميت من لا يصح اقرار المريض اليه من قريب أو ملاطف برقة فيها خطا الميت  
وتاريخها يقتضى أنه أقر فى صحته وقد ورثه أخوه ففى المعيار من جواب أبى الفضل  
العقبانى ما نصه هذا الاعتراف لهذا القريب ان قامت بينة مرضية برؤية هذا الكتاب



بعينه وبما فيه وذلك في صحة الكتاب وقيام وجهه عمل عليه وان لم تقم بينة على ما ذكر  
 يعمل به ولا يعول على كون تاريخ الكتاب وقع قبل سنين من موته لاحتمال أن يكون  
 الكتاب وقع في زمن مرض الموت وأرخ بتاريخ قديم يرجو الكتاب أن يمضي ذلك على  
 الوارث اه منه مختصراً أكثره باللفظ وفيه بعده مائنه الحمد لله الجواب المسطر أعلاه صحيح  
 وبالله أقول وكتبه محمد بن قاسم القوري لطف الله به اه منه بلفظه \* (تنبيه) \* قول  
 مب عن ابن سلون ومثل الاقرار بالدين ما اذا صير الاب لابنه الخ لم أجده هذا الكلام  
 بعينه في ابن سلون ولكن وجدت فيه ما وافقه ونصه اذا صير الرجل لمحجوره ملكا في دين  
 ترتب قبله بشهادة مة مقدمة أو متأخرة أو أقر حين التصير وكان يعرف أصله كما ذكر في  
 الوثيقة فذلك جائز سائغ بلا خلاف صحيحا كان المصير أو مريضاً وذلك نافذ للمعجور على  
 كل حال اه محل الحاجة منه بلفظه ونحوه نقله عنه في شرح تأليف المغارسة وما معها  
 وأقره وقد يستشكل صحة التصير من المريض اذا مات من ذلك المرض على القول المشهور  
 المعمول به من افتقاره الى الحوز لان الحوز الواقع في مرض الموت ملغى في الابواب التي  
 يشترط فيها الحوز كالهبة والصدقة والحبس والرهن ويجب أن التصير بيع من البيع  
 وبيع المريض بغير محاباة جائز واشتراط الحوز فيه انما هو للسلامة من فسخ ما في الذمة  
 في مؤخر وذلك منتف عند حصول الحوز اذ ذلك ولذلك كفي فيه الاعتراف على المشهور  
 المعمول به وحمل على الحوز عند جهل الحال كما تقدم والله أعلم (أوجه - وورثه ابن)  
 ذكر المصنف تعالى غيره ثلاثة أحوال وبقيت حالة رابعة قال شيخنا ج وانظر اذا علم  
 أنه لا يعضها ولا يحبها ويؤيل اليها بل بينهما ولم يتكلموا عليها فانظر ما حكم ذلك اه يعني  
 هل يشترط فيها هذا الشرط أم لا \* (فرع) \* قال في مسائل المديان من أجوبة ابن رشد  
 مانصه وسأله أبو الفضل عما مضى عن امرأة أشهد لها زوجها في مرضه الذي توفي منه بدن  
 ولم يكن له وارث سوى أخته ثم ظهر بالمرأة حمل قبل وفاته وعلم به الزوج ورجع عن كثير  
 من وصاياه بسبب هذا الحمل وثبت على الاقرار بدین الزوجة الى أن توفي هل الحمل ههنا  
 كالولد الظاهر وكيف ان لم يتطرق في التركة الا بعد ولادة المرأة وحينئذ قامت هي بدنها بين  
 لنا الواجب في ذلك \* فأجاب تصفحت سؤالك هذا ووقفت عليه والذي أراه في هذا ان علمه  
 بالحمل يدفع التهمة عنه في اقراره لها بالدين فاذا علم بالحمل بعد اقراره لها بالدين فلم يرجع عنه  
 حتى توفي جازلها الاقرار ورجوعه عما رجع عنه من وصاياه بسبب الحمل لماعلم به من أدل  
 الدلائل على انتفاء التهمة عنه في اقراره بالدين وبالله التوفيق اه منها بلفظه ونقله في نوازل  
 الاقرار من المعيار ببعض اختصار وسلمه قلت ظاهره صحة الاقرار ولو ولد اثني ووجهه والله  
 أعلم تجوز ان يكون ذكر او مفعول هو أنه لو لم يعلم بالحمل لم تنتف عنه التهمة به وهو ظاهر صرح  
 ابن عرفة بذلك في نظيرتها ونصه وفي ذاهي ابن شعبان لو أقر لوارث عند موته فلم يلك حتى ولده  
 ولد يحجبه عن الميراث صح اقراره فان هلك الولد فعاد وارثا بعد تم الاقرار لانه اذا ثبت مرة لم  
 يبطل الا بالخروج منه قلت الاظهر أنه ان علم المقر بمحدث من يحجب المقر له ان الاقرار  
 صحيح وان لم يعلم لم يصح اه منه بلفظه (تنبيه) ما ذكره المصنف من التفصيل في قوله



ومريض الخ كانه تبع فيه ابن رشد وقد سلمه ق و غ و ح وغير واحد واعترضه  
طقي بأنه مخالف لمذهب المدونة اذ مذهبها ان اقرار المريض لو ارث غير الزوجة لا يصح  
مطلقا واقراره لها حيث ورثه وادانها يصح اذا كان الولد من غيرها وعدم صحة اقراره لها  
حيث علم ميله فيها وانقطاع عملها محله اذا كان بينه وبين ولده تفاقم وتفصيل ابن رشد مخالف  
لها في هذه الامور الثلاثة فكان من حق المصنف الجري على مذهبها وترك تقسيم ابن  
رشد لان بعضه اختيار له واجراء وقد اُطال في المسئلة ونقل كلامه جس ونقله نو  
مختصر اوسلماء قلت وفيه نظر من وجوه أحدها أن ما ذكره من أن اقرار المريض لو ارث  
غير الزوجة لا يصح مطلقا مردود بما قدمناه من نص في اقراره لعصبته اذا تركهم وبنينا  
ثانها انه اغتر بقولها بعد ذكرها اقرار الزوج لزوجته مانصه فقيرها من الورثة بهذه المنزلة  
فبين له منه انقطاع أو بعد قال لا اه مع انه قال فيها بعد ذلك بقريب مانصه ولو ترك  
ابنة وعصبته يرثونه بقرابة أو ولا فاقولهم - هم يحال فذلك جائز ولا يثم - هم أن يقر للعصبه دون  
الابنة وأصل هذا اقيام التهمة فاذا لم يثبت يقر له دون من يرث معه جاز اقراره فهذا أصل  
ذلك اه منها بلفظها ومثله لابن يونس كذلك عنها فهو نص في رد ما زعمه طقي ومن تبعه  
من أنه لا يصح اقرار المريض لبعض من يرثه مطلقا وقولها وأصل هـ - هذا اقيام التهمة الخ  
موافق لتفصيل ابن رشد فهو لم يخالف المدونة بل فهمها على ذلك وقد علمت ما قاله الاثمة فيه  
من انه المقدم نقلها وفهما ولو لم وافقه أحد فكيف مع الموافقة كما هنا فقد قال ابن يونس  
بعد نقله بعض المدونة كما قدمناه مانصه قال بعض فقهاء القرويين لافرق بين اقرار أحد  
الزوجين لصاحبه وبين اقراره لساير ورثته قال وقد ذكر الاختلاف في كتاب محمد في اقرار  
الاب في مرضه لولده العاق على البار فأجازه مرة ولم يجزه أخرى ولم يذكر خلافا في اقراره  
لأحدهم اذا تساوا واعنده في الدرجة وقد اختلف في اقراره لبعض العصبه اذا ترك بنات  
وعصبه فأجيز لان الذي يخرج عن بعض العصبه مثله يخرج عن بناته فلا يثم وقيل  
لا يجوز والاشبه أن اقرار المريض انما منع لا يثار من يقر له فاذا ظهر أنه لا تهمة عليه فيمن  
آثره على من بقي جاز اقراره محمد بن يونس وهو ظاهر المدونة لانه قال وأصل هذا اقيام التهمة  
فبين يقر له فهي العمد في ذلك اه منه بلفظهم وبه تعلم صحة ما قلناه ثالثها أن الواسط ما قاله  
تسليما جديا لم يصح اعتراضه على المصنف لان العدول عن مذهب المدونة لترجيح الشيوخ  
غير معهود في هذا المختصر وغيره ولان كلام ابن رشد هذا لا خصوصية للمصنف باعتماده  
بل قد اعتمدوه وتلقاه بالقبول غير واحد من الحفاظ المحققين النحول ولذلك سلم من قدمنا  
ذكرهم عن تكلم عليه كلامهم وقد قال أبو علي هنا بعد نقله كلام ابن رشد بواسطه نقل أبي  
الحسن مانصه وقد تبين من هذا كله ان المدار على التهمة وما نقله أبو الحسن عن ابن رشد  
نقله ابن عرفة والمصنف في توضيحه وغيرهم وسلوه ولم يخنوا فيه اه منه بلفظهم فتأمل  
ذلك بانصاف والله أعلم (ومع الاثنا والعصبه قولان) قول ز او خاص بعصبه النسب  
لا وجه لهذا بل يشمل الجميع وشموله لعصبه الولاية يؤخذ من كلام المدونة السابق تأمله بل  
هم ما أخرى من عصبه النسب لان التهمة اذا لم تنف مع عصبه النسب وهم أقرب فكيف



(أو وهبته الخ) قول ز لانه هنا  
انما اعترف بوضع يده الخ أحسن  
منه أن قولهم الحيابة لا تنفع فيما  
علم أصل مدخله مقيد بما تحقق  
مدخله بوجه لا يقتضى نقل الملك  
كما صرح بذلك في نوازل المعاوضات  
من المعيار ونصه اذ لا تنفع الحيابة  
فيما علم أصله وتحقق مدخله بوجه  
لا يقتضى نقل الملك من عارية أو  
اعماراً وغير ذلك اه وهو تقييد  
لا بد منه وكثيرا ما يقع الغلط في هذه  
المسئلة للغلط عنه حتى انه وقع لابن  
الحاج وسلمه ابن سلون (أو وقيته)  
قلت يدخل فيه مسئلة ابن رشد  
في نوازه من ادعت على أخيها  
بميراثها في أملاك يده فقال انه قد  
قاسمها فيها فهو اقرار وعليه اثبات  
مادعاء وفي البرزلي عن ابن أبي زيد  
ان من طلبت من أخيها ميراثها في  
أملاك أبيها فقال يدي ربع ملكته  
من أبي وربع ملكته بكسي وغفل  
عنه حتى مات ان علي ورثته اثبات  
مادعي انه استفاد بعد أبيه والا  
حلفت ما علمت ما استفادته وقسم  
بينهما اه نقله نو (لا أقر) الظاهر  
سقوط التورك على المصنف لما تقرر  
من أن الاصل في المضارع الوعد  
ولان الاصل براءة الذمة فلا تهم  
الابحقيق وأما مسئلة المفيد فانه  
اقترب بالمضارع فيها ما يدل على قصد  
انشاء الاقرار وهو قوله على اني  
بالتحيار الخ وقول ز عن ح  
ومحيا لا يكون اقرارا الخ هذا نقله  
ابن فرحون عن المازري

تتفق مع عصبه الولاد بيت المال وقتوى ح التي ذكرها عند قوله كزوج علم بغضه  
لها الخ تدل على أن بيت المال كعاصب النسب فانظرها والله أعلم (لا المساوى والا قرب)  
هنا تعرض ح للتوليع واقتصر فيه على ما رجحناه فيه قبيل هذا فانظره \* (تنبيهه)  
عارض ح هنا بين ما نقله عن قواعد القرافي وسلمه ابن الشاط من قبول بينة من أقر أن  
ما تركه أبو ميراث بينهم ثم أقام بينة أن أباهم أشهدهم أنه تصدق عليه في صغره بهذه الدار  
وحازها له أو أقر أنه ملكها عليه بوجه شرعي وبين ما قاله في النواذر عن سكنون من عدم  
قبول بينة من ادعى دارا يدها أهلية أنها لا يثبت تركها لورثته ثم جاء بينة أن أباه أشهد له في  
صحته بنصفها صيره اليه في حق قبله من قبل ميراثه لأنه قال سكنون لا يقبل منه يريد لانه  
أ كذب بينة قائلاً لا يعلل عدم قبول دعواه الثانية انه أ كذب بينة بدعواه الاولى فتأمل مع  
ما قاله القرافي اه قلت يمكن الفرق بأن مسئلة القرافي عذر فيه الكون الصدقة فيها  
وقعت للابن وهو صغير فحمله على عدم علمه بها حين أقر أو لا ومسئلة النواذر المتبادر منها أن  
المعاملة وقعت بين الاب وابنه وهو مالك أمر نفسه ويعيد كل البعد أن تقع المعاملة بينهما  
فيقبل الابن ويجوز ثم يحجل ذلك بعد دخوله على العلم عند اعترافه أو لانها لا يثبت تركها لورثته  
فتأمل به بانصاف والله أعلم ويعين ما قلناه أن موت الاب في مسئلة القرافي وقع قبل بلوغ  
الصبي أو يقرب بلوغه اذ بذلك تصح صدقة أهلية عليه ولو طال حياته بعد بلوغ الابن  
ورشده لم تصح الا بعد قبوله وحوزه لنفسه كما هو مقرر في محله والله أعلم (أو وهبته أو بعته)  
قول ز لانه هنا انما اعترف بوضع يده وحوزه لما في ملكه الخ أحسن منه ان قولهم  
الحيابة لا تنفع فيما علم أصل مدخله مقيد بما تحقق مدخله بوجه لا يقتضى نقل الملك  
كما صرح بذلك في نوازل المعاوضات من المعيار ونصه اذ لا تنفع الحيابة فيما علم أصله  
وتحقق مدخله بوجه لا يقتضى نقل الملك من عارية أو اعماراً وغير ذلك اه منه بلفظه  
وهو تقييد لا بد منه وكثيرا ما يقع الغلط في هذه المسئلة للغلط عنه حتى انه وقع لابن الحاج  
وسلمه له ابن سلون وبأن نصه على الاثر وقول مب عن ح أما في البيع فلا أعلم فيه  
خلاف الخ كأنهم لم يقفوا على ما لابن سلون ونصه عن نوازل ابن الحاج اقراره بالابتياح  
من وكيله اقراره منه له بالملك ولا ينفع بما استظهر به من عقد الحيابة وانما ينفع بالبينة  
العادلة بالابتياح من وكيله أو منه وانما تنفع الحيابة فيما جهل أصله اه محل الحاجة  
منه بلفظه (أو أترتها مني) قول ز بخلاف لم أترن فليس باقرار لانه لم ينسبه لنفسه  
الخ الصواب اسقاط لم كما في بعض النسخ (لا أقر) قال غ لم أجده هذا الفرع هكذا  
لاهل المذهب وانما رأيت في وجيز الغزالي لو قال أنا أقر به فقبيل انه اقرار وقيل انه وعد  
بالاقرار والذي في مفيد الحكم لابن هشام ان من قال أقر لك بكذا على أني بالخيار ثلاثا  
في التمدى والرجوع عن هذا الاقرار لزمه الاقرار بما كان أو طلاقا اه منه بلفظه  
ونقل مب بعضه وسلمه قلت الظاهر ما للمصنف كما قدمه مب نفسه في النكاح عن  
اللقاني وعن التزامات ح من أن الاصل في المضارع الوعد ولذا قال أبو علي هنا ما نصه  
ومعنى ذلك ان الانسان اذا قال لغيره أقر لك بالكذا فليس باقرار لانه وعد ولا يلزم به حق



للموعد على المذهب اه منه بلفظه فاذا انضم الى ذلك قاعدة أخرى وهي أن الأصل  
برائة الذم فلا تعمر الا بمحقق لا بعشكوك فيه أو محقق ازيد ذلك وضوحا وقد بنوا في هذا  
الباب على هذه القاعدة فروعا ولا شاهد لغ فيما تورك به على المصنف من كلام المقيّد  
لان المضارع في كلامه قارنه ما دل على أنه قصده انشاء الاقرار وهو قوله على أني بالخيار  
في التماضى والرجوع عن هذا الاقرار فالخيار في التماضى عليه والرجوع عنه فرع عن  
صدوره مع تسميته آخر اقرارا بقوله عن هذا الاقرار قنأ له بانصاف فانه واضح والله  
الموفق \* (تنبيه) \* قال ابن فرحون في الباب الثالث والخمسين في القضاء بالاقرار ما نصه  
فرع وقال ابن القاسم فيمن قال لرجل فلان الساكن في منزلكم أسكنته فقال أسكنته  
بلا كرا والساكن يسمع ولا ينكر ولا يغير ثم ادعى ان المنزل له قال لا يقطع سكوته دعواه  
ان أقام البيّنة ان المنزل له ويحلف لانه يقول ظننت أنه يلاعبة اه منها بلفظها ونقله ح هنا  
وسلمه وقال عقبه ما نصه ونقل ذلك ابن سلون اه منه بالنظر لكن في قول التبصرة ان  
أقام البيّنة ان المنزل له اشكال ظاهر لانه هو الحائز وقد عذره في سكوته ومن المعلوم المقرر  
ان الحائز لا يكلف بقيام البيّنة وكلام ابن سلون الذي أشار اليه ح سالم من ذلك فان الذي  
فيه في باب الاقرار وهو ما نصه وروى عن ابن القاسم فيمن قال لرجل فلان الذي في منزلكم  
ساكن لم أسكنته فقال أسكنته بلا كرا والساكن يسمع ولا ينكر ولا يغير هل يقطع سكوته  
دعواه ان ادعى فقال لا يقطع ذلك دعواه ان ادعى المنزل له وهو على حقه ولا يحلف لانه  
يقول ظننت أنه يلاعبة اه منه بلفظه فالا ابن سلون هو الظاهر اذ لا وجه لكلفه باقامة  
البيّنة لكن قوله ولا يحلف بزيادة لا النافية ليس بظاهر ويزيدتها نقله ح عن ابن فرحون  
والذي وجدته في ثمان نسخ من التبصرة هو ما قدمته عنهما من قوله ويحلف بالاثبات فكل  
من كلامي التبصرة وابن سلون مشكل من وجهه والله أعلم (أو اشترت عبدا بالف ولم  
أقبضه) قول مب وأجاب ح بأنه لما كان المشتري يجبر على تسليم الثمن الخ سلم  
جواب ح وبحث فيه أبو علي و تو بان الضمان شئ آخر ونص أبي علي وما علل به ح  
بأنه يدخل في ضمانه بنفس العقد مسلم ولكن يقول المشتري انه لم يزل عندك يابائع وان  
هلك فأنبت ذلك فيكون ضمانه منى فان الضمان محث وهذا محث آخر وقول ضح  
فيه نظر لا وان قلنا نسلم بان الشراء تعمر به الذمة ولكن ما فيها لا يدفع الا بعد قبض عوض  
الثمن الذي هو المبيع و ح وجهه تنظير ضح باعتبار دخول المبيع في ضمان مشتريه  
بنفس العقد وليس هذا مقصود ضح واعلم مقصوده ان البيع يقع به تعمر الذمة بالثمن  
بدليل التأمل الصادق اه محل الحاجة منه بلفظه وكلامه صريح في أن كلام المصنف تبعا  
لاهل المذهب شامل لما ادعى البائع بعد قول المشتري ان العبد تاف وفيه نظر ظاهر اذ  
يجب حمل كلامهم على ان البائع ادعى قبض المشتري للعبد أو ما لو ادعى التلف مثلا والعقد  
صحیح والمبيع حاضر فالقول قوله في ذلك ويقضى على المشتري بدفع الثمن ولو كان المبيع  
مما يغاب عليه حيث لم يكن محبوبا للثمن أو الاشهاد كالثوب فكيف وهو مما لا يغاب عليه  
كالعبد في مسئلتنا هذه التي يصدّق فيها حيث يكون محبوبا لما ذكره ح سيما ذلك مبين

(أو اشترت عبدا الخ) قول مب  
وأجاب عنه ح الخ بحث فيه  
أبو علي و تو بان الضمان شئ  
آخر (أو أقررت بكذا الخ) قول  
ز أو ادعى بحق فأنكر الخ نحوه  
للشارح و قت والذي يفيد  
غ انه تكلم بهذا ابتداء من غير أن  
يدعى عليه باقرار سابق قاله ابن  
عاشر وقول ز أو قبل أن أخلق  
فيه نظر



عند قول المصنف فيما امر الا المحبوسة للثمن الخ حتى عند أبي على نفسه وقد فرق نو  
بينهما فان قوله لك على الاف من ثمن عبد ولم أقبضه صريح في الاقرار أولا وقوله اشتريت  
عبد بالف ليس صريحا في الاقرار بالقبض وانما هو اقرار لما ضمنا وهو أضعف من الاول ولذلك  
اختلف فيه في قلت الفرق بين الصورتين ظاهر بلا تكلف وهو أنه انما قبل قوله في الثانية  
لان تنازعهما في قبض المبيع على ما بيناه قبل وقد قال المصنف فيما امر وفي قبض الثمن أو  
السلعة فالاصل بقاؤهما الخ ولم يقبل قوله في الاولى لان اعترافه بالثمن في ذمته هو عين اشماد  
فيه في ذمته وقد قال المصنف فيما امر بعماله المذهب واشهاد المشتري بالثمن مقتضى  
لقبض مئنة فتأمل بانصاف والله الموفق (أو أقر اعتذارا) قول مب فلا يلزمه وان لم يدعه  
فان مات الخ ترك قيد الابد منه قد ذكره ابن رشد ونقله طي وغيره والمسئلة في رسم الزمن  
كتاب الصدقات والهباء من سماع ابن القاسم ونصه وسئل مالك عن رجل طلب من رجل  
منزلا ليكرهه اياه فقال ليس هو لي هولا بنى حتى استأمرها في ذلك ثم مات الاب وطلبت الابنة  
المزلة بمأشدها من قول أبيها قال لا أرى ذلك ينفعها الا أن تكون جازت ذلك ويكون لهما  
على صدقتها أو هبتها شهود وحيارة فقيس له لو كانت الابنة صغيرة في حجره قال لا أرى هذا  
شيئا قديعتذر الرجل بمثل هذا المريد أن يمنع ولا أرى ذلك بشي صغيرة كانت أو كبيرة الا أن  
يكون بشهود على الصدقة وحوز من الكبيرة قال القاضي رضى الله عنه هذا مثل ما في أول  
سماع أشهب من كتاب الدعوى والصلح ومثل ما في رسم العشور من سماع عيسى منه ان ذلك  
لا يوجب الشئ المقر به للمقر له اذ لم يقصد بذلك الى الاقرار وانما قصده الى الاعتذار وتلزمه  
اليمين ان لم يكن المقر له ابنة وادعى ذلك الشئ ملكا لنفسه قديعت بغير ذلك الاقرار فان نكل  
عن اليمين حلف المقر له واستحققه قال ذلك أصبغ في رسم العشور المذكور وهو تفسير لقول  
مالك وابن القاسم وهذا اذا عرف الاصل للمقر به أو ما ان لم يعرف الاصل له فاقتراره للمقر له  
وان كان على هذا الوجه من الاعتذار عامل على ما في رسم الكبش من سماع يحيى من كتاب  
العقود ودليل ما في رسم العشور المذكور سواء على مذهب مالك قال في اعتذاره هو لفلان  
أو قد تصدقت به عليه أو هبته له أو بعته منه يمين ذلك ما وقع له في أول سماع أشهب بعد  
هذا من هذا الكتاب وقال أصبغ اذا قال قد وهبته أو تصدقت به أو قد بعته فهي حقوق  
قد أقربها على نفسه يريد فيؤخذ بها اذا ادعى ذلك المقر له بغير هذا الاقرار اه منه بلفظه  
ونص سماع أشهب المشار اليه وسئل مالك عن اشترى ما لا قبل أن يقبل البائع منه فقال قد  
تصدقت به على ابني ثم هلك الرجل ولم يوجد الا قوله ذلك قال ما أرى هذا يقطع قال القاضي  
رضى الله عنه هذه مسألة قدمضى الكلام عليها مستوفى في رسم البر فلا معنى لاعادته وبالله  
التوفيق اه منه بلفظه \* (تنبيه) \* بكلام ابن رشد هذا يظهر لك ما في كلام الغرناطي  
في وثائقه وان ساقه ابن فرحون فقها مسلما فانه قال في آخر الباب السابق عند قوله لا أقر  
مانصه وفي وثائق الغرناطي من سئل عن شئ فقال هو لفلان لم يلزمه ذلك الاقرار بخلاف  
ما اذا قال وهبته من فلان فانه يلزمه اه منها باللفظ فتأمل ذلك والله الموفق (أو بقرض  
شكرا) قول ز كقوله جرى الله فلانا عنى خير الخ كذا وجدته في المدونة فظاهرها انه

(أو أقر اعتذارا) قول مب وان  
لم يدعه بان مات الخ يعنى اذا عرف  
الاصل للمقر كفى طي عن ابن  
رشد انظره (أو أقر بقرض الخ)  
قول مب مفهوم القرض الخ  
هـ اذ هو قول المصنف أو وفتنه كما  
في طي وقول ز ونحوه يفيد  
ق الخ بل كلام ق يوهم أن  
اختيار ابن يونس من عنده والصواب  
ما نلخ انظر الاصل (وقبل أجل  
مثله الخ) قول ز



وهذا مع فوات السلعة الخ بهذا قيد المدونة ابن يونس كافي (١٥١) الحسن ونقل عن عياض ما يفيد اتفاق الشيوخ عليه

وقال ابن ناجي انه نص المدونة في كتاب الرهن اه وكذا في كتاب تضمين الصانع منها وقول مب بما اذا لم يكن عرف الخ أى والا عمل به مع فوات السلعة لامع قيامها كما يدل عليه سياقه كز وبه يسقط تورثه هو في بان المشهور عدم مراعاة الشبه قبل الفوت والعرف كالشبه بل به يعرف الشبه انظره وقول مب عنها فالقول قول المقرض الخ تقول بفتح الراء وكسرها اه والكسر هو المتعين لقوله عقبه ولا يشبه هذا البيع وقول مب وقد نقل غ الخ يعنى هنا وأما في التكميل فقد ذكر نصها هذا ولم يعرج على ما لابن عرفة بحال فسبحان من لا ينسى وقول مب عن ح من أن الاصل في القرض الخ يقتضى انه لم يقل بذلك أحد من أهل المذهب مع انه قد ذكر الخلاف فيه غير واحد كالتبطيني وصاحب المعين وغيرهما وقال ابن ناجي عند نصها المذكور وأقيم من ههنا ان القرض المبيع يحتمل على الحلول وفيه خلاف اه ح وقول مب نقله ابن يونس الخ وعليه اختصرها أبو محمد وأبو سعيد وسلمه شراحها وذكره أيضا أبو محمد في نوادره عن كتاب ابن سحنون والميتي وابن هرون في اختصاره وابن عبد الرقيق في معينه فقال ابن عرفة انه لا يعرفه الخ من أغرب الغريب وكذا تسليم ق و غ و ح والله أعلم سبحانه الهادي الى الصواب انظر الاصل وبالله تعالى التوفيق

لا بد من هذا اللفظ أو ما يقوم مقامه في ذلك وقد نقل ابن عرفة كلام المدونة الذي نقله هنا ق ونقل قبله ما نصه وللشيخ في ترجحة الاقرار على جهة الشكر لابن حبيب عن ابن الماجشون من قال لقوم أسلفني فلان مائة دينار وقضيته اياها صدق ولو قالها عند السلطان لم يصدق لان ما كان على وجه الشكر أو الذم لم يؤخذ به فانه مالك وجميع أصحابه اه منه بلفظه فتأمل مع كلام المدونة وقد ذكر ابن فرحون في الباب المذكور اتفاقا في الاقرار على وجه الشكر ثلاثة أقوال ثالثها ان كان في مجلس القضاء لم يصدق الا بيينة لكنه صدر بما عند المصنف وحكي الثاني والثالث بقبيل فانظره (أو نزعاً على الاربع) قول ز ونحوه يفيد ق بل كلام ق يوهم أن اختيار ابن يونس من عنده فراجعه متأملاً والصواب ما لغ واعتراضت عليه ساقط ونص ابن يونس عقب قول المدونة الآن يذ كر ذلك بمعنى الشكر الخ محمد بن يونس يريدو كذلك ان ذ كر ذلك على معنى الذم وقد قيل ان كان ذلك على معنى الذم كان يقول أساء معاملتي وضيق على حتى قضيته فانه يغرم ولا وجه للفرق بين المدح والذم والصواب أنهم سواء اه منه بلفظه وتقدم في كلام ابن عرفة نسبة التسوية بينهم المالك وجميع أصحابه وبه تعلم ما في كلام ق من الاجحاف والله أعلم (وقبل أجل مثله في بيع) قول ز وهذا مع فوات السلعة الخ بهذا قيد ابن يونس المدونة فقال عقب كلامها الذي ذكره مب هنا ما نصه يريد وقد فأت السلعة بحوالة الاسواق فأعلى اه منه بلفظه ونقله ابن ناجي في شرح المدونة وزاد عقبه ما نصه قلت وهو نص المدونة في كتاب الرهن وقال قبله ما نصه واعتبر هنا الشبه في قوله الآن يكون لتلك السلعة أمر معروف والمشهور أنه لا يعتبر الشبه مع القيام خ لا فالابن الماجشون ويعتبر مع الفوات اتفاقاً اه منه بلفظه ونص ما أشار اليه من كتاب الرهن قال مالك واذا قال مبتاع السلعة بعد أن فأت عنده باعتها بمن الى أجل وقال البائع بل بشن حال فان ادعى المبتاع أجل اقرضيا صدق وان ادعى أجل لا يبعد لم يصدق وقال ابن القاسم لا يصدق في الاجل ويؤخذ بهما أقربيه من المال حالا الآن يقربا كثرهما ادعاء فلا يكون للبائع الاما ادعى اه منها بلفظها ونحوه في كتاب تضمين الصانع منها ونصها وان اتفق المتبايعان في الثمن واختلفا في الاجل فقال البائع بعتما حالة أو الى شهر وقال المبتاع بل الى شهرين فان لم تنف حلفا وردت وان فأت سيد المبتاع فأما في قول البائع بعتم الى شهرين فالمبتاع مصدق مع عينه لان البائع أقرب إلى أجل وادعى حله وأما في قول البائع بعتم حالة فيصير المبتاع مدعي الاجل وروى ابن وهب عن مالك في الوجهين أن السلعة ان لم يقبض المبتاع صدق البائع مع عينه وان قبضها المبتاع صدق المبتاع مع عينه ان ادعى ما يشبه اه منها بلفظها وقد قيد أبو الحسن كلام المدونة بما قيد هاهنا ابن يونس ونقل من كلام عياض ما يفيد أن الشيوخ كلهم قيدوها بذلك ونصه قوله ومن ابتاع سلعة بمن وادعى أنه مؤجل وقال البائع بل حال الخ عياض ظاهرة الالتفات الى ما يشبه قبل فوات السلعة ولكنهم قالوا ان معنى المسئلة أن السلعة فأت اه منه بلفظه على نقل أبي على وقول مب هذا وان كان ظاهر المصنف لكن يجب تقييده بما اذا لم يكن عرف بخلافه الخ



ما جزم به من العمل بالعرف قبل القوات ضعيف وما استدلل به من كلام المدونة لادليل له فيه لما رأيت من تقييد الشيوخ له بما اذا قامت السلعة مع تصريح ابن نابي بأن المشهور عدم مراعاة الشبه قبل القوات وقد صرح ابن رشد أيضاً بأنه المشهور من قول ابن القاسم انظر نصه في ق عند قوله في اختلاف المتبايعين أو قدراً أجل الخ ولا خفاء أن من شهد له العرف هو مدعي الشبه وقد قال أبو علي في اختلاف المتبايعين مانصه لأن العرف كالشبه اه قلت بل به يعرف الشبه وقد حكى في الصفة القول بمراعاة العرف قبل القوات بقليل ونسبه ولده في الشرح لابن القاسم ونسب ما جزم به أولاً من عدم مراعاة المالک وابن القاسم وقد سلم له ما ذلك أبو علي وغيره وفي ابن سلون مانصه وإن كان الاختلاف في الاجل فقال البائع بالنقد وقال المشتري بالنسيئة فاما أن تكون السلعة قائمة أو فائتة فإن كانت قائمة تحالفها وتفاسخا وقبل ان ادعى المشتري أجل لا يرى الا يتم فيه وشهد العرف كان القول قوله والاتحالفها وتفاسخا اه محل الحاجة منه بلفظه ويشهد لذلك ما قاله غير واحد من المحققين كالامام المازري وغيره من قبله ومن بعده من أن الاختلاف في الاجل كالاختلاف في قدر الثمن لانه يختلف بذلك والمشهور في الاختلاف في قدر الثمن أنه لا يراعى فيه الشبه قبل القوات حسبما تقدم في محله ومن صرح بذلك ابن رشد في مقدماته وبيانه ففي ترجمة فصل في التداعي من كتاب كراء الرواحل والدور والارضين من المقدمات مانصه واختلف اذا اختلف المتبايعان والسلعة قائمة واتي أحدهما بما يشبه مما أتى به صاحبه هل يتحالفان ويتفاسخان أو يكون القول قول من أتى منهما بالاشبه فالمشهور في المذهب الصحيح من الاقوال أنهم ما يتحالفان ويتفاسخان ولا ينظر في ذلك الى الاشبه من غيره وذهب ابن وهب الى أن القول قول من أتى منهما بما يشبه وقاله ابن حبيب في بعض مسائل اه محل الحاجة منها بلفظها وقال في رسم الكراء والاقضية من سماع أصبغ من كتاب الصدقات والهبات بعد ذكره الخلاف بين ابن القاسم وأصبغ في مسئلة مانصه فراعى ابن القاسم في هذه الرواية دعوى الاشتباه مع القيام وهو خلاف المشهور في المذهب ولم يراعه أصبغ على المشهور فيه وبالله التوفيق اه منه بلفظه وفي الجواهر بعد أن ذكر الخلاف في اختلافهما في قدر الثمن وذكر فيه أربع روايات وأن رواية ابن القاسم في المدونة وبها أخذ أنهما ما يتحالفان ويتفاسخان وإن قبضها وبأن بهما لم تفت بتغير سوق أو بين مانصه فروع الاول اعتبار الاشبه في الدعوى وقد قال الشيخ أبو الطاهر ان قامت السلعة فلا خلاف في مراعاته قال وأما ان كانت قائمة فقولان المشهور أنه غير مراعى لوجود السلعة والقدرة على ردها والبيع مظنة التغبان والشاذ أنه يراعى قال وصوبه الاشياخ اه منها بلفظها ومع كونه المشهور فيه العمل بكافي ابن سلون فانظره ولما ذكر أبو علي أن المازري اختار رواية أشبه وقوله انه ما يتحالفان ويتفاسخان مطلقاً ويردان في القوات الى القيمة قال مانصه ولكن مذهب المدونة هو المشهور والذي به العمل وهو النى في المتن فله دره اه منه بلفظه وبهذا كله تعلم ما في كلام مب وبقول الجواهر لوجود السلعة والقدرة على ردها يظهر لك الجواب عن قول ز وهو مشكل مع ما تقر



أنه أصل من أصول المذهب الخ فتأمل ذلك كله بانصاف وقد حصل أبو علي في اختلاف المتبايعين ما في ذلك من التفصيل على المشهور المعمول به نظماً فقال

خلف بخمس عن أومنة \* أنواع ما ذكرناه من واعتن  
فيه تحالف وفسخ مطلقا \* في فوت ما بيع ودون حقا  
والشبه لغو عندهم فيما ذكر \* لهله يعلمها من يعتبر  
وثن مع مثن وأجل \* في قدرها ذلك أمرها جلي  
قبل فوت في مبيع وجد \* وبعدة معتبر بلا اعتدا  
والوصف كالقدر لمن جرى \* وقيل كالنوع بكل ما طرا  
ومشترى إذا ما أشبهها \* عند فوت كان لزامتها  
وكل راجع لقدر الثمن \* فحكمه حكمه لا تتنى  
من أجل أورهن أو جيل \* في القدر والوجود خذ تفصيلى

اه منه بلفظه عند قوله وصدق مشترى والله الموفق \* (تنبيهه) \* اجراء مسئلة الاقرار هذه على مسئلة اختلاف المتبايعين كما فعل مب أصله للقيشى قال أبو علي عند قوله وان اختلافنا في انتهاء الاجل الخ مانصه وتوابع على هذا وهذا غلط فاحش انظر بيانه عند قول المتن وقبل أجل مسئلة الخ في المحل المذكور ولان ما يأتي جاء زيدا في عمره وقال له لك على دينار الى شهر ولا كذلك ما هنا فانهم متفقان على الاجل وادعى المشتري عدم تمامه والبائع تمامه وعلو اقبول قول المقر بأنه لو أراد الكذب لم يقرأ أصلاً كما تراه في المحل المذكور اه وقال في المحل المذكور بعد أن نقل عن الكافي ولو أقر بدين الى أجل كان القول قوله الآن يأتي مستثكر من الاجل وقد قيل ان القول قول المقر له انه حال ويخلف والاول أصح لانه لو شاء لم يقر اه منه بلفظه مانصه ويقول لانه لو شاء لم يقر تعلم الفرق بين ما هنا وبين ما في اختلاف المتبايعين لانه فيما تقدم لا يجسد سبيلا لانكار أصل المال ولا كذلك هنا اه محل الحاجة منه بلفظه فقلت وفيه نظر من وجوه الاول قوله لان ما يأتي قال لك على دينار الى شهر ليس هذا هو معنى ما يأتي بل معناه ان ذلك من بيع مؤجل الى كذا كما رأيته هنا من كلام من تكلم عليه الثاني قوله ولا كذلك ما هنا فانهم متفقان على الاجل الخ لا وجه للاستدلال به على غلط القيشى ومن تبعه لانهم معترفون بذلك وانما معنى كلامهم ان الاختلاف في الاجل له صور لانه اما في أصله واما في قدره واما في انتهاءه وأن المصنف تكلم على الثاني والثالث هنا وسيتم كلامي على الاول في باب الاقرار وذلك واضح لكل متأمل أدنى تأمل الثالث قوله لانه فيما تقدم لا يجسد سبيلا لانكار أصل المال الخ هو مبني على ما تقدم له من تصوير ما في المحلين بما تقدم منه وقد علمت ما فيه وأما على ما هو الصواب في تصويره فانه يجسد سبيلا الى انكار أصل المال وان صورنا ما في اختلاف المتبايعين بأن البائع ادعى أولاً أنه باع له كذا بالحلول وما هنا بأن المقر ادعى أنه اشترى منه كذا الى شهر مثلاً لان المدعى عليه يجسد سبيلا أيضاً لانكار أصل المال بانكار ما ادعاه عليه من أصله اذ القول لمنكر العقد اجماعاً الرابع أنه لو كان ما ذكره هو العلة



لقيل قوله وان ادعى من الاجل ما لا يشبه لان هذه العلة موجودة اذ ذلك وشرط العلة أن تكون مطردة منعكسة مع أنه قد صرح بأنه لا يقبل قوله حينئذ وأيضا لو عتبرت هذه العلة لقبيل منه ذلك في القرض لوجودها فيه ويأتي أن الحق خلافه فتأمل به بانصاف والله أعلم (لاقرض) قول مب وكلامها المذكور يشهد لتفريق المصنف الخ سبقة الى ذلك طي وغيره وظاهر كلامهم أن كلام المدونة شاهد للمصنف ومتبوعه مطلقا مع أنه قد اختلف في تأويلها قال المبسط في كتاب المديان من نهايته بعد أن ذكر كلام الامهات مانصه تأويل الشيخان أبو محمد وأبو الحسن القاسبي على المدونة المقرض بكسر الراء وتأوله أبو سعيد ابن أخي هشام بفتح الراء اه بلفظه وفي اختصار ابن هرون مانصه وأما الاختلاف فقال رب السلف وقع حالا وقال المتسلف الى أجل كذا كان القول قول رب السلف مع عينه على ما تأوله القاسبي وابن أبي زيد على المدونة في قوله قول المقرض على أنه بكسر الراء وتأوله ابن أخي هشام على أنه بالفتح فيكون المتسلف اه منه بلفظه وقال ابن ناجي في شرحها مانصه قوله ومن ادعى عليه بقرض حالا الخ زاد في الام في بعض الروايات قال غيره المقرض والبيع سواء واختصر أبو محمد قولها القول قول المقرض رب المال ومثله لابن يونس وهو الذي أراد البرادعي لا المقرض بفتح الراء اه منه بلفظه ونص ابن يونس قال مالك ومن ادعى عليه قرض حال فادعى الاجل فالقول قول المقرض رب المال لان الآخر ادعى عليه معروفا صنعه معه فوجب أن يكون القول قول المدعى عليه قال مالك ولا يشبه هذا البيع اه منه بلفظه فتحصل أن في المدونة القولين على ما في بعض رواياتها وأنها على الرواية المشهورة تؤولت على كل منهما وقد خفي ذلك على ابن عرفة وتابعيه وعلى المعتضين عليهم أيضا ❦ قلت لكن تأويل الشيخين هو المتعين لقوله في الرواية الاخرى قال غيره القرض والبيع سواء ولما نقله ابن يونس والبرادعي عنهما من قوله قال مالك ولا يشبه هذا البيع فتأمله وقول مب وقد نقل غ و ق وح كلام ابن عرفة وأقروه وزاد طي ولم يستحضروا كلامهم مع أن الغالب عليهم الحفظ لمسائلها والكمال لله اه ❦ قلت وذلك بالنسبة لغ من أغرب الغريب لانه في تكميل التقييد ذكر نص اه هذا وتكلم عليه ونقل عليه كلام المبسط السابق ولم يعرج على كلام ابن عرفة بحال فسبحان من لا ينسى وقول مب حتى قال ح ما ذكره ابن عرفة صحيح لا شك فيه وما ذكره ابن الحاجب انما يأتي على أصل الشافعية من أن الأصل في القرض الحلول كلام ح هذا يقتضي أنه لم يقل أحدا من أهل المذهب ان الأصل في القرض الحلول وقد سلمه طي و جس و نو و مب وليس كذلك فقد ذكر الخلاف في ذلك غير واحد كالمبسط وصاحب المعين وغيرهما في اختصار المبسطية لابن هرون مانصه ويجب أن يذكر في العقد كون السلف حالا أو موقفا فان سكت عن ذلك فاختلف فيه القرويون فقال أبو عمران السلف جائز ويقضى بالحلول وقال ابن أبي زيد السلف جائز ويقضى بالاجل وقال ابن القاسبي لا يجوز السلف ولا ينمن أحدهما وقال اللغمي ذلك جائز الا أن تكون عادة وقال ابن الهندي يعضى السلف بقدر ما يعلم أنه ينتفع بالسلف قال ويتطر أيضا الى يسر المتسلف



وعسره اه منه بلفظه وقال ابن ناجي عند نصها المذكور مانصه بأقيم من هنان  
 القرض المبهم يحمل على الحلول وفيه خلاف اه منه بلفظه وقول مب وذكره أيضا ابن  
 شاس الخ قد أشار إليه طي قائلا قد سبقه إليه ابن شاس دون ذكر خلاف فيه اه ونص  
 ابن شاس ولو قال على الف مؤجل من جهة القرض قبل الآن يذعي الطالب أنها حالة  
 فالقول قوله مع عينه اه منه بلفظه وقد ذكر المسئلة غير واحد عن لم يذكره مب  
 فذكرها الشيخ أبو محمد في نوادره في ترجمة جامع تصرف ألفاظ الأقرار معان مختلفة من  
 كتاب ابن سحنون ونصه وان قال له على الف درهم إذا جاء رأس الشهر وأولى القطر أو إلى  
 الأضحي لزمه ذلك إلى أجله ولا تكون حالة وان ادعى الطالب أنها حالة حلف المقر وكانت  
 إلى الأجل الآن يقول المقر أنها من قرض فهذا ان ادعى الطالب أنها حالة فالقول قوله مع  
 عينه اه بلفظه على نقل أبي علي وذكره الميضي وابن هرون في اختصاره وتقديم نصهما  
 وذكره في المعين ولم يحك فيها خلافا ونصه وان اختلفا فقال المسلف حالة وقال المتسلف  
 إلى أجل فان القول قول رب الحق مع عينه اه منه بلفظه فتحصل من مجموع ما ذكره  
 وما ذكرته أن ما قاله ابن الحاجب وقوله ابن عبد السلام وابن هرون وقد ذكره قبلهم ابن  
 شاس جازم به وأصله في المدونة على الرواية المشهورة وأصح التأويلين عليها وعليه اقتصر  
 الشيخ أبو محمد وابن يونس وأبو سعيد في مختصراتها وسلم ذلك شرعا لها أبو الحسن وابن ناجي  
 وغيرهما كما سلكه قبلهم أبو إسحق التونسي ونقل مثله عن الموازية أيضا وذكره ابن سهل في  
 أحكامه الكبرى عن المدونة وابن الحاجب في نوازله عن كتاب ابن شعبان وأبو محمد في نوادره  
 عن كتاب ابن سحنون والميضي في نهايته وابن هرون في اختصاره وابن عبد الرزاق في  
 معينه فقول الامام ابن عرفة أنه لا يعرفه لغير ابن الحاجب من أغرب الغرب وكذا تسليم  
 ق و غ و ح والله سبحانه الهادي من يشاء إلى الصواب (كشي) قول ز أوحق  
 الخ صحيح فان فسر الحق بغير المال في ابن عرفة مانصه الشيخ عن كتاب ابن سحنون من  
 قال فلان على حق ثم قال أردت حق الاسلام لم يصدق ولزمه ان يقر بشي ويحلف على  
 دعوى الطالب ان ادعى أكثر منه وكان سحنون يقول يتطرق فيه على نحو ما ينزل مما  
 يتكاملان فيه فان تنازعا في جنس المال أخذ بذلك وان تنازعا فيما يجب لبعضهما على  
 بعض من حق وحرمة لم يؤخذ بالمال اه منه بلفظه وكتب بعضهم بطرقة ابن عرفة  
 بالنسخة التي بيدي منه مانصه بتعين قول سحنون ولا يختلف فيه انتهى وهو ظاهر فعمل  
 ما قبله اذا قامت قرينة على ارادة المال أو لم تقم قرينة أصلا والله أعلم (وكشرة ونيف)  
 قول ز وان كان خلاف مدلوله كما نقله عن الجوهرى انه اقرار الخ غير صحيح بل الذي  
 يفيد كلام الجوهرى أن النيف اسم للزائد على العشرة لا العشرة وما زاد عليها وكذا كلام  
 غيره من أئمة اللغة كقول القاموس والنيف ككيس وقد يخفف الزيادة أصله نيوف يقال  
 عشرة ونيف وكل ما زاد على العقد فنيف إلى أن تبلغ العقد الثاني اه منه بلفظه وفي  
 النهاية مانصهم وكل ما زاد على عقد فهو نيف بالتشديد وقد يخفف حتى يبلغ العقد الثاني اه  
 منها بلفظها وفي المصباح مانصه النيف الزيادة والتثقيب أقصع وفي التهذيب وتخفيف

(كشي) قول ز أوحق فان  
 قال أردت حق الاسلام لم يصدق  
 الان قامت قرينة على صدقه وقول  
 ز كما قال ابن عرفة الخ يشهد له  
 قول الصحاح وكذا كناية عن شي اه  
 (ونيف) الذي يفيد الجوهرى  
 والقاموس والنهاية والمصباح انه  
 باسم للزائد على العشرة لا العشرة  
 وما زاد عليها وكلام القاموس والصحاح  
 صريح في أن عينه وأو أصله نيوف  
 (فالشرعي) قلت قال في ضيق  
 ينبغي تقييده بما اذا كان عند  
 المتكلم شعور بالدرهم الشرعي اه



النصف الحن عند الفصحاء وقال أبو العباس الذي حصلنا من أقاويل حذاق البصريين  
والكوفيين ان النيف من واحد الى ثلاثة والبضع من أربعة الى تسع ولا يقال نيف الا  
بعد عقد نحو عشرة ونيف ومائة ونيف وألف ونيف اه منه بلفظه \* (تنبيه) \* كلام  
القاموس صريح في أن عينه واو وكلام الجوهرى يقتضى أنها يا لانه ذكر أو لا مادة ن  
و ف ولم يذكر فيه ما نذكر مادة ن ي ف و ذكر فيها قال في القاموس مانصه وأفرد  
الجوهرى له تركيب ن ي ف وهما والصواب ما فعلناه لان الكل واوى اه منه بلفظه  
قلت الجوهرى وان أفرد له مادة ن ي ف مصرح بأن أصله الواو لقوله مانصه  
النيف الزيادة يحقق ويشدد وأصله من الواو يقال عشرة ونيف ومائة ونيف وكل ما زاد  
على العقد فهو نيف حتى يبلغ العقد الثانى اه منه بلفظه (وسقط في كناية وشئ) قول  
مب فوجه السقوط كما يفيد ابن عبد السلام وضع أن ذلك مبنى على عرف الخ سلم  
ذلك لهما وهو غير مسلم فقد قال ابن عرفة عقب ذكره كلام ابن عبد السلام مانصه قلت  
هذا التعليل لسقوط شئ المعطوف خلاف تعليل ابن الماجشون بأنه مجهول والفرق عنده  
بين مفرد او معطوف أن لغوه مفردا يودى الى اجمال اللفظ المقرب و اذا كان معطوفا سلم  
من الاجمال لا عناية بالمعطوف عليه اه منه بلفظه ونقله غ هنا وفي تكميله وسيله  
وهو حقيق بالتسليم لان المصنف في توضيحه نسب هذا الفرع لابن الماجشون ثم وجهه  
بما ذكره مب وابن الماجشون قد عدل ما قاله بما ذكره عنه ابن عرفة وقد نقله قبل  
كلامه السابق عن الشيخ أبي محمد عن ابن حبيب عنه ونصه فالشئ ساقط لانه مجهول  
وبلزمه ما سمي اه منه بلفظه فكيف يعمل كلامه بعله تخالفا لعلته فتأمل (كشهاد  
في كراهة الخ) الظاهر أن المصنف قصد ما قاله ابن شاس وابن الحاجب وابن عبد  
الله وقد بين غ ذلك بما لا مزيد عليه قال ابن عاشر حاصل ما طوله غ هنا أن  
المقصود خلاف ما ذكره هو وابن الحاجب وابن شاس وهو التعدد ولزوم المائتين وانما  
يصح ما ذكره المصنف اذا كانت البيعة لم تقيد بكباب اه منه بلفظه وأراد ز أن يحمل  
كلام المصنف على خلاف ما قصد فقال كشهاد من المقر له الخ وأوله مب وما كان  
ينبغي له ذلك وقد اعترضه نو وهو حقيق بالاعتراض ونصه الاشهاد من المقر له والكتابة  
بخطه مما لا يعتمد عليه ولا يقول عاقل بالالتفات اليه فهو من التأويلات البعيدة ولو حمل  
كلام المؤلف على ما اذا شهد المقر جماعة بالمائة ولم يأمرهم بالكتب ثم أشهد أخرى  
كذلك جاء المقر وأمرهم أن يكتبوا له ما سمعوه من المقر فكتبوا له لكان صحيحا اه محل  
الحاجة منه بلفظه وهو محل صحيح من جهة الفقه كما يشهد له كلام ابن رشد الذي عند  
غ ولكنه بعيد من لفظ المصنف فتأمل \* (تنبيه) \* الذ كر هنا حفظناه وسمعهناه بالضم  
ولم أرا جدا ممن تكلم عليه تعرض لضبطه ولم يضبطه أيضا ابن عبد السلام ولا المصنف في  
صحيح مع وقوعه في لفظ ابن الحاجب وصنع القاموس يقتضى أنه بالفتح إلا أن يكون  
اتسكل على الشهرة ولم يذكره في الصحاح ولا في النهاية ولا في المصباح بهذا المعنى أصلا والله

(كشهاد في ذكر الخ) الظاهر ان  
المصنف انما قصد ما قاله ابن شاس  
وابن الحاجب وابن عبد السلام كما  
بينه غ قال ابن عاشر حاصل  
ما طوله غ هنا ان المنصوص  
خلاف ما ذكره المصنف ومتبوعاه  
وهو لزوم المائتين وانما يصح ما ذكره  
المصنف اذا كانت البيعة لم تقيد  
بكباب اه ولم أرأى ز ذلك جل  
المصنف على ما ذكره وبه واعترضه بان  
الاشهاد من المقر له والكتابة بخطه  
مما لا يقول بالالتفات اليه عاقل  
وأول مب كلام ز فحمله على  
معنى صحيح والله الموفق \* (تنبيه) \*  
الجارى على الالة سنة ضم ذال  
ذكر وصنيع القاموس يقتضى أنه  
بكسرهما وقول هو فى بنصها  
وهم لان القاموس ذكر قوله و ذكر  
الحق الصك فى تعدد معانى الذ كر  
بالكسر والله أعلم



(وبعائة وبعائتين الخ) يجري فيه  
جميع ما مر في مثله وقول خش  
كان ما شاعلى القول الثاني الخ أى  
أنه يلزمه الاكثر سواء كان الاقل  
أبعد تاريخاً وأقرب ابن عبد السلام  
وهو الاشبه بمذهب المدونة وابن  
عرفة وان أنكر وجوده منصف قد  
رجع آخر الى أنه يؤخذ من المدونة  
في كتاب السلم الثاني وكتاب الشهادات  
ونحوه لابن ناجي وقول مب كما  
هو ظاهر المصنف أى لانه المتبادر  
من الواو لكثرة استعمالها في الترتيب  
حتى ذهب جماعة كثيرة الى أنها  
حقيقة فيه مجاز في غيره وبه يسقط  
قول هونى فيه نظران الواو  
لا ترتب اه نعم هذا الذى حمله عليه  
مب هو قول أصبغ ولم يزم من رجمه  
انظر الاصل والله أعلم قلت ونص  
ابن الحاجب وبعائة وبعائتين في  
موطنين فقالا ان كان الاكثر وألا  
لزمه ثلثمائة اه ضحى يعنى اذا  
أقرب بعائة في موطن ثم أقرب بعائتين  
أو تقدم الاقرار بعائتين فقال محمد  
لزمه ثلثمائة نظرا الى اختلاف  
المالين وقال ابن حصون اضطرب  
قول مالك في هذا وآخر قوله أن  
يخلف المقر ما ذاك الامال واحد ثم  
لا يلزمه الاماتان وبه أخذ ابن  
عبد الحكم وابن حصون ونقل ابن  
حبيب عن أصبغ التفرقة فان أقر  
بالاقل أو لا صدق أن الاقل داخل  
في الاكثر وان أقرب الاكثر أو لا فهمما  
مالان لان عادة الناس اذا تقدم الاقل  
ثم زادوا عليه ان يجمعوه مع الاقل  
بخلاف ما اذا تقدم الاكثر اه منه  
بلفظه وبغزو القول الثاني لمن

أعلم (وبعائة وبعائتين الاكثر) يرد عليه ما ورد على الذى قبله وجواب ز بقوله بخط  
المقر الخ غير صحيح كما تقدم وجواب نو في التى قبلها يجري هنا لكن على تسليم وجود  
القول الثاني في كلام ابن الحاجب الذى قال فيه ابن عبد السلام انه الاشبه بمذهب المدونة  
وان كان ابن عرفة أنكر وجوده فصالحه يرجع آخر الى أنه يؤخذ من كلام المدونة في  
كتاب السلم الثاني وكتاب الشهادات انظر نصه في غ ونحوه ما لابن عرفة لابن ناجي في شرح  
المدونة فانه قال عند قولها في كتاب الشهادات ومن أقام شاهداً بعائة دينار وشاهد اجمسين  
فان شاء - حلف مع شاهد المائة وقضى له بها والا أخذ خمسين بغير عين اه مانصه ظاهره  
أنه لم يجعل له حقا الا فى أكثر الاقرارين أو فى أقلهما الا في مجموعهما وهذا هو أحد الاقوال  
الثلاثة فيما اذا أقر رجل بعائة في موطن وبعائتين في موطن آخر سواء كان أقل العددين  
أبعد تاريخاً وأقرب وقيل يلزمه ثلثمائة مطلقا قاله محمد وقيل يفصل بين أن يقدم في  
الاقرار أكثر العددين فيلزمه ثلثمائة أو يقدم الاقل فيكون الثاني به - مؤكداً الاول  
قاله أصبغ ويخرج هذا القولان في مسألتنا والثلاثة كما كان ابن الحاجب ولم يوجد  
الاول منها النقل غيره الا أنه ظاهر ما هنا وظاهر قولها في تكرار الواو يا من جنس واحد  
لموصى له واحداً منه بلفظه وأما جواب مب بتقييد كلام المصنف وحمله على قول  
أصبغ ففيه أن قول أصبغ لم يرمحه المصنف في توضيحه ولا غيره عن وقفنا عليه وقوله  
انه ظاهر المصنف هنا فيه نظران الواو لا ترتب فتأمل له والله أعلم \* (تنبيهان \* الاول) \*  
نقل ابن يونس كلام المدونة السابق وزاد عقبه مانصه يريد ترد على المشهود عليه اليقين  
في الخمسين الاخرى فان حلف برى وان نكل غرم اه محل الحاجة منه بلفظه ونقله أبو  
الحسن في كتاب السلم الثاني وقال عقبه مانصه الشيخ انظر هل يخلف على جملة المائة أو  
يخلف على خمسين لان الخمسين الاخرى ثبتت بشاهد دين انظر اه منه بلفظه  
\* (الثاني) \* ظاهر كلام ابن ناجي هنا أنه فهم كلام المدونة أن ذلك مجملين وقال في كتاب  
السلم الثاني عند قولها كشاهد على خمسين وآخر على مائة فان شاء أخذ خمسين وان  
شاء حلف وأخذ المائة اه مانصه وقال بعض القرويين هذا اذا كانا في مجلس واحد ولو  
كانا في مجلسين وادعى الطالب أنها حقان حلف مع كل شاهد وأخذ مائة وخمسين اه  
منه بلفظه قلت ومثله نقله غ عن ابن رشد عند قوله الا في قريبا وان أبرأ فلا ما بما  
له قبله الخ وانظر مع مالك المبطل في كتاب الشهادات ونصه على اختصار ابن هرون ومن  
أقام شاهداً بعائة وآخر بجمسين فان شاء أخذ خمسين بغير عين أو حلف وأخذ المائة  
واختلف ان شهد ابداً عن مجلس واحد فقيل مثل ذلك وقيل تهانرا قام الطالب بهما  
فان قام بشاهد المائة حلف وأخذها وسقطت شهادة الآخر وان كان أعيدل بخلاف  
وان قام بشاهد الخمسين فقيل يخلف ويحلف الا آخر وان كان أعيدل وقيل يخلف مع  
الأعدل منهم ما يستحق ما شهد به اه منه بلفظه فتأمل مع ما لابن رشد وما لابن ناجي  
والله أعلم (وزيت في جرة الخ) عدل عن قول ابن الحاجب وثوب في صندوق أو منديل  
في لزوم ظرفه قولان بخلاف زيت في جرة وقوله في ضحى مانصه ظاهره أنه يتفق هنا على



ذكر مع ما تقدم بتخلص أيضا من بحث ابن عرفة بأنه لا يعرفه وان سله ق و م ب والله أعلم (وثوب في صندوق الخ) الرابع في الصندوق ونحوه عدم لزوم وفي الزق ونحوه للزوم خلاف ما يوهمه المصنف من التسوية بين القولين كابن الحاجب مع إمامه الاتفاق على لزوم في الزق ونحوه انظر الاصل والله تعالى أعلم (أو شهد الخ) قلت قول ز وليس كذلك أي خلافا لضيح وقوله عن د قاله في ضيح هو في متن ابن الحاجب ونقله أيضا ابن عرفة عن كتاب ابن سحنون فهو الاول قول ز فان نكل الثاني أيضا فلا شيء له الخ الظاهر أن له القيمة لأن المقرأ قرله بها وفي ابن عرفة ما يشهد له قلت ويعضده أيضا أن نكول الثاني كخلف الاول فتأمل

لزوم الجرة والفرق بينهما وبين الاول أن الزيت يقتصر الى الجرة بخلاف ما تقدم وليس كذلك فانه حكى في النوادر الاختلاف هنا عن حكى عنه الخلاف في المسئلة السابقة اه منه بلفظه ونقله جس وسله ونحوه لابن عرفة ونصه ظاهره في الخلاف في الجرة وهو وهم تبين فيه ظاهر لفظ ابن شاس لذكر الشيخ فيه قولي سحنون وابن عبد الحكم نصا اه منه بلفظه ونقله ق وجس وسله وسبقه ما الى ذلك ابن عبد السلام ونصه قوله وثوب في صندوق أو في منديل في لزوم طرفه قولان قال ابن سحنون عن أبيه فممن قال غصبت فلا تاثر باقي منديل لزمه الثوب والمنديل ويكون مصدقا في الثوب والمنديل وكذلك عشرة أثواب في عيبة وقال ابن عبد الحكم لا يلزمه المنديل ولا العيبة وكذلك اختلفوا قال مائة رطل سمن في زق أو عشرة أراذب في جوالق قلت والاصل ما قاله ابن عبد الحكم لكن المتبادر في العرف الى الذهن ما قاله سحنون ثم قال قوله بخلاف زيت في جرة يعني فينتق على أن الجرة للمقرلة اذ لا يستغنى الزيت عن وعاءه وعاءه المنسوب اليه في الاقرار الجرة فيكون الجميع للمقرلة وليس كذلك فان الخلاف فيه موجود كما قدمناه فوق هذا حكاه أبو محمد في النوادر عن حكى عنه الخلاف في المسئلة السابقة اه منه بلفظه وتعقب ذلك أبو علي بن رجال وتبعه تليذه ابن عبد الصادق فقال ما نصه شيخنا الصواب ما قاله ابن الحاجب وابن شاس أنه لا خلاف في لزوم الجرة وما لا يستغنى بنفسه واعتراض المعارض على ابن الحاجب ليس بصحيح وكان المعارض اغترظا هرا أول كلام النوادر من غير تأمل فيما بعده ونصه أولا عن ابن عبد الحكم وأما ان قال ثوب في منديل فانه لا يلزمه المنديل وكذلك ان قال في عيبة لم يلزمه العيبة وقال في كتاب ابن سحنون وان قال غصبتك عشرة أراذب في جوالق أو قال مائة رطل سمن في زق فهو ضامن لما سمي من شيء وطرفه وقال ابن عبد الحكم لا يلزمه الظرف اه منه بلفظه ففهم المعارضون الخلاف على العموم في الزق وغيره ثم قال في النوادر وقال ابن عبد الحكم فممن قال غصبتك ثوب باقي منديل أو من منديل فلا يلزمه المنديل وكذلك شعير في غرائره لم يلزمه غير الشعير وأما ان قال غسل في زق فانه يلزمه العسل والزق لان ظاهر هذا أخذ الزق بعسله وأما العيبة ونحوها فيها الثوب فقد يدخل يده فيأخذ منها الثوب ولا يأخذها ونحوه يضمنه الخ فقد اتفق هنا سحنون وابن عبد الحكم على أنه يضمن الزق مع العسل ثم قال وما قاله شيخنا رحمه الله متعين فالصواب مع ابن الحاجب لا مع المصنف في المتن والمعارضين والحمد لله ثم قال شيخنا فتبين من هذا كله أن الرابع في الصندوق ونحوه عدم لزوم وأن الجرة والزق محل اتفاق وقد سلم جميع من وقفنا عليه الاعتراض وهو غير مسلم اه محل الحاجة منه بلفظه قلت قد سلم رحمه الله أن ما نقله في النوادر وألا عن كتاب ابن سحنون يفيده ما فهمه منه المعارضون وهو كذلك ونقل ابن عبد السلام ما في كتاب ابن سحنون نص صريح في ذلك ولا ينافيه ما نقله في النوادر آخر اعن عبد الحكم ان غاية ذلك أن له قولين وذلك ليس بمستبعد بل هو كثير جدا اذ كم من مسئلة له فيها قولان بل للامام وغيره فيها أقوال لكن على المصنف درك في مختصره لتسويته بين القولين مع أنه جله مبني لما به الفتوى والرابع



في الصندوق ونحوه عدم اللزوم كما قاله أبو علي لاقتصار غير واحد عليه كالتعاض في معوته  
ونصها إذا قال له على ثوب في منديل أو صندوق كان مقرا بالثوب دون الوعاء ولو قال له  
عندي عسل في زق كان مقرا بالزق والعسل وفرقا أحبا بينهما بأن العسل يقتصر إلى  
الوعاء لانه لا يمكن أخذه إلا في وعاء والثوب يمكن أخذه بغير منديل فلم يتضمن الإقرار به  
إقرارا بطرفه اه منه بلفظه على نقل ابن عبد الصادق في المفيد مانصه وإذا قال له على  
ثوب في منديل أو في صندوق لزمه الثوب دون الوعاء وإن قال له عندي عسل في زق لزمه  
العسل والزق والفرق بينهما أن العسل يقتصر إلى الوعاء لانه لا يمكن أخذه إلا في وعاء  
والثوب يمكن أخذه بغير منديل فلم يتضمن الإقرار به الإقرار بطرفه اه منه بلفظه  
والراجح في الزق ونحوه اللزوم لوافقة ابن عبد الحكم عليه في أحد أقواله ولاقتصار  
القاضي وصاحب المفيد وابن شاس وابن الحاجب عليه وكذا ابن جري في قوانينه ونصه  
ولو قال له على عسل أو زيت في زق أو في جرة لزمه المقرب به الوعاء اه منه بلفظه والله أعلم  
(فهو للاول وقضى للثاني بقيته) قول ز فان نكل الثاني أيضا فلا شيء له من القيمة الخ  
هكذا في عجم جازم به وقد سلمه قوم وبسكوتهم عنه وقال شيخنا ج فيه  
نظربل الظاهر أن له القيمة إذا المقر قد أقر له بها اه وهو ظاهر فتأمل ثم وجدت لابن عرفة  
ما هو شاهد له فراجعنا شئت (ولك أحد ثوبين عين) قول ز فينبغي أن يشتركا  
فيهما الخ سكت عنه قوم وبسكوتهم عنه الظاهر أنه يأخذ الادنى اه وهو  
ظاهر لانه يشكوله صدق المقر الناكل أولا والله أعلم وقول ز فان في هذا الباب ما هو  
مبنى على أن يمين التهمة ترد كما يأتي في قوله وإن قال لأدري الخ قال شيخنا ج لم يأت له  
شيء في المحل المذكور انتهى قلت ز حكى ذلك عن عجم وقد ذكر ذلك عجم هناك  
وإن لم يذكره ز هناك (حلقا على نبي العلم) قول ز مثله إذا حلف أحدهما الخ  
سكت عن نكولهما معا ولكن يؤخذ الاشتراك بالأخرى من نكول أحدهما وحلف  
الأخر ونص ابن عرفة عن سماع عيسى بن القاسم أن حلفا أو نكلا أو حلف أحدهما  
كناشريه يكتفي ابن رشد هذا على حقوق يمين التهمة ورجوعهما ثم قال وعلى عدم لحوق  
يمين التهمة بكونان شريكين دون أيمان وعلى لحوقها وعدم رجوعها إن نكل المقر  
وحلف المقر له كان له أجودهما وفي العكس أدناه ما وفي السماع لعيسى عن أنسب أن  
نكلا كان للمقر له أدناه ما وكذا حكمه المازري عنه اه منه بلفظه فيؤخذ من كلامه  
هذا أن ما قاله في سماع عيسى ضعيف لانه خلاف المشهور في يمين التهمة عكس ما عزاه له  
ز الآن يقال هو المنصوص ولا غرابة في بناء مشهور على ضعيف والله أعلم \* (تنبيه)  
قال ابن عاشر مانصه قوله وإن قال لأدري حلقا الخ تأمل ما فائدة هذه اليمين مع أن المرتب  
على وجودها منهما أو من أحدهما هو المرتب على فقد هاه منه بلفظه ونقله جس أيضا  
وهو بحث ظاهر (والاستثناء هنا كغيره) قول ز خلافا لعبد الملك أي في أنه لا يصح  
استثناء الأكثر ومثله في ابن الحاجب ولم يذكر خلافا في جواز استثناء المساوي أي النصف  
وكذلك في ضيغ لم يذكر خلافا إلا في الأكثر وذلك يؤهم أن استثناء النصف لا خلاف في صحته

(ولك أحد ثوبين عين) قول ز  
فان نكل فينبغي أن يشتركا فيهما بل  
الظاهر أنه يأخذ الادنى وقوله ترد  
كما يأتي أي عند عجم  
وقوله مثله إذا حلف أحدهما الخ  
وأخرى إذا نكلا وبه ينظر أنه  
لأفائدة لهذه اليمين كما أشار له ابن  
عاشر والله أعلم (والاستثناء هنا الخ)  
قول ز خلافا لعبد الملك وخلافا  
لما في المفيد انظر الاصل وقوله منها  
أن تجمع الخ ابن عرفة ضابطه أن  
نطرح مجموع كل استثناء هو وتر  
من مجموع كل استثناء هو شفع مع  
المستثنى منه أو لا ياتي فهو الجواب  
اه وإن أبرأ فلا نافية أو أجنبية  
لكن في توجيه اليمين على القريب  
تفصيل ذكره في المقصد المحمود  
حاصله أنه أن وقع في الصحة فلا يمين  
والا فلا بد منها انظر الاصل (برئ  
مطلقا) أي من الحقوق المالية



وهو خلاف ما لابن عرفة ونصه وفي جواز في المساوي قولاً الاكثر والاقل مع أحد قولي  
ابن الطيب وفي جواز الاكثر قولاً الاكثر والاقل مع ابن المباحسون وأجداه منه بلفظه  
وقول ز. ولك في معرفتك طرق منها أن تجمع مراتب العشرة الشفعية على حدتها  
ومراتبها الوترية كذلك وتسقط ما اجتمع من الشفعية مما اجتمع من الوترية الخ هكذا  
في بعض النسخ وهو لا يصلح أن يجعل ضابطاً لانه وان صح في هذا المثال الذي ذكره وهو له  
على عشرة إلا تسعة الى الواحد لا يصح في صوراً آخر فحوله على عشرة الاسبعة الا خمسة الا  
واحد الا ان اللازم على ضابطه في هذه ثلاثة مع أن اللازم فيها سبعة كما اقتضته الضوابط  
التي صرح به ابن عرفة وقد ذكره هذا الضابط بعكس ما ذكره ز مع زيادة ونصه  
ضابطه أن تطرح مجموع كل استثناء هو وتر من مجموع كل استثناء هو شفع مع المستثنى منه  
أو لا فإني فهو الجواب اه محل الحاجة منه بلفظه وهو صحيح فتأمله ووقع في كثير من  
نسخ ز على الصواب \* (تنبيه) \* بعد أن ذكر في المفيد عن الزجاج انه لا يجوز استثناء  
أكثر الشئ منه وأطال في توجيه ذلك قال مانصه والقليل الذي يستثنى من الشئ الثلث  
فقد وثقه هذا مذهب مالك وأصحابه اه منه بلفظه وفيه نظر وقد صرح ابن شاس وابن  
الحاجب وغيرهما بأن المشهور صحة استثناء الاكثر فأحرى المساوي وتقدم كلام ابن عرفة  
قريباً والله أعلم (وان أبرأ فلا نأمله قبله الخ) شمل قوله فلا بنا القريب والبعيد وهو كذلك  
لكن في توجيه اليمين على القريب تفصيل في المقصد المحمود مانصه أشهد فلان بن فلان بما  
لزمه من القول بالحق والابتناره أنه متى حدث به حدث الموت فليس يخلف عنده ان بن فلان  
أوزوجته فلانة ما لا يظهر او لا باطناً عرضاً ولا قرصاً ولا شيئاً يقع عليه اسم شيء ذق أو جل  
مما يصح عليه ويجوز اقتناؤه حاشي كسوته للمهنة وان جيع ما يتوطاه ويتغطاه لابنه  
المذكور ولا حق له معه فيه وأنه في عول ابنه وكفالتة وانعاشه واحسانه فن تعرض  
لطلبه بسببه أو اتهمه وقصد تخليفه واعنائه فهو ظالم له ومتعد عليه والله لا يحب المعتدين  
والظالمين أعد لهم عذاباً أليماً شهد \* فقه ان كان الابراء في حال الصحة وذهب الورثة الى  
تخليف المبرأ على الجملة فليس ذلك لهم لارتفاع التهمة بالبراءة وانصوا على شئ استفاد  
الاب بعد الابراء وقطعوا به وانه تخلفه فيكون لهم اليمين عليه وله ردها عليهم وان وقع الابراء  
في المرض فلا بد من يمين المبرأ على القول بوجوب يمين التهمة اه منه بلفظه وفي نوازل  
الاقرار من المعيار مانصه وسئل ابن الحاج عما يعقده الناس أنه لم يخلف عند فلان قريبه  
أو عند بعض ورثته ما لا عرضاً ولا ضاهلاً تلمزهم اليه من أم لا فأجاب اخلف الشيوخ  
في سقوط اليمين عن المبرأ فكان بعضهم يرى سقوطها وبعضهم كان يرى أن اليمين لا تسقط  
قلت والقول بانها لا تسقط قول ابن زرب اه منه بلفظه (ومن القذف والسرقة) قول ز  
وظاهره أيضاً شموله للبراءة من المعينات كدار الخ مثله في ح وزاد خلافاً لما في الذخيرة  
من قولها لا يصح أبرأ ثمك من داري التي تحت يدك لان الابراء الاسقاط والمعين لا يسقط  
نعم يصح فيه الهبة ونحوها اه وهو كلام ظاهر في نفسه الا أن المراد من قول القائل أبرأ ثمك  
من داري التي تحت يدك أي أسقطت مطالبتي بها ولا شك أن المطالبة تقبل الاسقاط

عموماً تطرح وقول ز وظاهره  
أيضاً شموله للبراءة من المعينات الخ  
هو أيضاً ظاهر نصوص المتقدمين  
والمؤخرين وصرح به ابن عبد السلام  
خلافاً للقرافي كما في ح وقال ابن  
ناجي العمل على عدم دخول الرابع  
ولعله يعرف عندهم والاف هذا العمل  
غير جارٍ فاس وما والاها فلا يعتر  
بمافي نظم العمل المطلق من قوله



والربع من ذلك العموم خصا \* الا اذا نض عليه نصا

انظر الاصل قلت وقول ز على أقوال الخ بالاول منها قال سعيد بن المسيب والثاني قال سليمان بن يسار وقوله الحديث أني ضم الخ قال العراقي في تخريج أحاديث الأحياء أخرجه البزار وابن السني في عمل اليوم والليلة والعقيلي في الضعفاء من حديث أنس بسند ضعيف وذكره ابن عبد البر من حديث ثابت مرسل عند ذكر أبي ضمخ في الصحابة قلت وانما هو رجل من كان قبلنا كما عند البزار والعقيلي اه وقول ز والثالث الفرق الخ الذي عند جس في شرح تصوف المرشد في حكاية الثالث هو مانصه وقرق مالك فقال العفوع عن المال أفضل وتركه عن الاعراض أفضل وفصل في شرح الحصن تفصيلا آخر فقال ان الافضل جعل الظالم في حل فيما لا يقدر على رده من المال وكذلك العرض (١٦١) لقوله تعالى خذ العفو والكناظمين الغيظ

ولمن صبر وغفر الآية وأن تعفوا أقرب للتقوى ولئن صبرت لم لهو خير للصابرين ما لم يفهم التجري بذلك فلا ينبغي للمؤمنين أن يذلولوا أنفسهم فيتجرأ عليهم الفساق وفي الحديث انصر أخاك ظالما أو مظلوما قالوا كيف تنصره ظالما قال تضرب على يده أي تنصره على نفسه وتخبره عن الوقوع في الاثم وقد قال ابن سيرين لمن استحل منه ما يكون لابن سيرين أن يحل شأ حرمه الله وقد قال تعالى والذين اذا أصابهم البغي هم ينتصرون ذكره في سياق المدح وبذلك يجمع بين الآيات اه وكذا كان ابن عباس وغيره يقولون لمن استحل منهم قد حرم الله أعراض المؤمنين فلا ينبغيها ونحلها لك ولكن غفر الله لك يا أخي قال بعض العارفين وهو من دقيق الورع وايضا حبه ان كل ذنب له وجهان وجه يتعلق بالله تعالى من حيث

قال الكلام على حذف مضاف فتأمل اه كلام ح انظر بقية ان شئت \* (تنبيهه) \* اذا وقع البراء العام فهل يشمل المعينات مطلقا ربا وغيره على ما هو الصواب لا على ما للقرافي فظاهر كلام المصنف ومن تكلم عليه انه يشملها مطلقا وهو ظاهر كلام النوادر وغيرها وقال ابن ناجي عند قول المدونة في كتاب الوصايا الاول ومن قال اشهدوا أن فلانا وصي ولم يزد على هذا فهو وصيه في جميع الاشياء الخ مانصه وقعت مسئلة عندنا بالقيروان وقاضيه أبو يوسف يعقوب الرعي في رجل أبرأ فلانا من جميع الدعاوى كلها وقصد المبرئ بذلك دخول الربع في المبرأة فكتب فيها بالتونس فافتي بعض شيوخنا على ما بلغني بان الربع لا يدخل فيما ذكر لانه لم ينص عليه ثم وقعت في هذه المدة القرية فافتي فيها شيخنا بان شيوخه اختلفوا فيها بتونس وان الشيخ أبا القاسم الغبري أفتى بمنع دخوله وبه العمل اه منه بلفظه وعادته اذا قال بعض شيوخنا فراده الامام ابن عرفة وان قال شيخنا واطلق فراده البرزلي قلت والقول بدخوله هو الظاهر لشهادة طواهر نصوص المتقدمين والمتأخرين ولان اللفظ صالح لشموله لذلك لغة وعرفا فان كان من أفتى بعدم شموله استند الى عرف عندهم اذا قاله مسلم والا فلا وجه له وهذا نحو ما ذكره ابن ناجي أيضا في الوكيل المفوض اليه لا يبيع الاصول مطلقا الانص عليها على ما به العمل عندهم بحرى العرف بذلك عندهم في ذلك الوقت وهذا العمل غير جاريفاس وما والاها في الفرعين معا ولذا لم يذكره الزقاق ولا الشيخ ميارة ولا أبو زيد الفاسي وقد ذكره العلامة ابن قاسم في علميانه على عادته في ذكره فيها كل ما قيل فيه انه جرى به العمل وان لم تتوفر شروطه فقال والربع من ذلك العموم خصا \* الا اذا نض عليه نصا

فلا يعتبره وقول ز عن ابن رشد اختلف في التحلل صوابه التحليل بالياء مصدر حمله أي جعله في حل كما يدل عليه آخر كلامه وأما التحلل فهو مصدر تحلل أي طلب من رب الحق

(٢١) رهوني (سادس) تعلق حدوده ولا مدخل للعبد فيه ووجه يتعلق بالعبد يؤخذ الله تعالى به الخصم اذا وقعت المشاحة في الآخرة من العبد اه وأخرج عبد بن حميد عن منصور قال سألت ابراهيم رضي الله عنه عن الآية المذكورة قال كان المؤمنون يكرهون أن يذلولوا أنفسهم فيجتري الفاسق عليهم وأخرج سعيد بن منصور وعبد بن حميد وابن جرير وابن المنذر وابن أبي حاتم عن ابراهيم النخعي رضي الله عنه في الآية قال كان المؤمنون يكرهون أن يستذلوا وكانوا اذا قدر واعفوا وهذا هو روح الفرق بين العفو والذل كما أشاره الامام الشريف أبو محمد سيدى عبد السلام بن الطيب القادري رحمه الله تعالى بقوله

والفرق بين عفوان عن جاني \* والذل للنفس والامتهان  
ان طريق العفو عن حبا \* اسقاط حق عفة وكرما  
مع قدرة منه على انتقام \* وانه من شسيم الكرام  
والذل ترك الانتقام عجزا \* وخيفة من علا واعتزا  
وذلك مذموم وحال المنتقم \* أحسن حالا اذ على حق قدم



وقال العارف بالله تعالى سيدى ابن عباد رضى الله عنه فى رسالته الكبرى مائنه وليس كل سبئة يمكن أن يغفرها الكرام ولا كل حسنة يقال لصاحبها أدخل الجنة بسلام لأن العدل والحكمة بآيات من ذلك والكرم والفضل لا يصادان ما هنا قال الله عز وجل ويؤت كل ذى فضل فضله فرب الفضل على الفضل وكل من عنده لا اله غيره ولا خير إلا خيره اه وفى شرح الحصن الحاصل أن أحوال المظلوم إما انتصار وإما استسلام وصبر وإما عقو وصغ وإما ادعاء للظالم وإحسان إليه وهذا أعلاها كأن الأول فيه تفصيل فقد يكون مخطراً فيمتد كدتركه فى الخبر إذا دعا العبد على ظلمة قال الله تعالى عبيدى أنت تدعوى على من ظلمك ومن ظلمته يدعوى عليك فإن أردت أن أستجيب لك استجبت عليك وفى حديث آخر ذكره فى الجامع حتم على الله أن لا يستجيب دعوة مظلوم ولا آخر قبله مظلمة وعلى هذا حال المخطئين الذين يقدمون على الأمور بشهوة النفس دون بصيرة ولا إذن يختص اه ثم ذكر أن أولياء الله إذا ظلموا على طبقات أعلاها الذين إذا ظلموا رجوا من ظلمهم قال وما أحسن حالك إذا رحم الله بك من ظلمك فتلك درجة الصديقين قال الشيخ زروق فى شرح الوعائس ليس الشأن أن تدعوى على الظالم فى ذلك إنما الشأن أن تدعوا بصلاحه فيرجع عما هو عليه فبذلك عليك ما أخذ منك أو يتأمل منك فيعود أمره إليك ولا يهدى الله بك رجلاً واحداً خير لك مما طلعت عليه الشمس والله الموفق عنه

\*(الاستحقاق)\*

ولده أنت ولدى لأن الادعاء إنما يكون فيما جهلت الدعوى فيه وقول مب عن ابن رشد الاستحسان الخ بوضعه قول التبصرة معنى الاستحسان أن تكون الحادثة مترددة (١٦٣) بين أصلين أحدهما أقوى بهاشبها وأقرب إليهما والآخر أبعد فيعدل

عن القياس القريب إلى القياس على الأصل البعيد الجريان عرف أو ضرب من الأصل أو خوف منسدة أو ضرب من الضرر اه (انما يستحق الخ) قلت الظاهر أن مصب الحصر مجموع الفاعل والمفعول وهما متاخران وعلى التنزل فالخ لانه قد يظهر القصر فى انما كقول البوصرى

أن يجعله فى حل منه وليس الخلاف فيه فتأمل وانظر نو (وان بصن) هو يفتح الصاد كما يفيد كلام القاموس وصرح به فى المصباح ونصه الصل الكتاب الذى يكتب فيه المعاملات والأقارب يروجه صكوك وصكوك وأصكك مثل بحر ويحور ويحار وأبحر اه منه بلفظه (وان أبرأ مما معه الخ) قول ز وان أبرأه مما عليه برئ من الدين لا الأمانة هذا على ما لا ينحون لآلى ما لا يه انظر

\*(فصل فى الاستحقاق)\*

(انما يستحق الاب) قول مب فيه نظراً إذا الحصر خاص بجملة وجدت فيها أداته الخ ما قاله كله ظاهر لكن الجواب الحسن عن المصنف ان الحصر فى كلامه منصب على الاب كما أفاده

كلام

وكل آى ألقى الرسل الكرام بها \* فانما اتصلت من نوره بهم

وقول ز فيتعلق به الحصر الخ لعل مراده أنه يستفاد منه بمهمة الصفة ما يفيد الحصر والأفلا يقول بظاهاه أحد فضـ لا عن مثل ز وبه تعلم أنه لو قدم المصنف المفعول أو زاد فقط عقب الاب لكان أحسن والله أعلم وقول ز الى أنه شريف مثله كتب عليه مب فيما رأيته بخطه مائنه لكن ذكر بعض عن الجزولى أن شرفه يختص به ولا يتعدى لبنيه اه واعلم أن أهل الدين انما يطلبون الشرف لودوا وما عليهم من حقوقه كشدة الخوف من الله تعالى لأن الذنب فى القرب ليس كالذنب فى البعد وشكر النعمة وإدامة الخدمة بان يصبر فو ما أنعم الله به عليهم مصارفه ويتعرفوا إحسان المنعم بذلك وعوارفه فبالقلب الاعتراف والاقترار وباللسان المحامد والأذكار وبسائر الأركان تسخيرها فى الطاعة بالعنى والابكار الى غير ذلك من التخليات بالفضائل والتخليات عن الرذائل كما بيناه فى تقييدنا المسمى بالدرر المكنونة فى النسبة الشريفة المصونة فانظره ان شئت وأما طلب الشرف لغرض دينوى فليس من مقاصد أهل الدين وحاشاهم من ذلك وقد قال الشيخ الرافى أبو المواهب الشعرانى فى لواقح الأنوار ان جده الأدنى الشيخ العارف بالله تعالى سيدى على كان يشتمى نسبه الى السيد محمد بن الحنفية رضى الله عنه وكان لا يظهر ذلك ويقول ان رسول الله صلى الله عليه وسلم شتمى عن التفاضل بالنسب ولا يقدر الإنسان حقيقة الأعمال ولو كان من أولاد كابر الصحابة اه وقال فى أدب السلوك مائنه ومنه القرار من رؤية شرف النسب لما فيها من إعجاب النفس ونفخها وكبرها وفى القرآن العظيم فاذا نفع فى الصور فلا أنساب بينهم يومئذ ولا يتساءلون اه وقال المناوى على حديث وآفة الحسب التفرق لبعض الحكام الذى لا يحسن وان كان حقاً قال مدح الرجل نفسه وان كان محققاً اه وقال جلال الدين السهردى رحمه الله تعالى مائنه من قال أنا مؤمن فهو كافر



و من قال أنا عالم فهو جاهل هو ثابت  
عن عمر كاتله السبكي وغيره من  
العلماء وأهل التفسير اه منه  
بلفظه قد بر واعتبر وبالله تعالى  
التوفيق (وفيها أيضا الخ) قول  
مب كافي ح أى مستظهره  
وانظر الاصل متأملا والله أعلم  
(فاستحقه الحق) ﴿ قلت أحسن  
مما لهم هنا ان يقال محله حيث لم  
يلحق بالمشتري وهو صادق بظاهرة  
الحل يوم البيع حيث لم يثبت اقرار  
البائع بالوطء والالتحق به وان لم  
يستحقه وتغير المستبرأة ان أنت  
به لاق من ستة أشهر من وطء الثاني  
كسنة فاكثر ان لم يدعه الثاني والا  
فالقافة وبالمستبرأة ان أنت به لاق  
من ستة أشهر من وطء الثاني والا  
لحق بالثاني وان لم يستحقه وهو  
حينئذ معلوم النسب فلا يصح  
للاول استحقاقه الا ان نقاه الثاني  
فتأمله والله أعلم (والانحلاف)  
قول مب وأما النسب فلا يثبت  
له الخ ولذلك اذا أثبت شخص انه  
أخ للمقربة فانه لا يدخل معه فيما  
صار اليه بالاقرار كافي المعيار وكذا  
اذا أقر لثنين أنهم ما لنا مع مشلا  
فثبت أحدهما قبل المقر فاعا للباقي  
نصف المال كافي المعيار أيضا ولذلك  
أيضا جزم الميطى كما يأتى لمب وابن  
سلمون في فصل التوارث بانه اذا مات  
المقربة وله ولد قبل المقر لا يتزل ولده  
منزله وقال أبو الحسن مانه  
الشيخ والنص فيمن أقر برجل انه  
وارثه انهما توارثان فيما بينهما

كلام ح وقوله مجهول معقول لمقدر كما قرره ز ويؤخذ منه ان غير مجهوله لا يصح  
استحقاقه بمفهوم الصفة لانه صفة لمحدوف أى شخصا مجهول النسب فاستفيد من كلام  
المصنف بالحصر والصفة أن الاستحقاق خاص بالاب فحين جهل نسبه واعتبار المصنف  
مفهوم الصفة أمر مسلم كما قرره في أول الكتاب فتأمل فانه حسن بسن بين والله أعلم (وفيها  
أيضا يصدق الخ) قول مب لكن جملة على الخلاف هو ظاهر الرجاء الخ وهو الذى  
استظهره ح فأنظره \* (تنبيه) \* قال ح بعد أن ذكر تقرير أبي الحسن مانه  
وهذه التفرقة غير ظاهرة ولو فرق بينهما ما بان الاول لم يدخل العبد في ملكه والثانية كان  
في ملكه كان أبين فان جميع المسائل الا تبينة التى قال فيها فى المدونة يلحق به كان العبد  
أو أمه في ملكه فتأمل والظاهر جملة على الخلاف وهو المذهب وم من كلام الرجاء اه منه  
بلفظه وفي قوله فان جميع المسائل الا تبينة الخ نظر فان من جملة ما قول المصنف وان اشترى  
مستحقه والمالك لغيره الخ وقد قال هو نفسه هناك مانه ليس في كلامه رجه الله ما يدل  
على أنه يلحق به وقد صرح في المدونة بانه يلحق به اه مع أن كلام المدونة الذى أشار اليه  
ليس فيه ذكر تقدم ملكه ولا لاه بل فيه ما يدل على خلاف ذلك وقد أقر كلامه ابن  
يونس وأبو الحسن وغيرهما ولم يقيدوه بشئ ونصوا ومن استلحق صبي فى ملك غيره لم يصدق  
اذا كذبه الخائز لرقه أو لولاه ولا يرثه الابينة ثبت وكذا اذا استلحق ابن أمة لرجل وادعى  
نكاحها أو كذبه السيد لم يلحق به الا ان يشترطه فيلحق به ويعتق كمن ردت شهادته بعتقه  
ثم ابتاعه ولانه ادعاء نكاح لا جرم وان ابتاع الام لم تكن به أم ولد فان اعتقهم سيدهم  
قبل أن يتباعهم مستلحقهم لم يثبت نسبهم منه ولا توارثهم الا بما رثت لان الولاء قد ثبت  
لسيدهم فلا ينتقل عنه الابينة اه منها بلفظه فتأمل تجده شاهد الما قلناه وذلك قال  
اللمخفى في بصرته مانه وان كانت الامه ولدها فى ملك غيره فاستلحق ولدها وعلم انه  
ملكها لحق به وردت الام والولد اليه اذا أمكن أن يكون ذلك الولد عن ذلك الملك وان علم  
انهم لم يزل ملكا لغيره فى حين ولادته لم يصدق وان لم يعلم هل ملكها أم لا وكذبه سيدها  
لم يصدق وهذا قول محمد وأحد أقوال ابن القاسم وأصل قوله وقول مالك انه يصدق فى كل  
موضع بشكل أمره ولم يبين كذبه ولا فرق بين ولد الحرة وولد الامه اذا لم يكن للولد أب  
معروف لانه لا بد أن يكون له أب الا انه لا يسقط بذلك ملك من هو فى يده ولا تنزع من يده  
الا أن يعلم أنها كانت ملكا له وان ذلك الولد يشبه أن يكون من ذلك الملك اه منها بلفظه  
وتأمل ذلك كله مع الانصاف يظهر لك صحة ما قلناه والله أعلم (وان استلحق غيره والد الخ) قول  
مب وقال ابن رشد انه قول ابن القاسم فى المدونة مع غيرها الخ سلم رجه الله نسبة ذلك لابن  
القاسم فى المدونة مع ان ابن عرفة بحث فى ذلك ونصه وما عزا ابن رشد لابن القاسم فى  
المدونة مثل قوله فى سماع عيسى لا أعرفه فيها بحال ولهذا المعنى ابن سهل للمدونة وانما  
فيها مسئلة الاقرار بالولاء وقد فرق ابن الماجشون وأصبح بينهما وعمل ذلك ابن سهل  
بان الاقرار بالولاء أقوى ثم ذكر الخلاف فى تسوية الاقرار بالولاء بالاقرار بالنسب وتقديم  
الاقرار بالولاء وعكسه وقال بعده مانه فى تقديم الاقرار بالنسب على الاقرار بالولاء



ولا يتعداه ما ذلك الاقرار الى  
أولادهما اه و قول مب عن ابن  
عرفة وبه العمل مثله للعبدوسى فى  
المعيار عنه ان اقرار الرجل ان فلانا  
وارثه فان لم يكن له وارث ثابت النسبة  
بالبنية فصحيح على المشهور وعليه  
العمل الا ان الناس اليوم كثير  
حسد لهم لبيت المال فصاروا  
يكذبون فى ذلك فينظر القاضي فى  
اتهم اسقط اقراره والاعمال اه  
مخ لكن هذه المصلحة التى تظر  
اليها فكل النظر للقضاة لاجلها  
لاخفاء انها تعود اليوم على الناس  
نفسا مدة أعظم لان قضاة الوقت  
يتقون شوكة الامراء ويسعون فى  
مرضايتهم بما أمكنهم مع كثرة نزاع  
الامراء للناس فى هذا بل فى يورث  
بكلالة مع ثبوت موجب الارث بما  
لامطعن فيه وقد شاهدنا من هذا  
ما الله أعلم به فالتمسك بظواهر  
نصوص الأئمة عليه حب التعويل  
لانه أسلم والله أعلم وقول مب  
قال ابن رشد الخ مثله لابن عتاب  
خلافه لقول ابن عرفة لا أعرفه فيها  
بحال وقوله وقال ابن عتاب الخ  
الذى نسبته له فى المعيار وكذا ابن  
عرفة نفسه فى مختصره أنه يأخذه  
ببين ويحب بان لابن عتاب قولين  
كما صرح به فى التنبهات ثم ان الذى  
تدل عليه انقال ح أن الراجح أنه  
لابد من اليمين وهو الصواب لاسيما  
عند عدم بيان المقر وجه اتصاله  
بالمقر له وقول ز لما فى المدونة  
انه يقبل منه الخ يؤخذ منه انه لو أقر فى  
مرضه بذلك وبان فلانا أخوه مثلا

ثالثها ان لم يقل اعتقنى والا فالعكس لظاهر قول أصبغ وقول ابن الماجشون وصحونون فى  
نوازل قلت فعلى تقديم الاقرار بالنسب على الولا يصح عزوان بن رشد للمدونة اه منه بلفظه  
قلت مثل ما لابن رشد لابن عتاب كما فى نوازل الاقرار من المعيار ونصه مذهب ابن القاسم  
ان من أقر أن فلانا ابن عمه لا يثبت نسبته بهذا وانما له المال بعد الثانى فان لم يأت له طالب  
أخذه المقر له مع عينه حتى هذا عنه أحمد بن ميسر وهو مذهب فى المدونة اه منه بلفظه  
وقول مب قال ابن عرفة وبه العمل الخ مثله للعبدوسى مع زيادة التصريح بانه المشهور  
وباقى لفظه قريبا وفى المعيار عن ابن عتاب مانصه الا أن العمل جرى على قول ابن القاسم  
والله أعلم بحقيقة الصواب اه منه بلفظه وفيه أيضا عن أبى الفضل راشد مانصه العمل  
على قول أصبغ ومن قال بقوله من أصحاب مالك وهو مذهب أهل العراق وهو الراجح  
اه منه بلفظه وقول مب وعلى الارث فقال ابن مالك وابن القطان يأخذه بعد عينه  
على كون الاقرار حقا وقال ابن عتاب يأخذه بغير عين الخ هكذا فى ح عن ابن عرفة  
فى مختصر الحنفى وهو خلاف ما قدمناه من نقل المعيار عنه وخلاف ما عزاه له ابن عرفة  
نفسه فى مختصره ونصه وعلى ثبوته فى شرطه بين المقر له ثالثها ان لم يبين المقر وجه  
اتصاله بالمقر له فى جدمعين لابن مالك مع ابن القطان ونقل ابن سهل عن بعضهم وعن ابن  
عتاب اه منه بلفظه ويجمع بين ذلك بأن ابن عتاب اختلف قوله فى ذلك كما قال عياض فى  
كتاب الولا من تنبيهاته ونصها وقوله فى الذى ترك البنتين فادعى رجل أنه مولاها ما أقرت  
له احدى البنتين انها ان ماتت ولم تدع وارثا غيره يحلف ويأخذ الميراث قال محمد الامين  
فى هذا حقيقة وما فى الكتاب متجه فى ان من اعترف له بالاخوة أو بوراثة لم تثبت الا  
من قوله انه لا يرث على مذهب ابن القاسم ومن أثبت له الميراث بالاعتراف حتى يحلف على  
تصديق ما أقره المقر وهو قول أبى عمر بن القطان وأبى مروان بن مالك بهذه المسئلة  
استدل أبو مروان وهو كما قال لانه ورثها باعترافها وهى كالاولى وأفتى غيره ما نه لامين فى  
هذا واختلف فيه قول أبى عبد الله بن عتاب اه منها بلفظها وهذا هو والله أعلم بالموضع  
الذى أشار اليه أبو الوليد بن رشد حسبما فى ح عنه وفى كلام ح هنا نظرفاته قال فى  
التنبيه الثالث مانصه ظاهر كلام المصنف أن الميراث للمقر له على القول به دون عين وهو  
كذلك الخ كذا فى جميع ما وقفت عليه من نسخه ووجس النظر انه جزم بنى اليمين مطلقة  
مع أن أنقاله تدل على أن الراجح انه لابد من اليمين وما أفادته أنقاله هو الصواب ولا سيما عند  
عدم بيان المقر وجه اتصاله بالمقر له لقول ابن عتاب فى طرده مانصه واختلف فى عينه هذا  
اذا رفع نسبهما فى الاقرار الى جد واحد أو ما ان لم يرفع الى جد واحد فيقوى هنا وجوب  
اليمين وفى ذلك خلاف ضعيف انظر فى الثانى لابن سهل اه منها بلفظها \* (تنبيهات  
\* الاول) \* فى كلام ابن عرفة فى تعارض الاقرار بالنسب والولا يخالف لان ذكر أولان  
أصبغ موافق لابن الماجشون فى ان الولا أقوى ثم فى تحصيله عز الاصبغ مخالفته لابن  
الماجشون وبسبب ذلك ان أصبغ له قولان موافق فى نقل ابن حبيب عنه فى الواضحة ابن  
الماجشون كما فى المعيار عنها وقد قال ابن عرفة نفسه مانصه قال أى ابن سهل ولا بن



حبيب عن ابن الماجشون وأصبح من أقرى مرضه بان فلانا أخوه وفلان مولاه فيرأه لمولاه دون أخيه فغلبا الاقرار بالولاء على الاقرار بالنسب لان الاقرار بالولاء حق من الحقوق أقر به والاقرار بالاخ - استلحاق ولا يكون الا في الولد فقط اه منه بلفظه وخالف أصبح في سماعه من كتاب الاستلحاق ماله في الواضحة فقال فيه مانصه قيل لا يصح ما تقول في الرجل يقر في صحته باخ ثم يقر بعد زمان بولاه لرجل ثم يموت وكيف ان كان أقر بالولاء قبل اقراره بالاخ وكيف ان أقر بالاخ أولا ثم ثبت الولاء بعد ذلك بينة قال أرى النسب أولى على كل حال كان هو الاول والثاني قال القاضي قوله أرى النسب أولى على كل حال لا يعود على قوله في السؤال وكيف ان أقر بالاخ أولا وثبت الولاء بعد ذلك بينة اذ لا اختلاف في انه لا يجوز الاقرار بوارث الا اذا لم يكن له ميت وارث معروف بنسب ولا ولاء وانما يعود على الاقرار بالولاء بالنسب فرأى النسب أولى على كل حال تقدم أو تأخر ومعنى ذلك عندى اذا قال فلان مولاي ولم يقل أعتقني لانه اذا قال أعتقني ثبت له بذلك الولاء والميراث فوجب أن يكون أولى من الاقرار بالنسب تقدم أو تأخر وكذلك على قياس هذا وقال فلان ابن عمي وفلان أخي لوجب أن يكون الاخ أولى بالميراث تقدم أو تأخر لان الاقرار به - بمنزلة اقامة البينة على هذا وهذا ورأى ابن الماجشون الاقرار بالولاء أولى من الاقرار بالنسب من أجل أن الولاء ثبت بالاقرار وظاهره ولو لم يقل أعتقني وسنزيد المسئلة بياناً في نوازل سحنون من كتاب الولاء اه منه بلفظه ونقله ابن عرفة مختصراً وزاد مانصه قلت قال سحنون فيه ان قال فلان مولاي أعتقني ثبت له الولاء والارث كقيام البينة وقدم على الاقرار بالنسب ولو تأخر عنه أو كان في المرض قال ابن رشد ظاهر قول أصبح في نوازه ان الولاء لا يثبت بالاقرار ولو قال أعتقني اه منه بلفظه فلو قال لظاهر قول أصبح في سماعه من الاستلحاق وقول ابن الماجشون مع أصبح في الواضحة وسحنون في نوازه - سلم من ذلك فتأمل اه \* (الثاني) في جعل ابن عرفة الاقوال ثلاثة اعتماداً على قول ابن رشد في نوازل - سحنون ظاهر قول أصبح ان الولاء لا يثبت بالاقرار ولو قال أعتقني نظر لان ابن رشد وان قال ذلك فقد صرح في شرحه بحمله على خلاف ظاهره حسب ما تقدم عنه آتفاً لحمله على الموافق لما سحنون لا على الخلاف وما قاله متعين لان ثبوت الولاء بقول الشخص فلان أعتقني أمر مسلم مذكور في المدونة وغيرها فوضها في كتاب الولاء مانصه ومن أقر أن فلانا أعتقه وفلان يصدقه فانه يستحق بذلك ولا موان كذبه قومه الا أن تقوم بينة بخلاف هذا فيؤخذ به او كذلك ان أقر بذلك عند الموت فانه يصدق ويرثه فلان ان لم تقم بينة بخلاف ذلك اه منها بلفظها قال أبو الحسن مانصه قوله وان أ كذبه قومه ظاهره أن الضم - يرجع الى المقر والذي في الامهات أظهر ابن يونس قال ابن سحنون والاقرار بالولاء ثابت جائز باجماع العلماء وقال أيوب لا يثبت الولاء بالاقرار عند البصريين اه منه بلفظه وفي النهاية للمسيطي مانصه والاقرار بالولاء ثابت جائز باجماع العلماء وقيل لا يثبت الاقرار بالولاء عند البصريين على يعني نفسه فن أقر أن فلانا أعتقه وفلان يصدقه فانه يستحق بذلك ولا موان واختلف اذا كذبه فلان فقال ابن القاسم لا يثبت له ولواء

قدم الولاء لانه أقوى وكذا ان قال  
فلان مولاي ولم يقل أعتقني وقيل  
يقدم حينئذ الاخ انظر الاصل في  
ذلك كله والله أعلم وقول ز  
ويصح رجوع ضمير الى قوله أي لم  
يرث المستلحق الخ اذا قرئ المستلحق  
فتحاً بالنصب مفعولاً مقدماً سقط  
تصويب م ب



الآن تقوم بينة بخلاف ذلك فيؤخذ فيها قال الشيخ أبو الحسن وهذا المعروف من المذهب وقال أصبغ في كتاب ابن حبيب يكون مولاه وان أنكر ولم يأت بينة اه منها بلفظها ومراومه بالشيخ أبي الحسن اللخمي فانه قال في تبصرته مانصه الاقرار بالولاء يصح فاذا أقر أنه هو المعتق فقال أعتقني فلان ولم يقم دليل على كذبه فاذا كان كذلك جرى مجرى ما شهدت به البيئات في الموارثة والمعاقلة واختلف اذا أكره فلان فقبل لا يثبت له ولا هو المعروف من المذهب وقال أصبغ في كتاب ابن حبيب يكون مولاه وان أنكره ولم يأت بينة ولا يكون ذلك في الولد الابال بينة وبأقرار الاب والاول احسن اه محل الحاجة منه بلفظه بل ظاهر كلامهم أنه ثبت وان لم يقبل مع ذلك أعتقني وقد صرح بذلك في المدونة أيضا فقيمها قبل ما قدمناه عنها مانصه قال أشهب وكذلك لو أقر رجل أن فلانا مولاه ثم مات ولم يستل أمولى عتاقه أم غير عتاقه رأيت مولى ويرثه بالولاء اه منها بلفظها قال أبو الحسن مانصه ظاهره أن اقراره يتعدى الى غيره من ولده وابن القاسم يوافق على هذا يدل عليه ما يأتي في قوله ومن أقام بينة أن هذا الميت مولى فلان الخ الشيخ والنص فيمن أقر رجل أنه واثقه أنه ما يوارثان فيما بينهما ولا يتعداهما ذلك الاقرار الى أولاده ما فأنظر ما الفرق بين النسب والولاء اه منه بلفظه وأشار بقوله يدل عليه ما يأتي الخ الى قوله بعده هذا بقراب مانصه ومن أقام بينة أن هذا الميت مولاه لا يعملون له واثقه لم تتم الشهادة حتى يقولوا أعتقه أو أعتق أباه أو شهدوا على اقرار الميت أنه مولاه اه منها بلفظها وقد صرح ابن يونس بموافقة ابن القاسم لأشهب ونصه ومن المدونة قال أشهب وكذلك لو أقر رجل أن فلانا مولاه ثم مات ولم يستل أمولى عتاقه أم غير هارأيت مولاه ويرثه بالولاء وقاله ابن القاسم أيضا اه منه بلفظه فاذا سلم ثبوت الولاء بالاقرار تعين ما قلناه وتبين بهذا أن قول ابن الماجشون وأصبغ في الواضحة هو الصواب الموافق لصريح ابن القاسم وأشهب في المدونة الذي سلمه ابن يونس وأبو الحسن وغيرهما من الشيوخ أما اذا صرح بقوله أعتقني فلا اشكال فيه وأما اذا قصر على قوله هو مولاي فلما رأيت من نص المدونة وفي النهاية مانصه ويجوز أن يكون هذا الاقرار لولد الذي أعتقه وولد ولده قال محمد بن أحمد بن القصار ولا يختلف في النص أن والده كان أعتقه أو جده وقال أحمد بن سعيد الهندي يختلف ذلك في النص وبينه اه منها بلفظها وان كان يمكن أن يفرق بينهما كما فرق بينهما في الشهادة حسبما تقدم في نص المدونة لاحتمال أن يكون أراد بالولاء الولاء الحلف والنصرة والاسلام على يديه كما أشار اليه أبو الحسن في وجه رد الشهادة بذلك مجمله وكيف يصح أن يحمل كلام أصبغ على ظاهره وهو يقول ان الولاء يثبت بالاقرار ولو كذب المقر له حسبما مر عنه اتفاقا قلت واذا تأملت ما سبق من النصوص ظهر لك ما في قول أبي الحسن السابق فأنظر ما الفرق بين النسب والولاء اذا الفرق بينهم ما واضح غاية فتأمله والله سبحانه أعلم \* (الثالث) في المعيار مانصه وأجاب أيضا يعنى الشيخ أبو محمد سيدى عبد الله العبدوسى عن مسئلة من هذا المعنى أما تنال الله وأياكم على السنة أما اقرار الرجل أن فلانا واثقه فان لم يكن له وارث ثابت النسب بالبينة فجميع على



المشهور من المذهب وبه القضاء وعليه العمل الآن الناس اليوم كثر كذبهم وحسد  
 لبيت المال فصاروا يكذبون في ذلك فينظر القاضي بحسن النظر في اتهمه أسقط اقراره  
 والأعمال ولذلك ينظر فيه عقب نزوله ووقوعه اه منه بلفظه ١ قلت هذه المصلحة التي  
 نظر اليها رحمه الله فوكل النظر للقضاة لاجلها الاشكال اليوم أنهم اتعود على الناس بمفسدة  
 أعظم لان القضاة في هذا الوقت وقبله من أدركا يتقون شوكة الامر او كثير منهم يسمي  
 في مرضاتهم بما أمكنه والامر اقد كثر نزاعهم للناس في هذا بل فيمن يورث بكلا لة مع  
 ثبوت موجب الارث بما لا مطعن فيه حتى يلجؤهم للصلح ولذا قال ابن عرفة في قضاة وقته  
 ما هو معلوم من قبولهم شهادة من يعرفون جرحه لاجل الولاة فكيف بوقتنا هذا فيما  
 يرجع للمال وقد شاهدنا من هذا ونحوه ما الله أعلم به فالتسلط بطواهر نصوص من تقدم  
 عليه يجب عليه التعويل لانه أسلم والله الموفق (الرابع) في ح في التنبيه السابع مانصه  
 فان أقر هذا المشهد لا آخرته وارثه لا وارث له غيره نفذ اقراره الاول وبطل اقراره الثاني  
 قاله في المسئلة اه منه بلفظه ونحوه في اختصار المسئلة لابن هرون ونصه فان أقر بعد  
 اقراره الاول لا آخرته وارثه لا وارث له سواء بطل الاقرار الثاني اه منه بلفظه ونحوه  
 في الوثائق المجموعة وقد أطلقوه وهو مقيد بما تقدم في كلام ابن رشد وقد صرح بالقيدين  
 عات في طوره فانه قال في ترجمة وثيقة باقرار الرجل لرجل بنسب الخ مانصه وعند قوله نفذ  
 اقرار الاول انما معنى هذا اذا كان الذي أقر به أولا والذي أقر به آخر الوبت تعصيم ماله  
 بالبينة لكانا سواء في ميراثه مثال ذلك ان يقول أول فلان ابن عمي ووارثي ثم يقول آخر  
 فلان ابن عمي ووارثي فهنا يكون اقراره الاول أعمل ولا شيء للثاني وأما لو قال أول ابن عمي  
 ووارثي ثم قال آخر فلان أخى لابي أو شقيقى لكان الاقرار الأخير أعمل اه محل الحاجة  
 منها بلفظها ثم أحال على كلام ابن رشد الذي قدمناه عن نوازل أصبغ من كتاب  
 الاستيعاف وانظر هل يعارض هذا كله مانصه له شارح تأليف المغارسة ومأمعها في  
 الفرع الثامن من فروع الاقرار وسله عن العقباني أولا وقد وقفت على الدرر المكنونة  
 فوجدت فيها باللفظ موافقا لمانصه له عنها بالمعنى ونص ما فيها سألت شيخنا العقباني عن  
 رجل يقول في حياته وصحته فلان ابن عمي يرثي وارثه وبقى على ذلك الى أن مات أى هذا  
 المقر فقام البتات برسم يتضمن أن هذا المقر المذكور قيل له في حياته اقرارك هذا يضر  
 بيناتك من بعد ذلك فقال أعوذ بالله أن يرثي أو يكون له مدخل مع بناتي وانما قلت ذلك  
 مبالغة في برهوا كرامه فانه كان قد أحسن الى كثير ونحو هذا من القول فأجاب بعد أن  
 ذكر قولهم بغيره بدم الارث مانصه وليس الاعتماد الا على الاول الذي هو قول ابن  
 القاسم المشهور في المذهب أنه يثبت بالاقرار المال ولا يثبت به النسب واختلاف الفقهاء  
 في مذرك هذا الاقرار عنده وبأى سبب حصل تأثيره في القضاء بالمال للمقر له ففهم من رأى  
 أن ذلك مراعاة لقول أهل العراق في قولهم ان الرجل اذا لم يكن له وارث فله أن يوصي  
 بجميع ماله فذكره على هذا التقدير وسيله سبل الوصايا ومنهم من رأى أن هذا الاقرار  
 ينزل منزلة الشهادة من المقر فلهذا الموجب للمقر له أخذ المال الابعدي عنه كما اذا قام شاهد



(وخصه المختار) قول مب عن  
ابن رشد له جميع الميراث ان كان المقر  
الخ نحووه في المعيار كون المقر ميرزا  
مريضاً (عق الاصفراخ) قلت  
وقال ابن عبد الحكم فعتق جميعهم  
بالشك وعليه جرى المصنف في قوله  
الآتي وان أقر ميت بان فلانة جاريته  
الخ انظر طي و مب هناك  
وما جرى عليه هنا هو أضعف  
الاقوال لانها خيط علما ان الميت لم ير  
ذلك ولم يحمله لفظه ان طرح وقول  
ز ولا ارث لواحد منهم قد ذكر ابن  
عرفة و ق و ح عن ابن رشد  
الخلاف في ارثهم وهو الذي في البيان  
كافي الاصل وبه تعلم ما في كلام من  
نفى الخلاف فيه (فواحد بالقرعة)  
قلت قول ز ولا يكون ذلك  
الابتعاد بل الخ صحيح في نفسه لكن  
لا على المتبادر من المصنف الذي  
حمله عليه ز بل على ما حمله عليه  
ت وعج أي فسهم وجزء واحد  
بالقرعة وانما حمله على ذلك ليكون  
ما شيا على المشهور والراجح على  
ما يظهر من النقول كافي هو  
وبه تعلم ما في قول طي ان حمله  
على ذلك سهو وان سلمه مب فتأمله  
وقول مب عتق مع ربع الخ  
الذي في المدونة انه يعاد السهم لتمام  
ما بقي من جزء الوصية فاذا وقع سهم  
الحرية على ذى العشرين أعيد مرة  
أخرى فان خرج على ذى الثلاثين  
عتق ثلثه أو على ذى الاربعين عتق  
ربعه ولا يجعل ذى العشرين مع  
ربع ذى الاربعين أو لاجزأ انظر  
الاصل والله أعلم

عدل لمن يدعى ميراث رجل قدماء ولا وارث له وعلى كلا النظرين هل ذلك من معنى الوصية  
أو معنى الشهادة فالجواب في المسئلة أن رجوع المقر بالعصوبة عما أقر به قبل موته يبطل  
الاقرار السابق ويعوثر لمنع خلو ذلك من أن يكون رجوعا عن الوصية أو رجوعا عن  
الشهادة وكلاهما يستقط حكم ما تضمنه الاقرار والله أعلم اه محل الحاجة منها بلفظها من  
نوازل الاقرار قلت قد ذكر أبو الوليد بن رشد في رسم باع غلاما من سمع ابن القاسم  
من كتاب الاستحقاق هذين التوجيهين وزاد في الثاني منهما ما يرتفع به اشكال بين على  
ما اقتصر عليه أبو الفضل العقباني لان جعله كالشاهد يقتضى قصر الارث على كون  
المقر ذكرا عدلا والامر على خلاف ذلك ونص ابن رشد وانما يرتفع به اشكال بين على  
العراق في قولهم ان الرجل اذا لم يكن له وارث فله أن يوصي بجميع ماله لمن أحب وقد قيل  
ان الميراث لا يكون له الا بعد ديمينه ان ما أقر به المتوفى حق وذلك يقوم من كتاب الولاء  
والمواريث من المدونة والوجه في ذلك انه أنزل اقراره به كشهادة له بالنسب فوجب أن  
يخلف معه ويستحق الميراث كالذي يدعى ميراث رجل قدماء ولا وارث له فيأتي بشاهد  
يشهد له بنسبه فانه يخلف مع شاهده ويأخذ المال ولا يستحق النسب هذا قول ابن  
القاسم ويخلف على هذا المقر له مع اقرار المقر به وان لم يكن عدلا امرأعة لقول أهل  
العراق الذي ذكرناه اه محل الحاجة منه بلفظه وبه تعلم أن التوجيه الثاني غير  
مستقل بنفسه بل لوحظ فيه الاول أيضا ويظهر لي أن هذا المحال لما تقدم عن المصطفى  
وغیره والحار ي على هذه الفتوى أنه يختص الثاني بآثره عكس مالا لم يتبطل وغيره أو  
بقتسماته أنصافا على التوجيه الاول وعلى الثاني حرمانه مامعا عن ارثه وایضاح ذلك  
أنه اما أن يصرح ثانيا بتركيب نفسه ورجوعه عن اقراره الاول أولا يصرح بذلك بل  
يقول أولا فلان وارثي لا وارث لي غيره ثم يقول ثانيا مثل ذلك لغيره في تصرحه بالرجوع  
يكون جميعه للثاني على التوجيه الاول لان الموصى له الرجوع عن وصيته فبطل اجاها  
ووصيته للثاني بحجة ليس هناك ما يعارضها ولا ما يظلمها واذ لم يصرح بالرجوع فيكون  
بينهما كمن أوصى بثلاث ماله أو بشي مع من لا يذم أو وصى به بعد لعمرو وحسبما هو مقر في  
محل وعلى التوجيه الثاني لاشي لواحد منهم ما علمه بقول المصنف في الشهادات ان تعالاهل  
المذهب وان قالوا وهما بل هو هذا سقطنا فاللمصطفى وغيره مشكل على كل من التوجيهين  
الذين سلمهما أبو الفضل العقباني وأبو الوليد بن رشد قبله وغيرهما ولم أر من نسب على هذا  
الاشكال فضلا عن أجاب عنه والله أعلم (وخصه المختار الخ) قول مب فقـ بـ جـ ز  
المصطفى بأنه لا ينزل منزله فصاح الخ بذلك جـ ز ابن سلون أيضا ولم يحك خلافا انظره في فصل  
التوارث وقول مب وأما العالم بمن يرثه ومن لا يرثه فانه يرثه الخ نحو هذا في المعيار عن  
الشيخ أبي ابراهيم اسحق بن ابراهيم الا أنه زاد فيه أن يكون ميرزا مريضاً في نوازل  
الاقرار من المعيار أنشاء جواب له مانصه فاما الشهادة في الاخوة والاعمام أو بنى الم  
أو العصبية فاذا لم تقطع الياسة بقـ بـ جـ ز ما امتد نسبهم وبأنهم اخوة  
لاب أو اعمام لاب أو عصبية لاب فشهادتهم غير تأمة لا يجب بها ميراث واقرار المتوفى



لمن يقرأ أنه وارثه مسجلا ساقط الآن يكون عالما بالقرائن مبرزا مرضيا فاقرار مثل  
 هذا ماضى لمن أقر له أنه بلفظه \* (فرعان \* الاول) \* في نوازل الاقرار من المعيار  
 مانصه سئل أصبغ بن محمد عن أقر بوراث ثم يموت المقر فيقوم رجل فينبت أنه أخو  
 المقر له ويطلب الدخول معه فيما صار اليه من المقر له وهي مسئلة حسان وذلك أن حسان  
 ابن أحمداً شهد على نفسه أن محمد بن أصبغ هو ابن عمه وأحق الناس بوراثته وكرر  
 الائم بادبلك الى أن توفي عن أخت شقيقة فقبض محمد بن أصبغ المقر له ما وجب له  
 وكان في بعض ما قبضه وصار اليه أصولا بابعها ثم أتى بعد ذلك رجل يسمى بحسان بن  
 أصبغ فأنبت أنه أخ محمد بن يرث معه من يرث ويحبب معه من يحبب وطلب أن يدخل مع  
 أخيه المقر له فيما صار اليه من حسان وذهب الى الاستسقاء فباع فيما بابه أخوه من ذلك  
 فأجاب لادخول حسان بن أصبغ في المال المتصير الى أخيه محمد بالقرار الذي أقر له به  
 حسان المذكور والله أسأله التوفيق وأجاب القاضي أبو الوليد بن رشيد ليس لحسان  
 دخول مع أخيه محمد فيما ورثه من ابن عمه بالقرار لان الاقرار لا يثبت النسب فلم يرثه  
 على أن نسبه ثابت منه وانما ورثه على مذهب مالك رحمه الله بالقرار وتورثه به  
 ليس بقياس وانما هو استحسان مراعاة لقول من يرى من أهل العلم أن من لم يكن له  
 وارث معروف له أن يوصى بجميع ماله لمن يشاء فلا سبيل الى ما ذهب اليه من الدخول  
 مع أخيه الذي أنبت أخوته منه فيما ورثه ومن الاستسقاء فباع فيما بابه الآن يثبت مع ذلك  
 أنه ابن عم المتوفى المقر وان لم يثبت ذلك وأقر له المقر له محمد دانه ابن عم المقر على ما أقر له به  
 دخل معه فيما بيده مما ورثه عنه وفي عن مبايعه ولم يكن له الاخذ بالشفعة لما يتعلق بذلك  
 من حق المبتاع وأما ان قال لأدري ان كنت ابن عمه أم لا وانما ورثته على ما أقر له به من  
 النسب وهو أعلم بذلك فلا دخوله في شيء مما ورثه عنه وأجاب أبو الوليد هشام بن العواد  
 الظاهر والله أعلم من أقاويل أصحاب مالك رحمه الله أنه لا دخوله حسان معه في شيء من  
 ذلك لانه انما أقر له بالمال اه محل الحاجة منه بلفظه ﴿﴾ قلت وفي هذا عندى اشكال  
 لان ابن رشيد صرح بأن المقر له اذا صدق القائم أنه ابن عم المتوفى فإنه يشاركه فيما بيده  
 والظاهر أن أصبغ وهشام لا يخالقانه في ذلك واذا سلم هذا فلا يمكن عدم اقراره بذلك لان  
 من شرط ارث المقر له المقر تصديقه اياه ويزيد مع ذلك اليقين أنه صادق في اقراره على الراجح  
 من ذلك حسبا هو وذلك يستلزم اقراره لأخيه الذي أنبت أخوته له ومساواته له من كل  
 وجه وهذا كله سابق على بيعه مبايعه فالجاري على هذا الدخول معه واستحقاقه الشفعة  
 لان اقرار البائع انما يلحق بحق المشتري اذا كان متأخرا عن البيع لاسبقا الآن يجاب عن  
 ذلك بأن هذا مبني على أن مضمون الاقرار ليس كالصرح لكن تقدم أنه خلاف الراجح في  
 نحو هذا ثم على تسليم ذلك ان ادعى عليه أنه عالم بذلك فالظاهر توجيه اليقين عليه والله أعلم  
 \* (الفرع الثاني) \* اذا أقر لاثنين فبات أحدهما قبله قال في المعيار أنهما جواب ابن  
 العواد متصلا بما قدمناه عنه مانصه وقد نزلت بقربة أيام الشيوخ المتقدمين مسئلة  
 تشبه هذا المعنى وذلك أن رجلا أقر لاخوين أنه ما وارثاه ابتاعه فبات أحدهما قبل المقر



فأراد الباقي من الاخوين المقر له ما أن يأخذ جميع المال فأفتى فقهاء الوقت بأنه ليس له  
 النصف المال اذ لم يقر له بأكثر من ذلك ونفذ القضاء بذلك اه منه بلفظه وذ كرفي المعيار  
 نحو هذا قبل وزاد مانصه وحكي هذا ابن سهل ثم حكي عن ابن مالك وابن فرج وابن العطار  
 أن جميع المال للباقي منهم او طول في ذلك اه منه بلفظه \* (تنبيه \* وتتميم) \* ماتقدم  
 في جواب أبي ابراهيم من أنه لا بد في الشهادة بالنسب من بيان القعدد خلاف ما في المسطوية  
 وابن سلون ووثائق الفتاوى وغيرهما من أن ذلك شرط كمال فقط لكن لما ذكر البرزلي في  
 نوازل وصاحب المعيار ما لا ميطى فالاعقبه مانصه والعمل اليوم في الوثائق لا بد من ذكر  
 الجسد الذي يجتمعان فيه والا فلا تتم الوثيقة اه من نوازل الاقرار من المعيار بلفظه ومثله  
 للبرزلي وزاد الاسالة على الثاني لابن سهل وبهذا أفتى الشيخ سيدي عبد الله العبدوسي كافي  
 المعيار أيضاً فائلا مانصه هذا الذي أنقله مما قيل في ذلك اه منه بلفظه من نوازل الاقرار  
 وفيه نحو من جواب لبعضهم فائلا مانصه هذا المنصوص عليه للقرافي وغيره من الأئمة  
 اه محل الحاجة منه بلفظه وفيه أيضاً مانصه ابن راشد من شروط الميراث معرفة القعدد  
 هكذا سمعته من شيعي شهاب الدين القرافي وأخبرني بعض قضاة الجماعة بحضرة تونس أنه  
 رآه منصوصاً لابن بشير في كلام له على كتاب الغصب اه منه بلفظه ونحوه فيه من جواب لشيخ  
 الشيوخ أبي سعيد بن لبونصه ولا بد في شهادة الشهم ودبالعاصب أن يعلموا قعدده من  
 الموروث بان يعلموا أنه ابن عم بدرجة أو درجتين أو ثلاث أو أربع هكذا تبين الدرجة مع  
 كونهم لا يعلمون أقرب الى الميت منه وحينئذ يستحق الميراث والا فلا اه محل الحاجة منه  
 بلفظه وفي نوازل الشريف من جواب لجود والده سيدي أحمد بن علي وقد قال له السائل  
 وقع يدي جواب لسيدي يحيى السراج باسقاط العصبه اذا جهلت الاقعية منهم بالميت  
 مانصه ما ذكرته عن شيخنا القدوة العالم العلامة مفتي الحضرة الادريسية والمرا كشية  
 صحيح اذ بذلك كان يفتي رحمه الله وعلى مقتضى فتواه كان يقع العمل ثم استدلل لذلك بقول  
 ابن رشد في سماع أصبغ هذا ما لا اختلاف فيه فلو ثبت لرجل أنه من بني عيم أو من بني زهرة  
 ولم يعرف من عصبته بأعيانهم بمعرفة قعددهم فان ميراثه لجميع المسلمين ولم يكن لواحد منهم  
 للجهل به اه منها بلفظها وفيها بعد بقريرب مانصه وأجاب سيدي ابراهيم الحلالي بمانصه  
 أما البينة بان فلان ابن عم فلان فالذي كانت تجري به الاحكام في الحضرة الفاسية حيث  
 كان الفقهاء بها والاشياخ أنه لا يعمل بها الا بعد ملاقة الحدود واثبات القعدد اه منها  
 بلفظها ثم ذكر نحو هذا عن سيدي أحمد البعل وأبي عبد الله النالي ثم قال مانصه وأجاب  
 الفقيه ابن حماد الباصوني حسانا نقل جوابه سيدي الحسن بن عرضون في نوازل ان كان  
 الامر كما ذكرتم من أن المتنازعين اذ لم يستظهر واحد منهم بما يقربه اليه فالذي تظافرت  
 عليه نصوص الأئمة واستمرت به الفتوى من جميع الامة أن المستحق للماله بيت مال المسلمين  
 قلنا حائراً ووارث اه محل الحاجة منه بلفظه وعلى هذا عمل سيدي عبد القادر القاسمي  
 في أجوبته ونقل كلام ابن لب السابق ونظمه ولده أبو زيد في علمياته فبان من هذا كله أن  
 الراجح والمعمول به خلاف ما لا ميطى ومن وافقه ان جعل على الخلاف كما اقتضاه كلام



البرزلى والمعيار وغيرهما وفي نوازل الشريف اثنا عشر جواب جلد والده السابق ماهو  
كالصريح في أنه حمله على الخلاف وأن محله اذالم يكن له سوى ابن عم واحد فائلا مانصه  
وأما ان كانت المسئلة تعدد فيها بنوالم فلاأطن أنه يقع فيه اختلاف في أنه لا بد من معرفة  
القعدد حسبما يظهر من كلام ابن رشد اه محل الحاجة منه بلفظه لكن فهمه حقيقه  
صاحب النوازل على التقييد وأن محل ماابن سلمون ومن وافقه مقيم بما ذكرناه قال  
فيها بعد ذلك مانصه قلت وجدت بخط والذى رحمه الله كان شيخنا سيدي محمد ميارية يقول  
لا يشترط ذلك الا في منازعة الاقرباء فيما بينهم لامع بيت المال اه قلت وهو صريح  
ما تقدم في جواب جلدنا وما نقله بعده من كلام الائمة رضى الله عنهم اه منها بلفظها  
فتأمل اه قلت وقد كنت بعثت سؤالا لتو عن المسئلة فكتب لي بما نصه والذى عندي  
في مسئلته هو أن بيان القعدد انما هو بشرط كمال اذالم يكن منازع الاثالث المال فان كان  
منازع فلا بد من البيان هذا الذى كنا نقوله ووقعت به الفتوى قبل هذا الزمان ولا التفات

لما في العمليات اه من خطه بلفظه وهذا بنا منه على أن قول العمليات

لا بد من معرفة القعدد في \* ارث والا فبشك يتنفي

محله اذالم يكن منازع الايت المال وهو خلاف ما فهمه عليه سيدي محمد بن قاسم  
في شرحه من حمله على ما اذا تعدد العصبة معترضا على القاضى الميرى ثم قال ثم اعلم أن  
اشتراط معرفة القعدد واضح مع تعدد العصبة بحيث يلتبس الاقرب الى الميت منهم وغيره  
أما اذالم يكن الاعاصب واحدا ومعه من لا يشك أنه بعد كبر أخى العاصب في لزوم ذلك  
اختلاف في المتيطة أن الشهادة بدون ذكر ذلك تامة ونسبه ابن سلمون وابن عرضون ونحوه  
في نوازل الشهادة من المعيار من جواب اللخمى ومقابل هذا القول قول البرزلى العمل اليوم  
على أنه لا بد من ذكر الحد الى آخر ما قدمناه قبل عن البرزلى انظر كلامه بلفظه فان نقلته  
مختصرا ولا يخفى عليك ما فيه وان اعترضه على القاضى لا وجه له فان الذى يفهمه كلام  
الميرى في النسخ التى بأيدينا أنه فهم البيت على ما يشمل الصورتين مع الاله قال عقب البيت  
مانصه هذه المسئلة خلافية في نوازل الاقرار من المعيار مانصه وسئل الشيخ  
أبو محمد عبد الله العبدوسى عن توفى وخلف عاصيين الخ ثم ذكر ما في المعيار أيضا  
عن ابن راشد عما أشرنا اليه قبل فنقله مستوفى وقال بعده ومثله في جواب آخر متصل  
به بعده وفي جواب لابي سعيد بن لب ماهو صريح في الاككتفاء بالشهادة بالعصوبة  
وان لم تذكر الاجتماع في جلد واحد ومثله في ابن سلمون ووثائق الغرناطى واختصار  
المتيطة لابن هرون وبالله تعالى التوفيق اه منه فأى اعتراض يتوجه عليه اذ كلام  
الناظم بظاهره شامل للصورتين معا وما نقله عن البرزلى شاهد له فيما اذالم يكن الاعاصب  
واحدا فموجب قصره على تعدد العصبة فتأمل له بانصاف نعم ان ترجع عنده خلاف  
ما اعتقده الناظم فيها ورأى أن العمل الذى ذكره البرزلى وصاحب المعيار منسوخا فكان  
من حقه أن يشرح كلام الناظم على ظاهره ثم يعترض عليه في ذلك وعلى الشارح في تسليمه  
كما اعترضه تو والحاصل أن الراجح والعمل في صورة التعدد هو ما في العمليات وفي صورة



عنده بالعكس كما أفاده ما قدمناه عن نوازل الشريف وعن قو ووجهه ظاهر غاية لان  
الاجماع منعقد على أن القعد من الاخوة والاعمام وبنهم مقدم على غيره منهم وان  
العاصب مقدم على بيت المال سواء كان بين الميت والعاصب أب واحد أو ألق أب مثلاً  
فاذا تعدد العصبه وجهل الاقعد كان ميراثاً بشك وهو منتف في مذهب مالك وأصحابه وإذا  
لم يكن الا واحد فلا شك وانما أطلت في هذه المسئلة لكثرة وقوعها مع كثرة الاضطراب  
فيها وقد جعلت لك فيها ما لا أظن أنك تجده مجموعاً هكذا عند أحد ووصلت لك ما هو الحق  
فيها والله الحمد فتأمل ذلك كله بانصاف والله الموفق \* (تنبيه) \* مانسبه الهيرى لابن اب  
نخاس لما في المعيار وغيره عنه فلهذا وقف له على جواب آخر ووقع له في ذلك شيء والله أعلم  
(وان قال اولاد أمته احدهم ولدى الخ) قول ز ولا يرث لواحد منهم الخ كذا قال  
سحنون في نوازل من كتاب الاستلحاق وحكى عليه ابن رشد الاتفاق على ما حكاه عنه في  
ضج عن البيان ونصه قال ولا خلاف أنه لا يرث لواحد منهم اه منه بلفظه وهكذا نقله  
جس عنه وسلمه كما سلمه صر في حاشيته بسكوته عنه وهو مخالف لما في ابن عرفة وق  
وح عن ابن رشد من ذكر الخلاف في ارثهم ومالهؤلاء هو الصواب لانه الذي في البيان في  
المحل المذكور ونص كلام سحنون ولا يثبت به نسب واحد من الولد ولا يرثه قال القاضي  
وقوله انه لا يثبت نسبه صحيح لا اختلاف فيه اذ لا يصح أن يحكم بثبوته لكل واحد منهم  
بشك وأما قوله انه لا يرثه واحد منهم ففيه نظر والذي يوجب النظر في ذلك عندى أن يكون  
حظه من الميراث بينهم على القول بأنهم لم يعتقون جميعاً على ما قاله بعد هذا في المسئلة التي  
ذكرناها وهو الصحيح اذ قد صح الميراث لاحدهم ولا يدرى لمن هو منهم فان تداعوا فيه فادعاه  
كل واحد منهم لم قسم بعد أن يحلفوا جميعاً وكذا ان نكلوا جميعاً فان حلف بعضهم ونكل  
بعضهم عن اليمين كان الميراث للعالف منهم دون الناكل وكذلك ان قالوا لا علم لنا كان  
الميراث بينهم بعد أن يحلف كل واحد منهم أنه لا يعلم من أراد الميت منهم على اختلاف  
في حقوق اليمين التمه لانهم يمين تممة فان أعتق بعضهم كان لمن أعتق حظه من الميراث ويوقف  
حظه من لم يعتق فان أعتق أخذه وان مات قبل أن يعتق رد على الورثة اه منه بلفظه  
ونقله ابن عرفة مختصراً وسلمه (وان افتقرت أمهاتهم الخ) انظر لم اقتصر المصنف على  
أحد أقوال ابن القاسم وعدل عن قول مالك مع أن الذي يظهر من النقول أن قول مالك  
هو الراجح ويلييه قول ابن القاسم الثاني في كلام مب هنا وبه بين لك ذلك بنقل كلام  
الأئمة ففي نوازل سحنون من كتاب الاستلحاق ما نصه وسئل سحنون عن رجل له ثلاثة  
أعبد اخوة لام ومفتقرين فقال السيد في مرضه أحدهم ولا يرى ففعل عن ذلك حتى مات  
السيد الذي أقرب الابن فذكر الجواب فيما اذا كانت أمهم واحدة بمثل ما عند المصنف ثم قال  
وان كانوا مفتقرين فان القول يسد الرسول وهو قول أكثر الرواة ان محل هذا عندهم كرجل  
قال أحد عبدي حر وقال الخزومي يعتق من كل واحد منهم ثلثه ويرق ثلثاه وقال  
آخرون يعتق منهم واحد بالقرعة قال القاضي قوله وان كانوا مفتقرين فانه بمنزلة مالوقال  
أحد عبدي حر ثم مات قبل أن يسئل أيهم أراد ويتحصل في ذلك ستة أقوال أحدها انه



يخرج بينهم فنخرج السهم عليهم منهم عتق والثاني ان العتق يجري فيهم فيعتق ثلث كل واحد منهم ان كانوا ثلاثة وربعة ان كانوا أربعة أو أكثر من ذلك وهذا هو القياس والثالث ان الورثة ينزلون فيهم منزلة الميت فيعتقون منهم أمهم ثم شوا والرابع انه يعتق ثلثهم بالسهم ان كانوا ثلاثة وربعة ان كانوا أربعة وكذلك الحكم فيهم ان كانوا أقل من ذلك أو أكثر والخامس ان الورثة يخسرون فان اختلفوا عتق واحد منهم بالقرعة والسادس ان الورثة يخسرون فان اختلفوا جرى العتق في عددهم فالثلاثة الاول كاهها لابن القاسم والرابع لمالك والخامس والسادس لسحنون وكاهها في كتاب العتق من العتبية ويخرج في المسئلة قول سابع أنهم يعتقون كلهم من أجل الشك اذ لا يسوغ للورثة تلك واحد منهم لاحتمال أن يكون هو الذي أراد الميت ويؤيد هذا القول ما روى أن عبد الله بن عمر قال يفرق بالثلاث ولا يجمع بالشك ويخرج أيضا في المسئلة قول ثامن وهو أن يوقف الورثة عن جميعهم إلا أن يموت واحد أو يعتقه فلا يحكم عليهم في الباقي بعتق وانما يؤمرون به ولا يجبرون عليه وهذا عندي على قياس القول بأن الشك لا يوزن في اليقين ولا يثبت به نسب واحد منهم ويكون الحكم في الميراث على ما تقدم اه منه بلفظه ونقله ابن عرفة مختصرا وقوله والمذهب في مسئلة احد عبيدي حر هو قول مالك لانه في المدونة من رواية ابن القاسم ونسبه في الموازية والواضحة لمالك وأصحابه والمسئلة في كتاب العتق الاول من المدونة وفي كتاب الوصايا الاول وقد أشبع الكلام عليها أبو الفضل في تنبيهاته في كتاب العتق واقتصر أبو سعيد وابن يونس على ما عراه عياض للاكثر واختاره ولحق كلام ابن يونس لما فيه من الزيادة عن غير المدونة فانه قال في باب العتق بالسهم الخ من كتاب العتق الاول ما نصه ومن المدونة وان قال في مرضه عشرة من رقيقه حرار وهم ستون عتق سدهم أخرج السهم أكثر من عشرة أو أقل ولو هلك عبيده الا عشرة لعتقوا ان جملهم الثلث وان كثرت قيمتهم وان لم يحملهم الثلث عتق منهم مبلغه بالقرعة ورق ما بقي وان بقي منهم أحد عشر عتق منهم عشرة أجزاء من أحد عشرة جزءا بالسهم ان حمل ذلك الثلث وان بقي منهم عشرة وعتق نصفهم بالقرعة في الثلث وان بقي ثلاثون عتق ثلثهم يجعل أبا امامات كانه لم يكن ونسب ما سمي عملي وهذا كله قول مالك والقرعة بين العبيد انما هي على قيمهم ولو سمي جزءا فقال سدهم لم يعتق الا سدس من بقي بالسهم ولو بقي واحد لعتق سدهم وقال ابن حبيب عن ابن الماجشون سوا سمي جزءا أو عددا فانما يعتق بمن بقي جزءا ما كان يمتق من الجميع مثل أن يوصى بعتق خمسة وهم ثلاثون فيملكون الا خمسة فانما يعتق سدس الخمسة وقاله ابن كثة وقال مطرف مثل قول ابن القاسم ومن المدونة ولو قال رأس من عبيدي ولم يعينه فبالسهم يعتق منهم ان كانوا خمسة يوم يقومون عتق خمسة أو ستة فسدسهم أخرج ذلك أقل من واحد أو أكثر ابن المواز قال أشهب ولو قيل يعتق من كل رأس سدهم لحازوا حب إلى أن يعتق سدس قيمتهم خرج بذلك رأس أو بعض رأس محمد وهو قول مالك وأصحابه ثم قال ما نصه ابن حبيب روى مطرف عن مالك فيمن قال عند موته رأس من رقيق أو أحد عبيدي حر وهم ثلاثة فأقرع بينهم فخرج أحدهم وهو



أكثر من ثلث قيمتهم فإنه يعتق كله ان جملة الثلث وأخذ به مطرف وقال هو قول ابن أبي حازم  
وأصحاب مالك كله على خلاف ذلك اه منه بلفظه وهو صريح في أن مذهب مالك في  
المدونة والموازية والواضحة وقول جميع أصحاب ابن القاسم وغيره هو ما ذكرناه وقد سلمه  
فكيف يجعل المصنف العدول عنه الى ما درج عليه من أحد أقوال ابن القاسم مع أنه في  
غير المدونة وترك قوله فيها وقول مالك فيها وفي غيرهما وقول جميع أصحابه وكيف يجعل  
بشروحه وحواشيه السكوت عنه وكلام تت يدل على أنه حمل كلام المصنف على قول  
مالك ونصه فواحد منهم حر بالقرعة قال في العتبية كقولك أخذ عبيدي حر قال في  
الكافي يعدلوا بالقيمة ويجزوا ثلاثة أجزاء معتدلة القيمة الى آخر ما فيه وتبعه عجم  
له بالمثل فقال ما نصه فان كانت قيمة أحد هم عشرين مثلاً والثاني ثلاثين والثالث أربعين  
فانه يجعل من قيمته عشرون مع ربع من قيمته أربعون جزءاً وثلاثة أرباع من قيمته أربعون  
جزءاً آخرون من قيمته ثلاثون جزءاً آخرون يكتب ثلاث رفاع في واحدة منها حر وفي الاثنين  
رقيق ثم يجعل الاوراق في كيس أو نحوهم ثم يقال لا آخر أخرج واحدة لجزء بعينه فإذا  
خرجت فيه الحرية فإنه يعتق من خرجت عليه ويرق من عداه هكذا اذا خرجت على من  
قيمته عشرون عتق مع ربع من قيمته أربعون واذا خرجت على من قيمته أربعون عتق منه  
ثلاثة أرباعه وهكذا اه منه بلفظه ونقله طفي وقال عقبه ما نصه وتوابع على ذلك  
وفي جعلهم هذا تقرير للقول الذي درج عليه المصنف فهو لقوله واحد بالقرعة وانما يأتي  
هذا على غيره اه محل الحاجة منه بلفظه قل في جزمه بأنه سم ونظر بل فهموه على  
ذلك ليسقط الاعتراض على المصنف في عدوله عن القول المشهور الى أحد أقوال ابن  
القاسم من غير موجب ولو عدل الى قوله انه يعتق من كل واحد منهم الجزء الخ لكان له  
وجه لموافقته فيه للمغيرة وقول ابن رشد فيه انه القياس مع أن هذا لا يقيم له لفظه بحال  
فتعين اه على قول مالك وأصحابه الذين منهم ابن القاسم وقوله واحد أي ان استوت  
قيمتهم أو خرج سهم الحرية فيمن وافقت قيمته ثلث قيمتهم والافواحد وزيادة أو بعض  
واحد ويسهل هذا ووافقته لقول ابن القاسم وروايته في المدونة وقول غيره من  
أصحاب مالك فتأمل بانصاف (تبيين الاول) كلام عجم صريح في أنه اذا خرج سهم  
الحرية في ذي العشرين تعين التسوية ليرباع ذي الاربعين وقد سلمه طفي وغيره وهو غير  
مسلم لمخالفته لما في المدونة وغيرها فنها في كتاب العتق الاول ما نصه واذا انقسم العبيد  
على الجزء الذي يعتق منهم جزءاً منهم بالقيمة وأسهمت بينهم فأعتقت ما أخرجه السهم وان لم  
ينقسموا على الاجزاء علمت قيمة كل واحد منهم وكتبت اسمه في بطاقة وأسهمت بينهم فمن  
خرج منهم اسمه نظرت فان كانت قيمته مبلغ الجزء الذي يعتق منهم عتق وان زادت قيمته عتق  
بمبلغه فقط وان نقص عنه عتق وأعدت السهم لتمام ما بقي من جزء الوصية فاما يقع لذلك  
بداً وبعض عبداً منها بلفظه او مثلاً لابن يونس عنها وزاد نسبته لابن حبيب أيضاً ففهم  
منه انه اذا وقع السهم في فرض عجم على ذي العشرين أعيد السهم مرة أخرى فان خرج  
سهم الحرية على ذي الثلاثين عتق منه ثلثه وان خرج على ذي الاربعين عتق منه ربعه



(عنيت القافة) ❊ قلت قال ق القرافي اعلم ان مالكا والشافعي قالوا بالقافة في حق الانساب وخصه مالك في مشهور مذهبه  
بالامادون الحرث اراه لكن تخصيصه انما هو اذا اتحد الولدان تعدد في ز و ميب البرزني اذا فرض عدم القافة بانه اذا  
كبر الولد والى ابيه ماشا بمنزلة ما اذا أشكل الامر فان مات قبل ذلك ورثاه وان ماتا ورثهما معا انظر ح و قول ز ولا يختص بيني  
مدلج هكذا قال القرافي في الفرق الاول كافي تت وقال خيتي كانت القافة في بني مدلج وفي بني أسد والعرب تعترف لهم بذلك  
ولا خصوصية لهم بذلك بل اذا وجد من أودعه الله تلك الخاصة قبل قوله لما روي أن عمر كان قاتفا ولم يكن مدلجيا ولا أسديا اه  
وقال أبو علي البيهقي رحمه الله تعالى حاصل علم القافة معرفة النسب (١٧٥) الانسابي بتوسم الصور كما قال المدلجي حين نظر  
الى رجل أسامة وأبيه زيد رضي الله

عنهما ان هذه الاقدام وسبعه  
النبي صلى الله عليه وسلم فسر بذلك  
ثم قال وهذا العلم شعبة من علم  
الفراسة الحكيمية المذكور في  
الفلسفيات وهو شي يوجب تخصيص  
من الله تعالى لمن شاء وكان في بني  
مدلج واعتبره الفقهاء في الحاق  
النسب بشروطه وقالوا كل من  
اختصه الله به فقوله مقبول فيه  
وان لم يكن مدلجيا اه (وانما تعقد  
الخ) ❊ قلت قول ز خلافا  
لظاهر الخ قال خيتي وفي حاشية  
شيخنا آل جنسية وهي اذا دخلت  
على الجمع أبطلت منه معنى الجمعية  
اه (وان أقر عدلان الخ) ❊ قلت  
زاد ابن عرفة عقب ماني ميب عنه  
وزنات يعض عدول تونس فقال  
انما أقر بذلك ولا أشهد به قال خيتي  
وعقبه شيخنا بان الاصل هو العلم  
فيحمل عليه ولا يحمل على ان  
مستندهما في ذلك الظن حتى تقوم  
قرينة عليه كما وقع لبعض عدول  
تونس اه وقول ز ضعف المذهب

وفهم منه أيضا انه لا يجعل ذوالعشرين مع ربع ذي الاربعين أو لأجر أخلافا لعج فيهما  
ولظاهر ماني تت عن الكافي وان سلمه ابن عاشر و طقي وغيره ما فتأمله بانصاف  
(الثاني) ❊ ظاهر قول عج وان خرجت على من قيمته أربعون عتق منه ثلاثة أرباعه انه  
لا يكمل الربع الثالث بالسراية وتقدم في نقل ابن يونس عن ابن خبيب ان ذلك هو الذي  
عليه أصحاب مالك خلافا لمطرف وروايته عن مالك وابن أبي حازم وماتسبه لاصحاب مالك  
هو الذي يفيد كلام المدونة السابق لقولها عتق مبلغة فقط وصرح بذلك في الامهات كافي  
التنبيهات عنها ونصها وان خرج سهمه أقل من الجزء الذي سمي عتق وحده ورقوا جميعا  
وان كان أكثر عتق منه مبلغ ماسمي ورق ما زاد ورق جميعهم اه منها بلفظها والظاهر ان  
هذا بعينه يجري فيها اذا عتق ذوالعشرين وجز من غيره وان سكتوا عنه والله أعلم بعينه  
القافة) قول ز خبر الولد للفراس الخ مراده ان الحديث الكريم يشمل النكاح بالاحرى  
لان الفرار فيه أقوى لان الحديث ورد فيه لانه خلاف الواقع (وعدل يحلف معه ويرث)  
كلام غ هنا كاف شافى الآن قوله وعنده ابن عرفة بقوله في كتاب الولاء من المدونة ولو  
أقر المقتان ان فلا نامولى أبيهما واهما عدلتان حلف معهما وورث الثلث الباقي ان لم يأت  
أحد بأحق من ذلك من ولا ولا عصب ولا ولا معروف ولا يستحق بذلك الولاء اه فيه نظر لان  
ابن عرفة لم يرد في كلام المدونة اه ذاقولها ان لم يأت أحد الخ وبعد ذلك يظهر أنه مقول  
الباجي ومن تبعه وأما مع زيادة هذا القيد فهو حجة للمعروف من المذهب لا للباجي ومن  
تبعه فعلى ابن عرفة رحمه الله ذلك في اسقاطه اه هذا القيد وجعله كلاما شاعدا للضعيف  
مخالف لكلامها الآخر الذي اعترض به أولا وعلى غ رحمه الله ذلك في تسليمه كلامه  
مع نقله عنها القيد المذكور والكمال لله تعالى وقد أغفل ابن عرفة رحمه الله ماني ولائها  
عن مالك كما أغفله غ أيضا وهو نص في عين النازلة شاهد لما جعلاه المعروف من المذهب  
راجع ما قدمناه عند قوله في تنازع الزوجين وحلفت معه وورث وفي كلام ق هاشمي  
أيضالان كلامه يوهم ان ابن عرفة رحمه الله لم ينقل ما يشهد لابن الحاجب وابن شاس وابن  
عبد السلام ويقتضى ان ما وجدته لابن علاق هو المذهب فيسقط به اعتراض ابن عرفة

الخ صحيح انظر الاصل والله أعلم وقول ميب في دفع له ثلث الخ أما السدس فظاهر لانه وجب له في نصف المقر وأما السدس  
الآخر فقد اشتراه المقر من أخيه وهو يعلم أن لا ملك له فيه فوجب أن يعطيه لما لك تأمله (نصف ماني) هذا قول سحنون وقال  
أشهب للثاني جميع النصف الباقي لاعتراؤه أنه يستحقه وصحبه ابن رشد انظر الاصل ❊ قلت وقول ز وانظر اذ لم يقصد الخ قال  
خيتي الظاهر انه يحمل على الاضرب كذا في شرح شيخنا اه والله أعلم (وان استلحق ولدا الخ) ❊ قلت قول ز يلغز هذا  
من وجهين الخ أشترت لذلك بقولي حاجيتكم معشر جمع النبلا \* عن ولدي ووالده والعكس فلا (٣)  
وكل حر مسلم ليس به \* ما يمنع الارث فلا واهم فلا وعن رشيد منع التصرفا \* دون غريمه ووارثه جلا  
وأشترت الى الجواب بقولي فقد تضمن الجواب عنهما \* آخر الاستلحاق فاحفظ وانبلا



وليس كذلك فيهما فقام له والله أعلم (وهذا أخى بل هذا الخ) هذا قول سحنون في نوازل من كتاب الاستحقاق ونصه قيل له فلو أنه أقر ثلاثة نفر أجنيبين فقال لا أحدهم هذا أخى لا بل هذا فقال يكون للأول المقر له نصف ما ورث عن أبيه ويكون للثاني نصف النصف الذي بقي في يده فيصير له منه الربع ويكون للثالث نصف الربع الذي بقي في يده فيصير له منه الربع ويكون للثاني نصف الربع الذي بقي في يده قال سحنون وقد قال فيها بعض أصحابنا أنه يغرم للثاني مثل ما صار للأول لأن كل واحد يقول أنت أقلت على موروثي من هذا قال القاضي القول الذي حكاه سحنون عن بعض أصحابه أصح في النظر من قوله للعلة التي ذكرها من أنه قد ألتف على كل واحد منهما ما حقه بأقراره لغيره وعلى هذا يأتي قول ابن القاسم في رسم يوصى لمكتابه من سماع عيسى من كتاب الدعوى والصلح في الذي يقرر لرجلين بعد فيدعيه كل واحد منهما لنفسه خالصاً أن المقر يحلف أن ما يعرفه لأحدهما خالصاً فإن نكل عن اليمين حلف المقر له ما أوغرماه قيمة العبد وعلى قول سحنون هذا لا يمين على المقر بالعبد ووجه ما قاله سحنون أنه إنما أقر له بما في يديه وما في يد الذي أقر له قبله فأنشبه ذلك الوارث يقرر بوارث فلا يلزمه أن يدفع إليه إلا ما يجب له مما في يديه لأنه إنما أقر له بما في يديه وفي يد غيره من الورثة اه منه بلفظه ونقل في بعضه ونقله ابن عرفة مختصراً وزاد عقبه ما نصه وخرج الصقلي الثاني على قول أنشبه في أقراره بولد بعد آخر بقول سحنون هذا هو الجاري على قول ابن القاسم اه منه بلفظه وعدل المصنف عن القول الثاني مع تصحيح ابن رشد له وقوله أنه الجاري على قول ابن القاسم في مسئلة العبد لتصديق ابن الحاجب بالاول وحكاية الثاني بقيل مع قول ابن يونس أنه الجاري على قول ابن القاسم وكذا قال ابن عبد السلام قلت لم يظهر لي توجيه أبي الوليد رحمه الله قول سحنون لما ذكره وإن سلمه المحققون اذ لو كان كذلك لما وجب للمقر به نصف ما يبد المقر بل يجب له ما نصه الاقرار على المعروف من المذهب نعم يجري على قول ابن كثة لكنه ضعيف فقد قال ابن عرفة هنا ما نصه ومعروف المذهب في اقراره بوارث بائناً اعطاء المقر للمقر له فضل حظه في الانكار على حظه في الاقرار وقال ابن كثة حظ المقر بينه وبين المقر له على محاسبة جميع سهامهم في الاقرار اه منه بلفظه وابن رشد نفسه معترف بهذا في رسم العتق من سماع عيسى من كتاب الاستحقاق ما نصه قال وسألت ابن القاسم عن رجل هلك وترك ابنة وعصبة فقالت ابنة هذا أخى قال ابن القاسم قال لي مالك تدفع اليه ثلثي ما في يديها قال القاضي قوله تدفع اليه ثلثي ما في يديها هو المعلوم من مذهب مالك المشهور من أقواله ان الوارث اذا أقر بوارث فلا يلزمه أن يدفع اليه إلا ما زاد نصيبه في الانكار على الاقرار فان نقص نصيبه في الانكار ولم يزد على نصيبه في الاقرار بان تقرر الزوجة باخ أو ما أشبه ذلك فلا شيء له وفي ذلك في المذهب اختلاف اه محل الحاجة منه بلفظه ونقل ح بعضه هنا والظاهر في توجيه قول سحنون أنه لما كان المنكر هنا إنما أخذ ما أخذ بسبب هذا المقر واققراره بذلك ألزم المقر أن يساوى المقر له في جميع ما يسهه اذ من جهة المقر له أن يقول أنت معترف بأنني مساو لك في الارث وأنت السبب في أخذ الاول حتى بخلاف مسئلة اقرار بعض الورثة



أيضا قبلت ما أودعني فيه ضد اه  
ومثله في المصباح وزاد لكنه في  
الدفع أشهر قال واشتقاقها من  
الدعة وهي الراحة اه وقول خش  
فيشمل حق الله أشار اليه في الرسالة  
بقوله أعاننا الله وإياله على رعاية  
ودائعهم وحفظ ما أودعنا من شرائعهم

اه فالودائع الجوارح والاهل  
والمال والامانات أي التكليف  
الشريعة لان الانسان راع على ذلك  
كاه كلكم راع وكلكم مسئول عن  
رعيته والله الموفق بخبره وقول  
مب لانهم ما لا يزيد هو التصرف  
وقوله بقول المدونة أي عقب قولها  
واذا قلت قبلت وقبضت في الارض  
الغائبة لم يكن حوزا الا أن الخ  
واستبعاد الوانغي سلمه المشتدالي  
وقد صرح اللغوي بتسمية الدار  
وديعة ومثله في النوادر عن كتاب  
ابن الموازي ابن عبد الحكم كافي ح  
عند قوله لا تقي وبنعها حتى يأتي  
الحاكم فانظره (توكيل الخ) قلت  
قول ز دخل المأذون الخ فيه  
نظر بل ذلك يؤكده وجه تأمله  
وقول ز فمن ترك متاعه الخ هو  
مراد مب بصورة ح وقول  
مب عن ابن عرفه ما لم يتعين عليه  
الخ زاد ختي عنه وقد يعرض  
لها الحرمة كودع شيء يخصه  
ولا يقدر القابل على جدها ليردها  
الربها أو للفقراء ان كان المودع  
مستغرق الذمة ولذا ذكر عياض  
في مداركه بن بعض السيوخ ان  
من قبل وديعة من مستغرق ذمة ثم

لان أخذ المنكر فيها بالشرع لا دخل له مقرفيه أصلا ولم يجعله كسئلة العبد التي أشار اليها  
ابن رشد لان الاقرار فيها وقع أو لا صريح بالدلالة المطابقة وفي مسئلتنا هذه ما وقع الاقرار  
صريح بالاخوة أو ما بالارث فبدلالة الالتزام وأين ما بين الداليتين على أن الالتزام هنا غير  
بين اذ لا يلزم من وجود الاخوة وجود الارث اذ قد يتخلف لوجود مانع وتأمل هذا مع  
الانصاف يظهر لك ما في توجيه أبي الوليد وان سلمه غير واحد ممن له نظر شديد وبه تعلم أيضا  
أن ما ألزمه سحنون من مخالفتهم ابن القاسم في مسئلة العبد ليس يلزم له وان سلمه غير  
واحد من النقاد وقبله والله أعلم

\* (باب الوديعة) \*

قول مب عن غ وليس ببعيد الخ قد سلم المشتدالي ما قاله الوانغي من أنه بعيد وعلمه  
بقوله لكونه خلاف الظاهر ولا دليل يصرف عنه فوجب الوقوف عنده اه وسلمه ح  
وهو حقيق بالتسليم قلت كلامهم يقتضي أنهم لم يبقوا على نص يشهد لاطلاق الوديعة  
على الربح الا هذا النص الذي تنازعوا فيه مع أنه صرح في النوادر نقلا عن كتاب ابن  
الموازي ابن عبد الحكم بتسمية الدار وديعة وقد نقل ح نفسه كلامه في القرع الاول  
عند قول المصنف بعدو ينعها حتى يأتي الحاكم وأغفل هنا الاحتجاج به لما صوبه من  
كلام الوانغي ووقع أيضا صريحنا في كلام اللغوي ونصه وان قال في الدار وديعة منذ  
سنة ولم يثبت ذلك لم يبقيل قوله لا مكان أن تكون من شهر اه منه بلفظه \* (تنبيه)  
قال ابن عبد السلام عند قول ابن الحاجب وهي جارة من الجاتين مانصه ويرى ما يعرض  
لها اللزوم من وجه آخر كالو كان ربه عاجزا عن حفظها فيستعين عليه الايداع لئلا يهمل  
الله عليه وسلم عن اضاءة المال فان لم يجد من يحفظها له الا واحد اتعين عليه قبولها  
وحفظها لوجوب اعادة الملهوف فيكون اللزوم على هذا القدر بمعنى الفرض اه منه  
بلفظه وفي المقدمات مانصه ولا يلزم من استودع قبل الوديعة وجد المودع من يودعه أولم  
يجد قال ذلك ابن شعبان فأما اذا وجد من يودع غيره فيبين أنه لا يلزمه قبولها الا ان الله  
تعالى انما أمره بالاداء ولم يأمره بالقبول وأما اذا لم يجد من يستودعه سواء فينبغي أن  
يلزمه القبول قياسا على من دعاه أن يشهد على شهادة أنه يلزمه ذلك ان لم يكن في البلد من  
يشهد غيره اه منها بلفظها ونقل في صحيح كلامها مختصرا وقال مانصه فكلام  
ابن عبد السلام على قياس ابن رشد لا على ما قاله ابن شعبان اه منه بلفظه قلت ليس  
كلام ابن شعبان انصافي خلاف ما لابن عبد السلام وليس كلام ابن رشد أيضا انصافي أنه  
فهمه على ذلك لاحتمال أن يكون فهمه على ما ذكره بعده من التفصيل أو على اطلاقه  
وجد أحدا أم لا لكن يحتمل على ما اذا لم يحفظ عليها وعلى ذلك فهمه ابن عرفة ولذلك لم  
يعترض كلام ابن عبد السلام ونصه ابن شعبان من سئل قبول وديعة ليس عليه قبولها  
وان لم يوجد غيره قلت ما لم يتعين عليه قبولها بهلا كهان لم يقبلها مع قدرته على حفظها  
اه منه بلفظه وانظر كلامه برمتها في ح وظاهر كلام ابن عبد السلام سواء كان  
الخوف من تلفها بكمق أو من أخذها غاصب مشلا ووجب قبولها بشرطه ظاهر في



يخشى ما يحرمها دون تحقيقه اه و قول ز لا تشاءوا ز ازم الخ لو قال لانه ليس بمال (لان انكسرت الخ) قول ز ويدل لتقييدها  
الخ تأمل وجه الدلالة منه ٥ قلت والظاهر ان قيد الاحتياج يتضمنه قول المصنف نقل مثلها فليس يراد عليه تأمله و قول ز  
قاله في كتاب الاستغناء نحوه في ابن سلون عنه (١٧٨) والذي في طرارين عات عنه عدم جزمه بذلك اذ لم يسقه على انه المذهب كما

في هوفي قائل لا يبحث فيه  
ظاهر ويشهد لعدم الضمان فيه  
ما تقدم في اطلاق المحجور ما أمن  
عليه اذ علوه بأنه هو سطره عليه  
لا يجزئه وما فرق به ز هنا لا معنى  
له فتأمل (وبخطها الخ) ٥ قلت  
قول ز حيث تعدر الخ هو بيان  
لمعنى الخلط الحقيقي ومحتززه هو  
خط الدراهم بالذناير مثلاً فانه كلا  
خط و قول ز وقيد المستلثين  
الخ ان جعلت الثانية في كلامه  
هي خط الدراهم عنلها بديل  
قوله وهي المتعينة سقط تنظير مب  
الاول في كلامه والله أعلم (وبانتفاعه  
بها) قول ز بسمواى أو غيره  
فلا ضمان الظاهر ضمانه مطلقاً  
لتعديده كما هو ظاهر غير واحد الا فيما  
جرت العادة بالتساع فيه كما يفيد  
كلام ابن ناجي الذي في مب و قول  
مب انه خاص بالرقيق الخ خلافاً  
لانى على من أن ركوب الدابة للسوق  
ونحو ذلك مثله قائل وهذا لا تعدى  
فيه لجري العادة بالتساع في هذا  
اه (كالتجارة) قول مب ويمكن  
أن يحمل ما في ق الخ فيه نظر  
لانه بعد أن ذكر الخلاف في الوديعة  
الذي هو في الملى قال وهذا بخلاف  
تسلف الوصى مال اليتيم فانه آثم  
اه فهو كالصرى في الوصى الملى  
٥ قلت فيتحصل فيه ثلاثة اقوال

الوجهين معا وكذا وجوب ايداعها على المالك في الوجه الاول لما علله به ابن عبد السلام  
وأما في الوجه الثاني فلا اذ لا اضاعة فيه لا تتقاع الاخذ بذلك ان وقع حسبما يستفاد  
تقدم في الصلح عند قوله وعلى الاستدعاء من بين فراجعته متأملاً والله أعلم (لان انكسرت  
في نقل مثلها) قول ز ويدل لتقييدها بالاحتياج في نقل مثلها ما في النوادر من سماع  
أشهب الخ تأمل ما وجه الدليل منه فانه لم يظهر لي وقول ز عن ح قاله في كتاب  
الاستغناء الخ يقتضى أنه في الاستغناء جزم بذلك ونحوه في نقل ابن سلون عنه ولو كان  
الذي في نقل ابن عات عنه في طرره هو مانصه المحجج لو قال رب الوديعة ألقها في البحر أو في  
النار ففعل ضمان في قول بعضهم انتهى النبي صلى الله عليه وسلم عن اضاعة المال كالقتل  
بيد الذي يقول له اقتلني وولدي ففعل اه من الاستغناء منها بلقطها ونقله غ في  
تكميله وزاد مانصه وأعقله ابن عرفة والمحجج في اصطلاح صاحب الاستغناء هو ابن  
الهندي وبالله التوفيق اه منه بلفظه فانت تراه لم يجز به ولم يسقه على انه المذهب  
وبحث ح فيه ظاهر ويشهد لعدم الضمان فيه ما تقدم للمصنف وغيره في اطلاق  
المحجور ما أمن عليه اذ علوه بأنه هو سطره عليه لا يجزئه فتأمل بانصاف وقول ز ويمكن  
الفرق بأن الوديعة بايداعها لوجب عليه حفظها الخ لا معنى له فتأمل اه (وبانتفاعه بها) قول  
ز فان انتفع بها انتفاعاً لا تعطب بمثله عادة الخ أصله لنت فقال ابن عاشر مانصه هذا  
التفصيل لم أره لابن عرفة ولا يناسب تعليل الضمان عطلق التعدي اه منه بلفظه  
ولهذا قال بو الظاهر أنه يضمن مطلقاً التعدي به كما قاله ابن عاشر ٥ قلت والاطلاق هو  
ظاهر نقل ابن بونس وهو ظاهر كلام ابن شاس وابن الحاجب وشروحه وابن عرفة فيجب  
التعويل عليه لكنه مقيد بغير ما جرت العادة بالتساع في مثله كادل عليه كلام ابن ناجي  
الذي نقله مب هنا وغيره وقول مب انه خاص بمسئلة العبد لتعليل المدونة وان كان  
ظاهر اخلاف ما لاى على من أن ركوب الدابة للسوق ونحو ذلك مثله قائل امانه وهذا  
لا تعدى فيه لجري العادة بالتساع في هذا اه منه بلفظه (والربح له) قول مب  
ويمكن أن يحمل ما في ق عن الباجي على الوصى المعدم فيه نظراً لانه بعد أن ذكر الخلاف  
في الوديعة قال وهذا بخلاف تسلف الوصى مال اليتيم فانه آثم اه فانه يفيد أن مراده  
الوصى الملى اذ الخلاف في الوديعة محله في الملى والاحرم اتفاقاً كما يفيد كلام اللخمي وغيره  
و صرح به ابن الحاجب وسلمه ابن عبد السلام وغيره فتأمله وقول ز لكونه أى الوصى  
مطلوباً بتسمية مال اليتيم مخالف لما جزم به عند قوله في القراض ككل أخذ مال للتسمية  
فانظره ومخالف أيضاً لما قاله هنا آخر افتأمله (أو بقلل بنهى) قول ز وقد ذكر ابن  
رشد في مذهبه الخ ما عزا له لابن رشد سبق اليه اللخمي مع زيادة ونصه ان وضعها في بيته

هذا أضعفها والله أعلم وقول ز لكونه مطلوباً الخ مخالف لما قاله هنا أخيراً لما جزم به عند قوله في القراض او  
ككل أخذ مال للتسمية فانظره (أو بقلل) قول ز وقد ذكر ابن رشد الخ وكذا اللخمي قبله وزاد ان عهد من أهله الخيانة بعد  
القفل ضمن وان قفل اه ٥ قلت فالمدار إنما هو على كون الفعل أصوئاً ولا تأمله (كجيبه الخ) ٥ قلت قول مب عن ابن



عرفة لان الجيب ليس من العادة الخ ظاهر في أنه آتاهما بيته ويدل على ذلك تعقيب بـ كلام اللخمي الذي أشار ق به الى الاعتراض على المصنف قائلا عقبه مانصه أشهر ما وجدته لللخمي اه وفيه أن من حفظ حجة على من لم يحفظ وقد جزم في ضيق بنسبة ما هنا لللخمي فانه قال عند قول ابن الحاجب وفي كذا فتر كهافي يده لم يضمن وفي جيبه قولان مانصه هذا خلاف في شهادة هل هذا حفظ أو هذا والاقرب نفي الضمان لان الجيب أحفظ لاسيما جيب أهل المغرب وهو اختيار اللخمي وأما الجيب الذي يقال له المكتوم عندنا فالكلمة أحفظ منه اه منه بلفظه وهل المكتوم يكون بالجيب وهو عند أهل المغرب مستور بثياب آخر بخلاف أهل المشرق والله أعلم (وان بسفر) قول ز حيث يسوغ له السفر بها (١٧٩) الخ صواب خلافا لتو ومب لانه اذا

اتقى ما ذكره ضمنها ان تلقت بمجرد سفرهما تأمله قلت وقول مب ولا يحتاج للتنبيه الخ بل قديتوهم عذره بالسفر وقول ز كافي المدونة أي تهذيب البراءة أو الام على تأويل الاكثر لها وقول ز وحلف الى قوله ان اتهم هذا قول عبد الحق قائلا وقاله بعض شيوخنا والثاني لابن يونس وقول ز والاصل أنه يضمن لم يستوف كلام ابن يونس ونصه بعد أن نقل عن ابي محمد عدم الضمان وينبغي على أصلهم أن يضمن اذا لم تقم بينة على ايداعه لانه دفع الى غير من دفع اليه أصله ولي اليتيم ولكنهم لم يضمنوه للعذراء وسلمه ابن عرفة كما لم قول أي محمد بعدم الضمان وذلك لان دفعه ههنا مع ثبوت عذره واجب عليه بخلاف من أمر أن يدفع لغير اليد التي دفعت اليه فان دفعه ليس بواجب عليه كما قاله اللخمي وغيره \* (فرع) قال ابن يونس قال أصبغ

أو صندوقه ولم يقفل عليها وكان لا يتصرف اليه أحد وله أهل لا يخافهم عليها لم يضمن وان كان يخافهم ضمن إلا أن يقفل عليها وان كان عهد منهم الخيانة بعد القفل ضمن وان قفل اه منه بلفظه (وبأيذا عها وان بسفر) قول ز وذلك عند عجز ردها اليها وعدم القدرة على أمين الخ صواب لانه اذا اتقى ما ذكره فسافر بها مع القدرة على ما ذكر توجه عليه الضمان بمجرد سفرها فيضمنها ان تلقت يده ولو لم يودعها فاعترضت نو عليه بقوله لا معنى لهذه الزيادة فيه نظروا وكذا كلام مب تأمل (لغير زوجة الخ) قول ز وحلف ان أنكرت الزوجة الدفع اليها ان اتهم وقيل مطلقا حكايته الثاني بقيل يشعر بأن الاول أقوى عنده والظاهر أنه كذلك لان الاول اعبد الحق في نكته قائلا وقاله بعض شيوخنا والثاني لابن يونس ونصه محمد بن يونس ويظهر لي أن العين عليه سواء كان متما أو غير متهم لان ههنا من يدعي تكذيبه كقوله رددت الودعة الى ربه فينكر ربه ان المودع يحلف كان متما أو غير متهم اه منه بلفظه ونقله أبو الحسن وابن عرفة مختصرا ولم تعقباه وقال ابن عبد السلام مانصه وهذا الكلام ان أراد به أن التهمة مع تكذيب الزوجة له قوية بخلاف ما اذا لم يكن هناك من يكذبه فلا يعد وان أراد غير ذلك وأما دعوى محققة فقد يقال ان المكذب للمودع في مثله دعواه على الزوجة هو غير رب الودعة وربه لا يحقق عليه الدعوى فلم يخرج العين المتوجهة بسبب هذه الدعوى عن أن تكون عين تهمة وأما في مثله دعواه رد الودعة على ربه فربها هو المكذب له وكل واحد منهم ما يحقق على صاحبه فلا بد من توجه العين على من حققت عليه الدعوى اه منه بلفظه ونقله في ضيق بالمعنى وسلمه وظاهر والله أعلم وقول ز وعبدوا جبري عياله كافي المدونة يريد والله أعلم تهذيب البراءة أو أراد الام على تأويل الاكثر فلا ينافي قول ابن عرفة ولم يعط في المدونة جوابا شافيا في العبد والاجير ان كانا في عياله فوضع عندهما ما بيده من ودعة والا تقي على قوله فيه الاضمان عليه ان كان بأمنهما على ماله ويسترفقهما اياه اه منه بلفظه ولفظ الامهات وأما العبد والاجير على ما أخبرتك اه قال أبو الحسن

في العتبية ولو قال دفنتها افضل عنى موضعها فهو ضامن لانه فرط إلا أن يقول دفنتها في بيتي وحيث يجوز له دفنتها فطلبها في ذلك الموضع بعينه ولم أجدها فلا يضمن اه ومنه في المفيد وفي الجواهر وكذلك لو أودع الارض ما استودع وكان ذلك جهده فهو حرز لا يضمن ماضع منه اه قال في المفيد لانه بمنزلة ما لو قال سقطت مني اه وظاهر هذا انه دفنتها من غير حدوث عورة وأخرى مع حدوثها وبه يرد بحث ابي الحسن وابن عبد السلام في قول اللخمي قد يحمل قول ابن القاسم يودعها اذا خاف عورة منزله على انها ثياب أو عروض لادنا نير وشبهها بما يمكن في الارض فليس له أن يودعها اه انظر الاصل في ذلك كله والله أعلم (عند عجز الرد) قلت قول ز وعدم القدرة الخ أي حيث أراد السفر وعجز عن الثلاثة أو دعها عند أفضل من يجد وذلك غاية مقدوره وبه يندفع ما في مب فتأمل والله أعلم



مانصه عياض ظاهره كالمراة والخادم على ما تقدم من تفسيره وعادته معهما على ما اختصرها المختصرون الشيخ وعليه تأولها أبو محمد وقال فضل العبد والاجير بخلاف المراة والخادم وحكاها ابن مهمل وضعفه عياض وهو ضعيف ولا فرق بين معنى الخادم والاجير ولا شبه أنه يضمن عياض جملة بعضهم على الخلاف وجملة آخرون على الوفاق وأن معناه من ليس من عادته ايداع متابعه ورفع ماله عنده صح ابن رشد فكل واحد من ابن القاسم وأشهب تكلم على غير الوجه الذي تكلم عليه صاحبه إلا أن قولهما مختلف فعلى هذا الاختلاف بينهما إذا علم العرف والعادة في البلد اه محل الحاجة منه بلفظه وقد نقل ابن عرفة تضعيف ابن مهمل لذلك التأويل وسلمه انظره قبل كلامه الذي قدمناه انفا والله أعلم (الاعورة حدثت) قول ز ابن نونس والاصل أنه يضمن لم يقتصر ابن نونس على هذا فإنه نقل عن أبي محمد عدم الضمان قال عقبه مانصه وينبغي على أصلهم أن يضمن إذا لم تقم بينة على ايداعه لأنه دفع الى غير من دفع اليه أصله ولي اليتيم ولكنهم لم يضمنوه للعدرا اه منه بلفظه ونقله ابن عرفة مختصرا وسلمه في اسقاط ز ذلك ما لا يخفى وقد نقل ابن عرفة عن عبد الحق كلام أبي محمد مسلم له (تنبيهان \* الاول) \* خرج النعمى عدم تصديقه على قول ابن القاسم فيمن أمر أن يدفع لغير اليد التي دفعت اليه فقال ابن عبد السلام وفيما ألزمه ابن القاسم هنا نظرقأمله اه منه بلفظه ونقله ابن عرفة وقال عقبه مانصه ﴿ قلت الاظهر أن الالزام واضح أحرى لأنه إذا أمر بالدفع نصافاً كذبه المدفوع اليه أنه يضمن فأحرى في هذه التي دفعه فيها لغير انما هو بالعرف لا بالنص اه منه بلفظه ﴿ قلت الا حروية ظاهرة يبادى الرأى لكن الصواب ما قاله ابن عبد السلام لان دفع المودع الوديعه لمن أمره به مشافهة أن يدفعها اليه ليس بواجب عليه ولو تلقى بيده بعد امتناعه من دفعها له لما ضمنه قال النعمى في تبصرته مانصه وليس على المودع أن يسلم الوديعه بأمانة المودع ولا بكتابته وان اعترف المودع أنه خطه إلا أن ثبت الرسول عند الحيا كم أنه خط المودع قال في كتاب محمد لان صاحب الحق لو كان حاضراً لم يجب له أخذها حتى يشهد بذلك اه منها بلفظها ونقل ابن نونس ما في الموازية وسئل ولم يحك خلافة ونقله أيضاً أبو الحسن فقها مسلماً وزاد عقبه مانصه قال في النوادر ولا يلزم الدافع أن يدفعها اليه أصلاً ولو أمره صاحبها بلسانه خيفة أن يموت فينكر الوزنة اه منه بلفظه ودفع من حدثت عورة منزله أو أراد سفره مع ثوب عذره واجب عليه وبيته لمق الضمان به ان بقيت بيده فهلكت فكيف يقاس من دفعه واجب على من ليس كذلك لان الاول مضطرب وقد تعذر عليه الاشهاد في الحين والتأخير مظنة التلف ويشهد لهذا قول ابن نونس السابق ولكنهم لم يضمنوه لأنه ذرف تأمله بانصاف \* (الثاني) \* قال النعمى أيضاً مانصه وقد يحمل قول ابن القاسم في قوله يودعها اذا خاف عورة منزله أن الوديعه ثياب أو عروض ولو كانت دنائراً وما أشبه ذلك مما يكتفى في الارض ولا يخاف منه أن يضطر لخراجها لم يكن له أن يودعها اه منه بلفظه ونقله أبو الحسن وقال عقبه مانصه الشيخ وهذا لا يسلم لان صاحبها لو أراد دفعها دفنها هو بنفسه اه منه بلفظه وقال ابن عبد السلام بعد ذكره



كلام الخمي مانصه **قلت** قديقال ان الدفن لها غير سائغ وذلك انه اذا لم يخبر أحدا بحمل الوديعة فانه معرض للموت فيكون سببا لتلفها واما أن يخبر بذلك غيره فهو في معنا ابداع غيره اه منه بلفظه ونقله غ في تكميله بالمعنى بعد أن نقل كلام أبي الحسن وقال مانصه واما ابن عرفة فأغفل كلام الخمي بالكلية وفي أول الوديعة من العتية أنه لا يضمن اذا دفنتها فقام له مع كلام ابن عبد السلام وصاحب التقييد اه منه بلفظه \* قلت أطلق فيما نسبه للعتية وهو مقيد في نصها قال ابن يونس في كتاب حريم البئر مانصه قال أصبغ في العتية ولو قال دفنتها ففضل عني موضعها فهو ضامن لانه فرط الآن يقول دفنتها في بيتي وحيث يجوز له دفنها فطلبها في ذلك الموضع بعينه ولم أجد هافا لا يضمن اه منه بلفظه وفي المفيد مانصه ومن أحكام ابن أبي زمنين في العتية قيل لاصبغ فحين استودع وديعة فدفنتها في موضع فلما طلبت منه قال دفنتها في موضع ولا أدري أين الموضع قال هولها ضامن بخلاف ما لو قال دفنتها في هذا الموضع ثم لم أجد هافيه لانه هافنا بمنزلة لو قال سقطت مني اه منه بلفظه وفي الجواهر مانصه وكذلك لو أودع الارض ما استودع وكان ذلك جهده فهو حر لا يضمن ماضع منه اه منه بلفظه وهذا كما يرتجى ابى الحسن وابن عبد السلام اذ ظاهرا ذلك انه أودعها من غير حدوث عورة فقعها أخرى فقام له والله أعلم (وبيعنه بها) قول مب وانظر من أين أتى به كأنه لم يقف على كلام الرجاء الذي نقله أبو علي ونصه فان خرج بها في طلب صاحبها فضاء هل يضمن أم لا فالمدونة على قولين فائمين من المدونة أحدهما أنه ضامن وهو نص قول مالك في المدونة والثاني انه لا ضمان عليه وهو قوله في المبضع معه تحديث له اقامه حيث جوز له أن يبيع بالمال الى ربه وهو قول أصبغ في كتاب ابن حبيب في جواز توجيه القاضى مال الايتام وهذا القول قائم من المدونة في كتاب الجهاد اه محل الحاجة منه بلفظه لكن ما اقتصر عليه من جرح والحق في تقرير كلام المصنف ما قاله أبو علي ونصه وقول المتن وبيعنه بها كأنه قصد رحمه الله انه اذا ذهب معها فهو وسفير بها فيدخل فيما تقدم ويجرى على تفصيله وبه يسقط الاعتراض عليه اه منه بلفظه وهو حسن بسن والله أعلم (وبارائه عليها) قول مب عن الشارح وقاله ابن القاسم في المدونة وقال غيره فيها لا يضمن سلم كلام الشارح هذا وهو خلاف ما في ضيح هنا عن ابن يونس من عكس هذا العزو ثم قال وعكس ابن عبد السلام نسبة القولين في هذا الفرع اه منه بلفظه ونقله جس وسلمه وما نسبه لابن يونس هو كذلك فيه هنا ونصه واختلف في أمر الراعى فلم يضمن عند ابن القاسم لانه لا إذن له وضمنه غيره اه منه بلفظه ولكن الصواب ما لابن عبد السلام والشارح لانه الواقع في كلام الأئمة كأبي اسحق التوسى وأبي الحسن هنا وغير واحد لانه مصرح به في كتاب الجعل والاجارة من المدونة وبكلام مهاردا بن ناجي هنا ما لابن يونس مصوبا ما لابن عبد السلام \* قلت وقد ذكر ابن يونس نفسه كلام المدونة على الصواب في باب جامع القول في اجارة الراعى من كتاب الجعل والاجارة ونصه ومن المدونة قال ابن القاسم وان ترى الراعى على الأبل والرمك والبقر والغنم بغير اذن أهلها ضمن وقال غيره لا يضمن اه منه بلفظه والغير هو أشبه

(وبيعنه بها) **قلت** قال ابن عاشر سر عليه ق من النقل ما يقتضى شموله لبعثها بغير اذن ربه ما ولدفعها لمن يدعى انه رسول ربه ما وكل منهما ليس فيها ادعوى المودع الا أمر وهذا فارقت الآية في قوله وبدفعها مدعيها الخ اه بخ وقول مب وانظر من أين أتى به قد ذكره الرجاء وان كان مرجوحا وقد أدرج أبو علي ذهابه في سفره فتجربى على تفصيله وقول مب عن الشارح وقاله ابن القاسم الخ هذا العزو هو الصواب خلاف ما في ضيح ومحل الخلاف ما لم يتقرر عرف بالمنع أو الاذن قاله ابن عرفة



كما صرح به في الامهات نقله ابن عرق في باب الاجارة وزاد متصله مائه قلت ان تقرر  
عرف بالمنع أو الاذن فلا اختلاف والا فالقولان وينبغي ان كان الفعل لغير رب الاثنى ان  
يضمنه اتفاقا اه منه بلفظه وقول مب عن النوادر وان فسخ زجج العبد بجعله بلا  
نقص هو ظاهر ان وقع الفسخ قبل الدخول وأما بعده فعلى أحد الاقوال الثلاثة المتقدمة  
في قول المصنف وفي زواله يموت الزوجة أو طلاقها الخ لا على القولين الآخرين فتأمل  
والله أعلم (و يجدها ثم في قبول بينة الرد خلاف) صرح في المدونة هنا بالضمنان وصرح  
ابن شاس بأنه المشهور ونصه فان كانت صيغة جحوده انكار أصل الوديعه لم يقبل قوله بغير  
بينه وفي قبوله مع البينة خلاف المشهور ففيه لتناقض كلاميه اه منه بلفظه وتبعه ابن  
الحاجب والقول بقبول بينته لما لك من سماع ابن القاسم قال اللخمى وهو أحسن وقال ابن  
زرقون انه المشهور قال ابن ناجي في شرح المدونة مائه وقيد محمد بن أبي الحسن التبرواني  
قول مالك بالجاهل الذي لا يعرف ان الانكار يضره وأما العالم الذي يعلم أنه يضره فلا عذر  
له وقال شيخنا أبو مهدي قبل هو متفق عليه وقيل هو خلاف اه منه بلفظه وعلى أنه  
تقييده ح عند قوله في الوكالة أو أنكر القبض فقامت البينة فشهدت بينة بالتلف  
الخ فانه قال هناك مائه وينبغي أن يقيده ذلك أيضا بما قاله الرعي وهو أن يكون  
المدعى عليه يعرف ان الانكار يضره وأما ان كان ممن يجهل ذلك ولا يفرق بين قوله  
ما أسلفتني ولا أودعتني وبين قوله مالك عندي سلف ولا وديعة فيعذر بالجهل الخ ثم  
قال بعد مائه وما قاله الرعي ظاهر اه منه بلفظه قلت على اعذار الجاهل  
عول أبو القاسم بن محرز فانه لما ذكر انكار الزوج قد فزوجه فقامت عليه بينة فأراد  
أن يلاعن وقال انما أنكرت لاني قصدت السر عليهم انه يعذر بذلك عند مالك وابن القاسم  
وقال غيرهما لا يقبل رجوعه قال مائه هذه المسئلة أصل لمن ادعى عليه بحق فجحده  
ثم قامت عليه بينة فادعى القضاء فعلى مذهب الغير لا يمكن من إقامة البينة وعلى قول مالك  
وابن القاسم يعتبر جحوده وينظر على أي وجه كان فان كان له عذر يجهله أو جهل من يحكم  
عليه وسطوته فرأى أن انكاره أسلم له فينبغي أن يمكن من ذلك اه ونقله الميطني في باب  
اللعان من نهايته وصاحب المعين في باب اللعان أيضا وابن هلال في الدر الثمري في مسائل  
الوديعه ونقل ابن فرحون كلام الميطني في الباب السادس والخمسين في القضاء بموجب  
الجحود وقبله وهو منصوص لابن القاسم حسبا نقله أبو الاصبع بن سهل ونصه وقال  
عيسى بن دينار عن ابن القاسم اذا كان له عذر من غيبة بينه أو كان ممن يعذر بالجهالة  
فلا يضره انكاره وتقبل بينته وأن كانت حاضرة اه ونقله ابن فرحون وابن هلال في الحلين  
المذكورين اتفاقا قبله وبه شاهدنا الفتوى وسمعت نو يقول انه جرى به العمل فتعين  
التعويل عليه لوجهه والله أعلم (فرع) في ترجمة باب الاعذار من آخر طر را بن عات مائه  
لبعض فقهاء الشورى فيمن ادعى أنه أودع ثيابا عند رجل فانكره ذلك ثم قامت عليه بينة  
انه أودعها أعكاما لا يعرفون ما فيها او يظنونها ثيابا أنه يسجن ويهدد فان أقر بشئ خلاف  
وكان القول قوله وان عمادى على انكاره حلف صاحب الوديعه على ما يشبه انه عاك مثله



ويأخذ بذلك والظالم أحق من حمل عليه وقد قيل أنه يحلف إذا لم تعين البيعة شيئا بعد  
أن يستبرأ أمره بالسجن والتضييق عليه والتشديد إذا اتحد على إنكاره ولا شيء عليه  
وبالاول القضاء من الاستغناء اهـ منها بلفظها ونقله غ في باب الوديعة من تكمله  
والواشترسي في باب الوديعة والعارية من معياره وسماه والله أعلم (وعونه ولم يوص بها)  
قول مب الظاهر أن هذا تحريف في النقل عن المازري وإن أصل العبارة وشهر أيضا  
عدم تعلقها بذمة الخ كلام ز اشتمل على أمرين نسبة تشهير هذا القول للمازري  
وإن الواقع في كلامه تعلقها بذمة مسلم له مب الاول وتعب الثاني وكلاهما غير مسلم  
فإن الذي في المعيار عن المازري هو مانصه أن المشهور في المذهب أن لم توجد بعينها  
تعلقت بذمة وقيل لا تعلق لها بذمة لاحتمال ضياعها وهو القياس عند بعض شيوخنا  
اه منه بلفظه وفيه أيضا عن المازري مانصه النظر يقتضي أن الأمانة لا تعلق بذمة الميت  
لكن في المدونة وهو المشهور عن جماعة الأئمة وغيرهم تعلقها بتركه الميت وعلمه حذاف  
الاصحاب بأنه يحمل على أنه تسلفها اه منه بلفظه وقول مب ثم رأيت بعد كتي هذا  
في أبي الحسن ما قد يشهد لز الخ فيه نظر لأن ز نسب ذلك للمازري مع ذكره التشهير  
وليس في كلام أبي الحسن شيء من ذلك وقوله عن اللخمي وذهب بعض أهل العلم إلى أنه  
لا يضرب بهامع الغرماء لا شاهد فيه لأن المتبادر من قول بعض أهل العلم أنه خارج المذهب  
وكأنه أشار بذلك إلى الزاهي لابن شعبان فإنه نسب هذا القول للحارث العكلي وليس من  
أهل المذهب ففي ابن عرفة مانصه وفيهامع آخر قرأناه من هالك وقوله قراض وودائع ولم  
توجد ولم يوص بها في ذلك في ماله ويحاص بذلك غرماءه ومثله سمع ابن القاسم ابن رشد صحيح  
لا أعلم فيه خلافا ثم قال زاهي ابن شعبان من هالك وعنده وديعة ولم توجد وعليه دين فإله  
بينهم ما بالخص قاله الشعبي وداود بن هند وعن النخعي فيها قولان هذا والاخر أن الوديعة  
أولى وقال الحارث العكلي الذين أولى وقال ابن أبي ليلى إن لم نعترف فليس لصاحبها شيء  
وبالاول أقول اه منه بلفظه وقوله عن أبي الحسن عن اللخمي وابن القاسم في كتاب الشركة  
نحوه هذا يؤهم أنه نص لابن القاسم في كتاب الشركة من المدونة وليس كذلك ولم يقتصر  
للخمي على ما نقله عنه بل زاد ما يفيد أنه يخرج ونص اللخمي واختلف إذا لم يذكر شيئا  
حتى مات فذكر تفصيلا من عند نفسه ثم قال مانصه وإذا كان الحكم أن تكون الوديعة  
في الذمة فإنه يضرب بهامع الغرماء وذهب بعض أهل العلم أنه لا يضرب بهامع المالك كان الضمان  
مختلفا فيه وإنه انما ضمن بفلسة الظن من غير قطع لابن القاسم في كتاب الشركة نحو هذا  
فقال في متفواضين أو دعه أحدهما وديعة ثم مات قال يكون في نصيبه دون شريكه لما كان  
أمره فيه مامشكلا هل ضاعت أم لا ولو جعلها على التصرف فيها كانت في جميع المال لأنه  
على أحد أمرين إما أن يكون تجزئها فهي في جميع المال أو أنفقها فقد ترك عوضا في  
المال لأنه لو لم ينفقها لانفق من المال اه منه بلفظه فأنت تراه انما أشار إلى التخرج ولم  
يقتصر على ما ذكره معناه ومع ذلك ففي تخريجه نظر ظاهر لأن قوله ولو جعلها على التصرف  
فيها الخ غير مسلم لأن تصرفه فيه على تقريره ليس محصورا في الأمرين اللذين ذكرهما



لاحتمال أن يكون تصرف فيها غير ذلك كان يكون أسلفها غيرها وصرفها في غير نفقته من  
لوازمه وعلى احتمال أنه أنفقها فليس في كلام ابن القاسم التصريح بأن المتفاوضين في  
مسئلته من تلقى نفقته ما بل ظاهره الاطلاق وقد علمت أنه ليس كل متفاوضين تلقى نفقتهما  
فما ألزمه لابن القاسم ليس بلازم فتحصل أن القول بأنها تكون في ذمته ولا يحاصص بها  
الغرماء لم يذكره أحد من أهل المذهب نصاعن المذهب لا المازري ولا غيره فضلا عن أن  
يكون مشهورا وانما ذكره النعمي تحريجا وتحريجه غير مسلم وان في كلام ز و م ب  
معاظروا الله الموفق والمنصوص في المذهب قولان تعلقها بذمته والمحاصصة بها وصرح  
المازري وغيره بأنه المشهور وهو نص المدونة في غير ما موضع منها ونص قول مالك في سماع  
ابن القاسم وقال ابن رشد أنه لا يعلم فيه خلافا وعدم تعلقها بالذمة أصلا فالمصيبة من ربهما  
ذكره المازري وغيره ولم يبينوا قائله ومع كونه شافها هو الظاهر كما أشار لذلك غير واحد  
وتوجيه المشهور بما نقله المازري عن حذاق الاصحاب بأنه يحمل على أنه تسلفها لا يتخلو  
من نظر فقد قال ابن عبد السلام مانصه واستشكل ذلك بعضهم ورأى أن الأصل فيما قبض  
على الوديعة والامانة أنه باق على ذلك وقصارى هذه القرينة أن توجد شككا والذم لا تنعز  
بالشك اه محل الحاجة منه بلفظه ووجه أبو الحسن المشهور بقوله أنه يحتمل أن يكون  
استنفقها أو ضاعت بتقريب أو غير تقريظ فاحتملان موجبان للضمن واحتمال واحد  
موجب لسقوطه فغلب الأكثر اه قال غ في تكميله وقيل يحتمل رابعة أن يكون ردها  
قنساوى الاحتمالات فكان يجب على هذا أن يرجع الى الأصل وهو براءة الذمة الآن  
يقال هذا الاحتمال يقابل بين رب المال اه منه بلفظه وفهم من كلامه أنه لا بد من  
عين القضاء وصرح به في المعيار وهو ظاهر وما أخذوا بضامن عين القضاء في الدون بالآخرى  
فتأمله وقول ز اذا فقد صاحب الوديعة بقيت للتعمير أى بقيت بعينها ان أمكن والابن  
غنها وقوله وينبغي بعده أن يجري فيه ما جرى في اللقطة الخ يقتضى أنه لم يقف على  
حكمها بعد التعمير مع أنه قد قال آخر كتاب الوديعة من المدونة مانصه ومن أودعك وديعة ثم  
غاب فلم تدرك أين موضعه أو حى هو أو ميت ولا من ورثته فانك تستأني بها فان طال الزمان  
وبست منه فينبغي أن تصدق بها عنه اه قال أبو الحسن مانصه وقوله يست من بعنى  
بعض مدة التعمير وقوله فينبغي أن تصدق بها عنه هو على بابها وانظر اذا كان يخشى عليها  
التغير كالتياب والطعام هل يبيعه أو حتى يرفع ذلك الى الامام اه منه بلفظه ❦ قلت  
سبأنى عند قوله وان قال هى لاحد كما ونسبته الخ عن ابن الحاج ما يفيد أنه لا بد من رفعه  
للعاكم فانظره والله أعلم (وبسعيه بالمصادر) يفهم منه أنه اذا أخذها الغاصب من غير  
تسبب من المودع أصلا فلا ضمان عليه وهو ظاهر \* (فرع) \* في ابن يونس مانصه قال  
عيسى فممن أودع عنده متاع فعدا عليه عاده فأغرمه عليه ما لا فلا شئ على رب الوديعة  
اه منه بلفظه وظاهره أنه لعيسى من قوله وفي مجالس المكناسى مانصه قال عيسى  
عن ابن القاسم لاشئ على صاحب المتاع قال ابن رشد وقد قيل ان له أن يرجع على صاحب  
الوديعة بما غرم وقد قال سحنون في الرقاق في أرض المغرب يعرض لهم للصوص فيريدون



أكلهم فيقوم بعض أهل الرفقة فيصالح الاصوص على مال عليهم وعليه وعلى من غاب من أصحاب الامتعة قال ان كان ذلك مما قد عرف من سنة تلك البلاد أن اعطاء المال يخلصهم وينجيهم فان ذلك يلزمهم حاضريهم وغائبيهم من له امتعة في تلك الرفقة وان كان الامر بخلاف ذلك لم يلزمهم ذلك اهـ منها بلفظها وفي المعيار مانصه وسئل عن الذي يستودع المتاع فتعدي عليه وأغرم بسببه انه لا شيء على صاحب الوديعة فقيل للقاضي أتذكر في هذا اختلافا فأجاب بأن قال لا الآن هذه المسئلة وشبهها زلت منذ سنين فأفتيت فيها بهذه الرواية وأخبرت بأن ابن الزيتوني فقيهه فاس أفتى أن على صاحب الوديعة أن يغرم ذلك للمستودع وأخبرت عنه أنه وجدها رواية وأما أنا فلم أرفها اختلافا اهـ منه بلفظه (ولا كراه أو أخذه وأخذها) قول ز ويأتي حينئذ أن عليه نفقة الضمير في عليه للمودع بالكسر وقوله وليس له ان زادت الخ الضمير للمودع بالفتح فلو صرح به لسلم من تشبث الضمير فأماله وقول ز ومفهوم رجعت أم ان هلكت فقيمة يوم الكراه لانه يوم التعدي ولا كراه لها ولو أكثر من القيمة الخ سكت عنه مب وقال لو اذرضي ربه بأخذ الكراه فقط فلا ينبغي أن يشك في أن ذلك له ولو لم يرض المتعدي اذ حاصله أنه متعدد وفضولي أجاز المالك فعله فلا كلام له والله أعلم اهـ منه بلفظه وما قاله متعين فان ز قد صرح هنا بأنه كالغاصب وقد تقدم نص المدونة بأن الغاصب اذا باع الشيء المغصوب وتعذر رجوعه فان لربه أخذ الثمن او تضمينه القيمة ولا فرق بين بيع الذات وبيع المنفعة كما هنا راجع ما قدمناه عند قوله صدر البيوع ومالك غيره على رضاه (وبدفعها مديا أنك أمرته الخ) قول ز للمدع فهو منصوب على اسقاط الخافض الاولى أنه مفعول به بتضمين دفع معنى اعطاء وبه يسقط بحث مب بقوله وهو موقوف على السماع وقول ز وغير خط المودع بالكسر فيه نظر ظاهر لان خط غير المودع لا يتوهم أحد سقوط الضمان بسببه فلا معنى للتنبية عليه ولان مفهومه أنه اذا كان بخط المودع بالكسر لا يضمن مع أنه يضمن وقول مب عن طفي بل صرح اللخمي بعدم الرجوع على القابض الخ لاشاهد له في كلام اللخمي لانه ان عني أن اللخمي صرح بذلك اختيارا من عند نفسه فسلم لكن اللخمي سوى بين ذلك وبين دفعها له بمعرفته الامارة والخط وهو قد اعترض عليه ما قاله في الخط والامارة بأنه مخالف للمنصوص وان عني أن اللخمي نقل ذلك عن غيره فقيهه نظر لان اللخمي ذكر في ذلك قولين فائلا مانصه فعلى قول أشهب لا يرجع عليه وقال عبد الملك يرجع اهـ منه بلفظه انظر كلامه بتسامه في ح بل ظاهر كلامه أن ما عزا له لأشهب انما هو تخريج على قوله لانص وأيضاً أشهب قائل بعدم الرجوع اذا صدقه وان لم يكن بالامارة والخط كما نقله عنه اللخمي وابن يونس وأبو الحسن وابن سهل وغيرهم فلا دليل لطفى في كلام اللخمي أصلا وان سلمه مب ولو استدلل بكلام ابن يونس لما قاله لكان استدلاله مسلما فإنه يقيد ان المعتمد فيما اذا اعترف أن ربه أمره بدفعها له أنه لا يرجع فإنه نقل عن بعض القرويين أنه يجب على قول أشهب في المودع يأتيه رجل بخط رب الوديعة وأمارته أن ادفعها الى فلان صله أو أنه له وهو لا يشك أنه خطه وأمارته فدفعها اليه ثم جاء ربه فأنكر وحلف



وأغرم المودع أن للمودع أن يرجع على من قبضها منه وإن كان يعلم أنه مظلوم لأنه يقول  
بسبيلك وصل إلى تغريمي أن يرجع أيضا فيما إذا اعترف أن ربه أمره بدفعها إليه  
وقال متصلا به مانعه محمد بن يونس ويحتمل أن يكون الفرق بين المسئلتين أن المأثور في  
المسئلة الأولى متحقق لكذب الآخر وأن المدفوع إليه مظلوم فلا يجب أن يرجع عليه  
وفي المسئلة الثانية هو لا يقطع بحقيقة كذبه إذ قد يضرب على خطئه ويعرف أمارته فلهذا  
أن يرجع عليه وأما على أصل ابن القاسم فلا يجب له الرجوع عليه كقوله فيمن استحققت من  
يده دابة وهو يعلم أنها تاج عند بائعها منه وإن المستحق ظالم له وإن بينته شهدت برؤوف قال  
ابن القاسم لا رجوع له بالثمن على بائعه فكذلك ههنا وقد وقع لأشبه ما يدل أنه اختلف  
قوله في هذا الأصل فقال في المودع يأتيه رجل فيقول له إن ربه باعني إليك لا تخذها منك  
فصدقه ودفعها إليه فادعي ضياعها فأقرب ربه إنا نكر أن يكون بعثه وحلف وغرم المودع  
فقال لا رجوع له على الرسول بخلاف ما تقدم له وابن القاسم يرى له الرجوع في هذه على  
الرسول لأنه لم يتحقق صدقه اه منه بلفظه فهو يفسد أن ابن القاسم لم يختلف قوله أنه  
لا رجوع له عليه إذا تحقق صدقه وإن أشبه اختلف قوله في ذلك وهو شاهد لما قلناه والله  
أعلم وقول مب الذي رأيته في نوازل ابن سهل الخ في تركه على ز بما نقله عن نوازل  
ابن سهل نظر لأن توقف ز إنما هو في الدين لا في الوديعة لأنه شرح المصنف في مسئلة ابن  
سهل بما نقله فيها عن المدونة مع أن ما نقله عن ابن سهل يوهم أن ابن القاسم لا يوافق أشبه  
على أن ربه ما يخير بين أن يغرم المودع أو القابض وليس كذلك بل ابن القاسم يوافق على  
ذلك وإنما اختلفا إذا قبضهما من المودع هل يرجع به على القابض أولا كما صرح به غير واحد  
منهم اللخمي انظر نصه في ح **قلت** وانظر توقفهم في الدين مع أن المسئلة منصوصة لغير  
واحد وقد ذكرها ابن رشد في رسم البراءة من سماع عيسى من كتاب العارية قد ذكر خلافا  
في تصديق القابض في دعوى الوكالة مع عيسته ويبرأ ويرجع رب الدين على المدين ثم  
لا رجوع له على القابض وقيل لا يصدق وهو ضامن يحلف صاحب المال ما وكره ويرجع  
بماله على من شاء منهم ما فإن رجوع على الغريم رجوع الغريم على الوكيل وإن رجوع على  
الوكيل لم يكن للوكيل أن يرجع على أحد اه محل الحاجة منه بلفظه وقد نقله ح  
مستوفى في باب الوكالة عند قول المصنف ولو قال غير المفوض قبضت وتلف برئ الخ  
فانظره ونقله ابن عرفة في باب الوكالة مختصرا وسلمه وذكر المسئلة أيضا ابن رشد في كتاب  
الوديعة من مقدماته على نحو ما ذكرها في البيان ونصه فاذا قلنا إن القول قول الموكل  
ويضمن الوكيل وهو الذي يأتي على ما في كتاب الوديعة من المدونة وعلى قول أشبه وابن  
القاسم في سماع سخون من كتاب العارية فإن رجوع الوكيل عليه لم يكن له رجوع على  
أحد وإن رجوع على الغريم كان للغريم الرجوع عليه اه منها بلفظها وعدم تصديق  
القابض في الوكالة فيجب عليه الغرم هو المعتمد ولذلك اقتصر عليه المتيسط في ترجمة ما جاء  
في نكاح الأولياء من كتاب النكاح إلا أنه ذكر قولين في رجوع الغريم على القابض إذا  
أغرمه رب الحق وعزما اقتصر عليه ابن رشد من رجوعه عليه لابن القاسم ونصه على



اختصار ابن هرون واختلف فبين عليه دين فقال له رجل فلان أرسلني لاقتضائه منك  
فصدقه ودفعه اليه فضاغ وكذبه صاحب الدين فقال ابن القاسم يضمن الرسول أى الغريم  
وقال أشهب لا يضمن له يريد لانه صدقه في الوكالة ولا يبرأ الغريم يريد على أحد القولين اه  
منه بلفظه وبذلك كله تعلم ما في توقفهم في ذلك والله الموفق (حلف والرسول شاهد) قول  
ز قال شيخنا اللقاني قوله شاهد أى يصدق وان لم توجد فيه شروط الشهادة الخ سكتوا  
عنه وفيه نظر بل ظاهر كلام المدونة وغيرها انه لا بد من كونه عدلا وصرح بذلك اللخمي  
ونصه وان صدقه انه اذن له ان يدفعها اليه كان القول قول ربه اذا كان الرسول غير عدل  
واختلف في جواز شهادته اذا كان عدلا فأجازها ابن القاسم وقال أشهب في مدونه وعبد  
الملك في المبسوط لا تجوز شهادته وأرى أن تجوز اذا كانت قائمة بوقايتها وهي عين والمبعوث  
اليه موسر لانه قد كان له أن يتصرف فيها من غير اذن صاحبها ولا تجوز الشهادة اذا كان  
فقيرا او كانت عرضا اه محل الحاجة منه بلفظه (تاويلان) قول ز فان كان المال  
بيد الرسول أو المبعوث اليه وهو ملي الخ لا معنى للتقييد بكونه مليا مع وجود المال  
بعينه بيده وقول ز وهو تاويل ابن ابي زيد صحيح فقد نسبته اليه ابن يونس وعباس  
وابو الحسن ففي عدم عزوه مب له مع نقله كلام عباس ما لا يخفى كما أنه أغفل عزوه  
لابن الموازع نقله عن عباس ما يفيد ذلك ونحوه لابن يونس قلت وكلام اللخمي السابق  
يفيد أنه فهم كلام ابن القاسم على ما فهمه عليه القاضي اسمعيل وبني تاويل ثالث ذكره  
ابن يونس فانه قال بعد كلام أبي محمد بن أبي زيد مانصه محمد بن يونس وعلى هذا التاويل  
يكون قول أشهب وفاقا لابن القاسم وكذلك عمل محمد بن يونس وابن القاسم وعمل غيره قول  
أشهب بأنه انما لم تجز شهادته لانه دفع دفعه لم يؤمر به وذلك ان الأمر انما أمره أن يدفع على  
جهة الايداع فدفع على جهة التملك فلا تجوز شهادته ولا يؤخذ الأمر بغير ما أمر به من  
الدفع قال وابن القاسم انما أجاز شهادته لانه اذن له في الدفع والمال حاضر فلم يستلزم دفعه  
على باب التملك شيئا اه منه بلفظه فوافق هذا التاويل تاويل مكنون ومن وافقه  
في تقييد قول ابن القاسم وخالفه في جعله خلافا لقول أشهب وحل المصنف على هذا أيضا  
صحيح فيكون في كلامه التاويلات الثلاثة ولا يمنع منه التثنية فتأمله فتحصل أن في حل  
قول ابن القاسم على الاطلاق وتقييده بما اذا كان المال قائما مع جعله وفاقا لأشهب  
أو خلافا له تاويلات لاسمعيل مع ظاهر كلام اللخمي ومكنون ومحمد بن أبي زيد مع عباس  
عن بعضهم ونقل ابن يونس والله أعلم فرع في ابن يونس مانصه ومن العتبية روى عيسى  
عن ابن وهب في المستودع اذن له ربه أن يدفعها الى من جاءه بأمانة ذكرها له فجاءه رجل  
بالأمانة فدفع اليه المال ثم مات ربه وقام ورثته على الرسول الذي قبض المال بالأمانة  
فقالوا ما صنعت به فقال صنعت به ما أمرني به ربه قالوا وما الذي أمرك به قال ليس على أن  
أخبركم فقال يخلف انه صنع ما أمر به ربه او يبرأ به قاله ابن القاسم اه منه بلفظه قلت  
ظاهر كلامه ان اذن ربه بذلك ثابت ولو لم يثبت باقرار الورثة أو البيعة لما سقط عنه الضمان  
كما تقدم عن النواذر وغيره والله أعلم (او المرسل اليه المنكر) قول ز وانظر في الاصل

(والرسول شاهد) قول ز وان لم  
توجد فيه شروط الخ بل ظاهر  
المدونة انه لا بد من كونه عدلا  
وصرح به اللخمي



اتقال المال من ذمة لذمة كأمير زيد عرا أن يدفع ماله في ذمته الى خالد سلفا مثلاً وقول ز  
ومن امانة الى امانة كأمير له بأن يدفع ماله عنده وديعة الى خالد تكون عنده وديعة وقوله  
ومن ذمة لمانة كأمير له بأن يدفع ماله في ذمته لخالد تكون عنده وديعة وقوله وعكسه  
كأمير له بأن يدفع ماله بيده وديعة لخالد سلفا وقد ذكرها وأحكامها ابن رشد في كتاب الوديعة  
من مقدماته واستوفى الكلام عليها ونقل ابن عرفة كلامه مختصراً وسلمه ونقله ح أيضاً  
وقال عقبه مانصه اه مختصر الكنه باللفظ وقد تلخص بقولنا نظامها فقال مانصه

تصديق قابض لدافع برا \* من ذمة لئلهما ان أسيرا  
ومن امانة لئلهما قولان \* منها الذمة له وجهان  
في بسر قابض يصدق وفي \* عدمه قولان بحكمه تفي  
من ذمة لعكسها لم يبر \* تصديق قابض ولو ذابسر

اه لكنه رحمه الله أطلق في البيت الأخير فظاهره ولو كان القابض وكلامه مفوضاً اليه  
وكذلك أطلق ابن رشد ولكن لا بد من تقييده بغير المقبوض كما قاله إجماع وهو مأخوذ من  
كلام المصنف في الوكالة وسوى أيضاً بين القولين في تصديق القابض من امانة لئلهما وهما  
معاً ابن القاسم في المدونة والموازية ولكن من المعلوم المقرانه لا يعدل عن قوله في المدونة  
غالباً ولذلك ذيلت نظمته بقولي

مالم يكن مفوضاً فيبري \* تصديقه وان يكن ذاعسر  
ومذهب الكتاب في الامانة \* لئلهما الا برأه خذيانه

وقول مب وهذه الصورة لا يشملها لفظ المواقف لانه لا يتصور فيها انكار فيه نظربل  
يتصور بما صور به ابن ناجي عند نص المدونة الذي ذكره هو ونصه قلت ولوميزان أعطى  
في غير المعين فانكر واقفانه بتعيينه يكونون كالعينين اذا أنكر وه على ما يتبادر للذهن  
اه منه بلفظه وهو ظاهر (كعليك ان كانت له يئنة الخ) قول ز وقال ابن زرب ونحوه  
لابن يونس الخ ما قاله من مخالفة ابن يونس لعبد الملك وموافقته لابن زرب فيه نظر  
ونص ابن يونس ولا يصدق في دعواه الراد اذا كان قبضه بيئنة الابينة بالرؤوس أخذ الوديعة  
بمحضر قوم ولم يقصد اشهادهم عليه فهو قبضه بلا يئنة حتى يقصد الاشهاد عليه ثم قال  
ومن كتاب ابن المباحثون فبين في يديه مال وديعة أو دين فاشهد بذلك على نفسه قوما ورب  
المال لا يعلم باشهادهم ثم ادعى رد الوديعة وقضاء الدين فقال هو مصدق في الوديعة وعليه البيئنة  
في الدين اه منه بلفظه فقد أتى به فقهاء مسلموا لم يذكر خلافه ولهذا لم ينسب ابن عات  
في طرده وابن عرفة وصاحب المعيار ذلك الا لابن زرب (وحلف المتهم) قول ز وهو من  
يشار له بما ادعى عليه من التماسه ل في الوديعة على هذا اقتصر ق آخر الباب نقلاً عن  
الاستغناء قائلًا مانصه وأما اذا كان شريئاً أو زائياً أو غير ذلك من وجوه الفسق غير الخيانة  
فلا عين عليه الخ فانظره وقول ز أو من لم يكن من أهل الصلاح الخ على هذا اقتصر  
طفي قائلًا هو الذي لم يتحقق عليه الدعوى وليس الا مجرد التهمة مع كونه غير معروف  
بالخير والصلاح اه قلت وهذا الثاني هو الذي اختاره اللخمي قائلًا لان الغالب على الناس

(ان كانت له يئنة) قول ز ونحوه  
لابن يونس فيه نظر (وحلف المتهم)  
قول ز من يشار له الخ على هذا  
اقتصر ق آخر الباب وقول  
ز من لم يكن من أهل الخ هو  
الصواب كما في طفي وهو الذي  
اختاره اللخمي قائلًا لان الغالب  
على الناس اليوم التهمة الا من كان  
بارزاً في العدالة والدين وهو الذي  
ارتضاه القوري كما في المعيار وأبو  
علي بن رجال كما في هوئي انظره



[illegible]



المقدمات ونصها وأظهر الأقاويل بأباحة الأخذ لسان رسول الله صلى الله عليه وسلم بأباح ذلك لهند بنت عتبة فقال لها خذي ما يكفيك وولدك بالمعروف فقوله صلى الله عليه وسلم بالمعروف معناه أن تأخذ مقدار ما يجب لها ولا تتعدى فتأخذ أكثر مما يجب لها وكذلك ينال قوله صلى الله عليه وسلم ولا تتخن من خاتك أي لا تتعدى فتأخذ أكثر من الواجب لك فتكون قد خنته آخر كما خاتك هو أولاً محل الحاجة منها بلفظها فليس نصاً في أنه لمن عند نفسه وقد نقله اللخمي ولم يعين قائله ونصه وقد قيل معنى الحديث ولا تتخن من خاتك فتأخذ فوق حقل وقول ز وفيه نظرية فقد قال السخاوي بانضمام طرقه يقوى الخ وهذا والله أعلم حسنه الترمذي فقد قال أبو الحسن بعد أن ذكره مانصه أخرجه الترمذي وقال عقبه حديث حسن غريب اه منه بلفظه وقد عزاه في الجامع الصغير للجامعة من الأئمة عن عدة من الصحابة ومن جملة ذلك الدارقطني عن أبي بن كعب فقال المناوي مانصه بسند جليل القدر والتمس حسن اتفاقاً اه منه بلفظه (وان قال هي لاحد كما ونسبته) قول ز ولو قال ليست الوديعه لاحد كما لم يقبل الخ يعني بعد قوله أولاً هي لاحد كما الخ وأشار بذلك لما في النوادر وابن يونس وغيرهما وقد نقل ابن عرفة كلام النوادر مختصراً ونصه فان رجع وقال أختلف أم ليست واحداً منهم ما فلا بد من غرمه مائة يقتسمانها وكذلك لو كانت المائة عليه ديناً اه منه بلفظه وقول مب عن طفي ولذلك سوى بينهم في ضيق زاد طفي عنه مانصه وكذلك نقل ابن يونس القولين ونقل أيضاً غيره القولين فيما إذا دفع المائة إلى أحدهما اه ثم قال طفي مانصه لكن تعقب ابن فرحون ضيق فيما عزاه لابن يونس بأنه لم يكن فيه اه قلت سلم جسر و نو ومب وشيخنا ج كلام مخفي وهو مسلم فيما اختاره من أن حكم المستثنين سواء ولكن فيه نظره من وجوه أحدها قوله لاحتمال أن يكون كلامهم فرض مسئلة الخ يقتضي أن الخلاف ليس منصوباً في المستثنين معاً وليس كذلك بل الخلاف منصوص فيهما ومحمد قاتل عباد كرومه عنه في كل منهما ما حسبما تراه ثانيهما أنه سلم قول ضيق ونقل أيضاً غيره القولين فيما إذا دفع المائة إلى أحدهما وفيه مناقشة لأن قوله ونقل ابن يونس القولين يعني فيما إذا لم تزل بيده ثم قال ونقل غيره القولين الخ وهو يوهم أن ابن يونس لم ينقل القولين فيما إذا دفعها لغيرهما وإن غيره لم ينقلهما عنه فيما إذا بقيت بيده وليس كذلك فيهما حسبما تراه ثالثها أنه سلم تعقب ابن فرحون على ضيق وهو غير مسلم بل عزو ضيق صحيح قال ابن يونس في كتاب الوديعه مانصه فتنسيانه أياها في موضعه أو نسيانه أياها في مكانه حتى سقطت أمر يعذبه كالأكره على أخذها منه والله أعلم قال بعض الفقهاء ضمنه بالنسيان وهو أمر مختلف فيه لأنهم قالوا فين أودعه رجل مائة درهم ثم جاء هو آخر فادعى كل واحد منهما أنه هو أودعه أياها ونسي هو من هو منهما فاختار محمد أن يضمن لكل واحد مائة وقيل لا يضمن إلا مائة واحدة ويحلفان معاً يقتسمانها فإذا وجب أن لا يضمن لهما إلا مائة وإن غلبه النسيان عليه كضياح الوديعه انبغى إذا نسيها وقام وتركها ونسيها أين وضعها في بيته أن لا يضمن اه منه بلفظه ونحوه للخمى لأنه أبهم

حقه قدر حقه أما ان قدر على جنس حقه فلا خلاف في الجواز ويجرى فيه القول بالنسب بالآخرى وانظر مب فيما يأتي وانظر في ق أيضاً أن المشهور أنه لا يأخذ ان كان على ربه ادين إلا بقدر حصاصه منه لكن جعله ابن عرفة قولاً خامساً في المسئلة انظر نصه عند نو فيما يأتي في الشهادة وانظر نو هنا أيضاً وانظر في ق أيضاً انها ان كانت عرضاً غير شئته فلا يملكه بل يبيعه وأنه ان حلف فقيل يحلف ولا يضره كالمكره وقيل لا يجزئه الا ان أمن الحلف وقيل يحلف وينوي وانظر فيه أيضاً من أوصى لرجل ولا شاهد الاوصى الموصى وأخذ المجاهد من الغنية قدر حقه وحكايات مالك وابن القاسم وأسد ومن يستحق الجائزة من طلبه العلم ومن لا (وان قال هي لاحد كما الخ) قول ز فلو قال ليست الخ يعني بعد قوله أولاً هي لاحد كما وقوله وتبقى الخمسون بيد المودع الخ هذا أحد قولين سمعته في نوازل انظر الاصل والله أعلم



المختلفة معا ونصه ويختلف اذا قام ونسبها فقال ابن حبيب يضمن ويجري فيها قول آخر  
 لاضمان عليه قياسا على المودع مائة دينار فيسديها راجلان ونسي أهما أو دعه  
 أو اشتري نوبين من رجلين بالخيار فاخطا ولم يدركا الحيد منهما فاختلف هل  
 يضمن لهما أو لا يكون عليه شيء وأن يعذر بالتسيان أي لأنه لا يعد بالتسيان  
 مقرطا اه منه بلفظه فقد صرح بالخلاف وأبهم قائله وتقدم في نقل ابن  
 بونس عن بعض القرويين عز والاول لاختيار ابن المواز وأبهم الثاني أيضا لكنه يذهب  
 آخر الباب ونصه قال عيسى عن ابن القاسم فيمن يئمه ودبعة مائة دينار فأتى رجلان كل  
 واحد يدعيها ولا يدري لمن هي منهما قال تكون بينهما بعد أيمانهم ما في نكل منهما فلا شيء  
 له وهي كلها لمن حلف وأما في الدين فيغرم لكل واحد مائة اه منه بلفظه وقد ذكر الخلاف  
 في الجواهر وصرح فيها نقلا عن أبي اسحق بن شعبان بأن ابن القاسم القولين ووافقه في  
 أحدهما أشهر ونص الجواهر إذا ادعى رجلان ودبعة عنده فقال هي لأحدكما وقد نسبت  
 عنه ففيل يتحالفان فان حلفا قسمت بينهما وان نكل أحدهما انفرد به الحالف ولا ضمان  
 عليه وقيل يغرم لكل واحد ما ادعاه لتسيانه قال الشيخ أبو اسحق الاختيار اغرامه وبالأخير  
 يقول أشهر وقد قاله ابن القاسم مرة أخرى اه منها بلفظها وقد اقتصر ابن أبي زمنين  
 في أحكامه وصاحب المفيد على ما في سماع عيسى ونص المفيد وهي أحكام ابن أبي زمنين  
 وفي سماع عيسى مثل ابن القاسم عن الرجل تكون له مائة دينار ودبعة فيأتيه رجلان  
 يطالبان منه فيقول والله ما أدري من دفعها إلى منكما فيدعيانها جميعا كل واحد منهما  
 خالصة لنفسه قال تقسم بينهما بعد أيمانهم ما يحلف كل واحد منهما أن له دون صاحبه فان  
 حلف أحدهما ونكل الآخر كانت للحالف ولم يكن للناكل قليل ولا كثير قال ولو كان قال  
 في مائة دينار عليه دين الله ما أدري لفلان هي أو لفلان فادعاهما كلا الرجلين حلفا وكان  
 عليه غرم مائة دينار مائة لكل واحد منهما لان الدبعة في أماته والدين في ذمته اه منه  
 بلفظه وفي رسم القطعان من سماع عيسى من كتاب القراض مائه وسئل عن المقارض  
 بالمالين يزعم أنه ربح خمسين دينارا ولا يدري من أي المالين الربح نسي ذلك قال لا شيء له  
 من الخمسين وتكون لصاحبي المالين لكل واحد منهما خمسة وعشرون دينارا قال القاضي  
 هذا خلاف ما في رسم روصي من سماع عيسى من كتاب الدعوى والصلح في الدبعة لان  
 الدبعة في أماته وكذلك ربح القراض في أماته فيلزم فيه على ما في كتاب الدعوى والصلح  
 في الدبعة أن تكون الخمسة والعشرون من الخمسين له والخمسة والعشرون الأخرى  
 لصاحبي المالين يقسمانها بينهما بنصفين بعد أيمانهم ما ادعى كل واحد منهما أن الربح  
 كان من ماله أو بخير عيين ان قال كل واحد منهما لا أدري ولم يدع على صاحبه أنه يدري ثم  
 قال وقد روى عيسى عن ابن القاسم في رسم يريده من سماع عيسى من كتاب المسديان  
 والتقليس في الدين أنه ليس عليه أكثر من المائة التي أقر بها ويقسمها الرجلان بينهما  
 بعد أيمانهم ما فان حلفا أو نكلا كانت بينهما نصفين فان حلف أحدهما ونكل الآخر عن  
 اليمن كانت للحالف منهما فيحصل في المسئلة ثلاثة أقوال أحدها أنه يلزمه أن يغرم لكل



واحد منهما ما أقر به في الوديعه والدين وهو الذي يأتي على ما قاله في مسئلة القراض هذه  
لانه اذا وجب ذلك عليه فيما في أماته فأخرى أن يوجب ذلك عليه فيما في ذمته والقول  
الثاني أنه لا يلزمه الامانة واحدة في الوديعه والدين تكون بينهما بعد أيمانها وهو الذي  
يأتي على ما في رسم يريد ما له من سماع عيسى من كتاب المديان والتفليس لانه اذا لم يلزمه في  
الدين الذي هو في ذمته الامانة فأخرى أن لا يجب ذلك عليه فيما في أماته والقول  
الثالث الفرق بين ما في الذمة والامانة وهو قول ابن القاسم في سماع عيسى من كتاب  
الدعوى والصلح اه محل الحاجة منه بلفظه هذا ما يتعلق بالمسئلة الاولى في كلام ضيغ  
وأما الثانية فقد تكلم عليها أبو محمد في نوادره ونقل كلامه ابن عرفة مختصراً وذكراً ابن  
عبد السلام عن كتاب ابن المواز وذكراً أيضاً ابن يونس ونصه ومن كتاب محمد بن اسودع  
مائة دينار فأتى رجلان يدعيانهم افعال رددتها الى أحدكما فان لم يثبت أيهما هو فانه ضامن  
اسكل واحد منهما مائة لان كل واحد منهما يدعي أنه أودعه فلم يقطع بتكذيبه وكقول  
المودع لأدري هل أودعته فهو كالنكول فيحلف المدعي ويضمنه وكذلك لو كانوا عشرة  
وقال ابن عبد الحكم ما في الدين فيضمن اسكل واحد مائة وأما في الوديعه فلم أره مثل الدين  
قال محمد وهما عندي سواء قال في كتاب الاقرار ويحلف كل واحد منهما ما يحكم له بمائة  
ومن نكل لم يكن له شيء وكانت لمن حلف فان نكلا جميعا لم يكن على المقر امانة واحدة  
يقسمانها بينهما بلايين عليه لانه هو الذي أتى اليمين وردها بعد أن ردت عليه اذ منه بلفظه  
والعذر للمصنف وغيره والله أعلم ان ابن يونس لم يذكر هذا في كتاب الوديعه حيث ذكر  
ما قدمناه عنه وانما ذكره في الفصل السادس من ترجمة مسائل من الوديعه مما ليس في  
المدونة من كتاب حريم البر والله الموفق ونقل ابن عبد السلام كلام الموازية بن زيادة بيان  
في أن المراد بمحمد في قوله قال محمد هما عندي سواء هو ابن المواز وان المراد بكتاب الاقرار  
كتاب الاقرار من الموازية ونصه قال محمد بن المواز هما عندي سواء زاد في كتاب الاقرار من  
كتابه ويحلف الخ اه محل الحاجة منه بلفظه \* (تنبيهان \* الاول) \* ما تقدم عن  
ابن يونس من أن ابن عبد الحكم يقول يلزمه في الدين مائة مثله لابن عبد السلام عن  
الموازية وهو مخالف لما عزمه ابن عرفة ونصه ومن قال لا يدعي مائة درهم أو لعمرو في  
غرمه لـ كل منهما مائة دون خلفه وغرمه مائة واحدة بعد حلفه لا شيء عليه غيرها  
يقسمانها بعد أيمانها ونكواهما كخلفهما ثالثها يلزمه اقراره الاول بعد حلفه لا أعلمها  
لثاني وحلف المقر لا شيء عليه فان نكل حلف الثاني وغرمه مائة أخرى للمازري عن محمد  
قائلان مات المقر فعلى كل منهما اليمين لجواز لوبي حيا تنقل عن الشك وانكر الاقرار  
وابن عبد الحكم وسخنون مع أشهب وعلى الثاني قال ابن عبد الحكم ان نكل عن الحلف  
لهما غرم لكل منهما مائة وان حلف لاحدهما برئ منه وغرم للاخر مائة اه منه بلفظه  
فان جعلت أو في قول المقر أو لعمرو وللشك فهي في المعنى مثل قوله لأدري لمن هي منكبا  
وان جعلت للاضراب فأخرى أن يلزمه المائتان من قوله لأدري فتأمله فلا يخلص من  
هذا الآن يقال ان له قولين والله أعلم \* (الثاني) \* محل لزوم المائتين عند ابن المواز اذا اتحد



على قوله هي لاحد كما ونسبته لقول ابن يونس مانصه قال محمد فان رجوع المودع فقال أما  
أحلف أنهم هذا الواحد منهم ما فذلك له لانه انما قال أولا لا أدري اه منه بلقطه ونحوه لان  
عرفة عن النوادر ونصه محمد فان رجوع المودع وقال احلف أنهم هذا فذلك اه منه بلقطه  
وقول ز عن ابن عرفة عن محمد لانه هو الذي أبي اليمين فردها بعد أن وجبت عليه ليس هذا  
هو لفظ ابن عرفة بل لفظه عن النوادر عن محمد هو مانصه لانه هو الذي أبي اليمين ورددها بعد  
أن ردت عليه اه منه بلقطه وهكذا تقدم في نقل ابن يونس عن محمد وكذا هو أيضا في  
نقل ضيغ وابن عبد السلام عن الموازية ولكنه مشكل من وجهين كما قاله بعضهم اذ  
كتب بظرة نسخة من ابن عرفة مانصه قوله لانه هو الذي أبي اليمين ورددها بعد أن ردت عليه  
مشكل لان هذه اليمين لم توجه قط على المودع فكيف يريعيها لم توجه عليه وأيضا قوله  
ورددها بعد أن ردت عليه لا يصح لان من المعلوم من المذهب أن عين الرد لا ترد والا لزم  
التلاعب وعدم الفصل بين الخصمين اه منه بلقطه وهو ظاهر وقد نقل عجم كلام ابن  
عرفة على وجه يسقط به الاشكال الثاني اقله بعد أن وجبت عليه من الوجوب وأجاب  
عن الاول بقوله مانصه ثم ان قول ابن عرفة حلفوا أخذ امانة مائة الخ أي بعد نكول  
المودع عن اليمين لانهم ما توجه عليه أولا كما يفيد قوله لانه أبي اليمين الخ وتبعه ز على  
ذلك وزاد عجم قبل هذا اثر نقله كلام ابن عرفة مانصه وهم ذابئين لك أن في نقل الشارح  
كلام محمد المذكور نوع تحريف اه منه بلقطه والتحريف هو نقله اياه بلقطه بعد أن ردت  
عليه وذلك كله غير صحيح انما في الشارح هو الذي في نقل ابن عرفة وغيره عن قدمنا ذكرهم  
فالتحريف انما هو منه وجوابه عن الاول غير صحيح وان تبعه ز وسكت عنه نو ومب  
لانه لا سبيل له الى الحلف عند محمد مادام على شكه وانما يحلف اذا رجع وقال هو لفلان  
منهم ما حسبنا تقدم في كلامه صريحا وأيضا ان عني أن صورة هذه اليمين التي توجهت عليه  
أولا أن يقول والله لا أدري لمن هي منك وما لكما عندى الامانة واحدة صار قول محمد يلزم  
المأثنتين له هو عين قول غيره لا تلزمه الامانة واحدة لان قائل هذا يوجب عليه اليمين  
لادعائهم ما عليه ان عنده مأثنتين مع تحقيق الدعوى فلا معنى لسقوط اليمين عنه اذ ذلك  
وقد تقدم في كلام ابن عرفة التصريح بذلك في الذين على القول بأنه لا تلزمه الامانة واحدة  
راجع في التنبيه الاول المار آتفاوا الظاهر في الجواب عن الاول ان قوله أبي اليمين ورددها  
مجاز وانما يدعوا شبهة بالناس كل اقله أولا فلم يقطع بتكذيبه وكقوله للمودع لا أدري هل  
أودعته فهو كالنكول الخ فتأمله وأما الثاني فلم يظهر لي عنه جواب والله أعلم وقول مب  
هذا هو ما في بعض نسخ ضيغ وهو غير صحيح لما في النوادر الخ فيه نظروا وتسع فيه طي  
كما تبعه نو بل ذلك صحيح أيضا لموافقته لما في نوازل سحنون من سماعة من كتاب القراض  
ونصه قيل له أرايت لو أن رجلا أخذ من رجل مالا قراضا على النصف وأخذ من رجل  
آخر أيضا مالا قراضا على الثلث فاشتري سلعتين مئتين بمئتين مختلفين بكل مال على حاله  
فالتبس عليه الامر فلم يدرا يتما الساعة الرقيقة الثمن من الاخرى وفي إحدى السلعتين  
ربيع وفي أخرى نقصان فادعى كل منهما الساعة الرقيقة انه اشتراها بماله هل على المقارض



ضمان فقال ليس على المقارض ضمان لانه كرجل استودع مالين لرجلين لرجل مائة وللاخر  
 خمسون فنسبى صاحب المائة من صاحب الخمسين وادعى الرجلان المائة انهما يحملان  
 جميعا على المائة ويقتسمانها والخمسون الاخرى تبقى بيد المستودع ليس لهما مدع ومن  
 رأى انه يضمن المستودع لكل واحد مائة بغير عين اذا ادعى كل واحد منهما ان وديعته مائة  
 فستأكل في القراض مثل ما وصفت لك في الوديعة قال القاضي قوله فالتبس عليه يريد أنه  
 التبس عليه فلم يدر السلعة الرقيقة التي فيها الربح من أي مال من المائتين اشتراها اذ لو التبس  
 عليه الامر في السلعتين فلم يدر أيتهما السلعة الرقيقة التي فيها الربح من الوضيعة التي  
 لا ربح فيها وقد علم من أي مال اشترى كل سلعة منهما ما صاحبه ان يتداعى صاحب المالين  
 في السلعة الرقيقة ولو جب أن تكون من المال الذي قال المقارض انه اشتراها منه ولم يكن  
 في ذلك كلام ولا اختلاف وقوله اذ ذلك بمنزلة من استودع مالين لرجلين لاحدهما مائة  
 وللاخر خمسون الخ يقتضي ان لا يلزم المقارض ضمان بنسيانته ويحلف كل واحد من  
 صاحبي المائتين على الساعة الرقيقة انه اشترىها من ماله وتكون من ماله ما جميعا نصفها  
 من مال هذا ونصفها من مال هذا وتبقى الساعة الاخرى بيد المقارض الا أن يكذب  
 أحدهما نفسه في دعواه الاولى وفي هذا اختلاف اذ قد قيل انه لا يقبل قول واحد منهما  
 فيها بعد انكارهما وقيل انه تكون لهما ما اقرارا المقارض انهما لاحدهما وان كانا متمادين  
 على انكارهما وقول سحنون في هذه المسئلة ان المقارض لا يلزم ضمان بنسيانته يأتي  
 على قياس رواية عيسى عن ابن القاسم في كتاب الدعوى والصحيح في الرجل يقر بالوديعة  
 لاحد لرجلين لا يدرى من هو منهما او مثل قول ابن كثة في مسئلة الرجل يأخذ من الرجلين  
 ثوبا من كل واحد منهما على انه فيه بالخيار فيردهما ولا يعرف ثوب هذا من ثوب هذا  
 ويدعيان جميعا أحدهما وينكر الآخر أن الثوب الذي ادعيهما يكون بينهما بعد ايمانهما  
 ويبقى الثوب الاخر بيد المشتري حتى يأتي له طالبه يحمل الحاجة منه بلفظه وبه تعلم  
 صحة ما في بعض نسخ ضيغ واعقده تت وعج وز وغاية ما هنالك ان لسحنون  
 قولين اقتصر في النوادر على أحدهما فتبعه ابن عبد السلام وابن عرفة وفي العتبية على  
 الاخر وسلمه أبو الوليد بن رشد ودوز كرخوه عن ابن كثة وحكي ما في النوادر بقتيل ولم يعزه  
 لاحد وقد خفي ذلك على طفي ومن تبعه والكامل لله تعالى وقول ز فان مات وقال  
 وارثه لا أدري الى قوله حتى يستحقها أحدهما بالينة الصواب حذف قوله أحدهما كما في  
 ابن يونس وابن عرفة وغيرهما ونص ابن عرفة ولسحنون من مات عن وديعة يتركها فادعاهما  
 رجلان كل واحد لنفسه ولا يئنه لهما وقال ابن الميت لا أدري الا ان أبي ذكر أنه اوديعته فانها  
 توقف أبا حتى تستحق بالينة اه منه بلفظه \* (تنبيه) \* ظاهر كلام سحنون هذا  
 أو صريحه أن الحكم ما ذكره ولو كان صاحب الوديعة لا ترجى معرفته لعدم ذكر اسمه  
 وصفته ولم يقيد ابن يونس ولا ابن عرفة بشئ واستحقاقها اذ ذلك ممكن لاحتمال أن يجيء  
 من يدعيها ويقسم ينسب انه اودعها بحضورهم لذلك الميت ويشهد الا أن يؤدى على عينها  
 ولكن في المعيار ابن الحاج سئل عن عرض كان بيد انسان أزيد من أربعين سنة كان



يقول انه وديعة لرجل لا يعرفه الا بعينه ثم مات وبقي ذلك بيد ورثته ثم ماتوا وبقي بيد ورثتهم  
فسلموا ذلك وهو لا يرجي معرفة صاحبه ولا اسمه ولا بلده فأجاب بما نصه أرى أن يوقف  
العرض سنة بأمر القاضي فان انقضت السنة ولم يأت له مستحق أفذا السبع فيه بعد ثبوت  
السد ادعته في غنه ثم تصدق بالثمن على الفقراء والمساكين ويتوخى بذلك أهل الستم منهم  
ومن لا يكشف وجهه للسؤال ويتوى بالصدق بذلك عن صاحبه الذي أودعه وهذا سبيل  
الحلاص منه لمن هو عنده ويكتب بذلك كله ظهير عن القاضي وفقه الله بيد الورثة والله  
الموفق اه منه بالنظر وفيه أيضا سؤال عن وديعة عند رجل مات وقد أودعها عند آخر ثم مات  
وقد أودعها عند آخر ولم يسموا صاحبها الا انه وجد فيها رقعة مائة الف درهم فأجاب سيدي  
محمد بن داود اذ كان الامر على ما وصفت قرب المال يميز باوصاف يعرف بها وعلى ما وصفت  
لا يمكن التوصل للعلم به على كل حال وحكم هذا المال أن يوضع في مصالح المسلمين ولو كان  
مما يمكن أن يعرف بوما لوجب ايقافه ومنع من التعرض له والله الموفق وأجاب  
الزهر في حكم المال المذكور أنه يرجع الى بيت مال المسلمين وفقره الله اذ لم يثبت له وارث  
معين ولان اثبات مثل هذا يذراذالم يسم ولا وصف ولا يعرف من هو سيده مستحقة  
والله أعلم والله ولي التوفيق اه منه بالنظر والظاهر أن هذا كله خلاف لما قاله  
سحنون وسلمه غير واحد وما عللوا به تقدم جوابه فتأمل والله أعلم (جعلت بيد الاعدل)  
قول مب والثاني جزم به عياض وعزاه لسحنون والقاضي كلام عياض يدل على أنه فهم  
المدونة على ما عزاه له وان التشبيه في كلامه غير تام وكلام ابن يونس يفيد أنه حل المدونة  
على ظاهرها وان التشبيه تام وان ابن القاسم يقول كل ما قاله مالك في الوصيين يجري في  
المودعين وبذلك أفتى أبو القاسم بن شبلون كما في المعيار ونصه وستل ابن شبلون عن  
استودع رجلين وديعة فاختلغا عند من تكون فأجاب ان اختلغا كانت عند  
أعدلهما وان لم يكن فيهما عدل أخذها القاضي منهما وأوقفها وكتب صاحبها اه منه  
بلفظه \* (تنبيهات \* الأولى) \* قيد ابن شبلون جعلها بيد الاعدل بما اذا لم يكن ربه  
دفعها الاخر في المعيار متصلا بما قد مناه عنه مانصه قال أبو القاسم بن شبلون وذلك اذا  
لم يكن رب الوديعة دفعها الى أحدهما أو مالودفعها الى أحدهما كانت بيد دون الاخر  
اه منه بلفظه \* (الثاني) \* سحنون والقاضي اسمعيل وان اتفق على أنها بقي بيدهما  
اختلغا اذا اقتصما فاسحنون قال لاضمان عليه وبه قال أشهب وابن عبد الحكم  
ويجوز في الوصيين وقال اسمعيل في المودعين يضمنان بالقسم وقاله ابن حبيب في الوصيين  
كذا في ابن يونس فانظره والله أعلم \* (الثالث) \* ظاهر كلام مب أن الاختلاف  
المذكور سواء علم المودع بعدم عدلتهما أو لم يعلم وهو كذلك والظاهر اذا علم عدم عدلتهما  
هو قول سحنون ومن وافقه لانه رضى بهما على تلك الحال واذا قال الاخوان وأصبح انه  
لا يعزل الوصى اذا علم الموصى بعدم عدلته ويجعل معه غيره فكيف بالمودع وقد قال أبو  
الحسن عند نص المدونة الذي هناءه غير واحد من الشراح مانصه والفرق بين المودعين  
والوصيين أن السلطان ليس له خلعهما وله ذلك في الوصيين أن المال في الوصيين انتقل الى



\*(العارية)\* قلت قول مب  
 الأزهرى هي نسبة الى العاراة اسم  
 أى اسم مصدر من أعار بكناية من  
 أجاب وطاعة من أطاع وقال الليث  
 سميت عارية لانها عار على طالبها  
 وقال الجوهري مثله وبه ضمهم يقول  
 مأخوذة من عار الفرس اذا ذهب من  
 صاحبه نظروجهما من يد صاحبا  
 وهما غلط لان العارية من الواو  
 لان العرب تقول هم يتعاورون  
 العوارى ويعتورونهم بالواو اذا عار  
 بعضهم بعضا والله أعلم والى قول  
 الليث يوحى قول القائل  
 ألا يا مستعير الكتب دعنى  
 فان اعارنى للكتب عار  
 فمجبوبى من الدنيا ككلى  
 وهل أبصرت محبوبا يعار  
 وقول ابن عرفة منفعه أرادها  
 ما قابل الذات فهي شاملة للامتناع  
 وقول مب وهو الظاهر أى والا  
 لكان قوله موثقة حسوا وقوله الآن  
 يقال ان الموثق الخ أى وتسميته  
 حسب المجاز والحس لا يكون الاموذا  
 كما هو مرضى ابن عرفة (صح  
 وندب الخ) قلت وقد تجب كبرة  
 اضطرارها الجائفة وتنع عن يعلم انه  
 يستعملها فيما لا يجوز \* (فائدة)\*  
 قال فى المقدمات اعارة المتاع من  
 عمل المعروف وأخلاق المؤمنين ثم  
 قال والماعون المتوعده على منعه فى  
 آية فويل الخ انما هو الزكاة المفروضة  
 على ما ذهب اليه مالك وجهور  
 أهل العلم وقد روى عن ابن عباس  
 وابن مسعود انه عارية متاع البيت  
 مثل الناس والدلو والحبل والقدر اه  
 ووافق ابن مسعود أيضا الحسن وقتادة وابن الحنفية وابن زيد والضحاك كفى ابن عطية واستظهره فى المقدمات  
 النفاق

الورثة وليس له أن يوصى به الى غير عدل وفى الوديعه للحنى أن يودع ماله حيث يشاء  
 والمودعان والوصيان حكمهما واحد الا فى الصلح خاصة اه منه بلفظه ثم قال بعد  
 بقريب مانصه قال اسمعيل القاضى فى المسوط الوديعه لاتشبه الوصيه لان الميت اذا مات  
 صار ماله لغيره فلا يجوز أن يوصى به الى ثقة والحنى يختار لوديعته من أحب اه منه بلفظه  
 وفى ح عن الذخيرة أن الايداع يكون عند البر والقاجر ولا يوصى القاجر اه وسله قال  
 أبو على مانصه ويدل للفرق المذكور أن من أودع الى غير عدل لا يتعرض له اه وهو ظاهر  
 والله أعلم

\*(باب العارية)\*

قول مب قلت لا يحتاج اليه لان لفظ غلب لا يشمله الخ ما قاله واضح باعتبار  
 الحد الاول وأما باعتبار الثانى فهو محتاج اليه الآن يقرأ قوله ملك بتشديد اللام مبنيا  
 للمفعول تأمل وقول مب وان أخرج الحبس بقوله موثقة وهو الظاهر الخ انما كان  
 هذا الاحتمال هو الظاهر لئلا يكون قوله موثقة حسوا ويجب عن ابن عرفة بأن مذهبه  
 ومرتضاه أن الحبس لا يكون الاموذا وتسمية الموقت حسب المجاز والله أعلم (صح وندب  
 اعارة مالك الخ) ابن يونس العارية جائز مندوب اليه القوله تعالى وافعلوا الخير واقوله  
 الامن أمر بصدقة أو معروف وقول النبي صلى الله عليه وسلم كل معروف صدقة ولانه صلى  
 الله عليه وسلم استعاروكذا العجاية اه منه بلفظه وقال اللخمي مانصه والعوارى بين  
 الاقارب والجيران والاخوان مندوب اليه القوله تعالى وافعلوا الخير ولانها داعية للتودد  
 والتواصل ودأخله فى قوله عليه السلام تهادوا تتحابوا هو فى ما قبل قدره آ كذا لقول الله  
 تعالى فى ذم قوم ويمنعون الماعون ومنوعه بمن يعلم أنه يستعملها فيما لا يجوز اه منه بلفظه  
 قلت واستدل به بقوله تعالى ويمنعون الماعون انما يصح على ما روى عن ابن مسعود  
 ومن وافقه وهو خلاف مذهب مالك والجمهور فى المقدمات مانصه اعارة المتاع من عمل  
 المعروف وأخلاق المؤمنين فينبغي للناس أن يتداولوا ذلك بينهم ويتعاملوا به ولا يشكوا به  
 ويمنعوه ومن منع ذلك وشك به فلا اثم عليه ولا حرج الا أنه قد رغب عن مكارم الاخلاق  
 ومحمودها واختار لئيبها ومنعها القول رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يحل مال امرئ  
 مسلم الا عن طيب نفس منه والماعون الذى توعد على منعه فى قوله تعالى فويل للمصلين  
 الذين هم عن صلاتهم ساهون الذين هم يراؤن ويمنعون الماعون انما هو الزكاة المفروضة  
 هذا الذى ذهب اليه مالك وجهور أهل العلم وقد روى عن عبد الله بن عباس وعبد الله بن  
 مسعود أنهم ما قالوا عارية متاع البيت الذى يتعاطاه الناس فيما بينهم من الناس والدلو  
 والحبل والقدر وأشياء ذلك اه محل الحاجة منها بلفظها ونقله أبو الحسن أيضا وما نسبته  
 للجمهور ونسبه ابن عطية لعلى وابن عمر رضى الله عنهم ثم ذكر قول ابن مسعود وقال مانصه  
 وقاله الحسن وقتادة وابن الحنفية وابن زيد والضحاك اه منه بلفظه وهذا هو  
 الذى استظهره ابن رشد فقال بعد ما قدمناه عنه بقريب مانصه فالآية  
 نزلت فى المنافقين والوعية متعلق بهم على مذهب مالك ومن رأى الماعون الزكاة على

ووافق ابن مسعود أيضا الحسن وقتادة وابن الحنفية وابن زيد والضحاك كفى ابن عطية واستظهره فى المقدمات النفاق



قائلان الآية تزلت في المنافقين وهم في الدرك الأسفل من النار ومن كان بهذه الحالة لا يقيم منه الزكاة فيكون الوعيد تعالى على النفاق ومنع العارية من المسلمين بغضالهم اه (لامالك انتفاع) قال مقبده عفا الله تعالى عنه بمنه قال القرافي في الفرق الثلاثين من قواعد تعليق الانتفاع أن يباشر هو بنفسه فقط وتعليك المنفعة أعم فيباشر بنفسه ويمكن غيره من الانتفاع بعوض كالاجارة وبغير عوض كالعارية اه قال الشيخ سيدي عبد القادر القاسبي في أجوبته عقبه فاصله أن تعليق المنفعة يلزمه صحة البيع والهبة والاجارة لها والميراث بخلاف الانتفاع لانه مقصور على ذات معينة فلا يتعداها الى غيرها اه وقول ز كامام الخ قال الحافظ أبو العباس الوائش ربي في نوازل الاحباس من المعيار آخر جواب له مانصه ما لم تكن الدار محبسة على أن يسكن المحبس عليه شرطان المحبس فليس لهم - حينئذ أن يخالفوا ما شرط عليهم فيها من السكنى في ورد ولا صدر اذ قد يكون له غرض فيما اشترط من ذلك عليهم فيلزمهم - الشرط على ما أجابوا أم كرهوا ولا يجوز لهم عقد المعاوضة فيها بالكره أصلا كان في السكنى فضل للكره أم لا بل ولا يجوز لأحد من المحبس عليهم والحالة هذه أن يسكن في حظه أحد من غير أهل الحبس استغنى أو لم يستغن لان المحبس في هذا الوجه اغما بأباح للعقب الانتفاع بالمنفعة وبهذه الجمله تعرف وجه الرد فعل كثير من أئمة المساجد في كراهتهم لكثير من الدور المحبسة على سكنى أئمتها شرطان الواقف ومن فعل ذلك منهم فقد أكل حراما وأطعمه أهله والناس وكان ذلك قد حافى امامته وزدا لشهادته ولا حول ولا قوة الا بالله اه وعلى هذا يحمل كلام ز وهو حينئذ (١٩٧) صحيح غير مخالف لما في ماب ولا يحتاج لحل

ج له كما في هوني على خصوص بيت الامام والخطيب مثلا كالمقصورة والله أعلم وقول ز ولا يبيع ماء الخ ذكر أبو زيد القاسبي في حواشيه على صحيح البخاري عن الدمايني ان السقايات العامة كالصهاريج والابار يتناول منها الغني والفقير الا أن ينص على اخراج الغني فتحمل على انها موقوفة للنفق العام فهي للغني هدية وللفقير صدقة ثم قال وانظر ماء المدارس هل يحمله العموم

النفاق ومنع الزكاة ويتعلق في مذهب من جعل الماء عارية متاع البيت على النفاق ومنع العارية من المسلمين بغضالهم وهو الاظهر لان المنافقين كفار في الدرك الأسفل من النار ومن كان بهذه الحالة لا يقيم منه الزكاة اه محل الحاجة منه بلنظرة (لامالك انتفاع) قول ماب الظاهر أن المملوك لهؤلاء هو المنفعة الخ قال شيخنا ج يصح كلام ز بحمله على ما اذا كان للامام والخطيب مثالا يتجسس فيه كالمقصورة فانه لا يجوز له أن يكرهه ويكون بمنزلة بيت المدرسة والله أعلم فتأمل (عينا المنفعة مباحة) قول ماب والقصارى بالفتح الغاية كلامه بفيد أنه في البيت بالفتح وفيه نظر لانه في البيت بالف بعد الرامة مقصورا وانما يصح ما ذكره من الفتح لو كان بغير ألف بعد الراء فقول الجوهرى مانصه وقولهم قصره أن تفعل كذا وكذا وقصاره أن تفعل ذلك بالضم وقصاره أن تفعل ذلك بالفتح أي غاية لك وآخر أمر لك اه منه بلنظرة ونحوه في القاموس مع زيادة

الآن ينص على اخراج غير الطلبة سيما ان لم يكن في العموم ضرر ولو قصر على الطلبة لذهب ضائعا كما هو مشاهد في المياه الحاربية وقد أجازوا الانتفاع بملك الغير فيما لا ضرر على ربه فيه كالاستغلال بجداره والنظر في مرآته من غير محاسبة لها والصلاة في أرض محبسة على الغير اذ لا ضرر على الارض من ذلك وهذا ونحوه يقتضي جواز الشرب والوضوء بماء المدارس لغير الطلبة حيث لا ضرر عليهم في ذلك لاسيما من ينظر للمقاصد وعموم النفع أقرب لقصد المحبس اه ولبعضهم

ومن لماء سبل الشرب يطب \* وان بشك بالتميم طلب أمامياه مسجد ومدرسه \* فهي للمحبس قد قصدته فقهه لدى نصر له أو عاده \* وعند جهل عم الاباحه وترك ما عمله الولاة \* أولى احتياطاً قاله النقات

اه وقول ز وليس للضيف الخ قال القسطلاني في شرحه على البخاري اختلف هل علا الضيف الطعام بوضعه في فمه ورج أو بالازدراء ورج أيضاً أو بوضعه بين يديه أو بتناوله بيده ولا يملكه أصلا بل كشبه العارية وتظهر فائدة الخلاف فيما لو أكل الضيف قرا وطرح نواه فثبت فلن يكون شجرد وفيما لو رجع صاحب الطعام قبل أن يبلعه اه وذكر غيره مما ينبغي على الخلاف هل يجوز تصدق منه أو لا واذ اقدم لظالم طعاماً ثم فضلت منه فضله هل هي مال ظالم أو لا اه وقول ماب ثم ذكر ما وقع له الخ نصه وقد كنت بالدار المصرية وقد كرت أن أحجاب حبس المدارس والزوايا لا يجوز لهم بيع ولا هبة ولا عارية ثم في افتقرت لسكنى بعضها فاعارني طالب يتقاني مدرسة شيخون وأعارني آخر في مدرسة أخرى في حالة الرجعة فاعترضوا على بما كنت أفتيت فاجبت بأنني من أهل الحبس لكن سبقني فيه غيري فاذا طابت نفسه برفع يده زماناً ومطلقاً فهو جائز اه على نقل ق عند قوله



في الشركة وبهم ذنباً بطريق ونقله برمته تت هنا في كبره وشيخ الشيوخ سيدي عبدالقادر القاسمي في أجوبته وسلوه لكن لا يتم ما استدله الا اذا كان مقامه بمصر لطلب العلم أو نشره على الوجه الاكل وهو خلاف ما يدل عليه قوله ثم اني افتقرت الخ ولذا قال أبو علي بن رحال عند قوله في الحبس واتبع شرطه ان جاز بعد كلام مانصه وبه تفهم ان الصواب مع من أنكروا على البرزلي اقامته في المدرسة وان أجاب بأنه من جنس الحبس عليهم اللهم الا أن تكون له نية في انتفاع أهل المدرسة بسؤاله فالتة هو المحيط بالنيات وما في الطويات الخبائت ساء الله الجميع اه قال هو في رحمه الله تعالى في جواب له عن مسئلة يسع بيوت المدرسة وعلى كل حال فلا دلالة فيه على جواز بيعها بل يفيد انه ممنوع بالاخلاف لان من بيده بيت في مدرسة اما أن يكون ممن يستحقه لتوفر شروط سكناه به وهو باق على طلبه لم يعزم على تركه أو عزم عليه أو مات وأراد واريته استحقاقه بالارث أو طالت اقامته للطلب فلم تظهر نجاته فامر بالخروج كما يأتي واما أن يكون ممن لا يستحقه أصلاً لارادته الاختزان به أو الاستراحة مثلاً فهذه خمس صور وفي كل منها اما أن يكون المشتري ممن يستحقه لتوفر الشروط فيه أولاً فهذه عشرة كلها ممنوعة باتفاق عند البرزلي نفسه الا واحدة وهي اذا كان حائز البيت ممن يستحقه ولم يقض منه وطره ولم يزل محجته في الطلب فيريد شراءه منه من هو أهـ للسكناه به والواقع في هذه الازمنة انه انما يبيع البيت من قضى وطره منه أو واريته ان مات وليس في هاتين الصورتين لمريد أخذ الثمن يدحي يحتاج الى عوض يرفعها به وكذا بقية الصور التسع وانما (١٩٨) انفراد البرزلي بالجواز في العاشرة ومع ذلك لا يجوز اتساعه فيها لانه انما سلك فيها

القياس على مسئلة المعدن مع ان ظواهر نصوص المتقدمين والمتأخرين ان مالك الانتفاع فقط لا يجوز له أخذ العوض ولا ممن ساواه في استحقاق ما في يده والظواهر عند الفقهاء نصوص لا سيما اذا أتت على ونيرة واحدة كما هنا ومن المعلوم أن القياس المعارض للنص فاسد الوضع وانه لا يعدل عن المنصوص الى غيره وأيضاً فان بيت المدرسة مثلاً يجمع فيه في المذهب على انه لا يملك

ونصه وقصر ك أن تفعل كذا وقصر ك ويضم وقصر ك وقصر ك بالضم جهل وغاية ك اه منه بلفظه (وضمن المغيب عليه) فان اتفاقاً على صفة فواضح وان اختلافاً جرى فيه ما تقدم في الرهن مما يمكن هنا حيث قال وان اختلافاً في قيمة تالف أو اصفاء الخ وقال اللخمي مانصه وان اختلافاً في صفة العارية وقد ضاعت كان القول قول المستعير مع عينه ما لم يأت بما لا يشبه اه منه بلفظه \* (فرع) \* قال اللخمي متصل بما سبق عنه مانصه وقال مالك في امرأة أعارت حلياً فضاع فسلت ما فيه لتخلف اه عليه فقالت استملته منذ زمان طويل وقد نقص اطول الزمان قال تخلف ان أصل ما دفعت اليك من عمله كذا وكذا وانما أخذته على ذلك يريد ويحيط ما يرى أنه نقص في تلك المدة اه منه بلفظه (لا غيره ولو بشرط) ظاهر المصنف أن مقابل لو يقول باعمال الشرط مطلقة وهو ظاهر كلام ابن شاس وابن الحاجب لكنه بحث في ذلك بأن هذا القول لا يوجد في المذهب منصوصاً وانما ذكره اللخمي تخريجاً

فيه الا الانتفاع وانه لا ينتقل للوارث بالملو بخلاف مسئلة المعدن ومراعاة الخلاف معهودة فلا يلزم من الجواز فيما قبل فيه بملك المنفعة الجواز فيما أجمع عليه انه ليس فيه الا الانتفاع وأيضاً مسئلة المعدن ليس فيها موجب للمنع الا ما ذكره كما أجيب عنه بما مر بخلاف مسئلة بيت المدارس فان فيها موجباً للمنع ولا جواب عنه أصلاً وهو أن استقرار أخذ العوض عن كل بيت بيت في كل وقت وقت مفوت لغرض الحبس قطعاً وهو اعانة الطالب وانتفاعه بالبيت بلا شيء يلزمه أصلاً واتباع غرض الحبس في مثل هذا واجب بالاجماع فكيف يصح ذلك القياس عصمنا الله واياكم من كل باس قال وكان شيوخنا الذين أدركنا رحمة الله ورضوانه عليهم ينكرون ذلك البسع ويظهرون انكاره اذا استملوا عنه وعند درسه في الموضع الذي يناسبه وكان كثير من أدركنا دفع الدراهم أولاً ليتوصل الى غرضه الصحيح فاذا اكمل ما قصده وأراد الخروج لم يقبض من أحد عوضاً ومع ذلك فلم يكن الامر أفضى الى ما أفضى اليه اليوم من بيع البيوت بثمن عال بالنسبة للمملوك الذي يجوز بيعه اه بخ \* (تتم) \* قال العلامة المحقق المشارك أبو علي السيوسي رحمه الله تعالى في قانونه مانصه ونص فقهاؤنا على أن من اتخذ المدرسة مسكناً للراحة ومخزناً ولا يشتغل بالدرس ولا يحضر الحزب انه يخرج منها ولا يجوز تركه فيها قالوا وانما يمكن المدرسة من باع عشرين سنة فافوقها وأخذ في الدرس جهده وفي حضور حزمها اصحاباً وبغير با وحضور مجلس مقرها الا لعذر مبيح من مرض ونحوه ثم اذا سكن عشرة أعوام ولم تظهر منه نجابة أخرج منها جبراً وليس له أن يحتزن فيها الاقوته وما جرت به العادة في ذلك واختلاف في لزوم الكرا لمن خزن ما لا يجوز وزاد على القوت من طالب أو عامي وتحميدهم بالعشرين عاماً أخذاً بالمتظنة والعلة هي الرية وخوف الفتن وذلك قد يكون بعد العشرين وقد ينتفي دونها ثم قال فان



المدرسة ملحوظ فيها عرض الواقع ومعلوم انه لا يجب الا المصلحة ولان غالب سكان المدرسة الاغراب وهم محل الفتنة غالباً فترعى فيهم  
المنفعة ويحتاط لاجلها ولا يجوز ان انقطع عن العلم وحضور مجالسه وتجرد للعبادة سكنى المدرسة اذ لم تحبس لذلك وانما حbst  
لطلب العلم مع عبادة لا تشغل عنه قال ولا ينبغي أن يسكن المدرسة الا بعد مراعاة ثلاثة أشياء أحدها استقامة الامر فيها بوجود  
بيت وتيسر الرزق وسائر المنافع ثانياً ان يكون المال الذي يبت به وما جرت به منافعه اطيباً فان مراعاة المسكن لازم كالماكل  
والمشرب ولا نه قديماً كل من أوقفها فلا بد من معرفة ذلك وينبغي تجنب مبانى الملوك ان أمكن فان تعذر نظري ذلك فالعلم مأمور  
بالعدل والاستقامة لا بأس به وقليل ما هم ثالثاً ان يكون المدرس فيها أهلاً لان يؤخذ عنه العلم وان كان فيه امع يد كان أهلاً أيضاً  
قال ولا بد أن يعرف أحكام المدرسة وكل شرطه لواقف يقوم بذلك فيسكن أو يترك وان أمكنه التنزيه عن معلومه فهو وأسلم  
والافضل عرف أوصاف من جعل ذلك له ليعرف انه ممن يستحق ذلك أو لا قال ولا بد أن يعلم أن حكمة بناء المدرسة ووقف الاوقاف عليها  
الاعانة على تحصيل العلم ليسبق دائماً ويبقى الدين مستقراً وليس بناءها بالقصد لغرض آخر دينوى كجرد السكنى أو الخزن أو التجارة  
ولا دينى كالصلاة أو الصيام وعلى هذا المعنى يدور معظم الآداب والشروط فن ثبت له الوصفان أى العلم والتعلم أو أحدهما فى المعنى  
لا فى الصورة فقط كان أهلاً فى الجملة للسكنى والاتقاع بمراقبتها وأوقافها ما لم يمنعه مانع ومن لا فلا ثم قال ومن آداب ساكن المدرسة  
ان يخدم أهلها فيعرف لهم حقهم ويسعى فى جبر خواطرهم ما أمكن ويشكر (١٩٩) محسنهم ويتجاوز عن مسيئهم ويحترز عن

اذا يتهم بغيره أو يقول ثم قال وهذا  
كله غير مختص بأهل المدارس فالعبد  
مطلوب منه التقوى وحسن الخلق  
أين ما كان ومن آدابه أن يختار  
لجواره أحسن الناس خلقاً وأتقاهم  
وأكثرهم اعانة وتحفظا يحظى  
بغيره ويسلم من شره ويتطبع بطبعه  
فان الطباع تسرق الطباع اه  
وما ذكره من قوله ونص فقهاؤنا الى  
قوله من طالب أو عاى مع قوله ولا  
يجوز لن انقطع عن العلم الى قوله مع

وهذا البحث الذى ذكره فى ضج سبق اليه ابن عبد السلام ونصه وذكر رأى اللغوى  
الخلاف فى المسئلة بنحو ما ذكره المصنف الا أنه لم يذكره كله نصاً عن المذهب بل بعضه  
تخرج اه منه بالفظه ولم يذكر ابن رشد هذا القول أيضاً وكذا ابن عرفة فهذه البحث  
متجه على المصنف أيضاً وقول ز ثم هى مع الشرط تنقلب اجارة الخ سلمه تو ومب  
بشكوتهم مانعه وأصل ما قاله فى المقدمات ونصها وأما ان شرط المعير الضمان على المستعير  
فما لا يغاب عليه أو مع قيام البيئة فيما يغاب عليه فقوله ما لا رحمه الله وجميع أصحابه ان  
الشرط باطل جملة من غير تفصيل حاشى مطرفاً فانه قال ان شرط عليه الضمان لا مر خافه  
من طريق مخوفة أو غير أو اصول أو ما أشبه ذلك فالشرط لازم ان عطبت فى الامر الذى  
خافه واشترط الضمان من أجله وقال أصبغ لاشئ عليه فى الوجهين مثل قول مالك وأصحابه  
وينبغي اذا شرط المعير على المستعير الضمان فيما لا يغاب عليه فباطل الشرط فالحكم على

عبادته لا تشغل عنه أصله لسيدى عبد الله العبدونى كما فى أول نوازل الاحباس من المعيار فأنلا وكذلك لا يجوز ان يعير شيئاً تحت يده  
بالمدرسة فانه لم يجعل له الا السكنى به خاصة على مانصوا عليه اه وبالله تعالى التوفيق قول مب والقصار بالفتح أى مع تنوين الراء  
هذا من اده اذ لو كان بالف بعد الراء لكان بالضم كما هو شائع على الاسنة وبه يسقط بحث هو فى معناه ان القصارى بالضم وان الذى  
بالفتح انما هو القصار كما فى الصحاح والقاموس (لا كذى مسلماً) فقلت قول ز عن القرطبي أى فى نفسه سورة آل عمران  
من الغلول منع الكتب من أهلها قال ختي عن سيدى أحمد بابا يعنى بمنعها مساً كما عن صاحبها بعد استعارتها منه وهو واضح  
ويعد أن يريد منع اعارتها لمن هو أهل النظر فيها لانه ليس بغلول فتأمل اه ونقله تو مختصراً وقال عقبه عن بعضهم بل المراد أن  
يبطل ما أصل هذا الكلام لابن شهاب قال الفا كهانى فى آداب المتعلم والمعلم من طاعة مشرحة للرسالة مانصه وان يعتنى بتحصيل  
الكتاب ولا يرضى الاستعارة مع امكان تحصيله ملكاً فان استعار لم يبطى به لثلايقوت الاتقاع على صاحبه وئلا ياكسل عن تحصيل  
الثاندة منه وئلا يمتنع من اعارة غيره وقد جاء فى ذم الا بطاء رد الكتب المستعارة عن السلف أشياء كثيرة ظموا ونرا منها عن الزهرى  
ابن وغلول الكتب وهو جيسها عن أصحابها اه وقال أبو على اليوسى رحمه الله تعالى مانصه وقد اختلفت أحوال الناس  
وأقوالهم فى اعارة الكتب فمنهم من كرهها ومن بالكتب عن الضباع وقد ما قيل آفة الكتب العارية ومنهم من يحض عليها لانهم امن  
التعاون على البر والحق التفصيل فن كان أهلاً لان يعطى ويعار بظهور نجابة وظهور صيانة للكتب فينبغى أن يعاروفى مثله يقال  
حبس الكتب عن أهلها من الغلول وقال رجل لابي العتاهية أعزنى كتابك فقال انى أكره ذلك فتال الرجل أما علمت ان المكارم



موصولة بالمكارة فأعاره وينسب للإمام الشافعي يخاطب محمد بن الحسن

بإذا الذي لم ترعه \* ن من رآه مثله العلم بأي أهله \* ان يمنعه وأهله

ثم اذا وقعت العارية فواجب على المستعير شكر المعير ومكافاته ولو بالداء وصيانة الكتاب المستعار فلا يعرضه لتلف ولا فساد ولا  
هو ان كان يفقهه فتحققا فحشا أو تكون يده تلوته أو توثقه بما فيها أو يضعه على الأرض أو ينظر حال غلبة النوم فربما سقط من يده  
أو على المصباح أو سقط عليه المصباح أو زيته أو يعرضه للذي أو للشمس أو للدخان أو للسارق أو للفار أو غير ذلك من الآفات  
كأقيل (٢٠٠) عليك بالحنظ بعد الجمع في كتب \* فان للكتب آفات تفرقها

الص يسرقها والفار يخرقها  
والنار تحرقها والماء يغرقها  
وأن لا يؤذيه بالتأوى عليه حين يريده  
أو السعي به لظالم بأخذ أو إفشاء  
ما عسى أن يجد فيه مكتوبا من  
أسرار مالكة أو غيره وبالجملة يجب  
أن يفعل فيه ما يدفع له نفسه كإقيل  
أي المستعير في كتابا

أرض في فيه ما تفسد ترضي  
ومتى علم من نفسه أنه عاجز عن القيام  
بذلك لم تجز له الاستعارة لأن مقدمة  
الحرام حرام وكل هذا مطلوب منه  
في كتب نفسه وكتب الاحباس فان  
حفظ المال واجب وتضييعه حرام  
والكتب اذا ضيعت كان فيها تضييع  
المال وتضييع العلم اه منه بلنظ  
(وضمن المغيب عليه) ويجرى فيه  
قوله في الرهن وان اختلفا في قيمة  
تائف أو اصداه ثم قوم فان اختلفا  
فالقول للمستعير مع يمينه ما لم يأت  
بما لا يشبه قالة الخمي ثم قال عن  
مالك فان شئت معبرة الحللى ما فيه  
لتخلف عليه فقالت استعملته

المستعير أن يلزم اجارة المثل في استعماله العارية لان الشرط يخرج العارية عن حكم العارية  
وسنتم الى باب الاجارة النائدة لان رب الدابة لم يرض أن يعيره اياها الا بشرط أن يحوزها  
في ضمانه فهو عوض مجهول يرد الى المعلوم اه منه بلفظها لكن قال أبو الحسن عند قول  
المدونة في كتاب العارية ولا يضمن ما لا يغاب عليه من حيوان أو غيره مانصه ظاهره وان  
اشتراط المعير الضمان على المستعير ابن رشد قد ذكر كلامه السابق وقال متصلا به مانصه  
وانظر في كتاب الرهن خلاف ما قاله ابن رشد قال هناك اذا استعار دابة على أنها مضمونة  
فالشرط باطل للخمي يريد أنها تضي على حكم العارية ولا ضمان عليه ولا أجرة وقال  
أشهب عليه أجرة المثل فيما استعملها فيه ورآها فاسدة اه منه بلفظه ونقله أبو علي هنا  
وسلمه وذكر ابن ناجي في كتاب الرهن عن الخمي مثله وزاد مانصه ونحوه للتونسي اه محل  
الحاجة منه بلفظه وقال هنا بعد كلام مانصه فيحصل في أعمال شرطه ثلاثة أقوال  
ثالثها يعمل عليه ان كان لخوف نزل والفتوى بعدم أعماله مطلقا اه منه بلفظه ونقله  
أبو علي وقال متصلا به مانصه وهذا هو المشهور كما أشيرنا إليه ولا وجه لادفعهم المتن واطلاقه  
اه منه بلفظه وكلام الخمي هو في الفصل الثاني من ترجمة باب فيما يضمن من العواري  
من كتاب العارية ونصه وقال ابن القاسم في كتاب الرهن أي من المدونة فيمن استعار دابة  
على أنه غير مصدق في تلفها شرط باطل يريد أنها تضي على أحكام العارية ولا ضمان عليه  
ولا أجر وقال أشهب عليه اجارة المثل فيما اذا استعملها فيه ورآها فاسدة فعلى قوله  
ترد قبل الاستعمال ويجرى فيها قول ثالث ان المعير قبل الاستعمال بالخيار فان أسقط  
الشرط والاردت فان قامت في الاستعمال لم يغرم له شيئا لانه لم يدخل على اجارة وانما هو  
واهب منافع والضياع طار يكون ولا يكون والسلامة أغلب فكان حمله على المعروف  
أولى كما قال فيمن حبس دارا على رجل وشرط عليه ما احتاج اليه من مرممة فذكره ذلك  
وقال هي اجارة فاسدة ثم أمضاء بعد الفتوى على وجه المعروف ولم يجعل عليه في السكنى  
شيء أو قول رابع انها مضمونة كما شرط لانه الواجب في أحد قولي مالك من غير شرط فقد

دخلا

منذ زمان وقد نقص لطوله خلقت ان أصله كذا وكذا يريد ويحيط ما يرى انه نقص في تلك المادة اه

(ولو بشرط) فقلت قول ز ولم يجز قول أي مرجح هذا امراده قطعاً ومامن المنعوت والنعت عقل يجوز حذفه وبه يثبت  
بحث مب معه وقول مب فهو يقول الخ أي فالمراد ببلو يفصل لأنه يقول يعمل بالشرط مطلقاً وان ذكره الخمي تخريجا  
خلاف الظاهر المصنف وابن الحاجب وابن شاس وقول ز ثم هي مع الشرط تنقلب الخ لا يأتي على الراجح الذي صدر به في قوله  
وهل وان شرط نفيه من انه لا يفسد العقد وانما يأتي على مقابله وقد اعترض هو في ز بان ما ذكره هو قول أشهب وهو  
مقابل انظره



(بلاسية) قلت قول ز أي بلاصته أو أراد الخ. انما يحتاج لذلك لأنه اذا (٣٠١) علم انه بلاسية فلا عين عليه أصلا كما في

دخلا على التزام أحد القولين واختلف بعد القول ان الشرط باطل اذا كان الشرط لإمر خافه فقال مطرف في كتاب ابن حبيب قد كرمنا تقدم من قول مطرف ثم قال وقال أصبغ لاضمان عليه بحال والاول أصوب لان المعير قصد كرامته ان سلمت ورفع الضرر عن نفسه فيما له مندوحة عنه اه منه بلفظه ونقله ابن عرفة كله مختصرا وقال عقبه مانصه قلت قال الشيخ وبه أخذ ابن حبيب وعز ابن رشد الثاني لما لاك جميع أصحابه الامطراف اه منه بلفظه فانت تراسل كلام اللخمى وانما بحث معه في عزومه مقابل قول مطرف لاصبغ فقط بأنه مخالف لما لابن رشد كما بحث معه في عدم ذكره أخذ ابن حبيب بقول مطرف وقد أغفل ابن عرفة قول ابن رشد وينبغي الخ مع نقله عنه ما قبله وذلك يدل على أنه لم يرتضه مع اطلاعه عليه في خدمته ما صرح به أبو الحسن من اعتراضه وقد سلمه أبو علي وبذلك كله تعلم ما في كلام ز والله أعلم (وحاشا فيما علم أنه بلاسية كسوس الخ) قول مب قلت وفيه نظرفان ما اختاره ابن رشد من التسوية بينهما هو الذي عزاه اللخمى في تبصرته لابن القاسم في المدونة الخ. قلت لانظرفيه بل مقاله طفي هو الظاهر أما أولا فان ما نقله عن اللخمى معارض بعينه في ضج مانصه وسوى اللخمى بين الفأر والسوس والحرق بالنار في الضمان قال لان الغالب أن النار لا تحدث الا من فعله الا أن يثبت أنه من غير فعله اه منه بلفظه وما نقله عنه هو كذلك في تبصرته في باب العارية ولم يحكم فيه خلافا ونصه وان أتى به وبه خرق أو حرق نارضا منه لان ذلك لا يحدث في الغالب الا من فعله الا أن يثبت أن ذلك كان من فعل غيره اه منها بلفظها فما كان جتكم فهو حجة طفي بل الاستدلال لطفي بكلام اللخمى هذا أولى لانه نص في العارية التي فيها النزاع وأما ما استدله به يجب من كلامه فاعناه ونص في الصانع والمترهن ومع ذلك فان عن اللخمى بقوله ولم ير ابن القاسم في المدونة الخ أنه نص لابن القاسم فيها فليس كذلك لاني تضمن الصانع ولا في كتاب العارية ونصه في العارية ومن استعار ما يغاب عليه من ثوب أو غيره فكسره أو خرقه أو ادعى انه سرق منه أو احترق فهو مضامن الا أن يقيم بينة انه هلك بغير سببه فلا يضمن الا أن يكون منه تضييع أو تفریط فيضمن اه محل الحاجة منها بلفظها قال أبو الحسن مانصه قوله واحترق فهو ضامن معناه الا أن تعين البينة الثوب في النار كما قال في بيع الخيار قال ابن المواز في تضمن الصانع ويشهدون أن النار من غير سببه انظر ما الذي يفسره الكتاب اه منها بلفظها ونصها في تضمن الصانع وما قامت فيه بينة أنه ضاع أو سرق أو انه احترق بعناية بينة بغير سبب الصانع لم يضمنه اه منها بلفظها فليس في كلامها في الموضوع عين تبصرته مع عزاء لها وان عني انه ظاهرها فقط فليس بمسلم بل ظاهرها شاهد لما قاله طفي لقوله بعناية بينة بغير سبب الصانع الخ وان سلمنا انه ليس بظاهر أيضا فيما قاله طفي بل محتمل كما اقتضاه قول أبي الحسن السابق انظر ما الذي يفسره الكتاب اه فلا حجة لواحد منهما فيه فتأمل له بانصاف وأما ما نايقا قالوا سلمنا تسليمنا جديا ان اللخمى لم يضطرب قوله وانه ليس له الامانة له عنه مب من أن ما لابن المواز خلاف لا تفسير فلان سلم صحة الردية على طفي بخزم

خيتي وقول مب هو الذي عزاه اللخمى الخ معارض بعينه كما يعلم من ضج و هو في وقد جاب نقولا تدل على أن الحق ما لطف وقول مب وقال محمد الخ جزم غير واحد بان ما لابن المواز تفسير لا خلاف انظر الاصل والله أعلم (وان زاد الخ) قلت يشمل الزيادة المعنوية بان يحمل عليها آخر كما في نقل ق ابن عاشر قوله كرديف تمثيل أتى به ليفيد تفصيلا اه خيتي لو آخر كرديف عن والا فكذا رواه لانه يفضل فيه بين أن يكون مما تعطب به أولا اه وقوله ولم يعلم بالا عارة واوه الحال قال خيتي واذا غرم الرديف أي مع حالة عدم المردف لم يرجع عليه لان الغرم انما توجه عليه بسببه اه وأما قول خش بعد ومن غرم منها فلا رجوع له على الاخر فالظاهر انه مخالف لما في ز و مب عن تبصرة اللخمى فتأمل له والله أعلم وقول ز بمنزلة قوله الماروان أودع صبيا الخ فيه نظر بل الجارى عليه تعلقها بذمة المأذون عاجلا وبذمة غيره اذا عتق ولا حجة ز فيما نقله عن ابن يونس لانه عزاه لاشهب وصرح بأنه خلاف قول ابن القاسم على ان أشهب يقول لاشي على الرشيد أيضا انظر نص ابن يونس في الاصل لكن لا يخفاء أن المأذون من جملة الرشدهاء كما مر وقول ز فان اتفقا الخ هذه تقدم دخولها تحت الاوقوله فان طالت فله الكراء الخ أي قياسا على قوله في الوديعة وان أكرها المسكة الخ



غير واحد بأنه نفس لا خلاف منهم ابن نونس بل كلامه يدل على انه متفق عليه لانه ساقه  
 مساق الاحتجاج ونصه ومن المدونة وكل ما قامت به بينة انه ضاع عند الصانع أو سرق  
 أو احترق بمعاينة البينة بغير سبب الصانع لم يضمنه قال مالك في كتاب محمد اذا سرق بيته وعلم  
 ذلك وقال ذهب المتاع مع ما ذهب لم يصدق وكذلك لو احترق بيته ورأى ثوب الرجل يحترق  
 فهو ضامن حتى يعلم أن النار من غير سببه أو تأخذه صاعقة أو سيل أو ينهدم عليه البيت  
 فهذا وشبهه يسقط به الضمان اه منه بلفظه فانظر كيف ساق مال ابن المواز عن مالك مساق  
 التفسير للمدونة وصرح بذلك بعد قريب عند قول المدونة متصلا بما قد منه عنه ويضمن  
 القصار قرض الفار اذا لا يعرف ولو عرف ان القار قرضه من غير تضييع وقامت بذلك بينة  
 لم يضمن اه ونصه محمد بن نونس وظاهر المدونة أنه عليه البينة انه ماضيع لان الثوب بيده  
 على الضمان فلا يخرج منه الا البينة ألا ترى أن البينة ترى الثوب في النار فلا ينزل ذلك  
 ضمانه حتى يعلم أن النار من غير سببه اه منه بلفظه ومنهم ابن رشد في سماع ابن خالد ونقله  
 ق فقها مسلما ولم يحكم خلافه ذكره عند قوله في الاجارة ان نصب نفسه وغاب عليها  
 ونصه وله في سماع ابن خالد وما علم انه ليس من فعلهم من قرض فأرا ولحسن سوس قال ابن  
 القاسم في المدونة لا ضمان عليهم فيه الا أن يضيعوا ومثل قرض الفار احترق الثوب  
 اذا ثبت انه ليس لهم في النار سبب اه منه بلفظه ومثله في رهنهم استاذن من سماع عيسى  
 من كتاب الغصب في المسئلة الثانية منه ما نصه وسئل ابن القاسم عن الرجل يشتري  
 السلعة في سوق الميادين فيدعيها لرجل قبله ويقيم البينة أنها اغتصبته منه فيزعم مشتريها  
 انها هلكت قال ان كانت حيوانا فهو مصدق وان كانت مما يغاب عليه لم يقبل قوله وحلف  
 بالله الذي لا اله الا هو انها هلكت وتكون عليه قيمتها الا أن يأتي بالبينة على هلاك من الله  
 أنام مثل اللصوص والفرق والنار ونحو ذلك فلا يكون عليه شيء قال محمد بن رشد هذه  
 مسئلة جسيمة صحيحة وانما قال انه يحلف اذا ادعى تلف السلعة التي اشتري ويغرم قيمتها  
 مخافة أن يكون غيبها ومثل هذا يجب في المرحمن والمستعير والصانع يدعون تلف ما يغاب  
 عليه وقوله في آخر المسئلة انه ان أتى بالبينة على الهلاك لم يكن عليه شيء معناه أن تشهد  
 البينة على معاينة الهلاك ذلك وهو ظاهر ما في كتاب بيع الخيل من المدونة ونص قول  
 مالك في رواية ابن القاسم عنه سئل عن الصانع تحرق منازلهم فيدعون أن أمتعة الناس  
 احترقت مثل الصباغ والخياط والحائك والصواغ وما أشبه ذلك قال لا يصدقون ان ذلك  
 من أمر الحريق لانهم يتهمون في أن يخبوا أمتعة الناس ويحرقون الحصر وما أشبه ذلك  
 فلا أرى أن يقبل قولهم الا أن يأتوا بشئ معروف وقال مالك في كتاب ابن المواز في الصانع  
 يسرق بيته وعلم ذلك فيدعي أن المتاع ذهب مع ما ذهب لم يصدق قال وكذلك لو احترق  
 بيته فرأى ثوب الرجل يحترق فهو ضامن وكذلك الرهن قال محمد حتى يعلم ان النار من غير  
 سببه أو سيل يأتي أو ينهدم البيت فهذا وشبهه يسقط الضمان وبالله التوفيق اه منه  
 بلفظه ومنهم ابن زرقون نقله عنه ابن عرفة وسلمه ذكره في باب الرهن فقها مسلما ولم يحكم غيره  
 ونصه الباقي ان لم يعلم سببه ضمنه وان علم سببه كاحترق منزله فان ثبت أن الثوب كان فيما



احترق صندوق اتفاقا ولولم يأت بعضه ابن زرقون قال محمد ويعلم ان النار ليست من سببه  
 اه منه بلفظه وبذلك كما تعلم أن الصواب مع طي وان اعتراض مب عليه ساقط  
 والله الموفق (كرديف واتبع به الخ) قول ز ولكن لا يجزى في العبد والصبي الخ  
 فيه نظر بل الجارى على قوله انه بمنزلة قول المصنف الماروان أو دعي صبي الخ تعلقه  
 بذمة المأذون عاجلا وبذمة غيره اذا عتق ولا حجة فيما نقله عن ابن يونس لان ابن يونس لم  
 ينقله على انه المذهب بل نقله عن أشهب مع تصريحه بأنه خلاف قول ابن القاسم ومع ذلك  
 فاشهب القائل بأنه لا شيء عليه ان كان عبدا يقول أيضا لا شيء عليه ان كان حرا شيئا  
 ونص ابن يونس قال أشهب في كتابه ولا يلزم الرديف شيء وان كان المستعير عبدا وقد  
 أخطأ من ألزمه كراء الرديف في عدم المستعير وان كان الرديف عبدا له أو غيره لم يكن شيء  
 من ذلك في رقبته ولا في ذمته لانه ركب بوجه شبهة محمد بن يونس وقال بعض شيوخنا هذا  
 خلاف لابن القاسم بل عليه الكراهة في عدم المستعير كن غصب ساعة فوهبها فهاكت  
 ان الموهوب يضمن في عدم الغاصب اه منه بلفظه فتأمل له والله أعلم (ولزم المقيدة  
 بعمل) قول ز وكزراعة أرض الخ ظاهره انه لا رجوع له ولو قبل ان يزرعها وعليه حمل  
 المدونة غير واحد وان كان خلاف ظاهرها ففيها ما نصه وان أعترته أرضك للزرع  
 فزرعها فليس له اخراجها حتى يتم الزرع اه منها بلفظه قال ابن ناجي مانصه ظاهر قوله  
 فزرعها انه لو لم يزرعها كان له منه وعلى ذلك حمل شيخنا حفظه الله تعالى وقال ابن  
 يونس عن بعض أصحابنا عن غير واحد من شيوخنا ليس له منه لان مقدار الزراعة  
 دعاءوم فهو كضرب الاجل اه منه بلفظه وبهذا جزم أبو الحسن فقال مانصه قوله وان  
 أعترته أرضك للزرع فزرعها وكذلك لو لم يزرعها لان الابان كالاجل ثم ذكر كلام ابن يونس  
 ثم قال اللغمي ومحملة على مرة واحدة اه منه بلفظه وقوله عن اللغمي ومحملة على مرة  
 واحدة معناه عند الاطلاق ونص اللغمي ومن أعار أرضا للزرع لزمته وكان محمله على مرة  
 واحدة اه منه بلفظه (أو أجل لانقضائه) قول ز على الاصح يقتضى أن مقابل  
 الاصح يقول بعدم اللزوم ولو بعد القبض وفيه نظر لانه لم يذكر اللغمي ولا غيره هذا القول  
 أصلا وانما ذكر الخلاف قبل القبض وما عبر عنه ز بالاصح قال فيه في ضج مانصه  
 واللزوم هو أصل المذهب كالهبة وهو قول ابن القصار اه محل الحاجة منه بلفظه وعبر  
 عنه في الشامل بالمشهور وروى موزم ما عين ولولم يقبض على المشهور يعمل أو أجل لانتهائه اه  
 محل الحاجة منه بلفظه \* (فرع) \* ان اختلافنا في قدر الاجل كان القول قول من شهد  
 له العرف في طرأين عات مانصه ان ادعى معبرا العرصة أنه أعارها رجلا خمسة أعوام وقال  
 المستعير عشرة فاقول قوله مع عينة لانه أقرب الى ما يشبهه ارفاق الناس في ذلك البيان  
 لاجل النفقة التي تقوم فيها وعليها وقد أقره المعبر بأجل وأنكره المدعي فربها مدع وعليه  
 البينة من الاستغناء اه منها بلفظها وشهادة العرف لربها معتبر بالآخرى فان لم يشهد  
 لواحد منهم فالجاري على القواعد أن يكون القول قول ربها والله أعلم (وان انقضت  
 مدة البناء أو الغرس فكالغصب) قول ز فان فعل قبل الحكم فانظره سكنت عنه تو

(ولزم الخ) قول ز كزراعة  
 أرض الخ ظاهره انه لا رجوع للمعبر  
 ولو قبل زراعتها وعليه حمل المدونة  
 غير واحد (أو باجل) فان اختلفا في  
 قدره فالقول لمن شهد له العرف  
 والا فربها انظر الاصل وفي التهمة  
 والقول في المدة للمعبر

مع حاقه وعجز مستعير  
 الخ (فكالغصب) قول ز فان  
 فعل قبل الحكم فانظره قد صرح  
 في المدونة بأنه لا شيء عليه وقوله فيما  
 يظهر قصورا أيضا والله أعلم



و م ب مع أن ما وقف فيه مصرح بحكمه في المدونة وغيرها قال أبو الحسن عند قول  
المدونة فلا أن تعطيه قيمة البناء والغرس مقلوما منه ولو بادر فقلع ذلك قبل الحكم  
عليه لم يكن عليه شيء قاله في كتاب القسمة اه منه بلفظه ومثله في الدر الشريفي مسائل  
القضاء ونص ما فيها في كتاب القسمة وإن كان بين رجلين نقض دون القاعة جاز أن  
يقتسماها على التراضي أو بالقيمة والسهم ويجبر من أراد منه المان أراد منهم ما فإن أراد اهدم  
النقض ورب العريضة غائب رفعا ذلك إلى الامام فإن رأى اشترا ذلك للغائب بقيمة النقض  
منقوضا فعل والاتركهم ولزم الغائب ما فعل السلطان قيل في أين يدفع الامام الثمن على  
الغائب قال هو أعلم بذلك فإن نقضا الخادمون الامام فلا شيء عليهم ما يقتسمان النقض  
اه منها بالقطعة وقول ز فإن هدم أو قلع المستعير قبل اقتضاها لم يكن للمعير كلام  
فيما يظهر هو مأخوذ من مسألة المدونة بالاحرى فلا حاجة إلى قوله فيما يظهر فتأمل  
والله أعلم (وان ادعاها الاخذ والمالك الكراء الخ) مثله في المدونة ونقله ابن عرفة وقال  
عليه متصلا به مانصه وفي أكرية الدور ومن أسكنته دارك ثم سألته الكراء فادعى أنك  
أسكنته بغير كراء فالقول قولك فيما يشبهه من الكراء مع يمينك قال غيره على الساكن الأقل  
من دعواه أو كراء المثل بعد أن علم ما ويناقض ما في العارية لعدم تقييد هذه بقولها في  
العارية إلا أن يكون رب الدابة ممن لا يكرى الدواب لشرفه ويجاب باقتضاء العرف أن  
كراء الدواب نقص في بعض الناس وكراء الربيع ليس نقصا في أحد من الناس وهذا في  
سكنى الربيع استعلا لا ولو أسكنته بيتا في داره معه لكان ذلك كسألة الدابة وكذا الثياب  
والابنية الصقلي قوله بعد أيانهم انما هو ان كان كراء المثل أقل من دعوى رب الدار والا  
فلا معنى ليمين الساكن وقال بعض فقهاء القرويين يلزم على قول ابن القاسم لو قال بعثك هذه  
السلعة بعشرة وقال من هي بيده وهبتها إلى وفات و قيمتها تسعة أن يأخذ ربحا عشرة بيمينه  
والآخر ما أقرب وضع يده عليها بشرائط وفي الموازية من قال بعث منك هذه السلعة وقال  
الآخر وكلتي على بيعها بثمانين وترجع السلعة وفيه نظر لانهم ما مقرر أن يبيع الوكيل  
لا ينقض لان ربحا يقول بعث منك فبيعه لا ينقض والوكيل يقول أمرني ببيعها فسلما  
ينقض فان فات لم يصدق أحدهما على صاحبه وغرم الوكيل قيمة السلعة ما لم يزد على  
الثمن الذي ادعاه ربحا فان زادت فالزائد لربها ان رجع بالقرب والا تصدق به على من هوله  
وليس هذا الشرح من كتاب محمد وأسماء وأسماء على أصولهم اه بلفظه وما نقله عن  
ابن يونس هو كذلك في هذا كره في الفصل الاول من ترجمة اختلاف المتكاريين من كتاب  
أكرية الدور والارضين \* (تنبيهات الاول) \* سلم ابن يونس وابن عرفة اعتراض  
بعض القرويين ما في الموازية بقوله وفيه نظر لانهم ما مقرر أن يبيع الوكيل  
لا ينقض الخ وفيه عندي نظروا ان كان ظاهرا يسلد الرأي بسل ما في الموازية  
هو الظاهر لان كون البيع منعقد على دعوى كل منهما انما هو بالنظر إلى دعوى  
كل منهما ما مجردة عن جواب صاحبه وأما مع النظر إلى ذلك فلا وبيان ذلك  
أن دعوى المالك البيع انما توجب كون غير المالك باع مملوكه لو بعت دعواه وتم

(وان ادعاها الاخذ الخ) مثله  
في المدونة وغيرها وهو ظاهر إذا كان  
الشيء قائما أو ثبت هلاكه أو كان  
تخا لا يغاب عليه ولم يثبت انه تلف  
بتفريط وانظر إذا كان مما يغاب  
عليه ولم تقم بينة ومقتضى كون  
القول لربه ان كان مثله لا يأنف ذلك  
لزم الكراء وسقوط الضمان والله  
أعلم وسكتوا عن عكس مسألة  
المصنف وفي نوازل العارية من  
المعيار أن ابن الحاج سئل عن  
امرأتين تنازعتا في حلي ضاع  
فقالت مالكتها أعترته لك وقالت  
أخذته بل استأجرته منك فأجاب  
ان كانت مالكتها ممن تسكرى فالقول  
قول التي ضاع عندها ويسقط عنها  
الضمان والا فالقول للمالكة اه  
مخ والله أعلم



ما ادعاه وقضى له بالثمن الذي زعم أنه باع به وليس الامر كذلك بل ردت دعواه بين خصمه  
 المنكر لقاعدة ان القول المنكر العقد اجماعا ودعوى خصمه - الوكالة انما توجب صحة  
 بيعه لو ثبتت وكالته وهي لم تثبت بل ردت ليمين المالك لان الاصل عدم التوكيل وهذه  
 اليمين انما توجهت على المالك لحق المشتري اذ لو لم يكن عقد فيها البيع لاحد لما كاف البائع  
 باليمين أنه ما و كاه فاقرارها أنه باع بوكالة اقرار في ملك غيره وهو لا يفيد فتأمل به بانصاف والله أعلم  
 \* (الثاني) قول ابن عرفة نقلا عن ابن يونس وليس هذا الشرح من كتاب محمد الخ مراده به  
 والله أعلم قوله فان قلت لم يصدق أحدهما على صاحبه الخ يقتضى أنه لم يقف على نص  
 في ذلك مع أن المسئلة منصومة ففي المنتخب مانصه وفي سماع عيسى وسألت ابن القاسم  
 عن الرجل أتى الى رجل فقال له هات ثمن الثوب الذي بعته فقال ما بعته و لكن امرتني  
 أن أبيع لك قال قول قول صاحب الثوب ويحلف أنه باعه منه فان نكل عن اليمين حلف  
 الآخر ورئى قات فان حلف صاحب الثوب أنه باعه واختلنا في الصفة فقال يقال  
 لمشتري الثوب صفة فاذا وصفه حلف على صفته ثم قومه أهل البصر وغرم القيمة قلت  
 فان نكل قال فيقال له صاحب الثوب صفة فاذا وصفه قومت صفة وغرم المشتري قلت  
 فان أتيا جميعا بما يستنكر في صفة الثوب ونكلا عن اليمين قال القول قول المشتري الثوب  
 قلت فان كانت قيمة الثوب أدنى من الثمن الذي باعه به قال يقال لا الذي باع الثوب اتق  
 الله وانظر ان كان قولك في الثوب حقا انه أمرك ببيعه فادفع له بقية ثمن ثوبه ولا تجبسه  
 ولا يقضى بذلك عليه لان صاحب الثوب يدعي أنه باعه منه اه منه بلغة فتمأمله  
 \* (الثالث) من هذا يؤخذ حكم مسئلة وقعت بالقصر الكبير وهي أن رجلا دعى على  
 آخر أنه باع له ثوبا فأجابه بأنه لم يبعه له ولكنه دفعه له ليوصله الى رجل كان طلب من رب  
 الثوب أن يرسل اليه ثوبا ليشتره منه وانه دفعه له فلم يصلح له وورده اليه ليرده الى ربه فسرقة له  
 فاختلف فيما وافق بعضهم بأن القول قول رب الثوب ونقل عن اللباب انه اذا اختلف في  
 شيء فقال ربه بعته لك وقال الآخر أعمرته لي قال قول قول ربه ولمارفعت الى النازلة  
 استغربت هذا النقل لان ظاهره أن القول قول ربه فيحلف ويثبت البيع بالثمن الذي ادعاه  
 كما في ظاهره أن الحكم ما ذكره ولو لم يفت الثوب وذلك مخالف لقاعدة أن القول المنكر  
 العقد اجماعا وحضر بعض حذاق علماء فاس ورباط الفتح فتكلمت معهم في ذلك فكلمهم  
 ظهروا لهم ما ظهر لي ولم أكتب في المسئلة بشيء ثم وقعت على ما تقدم و منه يعلم أنه يحلف ربه  
 ويجب على الآخر غرم قيمته ثم ان اتفاقا على صفته أو قامت به يمينه وذلك والان على ما تقدم  
 عن المنتخب فتأمل والله أعلم \* (الرابع) ما ذكره المصنف تبعا للمدونة وغيره اظاهر اذا  
 كان الشيء قائما أو قامت على هلاكه يمينه أو كان لا يغاب عليه ولم تقم يمينه بأنه تلف بتقريب  
 من كان بيده وانظر اذا كان ما يغاب عليه ولم تقم يمينه ومقتضى كون القول قول ربه ان  
 كان مثله لا يأنف ذلك لزوم الكرا أو سقوط الضمان والغالب أن المالك انما يدعي الكرا  
 في هذه الصورة اذا كان أكثر من قيمة ذلك الشيء فان تساوا فالمال واحد ويظهر أنه لا يمين  
 على المالك انذاك لانه قادر على أخذ ذلك باقرار منازعه وان كان الكرا أقل فلا يدعيه



(كزائد المسافة) قول ز ولا تسل  
له الدابة الخ أى فى الاياب ان وقعت  
العارية له مع الذهاب (وان زعم انه  
مرسل الخ) حصل فى الاصل ان  
الصواب مالم يصنف ولذلك سلمه  
المحققون ممن تكلم عليه كق و  
غ و ح و ع و ع و ع و ع و ع  
عاشر وأبى على وان قياس العارية  
على الوديعة ممنوع لتعدى المودع  
بذمعه دون ثبوت اذن المودع فلذا  
غرم ورجع على الرسول ان لم يعترف  
بصدقه كما مر بخلاف الغير خلافا  
لابن رشد ولو سلم فهو طريقة له مخالفة  
لطريقة جل أهل المذهب وقول  
مب عن طفى لا يأتى على المشهور  
الخ فيه تطر بل هو جار على المشهور  
فى الانكار كما علمت وكذا فى الاقرار  
لانهم لم يصدقوه فى الارسال صار  
وكيلا لهم والوكيل مصدق فى دفع  
ما قبضه من الغير كما اشار له ابن عاشر  
وأبو على وقوله فيغرم على المشهور  
مسلم لكن فى غير الوكيل أو فيسه  
اذا قبض بأشهاد مصادق للتوثيق  
وأما الوكيل اذا قبض بغير اشهاد  
فالقول قوله فى الدفع لموكله كما صرح  
به فى المعين وبه تعلم أن ما قاله د  
و ح هو الظاهر ولا يخلقون فى  
اقرارهم بالارسال اذا حلف الوكيل  
انه أوصله اليهم بل يضمنون اذ يحلفه  
ثبت الدفع كما اشار له أبو على انظر  
الاصل والله أعلم

غالبوا على تقدير ادعائه ذلك فعدم الحلف أخرى من صورة المساواة \* (الخامس) \* سكت  
المصنف ومن تكلم عليه ممن وقفنا على كلامه عن عكس هذه المسئلة وفى نوازل الوديعة  
والعارية من المعيار مانصه وشمل ابن الحاج عن امرأة استعارت حليما من امرأة فضاع  
عندها فقالت استأجرته وقالت صاحبه بل أعترته اياك ولم أكره منك فأجاب ان كانت  
صاحبه ممن تكرى الحلى قال قول قول الذى ضاع عندها أنها أكرته وبسقط عنها الضمان  
وان كانت ممن لا تكرى الحلى فيكون القول قولها لانه لا يؤخذ أحد بأكثر مما يقربه على  
نفسه والذى أقول به ويصح عندي أن الوجه الاول أن القول قول الذى ضاع عندها الحلى  
انه مستأجر وأما الوجه الثانى فهو على قول أنهب وأما على قول ابن القاسم فان القول  
قول صاحبة الحلى كمن قال قرض وقال الآخر قراض اه منه بلقطه (كزائد المسافة)  
قول ز ولا يسلم له الدابة الا بتوثق تأمله مع أن الموضوع عنده أنه بلغ غرة الا أن يحمل  
على أنه أعاره ذهابا واباء والله أعلم (وان زعم أنه مرسل لاستعارة حلى الخ) قول مب  
قال طفى ومذهب المدونة هو المعتقد الخ سلم اعتراض طفى على المصنف وقال تو  
بعد أن ذكر كلام طفى مانصه قلت وفيه نظر فان المدونة لانص لها فى مسئلة رسول  
العارية وانما تكلمت على رسول الوديعة فى بابها فخرج ابن رشد فى السماع المذكور من  
كتاب العارية مثل ما فى الوديعة وأن الرسول يضمن ولا يبرأ باليمين اذا حلف المستعير فاقتصر  
المصنف على المنصوص فى كل من الفرعين كما هو الالىق وليس فى البيان ان سماع عيسى  
هذا مخالف للمدونة ولا مقابل لما فيها كما اقتضاه كلام طفى وقد جلينا نص البيان بكلامه  
فما كتبناه عليه من الطرر والله أعلم اه منه بلقطه قلت لا يتوقف منصف فى أن  
كلام ابن رشد شاهد لطفى لان كلامه صريح فى أنه لا فرق بين مسئلة الوديعة ومسئلة  
العارية ولكن فى اعتراض طفى به على المصنف نظر أما أولا فلان قياس مسئلة العارية  
على مسئلة الوديعة غير مسلم وان قاله الامام أبو الوليد وسلمه غير واحد ممن له نظر  
سليم ولا بد من ذكر بعض كلام طفى ليتضح وجه الصواب قال بعد ما نقله مب من  
قوله ومذهب المدونة هو المعتقد مانصه قوله ثم حلف الرسول وبرئ عله فى العتية بأنهم  
صدقوه وهذه العلة غير معتبرة على مذهب المدونة فى المودع يدفع الوديعة للرسول الزاعم أن  
ربه أمرهم افانه يرجع على القابض ولو صدقه واليه أشار المصنف بقوله وبذمعه فأمدهما  
انك أمرته الخ قلت لا يلزم من رجوعه عليه فى مسئلة الوديعة المشار اليها الزوم فى  
مسئلتنا هذه لان المصدق فى الوديعة هو المودع يفتح الدال ودفعه ذلك للرسول دون ثبوت  
اذن المالك تصرف فى ملك الغير بدون اذن مالكه فهو متهمة بدفعه للغير ما وكل على حفظه  
الا بذن محقق والدفع للرسول هنا وقع من المالك وتصرفه فى ملكه بذلك جائز لا يوجب  
عليه غرم شئ بسببه ولو تحقق عداء الرسول ودفع المودع دون تحقق الاذن يوجب عليه  
الغرم وعنه تسبب رجوعه على الرسول ثم رجوعه على الرسول مقيس بما اذا لم يعترف  
بصدقه فان اعترف بصدقه لا قراره أن رب الوديعة أمره مشافهة بذلك فلا رجوع له على  
الرسول على الراجح كما تقدم وقد جزم بذلك طفى نفسه فافتراقنا له بانصاف ثم قال طفى



وقوله عليه وعليهم اليمين لا يأتي على المشهور سواء أنكروا بالارسال أم لا أما الاول فلما  
 تقدم وأما الثاني فالرسول دفع لغير اليدين التي دفعت اليه بغير ائتمار فيغرم على المشهور  
 صرح به في معين الحكم وقول زوح ان أقرؤا بالارسال ضمنوا غير ظاهرا منه  
 بلفظه **قلت** في كلامه نظروا ان سلموه وقوله لا يأتي على المشهور سواء أنكروا الخ أقول  
 بل هو جار على المشهور وفيه ما معا وقوله أما الاول فلما تقدم أشار به الى ما قدمناه عنه وقد  
 علمت ما فيه بما بيناه قبل وقوله وأما الثاني فالرسول دفع لغير اليدين التي دفعت اليه بغير  
 ائتمار جوابه أنهم وان دفع لغير اليدين التي دفعت اليه لكنهم صدقوه في الارسال فصار  
 وكيل لهم والوكيل مصدق في دفع ما قبضه من يده الغير من أمانة أو دين أو غيرهما وقد  
 أشار الشيخ ابن عاشر الى هذا فقال ما نصه قوله وان قال وصلته لكم تأمل الفرق بين هذه  
 وبين المقدمة في قوله أو المرسل اليه المنكر ثم بعد **كتبي** هذا ظهر لي أن الفرق بين  
 الصورتين زيادة على كون هذه في العارية وتلك في الوديعة ان الايصال المدعى في هذه هو  
 للمرسل وفي الايداع هو للمرسل اليه اه منه بلفظه فقوله للمرسل أي وهو الموكل ورسوله  
 وكيل وقد أفصح بذلك أبو علي ونصه ولو أقرؤا بالارسال اصدق عليهم لانه وكيل لهم فلا  
 يحتاج الى قول المتن فعليه وعليهم اليمين الخ اه منه بلفظه وقوله فيغرم على المشهور الخ ان  
 عني أن الدافع لغير اليدين التي دفعت اليه غير وكيل أو وكيل ولكنه قبض بأشهاد مقصود  
 للتوثق فسلم ولا وجه لنسبة ذلك لصاحب المعين وان عني مع كونه وكيلان دفع اليه من  
 غير اشهاد فليس كما قال وليس في المقيد ما يفسد ما عزاه له بل فيه ما هو صريح في خلافه  
 ففيه في الوديعة ما نصه واذا وكل رب الوديعة من يقبضها من المودع فقال الوكيل قبضتها  
 وضاعت مني أو قال دفعتها الى ربها وأنكر ربها القبض فالمودع ضامن قبضها بينة  
 أو غير بينة ولا يبرئه اقرار الوكيل بقبضها ويحلف رب الوديعة أنه لم يقبضها ان ادعى  
 الوكيل دفعها اليه ويرجع على المودع ويحلف الوكيل أنه دفعها الى ربها ويرأى منه الآن  
 تعين البينة قبض الوكيل لها فبرأ المودع ثم يحلف الوكيل على ما يدعيه من ضياع  
 أو دفع وتكون مصيبتهم من ربها الآن يكون المودع شرط على ربها أنه يدفعها الرسول بغير  
 بينة فينفعه ذلك ويرأى من دفعه مع يمينه اه منه بلفظه فتأمل وقوله وقول زوح  
 ان أقرؤا بالارسال ضمنوا غير ظاهرا الخ فيه نظر بل ما قاله ح والشيخ أحمد وهو مراده  
 بالزرقاني هو المتعين وقد تقدم جزم أبي علي بذلك ولا يحلفون في صورة اقرارهم بالارسال  
 اذا حلف الوكيل أنه أوصله اليهم وهذا معنى قول أبي علي السابق ولا يحتاج الى قول المتن  
 فعليه وعليهم اليمين أي لا يحتاج الى مجموع الامرين بل عين الرسول كافية اذها ثبت  
 الدفع فيجب الضمان على المرسلين كقيام البينة بمعاينة دفع الرسول اليهم وبهذا تعلم ما في  
 كلام طفي وأما نائيا فان ما نقله عن ابن رشد لوسلما تسليمه اجد ليسا بصح الاعتراض به  
 على المصنف لانه طريقة لمخالفة لطريقة أهل المذهب المعتد بكلامهم كابي محمد بن  
 أبي زيد وابن أبي زيمين وابن نونس والبخمي والمبسط وغيرهم فانهم لم يجعلوا هذه المسئلة  
 معارضة لمسئلة المدونة في الوديعة بل ذكروا مسئلة الوديعة في بابها ولم يعارضوها بمسئلة



العارية بل ذكر أبو محمد ذلك عن المادونة وسأله وذكره عنها أيضا ابن يونس واللغمي وزاد  
 أن أشهب خالف في ذلك وقال تصديقه يمنع من رجوعه فلو كان ما فيها عندهما مخالفا لما في  
 سماع عيسى لما اقتصر على عزوه لأشهب ولتبعها على موافقة ابن القاسم له بل معارضة  
 قولها بقول ابن القاسم أولى لاتحاد القائل ولما ذكر أبو محمد في نوادره قول ابن القاسم في  
 مسئلة العارية وعزاه لسماع عيسى قال باثره مانصه وسأل سحنون أشهب إذا أنكر  
 السيد الارسال والعديد عليه ويقول له وأوصلته كان في رقبته ولو كان حرا كان في  
 ذمته اه نقله طفي نفسه ونحوه لابن يونس وقد نقل كلامه مب فله بارضاماني  
 سماع عيسى عما في المدونة في الوديعة وهم من أذكر الناس لمسائلها ومن عاداتهم ما  
 معارضة ما في كلام غيرهما وقد قدمنا كلام ابن يونس في الوديعة كما قدمنا كلام اللغمي  
 هناك وقال هنا مانصه وقال ابن القاسم في العتية في الخادم أو الحارثي يأتي القوم فيستعيرهم  
 حليا فيزعم أن أهله بعثوه أو تزعم أن أهلها بعثوه فيعيرهم ما في ذلك الحلي أو يجحد أهلها  
 أن يكونا بعثاهما وقد هلك المتاع قبل أن يخلص اليهم قال ان صدقه الذين بعثوه فهمم  
 ضامنون ولا شيء على الرسول وان جحدوا حلفوا ما بعثوه وحلف الرسول ان كان حرا القصد  
 بعثوه ولا شيء على واجد منهم الا ان الرسول صدقه الذين أعطوه وان أقر الرسول أنه تعدى  
 وكان حرا ضمن وان كان عبدا كان في ذمته متى أعتق أو أفاد ما لا ولم يكن في رقبته ولو زعم  
 الرسول أنه أوصل ذلك الى الذين بعثوه لم يكن عليه شيء ولا عليهم الا اليمين وقال أشهب في  
 العبد يأتي القوم فيقول سيدي أرسلني اليكم في كذا فعطاه ثم يزعم العبد أنه دفع ذلك الى  
 سيده وأنكر السيد قال أراه فاجر اخلا باؤ ذلك جنابة في رقبته وقال ابن القاسم ان أقر  
 السيد غرم وان أنكر كان في رقبته العبد لانه خدع القوم وقال مالك في المبسوط اذا كان  
 الرسول حرا انه يضمن وأرى ان كان الرسول معروفا بالصالح والخير وتسد يد الحال أن  
 يحلف ويبرأ وان كان على غير ذلك والذين ادعى عليهم معروفون بالخير والصيانة أن يحلفوا  
 ويغرم الرسول اذا كان الرسول من سيدهم أو متصرفا لهم وان لم يكن كذلك فلا يمين عليهم  
 اه منه بلفظه ومما يدل على أن المسئلتين ليستا عنده سوا زيادة على ما ذكرناه  
 اختلاف اختياره فيهما اذا قال في مسئلة الوديعة مانصه وأرى الرجوع في هذه الاسئلة  
 الاربعة مفترقا فيسقط رجوعه في كل موضع يعرف المودع أن القابض قبض بوجه صحيح  
 وأن المودع ظالم في اغرامه ويرجع في كل موضع يكون القابض على شك هل قبض  
 بوجه صحيح أم لا فاذا كان دفعه بخط المودع أو بامارته أو بقوله ادفعها صدقة عليه  
 لم يرجع وان كان دفعه بقول القابض أرسلني اليك يرجع لانه يقول قبضت قوله على أنه  
 مصدق للرسول ولعل ان المودع يحالف لم يدفع اليه اه منه بلفظه وقال المتطبي على  
 اختصار ابن هرون مانصه مسئلة في العتية عن ابن القاسم في الحر والعبد يأتي القوم  
 فيستعير منهم حليا صوغا يزعم ان أهله بعثوه فيعيرونه في ذلك الحلي منه ويجحد  
 أهله أنهم بعثوه أو يقولون بعثوه ولم يصل اليها الحلي قال ان أقروا بأنهم بعثوه فهم ضامنون  
 ولا شيء على الرسول وان جحدوا حلفوا أنهم ما بعثوه وحلف الرسول ان كان حرا القصد



بعثوه ولا شيء على واحد منهم - ما لان الذين بعثوه لم يقرروا بشيء والرسول قد صدقه الذين أعطوه في رسالته فليس عليه أكثر من اليمين أنهم بعثوه الآن يقر بالتعدي فيضمن حراً كان أو عبداً ويكون ذلك في ذمة العبد أن أعقب يوماً ما أو أقادماً لا في رقبته وإن زعم الرسول أنه وصله إلى الذين بعثوه ويحسدوا لم يكن عليه ولا عليهم إلا اليمين فقط وقال ابن القاسم إن زعم العبد أنه وصل ذلك لسيده وأنكر السيد ذلك جناية في رقبته لأنه خدع وإن أقر السيد غرم ونحوه لأشبه وقال مالك في المبسوط إن كان الرسول معروفاً بالصالح والفضيل فأرى أن يحلف ويبرأ وإن كان على غير ذلك والذين ادعى عليهم معروفون بالخير والصيانة والرسول من سيدهم أو متصرفا لهم فأرى أن يحلفوا ويغرم الرسول وإن لم يكن من سيدهم فلا عين عليهم والله أعلم اه منه بلفظه فلم يعرج على ما قاله ابن رشد بحال وكذا ابن فرحون في تبصرته ذكر نحوه ما تقدم عن اللخمي إلا أنه لم يذكر قول اللخمي وقاله مالك في المبسوط الخ وتصدىره ولا يقول ابن القاسم في سماع عيسى يشعر برجائه عندهم وقدر حجه غير واحد باقتضاه عليه كافي المحقق بن عبد الرزاق ونصه فرج قال ابن القاسم في الحرأ والعبد يأتي القوم يستعيرهم حلياً ويرغم أن أهله بعثوه فيعيرونه فهل الحلي بيده ويستكرأه له أن يكونوا بعثوه أو يقررون بذلك ويملك المتاع قبل وصوله إليهم أن صدقوه ضمنوا ولا شيء على الرسول وإن كذبوه حلفوا ما بعثوه وحلف الرسول إن كان حر القديبعثوه ولا شيء عليه اه من معينه بلفظه وكالجزيري في مقصده المجود فإنه ساقه غير معزولاً أحد كانه المذهب ونصه ومن قال لرجل إن فلان بعثني إليك لتعيره كذا فقلت من يده العارية فإن أقر الباعث ببعثه ضمن وإن حلف ما بعثه وبرئ وحلف المبعوث لقد بعثه وبرئ وكذلك ادعى المبعوث أنه قد وصل العارية إلى الباعث فإن أقر بالتعدي ضمن إن كان حراً وإن كان عبداً كان في ذمته أن أعقب يوماً ما اه منه بلفظه وكان أي زمنين في منتخبه وجعله من قول مالك ونصه وفي سماع أشهب سئل مالك عن الخادم والمرأة تأتي قوماً فتستعيرهم حلياً وترغم أن أهلهابعثوها فيعيرونها فبذلك الحلي فيجحد أهلها أو يقررون قبل أن يخلص الحلي إليهم أو يأتي الرجل إلى الرجل فيقول فلان بعثني إليك لتعيره شيئاً من مالك أو يتباع له بدين فقال إن صدقه الذين بعثوه فهم ضامنون والرسول برئ وإن حلفوا ما بعثوه ويحلف الرسول بالله لقد بعثوه ولا شيء على واحد منهم - لأن الرسول قد صدقه الذي أعطاه وإن أقر الرسول أنه قد تعدى وكان حراً ضمن وإن كان عبداً كان في ذمته أن أعقب يوماً ما أو أقادماً لا ولم يكن في رقبته شيء منه اه منه بلفظه من ترجسة الدعوى في العارية ونحوه لابن سلمون ونصه وفي سماع أشهب سئل مالك عن الرجل يأتي الرجل فيقول له فلان بعثني إليك لتعيره شيئاً من مالك فيعيره فيه لك فقال إن صدقه الذي بعثه فهو ضامن والرسول برئ وإن حلف ما بعثه ويحلف الرسول بالله لقد بعثني ولا شيء على واحد منهم ما لان الرسول قد صدقه الذي أعطاه وإن أقر الرسول أنه تعدى ضمن اه منه بلفظه وتامل ذلك كله مع الانصاف يظهر أن الصواب مالاً منصف وإن تسليم الحفاظ المحققين له من شراحه ومن محشيه كق و غ و ح و ع و أتباعه



\* (الغصب أخذ مال الخ) \*

المراة فهو اعتصاب لا غصب وقول ز (٢١٠) بقوله تعديا الخ فيه نظرا لانه لا يجوز للاب الاقدام على ذلك كما قال البرزلي

انه ظاهر قول مالك الا انه لا يعامل معاملة الغاصب انظر ح وقول مب وبعضهم نقل عن المتبسطي والمقدمات الخ فيه نظرفان الذي فيه ما هو مافي ح وان كان الظاهر معنى هو الاطلاق لمساواة الجسد للام الجدل للاب في كثير من الابواب ويأتي في السرقة قول المصنف الاجل واللام انظر الاصل (وأدب بمنزلة) اقتصر على هذا ابن

سلمون لما في مب ولانه كافي ضيق عن ابن عبد السلام ظاهر المذهب والمنصوص للمتقدمين كلام القرافي الآتي يفيد انه الراجح وهو الظاهر خلافا لابي علي ولذا قال في الشامل وأدب بمنزلة على الاظهر كباغ باتفاق اه وان كان مشددا ما لابن رشد للمتبسطي وصاحبي المعين والجواهر والمجالس لكن قال ابن عات في طبره قال ابن مزين قلت لا صبح أي ثوب الصبيان في تعديهم وشتمهم وقد فهم وجراحتهم الممد وقتلهم قال نعم يؤذون اذا كانوا قد عقلوا وراهم اه وقول ز بل لرفع الفساد الخ قال في الذخيرة وانما أدب دفعا للفساد بين العباد لا للتحريم وكذا على الزني والسرقة وغيرهما لان العقوبات تنبغ للفساد دون التحريم تحقيقا للاستصلاح وتهذبا للاخلاق ولذلك نضرب البهائم اصلا

\* (باب الغصب) \*

وابن عاشر وأبي علي هو الصواب وان اعتراض طفي عليه وان اعتمده مب لا يعول عليه ولا يلتفت بحال اليه والله الموفق \* (تنبيه) \* قول ابن هرون وقال مالك في المبسوط ان كان الرسول معروفا الخ كذا وجدته في نسختين منه وكذا هو في نهاية المتبسطي وكذا ذكره في المعين ونقل أبو علي كلام اللغمي السابق ثم قال وفي المتبسطي ما لللغمي الا ان ما اختاره نقله المتبسطي عن مالك في المبسوط اه منه بلفظه \* قلت الظاهر ان المتبسطي وقع له شيء أظنه من تصحيف وقع في نسخته من تبصرة اللغمي فان اللغمي قد نسب لمالك غير ما نسب له المتبسطي ثم بعد ذلك ما لمالك في المبسوط ذكر اختياره هو فقائل وأرى هو اللغمي لا مالك في المبسوط فتأمل به بانصاف والله أعلم

(الغصب أخذ مال الخ) يرد على المصنف وابن الحاجب أخذ الرسوم قهرا وهو وارد على ابن عرفة أيضا بل وروده عليه أشد لتصر يحسه في الوديعة بأنه لا يطلق عليها مال فذهب غير جامع ولم أر من نبه على هذا وقول مب وبعضهم عن المتبسطي والمقدمات اطلاق الحد فيه نظرفان الذي وجدته في المقدمات موافق لنقل ح عنها وما نقله عنها هو نصها بجر وفه وكذا هو عند المتبسطي كما نقله عنه أبو علي وكافي اختصار ابن هرون ونصه قال بعضهم الا والاد من ولده وأجل للاب من حفيده فلا يحكم له بحكم الغاصب لقوله صلى الله عليه وسلم أنت ومالك لأبيك اه منه بلفظه وم هذا اللفظ نقله أبو علي عن المتبسطي وهكذا اختصره صاحب المعين ونصه ويستوي في حكم الغصب كل مكاف مسلما كان أو ذميا الا والاد في مال ولده وأجل للاب في مال حفيده اه منه بلفظه نعم الظاهر من جهة المعنى الاطلاق لمساواة الجدل للام الجدل للاب في كثير من الابواب ومنع عدم القطع في السرقة وسبق قول المصنف فيها الاجل واللام وهو نص المدونة والله أعلم (وأدب بمنزلة) قول مب مع أن ظاهر ابن رشد ترجيح الاول أي لتصديده به وحكاية ما ذهب عليه المصنف بقيل وتبعه على ذلك المتبسطي ونصه فان كان الغاصب صغيرا سقط عنه التعزير برفع القلم عنه وقيل يؤدب الخ ونحوه في المعين ويأتي لفظه ونحوه في الجواهر ونصها وهو سبب لضممان المغصوب وعقوبة الغاصب المكاف بالادب والسجن بقدر اجتهاد الحاكم وقيل يؤدب غير البالغ كما يؤدبه المؤدب في المكتب انتهى ونحوه للمكاسي في مجالسه لاقتصاره فيها على كلام ابن رشد وهذا كله يفيد ان الراجح خلاف ما رجحه المصنف ويؤيد ما للمصنف اقتصار ابن الحاجب عليه مع قوله في ضيق مانصه فقال ابن عبد السلام ما ذكره المصنف هو ظاهر المذهب والمنصوص للمتقدمين اه محل الحاجة منه بلفظه وقد قال أبو علي بعد أن نقل مانصه وقد تبين من هذا كله أن الراجح هو عدم أدب المميز غير البالغ اه منه بلفظه \* قلت قد اعترف أبو علي بان كلام القرافي يقيس أن مافي المتن هو الراجح مع قوله قبل مانصه واقتصر ابن

سلمون عن ابن ناجي خالف فيه المتبسطي الخ فيه نظرفان الذي في المتبسطية هو لفظ ابن رشد المذكور نعم وهم ابن هرون في اختصاره فقال الآن يعقوب عنه المغصوب منه وتبعوه وهو غلط لاشك فيه اذا ادب خلق الله بالانزاع انظر الاصل



سلمون على أدب المميز وهو تابع في ذلك لابن الحاجب اه والنظار رجحان مارجحه المصنف  
ولذلك قال في الشامل مائنه وأدب ميز على الاظهر كالف با اتفاق اه منه بلفظه ونقله  
أبو علي نفسه ويكنى في رجحان مارجحه المصنف كلام ابن عات في طوره ونصها قال ابن  
مزين قلت لاصبغ أيؤدب الصبيان في تعديهم وشتهم وقد فهم وجرحتهم العمد وقتلهم  
قال نعم يؤدبون اذا كانوا قد عاوا وراهم وانظروا زيادة جسنة في هذا المعنى في السفر الثاني  
على مقربة من آخره اه منها بلفظها ولو وقف عليه أبو علي لسلم مارجحه المصنف وتعليل  
المتبسط عدم تأديبه بقوله رفع القلم عنه تقدم مثله في كلام الجواهر وأصله لابن رشد في  
المقدمات بآتم منه ونصها فان كان الغاصب صغيرا لم يبلغ الحلم سقط عنه الادب الواجب  
بحول الله تعالى اقول رسول الله صلى الله عليه وسلم رفع القلم عن ثلاث فذكر فيهم الصبي  
حتى يحتمل ومعناه في رفع الاثم والخرج عنه فيما بينه وبين الله تعالى واذا ارتفع عنه الاثم  
والخرج سقط عنه التعزير والادب وقيل ان الامام يؤدبه كما يؤدب الصبي في المكتب  
وأخذ بحق المغصوب منه اه منها بلفظها وما ذكره من تبعية التعزير للاثم وجودا  
وعدا ما غير مسلم وان تبعه عليه غير واحد فقد قال في الذخيرة مائنه وانما أدب دفعا للفساد  
بين العباد لا للتحريم وكذا على الزنا والسرقة وغيرهما لان العقوبات تتبع المفاسد دون  
التحريم تحقيقا للاستصلاح وتهذبا للاخلاق وكذلك تضرب البهائم اصلا حواتم هذيانا  
لاخلاقها اه نقله أبو علي وقال عقبه مائنه وهو يدل على ترجيح ما في المتن والآدمي له  
حرمة اه محل الحاجة منه بلفظه قلت أشار بقوله والآدمي له حرمة الى رد قياس  
القرافي تأديب المميز على تأديب البهيمة ولا يخفى ما في تعقبه على القرافي بل كلام القرافي  
هو التحقيق ولا يخفى ما في ترك تأديبه من الضرر العظيم الحاصل له وللناس أمله فلا عيبا  
ذلك فيبقى عليه تركه بعد البلوغ وأما للناس فظاهر وجهه وتعليل أي على بحرمة الآدمي  
منقوض بتأديبه لترك الصلاة لعشر سنين وهو من الشهرة بمكان وبه أيضا ينقض ما ذكره  
أبو الوليد بن رشد ومن تبعه وان غفلتم عن ذلك لمن أغرب الغرائب بل تأديبه للغصب  
ونحوه يؤخذ من تأديبه للصلاة بالاحرى لا شترأ كه ما في أن ذلك لمصلحة ودفع ما يخشى  
عليه من الفساد وزيادة الغصب ونحوه بما في الادب من مصلحة العبادتأمل به بانصاف  
والله الموفق والهادي وقول مب قال ابن ناجي خالفه فيه المتبسط فقال لا يؤدب  
ان عفاه عنه المغصوب منه سلم نسبة ابن ناجي ذلك للمتبسط كما سلمه أبو علي ونقل  
عن المتبسط ما يشهد له وقال بعده وهذا منه بلفظه ثم قال في آخر كلامه وقد  
بين من هذا ان عفوا المغصوب منه لا عبرة به وان قال المتبسط ما قال اه منه بلفظه وقد  
اعترض شيخنا ج نسبة ذلك للمتبسط ونصه كذا نقله ح وهو في اختصار ابن هرون  
وليس في المتبسطية والذي فيها هو مائنه يجب تعزير الغاصب بالادب والسجن بحسب  
اجتهاد الحاكم ولا يسقط ذلك عنه عفوا المغصوب منه اه منه بلفظه فوهم ابن هرون  
في اختصاره فقال الآن يعفو عنه المغصوب منه فهو غلط لا شك فيه اذا الادب لحق الله  
لا يسقط باسقاط الخلق والعجب منه كيف سما حتى اختصر الاصل بما صرح بخلافه



(كده عليه على صالح) ما لم يدع عليه انه كان غصبه قبل صلاحه حيث كان غصبه وظلمه معلوما كما في شرح مسلم (قولان) التعبير به في عمله خلافا لمب لان الاول عزاء الباجي لظاهر المذهب ونقله عبد الحق عن بعض شيوخ بلاده والثاني عزاء الباجي لمقتضى الواضحة وبه جزم اللغوي وابن يونس والرجاجي (٢١٢) وابن جزي في قوائمه ويظهر من النقول ان الثاني في كلام المصنف أقوى ويؤيده انه ظاهر قول المدونة

ومن ادعى على رجل انه يسرق لم أحلفه الا أن يكون متهم ما يوصف بذلك فانه يحلف ويهدد ويحبس والالم أعرض له اه (أوذبح) قول مب فلا يتم الجواب الخ قديجاب عن المصنف بانه لم يصرح بان هذه الامور مقيتات بل موجبة للضمان بالافعل وتخيير ربها شيء آخر الا أن هذا بالنظر للنظرة والافاظا ظاهر انه قصد ما لا ينبغي شام والحاجب وسلمه في ضج وقول مب كلام ابن ناجي يدل الخ لذلك جزم أبو علي بان ظاهر المصنف هو المذهب وفيه نظر لان ابن عرفة أنكر وجوده نصا فضلا عن أن يكون هو المذهب وسلم لذلك الحفاظ المحققون وقول مب عن ابن ناجي وهو ظاهر قول المدونة الخ أي تخير بجاء على طعن القمح لانصاف في التخريج نظر لان الطعن فيه كلفة وينقل التسمية بخلاف الذبح فيهما ولان الواجب في الحب مثله والمثلي لا يراد لعينه فلا ضرر على صاحبها في أخذه مثله وقوله وظواهرها كالتصوص الخ لوسلم أن ظواهرها تنفي ذلك فعمله اذ لم يعارضها النصوص والاوجب تأويلها كما هنا انظر الاصل \* (تنبيهه) \* قال في النكت لو غصب شاة وضحي بها وأخذ ربها

اه منه بلقطه من خطه طيب الله تراه ورضي عنه وأرضاه الله قلت وما قاله جلي وكون الادب لحق الله لا الحق الخلق لانراعه فيه ولم يحل ابن عرفة فيه خلافا واصله وبودب فاعله لانه ظلم ابن رشد وابن شعبان واللغوي وغيرهم فيه حق الله تعالى الادب والسجن بقدر اجتهاد الخاكم اه محل الحاجة منه بلقطه وقد رأيت لبعض الشيوخ عن المتسطين مثل ما نقله عنه شيخنا معترضاه على ابن هرون بنحو ما مر عن شيخنا ومما يدل على ذلك أيضا أن المتسطين يتبع ابن رشد غالبا وقد نقل هنا عنه معبرا عنه بعض الشيوخ على عادته ما هو متصل بما جزم به من أنه لا يسقط بالعفو وقد اختصر صاحب المعين كلام المتسطين على الصواب ونصه ويجب على الغاصب مع رد عين ما أخذ أو قيمته الادب على قدر اجتهاد الحاكم ليكون ذلك زجرا له ولغيره ولا يسقط ذلك عنه عفو المصوب منه الا أن يكون الغاصب غير مكاف فيسقط عنه الادب وقد قيل ان الامام يودب الصغير الذي لا يعقل مثل هذا كما يودب الصغير الذي في المكتب اه منه بلقطه وهذا كلامه الذي وعدناك به وأما ما نقله أبو علي عن المتسطين فهو كلام ابن هرون بنحوه فلا يفتريه والله أعلم (كده عليه على صالح) يجب تقييده بما قاله الامام المازري في شرح مسلم عند نكاحه على حديث الحضرمي وقوله للنبي صلى الله عليه وسلم في خصمه الكندي يا رسول الله ان الرجل فاجر لا يبالى ما حلف عليه الخ ونقله أبو الفضل في الاكمال والاثني في الاكمال وسلمه ونص الاكمال عنه وكذا نقول فممن ادعى على رجل لا بأس به انه كان غصبه ما لا في حال كان فيها فاسقا طالما اذا كان غصبه وظلمه معلوما اه محل الحاجة منه بلقطه (وفي حلف المجهول قولان) الاول قال الباجي انه ظاهر المذهب ونقله عبد الحق عن بعض شيوخ بلاده والثاني عزاء الباجي لمقتضى الواضحة وبه جزم اللغوي وابن يونس والرجاجي وابن جزي في قوائمه وساقوه كانه المذهب وبه تعلم أن قول مب لوقال المصنف تردد لوافق اصطلاحه فيه نظر بل ما قاله المصنف هو الصواب ويظهر من النقول أن الثاني في كلام المصنف أقوى ويؤيد ذلك كونه ظاهر المدونة ففيها آخر كتاب السرقة ما نصه ومن ادعى على رجل أنه يسرق لم أحلفه الا أن يكون متهم ما يوصف بذلك فانه يحلف ويهدد ويحبس والالم أعرض له اه منه بلقطها قال ابن ناجي ما نصه ظاهره أن مجهول الحال لا يحلف لان الاستثناء بعد النفي يفيد الحصر وهو كذلك عند ابن يونس قال لا يمين عليه ولا أدب على المدعي ذكره في كتاب الغصب وقال عبد الحق في النكت يحلف اه منه بلقطه والله أعلم (أوذبح) قول مب وح فلا يتم الجواب ما قاله ظاهر لكن الجواب الحق عن المصنف انه لا يرد عليه ما ذكره لانه لم يصرح بأن هذه الامور مقيتات وانما صرح بأنهم موجبة للضمان الغاصب بالفعل ولا شك أن الذبح كذلك وكون رب الشاة له أخذها وترك تضييمه القيمة

امر

منه القيمة أجزأته عن ضحيته قال أبو علي وفي ذلك دلالة واضحة على قوائمه بالذبح وان كان عبد الحق قال وأخذ ربها قيمتها اه ووجه الدلالة منه أنه لو لم تنف بالذبح لم تجز له وقت له لم يملكها وانما مملكها بعده وبعد تخيير ربها واختياره القيمة فاحرأوها مناف لتخيير ربها ودال على قوائمه بالذبح كما قال أبو علي خلافا للرهوني فتأمل والله أعلم



أمر آخر لا ينافي ما ذكره إلا أن هـ ذابا لنظر اللفظه والافتا ظاهر أنه انما قصد ما لابن شاس  
وابن الحاجب وقد سلمه في توضيحه والله أعلم وقول مب نعم كلام ابن ناجي يدل على أن  
ما قاله المصنف تبعاً لابن الحاجب هو المذهب الخ جزم أبو علي بأن ما لابن ناجي هو المذهب  
فانه قال أو لا مانعه وحاصل ما نقله ح عن ابن عرفة وغيره كابن رشد أن من ذبح شاة  
فالراجح فيها أو المذهب أن ربها مخير في أخذها وما نقصه الذبح وتركها وأخذ قيمتها يعني  
يوم الذبح ثم قال مع أن كلام ابن الجلاب يقتضي أن الذبح مفقوت وهو الذي تبعه ابن  
الحاجب وجل ابن التماسي كلام ابن الجلاب على تخيير ربها لا يلزم ولا بد وفي النكت لو  
غصب شاة وضحي بها وأخذ ربها منه القيمة أجزأته عن شخصيته وفي ذلك دلالة واضحة على  
فواتها بالذبح وإن كان عبد الحق قال وأخذ ربها قيمتها والحاصل أن ربها مخير قبل فوات  
اللحم هذا مذهب ابن القاسم وغيره وذكر المسئلة ابن يونس وغيره وإن الذبح ليس بمفقت  
ونقل ح كفي ذلك هنا وإن تركه كلام عبد الحق وابن يونس وكأنه لم يقف عليه واقتصر  
على كلام ابن رشد وذكر المسئلة ونقولها ق عند قول المتن لأن غلط الخ قال كانه عفا الله  
عنه فإن ظاهر المتن هو المذهب قال ابن ناجي مانعه فذكر كلامه الذي عند مب بحروقه  
وقال باثره اه بلفظه من باب الاستحقاق ولم يشر اليه ح ولا غيره من الشروح اه محل  
الحاجة منه بلفظه قلت وفيه نظر من وجوه أحدها أن مانسه الخ من نقله عن ابن  
عرفة وغيره أن الراجح أنه مخير بين أخذها وما نقصه الذبح غير صحيح بل الذي رجحه ح  
ونقله عن ذكر أنه إذا اختار أخذها أخذها من غير زيادة هذا الذي فيما وقفنا عليه من  
نسخه وهكذا هو في كلام ابن عرفة الذي أشار إليه ونص ابن عرفة الجلاب من غصب شاة  
فدبحها ضمن قيمتها أو كان له أكلها وقال محمد بن مسلمة لربها أن يأخذها ويضمن الغاصب  
ما بين قيمتها ومذبوحه وقال ابن الجلاب وإذا ذبح الشاة ضمن قيمتها وقال محمد إذا لم  
يشوها فلربها أخذها مع أرشها ابن عبد السلام ظاهره أن ليس لربها في القول الأول إلا  
قيمتها وذبحها أفاقة وهو ظاهر ما حكاه غيره وقال به ضمهم عن ابن القاسم أن ربها مخير في  
أخذ قيمتها أو أخذها بعينها على ما هو عليه من غير زيادة قلت ما حكاه من أن ذبحها فوفت  
بوجب قيمتها لا عرفه في الذبح نصابا لتخريب ما حكاه المازري في طعن القمع قال وروى  
عن ابن القاسم في المجموعة أن طعن القمع يوجب مثل القمع المغصوب وهو ظاهر قولها  
في الغصب قلت أرايت أن غصبت من رجل حنطة فطحنتم أديقا قال أحب ما فيه إلى أن  
تضمن له حنطة مثل حنطته وقوله وقال به ضمهم عن ابن القاسم أن ربها مخير ظاهره أنه لم  
يقف عليه نصا لابن القاسم وفي رسم الصبرة من سماع يحيى ابن القاسم من كتاب الدعوى  
والصلح من ذبح لرجل شاة فيلزمه غرم قيمتها لا يجوز لربها أن يأخذ قيمتها من الحيوان  
الذي لا يجوز أن يباع بلحمها قلت ولم وانما وجب لرب الشاة على ذبحها قيمتها عينا قال  
لأن رب الشاة ما لم يفت لحمها مخير في أخذها مذبوحه وفي أخذ قيمتها حية فبدخلة بيع اللحم  
بالحيوان فإن فات لحمها فلا بأس بذلك فقبلها ابن رشد ولم يرد فيها شيئا ولا ذكر في أن لربها  
أخذها مذبوحه خلافا اه منه بلفظه ونقله غ في تكميله بلفظه ونقـ له هنا في شفا



الغليل مختصر او قبله ثانياً قوله وفي ذلك أي فيما قاله عبد الحق دلالة واضحة على قوايتها  
بالذبح فيه نظر لان عبد الحق إنما قال تجزئته بعد أخذ ربه من قيمته ولا ينافي ذلك أن ربه  
كان مخبراً قبل أخذه قيمته في أخذها به من قبله دلالة فيه أصلاً لما ادعاه وله هذا الما نقل في  
كلام عبد الحق في الاضية قال متصلاً به ما نصه ابن يونس وقال ابن الموزق قول ابن  
القاسم انها لا تجزئ عنه اذا أغرم قيمته من كتب المجالس التي لم تدبر وأحب الى أن تجزئ  
أضية عن ذابحها اذا اختار ربه أخذ القيمة الخ انظر بقية وهو صريح فيما قلناه من  
أن اجزاءها بعد الغرم لا ينافي كون ربه كان مخبراً في أخذها وكلام ابن يونس هذا والذي  
أشار اليه أبو علي ثالثاً أنه سلم ما أفاده كلام ابن ناجي من أنه تكلم في كتاب الغصب  
على مسئلة ذبح الغاصب نه او ان ظاهرها أنه فوت وليس ذلك بمسلم بل ابن ناجي نفسه لم  
يقصد ذلك وإنما أشار الى كلام ابن عرفة السابق لأنه لما ذكر التخرج صرح على ما نقله المازري  
على قول ابن القاسم في طعن الزرع أنه فوت قال وهو ظاهر قولها في كتاب الغصب الخ  
ومعنى كلام ابن عرفة أن ما عزا المازري لابن القاسم في المجموعة صاهو ظاهر كلام المدونة  
في كتاب الغصب ومعنى كلام ابن ناجي أن ظاهر المدونة في كتاب الغصب يؤخذ منه أن ذبح  
الشاة فوت لأنه مساو للطحن الزرع الذي ظاهر المدونة أنه فوت ويحتمل أن ابن ناجي فهم  
قول ابن عرفة وهو ظاهر قولها في الغصب على أن الضمير للخروج وأن المعنى ما ذكره تخرجها  
على ما في المجموعة من أن الذبح فوت وهو ظاهر المدونة في الغصب وهذا الاحتمال هو الظاهر  
والمبادر من كلامه وإنما أولنا كلامه وصدرنا بغيره لأن جملة على هذا لا يليق بمنصبه إذ  
كلام ابن عرفة لا يقبل لمن تأمله أدنى تأمل بل كلام ابن عرفة المذكور يدل على أنه لا ذكر  
لمسئلة الذبح في المدونة لافي كتاب الغصب ولا في غيره وهو كذلك لأن شيوخ المدونة كابي  
مجدد وابن يونس والغصني وابن رشد وغيرهم لم يذكروها عن المدونة أصلاً وقد تتبعت كتاب  
الغصب من التهذيب مسئلة مسئلة فلم أجدها فيه وتبعتها أيضاً في كتاب القطع في السرقة  
حيث تعرض لطعن السارق القمع وصوغه الفضة ونحو ذلك فلم أجده فيه وتبعتها شرح  
ابن ناجي نفسه في الكتابين أيضاً فلم أجده ذكرها لاعتداله عن المدونة ولا عن غيرهما وتبعتها  
مختصر ابن يونس فلم أجده ذكرها عن المدونة بل عن غيرهما وكذا غ في تكميله فان حمل  
كلام ابن ناجي على المتبادر منه فهو غلط لا شك فيه فكيف يحتمل به وإن حمل على ما أولناه  
عليه أو لا يصلح الاستدلال به لأن ذلك إنما أخذ من المدونة تخريباً لا نصاً ومع ذلك فهو  
تخريج على ظاهر النص وقد علمت أنه انما يفتي في كل مسئلة بالمنصوص فيها لا بالخارج هذا  
إذا كان التخريج مسلماً فكيف اذا لم يكن مسلماً كما هنا وان سكنت عنه ابن عرفة وغيره  
لوضوح الفرق بينهم ما بين وجوه الاول أن الطحن فيه كلفة ومشقة والعلامة عند ابن القاسم  
هي أن لا يضيع حق الغاصب فيه ولم يراع أشبه ذلك بخور له أخذها دقيقاً كما أشار له ابن  
الحاجب بقوله وخيره أشبه بين المثل وأخذ مطعوناً بما جاز على الغاصب على قاعدته  
أه وقاعدته أنه لا ينظر الى ظلمه لكونه ظالماً ولذلك قال في نقل المثل ان لربه أخذه وقال  
في ضريح بعد كلام ابن الحاجب السابق مانه واختر جماعة قول أشبه لان الظالم



أحق أن يحمل عليه اه ولا كلفة في الذبح ولا يحتاج فيه إلى أجر عالٍ بافترقا الثاني  
 ان الواجب لصاحب القمح بطحنه مثله والمثلي لا يراد له منه لأن غيره يقوم مقامه والواجب  
 لصاحب الشاة مثلاً قيمتها وهي لا تقوم مقامها فعلى صاحبها ضرر في منعه منها مع وجودها  
 وانما نقصت قيمتها بما فعله الغاصب به وذلك حق له فله أن يسقطه ولا ضرر على صاحب  
 القمح في أخذه مثل قمحه قدر اوصفة ولهذا الماذكر ابن يونس الخ - لاف في نقل المغصوب  
 وأن مذهب ابن القاسم قوت المثلي دون الحيوان قال عن بعض الفقهاء ما نصه والاشبه في  
 المكيلات والموزونات ما قاله ابن القاسم اذ لا ظم في ذلك على المغصوب منه اذ مثله يقوم  
 مقامه ولا ينظم الغاصب كالمغصوب كما فطحنه ان الاعدل من الاقوال أن عليه مثله  
 ولا يأخذ الدقيق اه منه بل يقطعه الثالث أن الطحن ينقل القيمة عن الشيء المغصوب  
 بخلاف الذبح وقد قال ابن جرير في قوانينه ما نصه والقوات الذي يرد إلى القيمة هو  
 هلاك المغصوب أو نقصانه أو حدوث عيب مفسد فيه أو صنع بشئ منه حتى يسمى باسم  
 آخر كالفصة تصاغ حلياً والنحاس يصنع منه قدر اه منها بلقطها وأحد هذه الوجوه  
 كاف في القدرح في القياس فكيف بجميعها الرابع أنه سلم قول ابن ناجي وظواهر  
 المدونة كالمقصود الخ وهو غير مسلم في مسئلتنا ولو سلمناه تسليمنا جدياً ان ظاهرها هنا  
 يفيد ما ذكره وان كان غير مسلم لان محل ما قاله اذ لم يعارض ظاهرها النصوص هنا مصرية  
 والاوجب تأويلها وجعلها على خلاف ظاهرها لتوافق النصوص والنصوص هنا مصرية  
 بخلاف ذلك الظاهر الذي زعمه وكلام ابن القاسم في سماع يحيى السابق كاف وحده لانه  
 يفيد الاتفاق على ذلك لا احتجاج به لما سأله يحيى عن عدم جواز الصلح المذكور بقوله  
 لان رب الشاة ما يفتلحها مخبر في أخذها الخ وقد علمت أنه لا يحتج بخلاف فيه وقد سلم  
 له ذلك يحيى كما سلم لهم ما ذلك ابن رشد حسب ما مر كيف وله شواهد منها كلام ابن المواز  
 السابق في كلام ق فانه نص صريح في ذلك وقد سلمه ابن يونس وغيره حسب ما مر ومنها  
 كلام أبي محمد في نوادره والخمى في تبصرته حسب ما نقله طي وسلمه ونصه ثم ان جماع من  
 شراحه قرروه على أنه في الذبح بالخيار في أخذها مذبوحة وما نقصها أو الزامه قيمتها وليس  
 كذلك بل المعتمد أنه ان اختار أخذها فليس له أن يأخذ ما نقصها وانما القائل بذلك محمد بن  
 مسلمة فقط والخمى وليس له الا أن يأخذها مذبوحة وليس له غيرها أو يضمه قيمتها وقاله  
 مالك وأصحابه وأخذ به سحنون في المجموعة وقاله ابن القاسم وقال محمد بن مسلمة له أخذها  
 وما بين قيمتها مذبوحة وحية اه وشحوه في النوادر اه منه بلقطه قلت وشحوه لابن  
 يونس ونصه قال ابن المواز في المتعدي يفسد الثوب فساداً يسيراً لا يلزمه الا ما نقصه بعد  
 رفوه ولم يختلف في هذا قول مالك وابن القاسم ولا أشهب كانت جنيته عمداً أو خطأ قال  
 ابن القاسم وأما في الفساد الكثير فربه مخبر في أخذ قيمة جميعه يوم الجناية أو يأخذ  
 وما نقصه وإلى هذا رجع مالك وقاله أشهب في الفساد الكثير ثم رجع عنه قال أشهب وهو  
 كالذابح للشاة ليس له أخذها لما نقصها قال ابن المواز وهو أحب إلى لانه لما ألزمه فيه  
 القيمة لم يكن لربه أن يدعها أو يأخذ غيرها الا باجتماعها أو يأخذ سلعة ناقصة كذا



(أو حفر بئرا) قول ز عن تت  
لا يقصده عين أي بل لسقي زرع  
أو غنمه مثلا وقوله كما قد يفيد مفهوم  
قول تت الخ فيه نظرا لاختلاف  
موضع كلامه وكلام تت تأمله  
وقول ز وهل يصدق الخ الظاهر  
نعم مع عينه ان لم تقم قرينة تكذبه  
(أو على غير ما قل الخ) قلت قول  
ز وأما هو فيضمن الخ أي وان  
كان حبه في القفص ممنوعا كما  
استظهره الإي عند حديث عذبت  
امراة في هرة فأتالا لان اتخاذ الطير  
في الاقفاض انما هو لوجوه لم يشهد  
الشرع باعتبارها اه (أو حرزا)  
قول ز لكن هنا فتحه على غير  
حيوان لو قال فتحه فلم يذهب ما فيه  
بل أخذه الغيرة تأمله (وصبر لوجوه)  
أي ان يرجي فان تعذر فالقيمة (ولو  
صاحبه) رد بلو على قولي أشهب  
وأصيح و قول ز وظاهره وان لم  
يكن فيه كلفة هو أيضا ظاهر ابن  
عرفة وابن الحاجب وغيرهما لكن  
قول ضيح لان الغاصب غرم على  
حمله ما لا يفيد أن مالا كلفة في  
حمله ولا أجرة لا يفوت وقول  
ز كما يدل له نقل ق ان نقل غير  
الحيوان الخ صحيح وسقط من  
نسخة هوفى من ز لفظه غير  
فاعترض عليه بان الذي في ق  
عكس ما نسب له فانظره وقول ز  
ونظر فيه عجم أي توقف فيه وهو  
قصور فقد ذكر ق عن ابن القاسم  
الجواز رد كره أيضا غير واحد انظر  
الاصل

الشاة وكاسر العصا تديا فليس لربها أخذها وما نقصها قاله مالك وأصحابه ويقول أشهب  
أخذ سحون في المجموعة اه منه بلفظه فاحتجاج أشهب وابن المواز بمسئلة  
الشاة يفيد أنه لا خلاف فيما مع التصريح بأنه قول مالك وأصحابه كما أن كلام النوادر  
واللخمي يفيد الاتفاق على ذلك وان الخلاف انما هو في أخذه اياها وحدها أو مع ما نقصها  
ولو اطاع أبو على على هذه النصوص القاطعة لما قال ما قاله الكمال لله تعالى خامسها  
قوله ولم يشر اليه ح الخ فانه يجب بل ح أشار اليه والى أنه لا يقول عليه فانه لما ذكر  
بعض كلام ابن عرفة الذي قدمناه قال مانصه وما ذكره ابن عرفة صحيح فقد شرح ابن  
التماسي كلام الجلاب المتقدم بأن ربها مخير وذ كر ابن رشد في أجوبته في أوائل كتاب  
الجامع في المسئلة التي تكلم فيها على معاملة من ماله حرام أو بعضه أن رب الشاة مخير ولم  
يذكر في ذلك خلافا ولا فواذا كر أنه لا يجوز شرأؤه من الغاصب وحصل هناك قاء مدة وهي  
ان فات عند الغاصب ولم يكن له به أخذه لا خلاف فيه ذابكره شرأؤه وما كان في فواته  
خلاف والقول بعدم القوت ضيف في كرهه وتشد الكراهة وما كان في فواته خلاف  
قوى فلا يجوز شرأؤه وكذلك ما كان له به مخيرا في أخذه لا يجوز شرأؤه اه ونقل ذلك  
البرزلي في مسائل الغصب وكلام ابن ناجي في شرح كتاب الاستحقاق من المدونة يقتضي  
أنه لم يقف على كلام ابن رشد وكذا كلام ابن عرفة والله أعلم اه منه بلفظه فتأمل مع  
قول أبي على أنه لم يشر اليه وحاصل ما سبق أن كلام أبي على معترض من وجوه وان  
قوله ان المذهب ان الذبح فوت ليس كذلك لان ابن عرفة أنكر وجوده نفاضا لاعتن  
أن يكون المذهب وسلم له الحفاظ المحققون من قدمنا ذكرهم وغيرهم بل المذهب انه ليس  
بفوت بل لربها أخذها لكن لامع نقصها كما رجحه ح ومن تبعه هذا الذي فيه لاما عراه  
له أبو على وقد بينا لك دليله نقلا وعقلا بما لا يقي معه توقف من معه من الانصاف أدنى من  
قلامه ظفر فله سبحانه الحمد وله الشكر (أو حفر بئرا عديا) قول ز أو يضمن كما قد يفيد  
مفهوم قول تت لا يقصده عين الخ فيه نظرا لاختلاف موضوع كلامه وكلام تت  
وكيف يصح الاحتجاج به مع اختلاف الموضوع تأمل وقوله وهل يصدق انه لم يقصد  
بحفرها الاتلاف الخ الظاهر قبول قوله مع عينه ان لم تقم قرينة على خلاف ما ادعاه لان  
الفرض انه فعله في موضع يجوز له فالضمان انما هو بالقصد وهو أمر لا يعلم الا من قبله  
ويؤخذ ذلك مما أفتى به الوائش ربي فيمن أخذ نار القطع عسل فاحترقت أمتعة الناس  
وجهل هل فرط أم لا أنظر نصح فيما يأتي عند قوله وكما جيج نار الخ (أو حرزا) قول ز لكن  
هنا فتحه على غير حيوان صوابه فتحه فلم يذهب ما فيه بل أخذه الغير ليناسب ما قرر به  
تأمل (وصبر لوجوه) يعني اذا كان يرجي وجوده قال ابن ناجي في شرح المدونة عند تكلمه  
على المسئلة مانصه ووقعت مسئلة بتونس في أيام قرامق بن اوهي رجل أنلفطعاما مسوسا  
فحكهم فيها شيخنا أبو مهدي بأنه يغرم قيمته لتعذر مثله وليست كسئلنا لانه اذا صبره نايو جد  
المثل قطعوا ولا كذلك فيما ذكر وقد لا يوجب مثله أبدا اه منه بلفظه (ولبلده ولو صاحبه)  
رد بلو قولي أشهب وأصيح ابن عرفة ومن لقي من غصبه طعاما بغير بلد غصبه والطعام معه



ففي كون الواجب مثله في بلد غصبه وتخييره في أخذه أو مثله بالبلد ثالثاً إن أقيم في بلد بعيد عن بلد غصبه فالأول والأفالتاني لابن رشد عن ابن القاسم مع سماعه وسماع أصبغ أشهب وقوله اه منه بلانظه وقول ز وظاهره وان لم تكن فيه كلفة هو ظاهر كلام ابن عرفة السابق وابن الحاجب وغيرهما لكن قال في ضيغ مائنه فرأى ابن القاسم في المدونة أن النقل فوت لان الغاصب غرم على حمله مالا اه منه بلانظه وهو يفيد أن مالا كلفة فيه ولا أجرة لا يفوت وقول ز كيدله نقل ق ان نقل الحيوان فوت بخلاف المقوم الخ غير صحيح بل الذي في ق هنا وعند قوله وان وجد غاصبه الخ عكس مانسبه له فانظره وقول ز ونظريه عج معناه أن عج نظري في الجواز وعدمه لأنه نظري في كلام البعض ونص عج وانظر اذا فات المثل وهو طعام هل يجوز أن يأخذ منه غير مثله ولا يكون من باب بيع الطعام قبل قبضه لان فواته بمنزلة تلفه أم لا لان فواته ليس بمنزلة تلفه اه وفي توقفه في ذلك مع شهرة المسئلة حتى انه امد كور في ق مالا يخفى وما في ق عن ابن القاسم من الجواز نص عليه غير واحد في ابن يونس مائنه قال ابن القاسم انما له أخذه بمثله حيث غصبه ولو اتفقا على أن يأخذ عينه أو مثله بموضع نقله أو يأخذ فيه ثمنًا جاز بمنزلة بيع طعام القرض قبل قبضه وقاله أصبغ اه منه بلانظه وفي ابن عرفة مائنه الشيخ في الموازية عن ابن القاسم لو اتفقا على أن يأخذ منه فيه ثمنًا قد جاز كبس طعام القرض قبل قبضه وقاله أصبغ وروى ابن القاسم في المجموعة والعنينة لا يجوز أخذه منه طعاماً يخالفه في جنس أو صفة لانه طعام بطعام مؤخر اه منه بلانظه وفي المدونة مائنه ومن غصب من رجل طعاماً وأداما فاسمته لك فعليه مثله بموضع غصبه فان لم يجد هناك مثله لزمه أن يأتي بمثله الآن يصطلمهوا على أمر جائز اه منها بلانظها قال ابن ناجي مائنه وقصد بقوله الآن يصطلمهوا الخ أن يعطيه دنائراً أو دراهم أو عروضا أو طعاماً من غير جنسه ولو كان أكثر أو أقل أو من جنسه مثل كيله ان كان ذلك مجزئاً لا يدخله في جنس الدين في الدين ثم قال وقال أبو ابراهيم قولها يدل على أن طعام الاستهلاك مثل طعام القرض في بيعه قبل قبضه وهو مذهب ابن القاسم وذهب البغداديون الى أنه لا يجوز بيعه قبل قبضه كطعام البيع اه منه بلانظه والله الموفق (ومنع منه للتوثق) قول مب الذي في ح عن نواز ابن رشد انه يمنع ولو علم ان الغاصب يدفع القيمة الخ فيه نظران ح ذكر كلام ابن رشد بالمعنى عند قوله أوجب وقد منا كلامه هناك وذكره باللفظ عند قوله المثل ولو بغلاء وليس فيما نقله عنه في الموضوعين تعرض لقوات اللحم بالطبخ أصلاً فانظره نعم يصح الاحتجاج به اذا وجد أحد يقول ان اللحم لا يفوت بالطبخ ونص المحتاج اليه من كلام ابن رشد الذي نقله باللفظ ولو آفاته افاته تلزمه بها القيمة أو المثل فيما له مثل وسقط خيار ربه اني أخذها عند بعض العلماء كالفضة يصوغها حلياً والصفر يفعل منه قد حاو الخشب يصنع منه نوابت أو أبوابا والصوف والحري والسكان يفعل من ذلك شياباً وما أشبه ذلك لما جاز لا حد أن يشتريه ولا أن يستوهبه بخلاف من يقول من العلماء ان لرب هذه الاشياء أن يأخذ الفضة مصوغة والصفر معه ولا والخشب مصنوعاً والياب منسوجة دون شيء يكون عليه

(ومنع منه للتوثق) قول مب الذي في ح الخ ليس في كلام ابن رشد الذي في ح تعرض لما طبع من اللحم أصلاً فلا يتم الرد به الا لو وجد قول بان اللحم لا يفوت بالطبخ ولم يجده والله أعلم وقول ز وقول المصنف فيما يأتي أو غرم قيمته الخ مبني على ما شرحه به من أن معناه لزمته شرعاً وفيه نظر كما يأتي



للغاصب لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس لعرق ظالم حق اه منه بلقطه والقول  
 بان له أخذ النضه مضوغة ونحوها موجود في المذهب معز والاشهب وابن المباحثون  
 كافي ابن عرفة وغيره ولم أر من ذكر خلافا في اللحم اذا طبخ بآبار الذي فيه كلام بدر الدين  
 القرافي وناصر الدين اللقاني ومن وافقهما من الشيوخ فلا يكمل الرد عليهم بكلام ابن  
 رشد هذا فتأمل به باضاف وقول ز ولكن مقتضى ما لابن ناجي وقول المصنف فيما يأتي  
 أو غرم قيمته انه يجوز لا كل جعله مقتضى كلام المصنف الا في مبنى على ما شرحه به من  
 أن معنى غرم قيمته أنه الرتبة شرعا وان لم يغرمه بالافعل ولا حكم به عليه وفيه نظر انظر نو  
 (وقال أجزت لظن بقائه) قوله مب فيه نظر لأن أبا الحسن ذكر القولين معا وقال في قول  
 بعض القرويين انه ظاهر المدونة الخ في نظره نظر لأن محصل كلام أبي الحسن الذي نقله  
 ح وسلمه أن مفهوم قول المدونة ثم ذهب البياض عند المبتاع فيقيد أنه لو ذهب عند  
 الغاصب لكان الحكم بخلاف ذلك وتعليل الامام بقوله ولو شاء لم يجعل يدل على انه لا فرق  
 بين الوجهين فبعض القرويين اعتمد مفهوم الظرف وعبد الحق وابن يونس اعتبر مفهوم  
 العلة وجعل مفهوم الظرف وصفا طرديا فصدق ز فيما قاله وعلى ما لابن يونس وعبد الحق  
 عول البرزلي والغبري وسلم لهذا ذلك تليذ هما ابن ناجي ونصه وقطع شيخنا حفظه الله  
 تعالى بأن قوله عند المبتاع وصف طردي وكذلك لو ذهب البياض عند الغاصب ونقلته  
 في درس شيخنا أبي مهدى فوافق عليه ولم يرتضيا قول ابن يونس عن بعض فقهاءنا يعني به  
 التونسي ينبغي أن يكون له متكلم لان البيع وقع على غير الصفة التي يعرفها فيقول انما  
 أجزت البيع على ما كنت أعرف اه منه بلقطه والله اعلم (وبدر زرر) قول ز وقيدها  
 سحنون بما اذا كانت تنبت بأرض أخرى الخ هذا خلاف ظاهر كلام ابن رشد في سماع  
 عبد الله بن عمر بن غانم من كتاب الجامع فانه انما ذكر قيد سحنون فحين أخذ من شجر غيره  
 ملووظ فغرسه ونصه فان فعل ذلك غصبا وتعليل بلاذن من صاحبه ولا دلالة عليه من  
 يستوجب الدلالة فله أن يقلعه ويأخذه وان كان قد علق الا أن يكون بعد طول  
 زمان وبعد عام وزيادة يئنه فلا يكون له أن يأخذه بعينه ويكون له قيمته يوم استلحه  
 من شجره عودا ميتا مكسورا وان كان قد أضر بالشجر كان عليه مع ذلك قيمة ما نقص  
 من الشجر هـ اذا قول أصبغ في الواححة وقال سحنون انما يكون أولى بغرسه  
 اذا كان انقلعه وغرسه ينبت وأما ان كان لا ينبت انقلعه وغرسه فانما له قيمته  
 ولا سبيل له الى قلعه ثم ذكر ما اذا اقتلع غرسا من بستان غيره فغرسه في أرضه  
 على وجه الدلالة وبين حكمه ثم قال مانصه ولو كان اقتلعه غصبا غير مدلل  
 لكان صاحب الغرس أحق بغرسه وان كان نبت في أرضه وطال زمانه وتبينت زيادته  
 لانه شبه بعينه اخذه حيا فتمازاد وشب فهو كالصغير يغصب أو يسرق ثم يجده صاحبه  
 وقد كبر وشب وتمازاد فهو أبدا أحق به وسواء كان مما ينبت ان غرس من بعد قلعه من أرض  
 الغاصب أو مما لا ينبت وهو أحق به الا أن يشاء أن يسلمه ويأخذ قيمته نابتا يوم قلعه فيكون  
 ذلك له حكى ذلك ابن حبيب في الواححة عن أصبغ وبالله التوفيق اه منه بلقطه ونقله

(وقال أجزت الخ) قول ز وظاهر  
 الخطاب ترجحه صحيح خلافا لمب  
 اذ محصل ما في ح عن أبي الحسن  
 ان بعض القرويين اعتبر مفهوم  
 الظرف من قول المدونة ثم ذهب  
 البياض عند المبتاع وعبد الحق  
 وابن يونس اعتبر مفهوم تعليل  
 الامام بقوله ولو شاء لم يجعل  
 الظرف وصفا طرديا عليه عول  
 البرزلي والغبري وابن ناجي والله  
 أعلم (وبدر زرر) قول ز وقيدها  
 سحنون الخ مثله لابن يونس وابن  
 ناجي خلافا لظاهر البیان ان قد صد  
 سحنون انما هو فحين أخذ من شجر  
 غيره ملووظ فغرسه الا أن اقتصر ز  
 عليه يقتضى أنه المذهب مع أن ابن  
 ناجي صرح بان قول أصبغ له به  
 أخذه مطلقا هو ظاهر المدونة  
 وكلام ابن رشد أيضا يفيد ترجحه  
 وقول ز على أنه لا تنبت غير  
 ظاهر والظاهر قيمتها نابتة بأرض  
 مالكها يوم قلعت وهو الذي يفيد  
 كلام ابن رشد وابن يونس انظر  
 الاصل



ح مستوفى آخر هذا الباب فتأمل تجد شاهد الماقلناه لكن يشهد لز كلام ابن يونس وابن ناجي في المدونة مانصه ومن غصب وديا صغار من نخل أو شجر اصغارا فقلعها وغرسها في ارضه فصارت واسق فلربها أخذها كصغير من الحيوان يكبر اه منها بلفظها قال ابن ناجي مانصه قلت وظاهره كانت تنبت في أرض أخرى أم لا وهو كذلك عند أصبغ وقال سحنون معناها اذا قلعت تنبت في أرض أخرى وكلاهما حكاه ابن يونس اه منه بلفظه ونص ابن يونس بعد نقله عن المدونة مثل ما تقدم عنهما تصالبه قال سحنون في كتاب ابنه هذا اذا كانت اذا قلعت تنبت في أرض أخرى قال ابن حبيب عن أصبغ لربها أخذها وان كان قد طال زمان ذلك وكبر عما تنبت أم لا إلا أن يشاهد به أن يدعه ويأخذ من الغاصب قيمته بالتأويل قلعت فذلك اه منه بلفظه لكن يرد على ز اقتضاه على قول سحنون وهو يفيد أنه المذهب وليس في كلام ابن يونس وابن ناجي ما يفيد ذلك بل صرح ابن ناجي بأن ما لأصبغ هو ظاهره وأصدق في ذلك ويقويه كلام ابن رشد السابق لا يتأني به كأنه المذهب ولم يزد كرتييد سحنون في هذه بل فيما امتلحه وظاهره أن تقييد سحنون لا يجري في هذا كما رأيت وقد سلمه ح وذلك يدل على رجحانه خلاف ما أفاده كلام ز والله أعلم وقول ز والا أخذ قيمته على أنها لا تنبت فيه نظير بل الواجب له قيمتها بابتة بأرض مالكها يوم قلعت هذا هو القياس وهو الذي تقدم في نقل ابن رشد وابن يونس عن أصبغ اذا اختار ربه انغريمه وكذلك يقول سحنون اذا اختلف بينهما عن دمن جده له خلا في هذا الموضوع انما هو في تخيير ربه في قلعه اذا كانت لا تنبت وعدم تخييرها فاذا تحتم عليه أخذ القيمة عند سحنون فالحكم ما قاله أصبغ اذا اختار أخذ القيمة فتأمل والله أعلم \* (تنبيه) \* قول المدونة وديا هو بالدال المهملة توزن غنى وهو صغار النخل التي تنقل للغرس والبواسق الطوال قاله ابن ناجي عن عياض قلت وهو اسم جنس جمعي واحدة ودية كافي الصحاح والقاموس والمصباح ونصه والودى على فعيل صغار النخل الواحدة ودية اه منه بلفظه (وان تخلص خير) قول مب أي ألتف العصر بعد دخول التخل فيه الخ هذا هو منه رحمه الله لان كلام المصنف ليس في اطلاقها كما هو موضوع كلام الثمانية اذ لا يتأتى مع الاتفاق تخيير في أخذها خلا أو أخذ عصير منها والذى في ثمانية أبي زيد هو مانصه من تعدى على جرة عصير فكسر ما فان دخله عرق خل ولم يتخلل غرم قيمته على الرجاء والخوف بمنزلة الثمرة وان ظهر أنه خر ولم يدخله عرق خل فلا شئ عليه لانه كسره في حين لو علم به صاحبه لم يحل له امساكه اه كذا نقله ح وطيني ونقله ابن عرفة مختصرا اختصارا محققا ونصه وفي ثمانية أبي زيد من كسر جرة عصير دخله عرق خل ولم يتخلل غرم قيمته على الرجاء والخوف وان لم يدخله عرق خل فلا شئ عليه لانه لو علم ربه لم يحل له امساكه اه منه بلفظه فتأمل بين لك ما فيه (وتعين لغيره وان صنع) قول ز وهو يفيد أن المعتمد الاطلاق الخ هو مصرح به في كلام ابن عرفة ونصه في كونها يتخللها عند الغاصب له أول ربها نالها ان تسبب في تحليلها التخرج عبيد المذموم والمعروف ومفهوم قول الشيخ اه منه بلفظه ونقله ق و غ في تكميله معبرا عن الشيخ بأبي محمد

(وان تخلص خير) قول مب اي  
ألتف الخ وهو منه رحمه الله لان  
موضوع المصنف غير الاتفاق الذي  
هو موضوع الثمانية ولا يتأتى معه  
التخيير المذكور فلذا قالت ان دخله  
عرق خل غرم المثلث القيمة وان كان  
خراصر فافلا شئ عليه كما نقله  
ح و طيني قلت قد يجاب بان  
ميراد مب القياس أي فعلى  
تخلل دخله عرق التخل ولم يفصح  
به اتسكا لا على ذهن اللبيب والله  
أعلم (وان صنع) صرح ابن عرفة كما  
في ق وغيره بان هذا هو المعروف



وابن ناجي في شرح المدونة وسلوه (كفر الخ) قول ز وهي فاعل غير صحيح وصوابه  
وهي مفعول به أو نائب الفاعل وله - مذا قال غ ينبغي أن ينصب للفظ غير على الاول  
ويرفع على الثاني على حسب محل الكاف اه منه (ولو قتله تعديا) قول ز عند ابن القاسم  
وأشهب واستظهره ابن عبد السلام الخ فيه نظرم وجهين يظهران بنقل كلام ضج  
عند قول ابن الحاجب بخلاف الغاصب على المشهور ونصه وهذا قول ابن القاسم وأشهب  
وقال سحنون وابن القاسم في أحد قوليه وله أخذه بالقيمة يوم القتل كالأجنبي لأن القتل  
فعل ثان ومن حجة تريبه أن يقول لا يؤاخذ بوضع اليد وإنما يؤاخذ بالقتل ابن رشد وهو  
أقيس ابن عبد السلام وهو ظاهر الآن ابن القاسم لم يعتبر تعددا لأسباب في الضمان إذا  
كانت من فعل واحد بل اقتصر على الاول منها وحكي ابن يونس أن سحنونا رجع الى قول  
ابن القاسم اه منه بلفظه فالقاتل هو أقيس هو ابن راشد القضي لأبوالوليد بن رشد وما  
قال هو أقيس هو الذي استظهره ابن عبد السلام لا المشهور بخلاف ابن فيهما والله أعلم  
(وخير في الأجنبي) قول ز أول شيء له عليه أيضا هذا الاحتمال لا يصح والاول هو  
المتعين ويشهد له قول ابن عرفة وقتل المغصوب بحق قصاص أو حراية كونه اه منه  
بلفظه (وغلة مستعمل) احتريزه مما إذا عطله أصلا فلا شيء عليه على المشهور ويشمل  
المستعمل ما استعمله نفسه وما كراهه أو أوجره لغيره أو يقصر على الاول ويؤخذ منه الثاني  
بالأحرى لأن من يقول برد الغلة في الاول يقول به في الثاني ولا عكس وقول ز لاختصاص  
بالعقار مع أنه مذهب المدونة الخ تواطأت عباراتهم هنا على أن هذا مذهب المدونة وأن  
المشهور خلاف مذهبها وفيه نظروا ونواطأت عليه عباراتهم بل المدونة فيها القولان فما  
عزوه لها هو في كتاب الغصب وفي كتاب اللقطة والضوال وما عزوه لغيرها هو في  
كتاب الاستحقاق منها وفي كتاب الجعل والاجارة وقد نقل في عنها ذلك عند قوله وصيد  
عبد وعنده قوله لا سماوى وغلة وعنده قوله والابدئ بالغاصب فراجع وتأمل وقد نبه على  
ذلك أبو الحسن وابن ناجي فانه قال عند كلامه في كتاب الغصب ما نصه ومثله في اللقطة  
والضوال وقال في الاستحقاق رد كراء الرقيق وفي كتاب الجعل والاجارة رد كراء الدابة  
اه منه بلفظه ونحوه لا يبي الحسن ونقل أبو علي كلام أبي الحسن وسلمه قللت وكلامهم  
يدل على أنه لم يذكر في الاستحقاق رد كراء الدابة ولا غلة استعماله الرقيق والدابة بنفسه  
وليس كذلك ففيها في كتاب الاستحقاق ما نصه ولو أن الغاصب نفسه اغتال العبد وأخذ  
كراء الدابة لزمه أن يرد الغلة والكراء المستحق ولو مات الغاصب وترك هذه الاشياء ميراثا  
فاستغلها وله كانت هذه الاشياء وغلتها المستحق اه منها بلفظها وبه تعلم أن ما مشروه  
أحد قولين منصوبين فيها لانه خلاف مذهبها والله الموفق (وكراء أرض بنت) قول  
ز واستعملها والافلاشي شيء عليه الخ اعترضه نو بأنه ليس في المواق ولا في الشارح  
التصريح بقوله ولا شيء له وإنما اقتصر على نقل كلام اللخمي انظر بقية ان شئت قللت  
وكذا تت في صغيرة وكبيرة وكان ز أراد أنه يدل عليه كلامهم بالفهوم لكن في استعماله  
انذاك هذه العبارة ما لا يخفى والله أعلم (وما أنشئ في الغلة) قول ز وللاغاصب ما أنفق

(كفر الخ) قول ز وهو فاعل  
صوابه مفعول (ولو قتله تعديا) قول  
ز واستظهره الخ فيه نظرم وجهين  
استظهره ابن عبد السلام هو الثاني  
الذي قال فيه ابن راشد انه أقيس كما  
في ضج انظر نصه في الاصل (وخير  
في الأجنبي) قول ز وانظر هل  
معناه لا شيء على الأجنبي الخ هذا  
هو المتعين ويشهد له قول ابن عرفة  
وقتل المغصوب بحق قصاص أو  
حراية كونه اه (مستعمل) بنفسه  
وأحرى ما كراهه أو أوجره لأن من  
يقول برد الغلة في الاول يقول به في  
الثاني ولا عكس لا ما عطله على  
المشهور وقول ز مع أنه مذهب  
المدونة الخ بل المدونة فيها القولان  
معا نظر في عند قوله وصيد عبد  
وعنده قوله لا سماوى وغلة وعنده  
قوله والابدئ بالغاصب وقد نبه  
على ذلك أبو الحسن وابن ناجي فما  
مشروه هو أحد قولين منصوبين  
فيها والله الموفق (وكراء أرض)  
قول ز والافلاشي له هذا وان لم  
يصح به ق والشارح فكلامهما  
يفهم به ويسقط اعتراض نو  
والله أعلم



الخ خياطته تخالف اعرا به فتأمله (ومعه أخذه ان لم يحتج لكبير حل) قول ز عرضا  
 أورق قاط الخ سوى بين العرض والريقق ونحوه لق هنا نقلا عن ابن رشد عن سماع  
 ابن القاسم وهو كذلك في ابن عرفة عن ابن رشد لكنه لم يقتصر على ذلك بل قال بعدم مانصه  
 الباجي روى ابن القاسم ليس له الا أخذ العبيد والدواب ويخبر في البرز والعروض في أخذها  
 بعينها وقيمتها يوم الغصب ثم قال بعدم مانصه وروى ابن عبد دوس ليس له الا عين شئته في  
 العبيد والدواب اللصمى ما لا جل له والطريق آمنة القول فيه قول من دعما لاخذه والام يحبر  
 ربه على أخذه وله أخذ دون غرم نقله على قول أشهب وعلى قول ابن القاسم بعد غرمه  
 اجر نقله ومعروف المذهب أن ليس له به جبر الغاصب على رده لبلد الغصب وللغيره من  
 نقل خشية من عدن الى جنة تعديا وأنفق عليهم مائة دينار جبر ناقلها على ردها لحملها اه  
 منه بانظله وما ذكره عن الباجي وابن عبد دوس موافق لابن يونس ونصه ومن المجموعة  
 روى محزون عن ابن القاسم عن مالك في العروض والريقق والطعام يسرق فيجده ربه  
 بغير بلده قال أما الطعام فليس له أخذه وانما له أن يأخذ الغاصب أو السارق في موضع  
 سرقة وأما العبيد والدواب فليس له أخذهم الا حيث وجدهم لا غير يردان لم يتغيروا وأما  
 البرز والعروض فربما يخبر بين أخذ بعينه وان شاء قيمته بموضع سرقة منه ثم ذكر قول  
 أشهب وأصبح ثم قال مانصه محمد بن يونس وتحصيله هذا الاختلاف باختصار قال ابن  
 القاسم أما الطعام فليس له في الحكم الامثلة بموضع غصبه والحيوان والريقق ليس له الا  
 أخذه حيث وجدته وقال أشهب الحيوان كالبرز وهو مخبر في أخذه أو قيمته لبلد الغصب  
 قال وكذلك الطعام له أخذ منه له في بلد الغصب ونرق أصبح بين البلد العبيد والقريب  
 اه منه بلفظه وظاهر كلام ابن شامس وابن الحاجب موافق لنقل الجماعة وبه يظهر لك  
 ما في اقتصار ق على تسوية الرقيق بالعروض ثم عزو ق ذلك لسماع ابن القاسم  
 وان تبع فيه ابن عرفة فيه نظر لمخالفته لما في البيان في المسئلة الثانية من سماع محزون  
 من كتاب الغصب مانصه مسئلة وقال ابن القاسم قال مالك في البرز والقمح والريقق يسرق  
 فيجدها ربه في غير بلده قال أما البرز والمسروق منه بالخيار ان أحب أخذ برز وان أحب  
 أخذ قيمته في الموضع الذي سرق منه وأما الرقيق فأنما له أن يأخذهم ليس له أكثر من ذلك  
 وأما الطعام فأنما يكون له في الموضع الذي سرق منه قال القاضي تفرقة بين البرز والريقق  
 معناه في الرقيق الذي لا يحتاج الى الكراء عليهم وكذلك الدواب قاله في المجموعة وأما الوقيق  
 الذي يحتاج الى الكراء عليهم فحكمهم على قول مالك هذا في نقل الغاصب لهم من بلد الى  
 بلد حكم السلع يكون ذلك فو تايوجب للمغصوب منه أن يضمن الغاصب القيمة في ذلك كله  
 يوم غصبه في البلد الذي غصبه فيه وان شاء أخذ قيمته بعينه وريققه بأعيانهم حيث  
 وجدهم وأما الرقيق الذي لا يحتاج الى الكراء عليهم والدواب التي انما تتركب أو تتركب  
 فهي عنده بخلاف السلع لا تقوت في الغصب بحملها من بلد الى بلد فليس للمغصوب منه  
 الا أخذها حيث وجدها ومحزون لا يفرق في ذلك بين الدواب والريقق والسلع ويرى نقل  
 ذلك كله من بلد الى بلد كاختلاف الاسواق فلا يوجب للمغصوب منه في ذلك كله الا أخذ

(لكبير حل) مثله خوف الطريق  
 وقول مب عن ابن عرفة ثالثها  
 هو في العروض والريقق أي العلى  
 الذى يحتاج الى الكراء كما أشار له  
 ز ومب وبه يصح عزوه لسماع  
 ابن القاسم وبسقط بحث هو في  
 بان الذى فيه هو التفرقة بين  
 العروض والريقق أى الذى لا يحتاج  
 لالكراء عليه كما في المجموعة فافهم  
 وما في العتبية وفاق كما صرح به ابن  
 رشد خلافا لجعل ابن عرفة ما فيه ما  
 خلافا والله أعلم وقول ز وبين  
 أخذه بدون أجرة حمل أى أجرة  
 رده لبلده وظاهر كلامهم انه لا أجرة  
 أيضا للغاصب في نقله لبلد الذى  
 لقيه به



متاعه بعينه حيثما وجد من البلاد ولا يصح في سماعه بعد هذا من قوله وظاهر روايته  
عن أشهب ضد قول نحو أن ذلك كله فوت يكون المقصود فيه بالخيار بين أن يضمه القيمة  
في ذلك كله يوم الغصب في البلد الذي اعتصبه فيه وبين أن يأخذ متاعه بعينه حيثما وجد  
من البلاد فهي ثلاثة أقوال قولان متضادان وتفرقة اه منه بلفظه من نسختين عتيقتين  
منه ونحوه في أول رسم من سماع أصبغ الذي أشار إليه ونحوه في المقدمات ولولا  
خشية الإطالة لقلت كلامه في سماع أصبغ وما في مقدماته لئلا يدعى أن التخصيف وقع  
في نسختين من البيان مع أنه يمنع من ذلك نصريحه بموافقة ما في المجموعة لما في العتيقة وابن  
عرفة جعل ما فيه مخالفا وقد نقل في ضيق بعض كلام المقدمات على مثل ما وجدته  
فيها فتعين أن ما لا ليس بصواب وإن تبع فيه ابن عرفة وقد سلم طئي و مب كلام  
ابن عرفة فلا يغير ترتيب ما والله الموفق وكلام ز يجب جملة على الرقيق الذي يحتاج إلى  
الكرام عليه كما ذلك بين من لفظه فلا يتوجه عليه اعتراض فتأمله وقول ز وبين أخذه  
بدون أجره جل الخ أي لا يأخذ من الغاصب أجره جملة إلى بلده هذا الذي يدل عليه قوله لأن  
خيرته تنفي ضرره وسكت عما إذا أراد الغاصب أن يأخذ منه أجره على جملة للبلد الذي  
لقيه به وظاهر كلامهم أيضا أنه لا أجر له إلا ما قدمناه من نقل ابن عرفة عن اللخمي من أنه  
يلزمه ذلك فتخرج على قول ابن القاسم وقد سلمه ابن عرفة وفيه عندى نظرا أنه أراد تخريج  
والله أعلم على قول ابن القاسم في طعن القمع وصوغ الفضة وصنع النحاس ونسج الغزل  
من أن الغاصب وإن ظلم لا يظلم وقال أشهب الظالم أحق أن يحصل عليه فإن كان لهذا  
أشار فتخرج على قول أشهب مسلم وأما على قول ابن القاسم فلا لأن ابن القاسم إنما قال  
في هذه مثل شئته لأجره عمله فتأمل به بانصاف والله أعلم (لأن هزلت جارية) قول ز  
بكسر الزاى مع ضم الأول وفتح الأول على أنه مبنى للمفعول وهو مسلم والثاني على أنه  
مبنى للفاعل وهو غير مسلم وإن تبع فيه عجم وهذه عبارته بعينها وزاد مانصه قاله الشاذلى  
اه منه بلفظه لأنه في الصحاح والمصباح لم يذكر إلا الأول ونص الصحاح والهزال ضد  
السمن يقال هزلت الدابة هزالا على ما لم يسم فاعله وهزلتها أنها هزلت فهي مهزولة اه منه  
بلفظه ونص المصباح وهزلت الدابة أهزلها من باب ضرب هزل مثل قفل أضعفت أباساة  
القيام عليها والاسم الهزال وهزلت بالبناء لانه عول فهي مهزولة اه منه بلفظه وفي  
القاموس مانصه والهزال بالضم نقيض السمن هزل كهي هزال وهزل كنصر هزلا وبضم  
وهزلته أهزله وهزلته وأهزلا وهزلت أبههم كهزلوا كضربوا وحسبوا أموالهم عن شدة  
وضيق اه منه بلفظه • (تنبيه) • قول المصباح في مصدره هزل المتعدى أنه مثل قفل  
يظهر لي أنه مخالف لما في القاموس لأنه ذكر الماضى والمضارع وهو يدل على أنه من باب  
ضرب وسكت عن مصدره وهو متعد فقياسه هزلا بالفتح كضرب مع أنه قال في اللزوم  
المبنى للفاعل كنصر هزلا وبضم وهو يفيد أن الفتح فيه أكثر فكيف يتعين الضم في  
المتعدى فتأمل به بانصاف (أو خصاه فلم ينقص) قول ز كما إذا زاد عند ابن رشد الأولى أن  
يقول عند ابن القاسم ورجحه ابن رشد انظر غ وقد بحث أبو على في كلام ابن رشد وأطال

(لأن هزلت) قول ز مع ضم  
الأول على هذا اقتصر في الصحاح  
والمصباح ومصدره في القاموس ثم  
قال وهزل كنصر وبه تعلم ما في ز  
(أو خصاه الخ) قول ز كما إذا زاد  
عند ابن رشد لو قال عند ابن القاسم  
ورجحه ابن رشد وقد أطال أبو على في  
الاحتجاج على رده وحصل أن الخصاه  
إذا لم ينقص فلا شئ فيه زاده لا كما  
هو مفاد المصنف وغيره والله أعلم



في الاحتجاج على رد كلامه وقال في آخر كلامه مانصه وقد تحصل من هذا ان الخصماء اذا لم ينقص فلا شيء في نفسه زاده ولم يزده على مذهب ابن عبدوس واختيار من روايته والتتظير في مقابله وعليه اقتصر الزجاجي وابن شاس وابن الحاجب وبه تعلم ان ما في المتن في نفسه تحرير فافهم ودع من اعترض على المصنف ولم يقف على ما يشهد له اه منه بلفظه وقول ز قاله بعض الشراح وفيه نظر الخ ما عزا له بعض الشراح هو في ح وقد رده أبو علي فقال بعد نقله مانصه وفيه نظر من وجوه فانظره واعتراضه على ح ظاهر وما قاله مب ظاهر والله الموفق (أوجلس على ثوب غيره في صلاة) قول ز مع نقص الاخرى فيما ينظر انظر قوله فيما ينظر مع ما يأتي عند قوله وان لم يقفه فتنقصه (أو أعدم مصوغا على حاله) قول مب هذا قول أشهب والصواب عند ابن يونس الخ تباع في هذا وفيه نظر فان ما اعتمد المصنف هو قول ابن القاسم وأشهب وصدر به اللخمي وابن شاس ومقابله لابن المواز واختار اللخمي الاول فأتاها هو ابن لان الصياغة مما يقضى فيها بالمثل فاذا فعل فيها الحكم المأمور به على أحد القولين مضى ولم يلزمه غيره اه واياه اعتمد ابن الحاجب فقال ولو أعاده على حاله أخذه بغير غرم وقيل قيمته فقال في ضيق مانصه ابن راشد والاول لابن القاسم وأشهب والثاني لمجد واختار اللخمي لاشي عليه اه محل الحاجة منه بلفظه فأتت تراسل كلام ابن الحاجب وأيده بأنه قول ابن القاسم وأشهب ومختار اللخمي كما سلمه ابن عبد السلام وابن راشد وابن عرفة وقد نقل كلام اللخمي مختصرا وقبله مقتصر عليه ولم يرجع على اختيار ابن يونس بحال وفي الشامل مانصه ولورده بحال فلا غرم وقيل قيمته اه منه بلفظه ولهذا سلم غ وح وابن عاشر و طفي وغيرهم كلام المصنف وقال أبو علي بعد ان يقال مانصه واذا ثبت هذا بقول المتن أو أعدم مصوغا على حاله أي لاصمان عليه في ذلك وقد رأيت اختيار اللخمي لذلك اه منه بلفظه فستدرك على كلام المصنف ولا تغتر بكلام مب وان تباع في والله أعلم (ككسره) قول ز ورجع اليه كذا لابي الحسن الخ ما عزا له لابي الحسن هونص المدونة في كتاب الرهون ونصها وكان ابن القاسم يقول اذا كسر الخ لخالين فأنما عليه ما نقص الصياغة ثم يرجع الى أن يغرم قيمتها ويكونان له اه منها بلفظها وقول ز وجعل ح التشبيه في قوله لان هزلت جارية الخ ما حله عليه ح من أنه يأخذ قيمة الصياغة هو الذي في المدونة في كتاب الغصب ونصها وأما من كسر لرجل سوارين فأنما عليه قيمة الصياغة لانه انما قدسده صنعة اه منها بلفظها وهو غير القول الذي يرجع اليه قطعاً وكان ح اعتمد هذا لان ابن الحاجب اقتصر عليه والظاهر رجل المصنف على ما صدر به ز لانه المتبارك منه ولانه المرجوع اليه \* (تنبيهان \* الاول) اختلف هل قولها في كتاب الغصب فأنما عليه قيمة الصياغة هو عين قولها في كتاب الرهون فأنما عليه ما نقص الصياغة وبه جزم أبو عمران فأتاها لابي يعني بذلك ما بين قيمتها ما صححين وعليه فليس لابن القاسم فيها الا قولان وما لا شهب ثالث وهو غيره قال ابن عبد السلام وهو ظاهر كلامه وبه جزم ابن ناجي ونصه ولا شك عندي في مغايرتهما لان علي ما هنا يقال ما قيمة الصياغة التي أفسدها على ما هناك أي في كتاب الرهون يقال ما قيمتها ما غير مصوغين

(أوجلس الخ) قول ز فيما ينظر انظره مع ما يأتي عند قول المصنف وان لم يقفه فتنقصه (أو أعاد الخ) قول مب هذا قول أشهب الخ هو قول ابن القاسم أيضا وبه صدر ابن شاس واللخمي وقال هو ابن واعتمد ابن الحاجب وسلمه ابن راشد وابن عبد السلام وابن عرفة والمصنف فهو الزجاج والله أعلم (ككسره) قول ز ورجع اليه الخ ما عزا له لابي الحسن هونص المدونة في كتاب الرهون وما حله عليه ح هو الذي في كتاب الغصب منها وهو الذي اقتصر عليه ابن الحاجب انظر الاصل



وما قيمته ما بالصياغة فيغرم ما بينهما اه منه بل نظمه وعليه فلا ين القاسم فيها ثلاثة أقوال فما  
 لاشبه رابع وبم هذا حزم اللخمى ونقله ابن عرفة مقتصر عليه ونصه ولو كسرهما ففي  
 وجوب ما نقصهما أو قيمته ما ثالثا قيمة الصياغة ورابعها صوغهما للخمى عن ابن القاسم  
 وعما رجع اليه وعن قوله في كتاب الغصب ورواية أشبه قلت عزاه الشيخ لاشبه لاروايته  
 اه منه بل نظمه في الابی عمران لا يعادل ماله ولا والله أعلم (الثاني) بحث ابن عرفة مع  
 اللخمى في قوله عزاه الشيخ لاشبه الخ ساقط بما لابن يونس ونصه ابن المواز وقال أشبه  
 عليه أن يصوغه ماله وهو أحب إلى من قيمته ما ومما نقصهما وقد قاله مالك فيم - طوفي  
 الجدار يهدمه فان لم يقدر أن يصوغه ما فعليه ما نقصهما بين قيمته ما ومصوغين ومك ويرين  
 اه منه بل نظمه وذكر في ضيح عن الموازية نحوه والله أعلم (أو غصب منفعة فطلقت  
 الذات) قول مب عن ابن عبد السلام لان أهل المذهب جعلوا النقل في المغصوب وصفا  
 طريفا فلا يعتبر سلم كلام ابن عبد السلام هذا وهو يؤهم أن ابن عرفة لم يتعقبه وليس كذلك  
 فقد قال ابن عرفة عقب نقله مانصه هو محض دعوى غارية عن الدليل فتأمل اه منه  
 بل نظمه قول مب قال طنى وفي قوله لا يعلم كونه بغير سبب المتعدى بحال نظر الخ سلم  
 اعتراض طنى وبني عليه قوله آخر افظه رلك أن بحث ابن عبد السلام وارد وقال نو  
 بعد نقله كلام طنى مانصه وحاصله الاعتراض على ابن عرفة في موضعين جوابه عن بحث  
 ابن عبد السلام ومعارضته نقل ابن الحاجب وفيه نظر أما الاول فجواب ابن عرفة فظاهر  
 اذ حيث تعدى على الدابة وزاد في المسافة فهم ما طرأ عليهم اشيء ولو صاعقة من السماء قلنا له  
 تعديك عليهم ابن يادتك لذلك الموضع هو الموجب لهلاكها فلا يعلم قط كونه بغير سببه وأما  
 الثاني فالمعارضة ثابتة ولا يدفعها نقل ابن يونس عن ابن القاسم اذ هو لم ينكر على ابن  
 الحاجب نقله ولا دعى عدم وجوده وانما دعواه أن ابن شاس نقل عن المذهب خلافا ولا  
 يدفعها ما قال والله أعلم وقد اشتمل كلام ز على شئ من بحث ابن عبد السلام وجواب  
 ابن عرفة على جهة الاختصار لانه فرض المسئلة في الدابة والدار معا حيث قال كقصبه  
 دابة أو دار الخ وليس ذلك بصحيح وانما المسئلة مفروضة في الدار كما علمت وبذلك يظهر البحث  
 ويتضح الجواب والله سبحانه أعلم بالصواب اه منه بل نظمه قلت أما جوابه الاول عن ابن  
 عرفة فظاهر وايضا حه أن سقوط البيت مثلا على الدابة له فيه تسبب بادخالها اليه ومن  
 جهة ربه ان يقول له لو رددتها الى تجر دفر اغل كما أذنت لك فيه ولم تعد وتدخلها ذلك  
 البيت ما سقط عليها بخلاف الدار وهذا معنى قول ابن عرفة لا يعلم كونه بغير سبب المتعدى  
 بحال والهدم يعلم بغير سببه فيبحث طنى معه ساقط وان سلمه مب وأما جوابه الثاني فلا  
 يسقط به البحث مع ابن عرفة لان نقل ابن شاس عن المذهب قد أعرض عنه ابن الحاجب  
 وحزم بخلافه فهو ناقل عن المذهب خلاف نقل ابن شاس عنه وقد وجد ما يؤيد نقل ابن  
 الحاجب عنه وهو نقل ابن يونس عن ابن القاسم نصا وإتيانه به فقهاه - سامع ان ابن عرفة  
 نفسه قد نقل بعد ذلك ما هو شاهد لابن الحاجب فانه لما ذكر كلام ابن الحاجب في التعدى  
 وبحث ابن عبد السلام - لام معه قال مانصه قلت الفرق بينهما بقصده ملك الرقبة واضح

(أو غصب منفعة الخ) قول مب  
 عن ابن عبد السلام لان أهل المذهب  
 جعلوا النقل الخ رده ابن عرفة بانه  
 محض دعوى غارية عن الدليل  
 وقول مب وعارض ابن عرفة الخ  
 قال أبو - لى كلام أهل المذهب  
 شاهد لابن الحاجب ومخالف لابن  
 شاس اه وأما قول مب عن  
 طنى ان تورك ابن عرفة ذهول منه  
 الخ فلا يصح الا لو كان ابن عرفة  
 ينكر وجود القول بما لابن الحاجب  
 من أصله الآن يقال مراد طنى  
 ان نقل ابن يونس له عن ابن القاسم  
 فقهاه ما صرح له ف يرجع حينئذ  
 الى ما قاله أبو على على أن ابن عرفة  
 نفسه قد نقل بعد ما هو شاهد لابن  
 الحاجب وقول مب عن ابن  
 عرفة لان الهلاك الى قوله لا يعلم الخ  
 أى لا يمكن أن يعلم أنه بغير سببه  
 لان نفس الزيادة سبب في هلاكه  
 ولو قطع انه ذلك بعد بصاعقة من  
 السماء به تعلم أن تنظير طنى  
 مبنى على غير أساس وأن بحث ابن  
 عبد السلام ساقط والله أعلم



والروايات دالة على ذلك لمن فهمها قال الشيخ في الواضحة عن الاخوين من غضب سكنى دار دون أصلها فانهم دمت من غير فعله فلا شيء عليه الا كراما سكن وان انهدمت من فعله خير ربه في قيمته اليوم الغضب ولا كراهة له وفي كراهة له النفقة ولا شيء له من قيمة الهدم وان شاء فله النفقة وقيمة الهدم ولا شيء له من الكراهة ثم ذكر حكم ما اذا غضب الذات وقال عقبه مانصه قلت فقولهم في هذه المسئلة واضح في التفرقة بقصد الملك وعدمه اه منه بلفظه فكلامه هذا وحده كاف في ان الصواب ما لابن الحاجب لا ما لابن شاس وانظر غفلته عنه ويشهد لابن الحاجب ايضا ما في تعاليق أبي عمران ونصه قال فضل قال أصحابنا في الرجل يغضب من الرجل سكنى الدار فلا يغضب أصلها فانهم دمت من غير فعله فلا ضمان على الغاضب الا أن تنهدم من فعله اه محل الحاجة منها بلفظه اه على نقل أبي علي ونحوه لا يبي عمر في الكافي ونصه وكذلك ان غضب دارا فسكنها وهو مقر بالرقبة لرهبها كان عليه كراؤها فان انهدمت من غير فعله لم يكن عليه شيء الا كراما سكن ولو هدمها ضمنتها اه بلفظه نقله أبو علي أيضا ثم قال بعده مانصه فكلام أهل المذهب خلاف كلام ابن شاس وان من غضب منفعة شيء لم يضمن ذلك الشيء اه منه بلفظه وقد أغفل الاستشهاد عن ابن عرفة بما تقدم مع أن الاحتجاج عليه بكلامه أولى فتحصل أن جواب نق الاول صواب بخلاف الثاني فتأمل والله أعلم (وله في تعدى كسبتا جركاء الزائد) قول مب لم يفرقوا هنا في زائد المسافة بين مانع طبعه الخ هو كذلك يلانزع اذا هلك قبل رجوعه الى المحل المأذون فيه والافضيه خلاف في المتنق مانصه ولو لم يعط البعير الابعد أن يرجع الى المسافة التي أكرى لها وخرج سالما عن مسافة التعدي فقد دروي ابن حبيب عن أصبغ وابن الماجشون أنه ان كن لم يجاوز المسافة الا بالسير عما لا يخبر فيه اصحابهم مع السلامة فليس له الا كراهة الزيادة واما ان زاد زيادة كثيرة أيا ما يتغير فيها أسواقها فهو ضامن لها كما لو هلك في مسافة الزيادة وقال ابن القاسم يضمنها وان كانت الزيادة يسيرة وروى عن مالك قال ابن حبيب وهو عندنا غلط من الرواية لانه روى عن مالك فيمن تعدى فنسلف من ودبعة عنده ثم رد فيها ما تسلف ثم تلف أنه لا يضمن فهذا مثله اه منه بلفظه قلت وفي تغليب ابن حبيب للرواية وقبول البايجي لذلك نظر ظاهر أيا أو لا فلان وجود قول منصوص المسائل في مسئلة لا يوجب غلط من روى عنه في تلك المسئلة بعينها خلاف ذلك والاليمات أن يكون المسالك ولا غيره في المسئلة الواحدة قولان فضلا عن أقوال والامر بخلاف ذلك فكيف اذا لم يكن الا القياس مع أن الناقل أمين ولا سيما اذا كانت الرواية في المدونة كما هنا قال ابن عرفة في باب العارية مانصه وللشيخ في كتاب ابن مهنون عن ابن القاسم وأشهب من استعار دابة الى موضع فتعدها بميسل ونحوه ثم ردها الى الموضع الذي استعارها اليه ثم رجع يريد ردها اليه فاعطيت ضمنها تعدي به قلت ظاهره ولو كان الزائد مما لا تعطب في مثله ونحوه قولها من استعار دابة الى مسافة فجاوزها بميسل ونحوه ثم رجع بها الى ما استعارها اليه ثم رجع ليردها اليه فاعطيت في الطريق الذي أذن له فيه اه ل يضمن قال مالك من تسكروا دابة لذى الحليقة فجاوزها ثم ردها فاعطيت بعد أن رجع الى ذى الحليقة فان كان

(وله في تعدى الخ) قول مب لم يفرقوا هنا الخ هو مما لا نزاع فيه ان هلك قبل رجوعه الى المحل المأذون فيه والافضيه خلاف والفرق الذي في مب عن ابن يونس نحوه للبايجي عن عبد الملك انظر الاصل وقول مب فالمنصف جرى فيما تقدم على ما لابن يونس الخ أي وهو الصواب لانه المنصوص للمتقدمين ونقله البايجي كانه المذهب فلا يعدل عنه الى ظاهر كلام عبد الحق ومن وافقه وقول مب خلاف ما عند ز فتأمل تأملناه فوجدناه شاهدا لن لتعليقه بان النقص وجب بعد أن وجب الكراهة ووجهما لن ظاهر والله أعلم



تعدى الى مثل منازل الناس فلا شئ عليه وان جاوز ذلك بمثل الميل ضمن ثم قال بعد ما نصه  
 فلم يقيدوا الزيادة بكونها مما يعطب في مثلها اه منه بلفظه وقد ذكر كلام المدونة هذا  
 أبو سعيد في التهذيب وابن يونس في كتاب العارية وابن أبي زمنين في منتخبه مطوقا ونصه  
 قلت ولو كان الزائد مما لا يعطب في مثله ونحوه قولها من استعار دابة فان استعرت دابة  
 الى موضع فلما بلغته زدت الميل ونحوه ثم رجعت الى الموضع الذي استعرتها اليه ثم  
 انصرفت وأنا أرى يزددها فاعطيت في الطريق بعد ما رجعت الى الموضع الذي أذن لي فيه  
 قال سمعت مالكا وسئل عن رجل تكارى دابة الى ذى الحليفة فتعدى فيها ثم رجع  
 فعطبت بعد ما رجع الى ذى الحليفة فقال ان كان تعديه الى مثل منازل الناس فلا أرى  
 عليه شئ وان كان جاز ذلك بالميل والميلين فأراه ضامنا اه منه بلفظه وأما ثانيا فان  
 أراد التسلف الوديعه التسلف الحرام كما يدل عليه قوله فتعدى فتسلف الخ فنانسبه لما لا  
 غير صحيح بل المنصوص عليه في المدونة وغيره أنه لا يبرأ بالرد فالمسئلتان جينئذ سواء وان  
 أراد التسلف المكره وتمجز في قوله فتعدى فقياسه غير مسلم اذ لا جامع بينهما وانما يصح  
 القياس على التسلف الحرام بجامع أن كلا آثم بفعله ما هو محرم عليه على أن تعدى  
 المسافة بالدابة مخالف للتسلف من الوديعه لان التعدي بزيادة المسافة له دخل في الهلاك  
 في الجملة لحصول التعب بالزيادة ذهبا وإياها أكثر مما أذن له فيه وليس الوديعه كذلك  
 فتأمل به بانصاف وقول مابن يونس والفرق بينهما أن الذي زاد في المسافة تعدى على  
 جله الدابة الخ قريب من هذا نقله الباجي وقبله ونصه قال عبد الملك والفرق بين هذا  
 وبين الزيادة في المسافة أن مجاوزة المسافة تعدى فذلك ضمنها في قليله وكثيره وزيادته الحل  
 اذا اجتمع فيه تعدواذن فان كانت الزيادة يعطب من مثلها ضمن والالم يضمن اه منه بلفظه  
 وقول مابن عرفة قلت ظاهر كلام عبد الحق وغير واحد من الشيوخ خلافه  
 الخ قلت ما قاله بعض القرويين وابن يونس واعتمده المصنف فيما سبق هو الصواب لانه  
 المنصوص عليه للمتقدمين وسله أبو الوليد الباجي مقتصر عليه كانه المذهب فلا يعدل  
 عنه الى ظاهر كلام عبد الحق ومن وافقه وانظر كيف خفي ذلك على ابن عرفة والله الموفق  
 وقول مابن عرفة وظاهر كلامه سواء تعييت في بعض المسافة الزائدة أو في كلها خلاف ما عذ  
 ز فتأمل له قلت تأملناه فوجدناه شاهدا لز لا عليه لتعليقه بقوله لان النقص وجب بعد  
 ان وجب الكراهة فتأمل له ووجه ما قاله ز ظاهر والله أعلم (وان قل ككسر نهديها) قول  
 مابن التلمساني لأدري من أين أخذه أبو الحسن اللخمي الخ قلت ما عذراه  
 اللخمي للجلاب صحيح ويتضح لك ذلك بنقل كلامه ولكن بعد تقديم مقدمة وهي أن  
 حدوث العيب السماوي كحدوثه بجناية الغاصب أو بجناية أجنبي في أنه موجب  
 لتخيير ربهم وانما يفتقر السماوي من الحادث بجناية الغاصب في أنه في السماوي لا يأخذ  
 أرشبه اذا اختار أخذ عين شئته ويأخذه فيما اذا كان بجناية - وهذا أمر مسلم مذكور  
 في المدونة وغيرها هذا على المشهور وعلى مقابله هم سواء من كل الوجوه ونقل  
 كلام أهل المذهب في ذلك يطول بنا جدا وقد نقل ح كلام المدونة فأعفى

(وان قل) قول مابن لان ابن  
 الجلاب أطلق الخ هو وان أطلق  
 أو لا فقد ذكر في الفصل الرابع نحو  
 ما عذراه اللخمي انظر الاصل (وفي  
 بناءه الخ) قول ز أو غرسه خير  
 الخ ظاهره كالمدونة وغيره ولو كان  
 الغرس يثبت بارض أخرى وقيد  
 اللخمي تخيير به بما اذا كان لا يثبت  
 والا فلا غاصب أخذه قال أبو الحسن  
 ولم أره لغيره اه وانظر الاصل والله  
 أعلم



عن ذكره واذا علمت هذاتين لك بعد اطلاعه على ما في الجلاب وتأمله صحة ما قلناه  
قال في أول كتاب الغصب مانصه ومن غصب حيوانا فنقصت قيمته لا تخفاض سوقه  
لم يضمن نقصه وان نقصت قيمته لعيب حدث به فربه بالخيار بين أخذه ناقصا ولا أرض  
له في نقصانه وبين تركه وأخذ قيمته أه منه بلقطه وهذا كلامه الذي ذكره ابن التماسي  
وقال انه لا شاهد فيه للغمي ثم قال في الفصل الرابع مانصه ومن غصب ثوبا فلبسه ضمن  
مانقصه لبسه وان أبلاه بلبسه فربه بالخيار بين أخذه ومانقصه لبسه وبين تركه وأخذ  
قيمه كلها وقد قيل له مانقصه لبسه وليس له أخذ القيمة كلها وتركه أه منه بلقطه فهذا  
نص صريح منه فيما عزمه اللغمي وغيره وهو وان كان فيما شأ من فعله لا في السماوي  
لكنه يؤخذ منه ذلك في السماوي بالآخرى فكلامه هذا يقيد اطلاقه أولا وله هذا سلم ابن  
عرفة كلام اللغمي كإسائه غيره من النقاد فتأمل له بانصاف (بعد سقوط كافة لم يتولها) قول  
مب ثم ما ذكره من أن عليه في الغصب قيمة ما هدمه خلاف النقل الخ ان أراد أن هذا  
النقل هو في موضوع كلام ز فليس كذلك وان أراد القياس عليه ففيه نظر لان البناء له في  
إزالته نفع ويملكه بعد الإزالة بخلاف التزويق والجزء الذي هو موضوع كلام ز و ف  
وقد قال القلساني مانصه وأما ما لا قيمة له بعد القلع كالتزويق والحصى ولا يمكن الغاصب  
من قلعه لانه لو قلعه لم ينتفع به وفي تركه كذلك منفعة لرب الأرض فليس له أن يضره بما  
ينتفع به وقد قال عليه السلام لا ضرر ولا ضرار أه منه بلقطه فهذا يمنع من صحة القياس  
عليه مع أن ما قاله ز منصوص عليه قال ابن ناجي عند قول المدونة وكل ما لا منفعة  
فيه للغاصب بعد القلع والحصى والنقش فلا شيء فيه مانصه يريد وإذا أزاله فإنه يغرم قيمته  
وعرضته على غيره واحد ممن لقيناه فارتضى ذلك أه منه بلقطه ثم قول ز بخلاف  
هدم المستعير الخ غير صواب لانه قابل بين أمرين لا تحسن المقابلة بينهما فتأمله وقول ز  
أو غرسه غير المغصوب منه الخ ظاهره أنه مخير ولو كان الغرس ينبت بأرض أخرى وهو  
ظاهر المدونة وغيره أو قيمته للغمي بما إذا كانت لا تنبت والا فلا غاصب أخذهما قال  
أبو الحسن ولم أره لغيره أه وقبله ابن ناجي في شرح المدونة معبر عنه بالمغربى على عادته  
لكن قال ابن غازي في تكميله عقب كلام أبي الحسن الذي سلمه ابن ناجي مانصه قيل يظهر  
أن هذا الذي قاله اللغمي بين وذلك أنه إذا كان ينبت في أرض أخرى فصاحب الأرض  
قادر على أن يشتري منه بمثل القيمة التي يعطيها للغارس لو كان ذلك له فلا ضرر عليه في  
قلعهما وشرا مثلها فكان الغارس أولى بغرسه بخلاف البناء إذ لا يقدر على إقامته بقيمته  
منقوضا والغرس إذا كان لا ينبت يشبه البناء ونقل ابن توفس عن سخنون آخر كتاب  
الأرضين إذا قلعت السيل شجرة من أرض رجل فصيرها إلى أرض أخرى فنبتت فيها فان  
كانت تنبت إذا قلعت وردت قلعهما ربهما وان كانت لا تنبت فالذي قرب في أرضه مخير  
أه منه بلقطه ٥ قلت في هذا القيل نظر وان سلمه المحقق غ لان قوله فلا ضرر عليه  
الخ غير مسلم بل عليه غاية الضرر لان شراؤه غير ما غرسه في موضعها لا يأمن أن تبيس  
إذ كثير ما يقع ذلك بالمشاهدة مع انه يحتاج إلى أجر شرائها وحملها من موضع الشراء إلى

(بعد سقوط الخ) قول ز غرم  
قيمه الخ مثله في ابن ناجي وقول  
مب خلاف النقل الخ بل لا مخالفة  
لان موضوع ز وابن ناجي في نحو  
الحصى وموضوع ابن عرفة في غيره  
فتأمله وقول ز بخلاف هدم  
المستعير الخ في مقابلته بما قبله  
نظر ظاهر



(لمغرم) بتخفيف الراء وتشديد هـ  
لانه يتعدى بالهمز والتضعيف كما  
في المصباح واقتصر في القاموس  
على الهمز (أقوال) قال ق  
وقتها الاشياخ عندنا الغرم اه  
وبه أفتى العبدوسي قائلا به القضاء  
وكذا ابن سراج قائلا هو الصحيح  
عندي وقال سيدي مصباح به جرت  
فتوى شيخنا قال هو في وبه  
أفتى شيخنا ج وغيره ممن أدركنا  
من الشيوخ ثم ثبت الدفع وقدره  
فواضح والا فلاذى أفتى به سيدي  
مصباح وسلمه صاحب المعيار وأبو  
على وكذا الشيخ ج وهو الظاهر  
ان القول للمشكوك به ان أشبه مع  
يمينه حيث جرى العرف انه لا يطلق  
الاجمال لان العرف شاهد مدعيه  
خلافا لما في الدر المنثور عن أبي الحسن  
والله أعلم \* (تنبيه) قال في الدر  
المنثور عن أبي الحسن وهذا أي  
الخلاف حيث كان الحاكم قد  
يحكم بحق وأما الآن فانه لا يحكم  
الا بباطل ويقصد الرافع له خسارة  
المرفوع ويجرى هذا على السنتم  
كثيرا فلا ينبغي أن يختلف في أنه يغرم  
ما خسره اه

(٣) قوله ولم يذكر في القاموس  
المضعف الخ وقعت له نسخة منه  
كذلك والافتي نسخ القاموس  
المطبوعة كلها ذكر المضعف  
اه مصححه

أرضه وأجرة غرسها وما عاهدتها بعد الغرس حتى تستقران سلت من اليدين حسبما هي  
العادة فالبناء مساو للغرس في أن رب الأرض لا يقدر على رده لحاله بما يأخذه الغاصب من  
قيمه منقوضا ويزيد الغرس بأنه لا يمكن الانتفاع به بمجرد الفراغ منه كما كان ينتفع بما كان  
مغروسا قبله وبأن الغارس لا يدري بعد رده أيتم له ما أراد أم لا ولا دليل له في مسئلة تتحنون  
لاختلاف الموضوع وان أراد القياس فلا يصح لان الغاصب ظالم في وضع الغرس بأرض  
الغير فاقصد انتملكها وليس لعرق ظالم حق فكيف يقاس على من ذكر من لا تسبب له في  
ذلك أصلا فتأمل له بانصاف والله أعلم \* (فائدة) قوله وليس لعرق ظالم حق هو استشهاده  
بالحديث المشهور والمتفق على صحته قال في المشارق في حرف الظاء مانصه قوله وليس لعرق  
ظالم حق يروى بالتسوين وظالم نعت له والصفة هنا راجعة الى صاحب العرق أي الذي  
عرق ظالم وقدير جمع الى العرق أي عرق ذي ظلم فيه ويروى بغير تسوين على الاضافة  
والعرق الاحياء والعارة ونحوه في حرف العين وزاد مانصه قيل هو المحمي في موات غيره  
وقيل المشترى في أرض غيره أو مملو أحياء غيره فيغرس فيها أو يزرع أو ينط ماء أو يصرف  
ما عرهابه عنها أو يستخرج معدنا أو يقطع شعرا أو يفتي أو شبه هذا من احياء وعمل  
فيها اه منها بلفظها وجزم في النهاية بأن الرواية بالتسوين ثم قال وان روى عرق ظالم  
بالاضافة فيكون الظالم صاحب العرق والحق للعرق وهو أحد عروق الشجرة اه منها  
بلفظها ونحوه في المصباح ونصه وعرق الشجرة أيضا يجمع على عروق وقوله عليه السلام  
ليس لعرق ظالم حق قيل معناه الذي عرق ظالم وهو الذي يغرس في الأرض على وجه  
الاعتصاب أو في أرض أحياء غيره ليستوجبها هو بنفسه فوصف العرق بالظلم مجاز يعلم  
أنه لا حرمة له حتى يجوز للمالك الاجترار عليه بالقطع اذا امتنع منه صاحبه كما يجوز الاجترار  
على الرجل الظالم فيرد وينزع وان كره ذلك اه منه بلفظه وذلك يدل على أن التسوين أشهر  
والله أعلم (وهل يضمن شاكيه لمغرم) بضم الميم والراء يجوز كسرها ونحوها مخففة  
ومثله لقول المصباح مانصه ويتعدى بالهمزة والتضعيف فيقال أغرمته وغرمته اه منه  
بلفظه (٣) ولم يذكر في القاموس المضعف أصلا وانما قال وأغرمته اياد وأغرمته اه منه  
بلفظه وبه تعلم ما في كلام ز فتأمل (أقوال) قول مب بل الذي يدل على ترجيحهما في  
ح من عزوه لا كثر الاصحاب نحوه لابي على وأغفلوا كلهم ما قاله أبو الحسن في أجوبته  
فانه قال بعد أن ذكر أن في ذلك قولين مانصه وهذا وقد كان الحاكم يحكم بحق تارة وبباطل  
تارة وأما الآن فالحاكم لا يحكم الا بالباطل ويقصد الرافع له خسارة من رفعه ويجرى هذا  
على السنتم كثيرا فلا ينبغي أن يختلف أنه يغرم ما خسره اه بلفظه وسلمه العلامة ابن  
هلال في الدر المنثور والله أعلم (أقوال) قول ز المفتي به بمصر الثاني في ق مانصه  
وقتها الاشياخ عندنا أن الشاكي للجائر يغرم للمشكوك به ما غرم انظر نوازل شيخ الشيوخ  
ابن لب اه منه بلفظه وبه أفتى أبو محمد سيدي عبد الله العبدوسي كافي نوازل القضاء  
والشهادات من المعيار قائلا به هذا القضاء وعليه العمل اه وبه أفتى ابن سراج كافي نوازل  
المعاوضات من المعيار قائلا مانصه هذا هو الصحيح عندي مما قيل في المسئلة اه بلفظه وفي



نوازل المعاضات أيضا من جواب لسيدي مصباح مانصه والذي جرت به فتوى شيوخنا رجوعه والله ولي التوفيق اه منه بلفظه وبه أفتى شيخنا ج وغيره عن أدركا من الشيوخ \* (فرع) \* على ما جرى به العمل اذا ثبت الدفع للظالم وقدر ما دفعه بيينة أو باقرار الشاكي فلا اشكال وان لم يثبت ذلك وادعى المشكوك به أنه دفع كذا فهل القول قوله مع يمينه اذا ادعى ما يشبه أم لا بالاول أفتى سيدي مصباح في جوابه المنقول منه ما مر وبه أفتى شيخنا ج ونص فتواه واذا قبض عند المخزن وادعى أن المخزن أغرمه وأنكر في ذلك وجري العرف انه لا يطلق الالبال فان القول قوله مع يمينه كما في جواب سيدي مصباح اه من خطه رضى الله عنه وهو كذلك في الجواب المشار اليه ونصه اذا تقرر العرف في ولاية الظلم وأجنادهم بغرم المال من أخذه ظاهرا وقضوا عليه كان القول قول المأخوذ منه فيما غرم من المال ان نازعه في ذلك لا أخذه ويحلف المأخوذ منه لان العرف شاهد المدعية ويقوم في ذلك مقام الشاهد الناطق على ما وقع في أكثر المواضع ويجب رجوع الغارم المأخوذ منه المال على الظالم ان قدر على التخاص منه وان لم يقدر على التخاص منه ففي رجوعه على الشاكي به الى الظالم اختلاف بين المتأخرين ذكره عنهم ابن يونس في كتاب الغصب من كتابه والذي جرت به فتوى شيوخنا رجوعه والله تعالى ولي التوفيق اه منه بلفظه ولكنه خلاف ما أجاب به أبو الحسن وسلمه ابن هلال في الدر المنير فقيسه متصلا بما قدمناه عنه آنفا مانصه قيل له كم يغرم هل كل ما ادعاه فقال حتى يثبت بالبيينة اه منه بلفظه وأغفله أبو علي وغيره ولكن الظاهر ما قاله سيدي مصباح وسلمه الوائش ريسى وأبو علي وشيخنا ج معناه عليه في فتواه لان ما ذكره من ان العرف كالشاهد الناطق لانعلم فيه خلافا في المذهب انما الخلاف هل هو كشاهد واحد فلا بد من اليقين معه وهو المشهور والمعمول به أو كشاهدين فلا يمين معه والله أعلم (وملكه ان اشتراه ولو غاب) قول مب واعلم ان ابن عرفة تعقب على ابن الحاجب ما ذكره من بناء القولين الخ سلم تعقب ابن عرفة هذا كما سلمه ج وجس وهو غير مسلم لان الصحيح في النقل عن ابن القاسم وروايته عن مالك ان الحيوان الذي لا كلفة في نقله ليس نقله بفوت وما في نقله كلفة بخير به في أخذه فاجر اقول ابن القاسم هنا على ما ذكره ابن الحاجب وسلمه ابن عبد السلام والمصنف غير مناقض لذلك بل مناسب له راجع ما قدمناه عنه عند قوله ومعناه أخذه ان لم يتحجج لكبير حمل الخ وتأمل كلام ابن عرفة نفسه هناك وما نقله عن النعمي تظهر لك صحة ما قلناه والله الموفق (والقول له في تلفه ونعمته وقدره وحلف) قول ز ان أشبهه في النعت والقدر الخ صواب والتقييد بذلك في النعت مصرح به في المدونة وفي القدر مصرح به في كلام ابن يونس وغيره في منتب الصرة وقد أشار ح الى الاعتراض على المصنف في تركه هذا القيد بقوله انظر هذا وما ذكره ح هناك المدونة فيمن انتب صرة من أن القول قوله هو نص ابن يونس عنها ونحوه في التهذيب وما نسب لسماع ابن القاسم من نحو ذلك هو نقل ابن يونس عنه وهو كذلك في أول رسم اغتسل على غيرنية من سماع ابن القاسم من كتاب الغصب ولفظه قال مالك اذا اختلفا في العدد فاليمين على المنتب ومطرف

(وملكه ان اشتراه) قول مب واعلم ان ابن عرفة تعقب الخ سلم تعقبه كج وجس وفيه نظر لان الصحيح في النقل عن ابن القاسم وروايته عن مالك أن نقل الحيوان الذي لا كلفة فيه ليس بفوت وما في نقله كلفة بخير به في أخذه كما مر فتأمل (وحلف) قول ز في النعت والقدر الخ هو متعلق بأشبهه كما هو ظاهره وهو صحيح لا يحلف كما فهمه مب فاعترضه وقال مطرف وابن كنانة وأشهب وابن حبيب والعتبي وروى عن مالك أيضا القول قول المنتهب منه ان ادعى ما يشبهه وان مثله علا قال في البيان وهو استحسان ووجهه ان عداه المنتهب وظلمه قد ظهر فوجب أن يسقط حقه في أن يكون القول قوله لقول النبي صلى الله عليه وسلم ليس لعرق ظالم حق والظالم أحق من حمل عليه اه وعلا النعمي بانه في الغالب لا يقر بالحق المنتهب اه وبهذا جرى العمل بقاس كأشاره ناظمه بقوله



وابن كثة يقولان في هذا وشبه القول قول المنتهب منه ان ادعى ما يشبهه وأن مثله عليه  
قال القاضي قول مالك هو القياس لقول النبي صلى الله عليه وسلم البيعة على من ادعى  
واليمين على من أنكر ثم قال وأما قول مطرف وابن كثة فهو استحسان ووجهه أن عداء  
المنتهب وظلمه قد ظهر فوجب أن يسقط حقه في أن يكون القول قوله لقول النبي صلى الله  
عليه وسلم ليس لعرق ظالم حق والظالم أحق بالجل عليه اه محل الحاجة منه بلقطه  
وعما في المدونة وسماع ابن القاسم قال ابن القاسم وابن الماجشون وصرح غير واحد  
بأنه المشهور وبعما قاله مطرف وابن كثة قال ابن حبيب ونقله الرعي عن مالك أيضا كما  
في تبصرة ابن فرحون وبهذا القول جرى العمل منذ زمان وقد نظمه أبو زيد القاسمي في عملياته

لوالد القليل مع عين \* القول في الدعوى

بقوله

البيتين ونقل في شرحه من جواب الامام قاضي الجماعة أبي القاسم بن أبي النعمان  
فالذي جرت به الاحكام عندها به هذه الحاضرة في هذه النزالة ومثله أن القول قول والد  
القتيل مع يمينه والظالم أحق أن يحمل عليه وان كان المشهور بخلافه ثم ذكر عن سيدي  
العربي القاسمي أن بهذا شاهد الحكم حين قدم الخليفة أبو العباس المنصور حضرة فاس  
بحضرة فقهاء فاس كقاضي الجماعة المذكور والشيخ القصار وسيدي علي بن عمران  
وعلماء امرأ كش سيدي محمد بن عبد الله البوعبوي وغيره وقاضي شفشاون سيدي محمد  
ابن الحسن بن عرضون رحمهم الله وكان ذلك عام أحد عشر وألف اه منه ملخصا بلقطه  
ونقله أبو علي هنا وقال عقبه ما نصه إلا أن قوله بغير المشهور قد يدعى في قول مطرف أنه  
مشهور أيضا أو قوى كما لا يخفى والقوة لا اشكال فيها كنف وهو مالك ومطرف وابن  
كثة وأنتهب واختاره ابن حبيب ونسبه للخمي في تبصرته للعربي أيضا وعلاه بأنه في  
الغالب لا يقر بالحق المنتهب اه منه بلقطه ونسبته لاشبهه ذكرها ابن يونس أيضا انظر  
كلامه عند قوله في باب القضاء ثم حكم عليه بلأيمين وهـ ذاجار في أصحاب حكم الجور  
يأتون منزل المشكوك به ظلما فيأخذون ما فيه وفي أرباب الغارات على جيرانهم ونحو ذلك  
وظهور المصلحة فيه لا ينكر والله أعلم وقول مب ظاهره أنه لا يخلف في دعوى التلف  
الخ فيه نظر اذ ليس هذا بظاهر كلام ز لان قوله في النعت والقدر راجع لشرط الشبه  
الذي قيد به كلام المصنف وانما يكون ظاهره ما قال لو ذكر ز ذلك متصلا بقول المصنف  
وحلف ومعنى كلام ز ان حلفه في دعوى التلف مطلق وفي النعت والقدر مقيد بأن  
يشبهه فتأمل بانصاف (كشتر منه) قول ز وأما تضمينه وعدمه فشيء آخر سيأتي في  
قوله وضمن مشتر الخ الصواب سيأتي في قوله ثم غرم لاخر رؤية مع قوله وضمن مشترك يعلم  
الخ تأمل (وضمن مشترك يعلم في عمد) قول ز فان قيل قد مر أن المشتري يغرم لاخر  
رؤية الخ الصواب اسقاط هذا السؤال وجوابه اذ لا معارضة أصلا أما أولاف لان ما هنا  
في اتلافه عداوه عام وما مر في دعوى تلفه بسموئ وهو خاص بما يغاب عليه ولم تقم  
بينة بتلفه وأما ثانيا فانه اذا تلفه يوم كذا يغرم قيمته ذلك اليوم فقد غرم قيمته لاخر رؤية

لوالد القليل مع عين

القول في الدعوى البيت

انظر شرحه وهو جار في أصحاب  
حكام الجور يأتون منزل المشكوك به  
ظلما فيأخذون ما فيه وفي أرباب  
الغارات على جيرانهم ونحو ذلك  
وظهور المصلحة فيه لا ينكر والله  
أعلم (كشتر منه) قول ز سيأتي  
في قوله وضمن مشترك الخ صوابه  
سيأتي في قوله ثم غرم لاخر رؤية  
مع قوله وضمن مشترك الخ تأمل  
(وضمن مشترك الخ) قول ز فان  
قيل الخ الصواب اسقاطه لان يوم  
التعدي هو يوم آخر رؤية فلا  
معارضة أصلا فتأمل



لان يوم الاتلاف هو آخر يوم رى عنده فتأمله (وهل الخطأ كالعبد تأويلان) قول مب  
 الاول لابن أبي زيد انظر من عزاه لابن أبي زيد فاني لم أراه لغيره وانما قال في صحيح بعد أن  
 ذكر عن أبي الحسن أنه ظاهر المدونة مانصه ابن عبد السلام لانه ربما تأول على المدونة  
 أي عدم الفرق اه منه بلفظه وقال ابن ناجي مانصه قوله ولو كان المبتاع هو الذي  
 قتلها فله بها أخذه بقيمة يوم القتل قال أبو ابراهيم ظاهره كان القتل عمداً أو خطأ  
 وهو قول أشهب يعني في المجموعة وقال ابن القاسم في العتبية هذا في العمد أو ما في الخطأ  
 فكأن لو كان بأمر من الله تعالى قلت وفسر ابن رشد قولها بقول ابن القاسم وهو  
 الصواب لان تفسير قول ابن القاسم بقوله أولى من نفسه بقوله غيره ورجح بعض شيوخنا  
 الاول لعموم لفظها اه منه بلفظه وحراده ببعض شيوخه ابن عرفة فانه قال مانصه  
 وفيها لو قتل الجارية مبيتها من غاصب لم يعلم بغصبها فله بها أخذه بقيمة يوم القتل ثم يرجع  
 هو على الغاصب بالثمن قلت مثله لابن القاسم في المجموعة بزيادة قال أشهب قتلها عمداً أو خطأ  
 لانها جناية وفي سماع عيسى ابن القاسم هذا ان كان ذلك عمداً وان كان خطأ فلا شيء فيه  
 على الغاصب ولا على المشتري ابن رشد هذه التفرقة تفسر قوله في المدونة اذ لم يفرق فيها  
 بين عمداً ولا خطأ وقيل لافرق بينهم ما والخطأ كالعبد قلت ظاهر كلام الشيخ ان قول أشهب  
 وفاق لابن القاسم في المجموعة وعليه حمل بعضهم المدونة وهو ظاهر لان اطلاقاتها كالعموم  
 اه منه بلفظه وكان مب اغتر بكلام ق لئله كلام ابن عرفة غير تام بل أسقط منه  
 ما هو صريح في ان قول ابن القاسم الذي أشار اليه هو في المجموعة فتأمله بين لك وجهه  
 (كقطع ذنب دابة الخ) قول ز الآن تكون هي ذات هيئة لمسلم الخ قال نو الظاهر  
 أنه لا مفهوم لهذا القيد وأن الذي كذلك اه وما قاله صواب وهو ظاهر كلام الأئمة ووجهه  
 بين غاية والله أعلم (وان لم يفته بنقصه) قول ز وكذا في الصانع كما حكى ابن رشد الاتفاق  
 عليه الخ ابن عرفة ابن رشد في سماع أصبغ من كتاب الجنائيات ان قطع يديه أو الواحدة من  
 صانع ضمن قيمته اتفاقاً وفي عتقه اختلاف في هذا السماع معها يعتق عليه اه منه بلفظه  
 قلت وبه هذا جزم ابن يونس ونقله عن الاخوين بزيادة قيد ونصه قال لا أي مطرف وابن  
 الماجشون وان قطع يد عبد فان كان صانعا وعظم شأنه الصنعة فقد ضمنه وان لم يكن صانعا  
 فأنما فيه ما نقصه وان كان تاجراً نبه لا اه منه بلفظه ولا شك أن هذا كله يفيد فوته لكن  
 قال تت في كبره مانصه وما ذكره المصنف في قطع اليد الواحدة ظاهره ولو كان صانعا  
 وهو كذلك وهو مذهب ابن القاسم وطريق ابن رشد في سماع أصبغ من كتاب الجنائيات  
 ان فعل ذلك بضاعه ضمن قيمته اتفاقاً اه منه بلفظه وهو يفيد أن طريقة ابن رشد ضعيفة  
 وقد سلم له ذلك بحشيه بسكوته اعنه ويشهد له كلام الشامل ونصه وان لم يفته بنقصه  
 كأذهب ابن ناقة وبقرة وعين عبد وكذا يد موان صانعا وقيل كفتوته اه منه بلفظه  
 \* (تنبيه) في ح هنا مانصه مسئلة من استهلك فرد خف لرجل انه لا يلزمه قيمته على  
 انفراده وانما يلزمه ما نقص من قيمته اجماعاً من البيان وفي المسائل الملقوطة والصحيح  
 فيمن استهلك أحد المزدوجين أو أحد الاشياء التي لا يستغنى بعضها عن بعض انه يغرم قيمة

(تأويلان) انظر من عزاه الاول لابن  
 أبي زيد كما فعل مب ولفظ ابن  
 عرفة ظاهر كلام الشيخ ان قول  
 أشهب أي بالاطلاق وفاق لابن  
 القاسم في المجموعة وعليه حمل بعضهم  
 المدونة وهو ظاهر لان اطلاقاتها  
 كالعموم اه وكان مب اغتر  
 بكلام ق فانه نقل كلام ابن  
 عرفة غير تام انظره والله أعلم (كقطع  
 الخ) قول ز لمسلم أي أولذي (وان  
 لم يفته الخ) قول ز وكذا في  
 الصانع الخ كلام ابن عرفة وابن  
 يونس يفيد قوة هذا اختلاف  
 ما يقتضيه تت والشامل من  
 ضعفه والصحيح أن من أنفأ أحد  
 مزدوجين يغرم قيمته مامعاً كافي  
 ضيق انظر الاصل وانظر حكم من  
 أنفأ سفر من ديوان في ح والله  
 أعلم



المستلث مع قيمة عيب الباقي منهما وقيل بوجوب قيمتهما ثم ذكر حكم من استهلك سفره من  
ديوان ثم قال اه كلام المسائل الملقوطة ونحو ذلك في ضيغ اه محل الحاجة منه بلفظه  
ونقله جس وسله وفيه نظر لان قوله ونحو في ضيغ صريح او كالصريح في انه في  
ضيغ قال الصحيح انه يغرم قيمة المستلث مع قيمة عيب الباقي مع أنه هو نفسه نقل فيما مر عند  
قوله في العيوب أو أحد مزدوجين عن ضيغ خلاف هذا وان الصحيح أنه يغرم قيمتهما معا  
وماتقدم له هناك هو الصواب لاما عتافان الذي في ضيغ عند قول ابن الحاجب واذا  
تعدد المبيع فان كان المبيع وجه الصفقة أو كاحد الخدين فكما اتحد هو مانصه قوله  
فكما اتحد أي فليس له الاراد الجيع وله هذا كان الصحيح فيمن استهلك أحد المزدوجين  
وجوب قيمتهما اه منه بلفظه قل وتصحیح ضيغ هذا هو الذي يجب التعويل  
عليه لانه الجاري على مسئلة العيب كما قال لكن كلام البيان الذي ذكره ح يشهد لتصحیح  
صاحب المسائل الملقوطة اذ الظاهر أنه ما متفقان في المعنى وابن رشد في البيان جزم به ولم  
يحل فيه خلافا بل عبارة تقيدها الذي قاله اهل المذهب كلهم فانه قال في رسم مرض  
وله أم ولد فاضت من سماع ابن القاسم من كتاب السداد والانه اثنان شرحه المسئلة  
مانصه والزام المستلث في هذه المسئلة أكثر من قيمة ما استهلك شبيه بما قالوا فيمن  
استهلك فرد خفر لرجل انه لا يلزمه قيمته على انفراد وانما يلزمه ما نقص من قيمتهما جميعا  
اه منه بلفظه (ورقا النوب مطلقا) رقا اليسير مصرح به في المدونة وغيرها ولم أر من  
ذكر فيه خلافا لابن يونس قال لو قال قائل في اليسير انما عليه ما نقصه فقط لم أعبه لانه  
اذا أعطاه ما نقصه دخل الرق في قيمة هذا النقص اه منه بلفظه ونقله المصنف في توضيحه  
وابن عرفة وثقه دم عند قوله أو ذبح عن ابن يونس ان ابن المواز قال اتفق على ذلك مالك  
وابن القاسم وأشهب وظاهر ابن الحاجب انه متفق عليه لقوله فان كان يسير الم يكن له  
الامانة بعد رفو به باتفاق اه قال في ضيغ قوله باتفاق يحتمل أن يعود على قوله فليس له  
الامانة ويحتمل أن يعود عليه ما معا اه منه بلفظه وأما الكثير فبمع المصنف فيه قول  
ابن الحاجب فان كان فسادا كثيرا خيره في أخذه وما نقصه وبين قيمته قالوا بعد رفو  
النوب اه مع أنه قال في توضيحه مانصه قوله قالوا يوههم واطوا أهل المذهب أو أكثرهم  
وانما نقله ابن يونس عن بعض اصحاب ثم نقل عن ابن يونس أن هذا الذي قاله بعض  
الاصحاب خلاف ظاهر قولهم اه وهو كذلك في ابن يونس وبعض الاصحاب الذي أجم له  
هو عبد الحق كما بينه ابن عرفة ونصه وعلى أخذه في الفساد الكثير في كونه بعد رفو كاليسير  
أو دونه بخلاف قول عبد الحق قائل بالاختلاف مدواة الحيوان قائلان ما يتفق على رفو  
النوب وحصول الاصلاح معلومان وما يتفق في المدواة وحصول النفع بهما غير معلومين  
ونقل الصقلي عن ظاهر أقوالهم وعزاهما المازري للمتأخرين قال بناء على انه في اليسير  
لادخال الخاني ربه في مؤنة الاصلاح أولانه قضاء المثل في يسير ذوات القيم اه منه بلفظه  
وهو يفيد أن الراج خلاف ما قاله المصنف في الكثير لانه سلم نقل ابن يونس عن ظاهر قول  
أهل المذهب وهو ظاهر المدونة انظر نصا في ق وظاهرها حيث لا معارض أقوى

(ورقا) قول ز وبدونه ويكتب  
بالالف أي على لغة رفوت لا على  
لغة رفيت كرميت انظر المصباح  
(مطلقا) أي يسير أو كثير الكن  
كلام ابن عرفة يفيد أن الراج في  
الكثير خلاف ما قاله المصنف تبعا  
لغيره دلحا لانه سلم نقل ابن يونس  
عن ظاهر قول أهل المذهب انه  
لا يلزمه رفو وانما ربه أخذه  
وما نقصه أو أخذ قيمته وهو ظاهر  
نص المدونة الذي في ق وظاهرها  
حجة اذا لم يعارضه أقوى منه فكيف  
اذا اعتضد بغيره كما هنا والله أعلم



منه كما هنا فكيف اذا كان ظاهر كلام غيرها ايضا من اهل المذهب وبأى كلام أبى على بعد  
 في القولة بعد هذه وقول ز ويكتب بالف أى غير المهموز وأما المهموز فلا يحتاج الى  
 التنبيه عليه وأشار بقوله يكتب بالف الى أن آله منقلبة عن واو كما هي قاعدة الخط في  
 الثلاثي كغدا ودعا وعفا وما أشار اليه هو مقتضى صنع القاموس ولكن في المصباح مانصه  
 ورفوت الثوب رفوا من باب قتل ورفيته رفيا من باب رعى وهى لغة فيه وهى لبنى كعب  
 اه منه بلفظه وعليه فلا يتعين كسبه بالالف بل يترجح فقط والله أعلم (وفي أجره الطيب  
 قولان) قول ز وهو الراجح بالاولى من رفوا الثوب في هذه الاولوية نظر لان لزوم الرفو  
 يقول به من لا يقول بأجره الطيب ويرده هذه الاحروية قوله هو نفسه آخر وانما لم يتفق  
 عليه كرفوا الثوب الخ فتأمل ثم مارجم ظاهره في السير والكثير وهو موافق لما رجحه أبو على  
 في السير ومخالف له في الكثير فانه قال بعد انقال مانصه وقد تحصل أن أكثر الرفو في السير  
 هو الراجح والكثير فيه قولان مرجحان وربما يكون القول بعدمه أرجح وفي أجره الطيب  
 في الجرح السير قولان بخلاف الكثير على ظاهر اطلاقهم اه منه بلفظه وذلك قبل ذلك  
 عن اللغوى مانصه والاول أحسن أن على الجاني الرفو وأجره الطيب ثم قال مانصه  
 والراجح لما ذكر أجره الطيب قال ومذهب اللغوى في ذلك هو الصحيح ثم قال قوله وفي  
 أجره الطيب قولان يظهر رجحان الاجارة في هذا على الجاني وان كان ابن عبد السلام ذكر  
 ما ذكر اه منه بلفظه وظاهر كلامه في حاشية التحفة يخالف صريح كلامه هنا لانه لم يفرق  
 فيما بين التليل والكثير وانما قال مانصه والراجح في ذلك لزوم الاجرة للجاني وعلى ذلك أبو  
 محمد صالح بقوله مانصه لانه أدخل نفسه في ذلك والظالم أحق بالجل عليه وهذه الاجرة  
 واجبة برئ الجرح على شين أو على غير شين ان على الجراح أجره الطيب الخ انظر بقية ان  
 شئت فان جل على ظاهره خالف صريح كلامه هنا وقوله هنا وان كان ابن عبد السلام ذكر  
 ما ذكر الذى ذكره ابن عبد السلام هو أن عدم اللزوم هو ظاهر المذهب اه وقد نقله في  
 ضيح وسلمه كما سلمه ابن عرفة اذ لم يتعقبه عليه بل ما نقله عن عبد الحق وابن يونس في الرفو  
 حسب ما قدمناه عنه شاهد له من تأمله وأنصف وكلام ابن يونس الذى فى ق وغيره شاهد  
 له أيضا وقال تت بعد ذكره القول الاول في كلام المصنف باللزوم مانصه وعدم لزومه  
 لان الرفو يتحقق أمره في الثوب بخلاف هذا فإما أخذه مع نقصه ابن عبد السلام وهو ظاهر  
 المذهب وفي الشامل هو الاصح وقال بعضهم هو المشهور اه من كسبه بلفظه ونص  
 الشامل لأجر طيب على الاصح واستحسن خلافه اه منه بلفظه فلكل من القولين  
 مرجح والله أعلم \* (تنبيهان \* الاول) \* ما ذكره أبو على من أن في رفو السير قولين مخالف  
 لما صرح به غير واحد من لزومه اتفاقا وقد نقل ذلك هو نفسه عن الشارح وغيره وسلمه  
 فان كان أشار بذلك الى ما قدمناه عن ابن يونس من قوله لو قال قائل بعدم لزومه لم أعبه فلا  
 يخفى ما فيه \* (الثاني) \* قال أبو على هنا مانصه وتنزل عندنا نازلة كثير الجرح الخامس في  
 وقت الحصاد أو في وقت الحرث في يديه مثلاً فيمنع من العمل هل يلزم الجاني أن يعطيه أجرا  
 يخدم في محله مستدلاً عليه بأنه عطله ولا عنده ما يعيش به غير ما ذكر ويظهر من كلام اللغوى

(وفي أجره الطيب قولان) قول ز  
 وهو الراجح مخالف لما رجحه أبو على  
 هنا في الجرح الكثير انظر الاصل  
 وقول ز بالاولى ومن رفوا الثوب  
 برده قوله أخيراً وانما لم يتفق  
 وأيضاً فان الرفو يقول به من لا يقول  
 بأجره الطيب تأمل وهل لمن  
 تعطلت منفعة بسبب الجرح  
 كالجرح الجاني الذى عطلها أجبر  
 يخدم في محله كما جرح اليه أبو على  
 لكن الجارى على قول المصنف  
 المار به لاهل المذهب ومنفعة  
 البضع والخرب بالتقويت وغيرهما  
 بالقوات انه ان كان حرافة لاشئ له  
 وان كان عبد اوجب على الجاني غرم  
 قيمة منفعة فتأمل والله تعالى أعلم



في الصانع وفي أجرة الطبيب انه يلزم ذلك الجاني لان الظالم أحق أن يحمل عليه لاسيما وهو متعذ ظالم للخصم من مثلاً ولم أقف فيه على نص بعد البحث عنه والعلم عند الله سبحانه اه منه بلفظه **قلت** كلامه يدل على انه لا خصوصية للخصم بذلك بل كل من تعطلت منفعته بسبب الجرح هو كذلك ولا شك انه لا فرق بين الجرح وبين غيره وإذا كان كذلك ففيما قاله نظر وقوله ولم أقف على نص فيه فيه نظر واضح اذ نصوص المتقدمين والمتأخرين مصرحة بخلافه لقول المصنف تـعـالـاهـل المذهب ومنفعة البضع والجرح بالتقويت وغيرهما بالقوات فالذي تعطلت منفعته بالجرح ان كان حر الاثنى له على من قوتها عليه لانه لم يستعمله وانما عطله عنه بالجرح كنعطيه بشتيده أو سجنه أو غير ذلك من موانع العمل وان كان عبداً وجب عليه غرم قيمة منفعته لا الحكم عليه بأن يأتي بشخص آخر يعمل مكانه وهذا ظاهر جلي وان قال ما قال أبو علي والعلم كله للكبير العلي

\* (فصل في الاستحقاق) \*

قال في الصحاح مانصه وأحققت الشيء أو جبه واستحقته أي استوجبه اه منه بلفظه وفي القاموس مانصه واستحقه استوجبه اه منه بلفظه وفي المصباح مانصه واستحق فلان الأمر استوجبه قاله الفارابي وجماعة فالامر مستحق بالفتح اسم مفعول ومنه قولهم خرج المبيع مستحقاً اه منه بلفظه فانظر ذلك مع قول الرصاص مانصه الاستحقاق في اللغة معلوم وهو اضافة الشيء لمن يصلح به وله فيه حق اه نقله أبو علي مقتصر عليه فتأمل مع كلام هؤلاء الأئمة وقول منب عن غ عن بعض الخواشي هل يرد عليه اعتصار الهبة لم يذكر غ ولا م ب جواب هذا السؤال وجوابه أنه لا يرد لاسيما عند من يشترط في صحة الاعتصار خصوص هذه المادة تأمل ولا بد وان كان البرزلي جزم بإرادته مع زيادة مسئلة أخرى نقله أبو علي وسلمه ولكنه لم يذكره على حد ابن عرفة ونص أبي علي وقال البرزلي رسم الاستحقاق في الفقه بأنه رفع ملك ظاهر ملك سابق عليه فأورد عليه الاستحقاق بحرية ورسم بقوله أخذ محو زادي حائز ملكه فأورد عليه الشفعة فزيد لا بعوض فأورد عليه اعتصار الاب ما وهب لولده ورد الغرماء يبيع الورثة المتعدين في بيعه هذا القطة ثم ذكر رسم ابن عرفة وأحمد ولم يعترضه اه كلام أبي علي وهو ظاهر فحد ابن عرفة على هذا مطرد لكن أورد عليه انه غير مطرد من غير هذا الوجه قال ابن ناجي في شرح المدونة مانصه ونقض عليه في درسه على ما بلغني بمسئلتين \* احدهما اذا قال لزوجته اذا تزوجت عليك فامر الداخلة عليك بذلك فتزوج عليها بغير انتم اطلقت الداخلة عليها فانه يصدق عليها الحد \* الثانية امرأة المفقود اذا حكم عليه بالتقويت وتزوجت ثم قدم زوجها فانه أحق بها الآن يقال في الحد ملك مالي قبله اه منه بلفظه ونقله أبو علي بالمعنى **قلت** الاولى غير واردة قطعاً والجرحها بقوله بثبوت ملك قبله لان زوال عصمة الثانية ورفعها ليس مسبباً عن ثبوت ملك الزوج عصمة الاولى بل عن جعله ذلك لها اذ لو جعل ذلك لغيرها فطلقتها بشرطه للزمه وهذا على أن المراد بالملك ما فهمته من ملك الزوج عصمة الاولى فان أريد به ماملك ملكته الاولى من طلاق الثانية لم يرد أيضاً لانه قال بملك قبله وليس ملك الاولى ذلك

كذا استوجبه كافي كتب اللغة فلا استحقاق الاستيجاب وهو راجع الى قول خش وأبي علي تبعاً للرصاص هو اضافة الخ خلافاً لهوني **قلت** وقول ابن عرفة أو حرية كذلك لو كان مراده ما قرره به خش وبني عليه ميب اليراد والجواب لكان الاختصر أن يقول بثبوت ملك أو حرية قبله والظاهر كما قال خنبي انه أراد استحقاق مدعي الحرية فالتقدير أو رفع حرية كذلك أي بثبوت ملك قبله وأما الاستحقاق بحرية فكانه رأى أنه ليس استحقاقاً حقيقياً فلا حاجة لادخاله في التعريف وأورد على منعه من قال لزوجته ان تزوجت عليك فامرها بذلك ففعل فطلقها وامرأة المفقود ونحوها تزوج ثم يقدم زوجها قبل الدخول فانه أحق فلو قال في الحد ملك مال واعتصار الهبة وأخذ البائع سلعته من المفلس وأجيب بان رفع الملك فيملاذ كرم يكن بثبوت ملك قبله بل بايقاع الزوجة الاولى الطلاق على الثانية لا بمجرد ثبوت ملكه الطلاق وبقصدوم الزوج وتبين الخطأ لا بثبوت ملكه المستقر المحكوم بانقطاعه لظن موته ثم ارتفع ذلك الظن بقدمه وبارتجاع الوالد بدليل أنه لو لم يرتفع لم يرتفع ملك الولد مع ثبوت ملك والده قبله وباختبار البائع الأخذ على أن هذا يخرج أيضاً بقوله بغير عوض وهذا كله أوضح مما في هوني فانظره متأملاً والله أعلم وقول ابن عرفة حكمه



بسابق على ملك الزوج عصمة الثانية اذ لا يصح ذلك الا على أن المعلق سابق على المعلق عليه وهو باطل بالضرورة وعلى تسليم انه سابق عليه تسليم اجدليا فلا ترد أيضا لان زوال عصمة الثانية لا يقع بثبوت ملك الاول اثناء طلاقها بل بانشاء طلاقها وادعاء انه نسب اليه لان سبب السبب لا يصح لانه مجاز فلا يعدل عن الحقيقة اليه ولو لم يؤد الى الاعتراض على الشيوخ فكيف مع تأديته اليه فتأمل فانه ظاهر وان خفي على الاكابر حتى صاحب الحد نفسه حين أو رد عليه وعندى أيضا أن الثانية غير واردة لان رفع عصمة الثاني عنها عند قدوم الاول ليس مسببا عن ثبوت عصمة الاول بل عن تبيين الخطا في حكم الحاكم الذي نشأ عنه تزوج الثاني والحق أن المستثنين معالا يردان على ابن عرفة لان الملك اذا أطلق في اصطلاح الفقهاء انما يراد به ملك المال ذاتا أو منفعة فلا تدخل العصمة في قوله ملك وان أضيف الى شيء لانه منكر في سياق الاثبات فلا تم فتأمل به بانصاف والله أعلم وقول مب عن ح عن ابن عرفة حكمه الوجوب الخ سلم كلام ابن عرفة هذا ح وجس و تو و مب وغير واحد وتعبه أبو على بن رجال ونصه لا يظهر الوجوب لان الانسان له أن يسامح غيره في حقوقه المالية فاذا اعترف دابة عند مشتر لم يعلم بالغصب وظهر له ضعفه وقصد تركها بيده لله تعالى وعدم اثبات ذلك له وأخذ فأي مانع من هذا بل هذه صدقة خفية غاية ويؤجر على ذلك بل لا ريب انه محل الحاجة منه بل نظمه قلت وفيه نظر من وجوه أحدها قوله فاذا اعترف دابة الخ لان الدابة وشعورها غير واردة على ابن عرفة لجزمه بأنه مباح في غير الربع فتأمل ثانيا أن ابن عرفة لم يقصد أنه ممنوع من تسليمه ملكا وانما مقصوده انه اذا لم تسمح نفسه بتسليم ذلك له وأراد ترك ذلك بيده مع بقاء ملكه عليه وأما ما فهمه عنه فلا يقصده أحد فضلا عن ابن عرفة اذ لا انسان أن يعطى ما بيده من ملكه لغيره فكيف يمنع مما ذكر ثانيا ان كلامه صريح في أنه اذا سلم له ذلك ولم يعلمه هو ولا حصل له علم بذلك من غيره أنه يملكها بذلك ملكا حقيقيا فتكون صدقة خفية وفيه نظر لان قبول الصدقة شرط فيها لاتصريح بدونه اتفاقا وهو منتف اذا ذلك لان من هي يده معتقدا أنه املكه لاحق في اليد مثلا الذي هو مال الكها فتأمل بانصاف نعم قد يقال لا يظهر الوجوب في ذي الشبهة لانه ان كان لا نفاذه من الاثم بتصرفه في ملك الغير بغير اذن فالاثم منتف عنه لعذره بعدم علمه وعسكه بالظاهر فالاثم منتف عنه اجماعا وان كان لما في تركه من اضاعه ماله فهي منتفية هنا لاتقاع الغير به كما أشرنا اليه فيما سبق من هذا التأليف فتأمل بانصاف وقول مب عن ح وأما شروطه فتلاية الاول الشهادة على عينه الخ سلم كلامه هذا كما سلمه جس و تو وقال أبو على بعد أن نقله عن الباب مانصه وقوله وأما شروطه الخ فيه تدخل مع ما قبله يظهر بأدنى تأمل اه قلت الذي فيه بحسب الظاهر هو التخالف لا التدخل لانه جعل أول اقيام البينة سببا وجعله ثانيا شرطاً وجوابه أن قيام البينة بأنه ماسكه لا يعلمونه خرج عن ملكه الخ هو السبب وذكره اذ ذلك قوله على غير الشيء المستحق ليس من تمام السبب وكون البينة الشاهدة بما ذكر سببا لا يكفي وحده بل لا بد أن تنضم اليه الشروط التي منها كون

الوجوب أي ما لم يسمح به وما لم يكن من ذي الشبهة اذ لا تم عليه حتى يجب الاستحقاق منه لتخليصه منه فتأمل والله أعلم وقول مب عن ح على غير الشيء المستحق الخ ليس هذا من تمام السبب حتى يخالف جعله بعد شرطاً فتأمل وقوله الثالث عين القضاء الخ في هذه التسمية مجاز عرفي كما يعلم عراجه شروح قول الزقاق عين قضاء ذي الخ وقوله والقول المعمول به أي الى الآن وهو الرابع أيضا وأما قول ناظم العمل الثاني



شهادة البينة على عين المشهود به الخ فتأمل والله أعلم وقول مب تبعا لـ الثالث  
عين القضاة تقدمت هذه التسمية في كلام المصنف وهي مجاز باعتبار التسمية العرفية كما  
يعلم من الوقوف على كلام الزقاق وشروحه عند قوله يميز قضاة ذي الخ وقوله وفي لزومها  
ثلاثة أقوال والمعمول به الخ هذا المعمول به هو الراجح أيضا انظر ما يأتي عند قوله في  
الشهادات واليمين في كل حق الخ وظاهر كلام مب أن هذا العمل مستمر الى وقته اذ لم  
ينبه على مخالفته وهو كذلك وقول أبي زيد القاسمي في عملياته

كذا في الاستحقاق للاصول \* القول باليمين من معمول

قد اتفق عليه راجع شراحه (إن لم يفت وقت ما ترادله) قول مب ورده بعضهم  
بان لفظ العتبية عن أصبغ يدل لمفهمه غ الخ ما قاله هذا البعض هو الظاهر وهو  
الذي يدل عليه كلام ضيغ لمن تأمله وأنصف وكذا كلام ابن عرفة والله أعلم (وله أخذه  
بقيته الخ) قول ز ورفق ابن يونس بأنه فيه يؤدي الى بيع الزرع قبل بدو صلاحه الخ  
هذا نسبة ابن عرفة لابن المواز ونصه محمد ولا يجوز إبقاؤه للغاصب بكرة لأنه يبيع الزرع  
قبل بدو صلاحه فقبله الشيخ وابن المواز وقال المازري انما هذا على أن من خير بين شيئين  
عدمه فلا وعلى أنه لا يعد متبعا لا يتصور فيه بيع الزرع قبل بدو صلاحه اه منه بلفظه  
وقد وقع لابن ناجي في شرح المدونة أمور حين تعرض لهذه المسئلة أنظنها نشأت لمن  
خلل وقع في نصته من ابن عرفة والله الموفق ومن جملة كلامه ما نصه وخروج بعضهم  
خلاف من الخلاف فيمن ملك أن يملك هل يعد مال كاحكام ابن عبد السلام اه منه بلفظه  
وقد علمت مما ذكرناه صدر السبوع ما في هذه القاعدة التي ذكرها وصلها فراجعها والله أعلم  
وقد نقل في ضيغ هذا التخريج وسلمه وفيه ما قد علمت (والافكراء السنة) قول مب  
فظهر ترجيح كل من الروايات الثلاث أن الثالثة وان ترجحت باختيار غير واحد لها كما قال  
هي شاذة في نفسها عن الامام وقد بحث ابن عرفة في الفتوى بها ونصه المازري للداودي  
عن مالك رواية شاذة أن الزرع لرب الارض وعليه النفقة ومال اليها واحتج بحديث  
الترمذي قال صلى الله عليه وسلم من زرع أرض قوم بغير إذنهم فالزرع لرب الارض وعليه  
ما أنفقه واحتج بأن من غصب أمة فولدت فولد هارب الأمة بقدر النفقة كالبدن  
والنماء في بطن الحاربية كك النماء في بطن الارض وورد هذا السؤال الى المهدي  
وشيوخ الفتوى متوافرون فأفتى أشهرهم وأفقههم منذ نحو ستمين عاما بأن  
الزرع لرب الارض واحتج بما احتج به الداودي كآته من عند نفسه ووافقته أنا  
في فتواه واحتجيت بأن الزرع نشأ عن الحب والارض فكان يجب كون الزرع بينهما  
لكن لا يعلم قدر مال كل من الارض والبذر من التسمية في الزرع الا الله تعالى فخصت  
الارض به لانها أرحح لانها لا تنتقل والحب ينتقل ولان تسميتها ساحل وتسمية الحب حرام ثم  
أطال وتفاصيل في الاحتجاج بمعنى قوله تعالى ولكم في القصاص حياة بما تقر بحاصله  
الحكم بكون الزرع لرب الارض أمر يوجب صون الاموال المحترمة عن العدا وكل أمر  
يوجب صون الاموال المحترمة عن العدا واجب فالحكم بكون الزرع لرب الارض

كذا في الاستحقاق للاصول

القول باليمين من معمول

قد اتفق عليه كما في شراحه (إن لم  
يفت الخ) قول مب ورده بعضهم  
الخ ما قاله هذا البعض هو الظاهر  
وهو الذي يدل عليه كلام ضيغ  
وابن عرفة والله أعلم (وله أخذه  
الخ) قول ز ورفق ابن يونس أي  
وابن المواز وهو مبني على أن من  
خير بين أمرين عدمه متبعا كما قال  
المازري (والافكراء السنة)  
وقول مب واختاره هذه الرواية  
الخ صحيح لكنها شاذة عن الامام  
وقد بحث ابن عرفة في الفتوى بها  
بذلك وأجيب كما في المعيار بان  
التشديد على الظلمة والمحدثين من  
أهل البغي والفساد ألوف من  
الشرع وقواعد المذهب وهل  
قوات الابان بالنظر الى زمن الخصام  
أو الى يوم الحكم والظاهر أنه يجري  
فيه القولان اللذان ذكرهما ابن  
عرفة في ذي الشبهة ومال الى يوم  
الحكم ان كانت المخاصمة بماله وجه  
انظر الاصل



واجب **قلت** فتواء معهم بهذه الرواية مع اعترافه بشذوذها خلاف الاصول وقياسه  
 حفظ الاموال على حفظ الدماء **رد** بما تقر في اصول الفقهاء من أن حفظ الدماء أكدم من  
 حفظ الاموال اه محل الحاجة منه بلفظه وأقره غ في تكميله **قلت** يجاب عن قوله  
 خلاف الاصول بأنهم انما خالفوها لمعارضة أصل آخر كما أشار الى ذلك في كتاب الجامع  
 من المعيار فانه بعد أن ذكر أنه لا تجوز الفتوى بغير المشهور عن غير واحد من أئمة الفتوى  
 وأن المازري قال لا أفتي قط بغير المشهور ورمائه فان قلت فبالمازري لم يبال بهذا  
 الاعتراض ولا وقف على المشهور عند أئمة المذهب والمختار وأفتى بالشاذ وهي رواية الداودي  
 عن مالك مع اعترافه بضعفها وشذوذها في مسألة استحقاق الارض من يد الغاصب بعد  
 الزراعة وخروج الابان وخالف المعهود من عادة من الوقوف مع المشهور وما عليه الجادة  
 والجمهور **قلت** التشديد على الظلمة والمحدثين من أهل البغي والتصادم لوف من الشرع  
 وقواعد المذهب ومنه في المالك غير تطير اه منه بلفظه وهو جواب حسن  
 فتأمل \* (تنبيه) \* انظر هل فوات الابان هنا بالنظر الى زمن الخصام أو الى يوم الحكم  
 لم أر من تعرض لذلك والظاهر أنه يجري في ذلك القولان اللذان ذكرهما ابن عرفة في ذي  
 الشبهة ونصه ولو خاصم المستحق في الابان وحكم له بعد ذهابه في كون الكراء الاول  
 أو للمستحق قولان وخرجهما المازري على الخلاف في المترقيات هل يعتبر الحكم بها يوم  
 ثبوت سيدها أو يوم حصولها وقد يقال ان كانت مخصوصة من استحق منه بماله وجهه فالكراء  
 له وان كانت باطل واضح فهو مستحقه او حضرت فتوى اللغوي لقاض فيمن دعت زوجها  
 للبناء بها فأنكر النكاح فأنبتته فان كان خصام الزوج بتأويل وشبهة فلا يطلب بالنفقة  
 أيام الخصام وان خاصها باطل واضح قضى لها بالنفقة اه منه بلفظه مع اسقاط مالا  
 يضر والله أعلم (وفي سنين يفسح أو يعضى الخ) قول مب فيه نظر فان الغاصب اذا  
 أكره أو افلا شئ له من الكراء الخ في نظره نظر واحتجاجه المذكور وما قرعه عليه بقوله  
 فان أمضى فقد أمضى الجميع بكرامه لم انما يتم لو كان الاستحقاق وقع قبل أن يستوفى  
 شئ من المنفعة أصلاً أو ما بعد استيفاء شئ منها كما هنا فلا يتم لان الواجب للمالك فيمضى  
 الا كترعما كترت به ومن كراء المثل ويطلب به الغاصب وتخبر في فسخ الكراء وامضائه  
 انما هو باعتبار ما بقي فان اختار الفسخ فالامر واضح وان اختار الامضاه لم ذلك المكترى  
 ذا الشبهة بنسبة ما وقع به العقد أو لا مع الغاصب ولا يعرف قدر ما ينوب الباقي الا بعد  
 معرفة النسبة قطعاً فتأمل ما بنصاف وقول ز والمعطوف حقيقة قوله يفسخ الخ فيه نظر  
 ظاهراً لان جعله معطوفاً على أخذه بوجوب نصبه لارفعه عما يقول ابن مالك  
 وان على اسم خالص فعل عطف \* فانصبه ان ثابتاً أو منخذف  
 وقوله وانما الشاذ نصبه مع حذف ان فيه نظر ظاهر أيضاً لان شذوذ ذلك في غير المواضع  
 المعلومة التي هذا أحداهل المطلق القول ابن مالك

وشذ حذف ان ونصب في سوى \* ما مر فاقبل منه ما عدل روى  
 فصدور مثل هذا من ز عجب وسكوت تو ومب عنه كذلك والله الموفق (وأمن هو)

(وفي سنين الخ) قول مب فقد  
 أمضى الجميع بكرامه معلوم الخ  
 فيه أن الواجب فيما مضى الا كتر  
 مما كريت به ومن كراء المثل وفي  
 المستقبل الواجب على المكترى  
 بنسبة ما وقع به العقد أو لا ولا يعرف  
 ما ينوب الباقي الا بعد معرفة  
 النسبة فالظاهر التعميم في المصنف  
 تأمله وقول ز يفسخ بالرفع فيه  
 نظر لقول الخلاصة \* وان على اسم  
 خالص فعلا عطف الخ وقوله وانما  
 الشاذ نصبه الخ صحيح لكن في غير  
 المواضع المعلومة التي هذا أحداهل  
 اقولها \* وشذ حذف ان ونصب  
 في سوى ما مر الخ (وأمن هو) حزم  
 أبو الحسن بأن قوله لا ينس عليه  
 دين محبط تفسير لما قبله عليه جرى  
 ز هنا خلاف ما فسر به قبله عليه  
 وقول ز يخاف عليها الهدم أى  
 ولا تساوى قيمتها مهدومة مقدار  
 الكراء أو الافلا كلام له لانها تكون  
 بيده كالرهن كافي أبى الحسن عن  
 عبد الحق وابن رشد



قول مب ويحتمل أن الثاني تفسير الأول به سدا جزم أبو الحسن إذ قال مانه ثم فسره  
بالذي لا دين عليه وغير المأمون هو الذي أحاط الدين به الله اه انظر نو وأباعلى فتفسير  
هنا قول المصنف وأمن بقوله بأن لم يخف من دين أحاط به موافق لما جزم به أبو الحسن  
لكنه مخالف لما فسره به قبله بقرين من قوله أن يكون المستحق مأمونا في نفسه أى ذا  
دين وخير الخ ففي كلامه لا يخفى وقول ز عن ابن يونس لعلى هذا في دار يخاف  
عليها السقوط ظاهره ولو كانت النفقة والنقض بعد السقوط تساوى قيمتهما مقدار الكراء  
لكن لا بد من تقييده بما إذا لم تساو ذلك لقول أبي الحسن مانه قال عبداً لحق انما يكون له  
الامتناع متى كان لو انهم دمت الدار لم تساوى قيمتهما مدمومة مقدار الكراء الذى دفع المكترى  
والا فلا كلام له ابن رشد هذا صحيح لان البقعة تكون بيده كالهون فيما قدم من الكراء ان  
انهم دمت الدار اه منه بلفظه على نقل أبي على ونقله نو بأنهم من زاد عقب قوله الكراء  
الذى دفع المكترى مانه وأما ان كانت قيمتهما مدمومة تساوى ذلك فأكثر فلا كلام له لان  
له ذمة في دفع اليه حصه باقى الأمد وهكذا حفظته من شيوخنا ابن رشد الى آخر ما مر  
(والغلة لذى الشبهة) قول ز فذو الشبهة الذى له الغلة أخص من ذى الشبهة الذى لا يقطع  
غرسه ولا بناءه صحيح ومن ذى الشبهة الذى يعطى الكراء ولا يقطع زرعه من جر السيل زرعه  
الى أرض غيره بعد نيانه انظر النص بذلك عند قوله فى الاجارة كن جره السيل اليه ومنه  
من حرث أرض جاره غلطا على مذهب أصبغ فى نوازل من كتاب المزارعة مقرقا بين البناء  
غلطا وبين الزرع غلطا ونصه فأما البناء فى العرصه فلا يعذر له أن يعطيه قيمة البناء منقوضا  
أو يأمره بقلعه وأما فى الحرث فيشبهه أن يكون غلطا فأرى أن يحلف ويقر زرعه ويؤدى كراء  
المثل كان فى ابان الزراعة أو لم يكن وهو على الخطأ أبا حتى يتبين أنه تعد قال سمعون اذا  
غلط فزرع أرض جاره أو خرج ليلافل غلظ فزرع أرض غيره أو حرثها فلا شئ له على رب الارض  
وغلطه على نفسه وهو مصيبة نزلت بالزارع الا أن يكونا لهما كما ولم يعلم بذلك حتى فات  
ابان الزراعة فيكون الزرع لزارعه وعليه كراء المثل اه قال القاضى ابن رشد لا يعذر فى  
العرصة اتفاقا لمعرفة حدودها بخلاف القدادين اه ونقله ابن عات فى طريقه وعلى هذين  
القولين اقتصر ابن يونس والمسطى وابن عات وابن عرفة ولم يصرحوا بترجيح ولكنهم صدروا  
بقول أصبغ ولم يقيدوا قوله فأرى أن يحلف بشئ وفى المقصد المحمود مانه ومن غلط وزرع  
أرض جاره فلا عين عليه الا أن يتهم وعليه الكراء فات الابان أو لم يفت اه منه بلفظه  
فأبى بقول أصبغ غير موزونة المذهب وقيد الخلاف بالتمسك ولا شك أنه يقبده انه  
المعتمد (تنبيه) بحث ابن عرفة فى الاتفاق المتقدم عن ابن رشد فى بناء العرصه بقول  
الدونى فى الشفعة من بنى أو غرس فى الارض يظنها له ثم استحققت فعلى مستحقها اقيمة ذلك  
فأما للشبهة اه ثم قال الآن يتأول ما فى الشفعة على أنه بنى فى مضمون عليه بنمته  
لقوله ثم استحققت اه منه بلفظه وهذا التأويل هو المتعين فكلامها فىم اشترى  
غير عالم بالغصب أو من وهب له أو ورث غير عالم أيضا وعلى ذلك حمل كلامها الشيوخ  
والله أعلم (أو المجهول) قول ز هل هو غاصب الخ يريد كذلك اذا جهل هل ياتعه

(والغلة لذى الشبهة) قول ز وان  
كان لا يقطع زرع واحد من هؤلاء  
الخ مثلهم من أسبل زرعه الى  
أرض غيره بعد نيانه فانه يعطى  
الكراء ولا يقطع زرعه وكذا من  
حرث أرض جاره غلطا وهو محمول  
على الغلط حتى يتبين العمد ويحلف  
المتهم بخلاف من بنى فى أرض غيره  
غلطا فانه لا يعذر له بأن يعطيه  
قيمة البناء منقوضا أو يأمره بقلعه  
ابن رشد لمعرفة حدودها بخلاف  
القدادين انظر الاصل (أو المجهول)  
قول ز هل هو غاصب الخ وكذا  
اذا جهل حال ياتعه أو مكره أو  
ادعى الشراء من غير القائم أو أنهم  
ولم يثبت فان ادعاه من القائم ولم  
يثبت فالراجح رد الغلة (مسئلة)  
اذا ادعى رجلا فى أرض وهى  
بأيدهم مامعا أو ليست بيد واحد  
منهم فزرعها أحدهم ما بعد الآخر  
وأفسد الثاني زرع الاول فلاول  
على الثاني قيمة زرعه لانه زرعه بشبهة  
وليس له أن يقطع زرع الثاني وان  
استحق الارض فى الابان لانه زرعه  
أيضا بوجه شبهة انظر الاصل



أو مكرى الأرض منه غاصب أم لا وكذلك إذا ادعى الشراء ولم يثبت قال في كتاب الاستحقاق  
من المدونة وإن كان مكرى الأرض لا يعلم أنه غاصب هو أو مبتاع فزعمها المكثرى منه ثم  
استحقت فكرها كالمشترى حتى يعلم أنه غاصب اهـ منها بلفظها وبهذا استدلل أبو الحسن  
على قولها قال سحنون في قولها الغلة للمتصرف هذا إذا كان مبتاعا أو صارت إليه من  
مبتاع إذا قال عقبه مانصه هذا إذا علم وكذا إذا جهل قال في الاستحقاق فذكر كلامها  
السابق ونحوه لابن ناجي ونصه وعلى ذلك حمله أبو إبراهيم وهو بين على البدئية معلوم من  
المذهب ولذلك أنكر على من نقل خلاف هذا قال عياض في مداركه كان أبو الهيثم من  
أهل مالقة وكبراء فقها ثم ساووا في القضاء وألف كتابا في الفقه حسننا ووقفه على جواب  
في مسئلة غائب عن ماله مدته من الزمان فلما انصرف وجدده عند أقوام ادعوا ابتياعه ولم  
يثبت لهم ذلك وطلب صاحب الأرض منهم الغلة فقال إذا ثبت الأصل للقاء وأنه لم يقوته  
في علم شهوده ولا علم شرائه من وجد في يده لا بقوله باختلاف فيه أصحاب المال واختلاف  
فيه قوله فقال وقالوا يحمل على الشرائع حتى يتبين خلافه ويعلم أنه غاصب ولا غلة عليه  
وقالوا أيضا هو كالغاصب عليه الغلة حتى يعلم الشراء ووقع القولان في أمهات كتبه وخالفه  
أبو علي حسون في المسئلة وقال لا رجوع عليه ولا أعلم فيه خلافا من مالكا وأصحابه وإنما  
يجب الرجوع بالغلة على الغاصب اهـ بلفظه على نقل شيخنا ج **قلت** وقد نقل في نوازل  
المعاوضات من المعيار جوابي أبي الهيثم وأبي علي حسون وزاد في جواب أبي الهيثم بعد  
قوله ووقع القولان في أمهات كتبه مانصه وللعاكم أن يأخذ بأيهما رأى اهـ منه بلفظه  
\* (تنبيه) \* محل هذا إذا ادعى الشراء من غير القاء أو أيهم وأما إذا ادعى أنه اشترى من  
القائم فمخرج عن إثباته فالخلاف فيه شهر والراجح فيه أنه يرد الغلة ففي نوازل المعاوضات من  
المعيار سئل ابن زرب عن ادعى أنه ابتاع دارا من رجل فأنكر ذلك ولم تقم له يدعي  
بينه هل يؤخذ بكرايتها أم لا فأجاب بأنه يؤخذ بخبر جها وكان رحمه الله يقضى بذلك  
فقال له ابن دحون أليس الغلة بالضمان فقال ليس في مثل هذا هذا مقرب بأن الدار كانت للقائم  
ويرغم أنه ابتاعها ولم يثبت ذلك فهو يرجع عليه بالغلة ولو قال الدار ملكي ولم يدع ابتياعا  
ثم ثبت للقائم ملكها لم يرجع عليه بالغلة ابن سهل الذي قاله القاضي سمعت بعض شيوخنا  
يقوله وهو دليل مافي الشفعة من المختلطة اهـ منه بلفظه ونقل الوانوي كلام ابن زرب  
وابن سهل بمنزل ما قدمناه عن المعيار عند قول المدونة في كتاب الاستحقاق قال ابن القاسم  
وأما إن سكنها هذا الوارث الخ وقال عقبه مانصه قلت ويشهد لقول القاضي هنا ما  
في أوائل القذف من المدونة إذا أقربوطه أمة وادعى أنه ابتاعها المسئلة اهـ منه بلفظه  
ونقله غ في تكميله ونصه قال الوانوي ويشهد لابن زرب مافي أوائل القذف من  
المدونة إذا قال ومن أقربوطه أمة رجل وقامت عليه بينة وادعى أنه ابتاعها منه وأنكر ذلك  
رجها فان أبي بالبينه على الشراء الواحد دته وحدت الأمة وان أبي بأمرأة تشهد له على  
الشراء لم يرل عنه الحد بذلك وان طلب الواطي عمن السيد أنه لم يبعها منه أحلفته له فان  
نكل حلف الواطي وقضى لها ودرى عنه الحد اهـ منه بلفظه وهو من قياس الاجرى



لان الحدود تدرك بالشبهات بنص السنة والاجماع ولم يجعل هنا دعواه الشراء شبهة تدفع  
 عنه الحد حتى مع شهادة امرأته بما ادعاه فكيف بالاحوال ولا بن رشد نحو ما لابن زرب  
 ويأتى لفظه قريبا **قلت** أغفلوا كلهم الاستدلال بكلام المدونة في كتاب كراء الدور  
 والارضين وهو من أقوى الأدلة لابن زرب لانه نص في دعوى الكراء ولا فرق بين دعوى  
 شراء الرقاب وشراء المتافع في نحو هذا ونصها قال ابن القاسم من زرع أرض رجل  
 وادعى أنها كراءها منه وربها منكرفه بمصدق مع يمينه إلا أن يعلم به حين زرعها فلم  
 ينكر عليه ثم قالت قال ابن القاسم وان لم يعلم وقدمضى ايان الزراعة فله كراء المثل ولا  
 يقلعه فان لم يفت الابان ولم تقم يمينه أنه علم به وتركه ولا أنه أكرها حلف على ذلك ثم خبر  
 بين أن ياخذ من المكري ما أقرب له قال غيره أكرها المثل فالافان أبي فله أن يأمره أن يقلع  
 زرعها الآن يتراضيا على ما يجوز فينقذين ما ولو ترك لرب الارض جاز ذلك ان رضى به وان  
 لم يكن للمكري في الزرع نفع اذا قلعه لم يكن له قلعه وبقي لرب الارض الآن يأباه فيأمره  
 بقلعه اه منه بلفظها ومثله لابن يونس عنها وسلمه فتأمل والله أعلم **(مسئلة)** قال  
 ابن أبي زمين في منتخبه مانصه وفي سماع يحيى وسألت ابن القاسم عن رجلين تداعيا في  
 أرض فبذرها أحدهما فولا ثم أعقب الآخر فبذرها فحلفا على قول صاحبه وقلب ما ثبت  
 منه فاستل ذلك القول ثم اختصما فيها فاستحقها الذي كان بذرها فولا فقال ان استحقها  
 في أو ان عمل كان له كراؤها على الذي بذرها القمح ويكون زرعها للذي بذره ويغرم صاحب  
 القمح لرب الارض التي استحقها مع كراؤها قيمة القول الذي استهلك وذلك أنه كان زرعها  
 على ما كان يدعى من حقه في الارض ولم يكن غاصبا لها وان استحق الارض ربهما وقد فات  
 أو ان العمل فلا كراء المستحقها على الذي بذرها فحلفا والقمح للذي بذره وعليه قيمة القول  
 الذي استهلك على كل حال اه منه بلفظه وسلمه ونقله ابن يونس في كتاب الغصب وسلمه  
 أيضا والمسئلة في أول رسم أول عبد ابتاعه فهو حر من سماع يحيى من كتاب الاستحقاق  
 قال ابن رشد في شرحها مانصه هذا كما قال ان الرجلين اذا تداعيا في الارض وهي بأيديهما  
 جميعا وليس في يد واحد منهما فزرعاها جميعا أحدهما بعد الآخر فافسد الآخر زرع  
 الاول أن الاول على الثاني قيمة زرع الذي أفسده لانه زرع بوجه شبهة على ما يدعى من  
 حقه وليس له أن يقلع زرع الثاني وان استحق الارض في الابان لانه زرع أيضا بوجه شبهة  
 على ما يدعى من حقه وقوله ان الثاني يغرم للاول قيمة القول الذي أفسده على كل حال  
 استحق الارض أو استحقها الذي أفسد القول يريد قيمة القول على الرجاء والخوف ان كان  
 أفسده بعد أن ثبت ولو كان حرث القول وزرعها قبل أن يثبت القول لكان عليه مكيله  
 القول ان علمت أو قيمة ما يزرع في مثلها من القول ان جهلت ولا يدفع اليه فولا مخافة أن  
 يكون أقل أو أكثر فدخله التفاضل فيه هذا اذا اتفقا على الجهل بالمكيله وأما ان تداعيا  
 في ذلك وادعى كل منهما المعرفة بالقول قول الغارم مع يمينه إلا أن لا يشبهه قوله فيكون  
 القول قول صاحبه ان أشبه قوله أيضا وان لم يشبه قول واحد منهما حلفا جميعا وكان عليه  
 قيمة ما يزرع في مثل الارض من القول وان حلف أحدهما ونكل الآخر كان القول قول



الحالف منهما وان لم يشبه لان صاحبه قد ادعى ان يكون له وان ادعى أحدهما المعرفة وذلك يشبهه كان القول قوله وقوله انه ليس للمستحق ان يلقع زرع الثاني وان كان الايان لم يفت صحيح لا اختلاف فيه لانه زرع بوجه شبهة على ما يدعى من حقته في الارض ولو لم تكن له شبهة فيما ادعاه لكان حكمه حكم الغاصب مثل أن يأتي إلى أرض رجل بيده فيزرعها في مغيبه ويدعى أنم الله بوجه يذكره ولا يأتي على ذلك بينة ولا سبب اه محل الحاجة منه بلفظه وقوله يدعى أنم الله بوجه يذكره الخ يعني كدعائه انه اشتراها منه كما مر عن ابن زرب وغيره وأخرى ان ادعى انه وهبها له وهذا كلامه الذي وعدناك به آنفا فتأمل الله أعلم \* (تنبيه) لم يتعرض ابن أبي زمين وابن يونس وابن رشد صريحاً لبيان يكلف بالبينه منهما ولا يؤخذ من جملة المالكين ان الاول هو المكلف بذلك لانهم قد جعلوا الاول ذاشية ايضاً فوجبوا له على الثاني غرم زريته . لكن يؤخذ من قول ابن رشد في أرض بأيديهم ما جيبها أوليست بيد واحد منهما أنهم ما سلكوا بذلك وباليمن عند عجزها معاً وأقامت ما عاينته من غير وجود مرجح على قاعدة التداخي في ثبوت المدعىين . هـ أوليس بيد واحد منهما ما هو ظاهر ووجه الغاصبية الاول يعلم من توجيه ما قالوه في قول المصنف الآتي ولم يأخذ ان شهد بأنه كان بيده فتأمل الله أعلم (كوارث وموهوب ومشتري يعلموا) قول ز المعبر علم المشتري من الغاصب وعلم الناس في موهوب الغاصب كالأبي عمران الخ ما عزا لتت هو كذلك فيه نقله عن ابن ناجي وما نسب له ابن ناجي هو كذلك فيه مذكره عند قول المصنف في باب الاستحقاق فان كان الموهوب له عالم بالغصب فلا مستحق الرجوع بالغلة على أيهما شاء وان لم يعلم بالغصب فان المستحق يرجع أولاً بالغلة على الغاصب فان كان عدياً يرجع بها على الموهوب اه ونصه قال أبو عمران لا ينظر الى معرفة الموهوب وانما ينظر الى معرفة الناس بذلك وأما المشتري فانه ينظر الى معرفة المشتري بنفسه فان كان عارفاً بأن البائع منه غاصب لم تكن له الغلة والا كانت اه منه بل نظمه وقد نقل في ضيق كلام أبي عمران وسلمه أيضاً وسلم صر في حواشيه ذلك كما سلم ابن عاشر وطفي كلام تت وقد نقل كلام ضيق الشيخ ميارة في شرح التمهنة و جس نقله عند قوله فيما صر في الغصب ووارثه وموهوبه ان علماً كهو وأقره وقد سلم تو ومب ذلك أيضاً بسكتهم ما عناه وذلك كله يدل على صحة قول ز فيتبع وان كان خلاف ظاهر قول المصنف الخ اسكن قال أبو علي في حاشية التمهنة ما نصه قوله وأما الموهوب فانما ينظر الى معرفة الناس الخ هذا خلاف ظاهر هابل الظاهر خلافه انظر الشرح عند قول المتن ووارثه الخ اه منها بالفظها والذي له في الحل المشار اليه من الشرح انه نقل كلام ابن ناجي السابق ثم قال بعد كلام ما نصه وكلام أبي عمران المتقدم الذي فصل في العلم بين الواهب والوارث ربما يكون ظاهره خلافه بل قال شارح المتن كلام المتن خلافه اه منه بلفظه فانظر حالته على الشرح فان كلامه في الحاشية أقوى في الرد على أبي عمران من كلامه في الشرح وكثيراً ما يقع له نحو هذا فقلت المتبادر من كلام أبي عمران انه على تسليم ان الموهوب يفرق فيه بين العلم وعدمه ان المراد بالعلم في ذلك علم الناس لا علمه وعلى هذا

(كوارث الخ) قول ز وعلم الناس في موهوب الخ قال أبو علي هو خلاف ظاهر هابل الظاهر خلافه اه والظاهر أن مراد أبي عمران أن الموهوب له يجب عليه رد الغلة اذا علم الغصب وثبت وان لم يعلم به هو وقت نصرته اذا تعذر أخذها من الغاصب والابدي به بخلاف المشتري فلا بد من علمه وهذا صحيح والله أعلم وقول ز فعند ابن القاسم لا ترد الخ هذا هو الراجح المعمول به ويعني الآن يكون المغتزل دخل بارت أو وصية انظر الاصل



فهذه أبو علي فقال فيه ما قال فاصل كلامه على هذا أنه ان علم الناس بالغضب يعني ان الغضب ثبت له ولم يكن للمو هو ب له علم بذلك لاجين القبول والحوز ولا بعد له الى وقت ثبوت الغضب عليه فذلك بمنزلة علمه هو بالغضب أولا وهذا اذا كان هو مراده فليس بصحيح قطعاً وهو خلاف صريح كلام المدونة لا خلاف ظاهره لانه في المدونة صرح بالفرق بين علمه بالغضب وعدم علمه به مع ثبوته عند الناس وتسليمه في نفس الامر والظاهر أن أبا عمران لم يقصد هذا المعنى وانما قصد أن المشتري والمو هو ب لهما الغلة اذ لم يعلم الغضب لكن المشتري انما يريد ان يعلمه هو بالغضب لا بثبوته في نفس الامر والحكم بصحته بعد والمو هو ب له يجب عليه رده اياها اذا علم الغضب وثبت وان لم يعلم به هو وقت تصرفه وهو صحيح لا اشكال فيه لكن رده اياها اذا لم يعلم هو محله اذ انعذر اخذها من الغاصب لعدم او غيره والابدي به على المشهور وهو اذ كان صحيح وعليه يجب أن يحمل كلامه ولذلك والله أعلم سلمه الناس فتأمل به بانصاف وقول ز فعند ابن القاسم لا يرد الغلة الخ هذا هو الراجح والمعمول به انظر ح عند قوله بعد هذا الاصل اذ حرر الخ والعمل الذي ذكره هناك عن ضج ذكره المصطفى وابن رشد في المقدمات والعبدوسى كافي المعيار ويأتى لفظه **«تنبيه»** ظاهر ما نقله ز عن الشارح عن أبي الحسن وظاهر كلامه خ انه لا يرد الغلة من استحق ما يده بحبس ولو كان دخوله فيه من جهة الحبس بارث أو وصية وليس كذلك في نوازل الاحباس من المعيار ان الامام سيدي عبد الله العبدوسى سئل عن أوصى بثلاثة لرجل معين فاستغل ذلك ثم ظهر بعد ذلك بنحو ثلاثة أعوام أن الموصى كان أوصى بعرضه وقد ان للمسجد فاجاب مائنه يلزم الموصى له كراماً نائب الحبس من وقت انتداعه الى وقت ظهور الرسم وليس هذا بمنزلة من استحق من يده ملك بالحبس اية ولم يعلم به انه لا يرجع عليه بالغلة على قول ابن القاسم وبه مضى العمل وبالله سبحانه التوفيق اه منه باقظه ووجدت بخط بعض من أدركناه وهو الفقيه العلامة الحافظ الثقة أبو العباس الملوى مائنه فقد قال في نوازل الاحباس من المعيار فحين أوصى بثلاثة للمسجد وجعل الورثة يتغلون جميع عقار الميت زماناً فقام عليهم ناظر الاحباس بالوصية أنهم يفرمون الغلة قاتلاً ولا يشهل هذا قولهم لا غلة على من استحق من يده بحبس اه من خطه بلفظه ولم أجدها بعينه في نوازل الاحباس من المعيار في النسخة التي بيدي منه فلهذا سقط منها أو خفي على موضعه لانه ثقة حافظ ورع لا يهتم مع أنه موافق في المعنى لما قدمناه من جواب العبدوسى ووجهه ظاهر لانه انما كان يستغل بسبب الميت معتقداً انه المستحق فكشف الغيب انه لا يستحق ذلك من الجهة التي عول عليها فهو بمنزلة طر ووارث على وارث يحجبه الطارئ الذي لا خلاف فيه انه يرد الغلة كما قاله أبو الوليد بن رشد في المقدمات ونصها وأما ما لم يؤد فيه ثمن ولا كان عليه فيه ضمان كالوارث ثم يأتى من هو أحق منه بالورثة فلا اختلاف انه يرد ما اعتل أو سكن اه منها باقظه وانقله ق بالمعنى فانظر مو الله أعلم **بخلاف** ذي دين على وارث) ما ذكره مب هنا عن بعضهم من اعتراضه على طنى صواب الآن فيه نظراً من وجوه ثلاثة أحدها أنه يؤهم انه ليس في المدونة ما يخالف ما ذكره عنها

(بخلاف ذي دين الخ) قول ز عن تجر الوارث أو وصيه الخ في نسويته بينهم انظر يعلم عما يأتى قريباً وقول ز ولا على الصبي وان أيسر قلت الظاهر أنه اذا كان موثراً بمال آخر حين الانشقاق يضمن بمنزلة الكبير وقول مب عن طنى على ان هذا السماع خلاف المشهور الخ فيه نظراً لان محل الخلاف والتشهير اذا كان الدين الطارئ غير محيط وموضوع السماع انه محيط وقول مب فيه نظر الخ بل ما قاله ز في تجر الوصى للآتيام هو الصحيح المؤيد بالنص الصريح انظر في الاصل



من ان الورثة لا يضمون السماوى فيما بينهم وليس كذلك بل فيه ما بعد النص الذى نقله  
 طفى عنها مانصه فاما اذا فات ما أخذ من الحيوان أو صارت المسكن بحراً أو نحو هذا  
 من التلف فلا يرجع عليه بشئ من قبل الدين ولا يرجع هو على من قاسمه بشئ ويقال  
 للذين بقوا ما وديتم جميع الدين وتبقى قسمتكم بحالها ولا تنقض القسم بينكم ووديتهم  
 الدين مما بقى في أيديكم خاصة اهتمنا بلفظها ثانياً ان استدلاله بكلام ابن رشد في  
 نوازل ومقدماته يقتضى ان كلامه في البيان في السماع المذكور ليس بموافق لهم وليس  
 كذلك ثانياً أنه سلم قول طفى ان ما في السماع المذكور خلاف المشهور وليس  
 به سلم لان محل الخلاف والتشهير اذا كان الدين الطارى غير محيط وموضوع كلام  
 السماع أن الدين محيط ويتضح لك صحة ما قلناه بحاجب ذلك في أول سماع يحكى من كتاب  
 القسمة مانصه قال يحكى سألت ابن القاسم عن الذى يوصى بوصايا وعقاقة فتنفذ الوصايا  
 والعقاقة ثم يطاع على الموصى دين محيط بماله وقد شهد العبيد المعتوقون على حقوق وطال  
 زمن ذلك واقتسم الورثة وغاب بعض ذلك في أيديهم أو نقص أو استهلك فقال ترد الوصايا التى  
 أخذها أهلها بحال ما توجد في أيديهم نامية أو ناقصة وما هلك منها فلا ضمان عليهم فيها الا  
 أن يستهلكوا شيئاً فيغير مونه أو يكونوا اشتروا شيئاً فحوسبوا به في وصاياهم فيكون لهم غناؤه  
 وعليهم توابعه بدون الثمن الذى حوسبوا به قال والورثة بهذه المنزلة فيما اقتسموا ما أخذوا  
 على حال الاقتسام فمماؤه للغرماء ولا ضمان على الورثة فيه الا أن يستهلكوا شيئاً فيكون  
 عليهم غرمه وما اشتروا على حال البيع وليس على وجه الاقتسام فمماؤه لهم وضمانه عليهم  
 يغرمون الثمن الذى كان وجب له عليهم قال وما اقتسموا من ناض ذهب أو ورق أو طعام أو  
 ادام فانهم يغرمون ذلك وانما يوضع عنهم ضمان ما هلك من العروض والحيوان والعقار  
 التى تقسم بالقيمة قلت أرايت ما اقتسموا من العروض بالقيمة وغابوا عليه ولم يعرف  
 هلاكه الا بقولهم أيرؤن من ضمانه أو الطعام أو الادام أو تجب عليهم ضمانه وتراه كالذهب  
 اذا عرف هلاكه بعينه أم يبرؤن من ضمانه فقال ضمانه في كل ما غابوا عليه كضمان  
 المرتهن والمستعير وبرأته مما عرف هلاكه بالبينه كبراة المرتهن والمستعير وحاله فيما لم  
 يغيب عليه كحاله ما قال محمد بن رشد الاصل في هذه المسئلة قول الله تعالى في آية المواريث  
 من بعد وصية يوصى بها أو دين فنص تعالى على أنه لا ميراث لاحد من الورثة الا من بعد  
 تأدية الدين والوصية واختلف اذا طرأ على الورثة دين أو وصية بعد دبر اقتسام الورثة  
 ما ترك الميت من ذنائب أو دراهم أو طعام أو عرض أو حيوان أو عقار على خمسة أقوال  
 أحدها أن القسمة تنتقض لحق الله تعالى شاء الورثة أو أوفيه كون ما نقص أو هلك  
 من جميعهم وما غابا لجمعهم فيخرج الدين أو الوصية من ذلك ويقسم الورثة ما بقى ان  
 بقى شئ وهذا قول مالك في رواية أشهب عنه والثانى أن القسمة تنتقض فيكون  
 ما هلك أو نقص أو غابا بن جميع الورثة الا أن يتفق جميعهم على أن لا ينتقضوها ويخرجوا  
 الدين أو الوصية من أموالهم ويقرروا فيكون ذلك لهم وهو المشهور وفي مذهب ابن  
 القاسم المنصوص له في المدونة وقد اضطرب قوله في ذلك والثالث أن القسمة تنتقض



أيضا فيكون ما هالك أيضا أو نقص أو غمابين جميعهم إلا أن لمن شاء من الورثة أن يخرج  
من ماله ما ينوبه من الدين ويحمل نوبه مما هالك ويبقى حظه في يديه فيكون ذلك له وهو قول  
ابن حبيب في الواضحة مثال ذلك أن هالك المتوفى وله أربع بنين ويترك عروضا ثمان  
بقرات في التمثيل قيمة كل بقرة منها عشرة مثاقيل فيقسمونها بينهم بأخذ كل واحد  
منهم بقرتين فتوت يد واحد منهم بقره من البقرتين اللتين صارتا له في قسمه ويطرا على  
المتوفى دين عشرة مثاقيل فان الواجب في ذلك على مذهبه أن تنتقض القسمة ويخرج  
الدين من السبع بقرات الباقية فان يسع فيه بقرة واحدة قسمت الستة الباقية بين  
البنين الأربعة بالسهمه حسب ما مضى من الاختلاف في صفة القسمة بها ان لم ينتقوا على  
قسمتها بالتراضي ولمن شاء منهم على مذهبه أن يخرج من ماله ما ينوبه من الدين وذلك  
ديناران ونصف دينار ويحمل نوبه من قيمة البقرة التي ماتت وذلك ديناران ونصف دينار  
أيضا ان كانت قيمتها عشرة فيموتى خمسة دنانير ديناران ونصف دينار لصاحب الدين  
وديناران ونصف دينار لسائر الورثة ويترك حظه في يديه ويرد الباقيون جميع ما بأيديهم ان  
أبوا الانقض القسمة فيقسمون الخمس بقرات التي بأيديهم مع الدينارين ونصف دينار التي  
حمل الراضى بالقسمة بينهم على السواء من بعد أن يؤدوا بقيمة الدين وذلك سبعة دنانير  
ونصف دينار والقول الرابع أن القسمة لا تنتقض وهو قول أشهب وسحنون إلا أنهم ما  
اختلفوا في فض الدين فقال سحنون أنه يقض على كل واحد منهم يوم الحكم وقال أشهب  
في أحد قوله أنه يقض على الاجزاء التي اقتسموا عليها زادت أو نقصت ما كانت قائمة فلا  
اختلاف أنه لا يضمن من تلف ما يدهم من السماء لصاحب الدين شيئا من دينه والخامس  
أن القسمة تنتقض بين من بقي يده حظه أو شئ منه أو استهلكه أو شأ منه وأما من تلف  
جميع حظه بأمر من السماء فلا يرجع عليه صاحب الدين ولا يرجع هو على الورثة فيما  
بقي بعد أدية الدين فقول ابن القاسم في هذه الرواية إذا لحق دين يستغرق التركة بعد تنفيذ  
الوصايا والعنق واقتسام الورثة أن الوصايا ترد بنماؤها ونقصانها وتنتقض القسمة ويكون  
النماء للغرماء والضمان عليهم ولا يكون على الورثة شئ منه إلا أن يستهلكوه فيكون عليهم  
غرمه بين لا كلام فيه على مذهبه إذا كان الدين يستغرق التركة بنماؤها وأما إذا كان  
لا يغترقها فاتفق جميعهم على أن يؤدوا الدين ويعضوا قسمتهم فذلك لهم على مذهبه وأما  
قوله فيما اشترى من التركة فحسبوا به في ميراثهم أو اشتراه الموصى لهم منها فحسبوا به  
في وصاياهم أن لهم النماء وعليهم الضمان وليس عليهم الا الثمن فهو بين صحيح لا اختلاف  
فيه إذا فرق بين أن يشتروه فيحاسبوا به في ميراثهم أو في وصاياهم وبين أن يباع من غيرهم  
في دفع اليهم الثمن في ذلك وأما قوله وما اقتسموا من ناض ذهب أو ورق أو طعام أو أدام  
فإنهم يغرمون ذلك كله وانما يوضع عنهم ضمان ما هالك من العروض والحيوان والعقار  
الذي يقسم بالقيمة فالظاهر منه أن الذهب والورق والطعام والأدام يغرمون به هالك ولا  
يوضع عنهم ضمانه وان قامت يئنه على تلفه بخلاف العروض والحيوان والعقار التي  
تقسم بالقيمة وقد بين ذلك إذا جعل الحكم فيه حكم العارية لأن العارية فيما لا يعرف



بعينه اذا غيب عليه مضمونة كالقرض وكذلك قال في العارية من المدونة انها قرض وهو قول ابن الماجشون في رسم الكساح من سماع أصبغ من كتاب النكاح خلاف قوله فيه انه لا ضمان عليه في العين ولا في كل ما يغاب عليه اذا قامت البينة على تلفه وخلاف قول أصبغ في تفرقة بين العين وبين ما سواه مما يغاب عليه فتحصل في العين والطعام والادام اذا قامت البينة على تلفه ثلاثة أقوال أحدها انه ضامن وهو قوله في هذه الرواية والثاني انه لا ضمان عليه وهو قوله في سماع أصبغ من كتاب النكاح والثالث الفرق بين العين وبين الطعام والادام وما كان في معناه من الكيل والموزون كله وهو قول أصبغ وأما اذا لم تقم بينة على تلف ذلك فهو ضامن ولا اختلاف في العروض التي يغاب عليها انه ضامن الا أن تقوم البينة على تلفها ولا في الحيوان الذي لا يغاب عليه أنه يصدق في تلفه وبالله التوفيق اه منه بلفظه ونقله بتمامه لما فيه من الفوائد والتحقيق وليتضح به ما ذكرناه ويعلم أنه بالتسليم حقيق والله أعلم \* (تنبيه) \* اذا سلمنا ما صرح به في هذه الرواية من اجراء ذلك على العارية فلا إشكال في ضمان المثل مطلقا مع قيام البينة على تلفه من غير تقييد لانه المشهور ومذهب المدونة الذي درج عليه المصنف هناك وسلمه من تكلم عليه لكن اللغمية عز ابن القاسم سقوط الضمان واختاره ولم يعزم مقابله الا لشبه ونصه فان كان يفتقر والتركه عين وذلك قائم بأيدي الورثة أخذ جميع ذلك من أيديهم فان أكلوه ضمنوه وان ادعوا الضياع لم يصدقوا واختلف اذا قامت لهم البينة على الضياع فقال ابن القاسم لاشئ عليهم وقال أشهب يضمون وهو أصله في العواري انه مضمونة مع قيام البينة على الضياع والاول أحسن لان هذا استحقاق والاستحقاق لا يضمن مع قيام البينة على التلف اه منه بلفظه ويظهر لي أن في كلامه شيئا لا نواجه به قول أشهب يخالف ما وجه به قول ابن القاسم فتأمله وقول ز ولونا شئمة عن تجر الوارث أو وصيه وهو كذلك سوى بين تجر الوارث الرشيد وتجر الوصي للآيتام وهو غير صحيح لما استرأه قريبا وقول م ب والذي انفصل عنه شيخ شيوخنا الخ فيه نظير لما قاله ز في تجر الوصي للآيتام هو الصحيح المؤيد بالنص الصريح ففي أول مسئلة من رسم قطع الشجر من سماع ابن القاسم من كتاب الوصايا الاول مانصه قال مالك في الذي يوصى الى رجل بولده ويترك ثلثمائة دينار ويأمر الوصي أن ينظر لهم فيها ويحجر الوصي لهم فيها فتصير ستمائة دينار ثم يأتي دين على الميت ألف دينار أرى أن تؤخذ الستمائة دينار كلها في الدين وذلك أن الثلثمائة دينار ولوا نفقة الوصي على الورثة لم يضمها له الوصي ولا يضمها له الورثة المولى عليهم ولو كان الورثة كبارا لا يولى عليهم وليس مثلهم يولى عليهم باعوا مال اليتيم ثم تجر وبعوا من المثل لم يكن عليهم الامانض في أيديهم ولهم غمأ ودعوا عليهم نقصانه وكذلك ما غابوا عليهم من العين وأما الحيوان الذي ورثوه ثم غمأ وتلف فانه ليس عليهم ضمان ما مات من ذلك اذا مات بأيديهم قال ابن القاسم أخبرني بهذه المسئلة من أنقوبه عن مالك ولم أسمعهها نا من مالك قال القاضي ابن رشد الخنزوي يرى الربح للآيتام والضمان عليهم وسواء كان الذي ترك المتوفى ناضا أو عروضا



(وان غرس الخ) قلت قال ح سئل عن شريك غرس أو بنى في بعض أرض مشتركة بغير إذن شركائه فهل لهم الزامه بقلع ما فعله فلا جبت بأنه ليس لهم الزامه بقلع ما ذكر بل إن أراد هو أو واحد منهم القسمة قسمت الأرض فان وقع غرسه أو بناؤه فيما خصه كان له وعلمه من الكراء بقدر ما اتفق به (٢٤٦) من نصيب أصحابه قبل القسمة وان وقع في حصة غيره خير من وقع في حصته بين

فباعها الوصى وتجبر فيها الشراعي وقرق ابن الماحشون بين العروض والعين فقال في العين كقول ابن القاسم وقال في العروض كقول الخزومي والاختلاف في هذا مبني على اختلافهم في الدين الطارئ على الميت هل هو متعين في التركة أو واجب في ذمة الميت وقد مضى الكلام على هذه المسئلة مستوفى في هذا الرسم بعينه من هذا السماع من كتاب المديان والتفليس لتكرار المسئلة هناك فاكتملنا بذلك عن إعادته هنا مرة أخرى وبالله التوفيق اه منه بلفظه والله أعلم (وان غرس أو بنى) قول مب انظر هناك في ح عن البيان مسئلة شريك غرس أو بنى في أرض مشتركة الخ الاول أن يقول انظر فتوى ح هنا في مسئلة شريك غرس أو بنى الخ لانه الذي في ح ثم قال بعد ذكر فتواه ما نصه وانظر المسئلة في أول كتاب الاستحقاق من البيان وتكررت بعد ذلك في سماع عيسى منه وفي رسم القطعان من سماع عيسى من الشركة وابن يونس في كتاب العارية وغير ذلك والله أعلم هذا لفظه في عبارة مب قلق ظاهر قلت وهذه المسئلة محتاج اليها غاية لكثرة وقوعها وما ذكره ح من أن الرائج فيه أن له قيمة البناء منقوضا صرح ابن ناجي في شرح المدونة بأنه المشهور قال في كتاب العارية ما نصه وكذلك اختلاف إذا بنى المكثري بغير إذن المكثري ومن بنى في أرض زوجته والشريك إذا بنى بغير إذن شريكه فالشريك له قيمة منقوضا وقبل قائما كما تقدم اه منه بلفظه وظاهر كلامه وكلام ح ولو علم شريكه وسكت بغير عذر ما إذا لم يعلم أو سكت بعد زوجه ظاهر وفي ابن يونس عن ابن حبيب عن الاخوين عن مالك ما نصه وكل من بنى في أرض غيره من زوجة أو شريك بغير إذن ربهما أو علمه فلا قيمة له منقوضا اه منه بلفظه ونقله ح قبيل قول المصنف بخلاف ذي دين على وارث وأما إذا كان يعلمه وسكوته بلا عذر فقال في البيان في شرح أول مسئلة من سماع ابن القاسم من كتاب الاستحقاق ما نصه وأما إذا كان بنيانه وغرسه وحفره بحضرة شريكه وسكوته دون أن يأذن له في ذلك فيخرج ذلك على الاختلاف في السكوت هل هو كالإذن أم لا فعلى القول أنه كالإذن أن كان قد مضى من المدة ما يرى أنه أذن له إلى مثلها لم يكن عليه الا قدر حظه من ذلك منقوضا وان كان لم يرض من المدة ما يرى أنه أذن له إلى مثلها كان عليه قدر حظه من ذلك قائما ويختلف على هذا القول هل يكون له كراه في حصته لما مضى من المدة أم لا فقليل أنه لا كراه له وهو قول ابن القاسم في رواية عيسى عنه في آخر هذا الرسم وقيل إن له الكراء بعد أن يحلف أنه ماضى بترك حقه من الكراء في ذلك وهو قول عيسى بن دينار من رأيه في آخر سماعه من كتاب الشركة وعلى القول بأنه ليس كالإذن يكون له كراه حصته لما مضى من المدة قولوا واحدا ويكون عليه قدر حظه من

أن يعطيه قيمة ذلك منقوضا أو يسلم اليه نقضه وعليه أيضا من الكراء بقدر ما اتفق من نصيب أصحابه قبل القسمة وأما إن لم يرد أحد منهم القسمة فلهم أن يدخلوا معه ويشاركوه بقدر حصصهم من الأرض بعد أن يسلموا اليه قدر حصصهم من قيمة عمله قبل قائما وقيل منقوضا وهو الرائج على مذهب المدونة وانظر المسئلة في أول كتاب الاستحقاق من البيان اه وقد قسم في البيان المسئلة إلى ثلاثة أقسام الاول أن يكون الشريك الذي لم يبن لم يعلم ولم يأذن وهذا هو الذي ذكره ح الثاني أن يعلم ولكن لم يأذن وذكر أنه يخرج على السكوت هل هو كالإذن أو لا فعلى أنه كالإذن يكون له حكم العارية المطلقة وقد مضى ويختلف على هذا هل يكون له كراه في حصته لما مضى أولا قال ابن القاسم لا كراه له وقال عيسى له الكراء بعد أن يحلف أنه ماضى بتركه وعلى القول بأنه ليس كالإذن يكون له كراه حصته لما مضى قولوا واحدا ويكون عليه قيمة حظه من البنين منقوضا وان لم يرض من المدة ما يرى أنه يبنى إلى مثلها الثالث أن يعلم ويأذن والحكم في هذا على ما ذكرناه في الثاني على

القول بأن السكوت كالإذن اه بخ وانظر طي عند قوله في الغصب وكراء أرض بنت والراجح ان البنين السكوت ليس كالإذن هنا وظاهر كلامهم أنه لا فرق في ذلك بين الأب وغيره قال هو في وبذلك أفتيت حين سئلت عن أب بنى في دار مشتركة بينه وبين أولاده صغار فقام بقية الورثة يطالبون حقه في بناء أبيهم ولا يدخل في هذا أصلا ح ما يحتاج للإصلاح فانه يعطى حينئذ ما دفع أو قيمته قائما انظره والله أعلم



البيان منقوضا وان لم يرض من المسددة ما يرى أنه يبنى الى مثلها اه منه بلفظه وقال في شرح أول مسئلة من سماع ابن القاسم من كتاب الغصب مانصه فلا يجب له فيه على مذهبه في هذه الرواية الا قيمته منقوضا هذا الوجه القول في هذه المسئلة على مذهب ابن القاسم وروايته عن مالك خلاف رواية المدنيين عن مالك أنه من بنى في أرض يمينه وبين شريكه وشريكه حاضر لا ينكر فهو كالأذن ويعطيه قيمة البناء قائما كالباقي بشبهة اه منه بلفظه وفي ابن يونس مانصه قال ابن حبيب وقال مطرف وابن الماجشون فيمن بنى في أرض يمينه وبين رجل وشريكه حاضر لا ينكر فهو كالأذن ويعطيه قيمة البناء قائما وقال ابن القاسم وأصبخ قيمته منقوضا اه منه بلفظه وفي طرر ابن عات مانصه المشاور وأما الوارث يفرس أو يبنى موضعا من أرض الشركة بحضرة شريكه وعلمه لا يغير عليه ولا ينكره فاعطاه على ذلك ثم باعه أو بعضه فقام الشريك فأراد أخذ نصيبه والباقي بالشفعة فانه ان قام عليه أو على وارثه قبل انقطاع حجة وذلك أربعون سنة فأقل فانه يقسم ذلك فما صار في حظ القائم من ذلك كان له وكان بالخيار في دفع قيمة البناء والغرس مقبوعا أو بأمره بقلع ذلك ولم يكن له كراه فيما سكن من نصيبه ولا غلة فيما اغتزل من ذلك لانه كأنه أذن له فيه اذا كان بعلمه ولم تكن له شفعة لان البيع يفسخ ولا يتم الا بعد القسم ان أحب المبتاع ذلك وان لم يعلم بذلك حتى قام فله كراه ما صار له من ذلك على الباقي والغراس وقيل انه يأخذه قائما من الاستغناء اه منها بلفظها وبما مل ذلك يظهر لك أن الراجح ان السكوت هنا ليس كالأذن كما افاده اطلاق ابن ناجي وح والله أعلم \* (تنبيهان \* الاول) \* في كلام صاحب الاستغناء نظرا لانه جزم أولا بأنه يعطى قيمة البناء والغرس منقوضا وجزم بأنه لا كراه له لما مضى وعلمه بقوله لانه كأنه أذن له فجعله ذا شبهة باعتبار الكراهي والغاصب في قيمة البناء والغرس وذلك مخالف لما تقرران ذا الشبهة الذي له قيمة البناء والغرس قائما ولا يقلع زرعه مع بقاء الابان أعم من ذي الشبهة الذي لا كراه عليه ولا غلة مع أن ما جزم به مخالف لما حكى عليه ابن رشد الاتفاق وخلاف ما جزم به ح في فتواه فلا يعول عليه وان سلمه ابن عات فتأمله \* (الثاني) \* ظاهر هذه النصوص وغيرها أنه لا فرق بين الاب وغيره في هذا وبذلك أفتيت حين سئلت عن أب بنى في دار مشتركة بينه وبين أولاده صغار فوات وقام بقية الورثة يطلبون حقهم في بناء أبيهم ويشهدون لذلك أيضا ما في رسم الكباش من سماع يحيى من كتاب الاستحقاق ونصه قال ابن القاسم وأبناءؤهم وأبناءؤهم غير أنهم لا حق لهم فيما عر الاب والجد من دار مواليه أو أرضه أو صهره أو ابنة أو جده الا أن يطول الزمان جدا اه محل الحاجة منه بلفظه ولا ينافي هذا كون الاب له شبهة في مال ولده ولذلك لا تقطع يده ان سرق منه لانه لا يلزم من كون ذلك شبهة يدرأهم الحد ان يكون شبهة هنا لا ترى انه لو استغل مال ولده على وجه الغصب لوجب عليه مرد الغلة اتفاقا ولان العبد لا يقطع اذا سرق من مال سيده مع انه انما يعطى اذا بنى في أرضه أو غرس قيمة ذلك مقبوعا كما قاله ابن القاسم في رسم العربية من سماع عيسى من كتاب الاستحقاق فقال ابن رشد في شرحه مانصه هذا كما قال من أن النقص للعبد اذا كانت له يمينه انه ولي بنيانه أو أقر له الورثة بذلك وادعوا أنه انما بناه بمال سيده موروثهم



(قيل للمالك الخ) قول مب عن  
ابن عرفة فالمقصود ان فيه القيمة  
منقوضا الخ فيه أن الذي ذكره ابن  
عرفة نفسه هو ماع القرينين من  
الامام من اتباع دارقيناها وعمرها  
ثم استحققت منه فله ما أنفق فيها فيما  
عمر من عمل الناس فاما بناء الملوكة  
فلا أدري ما هو ابن رشد تضعيفه  
أن يكون له رجوع فيما بنى من بنية  
الامراء صحيح لأنه أنفق ماله فيما  
لا يسوغ له من السرف المنهى عنه  
اه وهو محتمل لمافهمه ابن عرفة  
ولامتنابادرمته وهو أنه يلغى السرف  
فقط فيقال كم قيمة هذا البناء على  
حاليه الآن فيقال القيمة مثلا ثم يقال  
ما قيمته على الغام فيه من السرف  
الخارج عن المعتاد فيقال ستمائة  
مثلا فيعطى ستمائة ويلغى الزائد  
وتعليل ابن رشد المذكور يدل  
على انه فهمه على هذا وهو الظاهر  
اذا التلاف انما هو في الزائد على  
المعتاد لاني الجميع وهذه الجارية على  
قاعدة انه اذا اجتمع السرف وغيره  
ألغى السرف فقط مع ما فيه من نفع  
للمستحق لمتنعه تلك الزخارف دون  
عوض فهو أخرى أن لا يأخذ  
الابقيته قائما بعد اسقاط السرف  
الخارج عن المعتاد ولهذا والله أعلم  
أعرض القلشاني عن كلام ابن عرفة  
هنا مع اعتماده اياه كثيرا فاما له  
منصفا

غير أنهم ان أقرروا ولاية البيان وادعوا انه بناء بحال سيده حلف انه انما أنفق فيه من ماله  
لأن مال سيده وأخذ نقضه الآن يشاء ورثة سيده أن يأخذوه بقيته منقوضا اه محل  
الحاجة منه بلفظه ولا يدخل في هذا اصلاحه ما يحتاج للاصلاح لانه اذا أصلح من الدار  
ما يحتاج الى الاصلاح يعطى ما دفع أو قيمته قائما والله أعلم (قيل للمالك اعطه قيمته الخ)  
قول مب فيه نظير بل قيده ابن عرفة بما اذا لم يكن البناء من بناء الملوكة الخ - لم كلام  
ابن عرفة الذي أشار اليه وعندي انه غير مسلم فانه بعد أن ذكر عن المازري عن شيخه عبد  
الحيد دانه قيل فيمن بنى شبهة ان له قيمة بناءه على انه منقوض قال عقبه مائه ونزات هذه  
المسئلة بشيخنا الى عبد الله بن الحلاب استحق منه جنة قد أحدث فيها من اشتراها منه بناء  
معتبرا بحكمكم الفقيه ابو اسحق بن عبد الرقيق بقيمة البناء منقوضا مقلوبا فاشتكى ذلك  
بعد موت الحاكم المذكور فوقع في قضيته ما ذكرته في كتاب الاقضية وكان أهل الانصاف  
والمعرفة ينسبون القاضي للحكم بالشاء الذي نقله المازري وكان هذا وأنا في ابتداء  
الطلب قبل تمكني من الوقوف على البيان والتحصيل والنوادر ثم تمكنت من مطالعة ما  
فوجدت الصواب مع الحاكم المذكور لأن المنصوص حسم بما أذكره أن البناء اذا كان من  
بناء الملوكة وذوى السرف أن القيمة فيه منقوضا مقلوبا والمنصوص هو ماع القرينين  
من اتباع دارقيناها وعمرها ثم استحققت منه فله ما أنفق فيها فيما عمر من عمل الناس فاما بناء  
الملوك فلا أدري ما هو ابن رشد تضعيفه أن يكون له رجوع فيما بنى من بنية الامراء صحيح  
لانه أنفق ماله فيما لا يسوغ له من السرف المنهى عنه قلت وذكره الشيخ في نوادره  
وزاد رواها ابن نافع في المجموعة وقال قال ابن نافع انما يغرم قيمة ما عمر لا ما أنفق كان  
البناء قليلا أو كثيرا جديا أو رديا قلت في محل قول ابن نافع قليلا أو كثيرا على خلاف  
قول مالك في بناء الملوكة نظروا عدم نقله ابن رشد خلافا لرجح كونه موافقا اه منه بلفظه  
قلت في جعله قول الامام في السماع المذكور فأنظر سواء عني نص الدلالة وذلك على  
مصطلح أهل الاصول أو عني النص الفقهي لان ما فهمه منه ليس هو امتنابادرمته بل هو  
محتمل لذلك ولان يكون أراد أنه يلغى السرف فقط فيقال كم قيمة هذا البناء على أنه على حاله  
التي هو عليها فيقال ألف مثلا ثم يقال ما قيمته على الغام فيه من السرف الخارج عن المعتاد  
فيقال ستمائة مثلا فيعطى ستمائة ويلغى الزائد ومن المعام المقرر أن ما احتمل واحتمل  
لادليل فيه بل الاحتمال الثاني هو الظاهر وتعليل أبي الوليد بده بوله لانه أنفق ماله فيما  
لا يسوغ له من السرف يدل على أنه على ذلك فهمه اذا التلاف والسرف انما هو في القدر  
الرائد على المعتاد لاني الجميع ولا وجه لحمله على ما فهمه منه أبو عبد الله بن عرفة رحمه الله  
لان المستحق اذا دفع قيمة المعتاد أو سقط عنه السرف لا ضرر عليه في ذلك بل له فيه النفع  
الذي يوسى لمتنعه بخلاف الملوكة دون عوض ولانه لو استحققه وهو مبني البناء المعتاد فقط  
لم يكن له سبيل الى أخذه بقيته منقوضا فيما عجا كيف يقضى عليه بقيته البناء قائما حيث  
لا تنفع له الا فيه ويقضى عليه بقيمة البناء منقوضا حيث يكون له نفع زائد واسما عجا  
يغبطه عليه أبناء الدنيا فبأي شيء يحجج هذا المستحق وماذا يقول هذا الاتساء - له النصوص



ولا يجزى على القواعد والاصول اذ القواعد في السرف المجتمع في غير هذه المسئلة مع غيره الغاء السرف فقط واعتبار غيره كما قالوه فيمن باع دارا مثالا لغيره بالنفقة عليه حياته فانفق عليه سرفا وفيمن أنفق على صغير سرفا مع توفر شروط الرجوع عليه وفيمن أنفق على غير صغير لا على وجه الصلة ونحو ذلك من مسائل هذا الباب فتأمل به بانصاف وله - هذا والله أعلم  
أعرض العلامة أبو العباس القلشاني عن كلام ابن عرفة هذا مع اعتماده على كلامه كثيرا فاعتذر عن أبي اسحق باعتذار آخر ولم يعرج على كلام ابن عرفة بحال فقال عند قول الرسالة والغاصب يؤمر بقطع ثأته وزرعه وشجره الخ مانصه يريد وكل من يصل اليه ذلك من غاصب وهو يعلم بغصبه فإنه يؤمر بقطع ثأته وشجره وزرعه وأظن والله أعلم أن قضية ابن الحباب ترجع بالتأويل لهذا المعنى اه منه بلفظه والله أعلم وقول مب عن ابن عرفة ما فسر به ابن يونس صواب الخ زاد ابن عرفة بعدما نقله عنه مانصه المازري وقد يقال عندى في دفع الاعتراض ان مستحق الارض لما كان قادرا على الزام الباني قيمة أرضه براحا كان عدوله عن ذلك رضا بما دخلا عليه من كون البناء والغرس في المشتري على التأييد وفي المكترى الى تمام المدة قلت قوله انه كان قادرا على الزامه قيمة أرضه براحوهم لا يليق بطبقته في فقه المذهب وكل هذا تخليط والصواب ما تقدم للمازري حسبا قرناه اه منه بلفظه (والاقل من قيمته أو ديتة ان قتل ٣) قول مب هذا قول عبد الحق وقال ابن سلون الخ ما قاله صحيح لكن ما كان ينبغي له ايراد هذا الكلام هكذا لما فيه من الاشعار بان ما اقتصر عليه ز أحد قولين متساويين وان ابن عرفة سلم ما لابن سلون وليس كذلك ونص ابن عرفة قال عبد الحق ولو عفا الاب عن قاتله على أقل من الدية فلا ينال القاسم في المجموعة على الاب الاقل من ذلك ومن قيمته يوم القتل فان كان ما أخذ أقل من القيمة تبع القاتل بتمام القيمة ولو عفا على غير شئ فلا شئ على الاب ويتبع المستحق القاتل بالاقل من قيمة الولد يوم القتل أو الدية واحتج عتقه قدم قول ابن القاسم في المجموعة وقال ابن سلون لا شئ للمستحق على القاتل لقوله في كتاب الديان عفو البنين على غير شئ جائز على البنات لان القتل لهم دون البنات كلاب مع المستحق قلت يفرق بأن أصل حق البنات غير مالى انما هو ديم وأصل المستحق مالى اه منه بلفظه فاقتصر ز على ما لعبد الحق هو الصواب فتأمل (لا صدق حرة) قول مب الذى في حفظى ان الرصاع الخ مافى حفظه هو مقتضى ما لب في كفاية المحتاج ونصه محمد بن قاسم أبو عبد الله الانصارى التونسى عرف بالرصاع بمهملتين والتشديد قاضى الجماعة الفقيه العالم الصالح الملقب أخذ عن جماعة من أصحاب ابن عرفة وغيرهم كالبرزلى وابن عقاب وابن القاسم العبدوسى وعمر القلشاني اه محل الحاجة منه بلفظه وقد كتب بعض الثقات المعاصرين بهامش مب في هذا المحل ان ما قاله ز من ان ابن عرفة من شيوخ الرصاع صحيح وفيه عندى نظر لان تاريخ وفاته ما يمنع من ذلك أو يبعده جدا زيادة على ما قدمناه فان ابن عرفة رضى الله عنه ورحمه توفي سنة ثلاث وثمانمائة كفى الديلاج وغيره الرصاع توفي سنة أربع وتسعين وثمانمائة فين موته ما احدثوا فلو فرضنا أن الرصاع ولد يوم مات ابن عرفة لكان

(والاقل ان أخذت) قول مب وهذا قول عبد الحق أى وهو الرابح كما يفيد ز وقد احتج ابن سلون بقوله اعفو البنين على غير شئ جائز على البنات لان القتل لهم دونهن كلاب مع المستحق ابن عرفة يفرق بان أصل حق البنات غير مالى انما هو ديم وأصل حق المستحق مالى اه (لا صدق حرة) قول مب الذى في حفظى الخ يعينه قول الرصاع نفسه في جواب له مذكور فى جامع المعيار وقد وقع للشيخ الامام ابن عرفة شيخ شيوخنا الخ وقول بب في كفاية المحتاج في ترجمته أخذ عن جماعة من أصحاب ابن عرفة وغيرهم اه (بخلاف مستحق الخ) قلت قال أبو زيد القاسمى الظاهر ضبطه بفتح الحاء ممنونا ونصب مدعى مال أى بخلاف أجرة مستحق الخ ولت جعل مدعى حرية صفة اه صح وقول ز وظاهر المصنف كظاهر المدونة أى لانها نصت على المتوهم حيث فرضت المسئلة فيما اذا استعمله بغير أجر فأحرى به وبه نعم مافى كلام مب والله أعلم

(٣) لفظ المتن هو الموافق لمافى الهامش اه صححه



(وله هدم مسجد) قول ز ورجح الغمى الخ هو كذلك في ابن ناجي وما نسبته ز لابن عرفة مثله في ح وهو كذلك في ابن عرفة أى فعل الغمى اختلف رأيه والله أعلم وقول ز وانظر مع شق التخيير الخ الصواب اسقاطه كفى بعض النسخ إذ لا وجه له (ورجع للتقويم) قول ز لكان فيه (٢٥٠) غبن على المشتري أى ان كان المستحق جديداً فان كان رديفاً فالغبن

على البائع وقول مب خيري استحقاق الثلث الخ فيه نظر لان هذا انما هو في الدار الواحدة المتخذة للسكنى كما مر في العيوب عند قوله أو استحق شائع فراجع (كان صالح الخ) قول مب وهي فاسدة قلت يمكن تصحيحها بجملة ما علم ما اذا كان المستحق غير وجه الصفة والله أعلم (تأويلان) الاول لابي عمران والثاني لعبد الحق والاول أقوى لانه ظاهر المدونة ولانه الجارى على قول ابن القاسم وهو المشهور ان الصلح غير ترك القيام بالعيب مبايعة بعد فسخ الاول والله أعلم (والافق عوضه) قلت قول مب فلو قال والافق قيمته الخ يرد عليه ما أورده غ على عبارة المصنف من عدم صحة التشبيه وقوله عن غ ان أراد بعوضه قيمة المقر به الخ هذا هو مراده قطعاً كما قرره ح و ز وكذا خش أولاً ويحجب عن التشبيه بانه غير تام بل في مطلق الرجوع أو في الرجوع بمطلق العوض وكم له من نظير قال ح وهذا غير ذهن الطالب لان في الاقرار ثبت الشيء له وأما في الانكار فلم يثبت فكيف يتوهم أنه يأخذه فتعين أن يكون المراد عوض الشيء المصالح به والله أعلم اه منه بلفظه (وفي الاقرار لا يرجع) قال أبو علي بعد أن قال مأنصه والظاهر مع ذلك رجحان الرجوع في الاقرار بالملك اه منه بلفظه ووجهه قبل بقوله لان الاقرار

عمره احدى وتسعين سنة فكيف اذا اعتبر مولده قبل ذلك بمدة يمكنه فيها الطلب حتى يقرأ على ابن عرفة فتأمل له بالنصاف ثم وجدت في كلام الرصاع نفسه ماوافق ماقلناه في أثناء جواب له مذكور في نوازل الجامع من المعيار مأنصه وقد وقع للشيخ الامام ابن عرفة شيخ شيوخنا أسكنه الله دار السلام في كتاب الايمان ماوقع للاشياخ اه محل الحاجة منه بلفظه (وله هدم مسجد) قول ز ورجح الغمى وعبد الحق الخ مانسبه لابن ناجي هو كذلك فيه ونصه فابن القاسم احتاط لنسبها للحبس ومحتون احتاط لتوفر الحبس ورجح أبو عمران قول سحنون لان الحبس قديماً للضرورة ورجح عبد الحق والغمى قول ابن القاسم اه منه بلفظه وما نسبته لابن عرفة من ان الغمى اختار قول سحنون هو كذلك فيه وكذلك نقله ح ولم ينبه على مخالفته لكلام ابن ناجي لانه لم يذكره أصلاً وقد ذكر أبو علي بعض كلام ابن ناجي بنحو ما ذكرناه وأشار الى كلام ابن عرفة والى أن ح نقله ولم ينبه على التخالف الذي بينهما ولم ينقل كلام الغمى نفسه ولم نجد التبصرة في هذا المحل يعلم من معه الصواب منه ما قاله أعلم بذلك وقول ز وانظر مع شق التخيير الثاني في كلام المصنف الخ انظر أى معارضة بينهما حتى يحتاج الى التنظير في ذلك والظاهر انه لا وجه له وهذا على ما في بعض النسخ وهو اسقاط في بعضها وهي الصواب (ورجع للتقويم) قول ز لكان فيه غبن على المشتري الخ يعنى والمستحق جديداً فان كان رديفاً فالغبن على البائع انظر تو وقول مب خيري استحقاق الثلث فيه نظر لان التخيير في استحقاق الثلث خاص بالدار الواحدة المتخذة للسكنى راجع تحرير المسئلة فيما قدمناه في العيوب عند قوله أو استحق شائع الخ \* (تأويلان) \* الاول لابي عمران والثاني لعبد الحق كافي التشبهات ونقله ابن ناجي وغيره لكن عياض أهبهم عبد الحق ونص ابن ناجي عياض قوله فليقبض الثمن قبل انما ينظر الى قيمته يوم الصلح لا يوم تمام البيع فيه ما قاله أبو عمران وقيل ينظر الى الاول يوم بيعه والثاني يوم الصلح لا يوم تمام القبض واليه ذهب غيره قلت هو عبد الحق اه منه بلفظه قلت وتأويل أبي عمران عندى أقوى لانه ظاهر المدونة انظر نصه فى ق ولانه الجارى على قول ابن القاسم وهو المشهور أن الصلح على ترك القيام بالعيب مبايعة بعد فسخ الاول راجع ما قدمناه عند قوله في الصلح أو اجارة والله أعلم (كانكار على الارح) قول مب وما فى ز لا يسهط به اعتراض غ الخ ما خوذ من كلام ح فانه قرر كلام المصنف بمثل ما قرره ز وقال عقبه مأنصه وهذا يعرفه ذهن الطالب لان في الاقرار ثبت الشيء له وأما في الانكار فلم يثبت فكيف يتوهم أنه يأخذه فتعين أن يكون المراد عوض الشيء المصالح به والله أعلم اه منه بلفظه (وفي الاقرار لا يرجع) قال أبو علي بعد أن قال مأنصه والظاهر مع ذلك رجحان الرجوع في الاقرار بالملك اه منه بلفظه ووجهه قبل بقوله لان الاقرار

بما يليق به فيسقط اعتراض غ خلافاً لمب وكان ق فهم ان المراد عوض المستحق والله أعلم يكون (وفي الاقرار يرجع) قول ز المشتل على صحة ملك البائع استظهر أبو علي بعد أن قال رجحان الرجوع في الاقرار بالملك فأنالان الاقرار يكون مع الشك اه



يكون مع الشك (كعلمه صحة ملك بآئنه) قول ز كقوله داره من بناء آئنه الخ كلامه يفيد  
 أن هذه الصورة لا نزاع فيها وليست من محل الخلاف الذي أشار إليه بقوله كما عليه جمع  
 خلافتي صحيح ابن عبد السلام عدم الرجوع وهو الذي يفيد كلام صري في حواشي  
 ضيق وكلام عجم وقد سلم ذلك مب وهو خلاف ما يفيد كلام ح لانه ذكر  
 الخلاف عن أبي الحسن فيما اذا انعقد في رسم الشراء وعلم المشتاع صحة ملك البائع المذكور  
 حين انبرام البيع وانعقاده وذكر نحوه عن المعين وجعل ذلك هو موضوع قول ابن العطار  
 ان بالرواية الاولى القضاء وصحة الملك صادقة بالامر من معاو يدل على ذلك أيضا تعليلهم  
 القول بعدم الرجوع بان المستحق ظالم والبائع مظلوم فان هذه العلة ثابتة في صورتين كما  
 أن علة القول بالرجوع وهي أن ظلم المستحق انما وقع على البائع بشهادة بينه وبين البائع  
 لم يكن له ملك على ذلك يوم البيع وانما باع ما لا يملك موجوده في صورة بيان السبب ويدل  
 عليه أيضا أنهم صرحوا بان الخلاف المذكور هو بين ابن القاسم وأشهب وبين عبد الملك  
 ومن وافقه وابن القاسم يقول بقوله فيما اذا لم يبين السبب وانما قال بعدم الرجوع مع  
 بيانه كما نقله ح عن نهاية الميسطي ثم قال ونحوه في الوثائق المجموعة فانظره وقد صرح ابو  
 الوليد بن رشد بان هذا هو موضوع الخلاف في رسم عبد الله بن سبيد من سماع عيسى  
 من كتاب الاستحقاق مانعه وسأت ابن القاسم عن رجل ابتاع عبد افاد عامه رجل في يديه  
 فاستحقه وأخرجه من يديه فزعم المشتاع أنه من تلاد البائع هل يرجع على بآئنه بالثمن وهو  
 يشهد أنه من تلاده والبائع يقول لم ترجع على بالثمن وأنت تعلم انما بعثك عيسى وتلادى  
 وانما هذا رجل استحقه ظلماً أو ابتاع ثوباً من رجل فاستحقه رجل من يديه فشهد المشتاع  
 أنه مما حاك البائع أو ابتاع منه داراً فاستحققت في يديه فشهد المشتاع أنها دار البائع ودار أبيه  
 وجده من قبل خطتهم هل يرجع على صاحبه بالثمن في هذا كله وصاحبه يقول أنت تعلم اني  
 انما بعثك مالي وانما هذا ظالم أخرجه هذا الحق من يديك قال لأرى أن يرجع عليه في  
 جميع هذه الاحوال بشئ اذا كان يعلم أنها أخرجت من يده بظلم وان الحق حق البائع قال  
 القاضي لأشهب في المجموعة ان له أن يرجع على البائع وان علم صحة الظلم الذي قام به  
 المستحق ولا يضره ذلك لان البينة قد شهدت أن البائع باع ما ليس له ومثله لسمعون في  
 نوازل من كتاب جامع البيوع ولعيسى بن دينار في نوازل من كتاب الدعوى والصلح في بعض  
 الروايات والكلال القولين في مسئلتنا وجهه من النظر فوجه هذه الرواية أن المشتري لا يصح  
 له أن يرجع على البائع بما يعلم أنه لا يجب عليه ووجه القول الثاني أن البائع أدخل المشتري  
 في ذلك فعليه أن يطل شهادة من شهد عليه بما طل حتى لا تؤخذ هذه السلعة من يد المشتري  
 ويتم اذا لم يفعل ذلك أنه قصر في الدفع اذا علم أن المشتري لا يتبعه فأراد أن يكفه من الدفع  
 في البينة ما هو ألزم له منه وبالله التوفيق اه منه بلقطة من فتحتين جيدتين فهو  
 صريح فيما قلناه وهذه هي رواية عيسى التي أشار اليها الميسطي وزاد أنها رواية أصبغ أيضاً  
 كما زاد مع أشهب عبد الملك وابن وهب كافي كلامه الذي في مب هنا مختصر او ح  
 بآتم منه مطولا ونص المحتاج اليه منه والذي وقع لابن القاسم في العتبية في سماع عيسى

(كعلمه صحة الخ) قول ز من  
 بناء آئنه الخ كلامه ككلام صر  
 عجم يفيد أن هذه الصورة ليست  
 من محل الخلاف المشار له بقوله كما  
 عليه جمع خلافتي صحيح ابن عبد  
 السلام الخ وهو خلاف مناد ح  
 فمن جريان الخلاف في ذلك أيضا  
 وهو الصواب لموافقه للنصوص  
 القاطعة والخارج الساطعة ثم اراج  
 خلاف ما صححه ابن عبد السلام  
 وان اعتمد المصنف وقد صرح  
 المكسبي في مجالسه بان المشهور  
 هو القول بالرجوع ومحل الخلاف  
 لما لم يكن في الوثيقة على سنة المسلمين  
 ومراجع دركهم والافله الرجوع  
 اتفاقاً وهذا اذا لم يكن ذلك من  
 تليف الموثق كما هو العادة اليوم  
 والافوجوده كعدمه كما هو مقرري  
 بطائرته انظر الاصل قلت وقول  
 مب وهو لا يفيد ذلك يلزم عليه  
 أن تكون لفظة صحة حشوا  
 والظاهر أنه يفيد كما لصرا لانا  
 لانعلم أنه علم صحة ملك بآئنه الا اذا  
 ذكر سبب ملكه له فتأمل والله  
 تعالى أعلم



وحكاها أيضا فضل بن مسلمة عن ابن القاسم أنه إذا أقر المبتاع أن جميع ذلك المبيع للبائع  
منه ثم استحق من يده أنه لا يرجع على البائع بشيء وقال أشهب وعبد الملك وابن وهب  
وسحنون وغيرهم لا يمنع ذلك من الرجوع عليه وهذا هو اختيار الشيوخ بالإندلس وهو  
دليل ما في كتاب الاستحقاق من المدونة فيمن له على رجل ألف درهم فخط عنه خمسمائة على  
أن يأخذ منه عبده ميمونا بخمسمائة ثم استحق العبد أنه يرجع بالألف فقوله على أن يأخذ  
منه عبده ميمونا كقول الموثق ابتاع منه داره وقال عباس في وثائقه سألت عن ذلك محمد بن  
أدريس الفقيه فذكر أن ابن القاسم لا يطل رجوع المبتاع بذلك على البائع الآن يقرأنها  
من خطة أبيه وأجداده فيبطل دركه حينئذ عنده وكذلك في العبد والدواب لا يطل  
دركه الآن يقرأن ذلك من تلامذ البائع فيبطل دركه اه ونحوه في الوثائق المجموعة وقوله  
من خطة أبيه أي من بناء أبيه وقوله من تلامذ أي ولد عنده والله أعلم اه منه بلفظه  
وذكر عنه قبل يسير ما نقله عنه مب وغيره من أن ابن العطار قال العمل بالرجوع وفي  
معين الحكم ما نصه مسألة إذا صرح المبتاع بصحة ملك المبيع لمن باعه ثم طرأ استحقاق  
فهل له رجوع على البائع أم لا في ذلك روايتان أحدهما أنه يرجع على البائع ولا يضره  
اقراره والاخرى أنه لا يرجع عليه بشيء رواها أصبغ وعيسى عن ابن القاسم قال ابن  
العتار وبالرواية الأولى القضاء قالوا وهذا دليل المدونة لأنه قال في كتاب الاستحقاق منها  
فذكر كلامها المأثورنا وقال متصلا به ما نصه روى عن ابن القاسم أنه لا يطل رجوع  
المبتاع بذلك الآن يقرأنه من خطة أبيه وأجداده فيبطل دركه أو يقرأنها من تلامذ اه  
منه بلفظه فقد ظهر لك من هذه النصوص القاطعة والخج الساطعة عدم صحة ما أفاده  
كلام صر ومن تبعه وإن ما أخرجه من الخلاف الذي هو محل تصحيح ابن عبد السلام  
ومحل قول ابن الهندي وبالرواية الأولى القضاء صوابه ~~عكس~~ وعلم من كلام  
المتطبي السابق أن الراي خلاف ما صححه ابن عبد السلام وإن اعتمده المصنف وقد صرح  
المكتنفي في مجالسه بأن المشهور هو القول بالرجوع ونصه قال في معين الحكم  
في ذلك روايتان أحدهما أنه يرجع عليه ١ قلت وهو المشهور ولا يضره اقراره  
والاخرى لا يرجع عليه بشيء رواها أصبغ وعيسى عن ابن القاسم قال ابن العطار وبالرواية  
القضاء اه منها باللفظها وإذا علمت هذا ظهر لك أيضا ما في كلام أبي على فانه قال بعد  
ما قدمناه عنه من أن الظاهر هو رجحان الرجوع في الاقرار بيمين ما نصه ولم أقف على  
من رجح الرجوع في علمه صحة ملكه بخلاف مسألة الاقرار ومسألة العلم قد تلبس  
بمسألة الاقرار ثم قال وبهذا تعلم ما في كلام ح لانه احتج بقول الاقرار على مسألة  
العلم اه منه بلفظه فانه عول على ما لصر ومن تبعه واعترض على ح مع أن  
ما قاله ح هو الحق والصواب وقد رايت ذلك بدليله وبرهانه وتبين لك ما في قوله انه لم  
يقف على من صرح برجحانه والله سبحانه الموفق \* (تنبيهان \* الأول) \* ما قدمناه  
من عزونا لأشهب مثل قول ابن القاسم تبعنا فيه كلام أبي الحسن في شرح المدونة ونقله  
ابن ناجي وسئل كماله ح وأبو على ولم ينهيا على أنه مخالف لما عزا ابن رشد والمتطبي



اختلال في كلامه ولا حاجة الى  
تصويب هوني رحمه الله تعالى  
(مكتـهـ ودمجوتـه) ابن عاشر هذه  
المسئله ينبغي أن يفتن لها انها  
لا استحقاق فيها مع الفوت وفيها  
دون فوت الاستحقاق بالثمن ولقد  
رأيت فتوى فقيهين بثبوت الاستحقاق  
في دار بيعت كذلك وبنيت بعد  
هدمها ان فيها الاستحقاق وجرى ان  
خيار المستحق أو لاثم المستحق منه  
فانباو الاشتراك وذلك كما غرة بمسائل  
الفقه اه وهو ظاهر والله أعلم

**\* (الشفعة) \***

ما ذكره مب عن ابن ناجي من  
 حكاية الضم جزمه ابن ناجي في  
 شرح المدونة فقال هي يسكون  
 الفاعوضها اه **ق**لت ومثله في  
 خبتي وكذا في ز على الموطن  
 وزاد وقال بعضهم لا يجوز غير  
 الـ يسكون اه وقول مب عن  
 عياض من الشفع الخ على هذا  
 اقتصر في القاموس والمصباح  
 والنهاية وقوله وقيل كلوا الخ به  
 جزم ابن رشد في المقدمات وكذا  
 ح **ق**لت فتكون مأخوذة من  
 الشفاعة وقيل من الشفع بمعنى  
 الزيادة لانه يزيد مال شريكه لماله  
 ومنه من يشفع شفاعة حسنة أي  
 يزدعلا صالحا لعمله على أحد التفسير

وهو قريب من الاول قاله خبتي وقول مب بل الظاهر ما لا مصنف الخ أى وهو عين ما لا ين رشد وقوله اذ لا يصدق الخ هذا غير لازم لابن عرفة فتأملوه والحق ما قاله أبو علي من أنها تطلق في الاصطلاح على ما قاله المصنف وعلى ما قاله ابن عرفة أنظر الاصل والله أعلم وقول مب وقد بحث فيه الواو غنى الخ بحث فيه من وجهين الاول في جعله نقض الاخذ وهو الترك مع انه أعم منه والثاني في الزامه اجتماع النقيضين على تقدير كون المعروض لشئين متناقضين ليس غير أحدهما أو أطال في هذا فانظرو

وغيرها لا شبهة من مخالفتها لابن القاسم ويمكن أن يجاب عن ذلك بأن لا شبه قواين  
ومع ذلك فاقصدها رأى الحسن وابن ناجي على ما عزيه لهما جازمه - ين به وترك ما عزيه لهما الحفاظ  
لا ينبغي ما فيه والله أعلم \* (الثاني) وفي ح عن ابن الهندي أن محل الخلاف إذا لم يكن في  
الوثيقة على سنة المسلمين ومراجع دركهم والأفله الرجوع قولاً واحداً ومثله لابن عاشر  
قلت وذلك إذا لم يكن ما ذكر من تلقيب الموتى والأفوجه كعدمه كما هو مقروفي نظائره  
وقد جرت العادة اليوم بكتبه تلقيفاً فلا بد من سؤال الشاهدين أن أمكن والأفلاير تقع به  
الخلاف والله أعلم (ان عرف بالحرية) قول ز بأن ورث الوراثات الخ الصواب  
استقاط ذلك والاقتصار على قوله ولم تظهر عليه محال الرق انظر فوق قول ز ولعل الفرق  
أن الحج قرينة الخ فيه نظر لوجود هذه العلة في تعيين الوصي والعلة شرطها أن تكون  
مطرده منعكسة فتأمل (وليفت بالخن) قول ز ثم رجوع السيد الوصي على البائع  
محله إذا كان ملياً الخ هو كلام مختل وصوابه أن يقول ويرجع السيد على البائع أن كان  
ملياً ويتبعه أن كان عديماً ولا شيء على المشتري فتأمل وانظر تو (كنشود جموعة) قال ابن  
عاشر مانصه قوله كنشود جموعة هذه المسئلة ينبغي أن يتفطن لها أنه الاستحقاق فيها مع  
القوت وفيه ادون فوت الاستحقاق بالثمن والقد رأيت فتوى فقيهن بنيت الاستحقاق في  
دار بيعت كذلك وبنيت بعدهم أنها فيها الاستحقاق وجريان خيار المـ تحق أو لا ثم  
المستحق منه ثانياً والاشتر كل ذلك كله غرر بمسائل الفقه اهـ منه بلفظه وهو ظاهر  
والله أعلم

• (باب في الشفعة) •

قول مب قال ابن ناجي وحكي بعض فضلاء أصحابنا عن النووي فيها الضم قلت قد جزم بذلك في شرح المدونة فقال مانعه الشفعة بسكون الفاء وضما اه منه بلفظه واعتراض طفي ساقط وقول مب قال عياض من الشفع ضد الوتر الخ اقتصر على هذا ولم يحل غيره وهو الذي اقتصر عليه في القاموس والمصباح والنهاية ولكنه خلاف ما جزم به ابن رشد في المقدمات ونصها الاصل في تسمية أخذ الشريك الشقص الذي باع شريكه من المشتري بالثمن الذي اشتراه شفعة هو أن الرجل في الجاهلية كان اذا اشترى حائطا أو منزلا أو شقصا من حائط أو منزل أو أناه المجاور أو الشريك فيشفع اليه في أن يوليه اياه ليحصل له الملك أو يندفع عنه الضرر حتى يشفع فيه فسمي ذلك شفعة وسمي الأخذ شفيعا والمأخوذ منه مشفوعا عليه اه منه بالانظها ونقله ح مقتصرا عليه وصدر المتيطي بالاول وعزاه للعجب ثم حكى الثاني بقبيل (أخذ شريك) قول مب بدل



الظاهر المصنف وابن الحاجب \* قلت وما هما هو عين ما قدمناه عن ابن رشد فأنظر  
كيف أغفلوه وقول مب اذ لا يصدق على ترك الاخذ انه شفعة انظر من أين الزم هذا  
ابن عرفة فهو غير لازم له فتأمله والحق ما قاله أبو علي في الحاشية والشرح من أنهما اطلاق في  
اصطلاح أهل المذهب على ما قاله المصنف وابن الحاجب وعلى ما قاله ابن عرفة ونصه  
واللفظ للحاشية والذي يدل عليه كلام الناس أن الشفعة تطلق في الاصطلاح باعتبارين  
فقولهم هذا لا اخذ بالشفعة وفلان اخذ بشفعته يدل لابن عرفة أي له الاخذ بسبب  
استحقاقه للاخذ وقولهم اختلف في الشفعة هل هي بيع أو استحقاق يدل لابن الحاجب  
ومن وافقه هذا والحق اه منه بلفظه وانظر لم أغفل ح وأبو علي التنبيه على أن كلام  
ابن رشد السابق شاهد لابن الحاجب ومن تبعه مع نقله ما كلامه وقول مب وقد بحث  
فيه الواوغي بغير ما ذكرناه بحث فيه من وجهين الاول في جعله نقيض الاخذ هو الترك  
فإن ما نصه فيه نظران نقيض الاخذ لا اخذ ومفهوم لا اخذ أعم من الترك وهذا الاشك  
فيه عند ذوى العقول الصحيحة اه منه بلفظه والثاني في الزامه اجتماع النقيضين على  
تقدير كون المعروف لشئيين متناقضين ليس غير أحدهما أو أطال في هذا فانظر ان شئت  
(لا محبس عليه الخ) قول مب فلعلم المصنف فهم مائة له ابن حبيب على الخلاف الخ  
بجمله على الخلاف جزم ابن ناجي ونصه وظاهر الكتاب أن المحبس عليه اذا اخذ بنية الحاقه  
بالمحبس أنه ليس له ذلك وهو كذلك وأخذه اللغوى من قوله بانصا ومثله في سماع ابن القاسم  
فيتحصل في المسئلة ثلاثة أقوال أحدها هذا الثاني أن ذلك لهم فالمحبس قاله مطرف وابن  
الماجشون وأصبح في نقل ابن حبيب حكاه ابن سهل وقيل لاشفعة للمحبس وان أراد  
جعله في مثل الاول وأحرى على هذا أن ليس للمحبس عليه ذلك قل اللغوى وهو أقيس  
اه محل الحاجة منه بلفظه ومثله في ضيح عند قول ابن الحاجب الآن يريد المحبس  
أو المحبس عليه الحاقها بالمحبس فقولان ونصه ومذهب المدونة أن الشفعة للمحبس دون  
المحبس عليهم اللغوى لانه لا أصل لهم بخلاف المحبس وقال مطرف وابن الماجشون وأصبح  
للمحبس عليهم الاخذ بالشفعة اذا أرادوا الحاق الحصة بالمحبس ثم قال وحكى اللغوى ثالثا  
أنه لا شفعة للمحبس وان أرادوا الحاق واستحسنه لان التحييس أزال الملك وصار كالاجنبي  
اه منه بلفظه وفي الشامل مائة كمحبس ومحبس عليه اتفاقا لا قصد تحييس فشمورها  
للمحبس فقط اه منه بلفظه \* (تنبيه) \* في نقل ضيح عن اللغوى تدافع لانه أثبت  
الملك للمحبس أو لا ونفسا آخر واللفظ اللغوى آخر أو قد قيل انه لا شفعة للمحبس وان  
أراد أن يجعله في مثل الاول وهو أقيس لانه لا أصل له واذا كان قد سقط ملكه بالتحبيس  
وكانت الشفعة ساقطة لم يكن له أن يتطوع باخراج الثمن لينتزع ملك من لم يكن عليه حق  
في الانتزاع اه منه بلفظه ونقله ابن عرفة مختصرا وقال عقبه مانصه قلت قوله واذا كان  
ملكه قد سقط بالتحبيس كالنصر على سقوط ملك المحبس عما حبسه بتحبيسه اياه ويأتى  
في الحبس بيان أنه ليس كذلك وان ملكه باق بدليل زكاة غلة الحبس على ملك المحبس  
واعتبار التصاب في غلته بضم بعضه الى بعض وكذا في الماشية اه منه بلفظه وكلام

(لا محبس عليه الخ) قول مب  
فلعلم المصنف فهم الخ هذا جزم ابن  
ناجي والمصنف في ضيح وقول  
مب واعتزضه القلشاني الخ وكذا  
اعتزضه الشارح في كبره وأبو علي



(وناظر وقف) قول مب وقول

غ الخ انظر هذا كله مع ما في المعيار  
ان ابا عمران القاسي حكى خلافا  
هل يؤخذ للمساجد والمساكين  
بالشفعة أم لا **قلت** الظاهر ان  
محل ما هنا اذا كان يشفع من ماله  
ليجس وما في المعيار عن أبي عمران  
محل اذا كان في الحبس وقر كما يشعر  
به قوله للمساجد والمساكين فتأمل  
منصفا والله أعلم (وكراه) قول مب  
والشيخ المنجور نقله عنه ميارة في  
شرح اللامية وقول مب  
والمعروف التمكن بل المعروف  
عدمه ولذا جزم به ابن عاشر فقال  
فيما يأتي من هذا المعنى ان يشفع  
ليبيع فان شفعة تبطل ولا أخذه  
وقد نص المصطفى على هذه المسائل  
وفي المدونة على بعضها ثم قال ابن  
عاشر وقد عورض بكافي التنبيهات  
(مسئلة) \* من أخذ لبيع  
بمسئلة المديان له الأخذ بالشفعة  
فبإع انعمائه قال ولذا استحسن  
أشهب أن لا شفعة له اه وما نسب  
للتنبيهات أصالة لابن رشد في  
المقدمات والبيان فانه قال وكذلك  
ليس له أن يأخذ لبيع وقد قالوا في  
المديان له الأخذ الخ ونحوه للغمي  
وقد اقتصر أبو الحسن على نقل كلام  
ابن رشد والغمي وكذا ابن عرفة  
وفي نوازل الشريف عن سيدي  
محمد ميارة اذ اباع الشفيح بالقرب  
الشيء المشفوع فان الشقص  
المبيع يرده لشره نص عليه في  
المعيار في عدة نظائر اه وفي قيا  
بعض الأئمة أنه لا يبيع الا بعد مضى  
سنة أشهر انظر الاصل عند قوله الاتي ثم لا أخذه وقول مب عن بعض القضاة الخ هو ابن سودة وكذا المجاصي

المصطفى وابن فتوح في وثائقه المجموعة فتحو كلام ضيغ وقد قال أبو علي بعد نقله كلام ضيغ  
مانصه وكلام المصطفى شبيه بكلام ضيغ اه منه بلقطه وبهذا كله تعلم ما في قول مب  
فعل المصنف فهم الخ والله الموفق وقول مب واعترضه القلشاني الخ اعترضه أيضا  
الشارح في كبره وسله أبو علي ونصه وقوله وعلى قياس الخ فيه نظر وان ذكره المصطفى  
وغيره لان الاجنبى لأصل له اجماعا وأشار له بهرام في كبره أى النظر اه منه بلقطه  
(وناظر وقف) قول مب وقول غ وليس يدخل ذلك في قول ابن رشد الخ فيه نظر  
اذ لم يقل هذا غ وانما قال مانصه وانظر هل يدخل ذلك في قول ابن رشد الخ فتأمل **قلت**  
وانظر هذا كله مع قول صاحب المعيار أثناء جواب له مانصه لكن الشيخ أبو عمران القاسي  
حكى في التعاليق خلافا هل يؤخذ للمساجد والمساكين بالشفعة أم لا اه محل الحاجة  
منه بلقطه (وكراه) قول مب عن المنجور والمعروف التمكن فيه نظر وان سلمه بل  
المعروف عدمه كما استراه فيما يأتي عند قوله ثم لا أخذه (وفي ناظر الميراث قولان) قول  
مب قال المغيرة بالشفعة وقال ابن زرب بعدمها كما لابن عرفة تبع في هذا طي ونصه  
عزاهما تت في كبره وصغيره لما لك وعزاهما للشارح لابن زرب والمغيرة وكذا في ضيغ  
الا أنه قال لبعضهم وابن زرب والبعض هو المغيرة وكذا في ابن عرفة اه بلقطه انظر بقيته  
ان شئت **قلت** ما ذكره عن الشارح هو كذلك فيه وأما ما عزاه لضيغ وابن عرفة ففيه  
نظر فان الذي في ضيغ هو مانصه واختلف في صاحب المواريث هل يأخذ بالشفعة  
ليت المال فقال بعضهم له الاخذ ومنع ذلك ابن زرب ورد الاول خطأ اه محل الحاجة  
منه بلقطه فلم يذكر المغيرة أصلا والبعض الذي ذكره يتعين أن يفسر بالمجاري  
لقوله ويرأى الاول خطأ لانه الذي خطأ ابن زرب كما استراه ونص ابن عرفة ابن سهل  
قال ابن زرب أفنتى بعض الفقههاء وأظنه المجارى بأن للناظر في بيت المال اذا وقعت  
حصنة في بيت المال من ملك في المواريث ان يأخذ بالشفعة قال وهو خطأ ولا تجب له شفعة  
لانه ليس يجزى للمسلمين انما هو يجمع لهم هم ما يجب لهم فستل ابن رشد عن ذلك وقيل  
له وقد قال سحنون في المرتبة قتل وقد وجبت له الشفعة ان السلطان يأخذ بها  
ان شاء لبيت المال وهذا كالنص على الشفعة لبيت المال الا أن يفرق بين المسئلتين  
فأجاب ان قول ابن زرب ليس بخلاف لقول سحنون لانه قال ذلك للسلطان لان ذلك  
ومنعه ابن زرب لصاحب المواريث لانه لم يجعل له ذلك فلو جعل له السلطان ذلك كان له  
**قلت** ظاهر مسئلة سحنون أن الموروث فيها الشفعة تنقصها وظاهر مسئلة ابن زرب أن  
الموروث فيها انما هو الشقص الذي تجب الشفعة به فتأمل اه منه بلقطه فليس في  
كلامه ذكر للمغيرة أصلا بل كلامه يفيد أن عزو ذلك للمغيرة غير موجود اذ لو كان  
ذلك موجودا له لم يعزه ابن زرب لمن ذكر فقط ولرد ابن سهل تحت طخته للمجاري بأن ما قاله هو  
النصوص للمغيرة ولذا كره أيضا التعقب لكلام ابن زرب بما سحنون ولذا كره أيضا ابن  
رشد حين سئل عن المسئلة وقد وقع فيها النزاع ولنبه عليه أيضا ابن عرفة على عادة ولنبه  
أيضا الحافظ الوائش ربي حين تكلمه على المسئلة وقد اقتصر المصطفى أيضا على نسبته



للعجاري ولا يقال ان من حفظ حجة على من لم يحفظ لانا نقول طئي لم يلتفت لهذا حين  
 أنكر على تت عزوهما لما لا كان جوابه فهو جوابنا فتعين أن المصنف أشار  
 بالقولين الى قول الجاري وما لابن زرب والله أعلم \* (تنبيه) \* سلم المصنف في ضيق  
 كلام ابن رشد الذي ذكره ابن عرفة مختصر او نقل الوائش ربي في جوابه في المعيار كلام  
 ابن رشد مستوفى وقال عقبه ما نصه قلت وفي هذا التوفيق عندي نظرا لان تعاميل ابن  
 زرب يقتضي اطراد الحكم للسلطان ونائبه الذي هو صاحب الموارث في نازلته والله أعلم  
 ثم ذكر كلام ابن عرفة من قوله قلت ظاهر مسئلة سخنون الخ وقال متصلا به ما نصه  
 فهذا من هذا الامام ابن عرفة ترجمه الله جنوح الى حمل كلام ابن زرب على العموم  
 والاطلاق في الخليفة ونائبه وتوفيق بين كلام ابن زرب وسخنون بخلاف ما فوق به ابن  
 رشد بينهما فانه قد سبق المعنى اه منه بلفظه ونقله أبو علي وسله قلت اما اعتراضه  
 توفيق ابن رشد بما ذكره ظاهر واما تسليمه توفيق ابن عرفة ووصفه اياه بأنه دقيق المعنى  
 ففيه عندي نظروا ن سلمه أبو علي وقال انه حسن غاية اه بل هو فرق ضروري لان قول ابن  
 زرب لانه ليس بتجرب للمسلمين يقتضي أنه لا فرق بين أن تكون الشفعة هي الموروثة  
 للمسلمين وبين أن يكون النقص هو الموروث لهم ثم باع الشريك لان المسلمين قد استحقوا  
 الاخذ في الصورتين والعلة التي عال بها ابن زرب منع الاخذ بوجوده فيها فاما قوله  
 بانصاف \* (فائدة) \* وجدت بطرة نسخة من ابن عرفة عند قوله وأظنه الجاري ما نصه  
 هو ابن مسعدة الجاري بالرأى منسوب الى وادي الحجرة بالاندلس ويقع مع صفات الكتب  
 بالزاي اه بلفظه والله أعلم (ولو موسى يبيعه) قول ز ل بعد الموت الخ استعمال بعد  
 مجرورة باللام وهي لا تجزى الا بغير كماله المرادى وغيره (ولو ما قلابه) قول ز المناقلة  
 بيع الشقص بعقار الخ هذا هو حد ابن عرفة بعينه وفيه نظر لانه يخرج عنه بيع عقار  
 كامل باخر كذلك وهي مناقلة اتفاقا فان أجيب بأنه قصد تعريف المناقلة التي تكون فيها  
 الشفعة فلا يخفى ما فيه فتأمل (ان انقسم) قول مب ذكر في المقدمات أن القولين  
 في الشفعة بناء الخ ما عزا للمقدمات هو كذلك فيها وأما قوله ونحوه لابن عرفة ففيه نظر  
 لان الذي لابن عرفة هو ما نصه وفي كون حكمها تبعه ادا أو معلا بما أتى نقل ابن العربي  
 عن امام الحرمين وقول ابن رشد في أجوبته أجح أهل العلم على أنه الضرر الشريك الذي  
 أدخله البائع وفيه مناقلة لقوله بعد هذا في كونها الضرر الشركة او القسم قول المتأخرين  
 اه منه بلفظه وقول مب وان صاحب المعين ذكر أن به القضاء هكذا في بعض نسخ  
 ضيق ونصه صاحب الذخيرة عدم الشفعة هو المشهور صاحب المعين وبه القضاء اه  
 منه بلفظه وفي نسخة أخرى صاحب المفسد وبه القضاء اه منه بلفظه وهذه هي  
 نسخة جس ونص المعين وما كان من شأنه لا يقسم ولا تنهيا فيه الحدود فلا شفعة فيه  
 كالحامات والارحي وهو قول ابن القاسم وبه القضاء اه منه بلفظه والذي في المفسد هو  
 مانصه واختلاف قول مالك في الحمام فقال ابن القاسم عنه فيه الشفعة وبه كانت القضا عند  
 سيوح القنبا اه منه بلفظه فتعين أن النسخ التي فيها المعين هي الصواب واليه نسبته

(ان انقسم) أي بحسب الاصل  
 كالدار وان كان المبيع جزءا يسيرا  
 لا تنقسم عليه وقول مب بناء  
 على أن العلة الخ وقيل هي تعبد  
 نقله ابن العربي عن امام الحرمين كما  
 في ابن عرفة وقول مب ونحوه  
 لابن عرفة فيه نظروا قوله وان صاحب  
 المعين في بعض نسخ ضيق المفسد  
 بدل المعين وهي نسخة جس  
 والصواب نسخة المعين وفي المعيار  
 عن العقبات ان العمل في وقته على  
 الشفعة فيما لا ينقسم وقول مب  
 عن ابن الناطم لعل الشيخ الخ هو عين  
 التعقب على أنه لانه وضع نظمه  
 لنقل كلام الأئمة لا لما يقبضه هو  
 لكنه تعقب ساقط وما قاله والده  
 هو الصواب كما شهد له كلام المقصد  
 الحمود وابن شبلون وابن عرفة  
 والمبسطي وبه تعلم ما في كلام والده  
 سواء قلنا انه قصد الاعتراض كما  
 فهمه ز تبعا لعل أو قصد  
 الاعتذار كما فهمه مب وبه تعلم  
 أيضا ما في تسليم تو في شرح التحفة  
 ومب هنا وعج وأتباعه ما قاله  
 ابن الناطم والكامل لله



ابن ناجي في شرح المدونة ونصه قوله وفي الحمام الشفعة في اختصاره بترك زيادة الام قال  
ابن القاسم لاشفعة فيها وصرح الشيخ صالح أبو محمد عبد السلام بن عبد الغالب المسراقي  
القيرواني في وجوده بأن المشهور عدم الشفعة وقال صاحب المعين وبه القضاء اه منه بلفظه  
وقال قبل هذا ما نصه ما ذكر من عدم الشفعة هو الصحيح في كل ما لا ينقسم وقيل فيه  
الشفعة وفي المدونة ما يدل على القوانين اه منه بلفظه وفي نوازل المعاضات من المعيار  
ما نصه سئل الشيخ أبو عبد الله بن مرزوق عن مسئلة الحمام والارحى في الشفعة ما الذي  
عليه العمل هل هو مذهب ابن القاسم أم مذهب مالك فأجاب مذهب ابن القاسم لاشفعة  
اه منه بلفظه ثم ذكر بعد عن أبي الفضل العقباني أن العمل في وقتها على الشفعة  
فانظره (وبه عمل) قول مب وفيه نظر بل لم يتعقبه الخ في نظر منظر لان من تأمل  
وأصف ظهر له أن قول ابن النازم فعل الشيخ الخ هو عين الاعتراض لأن والده وضع  
نظمه لنقل كلام الأئمة لا لما يقيسه هو كما ذكره والده نفسه في شرحه فتأمل لكن تعقبه  
ساقط وما قاله والده هو الصواب أقول صاحب المقصد المجود ما نصه وعند مالك واجبة في  
كل مشترك من الأصول انقسم أو لم ينقسم بل واز القسمة عنده في القليل والكثير ولو  
حصل له ما لا ينتفع به انتفاعا عاما وخالفه ابن القاسم وقال ان كل ما لا ينقسم الا بضرر فلا  
شفعة فيه استدل بالحدوث لا ضرر ولا ضرار وقوله الشفعة بين الشر كافيها لم ينقسم  
فإذا وقعت الحدود وصرفت الطرق فلا شفعة فاقضى ظاهر الحديث أن لاشفعة الا فيما  
تقع فيه الحدود فلا شفعة عنده في حمام ولا قرن ولا أندرو لارحى وجرى العمل به في قرطبة  
الى مدة حكم المستنصر بالله فأمر بالاحذ بقول مالك فجرى الحكم به وترك قول ابن  
القاسم اه منه بلفظه وأقول ابن سائون ما نصه وان كانت مما لا تنقسم في ذلك ثلاثة  
أقوال أحدها أن الشفعة في ذلك واجبة وان كان لا ينقسم بحال كالخلة الواحدة  
والشجرة الواحدة وهو قول مطرف لأن ذلك من جنس ما لا ينقسم ومذهب مالك رحمه الله  
أيضا لان الشفعة عنده في الأصول كلها ما ينقسم منها وما لم ينقسم والثاني أنها لا تجب  
في ذلك شفعة كان مما يحكم بقسمته أم لا وهو قول ابن القاسم في العتيبة والثالث أنها  
لا تجب الا فيما ينقسم وان كان مما لا يحكم بقسمته كالرحى والحمام للضرر وهو قول ابن  
القاسم في المدونة الذي جرى به العمل اه منه بلفظه وقال ابن عرفة ما نصه وسمع يحيى  
ابن القاسم لاشفعة في مناصب الارحى قال في البيان هذا خلاف قوله في المدونة وجرى  
العمل عندنا في الرحى لا ينقسم محلها وفيه الشفعة اه منه بلفظه وسمع يحيى المذكور  
هو في رسم المكاتب من كتاب السداد والانهار وياي لفظه وقال المصطفى ما نصه والشفعة  
في بيت الرحى وأرضها التي يجري فيها ماءؤها ولا شفعة في الرحى لانه كجبر ملق هذا قول ابن  
القاسم في المدونة وغيرها قال ويحط عن الشفيع من الثمن بقدر ما يقع منه على المطاحن  
وبه القضاء اه منه بلفظه فهذه نصوص صريحة شاهدة لابن عاصم رحمه الله وبه تعلم  
ما في قول والده السابق سواء قلنا انه قصد الاعتراض على والده كما فهمه ز سعا لعج وهو  
الصواب أو قصد به الجواب عنه كما فهمه مب وبه تعلم ما في تسليم تو في شرح التفتة



و مب هنا و عج و أتباعه ما قاله ابن الناطم ونص عج وقوله وبه عمل خاص بالجمام  
وظاهر نظم ابن عاصم أن العمل في غير الجمام أيضا وتعبه شارحه اه منه بلفظه والكمال لله  
تعالى \* (تسيمات \* الاول) \* قول ابن سلون كالنخلة الواحدة والشجرة الواحدة وهو قول  
مطرف الخ مخالف لما في ابن عرفة ونصه وفي المقدمات ما لا يتقسم اختلف فيه أصحاب  
مالك قال بعضهم لا شفعة فيه كالشجرة وهو قول مطرف وقال أشهب وابن الماجشون  
وأصبع فيه الشفعة وهو أحد قولي ابن القاسم اه محل الحاجة منه بلفظه وهو كذلك  
في المقدمات ونصها وهذا أمر اختلف فيه أصحاب مالك رحمه الله فمنهم من قال ان الشفعة  
لا تجب فيما لا يتقسم من الاصول كالشجرة والنخلة تكون بين الرجلين فأصلها على ما يدل  
عليه الحديث وهو قول مطرف ومنهم من قال ان الشفعة في ذلك واجبة لانها من الاصول  
فحمل الباب فيها على الواحد وان كانت لا تنقسم لانها من جنس ما يتقسم وهو قول  
أشهب وابن الماجشون وأصبع وأحد قولي ابن القاسم اه محل الحاجة منها بلفظها  
وتبعه المصطفي ونصه واختلف في النخلة والشجرة تكون بين الرجلين فيبيع أحدهما حظه  
منها فقال مطرف وابن القاسم لا شفعة فيها وقال أشهب وأصبع وعبد الملك فيها الشفعة  
اه بلفظه على اختصار ابن هرون ونحوه في المعين ونصه واختلف في النخلة والشجرة تكون  
بين الرجلين فقال ابن القاسم ومطرف لا شفعة فيها للشريك وقال أشهب وعبد الملك  
وأصبع فيها الشفعة اه منه بلفظه ومثله في ضيق ونصه وبعدم الشفعة قال ابن القاسم  
ومطرف وبالشفعة قال أشهب وأصبع وابن الماجشون اه منه بلفظه ونقله الشيخ  
ميارة في شرح التحفة وأبو علي هنا وجس وقبائره وذلك كله خلاف ما لابن سلون ولكن  
ما لابن سلون مثله لابن رشد في رسم المكاتب المشار اليه قبل فانه قال في شرحه ما نصه وقوله  
فان باع أحدهما وهي مما لا تنقسم لم يكن له فيه شفعة هو خلاف مذهب في المدونة لان له  
فيها أن الرحي اذا بيعت من أصلها فان في الارض والبيت الذي وضعت فيه الرحي الشفعة  
مما يوجب ما من الثمن وقوله انه لا شفعة في ذلك هو على قياس مذهب في أن الشفعة لا تكون  
الا فيما ينقسم لقول النبي صلى الله عليه وسلم فاذا وقعت الحدود فلا شفعة لان فيه دايلا  
على ان الشفعة لا تكون الا فيما تقع فيه الحدود اذ لم يختلف قوله فيما علمت انه لا شفعة  
فيما لا ينقسم بحال مثل النخلة أو الشجرة تكون بين النفر فائما أوجب الشفعة في الرحي  
على مذهب في المدونة مراعاة لقول من يوجب فيها القسمة وذهب مطرف الى أن الشفعة  
في الاصول كلها وان كانت مما لا تنقسم بحال كالنخلة والشجرة بين الرجلين لانها من جنس  
ما ينقسم وعلى ما في المدونة من مذهب ابن القاسم جرى العمل عندنا في الرحي أن لا تنقسم  
وأن تكون فيها الشفعة وهو خلاف قول مالك في القسمة لانه يوجبها وخلاف أصل ابن  
القاسم في الشفعة أنها لا تجب على أصل مذهب وهونص قوله في هذه الرواية وبالله  
التوفيق اه منه بلفظه فهو شاهد لابن سلون ولكن فيه نظر لخالفته لكلامه هو في  
المقدمات حسب ما مر وماله في المقدمات هو الموافق لكلام من قدمنا من الأئمة وغيرهم كما  
أن قوله هنا اذ لم يختلف قوله فيما علمت انه لا شفعة فيما لا ينقسم بحال مخالف لما له في



المقدمات خمساً رأيتُ. والعجب من الامام ابن عرفه رحمه الله نقل بعض كلامه في هذا  
السماع ولم ينبس على مخالفته لما نقله عن المقدمات وسلمه والله الموفق \* (الثاني) \*  
قول ابن سلون ومذهب مالك رحمه الله اضافة نظر اذ لم ينسب أحد عن وقفنا عليه لما لا  
فيما لا يقبل القسم بحال كالتخلة الاسقوط الشفعة هذا الذي في تبصرة اللغمي ومناهج  
التحصيل وغيرهما وهو نص لما لا في المدونة ونصها والتخلة بين الرجلين يبيع أحدهما  
حصته منها فلا شفعة لصاحبه فيها اهـ منها بلفظها قال أبو الحسن مانصه الشيخ والخلاف  
الذي بين ابن القاسم ومالك انما هو فيما لا ينقسم الابضر كالحمام ولا يدخل خلافهما في  
التخلة الواحدة لانها لا تنقسم الا بافسادها اهـ منه بلفظه وقال ابن ناجي مانصه لخصوصية  
للتخلة بل وكذلك الشجرة وما ذكره هو الصحيح وقال عبد الملك وأشهب وأصبغ في كتاب  
ابن حبيب في التخلة والشجرة الشفعة حكاه اللغمي والخلاف الذي بين ابن القاسم ومالك  
انما هو فيما لا ينقسم الابضر كالحمام ولا يدخل اختلافهما في التخلة لانها لا تنقسم  
الا بافسادها اهـ منه بلفظه ونقل كلامهما معا أبو علي وسلمه والله أعلم \* (الثالث) \* انظر اذا  
باع الشريك بأشجار مئة مدنة حظ من واحدة أو لاني باع حظ من أخرى وهكذا هل  
لا شفعة لشريكه في ذلك نظر الى تعدد الصفقات أو تجب له الشفعة أو يفصل في ذلك بين  
القرب والبعد وبين المتهم وغيره وقد وقعت واختلف فيها أهل العصر المتصرون للفتوى  
ولم يأت أحد منهم بنص في ذلك وقد كانت وقعت في حياة أشياء خاضى الله عنهم وجرى  
عليهم رحماء ورفعنا شيخنا ج رضى الله عنه وأرضاه فلا أدري الآن لم كانت  
صدرت فتواه ولم أزل أبحث البحث الشديد على نص في ذلك فلم أجده في الكتب التي  
بأيدينا وسميناه في غير ما موضع غير أني وجدت في تبصرة اللغمي مانصه واذا بيع الحائط  
بغير ماء ثم وقف الشفيع فترك ثم استلحق الماء كان للشفيع أن يقوم فيأخذ بالشفعة الجميع  
لأنه ترك الأصل لما يبيع بغير ماء وعلى صفة يرغب عنه ولا نفي ما يتم أن يعلم على ذلك  
بييع بغير ماء ثم اترك الشفيع باع منه اهـ منها بلفظها فأنظر قوله ولا نفي ما  
يتم ان الخ هل يستروح منه شيء وفي نوازل الشفعة من المعيار من جواب لبعضهم  
مانصه اذا كانت الدار يمكن قسمها نصفين بلا ضرر وكانت بين شريكين فقط فباع  
أحدهما ثمن نصيبه أو ربه وهي لا تنقسم الابضر يقصد بذلك اسقاط الشفعة فالشفعة  
واجبة اذا المعبر أصلها فوجب معاملته بتقيض قصده اهـ منه بلفظه وفي طرر ابن عات  
مانصه المشاور وان كانت دار بين رجلين منقسمة بينهما فباع أحدهما ثمن نصيبه لئلا ينقسم  
أن الشفعة فيه لانه من أصل منقسم من الاستغناء اهـ منها بلفظها (أو قيمته) قول  
مب والخامس وهو الاحب ما عقد عليه الخ عبارة فيم انظر وصوابه والخامس ما نقد أو  
عقد وهو احب لان صاحب هذا القول يقول بتخييره في ذلك لكن الاحب عنده ما عقد  
فتأمله (وفي المكس تردد) أي لو احدى أي تردد في ذلك بعض الفقهاء هذا الذي يفيد  
كلام ابن يونس الذي في ضيق وق والله أعلم (أو قيمة الشقص في كنع) قول ز  
وبقية السبع مسائل الخ صحيح ومن جعلها الصلح على الانكار ولا يدخل في ذلك مسألة



المدونة وشبهه اثنى كتاب الصلح منها مانصه واذا ادعيت شقة صامن دار بيد رجل فأنكر وله  
 شريك فصالحك منه على دراهم فان كان على اقرار فقيه الشفعة وان كان على انكار فلا  
 شفعة فيه اه منها بلفظها وفي اختصار التيسية لابن هرون مانصه فاذا ادعى رجل شقصة  
 في دار فأنكر المدعى عليه فصالحه على ذلك بشقص له من دار أخرى ففي المصالح به الشفعة  
 بقيمة الشقص المدعى فيه ولا شفعة في المدعى فيه لان الصلح وقع على الانكار اه منه  
 بلفظه ويقع الغلط في هذه والله الموفق \* (تنبيه) \* قول ابن هرون بقيمة الشقص  
 المدعى فيه الخ كذا وجدته في نسختين فان لم يكن تعميها فهو غلط وصوابه الشفعة بقيمة  
 كما في سائر المسائل السبع والله أعلم (وبما يخصه ان صاحب غيره) قول ز ثم يقوم  
 على أنه مبيع مع المصاحب صوابه ثم يقوم مع المصاحب الخ فتأمل (والى أجله ان أيسر)  
 ظاهره ولو كان المشتري أكثر يساراً منه وهو كذلك قال في ضحج مانصه وظاهر المدونة  
 وهو ظاهر كلام المصنف أنه لا فرق في ذلك بين أن يكون ملا الشفع كالمشتري أو أقل  
 وهو قول محمد وابن الماجشون التيسية وهو المشهور وقال أشهب ان لم يكن الشفع  
 كالمشتري في الملا أتي بحميل مثل ثقة المشتري وملائه اه منه بلفظه ونحوه في اختصار  
 التيسية لابن هرون وفي المعين مانصه وان كانا ملتين والبتاع أكثر ملا فلا حيل على  
 الشفع هذا المشهور من المذهب اه منه بلفظه (أوضحه ملي) قول ز وهو كذلك  
 عند مالك وأصبغ الخ ما عزا لتت هو كذلك في نفسه وقد سكت عنه ابن عاشور وطى  
 كما سكت نو ومب عن كلام ز وفيه نظر لانه لم ينسب للمالك الاموافقة أصبغ فلم  
 يسلك طريقة التيسية ومن تبعه كصاحب المعين ولا طريقة الاكثر يظهر لذلك بقول  
 كلامهم قال في المعين مانصه في ذلك قولان أحدهما أن له التأجيل الى مثل ذلك الاجل  
 ان كان ثقة أو أتي بحميل ثقة قاله ابن الماجشون والاخر أنه ليس له الاخذ بعد حلول  
 الاجل الا بالنقد قاله أصبغ قال فضل مذهب ابن القاسم عن مالك أنه يأخذه حاله الا  
 يضرب له مثل ذلك الاجل قال ابن حبيب وبالأول أقول وهو مذهب مالك اه منه بلفظه  
 ونحوه في اختصار ابن هرون فقد أدخلت على طريقة هؤلاء بعزوه الاخر للمالك أيضاً  
 والاكثر لم ينسب للمالك الا القول الآخر قال في المستق مانصه فله الاجل مستأنفاً بمثل  
 ما كان للمشتري قاله عبد الملك في الموازية والمجموعة ورواه ابن حبيب عنه وعن مطرف  
 ومالك وزاد فان لم يكن ملياً ولم يأت بحميل فقطع السلطان شفته فلا شفعة له وان وجد  
 حيلاً بعد ذلك وروى ابن حبيب عن أصبغ لا يأخذه بعد الاجل الا بالنقد اه منه  
 بلفظه وقال ابن رشد في رسم ان أمكنتني من سماع عيسى في كتاب الشفعة مانصه فقبل  
 انه يكون له من الاجل مستأنفاً مثل الذي عقد عليه البيع وقيل لا يأخذه الا بالثمن نقداً  
 وهو قول أصبغ والاول قول مالك في رواية مطرف عنه وقول ابن الماجشون وهو أظهر  
 والله أعلم اه منه بلفظه وقال ابن يونس مانصه قال عبد الملك ان لم يقيم الشفع حتى حل  
 أجل الدين وودى الثمن فالشفع من الاجل مستأنفاً مثل أجل المشتري ثم قال وكذلك  
 ذكر ابن حبيب عنه وعن مطرف ثم قال قال ابن حبيب قال أصبغ اذا قام بعد محل الاجل



لم يأخذه إلا بالنقد ابن حبيب وبالأول أقول ابن يونس وهذا قول مالك وهو الصواب  
 لأن الشفيع يجب أن ينتفع بتأخير الثمن كما انتفع المشتري اهـ بلفظه على نقل أبي الحسن  
 مقتصر عليه مسلم اهـ ونقل ابن عرفة كلام البيان السابق مقتصر عليه مسلم اهـ وعلى  
 هذا اقتصر ابن ناجي في شرح المدونة وكذا المصنف في ضيق ونصه فقال مالك ومطرف  
 وابن الماجشون ويؤخر وقال أصبغ لا يؤخر الأول مضر وبهم ما مع ابن يونس  
 وصاحب البيان وغيرهما والأول أصوب لأن الشفيع يجب أن ينتفع بتأخير الثمن كما  
 انتفع المشتري اهـ منه بلفظه قلنا وهو الذي اختاره اللخمي أيضاً قالنا ما نصه وهو  
 أحسن لأن الأجل انما يرعى من بعد الملك فالأول ملك سنة يغتسل ويسكن ثم بعد ذلك  
 دفع وكذلك هذا اهـ منه بلفظه وبهذه النصوص كلها تظهر لك صحة ما قلناه وتعلم أيضاً  
 صحة قول ز والمعمد الثاني ويظهر لك به ما في قول تو في شرح التحفة ما نصه  
 فالولم يبق الا عندها فهل يستأنف له أجل أو لا قولان قال ز والمعمد الثاني اهـ منه بلفظه  
 من عدة نسخ وهو سبق قلم منه رضى الله عنه لان ز وان قال ما حكاه عنه لكن الثاني  
 في كلامه هو الأول في كلام تو فتأمله والله الموفق (والاعمل الثمن) قول ز بأن  
 يبيع الشقص لاجنبى الخ فيه نظرونا وتاويل مب له بقوله أى الذى كان عنده لا الذى  
 أخذه وأولى بالاعتراض لانه سلم ما قاله ز من أن ما يأتى له مصنف هو عين ما هنا وزاد أن  
 الذى يباع فيما يأتى هو الشقص الذى كان عنده لا الذى أخذه وفي كلا الأمرين نظراً ما قوله  
 أى الذى كان عنده فان أراد على مقتضى كلام المصنف فقتضاه خلافه وان أراد أنه كذلك  
 في نص الأئمة فليس كذلك بل المنصوص انه ما معايعا ان احتج الى بيعهما وأما تسليمه  
 أن ما يأتى هو الذى هنا فغير مسلم لان ما يأتى موضوعه انه قد وقع الأخذ بالفعل ثم لم يؤد الثمن  
 ولهذا قال تو بعد أن بحث في عبارة ز ما نصه فان الظاهر من كلامهم هنا انه لا يمكن  
 من الشفعة في موضوع المصنف الا اذا عمل الثمن أو أتى بضامن وما يأتى هو فحين أخذ  
 بالشفعة ثم لم يؤد الثمن فيباع عليه ذلك الشقص أو غيره اهـ محل الحاجة منه قلنا  
 ما قاله صواب وكلام الباجي الذى قدمناه انما شاهد له ومثله لابن رشد في رسم ان خرجت  
 من سماع عيسى من كتاب الشفعة ونصه واذا عجز الشفيع عن الجيل في الموضوع الذى يلزمه  
 فيه الجيل فججزه السلطان ثم قدر على جيل قبل محل الأجل لم تكن له شفعة اهـ منه بلفظه  
 ونقله ابن عرفة مختصراً وسلم ولم يحك خلافه وفي ضيق عند قول ابن الحاجب والى  
 الأجل ان كان ملياً أو بضامن ملي والأعمال اهـ ما نصه وان لم يجد أحدهما فلا يأخذ الشفيع  
 حتى يعمل الثمن اهـ منه بلفظه والله أعلم (ولا تجوز حالة البائع به) قول ز عن أبي  
 الحسن لان فسخ ما على غريم الغريم بمنزلة ما على الغريم الخ قال تو لوقال الفسخ فيما  
 على غريم الغريم بمنزلة الفسخ فيما على الغريم اهـ قلنا وهذا هو الذى تفيد به عبارة أبي  
 الحسن فانه قال عند قول المدونة فصار ديناً في دين ما نصه الشيخ لانه اذا فسخته في ذمة غريم  
 الغريم كما اذا فسخته في ذمة غريمه ولا يقال انه دين بدين اهـ منه بلفظه فتأمل (ثم لا أخذه)  
 قول ز وان شفع ليبيع فقولان ظاهره أنهم امتسأوا وان وليس كذلك بل المذهب أنه

(والاعمل) قول ز بان يبيع  
 الشقص الخ فيه نظرونا وتاويل مب  
 له أولى بالاعتراض لانه سلم ما قاله  
 ز من أن ما يأتى له مصنف هو عين  
 ما هنا وزاد أن الذى يباع فيما يأتى هو  
 الشقص الذى كان عنده لا الذى  
 أخذه وفي كلام الأمرين نظراً لان  
 المنصوص انه ما معايعا ان احتج  
 الى بيعهما ولان موضوع ما يأتى  
 انه قد وقع الأخذ بالفعل ثم لم يؤد  
 الثمن انظره والله أعلم (بخلاف أخذ  
 مال الخ)



ليس له ذلك ولذلك جزم به ابن عاشر فقال ما نصه من هذا المعنى أن يشفع ليبيع فان  
شفعته تبطل ولا أخذه وقد نص المبطل على هذه المسائل وفي المدونة على بعضها وقيد  
المبطل بمسئلة الأرباح التي في المدونة والمختصر بأن يعلم ذلك بينة قال أشهب وكذلك  
إذا ثبت ذلك باقرار الشفيع والمبتاع لا باقرار من أحدهما وقد عورض كافي الشبهات  
مسئلة من أخذ ليبيع بمسئلة المديان له الأخذ بالشفعة فيبتاع لغرمائه قال وإذا استحسن  
أشهب أن لا شفعة له اه منه بلفظه وما نسبته للشبهات أصله لا بن رشد في مقدماته ونصها  
وليس للشفيع أن يأخذ بالشفعة لغريمه ولا له أن يأخذ ليبيع وقد قالوا ان المديان  
يأخذ بالشفعة فيبتاع لغرمائه وفي ذلك نظر لانه إنما أخذ ليبيع وقد استحسن أشهب  
أن لا يكون له ذلك وأما المريض فانه يأخذ بالشفعة ولا اعتراض في ذلك وان أخذه في  
هذا الحال لو رثته لانه ان لم يأخذ في مرضه كان لهم أن يأخذوا لانفسهم بهد  
وفاته اه منها بلفظها ونحوه في رسم مسائل من يوع من سماع القرينيين من كتاب  
الشفعة ونصه وكذلك ليس له أن يأخذ ليبيع وقد قالوا في المديان ان له أن يأخذ بالشفعة  
فتباع لغرمائه وفي ذلك نظر لانه إنما أخذ ليبيع وقد استحسن أشهب أن لا يكون ذلك له  
وأما المريض فانه يأخذ بالشفعة ولا اعتراض في ذلك وان كان أخذه في هذا الحل انما هو  
لو رثته لانه ان لم يأخذ ذلك في مرضه كان لهم أن يأخذوا لانفسهم بهدموته وبالله التوفيق  
اه منه بلفظه وقال النخعي في ترجمة باب من اكثري نصف عبداً أو دابة أو دار من كتاب كراه  
الدور والارضين ما نصه واختلف اذا كان الكراه في نصف شائع فقال مالك مرة لا شفعة  
فيه ومرة قال فيه الشفعة وهذا اذا كانت الدار تحمل القسمة وأراد الشريك أن يأخذ  
بالشفعة ليسكن وان أراد ذلك ثم ليكره لم يكن ذلك له وهو بمنزلة من يأخذ بالشفعة ليبيع  
اه منه بلفظه ونقله ح في الفرع الرابع عند قوله في الشركة فاقضى على شريكه فيما  
لا ينقسم أن يعمر أو يبيع وسلمه واستدل له به يدل على أنه متفق عليه وقال هنا في تبصرته  
ما نصه ومن المدونة اذا بيعت حصّة من دار وأتى شفيعها فقال أردت أن آخذ بالشفعة  
لغيري انه ليس له ذلك وهذا هو الصحيح وهو يرد قوله الاول فيمن استشفع وعليه غرماء لان  
ذلك ليبيع اه منها بلفظها من ترجمة باب اذا أسلم الشفعة بعد الشراء الخ وقد اقتصر أبو  
الحسن عند قول المدونة ولا يجوز أن يأخذ بشفعته لغيره اه على نقل بعض كلام ابن رشد  
والنخعي ولم يحك غير ذلك ونقل ابن عرفة بعض كلام ابن رشد وسلمه مقتصر عليه ونقل  
كلام ابن رشد أيضاً المبطل معبر عنه ببعض الشيوخ على عادة وسلمه في نوازل الشرف  
ما نصه وسئل شيخ شيوخنا سيدي محمد مباركة عن استحقاق شفعة فشفع ثم باع بالقرب  
الشيء المشفوع هل تبطل الشفعة فأجاب اذا باع الشفيع بالقرب الشيء المشفوع فان  
الشفقة المبيع يراد بشره نص عليه في المعيار في عدة نظائر قل نقل البرزلي جواباً  
للسيوري ونصه ان قصد بأخذه الشفعة للغير لم يحز اه ونقل البرزلي أيضاً عن ابن  
البراء في جواب له ما نصه فمسئلتك اذا رفع فيم اللقاضي ووجد من يسلف المحجورة  
والتزم أن لا يبيع عليها للسلف حتى يفتح عليها من هبة أو عمل بد أو غـ ير ذلك فيأخذها



قول مب كذا نقله عنه ح الخ  
وكذا ابن هلال في الدرا الشيز و غ  
في تكميله وابن عرفة وهو كذلك  
في نوازل ابن رشد وما نقله عنها ابن  
سلمون ومب نقله عنها أيضا ابن  
عات في طرده وصاحب المعيار والذر  
النشرا أيضا وابن الناظم وميارة و نو  
وأبو حفص القاسي في شروحه م  
للحقة وهو كذلك فيها أيضا فالقولان  
معاً هما صحيحان وجوابه اختلف  
في ذلك فتعين المصير إلى الترجيح  
والظاهر رجحان ما نقله ابن سلمون  
ومن وافقه لانه الموافق لكلامه في  
البيان انظر الاصل ثم قال فيه  
فحصل مما سبق كله ان تسليم الشفعة  
قبل وجوبها بعوض أو دونه لا يصح  
مطلقا ويرد العوض والمسلم الاخذ  
بعده وجوبها اتفاقا وبعده وجوبها  
لغير المشتري ممتنع اتفاقا بعوض  
وبدونه وللمشتري والشفيع واحد  
أو متعددا مع اتفاقهم على ذلك جائز  
اتفاقا خلافا لما توهمه ابن الناظم  
وأبو حفص القاسي ومن بعدهم  
فقط فيه ثلاثة أقوال المشهور  
والمعول به انه لا يصح ولين بقى أخذ  
الجميع خلافا لأصبع وابن حبيب  
في الهبة حيث فصلوا خلافا لما في  
مختصر الوفا من صحة ذلك مطلقا  
وعلى المشهور والمعول به اذا وقع ذلك  
بعوض فهل يرد أم لا قولان أفتى ابن  
رشد بكل منهما والراجح فتواه بالرد  
ثم اذا رد التسليم بعوض على الراجح  
فالمسلم الدخول معهم وبدونه  
لادخول له معهم لانه أسقط حقه  
والاول وان كان أسقط حقه لكن

بالشفعة اه منها بلفظها انظر بقية ان شئت وبهذا كله تعلم ما في كلام المتجور الذي  
ذكره مب عنه د قوله فيما مر وكره ما في تسليم مب لله والله الموفق \* (تنبيه)  
لم تعرض الشيخ ميارة في جوابه السابق لحال القرب الذي ذكره ولا الشريف ولا غيره عن  
وقفت عليه غير أني وجدت بخط النقيب العلامة المشار له أي عبد الله سيدي محمد الشاهد  
رحمه الله ما نصه رأيت قسما لبعض الأئمة وأظنه سيدي يحيى السراج انه لا يبيع الا بعد  
مضى ستة أشهر اه من خطه بلفظه قلت ولا يبعد أن يجزى في ذلك القولان المتقدمان  
عند قوله في الجور وليس لها بعد الثلث تبرع الا أن يبعد فتكون هذه الفتوى جارية على  
قول أصبغ هناك وعلى ما لا ينسب له وغيره سنة وقدم هناك بيان الراجح فراجعه متأملا  
والله أعلم (بخلاف أخذ مال بعده ليقط) قول مب وقد نقل ابن سلمون كلام ابن رشد  
على الصواب استدلل على تصويب ما لا ينسب له ورد ما له بما رآه في نوازل ابن رشد  
وفيه نظر فان ما نقله ح عن نوازل ابن رشد مثله نقله عن ابن هلال في الدرا الشيز و غ  
في تكميله عند قول المدونة في كتاب الشفعة ومن ابتاع شقصا من دار له شفيعان فسلم  
أحدهما الخ وأشار إليه عند قولها في كتاب الصلح ومن قطعت يده فصالح القاطع الخ ونقله  
أيضا ابن عرفة في مختصره في باب الشفعة وهو كذلك في نوازل ابن رشد ونصها ما الذي  
اشترى الشقص فصالح أحد الشفعاء على تسليم شفيعته في مغيب أشراكه ثم قدموا فآخذوا  
شفعتهم فلا رجوع على الذي صالح بشي مما صالحه به لانه على القول بأن الشفعاء يأخذون  
جميع الشقص بالشفعة قد اتفق بصلحه اذ لم يدخل معهم الذي صالحه تخف عنه الضرر  
بذلك اذ يقل ضرر الشركة بقله الاشرار ولعله أيضا انما كره شركة الذي صالحه بخاص  
فقد تم له ما أراد وما على القول بأن الشفعاء لا يأخذون حظ الذي صالح على تسليم شفيعته  
فلا اشكال في انه لا رجوع عليه بشي مما صالحه به لبقائه حظه في يده اه محل الحاجة منها  
بلفظه ونقله أيضا أبو حفص القاسي في شرح الحقة وما نقله عنها ابن سلمون ورآه فيها مب  
نقله عنها أيضا ابن عات في طرده وصاحب المعيار في نوازل المعاوضات ونوازل الشفعة أيضا  
وابن هلال في الدرا الشيز وابن الناظم والشيخ ميارة و نو وأبو حفص القاسي أيضا في  
شروحه م للحقة وهو كذلك فيها أيضا ونصها وكتب اليه من كورة شلب حرسها الله يسئل  
في مسئلة من الشفعة ونصها الجواب رضي الله عنك في مال مشاع بين أشراك اشترى رجل  
من اثنين منهم ثلاثة أرباعه وبقي الربع لشريكهما الثالث مع أختين له فوهب هذا  
الشريك ما وجبه له من الشفعة للمبتاع على مال أخذه منه ثم ان إحدى الأختين قامت  
طالبة للشفعة فبين لنا هل يكون ما وهب من الشفعة بالمال المأخوذ بها للمبتاع دون من  
يريد القيام بالشفعة أم لا ما جاور ان شاء الله جواب وفقه الله على ذلك بأن قال تصفحت  
سؤالك هذا ووقفت عليه وقد اختلف في جوابه اذ هبة الشفيع للمبتاع شفيعته الواجبة له عليه  
بعد البيع أو يبيعه اياها منه فعلى القول بجواز ذلك وهو مذهب أصبغ لا يكون للأختين  
في مسئلتك التي سألت عنها الا ما وجب لهما من الشفعة وعلى القول بأن ذلك لا يجوز وهو  
معنى ما في المدونة والظاهر من القولين الذي أقول به يرد الاخ على المبتاع المال الذي أخذ



منه على هبة الشفعة له لان ذلك يبيع من البيوع ويكون أحق بشفعته ان شاء أخذها  
وان شاء سلمها فان سلمها كان للاختين أخذ الجميع بالشفعة ولا اختلاف في أن الشفع  
لا يجوز له أن يبيع شفعة قبل الاستسفاغ من غير المتاع ولا أن يبيعها له والله التوفيق اه  
منها بلقطها فتيين ان النقلين معا عنهما صحيحان وان جوابه اختلف في ذلك فعين المصير  
الى الترجيح والظاهر رجحان ما نقلناه عنه آخر الالة الظاهر معنى وما وجهه به ظاهر بخلاف  
ما وجهه به الآخر فانه غير ظاهر بل فيه نظر من غير ما وجهه ولانه الموافق لكلامه في البيان  
ففي أول مسألة من سماع ابن القاسم من كتاب الشفعة ما نصه قال سئل عن أخيه بن  
القاسم قال يبيع مال الكافل من باع شقة صالة في دار مشتركة فسلم بعض الشركاء أو أبي  
بعضهم - م الا أن يأخذ بشفعته ان ذلك له يأخذ جميع ما باع شريكه نصيبه ونصيب من سلم  
من شركائه قال محمد بن رشد ما اذا سلم أحد الشفعاء الشفعة بعد وجوبه له ولم يقل لك  
ولله على وجه تركها وكرهه الاخذ بها فلا اختلاف ولا اشكال في أن لمن بقي من الشفعاء  
أن يأخذ حظه وحظ من سلم من الشركاء أو ما ان قال للمشتري قد سلمت لك شفعتي أو قال  
لمن سأله ذلك قد سلمت لك شفعتي فقد وقع لاصبع في الواضحة أن تسليمه الشفعة له ان كان  
على وجه الهبة والعطية للمشتري فليس له أن يأخذ بالشفعة الا حظه وحظ من لم يسلم  
للمشتري وللمشتري سهام المسلمين فاذا صبح على قول أصبغ هذا للمشتري فالهبة حظ المسلم  
ولم يكن لمن سواه من الشفعاء أخذه فكذلك البيع على هذا القياس ينزل المشتري منزلة  
الشفيع البائع للشفعة فلا يكون لمن سواه من الشفعاء شفعة الا أن يكونوا بمنزلة فيكون  
لهم منها بقدر حظوظهم وعلى هذا تأول ابن لبابة رواية ابن القاسم عن مالك في أنه لا يجوز  
أن يبيع الرجل شفعة قد وجبت له ولا يبيعها فقال معنا من غير المتاع واستدل على تأويله  
برواية جلبها من كتاب الدعوى والصلح قال يجوز أن يبيع شفعة من المتاع بعد وجوب  
شفعته قبل أن يشفع ولا يجوز أن يبيع ذلك من غيره ومثل هذا حكى أيضا عن مالك من  
رواية أشهب عنه انه قال ولا يجوز له أن يبيعها من غير المتاع ولا من المتاع قبل أن يأخذ  
بشفعته واختاره هو من رأيه انه لا يبيع شفعة ولا يبيعها لمن المتاع ولا من غيره وهو  
الصواب والروايات التي جلبها ليست بحليلة لاحتمال أنها تأول على أنها انما أراد بها أخذ  
العوض من المتاع على تسليم الشفعة له بما يجوز بعد وجوب الصفقة ومعنى ذلك بيعها  
فيه من معنى البيع وقول أصبغ شاذ بعيد في النظر ثم قال فالذي يحصل في هذا أنه لا يجوز  
للشفيع أن يبيع ما وجب له من الاستسفاغ لغير المتاع ولا يبيعه منه واختلف هل له  
أن يبيع ذلك للمبتاع ويبيعه منه أم لا على قولين أحدهما ان ذلك جائز ويخلص  
للمشتري جميع ما اشترى فلا يكون لغير البائع أو الواهب من الشفعاء عليه شفعة الا أن  
يكونوا بمنزلة فيكون لهم منها بقدر حقوقهم والثاني ان ذلك لا يجوز وينفسخ البيع  
ويكون الشفع على شفعته وينفسخ أيضا حكم الهبة فيمضي على حكم التسليم وأما  
بيع الشفع نصيبه الذي يشتبه قبل أن يأخذ بالشفعة فلا يجوز باتفاق وكذلك  
هبة فلا تلزم باتفاق وأما تسليم الشفعة بمال بعد وجوبه للجائز باتفاق وبالله

لعوض فلم يتم له وقد نظم ذلك هو في  
فانظره (وقدم المعبر الخ) قلت  
قول مب وهو المعروف بالجزء  
الخ الفرق بينه وبين الجلسة التي  
جرى العمل بعدم الشفعة فيها ان  
البناء في الحكر رأى الجزء الواقع  
في الدور والاجنة صاحبه بخلاف  
الجلسة فان البناء فيم صاحب  
الاصل لا صاحبه (وكثرة) قول  
ز الذي يباع أخضر ولا يؤثر كل الخ  
فان يبيع على للتبعية فالبيع فاسد  
انظر في التناول والباطل وقول  
ز ان فيه الشفعة هو خلاف ما به  
العمل قال أبو زيد القاسم  
ورق التوث فيه الشفعة لا  
في القول الأخضر على ما حصل  
وهو أحد قولين فيه انظر شرحه



التوفيق اه منه بلفظه وهو موافق لفتواه التي ذكرناها اخر او نقلها ابن سلون ومن وافقه فتعين المصير اليها والغاء الاخرى وان سلمها ابن عرفة و غ وابن هلال و ح وغيرهم والله أعلم \* (تنبيهات \* الاول) \* قول ابن رشد رحمه الله في كلامه السابق عن البيان اذا سلمها على وجه تركها وكراهة الاخذ بها فلا اختلاف ولا اشكال في أن لمن بقي من الشفعة أن يأخذ حفظه وحظ من سلم من الشفعة ما سلمه الامامان الجليلان ابن هلال في الدر الثمير والقاضي المكناسي في مجالسه بعد نقلهما اليه باللفظ الذي قدمته ونقله الامام ابن عرفة مختصرا وسلمه ونقل أبو حفص القاسي كلام ابن عرفة وسلمه أيضا وهو خلاف ما قاله اللغمي ونصه واذا كانت دار بين ثلاثة قباع أحدهم نصيبه وسلم أحد الباقيين الشفعة وقام الآخر وقال أخذ بقدر نصيبه لم يكن ذلك له اذا كره المشتري لانه يعض عليه صفة وقيل له خذ الجميع أو دع واختلاف اذا قال الشفيع أنا آخذ بجميع الصفة وقال المشتري لأسلم اليك الانصديق منه فقال مالك للشفيع أن يأخذ ذلك النصيب وقال ابن حبيب اذا أراد من أسقط حقه في ذلك وجه المشتري لم يشفع الانصيب وان كان تركه كراهية للاخذ أخذ هذا جميع النصيب وقال في مختصر الوفاة ليس لمن لم يجز الامساك خاصة وهو أقسم بالان الذي كان له من الشفعة نصفها والفاضل لاشي له فيه واذا أسقط الآخر حقه فيه كان لمن تركه اه من تبصرته بلفظها ونقله الميضي وسلمه وزاد أن القول بأنه لا يكون ذلك للمشتري هو الاظهر ونقل أبو الحسن أيضا كلام اللغمي وزاد بعده ما نصه الشيخ والمشهور ما في الكتاب اه منه بلفظه ونقل ابن عرفة أيضا كلام اللغمي مختصرا وقال ما نصه وحاصله أن نصيب التارك للمشتري لا الباقي من الشفعة مطلقا وان ابن حبيب خص ذلك بكون التارك لوجه المشتري وظاهر المدونة والعقبة أنه لمن بقي مطلقا فتكون الاقوال ثلاثة اه منه بلفظه وما عزوه لابن حبيب تقدم في كلام ابن رشد عزوه لا صبح والكل صحيح فقد قال في المعين ما نصه واذا سلم بعض الشر كاشفتمته فان كان على وجه التارك لشفعته والاستغناء عنها واسقاط حقه فيها فللباقيين أخذ الجميع بالشفعة هذا المعروف من المذهب وأما ان كان قصده بالتسليم صلة المبتاع والعطية والتسليم له فليس للمتمسك الاسهم منها والمشتري سهم المسكين قاله ابن حبيب عن أصبغ وبه أخذ ابن حبيب وفي ذلك خلاف اه منه بلفظه ونقل الاقوال الثلاثة أيضا المصنف في ضيغ ويأتي لفظه قريبا وتبعه صاحب الشامل ونقل أبو علي كلام الميضي وبعض كلام ابن رشد بواسطه نقل أبي الحسن ولم ينه واحد منهم على هذه المخالفة والدرك على ابن عرفة رحمه الله أشد لانه نقل كلام ابن رشد وكلام اللغمي معا ولم ينه على ذلك بخلاف عادته والله الموفق \* (الثاني) \* قول ابن رشد في البيان والثاني أن ذلك لا يجوز وينفسخ البيع ويكون الشفيع على شفعمته وينفسخ أيضا حكم الهبة ويعضى على حكم التسليم كذا وجدته فيه وكذا نقله ابن هلال والمكناسي وكذا هو عند في مقدماته ونصها والثاني أن ذلك لا يجوز وينفسخ البيع فيكون الشفيع على شفعمته وينفسخ حكم الهبة ويعضى على حكم التسليم اه منها بلفظها وهكذا نقل أبو الحسن



كلام ابن رشد واختصره ابن عرفة بقوله والثاني أنه لا يجوز فيفسخ البيع والهبة  
 ويكون الشفيع على شفيعته اه منه بلفظه ونقل أبو حنيفة الفاسي في شرح التحفة  
 كلام ابن عرفة بتمامه وسلم وفيه نظر لان ابن رشد لم يسو الهبة بالبيع في أنه بعد فسخ  
 كل منهما يكون للواهب أخذ حظه مع بقية الاشرار كما يكون ذلك للبائع والذي يفيد  
 كلام ابن رشد أنه لا يأخذ منهم بعد فسخ الهبة شيئاً لأنه أجاب عن الهبة بغير ما أجاب به عن  
 البيع ولو كان مقصوده ما فهم منه ابن عرفة وسلم أبو حنيفة لجمعهما وأجابه عن ما بشئ  
 واحد فعده وله عن ذلك الى ما ذكرناه عنه يدل على ما قلناه مع أن قوله وينفسخ حكم الهبة  
 فيمضي حكم التسليم صريح أو كالصريح فيما فهمنا منه لان معنى قوله وينفسخ حكم الهبة  
 الهبة أنه لا يكون حظ الواهب للمشتري وقوله فيمضي على حكم التسليم أن ذلك يكون لبقية  
 الاشرار دونه لان هذا هو حكم التسليم ومعنى كلامه أن قول بعضهم وهبت نصيبى من  
 الشفعة للمشتري بمنزلة قوله سلمت الشفعة وليس فيه تشبيه الشئ بنفسه لانه قصد أن  
 لفظ الهبة كلفظ التسليم لانهم اوان اختلفا لفظاً لهما ومعناها ما واحد فهو كقوله في  
 الاجوبة مانصه ان التفرقة بين سلمتها وتركتها وأعطيتها وهبتها محال لان الاحكام انما  
 تختلف باختلاف المعاني لا باختلاف الالفاظ اه وشواهد ما ذكرناه من أن حكم  
 التسليم هو أنه لا شئ له ويكون الجميع لبقية الاشرار كثيرة وفي الكتب المتداولة شهيرة  
 يطول بنا جلبها ويكفي في ذلك قول المدونة ومن ابتاع شقصاً من دار له شفعاء غيب الا  
 واحدا حاضر افا راد أخذ الجميع ومنعه المبتاع أخذ حظوظ الغيب أو قال له المبتاع خذ  
 الجميع وقال الشفيع لا أخذ الا حصتي فانما للشفيع في الوجهين أن يأخذ  
 الجميع أو يترك وان قال أنا أخذ حصتي فاذا قدم أصحابي فإن أخذوا واشفعتم  
 والا أخذت لم يكن له ذلك اما أن يأخذ الجميع أو يترك فان سلم فلا أخذ له مع  
 أصحابه اه منها بلفظها وسلم كلامها أبو الحسن وقال ابن ناجي بعد كلامه  
 مانصه ما ذكره بين اه منه بلفظه ونقل في ضيق كلام المدونة وقال عقبه مانصه وقوله  
 فاذا سلم فلا أخذ له مع أصحابه ان قدموا ولهم أن يأخذوا الجميع هو المشهور وقال أصبغ  
 وابن حبيب اذا كان تسليم أحد الشفعاء للمشتري على وجه الهبة والصدقة عليه فليس  
 لمن أراد الاخذ الا بقدر سهمه وللმبتاع سهم من سلم وان كان على ترك الشفعة كراهة  
 للاخذ فلا متمسك أخذ جميعها وفي مختصر الوفا ليس لمن لم يجز الامتياز خاصة اللغوى  
 وهو أقيس الاقوال اه محل الحاجة منه بلفظه ومما يعين فهمه على ما ذكرناه كلامه  
 في الاجوبة لانه نصر فيها هذا القول الثاني في كلامه في البيان والمقدمة مات وضعف فيها  
 الاول فيهما الذي هو قول أصبغ ونصها لان قول أصبغ شاذ ضعيف معترض لا يصح عند  
 النظر والتحصيل ثم قال ولو كان كذلك لكان له أن يهبها الغير المشتري فيستشفع الموهوب  
 له ما كان للواهب أن يستشفعه فاجاع أهل العلم أن ذلك لا يصح ولا يجوز دليل على ضعف  
 قول أصبغ وأن الحاصل من المذهب أن يكون الشفيع مخيراً بين أن يأخذ بالشفعة  
 أو يسلمها فان أسلمها وجبت الشفعة لاحد الاشرار فيها بعده اه منها بلفظها مختصر اوبه



يرتفع النزاع والله الموفق \* (الثالث) قال أبو حنيفة القاسمي في شرح التفتة بعد نقله  
كلام البيان السابق باختصار ابن عرفة مانصه فلا حاجة الى وجه الفرق بين تسليم الشفعة  
بمال بعد وجوبها وبين هبتها أو بيعها له بعد وجوبها حيث جاز الاول اتفاقا ودون الاخير  
على الراجح وقد قال فيما نقلناه عنه في الاجوبة ان التفرقة بين سلمتها وتركتها أو أعطيتها  
ووهبتها محال لان الاحكام المختلفة باختلاف المعاني لا باختلاف الالفاظ اه منه بلفظه  
وهذا منه بناء على أن محل الاتفاق والترجيح متحد وان ترجيحه عدم الجواز شامل لتسليمها  
للمشتري بمن استحقها أكلها واحدا ومتعدد ومن بعض من وجبت له دون بقية أشراكه  
وعلى هذا فهم ابن الناطم قول والده ولا يصح بيع شفعة ولا هبتها فقال مانصه اعتمد الشيخ  
رحمه الله فتيا ابن رشد في منع بيع الشفعة ووهبتها مطلقا وذلك ظاهر اذا كان للشفيع شركاء  
يساوونه في الشفعة أو هو أشفع منهم لانه يفوت عليهم حقهم وأما حيث لا يكون لهم شركاء  
ووهب حظه أو باعه فلم يتضح لي وجه المنع كل الانصاح لانه حق له ملكه فتركه على عوض  
أو دونه ثم قال وقد وجدت النص في المغرب بجواز بيعها قال فيه قلت فن سلم شفعة  
بمال أخذ من المشتري فقال قال مالك ان كان بعد وجوب الشفعة فذلك له وان كان قبل  
وجوبها فذلك باطل مردود وهو على شفيعته يأخذها ان شاء اه محل الحاجة منه بلفظه  
قلت هذا جني منه ما على فهمهما كلام ابن رشد على ان محل الخلاف والترجيح شامل لما  
اذا وقع ذلك من كل من استحقها وليس كذلك بل هذه الصورة هي محل الجواز باتفاق عنده  
ومحل الترجيح في غيرهما ولذلك قال في الاجوبة محجبا للقول بالمنع الذي رجحه مانصه لان من  
حجته أن يقولوا له ان كنت رضى بالضرر الذي جعل من أجله رسول الله صلى الله عليه  
وسلم الشفعة فلا نرضى نحن به ولست أنت أحق بتقضي الضرر عن نفسك منا فلنا الخيار  
بالأخذ بالشفعة اذا ثبت أن تأخذ فيرفع الضرر عنا وهذا بين ظاهر لا خفاء فيه ولا إشكال  
اه محل الحاجة منها بلفظها فالعجب منهم ما رجحه ما الله كيف صدر منهم ما ماذ كرمع  
جلالته ما ومن ابن الناطم أشد لقوله وقد وجدت النص في المغرب الخ فانه يقتضي أن  
النص بذلك غريب وان المغرب اختص به مع أن النصوص بذلك في المدونة وغيرها يسر  
جلبها قال في المدونة مانصه وان سلم بعد الشراء على مال أخذ جاز اه منها بلفظها قال  
ابن ناجي مانصه ماذ كرمع من الجواز واضح لانه حق مالي فوجب أن تصح المعاوضة عليه  
اه منه بلفظه والمثله من الشهرة بمكان حتى انها مذكورة في الجواهر ومختصر ابن  
الحاجب ونص الجواهر اذا دفع المشتري للشفيع عوضا دراهم أو غيرها على ترك الأخذ  
بالشفعة جاز له أخذها وتملكها ان كان ذلك بعد الشراء فان كان قبله بطل ورد المال وكان على  
شفيعته اه منها بلفظها ونص ابن الحاجب ولو أسقط بعوض جاز ضيق يعني اذا وجبت  
الشفعة فله أن يأخذ عن ذلك العوض وهو ظاهر اه منه بلفظه \* (الرابع) على فتوى  
ابن رشد التي رجحناها بما وافقت الكلام في البيان الامر واضح وأما على الاخرى التي  
اقتصرت عليها ابن عرفة ومن وافقه من أنه لا يرد ما أخذ ويشفع غيره الجميع فاذا كان الشراء  
بمائة واصلح مع بعضهم بعشرة مثلا فهل لمن بقي الشفعة بالمائة فقط أو بها مع العشرة



أفتى أبو الحسن في أجوبته بالشأن فائلا مانصه بأخذ الجميع وليس كالزيادة للبائع لان  
هذا انما دفع العوض الثاني ليستقر له الملك في يده ومستله الزيادة للبائع مجرد زيادة لشيء  
وهي منصوصة اه قال في الدر النيرة عقبه مانصه قلت هذا قريب مما ذكر ابن كوتر انه  
اذا كان أحد الشفعين أحق بالشفعة فصالحه المبتاع على اسقاط الشفعة بمال فأراد غير  
الاحق أن يشفع فليس له الشفعة الا بجميع ما دفعه المشتري وما صالحه لانه لم يصل الى  
ملكه الا بجميع ذلك اه محل الحاجة منه بلقطه وقد نقل في نوازل المعاضات من المعيار  
كلام ابن كوتر هذا وسلمه ونقل أبو علي هنا كلام المعيار وسلمه ولم يبقه واحدا منهم على أن هذا  
انما ينشئ على عدم رد العوض للمشتري وما كان ينبغي لهم ذلك والله الموفق \* (الخامس) \*  
قول أصبغ الذي ضعفه ابن رشد وقال فيه المتبسط انه خلاف الاشهر وأبو الحسن وغيره انه  
خلاف المشهور وقال فيه ابن رشد انه خلاف قول مالك وأصحابه له قوة باختيار ابن حبيب له  
وأخذه به وباختيار ابن أبي زمنين عليه في منجبه وتصدير صاحب المعين به وبفتوى ابن  
عات وابن عبد ربه به كافي نوازل الشفعة من المعيار لكن لا يقوى قوة المشهور مع أن العمل  
بالمشهور قال في المقصد المحمود مانصه واذا سلم أحدهم شفعة للمبتاع فللباقين أخذ حصته  
قال أصبغ الآن يكون بمعنى الهبة فلا شفعة فيه وليس عليه عمل اه منه بلقطه  
\* (السادس) \* فنحصل مما سبق كله أن تسليم الشفعة قبل وجوبها بعوض أو دونه لا يصح  
مطلقا ويرد العوض والمسلم الاخذ بعد وجوبها اتفاقا وبعد وجوبها لغير المشتري ممنوع  
اتفاقا بعوض وبدونه وللمشتري والشفيع واحد أو متعددا مع اتفاقهم على ذلك جائز  
اتفاقا خلافا لما توهمه ابن الناطم وأبو حفص القاسمي وعن بعضهم فيه فقط ثلاثة أقوال  
المشهور والمعمول به انه لا يصح لمن بقي أخذ الجميع خلافا لاصبغ وابن حبيب في الهبة  
من التفصيل وان كانت له قوة وخلافا لما في مختصر الوفاة من صحة ذلك مطلقا وان اختاره  
اللعنعي وعلى المشهور المعمول به اذا وقع ذلك بعوض فهل يراد أو لا قولان أفتى ابن رشد في  
نوازه مرة بمذاو مرة ذوال راج فتواء بالرد لظهورها من جهة المعنى وموافقتها لما جزم  
به في البيان واذا فرغنا على الأخرى فلا يشفع الباقيون الا بالجميع ثم اذا رد التسليم  
بعوض على الراجح فلمسلم الدخول معهم وبدونه لا دخول له معهم لانه أسقط حقه والاول  
وان كان أسقطه لكنه أسقطه لعوض فلم يتم له فاذا استحق من يده العوض رجع عما كان له  
على القاعدة المقررة ولا ينتقض ذلك بما تقدم من انه اذا أخذ للغير يرجع لأخذه بعد  
لظهور الفارق من وجوه يدر كها المتأمل العارف وقد نظمت ذلك مع التنبية على انه لا يبيع  
بالقرب تقريرا للتعطى فقلت

ويبيع شفعة لمن قد اشترى \* من مستحق الكل - له جرى  
ويبيعها لغيره مطلقا ممنوع \* من قبل أخذ أو بقره استمع  
ويبيع بعضهم له فيه اختلف \* ومنعه على الاصح قد عرف  
فان يقسح فاحكم له برد \* ثم له الاخذ بغير ربح  
وهبة كالبيع فيما سبقا \* لكنها ليست تعود مطلقا



\* (فرع) \* في تبصرة اللغمي مانصه وقال مطرف في كتاب ابن حبيب فيمن وجبت له شفعة  
فصالح في تركها على أنه متى بلغه ايذاء المشتري لولده فهو على شفخته قال لا يلزم ذلك وله  
القيام فيه او متى طلبه المشتري بالاخذ أو الترك كان له ذلك ما لم يطل الزمان والطول الشهور  
الكثيرة وقال أصبغ الصلح جائز والشرط لازم ولا يرجع الشفيع حتى يكون ما استثنى  
فان نزاع عن الصلح وأوقف الشفيع عن الاخذ أو الترك فذلك له فجعل المقال في ذلك  
والرجوع للمشتري لان ترك الشفيع هبة له وعليه في الترك على تلك الصفة مضرة لانه  
ان أحدث بناء أو غرسا ثم حدث شئ من المشتري أو ورثته قام وأعطى قيمته ما أحدث  
وأخرجه فكان له أن يقوم فيقول اما أن تسقط حقل مرة فأنصرف أنصرف من لا يخشى  
أن يتزعزع من يده ورأى مطرف أن للشفيع أيضا في ذلك مقالا اه منها بلفظها (ولو  
مفردة) قول مب يشمل ثلاث صور الخ مفهوم العدد في كلامه غير معتبر لانه يشمل غيرها  
أيضا كأن يكون الاصل لواحد والثمرة بينهما ما كالمساواة وكهبة شخص آخر جراثا من  
غمر حائطه أو يبيعه منه وكان تكون الاصول محبسة عليهم ما أو يكون نصفها ملكا لشخص  
ونصفها الآخر محبس على آخر فلا وجه لذلك العدد والله أعلم وقول مب وذكر في ضيق  
لاشبه قولين نص ضيق والقول بالشفعة لمالك وابن القاسم وأشهب ومعظم أصحاب  
مالك وهو شئ استحسنه ولا أعلم أحدا قال به قبلي أشهب لانها تنقسم بالحدود كالارض  
والقول بنفي الشفعة فيها لابن الماجشون قال لا شفعة ولو بيعت مع أصولها ولاشبه  
ثالث ان يبيع مع الاصول ففيها الشفعة لان يبيع مفردة اه منه بلفظه وماتسبه  
لاشبه أولامنه للباقي في المتني وما عزاه له اخرامنه للغمي وزاد في المتني نسبة ما لابن  
الماجشون لمالك وإصه وأما الثمرة فعن مالك فيها روايتان روى عنه ابن القاسم وأشهب  
ومعظم أصحابه ثبوت الشفعة فيها قال أشهب وذلك أنها تنقسم بالحدود كما تنقسم الارض  
يريد الله أعلم اذا قسمت في النخل قبل الجدل لا اختلاف أغراض أهلها قال أشهب عن  
مالك في المجموعة وذلك ما لم تزايل الاصل وروى ابن المواز عن ابن الماجشون لا شفعة في  
الثمار وحكاها القاضي أبو محمد عن مالك اه منه بلفظه ونقله ابن عرفة مختصرا كما نقل  
كلام اللغمي الذي أشرنا اليه قبل ونصه اللغمي في الشفعة في الثمار يبيع مع الاصل  
أو دونه والشفيع شريك في الاصل أو لا وفيها مطلقا ثالثا ان يبيع مع الاصل والا فلا  
لمالك فان لماعلت قوله لاحد لكني استحسنه وابن الماجشون وأشهب اه منه بلفظه  
وظاهره أنه يقول بنفي الشفعة ولو كانت الاصول مشتركة بينهما وظاهر كلام الباقي  
السابق ولفظ كلام اللغمي الذي اختصره ابن عرفة هو مانصه واختلف في الشفعة في  
الثمار على ثلاثة أقوال فقيل فيها الشفعة وسواء يبيع مع الاصول أو بانفرادها كان  
الشفيع شريكا في الاصل أو لا شركة له وهو قول مالك ثم قال وقال ابن الماجشون  
لا شفعة فيها بحال وسواء يبيع مع الاصل أو بانفرادها وقال أشهب ان يبيع مع الاصول  
ففيها الشفعة وان يبيع بانفرادها لم تكن فيها شفعة اه منه بلفظه وبه يظهر لك أن  
بحث مب مع المصنف ساقط وحاصل بحثه أن المصنف أطلق في الخلاف الذي أشرنا

(ولو مفردة) قول مب يشمل ثلاث  
صور لا مفهوم له فقد بقي ما اذا كان  
الاصل لواحد والثمرة بينهما  
كالمساواة وكهبة شخص لاخر جراثا  
شائعا من غمر حائطه أو يبيعه منه  
وكان تكون الاصول محبسة عليهم  
أو يكون نصفها ملكا لشخص  
ونصفها حابس



(الأن تيس) قول مب وقال  
ابن عرفة الخ يوافق في المعنى  
ما نقله أبو الحسن عن عبد الحق  
وأقره وما ذكره من أن الجائحة  
لا تسقط إلا بالمعنى الذي ذكره ابن  
عرفة لأن سقوط الجائحة والشفعة  
وثبوتها متلازمان كما صرح به ابن  
رشد نفسه \* (تنبيه) \* العمل على  
الشفعة في غير الخريف دون الصيف  
والظاهر ثبوتها في التيز وهذا إذا  
لم يرد الشفعة للبيع والافلاشفعة  
فيها وأما ما توقع من البيع شيئاً  
فشيئاً فلا يضر لانه كما يبيع بأكل  
ويتصدق وبمب انظر الاصل

اليه باو فظا هره أن مقابل لوبقول لاشفعة فيها ولو كان الاصل مشتر كايتهنماع أن أنهب  
انما خالف في غير هذه الصورة وأما هي فأشهب موافق في ابن القاسم بوجوب الشفعة  
ولا اشكال أن ما استشهد به من كلام محمد بن المواز شاهد له ويشهد له أيضاً كلام ابن عرفة  
الذي نقله مب ولكن بكلام الباسجى والخمى وضج يسقط بحجه وقد نقل ذلك ابن  
عرفة نفسه وقيله خلاف ما يوهمه كلام مب من أن ابن عرفة لم يذكر الامانة له عنه  
لاقتصاره على ذلك مع قوله ونقل في ضج عن أشهب قولين المقتضى أن ابن عرفة لم يذكر  
عن أشهب الامانة له وعنه وليس كذلك وقول مب ومقابل لوبقول عبد الملك الخ  
فيه نظر ظاهر لان المصنف لم يشتر ليقول عبد الملك أصلاً بل كلامه يوهم أنه لا خلاف فيها إذا  
بيعت مع الاصل وليس كذلك والله أعلم \* (تنبيه) \* ظاهر كلام المصنف أن الشفعة في  
الثمرة ولو صيفية وهو ظاهر كلام الامام وأصحابه وصرح في المعيار نقلاً عن ابن مرزوق بأنها  
ثابتة فيما لا يدخر وفي مجالس المكتاسب ما نصه قلت وقد فرقوا في الثمرة بين المدخر وغيره  
والذي جرى به العمل وجوبها في المدخر وغيره وبه أفتى العبدوسى بشرط أن لا يبيع منها  
شيئاً اه منها بلفظها لكن ذكر أبو يزيد الفاسى في علمائه أن العمل بثبوت الشفعة في ثمرة  
الخريف دون ثمرة الصيف وهو ناخذ للعمل الذي ذكره المكتاسب لتأخره عنه ولكنه لم  
يتعرض في شرحه لاهو ولا غيره ممن وقفنا عليه التين ولا شك أن لها شهاباً بثمره الصيف لان  
كلا لا يدخر ولكن تخالفها في أن التين يطول زمان وجوده فحوسنة أشهر من وقت حل  
يبعه الى انتم اوجوده وذلك يقوم مقام الادخار في ثمرة الخريف بخلاف ثمرة الصيف وقد  
قال الشيخ ميارة في شرح التمهيد بعد أن ذكر العمل المذكور ما نصه ومعت من علل ذلك  
بضر دخول المشترى في الثمار الخريفية لطول زمان حداثتها بخلاف الصيفية لقصره  
والله أعلم اه منه بلفظه وهذه العلة بعينها وجوده في التين ولذلك أفتيت غير مامرة  
بوجوب الشفعة في التين بعد المشاورة مع من يوثق به لعله ودينه والله أعلم وهذا إذا لم يرد  
الشرى بك يشتمل البيع قطعاً لما مر من أن الشفعة فيما هي ثابتة فيه باجتماع مقيد بذلك مع  
ما تقدم عن العبدوسى من النص على ذلك في الثمرة بعينها فكيف بهذا الذي لانص فيه  
وما يتوقع من يبعه بعد شيئاً فشيئاً لا يضر لانه كما يبيع البعض من عرصته بأكل البعض  
ويتصدق بالبعض وبمب البعض ويذهب بعيناه وأصدقائه فيا كلون ويصنعون  
ما شاؤا وقد قال الامام أبو عبد الله بن مرزوق أثناء جواب له ما نصه وكون الاخذ  
للبيع عنه مطلقاً باطل لاستلزامه ان الشفيع لا يأخذ الا لاقتناء لا للبيع ولواحتاج اليه  
بوماً وهو باطل اذ لو صح لكان الاخذ بالشفعة حراماً لانه من باب البيع والشرط المناقض  
لمقتضى البيع الذي هو صحة التصرف المطلق وهذا تحجيره لانه يبيع على أن لا يبيع والشفعة  
يبيع اتفاقاً اه من أوائل نوازل الشفعة من المعيار اه بلفظه انظر بقيقته ان شئت (الا  
أن تيس) قول مب المراد باليدس كالأبن رشد هو حصول وقت حداثتها الخ كلام ابن  
رشد هذا هو في أول رسم من سماع عيسى من كتاب الشفعة فائتلى في آخره ما نصه وكذلك  
قال ابن كثة في المديسة ان الشفعة في الثمرة ما لم يحن قطاف العنب أو حذاذ الثمرة فإذا حان



القطاف أو الجداد فلا شفعة فيه وهو كالأقطف أو جذف فهو تفسير لقول ابن القاسم ان  
الشفعة في الثمرة لم تيسر اه منه بلفظه ونقله ابن عرفة مختصرا وقال عقبه مانصه قلت  
ظاهر الروايات الى آخر ما نقله عنه مب **قلت** ما قاله ابن عرفة موافق في المعنى لما نقله  
أبو الحسن عن عبد الحق وأقره ونصه عبد الحق اذا بيعت واستغنت عن الاصول فأنشبه  
ما لو حذت وزايلت الاصول وأما اذا لم تيسر فهي غير مستغنية عن الاصول فلها حكم  
الاصول اه منه بلفظه وهو الموافق أيضا لما قد مناه في الجواضع من ان الجائحة لا تسقط  
فيها الا بالمعنى الذي ذكره ابن عرفة لان سقوط الجائحة وسقوط الشفعة وثبوتها متلازمان  
كما صرح به ابن رشد نفسه ويأتي لفظه هنا قريبا (وفيها أخذها ما لم تيسر) قول مب  
مبنى على ان التأويلين في كل من اليس قبل الجداد ومن الجدد قبل اليس انظر من قال ان  
الجد قبل اليس من محل التأويلين وما نسب له لغ ليس هو فيه لانه لا ولا في تكهيله  
والذي يفيد كلام الأئمة ان الجدد مفيت على كل حال على المشهور هذا الذي يفيد كلام  
عياض الذي نقله أبو الحسن وابن عرفة و غ انظره فيه هنا متأملا وهو الذي يفيد  
كلام جميع من وقفنا على كلامه من أهل المذهب قال ابن رشد في شرح أول المسئلة  
من رسم أوصى من سمع عيسى من كتاب الشفعة مانصه قوله في الثمرة ان فيها الشفعة يريد  
ما لم تيسر فهو على قوله في المدونة وكذا قوله ههنا اذا قال ان الجائحة فيها اذ لو كان من  
مذهب من ان الشفعة فيها وان ييسر ما لم تجزأ اطلق القول بوجوب الجائحة فيها ولقال  
ان الجائحة تجب فيها اذا استشفعها قبل أن تيسر وقد قال ابن القاسم ان الشفعة فيها وان  
ييسر ما لم تجزأ اذا اشتراها مع الاصول بعد الطيب والفرق بين المستثنين فهو اختلاف  
من قوله مرة رأى في الثمرة الشفعة ما لم تيسر ومرة رأها فيها ما لم تجزأ اه منه بلفظه وقال  
في أوخر سمع ابن زيد من كتاب الوصايا مانصه المشهور من الأقوال في الثمرة ان فيها الشفعة  
ما لم تيسر وقد قيل ان الشفعة فيها وان ييسر ما لم تجزأ حسبا ذكرناه في أول مسئلة من  
سمع عيسى اه منه بلفظه ونقله ابن عرفة مختصرا وقال عقبه مانصه **قلت** وقد يفرق  
بأن بقاءه في الاصل ولو ييسر أو يجب تبعيته له لاتصالها به اه منه بلفظه وفي ضيق  
مانصه مذهب ابن القاسم ان فيها الشفعة ما لم تيسر أو تجزأ قليل وليس في الامهات ما لم  
تيسر وقال فيها فيما اذا بيعت الثمرة منفردة ان فيها الشفعة ما لم تيسر وتأول بعضهم ان  
مذهبهم فيها الفرق بين أن تباع مع الاصل ففيها الشفعة ما لم تجزأ وبين أن تباع منفردة ففيها  
الشفعة ما لم تيسر والفرق قوة الشفعة في الاول لانها ثابتة بالاجماع وقال مرة هو  
اختلاف من قوله في الوجهين وتأولها بعضهم على ان فيها ثلاثة أقوال ما لم تجزأ وما لم  
تيسر والفرق الذي تأوله عبد الحق وغيره ان مذهب المدونة ما لم تيسر مطلقا اه منه  
بلنظمه وقال أبو الحسن مانصه قوله وان قام بعد اليس والجداد فلا شفعة في الثمرة ابن  
يونس ابن المواز عن ابن القاسم سوا محدث صغيرة أو كبيرة ورواه عن مالك وقال ابن القاسم  
مرة أخرى له الشفعة في الثمرة وان ييسر وجدت وان فاتت رد مثلها ان عرف مكيها  
قال ابن المواز ان لم يعرف كيليها أوجدتها صغيرة لم تطب لم يؤد قيمتها ولا تمنها اذ لا شفعة في

(وفيها أخذها الخ) قول مب  
وهي الجد قبل اليس الخ انظر  
من قال ان هذا من محل التأويلين  
وما نسب له لغ ليس هو فيه لانه  
ولا في تكهيله والذي يفيد كلام  
الأئمة ان الجدد مفيت على كل حال  
على المشهور وهو الذي يفيد كلام  
جميع من وقفنا على كلامه من أهل  
المذهب قلت لمانفاة بين كونه من  
محل التأويل وبين ما ذكر من  
التشهير فتأمل والله أعلم - وقول  
مب وعليه اختصرها ابن أبي زيد  
فيه نظر لمخالفة لما نقله غ وابن  
عرفة وأبو الحسن وغيرهم انظر  
الاصل (وكيل الخ) \* (فرع) قال  
الغنى في تبصرته واذا بيع الحائط  
بغير ماء ثم وقف الشفيع فترك ثم  
استلحق الماء كان للشفيع أن يقوم  
فياخذ بالشفعة الجميع لانه ترك  
الاصل لما بيع بغير ماء وعلى صفة  
يرغب عنه ولأنه ما يتهمان أن  
يعمل على ذلك ببيع بغير ماء ثم اذا ترك  
الشفيع باعه منه اه (وكتابه الخ)  
قول ز ويحتمل الخ بهذا صوره  
ابن عرفة وبالأول صورته في ضيق



الائتمان ولكن يأخذ بالشفعة بحصته من الثمن ورواه أيضا عن مالك وقال أشهب له  
 الثمرة وان فاق بالجد ادبايسة أو رطبة أو غنمها ان باعها أو قيمتها ان أكلها مشترى الرمان كما  
 قال في الاستحقاق ولم يفرق بينهما ما انظر ابن يونس اه منه بلفظه ونحوه في المتفق ونصه  
 فرع حتى متى يتبع الاصل قال ابن المواز قال ابن القاسم عن مالك الثمرة للشفيع مالم  
 تيسر أو تجدد فان جدت وهي صغيرة أو كبيرة حط عن الشفيع حصتها من الثمن وقال مرة  
 يأخذها بالشفعة فان جدت أو ييسر فلها مثلها ان عرف كيلها فان لم يعرف كيلها أو  
 كان جدتها صغيرة لم تطب فلا يأخذ فيها غنما والثمن عليها وعلى الاصول اذا كانت يوم الشراء  
 من هبة أو مأبورة واشترطها المبتاع ورواه أيضا عن مالك وبه قال أشهب واختاره ابن المواز  
 اه منه بلفظه ونحوه لابن ناجي في شرح المدونة مصرحاً بأن الاول هو المشهور وكلام ابن  
 يونس والباجي وابن ناجي هذا نص في ان الجد مضى مطلقا على المشهور وعلى مقابله أما  
 على المشهور فطلقا وأما على مقابله فعلى التفصيل الذي ذكره فتأمل بانصاف نعم كلام  
 التهذيب في الموضع الثاني الذي نقله غ ان كان باو كافي غ وكما هو مفاد المصنف يفيد  
 ذلك اذ لا يتأتى الخلاف بين الموضعين الا بذلك كما قاله ز وبأوجهته في نسختين من  
 التهذيب ولكن أبو الحسن وابن ناجي فهماه على أنه بالواو لا باو وهذا الذي يدل عليه  
 كلامهما وان روايتهما للتهذيب هي بعد ييسر الثمرة وجدادها بالواو ولعله وقع في نسخة  
 المصنف من التهذيب باو فذكره هنا كذلك مع ان التأويلات التي أشار إليها انتهى على كلام  
 الام كأفاده كلامه في توضيحه وكلام غيره فتأمل ذلك كما بانصاف والله أعلم وقول مب  
 وعليه اختصرها ابن أبي زيد الخيل فيه نظرا لخالفته لما نقله غ وابن عرفة وأبو الحسن  
 وغير واحد ونص ابن عرفة وفيه ان اشترى النخل وفي رؤسها أرزى فالشفيع يأخذها  
 بالشفعة اذا أدرك الثمرة عياض قال بعضهم فرق بينهما اذا اشترىها مع الاصل قال  
 يأخذها مالم تجدد وان اشترىها بغير أصل قال الشفعة في مال تيسر وعلى هذا جمل قوله في  
 الكتاب وقال آخرون هو اختلاف قوله في الوجهين وظاهر اختصار ابن أبي زئيم وابن  
 أبي زيد وغيرهما التسوية بين هذه الوجوه وان الشفعة فيها مالم تيسر لكن ابن أبي زئيم  
 قال وفي بعض الروايات فان كان بعد ييسر الثمرة وجدادها فتنسب على الخلاف في الرواية اه  
 منه بلفظه فتأمل وبالجمله فكل كلام مب هنا غير محروا لله أعلم \* (تنبيه) \* حكاية  
 ضيق الاجماع على ثبوت الشفعة في الثمار اذا بيعت مع الاصل مخالف لما ذكره  
 هو وغيره من الاقوال الثلاثة حسبما قدمناه قبل بقرينة وقد نقل جرس كلامه معا  
 وسلمه ولم ينسبه على ما في ذلك والله الموفق (وزرع ولو بأرضه) قول ز عن ابن عرفة  
 تصوير المسئلة دون فرضه في الاستحقاق الخ سلم كلام ابن عرفة هذا كما سلمه كل من وقفنا  
 عليه مع انه يتصور بلا عسر في غير الاستحقاق بما اذا كان البائع قاسم شريكه في الارض  
 قسمة استقلال لمدة معينة ثم باع نصيبه في جميع الارض مشاعا فان المشتري يتنزل  
 منزلته في استقلاله بالتصرف فيما كان البائع مستقلا بالتصرف فيه الى انقضاء المدة  
 اذ لا تنسخ تلك القسمة بالبيع لانها كالأجارة والكراء كما يأتي فتأمل بانصاف (ومن قسم

(وزرع) قول ز عن ابن عرفة  
 تصوير المسئلة الخ بل تصور بلا  
 عسر في غير الاستحقاق بما اذا كان  
 البائع قاسم شريكه في الارض قسمة  
 استقلال لمدة معينة ثم باع نصيبه  
 كله مشاعا فان المشتري يتنزل منزلته  
 في استقلاله بالتصرف فيما كان  
 البائع مستقلا بالتصرف فيه الى  
 انقضاء المدة اذ لا تنسخ تلك القسمة  
 بالبيع لانها كالأجارة والكراء كما  
 يأتي فتأمل والله أعلم (وعرصة الخ)  
 قول ز قسمت بيوتها الخ أي  
 بالتراضي كما في اختصار المتطية  
 ونصه مسئلة ويجوز قسم البيوت  
 وتبقى الساحة بينهما بالتراضي  
 وينتفعون بها بالسوية بينهما عند  
 ابن القاسم لا على قدر الانصباء وكل  
 واحد منهما أولى بما على باب بيته  
 ولا يجبر على القسم من أبيه حتى  
 يكون لكل واحد منهما من البيوت  
 والساحة ما ينتفع به منفردا عن  
 صاحبه اه وقول مب لغير أهل  
 الدار أي ورضوا به والا فلا همرده  
 راجع ق



(وهبة الخ) قول مب والام  
 يحلفه الخ: ظاهر التحفة انه يحلف  
 مطلقا وهو قول الاخوين وفي ميارة  
 عن الطرران به العمل (وسقطت ان  
 قاسم) قول مب وعليه اقتصر  
 ابن عرفة أي واللحمي وقول ز  
 فلا تسقط شفعة أي انسا قاعده  
 الجذاذ كقبله عند ابن القاسم كذا  
 في فئشي ونحوه في غ (أو ساوم)  
 لان طلب التولية وقول ز وأما  
 لو أراد الخ: كأن مراده ما في تبصرة  
 اللحمي من انه ان ساوم يستل لم  
 ساوم فان قال ان باعني باقل أي  
 أو بعث الثمن والارجعت الى الشفعة  
 حلف وشفع وان قال لا اشتري ولو  
 با كثر فذلك مسقط لشفعته اه وبه  
 تعلم ان طلب التولية غير مسقط كما  
 في المعيار عن ابن محسود انظر الاصل  
 وقول مب الظاهر ان محله اذا  
 تعدد الخ فيه نظرا بل هو عام في التعدد  
 والاتحاد كما يفيد ابن رشد واللحمي  
 انظر الاصل (أو شهرين الخ) حاصل  
 ما في المسئلة من الخلاف ثلاثة  
 أقوال مذهب ابن رشد وقوله ابن  
 عبد السلام وعليه مشي المصنف  
 بتكلف ومذهب المدونة الذي في  
 ز ومذهب الرسالة ان سكت سنة  
 فقط سقطت وهو لما لك المبطل وعليه  
 العمل وقول مب عن المدونة  
 وقدمي لذلك عشر سنين أي أو  
 ما تسقط به شفعة الحاضر كما قاله  
 ابن سهيل وقول مب فقال  
 اللحمي الخ: وكذا السيوري كافي  
 الغنية للوائشر يني وكلامها وكلام  
 المكناسي في مجالسه يفيد ان أن

متبوعه) قول مب وجبت الشفعة اذا كان البيع لاهل الدار الخ: يوهم انه اذا بيعت  
 لغيرهم لا شفعة فيها وفيه نظر وصوابه ان يقول اذا كان البيع لاهل الدار أو لغيرهم ورضوا  
 به والا فلهم رده راجع ق والله أعلم (وهبة بلا ثواب) قول مب عن المدونة فان كان  
 ممن يهتم أحلف الخ في ح عن المبطل ان بهذا العمل ولكن ظاهر التحفة انه يحلف  
 مطلقا وهو قول الاخوين وذ كر الشيخ ميارة عن الطرران به العمل وزاد متصلا به مانصه  
 قال الشارح وهي مثل مسئلة الثنياعلى الطوع الخ: وانظر عزوه ذلك للشارح مع انه  
 مصرح به في الطرر نفسه وانصم أفتي فيها أبو ابراهيم اسحق بن ابراهيم باليمن دون نظرا الى  
 حاله وقال انه جرى العمل عندهم بهامثل مسئلة الثنياعلى الطوع اذا ادعى أحدهما الرهن  
 في ذلك وكذبه الآخر وفي مقالات ابن مغيث ان على المستاع البيعة لانه ممن لا يستل ذلك  
 اه منها بلفظها وقول مب أفتي ابن المكوي بالشفعة في ذلك حيث تظهر مخايل الكذب  
 قال نو في شرح التحفة مانصه الا أن تحتف بالنزلة قرآن العوض ويبعد التبرع كل  
 البعد كفقير بخيل يدعى تبرعا باصله نيل نفيس على غنى لغير رحم ولا صداقة تقتضي ذلك  
 وفي مثل هذه أفتي ابن المكوي بوجوب الشفعة وقال هذه من حيل الفجار اه منه بلفظه  
 وحكاية ابن المكوي ذكرها اللوائشر يسي في المعيار وذ كر أنه وجدها بخط أبيه ونقل كلامه  
 الشيخ ميارة في شرح التحفة وقال غ في تكميله مانصه في المدارك من نوادر فتاوى ابن  
 المكوي انه وقعت مسئلة يبلدنا سبعة وهي اذالك من عمل صاحب الاندلس وذلك ان الفقيه  
 يحيى بن تمام من أهلها اشترى حصتين حمام فيه شريك وأشهد البائع لابن تمام في الظاهر  
 انه تصدق به عليه ليقطع بذلك الشفعة فقام الشريك بطلب الشفعة فأفتى فقهاء سبعة  
 بعدم الشفعة وقال الشفع للقاضي لأرضى الابتوى فقهاء الحضرة فرفع اليهم السؤال  
 على وجهه وبدي بابي عمر بن المكوي فأجاب هذا من حيل الفجار وأرى الشفعة واجبة  
 فالأرى ابن تمام جوابه قال هذا عقاب لا يطارت تحت جناحيه والحق خير ما قيل هات الثمن  
 وخذ حمامك اه منه بلفظه (الابيع صح) قول ز الان حصل فوت ثانيا فيه فطر لعله كلام  
 المصنف على خلاف مقتضاه من غير موجب اذ مقتضاه أن الفوت وقع به أو لا لا بفوت  
 آخر قبله ومقتضاه هو الصواب انظر نص المدونة في ق وتأمله (أو ساوم) قول ز وأما ان  
 أراد الشراء أو المساومة الخ: كلام لا معنى له ولم يذكر عج هذا أصلا في النسخة التي بأيدينا  
 منه والذي في تبصرة اللحمي هو مانصه وقال ابن القاسم اذا ساومه أو ساهاه أو اكترى منه  
 فذلك قطع لشفعته وقال أشهب في كتاب محمد هو على شفعته ثم قال مانصه قال الشيخ  
 رحمه الله وأرى ان ساوم أن يستل لم ساوم فان قال ان باعني باقل والارجعت الى الشفعة  
 أن يحلف ويأخذ بالشفعة وان قال لا اشتري ان باعني بأكثر أو باقل فذلك مسقط لشفعته  
 انتهى منها بلفظها قلت ومثل الاقل المساواة في المعيار مانصه وسئل القاضي سيدي على  
 ابن محسود عن طلب من المشتري التولية فابى عليه ثم أراد ان نزاع الشقص من يده بالشفعة  
 هل يكون طلب التولية مسقطا للشفعة أم لا فأجاب بان ذلك لا يضر بخلاف السوم على  
 وجه البيع وروى أشهب ان له الشفعة بعد السوم فكيف بالتولية منه اه منه بلفظه



\* (تنبيه) \* قوله وروى أشهب كذا وجدته في المعيار بالواو من الرواية وتقدم في كلام  
 اللخمي عزوه لقول أشهب لا روايته والله أعلم (أو باع حصته) قول زوذكر في البيان  
 من رواية عيسى عن ابن القاسم انها انما تسقط ان باع عالما الخ ما عزا لسماع عيسى هو  
 كذلك في رسم أسلم من كتاب الشفعة قال ابن رشد في شرحه بعد كلام مانصه في المسئلة  
 ثلاثة أقوال أحدها هذا والثاني ان له الشفعة وان باع حظه بعد أن علم ببيع شريكه حظه  
 وهو قول ابن القاسم في رواية يحيى عنه بعد هذا في رسم الصبرة وأحد قولي مالك والثالث  
 انه لا شفعة له اذا باع حظه وان لم يعلم ببيع شريكه وهو أحد قولي مالك وظاهر ما في كتاب  
 الشفعة من المدونة لابن القاسم ثم قال مالك فان باع بعض حظه على قياس هذا القول كان  
 له من الشفعة بقدر ما بقي من حظه وقع اختلاف قول مالك في هذا في كتاب ابن عبدوس  
 حكى عن أشهب انه قال اختلف قول مالك فيه مرة قال ان الشفعة لا تسقط عنه ببيع  
 نصيبه ومرة قال انما تجب له الشفعة ما كان الشقص الذي به يستشفع في يده فاذا زال  
 من يده قبل الاخذ سقطت الشفعة وقال أشهب أحب الى أن لا شفعة له بعد بيع نصيبه  
 أو بعضه لانه انما باع راغباً في البيع وانما الشفعة للضرر فلم ير له شفعة في ظاهر قوله أصلاً  
 اذا باع بعض نصيبه فهو قول رابع في المسئلة وقال أحمد بن مبسر لا شفعة له بعد أن باع  
 الآن تبقى له بقية أجزاء وقوله الآن تبقى له بقية أجزاء يحتمل أن يريد الآن تبقى له بقية  
 أجزاء فيكون له من الشفعة بقدر ما بقي فيكون قوله مثل أحد قولي مالك وظاهر ما في  
 المدونة ويحتمل أن يريد الآن تبقى له بقية أجزاء فيأخذ جميع شفته بقدر حظه كله  
 ما باع منه وما بقي فيكون ذلك قولاً خامساً في المسئلة وأظهر هذه الأقوال كلها الفرق  
 بين أن يبيع وهو عالم ببيع شريكه حظه أو غير عالم وبالله التوفيق اه منه بلفظه ووجه  
 ما اختاره قبل هذا بقوله قبل الآن تبقى له بقية أجزاء فيأخذ ما نصه لانه اذا باع حظه بعد  
 أن علم ببيع شريكه حظه فقد رغب عن المبيع وأما اذا باع قبل أن يعلم ببيع شريكه  
 فمن حجه أن يقول انما باعت حظي لزهدي فيه لقلته ولو علمت أن شريكه باع لما باعت  
 حظي ولا أخذت بالشفعة اه منه بلفظه وما اختاره خلاف مختار اللخمي فانه قال مانصه  
 واختلف اذا باع النصيب الذي يستشفع به هل له الشفعة والقول أن لا شفعة أحسن  
 لان الشفعة جعلت لرفع الضرر الذي يدخل المشتري في المقاسمة أو يضيق نصيبه أو  
 يفسده واذا خرج من يده نصيبه فابن الوجه الذي يستشفع به اه منه بلفظه **قلت**  
 وما قاله اللخمي هو الصواب ووجه ابن رشد السابقة لا تنهض وهي مردودة بما قاله هو  
 وحكي عليه الاجماع حسبما قدمناه عنه عند قوله ان انقسم وأي ضرر يلحقه بعد خروج  
 حصته من يده ثم على تسليم ذلك تسليمنا جديلاً لا نسلم انه يرفع عنه الضرر بالشفعة سواء  
 قلنا هو ضرر الشركة أو ضرر القسمة بل هي محصاة للضرر المذكر كوركا يظهر يادني تأمل  
 ومع ذلك فهو تعليل قاصر لانه انما يظهر حيث يكون حظه الذي باع أقل لا مساوياً  
 أو أكثر فالقول الذي عزا لمالك وظاهر قول ابن القاسم في المدونة واختاره اللخمي  
 هو أظهر الأقوال وأولاه بالصواب فتأمل بائناً والله أعلم وقول مب فيه نظر بل

هذا هو المذهب وهو الذي رجحه  
 أبو علي في الشرح والحاشية وقول  
 مب تبعوا اللخمي أي فالعمل الذي  
 ذكره سيدي العربي منسوخ  
 وقول مب ولكن أهل فاس  
 الخ أي منهم سيدي عبد المقادر  
 القاسمي في أجوبته كما نقله الشريف  
 في نوازلته وسلمه



الظاهر أن له الشفعة بها إذا ردت عليه من بيع فاسد الخ قال شيخنا ج في هذا النظر  
نظروا الظاهر ما قاله ز لأن بيعه لحصته بمنزلة التصريح بالتسليم كما أن مساومته للحصة  
المستشفعة دليل على الاسقاط فكذلك هذا وما استدلل به من كلام المدونة لا دليل له فيه إذ  
مسئله المدونة وقع البيع فيها قبل أن يستحق البائع الاخذ بالشفعة فلم يقع منه اعراض  
يدل على الاسقاط وانما يتم الاستدلال لو كان معنى كلام المدونة أنه باع بالخيار بعد أن  
استحق الاخذ بالشفعة ثم رده البيع وليس هذا معنى كلام المدونة اهـ قلت بل لو سلمنا  
أن بيع الخيار وقع بعد استحقاقه الاخذ بالشفعة لم يتم الرد به على ز لأن البائع بالخيار  
ان لم يكن عالما ببيع شريكه فلا اعراض وان كان عالما فلا اعراض ليس بتمام التجوز  
رجوع مبيعته اليه ولا سيما ان كان الخيار له وحده أو مع غيره مع أن المالك زمن الخيار له  
فالغلة له والضمنان منه لا ينتقل بالقبض والبائع يباع فاسدا مع العلم معرض كل الاعراض  
ان كان لا علم له بالفساد أو كان له به علم ولا علم له بأنه يفسخ بيعه وترد اليه حصته فالغلة التي  
علل بها ابن رشد سقوط الشفعة بالبيع الصحيح موجودة هنا قطعاً وان علم بالفساد  
وبالفسخ قبل القوات فهو مجزوع لعدمه بطرق مفقوت لا سبيل له الى دفعه مع كون  
الضمنان من المشتري والغلة له فافترا فاقنأمله بانصاف وقول مب لکن الظاهر أن  
محله اذا تعدد الشركاء الخ فيه نظر بل هو عام في التعدد والاتحاد كما أفاده كلام ابن  
رشد السابق لانه عارض بين كلام المدونة وسماع عيسى وبين ما في سماع يحيى مع أن  
موضوع كلام المدونة وسماع عيسى الاتحاد وموضوع سماع يحيى التعدد فان سماع  
يحيى الذي أشار اليه هو في رسم الصبرة من كتاب الشفعة ونصه وسألته عن ثلاثة  
نفر بينهم أرض مشتركة فباع أحدهم ولا علم لشريكه ببيعته أو علم ولم يفت وقت طلب  
الشفعة حتى باع أحدهم الباقيين أتري للمشتري الاول شفعة فيما باع الشريك الثاني  
فقال الشفعة فيما باع الاول للبائع الثاني وللشريك الثالث التمسك بحظه وذلك أن  
البائع الثاني باع حظه وقد كانت وجبت له الشفعة فيما باع الاول فليس ببيع حظه  
بالذي يقطع عنه شفعة قد كانت له واجبة قبل أن يبيع هو حظه اهـ محل الحاجة منه  
بلفظه ويشهدنا قلناه أيضا كلام اللخمي فانه قال متصلاً بما قدمناه عنه ما نصه  
واختلف بعد القول ان الشفعة تسقط اذا باع نصيبه هل يسقط من الشفعة قدر ما باع  
وأرى أن يستشفع الجميع لان الشفعة تجب بالجزء اليسير في الكثير المبيع اهـ منه  
بلفظه فتأمل تجده نصافي اتحاد الشفعين (والاسنة) قول ز أو ولي صفيه أو صغير  
الخ قرأته ولي الصفيه والصغير البالغ الرشيد في حق نفسه يدل على أن سكوت الولي  
يسقطها ولو كان الاخذ نظراً مع أنه قيد ذلك فيما يأتي عند قوله أو أسقط أب أو وصي الخ  
ويأتي تحقيق ذلك هناك ان شاء الله وقول ز فانه يسقط حقهما ولا يلتفت لقول البعيد  
الخ ما عزا له هو كذلك فيه وعزا لنوازل ابن رشد وهو كذلك فيما وقد ذكر ابن عات  
في طرر ذلك فقها مسلماً لم يعزه لاحد ونقل ابن عرفة كلامه مختصراً وقال أظنه عن  
أجوبة ابن رشد اهـ منه بلفظه قال غ في تكميله بعد نقله ما نصه وصدق ظنه فان



ما ذكره ابن عات هو نص أجوبة ابن رشد اه منه بلفظه \* (تبسيه) \* تلقى كلام ابن رشد  
 هذا بالقبول غير واحد من المحققين واعتمدوه ويبحث فيه ابن عرفة بقوله ما نصه قلت  
 هذا كالمنا في لما تقدم لمحمد في العذر باستئصال الناس الرفع الى القضاة فتأمل اه منه بلفظه  
 ونقله غ في تكميله وأقره وأشار بقوله لما تقدم لمحمد الى قوله قبل هذا ما نصه وفيها ان  
 اشترت شقة صا من دار لرجل غائب للشفيع أن يأخذ بالشفعة قال نعم لان مال كارد القضاء  
 على الغائب الصقلي عن محمد ويوكل السلطان من يقبض له الثمن ثم قال بعد كلام  
 ما نصه قيل اذا كان الاخذ في غيبة المشتري ولا وكيل له فلم لا تسقط شفعة بطول الزمان  
 قال للعذر باستئصال اختلاف الناس للقضاة ويرى ما ترك المرء حقما لم يأخذه الا بسلطان  
 اه منه بلفظه قلت من تأمل وأنصف ظهر له أنه لا دليل في ذلك لابن عرفة على تعقبه كلام  
 أبي الوليد بن رشد الذي تلقاه غير واحد بالقبول أما أولا فان ابن رشد لم يقل يوقفه عند  
 السلطان حتى ينافي ما قاله محمد اذ لم ينقل ذلك أحد عنه من نقل كلامه حتى ابن عرفة نفسه  
 ولا هو مذكور في كلامه في أجوبته وانما فيها ما نصه واذا لم يقم واحد من الشفعاء  
 يطلب الشفعة حتى مضى أمد انقطاعها على الاختلاف في حد ذلك بطلت شفعتهم جميعا  
 البعيد والقريب منهم ولا حاجة للبعيد فيما احتج به من أن القريب كان أحق منه بالشفعة  
 فلذلك لم يقم بطلبه الا ان سكوتة عن أن يقوم بشفعته فإخذها ان كان الاقرب غائبا  
 أو يوقفه على الاخذ والترك ان كان حاضرا مسقط لحقه فيها وبالله التوفيق اه منها  
 بلفظها فيحمل كلامه على أن المراد ايقافه عند البيئة فلا منفاة وأما بانه انما اقتضاه  
 كلامه من حل ما نقله عن محمد على عمومته في كل مسألة مسئلة فيسه نظرا لانه يلزم عليه أن  
 الشفع ان طلب من المشتري الاخذ بالشفعة فنعته منها فلم يرفعها الى الحاكم ولا أشهد بأخذه  
 به احتج مضى ما يسقطها أنها لا تسقط وليس كذلك ويلزم عليه أيضا ان من حيز عليه ماله  
 أمد الحياة ولم يرفع الى السلطان أنه لا حياة عليه وليس كذلك فلا يصح حمل كلام ابن  
 الموازي على ما فهمه منه ابن عرفة وانما امراد ابن الموازي والله أعلم أن ذلك عذر في نحو موضوع  
 كلامه وهو أن يكون هنالك عذر زائد كغيبه المشتري هنا وكغيبه بائع اطلع المشتري منه  
 على عيب لان في ذلك تكليفا بأمر زائدة كاثبات الغيبة وبعدها ونحو ذلك مما لا يحتاج  
 اليه عند حضوره وفي كلام ابن الموازي على نقل ابن عرفة نفسه اشارة لهذا زيادة على كون  
 ذلك موضوع كلامه وهي قوله لاستئصال اختلاف الناس ولم يقل لاستئصال وصول الناس  
 أو نحو ذلك فتأمل به انصاف والله أعلم وقول مب فقال اللغمي الخ لم ينقر دبه اللغمي بل  
 به أفتى السيوري أيضا كافي الغنية ونصها أفتى اللغمي والسيوري ان لشفعة الصغير  
 والسفيه الا ان كان لكل واحد منهما مال يوم وجبت الشفعة قياسا على قول مالك فيمن  
 أعتق شقة صا في عبده وهو معسر ثم أيسر فقال مالك في أحد قوله وهو الصواب والقياس  
 اذا كان لورفع الى الحاكم لم يحكم له بتمام العتق لم ينظر الى يسره لان من حق المشتري أن يرفع  
 الصغير الى الحاكم فمأخذه أو يترك ولو قال الحاكم يوقف ذلك الى رشد لم يكن له ذلك  
 فاعرف هذه المسئلة فانها من النتائج التي لا يعرفها كل القضاة اه منها بلفظها وكلام



الوانشريسني هذا يدل على أن ذلك هو المذهب وكذلك كلام المكناسي في مجالسه فانه  
اقتصر على كلام اللخمي وساقه كانه المذهب والله أعلم وهو الذي رجحه أبو علي في الحاشية  
والشرح ونصه في الحاشية ولكن حاصل ذلك أن المهمل لا يأخذ بالشفعة الا اذا كان له  
ما يشفع به وفي الشفعة سداد يوم البيع أو اكتسب مالا في أثناء السنة والا فلا شفعة له  
ولو تبدل الحال بالغنا والسداد اه منها بلفظها ونحوه له هنا في الشرح وقول مب  
عن نظم الشيخ ميارة \* كونه ذامال يوم البيع أو \* كذا فيما وقفنا عليه من نسخة ولا  
يستقيم الوزن معه كذلك والذي في نوازل الشريف هو مانصه \* كونه ذامال ليوم البيع أو \*  
أو بزيادة لام جارة ليوم وبها يستقيم الوزن وهي بمعنى في على حد لا يجليها لوقتها الا هو وقول  
مب ولكن أهل فاس رأيتهم تبعوا اللخمي فيما ذكره قائل ولكن الخ هو أبو علي بن رجال  
ومناقله عنه هو لفظه في الشرح ونحوه له في الحاشية ونصه ولكن متأخر فاس ذكروا  
ما ذكرنا والعلم عند الله اه منها بلفظها ومما رده بذلك أن العمل الذي ذكره سيدي  
العربي منسوخ قلت ومن متأخر فاس الذين أشار اليهم شيخ شيوخنا العلامة سيدي  
عبد القادر القاسمي فانه قال في أجوبته مانصه ان المال المعترف في الشفعة للغائب والمولى  
عليه أن يكون حاضر يوم البيع لا يوم القيام اه منها بلفظها ونقله أيضا الشريف في  
نوازله وسلمه والله أعلم (وصدق ان أنكر علمه) قول مب عن ضيغ فنقل أبو الحسن  
عن ابن القاسم وأشهب أنه يصدق وان طال الخ كلام أبي الحسن الذي أشار اليه هو عند  
قول المدونة والغائب على شفيعته وان طالت غيبته وهو عالم بالشراء وان لم يعلم فذلك أخرى  
وان كان حاضرا اه ونصه قوله فان لم يعلم الخ حمله على عدم العلم لان الاصل في الانسان  
الجهل قال الله تعالى والله أخر جكم من بطون أمهاتكم لاتعلمون شيئا الشيخ وهذا مذهب  
وقال ابن القاسم في المديان والتقليد في الاخ يبيع شيئا بينه وبين أخته خمس عشرة سنة  
أو أكثر ثم قامت وادعت أنهم لم تعلم بالبيع انهم اصدقة وسئل أشهب عن سكوتهم أربع  
عشرة سنة فأجاب بمثل قول ابن القاسم ابن يونس ابن المواز وقال ابن عبد الحكم اذا قال  
الشفيع لم أعلم بالبيع وهو حاضر في البلد فهو مصدق ولو بعد أربع سنين ابن المواز وان  
الاربع لكثير ولا يصدق في أكثر منها وقاله ابن عبد الحكم اه منه بلفظه ونقله في الغنية  
بهذا اللفظ وأقره ونقل ابن ناجي أوله وأقره ونصه قال المغربي وظاهر الكتاب في قوله وان  
لم يعلم فذلك أخرى وان كان حاضرا أنه محمول على عدم العلم لان أصل الانسان الجهل  
قال الله تعالى والله أخر جكم من بطون أمهاتكم لاتعلمون شيئا اه منه بلفظه وما جزم به  
من جعله مالا بن عبد الحكم وابن المواز مقابلا بجرم التيطي وغيره ونص التيطي على  
اختصار ابن هرون فلو قام الحاضر بالشفعة بعد مدة طويلة وقال لم أعلم بالبيع فانه يصدق  
بعد عيونه الآن ثبت أنه علم بذلك فله فضل وغير واحد هو ظاهر المذهب وقال ابن  
المواز وابن عبد الحكم يصدق أنه لم يعلم بالبيع في أربعة أعوام ولا يصدق فيما زاد عليها  
اه منه بلفظه وفي المعين مانصه واذا قال الشفيع لم أعلم بالبيع قبل قوله مع عيونه الآن  
ثبت عليه أنه علم فله غير واحد من الموثقين قال بعضهم ولا تنقطع شفيعته الا بعد عام

(وصدق الخ) قول مب الآن  
ثبت علمه أي أو يعلم كذبه مثل أن  
يرى المبتاع يحرث الارض أو يصلح  
في الدار شيئا وكذلك المرأة ان كانت  
من يخرج وقول مب انه يصدق  
وان طال أي خلافا لقول ابن  
عبد الحكم وابن المواز يصدق في  
أربعة أعوام ولا يصدق فيما زاد  
عليه وهذا كله اذا لم يقيم دليل على  
كذبه والا فلا يصدق وتبطل شفيعته  
باتفاق مثل أن يرى الشفيع  
المشترى يحرث الارض أو يصلح في  
الدار شيئا وجاء من ذلك ما لا يشك  
معه في كذبه ولا فرق في ذلك بين  
الرجل والمرأة انظر الاصل وقول  
ز وقيدها أشهب الخ الصواب  
انه وفاق وتفسيرنا طرح والاصل



من علمه قال وهو الظاهر من المذهب وقال ابن الموارز ابن عبد الحكم هو مصدق في قوله لم  
أعلم وإن مضى لذلك أربعة أعوام ولا يصدق فيما زاد عليها إياه منه بلفظه وعلى ما جعلوه  
المذهب اقتصر صاحب المنتخب وصاحب المفيد وصاحب المقصد المحمود وصاحب الوثائق  
المجموعة وسيله ابن عات في طرره مقتصر عليه وفي أصول الفقه لابن حارث مأنصه قال  
ابن القاسم وقفت على السنة فلم أرا البسنة كثيرا وذلك إذا علم الشفيع بشفعته فإذا لم يعلم فلا  
تقطع أبدا إياه منه بلفظه من جواب العلامة سيدي العربي القاسمي منقول برمته في نوازل  
الشريف العلمي الشفشافي وقد اقتصر الباقي في منتقاه وابن رشد في رسم حلف من  
سماح ابن القاسم من كتاب الشفعة وابن شماس والقسستاني في وثائقه على كلام ابن عبد  
الحكم وابن الموارز وهو يفيد قوته ولكن لا يعادل الأول ولذلك جزم به أبو علي ونصه وقوله  
ومصدق أن أنكر علمه هو في الحاضر أيضا كما رأيت وظاهره ولو طال الزمان وهو كذلك كما رأيت  
أيضا إياه منه بلفظه لكنه لم ينبه على اقتصار من ذكرنا على قول ابن عبد الحكم وابن  
الموارز وهذا كله على جعل مالهما مقابلا وقد تأوله بعض الشيوخ في المعين متصلا بما  
قدمناه عنه مأنصه قال بعض الشيوخ هذا إذا كان المشتري يلى النظر معه وأما إن كان البائع  
يلى النظر معه فالشفيع مصدق وإن طال الزمان إياه منه بلفظه وعليه فهو غير مخالف لما  
رجحه من ذكرنا وقد سلمه صاحب المعين لكن تعقبه المييطى فقال عقب نقله مأنصه وفي هذا  
نظر لأن المبتاع إذا ولي النظر معه هذه المدة فشهد الحال يقضى أنه لا يخفى عليه بأى وجه  
ولى النظر معه وقد قال فضل إذا رأى الشفيع المشتري يحتر في الأرض ويعلمها بحيث  
لا يخفى على مثله فلا كلام له إياه منه بلفظه قلت ما نقله المييطى عن فضل بن مسلمة نقله  
غير واحد عن ابن مزين وقيل أنه تعين حل ما لابن الموارز ابن عبد الحكم على الخلاف وقد  
صرح بذلك سيدي علي بن هرون وبأى لفظه قريبا ووجب تقييد كل منهما بما إذا لم يقم  
دليل على كذبه والأفلا يصدق وتبطل شفعته باتفاق القوانين والله أعلم \* (تنبيه)  
وقعت هذه المسئلة في العام الذي قبل هذا في أمرأة قامت تطلب الشفعة بعد مضى  
ما يسقطها وزعمت أنها لم تعلم بالشراء وأثبت المشتري أنها كانت تخرج وتصل إلى الأرض  
المشترأة في الربيع للنقا وفي الصيف للقط السبل وترى المشتري يتصرف في تلك الأرض  
فوقع في ذلك نزاع عظيم بين المنتصبين للفتوى فمنهم من أفتى بأن ذلك لا يسقط شفعته إذا عا  
أن ذلك خلاف المشهور ولا تقييده ومنهم من أفتى بسقوط شفعته جازما بأنه تقييد ورفعت  
إلى النازلة غير مرة فلم أوافق مع هؤلاء ولا مع هؤلاء وإن كنت جازما بأنه تقييد لا خلاف وبه  
جزم أبو علي ويكتفى في جعله تقييدا نص فضل عليه وإتيان المييطى به فقهاسا معترضاه  
على البعض المتقدم ذكره كيف وهو منصوص لعيسى بن دينار وقيل ابن مزين واعقده  
غير واحد من المحققين في المنتخب مأنصه وفي تفسير ابن مزين قلت لعيسى رأيت أن كان  
الشفيع حاضر مع المشتري في بلد واحد أو كان غائبا غيبة قريبة جدا فأتى بطلب الشفعة  
وقدم مضى للبيع ما تسقط فيه الشفعة وزعم أنه لم يعلم بالبيع فقال القول قولهم مع يمينه  
الأن يأتي من ذلك ما لا يشك معه في كذبه مثل أن يرى المبتاع يحتر في الأرض أو يصلح



في الدار شياً فإذا جاء أمر بين لا يشك معه في كذبه فلا شفعة له قلت فإن كانت  
امرأة قال هي على شفعتهم متى ما طلبت ذلك وتحلف أنها ما علمت الا حين قامت الآن  
تكون امرأة تخرج ويعلم أن ذلك لم يخف عليها أو يأتي أمر بين يدل على كذبها اه منه  
بلفظه وفي المفيد ما نصه وفي كتاب ابن مزين اذا كان الشفيع حاضراً أو كان غائباً  
غيبته قريية جداً فأتى يطلب الشفعة وقدمضى للبيع ما تسقط فيه الشفعة وزعم انه  
لم يعلم بالبيع فان القول قوله مع عينه الا أن يأتي من ذلك بما لا يشك معه في كذبه مثل  
أن يرى المبتاع يحرث الارض أو يصلح فيها شيئاً فإذا جاء من ذلك بما لا يشك معه في كذبه  
فلا شفعة له وان كانت امرأة فهي على شفعتهم متى طلبت ذلك وتحلف أنها ما علمت  
الا حين قيامها الا أن تكون امرأة تخرج وتتصرف ويعلم أن ذلك لم يخف عليها أو يأتي  
بأمر بين يدل على كذبها اه منه بلفظه وفي طرر ابن عات ما نصه وعند قوله الآن  
ثبت عليه أنه علم بذلك طرة في تفسير الموطأ ويعلم كذبه مثل أن يرى المبتاع يحرث الارض  
أو يصلح شيئاً في الدار وكذلك المرأة اذا كانت ممن تخرج ويتبين كذبها ومثله لا يخفى عليها  
فتبطل شفعتها اه منها بلفظها ونقله ابن عرفة والقلشاني في شرح الرسالة وسلماء وكفى  
بهذا كله شاهد الما قلناه وانما لم وافق من أفتى بطلان شفعتهم الا ان ما أثبتته المشتري لا يتبين  
به كذبهم الا ان مجرد تصرف المشتري مع علم الشفيع لا يدل على ذلك ولذلك قال عيسى فإذا  
جاء أمر بين لا يشك معه في كذبه الخ أقره لان البائع قد تكون عادته أن لا يتصرف بنفسه  
أصلاً أو يتصرف تارة بنفسه وتارة بغيره أو بغيره مطلقاً ولكن بينه وبينه سبب  
يقضي ذلك من صدقة أو قرابة أو صهر ولا يظهر كذب الشفيع برؤيته تصرف المشتري  
الا في بعض هذه الوجوه وهو أن تكون عادة البائع أن لا يتصرف الا بنفسه أو بغيره لمن  
بينه وبينه سبب والمشتري لا سبب له بينه وبينه باعتراف الشفيع بل صرح سيدي علي بن  
هرون بأنه لا يتبين كذبه الا بما هو أخص من هذا ونصه وان ادعى أنه لا علم له بالبيع وقال  
طننت أن تصرف الخائز نيابة عن شريكه البائع الذي كان يسده فالقول قوله بيمين الا أن  
يثبت علمه بالبيع أو بان المشتري الخائز كان ينسبه لنفسه بمحضه فسكت من غير عذر حتى  
انصرم أمداً الحيازة فذلك قاطع دعواه وما قاله ابن المواز خلاف قول ابن القاسم وأشهب  
من أنه محمول على عدم العلم حتى يتبين العلم قال المتطفي وهو ظاهر المذهب اه منه بلفظه  
مختصر من جواب له في نوازل الشريف والله أعلم (لان غاب أولاً) قول مب لكن  
قال ابن يونس لاستثقال الناس الخ القائل ذلك هو ابن المواز وابن يونس نقله عنه كما نقله عنه  
اللمعي وابن عرفة وتقدم لفظه قريبا وقول مب ابن عرفة وهذا يحسن الخ انظر  
من نسب هذا ابن عرفة فأتى لم أجده فيه وقد قدمت كلامه وانما نسبه غ في تكميله  
لللمعي وهو كذلك في تبصرته فانه لما ذكر كلام ابن المواز قال عقبه ما نصه قال الشيخ رحمه  
الله ليس الناس في ذلك سواء من الناس من لا يشق ذلك عليه ولا يتركه الا اذا لم ير الاخذ  
الا أن يكون في الوكالة تسليم الشفعة وتشهد بذلك بينة عادلة حاضرة فلا تكون له شفعة  
اه منه بلفظه ونقله غ بالمعنى ونصه اللمعي وليس الناس في هذا سواء وقوله يحسن

وقول مب لكن قال ابن يونس  
أى واللمعي وابن عرفة كلاهما عن  
ابن المواز وقول مب ابن عرفة  
وهذا الخ انظر من نسب ذلك لابن  
عرفة وانما نسبه غ في تكميله  
لللمعي وهو كذلك في تبصرته والله  
أعلم



فمن يعلم منه ذلك فاما من يعلم منه الطلب والدخول الى القضاة فلا شفعة له اه منه بلفظه  
وقول ز وهو ظاهر كلام ابن القاسم وقيد هذا أشبه الخ قال شيخنا ج لا أظن ابن  
القاسم يخالف أشبه في هذا ولا يفهم من كلام المدونة ومعلوم أن القريب كالحاضر كما  
يأتى للمصنف وكفى الزفافية وغيرها وقد أتى ابن سلون بالتفصيل المذكور فقها مسلما  
وهو الظاهر اه **قلت** وما قاله طيب الله ثرا متعين وقد تقدم في كلامي المنتخب والمنقذ  
الجزم بذلك ونحوه في المقصد المحمود ونصه والغائب على شفعته وان طال الزمان الآن  
يكون قريب الغيبة يمكنه القيام بها الآن يكون شيخا كبيرا أو ضعيفا أو امرا أو قبيحا عذروا  
اه منه بلفظه وفي طرر ابن عات مانصه والرجل على شفعته في غيبته الثلاثة الايام  
فصاعدا وأما اليوم واليومان فهو كالحاضر اه منها بلفظها وقد ساق ابن يونس وتبعه  
أبو الحسن قول أشبه مساق التفسير للمدونة وصرح بذلك ابن ناجي ونصه وقوله والغائب  
على شفعته الخ يريد ان كانت الغيبة بعيدة وأما القرينة ولا مؤينة في الشخص من على  
الشفيع فهو فيه كالحاضر لنص أشبه بذلك اه منه بلفظه **قلت** بل نص عليه ابن القاسم  
نفسه ونقله عن الامام كافي المنتخب ونصه وفي تفسير ابن مزين قال عيسى **قلت** لابن  
القاسم فاحد الغيبة القرينة التي تقطع للشفعة فقال ما وقت لنا مال فيها شيئا قد تكون  
المرأة والضعيف على البريد فلا تستطيع أن تهضر ولا تسافر وانما فيه اجتهاد السلطان  
اه منه بلفظه ومثله بلفظه في المفيد والله أعلم (أو أسقط لكذب في الثمن) قول ز  
وكالكذب في الثمن لو أسقط لجعل الثمن الخ صنيعة يقتضى عز ذلك للجزري وليس في  
المقصد المحمود للجزري ما يفيق بذلك لانصا ولا مفهوما وقد نقل ح كلامه وأطال في  
نقل كلام الناس وليس فيه ما ذكره ولم يذكره عج أيضا في النسخة التي يدي منه والظاهر  
أنه غير صحيح وقياسه على مسئلة المصنف لا يصح لظهور الفارق وقد اختار اللخمي سقوط  
الشفعة مع جهل الثمن دون اسقاط فكيف معه والله الموفق (أو أسقط أب أو وصى الخ)  
قول ز أو سكت صريح في أن السكوت مساو لحكم التصريح بالاسقاط فيفيد أن  
القييد جاريه وهذا هو الصواب لا ما تقدم له عند قوله والاسنة من عدم التقييد اذا لمعنى  
لتقييد التصريح بالاسقاط واطلاق السكوت لانه أضعف منه بكثير وقد صرحوا بأن  
حكمه مخالف للتصريح في غير ما موضع ومع هذا فاجزم به ز من أن له الاخذ في السكوت  
خلاف الراجح والمعمول به في المنتخب مانصه **قلت** فان كان له والد فلم يقيم بشفعته ولا علم  
أنه تركها حتى بلغ الصبي بعد مدة طويلة أي يكون على شفعته فقال لان ترك والده القيام  
بالاخذ بالشفعة بمنزلة ما لو بلغ الصغير فترك أن يأخذ حتى لومضت لذلك مدة طويلة لكان  
ذلك قطع الشفعة قال محمد يعني نفسه فان كان له وصى فلم يقيم بالشفعة ولا علم أنه أسلمها  
حتى كبر الصبي فهو على شفعته كذلك قال أشبه ذكره بعض المختصرين من الرواة  
وقد جاء عن أشبه خلاف هذا وهذه الرواية أشبه بأصولهم ان شاء الله اه منه بلفظه  
فقد رجع سقوطها بسكوت الوصى ولم يحل في سقوطها بسكوت الاب خلافا فظاهر كلامه  
أنه متفق عليه وصرح بذلك في المفيد ونصه وقال ابن أبي زئيم اذا لم يقيم الوصى بشفعة

(أو أسقط لكذب الخ) وأما الجهل  
الثن فقد اختار اللخمي سقوط  
الشفعة مع جهل الثمن دون اسقاط  
فكيف معه وبه تعلم ما في كلام ز  
انظر الاصل وقول ز قاله الجزري  
الخ قد تقدم ذلك لمب عند قوله  
وجزاف نقدوا أصله في الموطأ (أو  
أسقط وصى الخ) وكذا لو سكت لكن  
الراجح المعمول به سقوطها بالسكوت  
وأخرى الاسقاط سواء كان الاخذ  
تظرا أم لا وقول مب وظاهر  
المدونة أى المنتخب وهو نص  
المجموعة وقوله قال أبو الحسن أى  
تبعنا لابي ابراهيم الاعرج وقوله وعلى  
الداني أى وهو المشهور كافي البيان



اليتيم ولا علم انه أسلمها حتى كبر الصبي فهو على شفيعته حتى يقوم به متى ما أطلق وكذلك قال أشهب وقد جاء عن أشهب خلاف ذلك وهذه الرواية أشبه بأصولهم وعليها العمل ولم يختلف في الاب اذا لم يقيم بالشفعة لابنه ولا علم انه تركها حتى بلغ الصبي بعد مدة طويلة انه لاشفعه له منه بلفظه ولا بن أي زمين في مقربة مثل ما قدمناه عن المنتخب وقد نقله ابن الناطم والشيخ ميارة عند قول التحفة

والاب والوصى مهمما غفلا \* عن أخذها حكمها قد بطلا  
قال الشارح بعد نقله مانصه أقول اعتمد الشيخ رحمه الله في مسئلة الوصى ما ذكره ابن أبي زمين عن أشهب نايلما الرهن فيه انه أشبه بأصولهم اه منه بلفظه ونقله الشيخ ميارة قلت بل اعتمد ذلك ولا اعتماد صاحب المقيّد عليه مع قوله وعليها العمل وقد صرح بهذا العمل الفسطة الى في وثائقه ونصه فان غفل الاب أو الوصى عن الاخذ بالشفعة حتى لنقضى العام سقطت الشفعة ورواه ابن القاسم عن مالك وعليه العمل عند أصحاب الوثائق واختلف قول أشهب في سكوت الوصى مدة ينقطع في مثلها الشفعة وأما سكوت الاب فالجواب في المدونة أن سكوتها قاطع للشفعة وحكي أبو محمد في المختصر عن يحنون انه قال وقد قيل غير هذا وهذا أحسن اه منه بلفظه قال أبو العباس الوائس ريس في الغنية مانصه قال ابن سهل قد قيل غير هذا انه لا تسقط شفعة الصبي بسكوت الاب وقوله وهذا أحسن أي انها تسقط اه منها بلفظها وقول الفسطة الى فالجواب في المدونة أن سكوتها قاطع الخ أشار به لقولها ولو كان له أب فلم يأخذ به بالشفعة ولم يترك حتى بلغ الصبي وقدمضى لذلك عشر سنين فلا شفعة للصبي لان والده بمنزلة الأثرى أن الصبي لو بلغ فترك الأخذ بشفعته عشر سنين كان ذلك قطع الشفعة اه منها بلفظها على اختصار أبي سعيد قال ابن ناجي مانصه قال ابن سهل ولا مفهوم لقوله عشر سنين وانما المعتبر ما تسقط به شفعة الحاضر اه منه بلفظه وقال أبو الحسن مانصه ابن سهل بل لو سكت سنة وأربعة أشهر فأزيد لسقطت الشفعة وقوله عشر سنين لا يعول على مفهومه وانما ذكر الطرف الذي لا يشك فيه وهو كقوله في الطهارة ونومها بكافدر ما بين العشاءين طويل وقال من نام را بك الخطوة ونحوها فذكر الطرفين وسكت عن الواسطة اه منه بلفظه وقال ابن عرفة مانصه وفيما الاخذ بشفعة الصبي لا ييه فان لم يكن فلو صبيه فان لم يكن فلا سلطان فان لم يكن فهو على شفيعته ان بلغ فان لم يأخذ له أبوه ولم يترك حتى بلغ الصبي وقدمضى له عشر سنين قال لم اسمع من مالك فيه شيئا ولا أرى له شفعة لان أباه بمنزلة الأثرى لو كان بالغاً ترك الأخذ بشفعته عشر سنين سقطت شفيعته فكذلك مسئلتك ثم قال الصقلي عن محمد بن محمد بن القاضى في ذلك كالوصى ابن سهل قوله لو كان غائباً فتركها عشر سنين يريد أو ما تسقط به شفعة الحاضر السنة والأربعة أشهر فأزيد زاد ابن أبي زيد في مختصره قال يحنون وقيل غير هذا وهذا أحسن يريد في سكوت الاب اه محل الحاجة منه بلفظه وقال المصطفى في نهايته مانصه واذا بيع شقص شفعيه صغيره أب أو وصى فهمانيه وبان عنه في الاخذ والترك وتلزمهما العين ان قاما بعد أشهر من البيع مثل ما يلزم الاخذ لنفسه على ما قدمناه ثم قال مانصه قال في المدونة ولو كان له أب



فلم يأخذه بالشفعة ولم يترك حتى بلغ الصبي وقد مضى لذلك ما تنقطع فيه الشفعة فلا  
شفعة للصبي لان والده بمنزلة زاذان ابني زيد في مختصره قال يحثون وقيس غير هذا وهذا  
أحسن يريد في سكوت الاب قال ابن أبي زمنين في مقربه وان كان له وصي الخ كلام  
المقرب الذي نقله ابن الناطم والشيخ ميارة هو مثل كلامه في المنتخب الذي قد مر منه أنفا  
ونحوه في اختصار ابن هرون ونحوه في المعين وقال النعمي مانصه واذا وجبت الشفعة  
للصغير كان الامر فيها الى وليه من أب أو وصي أو خاكم أو من أقامه الخاكم مقامه فيما  
يراه من حسن النظر من أخذ أو ترك ثم قال وان لم يأخذ من له الاخذ من ذكر حتى مضت  
سنة فلا شفعة له وقال مالك في كتاب محمد اذا علم من الوصي أنه ضيع في ذلك وفرط وأن  
أمره فيه كان من غير حسن نظر ومضى للبيع خمس سنين فلا شفعة له وكان رأي أن الاخذ  
بالشفعة بمنزلة الاشتراء ابتداء وهو ليس مجبوراً على ذلك ولو بذل رجل للصبي سلعة بمن  
بخس فلم يأخذ له لم يضمن لان تسمية المال مباح وليس واجب اه منه بلفظه وقال  
الرجراجي في مناهج التحصيل مانصه أما ترك الاب الاخذ بالشفعة فلا قيام للاب فيه بعد  
رشده وأما الوصي ومقدم القاضى أو الخاكم نفسه فالقول الاول فهم أن الامر كذلك وان  
كان في ذلك منهم تفريط كالوفرط الاخذ في الاخذ لنفسه حتى خرج وقت الشفعة وهذا  
قول مالك وابن القاسم وأشهب في المجموعة وقال آخرون له القيام وهذا مبني على أن  
الشفعة هل طريقها طريق البيع أو الاستحقاق اه بلفظه على نقل أبي علي وقد نقل أبو  
الحسن كلام النعمي وكلام المتبسطي مستوفى وقال مانصه الشيخ في الاب قولان الاربع  
منهم ما سقوط الشفعة وفي الوصي قولان متكافئان وفي مقدم القاضى قولان الاربع  
السقوط اه منه بلفظه ونقله أبو علي وسلمه ونقله الفشتالي في وثائقه معبراً عنه ببعض  
الشيوخ وسلمه مع اعترافه به بأن القول بسقوطها بسكوت الوصي هو قول مالك في رواية  
ابن القاسم عنه وعليه العمل عند أصحاب الوثائق وهذا يوجب رجحانه كما وجبه اختيار ابن  
أبي زمنين له في منتخبه ومقربه وصاحب المفيد وغير واحد في قوله متكافئان نظر ويكفي  
في ترجيحه ما قدمناه مع نقل النعمي له عن مالك في الموازية ولم يحكم غيره وعز الرجراجي  
له لما لك وابن القاسم وأشهب وكذا قوله في مقدم القاضى لانه مخالف لما تقدم من نقل ابن  
عرفة عن ابن يونس عن ابن المواز مقتصر عليه وقد نقل أبو الحسن نفسه ذلك ونصه ابن  
يونس وقال ابن المواز اذا كان للصبي والمولى عليه أب أو وصي أو من جعله القاضى بلبه  
فيكون تركه ذلك سنة بعد علمه به بقطع الشفعة اه منه بلفظه وقد تقدم في كلام النعمي  
الجزم بتسوية مقدم القاضى للاب والوصي وكذا في كلام الرجراجي ومن جواب لسيدى  
عبد القادر القاسي في أجوبة وقد استل عن مسئلة مانصه الجواب والله الموفق سبحانه ان  
الذي في المدونة أن مقدم القاضى كالوصي في جميع أموره اه منها بلفظها وكلام المدونة  
الذي أشار اليه هو في كتاب ارضاء الستور منها ونصها وان لم يكن للطفل اليتيم وصى فأقام  
له القاضى خليفة كان كالوصي في جميع أموره اه منها بلفظها وسلمه أبو الحسن نفسه  
هناك وقد ذكر ح نصها هذا عند قوله في الجزم وصيه وان بعد الخ وذكر ما استثنى من



هذه الكلية ولم يذكر ههنا من جملة المستثنيات فراجعناه ان شئت ولا يجزى في مقابلة  
 القاضي ما يأتي للمسطبي عن أبي عمران في اسقاط الحاكم لاتقاء العلة التي ذكرها وقول  
 مب قال أبو الحسن وبه قال أبو عمران الخ ما عراه لابي الحسن أصله لابي ابراهيم الاعرج  
 بآتم منه وقد نقله ابن عرفة وقبله ونصه ولا ينفتح اسقاط الاب والوصي شفعة ابنه ويتيمه  
 محمول على النظر ولا قيام للصغير اذا بلغ الا ان يثبت أن اسقاطها سوء نظر وأن الاخذ كان  
 نظراً أو غبطة فيسقى على شفعته قلت ان كان بلوغ الصبي قبل مضي ما يسقطه الم يكن  
 خلافاً لنقل النخعي والافطاهري أنه خلافه وقال أبو ابراهيم اثره له قول ابن فتوح  
 وظاهر الكتاب سواء قاله أبو عمران وهو نص المجموعة بناء على أن الاخذ بالشفعة استحقاق  
 أو شراء اه منه بلفظه ونص المدونة ولو سلم من ذكرنا من أب أو وصي أو سلطان شفعة  
 الصبي لزمه ذلك ولا قيام له ان كبر اه منها بلفظها قال ابن ناجي في شرحها مانصه ظاهره  
 سواء كان الاخذ نظراً أم لا وبه قال أبو عمران وهو نص في المجموعة وقال ابن فتوح الا ان  
 يكون الاخذ له نظراً أو سداً فيكون له الاخذ وسبب الخلاف هل الشفعة شراء  
 أو استحقاق اه منه بلفظه وفي المنتخب مانصه قلت فان سلم شفعة الصغير أو وصيه  
 أي يجوز ذلك قال نعم اه منه بلفظه وظاهره كظاهر المدونة وزيادة لأنه أجاب عن السؤال  
 من غير أن يستفصل السائل هل التسليم نظراً أو لا وقد تقرر في الاصول ان ترك  
 الاستفصال في السؤال ينزل منزلة العموم في المقال وقال المسطبي مانصه قال في كتاب  
 الشفعة من المدونة ولو سلم من ذكرنا من أب أو وصي أو سلطان شفعة الصغير لزمه ذلك  
 ولا قيام له ان كبر قال غير واحد من الموثقين الا ان يثبت ان اسقاط الشفعة سوء نظر  
 من الاب أو الوصي وان الاخذ لها كان نظراً أو غبطة فإنه يعضى على شفعته قال الشيخ  
 أبو عمران في القاضي يسلم شفعة الصغير وليس ذلك نظراً أن ذلك لا يقطع شفعته لأنه  
 انما يصير كأنه رفع اليه فلم يحكم فيه وليس هو كالأب والوصي يسلمان شفعته وليس  
 ذلك نظراً انه يقطع شفعته لانهم اتركوا التجارة فلا يقطع فعلهما وهما مخالفان للقاضي  
 والنص للمالك في الاب والوصي كذا كرهناه وعن حمديس في ذلك ترجيح اه منه بلفظه على  
 نقل أبي الحسن ونحوه في اختصار ابن هرون ونحوه في المعين أيضاً وقال العلامة الحافظ  
 أبو العباس الملوئي مؤلف التحائف القضاة في مسائل الرعاة وغيره مانصه وزات المسئلة في  
 فوجت سوا الاشياخ بالحضرة القاسية فافتي شيخنا سيدي عبد القادر بوخرى  
 قاضي الجماعة بقاس بعد أن ذكر ما حضر من النصوص في اسقاط الاب والوصي بقوله  
 قال اسقاط هو الذي ظهر لنا من هذه النصوص وصحح جوابه شيخنا التاودي ابن سودة  
 وشيخ الجماعة سيدي محمد جوس وسيدي محمد الحياط وكان شيخنا ابن سودة المذكور  
 في درسه للمختصر يفرق بين الغفلة والاسقاط بأنه في الاسقاط تعرض للنظر فيجب عليه  
 فعل السداد بخلاف الغفلة والسكوت فلم يتعرض للنظر فتدبراً ذلك ثم ذكر أن ز  
 سوى بينهما وأن سيدي عمر القاسي قال ان السكوت أخرى من الاسقاط فالتاوي لم تسلم  
 الاخر وبه لا أقل من المساواة ولا يكاد يظهر فرق بين التصريح والسكوت اه محمل



الحاجة منه عن خطه بلفظه واصل ما حكاه عن تو أن فتواه التي وافق فيها من ذكره مخالفة لما كان يقوله في درسته من أن الاسقاط لا يلزمه إذا لم يكن نظرا عملا بكلام المختصر وتقطع شفعته بالسكوت ويفرق بينهما بما عاذه وهد الذي حكاه عنه في درسه هو الذي اعتمد في شرحه للتحفة فانه سلم كلامها السابق وذكر كلام الفشتالي الذي قدمناه شاهداه ثم قال مانصه فرع فلان أسقطاها فقال ابن عرفة ابن قنوح اسقاط الاب والوصى شفعة ابنه وبنه محمول على النظر ولا قيام للصبي اذا بلغ الا أن ثبت أن اسقاطها سوء نظر اه وفي خليل أو أسقط وصى أو أب بلا نظر انتهى منه بلفظه وفيه نظر من وجهين أحدهما اقتصاره من كلام ابن عرفة على ما ذكره مع أن ابن عرفة زاد ما يدل على أن القول الآخر أقوى كما رأيت في كلامه الذي قدمناه آنفا ثانيا ما جزمه بان الاسقاط لا يضر والغلبة والسكوت يضر ولو عكس ربما ظهر له وجه ومافرق به في درسه ليس بظاهر بل ما قاله أبو حفص الفاسي هو الحق الذي لا يحيد عنه والاروية التي ذكرها جليدية كما بينا ذلك قبل وقد صرح غير واحد من المحققين بان حكم السكوت والاسقاط سواء كان على بن رحال و طي ونصه قوله أو أسقط وصى الخ حكم السكوت حكم الاسقاط اه محل الحاجة منه بلفظه بل تو نفسه جزم بذلك هنا ونصه قوله أو أسقط وصى أو أب بلا نظر ز أسقط أو سكبت يعني أن حكم السكوت حكم الاسقاط اه محل الحاجة منه بلفظه ويدل على ما جزم به هؤلاء المحققون وغيرهم ما قدمنا من كلام الأئمة فان ما وجهوا به القولين في لزوم الاسقاط وعدمه هو بعينه الذي وجهوا به القولين في سقوطها بالسكوت وعدمه وسقوطها بسكوت الاب مصرح به في المدونة وعندى أن شمول كلامها لما اذا كان الاخذ بنظر انص فيها الاظهار فقط لوجهين أحدهما ما قولها لان والده بمنزلة الأترى أن الصبي لو بلغ الخ لان انقطاع شفعته بسكونه هو اذا كان بالغالا يشترط فيه كون الترك نظرا بل هو مسقط ولو كان الاخذ بنظر بلا خلاف عند من يقول انها تبطل بالسكوت ومن كلامها هذا يؤخذ ما ذكرنا من الاروية لان اسقاط الرشيد لا خلاف في بطلان شفعته به وسكوته في بطلان شفعته به خلاف شهير في المذهب حكى فيه أبو الحسن وغيره غائية أقوال ذكر أبو الحسن الخمسة المعلومة وهي انها تسقط عما يسقط به القيام بالغييب وبعض سنة فقط وبعضى السنة وما زاد عليها يسير على خلاف فيه وبالسنتين والثلاثة وبما زاد على خمس سنين وقال متصلا به مانصه وقال عبد الملك في المبسوط عشر سنين وحكى عنه ابن المعدل أربعين سنة وروى عن مالك انها لا تنقطع حتى يوقف أو يصرح بتركها صريح عياض اه محل الحاجة منه بلفظه ثانيا ما تقدم عن اختصار أبي محمد من ذكر الخلاف في ذلك وقول محنون وهذا أي سقوطها بسكوت الاب أحسن لان الخلاف في الاسقاط الذي فرضنا ان السكوت مساو له انما محله اذا كان الاخذ بنظر والافهول لازم بلا خلاف كما تفيد النصوص السابقة ويؤخذ من ذلك أيضا أن العمل المتقدم عن المفيد والفشتالي في السكوت يجري في الاسقاط بالاروى على أنه منصوص في الاسقاط بعينه فقي بعض أجوبة سيدى ابراهيم الجلالى العمل على أن الاسقاط لازم وبه جرى عمل



الموثقين قاتلا كذا سمعته من شيخنا سيدي عبد الواحد الحميدي وشيخنا عبد العزيز القلاي  
اعتمادا على ظاهر المدونة قال ولان المتأخرين تقوى عندهم أن الشفعة انشاء زيادة تلك  
للمعجور ولا يجب على الوصي ذلك فحرت أحكامهم بذلك اهـ محل الحاجة منه اهـ من خط  
أبي العباس الملوئي بلفظه وتأمل ما ذكره مع الانصاف يظهر لك أن الراجح والمعمول به  
خلاف ما للمصنف وان السكوت مساو للاسقاط وقد وقع لابي علي في حاشية التحفة شبه  
تدافع فانه لما ذكر كلام المصنف هنا وقوله في الحجر والولي ترك التشفع والقصاص فيسقطان  
قال مانصه ويدخل في قول المتن ترك الخ سكوت الولي والمشهور أن الشفعة من باب البيع  
وقيل من باب الاستحقاق واذا تبين ذلك وترك الولي شفعة المعجور والاخذ نظر فلا شفعة  
للمعجور على أنه يبيع ان رشده لان الولي لا يلزمه أن يشتري للمعجور وعلى أنه استحقاق فله  
الاخذ ان رشده وعدم الاخذ له ان رشده هو لابي عمران وهو ظاهر المدونة ونص المجموعة  
والاخذ انما هو لابن فتوح ثم قال بعد فريب ولكن انظر المسئلة في الشرح عند قول المتن  
أو اسقط ولا بدولابد فان الكلام في ذلك كثير ولكن الترك من الولي للشفعة مع كون  
الاخذ نظر الذي يظهر رجحانه أن المعجور له القيام لان لم يكن الاخذ نظرا فلا شفعة له اهـ  
منها بلفظها ثم قال في آخر كلامه مانصه ومع هذا كله فلا موجب لاسقاط الشفعة اذا  
كان له مال يوم البيع أو حصل أثناء السنة فيظهر رجحان كلام ابن فتوح بعدم الاسقاط  
وقاله غير واحد من الفحول كما أن الاول قاله غير واحد كما في الشرح فقف عليه ان شئت  
اهـ منها بلفظها ولا يخفى على من تأمله أدنى تأمل ما في كلامه وكلامه في الشرح سالم من  
هذا فانه قال بعد ان قال مانصه وما ذكره من الاخذ هل هو يبيع أو استحقاق المشهور  
انه يبيع كما في المعجور وبهرام وغير واحد صرحوا بذلك في مواضع ثم قال مانصه فتحصل  
أن المصنف مر على أن اسقاط الولي مع كون الاسقاط نظرا يعضى والا فلا ولكن القول  
بالمضى مطلقا قوي وتأمل كلام الناس تراا رجح من ذلك هنا وفيما تقدم وانظر ما تنفي به  
معه دأ على كلام الفحول وقد نقلناه لك والمجد لله اهـ منه بلفظه وما نسبته من التشهير  
للمعجور وبهرام صرح به ابن رشد في أول رسمن من سماع عيسى من كتاب الشفعة وتقدم  
في نقل المعيار عن ابن مرزوق حكاية الاتفاق عليه وقد علمت أن الراجح والمعمول به خلاف  
ما في المختصر وان الاسقاط والسكوت سواء بل من يقول بان الراجح والمعمول به سقوطها  
بالسكوت يلزمه أن يقول بسقوطها بالنظر بالاسقاط بالآخرى وقد ذكرنا لك دليل  
ذلك بما لا مزيد عليه فتدبر عليه والله الموفق \* (تنبيهات الاول) \* سلم غير واحد  
ما وقع في كلام الأئمة المتقدمين وغيرهم من أنه ينبغي على المشهور انما يبيع لزوم السقوط  
بالاسقاط أو بالسكوت مع كونه غير نظر وقال في الغنية مانصه تنبيه على فائدة وهي ان  
الوصي هل يلزمه أن يأخذ بالشفعة أم لا يختلف في ذلك على قولين منشؤه ما على أن  
الاخذ بالشفعة استحقاق أو شراء وتجبر والتجبر لا يلزم الوصي والا قرب عندي من  
القولين اللزوم لانها انما شرعت لدفع الضرر ودفع المفسد مقدم على جلب المصالح فلا  
يلزم من سقوط غير الاثم سقوط الاثم والله أعلم اهـ منها بلفظها وذ كر في المعيار نحوه



من جواب لبعض الشيوخ وما قاله ظاهر باعتبار كون الولي مخاطباً بذلك أولاً ان ظهرت له  
المصلحة وأما بعد الوقوع فقد يقال ان تعقب فعل الولي في ذلك فيه ضرر بالمشتري لانه اذا  
فعل ما أمر به أولاً من إيقاف الولي على الأخذ والتك فيظهر له ترك الأخذ ويشهد عليه  
قد فعل مقدور فاذامكن الصغير بعد رشده من اقامة البيعة بأن ذلك غير مصلحة ومن  
الشفعة بعد ذلك دخل بذلك من الضرر على المشتري ولا سيما ان كان ما اشتراه عرصة فبناها  
أو غرسها أو داراً فهدمها أو بناها ونحو ذلك مما لا يخفى فتأمل والله أعلم \* (الثاني) \* تقدم في  
كلام المصطفى وجوب اليمين على الولي ان قام بطلب الأخذ بالشفعة لمجوره بعد علمه  
وسكوته المدة التي تجب عليه فيها اليمين لو أراد الأخذ لنفسه وقد تبعه على ذلك صاحب  
المعين والفتاوى وغير واحد وقد سلم ذلك الوائسري في غنيته فلم يتعقبه على الفتاوى  
كما سلم ذلك أبو علي وفيه عندي نظر لخالفته لقاعدة أن أحد الأيلاف لا يتنفع غيره ولا يجاب  
عن ذلك بأن هذا من حقوق الزناق وأما ب فيما يؤلاه من معاملات الخ لانهم وجهوا  
ذلك بأن حلقه لاسقاط الغرم عن نفسه كما صرح به ابن رشد وغيره ولا غرم عليه هذا ان لم  
يخلف ثم هذا كله على أن اسقاطه لازم للمعجور ولو كان غير نظراً ما على مقابله فلا وجه  
لاطلاق القول بلزوم اليمين له قبل أن يتنظر هل الأخذ نظر للمعجور أم لا لانه اذا كان الأخذ  
له نظراً لا تسقط شفعتهم مع نصريحه بالاسقاط على هذا القول فكيف تجب عليه اليمين  
فتأمل بانصاف والله أعلم \* (الثالث) \* ما تقدم لابي عمران من تفرقه بين الحاكم  
وبين الأب والوصي فيما اذا كان الأخذ نظراً وقبله المصطفى وغيره لا يقبله كلام المدونة لانه  
صرح فيها بمساواة السلطان للأب والوصي فان حمل كلامها على ظاهره ففي الجميع وان  
قيد بما لابن فتوح ومن وافقه فكذلك والتفريق المذكور على اليد وقبحه بما وجهه  
به غير ظاهر ومع ذلك فهو مخالف لظاهر كلام اللغوي والراجح وغيره ما فتأمل بانصاف  
والله أعلم \* (الرابع) \* ما قدمناه عن اللغوي من قوله وان لم يأخذ من له الأخذ من  
ذكرنا الخ كذا وجدته في النسخة التي بيدي من التبصرة ونقله عنه أبو الحسن بلفظ  
واختلاف اذا لم يأخذ بالشفعة وكان الأخذ حظي فقال مالك في كتاب محمد الى آخر  
ما قدمناه عنه وقال بعده مانصه انظر كيف قال اختلف ولم يذكر الاقوال واحداً اهـ  
منه بلفظه ونحوه لابن عرفة فانه نقله بلفظ واختلف ان لم يأخذ له وكان الأخذ حظي  
فروى محمد الخ وقال عقبه كذا وقع في غير نسخة واحدة من التبصرة قال أولاً  
اختلف ولم يذكر غير ما تقدم اهـ منه بلفظه ونقله غ في تكميله وأقره وكتب بعضهم  
بها من ابن عرفة مانصه وقفت على نسخة قديمة من التبصرة لم يذكر فيها أولاً اختلف  
وانما ذكر فيها مانصه وان لم يأخذ من له الأخذ من ذكر حتى مضت سنة سقطت  
الشفعة وقال مالك في كتاب محمد الى آخر ما قدمناه عن التبصرة بمجروفه وهو موافق  
لما وجدته فيها وعليه فلا اشكال والله أعلم \* (الخامس) \* سكتوا هنا عن حكم اسقاط  
الوكيل للشفعة الواجبة لموكله وتكلم ح على ذلك صدر الوالو كالة عند قوله ولا الاقرار  
ان لم يفوض له الخ وفي المدونة مانصه ولك أن توكل بأخذ الشفعة غبت أو حضرت



ولا يلزمك تسليم الوكيل الآن تفوض اليه في الاخذ والترك ولو أقر الوكيل أنك سلمتها فهو كشاهد يخلف معه المبتاع فان نكل حلقت أنت وأخذت اه منها بلفظها ونقله ح بالحمل المذكور أنفا قال أبو الحسن مانصه قوله ولو أقر الوكيل أنك سلمتها الخ ظاهره سواء كان الوكيل مفوضا اليه أم لا وانما يفصل بين المفوض اليه والمخصوص في الترك والاخذ أخذ المفوض وتركه لازم والمخصوص بخلافه اه منه بلفظه وتعقبه ابن ناجي فقال مانصه قوله الا الآن تفوض اليه في الاخذ والترك يقتضي أنه لو وكاله وكالة مفوضة ولم يقل بالاخذ بالشفعة وتركها أنه لا يتقعه وهو كذلك لان العمل على أن الوكالة المفوضة لا يتنازع بها الربع فهو مما خرج بالعادة حتى ينص عليه وقول المغربي في الوكالة المفوضة يأخذها الشفعة أو يتركها خلافا اه منه بلفظه وفيه نظر من وجوه أحدها قوله ان كلام المدونة يقتضي ما ذكره لان قول المدونة ولا يلزمك تسليم الوكيل انما مراده الوكيل المحدث عنه أو لا وهو الوكيل على الاخذ خاصة فلذلك قالت الا أن تفوض اليه الخ فكيف يقتضي كلامها ما زعمه ثانيها ان قوله وهو كذلك ليس كما زعم بل المنصوص عليه هو ما جزم به أبو الحسن ففي النواذر مانصه واذا وكتبه على طلب شفعة فسلم الوكيل فأما المفوض اليه فذلك يلزمك وان لم يكن مفوضا لم يلزمك قاله ابن القاسم وأشهب اه انظر بقيقته في ح بالحمل المذكور ان شئت فلم يحك أبو محمد ولا ح غيره وسلماه ثالثها قوله لان العمل على أن الوكالة الخ لادليل له في ذلك على رد ما قاله أبو الحسن لان ذلك العمل الذي أطلقه هنا قد قيده في كتاب المديان عند قول المدونة ومن وكل رجلا بقبض له ديناء على رجل فقال قبضته وضاع مني الخ ونصه ويقوم من قولها ان الوكيل المفوض اليه أن يوكل وهو أحد نقل ابن رشد عن المتأخرين واختار أنه يوكل والعمل عندنا بالقبض وان أنه لا يوكل الابتصيص عليه وكذا العمل على أنه لا يبيع عنه الربع ولا يحل عليه العصمة للعرف والا فالاصل دخول ذلك اه منه بلفظه ونقل آخره أبو علي عند قوله في الوكالة الا الطلاق وانكاح بكرو لم يعترض به كلام المختصر بل قال بعده مانصه وعلى هذا كلام المتن في غاية الحسن اه منه بلفظه فهو قد اعترف بأن الاصل دخول ذلك وانما علموا ببلده على عدم دخوله للعرف عندهم فكيف يعترض على أبي الحسن ولعل ذلك العرف لم يثبت في بلد أبي الحسن ولا في زمانه وبين زمانيهما دهور وأحقاب فاعتراضه عليه غير صواب بل هو محتمل لا يشك فيه ولا يرتاب رابعها اننا لو سلمنا وجود ذلك العرف في بلد أبي الحسن وزمانه لم نسلم أن في ترك الوكيل الاخذ بالشفعة يبيع لربع موكله اذ لم يقل أحد ان الاسقاط للشفعة يبيع ولا وجه له أصلا فتأمل به بانصاف والله أعلم وقول ز بخلاف الحاكم عنده أي عند الجاهل انظر لم جزم به ذمعا أن عجم لم يجزم به بل قال عقب ذكره مانصه وهذا هو المطابق لما ذكره غ عن أبي عمران ولما تقدم للمصنف في باب الجرو في الوثائق المجموعة وغيرهما فيفيد أن الاسقاط من الحاكم في حال جهل الامر كالاسقاط من الاب والوصى حينئذ والاول مبني على أن الشفعة بمنزلة الشراء والثنائي مبني على أنها استحقاق اه منه بلفظه ومع ذلك فهو كلام غير صحيح وليس في كلام غ



ما يقيد ما ذكره لان الذي في غ هو محصل ما قدمناه عن المتبسط وغيره وليس الخلاف بين مالابي عمران وبين ما في الوثائق المجموعة في جملة على النظر وعدمه ولا هو في الحالك بل أبو عمران موافق لابن فتوح وغيره ممن وافقه من المؤثقين في أن اسقاط الحالك اذا ثبت أنه غير سداد أنه لا يلزم اليقيم وانما خلافهم في الاب والوصى اذا ثبت أن اسقاطهما غير صواب فعند أبي عمران ومن وافقه هو ماض بناء على أن الاخذ بالشفعة بيع وعند المخالفين لهم لا يعضى بناء على انه استحقاق حسب امر ذلك مبينا وعج فهم ذلك على غير وجهه وتبعه ز والدرك عليه أشد لحزمه بما لم يجزم به شيخه الذي يختصر كلامه والصواب الجزم بحمله عند الجهل على الصواب واستدلال عج بما تقدم للمصنف في الجرح له أشار الى قوله هناك ثم حاكم وباع بثبوت الخ ولا شاهد له فيه لان ترك الاخذ ليس فيه بيع حسبما مرأ نقاوله اذا قال أبو الحسن بعد ذكره القول بأن اسقاط الوصى لازم للصغير ولو كان خطأ مانصه الشيخ ولا يقال في هذا ان هذا من تفويت الاصول التي استثبتت على الوصى اذ ليس ذلك في ملك الصبي ولا ذلك مما يؤدى الى التفويت كالرهن اه منه بلفظه وفي أوائل نوازل المعاوضات من المعيار اثنا جواب للخطيب العلامة ابن قفذه مانصه وفعل كل ماض محمول على السداد حتى ثبت خلافه قاله ابن لبابة وغيره اه منه بلفظه والله أعلم (وشفع لنفسه الخ) قول ز وهذا ما لم يكن مفوضا ولا لاشفعة له سكت عنه نو ومب وقال شيخنا ج فيه نظروا التفصيل بين المفوض وغيره انما ذكره ح في الشريك وهو ظاهر وأما الوكيل فلا فرق بين أن يكون مفوضا أو غيره قلت وهو حق لا اشكال فيه وقد أتى الشيوخ كلام المدونة على ظاهرها بل قال أبو الحسن عقب كلامها الذي عند ز مانصه محمد بن يونس ابن المواز قال أشهب لان الشفعة انما وجبت للوكيل بعد أن باع أو بعد أن اشترى الشيخ فعلى ما في الكتاب في الوكيل اذا باع الاب شقص ابنه من دار بينهما صفقة شركة أن له الشفعة وكذلك الوصى يبيع نصيب محجوره من دار شركة بينهما ونص على ذلك اللغوى اه ونحوه لابن ناجي فتعليل أشهب الذي نقله عن ابن يونس عن ابن المواز وسماه كما سله ابن يونس وابن المواز يدل لما قلناه لانه جار فيهما وكذلك نسويتهما بينهما وبين الاب لان الاب مطلق التصرف في مال ولده كما أن الوكيل المفوض اليه في مال موكله كذلك ولا يصح قياس الوكيل المفوض اليه على الشريك المفوض لا تتفاء العلة التي علل بها الاثمة سقوط شفعة الشريك المفوض لقول اللغوى مانصه وان كانا متقاضين في الرباع فباع أحدهما نصيبا من دار لم يكن للآخر شفعة لان المبيع شركة بينهما والباقي بينهما اه منه بلفظه ونحوه لابن ناجي عند قول المدونة وليس لاحد المتقاضين فيما باع الاخر شفعة لان بيع أحدهما يلزم صاحبه اه ونصه كانه يقول لان المشتري شركة بينهما اه منه بلفظه وقال أبو الحسن مانصه قوله وليس لاحد المتقاضين فيما باع الاخر الخ اللغوى لان المبيع شركة بينهما والباقي بينهما اه منه بلفظه والله أعلم \* (تنبيه) لم يختلف في بنوب الشفعة لمن ذكر اذا اشتروا وخالف ابن زرب في ذلك اذا باعوا قال أبو الحسن بعد ما قدمناه عنه قريبا مانصه وقال



ابن زرب أربعة بيعهم اسقاط شفعتهم الاب يبيع حصته ابنه الصغير من دار مشتركة  
بينهم ما الوصى يبيع حصته محجوره وأحد المتفاوضين والوكيل على بيع شقص هو شفيعه  
فهؤلاء لاشفعة لهم لان البيع تسليم بخلاف الشراء وقيل في الوكيل له الشفعة انظر  
الخصال وما حكاه ابن زرب خلاف للكتاب الا في أحد المتفاوضين اه محل الحاجة منه  
بلفظه (وحلف وأقر به بآئعه) قول ز وأقر به بآئعه نص على المنوهم قلت واعتناء  
بمحل الخلاف المشار اليه بقول ابن الحاجب وقيل يأخذه لان البائع مقر أنه أحق واختاره  
الذهبي ونص الغمهي وان أقر المالك بالبيع وأنكر الآخر الشراء حلف أنه لم يشتر وقال  
محمد اذا أقر أنه باع من فلان وفلان منكر أو غائب فلا شفعة له ان أنكر وان كان غائبا يعيد  
الغيبه فله الشفعة لان البائع يقر أنه أولى به منه فان قدم الغائب فأقر كتب العهدة عليه  
وان أنكر حلف ورجع الشقص الى البائع قال محمد وأحب الى أن لا يرجع الشقص الى  
البائع اذا أنكر الغائب لان البائع مقر أن الشفيع أحق به بذلك الثمن ويكتب عهدة الثمن  
على البائع وقال محمد هذا أصوب وأرى الحاضر مثله لاشفيع الشفعة لان المالك مقر  
بانتقال ملكه وأن الشفعة واجبة للشفيع وأن المشتري ظلم في حجه اه منه بلفظه وبه  
يظهر لك ما في كلام ابن الحاجب وقد نبه على ذلك في ضيق وقول ز وبالأول قال ابن  
البابة وهو واضح قاله ابن سهل الخ هذا غير صحيح وهو تحريف للكلام ح لان الذي في  
ح أن ابن سهل خطأ ابن لبابة وهكذا في كلام غيره في الغيبة بعد أن ذكر جواب ابن لبابة  
وأبي صالح مانصه ابن سهل جواب ابن لبابة خطأ والصواب ما قاله أبو صالح لان المشتفع  
منه اذا أنكر الابتاع والهبة واتى من ملكه الشقص المشتفع فيه سقط مطلب الشفيع  
اه منه بلفظها نعم بحث ح مع ابن سهل وقال ان جواب ابن لبابة واضح فانظره  
\* (فرع) في طرارين عات مانصه لو قال المبتاع لا يلزمي الجواب لاني لو أقررت ماوجب  
للشفيع شفعة حتى يقر البائع مني أو ثبت فقال ابن لبابة وأصحابه يلزمه الجواب عما سئل  
عنه وقال لو اجتمع البائع والمشتري للزم كشفهما مجتمعين فاذا ائزهما مجتمعين لزمهما  
مفتريقين انظر هذا في الحذيرة في أبواب عوارض الخصوم اه منه بلفظها (وترك للشفيع  
حصته) قول مب كذا في المدونة قال ابن عرفة يقوم منها الخ قال غ في تسكيمة  
بعد أن ذكر كلام ابن عرفة هذا مانصه ووهم ابن عبد السلام في هذا عجيب اه منه بلفظه  
قلت ومثل نازلة ابن عرفة هذه المسئلة التي اختلف فيها ابن امسال مع المزجلدى  
والقورى فقد قال في المجالس بعد أن ذكر ذلك مانصه فمسئلة المدونة تشهد لقتوى  
القورى فتأمل ذلك وفي نوازل الشفعة من المعيار مانصه وسئل الفقيه أبو عبد الله بن  
آمال عن هلك وترك نصف داره لشفيع فصور الورثة النصف المتروك للزوجة فأراد الشريك  
الاجنبى أخذه هل له شفعة أم لا فأجاب بأن له الشفعة لان الدار انما صيرت في الدين عن  
ملك الهالك وبه أفتى المزجلدى أيضا وأجاب القورى بأن لاشفعة للاجنبى وأن المرأة  
تختص بالنصف المتروك المصير لها وكانها اشترت شيئا حتى شفيعه لبعضه ولم يقض فيها بقضاء  
بل اصطلح الاجنبى مع المرأة اه منه بلفظه قلت كلام هؤلاء الأئمة الاعلام يقتضى أنه



لأن في المسئلة لمن قبل ابن عبد السلام أما اقتضاء كلام ابن عبد السلام وابن إمام  
والمزج لذي ذلك قطاهر وأما اقتضاء كلام ابن عرفة والقوري و غ والواشر يسي  
والمكناسي فلاهم لم يستشهدوا على ذلك بنص وإنما استشهدوا بأخذهم من مسئلة المدونة  
وذلك من أغرب الغريب لأن المسئلة منصوصة لمن قبل ابن عبد السلام ومن ذكر معه  
بأزمنة متطاولة مذكورة في الكتب الشهيرة المتداولة في المفيد مانصه وقال ابن لبابة  
في منتخبه إذا كان مال مشترك بين أهل سهم واحد مع أجنبي كالأخوة للام والزوجات  
والجدتين تكون حظوظه في أصل ويكون سائر الأجنبي يبيع واحد من أهل السهم من  
صاحبه الذي هو معه في سهم واحد فلا شفعة للشريك الأجنبي لأنه لو كان المبتاع أجنبيا  
لكان هذا الذي اشترى الآن أحق بالشفعة فكيف إذا كان هو المشتري اه منه بلفظه  
وقال ابن سلون مانصه وفي مسائل ابن الحاج إذا كانت دار بين رجلين على الأشاعة فتوفى  
أحدهما فتقاومه وأورثته وضم أحد الورثة حظوظ سائرهم فلا يكون للشريك شفعة  
لأنهم لو باعوه ما من أجنبي الواحد الكان أحق بالشفعة من الشريك اه منه بلفظه  
ووفاة محمد بن يحيى بن عمر بن لبابة صاحب المنتخب سنة ست وثلاثين وثلثمائة ووفاة  
ابن عبد السلام سنة تسع وأربعين وسبعائة والله سبحانه الموفق \* (تبييه) \* انظر قول  
المصنف وترك الشفيع حصته هل ذلك جبر عليه أو هو حق له أن يترك ويلزم غيره أخذ  
الجميع أو تسليم الجميع لم أر أحدا ممن تكلم عليه من شارح ولا محقق تعرض لذلك وفي  
المنتقى مانصه وأما ان كان المشتري أحد الشركاء أراد أحد شركائه أن يأخذ بالشفعة  
وسلمها سائرهم وقال الشفيع أنك شفيع معي فانا أترك له بقدر حصتك من الشفعة فلم  
أرفه بانصا لا ماتحتل هذه المسئلة من التأويل قال القاضي أبو الوليد رحمه الله والذي  
عندي أن للمشتري أن يلزم الشفيع بأخذ الكل أو الترك وليس للشفيع الا ذلك لأن  
المشتري أكثر ما فيه انه شفيع تارك فان اراد الاخذ بالشفعة أخذ الكل والابطلت  
الشفعة وهو عند المشتري بالشر لا بالشفعة والله أعلم وأحكم اه منه بلفظه وهو ظاهر  
والله أعلم (ولم يلزمه اسقاط) قول ز الاولي فلم الخ فيه نظربل ما فعله المصنف هو  
الاولي ليقيد أنه لا يلزمه الاسقاط سواء وقع بعد أن طوب بالاخذ أو قبله فتأمله وقول ز  
وأيا كل من الطلاق والعتيق مقدور عليه أي مقدور عليه لا ملتزم بالكسر اذله انشاؤهما  
متى شاء بخلاف عقد البيع الخ اذا قدر ملتزم اسقاط الشفعة على انشاء عقد بين شريكة  
وشخص آخر وبهذا يسقط بحث ميب معه ومع ذلك ففيه نظر لانه يقتضى أنه لو قال قائل  
ان باع زيد كذا العرف ووجه طالق أو فعبسده حر أنه لا يلزمه شئ اذا وقع المعاق عليه وليس  
كذلك فتأمل (كهبة وصدقة) قول ز في عمرى المشتري لشخص الخ قال تو يريد  
وقد أجاز الشفيع تلك العمرى ولعل ذلك سقط للتأخير وعجى وانظر لو أعمار المشتري  
ما اشتراه لشخص وقد علم أن له شفيعا وأمضى الشفيع العمرى هل يسقط عنه من الثمن  
مقدار ما يقصه الشقص باتتفاع المعمر بالفتح مدة العمرى كذا كروا نحوه في العارية أولا  
يسقط عنه شئ من الثمن لان خيرته تنفي ضرره اه منه بلفظه (لان وهب دارا فاستحق

(لان وهب الخ) قول ز اذ يبعد  
علم الخ فيه نظربل الظاهر التقييد  
بذلك والا كان الثمن للموهوب له  
لأنهم اعين المسئلة الاولى في المعنى  
تأمله



نصفها) قول ز اذ يبعد علم الواهب الخ في هذا التعليل نظربل لامعنى له فتأمل والظاهر  
التقسيم بذلك والا كان من المشفوع الموهوب له لانها عين المسئلة الاولى في المعنى  
(أو اشهاد) قول مب و رأيت بخط الشيخ المسناوى رحمه الله الخ على هذا العمل اقتصر  
نوفى شرح التحفة وعزاه لبردة أيضا وعليه اقتصر الفشتالى في وثائقه فقال الوائش ريسى  
في طرده علم ما نصه قوله لم ينفعه الاشهاد طرة يعنى وبطلت شفعته وهذا يحكى عن ابن  
القاسم قال بعض الشيوخ و وقعت حكمكم فيها بهذا اه منها بلفظها وأشار بقوله وهذا  
يحكى عن ابن القاسم الخ الى ما فى طر ابن عات ونصها قال بعض الموثقين وان قال الشفيع  
قد أخذت بالشفعة من غير توقيف لم يكن له ذلك الا بحكم القاضى الآن يسلم له ذلك  
المشترى فله ذلك وكذلك حكي ابن القاسم من الاستغناء اه منها بلفظها ونقله غ في  
تكميله ثم ذكر بعده ما ذكره هنا فى شفاء الغليل بلفظ فرع عن أبي عمران العبدوسى وقد  
نقل أبو على هنا كلام أبي عمران العبدوسى بآتم مما نقله غ فانه زاد على ما عند غ مانصه  
فيه دتهان من أحكام الدبوسى عن القابسى أنه لا ينفعه ذلك الاشهاد ثم بعد ذلك وقع تعليق  
الملازى على المدونة يندى فوجدت المسئلة بعينها فيه أنه لا ينفعه الاشهاد الا انه نقل ذلك  
عن المجموعة اه بلفظها من كتاب الشفعة عند الكلام على شفعة الغائب وهو آتم مما نقله  
غ عنه اه كلام أبي على بلفظها وكل ذلك شاهد لابن عبد السلام فهو الحق الذى لا محيد  
عنه لا مال ابن عرفة وفي كلام أبي على هنا نظر كما أن العمل الذى ذكره أبو زيد القاسى بقوله  
والاخذ بالشفعة سرا ينفع \* به قضاة الوقت قالوا أجمع

(أو اشهاد) قول مب عن  
غ وفي استدلاله الثانى ضعف الخ  
وكذا الاول لان بيع الخيار قد يراعى  
فيه القول بانه منعقد والرديفه حل  
لبيع من أصله وليس هنا ما يراعى  
فتأمل وقول مب هو الذى جرى  
به العمل الخ على هذا العمل اقتصر  
نوفى شرح التحفة والفشتالى في  
وثائقه (ولزم ان أخذ) قول مب  
هو المعتمد الخ فيه تقرر انظره في  
الاصل

لا عمل عليه لانه منسوخ بالعمل المنقول عن ذكرنا والله أعلم \* (تنبيهه) \* على ما لابن  
عرفة وأبي زيد القاسى قال الوائش ريسى فى غنيته بعد ما قدمناه عنه مانصه وانظر اذا قلنا  
انها تكون له بمجرد الاشهاد من يكون ضمانا فى هذه المدة ولن يكون خراجها قابض  
عن النص فيها فانه بعيد جدا والظاهر مما تقدم أن الضمان من المتابع والخراج له اه منها  
بلفظها قلت وفيه تطرومراده بقوله مما تقدم هو كلام ابن عرفة المنقول هنا فى غ  
وغیره والظاهر من كلام ابن عرفة عكس ما فهم منه لان ابن عرفة استدل باشهاد من له  
الخيار من المتبايعين فى غيبة الآخر وذلك يفيد أن الضمان هنا من الشفيع والخراج له  
لان الحكم كذلك فى المقيس عليه ولان الحكم بصحة الاخذ بوجوب ذلك لان فائدة صحة  
العقد ترتب أثره عليه ولا وجه للتوقف فى ذلك على المشهور من أن الاخذ بالشفعة يبيع  
لان العقد الصحيح فيما ليس فيه حق توفية ينقل الضمان بمجرد اتفاقا ويظهر أن الامر  
كذلك على المقابل من أنها استحقاق لانه قد وقع بالفعل بمجرد الاشهاد فتأمل بانصاف وقول  
مب عن غ وفي استدلاله الثانى ضعف يقتضى أن استدلال ابن عرفة الاول مسلم  
لاضعف فيه وعندى أنه غير مسلم لان مسئلة بيع الخيار قد يراعى فيها القول بأن يبيع  
الخيار منعقد والرديفه حل لبيع من أصله وقد بنى على هذا القول فى هذا الباب نفسه  
ما تقدم للمصنف تعالى المدونة وغيرها من قوله ووجب للمشترى ان باع نصفين الخ وليس  
هنا ما يراعى فتأمل والله أعلم (ولزم ان أخذ وعرف الثمن) قول مب هذا هو المعتمد



الخ فيه نظر لمخالفتيه لجميع من وقفنا على كلامهم من أهل المذهب وذلك أنه قال في المدونة مانصه وإذا قال الشفيع بعد الشراء شهدوا أني قد أخذت بشفعتي ثم رجع فان علم الثمن قبل الأخذ لم يعلّم به فله أن يرجع اه منه بالفظه وفي الموازية ان الأخذ غير جائز وفسخ ذلك على ما أحب وأكره اه فاختلف الشيوخ في ذلك فمنهم من حمله على الوفاق ومنهم من حمله على الخلاف والقائلون بالاول اختلفوا في وجه التوفيق فحمل أبو الوليد الباجي ما في الموازية على أن الأخذ وقع على اللزوم وانصه قال في كتاب ابن المواز ولو استوجب الشقص قبل المعرفة بما يقع عليه من الثمن لم يجز ومعنى ذلك ان استوجبه على أنه عليه بما يصيبه من الثمن دون خيار له عند المعرفة وذلك غير جائز وأما ان استوجبه على أني قد أخذت بالشفعة وان لم يعلم بالثمن فلذلك تأثير عندي في طول أمده بالشفعة ولا يقال فيه انه غير جائز لانه على حسب ما كان عليه من الخيار اذا عرف الثمن اه منه بالفظه وقال بعده هذا أيضا مانصه ولو بيعت حطام من دارين من رجل واحد ولكل حظ شفيع فلكل واحد منهم ما أخذ ما هو شفيع فيه دون ما لا شفعة فيه فيفرض الثمن بينهما ما ثم يأخذ بالشفعة ولو أخذ بالشفعة قبل معرفة ما يصيب ما يأخذ من الثمن لكان أخذه باطلا قاله ابن القاسم وأشهب ووجه ذلك أنه انقاذ للبيع بثمن مجهول وذلك غير جائز ومعنى ذلك عندي على مذهب من يرى الشفعة به أن ينفذ الأخذ بالشفعة فيلزم الشفيع والمشتري وأما قول الشفيع قد أخذت بالشفعة ولم يعرف الثمن فإنه ليس بأخذ لازم وله الخيار اذا عرف الثمن ولكن له تأثير في أخذ الشفعة والله أعلم وأحكم اه منه بالفظه وحمل بعضهم قول المدونة فله أن يرجع على أن معناه أن ذلك العقد لا يلزم لفساده اذ لم يعرف بما يأخذ نقله عياض عبر اعنه بقل ولم يصرح بقائله ويرده قول الامهات له أن يترك أن أحب اذا عرف الثمن اه نقله أبو الحسن وقال مانصه الشيخ ولا يقال في مثل هذا أنه يترك وإنما يقال يجب عليه الترتك اه منه بالفظه وحمل الاكثر ذلك على الخلاف كاللغمي وابن يونس والمازري والتميطي وابن شاس وغيرهم ورجحوا مذهب المدونة فمنهم من رجحه بعزوه لهامع عزو الاخر لاشبه في الموازية فقط كاللغمي وابن يونس وابن عرفة ومنهم من رجحه باقتصاره عليه كانه المذهب كابن شاس وابن الحاجب ومنهم من صرح بمشهوريته كالامام المازري نقله عنه في ضيق وسلمه ونصه قال المازري ان أخذ قبل علمه بالثمن ثم علم فقال ظننت أقل فان أراد أن يرد فله ذلك اتفاقا وان أراد أن يتمسك به فالمشهور أن له ذلك وقيل ليس له ذلك اه منه بالفظه ونقله الشيخ مبارقة في شرح التحفة وجس هنا وسلماه وذكر ذلك الشارح هنا أيضا ونصه المازري ان أخذ قبل علمه بالثمن ثم علم فقال ظننت أقل فان أراد الرد فله ذلك اتفاقا وان أراد التماسك فله ذلك على المشهور اه منه بالفظه وذكر التشهير في الشامل أيضا ولم يعزوه لاحد وسلم أبو علي التشهير هنا وفي حاشية التحفة وكلام مب مخالف لهذه الطرق كلها فلا يعول عليه وأظن أنه استند في ذلك الى ما في ق قبيل قوله وخيار الابعده مضيه ونصه وانظر قد نصوا أنه أن يسلم الشفعة قبل أن يعلم بالثمن وليس له أن يأخذ بالشفعة بما لا يعلم من الثمن انظر نوازل الشعبي اه فان قوله قد نصوا يقتضي أن



أهل المذهب كلهم أو جلهم على ذلك ولا دليل له فيه لاحتمال ان مراده الاخذ على الالزام  
 للشفيع والمشتري وما احتل واحتمل لا دليل فيه وعلى تسليم انه لا احتمال فيه تسليماً  
 جدياً فإنه لا يقارب ما تقدم فضلاً عن أن يساويه والله أعلم \* (تنبيهان \* الاول) \* انظر رأي  
 فائدة تظهر للخلاف عند من حل ذلك على الخلاف لأنه في الموازية صرح بأن له الاخذ بعد  
 الفسخ فبالقول المشهور الاخذ صحيح وقول الشاذ هو فاسد ثم له الاخذ بعد ذلك واحد  
 ولم أر من نبه على هذا والظاهر أن الثمرة تظهر فيما إذا لم يعلم بالثمن الا بعد مضي المدة المسقطه  
 للشفعة فعلى المشهور هي ثابتة ان أحب الناسك لان الاخذ الاول صحيح وعلى الشاذ هي  
 ساقطة ويؤخذ ذلك من كلام الباجي المتقدم لقوله أولاً فلذلك عندى تأثير في طول الامد  
 وقوله ثانياً ولكن له تأثير في اخذ الشفعة فتأمل والله أعلم \* (الثاني) \* قال أبو علي في حاشية  
 التحفة ما نصه والمنع مبنى على أن الشفعة يسع والجواز على أنهما استحقاق لكن المشهور  
 أن الاخذ يسع فالمشهور مبنى على الشاذ انظر ذلك اهر منها بلفظها قلت فيه نظري بل  
 المشهور ومبنى على المشهور والشاذ ما لانهم صرحوا بأن له الخيار بعد فلم يقع الدخول أولاً  
 على الالزام بل على السكوت وكلام الباجي السابق صريح في ذلك وما صرح به صحيح لاشك  
 فيه لما صرح عليه من جواز التولية على غير الالزام قبل معرفة السلعة والثن معا وهو  
 مصرح به في المدونة وغيره وغير الالزام شامل للدخول على الخيار والسكوت والشفعة  
 أشبه شئ بالتولية لأنه لا مكايسة في كل منهما وما هما معا بالثمن الاول وتزيد الشفعة بزيادة  
 القول بانها استحقاق فتأمل ما نضاف (والمشتري ان سلم) قول ز شراء الشفيع أى أخذه  
 ولو عبر به لكان أولى (فان سكوت فله نقضه) قول ز أى البيع الاول أن يقول أى  
 الاخذ وقول ز ومفهوم سلم وسكت أنه ان أبى الخ هذا الوجه لم يذكره ابن رشد ولا غيره  
 ممن وقفنا عليه سوى عجب وتبعه ز وظاهر كلامهم ما أو صريحه أن الحاكم يطل  
 شفيعته في الحين من غير ضرره أبجلاً وهو غير صحيح قطعاً لأنه اذا كان يؤجله في قوله أخذ  
 فكيف في قوله أخذت ولأنه لو كانت الشفعة تبطل بمجرد اية المشتري لم يتصور رطلاب  
 شفعة أخذها الا بعد استصحابه الثمن معه لمجلس طلبها وهذا باطل بالضرورة والحق أن  
 حكم هذه الصورة حكم السكوت فتأمل والله أعلم وقول ز فعلم ان في قول الشفيع  
 أخذت ثلاث مسائل الاولى لزمن ان عرف الثمن هكذا في جميع ما وقفت عليه من نسخة  
 والصواب أن يقول الاولى أن يسلم المشتري الثانية أن يسكت الثالثة الخ ومع ذلك  
 فكونها ثلاثاً مبنى على ما ذكره وقد تقدم ما فيه والله أعلم \* (تنبيه) \* استشكل بعض  
 الذاكية كلام المصنف هنا حين قررناه على وجهه بمحضه فلما انفصل المجلس وجهه الى  
 بطاقة مضمونها ان هذا مخالف لما في التحفة وكلام الموثقين كالنسطي وغيره لان كلامهم  
 يفيد أن الشفيع يؤجل ثلاثة أيام في الثمن فان لم يأت به بطلت شفيعته في الأوجه الثلاثة  
 التي ذكرها المصنف وليس كما قال ولجواب كلام ابن رشد الذي اختصره المصنف هنا ثم ذكر  
 كلام بعض الموثقين ليتضح لك الحق قال في رسم المكاتب من سماع عجمي من كتاب الشفعة  
 مانصه قال وسألت عن الشفيع يعرض عليه الامام الاخذ بالشفعة أو الترتك فيقول

(والمشتري ان سلم الخ) قول ز  
 ومفهوم سلم وسكت الخ الحق انه  
 مفهوم موافقة وقوله ثلاث مسائل  
 مبنى على ما قدمه وقوله لزمن ان عرف  
 الثمن صوابه أن يسلم المشتري (وان  
 اتحدت الصفقة) اعلم انه اذا اتحد  
 الشفيع فالبايع والمشتري متعددان  
 أو متحدان أو مختلفان فصوره  
 أربع وحكمها عدم التبعض انظر  
 غ وان تعدد فان لم يتميز مشفوع  
 كل من الآخر فليس لواحد التبعض  
 وان يتميز جاز كما يأتي لز عن المدونة



أنا أخذ فيؤجله في الثمن فيبدوله فيقول لا حاجة لي بالشفعة ويقول المشتري لا أقبله  
 قال الاخذ بالشفعة يلزم الشفيع فان لم يكن له مال يبيع عليه حظه الذي كان به شفعيا  
 والحظ الذي وجبت له فيه الشفعة حتى يوفي المشتري جميع حقه ولا يقال فيما قدرضى  
 بأخذه الا أن يرضى المشتري أن يقبله قال محمد بن رشد هذه المسئلة عندى لا تخلو من ثلاثة  
 أوجه أحدها أن يوقفه الامام على الاخذ أو الترك فيقول قد أخذت ويقول المشتري وأنا  
 قد سلمت فادفع الى مالى فيؤجله الامام في ذلك فلا يأتى بالمال الى الاجل فهذا يبيع تام يباع  
 فيه جميع ماله الحظ الذى استشفعه والذى استشفع به وليس للشفيع أن يقول للمشتري  
 خذ حاطك لا أريده ولا للمشتري أن يقول للشفيع رد الى حاططى لا أسلمه لك اذ لم تنقدنى  
 مالى الى الاجل الذى أجله لك السلطان فلا يفحل البيع الا برضاها جميعا والوجه الثانى  
 أن يوقفه الامام على الاخذ أو الترك فيقول قد أخذت فيسكت المشتري ولا يقول وأنا قد  
 سلمت فيؤجله الامام بالثمن بطلب من أحدهما لذلك فلا يأتى به الى الاجل فهذا ان طلب  
 المشتري أن يباع له في الثمن مال الشفيع كان ذلك له وان أراد ان يأخذ شقصه كان ذلك له  
 وان أراد الشفيع ان يرد الشقص على المشتري أو يتمسك به حتى يباع ماله في غنسه لم يكن له  
 في ذلك خيار وهذا الوجه في المدونة والوجه الثالث أن يقول الشفيع أنا أخذ ولا يقول  
 قد أخذ فيؤجله الامام في احضار الثمن فلا يأتى به الى الاجل فهذا الوجه مختلف فيه قيل  
 يرجع الشقص الى المشتري الا ان يتفق جميعا على امضاءه للشفيع واتباعه بالثمن وقيل  
 انه ان أراد المشتري ان يلزم الشفيع الاخذ كان له ذلك ويبيع ماله في الثمن وان أراد  
 الشفيع أن يرد الشقص لم يكن له ذلك وهو قول ابن القاسم في هذه الصورة وقول أنسب  
 والقول الاول أبين والله التوفيق اه منه بالقطعة وتلقاهم بالقبول غيروا احدهم من المحققين  
 من الموثقين ومن غيرهم بطول بنا جلب كلامهم من الموثقين المبطلين معبر عنه ببعض  
 الشيوخ على عادته في اختصار المبطلية مانصه فان شهد أنه أخذ بالشفعة ثم رده مال  
 فانه يلزمه الاخذ اذا كان قد وقف على الثمن وعلم به فان لم يكن له مال يبيع عليه الحظ الذى  
 استشفع به فان لم يبيع الذى استشفعه وفي المجموعة والموازية انه اذا تجر عن المال لم  
 يلزمه الشفعة قال أبو عمران معنى ذلك ان المشتري لم يلزمه ذلك ولا طلبه به ولو طلبه بذلك  
 لزمه ويبع فيه ماله كفى المدونة والله أعلم قال بعض الشيوخ هذه المسئلة على ثلاثة  
 أوجه فذكر محصل ما تقدم عن ابن رشد وقال الفشتالى في وثائقه بعد أن ذكر عن ابن  
 العطار أن الشفيع ان أراد أن يأخذ بالشفعة أجل ثلاثة أيام فان جاء بالمال والاقتضى  
 بطلان شفيعته مانصه فأنمل كلام ابن العطار فان الشيوخ عارضوا كلامه بما وقع في  
 المدونة والذي وقع في المدونة ان علم الثمن قبل الاخذ يلزمه وزاد في الامم ويبيع عليه في ذلك  
 ماله قالوا هذا خلاف ما قاله ابن العطار انه ان لم يأت بالثمن عند الاجل قضى عليه  
 بطلان الشفعة وفي قولهم نظر فان ابن العطار لم يقل أخذ وانما قال أراد الاخذ وليس  
 من أراد الاخذ كمن أخذ قال القاضي أبو الوليد بن رشد ان هذا على ثلاثة أوجه فذكر  
 ما تقدم عنه مختصرا فانظره وسلمه الوائش ريسى في طهره وهو حقيق بالتسليم والله أعلم



(كتعدد المشتري) قول ز ونيز لكل مشتري فان لم يميز فكتعدد المشتري بلا خلاف وقول ز وقال ابن رشد الخ في بعض التسخ ابن راشد وكذا هو في ضيق و طني (وكان أسقط بعضهم) نحو في المدونة وغيرها انظر الاصل (وهل العهدة الخ) لو قال وهل العهدة على من شاء أو على المشتري (ولو أقاله) قول ز فان تقابلها ما لا يسقط الخ أي بل الاقالة هنا العو وليست بيعا ولا حلاله كما مر فراجع (الأن يسلم قبلها) قلت قول ز بناء على أن الاقالة يبيع لا يعارضه ما تقدم من أن الاقالة يبيع الا في الشفعة لان ذلك فيما اذا اتهم على اسقاطه الشفعة وهذه التهمة (٣٩٥) منتفية حيث أسقط الشفيع شفعته قبل الاقالة ومعارضة تت غير صحيحة قاله فيشى

(كتعدد المشتري) قول مب صوابه ابن شاس الخ فيه نظروا لان مناسبه ز لابن راشد مثله في ضيق و طني وتصحيح ابن شاس له لا يمنع من ذلك (وكان أسقط بعضهم الخ) هذا الذي ذكره المصنف منصوص عليه في المدونة وغيرها قال في العتبية انظر اذا كان الشفعة جماعة حضورا فقام أحدهم هل يكون للمشتري حصة في أن يقول أنا لأعطيك نصيبك اذ يأتي البعض فتبعض على تصفقتكم ولا الجميع اذ قد يقوم على الباقيون ويقولون أعطيت حقه وقفا فيرجعون على أو يقول له القائم انما يرجعون على الاعليك اذ لاحق لهم عندك فاجت على النص فيه اه منها بلفظها قلت قد بحثت عن ذلك غاية فلم أقف على نص صريح في ذلك لكن ظاهر كلامهم أن من طلب أخذ الجميع من حضر يمكن منه اذ لا ضرر في ذلك على المشتري والله أعلم (كغيره) قول ز فانه يكتب عهده على المشتري الخ صوابه أن يقول فان عهده على المشتري لان الكتب ليس بشرط قنأمل \* (تنبيه) قال ابن عرفة بعد أن ذكر أن العهدة على المشتري مانصه وقول ابن عبد السلام وعن يهون ان للشفيع أن يكتب عهده على من شام من بائع أو مبتاع لأعرفه اه منه بلفظه ونقله غ في تسكيه وقال عقبه مانصه فلم يقف على قول ابن زرقون حتى أبو اسحق عن يهون ان له أن يكتب عهده على من شام من بائع أو مبتاع اه منه بلفظه (وقدم مشاركه في السهم) قول مب فيه نظروا لم أر من قاله الخ فيه نظروا فان ما قاله ز مصرح به في كلام الأئمة قال اللخمي مانصه وقال مالك في رجل هلك وخلف ثلاثة بنين ثم مات أحدهم عن ثلاثة من الاولاد فان باع أحد الاعام نصيبه كانت الشفعة لاختيه وابني اختيه وان باع أحد من الاخوة كانت الشفعة لبقية الاخوة للاعام وقال أبو الحسن ابن القصار اختفت الرواية عن مالك فقال الاخ أولى بما عا خوه من العم وقال كل من له ملك في ذلك الشيء فله حقه من الشفعة فيما يبيعه أحد من الشركاء قال وهو القياس وسوى بين الشركاء والورثة في ذلك ولا تخالوا الدار من ثلاثة أقسام اما أن تنقسم أنساعا أو أثلاثا أو لا تنقسم بحال فان كانت تنقسم أنساعا كان الجواب على ما قاله ابن القاسم عنه لان الدار تنقسم قسمين تقسم أو لا أثلاثا فاذا صار إلى بني الاب منهم قسموه أثلاثا كدار فائمة بنفسها فبعضهم أحق برفع الضرر عن لا يصير له في ذلك الثلث شرك وان كانت لا تنقسم بحال أثلاثا كانت الشفعة لجميع من له فيها شرك بوراثته أو غيرها لان الاصل فيما جعلت

ومعارضه تت غير صحيحة قاله فيشى وقول ز وهذا اذا وقعت لو قدمه قبل الاستثناء لانه محله وقول ز يتم وكيله على عدم الخ الذي في عج يتم وكيله على الاتقاء بمال الغائب وللغائب مال (وقدم الخ) اعلم انه اذا أخذ الاخص من المشتري ما على اسقاط الشفعة فانما تنتقل للاعم وإها كما في ق نظائر وقول مب ولم أر من قاله بل ما في ز مصرح به في كلام الأئمة انظر الاصل متأملا (وقدم مشاركه الخ) قول مب ولم أر من قاله الخ بل ما لز مصرح به في كلام الأئمة قال اللخمي بعد أن ذكر مسئلة من مات عن ثلاثة بنين ثم مات أحدهم عن ثلاثة بنين مانصه ولا تخالوا الدار من أن تنقسم أنساعا أو أثلاثا أو لا تنقسم بحال فان كان الاول فواضح وان كان الاخير كانت الشفعة لجميع من له فيها شرك بوراثته أو غيرها وان كان الوسط فباع أحد الاعام كانت الشفعة لجميعهم لان بني الاخ شركتهم مع أعمامهم فيما ينقسم وان باع أحد بني الاخ فعلى أحد قولي مالك ان الشفعة فيما لا ينقسم يتشافعون فيما بينهم دون أحد لان نصيبكم لا يحمل القسمة اه بخ ونقله ابن ناجي في شرح المدونة وسلمه واختصره ابن عرفة ولم يحك خلافة وقال اللخمي أيضا لو كانت دار بين ثلاثة لأحدهم النصف ولأثنين النصف والدار تنقسم نصفين ولا تنقسم أرباعا فان باع صاحب النصف استشفع الاثنان وان باع أحد الاثنين كانت الشفعة على أحد قولي مالك لصاحب الربع وعلى القول الآخر لصاحب النصف دون اه



له الشفعة فيما لا ينقسم خوف أن يدعو المشتري إلى البيع فتخرج الدار من أملا كهـم  
ومضرة خروج الملك من العقار أضرم من مضرة المقاسمة وإن كانت الدار تنقسم أثلاثا  
خاصة ببيع أحد الأعمام كانت الشفعة لجميعهم لأن بنى الأخوة شركتهم مع أعمامهم  
فيما ينقسم وإن باع أحد بنى الأخوة كان قيم أقولان فعلى أحد قولي مالك أن الشفعة فيما  
لا ينقسم يتشافعون فيما بينهم دون أعمامهم وعلى قوله لاشفعة فيما لا ينقسم تكون  
الشفعة للأعمام دون بنى الأخوة لأن الأعمام يقولون نحن نشفع فيما يحمل القسمة  
ولاشفعة لأحدكم على أحد لأن نصيبكم لا يحمل القسم اهـ منه بلفظه ونقوله ابن ناجي  
في شرح المدونة وسلم واختصره ابن عرفة بقوله ما نصه فان كانت الدار تنقسم أنساعا  
فالجواب على ما رواه ابن القاسم وإن لم تنقسم أنساعا ولا أثلاثا فالشركة بآثار أو شرا  
سواء وإن انقسمت أثلاثا لا أنساعا فبيع أحد الأعمام فالشفعة لجميعهم وإن باع أحد  
الأخوة فعلى قول مالك الشفعة فيما لا ينقسم يتشافعون دون أعمامهم وعلى قوله لاشفعة  
فيه فهي للأعمام دون بنى الأخوة اهـ منه بلفظه وسلم ولم يحك خلافا وقال النعمي أيضا  
بعد ما تقدم يسيروا نصه ولو كانت دار بين ثلاثة لأحدهم النصف ولأثنين النصف والدار  
تنقسم نصفين ولا تنقسم أرباعا فإن باع صاحب النصف استشفع الاثنان وإن باع أحد  
الاثنين كانت الشفعة على أحد قولي مالك صاحب الربع وعلى القول الآخر صاحب  
النصف دون اهـ منه بلفظه وفي ضيق بعد أن ذكر أن الشفعة لدفع الضرر وهو هل هو  
ضرر الشركة أو القسمة قولان مانصه والاول أظهر للاتفاق على وجوب الشفعة فيما  
ينقسم من حيث الجملة إلا أنه لا يمكن فيه القسمة لكثرة الشركاء اهـ منه بلفظه فانظر قول  
مب هـ إذا ظهر كلامهم مع هذه النصوص القاطعة الشاهدة لز والله الموفق (وإن  
كانت لاب الخ) قول ز فتقدم التي للاب الخ وكذا عكسه فإذا باعت التي للاب فتقدم  
الشقيقة وقول ز فيشمل ما إذا تعددت الأخوات أي الأخوات للاب فالأثنتان فخافوا  
كلوا واحدة فإذا باعت الشقيقة قدم على سائر الورثة وإذا باع قدمت الشقيقة على سائر  
الورثة أيضا (٣) وقول مب خلافا لشهب كان ينبغي لو أشار إلى رده بلوفيه نظرا لأنه يقتضى  
أن خلاف أشهب في موضوع كلام المصنف على ما حله عليه ز وما عناه به وليس كذلك  
وإنما خلاف أشهب في صورة المدونة وشبهها ونص المدونة وإن ترك أخا شقيقة وأختين  
للأب فأخذت الشقيقة النصف وأخذ الأختان للاب السدس من تكمله الثلثين فباع  
أحدى الأختين للاب فالشفعة بين الأخت الأخرى للاب وبين الشقيقة أذهما أهل ٣٣٠  
اهـ منها بلفظه ومثل الاثنان ما فوقهما وقد فرض النعمي وابن رشد المسئلة في الأخوات  
بلفظ الجمع وكذا ابن عرفة ونصه ولو كانت أخت شقيقة وأخوات للاب فباعت إحداهن  
ففي كون الشفعة لجميعهن أو لبقية الأخوات للاب قولان ابن القاسم وأشهب النعمي وهو  
أحسن اهـ منه بلفظه وقال النعمي بعد أن ذكر قول ابن القاسم مانصه وقال أشهب الشفعة  
لبقية الأخوات للاب خاصة فإن سلم أن كانت للأخت الشقيقة لأنهن السدس وهو أحسن  
لأن من حق الأخت للاب والام أن يقسم لها من الاول ويقسم أولئك بينهما السدس فهو

وقول ز فتقدم التي للاب الخ  
وكذا إذا باعت التي للاب فتقدم  
الشقيقة وقول مب خلافا  
لأشهب الخ فيه نظري يعلم من كلام  
خس ومن قول ابن عرفة ولو كانت  
أخت شقيقة وأخوات لاب فباعت  
إحداهن ففي كون الشفعة لجميعهن  
أو لبقية الأخوات للاب قولان ابن  
القاسم وأشهب النعمي وهو  
أحسن اهـ ومثله لابن رشد وغيره  
والله أعلم

(٣) قوله وقول مب (خلافا  
لأشهب) نسخة مب التي بأيدينا  
مقابله لأشهب فلعلها نسخته اهـ  
مصححه



يسمى بهم اليهن اه منه بلفظه وهكذا ذكر الخلاف ابن رشد في رسم الاقضية من سماع  
يحيى من كتاب الشفعة وقال ابن ناجي عقب كلام المدونة السابق مانصه ما ذكره هو المشهور  
وقال أشهب لا تدخل الشفقة على التي للاب قال اللخمي وهو أحسن ولو باعت الشقيقة  
كانت التي للاب أولى من العصبية قال ابن عبد السلام وهذا يرجح قول أشهب اه منه  
بلفظه والله أعلم (ووارث على موصى لهم) قول ز لان الوارث لا يقدم على الموصى  
لهم في هذا الفرض يعني كون البائع بعض الموصى لهم والمشتري أجنبي وما قاله صحيح  
واحترز بقوله في هذا الفرض عما اذا كان البائع هو بعض الورثة فان بقية الورثة يقدمون  
على الموصى لهم على ما جزم به في المفيد ونصه واذا تصدق رجل أو وصى بشقص من دار  
لنفر فباع بعض أولئك النفر نصيبه مما تصدق به عليه أو أوصى له به دخل ورثة الموصى في  
الشفعة مع شركاء البائع ان أحبوه ولا يدخل أحد من أولئك النفر على الورثة فيما  
يتشافعون فيه اه منه بلفظه فلم يذكر في ذلك خلافا وكذا صاحب ضيغ فانه قال عند  
قول ابن الحاجب والموصى لهم مع الورثة كعصبية مع ذوى السهام اه مانصه أى فلا يدخل  
الموصى لهم على الورثة واختلف هل يدخل الورثة معهم فروى أشهب فين أوصى بثلاث  
حائطه أو بسهم معلوم فباع أحدهم حصته أن شركاءه أحق بالشفعة فيما باع من الورثة محمد  
وقاله أشهب وابن عبد الحكم وقال ابن القاسم للورثة الدخول معهم كاهل السهام مع  
العصبية وسلم ابن المواز دخول ذوى السهام على العصبية ومنع دخولهم على الموصى له ورأى  
أن الجزء الذي أوصى به الميت كالجزء الذي يجب لذوى السهام بالميراث اه منه بلفظه  
فظاهر قوله فلا يدخل الموصى لهم على الورثة انه لا خلاف في ذلك لكن لا يرد هذا على ز  
خلاف لمب فانه لم يتأمل كلام ز ولم يلتفت لقوله في هذا الفرض الخ على أن الخلاف  
موجود في ذلك وقد قدمنا كلام ابن عرفة عن الشيخ أبي محمد عن رواية محمد ولم يبحث غيره  
وبدل على وجود الخلاف فيه كلام مب نفسه لقوله قال السبزي وبه العمل وعزاه ق  
لابن القاسم اه مع أن قوله وعزاه ق الخ فيه نظر لان ما في ق انما هو فيما اذا باع بعض  
الموصى لهم لافي موضوع كلامه هو من أن البائع بعض الورثة والخلاف المذكور هنا في  
ق هو المتقدم في كلام ضيغ وقد ذكره ابن بونس والمتبسطى وابن شاس وغيرهم وانظر  
الجواهر هو كلفظ ضيغ السابق ونص الجواهر اختلف فيمن أوصى لهم بثلاث حائط أو بسهم  
معلوم فباع بعضهم حصته فروى أشهب أن شركاءه أحق بالشفعة فيما باع من الورثة  
قال محمد وقاله أشهب وابن عبد الحكم وقال ابن القاسم للورثة الدخول معهم كاهل  
السهام مع العصبية اه منه بلفظه وقد عزا اللخمي القولين مع المالک واختار الاول ونصه  
واختلف عنه أيضا اذا أوصى الميت بثلاث نفر هل يكون الموصى لهم كاهل سهم  
والقول انهم يتشافعون دون الورثة أحسن لان الميت شركاء لهم بالثلث ومن حق الورثة  
أن يعزل عنهم ثلث الميت جملة واذا لم يكن للموصى لهم أن يقتسموا تركه الميت على أقلهم  
سهم ما وانما يعطون الثلث يقتسمونه بينهم كانوا أهل سهم يتشافعون بينهم دون الورثة  
اه منه بلفظه واختصره ابن عرفة غير منبته على اختصاره فقال مانصه وفي كون الموصى

(ووارث الخ) قول ز لان الوارث  
لا يقدم الخ صحيح خلافا لمب  
لقوله في هذا الفرض واحترز به عما  
ذكره مب عن ضيغ ومثله في  
المنهيد وقول مب وعزاه ق  
لابن القاسم فيه نظر فان ما في المواز  
انما هو فيما اذا باع بعض الموصى لهم  
فعند ابن القاسم ان للورثة الدخول  
معهم كاهل السهام مع العصبية خلافا  
لقول ابن عبد الحكم وأشهب  
ورأيت ان شركاءه أحق بالشفعة  
فيم باع من الورثة واستحسنه اللخمي  
انظر الاصل والله أعلم



(ثم الاجنبى) قول مب نقله بعضهم عن المفيد الخ هو كذلك في المفيد وفي المبطل عن سماعة بن القاسم وهو كذلك في سماعة بن رشد وهو ما لا أعلم فيه اختلافا لان المتبايع محل بائعه اه وقال ابن عرفة محمد فان أوصى أحد ولد الميت بمحظله لم ير ثم باع واحد من بقية الولد فان من أوصى له الولد يدخل في ذلك مع بقية الاخوة ولم يختلفوا في هذا وليس كالأذى أوصى له أبوه الذي ورثوا الدار عنه لكنه كمتبايع من أحد البنين فيحل محل بائعه اه وكذا اذا باع بعض أهل السهم الواحد حظ منه وسلمه الشريك للمشتري وأما اذا اشترى السهم كله جماعة فباع أحدهم حظه فنقل ابن رشد عن ابن القاسم أنه لا يكون أشراكه أحق بالشفعة وعن أشهب أنهم أحق لأنهم كهل سهم واحد اه وكلامه في سماعة يجي بديل على أن قول ابن القاسم هو الجارى على المشهور ونقله ابن عرفة وسلمه والله أعلم \* (تنبيه) يشمل المشتري عامل (٢٩٨) المغارسة فاذا غارس اخوة مثلا شخصاً فتم عمله فهو كاحدهم اذا وقع بيعه فان وقع قبل تمام عمله فقال

غ في تكميله عند قولها ولا يأخذ الوصى للعمل بالشفعة حتى يولد ويستعمل أخذ منه شيخ الجماعة أبو مهيدي عيسى بن علال أن عامل المغارسة اذا باع صاحب الارض حصته قبل أن يبلغ الغرس أنه لا يشفع الا ان حتى يبلغ الغرس فيبلغ الغرس كوضع الحل وهو ما أخذ حسن اه وكذا اذا كان للبائع شريك آخر غير العامل والظاهر أن ذلك الشريك يشفع الا ان جميع الحظ المبيع قياساً على الغائب ثم ان تم عمل العامل دخل معه ان شاء والله أعلم فان كان البائع هو العامل بعد تمام عمله فلا اشكال في وجوب الشفعة لرب الارض وهل يجوز له البيع قبل تمام عمله قال سيدي عبد القادر القاسي في أجوبة

لهم أشفع قولان اه منه بلانظنه والحاصل أن كلام ز صحيح وفي كلام مب نظرم غير وجه والله الموفق (ثم الاجنبى) قول مب وماذا كوفي المشتري نقله بعضهم عن المفيد الخ ما عزا هذا البعض للمفيد هو كذلك في نقله عن أحكام ابن بطال عن سماعة بن القاسم ونقله المبطل في رسم تأخير صلاة العشاء من سماعة بن القاسم من كتاب الشفعة ونصه وسئل مالك عن أربعة اخوة باع أحدهم نصيبه من دار لهم فسلم اخوته للمشتري ما اشتراه اتراه شفعه امعهم اذا باع آخر منهم قال نعم قال محمد بن رشد هذا كما قال وهو ما لا أعلم فيه اختلافا لان المتبايع محل بائعه اه منه بلانظنه ونحوه للشيخ أبي محمد وسلمه ابن عرفة ونصه الشيخ روى محمد بن أوصى له بثلاث دار فهو شفع مع الورثة فيما باع بعضهم محمد لانه رجل واحد الشيخ كذا في الام محمد فان أوصى أحد ولد الميت بمحظله لم ير ثم باع واحد من بقية الولد فان من أوصى له الولد يدخل في ذلك مع بقية الاخوة ولم يختلفوا في هذا وليس كالأذى أوصى له أبوه الذي ورثوا الدار عنه لكنه كمتبايع من أحد البنين فيحل محل بائعه اه منه بلانظنه فتأمل \* (تنبيهان \* الاول) مثل هذه المسئلة ما اذا باع بعض أهل السهم الواحد حظه منه وسلم الشريك للمشتري ما اشتراه وأما اذا اشترى السهم كله جماعة فقال ابن رشد اثر ما قدمناه عنه انما مانصه واختلاف لو كان المتبايعون للسهم الواحد جماعة فباع أحدهم حظه فقال ابن القاسم لا يكون أشراكه أحق بالشفعة من أشراك البائع وقال أشهب أشراكه أحق بالشفعة من أشراك البائع لأنهم كهل سهم واحد والله التوفيق اه منه بلانظنه وذ كراخلاف في ذلك أيضاً في رسم الافضية من سماعة يجي وكلامه فيه يدل على أن قول ابن القاسم هو الجارى على المشهور وقد نقله ابن عرفة أى ما في سماعة يجي وسلمه والله أعلم \* (الثاني) يشمل المشتري عامل المغارسة

الشفعة فيه اه وجرمه بالشفعة على القول بصحة البيع ظاهر خلافاً للتوقف أبي الحسن فيها والله أعلم (وأخذ فاذا باى بيع الخ) قلت قول ز وجرمه بالتقيد المذكور الخ أى تبعاً لضريح خلافاً لطخ والعوفى (وان هـ دم وبني الخ) ابن ناجي وظاهر الكتاب سواء كان عالمياً بالشفيع أم لا وهو كذلك وقيل ان كان عالمياً فله قيمته منقوضا اه وقال أيضاً وظاهر التهذيب سواء كان المشتري عالمياً بالشفيع أم لا وهو كذلك في مختصر الوقار وبه أفتى بعض شيوخنا وقيل ما لم يعلم به فأناله قيمته منقوضا لانه متعدد قاله ابن زرب المغربي وحله الشيوخ على التفسير أى للمدونة قلت وبه أفتى شيخنا أبو مهيدي غير مأمرة وأفتى مرة بالاول اه وقوله قال ابن زرب أى عن العتيبي كفى المعيار وعزاه في المشتق لما لا في المجموعة وساقه كانه المذهب فهو الراجح خلافاً لابن ناجي والله أعلم قلت وهذا كما ترى في علم المشتري بالشفيع لاني عدم علم الشفع بفعل المشتري الذي قال ز هنا والافقيته منقوضا لتعديده كما سبق الى وهم هو في رحمه الله تعالى فاستدل به بما تقدم قاتلاً خلافاً لابن ناجي فتأمل والله أعلم



فإذا دفع أحد الاخوة مثلاً حظه من أرض لاجنبي بالمغارسة فتم له فباع أحد الاخوة  
 نصيبه فالقائل كآخذهم وأما اذا باع قبل تمام العمل فقال غ في تكميله عند قول المدونة  
 ولا يأخذ الوصي للحمل بالشفعة حتى يولد ويستهل اذ لم ير حتى يولد ويستهل اه مائه  
 منه أخذ شيخ الجماعة أبو مهيدي عيسى بن علال أن العامل في المغارسة اذا باع صاحب  
 الارض حصته قبل أن يبلغ الغرس أنه لا يأخذ الا بالشفعة حتى يبلغ الغرس فبالو غ  
 الغرس كوضع الحمل وهو مأخذ حسن اه منه بلنظنه قلت المتبادر من كلامه انه  
 لا شريك لصاحب الارض الا العامل ومثله في المعنى اذا كان له شريك ولكن يبقى النظر  
 هل يأخذ الشريك جميع الحظ المبيع بالشفعة ثم ان تم عمل العامل دخل معه فأخذ بقدر  
 ماله منها وان عجز بقى الجميع يبدأ أخذه أولاً ولا يأخذ الشريك الا قدر ماله على تقدير تمام  
 العمل وينتظر ما يؤول اليه الامر الظاهر الاول قياساً على الغائب والله أعلم \* (فرع)  
 وأما عكس هذا وهو أن يبيع العامل فان كان البيع بعدم تمام العمل فلا اشكال في وجوب  
 الشفعة لرب الارض ان كان وحده وله وشركانه ان كان له شركاء كمثل الاخوة المارة  
 وان كان يبيع قليل تمام العمل فعلى الابن الحاج من أنه لا يجوز له البيع فظاهر أنه لا شفعة  
 قال سيدي عبد القادر الفاسي في أجوبة مائه وبعدم صحة البيع تجري الاحكام ههنا  
 في فاس اليوم واذا لم يصح البيع لم تقع الشفعة وعلى صحته تقع الشفعة فيه اه منها بلنظنها  
 كذا جزم أولاً وقوع الشفعة على القول بصحة البيع ثم ذكر بعد أنه يخرج فيها قولان ولما  
 ذكر ابن هلال في الدر الشريفة قول ابن رشد بجواز البيع قال عقبه مائه ولما ذكر الشيخ  
 أي أبو الحسين رضي الله عنه المسئلة في كتاب أمهات الاولاد من التقييد قال انظر هل  
 لرب الارض الشفعة توقف فيها اه منه بلنظنه قلت وأما وجوب الشفعة له في المال  
 يعني اذا كمل العمل فيؤخذ عنه ما قدمناه عن كميل التقييد بالاحرى وأما ابتداء  
 فظاهر أنه يمكن من ذلك ان طلبه لان ملكه مما يشفع به محقق واستحقاقه للجزء المبيع  
 كذلك لانه ان تم العمل أخذه بالشفعة وان لم يتم أخذه بالاصالة ولا ضرر على المشتري في  
 ذلك لانه ان تم البيع بتمام المبيع استمر الاخذ وكانت العهدة عليه وان فسخرد الشريك  
 ما أخذه منه ورجع على المشتري بثمنه فلا وجه للتوقف نعم لو كان لرب الارض شريك  
 وأراد الاخذ الا أن كان للتوقف وجه فتأمله بانصاف والله أعلم (فله قيمة قائماً) قول ز  
 والافقيته منقوضا لتعديده الخ هذا هو الصواب خلاف قول ابن ناجي في شرح المدونة  
 مائه وظاهر الكتاب سواء كان عالماً بالشفيع أم لا وهو كذلك وقيل ان كان عالماً فله  
 قيمته منقوضاً اه منه بلنظنه وقال أيضاً بعد هذا عند قولها ولو غرسها المبتاع شجرة أو  
 نخلاً فاما ودى الشفيع قيمة ذلك قائماً مع من الارض والا فلا شفعة له اه مائه قال أبو  
 ابراهيم ليس في الامهات قائماً قلت وظاهر التهذيب سواء كان المشتري عالماً بالشفيع  
 أم لا وهو كذلك في مختصر الوفاة وبه أفتى بعض شيوخنا وقيل معناه ما لم يعلم به فأما اذا علم  
 قائماً يعطى قيمة البناء منقوضا لانه متعدد قاله ابن زرب قال المغربي وجهه الشيوخ على  
 التفسير قلت وبه أفتى شيخنا أبو مهيدي غير ما مره وأفتى مرة بالاول اه منه بلنظنه







وبأخذ الشفيع مابقع له في القسم ابن يونس قال سحنون يمضي القسم وللشفيع أخذ  
 ما وقع للمبتاع في القسم بالشفعة الشيخ ظاهره كان يحكم أو بغيره فعلى هذا الظاهر تكون  
 ثلاثة أقوال قول سحنون وظاهر الكتاب وتقرير أشهب وعلى ما حمل عليه عبد الحق  
 الكتاب أن ذلك راجع إلى قول واحد وأنه اختلاف في حال اه محل الحاجة منه بلفظه  
 ونحوه لابن ناجي وفي طرأين عات مانصه المشاور وإذا قسم القاضي ويقدم الشفيع  
 الغائب فله نقض القسم والاخذ بالشفعة عند مالك وابن القاسم وسحنون يقول القسم  
 نافذة ويأخذ الشفيع النصيب الذي صار للمشتري بالشفعة اه من الاستغناء اه منها  
 بلفظها ونحوه لابن سلون ونصه وفي كتاب الاستغناء إذا قسم القاضي على الغائب الذي  
 وجبت له الشفعة ثم قدم فله نقض القسم والاخذ بالشفعة عند مالك وابن القاسم وقال  
 سحنون القسم نافذة ويأخذ الحظ الذي صار للمشتري بالشفعة إن شاء اه منه بلفظه  
 وذكر الخمي قول ابن القاسم الذي قدمناه عن المدونة وزاد عقبه مانصه وقال في كتاب  
 محمد مثل ذلك وإن كانت المقاسمة من السلطان وقال سحنون لا ترد المقاسمة وللشفيع  
 أن يأخذ ما صار للمشتري بالمقاسمة اه منه بلفظه ثم ذكر من عند نفسه تفصيلاً آخر  
 وقد نقله أبو الحسن أيضاً ونقل نحوه عن ابن يونس وزاد ما نصه ابن يونس وإنما كان له نقض  
 القسم على قول ابن القاسم لأنها شفعة وجبت له قبل القسم وانظر كيف جعل له سحنون  
 الشفعة مع ثبوت القسم فهو مشكل الآن يقال قسمه لا ينقض لأنه يحكم فلا ينقض حكم  
 الحاكم وكانت له الشفعة لأن حقه تعلق بذلك الشقص قبل القسم اه منه بلفظه  
 وبأمل ذلك كله مع الانصاف يظهر لك ما في كلام ابن عرفة رحمه الله واحتجابه بقوله  
 لكان كقسمه هو بنفسه فيه نظر ظاهر أما أولاً فإن قسم الشفيع نفسه اختياري لقدرته  
 على تركه بأخذه بالشفعة وقسم الحاكم اضطراري لطلب الشر بذلك مع عدم قدرته  
 على الاخذ بالشفعة وأما ثانياً فإن قسم القاضي غاية أن ينزل منزلة تصرحه بإسقاط شفعة  
 الغائب وهو لو صرح بإسقاطها لم تستطع قولاً واحداً تأمله بانصاف والله أعلم (أولهاية ان  
 حط عادة أو شبهه الثمن بعده) قول ز وأتنبوع الخلاف الخ فيه نظروا ن قاله ع  
 وسأله نو ومب بسكوته ما عنده والصواب أن أتنبوع ما يحط عن المشتري  
 لا أتنبوع الخلاف ولا بمعنى الواو ولقد أحسن خش هنا في تقرير كلام المصنف فعليك  
 به قال في المدونة مانصه ومن اشترى شقة صاباً ألف درهم ثم وضع عنه البائع تسعة مائة بعد  
 أن أخذ الشفيع أو قبل نظر فإن أشبه أن يكون عن الشقص عند الناس مائة درهم إذا  
 تغابنوا بينهم أو اشترى بغير تغابن وضع ذلك عن الشفيع لأن ما أظهره ومن الثمن الأول  
 إنما كان سبباً لقطع الشفعة وإن لم يشبهه عنه أن يكون مائة لم يحط عن الشفيع شيئاً وكانت  
 الوضعية حجة للمبتاع وقال في موضع آخر ان حط عن المبتاع ما يشبه أن يحط في البيوع  
 وضع ذلك عن الشفيع وإن كان مما لا يحط مثله فهو هبة ولا يحط للشفيع شيء اه منها  
 بلفظها قال ابن ناجي مانصه قوله ومن اشترى شقة صاباً ألف درهم الخ هي من قول ابن القاسم  
 والمقالة الثانية عذري خلاف الأولى لأنه في الأولى اعتبر في الشبه عن الشقص وفي الثانية



(وان اختلفا في الثمن) فان اقاما بينة وتكافأ في العدالة كانا كمن لا بينة لهما قاله في المدونة وهذا اذا كانت الشهادة في مجلس واحد والاف قدمت بينة الشفيع وقال أشهب ومحنون تقديم بينة المبتاع ولو تكافأ ورجحه في المنتخب ثم ان طال خصامهم ما ووقت الغلة ثم حكم بالشفعة فالغلة للمشتري كما في المعيار عن ابن الحاج لكن الظاهر تقييده بما اذا لم يتبين ان محاصمة المشتري كانت باطل (فالقول للمشتري) فان قال لأحلف الآن يا ترم الاخذ بالشفعة فذلك له كما في المعيار ووطر ابن عات وكذا كل عين يتوقع عدم افادتهم للعالف فله أن يقف (٣٠٣) عنها حتى يتحقق له فادتها كما في المعيار أيضا انظر الاصل والى ذلك أنشئت بقولي لكل من طلب باليمين

أن يتأخر الى التبيين  
كالمشتري للشفعة قبل الإلتزام  
من الشفيع الاخذ حرر المقام  
وقول ز وأما يحلف حيث حقق  
الخ مثله في ق عن ابن المواز وابن  
يونس ابن رشد وهو قول مالك  
وظاهر المدونة وصرح المتسطي  
بأنه المشهور وقبله في ضيق وقال  
الخمعي الاخذ باليمين اليوم في هذا  
أحسن يعني مطلقا لان الناس قد  
كثروا في التحويل الامن كان من  
أهل الثقة والدين فلا يحلف اه بخ  
وفي نوازل الشفعة من المعيار عن  
ابن مرزوق والراجح عندي في هذا  
الوقت اليمين مطلقا اه وفيه بعيد  
هذا عن القسوري الذي جرت به  
الفتوى وجوب اليمين ولو حصل  
الدفع بعناية عدلين ان اتم ما ان يريد  
في الثمن ولا تقلب تلك اليمين لكثرة  
تحيل الناس وفسادهم واستحقاقهم  
التم صرح بذلك الخمعي في مواضع  
من تبصرته وهو في المائة الخامسة  
فكيف لو أدرك زماننا من يستثنى  
من ذلك المبرز في العدالة المنقطع  
في الصلاح والخير وأين هو اليوم

اعتبر في ذلك العطية نفسها وذكروا في درس شيخنا حفظه الله تعالى فوافق أصحابنا عليه  
ثم وقفت على قول أبي عمران جله أبو محمد على الخلاف وأما نافلا جـ له عليه ما وجدته  
للتوفيق سبيل لا ووجه التوفيق أن يقال جله أو لا على التهمة فراجع ما بينهم وما لا بينهم وبأينا  
لم ينظن ذلك وأما جله على سبيل الوضعية ولم ينظن به ما قصد القطع للشفعة وكذلك جـ له  
ابن يونس على الوفاق فقال هذا الاول سواء في المعنى وسبق بما قاله جـ له الحق اه منه  
بلفظه وعلى أنه وفاق اقتصر ابن عرفة فانه قال بعد ذكره كلام المدونة مانصه الصقلي وهذا  
والاول سواء وسبقه في هذا عبد الحق وزاد لان معنى قوله ان حط ما لا يحيط في البيوع  
لا يوضع عنه شيء يريدون من الشفيع أكثر من الباقي بعد الحطيطة وأما ان كان عن الشفيع  
مثل الباقي من الثمن بعد الحطيطة فأقل فالامر على ما ذكر أولان اظهراهما جله الثمن  
سبب لقطع الشفعة فالحطيطة على ثلاثة أقسام منها ما هو به للمبتاع لا يحيط للشفيع وما  
يشبه حطيطة البيع يحيط للشفيع وما يظهر أنه لقطع الشفعة فيسقطانه فيكون الباقي  
من الثمن مثل قيمة الشفيع فلهذا يحيط للشفيع لثمتها ما أن يجعلها ما أظهره سبب لقطع  
الشفعة اه منه بلفظه ومثله لابي الحسن ونحوه في ضيق ولهذا قال أبو علي بعد أن قال  
مانصه وقد تحصل من هذه الانتقال أن الطرح اذا جرت العادة به كالسبي عندنا في عرفنا  
باب الله في موضع عن الشفيع مطلقا وكذلك اذا كان الباقي بعد الطرح يشبه أن يكون غنا  
للشفيع ولو كثرت المطروح فانه يطرح عنه أيضا أشار المصنف للاولى بقوله أو لهية ان حط  
عادة وللثانية بقوله أو أشبه الثمن بعده اه محل الحاجة منه بلفظه والله أعلم (وان  
اختلفا في الثمن الخ) قول ز وأما يحلف حيث حقق عليه الشفيع الدعوى الخ قال  
ابن رشد في أول رسم من سمع القريتين من كتاب الشفعة مانصه ولا اختلاف عندي في  
هذه المسئلة اذا اختلفا في الثمن وحق كل واحد منهما ما الدعوى على صاحبه وأما اذا لم  
يحقق الشفيع الدعوى على المشتري وأنى المشتري بما يشبهه فقبل انه لا يمين عليه وهو قول  
مالك في هذه الرواية وقبل القول قوله مع يمينه الا أن تكون على ذلك بينة بتقارير البائع  
مع المشتري على ذلك اه محل الحاجة منه بلانظروا وقول ز أو كان بمن يتهم الخ ما افاده  
كلامه من سقوط اليمين في غير هذين الوجهين هو ظاهر المدونة ومختار ابن يونس وصرح  
المتسطي بأنه الاثر في المذهب وقبله المصنف في توضيحه وغيره ولكنه خلاف ما اختاره

اتما هو في وقتنا كالغراب الاعصم بين الغرابين اه وكل من مق والقوري في المائة التاسعة فالعمل بذلك  
اليوم الذي لم يبق فيه من الدين الا اسمه ولا من الاسلام الا رسمه متحتم لكن ههنا دسيسة نشأت من رقة الديانة وهي أن كثير من  
الناس بعد الى من يعلم منه التخرج من الخلف فيما يتحقق براءة نفسه منه فيدعي عليه ما يوجب عليه يمين في هذه النازلة ونحوها  
ليتوصل بذلك الى ابطال حقه بالكلية أو الى الصلح معه بشيء يأخذه منه فلا يبلن ابتلى من نظر خاص في كل نازلة فينظر فيها الى حال  
المدعي والمدعى عليه والانتقلت المصلحة مفسدة ولا حول ولا قوة الا بالله



اللغمي ونصه والاخذ باليمين اليوم في هذا أحسن لان الناس قد كثروا فيهم التحيل فيما يرون  
 أنه يدفع المشتري عن الاخذور بما أظهر وأبهر أن ذلك صدقة وهو في الباطن يسع الأمن كان  
 من أهل الثقة والدين فلا يحلف اه منه بلفظه وفي نوازل الشفعة من المعيار آخر جواب  
 للعلامة ابن مرزوق مانصه واليمين مع تحقق الدعوى متفق عليها ومع التهمة مختلف فيها  
 والراجح عندي في هذا الوقت اليمين مطلقا اه منه بلفظه وفيه بعد هذا من جواب لابي  
 عبد الله القوري مانصه الذي جرت به الفتوى وجوب اليمين ولو حصل الدفع بمعاينة عدلين  
 هذا اذا اتهم ما أن يزيد في الثمن ولا تنقلب تلك اليمين لكثرة تحصيل الناس وانفساد الناس  
 واستحقاقهم التهم صرح بذلك الشيخ اللغمي في مواضع من تبصرته وهو في المائة الخامسة  
 فكيف لو أدرك زمانها هذا ثم يستثنى من ذلك المبرز في العدالة المنقطع في الصلاح والخير  
 وأين هو اليوم انما هو في وقتنا كالغراب الاعصم بين الغربان اه منه بلفظه **قلت**  
 واذا قال ذلك الامامان المذكوران في وقت ما وهما في المائة التاسعة اذا الاول ولديه  
 الاثنان رابع عشر ربيع الاول عام ستة وستين وسبع مائة وتوفي عصر يوم الخميس رابع  
 عشر شعبان عام اثنين وأربعين وثمان مائة وصلى عليه بعد الجمعة والثاني ولد بكناسة أول  
 القرن وتوفي سنة اثنتين وسبعين وثمان مائة بقاس فكيف لو أدرك وقتنا هذا وهو حـ دود  
 العشرين بعد المائتين وألف الذي لم يبق فيه من الدين الاسمه ولان الاسلام الارسمه  
 فالعمل بما قالاه اليوم محتم وقند نص الثاني منه ما على أن الفتوى به في زمانه لكن ههنا  
 دسيسة نشأت عن رقة الديانة واثار الدنيا الخسيسة وهي أن كثيرا من الناس بعد الى من  
 يعلم منه أنه يخرج عن الحلف فيما يتحقق براءة نفسه منه فيدعي عليه ما يوجب عليه عينا  
 في هذه النازلة ونحوها ليتوصل بذلك الى ابطال حق المدعي عليه بالكلمة أو يصطلم معه  
 بشئ لاجل ذلك وقد بلغنا في هذا الوقت عن غير واحد من الفقهاء نحو هذا حتى أن بعضهم  
 ليقنع بالصلح بخود درهم على ادعائه نحو ثلثمائة درهم فلا بد أن يتلى بالحكم بين الناس من  
 نظر خاص في كل نازلة نازلة تحدث بين يديه فينظر في حال المدعي والمدعي عليه والا  
 انقلب المصلحة مقسدة ولا حول ولا قوة الا بالله \* (تنبيهه) \* قول القوري كالغراب  
 الاعصم هو بالعين والصاد المهملتين قال في القاموس مانصه والاعصم من الظباء  
 والوعول ما في ذراعيه أو أحدهما يابض وسائرهما أسود أو أحدهما أسود وأحدهما أسود  
 كفرح والاسم العصمة بالضم اه منه بلفظه \* (فروع الاول) \* قال في المدونة وان  
 أقام يمينه ونكافأ تافى العدالة كانا كن لا يمين لهما وبصدق المبتاع لان الدار في يديه قال  
 أبو الحسن مانصه الشيخ فجعل ابن القاسم تاهرا ابن يونس وقال يحنون في المجموعة البينة  
 بينة المبتاع وليس هذان التاهرا لانها زادت وقال أشبه مثله وهذا اذا كانت الشهادة  
 في مجلس واحد الشيخ وقول يحنون هنا كقول الغير في كتاب الرواحل في اختلاف  
 المتكاريين قال فيه وقاله ابن القاسم في اختلاف المتبايعين يعني في السلم في مسئلة  
 العبد والثوب محمد بن يونس وفي كتاب محمدان كانت الشهادة في مجلس فالقول قول بينة  
 الشفيع ان كانوا عدولا وان كان الا آخرون أعدل لانهم ان كانت بينة الشفيع قبل



فقد زاده المبتاع بعد الصفقة وان كانت بعد فهي وضعية من الثمن اه محل الحاجة منه  
 بلفظه ونقله أبو علي وقال بعده مانصه وفيه تحرير بليغ فعليكم به لكن قوله وفي كتاب  
 محمدان كانت الشهادة في مجلس فالقول قول بينة الشفيع الخ كذا وجدته في النسخة  
 التي يسيدي من أبي الحسن مجلس بالافراد وكذا نقله أبو علي في النسخة التي يسيدي من  
 شرحه وهو تصحيف لا محالة كما يدل عليه ما بعده والذي في اختصار المتبعية  
 لابن هرون هو مانصه وقال محمدان شهدت البيئتان على صفقة واحدة في مجلس  
 واحد قضى بأعدهما وان كانا كافأنا كانا كمن لا يئنه لهما ويحلف المشتري على  
 ما ادعاه وان كانت الشهادة في مجلسين كان القول قول بينة الشفيع الى آخر ما تقدم عن  
 أبي الحسن ونحوه في المعين فانه بعد أن ذكر قول ابن القاسم وسخنون قال مانصه تنبيه  
 قال محمدان إذا كانت البيئتان في مجلس واحد وان كانا على صفتين في مجلسين كان  
 القول قول بينة الشفيع إذا كانت عدلة وإن كانت الاخرى أعـ دل لانها ان كانت هي  
 الاولى فالزيادة وقعت بعد الصفقة وان كانت هي الاخرة فهي وضعية من الثمن الاول  
 اه منه بلفظه فتحصل أن مذهب ابن القاسم في المدونة وبه قال محمدان ما اذا تكافأنا في  
 العدالة سقطتا وأن مذهب أئمتنا وسخنون أن بينة الشفيع تقدم مطلقاً وأن محل  
 الخلاف إذا كانت في مجلس واحد والا قدمت بينة الشفيع قلنا وقد رجع ابن زمنين  
 في منتخبه قول سخنون ونصه قال سخنون قلت لابن القاسم فإن أقام جميعاً البيئتين فقال ان  
 تكافأت البيئتان في العدالة فالقول قول المشتري وهما كمن لا يئنه له قال محمد يعني نفسه  
 كان سخنون يقول يؤخذ بما شهدت به بينة المشتري لانها حقت الا كثر وهو أشبه  
 بأصولهم اه منه بلفظه ونقله في معين الحكم وقبله وهو ظاهر والله أعلم \* (الثاني) \*  
 في نواز الشفعة من الميعار عن ابن الحاج مانصه اذا اختلف الشفيع والمشتري في الثمن  
 وطال خصامهما في ذلك وقعت الغلة ثم حكم بالشفعة فالغلة للمشتري ونزلت بابن فرج  
 وأبي الربيع وكان هو المشتري اه منه بلفظه قلنا ظاهره ولوتبين أن خصامة المشتري  
 كانت يبطل والجاري على ما قدمناه عن النخعي وغيره في الاستحقاق فقيده بما اذا لم يكن  
 كذلك فراجع هناك \* (الثالث) \* في طرر ابن عات مانصه المشاور وان اختلفا في الثمن  
 فقال المشتري بمائة وقال الشفيع بستين أو بسبعين فالقول قول المبتاع مع عيـ فيه فيما  
 يشبه وان قال لأحلف الآن يلتزم الاخذ بالشفعة ولا يكون على الخيار فذلك له ومضى  
 حلف لزمه الاخذ على ما أحب أو كرمه وهو خلاف للقول غيره وهذا قال الأبهري من  
 الاستغناء اه منه بلفظها وفي نواز الشفعة من الميعار ان بعض الشيوخ سئل عن ذلك  
 فأجاب بمأنصه ان ذلك من حجة المشتري ومن حقه اه منه بلفظه \* (استطرد) \* زاد في الميعار  
 متصلاً بما قدمناه عنه مانصه وكذلك من قام له شاهد واحد بما هل يحلف قبل الاعذار  
 الى المشهود عليه أم لا والحق ان من حق القائم بشهادته أن لا يحلف حتى يعذر الى المشهود  
 عليه في الشاهد لاحتمال أن يجرحه فتذهب عيـه باطلا وهذا من حق الطالب فلأراد أن  
 يحلف قبل الاعذار كان ذلك له لانه حق له لاحق عليه وكذلك من قام بطلب حقه على غريم



(ككبير الخ) قول ز ولا عيين  
عليه الخ فيه نظر لان هذا قول  
أشهب ولم يمش عليه المصنف كيف  
وهو يقول فالقول للمشتري بيمين  
فيما يشبهه (لبقائه بالأرض) قول  
ز وبقي للمبتاع نصف الخ هذا  
خوالذي صوبه الشيوخ انظر ضيح  
وح وقول ز وان اقتضاء تعليل  
المصنف فيه نظر فان تعليل المصنف  
مع قوله بعد وله نصف الزرع يفيد  
خلاف ذلك تأمله والله أعلم (وخير  
الشفيع أو لا الخ) قول ز ان  
كان الابان باقيا الخ هذا القيد  
مصرح به في نقل ق

\*(القسمه)\*

قول مب ولو قال مالكين فاكتر  
وحذف ولو الخ فيه نظر بل الصواب  
ما أفاده كلام ابن عرفة لان قسم  
قسمه المنافع هو قسمه الذوات وأما  
المراضاة والقرعة فتكونان في كل  
منهما خلاف ظاهر المصنف الذي  
اعتبر به مب انظر الاصل والله  
أعلم وقول مب هي مراد ابن  
عرفه فيه نظر لقوله ولو غابا فمتعين  
جواب الرصاع انظر الاصل

وله عليه ينسب فادعى عليه الغرم القضاء أو الهبة أو نحو ذلك فن حجة الطالب أن يقول  
لا أحلف هذه اليمين حتى يحضر المال مخافة أن يثبت العدم فتكون عيني لأفائدة لها  
أو تشهد على نفسك بالملاء بحيث لا تقبل منك بينة العدم إذا أتى بها وكذلك من قام بعد قد  
دين فن حقه أن لا يحلف بيمين القضاء حتى يثبت له مال يقتضي منه مخافة أن لا يثبت فيعجز  
عن ذلك فتذهب عينه باطلا وكذلك المملوكة على الطوع تقتضي بالثلاث فينا كرها في  
الجلس ويقول انما أردت واحدة فانه يحلف على ذلك مهما أراد من اجتمع ان كان قبل  
البناء ورجعتم ان كان مدخولها ولا يتجمل اليمين الا ان اذ قد لا يراجعها فتضيع عينه  
وحاصله ان كل عيني يتوقع عدم افادته الحالف فله أن يقف عنها حتى تتحقق له فائدتها  
اه منه بلفظه وقال ابن ناجي عند قول المدونة في كتاب الشهادات ومن أقام شاهدا على  
رجل أنه تكفل له بماله على فلان حلف مع شاهده واستحق الكفالة قبله مائه وقوة لفظها  
يقتضي أنه يحلف أولا ثم يستحق الكفالة ولا حجة له اذا قال لا أحلف حتى يحضر مالي قبله  
من الكفالة وان كانت الواو لا تفيد الرتبة ولا خصوصية لهذه الصورة به قال أبو حفص  
الغطار ونقل عن عبد الواحد بن عيم التميمي الكفيف انه لا يحلف حتى يحضر له ماله  
وبه العمل بتونس وقيل يكفي أن يشهد المطلوب انه ملي بحقه ويحلف الطالب ثم يدفع له ولا  
تقبل منه بينة بالعدم قاله ابن أبي زمنين وفضل وغيرهما ولم يحل أكثر شيوخ المذهب غيره  
وأفتى شيخنا أنومهدي عيسى الغبري على ما بلغني ان كان المطلوب يتكلف كانه في احضار  
المال مثل أن يحتاج الى سبع داره أو نحو ذلك فانه يحلف الطالب أولا والاخى يحصله وما  
ذكره صواب وبه حكمت بالقيروان لا دخاله في أخذ ماله وقد لا يحلف اه منه بلفظه  
والله أعلم (ككبير يرغب الخ) قول ز وشبه في أن القول قول المشتري الخ فحوى  
لقت قال طفي هو تمثيل لاتشبيهه اه منه بلفظه وقول ز ولا عيين عليه قال نو  
فيه نظر لان هذا قول أشهب ولم يمش عليه المصنف فكيف وهو يقول فالقول للمشتري  
بيمين فيما يشبهه اه وهو ظاهر والله أعلم (قولان) الاول لاشبه وابن المواز والثاني  
لابن الماجشون وابن عبد الحكم وأصبغ انظر غ (لبقائه بالأرض) قول ز وبقي  
للمبتاع نصف الزرع الخ صواب لان هذا هو الذي صوبه الشيوخ وخطو القول بأنه  
للباع انظر ضيح وح وقول ز للبايع وان اقتضاء تعليل المصنف فيه نظر وان سكت  
عنه نو ومب بل تعليل المصنف مع قوله بعد وله نصف الزرع يفيد خلاف ذلك  
ولو قال ان كلام المصنف يقتضي انه للشفيع ربحا صدق لكن يمنع من هذا قول المصنف  
فيما مر وزرع ولو بارضه فتأمله (وخير الشفيع أو لا الخ) قول ز ان كان الابان باقيا  
الخ هذا القيد مصرح به في نقل ق وكان ح لم يقف عليه فعبر عنه ينبغي والله أعلم

\*(باب القسمه)\*

قول مب قلت مذهب المدونة انما هو فيما على مدينين الخ فيه نظر لان ابن عرفة قال  
ولو غابا وما يأتي مقيد بما اذا كان المدين حاضرا فتعين جواب الرصاع والله أعلم وقول  
مب وحذف ولو الخ فيصير حد ابن عرفة هكذا نصير مشاع من مملوك مالكين فأكثر معينا



(الامقوم) قول مب ومافى ح هو الظاهر بل هو المتعين لان مافى ق عن ابن عبدوس عند قوله الا كحائط فيه شجر الخ صريح فيما الخ وكذلك كلام المتخب انظر الاصل والله أعلم وقول ز كما استظهره بعض شيوخ الخ قال ج في هذا الاستظهار نظر لانه ان كان فى المراضاة فهو كالبيع فلا يجوز بلا اشكال وان كان فى القرعة فلا يجوز له أيضا وسيأتى له نفسه عند قول المصنف وأرض بشجر مفترقة عن الطرران القطا فى أصناف لا يجوز جمعها فى القسم فتأمل اه وقد صرح ابن رشد فى المقدمات بمنع القرعة فى المثليات انظر نضه فى الاصل (٣٠٦) (وجاز صوف على ظهر الخ) قول ز فلا يجوز أن يتأخر الخ الذى يدل عليه

كلام الأئمة ان المدار انما هو على الانتهاء انظر الاصل وقول ز أو يجرى على مسئلة السلم المقبوض الخ لم يتقدم له فيها الا التنظير فراجعه وقوله وفى شرح الدميرى الخ المعول عليه هو الاول انظر نو قلت وقول المصنف وجاز صوف على ظهران جزوان اكنصف شهر قال غ لاشك أن هذه العبارة جيدة موافقة لقوله فى المدونة ولا بأس بقسمة الصوف على ظهران الغنم ان جزاه الآن الى أيام قريبة يجوز بيعها اليها ولا يجوز ما بعد وما فى بعض النسخ ان لم يجوز وكأنه اصلاح ممن لم يفهم معناه اه (وغرس أخرى الخ) قول ز وجاز لمستعير أرض غيره أى وكذا لمن ملك شجرة بارض غيره قلت وقول خش ولو كانت شجرة جيرة قال فى القاموس جيز كقبيط والجيز من التين الذى ذكر اه (وحملت فى طرح كناسه الخ) قلت قال غ أشار به لقوله فى المدونة فاذا كنت غمر لك حملت على سنة البلد فى طرح الكناسة اه (لان زاد عيننا الخ) قول ز ومحله أيضا ما لم يقصد الخ يغبى عنه قول المصنف

باختصاص تصرف فيه أو قرعة أو تراض وهذا منه رجه الله اغترار بظاهر عبارة المصنف المفيد أن قسمة المنافع فقط قسمة قسمة المراضاة والقرعة وفيه نظر والصواب ما أفاده كلام ابن عرفة لان قسمة المنافع هو قسمة الذوات وأما المراضاة والقرعة فتكونان فى كل منهما تأمل (لامقوم) قول مب ومافى ح هو الظاهر الخ بل يجب الجزم بما قاله ج ورد ما قاله طقى لان مافى ق عن ابن عبدوس عند قوله الا كحائط فيه شجر الخ صريح فى أن القاسم هو المقوم وكذلك كلام المتخب ونصه قال سحنون قلت لابن القاسم فان كانت دارا وداران بين رجلين وهما فى الموضع سواء الآن البنيان بعضه أطرا من بعض فجعل القاسم مكان البنيان الجديد ضعه من البنيان الذى قد رث وعُدل ذلك كله بالقيمة ثم ضرب عليه بالسهم أيجوز له هذا قال نعم وهذا وجه القسمة اه منه بالمقظة وقول ز وكفقر من يريد عدل فتدبر من شعير كما استظهره بعض شيوخ الشيخ أحمد سكت عنه نو ومب وقال شيخنا ج فى هذا الاستظهار نظر لانه ان كان فى المراضاة فهو كالبيع فلا يجوز بلا اشكال وان كان فى القرعة فلا يجوز أيضا وسيأتى له نفسه عند قول المصنف وأرض بشجر مفترقة عن الطرران القطا فى أصناف لا يجوز جمعها فى القسم فتأمل اه قلت لا اشكال فى منعه بالتراضى وقد صرح ابن رشد فى مقدماته بمنع القرعة فى المثليات ونصه فصل ولا تجوز القرعة فى قسم شئ مما يكال أو يوزن اه منها بالمقظة (وجاز صوف على ظهر) قول ز وأما الشروع فلا يجوز أن يتأخر أكثر من عشرة أيام فيه نظر فان الذى يدل عليه كلام الأئمة ان المدار على الانتهاء فان كان لا يزيد على خمسة عشر يوما جاز وان تأخر الشروع الى الخامس عشر وان كان يزيد لم يجوز وان شرع قبل العاشر لكثرتها والله أعلم وقول ز أو يجرى على السلم المقبوض الخ يقتضى أنه قدم بيان حكم مسئلة السلم التى أشار اليها مع انه لم يتقدم له فيها الا التنظير فراجعه وقوله وفى شرح الدميرى أن ذلك فى قسمة القرعة أيضا والمعول عليه الاول انظر نو والله أعلم (وغرس أخرى الخ) قول ز وجاز لمستعير أرض الخ ليس هذا الحكم مقصورا على ما ذكره بل هو شامل لذلك ولين ملك شجرة فى أرض غيره بارت أو غيره والله أعلم (لان زاد عيننا أو كيلا لادانة) قول ز ومحله أيضا ما لم يقصد التفضل الخ لا معنى له لان المصنف صرح بأن الزيادة لاجل الدانة فكيف يقيد كلامه بما ذكر ولو قال بيله ومفهوم قوله لادانة انه ان زاد ذلك لاجل التفضل على صاحبه الخ لا جاد

لدانة فلو قال ز ومفهوم لادانة أنه ان زاد لاجل التفضل الخ لا جاد (ان زاد غلته) قلت قال عياض يقال ويشهد الغلث بالغين المعجمة وبالعين المهملة اه نقله غ (فرع) قال فى رسم ان خرجت من سماع عيسى من جامع البيوع قال مالك لا بأس أن يجعل فى الخلل الماء الذى لا يصلح الا به قال ابن رشد وكذلك الماء يجعل فى اللين لاستخراج زبده قاله مالك فى أول رسم من سماع أشهب من كتاب السلطان اه نقله غ أيضا (وغرس أوزرع) قول مب فلا تجوز القسمة فى الارض والاصول الخ يفهم منه جواز قسم الارض وحدها بعد ظهور الزرع والشجر وحدها بعد الابار وهو موضح به فى المدونة وغيره حتى انه مذكور فى التحنة خلاف



ويشهد لجواز ذلك ما في ق عن التثمي \* (تنبيه) \* في ق بعدما أشرنا اليه من  
 كلامه مانصه ويقي النظران كان الفضل الا كثر فنع في كتاب محمد اذا كانت بينهما صبرة قح  
 وصبرة شعير والقمح أكثر فأمرين أن يأخذ أحدهما القمح والاخر الشعير قال ابن  
 القاسم وان ترك أحدهما نصيبه من صبرة القمح واقتسم صبرة الشعير سوية بينهما بالكيل  
 جاز ذلك ولا يجوز جزافا وكأنه في الجزاف خاطر فيه بما ترك له من القمح اه فتوقفه انما  
 هو في نحو السمراء والمجولة وكأنه لم يقف على كلام ابن رشد في المقدمات ولا على كلام ابن  
 عرفة فقد نقله مختصرا وسله لانه سوى فيهما بين القمح والشعير والمجولة والسمراء ونص  
 ابن عرفة ابن رشد وان لم يكن صبرة واحدة وهو مما لا يجوز فيه التفاضل كصبري قح وشعير  
 ومجولة وسمراء ونقي ومغلوث لم يجز الا باعتدال الكيل والوزن بمكيال معلوم وصحبة معلومة  
 لانه مما فضل أحدهما الاخر بمكادلة بمكيال مجهول اه منه بلفظه وهو مختصر من المقدمات  
 اختصارا احسن والله أعلم (ونمرور زرع) قول مب عن ابن سلون فلا تجوز القسمة في  
 الارض والاصول بحال حتى تؤبر الثمرة وتظهر الزرع الخ يفهم منه انه يجوز قسم الارض  
 وحدها بعد ظهور الزرع والشجر وحدها بعد الابار وهو مصرح به في المدونة وغيرها  
 مذ كور في الكتب المتداولة حتى انه مذ كور في نظم التحفة ووقع في ق بعد ذكره نص  
 المدونة بالجواز مانصه والذي للمسطى لا يجوز قسمة الارض اذا كان فيها زرع مستكن ولا  
 وهو غير مستكن وكذا الثمر المأبورا اه منه بلفظه وهو يوهم أن المسطى خالف ما في المدونة  
 فنع قسم الارض وحدها اذا كان فيها زرع غير مستكن قد ثبت ونظر ومنع أيضا قسم الشجر  
 وحدها اذا كان فيها ثمر قد أبر ولا يصح ذلك عن المسطى بل صرح بخلاف ذلك في اختصار  
 المسطية لابن هرون مانصه وان أراد أن يقتسم أرضا وفيها زرع وأصولا وفيها ثمر فان كان  
 ذلك قبل بروز الزرع وبار الثمر لم تجز القسمة حكاه محضون في الثمر وابن أبي زمنين في الزرع  
 وان كان الزرع ظاهرا والثمر مأبورا قسمت الارض والاصول خاصة وبقي الزرع والثمر على  
 الشركة اه محل الحاجة منه بلفظه \* (تنبيه) \* قول المسطى على اختصار ابن هرون حكاه  
 محضون في الثمر الخ نحوه قول المعين مانصه حكى ذلك محضون في الثمر قال أبو عبد الله  
 ابن أبي زمنين فهو بين صحيح على أصولهم والزرع مثله عندي اه منه بلفظه ونحوه في مب  
 عن ابن سلون وسله وانظر مع ما في المدونة ونصها واذا ورث قوم شجر أو نخلا وفيها ثمر فلا  
 يقسموا الثمار مع الاصول وان كان الثمر بلحا وطعاما ولا يقسم الزرع مع الارض ولكن  
 تقسم الارض والاصول وتترك الثمرة والزرع حتى يحل بيعها فيقسموا ذلك حينئذ كيلا  
 أو يبيعوه ويقسموا ثمنه على فرايض الله عز وجل اه منها بلفظها فمحضون في المدونة  
 ذكر الامرين معا وقد صرح بذلك ابن أبي زمنين نفسه في منتخبه ونصه قال محضون  
 قلت لابن القاسم فان كان في الشجر ثمر فقال لا تقسم الثمار مع الاصول وتقر الثمرة حتى  
 يحل بيعها وحينئذ يقسمونها ان شاء الله قلت فان كان في الارض زرع قال يقسمون  
 الارض وحدها و يترك الزرع لا يقسم لانه ان اقتسموا الارض والزرع صار بيع  
 الارض والزرع بالارض والزرع اه منه بلفظه (أوفى أصله بالحرص) قول مب

ما يوهمه ق عن المسطى انظر  
 الأصل والله أعلم (أوفى أصله  
 بالحرص) قول مب والظاهر  
 حله على ما بد الخ يجب الجزم به لانه  
 نص المدونة الذي اختصره المصنف  
 انظر كلامه في ق وقول مب  
 فلا يبقى لتعليه الخ بل يبقى له نحو  
 الزيتون وكذا التين على مختار غير  
 واحد انظر الأصل والله أعلم



والأظهر حمله على مبادئ إصلاحه الخ يجب الحزم بذلك لأنه نص المدونة الذي اختصره  
المصنف انظر كلامه في ق و قول م ب فلا يبق لتعليقه محل ينزل عليه الخ فيه نظر  
لان الربوي ليس محصورا في الثمر والعنب لان الزيتون وهو ربوي اتفاقا وكذلك التين  
على مختار غير واحد من المتأخرين نعم ما ذكره في نقض تعليقه من أنه يؤدي الى المنع وان  
دخلا على الجد صواب وقوله والصواب في التعديل الخ فيه نظر لخالفته لما اختاره أولا  
من حل كلام المصنف على مبادئ إصلاحه مع أنه يقتضي أنه لو كان بعد الطيب لجاز وان  
كان على التبقية وهو غير صحيح لما دلت عليه كلام أهل المذهب وكلام المصنف على  
ما استظهره وهو الظاهر في التعديل أنه منع اذا دخلا على التبقية أو السكون لأنه يؤدي  
الى ربا النساء لان كل واحد منهما ما دخل على أن لا يقبض حظه الآن بناء على أنها بيع  
وجاز ذلك في الثمر والعنب بشرطه بناء على المشهور ومن أنه يقيم يزحق وان كان فيه ما ربا  
الفضل أيضا اذا اشك في التماثل كتحقق التنازل لشدة الحاجة اليه ما فتأمله بانصاف  
وربما يؤخذ هذا الفرق من كلام الباجي الذي في ق عند قوله بانه هذا التحري فاستأهل  
والله أعلم (بكأنه المستثنى ثمرته) قول ز أي من المشتري ان بائع الارض الخ فيه نظر اذا  
ليس ما ذكره هو معنى كلام المصنف هناك فتأمله وفي بعض النسخ أي ان بائع الخ وهذه  
أولى لان الكلام معها صحيح تأمل (أوفيه تراجع الا أن يقل) قول ز ورد ابن عرفة الخ  
نص ابن عرفة ظاهر الروايات منع التعديل في قسم القرعة بالعين وليس من شرط قسم  
الدور استقلال كل شريك بدار كاملة اه منه بلفظه وصرح القاشاني أولا بان مال الخمي  
خلاف المشهور ثم صوب كلامه اخر اعمترضا على ابن عرفة فقال عند قول الرسالة  
ولا يؤدي أحد الشر كاشتمان ما نصه هذا هو المشهور وقال اللخمي فله كركلامه ثم ذكر كلام  
ابن عرفة متصلا به وقال عقبه ما نصه قلت قوله ليس من شرط قسم الدور الخ ان اراد في قسم  
التراضي قسم وليس محل النزاع وان اراد بالجزء فقد تقدم عن مالك ان شرط الجزع على  
القسم كونه مما يتقسم لا بشرطه في بعض احاده خلافا لابن حبيب وهذا ان القولان وان  
كانا مفروضين في قسمه الرقيق فلا شك أن بقاء سهم يسير في الربع يدخل به أعظم الضرر  
ولا سيما الجزء الشائع فما استحسنته اللخمي ظاهر وصوابه والله أعلم ولما ذكر أبو الحسن  
كلام اللخمي عارضه بكلام الرسالة وعياض ثم قال الشيخ الا أن يقال معنى ما قال أبو محمد  
تراجع كثير اه منه بلفظه وذكر ابن ناجي في شرح المدونة كلام اللخمي وقال بعده  
ما نصه ونقله ابن عبد السلام وسكت عنه ولم يزد شيئا وذلك يدل على أنه المذهب عنده ثم ذكر  
كلام ابن عرفة المتقدم ثم ذكر كلام أبي الحسن وقال عقبه ما نصه وهذا ترديد منه هل  
يحمل على الخلاف أو على الوفاق اه منه بلفظه وقد رجع أبو علي في الحاشية والشرح  
كلام اللخمي وصوب كلام المصنف قائلا في الشرح ما نصه وكلام النوادر يدل على  
صحته وهو قوله او ثمنه استقارب واحدة ألف دينار والاخرى خمسون فقهوم هذا المثال  
أن التقارب القليل جائز ولم ينقله ابن عرفة ولا المصنف في توضيحه ثم قال بعد كلام ما نصه  
وقد تبين أن ما مر عليه المصنف في التراجع صحيح لان من قال بالمنع كلامه مطلق في قيد

(أوفيه تراجع) قول ز ورد ابن  
عرفة الخ رجع أبو علي مال المصنف  
تبع اللخمي وجرم به نو في شرح  
الحنفة وهو الظاهر انظر الاصل



(الافضل بين) قول ز وقديقال الفضل بين الخ غير ظاهر في الثاني (الامع كزوجة) قول ز صوابه اسقاطها ووفصل الخ نحوه لطفى وزاد أو يقول ولا يجمع بين رجلين الا العصبية مع كزوجة اه وهذا الثاني أولى لشموله العصبية وغيرهم كما اذا اشترى جماعة دارا مثلا وقول ز اذ يصير مفاد المصنف أنهم يجمعون الخ أى من فائدة الاصلاح دفع ما يوهمه ابقاء المصنف على ظاهره من جواز جمع اثنين فأكثر في قسم القرعة اذ لم يكن معهم ذوسهم رضاهم وهذا ذكره في ضج عن الجلاب وجعله خلاف قول مالك وابن القاسم في المدونة وعزاه للخمى لاشبه ونقله ابن عرفة وابن ناجي في شرح المدونة وعزاه للخمى لاشبه ونقله ابن عرفة وابن ناجي في شرح المدونة وسلماه لكن اقتصر على المنع جل أهل المذهب (٣٠٩) ولم يذكروا القول بالجواز أصلا وجعلوا من ذلك من جملة ما تفرق به خمسة

بما قاله للخمى اه منه بلفظه وقال في الحاشية مانصه ومن قال بالمنع قال يباع الذي أريد قسمه ولا شك أن في ذلك ضررا اه منها بلفظها ﴿قلت وكلام الخمي يقيدها﴾ ما قاله هو المذهب لأنه اختيار له من عند نفسه خالف فيه أهل المذهب وقد تناقاه غير واحد من الأئمة بالقبول وقد رأيت ما قاله القائل الثاني في اعتراض ابن عرفة وقد أتى المصنف في توضيحه بكلام الخمي فقها مسلما وإياه اعتمد في الشامل ونصه وجاز أخذ زائد قديمة ان قل كصنف عشرة اه منه بلفظه وجزم تو في شرح التحفة بما للخمى مقيد به كالأهـ وهو الذي كان يرتضيه شيخنا ج وهو الظاهر والله أعلم (الا نفضل بين) قول ز وقديقال الفضل بين يتضمّن هـ ذين الخ أما تضمنه لا ولـ منهـ ما فظاهر وأما الثاني فلا تأمله (ولا يجمع بين عاصـ بين الخ) قول ز صوابه اسقاطها ووفصل الاستثناء الاول بقوله مع كزوجة الخ قد ارتضى طي هذا الاصلاح وزاد وجها آخر ونصه ولذا قلنا به البعض الصواب اسقاط الأول ويقول ولا يجمع بين رجلين الا العصبية مع كزوجة اه منه بلفظه ﴿قلت وهذا الثاني أولى لشمل العصبية وغيرهم كما اذا اشترى جماعة أرضا أو دارا أو نحو ذلك أو وهب لهم ذلك فقام له وقول ز اذ يصير مفاد المصنف أنهم يجمعون مع ككزوجة وان لم يرضوا الخ أى من فائدة الاصلاح دفع ما يوهمه ابقاء المصنف على ظاهره من جواز جمع اثنين فأكثر في قسم القرعة اذ لم يكن معهم ذوسهم رضاهم وهذا ذكره في ضج عن الجلاب وجعله خلاف قول مالك وابن القاسم في المدونة وعزاه للخمى لاشبه ونصه ويجوز أن يجمع نصيبان في القسم بالتراضى واختلف هل يجوز ذلك بالقرعة فتنه ابن القاسم وأجازة أشبه اه منه بلفظه ونقله ابن عرفة وابن ناجي في شرح المدونة وسلماه وعلى المنع اقتصر جل أهل المذهب ولم يذكروا القول بالجواز أصلا وجعلوا ذلك من جملة ما تفرق به خمسة القرعة من غير هـ فتنهم ان رشد في المقدمات ونصها واصل وجه من هذه الوجوه الثلاثة أحكام تختص به ادون ما سواها فأما خمسة القرعة بعد التقويم والتعديـل فهي القسمـة التي أوجبها الله بحكمه ويجبر عليها من أباه فإما ينقسم ولا نصح الا فيما تمائل وتجانس من الاصول والحيوان لا فيما

ذلك من جملة ما تفرق به خمسة القرعة من غير هـ قال في الاصل وتتبع النصوص الموافقة لهذا يطول بنا جدا مع أنه مشهور في الكتب المتداولة حتى انه في التحفة فلا حاجة لجلها \* (تنبيه) \* قال تو في شرح التحفة في تقييد المنع مانصه وهذا كله اذ لم يكن رضاهما والاجاز اه وهو تابع في ذلك لولد الناطم وفيه نظر ظاهر لانهم صرحوا بان القرعة اختصت عن المراضاة بمنع جمع حظين فأكثر فيها ولو كان كاذ كرم يكن اختصاص لان جواز الجمع في المراضاة انما هو مع الرضا لا خلاف أنه لا يقضى به امن أصلها على من أباه افضلا عن أن يقضى فيها بجمع حظين فأكثر فهذا هو من الشارح ومن تبعه وقد اغتربه بعض المفتين وهو غير صحيح لان كلام التحفة جار على ما في المقدمات وغيرهما من مخالفة خمسة القرعة للمراضاة في ذلك والقائل بجواز الجمع لا يفرق بينهم ابداً وانما الجواز مع الرضا فإما اذا كان مع

العصبية أهل سهم كما استثناء ح على الاصلاح في كلامه وقد صرح في المدونة وغيره بان مع الرضا في غير ما استثنى انظر الاصل فقد أطال بحلب النقول ثم قال وانما أطلت بهذه النقول لاغتراك كثير بكلام تو والله تعالى أعلم وقول ز وانظر ما وجه الجمع الخ وجهه ان كان معهم ذوفرض تقليل السهام في الجمع أو لاثم القسم ثانيا بخلاف ما اذا لم يكن فليس في ذلك الا زيادة العناء تأمله وقول ز جعوا وان أو ايعنى وان كان نصيبهم لا يقبل القسم بينهم كما يقيد به للخمى وغيره وصرح به في المجموعة ونقل كلامها ابن هشام في مفيد وسيدى عبدالقادر القاسم في أجوبته وانظر الشيخ ميارة في شرح الزاوية عند تكلمه على بيع الصفقة في أنقاله ما يكفي والله أعلم



اختلاف وتباين من ذلك ولا في شيء من المكيل والموزون ولا يجمع فيها حظ اثنين في القسم  
ويجب القيام فيها بالغبن اذا ثبت اه محل الحاجة منها بلفظها وتقع النصوص الموافقة  
لهذا بطول بنا جدامع أنه مشهور في الكتب المتداولة حتى انه في التحفة فلاحا حاجة لجلها  
\*(تنبيه)\* قال ابن الناطم في شرح تحفة والده مانصه وله هذا النوع من القسمة أيضا  
خصائص من الاحكام يختص بها وذلك كجبر الاتي من الشركاء على القسم بها ولو كلف من  
جمع حظين أو حظوظ فيها الإبرضا منهم بذلك اه محل الحاجة منه بلفظه وفيه نظر ظاهر  
وتنافي لا شك فيه لانه صرح بانها اختصت عن قسمة المراضاة يمنع جمع حظين فيها أو حظوظ  
ثم قيد المنع بما اذا لم يكن ذلك برضا منهم وكيف يصح الاختصاص اذ ذلك لان جواز جمع  
حظين فأكثر في قسمة المراضاة انما هو مع رضاهم بذلك اذ لا خلاف بين العلماء انه لا يقضى  
بهم من أصله اعلى من أباهما فضلا عن أن يقضى فيما يجمع حظين أو حظوظ فهذا هو منه  
رحمه الله وقد تبعه تو في شرح التحفة في تقييد المنع بما ذكره فقال مانصه وهذا كله اذا لم  
يكن رضاهما والا جاز اه منه بلفظه وقد اعتبر به بعض مفتي أهل العصر وهو غير صحيح  
لان كلام التحفة جار على ما في المقدمات وغيرها من مخالفة قسمة القرعة للمراضاة في ذلك  
والقائل بجواز الجمع لا يفرق بينهما بذلك وانما الجواز مع الرضا فيما اذا كان مع العصبية  
أهل سهم كما استثناه المصنف على الاصلاح المتقدم وقد صرح في المدونة وغيرها بمنع ذلك  
مع الرضا في غير ما استثنى قال في أوائل كتاب القسمة من المدونة مانصه وانما يجمع حظ  
رجلين في القسم بالسهم قال أبو الحسن مانصه في الامهات أليس قد قال مالك لا يجمع بين  
رجلين في القسم قال انما قال مالك ذلك في القرعة بالسهم ابن يونس قيل انما يجوز سهم  
رجلين في القسم لان القسم بالسهم غرر وانما جاز ضرورة اذ كل واحد يحتاج الى تمييز حقه  
ولا ضرورة في جمع رجلين فأكثر نصيبهم فنع منه ولا تناسع الغرر أيضا وخرج الرخصة  
عن موضعها اه منه بلفظه ونقل ابن ناجي عليها كلام ابن يونس هذا وسلمه أيضا كما نقله  
الحافظ الوائلي في غنية المعاصر والتالي وسلمه فان الفشتالي قال مانصه ولا يجمع فيها  
حظ اثنين في القسم على المشهور اه فكتب عليه مانصه قوله ولا يجمع فيها حظ اثنين الخ هكذا  
قال في المدونة ابن يونس قيل الى اخر ما تقدم من كلام ابن يونس وهو صريح في ان عمله المنع  
هي الغرر وهو يراد قول من قال انه يجوز مع تراضيهم وقد صرح أبو الوليد بن رشد أيضا  
بان عمله المنع هي الغرر في رسم المحرم يتخذ الخرقه لفرجه من سماع ابن القاسم من كتاب  
القسمة مانصه ولا يجمع من يقسم منهم لرجلين يقسم لكل واحد منهم ما حقه على حدة قال  
ابن القاسم يريد أن لا يجمع لثنين من الورثة سهمهما في موضع واحد ويقسم لكل واحد  
منهما حقه على حدة قال محمد بن رشد قوله انه لا يجمع حظ اثنين في القسم هو قوله في المدونة  
معناه اذا لم يكونوا أهل سهم واحد مثل الزوجات والبنات والجدات والاخوات والاخوة  
لادم لان أهل السهم الواحد يجمع حظهم في القسمة وأما غير أهل السهم الواحد فلا يجمع  
حظهم في القسم يريد بالسهم سهمه لانه غرر وأما في القسم على المراضاة بغير سهم فذلك جائز  
وبالله التوفيق اه منه بلفظه وفي المنتخب مانصه قال سحنون قلت لابن القاسم ما تفسير



قول مالك ولا يجمع نصيب اثنين في القسم وان اراد ذلك ولكن يقسم لكل واحد منهما حصته على حدة فقال انما قال ذلك اذا كانت القسمة بالقرعة قلت له فلو ان رجلا ترك امرأته وعصبة وترك أرضا فكيف تقسم بينهما فقال قال مالك يضرب للمرأة في أحد الطرفين فيضم نصيب العصبة الى شق واحد قلت له أليس قد أخبرني ان مالك قال لا يجمع بين اثنين في القسم وان اراد ا فقال تفسير ذلك عندى في أهل الموارث كلهم غير العصبة وأما العصبة اذا ارادوا أن يجمعوا نصيبهم فذلك لهم اه محل الحاجة منه بلفظه وهذا هو كلام المدونة في الامهات وفي آخر كتاب القسمة من التذييل ما نصه وان ترك زوجة وابنا وعصبة لم يسهم للزوجة الا على أحد الطرفين لاني في الوسط فاني الطرفين خرج لها أخذته وكان الباقي للولدين والعصبة وكذلك ان كان الولد والعصبة عددا ولا يجمع حظ رجلين في القسم وان اراد ذلك الباقيون الا في مثل هذا اه منها بلفظها قال أبو الحسن ما نصه قوله ولا يجمع حظ رجلين في القسم الا في مثل هذا هذا الفصل الاول من فصول عياض وقوله الا في مثل هذا مثل الجدة والعصبة أو الام والعصبة أو غيرهما اه منه بلفظه وكلام عياض الذي أشار اليه هو المنقول هنا عند طي ومب وذكر ابن ناجي أيضا محصل كلام عياض ثم قال ما نصه وما ذكره في قوله وان اراد ذلك الباقيون هو المشهور وقال ابن الجلاب انه يجوز اذا ارادوا ذلك اه منه بلفظه وانما أطلت به هذه النقول لا عتار كثير بكلام نو والله أعلم وقول ز وانظر ما وجه الجمع الخ وجهه ظاهر وهو انه اذا كان معهم ذوفرض تظهر لجمعهم فائدة وهي تقليل السهام في جمعهم أو لا ثم قسمهم ثانيا بخلافه اذا لم يكن معهم ذوفرضهم فليس في جمع حظ اثنين مثلاً ثم قسمهم ثانياً لزيادة العناء فتأمل في من مات عن زوجة وستة بنين وفي من مات عن ستة بنين فقط ونحو ذلك من الامثلة بين لك وجهه وقول ز لان كان لمورثهم شريك أجنبي جمعوا وان أبوا ظاهره وان كان نصيبهم لا يقبل القسم بينهم وهو كذلك كما يفيد ما قدمناه عن النحوي وغيره عند قوله وقدم مشاركه في السهم وقد صرح بذلك في المجموع ونقل كلامها ابن هشام في منبده وسيدى عبد القادر القاسي في أجوبة وانظر كلام الشيخ ميارة في شرح الزاوية عند تكلمه على بيع الصفقة في أفقائه ما يكفي والله أعلم (أثبت نقضت) قول ز فان نكل المنكر لدعوى صاحبه قسم الخ ظاهره من دون عيين مدعيه وفيه نظير لا بد من عينية على القاعدة المقررة فتأمل (وان استحق نصف أو ثلث خير لا ربع) يتعارض مفهومهما فيما زاد على الربع ولم يبلغ الثلث ولم يتعرض له ز والذي يفيد هذه النقول أن ما زاد على الربع وقرب من الثلث يعطى حكم الثلث \* (تنبيهه) \* لافرق بين قسمة القرعة وقسمة المراضاة في هذا التقسيم على المشهور وقد سئل من مدينة تطوان أدامها الله وأهلها في عافية وأمان بما نصه الحمد لله سادتنا الاعلام ومصابيح الظلام جوابكم الشافي ونصكم الكافي عن مسئلة وهي أن قسمة المراضاة بعد تقويم وقعت بين شركاء في ميراث فاستحق من نصيب أحدهم ما هو الى ثلث نصيب أقرب منه الى الربع فيما ايرجع على شركائه الذين قسموا معه هل بقيمة ما استحق من نصيبه أو يرجع شريكهم فيما يسد بهم بقدر ما استحق

(أثبت نقضت) قول ز فان نكل المنكر لدعوى صاحبه قسم الخ أي بعد عيين المدعى على القاعدة (وان استحق نصف أو ثلث الخ) أي وما زاد على الربع وقرب من الثلث يعطى حكم الثلث كما يفيد النقل ثم انه لا فرق بين قسمة القرعة وقسمة المراضاة في هذا التقسيم على المشهور وانظر الاصل ولا بد وانظر اختصار المتبعية أيضا



من يده أفق الفقيه العلامة سيدي محمد بن محمد الجنوي الحسني والفقيه العلامة سيدي  
عبد الرحمن الحادق برجوعه شريكهم معتدين على ما نقله ابن يونس من تأويل بعض  
الفقهاء للكتاب وتخصيصة أي ذلك البعض للمسئلة وفي كريمة عليكم ما قيل في ذلك  
واستشهد الفقيهان المذكوران على ذلك بأنقال من ابن عرفة وسيدي الحسن بن رجال  
وغير ذلك واعتبر ذلك الفقيه سيدي عبد الجليل البغالي قائل على ما سمعنا أن ذلك كله  
خاص بقسمة القرعة وأما في قسمة المراضاة فلا يرجع الا بالثمن وصحح فتواه ابن عتوا  
وسيدي أحمد بن الفقيه العلامة سيدي التاودي وسيدي عبد القادر بن شقرون والدهري  
وأوينر والفشتالي والقاضي الهواري وخطأ كل من القريبيين الاخر فأردنا منكم تحقيق  
المسئلة غاية ومع من هو الحق في ذلك فأفرغوا لها القلب من الاهوال والزمان من الاشغال  
وأجركم على الكبير المتعال تجدونه يوم تشيب الاطفال من عظيم ما يقع فيه من القرع  
والاهوال والسلام عليكم والرحمة والبركة فأجبت بمأضه الحمد لله الجواب والله سبحانه  
الموفق لاصابة الصواب ان الحق مع من أفق برجوعه شريكهم - وبما بين قسمة القرعة  
والمراضاة اذ هو الذي شهد له صريحات الامهات والمختصرات وظواهرها ومن أفق  
بأنه لا يرجع في قسمة المراضاة الا بالثمن وان جل قدر او وافقه الكثير من الناس لا يلتفت  
لفتواه اذ لا يشهد له مانص ولا ظاهر ولا يساعدها قياس فان قولهم وأما في قسمة المراضاة  
فلا يرجع الا بالثمن على ما وقع في السؤال يتطرقه أوجه كثيرة من الاحتمال لا يحل وجعلها  
عند التأمل الصادق والانصاف من الاختلاف لان الثمن الذي زعموا انه لا يرجع الابيه  
لم يبينوا ما أرادوا به على ما في السؤال فيحتمل أن يكون المراد به ما سلم فيه المستحق من يده  
لشريكه من حصته عوضا عما أخذه هو مما وقع فيه الاستحقاق ويحتمل أن يريد به القيمة  
وسمها ثمنًا مجازا وعلى احتمال ان المراد به القيمة فيحتمل أن يريد به قيمة المستحق ويحتمل أن  
يريد به قيمة مقابلة الذي بين شريكه وفي كل من هذه الثلاثة يحتمل أن يكون الاستحقاق وقع في  
الحل وفي النصف والثل ونحوه وفي الربع فادونه فان حل على الوجه الاول ال الامر الى  
أنه يرجع فيما خرج من يده ووافق قاعدة وفي عرض بعرض بما خرج منه أو قيمته الانكاحا  
الخ وصار موافقا للمعنى لمن قال برجوعه شريكهم لم يختلف الا في اللفظ مع ما في ذلك  
من عدم التعرض لمحل ذلك هل استحقاق الاكثر أو الكثير أو القليل وعدم بيان رجوعه  
شريكهم هل في جميع ما يبد شريكه أو في مقابل المستحق فقط مع أن أحكامها مختلفة  
كما يظهر من النقول التي تذكرها ان شاء الله وان عمل على الوجه الثاني وهو الرجوع بقيمة  
المستحق لم يصح مطلقا اذ لا فائده ولا تساعده النقول ولا القواعد وان حل على الوجه  
الثالث وهو الرجوع بقيمة مقابل المستحق لم يصح في استحقاق الاكثر والكثير قطعا ووضح  
في استحقاق القليل كالربع على مذهب المدونة لكنه خرج عن محل النزاع فصارت  
الاحتمالات كلها مختلفة كما قدمنا من قبل كلام الامثلة يظهر الحق ويرتفع الاشكال  
لكن لا بد من تقديم مقدمة تشتمل على بيان ما وقع في المدونة من مسائل طرق العيب  
والاستحقاق هل هو خلاف أو يرجع الى وفاق وتحصيل بعض القرويين هل هو خاص



بقسمة القرعة أو عام فيها وفي قسمة المراضاة وهذا هو محل النزاع أما كونه خلافاً أو وقافاً  
فلشيوخ في ذلك تأويلات وسيأتي ذلك في كلام أبي الحسن وأما كون تخصيص بعض  
القرويين خاصاً أو عاماً فيظهر من كلام المدونة لأنه حصل مذهبها فان كان مذهبها عاماً كان  
تحصيله عاماً وان كان مذهبها خاصاً كان تحصيله خاصاً وبذلك كلامها وكلام غيرها يتم الجواب  
ويظهر الخطأ من الصواب قال في المدونة مانصه وإذا قسم شرى كان دوراً أو أرضين أو  
رقيقاً أو عروضا فوجد أحدهما يبيع ما أخذ عيباً فان كان وجد مانابه أو أكثره رد الجميع  
أو ابتدأ القسم الآن ينفوت ما يده صاحبه يبيع أو هبة أو حبس أو صدقة أو هدم أو بناء فترد  
قيمة يوم قبضه فيقتسمان تلك القيمة مع الحاضر المردود وليس حواله الاسواق في الدور  
فوتوان كان العيب الأقل رده ولم يرجع فيما يده شرى يكره وان لم يفت اذ لم ينتقض القسم  
ولكن يتظر فان كان العيب قدر سبع ما يده يرجع على صاحبه بقيمة نصف سبع ما أخذ  
ثمانية يقتسمان هذا العيب وكذلك إذا اقتسم داراً واحدة ثم وجد أحدهما عيباً سيراً أو  
كثيراً أو اقتسم على التراضي فأخذ دوراً أو أحدهما غللاً أو رقيقاً أو حيواناً أو أخذ الآخر  
براً أو عطراً أو جوهرافاً صاب أحدهما بنصف ما أخذ عيباً فعلى ما ذكرنا أنه منها بالنظر  
قال أبو الحسن مانصه قوله وإذا اقتسم شرى كان الخ هذه مسألة وجود العيب والاستحقاق  
بعض الانصاف بعد القسم عياض جاءت فيها ألفاظ مشككة وأجوبة مختلفة ومقالات  
مطلقة اضطرب بسببها تأويل الشيوخ ومذاهبيهم في تحقيق مذهبهم في ذلك فمنهم من ردها  
كلها إلى المعلن من مذهبهم وتأولها على معروف قوله ومنهم من جعلها ألفاً وبل مختلفة  
ومذاهبيهم مفسرة ومنهم من جعل ما اختلف فيه لاختلاف الاستدلال ومنهم من جعل  
ما خالف مشهور قوله منها أو هما ما غللاً حتى حكى عن محمد بن أحمد العتبي أنه قال في كتاب  
القسمة أو رافاً خطأ علمها في كتابه ومنهم من قال إن بعض الاجوبة على قول غير ابن  
القاسم من كلام عبد الملك ومنهم من قال مذهبهم في الاستحقاق والعيب في القسمة بخلاف  
مذهبهم في البيع لا ينتقض به القسم وينتقض البيع ثم قال عن فضل بن مسلمة مانصه أنه  
اختلف قوله في الكتاب كما اختلف في غير المدونة وإن له في الكتاب ثلاثة أقوال قال هنا في  
الجل ينتقض القسم ويرجع في اليسير بالثلث وقال في مسئلة العبد في اليسير يكون به  
شرى يكاو قال في آخر الباب في الجل يكون شرى يكاو في اليسير بالثلث عياض وقال ابن لبابة إنما  
اختلفت ألفاظه في ذلك لاختلاف أقواله فله في المسئلة ثلاثة أقوال خلطت في الخلطة  
ولم تنصل فاشكل الأمر فيها وظن أنه قول واحد فقرة قال ينتقض القسم من النصف  
والجل ومما هو كثير كالثلث ونحوه وحرمة قال يشارك بنصف الجز المستحق فيما في يده وان  
كان الأقل الآن يكون المستحق قليلاً انظر عامها محمد بن بونس قال بعض فقهاء القرويين  
الذي يتحصل عندي في وجود العيب أو الاستحقاق يطرأ بعد القسم أن يتظر فان كان ذلك  
كل ربع فاقبل ربع بخصه ذلك ثمانية وان كان نحو النصف والثلث فيكون بخصه ذلك شريكاً  
فيما يده صاحبه ولا ينتقض القسم وان كان فوق النصف انتقض القسم وابتدأ وهذا  
التفصيل حسن ليس في الباب ما يحتاجه الامسئلة الدار يأخذ أحدهما ربعها والآخر



يأخذ ثلاثة أرباعها ويستحق نصف نصيب أحدهما قال يرجع بقيمة ذلك فيما يبد صاحب  
 ولو قال ربع ما يبد صاحب لاسنوت المسائل وحسن التأويل ولم يكن في الكلام تناقض اه  
 كلام أبي الحسين منه بلفظه وما استحسنه ابن يونس من كلام القوري وتحصيله استحسنه  
 عياض وغيره وهو العمد عند محقق المتأخرين وما أورده ابن يونس على القوري من مخالفة  
 مسألة الدار أجاب عنه عياض فأنه في رواية ابن ميسرة موافق لتحصيله كما نقله أبو الحسن  
 فأنه لم يذكر كلام المدونة في مسألة الدار التي أشار إليها ابن يونس قال مانصه هذه المسألة  
 هي التي اعترض بها ابن يونس على القوري عياض في رواية ابن ميسرة يرجع ربع ما في  
 يديه وبهم الرواية يستقيم كلام القوري عياض ولعلماء روايته اه منه بلفظه فكلام  
 المدونة السابق نص صريح في مساواة المراضاة للقرعة في ظهور العيب لا يقبل  
 التأويل وكفي به شاهد للفقيهين المذكورين وحجة على من خالفهما وقد صرح بمثل  
 ذلك في الاستحقاق قال فيها بعد النص السابق عياض من ورقة مانصه وان اقتسما  
 عشرين دارا بالسهم أو التراضي فوقع لكل واحد عشرة دور فاستحققت واحدة أو وجد  
 بهما عيبا فان كانت جل ما يده أو أكثره غنائمة قض القسم وان لم تكن جله فان كانت قدر  
 عشر نصيبه وقد استحققت ربع نصف عشر قيمة ما يده الآخر غنائما ولا يرجع فيه وان كان  
 قائما اه منها بالنظر قال أبو الحسن عقب كلامها هذا مانصه تقدم أن ابن القاسم في  
 هذا لا يفرق عنده بين قسمة القرعة والتراضي خلافا لعبد الملك اه منه بلفظه وبأن  
 مثل ذلك عن أبي عمران وأجل فيما نسب إليه عبد الملك وبأن نصفي له عن المتطلي وصرح  
 الشعبي بأن الأوجه الثلاثة تجري في قسمة المراضاة على قول ابن القاسم فأنه قال في ترجمة  
 الشر يكتن أو الورثة يجدا أحدهما بعد القسمة عياض أو يستحق ما في يده من كتاب القسمة  
 من تبصرته مانصه وقال ابن القاسم في شر يكتن اقتسم دورا أو رقيقا أو عرضا ثم أصاب  
 أحدهما عيبا قال أرى ذلك مثل البيوع فان وجد العيب بوجه ما أخذه أو أكثره  
 جميع ذلك ويكون مارد وما أخد صاحبه بينهما نصفين الآن يفوت ما يبد صاحبه ببيع  
 أو هبة أو صدقة أو حبس أو هدم أو بناء فإذا أخذ نصف قيمة ذلك يوم وجد وان وجد العيب  
 بالنصف وحده رده ورجع شر يكتن ما ينوبه وان وجد العيب بأقل مما في يديه رده فان كان  
 السبع أو الثمن رجوع في نصف قيمة سبع ما يبد صاحبه أو نصف ثمنه فإذا أخذ ذلك ذهباً أو  
 ورقاً ولا يرجع شر يكتن ما أخذه صاحبه قال وكذلك إذا أخذ أحدهما نخلاً أو دوراً  
 وأخذ الآخر بزا أو عطر أو جوهر أو ترابيا بذلك فأصاب أحدهما يبيع ذلك عيباً أنه  
 ينظر إلى الذي أصاب به العيب فان كان وجهه ما صار له رديعه وان لم يكن كذلك رده  
 وحده بحال ما وصفت لك فسوى في العيب اذا كان المقسم صنفاً واحداً أو أصنافاً أخذ  
 أحدهما صنفاً والآخر صنفاً آخر وقد اختلف في هذه الوجوه الثلاثة واختلف اذا كان  
 العيب في النصف هل له أن يرد السالم فلم يرد ذلك ابن القاسم في مسألة الجاريتين يستحق  
 نصف ما في يد أحدهما وقال أشهب في مدونه هو بالخيار بين أن يتمسك بالباقي أو يرد  
 الجميع واختلف اذا كان العيب يسيراً ما يبد فإلى ابن القاسم يرد ويرجع بما ينوبه من



قيمته ذناير أو دراهم وقال أشهب في مدونه يرجع شريكاً وقال محمد إذا استحق محاق في يده  
 أحدهما شيء انتقض القسم فلم يفرق بين قليل ولا غيره وأرى إذا كانت القسمة بالتراضي  
 أن يجري الجواب في جميع وجوه هذه المسئلة على ما قاله ابن القاسم فإن كانت بالقرعة كان  
 القول قول من دعا إلى نقض القسمة وإن كان العيب يسيراً لأن زوال ذلك من يداً أحدهما  
 بالردي العيب أو الاستحقاق بين أن القرعة وقعت غير موقعها وأنهم لا يعتدل ولا فرق بين  
 الاستحقاق والعيب اهـ من تبصرته بلفظها فكلامه صريح في مساواتهم ما على مذهب  
 ابن القاسم وقد سلم كلامه ابن عرفة وابن ناجي في شرح المدونة وزاد الثاني أن ابن عبد السلام  
 استظهر تفصيل اللغمي أما ابن عرفة فإنه لما ذكر ما في المدونة من أنه يرجع في استحقاق نصف  
 ما في يداً أحدهما شريكاً بقدر موأطال في ذلك قال ما نصه التوتنسي وابن حبيب في المسئلة  
 أنه يرجع برع قيمة ما يبيد صاحبه ولم يذكر فوات أو لم يفت واللغمي قال أشهب للمستحق ما بيده  
 رد الباقي ليكون الآخر بينهما قلت زاد عنه ابن حارث أنه إن تماسك ويرجع برع العبد  
 اللغمي وأرى له ذلك في قسم التراضي إن قال المستحق من يده انما أردت دفع ضرر الشراكة  
 قلت فالأقوال ثلاثة لها وابن حبيب وأشهب واختيار اللغمي رابع اهـ منه بلفظه  
 وأما ابن ناجي فإنه لما ذكر مسألة المدونة في استحقاق النصف أيضاً قال ما نصه وما ذكره  
 في الكتاب هو أحد الأقوال الأربعة فذكر الخلاف وذكر تفصيل اللغمي السابق وقال  
 عقبه ما نصه ابن عبد السلام وما قاله ظاهر اهـ منه بلفظه وعن صريح أيضاً أنه لا فرق  
 على مذهب ابن القاسم بين القرعة والمرضاة المبسطة ونصه على اجتصاص ابن هرون مسألة  
 فإن استحق بعض نصيب أحدهم فأن كان يسيراً نظرت فإن كان العشر يرجع على صاحبه  
 بنصف عشر قيمة ما بيده ولا ينتقض القسم وإن كان كثيراً أو الوجه انتقض القسم  
 في الجميع وقسم ما بقي بعد الاستحقاق ومن فاته نصيبه رد قيمته واقتسمها مع ما بقي  
 من ذلك قال فضل اختلف قول ابن القاسم في المدونة إذا استحق الكثير من نصيب أحد  
 الورثة فقرة قال ينتقض القسم ومرة رجعه بحدار نصف ذلك فشارك به صاحبه واختلف  
 قوله أيضاً إذا استحق اليسير فقرة أرجعه بقيمة ما يوبه وهو الأكثر من قوله ومرة جعله  
 يشاركه صاحبه فيما بيده قال أبو عمران يؤخذ ذلك من مسألة العبدتين وبعض الناس  
 تأول أن المستحق له بالوالصحيح أنه يسير وقال عبد الملك في العتبية إذا استحق في قسم  
 القرعة شيء وإن قل نقض القسم وانما يراعى الجمل من غيره في قسمة المراضاة رواه عنه  
 يحيى قال أبو عمران وهو خلاف ابن القاسم في مسألة الذي قسم مع أخيه عشرين داراً  
 بالقرعة قال ابن أبي زمنين وليس استحقاق نصف الدار المقسومة عند ابن القاسم بضرر  
 ينتقض به القسم بخلاف المبيعة اهـ منه بلفظه ولكونه في المدونة سوى بينهما  
 أطلق أكثر أهل المذهب ولم يفرقوا بين قسمي القرعة والمراضاة اعتماداً على تسوية ابن  
 القاسم بينهما في المدونة التي هي عندهم من الشهرة يمكن منهم ابن يونس فيما نقله عن بعض  
 القرويين والافاظنة أنه صرح بما في المدونة لأنه لا يترك نصها ولم يحضر في هذا الجمل منه  
 الآن وعياض وقد قدم كلامه وابن شاس وابن الحاجب وقد نقل نصها الشيخ طفي



وصاحب الباب ونقل كلامه ح والشيخ خليل في توضيحه ومختصره وكذا جميع من  
تكلم عليه من شارح ومحش كملوق وابن غازي وح والشيخ عبد الباقي ومحشيه والشيخ  
مصطفى وغيرهم وكذا أطلق الشيخ أبو الحسن في أجوبته وشارحها العلامة ابن هلال وغير  
واحد نعم قد ذكر الفرق بين القرعة والمرضاة فيما تقدم من اختيار اللغمي وفي نقل  
المتبسط عن عبد الملك ووقع مثله في كلام ابن عرفة فإنه بعد أن ذكر رجوعه بقيمة نصف عشر  
ما يد صاحبه إذا كان المستحق عشر أود كر كلاً ما عن أبي عمران قال عقبه ما نصه انما ذكر  
هذا في المدونة في قسمة القرعة وأما قسمة المرضاة فحكمها كالبيع وقد تقدم لابن رشد  
لا خلاف في أن قسمة التراضي كالبيع اه منه بلفظه وهو موافق فيما قاله في قسمة المرضاة  
لما في سماع يحيى عن عبد العزيز بن أبي سلمة ومخالفه في قسم القرعة وما في السماع  
الذكر ونقله المكناسي اخر باب القسمة من مجالسه ونصه فصل في نصيب بعض  
الشركاء يستحق أو يظهر به عيب بعد القسم ما يكون حكمه قالت قال عبد العزيز بن  
أبي سلمة في رسم الاقضية من سماع يحيى ان كانت القسمة بمرضاة فهو عيب ينظر فيه كما  
ينظر فيما وجد معيبا في البيوع وذلك أنهم اذا تراضوا فكأنما اشتري بعضهم من بعض  
وان كانت على منة الاقسام يريد بالسهم واستحق بعض ما في أيديهم أو وجد به عيبا فان  
القسم يعود بينهم قال القاضي هذا التفصيل يأتي على قياس القول بأن القسمة تتميز بحق  
لا بيع اه بلفظها فتحصل من النقول السابقة أن في مساواة قسمة المرضاة للقرعة  
ومخالفتهما لها أقوالا الاول أنهم متساويان فيما يطرأ عليهم من عيب أو استحقاق فان  
وقع ذلك في الجمل انتقض القسم من أصله وان وقع في الكثير كالنصف والثلث ونحوه  
انتقض فيما يقابله ورجع شريكاه فقط وان وقع في القليل كالربع فادونه لم ينتقض  
في شيء ورجع بقيمة ما يقابله أي بقدر حظه منه وهذا مذهب المدونة كما تقدم  
في نصها صريح اللغمي وأبو عمران وأبو الحسن بأنهم مذهب ابن القاسم في المدونة  
وهو ظاهر اطلاق أكثر الشيوخ كابن يونس وعياض وابن شام وابن الحاجب وشروحه  
وابن ناجي وابن رشد في الباب وأبي الحسن في أجوبته وابن هلال في شرحها والشيخ  
خليل في توضيحه ومختصره وشروحه ومحشيه عن تقدم ذكره وقد قال الشيخ  
أبو الحسن ان الظواهر اذا كثرت وأنت على وتيرة واحدة فان اطلاقها مقصود فهي  
كالنصوص حسبا في المعيار الثاني للغمي ان كانت القسمة بمرضاة فعلى ما تقدم من  
التفصيل وان كانت بالقرعة فتمتنع من أصلها ولا فرق بين قليل وكثير واستظهره  
ابن عبد السلام الثالث لابن عرفة ان كانت بالقرعة فعلى التفصيل السابق وان كانت  
بمرضاة فكالبيع الرابع لعبد العزيز بن أبي سلمة ان كانت بالقرعة فتمتنع في القليل  
والكثير وان كانت بالمرضاة فكالبيع والفرق بين قول من قال ان قسمة المرضاة كالبيع  
وبين قول من قال انها تجري على التفصيل السابق بين لانه على تفصيل بعض القرويين  
السابق القسمة ثلاثية كما تقدم بيانه وعلى أنها كالبيع ثنائية تنتقض من أصلها في  
استحقاق الجمل والكثير دون القليل ويظهر ذلك من كلام الباب الذي نقله الخطاب



ونص المحتاج اليه منه. وأن القسمة تستوي مع البيع في اليسير الذي لا يردان معه وهو الربع فإدونه وفي الجل الذي يرد معه البيع وتفسخ معه القسمة ويفترقان في النصف والثالث ونحوهما فإدوا البيع بذلك ولا تفسخ القسمة باستحقاق النصف والثالث انظر بقيمة كلامه ويفترقان أيضا في أنه على القول بأن حكمها حكم البيع إذا استحق الربع فإدونه لا يرجع المستحق من يده بالقيمة بل بما يتو به في الثمن وهو ما سلم فيه لصاحبه عما يقابل المستحق لأن ذلك هو حكم البيع سواء كان الثمن عيناً كمن اشترى عبيداً مثلاً بأربعين ديناراً فاستحق أقلهم فإنه يرجع نسبة ذلك من الأربعين أو كان الثمن عرضاً لقول المصنف وفي عرض بعرض بما خرج من يده الخ وهو في المدونة وغيرها ولذلك ضعف ابن لبابة قول ابن القاسم في المدونة أنه يرجع بالقيمة في القسمة كما أنه لابن ناجي في شرح المدونة ونصه قوله ويرجع على صاحبه الخ وهي رواية ابن لبابة يرجع عليه بنصف قيمة ما استحق من يده وضعفه لأن القاعدة في مبيع عرض بعرض يستحق أحدهما أن يرجع فيما خرج من يده أو قيمته إن فاتت إلا في مسائل الصلح عن أنكار أو على دم عمد إلى غير ذلك اهـ منه بلفظه فيبان من هذه أنه لا يصح ما قالوه من أنه لا يرجع في قسمة المراضاة إلا بالثمن على كل حال ولا يوافق قولاً من الأقوال ثم الراجح نقلاً وقياساً القول بتساويهما أمانة فلما قدمناه وقول الإمام ابن عرفة رضي الله عنه أنه لم يذ كر ذلك في المدونة إلا في قسمة القرعة لا يخفى ما فيه عليك بعد اطلاعك على كلامها وكلام من تقدم والعجب منه أنه نقل كلام النعمي وجعل الأقوال أربعة وأقره ثم قال بعد ذلك ما قاله الكمال لله تعالى وأما قياساً فإن العلة التي عللوا بها تقرير ابن القاسم بين البيع والقسمة في استحقاق النصف ونحوه موجودة في قسمة المراضاة كما هي موجودة في القرعة والعلة ذكرها الشيخ أبو محمد بن أبي زيد وغيره ونقلها أبو الحسن وابن ناجي في شرح المدونة ونص أبي الحسن والفرق بينهما أن ذلك لم يدخل على ضرر المشرقة وفي هذا إذا رد مالي المشرقة يردان اهـ منه بلفظه فتأمله يتضح لك معناه ويتبين لك صحة ما قلناه وانما قلنا أن ما قالوه لا يوافق قولاً من الأقوال لأن موضوع التازلة استحقاق الكثير حسبما في السؤال فإنا إن ذهبنا على مذهب المدونة والاكثر وجب أن يرجع شريكاً بقدر ذلك كما قاله الفقهاء المذكوران وإن ذهبنا على قول النعمي فكذلك لأن القسمة هنا مراضاة وإن ذهبنا على قول عبد العزيز وابن عرفة وجب أن يرجع شريكاً في الجميع فالحق مع الفقهاء المذكورين والقول قوله ما بلا ريب ولأمين وقد تقدم دليل ذلك بنصوص قاطعة وحجج ساطعة لا يمكن أن يتوقف في ذلك من معه أدنى من قلامة ظفر من الانصاف ولا سيما إذا تدكر قيامه بين يدي ملك المملوك وخاف قاله وكتبه عبيد بن محمد بن أحمد الحاج وفقه الله ولما وقف بعض الأدباء من فقهاء العصر قيدا أسفله مانعه الحمد لله ما سطره قلم العلامة أعلاه يليه من الاستشهاد بأنا نقل الأئمة المتقدمين هم على أن لا فرق بين قسمة القرعة والمراضاة فيما إذا استحق من أحد النصيبين أو الانصاف أو النصف أو الثلث ونحوه من كون من استحق من يده ما ذكر يرجع شريكاً فيما بيد صاحبه هو عين الصواب الذي لا شك فيه كما في ابن غازي عن ابن يونس ولقد



اعتنى رحمه الله بتحقيق المسئلة حتى أزال عنها سحاب الاشكال بعد أن قامت أحيانا  
مخذرة عن أفهام غول الرجال جراه الله بالخيرات عن جراه لا يطاو له جراه والله نفسه وفهمه  
وقله وعلمه إذا أتى بفقه المسئلة من الدواوين المطولة تقريرا على الناظر وإيضاحا لما  
يستشكله القاصر فأجاد وأبان وأوضح الحق وبين المراد حتى لم يبق مقلد الا وفقهه  
ولا مستصعب الا وقربه وأوضحه وما مراده لحسن طويته الا زوال الاضطراب الواقع  
في المسئلة بين العلماء أولى الالباب فكل من رام أن يكتب في المسئلة بعده انما يعترف  
من فضالة ما عنده اذ حرر الاقوال والانتقال وأطفا بسبب ذلك نازا الجدل ولعمري ان  
ما كتبه أعلام من النفائس الفقهية لجدير أن ينقش في صفحات القلوب خوف اندراس  
الاصل المكتوب فحالنا على الموافقة على جميع ما فيه من مزيد حيث لم يبق لنا فيه شك  
ولا تردد والله أعلم وكتبه على بن محمد بن زيد بن لطف الله به اه \* (تنبيه) \* قوله في  
اختصار المسئلة وقال عبد الملك في العتبية الخ كذا وجدته فيما وقفت عليه من نسخة  
واباه والله أعلم تسع أبو الحسن فيما نقلناه عنه من قوله خلافا لعبد الملك ولعله تحريف  
أو اغترع في النواذر من قوله وقال يحيى بن يحيى أخبرني من أرضه ان ابن الماجشون قال  
ان اقسمة دور الخ هكذا نقله أبو علي فالمتبادر من قوله ان ابن الماجشون أنه عبد الملك  
اذهو المتبادر عند الاطلاق لكن يجب حمله على أن المراد عبد العزيز بن أبي سلمة الماجشون  
لانه الذي نقله ابن عرفة والمكناشي وغيرهما من سماع يحيى ولانه الموجد في رسم القضية  
من سماع يحيى من كتاب القسمة ونصه قال يحيى أخبرني من أرضي ان عبد العزيز بن أبي  
سلمة الماجشون قال اذا قسم الورثة الدور والارضين على سنة اقسامها ثم استحق منها  
بعض ما في أيديهم أو وجد بعض ذلك عيب فان القسم يعاد بينهم قال وان كانوا اقسما  
على وجه المراضة وكانهم بلغ أن يحوز أمره فيما نظرفيه انفسه ثم استحق بعض ذلك  
أو وجد معيبا فاعاد عيب دخل فيه يتظر فيه بما يتظر فيما وجد معيبا بما يشتري وذلك  
انهم اذا تراضوا فكانوا يشتري بعضهم من بعض اذا لم يقسموا على وجه الاقسام قال  
محمد بن رشد تفرقة عبد العزيز بن أبي سلمة الماجشون اذا استحق بعض نصيب أحد  
الاشرا بعد القسمة أو وجد به عيبا بين أن تكون القسمة على التراضي أو على وجه الحكم  
بالسهمه يأتي على قياس القول بأن القسمة غير حق لا يبيع من البيوع وقول ابن القاسم  
وروايته عن مالك في ايجاب الرجوع وذلك على حكم البيع هو على قياس القول بأن  
القسمة بيع من البيوع اه محل الحاجة منه بلفظه (وان دفع جميع الورثة الخ) قول ز  
وقال مالك في كتاب محمد لا يصح الخ صواب موافق لما في صحيح فخاف خش فيه نظر  
(وأخرت لحل لادين) قول ز لوضعه صحيح فلاصيل للقسام قبل وضعه وهذا اذا لم تدع  
موته والا فانظر ما الحكم وفي نوازل الاقرار من المعيار ما نصه وسئل أبو محمد بن الشقاق  
عن المرأة الحامل تقر بموت ما في بطنها فأجاب بأن قال تسقط نفقتها عن زوجها ولا  
تنقض عدتها الا بالوضغ وانظر اذا كانت الحامل متوفى عنها هل تقسم المال لاقرارها  
بموت الجنين أولا لانه اقرار على الغير وهو الجنين تأمله فان لا نظرفيه مجالا اه منه بلفظه

(وان دفع جميع الورثة الخ) قول ز  
قاله الشارح مثله في صحيح ومافي  
خش فيه نظر (لحل) قول ز أي  
لوضعه يعني ما لم تدع موته والا فانظر  
ما الحكم وقد توقف فيه ابن الشقاق  
انظر الاصل



(وفي الوصية قولان) قول ز وحمل القولين في المصنف ما اذا كانت الوصية بغير عدد فان كانت بعدد فكالدین الخ سمع نو واعتزضه مب بقوله فيه تطر بل الخلاف في كلامهم كاتقدم مطلق الخ وهو عجيب من أغرب الغريب في حقه لان ما قاله ز نقله ح عن ابن رشد قائلالا اختلاف فيه وسلمه وهو كذلك في كلام ابن رشد في المسئلة الثانية من رسم البر من سمع ابن القاسم من كتاب الوصايا الاول مانصه وسئل مالك عن الرجل يوصي بثلته ويوصي فيه بوصايا فتدعي امرأته جلا ترى ان تؤخر الوصايا حتى تضع ويستبرأ ذلك منها قال نعم اني لارى أن يؤخر ذلك قال أشهب تنفذ الوصايا من ثلته قبل وضع الحمل وخالفه أصبغ وقال بقول مالك في سمع أصبغ من كتاب الكرام والافضية قال محمد بن رشد قول أشهب وأصبغ ليس في جميع الروايات وفي المبسوط لابن نافع عن مالك مثل قول أشهب قال يعطى صاحب الثلث ثلثه وتؤخر بقية الورثة حتى تضع المرأة وقال ابن أوديس عن مالك أرى أن تؤخر الوصايا حتى تضع المرأة ويستبرأ ذلك وقال محمد بن مسلمة مثل ذلك وقال لان ما يملكه من رأس المال وما زاد في رأس المال فيكون مأخذاً للموصي له قد استوفى على غير ما أخذوا وهو تليس صحيح بين لان المال ان تلف في التوقيف بعد تنفيذ الوصايا وجب للورثة الرجوع على الموصي لهم بثلث ما قبضوا واعل ذلك قد فات بأيديهم وهم عدا فيفسروا والاختلف في هذه المسئلة جاع على اختلافهم في الموصي له بالثلث يطرأ على الورثة بعد اقسامهم التركة هل يكون حكمه حكم الغريم يطرأ على الورثة أو حكم الوارث يطرأ عليهم فعلى القول بأن حكمه حكم الغريم يطرأ على الورثة يعطى صاحب الثلث الثلث ويوقف سائر المال للورثة حتى يوضع الحمل فيكون الثمن لهم والضمان عليهم لا يرجعون على صاحب الثلث بشئ ان تلف المال ولا يرجع صاحب الثلث عليهم بشئ ان غم المال وعلى القول بأن حكمه حكم الوارث يطرأ على الورثة يوقف جميع المال حتى يوضع الحمل ولا يعجل للموصي له بالثلث الثلث كالأب يعجل للأب السادس اذ مات ابنه وله ولد وامرأة حامل ولا امرأته الثمن حتى يوضع الحمل وان كان للأب السادس وللزوجة الثمن على كل حال وضع الحمل ذكر أو أنثى أو أنقش فان عمل الورثة للموصي لهم بالثلث الثلث ووقفوا بقية المال فتلف قبل أن يوضع الحمل وجب على قياس هذا القول أن يرجع الورثة على الموصي لهم بثلث الثلث الذي قبض وان غم المال يرجع الموصي له عليهم ثلث الثمن ولم يكن بينهم تراجع على قياس القول الثاني ولو كانت الوصية انما هي بعدد ناير أو دراهم لوجب ان يعجل تنفيذ الوصية وتؤخر بقية المال حتى يوضع الحمل قولاً واحداً اذا اختلف في ان الوصية بالعدد كالدين في وجوب اخراجهم من التركة قبل القسمة لقول الله عز وجل من بعد وصية يوصي بها أو دين ولا في استواء الحكم فيهما اذا طرأ بعد القسمة اه محل الحاجة منه بلفظه وبه تعلم ما في كلام مب ويظهر لك ما في قوله والعله في كلام ابن رشد المتقدم جارية في الوصية بالعدد الخ لان العلة التي ذكرها ابن رشد عن ابن مسلمة وصححها وهي قوله لان ما يملكه من رأس المال وما زاد من رأس المال لا تجرى في الوصية بالعدد اذ لا حق لهم في الزيادة قطعاً ولا يدخل عليهم النقص في

(وفي الوصية قولان) قول ز فان كانت بعدد فكالدین الخ هذا نقله ح عن ابن رشد قائلالا اختلاف فيه وسلمه وهو كذلك في كلام ابن رشد وبه تعلم ما في كلام مب انظر الاصل والله أعلم وقول مب والعله في كلام ابن رشد المتقدم جارية الخ فيه نظر لان العلة في كلام ابن رشد وهي قوله لان ما يملكه من رأس المال الخ لا تجرى في الوصية بالعدد اذ لا حق لهم في الزيادة قطعاً ولا يدخل عليهم النقص في الهلاك في جميع الصور كما في الجزء السابع انظر الاصل



الهلاك قطعاً في كل صورة صورة كافي الوصية بالجزء الشائع كالثلث ويظهر لك ذلك بالمثال  
فلو أوصى شخص ثلاثين ديناراً وخلف ثلثاً مائة ديناراً من ماله لا نفدت إلى ماله نهاية لم يكن  
للموصي له غير الثلاثين ولو هلك منها واحد أو عشرة أو مائة أو مائتان لم ينقص له شيء ما بقي  
من المال تسعون ديناراً ولو أوصى بعشر ماله وخلف ثلثاً مائة ديناراً لوجب له ثلاثون ديناراً  
فلو غت لكان له عشر النماء بالغاماً بلغ ولو نقص منها ديناراً فاعلى لدخل عليه النقص في كل  
جزء من أجزاء فقر فافتأمله بأنصاف والله الموفق (وهل هي قرعة للقله الخ) قول مب  
الاول لابن يونس والثاني لسحنون الخ فيه نظر لان ابن يونس وان جعله على القرعة لم  
يقيد بها بالقله والمصنف قيد بذلك فصوابه أن يقول الاول للغمي واليه عزاء في ضيق ونصه  
واختلف في مسئلة المدونة هذه فقال سحنون ترك ابن القاسم قوله لا يجمع بين صنفين  
مختلفين وقال بعضهم هي قسمة مرأضة ورد بان اشتراطه الاعتدال في قسمة القرعة  
وقال للغمي انما جاز ذلك فيما قل اه منه بلفظه ونص للغمي فقوله اذا اعتدلتا في  
القسم دليل على أنه أجاز ذلك بالقرعة لان التراضي لا يراعى فيه الاعتدال وهذا للضرورة  
فيما قل كما جاز في الارض الواحدة بخلاف أن يكثر التخلل والشجر فانه يقسم كل صنف  
بأفراده منه بلفظه وصوابه أيضاً أن يقول الثاني لبعضهم كما تقدم في كلام ضيق وأما  
عزوه لسحنون فتبع فيه قول ق وقال عياض جل بعضهم مسئلة الخلعة والزيتونة على  
قسمة القرعة وقال سحنون المراد بها قسمة المرأضة اه وتبع ق في ذلك قول ابن عرفة  
مانصه عياض جعلها بعضهم على قسمة القرعة لقبوله اعتدلتا وقد يكون هذا مثل قوله في  
جمع الثمار المختلفة وقد أنكر سحنون المسئلتين وقال المراد انهما قسمة مرأضة والاول  
أظهر لقوله اعتدلتا وان كانتا تعتدلان تقاوماها أو يبيعانها ولو كان على التراضي  
لم يحتج إلى ذلك وقيل انما جاز ذلك للضرورة فيما قل كالارض الواحدة اه محل الحاجة منه  
بلفظه ونحوه لابن ناجي في شرح المدونة وهو مخالف لما تقدم من قول ضيق من قوله  
فقال سحنون ترك ابن القاسم قوله لا يجمع بين صنفين مختلفين فانه صريح في أنه جاز على  
أنها قسمة قرعة واللام يصح قوله خالف ابن القاسم أصله ومثله ما في ضيق في النوادر  
ونصها قال ابن القاسم وأشبه في زيتونة وخلعة بين رجلين فلا يقسمانها بينهما الا أن  
يتراضيا ويعتدلا في القسم يريد بالقسمة قال سحنون ترك ابن القاسم قوله وهو لا يجمع بين  
صنفين مختلفين وان تراضيا اه بلفظه على نقل أبي علي ونحوه في ق نفسه عن ابن  
يونس ومثله لابن ناجي ونصه قوله قبل فان كانت خلعة وزيتونة الخ اختصها سواء  
وجواباً الوجهين أحدهما أن ما ذكره ابن القاسم خلاف أصله من أنه لا يجمع النوعان  
المختلفان كالمدة والداية ويدل على ما ذكرنا انكار سحنون قوله احكامه ابن يونس اه محل  
الحاجة منه بلفظه ومثل ذلك لابي الحسن ونصه محمد بن يونس يريد تراضياً أن يسهما  
عليهما فذلك شرط الاعتدال وتقدم في أول كتاب القسمة لعياض أن ابن القاسم لا يجوز  
جمع الصنفين بالقرعة والتراضي لان القرعة تنافي التراضي الا ما يقوم له من مسئلة  
الشجرة والزيتونة محمد بن يونس سحنون ترك ابن القاسم قوله لا يجمع بين صنفين مختلفين في

(وهل هي قرعة الخ) قول مب  
الاول لابن يونس والثاني لسحنون  
صوابه الاول للغمي والثاني  
لبعضهم كافي ضيق وبقي على  
المصنف تأويل ثالث لسحنون  
وابن يونس فلو قال وهل هي قرعة  
أو مطلق أو مرأضة تأويلات  
لوفي عياض ضيق وأصله لعياض  
انظر الاصل والله أعلم



القسم بالسهم اه منه بلفظه وقد تقدم في كلام ابن عرفة نفسه عن عياض انكار  
 سخنون هذا فكيف يصح ما ذكره بعد ذلك من أن سخنونا حمله على المراضاة فهو تناقض في  
 كلام عياض لكن نشأ ذلك من تحريف في نقل ابن عرفة لكلام عياض فان أبا الحسن نقله  
 على الصواب فقال متصلاً بما تقدم عنه مانصه عياض وقد يكون هذا منسلاً قوله في جمع  
 الثمار المختلفة وقد أنكر سخنون المسئلتين معا وقيل المراد هنا انهم اقسموا مراضاة الاول  
 أظهر لقوله اذا اعتدلتا في القسم ولو كان على التراضي لم يحتج الى ذلك وقيل انما جاز ذلك  
 للضرورة فيما قل كما جاز في الارض الواحدة بغير اجيد وبعضهم ارادى بخلاف الارض  
 المنترقة كما لو كثرت غمار الزيتون والنخل لم يقسم كل الاعلى انفراداً وكما قال في المدار البالية  
 مع الجديدة اه منه بلفظه فقوله وقيل المراد هنا الخ كذا وجدته فيه بالبناء للمفعول  
 وكذا نقله عنه أبو علي وبه يسلم كلام عياض من التدافع ويوافق نقل ابن يونس وأبي محمد  
 عن سخنون وابن عرفة نقله بلفظه وقال بالبناء للفاعل والمتبادر منه أن الضمير المستتر  
 الفاعل يعود الى سخنون وزاد ق فأفصح بذلك ولو تأملنا أدنى تأمل لفهمنا أن ذلك  
 تعجيف والله الموفق فتحصل أن عزو مب التأويلين معافيه تطروان سبع في أحدهما  
 ابن عرفة وز وأن في المسئلة ثلاثة تأويلات أولها ان كلامها في قسم القرعة وهو  
 خلاف مشهور وقوله فيها وفي غيرها وتأويل ابن يونس أيضاً على ما فهم  
 من أبي الحسن وابن ناجي وثانيها انه في قسم القرعة وهو جار على مشهور قوله لا جـل  
 الضرورة وهو تأويل اللخمى ثالثها انه في قسم المراضاة ونسبه في ضج لبعضهم وأجهم  
 عياض فانه فعبر عنه بقبيل على ما هو الصواب في كلامه وقد أدخل المصنف تأويل  
 سخنون وابن يونس فلو قال وهل هي قرعة للقله أو مطلقاً أو مراضاة تأويلات لوفى بما في  
 ضج وأصله لعياض هذا تحريف المسئلة فشد يدك عليه والله سبحانه الموفق والهادي  
 من يشاء الى صراط مستقيم

#### \*(باب القراض)\*

ابن يونس قال الليث كان القراض في الجاهلية فأقر وصار سنة في الاسلام وعمل به عمر  
 وعثمان وصدر الامة واتبع فيه خلف الامة سلفها وهو كالذي سن النبي صلى الله عليه  
 وسلم في المساقاة سواء ذلك مستخرج بالرخصة من الاجارة المجعولة كاستخراج بيع العربية  
 والسرقة والتولية في الطعام والعمل به جائز على ما جرى من سنته ما لم يغير لفساد عقد  
 أو شرط زيادة فيخرجه عن رخصته قال عبد الوهاب ولا خلاف في جواز بين الامة  
 وان اختلفوا في كثير من شروطه وأحكامه اه محل الحاجة منه بلفظه \*(فائدة)\* قال في  
 المقدمات مانصه وأول قراض كان في الاسلام قراض يعقوب مولى الحرقة مع عثمان بن  
 عفان رضي الله عنه وذلك أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه بعث من يقيم من السوق من  
 ليس بفقير فاقیم يعقوب فبين أقيم فجاء الى عثمان رضي الله عنه فأخبره فأعطاه مزرود  
 تبرقراضاً على النصف وقال له ان جاءك من يعتزك فقل المال لعثمان فقال ذلك فلم يقم  
 فجاء مزود بن مزود رأس المال ومزود ربح ويقال ان أول قراض كان في الاسلام قراض

#### \*(القراض)\*

قلت عمل به النبي صلى الله عليه وسلم لم تخدiche قبل البعثة وعمر  
 وعثمان وصدر هذه الامة وخيارها  
 وأول من عمل به في الاسلام يعقوب  
 مولى الحرقة لعثمان رضي الله عنه  
 قاله ختي وقيل كافي المقدمات  
 ان أول قراض كان في الاسلام  
 قراض عبد الله وعبيد الله ابني عمر  
 ابن الخطاب وقضيتهم حمامة شهيرة  
 مذكورة في الموطأ وهو جائز اجماعاً  
 وان اختلف في كثير من شروطه  
 وأحكامه قاله عبد الوهاب



(بنقد) قلت خرج به الشرعة في غير النقود وأما التي فيها فخرج بقوله مسلم لان الشريك لا يسلم المال لشريكه ليعمل فيه وحده فتأمل (مضروب) قلت لو عبر بمسكوك لكان أنص في اخراج الحلي المضروب ان لم يتعامل به فان المعروف فيه المنع ويمضى بعد الوقوع انظر ضيق وقول مب هو الذي فهمه الشيخ زروق وهو أيضا الذي يشهد له كلام الأئمة انظره في الاصل والله أعلم (ان علم الخ) قلت قول ز لانه يؤدي الى الجهل بالربح أي لانه يوم المفاضلة لا يدري كم الربح (ولو غشوشا) قال الباجي وأما المغشوش من النقود فحكى القاضي أبو محمد انه لا يجوز القراض به اه وهو يفيد ان عبد الوهاب حكاه عن غيره لكنه لما قبله فهو قائل به ما لم يقبض قلت قول ز فهو نظير الوكالة أي الى الوكيل فيما نفع أو قام بها من تعامل مع الوكيل كما تقدم (ولا تبتر الخ) قول ز فان وقع مضى الخ أي كما نقله ابن يونس عن ابن القاسم في الموازية وجرم به الباجي ومثله أيضا في سماع يحيى عن ابن القاسم الا أنه عبر فيه بالكرهية ابتداء والمصنف جرى على المنع وهو المعتقد لانه مذهب مالكا في المدونة من رواية ابن القاسم عنه خلافا لمب من رجوع قوله فاجر مثله في توليه الخ لهذا وقول ز كافي نقل ق أي استرواها من كلام ابن رشد لا تصرح بها وظاهر

عبد الله وعبيد الله بن عمر بن الخطاب رضي الله عنهما اه منها بلفظها وقد ذكر قضيتهم ما هو مشهور منذ كونة في الموطن (بنقد مضروب) قول الباج عن ح ولم أر من صرح به لافي التنبهات ولا في غيرها قلت ما فهمه الشيخ زروق رضي الله عنه هو المتعين وهو الذي يشهد له كلام الأئمة في ابن يونس بعد أن ذكر الخلاف في قراض بنقد الذهب والفضة مانصه قال عبد الوهاب فوجه قوله في جواز القراض بها فلانها عين كالدينار والدرهم ولان كل حكم يتعلق به ما اذا كانا مسكوكين فإنه يتعلق به ما اذا كانا تبرين من منع التفاضل في الجنس الواحد ومنع الاتفاق في الصرف واتفاق حكمهما في الزكاة فوجب أن يستوى أيضا حكمهما في القراض ووجه قوله في المنع فلان عادات الناس لا تصرفون به في الشراء دون أن تصرف أو تباع فاشبهت العروض فاذا ثبت تعذر التعامل به ما هو على ما هو عليه احتاج العامل الى بيعها بالدرهم أو الدينار ليحصل رأس المال غير هافلا يتخلو أن يكون ذلك باجرة أو بغير أجرة اه محل الحاجة منه بلفظه فانظر قوله فاذا تعذر التعامل به الخ تجده كالنص على شرط التعامل بالمضروب وفي المقدمات مانصه والقراض جائز بالدينار والدرهم لاختلاف بين أهل العلم في ذلك لانها أصول الأئمان والمتمونات وبها يقوم ماعداهما من العروض وسائر التلقات وكذلك النقار والاتباع أعني تبر الذهب والفضة في البلد الذي يجري فيه ذلك ولا يتعامل عندهم بالمسكوك اه منها بلفظها فانظر قوله لانها أصول الخ لاشان التي هي أصول الخ هي التعامل بها وانظر قوله وكذلك النقار تجده كالنص في ان المدار على التعامل لا على خصوص الضرب ولما نقل ابن يونس عن ابن القاسم في التبر ونحوه مثل ما تقدم عن المقدمات قال عقبه مانصه محمد ابن يونس ليس بخلاف لقوله في المدونة لانها اذا كانت يجوز الباع بها والشراء كالدرهم والدينار فلا فرق بينهما اه منه بلفظه وهو نص في أن المدار على التعامل لا على السكة فقط وفي المتن بعد أن ذكر الخلاف في المغشوش مانصه والذي عندي انه انما يكون اذا كانت الدراهم ليست بالسكة التي يتعامل الناس بها فاما ان كانت سكة التعامل فإنه يجوز القراض بها لانها صارت عينا وصارت أصول الأئمان وقيم التلقات اه محل الحاجة منه بلفظه وهو أيضا كالنص أو نص فيما قاله الشيخ زروق والله أعلم (ولو غشوشا) قول مب صوابه عبد الوهاب الخ أي صواب عبارة ز ان يقول وهو ز دل قول عبد الوهاب ونسبته لعبد الوهاب هو الذي في صحيح وابن عرفة وكلام الباجي يفيد أن عبد الوهاب حكاه عن غيره ونصه وأما المغشوش من الذهب والفضة فحكى القاضي أبو محمد انه لا يجوز القراض به مضروبا كان أو غير مضروب وبه قال السافعي وقال أبو حنيفة ان كان الغش النصف أو أقل جاز وان كان أكثر من النصف لم يجوز ذلك اه منه بلفظه لكنه لما حكاه وقبله فهو قائل به (ولا تبتر لم يتعامل به) قول ز فان وقع مضى بالعمل الخ فيه نظرا لان هذا خلاف المعتقد انظر ما يأتي قريبا عند قوله فاجر مثله الخ وقول ز الان تعومل بالمضروب أيضا فلا يجوز كما في نقل ق الخ ليس في نقل ق التصريح بذلك لكنه يستروح ذلك من مفهوم مانقله عن ابن رشد وهو مثل ما قدمناه عنه من كلام المقدمات وظاهر مانقله ق عن



اللعنمى الاطلاق وهو ظاهر ما قدمناه عن ابن يونس وهو المعول عليه لانه مصرح به  
 في البيان ونصه أما القراض بنقر الذهب والفضة في البلد الذي يدار فيه نقر الذهب والفضة  
 وأخبارهما ويتبايع فيه بذلك جاز على ما وقع في سماع يحيى بعده هذا ولا اختلاف  
 في هذا اه منه بلانظ ونص سماع يحيى الذي أشار اليه وسألته عن الرجل يقارض  
 الرجل بقر الذهب والفضة فقال أكره ذلك في البلد الذي لا يدار فيه الا الدينار والدرهم  
 المضروبة فان وقع أجرته ولم أره كلقراض بالعروض ولا أرى به بأسا في البلد الذي يدار فيه  
 الذهب والفضة اذا كانوا يشترون بها ويبيعون اه منه بلانظ فتأمل (فأجر مثله في رواية الخ)  
 ابن عاتر الظاهر رجوعه للتبر وما بعده اه منه بلانظ وهو في التبر مخالف لما جزم به الباجي  
 من انه يعضى بما اتفق عليه ونحوه نقله ابن يونس عن ابن القاسم في الموازية وتقدم مثله عن  
 ابن القاسم في سماع يحيى ولكنه عبر فيه بالكراهة ابتداء والمصنف مر على القول بالمنع وهو  
 المعتمد لانه مذهب مالك في المدونة من رواية ابن القاسم عنه ونصها وقد ذكر بعض أصحابنا  
 ان مالك كاسم في القراض بنقر الذهب والفضة فسألت مالك عن ذلك فقال لا يجوز اه منها  
 بلانظها قال ابن ناجي مانصه بعض الاصحاب هو ابن وهب وذكر في الكتاب قولين الجواز  
 لرواية ابن وهب وعدمه لابن القاسم واليه رجوع وفي المسئلة ثالث بالكراهة قاله ابن القاسم  
 وأصبح اه محل الحاجة منه بلانظ وعلى هذا ما قاله ابن عاتر صواب خلافا لتولان  
 ابن رشد في رسم مساجد القبائل من سماع ابن القاسم من كتاب القراض رتب على القول  
 بالمنع ما ذكره فانه لما ذكر القول بالمنع وصدر به وعزاه ووجهه قال مانصه فان وقع ذلك  
 كان له أجر مثله في بيعها أو استصرفها ويكون رأس المال الذي يرد اذا انقض القراض الثمن  
 الذي باعها به أو العدد الذي خرج منها ويكون في ذلك على قراض مثله اه محل الحاجة  
 منه بلانظ \* (تنبيه) \* نقل مب هنا كلام ابن عاتر وسلم مع انه سلم قول ز فيما  
 مر فان وقع مضى الخ مع أنهم ما متساويان فتأمل (ثم قراض مثله) قول ز أى المال  
 لا العامل غير صحيح وان سكنت عنه نو ومب بل المراد قراض مثل العامل الذي في  
 نصوص أهل المذهب ومعنى قراض مثل العامل انه يتظر ان يباهته وفطنته أو الى بلادته  
 كما قاله الشيخ يوسف بن عمر قلت وكذا ينظر لاماته وعدمها ولذلك قال الامام في رسم شك  
 في طوافهم من سماع ابن القاسم من كتاب القراض محتمل المسئلة مانصه لان الرجل قد يقارض  
 الرجل بثلاثة أرباع ويقارض آخر على النصف من أجل أماته اه منه بلانظ (أوضحن)  
 قول مب وأما لو تطوع العامل بالضمن الخ ما قاله هو محصل ما في ح عن المشدلى  
 وكلاهم يفيد أن القولين متساويان وليس كذلك بل القول بالمنع هو الظاهر نقلا ومعنى  
 أمانق لا فلقول صاحب المعين مانصه فرع اذا طاع العامل بضمنان المال امتنع ذلك  
 عند الاكثر وأجاز القاضى أبو المطرف ووافقه عليه ابن عتاب اه منه بلانظ وأما  
 معنى فلان ذلك هدية من العامل لرب المال وقد تقدم للمصنف كرب القراض وعامله  
 ولو بعد شغل المال الخ ثم لا يتصور التطوع الحقيقي قبل شغل المال أو بعده وبعد  
 نضوضه لان العقد غير لازم لابن زرب نحو ما قاله أبو المطرف وتليده ابن عتاب ولكنه

اللعنمى وابن يونس اطلاق الجواز  
 حيث تعول به وهو المعول عليه لانه  
 المصرح به في البيان (فأجر مثله الخ)  
 قول مب كالأبن عاتر أى خلافا  
 لتو و ز انظر الاصل (ثم قراض  
 مثله) قول ز أى المال لا العامل  
 الذى في نصوص أهل المذهب ان  
 المراد قراض مثل العامل أى  
 باعتبار فطنته ونباهته وأمانته  
 وضدها انظر الاصل (أوضحن) قول  
 مب مذهب ابن عتاب وشيخه الخ  
 نحوه لابن زرب قائلا اذا طاع  
 بالضمن بعد أن شرع في العمل  
 فما بعد أن يلزمه اه وقوله وذهب  
 غيرهما الى المنع الخ وعزاه صاحب  
 المعين للاكثر وذلك استظهره في  
 الاصل نقلا ومعنى لانه هدية من  
 العامل لرب المال وهى ممنوعة كما  
 مر للمصنف ثم انه لا يتصور التطوع  
 الحقيقي قبل شغل المال أو بعده  
 وبعد نضوضه لان العقد غير لازم  
 فالطوع اذ ذلك كالشرط اه بخ  
 وانظر المتجور والاصل والله أعلم



قيده ولم يجز به كل الجزم ففي ايضاح المسالك بعد أن ذكر أن المشهور أنه لا يجوز بشرط  
 ضمان الوديعة والثنى المكترى وأن ابن زرب قيد ما أطلقه الأئمة بما إذا كان ذلك في العقد  
 قائلاً مانصه فإن تبرع بالضمان وطاع به بعد تمام الاكراه جاز ذلك انتهى مانصه قيل له  
 فيجب على هذا القول الضمان في مال القراض اذا طاع به قابضه بالتزام الضمان فقال اذا  
 التزم الضمان طاعاً بعد أن شرع في العمل فما بعد أن يلزمه اه محل الحاجة منه بلفظه  
 وظاهر كلام المنهج ان مال ابن زرب هو الذي التزمه أبو المطرف وابن عتاب ولكن بحث  
 فيه شارحه المنجور بقوله مانصه لكن انما التزم ابن زرب جواز الطوع بعد الشروع وهو  
 ظاهر لان القراض لا يلزم بالقول على المشهور والطوع بعد العقد وقبل الشروع في  
 العمل كالشرط فتأمل اه منه بلفظه وهو عين ما قلناه والحمد لله لكن تسليمه ما قاله غيره مسلم  
 لما فيه مما قدمناه ولولم يلتزم ابن زرب رجحه الله ما التزمه ما رزقه تناقض لان التزام الضمان  
 في الكراه وشبهه بعد العقد لا محذور فيه بخلاف القراض لاحتمال أن يكون تبرعاً به بعد  
 الشروع بالضمان انما هو لاجل أن يبقى المال بيده بعد نضوضه وهذه هي علة حرمة  
 هديته بعد الشروع فتأمل بانصاف (ورضاهما بعد على ذلك) قول مب قلت ما علوا  
 به المنع في باب القرض من اتهامه على قصد استدامة القرض الخ لوجه بحثه في جواب  
 أبي الحسن بهذا لان أبا الحسن يسلم وجود العلة في البابين وعن تسليمه ذلك نشأ الاشكال  
 واحتاج الى الجواب ولو كانت عنده العلة مستفيدة هنا ما احتاج لسؤال ولا جواب نعم قد  
 يبحث في جوابه من وجه اخر وان سلمه ح فيقال الرجح هنا وان كان غير محقق لكن  
 الغالب حصوله وقد تقر بأن الغالب كالمحقق ومن قواعد المذهب سد الذرائع وفي ابن  
 عرفة أن الجواز هنا مبني على الغاء التهمة ونصه واتقالها معن جزءاً أحدهما لا كبر منه له  
 قبل انتقاله أو بعد نضوضه دون رجح ولا وضع جائز للغمي اتفاقاً وبعد والمال سلخ في جوازه  
 قولان لها وابن حبيب بناء على لغو التهمة على أن الزيادة لبقائه عند التمكن من رده  
 واعتبارها اه منه بلفظه لكنه لا يدفع البحث اذ يقال لم ألغيت التهمة هنا واعتبرت في الهدية  
 هناك والذي يظهر لي أن الجواز هنا والمنع هناك مبني على أحد القولين في قاعدة هل  
 اللاحق للعقد كالواقع فيه وقد بنيت على القول بأنه كالواقع فيه فروع كثيرة على المشهور وفيها  
 منصوصة في المدونة وغيرها ولا يخفى أن الهدية لو اشترطت في أصل عقد القراض لا فسدت  
 ولو وقع القراض أولاً على الجزء الذي تراضى عليه ثانياً لجاز فتأمل بانصاف والله أعلم (وزكاته  
 على أحدهما الخ) قول مب وهذا هو الظاهر معني لكن الموافق لمافي ضيخ الخ فيه نظر  
 لان كلام ضيخ شاهد للشارح لا لعج فانه بعد أن ذكر استشكل جواز الاشتراط قال مانصه  
 واجيب بأنه يرجع الى جزم معلوم لان المراد أن المشتري الزكاة ربع عشر الرجح ثم يقتسمان  
 ما بقي كالو شرط أحدهما ثلث الرجح مثلاً لاجنبي وأبي من أخذه فانه لم يشترطه منهما خليل  
 وهذا الجواب ضعيف لان غايته انهم نفوا الجهالة من جانب المشتري عليه ولم ينفوها على  
 المشتري لان المشتري يبيع مرة يأخذ النصف فقط ومرة يأخذه وقد راز كاه فأنظره ثم قال  
 وقد ذكر بعضهم أن الخلاف الذي في المساقاة يجري هنا هل يكون ربع العشر لرب المال

(ورضاهما بعد على ذلك) قول  
 مب ما علوا به المنع الخ وأيضاً  
 الغالب حصول الرجح والغالب  
 كالمحقق نعم في ابن عرفة أن الجوازهنا  
 مبني على الغاء التهمة واستظهر في  
 الأصل أن الجوازهنا والمنع من  
 المهادة مبني على أن اللاحق للعقد  
 كالواقع فيه اه قلت وهذا والله أعلم  
 هو المرجح لاعتبار التهمة هناك  
 والغائم اهنا وبه تعلم ما في كلام  
 هوني والله أعلم (وزكاته على  
 أحدهما) قول مب لكن  
 الموافق لمافي ضيخ الخ بل كلام  
 ضيخ وصر عليه وابن اوفش  
 شاهد للشارح انظر الاصل



وحده أو له وللعامل سواء بينهما أو يتحصان فيه بحسب مالهما من الربح على تسعة  
 وثلاثين جزءاً لرب المال عشرون وللعامل تسعة عشر اهـ منه بلفظه **ق**لت فأنت تراه جزم  
 أو لا بما للشارح وأتى به فقهه ما شئت ذكر عن بعضهم أن الأقوال الثلاثة التي في المساقاة  
 التي ذكرها تجرى هنا فلم يذكر في المسئلة منصوصاً إلا ما يشهد للشارح وذكر تخريجاً على  
 المساقاة ثلاثة أقوال والثاني منها موافق لما للشارح أيضاً والاول موافق لعج فكيف  
 يقال مع ذلك أن كلامه يرد ما للشارح ويشهد لعج فلو عكس لأصاب وقد صرح صر  
 في حواشئ ضيغ بأن الصحيح أن جزء الزكاة لم يشترطه وهو عين ما قاله الشارح ويأتي  
 كلامه في المساقاة أن شاء الله وقد ذكر ابن يونس المسئلة في الزكاة فجعل المنصوص  
 فيها مثل ما للشارح ثم ذكر الأقوال الثلاثة في المساقاة كمثل ما في ضيغ عن بعضهم  
 ونصه ومن الواضحة وإذا اشترط أحدهما على الآخر زكاة الربح فتفاضل قبل الحول  
 أو كان ذلك لازماً فيه فشرط ذلك على صاحبه يأخذ ربع العشر لنفسه ثم يقسمان  
 ما بقي كالوشرط لا جبري ثلث الربح فيأتي من أخذه فهو لم يشترطه منها ومن المجموعة روى  
 ابن وهب عن مالك أنه إذا اشترط في المساقاة الزكاة على رب المال أو على العامل فهو جائز  
 وإن لم يصيبا خمسة أو سق وقد اشترط الزكاة على العامل فإن عشر ذلك أو نصف عشره في  
 سقي النظم لرب الخائط خالصاً وقال سحنون يكون لرب المال مما أصابا خمسة أعشار  
 ونصف عشر وللعامل أربعة أعشار ونصف عشر لأن رب المال شرط عليه أن يؤدي عشر  
 نصيبه فراجع ذلك إليه وقال غيره يقسم ما أصابا على تسعة أجزاء خمسة لرب المال وأربعة  
 للعامل محمد بن يونس فوجه رواية ابن وهب أن رب المال إنما شرط على العامل الزكاة  
 فكأنه إنما شرط له أن يأخذ أربعة أجزاء ويكون الباقي لرب المال يخرج منه الزكاة  
 فلما لم يكن فيه زكاة دفع للعامل ما شرط وأخذه وما بقي وجه قول سحنون أن ذلك  
 الجزء إنما اشترط للمساكين فلما لم يصح لهم قسمة العامل وزب المال نصفين لأن رب المال  
 يقول إنما شرطت لأهمل العامل أربعة أجزاء فلاحق لك في غير ذلك ويقول العامل إنما  
 شرطت لك يا رب المال خمسة أجزاء فلاحق لك في غير ذلك فكل واحد يدعيه لنفسه  
 فيقسم بينهما ووجه الثالث أنه إنما كان الشرط أن يأخذ رب المال خمسة أجزاء والعامل  
 أربعة أجزاء والمساكين جزءاً فلما بطل سهم المساكين بقيت القسمة بين المتعاملين على  
 ما كانا دخلاً عليه لرب المال خمسة وللعامل أربعة محمد بن يونس وهذا أعذله والله أعلم  
 اهـ منه بلفظه وفي كلامه إشارة إلى أن ما ذكره من الخلاف في المساقاة يجري في  
 القراض وقد صرح الباجي وابن زرقون بأن باب القراض وباب المساقاة في اشتراط جزء  
 الزكاة سواء أصرح بذلك ابن رشد في أول رسم من سماع القرينين من كتاب القراض  
 ونصه إذا لفرق بين اشتراط أحد المتساقين على صاحبه جميع زكاة الثمرة في المساقاة  
 وبين أن يشترط أحد المتقارضين زكاة الربح في القراض اهـ منه بلفظه **(تبيينان**  
**\* الاول)** \* ما عزا ابن يونس للواضحة خلاف ما عزا لها ابن رشد في المقدمات ونصه  
 فيها الجزء المشترط في الزكاة يكون إن لم يكن في المال زكاة لم يشترطه ولا يرجع إلى المشتري



عليه وهو قول ابن حبيب في الواضحة اه محل الحاجة منه بلفظها وقد نفيه عليه  
ابن عرفة ويأتي لفظه على الاثرويه أن نقل ابن يونس أولى لأنه يقتضي أنه أتى بلفظ  
الواضحة وابن رشد انما نقله له بالمعنى والتشبيه الذي ذكره ابن يونس عنها يعني ذلك  
وبين المراد وقد تقدم مثله في كلام ضحج لكنه لم يعزه والله أعلم \* (الثاني) \* كلام  
ابن يونس السابق صريح في أن الاقوال الثلاثة في المساقاة وكلام ابن عرفة صريح في أنها  
في القراض فانه بعد أن ذكر الخلاف في جواز اشتراط زكاة الربح في القراض قال مانصه  
وعلى الجواز لوفاء صلا قبل وجوبها في كون جزئها المشتراط على غيره أو بينهما ما أنصافا  
ثالثا الربح بينهما على تسعة أجزاء خمسة لرب المال وأربعة للعامل الصقلي عن رواية ابن  
وهب والمقدمات وله عن حماد بن عيسى قال وهو أعدل وقاله التونسي في شرط زكاة  
المساقاة وعز الأخير لابن عبدوس وعز المقدمات الواضحة أنه لم يشترطه قائلا ان اشترط  
على العامل أخذ أربعة أعشار الربح وثلاثة أرباع عشرة خلاف نقل الصقلي في الزكاة  
قبل ذكره الاقوال الثلاثة عن الواضحة يختص المشتراط بربع عشر الربح ويقسمان  
ما بقي وهو راجع للثاني اه منه بلفظه وفي عزوه ذلك لابن يونس ما لا يخفى بل مالان  
يونس هو الذي لا يباحق وانما زاد أبو احق بيان أن الغير الذي أقيم معه ابن يونس هو ابن  
عبدوس فتأمل به بالنص وقد نقل أبو علي كلام ابن عرفة وسلمه والعذر له أنه لم يطالع على كلام  
ابن يونس والله أعلم ولذلك لم ينقله (وشرطه عمل غلام ربه أو دابته في الكثير) قول  
مب التقييد بالكثير أصله في ضحج عن ابن زرقون كلامه يقتضي أنه لا يعرفه لمن قبل  
ابن زرقون وصرح بذلك طفي ونصه وفي ابن عبد السلام وذكر بعض الشيوخ أنه يجوز  
بشرط أن يكون المال كثيرا يعني كافي المساقاة انتهى ومراعاة ابن زرقون فالقيده فقط  
ولم يعرج عليه ابن عرفة بحال اه منه بلفظه وفيه نظر فقد سبقه الى ذلك أبو الوليد  
الباجي جازما به كانه المذهب ونصه وأما ان كان العبد خدما للمال فهو جائز اذا كان  
المال كثيرا يحتاج الى من يخدمه ويعينه اه منه بلفظه وهو المفهوم من كلام المتطبي  
ونصه وللعامل في المال الكثير أن يشترط دابة رب المال وغلامه للخدمة اه محل الحاجة  
منه بلفظه وهذا هو الظاهر قياسا على المساقاة وان كان ابن يونس والخمى وابن رشد  
لم يعرجوا على القيد وانما أطلقوا وصرح ابن ناجي في شرح المسدونة بأنه مقابل للمدونة  
لا تقييد لها فانه قال عند قولها ويجوز للعامل أن يشترط على رب المال أن يعينه بعبد أو  
بدابته في المال خاصة لافي غيره ولم يجزه عبد العزيز في الغلام اه مانصه المقالة الاولى من  
قول مالك ابن يونس وقول عبد العزيز مثله عن مالك وهو القياس قلت يريد لانه كالناظر  
لربه وفي المسئلة قول ثالث رواه ابن أبي أحميس وهو يجوز ان كان عله يسيرا والام يجوز  
ورابع وهو يجوز بشرط أن يكون المال كثيرا اه محل الحاجة منه بلفظه ولكن جعله  
هو ذلك خلافا لا يعارض جعل الباجي ومن تبعه ذلك تقييدا وقد سلم أبو علي كلام المصنف  
ولم يعرج على كلام ابن ناجي بحال وقياس القراض على المساقاة أحروى لان القراض  
اختلف فيه قول مالك وغيره حسبما تقدم ولم أر من ذكر خلافا في جواز اشتراط الغلام في

(وشرطه عمل غلام ربه الخ) قول  
مب أصله في ضحج الخ سبقه  
به الباجي وهو مقتضى المتطبي وقد  
سلم أبو علي المصنف وهو الظاهر  
قياسا على المساقاة خلافا لابن ناجي  
في جعله التقييد مقابلا للمدونة  
انظر الاصل والله أعلم وقول مب  
وقال بعضهم لا يجوز الخ ما قاله  
هذا البعض منصوص لمالك ولم  
يحل فيه ابن رشد خلافا وبه جزم  
المتطبي



المساقاة اذا كان الحائظ كبيراً فاذا اشترط الكبير في المساقاة مع عدم وجود الخلاف فيها فكيف بالقراض الذي اختلف فيه قول مالك وغيره وقال فيه ابن يونس ان المنع هو القياس ووجهه ابن ناجي بما مر فتأمله جدا وقول مب لا يجوز اشتراط خلف الدابة الخ ما نقله عن هذا البعض منصوص لملك ولم يخل فيه ابن رشد خلافاً في أول رسم من سماع ابن القاسم من كتاب الجوائع والمساقاة ما نصه قال مالك ولا بأس أن يشترط الداخل في المال على صاحب الحائظ الغلام والدابة اذا كان ذلك شيئاً ثابتاً لا يزول فان اعتل الغلام أو هلك الدابة أخلف مكانها أخرى والا كان غير الانيبغى وانما هذا اذا كان الحائظ كثيراً الموثوق والدابة فيه شيئاً يسيراً قال سحنون مثله ولا يجوز هذا في القراض أن يدفع الرجل الى الرجل المال قراضاً فيشترط العامل على رب المال عون غلامه أو دابته ويشترط ان مات الغلام أو هلك الدابة أن على رب المال خلفه ان ذلك مكروه وزيادة يزدادها العامل وذلك جائز في المساقاة ولو لم يشترط ضمانهما في المساقاة لما جاز قال أبو الوليد بن رشد بعد أن تكلم على مسئلة المساقاة ما نصه وأما القراض فيجوز فيه اشتراط الدابة والغلام على رب المال دون اشتراط الخلف فان شرط الخلف لم يجوز والفرق بين المساقاة والقراض ان المساقاة لها أمد والقراض لا أمد له والنقطة في ذلك على العامل في المساقاة وفي القراض فان اشترط ذلك على رب المال في القراض أو على صاحب الحائظ في المساقاة لم يجوز وفي ذلك الى مساقاة مثله والى قراض مثله وبالله التوفيق اه منه بلفظه وبه جزم المصنف أيضاً ونصه فلا يجوز مع ذلك اشتراط خلف الدابة والغلام ان هلكا فان اشترطه رد الى قراض مثله اه منه بلفظه على اختصار ابن هرون (وشارك ان زاد مؤحلاً) قول مب خيث كان له الشراء بالدين ثبت له الخيار بعد وقوعه كتب عليه شيخنا ج مانصه اذا كان له الاذن على الوجه المذكور لزمه ذلك ولا خيار له اه من خطه طيب الله ثراه فهم رضى الله عنه أن مراد مب بقوله ثبت له الخيار بعد وقوعه أنه بعد وقوعه بالاذن وليس كذلك بل مراده بعد وقوعه بغير اذن ومحض كلامه انه اذا جاز له الشراء بالدين مع التزام الضمان جاز له الرضا به بعد وقوعه بغير اذن اذا التزم الضمان لان العلة عند ابن رشد في منع الشراء بالدين كون رب المال يأخذ ربحاً مالم يضمن فاذا التزم الضمان انتفت العلة ويلزم عليه انه اذا اشترى بغير اذن ثبت له الخيار ان التزام الضمان وهو ظاهر لكن انما يتم به الرد على طفي لو كان كلام ابن رشد هذا مسلماً وقد اعترضه ابن عرفة وسلم اعترضه مب نفسه فكيف يستقيم له الاحتجاج به وهو يسلم انه معترض انظر كلامه فيما أتى عند قوله أو بنسبة والله أعلم (ان شرطاً خاطئاً) قول مب عن طفي وهو المعتمد كما في أبي الحسن وابن عرفة الخ الذي في ابن عرفة هو مانصه ففي جواز ومنعه نقل التونسي مع الشيخ عن محمد ورواية أبي زيد مع ابن حبيب ثم قال التونسي ظاهر قولها أنقض المال دون ربح ونقص جازاً عطاؤه آخر ان كان بمنزلة جزء الاول كقول محمد لان شرطه مماثلة الجزء دليل عدم الخلط وقاله ابن رشد اه منه بلفظه وكلام ابن رشد الذي أشار اليه هو في نوازل سحنون من كتاب القراض ونصه ولا يجوز على أن لا يخلط به ويعمل بكل مال على حدة اذا كان على جزء آخر

(وشارك ان زاد مؤحلاً) قول مب  
خيث كان له الاذن الخ هذا لا يتم  
به الرد على طفي الاول كان مسلماً  
وقد اعترضه ابن عرفة كما نقله مب  
وسلمه عند قوله الاتي أو بنسبة  
انظره والاصل قلت لكن اعترض  
ابن عرفة انما هو في المتكردون  
المدير كما يأتي (ان شرطاً خاطئاً) قول  
مب عن طفي وهو المعتمد الخ  
فخوه لا يبي على لكن بحث معيه في  
الاصل بوجهه انظر هاهنا وقوله  
وابن عرفة فيه فظهر بل كلام ابن  
يونس يفي بدرحمان قول ابن المواز  
وكذا اقتصر صاحب المعين عليه  
كما في الاصل



وأما إذا كان على الجزء الأول ففيل أنه يجوز وقيل أنه لا يجوز حكاه ابن المواز عن ابن القاسم  
من رواية أبي زيد عنه والأول ظاهر المدونة اهـ منه بلفظه فليس فيه ما عزاه له طي  
وسلمه له مب فان كان فهم ذلك من عزوه فلا دليل له فيه لأنه كما نسب المنع لابن القاسم  
وابن حبيب نسب الجواز لابن المواز وظاهر المدونة لابن رشد والتونسي وقد وافق ابن يونس  
من ذكر على أنه ظاهر المدونة كما ذكره مب نفسه وقد ذكر ابن ناجي في شرح المدونة  
أن أبا محمد حل المدونة على ما لابن القاسم وابن حبيب وأن ابن يونس وابن رشد قالوا لا قول  
محمد هو ظاهر المدونة **قلت** المدونة فيها مسئلتان في موضعين وأحدهما موافق بفقهم  
لما فهمه أبو محمد والآخر هو الذي استدل به التونسي وابن رشد وابن يونس ونص المدونة  
وان قارضت رجلا على النصف فلم يعمل حتى زدت ما لا آخر على النصف على أن يخلطهما  
فهذا جاز اهـ منها بلفظها ثم قالت بعد بقرين مانصه وان تجزى في الأول وباع فنض في يديه  
ثم أخذ الثاني فان كان باع برأس المال الأول سواء جازاً أخذ الثاني على مثل جزء الأول لأقل  
ولأكثر اهـ منها بلفظها فقوله في النص الأول على أن يخلطهما مفهوماً أنه لا يجوز على  
غير الخلط وعلى ذلك جعلها أبو محمد وجعلها غيره على أنه لا مفهوم لذلك مستدلين بكلامها  
الثاني لأنه نص في أنه لا يجوز على جزء أقل أو أكثر ومذهب في المدونة وغيره أنه على الخلط  
يجوز بجزء أقل أو أكثر قال في المدونة بعد نصها الأول مانصه قيل فإذا زدت ما لا على الثالث  
قال لم يجز ما لا دفع المالكين أحدهما على النصف والآخر على الثالث إذا كان لا يخلطهما  
اهـ منها بلفظها ومثله لابن يونس عنها وزاد متصلاً به مانصه قال يحنون ويجوز على أن  
يخلطهما لأنه يرجع إلى جزء واحد معلوم وقد تقدم شرح ذلك وحسابه في الباب الذي قبل  
هـ هذا محمد بن يونس وروى أبو زيد عن ابن القاسم لا يجوز على غير الخلط وان كان على نصف  
ونصف وكذلك قال ابن حبيب وقال ابن المواز إذا كان على جزء واحد جاز وان شرط أن يعمل  
بكل مال على حدة محمد بن يونس وهو ظاهر المدونة في قوله فان نض المال ولم يكن فيه نقص  
ولاربح جاز إذا كان مثل جزئه فقوله إذا كان مثل جزئه دليل على أنه على غير الخلط وأما على  
الخلط فتجوز وان اختلف اهـ منه بلفظه ثم ذكر كلام المدونة الثاني وقال عقبه مانصه  
محمد بن يونس يريد على أن لا يخلطهما ولو كان على الخلط جاز على كل حال انتهى منه بلفظه  
فانت تراه قد جزم بحمل المدونة على ما ذكره وهو يفيد رجحان قول ابن المواز ولذلك اعترض  
في ضيق على ابن الحاجب في تصديقه بقول ابن القاسم وابن حبيب وحكاية قول محمد بقيل  
ويقيد رجحانه أيضاً اقتصار صاحب المعين عليه ونصه إذا أخذ قراضاً بعد قراض فان كان  
قبل العمل جاز سواء كان جزءاً ربح متفقاً أو مختلفاً إذا شرط الخلط فان كان على أن لا يخلط  
فان كان الجزء واحد جاز عند ابن المواز قال بعضهم وهو ظاهر المدونة وان كان بعد أن شغل  
المال فان كان على الخلط لم يجز وان كان على أن لا يخلط جاز \* (فرع) \* وفي المدونة فان  
تجزى في المال فباع ونض في يديه ثم أخذ الثاني فان كان مثل رأس المال جازاً أخذ الثاني على  
مثل الجزء الأول لأقل ولأكثر \* (تنبيه) \* قال بعض المتأخرين يريد على أن لا يخلطهما  
وان كان على الخلط جاز على كل حال اهـ منه بلفظه وقد رجح أبو علي ما رجحه طي فقال بعد



أنتال مانصه وإذا ثبت هذا فقول المتن أن شرطاً خاطئاً هو شرط في المختلفين ولا اشكال وفي  
المتفقين على قول ابن حبيب وهو الذي يفهم ترجيحهم من ابن الحبيب وإن اعترضه هو في  
ضريح بلايان ثم قال وهذا هو ظاهر المتن وهو الأرجح فيبقى على ظاهره أن شاء الله سيما وهو  
قول ابن القاسم وظاهر المدونة رأيت نزاع المشيوخ فيه وهم ذاتهم ما في اعتراض الناس على  
ظاهر المتن بل قال المصطفي فان شرط الخلط جازاً يختلف الجزء أم لا وإن شرط افراد كل مال  
بالتجريم يجوز لأن أخذ الثاني بعد العمل بالاول الخ فاقصر على ما رأيت به ولم يذ كر مقابله  
أه محل الحاجة منه بلفظه قلت وفيه نظر من وجوه أحدها قوله وإن اعترضه في  
ضريح بلايان فإنه في ضريح بين وجه اعتراضه لقوله بعد ذكره قول ابن المواز مانصه ابن  
يونس وغيره وهو ظاهر المدونة لأنه لا يتهم أن يعمل في أحدهم جادون الآخر لاستواء  
نصيبه فيهما أه فكيف يقال أنه اعترضه بلايان مع أن له سلفاً في اعتماد ذلك سيما  
رأيت في كلام صاحب المعين ثانياً قوله وظاهر المدونة رأيت نزاع المشيوخ فيه  
فإن الأكثر منهم على ما في ضريح وأبو محمد انفرد بوجهه بما ذكر عنه مع أن الموضوع الذي  
يشهد له لا يلزم على حـ له تأويله بالغامض فهو مني والموضع الذي استدل به الأكثر يلزم  
على حـ له على إطلاقه التناقض كما بيناه قبل فأنام له بالتصاف ثالثاً قوله بعد ذكره كلام  
المصطفي فاقصر على ما رأيت به ولم يذ كر مقابله فيه نظر ظاهر يفتن للبتل نقل كلام المصطفي كاه  
وذكر ما تركه منه وذلك بعد تسليم أمر وهو أن دفع ما بين معاً أو متعاقبين قبل شغل الاول  
أو بعده وبعد نضوضه مساوياً بلا نقص فيه ولا ربح حكيم الجميع واحد وتسليم ذلك  
لا يسع أباعاً على نفسه ولا غيره إنكاره أما استواء حكم دفعهما معاً أو متعاقبين قبل شغل  
الاول فهو صحيح كلام ابن القاسم في المدونة الذي قدمناه وهو قوله أقبـل فإن زدته مالا  
على الثالث الخ فإنه سئل عن دفعهما متعاقبين الخ فأجاب بقول مالك في دفعهما معاً وقد  
استشكل بعضهم جواب ابن القاسم بأن المسؤل عنه مال بعد آخر والمقيس عليه ما دفعهما  
معاً فلا يلزم من منع هذه منع الاولى قال ابن ناجي في شرح المدونة مانصه وفيه نظر لأن المال  
الاول إذا لم يعمل به فهو منحل فكأنه أخذ المالكين معاً أه منه بلفظه وهو ظاهر وأما استواء  
مانض مساوياً بدون زيادة ولا نقص لهذين فما خوذ من تعليل ابن ناجي المسد كور ومن  
استدل بالتونسى وابن رشد وابن يونس وغيرهم لحـل كلامها الاول الذي قدمناه على  
الإطلاق غيره يعتبرين مفهومه بكلامها الثاني مع أن الاول في دفع الثاني بعد الاول قبل  
شغله والثاني في دفعه بعد شغله ونضوضه مساوياً وهو صريح في استواء حكمهما فإذا علمت  
هذا فنقص المصطفي على اختصار ابن هرون ومن أخذ من رجل قراضاً بعد قراض فان كان  
قبل العمل بالاول وشرط خلطهما جازاً على مثل الجزء الاول أو على خلافه وإن شرط افراد كل  
منهما بالتجريم يجوز وأن أخذ الثاني بعد العمل بالاول وشرط الخلط نظرت فان كان في المال  
ربح أو وضعية أو كان في سلع لم يجوز أن كان ناضولاً يكن فيه ربح ولا وضعية جازاً قاله مالك  
في المدونة وإن شرط الافراد نظرت فان لم يكن في المال ربح ولا وضعية جازاً بمثل الجزء الاول  
وإن كان فيه وضعية لم يجوز بوجه وإن كان فيه ربح منع ابن القاسم وأجازه غيره بمثل



الجزء الاول اه منه بلفظه فكلامه نص صريح في جواز دفع الثاني بعد نصوص الاول مساو بما يجوز مساو الاول على شرط الافراد وظاهر كلامه أنه لا خلاف فيه وما استدل به أبو علي من قوله أولاً في المتعاقبين قبل شغل الاول وان شرط افراد كل منهما بالتجرب لم يجوز لادليل له فيه لانه ليس صريحاً في أنه أخذه على مثل الجزء الاول وانما هو ظاهر في ذلك لانه ذكره بعد قوله جاز على مثل الجزء الاول أو على خلافه فيجب صرفه عن ظاهره ووجهه على الجزء المختلف لتصرّحه آخر الجواز في الجزء المتفق على وجهه فيبدأ أنه لا خلاف فيه فكلام المصطفى شاهد لوضوح لا عليه ولئن سلمنا حمل أول كلامه على اطلاقه تـسـليماً جديلاً لم يكن فيه حجة على ضيق الا في أول كلامه وهو في آخره شاهد له بأقوى من شهادة أوله عليه وهذا على سبيل الجسارة والافرد ظاهره أصريحه متعين لما ذكرناه في غير موضع عن ابن رشد وغيره من أن التوفيق بين كلام الأئمة مطلوب ما أمكن اليه سبيل فكيف بامام واحد في موضع واحد كما هنا فتأملها باناف ولا تنظر لجلالة طفي وأبي على فان النظر الى مجرد جلالة القائل ليس من دأب ذوي التحصيل وان كنت ناظر لذلك فلا تغفل عني جلالة أبي المودة خليل وحسبنا الله ونعم الوكيل \* (تنبيه) \* قول ابن يونس وقد تقدم شرح ذلك أشار به الى ما ذكره قبل ونصه لانه يرجع الى جزء مسمى مثال ذلك لو دفع اليه مائتين مائة على الثلث للعامل ومائة على النصف على أن يخططها ما بحسبها أن ينظر أقل عدده نصف وثلث صحيح وذلك ستة فقد علمت أن للعامل من ربح أحد المائتين نصفه ومن الآخر ثلثه فخذ نصف الستة وثلثها وذلك خمسة ولرب المال نصف ربح المائة الواحدة وثلثا ربح الاخرى فخذ نصف الستة وثلثها وذلك سبعة فتجمع ذلك مع الخمسة التي صحت للعامل فتكون اثني عشر فيقسمان الربح على اثني عشر جزءاً للعامل خمسة أجزاء وذلك ربع الربح وسدسه ولرب المال سبعة أجزاء وذلك ثلث الربح وربعه وقد غلط في حسابها ابن مزين وجعلها ما يقسمان الربح على تسعة وهو غلط فأعرفه اه منه بلفظه وقد وجه أبو محمد صالح ما قاله ابن مزين بتوجيهين ثم قال وفيهما معانظر والله أعلم (أوبجر) قول ز لخطر قال في المصباح الخطر الاشراف على الهلاك والتلف والجمع أخطار مثل سبب وأسباب اه منه بلفظه وفي القاموس الخطر بالتحريك الاشراف على الهلاك اه منه بلفظه (أوبيتاع سلعة) القاموس السلعة بالكسر المتاع وما يتجر به اه منه بلفظه قول ز لقله ربح بها أولو ضيعة فيها هذا القيد فيه نظر لخالقته لاطلاق الأئمة (وضمن ان خالف) قول ز ولا يضمن السماوي بعد ما يريدو يقبل قوله ان التلف وقع بعد الرد كذا في ح عن ظاهر المدونة وأبي الحسن ولم يحك فيه خلافاً ونقل ابن ناجي عن أبي الحسن مانصه وهو مصدق في الرد عند ابن القاسم وعند عبد الملك ضامن اه منه بلفظه قلت وكلام المدونة يوافق ما عراه لابن القاسم لانه زاد فيها بعد نصم الذي في ح مانصه كمن أخذ ودبعة عنده أو بعضها ثم رد ذلك مكانه فضاءت لم يضمن اه منها بلفظها فتشبه ذلك بمسئله الودبعة فيفيد أن القول قوله في رد هالانه اراجح في الودبعة حسماً بتقديم \* (تنبيه) \* لم يعارض أبو الحسن ولا ابن ناجي ولا ح هذه المسئلة بمسئلة المدونة

(أوبجر) قول ز لخطر قال في المصباح الخطر الاشراف على الهلاك والتلف والجمع أخطار مثل سبب وأسباب اه ومنه في القاموس (أوبيتاع سلعة) هي بالكسر المتاع وما يتجر به كافي القاموس وقول ز لقله ربح بها هذا فرض مثال لا تخصيص لاطلاق الأئمة (وضمن ان خالف) قول ز ولا يضمن السماوي بعدها الخ يعني ويقبل قوله ان التلف بعد الرد كذا في ح عن ظاهر المدونة وأبي الحسن ولم يحك فيه خلافاً انظر الاصل والله أعلم



فمن تعدى بالداية المكثرة نحو المليون والميل ثم رجع فغطت في المسافة المأذون فيها أنه  
يضمن وقد قال ابن ناجي نفسه ان ما فيها هو المشهور وانما عارض ح ما هنا بما في ضيق  
عن اللغمية ونصه وانظر هذا مع ما حكاه اللغمي في مسئلة اذا زرع أو ساقى الاتية الخ  
وأشار الى قوله هناك ما نصه قال في ضيق واذا ضمنه بالتعدي لمخاطبته في موضع الظلم  
فلا فرق بين أن تكون الخسارة بسبب الزرع أو من سبب الظلم قاله اللغمي لانه متعدد في  
أصل فعله اه منه بلنظفه ووجه تنظيره أنه ضمنه السماوى في مسئلة الزرع ولم يضمنه في  
مسئلة القراض وقد نقل جس كلام ح ولم يجب عن تنظيره وقد أجاب أبو علي عن  
المعارضتين معا ونصه وقد يفرق بين مسئلتى المدونة في الداية والقراض الراجع من السفر  
المنهي عنه أن الهلاك في الداية يحتمل ولو على بعد أن يكون الهلاك من التعدي ولا  
كذلك في القراض ومسئلة الزرع اذا هلك من سبب غير الجور فانه هلك ومظنة الجور لم  
ترفع ولا كذلك السفر اذا رجع فانه لم يبق للعداء أصل وان كان هذا الفرق ضعيفا لان  
الضمان تابع للتعدي من حيث هو تعداه منه بلنظفه قلت فرقه الاول ظاهر ووجهه  
أن الهلاك قد يكون نشأ عن تلك الزيادة ذهبا أو اياها بانضمامه الى المسافة المأذون فيها وان  
كانت الزيادة وحدها لا ينشأ عنها الهلاك عادة ولذلك يقولون الشئ مع غيره غيره وحده  
وجوابه الثاني ظاهر أيضا وقوله باثره وان كان هذا الجواب ضعيفا لالتصان تابع الخ  
فيه نظرا لانه منقوض برد الودعة بحسب ما مر واحسن من جوابه عن معارضة ح أن يقال  
ان السماوى في مسئلة الراجع من السفر بالقراض لم يقع في زمان التعدي ولا في محله وفي  
مسئلة اللغمية وقع في محله فتأمل به انصاف والله أعلم (أو حر ك بعد مونة عينا) قول مب  
تقييد ابن يونس هو المعتمد عند أبي الحسن الخ هو المعتمد أيضا عند ابن ناجي اذا أتى به تقييدا  
للمدونة ويشهد له من جهة المعنى قول ابن عرفة ما نصه وان خرج به ولم يشتر به شي حتى قام  
غرماء رب المال لم يكن لهم شئ لانهم انما يتسببون به وهو غير قادر على أخذه فكذا  
غرماءه ولو لم يقره كرية لم يكن لهم نقض عقوده اه منه بلنظفه فقوله لانهم انما يتسببون  
به الخ يجري مثله في الورثة فتأمل (أو شارك وان عاملا) قول ز رب المال أو لغيره  
المبالغ عليه انما هو عامل رب المال لانه المتوهم انظر ضيق والله أعلم (ولا يجوز  
اشتراؤه من ربه) قول ز لانه يؤدي الى قراض بعروض الخ أي يتمان على ذلك كما قاله  
ابن رشد في أول رسم من سماع ابن القاسم من كتاب القراض ونصه لانهم يتمان على القصد  
الى القراض بالعروض اه منه بلنظفه وهذا هو الصواب في التعليل لا ما ارتضاه مب  
تبع الشئ المساوى لانه يقتضى الكراهة ولو وقع الشراء بعد العمل لوجود العلة فيه وهي  
تدور مع معلولها وجودا وعدمه أن ز تبع الضيق قيد الكراهة بما اذا كان الشراء  
قبل العمل وسلم له ذلك مب نفسه وغيره وأصله لابن رشد في الرسم المذكور انفا ونصه  
وهذا عندى اذا وقع الشراء بالمال الذى دفع اليه قبل أن يصرفه كان قد غاب عليه أو لم  
يغب عليه وأما ان وقع الشراء بما تنص يد العامل بما نعه من السلع التي اشترى للقراض  
فيصدق ان على أنهم لم يعملوا على ذلك قول واحد والله أعلم اه منه بلنظفه وبجث ضيق

(أو حر ك بعد مونة الخ) قول مب  
عند أبي الحسن الخ هو المعتمد عند  
ابن ناجي أيضا (وان عاملا) قول  
ز رب القراض هذا هو المبالغ  
عليه لانه المتوهم كافي ضيق  
(ولا يجوز اشتراؤه الخ) قول ز  
لانه يؤدي الى قراض الخ أي يتمان  
على ذلك كما لابن رشد وهذا هو  
الصواب في التعليل لا ما ارتضاه  
مب تبعه لانه يقتضى الكراهة  
ولو وقع الشراء بعد العمل وليس  
كذلك كما في ابن رشد وضح وبجث  
المصنف في ضيق يجب عنه بان في  
الصرف علة أخرى وهي الصرف  
المستأخر لانه رجع اليه رأس ماله  
وصار قد أعطاه ذهباً ماله على أن  
يرد اليه عند المفاضلة ورفاه مثلاً  
في يتمان على القصد الى ذلك كما قاله  
ابن رشد انظر الاصل والله أعلم  
وقول ز أو المفاضلة الصواب  
اسقاطه (أو باكثر) قلت قول ز  
فان فعل كان له أجر مثله بل يكون  
مشاركاً بما زاد كما مر



في هذه العلة بكتراهم في المدونة مصارفته الخ يجب عنه بأن الصرف وان اتفت فيه هذه  
 العلة فقد خلقتهم اعلة أخرى قال في أول مسئلة من الرسم المذكور انفا مانصه قال يحنون  
 أخبرنا ابن القاسم قال مالك لا ينبغي أن يصطرف صاحب المال من صاحبه الذي قارضه  
 قبل أن يعمل قال القاضي أما اصطراف صاحب المال من المقارض قبل أن يعمل بالمال  
 فالمكروه فيه بين والذي يدخله الصرف المستأخر لانه اذا كان رأس مال القراض وورقا  
 فصرفه منه ذهب أو ذهباً فصرفه منه يورق كان قد رجع اليه رأس ماله وصار قد أعطاه  
 ذهباً على أن يرد اليه عند المفاصلة وورقاً أو ورقاً على أن يرد اليه عند المفاصلة ذهباً فتم مان  
 على القصد الى ذلك والعمل به اهـ منه بلفظه وقول ز وكذا بعد العمل أو المفاصلة انظر  
 ما معني قوله أو المفاصلة وكيف يتصور شراء العامل من رب المال بعد المفاصلة للقراض  
 وليس في ضيق ما ذكره عنه فالصواب اسقاطه (وجبر خسره) قول ز ولوعلمنا  
 وقدر على الاتصاف منه ما فيه نظير بل غير صحيح لانه اذا علمنا وقدر على الاتصاف منها  
 داخلان في قول المصنف قبل فكاجبني فالواجب تقييد اللص والغاصب ونحوهما بما اذا  
 لم يعرف أو لم يقدر على الاتصاف منه وكلام الغمى كالصرح في ذلك فانه قال مانصه فان  
 قدر بعد ذلك على الغاصب للغمسين كانت في الربح واقسمها انصتين اهـ منه بلفظه وهو  
 يدل على أن الغاصب الذي جبر الربح ما أخذه كان غير مقرر عليه وهو واضح غاية فتأمل  
 بانصاف وانته أعلم (الأن يقبض) قول ز وهو ظاهر ما مالك وابن القاسم الخ بل هو  
 مصرح به عنهم في المدونة وغيره وصرح ابن ناجي بأنه المشهور ونص المدونة ولو كان  
 العامل قد قال رب المال لا أعلم حتى تجعل ما بقي رأس المال فقهلاً وأسقطا الخسارة فهو  
 أبدأ على القراض الاول وان حاسبه وأحضرة ما لم يقبض منه اهـ منه بلفظه ومثله في  
 ابن يونس عنهم اوزاد مانصه قال أصبغ على بلب الصحة والبراءة اهـ منه بلفظه قال ابن  
 ناجي في شرحه امانصه قوله ولو كان العامل قد قال رب المال الخ ثم أصبغ قولها بأن يكون  
 قبضه الحسي على باب الصحة والبراءة حكاه ابن يونس قال المغربي البراءة أن يتبرأ والصحة  
 احترازاً من أن يضمرفي أنفسهم ما القراض الاول وما ذكره في الكتاب هو المشهور اهـ محل  
 الحاجة منه بلفظه وهو تابع في تشهيره لقول شيخه ابن عرفة انه المعروف من المذهب  
 ويأتي لفظه قريماً ان شاء الله وقول ز وحكي الشارح مقابله عن جمع الخ أصل ما في  
 الشارح لصح مع تسمية الجمع الذي أبهم الشارح وأصل ما في ضيق لابن يونس فانه ذكره  
 عن ابن حبيب وزاد عقبه مانصه قاله ربيعة ومالك والليث ومطرف وابن الماجشون ومن  
 لقيت من أصحاب مالك الا ابن القاسم اهـ منه بلفظه لكنه تعقبه بقوله بعده مانصه قال  
 أبو محمد بن أبي زيد والذي ذكره ابن حبيب عن ابن القاسم هو قول ربيعة والليث ذكره ابن  
 المواز قال وأخبر أصحاب مالك عنه أنه قال لا يجوز أن يتفاسلوا حتى يحضر جميع المال ثم  
 يقبض رأس ماله ثم يقسمان الربح اهـ منه بلفظه ونحوه في ضيق عن المازري ونصه  
 المازري وهذا الذي نقله ابن حبيب عن هؤلاء الفقهاء رأيت ابن المواز نقل عنهم في الموازية  
 خلافه اهـ منه بلفظه وقول ز قال أي الشارح واختاره غير واحد الخ أصل ما في الشارح

(وجبر خسره الخ) قول ز وأخذ  
 لص او عاشر ولو علم الخ الصواب  
 تقييدهما بما اذا لم يعرف أو لم يقدر  
 على الاتصاف منهما والافهما  
 داخلان في قوله قبل فكاجبني  
 وكلام الغمى كالصرح في هذا  
 انظر الاصل (الأن يقبض) قول  
 ز وهو ظاهر ما مالك وابن القاسم  
 بل هو مصرح به عنهم في المدونة  
 وغيره وصرح ابن ناجي بأنه المشهور  
 وابن عرفة بأنه المعروف من المذهب  
 وقول ز وحكي الشارح مقابله  
 الخ أصله في ضيق تبعه لابن  
 يونس وتعقباه بكفي الاصل وقول  
 ز واختاره غير واحد هذا أصله  
 لصح تبعه لابن عبيد السلام  
 وتعقبه ابن عرفة بقوله لا أعرفه  
 ومشاهير مؤلفي المذهب ليس لهم  
 في ذلك شيء وقول ز وهو  
 الاقرب الخ أصله لصح أيضاً  
 وفيه نظروا نسله أبو علي وجس  
 انظر الاصل والله أعلم



لصيح تبعا لابن عبد السلام وقد تعقبه عليه ابن عرفة ونصه ابن عبد السلام اختار غير  
 واحد من المتقدمين والمتأخرين قول ابن حبيب وهو ظاهر الموطأ قلت انظر ما ذكره  
 عن غير واحد لا يعرفه ومشاهير مؤلفي المذهب كالصقلي واللخمي والتونسي وابن رشد  
 ونحوهم ليس لهم في ذلك شيء وكذا ما نقله عن الموطأ محل الحاجة منه بلفظه وقول  
 ز عن الشارح وهو الاقرب لان الاصل اعمال الشروط الخ أصله لصيح أيضا وقد  
 نقله أبو علي وجس وسماه وفيه نظر اقول صيح نفسه قبل هذا ما نصه اذا تجر نفس  
 ثم ربح فان الخسران يجبر بالربح وانما يقتسمان ما زاد على رأس المال لان هذه سنة  
 القراض ولا خلاف في ذلك اه منه بلفظه فهذا نص صريح منه على أن القائلين باعمال  
 الشرط متفقون مع القائلين بالغائه على أن سنة القراض عند السكوت هي الجبر وإذا  
 كان الحكم ما ذكره فالأصل في الشروط المخالفة لمقتضى العقد الغاؤها لا اعمالها وقد  
 اعتبروا ذلك هنا فصرح في المدونة وغيره بأن شرط ضمان العامل ينسده وعلوه بما فاته  
 لسنة القراض وقالوا في شرط أن لا يجبر الخسر بالربح انه ملغى وعلوه بما تقدم فأنمله  
 بانصاف والله أعلم (وان تلف جميعه لم يلزمه الخلف) قول مب فيه نظري بل صرح  
 اللخمي بعدم الجبر الخ تبع فيما قاله طي وفيه نظري من وجوه أحدها أنهم ما أطلقا فيما  
 نسباه اللخمي واللخمي انما قاله فيما اذا ضاع البعض بعد شغل المال لانه موضوع كلامه  
 واقله بعد ما نقله عنه مانصه ولهذا جاز أن يدفع الخسرين وهي قراض ثان بعد اشغال  
 الاول اه محل الحاجة منه بلفظه ثانيا ان ما ذكره عن اللخمي نقله ابن يونس عن  
 بعض القرويين ولكنه خلاف المنصوص فقد قال ابن يونس قبل ذلك مانصه ابن المواز  
 قال ابن القاسم ولو أخذ مائة قراضا أخذ له اللصوص خمسين فأراد ما بقي فأنمله المائة  
 لتكون هي رأس المال فان رأس المال في هذا خمسون ومائة حتى يقبض ما بقي على  
 المناصلة وكذلك لو رضى أن يبقى ما بقي رأس المال لم ينفعه ذلك اه منه بلفظه ثالثا  
 قولهم ما ونحوه لابن عرفة عن التونسي فانه يفيد أن ابن عرفة أتى بالتونسي فقهاء مسلما  
 ولم ينقل ما يخالفه وليس كذلك فان ابن عرفة ذكر كلام ابن المواز الذي قدمناه عن ابن  
 يونس وقال عقبه مانصه التونسي انما يتم هذا ان صار المال مائتين لوجوب بعض  
 الربح على الخمسين الباقية من المائة والخمسين الثانية فتاب الاولى لا قسم فيه لوجوب  
 جبر نقص المائة ومناب الثانية منه ربح يقسم قلت قوله انما يصح هذا اذا صار المال  
 مائتين نص في مخالفة حكم هذه المائة قبل بلوغها مائتين لحكمها حين بلوغها مائتين  
 وليس كذلك لان حكمها اذا تم جبر مناب الخمسين الباقية منه لما سبق والزائد عليه ربح  
 يقسم كمناب الخمسين الثانية وبلوغ المال في ذلك مائتين وعدمه سواء فان قيل مراده  
 لا قسم لربح الخمسين الباقية بحال قبل بلوغ المال مائتين قلت ان كان مراده هذا  
 فانه بارة عنه انما هي بلفظ اذا زاد المال على مائتين وقوله انما يجري على ما تقدم من قول  
 ابن حبيب في رفع حكم القراض الاول بعد قبضه بمجرد قوله ذلك والرواية على معروف  
 المذهب مستقيمة فتعقبه تعقب عليه اه منه بلفظه فيا عجبا كيف يستدل بكلام ابن

(وان تلف جميعه الخ) قول مب  
 فيه نظري بل الصواب ما لرواية  
 ودراية وما لللخمي خلاف المنصوص  
 انظر الاصل ولا بد



عرفة هذا على ز وكيف يصدره - ذا من له في التحقيق كطفي و مب أو فر نصيب  
وان صدور هذا من المان أغرب الغريب وما احتج به اللغوي لما قاله من أنه بعد شغل الاول  
قراض مستأنف ولذلك جاز لا يخفى ما فيه اذ لو كان قراضا مستأنفا ما جبر العامل على قبضه  
اتفاقا ولا رب المال على خلفه عند المغيرة كما ذكره هو نفسه اذ ليس عندنا قراض يجبر عليه  
من أياه فتأمل به بانصاف وتحصل أن الصواب ما عليه ز رواية ودراية والمجد لله بالانهاية  
(وان تعدد فالربح الخ) قول ز فلا يجوز صرح الشارح وح بأن هذا هو المشهور وروان  
كان يحنون اعتراضه وقال بالجواز وقال ابن رشد في رسم البيع والصرف من - مع أصبغ  
من كتاب القراض مانصه وهو اعتراض صحيح بيناه منه بلفظه فلا يعدل عن المشهور  
وقول ابن القاسم في المدونة لا اعتراض يحنون وتصحيح ابن رشد له وقول ز وله ما حينئذ  
أجر من له ما على الرابع كما يفيد ح ما ذكره من أن كلام ح يفيد ذلك صحيح فانه نقل  
عن ضيغ الخلاف في ذلك وأن التونسي قال يكونان أجيرين وقال فضل لهما قراض  
مثلهما وان ابن عبد السلام قال قول التونسي أظهر عندى وأجرى على قواعد المذهب  
اه وقال عقبه مانصه وهو الجارى على ما قدمه الشيخ في قوله وفيما فسد غيره أجره مثله  
وانه أعلم اه منه بلفظه وهو خلاف ما رجحه أبو على ونصه وقوله فالربح كالمثل مفهومه  
ان لم يكن كذلك فالقراض غير جائز ويقسم الربح بينهما على ما شرط الان الربح تابع  
لعملهما وهذا يدل له قول المتن في باب الشركة مانصه وتفسد بشرط التفاوت ولكل أجر عمله  
للاخر فوله والكل الخ هو الدليل على أن الربح يقسم بينهما على ما شرط او يدل عليه أيضا  
قول المتن وكذا روى وذى بيت الخ والمسائل واحدة في الحكم اه محل الحاجة منه بلفظه  
فريجه بجزء به وشرحه به كلام المصنف ولا يخفى ما في استدلاله بكلام المصنف في الشركة  
اظهار الفارق بينهما وبين مسئلة المصنف هذه لان قسمهما للربح هنا على ما شرط افرع  
عن استحقاتهما أياه ونحن لانسلم ذلك لانه قراض فاسد فالصواب ما رجحه ح ومن تبعه  
وهو الذى اختاره أبو الوليد بن رشد في الرسم المارآته بعد ما قدمناه عنه يسير ونصه قال  
فضل والقياس على مذهبه أن يرد العاملان الى قراض المثل لان ما زيادة داخله في القراض  
والقياس عندى على ما يوجب النظر الصحيح أن يرد العاملان الى أجره المثل ألا ترى أنه  
قال في المدونة لانه كأنه قال لاحدهما عمل مع هذا على أن للربح بعض عمل هذا  
اشرط رب المال من المنفعة لاحد العاملين فكأنه اشترطها لنفسه لماله من القرض  
في جر النفع اليه وبين ذلك المسئلة الواقعة بعد هذا من هذا الكتاب ومسئلة المدونة اذا  
دفع اليه ما لا قراضا على أن يجعل معه من يصيرها بالتجارة اه منه بلفظه وبه يظهر للوجه  
الفرق بين مسئلتى الشركة وهذه المسئلة وقد أغفلوه كلهم وهو أحق بالاستدلال به والله  
الموفق (فرع) \* قال في رسم ان أمكنتنى من - مع عيسى من كتاب القراض مانصه  
أرأيت المتقارضين يقتسمان المال فيتلف من أحدهما ما يؤدى الاخر هل يلزم الذى  
أدى غرم ما لم يؤد صاحبه أم لا ضمن عليه فيما تلف يد صاحبه أم هل يكونان متعدين  
حين اقتسما المال أم لا مرفيه قال نعم يلزم الذى أدى ما تلف من صاحبه قال القاضي

(وان تعدد فالربح الخ) قول ز  
فلا يجوز أى على المشهور كما للشارح  
وح خلافاً لـ يحنون وابن رشد  
وقول ز على الرابع الخ هذا هو  
الصواب كما يدل له قوله وفيما فسد  
غيره أجره مثله وهو الذى اختاره  
ابن رشد خلافاً لـ ابى على من قسم  
الربح بينهما على ما شرط وانظر حكم  
مالواقتسم المتقارضان المال بغير  
اذن ربه في الاصل قلت وقول  
ز وعلى الثالث الاخر عبارة مختلة  
انظر ح وق (وانفق الخ) قلت  
هذا هو المعروف في المذهب ومال  
بعض الشيوخ الى أنه لا يتفق الا باذن  
رب المال وقال ابن عبد السلام  
لا يعدل على أصل المذهب أن يكون  
له ما زاد على نفقة الحضر فقط ونحوه  
في ضيغ عن عبد الوهاب



أوجب ابن القاسم على المقرضين ضمان المال إذا اقتسماه وهو قول ابن الماجشون في الوصيين فيضمن كل واحد منهما ما على مذهبه ما يبيده وما يبيد صاحبه ان تلف شي من ذلك يضمن ما تلف يبيده لرضاه برفع يده صاحبه عنه ويضمن ما يبيد صاحبه بتسليمه اياه اليه وكذلك المودعان والمستبضعان ثم وجهه وقال ولسحقون في نوازل بعد هذا في الوديعة والقراض أنهم ان اقتسماهما لم يضمناهما وكذلك البضاعة على مذهبه اذا لفرق في ذلك بين القراض والوديعة والبضاعة وهو قول أشهب وابن عبد الحكم في الوصيين ثم وجهه هذا القول أيضا وقال مانصه وقول ابن القاسم أظهر اه محل الحاجة منه بالنظر ونقله ابن عرفة مختصرا وأقره وعلى الضمان في الوصيين اقتصر المصنف في باب الوصية والله أعلم (ولم بين بزوجه) قول مب والذى في عبارة الأئمة انما هو الدخول الخ ما قاله ز صواب لقول الواوغي في حاشيته عند قول المدونة ولو خرج بالمال الى بلدة فنكحهم أو وطنها فن يومئذ تكون نفقته على نفسه اه مانصه قوله فنكح بها القابسي يريد دعى الى الدخول لانه اذا دعى لزمته نفقة زوجته فيكون حينئذ مستوطنا ولا يكون بعد النكاح مستوطنا اه منها بالنظر وانقله غ في تكميله وأقره ونقل ابن ناجي عن كلامها السابق مانصه وقال أبو محمد قولها فنكح يريد دخول وقوله أبو ابراهيم وهو ضعيف ان لو كان كما قال لما زاد بعد ذلك وأوطنها وقال التونسي ان تزوج في بلد لم تسقط نفقته حتى يدخل حينئذ نصير بلده وفي لفظ المدونة احتمال اه منه بالنظر (غير أهل وح وعزو) قول ز وأما قاربة غير الزوجة فهم كالأجانب أنظره مع قوله بعد بقراب وشمل الحج والغزو سفره لصله رحم فانما امتدافعا ان يقال مراده بالاول أن القصد في الاول السفر للتجارة في بلد فيها أقاربه ومراد بالثاني أن القصد لصله الرحم والتجارة تباع لذلك فتأمل (واكتسى ان بعد) قول ز أو بموضع اقامته للتجرا الخ أنظر عزوه لت وهو في المدونة وغيرها انظر نص المدونة في ق \* (فرع) في نوازل سحقون من كتاب القراض مانصه وشمل سحقون عن المقرض يسلب هل يكتسى من مال القراض فقال نعم قال القاضي هذا بين على ما قاله لانه اذا كان من حقه ان يكتسى من مال القراض وجب اذا سلبت كسوته ان يخلفه من مال القراض لافرق بين الاولى والثانية والله التوفيق اه منه بالنظر \* (تنبيه) في خنا مانصه وانظر لمن تكون الكسوة عند المفاصلة نصوا أنها تبقى للعامل بخلاف بقية النفقة اه وفي قوله نصوا على أنها تبقى الخ نظريتين لك بنقل كلام الأئمة قال في رسم باع غلاما من سماع ابن القاسم من كتاب القراض مانصه وقال مالك فيما يفضل عن المقرض اذا قدم من سفره مثل الجبة وأشباه ذلك قال ما علمت أنه يؤخذ منه مثل هذا قال القاضي مثل هذا في نوازل سحقون ان رب المال اذا أخذ ماله من العامل لا يأخذ منه الثياب التي كان اشتراها لسفره من مال القراض الا أن يكون لها قدر وبال وهو مثل قول مالك في الموطأ وهو استحسان على غير حقيقة القياس ليسارة ذلك وهذا على أصله من كتاب الحدود في القذف من المدونة في الرجل يكسو امرأة بغير رضى من السلطان أو بغير رضى من السلطان ثم يموت أحدهما قبل انقضاء السنة أنه استحسان أن لا تتبع المرأة بشئ من

(ولم بين بزوجه) قول ز وأدعاه الخ هذا هو قول القابسي كفي حاشية الواوغي وتكميل غ وهو الصواب خلافا لمب (غير أهل الخ) قول ز فهم كالأجانب تأمله مع قوله بعد ومنه ل الحج والغزو الخ الآن يقال مراده هناك النص للتجارة وفيما يأتي القصد لصله الرحم والتجارة تباع (واكتسى الخ) قول ز كفي تب بل هو في المدونة كافي ق \* (فرع) \* لو سلب المقرض كسوته اكتسى ثانيا كافي نوازل سحقون وفيها أيضا ان رب المال اذا أخذ ماله من العامل لا يأخذ منه الثياب التي كان اشتراها لسفره من مال القراض الا أن يكون لها قدر وبال ابن رشد وهو مثل قول مالك في موطئه ولا ختلاف في ذلك أحفظ ما نظر الاصل والله أعلم وقول مب لسماع ابن القاسم أي وهو قوله أيضا كما نقله ابن يونس وهذا يدل على رجحانه ولذا اقتصر عليه الاقفاهي وأبو الحسن وقوله وصوب هو أي ابن رشد



ذلك لما بقي من السنة بخلاف النفقة وبالله التوفيق اه منه بلفظه ~~هـ~~ بن عرفة  
 مختصر او قال عقبه مانعه قلت وقول جهاد ما نضل معه بعد ان رجع الى بلده من طعام  
 اخذه من الغنمة بغير اذن الامام يا كل القليل ويتصدق بالكثير ليس بخلاف قولها في  
 نفقة العامل لان طالبها مدين وفي الجهاد مدين اه منه بلفظه ونص ما في نوازل سحنون  
 من كتاب القراض اذا كانت ثيابا لها قدر وبال فانها ترد وتباع ويدخل ثمنها في حلة المال وان  
 كانت ثيابا خفيفة نافهة ليس لها قدر ولا بال تركت للعامل كما قال مالك في القرية والحبل  
 والشئ الخفيف النافه قال القاضي مضي القول على هذه المسئلة مستوفى في رسم باع  
 غلاما من سماع ابن القاسم وهو نحو ما في الموطا ولا اختلاف في ذلك ا حفظه وبالله  
 التوفيق اه منه بلفظه وقول ز وفي كون البضاعة كاقراض الخ ما ذكره عن ابن  
 عرفة هو كذلك فيه وعزا الاول لسماع ابن القاسم مع رواية محمد والثاني لسماع القرينين  
 والثالث لرواية اشهب ثم قال وصوب هو اي ابن رشد دو اللغمي والصقلي الثاني اه محل  
 الحاجة منه بلفظه وقد اغدل عزو الاول لابن القاسم نفسه مع انه مصرح به في سماع  
 ابن القاسم الذي ذكره كما نقله ابن يونس اخر كتاب الوكالات ونصه ومن العتبية قال ابن  
 القاسم عن مالك في المذمعة مع يضاعفة يحسب عليه من نفقة نفسه قال ان كانت  
 كثيرة فذلك له واما النافه فلا وقاله ابن القاسم اه منه بلفظه ومثله لابي الحسن وهذا  
 يدل على رجحانه ولذلك والله اعلم اقتصر عليه الاقنوسى (وعتق باقيه) قول ز واما  
 ان حسب له فيما رجب عليه الخ قال نو حقه ان يقول واما اذا بيع ولم يعتق فياخذ  
 ربحه كما انه قد يجب عليه فيما وجب له اذا اعتق كمثلته اشتراء العامل من يعتق على  
 نفسه الاتية في قوله ومن يعتق عليه الخ اه منه بلفظه وما قاله ظاهر فأنامله (وللعامل  
 ربحه فيه) قول مب قلت قول ابن رشد للعامل قيمة ربع العبد صريح في أن له نصيبا من  
 الربح الخ صواب وكلام ابن رشد المذكور هو في المقدمات ونصها فصل واما ان اتاعه  
 وهو لا يعتق على رب المال فان كان للعامل فيه ربح يوم الشراء قوم على رب المال  
 نصيب العامل منه ان كان له مال كهيئة العبد بين الشريكين فان لم يكن له مال بقي حظ  
 العامل فيه رقية او سواء في هذا الوجه كان العامل مليا او معدما فصل في بيان وجه الفاظ  
 الكتاب في هذا الوجه قوله فيه ان اشترى العامل ابا رب المال وابنه وهو لا يعلم عتق على رب  
 المال يريد يوم الشراء وقوله فان كان فيه ربح دفع الى العامل عمال صاحب المال بقدر نصيبه  
 من الربح على ما قارضه عليه يريد ان كان في المال ربح يوم الشراء مثل أن يكون رأس  
 مال القراض مائة فيربح فيها مائة أخرى ثم يشتريه بالمالين فنصيب العامل منهم على هذا  
 التنزيل الربع فيغرم رب المال للعامل قيمة ربع العبد يوم الحكم ان كان له مال يوم الحكم  
 ويعتق كله عليه وان لم يكن له مال بقي ربعه رقية للعامل عنزلة العبد بين الشريكين يعتق  
 أحده مانصيه فهذا معنى قوله في الكتاب وارادته اه منها بلفظه ولم يجب مب عن  
 احتجاج طفي بكلام الغرياني وجوابه انه لاجحة فيه على رد ما لز لان موضوع كلام  
 ز أن المال فيه ربح يوم الشراء وذلك يدل على أنه اذا لم يكن فيه ربح يومئذ انه لاحق

(وعتق باقيه) وقول ز واما ان  
 حسب له فيما وجب عليه الخ قال  
 نو حقه ان يقول واما اذا بيع  
 ولم يعتق فياخذ ربحه كما انه قد  
 يحسب عليه فيما وجب له اذا اعتق  
 كمثلته اشتراء العامل من يعتق على  
 نفسه الاتية في قوله ومن يعتق  
 عليه الخ اه (وللعامل ربحه الخ)  
 قول مب صوابه ربع قيمة العبد  
 أي بناء على من أعتق جزءا مشتركا  
 يقوم جميعه عليه ويغرم لمن شاركه  
 جزأ من تلك القيمة وعليه المصنف  
 وابن رشد يقول الواجب عليه غرم  
 قيمة الجزء وهو ظاهر المسدونة  
 والرسالة وصرح ابن ناجي والقلشاني  
 بمشهوريته وقول مب صريح  
 في أن له نصيبا الخ أي واما كلام  
 الغرياني فلا حجة فيه على رد ما لز  
 لان موضوع ز أن المال فيه  
 ربح يوم الشراء وذلك يدل على انه  
 اذا لم يكن فيه ربح يومئذ انه لاحق  
 للعامل وان كان العبد يبيع يبيع  
 بربح وهذا عين ما للغرياني انظر  
 الاصل والله أعلم



للعامل وان كان العبد لو بيع بربح وهذا عين ما للغرياني ووجه الفرق بين الصورتين  
ظاهرا لانه اذا كان في المال ربح فقد تحققت الشركة في المال المشتري به فتحقق في الرقبة  
المشتراة فتمأواها ونقصانها بينهما واذا لم يكن في المال ربح يوم الشراء فلاحق للعامل  
فيه اذ ذلك والرقبة تعتق بنفس الشراء كما تقدم في كلام ابن رشد فلم تتقرر له شركة في الرقبة  
اصلا فتأمل به بانصاف \* (تبيينه) \* قول ابن رشد عنقوا يوم الشراء يريد جميعهم ان لم يكن في  
المال ربح يوم الشراء وحصه رب المال منهم فقط ان كان فيه ربح يومئذ دليل قوله ان حصه  
العامل منه تعتق يوم الحكم وان لم يكن رب المال مال بقي حظ العامل رقبه فلا تناقض في  
كلامه فتأمل له وقول مب عن ابن عرفة صوابه ربع قيمة العبد الخ سلم رحمه الله اعتراض  
ابن عرفة هذا على ابن رشد كما سلمه طقي و نو ايضا وهو غير مستقيم لانه مبني على أن  
الواجب على من أعتق جزءه عبد مشترك أن يقوم عليه جميعه ويقرم لمن شاركه جزاءهم من  
تلك القيمة وابن رشد لا يقول بذلك بل يقول الواجب عليه غرم قيمة أجزائهم كما قاله هنا  
وهذا الذي قاله هو ظاهر المدونة والرسالة وصرح ابن ناجي والقاضي بأنه المشهور وروان  
كان المصنف اعتمد تقويمه كما لا انظر ما قيدناه فيما يأتي يتضح لك سقوط اعتراض أبي  
عبد الله بن عرفة على أبي الوليد وان سلمه غير واحد ممن له نظر شديد والله أعلم (غرم ثمنه  
وربحه) قول مب لان عامل القراض اذا تعدى في المال في غناه دخل ربه الخ هو في  
نفسه صحيح لكن العامل هنا يتعدى في الغناه لانه اشترى للعتق فلم يكن منميا وقوله وأيضا  
يحتاج للفرق بين هذا وبين ما اذا اشترى من يعتق عليه عالما بالفرق بينهما وواضح لان شراءه  
من يعتق عليه شراء للقراض لا بحالة والشارع هو الذي أوجب عليه العتق بخلاف شرائه  
للعتق يشهد لهذا الفرق في الجملة حمل الجارية المشتراة للوطء وحمل المشتراة للقراض تأمله  
بانصاف (قوم ربه أو أبق) قول مب واعترضه طقي الخ سلم ما قاله طقي من  
الفرق بين المشتراة للقراض أو للشركة ثم يوطئها وبين المشتراة لنفسه من مال القراض  
أو للشركة وأجاب عن عجم بجواب فيه تكلف وفي تسليمه ما ذكره طقي من الفرق  
بينهما فنظر وان كان موافقا لما ذكره في ضيق في باب الشركة عن جماعة لان ح قال  
عقبه هناك مانسه والذي في التنبيهات والبيان يدل ان الخلاف جاري في الصورتين ومذهب  
المدونة فيهما التخيير بين أن يتمسك بنصيبه أو يقومها عليه اه منه بلفظه وما قاله ح  
صحيح لاشك فيه وبه جزم مب نفسه في باب الشركة عند قول المصنف فلا تخردها الخ  
فذكر عن ح مانسه علم مما تقدم انه لا فرق بين أن يشتريه للشركة من غير قصد ووطئ  
بطؤها أو يشتريه للوطء على أن الربح والخسارة للعمال ومثله أيضا ما اذا اشتراها لنفسه  
بغير إذن شريكه ووطئها اه وقال عقبه مانسه والحكم في ذلك تخيير غير الواطئ في ردها  
مشترة أو تقويمها على الواطئ وهذا تعلم ان التخيير في كلام المصنف هنا غما يقيد بما اذا لم  
تحمل لاجبا اذا لم يطأه منه بلفظه فلو تكرر هذا هنا ما سلم ما زعمه طقي من الفرق وادعاه  
فلا شك أنه نسي ما قدمت يده ونحوه وقع لابن عرفة فان اعتراضه هنا على ابن عبد السلام  
مخالف لما أسلفه في كتاب الشركة فانه هناك نقل كلام التنبيهات مختصرا وسلمه وهو نص في

(غرم ثمنه الخ) قول مب بما  
غناه دخل ربه الخ صحيح لكن العامل  
هنا لم يتعد في الغناه لانه اشترى للعتق  
فلم يكن منميا وقوله للفرق بين هذا  
الخ الفرق بينهما وواضح لان شراءه  
من يعتق عليه شراء للقراض لا بحالة  
والشارع هو الذي أوجب عليه  
العتق بخلاف شرائه للعتق انظر  
الاصل (قوم ربه الخ) قول مب  
وهو في القراض أخرى الخ لم يقل  
أحد بأنه يمكن من الغيبة عليها  
والمقصود أنه يمنع من الغيبة عليها  
لأنه لا يعود إلى وطئها وحينئذ  
فلا حرج في بيعه مكرهة تأمل وانظر  
الاصل وقول مب ولم يفرق  
عجم بين المسئلتين الخ بل ما لعجم  
هو الصواب كما قدمه مب وابن  
عرفة في باب الشركة من أنه لا فرق  
بين المشتراة للوطء أو للشركة في  
تخيير غير الواطئ وما ذكره طقي  
وسلمه مب من الفرق بينهما لم يقل  
به أحد وحينئذ فالخ لا ينسب  
السلام وتقرير المصنف بالمشتراة  
للقراض أو للوطء معا انظر الاصل  
والله أعلم



أن المسئلتين سواء وقد تنقل في ضيق في باب الشركة كلام التنبيهات أيضا مختصرا وسلمه  
 وكلام التنبيهات هو في كتاب أمهات الأولاد فإنه لما تكلم على الامتياز الشرعيين يطوؤها  
 أحد الشرعيين فتحمل وحصل ما فهم من الخلاف قال مائمه واما ان لم تحمل فالمعروف  
 من مذهب المدونة والمفسر فيها في هذا الكتاب وغيره ان سيدها بالخيار في التقويم أو التماسك  
 وقد جاء لنظان فيها في كتاب الشركة ظاهرهما خلاف هذا وانهم ما قولان آخران له أحدهما  
 قوله في باب المتفاوضين يشتري أحدهما ما جارية لنفسه وذ كرمسته الشرعيين فقال انها  
 تقوم عليه يوم وطئها ولم يذ كر تخيرا ونحوه في كتاب محمد انه يجبر على التقويم على شريكه  
 واللفظ الآخر قوله في الباب نفسه في أحد المتفاوضين اذا اشترى جارية لنفسه فوطئها أنهما  
 يتقاولان قال محمد بن يحيى وكذلك قوله فيما لا ينقسم يكون بين الرجلين انهما يتقاولان اذا  
 دعا أحدهما الى البيع فان أبي أحدهما المتفاوضة عرضت للبيع وبأخذها من أحب  
 امسا كهما بلغت وجعل ابن أبي زينة هذا حكم المتفاوضين دون غيرهما وحكي فيها  
 قول رابع انهما باقية على حالهما من الشركة ويعطى الشريك ما قصها التونسى وهذا نحو  
 رواية البرقي عن أشهب لم يجب على الواطئ تقويم قال بعضهم وهو القياس اه منها  
 بلفظه او هو نص في أنه لا فرق بين المشتركة وبين التي يشتريها أحد الشرعيين لنفسه  
 فوطئها وان فيه ما مع أربعة أقوال والمعروف من مذهب المدونة والمفسر فيها في غير ما كتاب  
 أن له أن يقيم الشركة اذا لم تحمل وقيل يجب عليه تقويمها وقيل بل يتقاولان وان نسبته  
 لظاهر كلامي المدونة في باب المتفاوضين من كتاب الشركة وقيل انما يجب عليه غرم ما قصها  
 وذ كراهه القياس ولم يذ كر القول بالتفصيل بين المشتركة يطوؤها أحد الشرعيين وبين  
 ما اشتراها أحد الشرعيين لنفسه فوطئها أصلا فضلا عن أن يكون مشهورا وقد صرح  
 أبو الوليد البايجي أيضا بأنه لا فرق بينهما وكلامه يفيد أن عدم فواتهما بالوطء متفق عليه  
 فإنه لما قال في الموطأ ان العامل اذا وطئ جارية فحملت فان كان له مال أخذت قيمة الجارية  
 من ماله والا بيعت الجارية الخ قال في شرحه مائمه وهذا كما قال ان من ابتاع جارية من مال  
 القراض فوطئها فحملت منه فان كان له مال أخذت منه قيمتها ولا فرق في هذا بين أن يبتاعها  
 من مال القراض على وجه الاستئلاف له وبين أن تكون يده جارية من مال القراض  
 فوطئها فتحمل منه قاله ابن حبيب واختلاف أصحابنا في القيمة التي تلزمه بذلك في كتاب محمد  
 تلزمه قيمتها يوم الوطء وقال محمد يلزمه الاكثر من قيمتها يوم الوطء ووجه القول الاول  
 انه انما تعدى عليها بالوطء وبه فانت فلزمه قيمتها يوم وطئها ووجه قول محمد ان رب المال  
 لو أدركها قبل الحمل لم ينعها الوطء من أخذها منه وردا الى القراض فاذا فاتت بالحمل بعد  
 ذلك فهو الذي ينع ردها الى القراض فان كانت قيمتها يوم الوطء أكثر من قيمتها يوم الوطء  
 لانه وقت ابتداء التقويت فيها والوطء كان سبب فواتها وان كان الثمن أكثر من ذلك لان  
 الثمن أنفق بالتعدى وقد رضى بضمائه حين وطئها وكان ذلك بمنزلة ما لو تسلف ثمنها اه منه  
 بلفظه فقوله ان رب المال لو أدركها قبل الحمل لم ينعها الوطء من أخذها منه الخ صريح  
 في انما لا تقوت بالوطء واحتجاجة بذلك لقول محمد يدل على انه متفق عليه اذ لا يتجوز يختلف



فيه وقال أيضا بعد هذا بقرب مانصه مسئلة فان وطئ العامل جارية من مال القراض فلم تحمل أو تسلف من مال القراض فاشتري جارية فوطئها فلم تحمل فان كان غنيا فرب المال مخير بين أن يضمه قيمته وبين أن يتركه قاله مالك في الذي تسلف من مال القراض فاشتري به جارية اه منه بلانطه وما صرح به هؤلاء هو ظاهر كلام ابن الجلاب في تقريره وصرح به في شرحه فحمله على ظاهره ونص التقرير وإذا اشترى العامل من مال القراض جارية فوطئها فلم تحمل فهي على القراض بينهما ولا حد عليه في وطئها اه منه بلانطه ونقوله أبو علي وزاد عقبه مانصه وكتب عليه صاحب البديع مانصه قوله فهي على القراض أي لا يخرج عن حكم القراض ولو اشتراها لنفسه إذا لم تفت بحمل ولا غيره وقوله ولا حد لانوطأ استند الى شبهة اه محل الحاجة منه بلانطه ثم قال أبو علي بعد بقرب مانصه ظاهر كلامهم لا فرق فيما قبل الحل بين أمة القراض والامة المشترية للوطأ اه منه بلانطه فتخلص أن الحق ما قاله ابن عبد السلام لا ما قاله ابن عرفة وأن اعتراض طئي على عجم ساقط من أصله وان جواب مب عنه فيه نظرا لانه تسليم لصحة الفرق بين المستأين وان كان مب مسبوقا بذلك الجواب فقد نقله جس وقبله فانه نقل كلام طئي وقال عقبه مانصه قلت اذا كان كلام المدونة الذي استدله ابن عرفة انما هو في غير المشترية للشركة بل في التي اشتراها لنفسه فلا وجه لرد ابن عرفة على ابن عبد السلام لان كلام ابن عبد السلام انما هو في الامة المسلم أنهم مشترية للقراض لافي التي اشتراها له اهل لنفسه فكيف يرد عليه بالتى اشتراها أحد الشرى بكن لنفسه وحينئذ فرد ابن عرفة ليس بشئ وان تبعه الناصر ولا حجة على ابن عبد السلام في كلام الميسطي وابن شاس لانه هو الذي بحث فيه بما تقدم والمؤلف موافق له على بحثه فالتعين تقرير كلامه بما قرره ابن عبد السلام كلام ابن الحاحب وانه في المشترية للقراض فقط كما قرره الشارح وقت وعجم وغير واحد وقول المحشى رحمه الله ولم يفرق عجم الخ من الرد القبيح والوهم الصريح وكمن عاقب قولاصحيا اه من خط بعض أصحابنا كنه على هامش نسخة من طئي اه منه بلانطه وفيه نظر من وجوه أحدهما أن شرنا اليه قبل من انه يلزم عليه ما لزم على جواب مب لانه عينه من تسليم الفرق بين الصورتين وقد علمت ما فيه ثانيا فاقوله ولا حجة على ابن عبد السلام في كلام الميسطي الخ لانا اذا سلمنا أن كلام الميسطي وابن شاس حجة لابن عرفة وموافق له كيف نقول لانه لا حجة فيه على ابن عبد السلام لانه هو الذي بحث فيه اذ كيف يرد النص بمجرد بحثه وانما الصواب أن يقال لا حجة لابن عرفة في كلام الميسطي ومن وافقه لان كلام ابن فقون والميسطي ومن وافقه ما صرح في انه لا فرق بين المستأين وابن عرفة على زعم طئي لا يقول بذلك فطريقة ابن فقون والميسطي ومن وافقه ما موافقة لطريقة عياض ومن وافقه في انه لا فرق بينهما وانما الفرق بينهما من جهة أن الوطأ وحده مفيت فيه ما على ظاهر طريق الاولين وغير مفيت نصا على طريق الآخرين ثانيا فاقوله فالتعين تقرير كلامه الى قوله وان في المشترية للقراض فقط بل الصواب أنه في التي اشتراها لنفسه من مال القراض ليوافق الراجح وقد رأيت دليلا له \* (تنبيهان الاول) \* وقع



في كلام أبي الوليد البايع بعد كلامه الذي قدمناه عنه آتفا وهو المذكور خراما هو  
مناقض لما قبله وكلامه الاول وقد نقله أبو علي ولم ينبه على ما فيه ولا نقل كلامه الاول  
فضلا عن أن ينبه على تناقضهما فان لم يكن ذلك تصحيفا ففيه نظر واضح والله الموفق  
\*(الثاني) يقول مب عن ابن عرفة وعوفي القراض أخرى لاختصاصه بجوز مال القراض  
سلبه مب وغيره وفيه نظر لان الاحزوية مبنية على تسليم ان القائل يجوز ابقائها  
للمشركة أو للقراض يقول انه يمكن واطنهما من الغيبة عليها وليس كذلك بل المنصوص انه  
يمنع من الغيبة عايم الثلاثا يعود الى وطئها انظر ح عند قوله في الشركة والاخير لا خرف  
ابقائها الخ والحق ان الاحزوية معكوسة لان وطئ الشريك أقوى لتحقيق شركته قطعا  
وليس كذلك عامل القراض لانه شهر القول بأنه أجبر لا شريك وعلى القول بأنه شريك  
فشركته انما يتحقق بحصول الربح وتحقيقه ذلك منتف حين الوطء وان كان في الامة فضل  
لاحتمال طرق ما يذهب فتأمل بانصاف (واتبع به ان أعدم) قول مب وعز الاول لبعض  
أهل النظر والثانية لابن رشد كذا في جميع ما وقف عليه من نسخته وهي عدة وهو سبق فلم  
أوتصفه وان أصله وعز الاولين لبعض أهل النظر بالتبعية والثالثة لابن رشد بداللام  
لا بالنون ونص ابن عرفة وان كان عديا في بيده الجبر رأس المال أوله ولحظ ربه من الربح  
اتفاقا وان اشتراها للقراض وان اشتراها الوطء اتبع بالثمن ثالثا ان علم بيئته شراؤها  
للقراض بيعت لغرم قيمته يوم الوطء وان علم بها شراؤها لنفسه اتبع بالثمن اتفاقا فيهما  
والاجابة القولان محل بعض أهل النظر للروايات على الاولين وحل ابن رشد اه محل  
الحاجة منه بلقطه (وان تزودا سفر) قول ز أي ومناقضته الخ فيه نظر للقاعدة  
الاصولية أن ذكر الخاص بعد العام بحكمه لا يخصه تأمل (والاساواه در) قول  
ز وأيضا هي أشبه بالاجارة الخ هذا التوجيه ينتج عكس المقصود لان كونها أشبه  
بالاجارة يوجب فسخها بالموت لانه يستأجر من التركة من يعمل فيها فتأمل (ان قبض بلا  
بينة) ظاهر المصنف أنه قيد في الثلاثة قبله وليس كذلك فلوقال كرده بالكاف ليقيد ان  
القيد خاص بما بهما السلم من ذلك انظر ق عند قوله في الوديعة كعليك ان كانت له  
بينة مقصودة وعند قوله هناك لا بدعوى التلف \*(مسئلة)\* في نوارل محنون من  
كتاب القراض مانصه وشمل محنون عن رجل دفع الى رجل مالا قراضا على ما شرط عليه  
من اجراء الربح فعمل العامل بالمال ثم اختلفا بعد دما تاما المال فقال رب المال مالي ما تاتا  
دينار وهو جميع ما أتى به العامل وقال العامل مائة فقال القول قول العامل في رأس المال  
لانه لم يقرأ أنه قبض منه الا مائة دينار قال فان كانت لصاحب المال مائة والافين العامل  
فان نكل العامل عن المئين اذ لم يكن لرب المال مائة قبل لرب المال احلف وخذ المائتين  
فان نكل رب المال عن المئين لم يكن له الا ما أقر به العامل فان أقام المدعي البيئته وهو رب  
المال وأقام العامل أيضا البيئته وتكافأت البيئتان في العدالة سقطتا وكانا كمن لا بيئته لهما  
وكان الجواب فيها على ما فسر لك قال وان كانت البيئتان مختلفتين في العدالة أخذ  
بأعدل البيئتين قال القاضي قول محنون صحيح وقد روي مثله لأصبغ عن ابن القاسم

(وان تزودا الخ) قول ز أي ومناقضته  
الخ فيه نظر لان ذكر الخاص بعد  
العام بحكمه لا يخصه تأمله (والا  
سلموا الخ) قول ز وأيضا هي  
أشبه بالاجارة من القراض الخ هذا  
ينتج العكس لان كونها كذلك  
يوجب فسخها بالموت تأمله (في  
تلفه) أي وكذا في قدره ان قبض  
بلا بينة) ظاهره أنه قيد في الثلاثة  
قبله وليس كذلك فلوقال كرده  
بالكاف ليقيد ان الشرط راجع لما  
بعدها السلم من ايهما رجوعه للثلاثة  
قبله انظر ق في الوديعة قلت  
وقول ز يأمره أن يأتيه بالوثيقة  
الخ الذي في ح والمعيان ان هذه  
الشهادة مقصودة للتوثق وهو  
الظاهر وقول ز ذكر الثلاثة  
ابن عرفة نصه في قبول دعوى  
العامل رد المال مقاربة ما ربح  
بيده ثالثا ان ادعى حظ رب المال  
منه للغمى ولها واللقابسي اه على  
نقل ح



وأشبه وهو ظاهر ما في المدونة ثم قال وأما قول سحنون انه ان أقام كل واحد منهم ما بينة  
على دعواه وتكافأ نافي العدالة أنهم ما يسقطان معا ويكونان كمن لا يثبت معه ما فقد روى  
مثله عن ابن القاسم والمشهور عنه أنه لا يكون تكاذبا وتها تراكيل يؤخذ بشهادته من شهر  
بالاكثر لانها زادت والقولان قائمان من المدونة وفي المسئلة قول ثالث وهو الفرق بين أن  
تكون الزيادة بزيادة لفظ مثل أن يشهد الشاهدان أنه أقر له بعشرين ويشهد الآخر أنه  
أقر له بخمسة وعشرين أو بغير زيادة لفظ مثل أن يشهد الشاهدان أنه أقر له بخمسة عشر  
ويقول الآخر ان أنه أقر له بخمسة وعشرين وهي تفرقة لها وجه من النظر اه محمل  
الحاجة منه بلفظه (أو قال قراض وره بضاعة الخ) قول ز بشرط خمسة في عينه فيه  
تطربل هي شروط في قبول قوله من أصله الا قوله وأن يزيد جزه على جزء البضاعة فهو  
شروط في عينه تأمله (أو قال أنفقت من غيره) قول ز فان ادعى ذلك بعد المفاصلة لم  
يقبل قوله ظاهره ولو قرب وهو ظاهر المدونة أيضا وقيد ما أبو الحسن وابن ناجي بما اذا لم يقم  
بالقرب لكن قال أبو علي بعد أن قال ما نصه وقد تبين أن إطلاق المدونة هو المتعين وأنه  
لا يقبل قوله بعد القسم مطلقا اه منه بلفظه قلت ويشهد لما قاله كلام ابن رشد في  
رسم حاف ليرفعن أمر من سمع ابن القاسم من كتاب القراض ما نصه قال وسئل مالك  
عن المقارض يحاسب صاحبه ويقول قد تمضت لك وحملت على نفسي ثم يأتي بعد ذلك  
فيذكر أنه نسي الزكاة وغير ذلك قال لا يقبل قوله إلا أن يأتي بعد على ذلك بينة أو أمر  
لا يستكر فيه قوله وأمر يعرف به ثبات ما وقع من ذلك قال ابن القاسم وسمعت وسألناه  
عن مقارض عمل ودفع الى صاحبه رأس ماله ثم جاء بعد ذلك يطلب نفقته ويقول أنفقت  
من مالي ونسيت حين دفعت اليك قال يحلف ويكون القول قوله قال القاضي أما المسئلة  
الاولى فلا اختلاف في أنه لا يصدق فيما ادعى أنه نسيه لقوله اني قد تمضت لك وحملت على  
نفسى لا حتمال أن يكون هذا الذي ادعى أنه نسيه هو الذي تمضم فيه وحل فيه على نفسه  
الآن يأتي بدليل على صحة دعواه أو أما المسئلة الثانية ففي المدونة خلافها أنه لا يقبل قوله  
فيما ادعى أن له حقا في المال بعد أن حاسب صاحبه وقاسمه ودفع اليه ماله وهو الاظهر  
لأن دفع ماله اليه كالإقرار بأنه لاحق له فيه فهو مدع عليه فيما يريد أن  
يخرجه من يديه بعد أن دفعه اليه ووجه القول الثاني أن الغلط والنسيان  
ليس أحدهما ومنه فوجب أن يصدق بعد كما كان يصدق قبل وهذا يشبه  
اختلافهم في الذي يبيع مساومة ثم يدعى الغلط وبالله التوفيق اه منه بلفظه فقوله  
كالإقرار الخ يقيد ما ذكرناه والله أعلم (أو ودعية وان لره) قول ز فان نكل  
فالقول لمدعى الاشبهه صوابه فان نكل فهو تصديق للعامل (أو قال قرص في قراض  
أو ودعية) قول ز لان الأصل تصديق المالك الخ انظر مع ما تقدم قريما من قول  
المصنف أو قال قراض وره بضاعة الخ فالتعليل الثاني هو الظاهر وره علل في المدونة  
(مسئلة) قال في المفيد ومن أتى قوما فقال أشهدكم أي قبضت من فلان المائة الدينار  
التي كانت عليه وقد أبرأته منها فلقى الشهود ذلك الرجل فقالوا له قد أشهدنا فلان انه قبض

(أو قال قراض الخ) قول ز في  
عينه بل في قبول قوله الا الثالث  
فشرط في عينه تأمله قلت وقول  
ز لم يقبل قوله تأمله فانه غير صحيح  
في الثالث وفي خش هنا كلام غير  
صحيح فراجع (أو قال أنفقت من  
غيره) قول ز بعد المفاصلة الخ  
ظاهره كالمدونة ولو قرب قال أبو علي  
بعد أن قال وقد تبين أن إطلاق  
المدونة هو المتعين وأنه لا يقبل قوله  
بعد القسم مطلقا اه ويشهد له كلام  
ابن رشد انظر الأصل والله أعلم  
(أو ودعية الخ) قول ز فالقول  
لمدعى الخ صوابه فهو تصديق للعامل  
(أو قال قرص في قراض الخ) قول  
ز لان الأصل الخ انظر مع قوله  
المصنف سابقا أو قال قراض وره  
بضاعة الخ وقوله ولان العامل الخ  
بهذا علل في المدونة (فرع)  
لو قال القابض قضاء عفا في ذمة الدافع  
وأنكر الدافع أن يكون بذمته شيء  
أو قال انما المدفوع سلف فالقول  
للدافع مع عينه وقيل للقابض وكذا  
لو قال رب الطعام لقابضه بعته لك  
بشئ لاجل وقال قابضه كان سلفا  
فالقول لمدعى السلف كما أفق به ابن  
رشد وتبعه غير واحد انظر الأصل



منك المائة الدينار التي زعم انه كانت له عليك فقال لهم كذب ما كان له على شيء وانما أسلفته  
 المائة الدينار التي ذكر فقال ابن القاسم والخزوي القول قول الذي زعم انه أسلفه مع عينه  
 ان لم يقيم للأخرينة وقال غيرهما القول قول المقر اه منه بلفظه \* (تذييل) في أجوبة  
 ابن رشد أنه سئل عن رجل ادعى على رجل انه باع منه طما بمائتين الى أجل فلما حل الاجل  
 وطاب منه الثمن قال المدعى عليه لم أشتريه منك وانما أعطيتك الى سلفا القول قول من منهما  
 وهل يصور في هذه المسئلة من الخلاف ما يصور في مسئلة من قال أقرضتك وقال الثاني  
 انما أودعني وتلف فانما انزات عند بعض الحكام وشبهها بما بعض من سأله عنها وقال  
 غيره لا تشبهها والقول في هذه المسئلة قول مدعى السلف قول واحد والفرق بينهما وبين  
 تلك المسئلة أن هنالك من ادعى الوديعة لم يوجب في ذمته شيئا من ادعى عليه وفي هذه المسئلة  
 أوجب في ذمته سلفا طما ما من ادعى على الذمة خلاف ما اعترف به أو زائد فعليه البيان  
 فهل لهذا الفرق وجه أم لا فوجه الحكم في ذلك فأجاب بقوله فالواجب فيه ان القول  
 قول المدعى عليه الاتباع في انه انما أخذ الطعام منه سلفا ولا يدخل في ذلك الاختلاف من  
 المسئلة التي ذكرتها لان المعنى فيها متفرق والوجه في افتراقهما هو المعنى الذي أشرت اليه  
 وان كانت غير جيدة اه منها باللفظها وأتى المشتالي بهذا في وثائقه فقها مسلما غير  
 معز ولا حد كانه المذهب ونقل البرزلي في نوازل جواب ابن رشد هذا وسئل وكذا أبو العباس  
 الوائش يسي في المعيار والغنية ونصه فيها اذا قال رب الطعام لقابضه بعته لا بشئ لاجل  
 وقال قابضه كان سلفا فالقول قول مدعى السلف وبه أفتى ابن رشد اه منها بلفظها (ومن  
 هلاك وقبله كقراض أخذ الخ) اعتمد المصنف مذهب المدونة والعتبية مع قول ابن رشد  
 انه لا يعلم في ذلك خلافا ونصريح غيره بانه المشهور ولم يشر الى اختيار ابن عبد السلام  
 وغيره من المحققين مع أنه نقل في ضج وقبله ونصه ابن عبد السلام وقد اختلف المذهب  
 في عمارة ذمة المودع بذلك ويتخرج منه في القراض بل عدم الضمان أولى عند بعض  
 الشيوخ لانه ما ذور له في التصرف فيحتمل الخسارة والذي نقوله هنا وهو الذي يميل اليه  
 غير واحد من الشيوخ انه لا ينبغي أن تعزم ذمة العامل ولا المودع بالشك الا أن تقوم قرائن  
 على ضد ذلك فيعمل عليها اه بمعناه اه منه بلفظه قلب وما قاله ابن عبد السلام ومن وافقه  
 من المحققين ظاهرا غاية فان القراض يحتمل الخسارة أو الضياع بغير تفریط أو الرد وهذه  
 ثلاثة توجب سقوط الضمان ويحتمل الاتفاق أو الضياع بغير تفریط وهذا ان كان يوجبانه  
 فان قبول احتمال الرد بين رب المال كانه قد دم في كلام غ في تكميله عند قوله في  
 الوديعة وبجونه ولم يوص بها الخ بقي احتمال موجب الضمان وسقوطه على حد سواء  
 فيستقوى موجب سقوط الضمان بالقاعدة المقررة ان الاصل براءة الذم وانها لا تعمر الا  
 بيقين وقد ينو على هذه القاعدة فروعا في باب الاقرار وغيره فتأمل به بانصاف وقول مب  
 قال الشيخ أبو علي وهو خطأ الخ سلم هذه التخطئة مع أن أبا علي لم يأت عليها بدليل قاطع ولا  
 نص صريح لانزع دافع مع انما قاله العوفي وقبله طخ قد اعتمد عج وأتباعه  
 وقيدوا به كلام المصنف هنا وفي باب الوديعة ولم يعقب ذلك عليهم طخي ولا تو لاهناك

(ومن هلاك الخ) هذا مذهب المدونة  
 والعتبية ابن رشد لا أعلم في ذلك  
 خلافا وقال غيره انه المشهور واختار  
 ابن عبد السلام وغيره من المحققين  
 انه لا تعزم ذمة العامل ولا المودع  
 بالشك الا أن تقوم قرائن على  
 ضد ذلك فيعمل عليها اه وهو ظاهر  
 لان القراض يحتمل الخسارة أو  
 الضياع بغير تفریط أو الرد وهذه  
 الثلاثة تسقط الضمان ويحتمل  
 الضياع بغير تفریط أو الاتفاق وهذا ان  
 يوجبانه ويتقوى موجب سقوط  
 الضمان بان الاصل براءة الذمة  
 وانها لا تعمر الا بيقين فتأمل وانظر  
 الاصل والله أعلم وقول مب  
 \* (تنبيه) نقل صرخ حاصله أن  
 العامل ان حرك المال حمل على  
 الخسر أو التلف وهذا يشهد له عوفي  
 بخلاف ما اذا لم يحركه وبه يسقط  
 بحث هو في مع مب في تسليمه  
 تخطئة أي على للعوفي فان مب  
 لم يسلم ذلك كما أشار به هذا التنبيه  
 تأمل وانظر الاصل والله أعلم



(وقدم في الصحة الخ) قول ز حيث لم يهتم قيد في غير محله ومحله اذا عين وفيه ذكره أبو الحسن مع أن ز أسقطه في المعين فلو عكس لاصاب والله أعلم بالصواب \* (المساقاة) \* المتبسطى هي عمل الحائط على جرم من ثمرته مأخوذة من السقي لانه جل عملها وهو يصلح ثمرته او غيرها قال الله عز وجل وفي الارض قطع متجاورات وجنات من أعناب وزرع ونخيل صنوان وغير صنوان الى يعقلون ونهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع الثمار حتى يدو صلاحها وعن بيع ما لم يخلق وعن بيع الثمر عن الغرور عن الاستجار بأجر مجهول والمساقاة من ذلك كله غير أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ساقى يهود خيبر يوم افتتحها في النخل على أن لهم نصف الثمرة بمعلمهم وقال أقركم ما أقركم الله اه وهو المخلص من المقدمات قلت وقال في القوانين انهم مستثناة من أصليين ممنوعين الاجارة المجعولة وبيع ما لم يخلق ولذلك منعها أبو حنيفة مطلقا وانما أجازها غيره لفعل رسول الله صلى الله عليه وسلم مع يهود خيبر في نخيلها وقصر الظاهرية جوازها على النخل خاصة (٣٤٣) والشافعي على النخل والأعناب وأجازها مالك في جميع الاشجار والزرع ما عدا البقول اه ابن رشد وهى جائزة عند مالك وجميع أصحابه وهى مستثناة من الاصول للضرورة اليها اه ضيغ وهى جائزة عندنا وعند الجمهور خلافا للحنفية وقوله تعالى (قطع) أى بقاع مختلفة (متجاورات) أى متلاصقات فيها طيب وسخي وقليل الربيع وكثيره وهو من دلائل قدرته تعالى (وجنات) أى بساتين (زرع) بالجر عطا على أعناب والرفع على جنات وكذا قوله ونخيل (صنوان) جمع صنو وهى النخلات يجمعها أصل واحد وتنشعب فروعا (وغير صنوان) أى منفردة (نسقى) بالذات أى الجنات وما فيها وبالياء أى المذكور (ويفضل) بالنون والياء (فى الاكل) بضم الكاف وسكونها فن حلوا حادض وهو من دلائل

ولا هنا وكذا مب لم يتعقبه هناك والعجب من جزمه بالخطئة مع ان الضمان من أصله مشكل ومخالف للقياس ولذلك اختار المحققون سقوطه حيث لا يثبى الورثة موجب السقوط ولا يحقونه فكيف مع دعواهم ذلك واستنادهم فيه اقول موروثهم الذى كان قوله فيه مضبوذا لا تنافا فتأمل بانصاف والله أعلم (وقدم في الصحة والمرض) قول ز فان كان غير مفلس قبل حيث لم يهتم الخ انظر كيف يتلوى هذا القيد والموضوع انه لم يعين وانما محله اذا عين وفي المعين ذكره أبو الحسن انظر طنى مع أن ز أسقطه في المعين فلو عكس لاصاب والله أعلم بالصواب

### \* (باب المساقاة) \*

قال المتبسطى في نهلية مانصه اعلم وفقنا الله وايالك أن المساقاة عمل الحائط على جرم من ثمرته وهى مأخوذة من السقي لأن السقي جل عمل الحائط وهو يصلح ثمرته او غيرها قال الله عز وجل وفي الارض قطع متجاورات وجنات من أعناب وزرع ونخيل صنوان وغير صنوان نسقى بماء واحد ونفضل بعضهم على بعض فى الاكل الآية ونهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع الثمار حتى يدو صلاحها وعن بيع ما لم يخلق وعن بيع الغرور والاستجار بأجر مجهول والمساقاة من بيع الغرور ومن الاستجار بأجر مجهول ومن بيع الثمر قبل أن يدو صلاحها غير أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ساقى يهود خيبر يوم افتتحها في النخل على أن لهم نصف الثمرة بمعلمهم والنصف الثانى يؤدونه اليه صلى الله عليه وسلم وقال أقركم ما أقركم الله اه محل الحاجة منها بلفظها وهو المخلص من كلام ابن رشد فى أول كتاب المساقاة من مقدماته وقول مب ابن عرفة وفيما تلزم به أربعة أقوال الخ نقل كلام ابن عرفة بالمعنى ولم يوف به فان المسلم عند ابن عرفة من الأقوال انما هو الاول والثانى

قدرته تعالى (ان فى ذلك) أى المذكور (يعقلون) أى يتدبرون وقول ابن عرفة لا ينظر بيع أو اجارة الخ صريح فى اختيار مذهب مكنون كما عزمه نخس وز خلافا لمب وأما قوله لعل كلام ابن رشد المشتمل على تصحيح قول ابن القاسم فظاهر فى اختياره فقط نعم برده عليه أن مكنونا يرى انعقادها بما يدل ولم يخرج لفظ اجارة ولا غيره كما فى ضيغ فتأمل والله أعلم وقول مب عن ابن عرفة وأخرها كالجعل أى اذا عجز وترك قبل تمامه فلا شئ له لكن هذا حكم العجز على القول الاول وهذا بحث ابن عرفة فى هذا القول كما بحث فى الثالث بما يعلم بالوقوف على كلامه فى الاصل فالسلم عنده انما هو القول الاول والثانى والله أعلم قلت وقول مب عن ابن عرفة الدين بالدين يبحث فيه ابن غازى بانه كافى المدونة لا يكون الا فى المضمونين اه أى والقدر غير مضمون ويحجب بان مراده شبه الدين بالدين بدليل توجيهه ولذا سلم مب وغيره والله أعلم وقول مب عن طنى وهذا يأتى فى البياض الخ سبقه به تخفى عن بعضهم بحبيبه عن بحث صر بان الارض غير مكررة فى المساقاة وانما المكررى العامل اه



(وان بعلا) قول مب ولم أر من ذكر الخ (٣٤٤) قد ذكره أبو علي عن الحفيد ونسب المنع فيه البيت قلت وتوجه المبالغة

أيضاً بأن المسافة لما كانت مأخوذة من السقي قد يتوهم أنها لا تدخل في البعل (ذي غر) احتراز به من الودي كما في ز وهو بوزن غنى صغار النخل الواحدة كغنية كما في القاموس قلت واحتراز به أيضاً من الصفصاف ونحوه كما خفي (لم يحل بيعه) قلت لم يشترط هذا صحنون ولا الشافعي كما في القوانين وقول مب عن ابن رشد أخطأ في تسميته بمسافة فاجازها على حكم الاجارة من وجوب الرجوع فيها ولم يجزها ابن القاسم لانه رأى تسميتها اياها مسافة فآراها اجارة فاسدة الخ سقط من نسخة هوفى من مب من قوله فاجازها الى قوله مسافة فبني على ذلك ان فيه تناقضاً ثالثاً ومجده في نسخة على الصواب والله أعلم وقول مب عن ابن رشد لان فيه منفعه لرب المائط وهي سقوط الجائحة الخ بنحوه لابن يونس الا انه نفعه به بان حكم المسافة حينئذ كشرط سقوط الجائحة ومولا يوجب فساد اللغو وأجاب بان هذا أحد الاقوال والقول الآخر فساد البيع بذلك ابن عرفة هذا يوجب تناقض قولها لان الاول هو نفعها ويجب ان تعقبه بان اقتضاء العقد سقوط الجائحة أقوى من اقتضاء شرط سقوطها اهـ قلت وما ذكره من أن ما اقتضاه العقد أقوى مما اقتضاه الشرط واضح لقوة ما بالذات على ما بالعرض ويبحث بعضهم فيه بما ذكره ومن أن الخيار الشرطي أقوى من الحكمي ولذلك اتفق على منع الاول في الصرف واختلف في كذا

ونصه وفي لزومها بالعقد والشروع نقل الاكثر عن المذهب مع أخذه الباجي من قولها وأخذ اللغوى من قول أشهب مع قول المسطى مع الصقلي وقيل لانرازم الابا بمعل وقول اللغوى ان نقله قول أشهب وقال صحنون وأولها لازم كالاجارة وآخرها لا يجوز كالجعل ان ترك قبل عمله فلا شيء له يقتضى انه ثالث عنده وليس كذلك لان حكم الجمر كذلك على القول الاول ثم نقل عن الباجي مانصه وبلغض القرويين لو مات قبل الحوز بطلت المسافة وليس كالعقد الا لزمه وان لم يقبض ولم عمله تعلق بما روى في عين السقي تفوران كان قبل العمل فلا شيء على رب المائط وان كان بعده لزمه أن ينفق بقدر ما يقع له من الثمرة قلت ظاهراً غارت بعد العمل لزم رب المائط ان ينفق بقدر حظه وهو خلاف قولها في كرية الدور من أخذ نخلاً مسافة فغارت ماؤها بعد ان سقى فله أن ينفق فيها بقدر حظه رب النخل من غمرته ثلث السنة وهذا انما هو بالعمل لا بالحوز فان صح في لزومها بالعقد والشروع ثالثاً يجوز المساقى فيه ورابعاً أولها لازم وآخرها كالجعل ان يجوز عزوها واضح اهـ منه بلفظه فتأمل يظهر لك ما قلناه تفصيله آخر استاء على صحة نقل الباجي عن بعض القرويين وعلى تسليم ما اقتضاه اللغوى من أن ما عزاه لصحنون خلاف ما عزاه لالاكثر وان كان عنده غير مسلم والله أعلم (وان بعلا) قول مب ولم أر من ذكره بعد البحث عنه الخ قلت وقد طال بحثي عن ذلك فلم أر من ذكر الخلاف فيه بل كلام ابن القاسم في سماع أصبغ من كتاب الجوائح والمسافة يدل على نفي الخلاف في البعل ونصه قال أصبغ سألت ابن القاسم عن زيتون يكون بالمغرب ساقى فيها صاحبها على أن يجرئها المساقى ليس عليه علاج غيره ولا سقى فقال هذا بعل وكذلك السكر وم والنخل من البعل فهذا لا بأس به وهذا أمر الناس في مسافة البعل وعليه مع هذا قطعها وتنقيتها وحراستها قال القاضي رضى الله عنه اجازته المسافة في الزيتون البعل مثل ما في المدونة من اجازة المسافة في الشجر البعل والزرع البعل اهـ منه بلفظه فانظر قول ابن القاسم وهذا أمر الناس وتأمله وقد تعرض الناشى عبد الوهاب في معونه وأبو الوليد الباجي في منتقاه وأبو الوليد بن رشد في مقدماته وغيرهم من الحفاظ المعتمدين بنقل الخلاف فلم يذكروا واحداً منهم المنع في البعل عن أحد وانظر هل يستروح الخلاف خارج المذهب من قول المسطى في نهايته مانصه ويجوز مسافة شجر البعل عندما لا تحتاج الى عمل ومؤنة كشجر افر بقيقه والاشام اهـ منه بلفظه فانظر قوله عندما لا ثم وجدت في شرح أبي علي عند قوله بعد هذا وهل كذلك الورد ونحوه الخ مانصه والبعل تقدم الكلام عليه وقد قال فيه الحفيد أجاز فيه المسافة مالاك والشافعي وأصحابهما ومحمد بن الحسن وقال الليث لا تجوز المسافة فيه وانما أجازها الجمهور لان العامل ان كان ليس عليه فيه ساقى فيبقى عليه أعمال آخر كالأبار ونحوه اهـ منه بلفظه والله أعلم (ذي غر لم يحل بيعه) قول ز واحتراز بذلك من الودي الخ في التاموس الودي كغنى صغار الفسل الواحدة كغنية وقال القسيلة النخلة الصغيرة الجمع فسائل وفسل وفسلان اهـ منه بلفظه وقول مب في نقله عن ابن رشد أنه انما أجاز ذلك صحنون لانه آراها اجارة أخطأ في تسميتها مسافة فآراها اجارة فاسدة يجب فسحها الخ



الثاني اشتباه وان سلمه هو في اذ فرق بين مقتضى العقد والحكم (٣٤٥) وكل من الحكمى أى الذى جرد اليه الحكم

والشرطى خارج عن نفس العقد وزاد الشرطى بالنصريح به فكان أقوى فتأمل منه صا والله أعلم وعلمه الباجر بعلة تجليته ونضه لان معنى المساقاة غير معنى الاجارة لان المساقاة تتضمن ان على الداخل نفقة على رقيق الحائط وجميع ما يلزم العامل من المؤن والنفقات وان لم يكن ذلك معلوما ولا يجوز في الاجارة اه وقول مب عن ابن رشد فان فات به كان للعامل أجر مثله هذا هو الصواب انه موجود في المدونة دون ما في المقدمات وان اقتصر عليه ق من أن له مساقاة مثله قل ان جل ما في البيان على ما اذا عمل في الفترة التي طابت وما في المقدمات على ما اذا عمل في غيرها لم يكن بينهما تخالف ولذا وانتهى أعلم لم يعارض ق ولا ابن عرفة بينهما وسيأتى للمصنف من أمثلة ما فيه مساقاة المثل قوله كساقاته مع غمر أطعم ثم رأيت في ز هنالك ما يدل لما قلناه فأنظر به بل يدل له أيضا ما نقله له هو في نفسه من كلام المدونة وح فأنظر به يظهر صحة نسبة ما في المقدمات للمدونة أيضا والله أعلم (تنبيه) انما لم تجز مساقاة ما بد اصلاحه لانه لا ضرر على ربه فيه لجوازيه قاله ابن ناجي واذا جازي به جازت الاجارة به فاعطاء الثمرة بعد طيبها لمن يجدها يجز منه على وجهه الاجارة جاز حتى على قول ابن القاسم وروايته هو وهذا هو الذى أشار اليه ق لا ما فهمه منه مب

كذا في جميع ما وقعت عليه من النسخ وهو تناقض لاشك فيه فأنظر كيف نقله هكذا وسلمه لكن كلام ابن رشد الذى ذكره سالم من ذلك في المسألة الثانية من سماع سحنون من كتاب الجوامع والمساقاة مانصه قال وقال سحنون لا بأس بمساقاة النخل بعد أن يبدو صلاحها قال القاضي قول سحنون هذا خلاف مذهب ابن القاسم وروايته عن مالك في المدونة لانه نص فيها على أن ذلك لا يجوز لان فيه منفعة لرب الحائط والمنفعة التي له في ذلك سقوط بالخائنة عنه لان الفترة اذا أصبحت في المساقاة لم يبق له قيام بالخائنة وكان بالخيار بين أن يمدى على مساقاته أو يخرج عنها بخلاف الاجارة التي له أن يرجع فيها اذا أصبحت الفترة باجرة مثله فيما عمل وانما أجاز ذلك سحنون لانه رأى اجارة أخطأ في تسميتها مساقاة فاجازها على حكم الاجارة من وجوب الرجوع بحكم الخائنة فيها ولم يجزها ابن القاسم لانه رأى تسميتها باها مساقاة اذ حكم المساقاة أن لا يرجع فيها بالخائنة فراها اجارة فاسد يجب فسخها ما لم تفت بالعمل فان فات به كان للعامل أجر مثله على حكم الاجارة الفاسدة فسخها سحنون على الاجارة فأجازها اذ رأى أنها تنعقد بلفظ المساقاة ولم يحملها ابن القاسم على الاجارة اذ رأى أنها لا تنعقد بلفظه المساقاة وكذلك على مذهبه لا تنعقد المساقاة بلفظ الاجارة لوقاله أو أجر له على سقى حائطى هذا بنصف غمرته اذا طابت لم يجز ويأتى على مذهب سحنون أن ذلك يجوز وتكون مساقاة وينبغي على قول سحنون ان لا يجوز ذلك في الزرع لانه كن قال احصده وهذا ولا نضه وهذا لا يجوز عنده وقول ابن القاسم أظهر لان الاجارة والمساقاة عقدان مقترقان لا ينعقد أحدهما بلفظ الآخر والله التوفيق اه منه بلفظه ونقله ابن عرفة مختصرا على الصواب ولولا ما لم يرجع الله أدنى تأمل لتنبه لما وقع له والكل لله تعالى ثم وجدته في نسخة على الصواب فتعين ان ما في جل النسخ تصحيف والله أعلم (تنبيهات الاول) ما صرح به ابن رشد من انه على قول ابن القاسم وروايته عن مالك في المدونة يكون للعامل في الفوات أجرة مثله بخلاف المال في المقدمات ونصها والذى يوجد لابن القاسم انه رده فيه الى مساقاة المثل أربع مسائل اثنتان في المدونة وهى اذا ساقاه في حائطه وفيه غمر قد أطعم اه محل الحاجة منها بلفظها وقد نبه على هذا ابن عرفة فقال عقب نقله كلام البيان السابق مختصرا مانصه قلت هذا نصه في البيان وله في المقدمات قال ابن القاسم في المدونة ان ساقاه في حائط وفيه غمر أطعم فله مساقاة مثله اه منه بلفظه لكنه لم يتعرض لما هو الصواب من كلامي ابن رشد والصواب عندي ما في البيان لاني لم أجد في المدونة ما ينسب لها في المقدمات ولم أجد من ذكره عنها وانما وجدت فيها مانصه وتجوز مساقاة ما لم يزمن نخل أو شجر كما يجوز لولم تظهر الثمرة واذا أزهى بعض الحائط لم يجز مساقاة جميعه لجوازيه اه منها بلفظها ونقله ح فلم يتكلم في هذا الموضوع على الحكم بعد الوقوع وكذا ابن ناجي في شرحها وانما قال مانصه قوله واذا أزهى الحائط الخ تسامح في قوله مساقاة جميعه وانما أراد لم يجز مساقاة شئ منه اذا لضرر على ربه في ذلك لجوازيه وهذا هو المشهور وقال سحنون يجوز مساقاةه ونحوه ورواية محمد عن مالك اه منه بلفظه ثم قال فيه بعد بقرىب مانصه ومن طابت غمر نخله فساقيه هذه السنة وستين بعده لم يجز وفسخ وان جدد العامل الثمرة كان له أجره وما أنفق فيه وان عمل

(٤٤) رهونى (سادس) فاعترضه انظره والله أعلم (ولم يخلف) قلنا قال الجوهري أخلف النبات أى أخرج الخلفة



بعد جـداد الثمرة لم يفسخ بقية المساقاة وله استكمال الحولين الباقيين وله فيه ماساقاة مثله  
ولاً أفسخها بعد عام العمل الثاني إذ قد تقبل ثمره العام الثاني وتكثر في الثالث فأظلم اه  
منها بلفظه وانقله ح وقال بعده مانصه يفهم منه انه اذا اطلع على ذلك في العام الاول  
فسخت وكان له أجر مثله فيما سقى وان لم يطلع عليه حتى شرع في الثاني كان له أجرة  
المثل في الاول ومساقاة المثل فيما بعده كما صرح به اللخمي وصاحب المقدمات اه منه  
بلفظه وكلامها هذا شاهد للبيان ومخالف للمقدمات وقد سلم ابن ناجي كلامها هذا فقال  
مانصه قوله ومن طابت ثمر نخلة الخ يعني لانها صفة جمعت حلالا ولا حراما وذلك أن  
المساقاة في السنتين اللتين بعدها جائزة على انفرادها وانما منعها ضمه الى الاولى اه منه  
بلفظه وقد اقتصر ق على كلام المقدمات ولم يعارض بينه وبين ما في البيان والله الموفق  
\*(الثاني)\* قال ابن سلون مانصه ولا تجوز في الثمرة اذا حل بيعها باتفاق اه منه بلفظه  
وفي الاتفاق ما قد علمت مما تقدم \*(الثالث)\* ما علم به ابن رشد المنع من أن لرب الحائط فيه  
منفعة وهي سقوط الجائحة نحوه لابن يونس واستشكله وأجاب عن ذلك وبجواب ابن  
عرفه في جوابه ونصه ولما وجه الصقلي مساقاة ما بدأ صلاحه باختصاص حكم المساقاة  
بسقوط الجائحة واختصاص لفظ الاجارة باعتبارها تعقبه بان حكم المساقاة حينئذ كشرط  
سقوط الجائحة وشرط سقوطها لا يوجب فساد للغو ووجوب ثبوتها سواء أجب بان هذا  
أحد الاقوال والقول الآخر فساد البيع بذلك قلت هذا يوجب تناقض قولهم الان  
الاول هو نصها ويوجب عن تعقبه بان اقتضاء العقد سقوط الجائحة أقوى من اقتضاء شرط  
سقوطها لان ما بالسنة أقوى مما بالاقتران وهو نص كتاب أمهات الاولاد منها اه منه  
بلفظه ونقله غ في تكميله وأقره وذكر عقبه كلام المدونة في أمهات الاولاد وبجواب بعضهم  
فيما قاله ابن عرفه فكتب على هذا المثل من ابن عرفه مانصه قف على أن ما اقتضاه الحكم  
أقوى مما اقتضاه الشرط وهو خلاف ما ذكره في الخيار الحكمي والشرطي فان الخيار  
الشرطي ينافي العرفي اتفاقا وفي منافاة الحكمي له خلاف اه بلفظه فتأمل له قلت علله  
الباسي بعلة جلية ونصه ويفسخ العقد ما لم يفت ولا تكون اجارة لان معنى المساقاة غير  
معنى الاجارة لان المساقاة تتضمن أن على الداخل نفقة على رقيق الحائط وجميع ما يلزم  
العامل من المؤن والنفقات وان لم يكن ذلك معلوما ولا يجوز في الاجارة اه منه بلفظه  
\*(الرابع)\* فهم مما تقدم أن اعطاء الثمرة يجزئ من بعد طيبها على وجه الاجارة جائز حتى  
على قول ابن القاسم وروايته وهو كذلك وعليه قرب الحائط قادر على دفعه يجزئ من ثمرته قبل  
الطيب وبعده لكن قبل الطيب على وجه المساقاة وبعده على وجه الاجارة وهذا المعنى  
وانه أعلم هو الذي أشار اليه ق فكأنه يقول هو وان امتنعت فيه المساقاة على المشهور  
فأمره أن يدفعه يجزئ منه لكن على وجه الاجارة لا ما فهمه منه مب فاعتزله ومن تأمل  
قوله لكن على وجه الاجارة الخ ظهر له صحة ما قلناه فراجعه متأملا (بجزء) قول ز  
كما قد يدل عليه شاع الخ قال تو فيه نظير بل لا يدل عليه لجواز أن يكون شأنه في حائط  
آخر غير المساقى فيه وزعم الشيخ ابراهيم أن مساقاة الحائط يجزئ من اخرج ثمرته وان نص

(بجزء الخ) قول ز كما قد يدل عليه  
شاع الخ قال تو فيه نظير لجواز  
أن يكون شأنه في حائط آخر غير  
المساقى فيه وزعم خبي جواز  
مساقاة الحائط بجزء من آخره وان نص  
عليه في المدونة وأنه وارد على حد  
ابن عرفه وفيه نظير ولم أجده في  
المدونة بل كلامه في غير موضع  
خلافه اه وهو ظاهر وقد سلم  
شراحها أحد ابن عرفه وفي المنتقى  
مانصه ومن ساق حائط يعمل فيه بثمره  
حائط آخر قال مالك في المساواة  
لا يجوز الا أن تكون ثمره الاخر قد  
أزهرت فهي اجارة اه



وقول ز واحترز عما شاع الخ ان ضبط واحترز بالبناء للمفعول أي واحترز بقولنا في جميع الحائط عما شاع الخ سقط بحث نو  
وان سلمه هوني بناء على ضبطه بالبناء للفاعل بان هذا محترز تنقيد ز لا محترز المصنف قلت والجماجم في الحديث يتعين جعلها  
على الطاهرة بان تكون من مذكي لعدم جواز الانتفاع بالنجس الا ما استثنى وليس هذا منه انظر ز عند قوله وينتفع بتنجس  
لأن نجس الخ (وعمل العامل الخ) قلت قال في القوانين العمل في الحائط على ثلاثة أقسام ما لا يتعلق بالثمره فلا يجوز ان يشترط على  
العامل وما يتعلق به او يبقى بعدها كانشاء حفرة برأ عين أو ساقية أو بناء بيت يخزن فيه الثمر أو غرس فلا يجوز أن يشترط عليه  
أيضا وما يتعلق بالثمره ولا يبقى فهو عليه بالعقد كالحفر والزر والنفيل (٣٤٧) والسقي والتذكير والجداد وشبه ذلك فاما

سد الحظار وهو تحصين الجدر  
واصلاح الضفيرة وهي مجرى الماء  
الى الصهر ييج فلا يلزمه ويجوز  
اشتراطه عليه لانه يسير وعليه  
جميع المؤن من الآلات والابراء  
والدواب ونفقتهم اهـ ومثله في ح  
عن المقدمات فقول المصنف وعمل  
أي وجوب بالان القضايا المطلقة في  
القواعد العلمية محمولة على الوجوب  
وقول ز الحائط المفهوم الخ أي  
فالصفة أو الصلة تجرت على غير من  
هي له ولم يبرز الضمير جريا على مذهب  
الكوفيين لأن اللبس وقول ز  
لقبائه مقام الوصف قال الباجي  
ما كان له عرف قام مقام الوصف  
ابن عبد السلام يريد اذا كان منضبطا  
أي بأعمال مخصوصة والافلا بد من  
البيان والا كان مجهولا ففسد  
المساقاة ثم قال الباجي وما لم يكن له  
عرف فلا بد من وصفه من عدد  
حرف وسقي وسائر العمل اهـ وقول  
ز ولو بقي بعد مدة الخ يتعين حله  
على الشيء اليسير لما تقدم (كبار)  
قلت قال في الصحاح هو على وزن

على جوازها في المدونة وأنها واردة على حدابن عرفة وفيما قاله تظرو لم أجده هذا النص  
في المدونة بل كلامها في غير موضع خلافة اهـ منه بلفظه قلت وما قاله ظاهر وقد تتبع  
كتاب المساقاة من المدونة مسألة مسألة فما وجدت ذلك فيها وقد سلم سراجها كابن ناجي  
وغـ حدابن عرفة ولم يبق له الا ما يخالفه لا عنها ولا عن غيرها وبديل على عدم صحته أيضا كلام  
أبي الوليد الباجي في المنتقى ونصه ومن ساقى حائطا فعمل فيه بثمره حائطا آخر قال مالك  
في الموازية لا يجوز الا أن تكون ثمرة الآخر قد أزهت فهي اجارة اهـ منه بلفظه فنقل  
المسألة عن نص مالك في الموازية على عكس ما عراه الشيخ ابراهيم للمدونة وكيف يكون  
الجواز في المدونة ويقتصر الباجي على نقل عدمه عن الموازية من غير تنبيه على ذلك فلا  
شك انه سمى ومنه رجحه الله والله الموفق (شاع) قول ز واحترز عما شاع في نخلة الخ قال  
نو غير صواب انما الاحتراز عن ذلك مما ذكره هو من التقييد والله أعلم اهـ منه بلفظه  
وهو ظاهر (وعمل العامل جميع ما يقتضيه) قول ز أي عمل أو العمل الخ أشار به  
الى أن ما يجوز أن تكون نكرة موصوفة أو موصولة بضمه لا يقتصر على الاول في محل  
خفض وعلى الثاني لا محل لها (ودواب الخ) قول ز لتضمنه معنى لزوم لا يصح تضمين عمل  
معنى لزوم لان فاعل عمل صناعة هو العامل وعلى تضمينه معنى لزوم كذلك مع انه لا يصح أن  
يكون فاعلا معنى اذ ذلك فتأمل (وقصب) قول ز وأما قصب مصر فلا يجوز مساقاته  
وان كان يخلف صوابه لانه يخلف وقوله لان ذلك خاص بالشجر لا معنى له فالصواب حذفه  
وأشار بقوله كما تقدم الى ما قاله عنه من قوله ولم يخلف الاستعمال ككلامه هناك حسن  
(وبرز) قول ز وعبارة الجواهر بديل برز واستقل ولا يخفى استعمالها على قيد أخص  
الخ فيه نظر فان الذي في الجواهر هو مانعه الثالث أي من الاركان وهو مختص بالزرع  
والمقائمي وغير ذلك مما عدا النخل والكرم وسائر الاصول المثمرة أن يعجز ربه عنه على أشهر  
القولين ويشترط فيه أيضا أن يكون ظاهرا فلا تجوز المساقاة عليه قبل ظهوره من  
الارض اهـ منها بلفظها ونقله نو معترضه على ز أيضا (وهل كذلك الورد ونحوه  
الخ) قول مب انظر من ذكر التاويل الاول في الورد الخ ما زعمه من أن ح لم يذكر

ازاراه ويجوز نشأه قال في الكشف في قوله تعالى وكذبوا بآياتنا كذا باو فعال في باب فصل فاش في كلام فقهاء العرب  
لا يقولون غيره كفسره فسارا اهـ وقال غيره انه لغة لبعض عرب اليمن (وتنقية) أي للنبات كما يشير له قول البساطي ويدخل فيها  
بطريق ما للحصاد والدراس والتندرية (ودواب) قول ز لتضمنه معنى لزوم فيه نظر لان فاعل عمل يصير حينئذ مفعولا أي وشان  
التضمن أن يبقى الاعراب معه كما كان (وقصب) قول ز وان كان يخلف صوابه لانه يخلف وقوله لان ذلك خاص بالشجر لا معنى له  
(وبرز) قول ز وعبارة الجواهر الخ بل عبارتها هي مانعه أن يكون ظاهرا اهـ قلت ومثله لابن جزي في قوانينه ونصه  
وان يعقد بعد ظهوره ونحوه من الارض اهـ (وهل كذلك الورد الخ) كلام ح كالصريح



في تسليم جريان التأويلين في الورد وهو مفاد ضيغ أيضا وقد سلم ابن عاشر وجودهما فيه وقبله جس ويشهد له نقل أبي الحسن عن عياض ولهذا سلم أبو علي المصنف وانما تبني على أن تأويل الأكثر هو الراجح وبه تعلم ما في كلام مب والله أعلم (باسقاط كافة الثمرة) هذا قول ابن القاسم واعتمده غير واحد قال اللخمي وهو غلط لأن السقي والعلاج عن الثمرة فكيف يصح أن يحط أحدهما من الآخر وانما باع العامل منافعه من عمل وسقي بالجزء الذي يأخذه بعد الطيب وانما يطيب على ملائمة الحائط اه ابن عرفة تغليظه غلط لأن كراء لبيبا غير لما كان محض فائدة وجب أن لا ينسب الا الى ما هو فائدة والذي هو فائدة من الثمرة انما هو الباقي بعد قيمة مؤنتها اه (والغنى للعامل ان سكنا عنه) (٣٤٨) قال أبو علي في حاشية التحفة يظهر أن السكوت عنه لا يكون للعامل

على الراجح وما في المتن مرجوح وقد بينا ذلك في الشرح بكلام الناس اه واستدل له في الشرح بكلام المعونة والجلاب والكافي والمفيد ويقول أبي محمد صالح فقال ابن الجلاب هو لب الحائط وهو الذي قال مالك في كراء الدور والارضين من المدونة وقال ابن خبيب هو للعامل اه ثم قال بعد كلام قد تقدم ان صاحب المعونة والجلاب والكافي والمفيد اقتصروا على كونه لربه ولم يذكروا المقابلا ورأيت أبا محمد صالح نسبة للمدونة واستحسن اللخمي لهذا فيظهر أن ما عليه المصنف مرجوح بدليل تأمل ما تقدم مع أن الاصل هو أنه لا يخرج ملك الانسان الا برضاه يقيناً وظناً غالباً وان كانت قضية خبير بما تدل لمافي المتن اه وعلى انه لربه اقتصر في الارشاد أيضا وقال اللخمي انه أحسن لأن منهوم المسافة أن يسقي ما يحتاج الى السقي وهو النخل بجزء من الثمرة واليباض خارج عن هذا اه وبه صدر ابن سلون وحكي

التأويلين الا في القطن فيه نظر فان كلام ح كالصريح في تسليم جريان التأويلين فيه فليستأمل بانصاف وقد سلم ابن عاشر وجودهما فيه ونصه الورد ونحوه جامعهم التأويلان من جهة تردد هما بين الاشجار الثابتة والمقائني وأما القطن فن جهة اختلافه باختلاف البلدان ولاختلاف السبب الموجب للتردد فصل خليل بين القطن وسابقه اه منه بلفظه ونقله جس أيضا وقبله ويشهد له نقل أبي الحسن عن عياض ونصه عياض اختلف تأويل شيوخنا المتأخرين على مذهب المدونة فيما عدا المقائني والزرع من ذوات الاصول غير الثابتة المثمرة كالورد والياسمين هل يحملها على الزرع والمقائني على المدونة لأن أنساقى الابدع العجز أو تجوز على الجملة اه محل الحاجة منه بلفظه على نقل أبي علي ولهذا سلم أبو علي كلام المصنف وانما تبني على أن تأويل الأكثر هو الراجح فانه نقل بعض كلام ضيغ وقال عقبه مانصه فأنت تراه اختلفا في الورد وما معه ما ذكره ابن القطن ورأيت أنه ظاهرها كافي أبي الحسن ولذلك قال ح كلامه في المدونة كالصريح في هذا اه محل الحاجة منه بلفظه وهو صريح في أن كلام ضيغ وح يقيد جريان التأويلين في الورد ونحوه خلاف ما عزا لهما مب والله أعلم (وكان ثلثا باسقاط كافة الثمرة) هذا قول ابن القاسم واعتمده غير واحد وساقه الباجي والمبسطي غير معزوكا منه المذهب وان كان اللخمي في كتاب كرية الدور قد غلط ابن القاسم فانه لا مانصه وما ذكره ابن القاسم من الاسقاط غلط لأن السقي والعلاج عن الثمرة فكيف يصح أن يحط أحدهما من الآخر وانما باع العامل منافعه من عمل وسقي بالجزء الذي يأخذه بعد الطيب وانما يطيب على ملائمة الحائط اه محل الحاجة منه بلفظه ونقله في ضيغ وقبله وقال ابن عرفة بعد نقله مانصه قلت تغليظه غلط لأن كراء لبيبا لما كان محض فائدة وجب أن لا ينسب الا الى ما هو فائدة والذي هو فائدة من الثمرة انما هو الباقي بعد قيمة مؤنتها اه منه بلفظه ونقله أبو علي وقوله (والغنى للعامل ان سكنا عنه) سلم كلام المصنف هذا جميع من وقفنا عليه من شارح ومحسن غير أبي علي بن رجال فانه قال في حاشية التحفة مانصه قوله والغنى للعامل الخ يظهر أن مسئلة السكوت لا يكون اليباض فيه للعامل على الراجح وما في المتن مرجوح وقد بينا ذلك في الشرح

بكلام

مال المصنف بقيل لأن مال المصنف عليه اقتصر صاحب المقصد المحمود وصدر به في الشامل

وصي كذا في الجواهر وعزا لملك ومحمد وابن حبيب وتبعه ابن الحاجب في نصه دبر به وفي عزو لملك أي في الموازية كافي. ضيغ قائلا وبه قال محمد ودوا حجة له بان ذلك هو السنة منه صلى الله عليه وسلم اه وهذا كله مع تسليم أبواب الشروح والحواشي كلهم غير أبي علي مال المصنف كاف في رجحانه ومارجحه أبو علي مشكل غاية لانهم نصوا على أنه لا يجوز اشتراط لربه يعمل فيه لنفسه حتى أنكر الحافظ وجوده مقابل نصافي المذهب فكيف يعقل أن يقال هو عند السكوت لربه ويقال اشتراط له ممنوع مع أنه انما اشتراط ما هو له بقتضى العقد فهل هذا الاتناقض فقهين ان الراجح مال المصنف لا مارجحه أبو علي قلت ان جلي



مارجحه أبو علي على ما إذا لم يتلحق العامل فهو حينئذ له ويجوز له اشتراطه (٣٤٩) تأكيده ما ذكره من منع اشتراطه لربه

على ما إذا كان يتلحق سقي العامل سقط  
الاشكال من أصله ولعل هذا هو  
مراد الأئمة ومن أبعد البعيد أن  
يريدوا أنه يكون لربه مطلقاً  
يتناقضون ذلك بمنع اشتراطه ليعمل  
فيه لنفسه كما فهمه هوفي فان هذا  
لا ينبغي أن يظن بمن له أدنى أدنى  
رتبة في تعاطي العلوم فكيف  
بالفعل الماهرة فيما أقامه منصفاً  
والله أعلم على أنه قد يقال انه في حالة  
السكوت عنه مغتفر له ولو ناله  
سقي العامل لانه غير مدخول عليه  
فلا يؤثر فساداً لاسميان كانا  
جاهلين عند العدة بحكمه ثم بعده  
تتازعافية بخلافه في له حال الاشتراط  
فهو زيادة مشترطة لربه حيث كان  
يتلحق سقي العامل والحاصل أنه لا يلزم  
من كونه لربه عند السكوت جواز  
اشتراطه لانه قد يغتفر مع عدم  
الاشتراط ما لا يغتفر مع الاشتراط  
لاشعاره بالقصد اليه فهو صريح  
في الدخول على الزيادة لربه بخلاف  
السكوت فقد عقل أن يقال انه لربه  
عند السكوت وان اشتراطه له ممنوع  
ولا تناقض في ذلك والمقدور ان  
اقتضى كونه لربه على هذا القول  
فليس هو كاشتراطه لاستلزامه الدخول  
على الزيادة اذ ليس المقضى كالشروط  
ولا الحكمي كالشرط ولا التلويح  
كالتصريح وبالجملة قاله الفسق بين  
كونه لربه عند السكوت ومنع  
اشتراطه له واضح ولم يفتن له  
هوفي رحمه الله فغلب المحققين  
لعدم التفتن للتناقض الذي زعمه  
فتأمله منصفاً والله تعالى التوفيق

بكلام الناس اه منها بلفظها واستدل في الشرح بكلام المعونة والجلاب والكافي  
والمفيد وبقول أبي محمد صالح فقال ابن الجلاب هو لرب الخائط وهو الذي قال مالك في  
كراء الدور والارضين من المدونة وقال ابن حبيب هو للعامل اه ثم قال بعد كلام مانصه  
قد تقدم أن صاحب المعونة والجلاب وصاحب الكافي وابن هشام في مقصده اقتصروا  
على كونه لربه ولم يذكروا له مقابلاً ورايت كلام أبي محمد صالح نسبته للمدونة واستحسن  
الاعني لهذا فيظهر أن ما مر عليه المصنف مرجوح بدليل تأمل مما تقدم مع أن الاصل  
هو أنه لا يخرج ملك الإنسان الارضاء بقينا أو ظناً بالبواو كانت قضية خير بعتا تدل  
لما في المتن اه منه بلفظه قلت وعلى ما اقتصر عليه من ذكرهم اقتصر في الارشاد  
أيضا ونصه والبياض لربه وللعامل اه اشتراطه ان كانت أجرة مثله مثل ثلث الثمرة  
فدونه اه منه بلفظه وبه صدر ابن سلون وحكي ما ذهب اليه المصنف بقبيل ونصه  
وان سكتا عن البياض في المساقاة فهو لرب الخائط يفعل به ما يشاء وقيل للعامل اه منه  
بلفظه لكن مارجحه المصنف عليه اقتصر صاحب المقصد المحمود ونصه والبياض أبدا  
ملغى اشتراطه أو لم يشترطه الآن يدخله ربه في المساقاة على ما تقدم وليست بزيادة  
للعامل لقوله صلى الله عليه وسلم من كانت له أرض فليزرعها أو ليحتملها أخاه فان لم يفعل  
فلم يملك أرضه وان اشتراطه رب الجنان لم يجوز إلا أن يكون بينهما ما يجوز له حديث مساقاة  
خير اه منه بلفظه وفي الجواهر مانصه فان سكتا عنه فقال مالك هو ملغى للعامل وقال  
محمد وابن حبيب ثم قال وروى في كتاب ابن سحنون أنه لربه اذا سكت عنه اه منه بلفظه  
وبه ابن الحاجب فقال مانصه وان سكتا فقال مالك بلغى للعامل وروى أنه لربه  
اه منه بلفظه ضيق والرواية الاولى لما لا في الموازية وبها قال محمد ولم يتحقق محمد  
نسبته للمالك واحتج لها محمد بأن ذلك هو السنة منه صلى الله عليه وسلم وقوله  
وروى أنه لربه هوفي كتاب ابن سحنون قال وان زرعه العام له بغير إذن رب  
الخائط فعليه كراء المثل اللغني وهو أحسن اه محل الحاجة منه بلفظه وفي الشامل  
مانصه وألغى لعامله ان سكتا عنه وقيل أن لم يزد على ثلث نصيبه وقيل لربه اه منه بلفظه  
وهذا كله مع تسليم المحققين من أرباب الشروح والخواشي كاهم غير أبي على كافي  
ربحان المالمه صنف ومارجحه أبو علي وان اقتصر عليه من ذكره وقال فيه اللغني انه أحسن  
لان مة وهو المساقاة أن يسقى ما يحتاج الى السقي وهو النخل يجوز من الثمرة والبياض  
خارج عن هذا اه منه بلفظه شكل غاية لانه نص في المدونة على أنه لا يجوز اشتراطه  
لربه على أن يزرعه العامل بيذره أو يبيذره ويعمل فيه العامل ونصها ومن أخذ بنخل  
مساقاة وفيه بياض يبيع على أن يزرعه العامل بيذره أو يبيذره ويعمل فيه العامل على أن  
ما أثبت فلرب النخل لم يجوز كزيادة يسيرة تشترط على العامل ولا يجوز أن يشترط فيه نصف  
البذر على رب الخائط أو حرث البياض فقط وان جدد الزرع بينهما وان كان على أن  
يزرعه العامل من عنده ويعمله وماتت فينبغي ما جاز قال مالك وأحب إلى أن يلغى البياض  
فيكون للعامل وهذا أصله اه منها بلفظها ونص في الموطن وغيره على أنه لا يجوز اشتراطه  
(وان غير تبع) قلت لو قال ز واعتبر بشرط المتبوع فقط فيما قبل المبالغة بشرط كل فيما بعد ها وأسقط ما عدا ذلك لايجاد



لربه ونص الموطأ مالك إذا ساقى الرجل النخل وفيها البياض فما ازدرع الرجل الداخل في  
البياض فهو له فلا واشترط صاحب الأرض بانه يزرع في البياض لنفسه فذلك لا يصلح لأن  
الرجل الداخل في المال يسقى لرب المال فذلك زيادة ازادها عليه اه منه بلفظه وعليه  
عول أهل المذهب حتى أنكروا الحفاظ وجوده مقابل نصافي المذهب في ضريح عند قول  
ابن الحاجب ولو اشترط ربه أنه يعمل لنفسه ففي الموطأ لا يصلح لنيله سقى العامل وقيل يجوز  
اه مانصه ابن راشد ولم أر هذا القول معروا اه منه بلفظه وقال ابن عرفة عقب نقله كلام  
ابن الحاجب مانصه قلت لا أعرف من نقل القول للثاني فيما في هذه المسئلة وقوله ابن عبد  
السلام وجعله خلافا في حال هل في ذلك زيادة أم لا ووقعت المسئلة في آخر سماع سحنون فلم  
يذكر ابن رشد فيه خلافا اه ولهذا قال في الشامل مانصه ولو اشترط ربه منع على المعروف  
بجلاف عامله اه منه بلفظه فقد صرح في المدونة بمنع اشتراطه لربه على أن يعمل فيه  
العامل وصرح فيها بأن الغاية للعامل أصل وصرح في الموطأ وغيره بمنع اشتراطه لربه  
لنفسه على أن يعمل فيه فكيف يعقل أن يقال هو عند السكوت لربه يعمل فيه لنفسه  
ويقال اشتراطه لنفسه ليعمل فيه ممنوع مع أنه انما اشترط ما هو له بمقتضى العدة فهل هذا  
الاتناقض وهدم للقواعد والعجب من أبي الحسن اللحى رحمه الله صرح بمنع اشتراطه لربه  
لنفسه ليعمل فيه ولم يحكم فيه خلافا وجعل يقول ان القول بأنه لربه عند السكوت أحسن  
ولم يشبه لما يلزم على ذلك من التناقض وقد نقل كلامه غير واحد من المحققين ولم يفتنوا  
لذلك وكلام ابن عرفة صريح في أن من يقول بأنه لربه عند السكوت يقول بجواز اشتراطه  
لربه ليعمل فيه بنفسه فانه قال بعد ما قدمناه عنه انما مانصه والحق أن القول الثاني هو  
مقتضى ما نقلوه عن مالك فيما اذا سكا عنه أنه لربه غير مساقى اه منه بلفظه وما قاله  
ظاهر غاية فصيح ما قلناه وتعين أن الرابع ما للمصنف ومن تكلم عليه لا مازعه أبو علي  
وادعاه والعلم كله لله \* (تبيينه) في ضريح متصلا بما قدمناه عنه انما مانصه ابن  
حبيب ويجوز لربه الاشتراط اذا كان العامل لا يسقيه كما اذا كان بغلا تخليل وينبغي أن  
يكون تقييد الموطأ اه قلت بل كلام الموطأ لنفسه في ذلك لمن تأمله أدنى تأمل وكأنه لم  
يقف على كلام ابن رشد في آخر سماع سحنون من كتاب القراض مانصه مسئلة قال  
محمد بن ابراهيم بن دينار وعبد الله بن نافع اذا كان لرجل أصل من نخل أو كرم أو غيره من  
الاصول وفيها الشيء من البياض هو تبع للنخل فقال الذي يساقه النخل أساقبك النخل  
وحدها وأحبس بياضى ولأن من الماء قدر ما تروى به نخلك في السقاء ولوى فضل ما تى أسقى به  
ما وضعت في بياضى ليس عليك فيه سقاء كان ذلك حسنا جائزا وانما يكره من ذلك أن يجمع  
النخل الى البياض ويشتراط ذلك للمساقى خاصة ويكون على المساقى سقيه فيكون زيادة  
يزادها عليه فاذا لم يكن كذلك فلا بأس به قال القاضي رضى الله عنه هذه مسئلة  
حسنة جيدة صحيحة على مذهب مالك لأنه مال في موطئه في المساقى يشترط البياض انه  
لا يصلح لأن الداخل يسقيه لرب الأرض فذلك زيادة ازادها عليه رب الأرض فذلك يدل  
من قوله انه اذا لم يسق المساقى ما اشترط عليه المساقى من الأرض فهو جائز اه محل الحاجة



منه بلفظه والله الموفق (وغائب ان وصف) قول مب بل ظاهر المدونة هو ما قاله ح  
 من جواز المساقاة عليه برؤية متقدمة الخ كلامه وكلام ح يدل على انهم لم يبقوا على  
 نص في ذلك مع انه مصرح به في النهاية للمتبطي ومختصره لابن هرون ونص النهاية فصل  
 وتجاوز مساقاة الحائط الغائب على صفة أو رؤية متقدمة اه منها بلفظها (ووصله قبل  
 طيبه) قول ز وحط عن العامل الخ صوابه وحط بمال العامل الخ كافي خش تأمل  
 (واشترط جز الزكاة) قول ز ألقى الشرط لانه أجبر وقسم الثمرة على ما شرط كما صدر  
 به في الشامل الخ ونصه وان شرطه على العامل فلم تجب له نصف الثمرة كان سكا عنها وقيل  
 أربعة أعشارها وقيل أربعة أنساعها وقيل تسعة أجزا من عشرين اه منه بلفظه ونقله  
 ح وأصل ذلك في ضيغ الا أنه لم يجزم بالاول بل حكاه أيضا بقيل ونصه فرع ولو اشترط رب  
 المال الزكاة على العامل ونقص الحائط عن النصاب فقبل يقتسمان الثمرة نصين وقال  
 سحنون يقتسمانه أعشارا لصاحب الحائط ستة وقيل يقتسمانه من عشرين لربيه منها أحد  
 عشر وقال ابن عبدوس يقتسمانه أنساعا لرب الحائط خمسة اه محل الحاجة منه بلفظه  
 وأصله في البيان في آخر مسئلة من سماع القرنين من كتاب المساقاة لكنه لم يعزوا أحدا منها  
 ووجه ما صدر به بقوله مانصه لانه يقول ساقيتك على النصف واشترطت على الزكاة فاذا لم  
 يكن في الحائط زكاة فلا شرط لك على فرد على الجزء الذي اشترطته من نصيبي لتخرجه في  
 الزكاة اذ لا تجب في الحائط اه منه بلفظه ونقل ابن عرفة كلام ابن رشد كله مختصرا وقال  
 عقبه مانصه قلت قسم جز الزكاة على تسعة عزاه التونسي لابن عبدوس وصوبه الصقلي  
 ولم يعزوه عزارد جز الزكاة ان لم تجب لمن شرطها لرواية ابن وهب وقسمه بينهما سحنون اه  
 منه بلفظه فليس في كلام ابن رشد ولا في كلام ضيغ ما يفيد ترجيح ما رجحه ز تبعا  
 لصاحب الشامل سوى تصديرهما به مع أن هذا القول لم يذكره جماعة من حفاظ المذهب  
 أصلا كابن بونوس وأبي اسحق التونسي والمتبطي وغير واحد وقد قدمنا كلام ابن بونوس في  
 القراض وكلام أبي اسحق بواسطة نقل ابن عرفة ونص المتبطي في نهايته فان لم تبلغ الثمرة  
 الزكاة وقد شرطها على العامل فعليه من حصته لرب الحائط عشر الجميع أو نصف عشره  
 وقال ابن عبدوس يقتسمان الثمرة على تسعة أجزا لرب الحائط خمسة وللعامل أربعة  
 وقال سحنون تقسم الثمرة على عشرة أقسام لرب الحائط خمسة وللعامل أربعة ويقتسمان  
 الجزء الباقي نصفين لانه جز الزكاة اه منها بلفظها قال أبو علي في حاشية التحفة مانصه  
 ولا يخفى أن الاول عنده هو الراجح وبه تفهم المسئلة اه منها بلفظها قلت وما قاله  
 ظاهر ويشهد لرجحانه أيضا كلام صر في حواشي ضيغ فانه قال عند كلام ضيغ  
 السابق مانصه قوله وقيل يقتسمان على عشرين وجهه أنهم ما دخلوا حين التعاقد على أن  
 لرب الحائط خمسة أسهم من تسعة وللعامل أربعة من تسعة وقد بقي جز الزكاة يقسم  
 عليهم ما نصفين وهو منسكس على اثنين فخصرب عدد الرؤس وهو اثنان في أصل المسئلة  
 وهو عشرة ومن له شيء من التسعة أخذه مضر وبافيم ضرب فيه أصل المسئلة وهو اثنان  
 فرب الحائط خمسة في اثنين بعشرة وللعامل أربعة بمائة يبقى من العشرين اثنان يقسم

(وغائب ان وصف) قلت هذا  
 نص على المتوهم فاحرى ان يرى رؤية  
 لا يتغير بعدها أو على خياره بالرؤية  
 وقد صرح المتبطي ومختصره ابن  
 هرون بما قاله ح كافي هو في  
 (ووصله الخ) قول ز وحط عن  
 العامل الخ صوابه كافي خش عما  
 للعامل الخ قلت وفي بعض نسخ  
 ز وحط من العامل أى من حظه  
 فهو على حذف مضاف (واشترط  
 جز الزكاة) المتبطي فان لم تبلغ  
 الثمرة الزكاة وقد شرطها على العامل  
 فعليه من حصته لرب الحائط عشر  
 الجميع أو نصف عشره ثم ذكر قولين  
 آخرين قال أبو علي ولا يخفى أن  
 الاول عنده هو الراجح وبه تفهم  
 المسئلة اه وهو ظاهر ويشهد  
 لرجحانه أيضا قول صر على  
 ضيغ هو الجاري على الصحيح في  
 باب القراض من أن جز الزكاة  
 لشرطه وهو الذي قاله ابن المطايع في  
 المساقاة وأقامه من قوله في الامهات  
 كانه قال لك أربعة أعشاره ولي ستة  
 نقله الشارح في الكبير اه وبه تعلم  
 ما في كلام ز والله أعلم



(بلا حشد) قول ز شئ من السنين (٣٥٢) صوابه من السنة كافي ضيغ (وعامل ذاب الخ) قلت قول ز وان

عليه ما بالسوية فحصل رب المال أحد عشر ولعامل تسعة ثم قال مانصه ثم ان قول  
سجنون هو الجاري على الصحيح في باب القراض من أن جزءه كانه لمشتريه وهو الذي قاله  
ابن القطان في المساقاة وأقامه من قوله في الامهات كانه قال لك أربعة أعشاره ولي ستة  
نقله الشيخ هرام في الكبير اه منه بلفظه فتعين ترجيح هذا القول من  
وجوه والله أعلم (تنبيهان \* الاول) \* سلم ح وأبو علي و جين نسبة  
ضيغ لسجنون ما قدمناه عنه كما سلمه صر وهو مخالف لما قدمناه عن ابن يونس والبيهقي  
وابن عرفة وغيرهم فقيه نظر وان سلمه من ذكرنا والله أعلم \* (الثاني) \* في ق هنان  
ابن يونس ذكر في ذلك ثلاثة أقوال ولم يعزها ولم يشهر منها قولاه ونقله الشيخ ميارة وسلمه  
كما سلمه أبو علي في حاشية التحفة وهو غفلة له عن كلام ابن يونس الذي قدمناه في القراض  
والعذر له انه ذكره في كتاب الزكاة والله أعلم (مالم تذكره جدا) قول ز أي لم يثبت عند  
الامام شئ من السنين الخ كذا فيما وقفت عليه من النسخ السنين جمع سنة والصواب  
من السنة بضم السين وشدة النون كافي ضيغ وقد وقع عند خش على الصواب  
(أو ما نقل) قول ز كذا طور رأي حارس القم وهو بالطاء المهملة وبالمشالة أيضا كافي  
القاموس وغيره (ويصح مساق) قول مب وهو مشكل مع ما في الجلاب وغيره الخ  
لا اشكال فيه لان قول ابن التماسي عن مالك فالبيع ماض والسقي ثابت لا ينقضه البيع  
ليس فيه نفي ثبوت الخيار للمشتري اذ لم يعلم لانه انما تكلم على ما يوه من نقض المساقاة  
فقال والسقي ثابت لا ينقضه البيع وقوله متصلا به عن الهمري لان عقد المساقاة لازم  
كعقد الاجارة يدل على ثبوت الخيار للمشتري اذ لم يعلم لتشبيهه بذلك بالاجارة فهو موافق لما  
في الجلاب وغيره عند التأمل الصادق والانصاف لا يخالف له حتى يستشكل ولذلك ذكره  
ح بين مسائل قبلها وبعدها ثبت فيها الخيار للجاهل فتأمل بانها انصاف والله أعلم (ومساقاة  
وصى) قول ز من قبل أب أو أم يعني والله أعلم اذا كان المال من قبلها وهو يشترط  
ايضا ما في هـ اذا كاد منه مب نفسه في باب الشفعة وعدها من جملة المستحسنيات وقد  
غفل عن ذلك هنا فقال صوابه اسقاط أم اه وفيه نظر وقول ز أو قاض معطوف على  
قول المصنف وصى والمعنى وجازت مساقاة وصى ومساقاة قاض ومعاقاة مقدمه وفهمه  
مب على انه معطوف على أب والمعنى ومساقاة وصى من أب وصى من قاض فلهذا  
قال الصواب اسقاط قوله أو مقدمه أي لان مقدم القاضى هو وصى القاضى والحق أن  
مراد ز ما ذكرناه فلا يحتاج الى تصويب وفيما قلناه السلامة من اطلاق لفظ وصى  
على مقدم القاضى لانه في العرف لا يطلق عليه ذلك وفيه التنصيص على ان القاضى نفسه  
له دفع حائط محجور مساقاة فتأمل بانها انصاف (أو اعطاء أرض لتغرس الخ) قول ز أو جعل  
مع الارض منها ما جازت وعلى الغارس الخ قال نو فيه نظر وصوابه جازت ان لم يرد عليه  
فاذا بلغت كانت مساقاة وكانا على ما دخلنا عليه من المغارسة حيث لم تشمل على فساد بان  
بين ما يغرس من أنواع الشجر وغينا القدر الذي ينتهي اليه الغرس وغير ذلك فان اشتملت  
على فساد بان لم يعين ما يغرسه مثلا لم يحوز وكانت مغارسة فاسدة يرجع الغارس على

لم يشترط الخلف أي لان الحكم  
يوجب على رب الحائط كما قاله ابن  
رشد واللعنمى انظر ح (أو ما نقل)  
قول ز كذا طور رأي حارس وهو  
بالطاء المهملة وبالمشالة أيضا كافي  
القاموس وغيره (ويصح مساق)  
قول مب وهو مشكل كل الخ  
لا اشكال فيه لان قول مالك فالبيع  
ماض والسقي ثابت الخ ليس فيه  
نفي ثبوت الخيار للمشتري اذ لم يعلم  
لانه انما تكلم على ما يوه من  
نقض المساقاة كما يدل عليه قول  
الهمري لان عقد المساقاة الخ وهو  
يشير الى ثبوت الخيار للمشتري  
حينئذ لتشبيهه بالاجارة فهو موافق  
لما في الجلاب وغيره ولذلك ذكره  
ح بين مسائل يثبت فيها الخيار  
للجاهل والله أعلم (ومساقاة وصى)  
قول ز أو أم ان جعل على ما اذا  
كان المال من قبلها وهو يشترط  
وقد قدم مب في الشفعة ان  
هذه احدى المستحسنيات فراجع  
وقول ز أو قاض الاولى عطفه  
على قول المصنف وصى فيصح  
حينئذ قوله أو مقدمه (ودفعه اذى  
الخ) قلت قول ز وكره مالك  
مقارضة الخ ذكر ابن عرفة أن  
الكراهة فيه على التحريم انظره  
أول باب القراض (أو اعطاء أرض  
لتغرس الخ) قول ز جازت وعلى  
الغارس الخ قال نو صوابه جازت  
ان لم يرد قوله فاذا بلغت الخ وكانا  
على ما دخلنا عليه حيث لم تشمل  
على فساد بان بين نوع ما يغرس  
وعينا القدر الذي ينتهي اليه الغرس وغير ذلك والافعل الغارس الخ وهكذا عبر غيره ولم يلم المصنف بشئ



رب الأرض نصف غرسه وهو عليه نصف قيمة أرضه وكانت الأرض والغرس بينهما  
أنصافاً كما دخلوا هكذا عبر غيره ولم يلم المصنف بشئ من أحكام المغارسة إلا ما يؤخذ من  
هذا المفهوم اه منه بلفظه \* (تنبيه) \* هذا الذي اقتصر عليه نو في المغارسة الفاسدة  
إذا قامت بالعمل من أن الأرض والغرس بينهما على ما دخل عليه ويتراجعان الخ هو أحد  
قولين مرجحين من أقوال ثلاثة ذكرها ابن يونس وابن رشد في مقدماته وبيانها الآن  
ابن رشد نوع الثالث إلى ثلاثة أقوال قالت الأقوال عنده إلى خمسة والقول الآخر  
المرجح أيضاً أن الشجر والأرض لربها وله جميع الغلة وللعامل أجره المثل وعلى هذين القولين  
اقتصر صاحب التبيين والتشهير في ذكر ما أغفله الشيخ خليل من أحكام المغارسة  
والتوليج والتصيير مشيراً إلى الطريقين بذكر تردد على قاعدة الشيخ خليل ونصه وفسخت  
فاسدة بلا عمل والأهمل تمضي ويتراد أن قيمة الأرض والعمل أن جعل للعامل جزءاً أو أن كان  
كذلك فله قيمة غرسه وعمله فقط والافق كونه كرافاسدة أو إجارة كذلك تردد قال في الشرح  
مانصه يعني أن المغارسة الفاسدة إذا اطلع عليها قبل شروع العامل في عمله فإنها تنسخ ولا  
شئ لواحدهم ماعلى الآخر وإذا اطلع عليها بعد الغرس ومعالجته في ذلك عليها طريقان  
الطريقة الأولى وهي للمتسطى في نهايته وغيره أن ينظر لهذه المغارسة فإن جعل فيها جزءاً  
للعامل من الأرض وفقدت من وجه آخر ككونها إلى أجل بعيد تنمر الشجرة قبله أو  
يخدمها العامل ماعاش ونحوه فانه تمضي ويتراد أن قيمة الأرض والعمل بينهما أي يرجع  
صاحب الأرض على العامل بقيمة نصف الأرض ويرجع عليه العامل بنصف قيمة عمله ثم قال  
الطريقة الثانية وهي لابن رشد رحمه الله ومن تبعه أن ينظر فإن جعل للعامل جزءاً وهو المراد  
بقولنا كذلك فله قيمة غرسه أي الأعواد التي غرسها أو عمله أي معالجته إلى يوم الحكم وعبرة  
ابن رشد في هذا أن قال وأما إذا جعل له جزءاً من الأرض على وجه لا يجوز في المغارسة مثل  
أن يقول له اغرس هذه الأرض وقم على الغرس كذا وكذا أسنة أو حتى يبلغ كذا وكذا  
لأجل أو حتى يكون الاطعام دونه في ذلك ثلاثة أقوال أحدها أنها إجارة يرد عليه الغارس  
ما أخذ منها يريد من الثمرة المكيلة أن عرفت أو خرصها أن جهلت قال بعدهم وهذا هو القول  
الصحيح اه وعلى هذا فالغرس كله لرب الأرض ولا شئ للعامل إلا ما ذكر فيما تقدم من قيمة  
غرسه وقيمة عمله اه محل الحاجة منه بلفظه قلت وعلى ما عراه للمتسطى اقتصر في المنع  
ونصه فإن حدث شيئاً يكون بعد الاطعام أو مدة تكون فوق الاطعام لم تجز المغارسة وفسخت  
قبل العمل وكذلك أن شرط عليه جدارات يضر بها الغارس حول الغرس لها مؤنة كثيرة  
فان قامت في هـ هذا الذي يقع فيه الفساد كما ذكرنا بالعمل أو أطم ففسخت والأرض والغرس  
بينهما على الأجزاء التي تعامل عليها يكون على الغارس قيمة نصف الأرض يوم نزل فيها أن  
كانت نقيصة وان كانت مشعرة ويكون له على رب الأرض قيمة الغرس الذي يصير لرب الأرض  
في نصيبه قائماً على ما يقدره أهل البصر وان كانت الأرض أو لا مشعرة كانت للغارس عليه  
أيضا مع قيمة الغرس قائماً بقيمة هـ في قاع الشعراء يتقاصم في القيمة فمن كان له منها مدرك  
على صاحبه يرجع به عليه اه منه بلفظه وعليه أيضاً اقتصر في المعين ونصه مسئلة إذا وقعت

من أحكام المغارسة إلا ما يؤخذ  
من هذا المفهوم اه باختصار  
وما اقتصر عليه في المغارسة الفاسدة  
إذا قامت بالعمل هو إحدى طريقين  
مرجحين والثانية أن الشجر  
والأرض لربها وله جميع الغلة  
وللعامل أجره مثله انظر التبيين  
والتيسير الأولى طريقة المتسطى  
وعليها اقتصر في المفيد والمعين وبها  
صدر ابن يونس والثانية وهي لابن  
رشد أرجح لوجوده منها أن المتسطى  
قد جزم بها أيضاً واقتصر عليها في  
المقصد المحمود وكذا أبو حفص  
الناسي في شرح الخففة ورجع إليها  
نو أيضاً وصدّر بها في البيان  
والمقدمات وكذا ابن عرفة ومنها  
موافقة صحنون لابن القاسم عليها  
وقد اشتهر أنه متى وجد قول ابن  
القاسم وصحنون لم يعدل عنه إلى  
غيره وقد قال مق أثنا جواب له  
مذكور في المعيار والظاهر عندي  
راجحة فهم ابن رشد ومن وافقه ولو  
لم يكن له موافق على فهمه لكان  
استبداده به حجة لانه حذام المقدم  
نقلاً وفهما كما شهد به بذلك الأئمة  
ابن عبد السلام ومن هو أكبر منه  
اه ومنها أنها التي وقعت بها الفتوى  
من غير واحد من الشيوخ المعتمد  
بهم كان عتاب مصرحاً بانها المختار  
كافي المعيار وابن رشد في أجوبته  
وعصره ابن الحاج كافي الدر التنير



و متى كافي الدرر المكنونة وأبى  
الحسن بن نجو كافي نوازل الشريف  
وهي الظاهرة أيضاً معنى لأنه إلى  
الاجارة أقرب منه إلى البيع دليل  
أن الغارس لا يملك شيئاً إلا بعد بلوغ  
الحل المشتراط فالارض قبله باقية  
على ملك ربها لم يقع فيها بيع أصلاً  
حتى يقال انه فأت بالغرس كما اعتبره  
من قال بالطريقة الأولى نعم لو جعل  
للفارس النصف يملكه من وقت  
العقد لكن به فاسد اقطاعاً كما  
أشاره ابن رشد في أجوبة فتأمله  
وانظر الأصل والله أعلم (تنبيه)  
من المغارسة الفاسدة المغارسة إلى  
أجل بعيد ثمر الشجر قبله أو إلى  
الاطعام في أنواع من الشجرو بين  
اطعامها بعد أو على شرط أن  
يخدمها العامل ماعاش أو في  
الارض المغروسة أو المشجرة قال  
المسيطي وإذا كانت الارض شعراء  
لم تجز المغارسة فيها إلا لتنتقيتها من  
الشعراء قد رواه في زيادة على  
العامل وكذلك ان شرط عليه بنين  
جدار حوالى الارض مما تكثر  
النفقة فيه لم يجوز لأن الغرس قد  
لا يتم فترجع الارض لربها وقد  
انتفع بالتنقية والبنين اه على  
اختصار ابن هرون

المغارسة على شباب معلوم على ان يقوم العامل بنصف الارض ماعاش أو لم يوقتاً أجلاً أو إلى  
شباب أو عدداً أو عام يكون الاغراق له فذلك كله فاسدو يفسخ قبل العمل فان فات وقد  
عامله على النصف كان ذلك بينهما نصفين و يكون على العامل قيمة نصف الارض يوم قبضها  
خالية وله على رب الارض قيمة عمله وغراسه في النصف الذى صار اليه وأجره فيه من يومئذ  
إلى يوم الحكم وان اغتلا مضى ذلك بينهما اه منه بلفظه وبه صدر ابن يونس ونصه قال  
ابن حبيب وإذا عقد على أم لا يجوز مثل أن يشترط شباباً معلوماً وعلى أن يقوم الداخل  
بنصيب رب الارض ماعاش ولم يوقت أجلاً أو تغارس إلى شباب يكون الاغراق قبله أو إلى  
أجل مؤقت من عدة سنين فهذا كله فاسدو يفسخ قبل العمل فان فات وقد عامله على  
النصف فذلك بينهما نصفين وعلى العامل نصف قيمة الارض يوم قبضها خالية وله على رب  
الارض قيمة عمله وغرسه في نصف رب الارض قيمته يوم بلغ وتم وأجره فيه من يومئذ إلى يوم  
الحكم وان اغتلاها قبل ذلك نصفين مضى ذلك لهما وان كان الغارس اغتلاها وحده رد  
نصف ذلك إلى رب الارض وقاله مطرف وقاله أصبغ ورواه عن ابن القاسم على انه اختلف  
فيه قوله وهذا الحسن بن محمد بن يونس وكذا استحسن عيسى قول ابن القاسم مثل ابن  
حبيب وقد كان روى عنه مثل رواية حسين بن عاصم التي تأتي بعد هذا ثم رجع ابن القاسم  
وثبت على رواية ابن حبيب وكتب به إلى عيسى والذى رواه عيسى وحسين بن عاصم عن  
ابن القاسم في العتية إذا وقعت المغارسة فاسدة مثل أن يغارسه على النصف ولم يسمي شباباً  
ولا قدراً ينتهي اليه أو إلى أجل يكون الاغراق قبله فسخت ذلك بينهما قلت فان عمل وقد  
ثبت الغرس قال فالغرس بينهما نصفين ويكون على العامل قيمة نصف الارض براحا  
لتقويته إياها بالغرس لأنه ابتاع نصف الارض بعمله إلى مالاً أمده وذلك غرساً بمنزلة من  
ابتاع أرضاً بغرس فأقامها بالغرس قال وان أثمرت الشجر واغتلاها زماناً ما اغتلا العامل في  
نصفه الذى أثمرته قيمته فهو له لأنه لا كراه عليه فيه والنصف الآخر كان ربه أكرام بثمره لم  
يبدل صلاحها فبذلك الثمرة التي قبض إلى ربها ان قبضها ثم اردت مكيلتها وان قبضها ثم طاردها  
فبقيتها أو أخذ من العامل كراهية نصف الارض على حالته من الغرس يوم اغتلاها وتصير جميع  
الغلة للعامل ثم يكون رب الارض مخيراً في نصف الغرس الذى في حصته من الارض ان شاء  
أخذه بقيته مقلوماً أو أمر الغارس بقلعه قال سحنون بل يكون جميع الغلة لرب الارض  
وان أخذ العامل منها شيئاً ردهم له على رب الارض قيمة غرسه ان كانت له قيمة وأجر عمله ولو  
جعلت له الثمرة لكان بيع الثمرة قبل بدو صلاحها وروى عيسى عن ابن القاسم مثله محمد  
ابن يونس واختصار ذلك قول ان الغلة بينهما وعلى الغارس نصف قيمة الارض يوم قبضها  
برا حوله قيمة غرسه وعمله يوم بلغ في نصيب رب الارض وقيل بل تكون الغلة كلها للعامل  
وعليه قيمة نصف الارض يوم قبضها وعليه كراهية نصف الارض الذى لربها وبخير رب الارض  
في نصف الغرس بين أن يعطيه قيمته مقلوماً أو أمره بقلعه وقيل بل الغلة كلها لرب الارض  
وعليه أجره العامل وقيمة غرسه ان كانت له قيمة اه منه بلفظه والطريقة الثانية التي  
عزاه لابن رشد وغيره ارجح لوجوه أحدها ان المسيطي الذى عزاه الطريقة الأولى قد جزم



أيضا بالثانية ونصه وان كانت الغراسة الى شباب معلوم أو سنين يكون الاعمار قبل ذلك لم يجز  
 وفسخ قبل العمل فان فأت وقد عمل على النصف فذلك بينهما نصفان ويكون على العامـل  
 نصف قيمة الارض يوم قبضها خالية وله على رب الارض قيمة عمله وغراسه في النصف الذي  
 صار اليه يوم الحكم وان عملا غلة قبل ذلك بنصفين مضت بينهما وان اغتلتها الغارس  
 وحده ونصفها الى رب الارض \* (فرع) \* وان كانت الغراسة الى الاطعام في أنواع  
 من الشجر فان كان اطعامها واحدا أو متقاربا جاز وان كان بين ذلك بعد لم يجز وفسخ  
 العقد قبل العمل فان عمل غلة أو جرمته والشجر والارض لرب الارض اهـ منه على اختصار  
 ابن هرون بلفظه فأت تراجم ثانيا بخلاف ما جزم به أولا والصورتان معا قد جعل له  
 فيها جزم من الارض والشجر وانما اختلفتا في سبب التساد لفظا أو مامعنى فما لهما واحد  
 كما سنبينه قريبا وماعاد اختلفتا في قول مؤلف المغارسة السابق فهل غضى ويترادان  
 قيمة الارض والعمل ان جعل للعامل جزمه في الشرح بأن طريقة التبسط لا يخفى  
 ما فيه ثانيا أن الاقوال الثلاثة كلها لابن القاسم وقد وافقه على هذا القول  
 سحنون وفي نت مانصه اشهر على السنة الشيوخ متى وجد قول ابن القاسم وسحنون  
 لم يعدل عنه الى غيره اهـ مع عزوهم اياها لابن رشد وقد قال العلامة ابن مرزوق أثناء  
 جواب له عن مسئلة مانصه والظاهر عندى راجحة فهم ابن رشد ومن وافقه ولو لم يكن لابن  
 رشد موافق على فهمه لكان استبداده به حجة لانه حذام المقدم نقلا وفهما كما شهد به بذلك  
 الاثما ابن عبد السلام ومن هوا كبر منه اهـ من المعيار بلفظه ثالثا انه الذي اقتصر  
 عليه صاحب المقصد المحمود ونصه وتكون المدة فيها تقضى قبل الاطعام أو في أوله ولا  
 يجوز الى ما فوق الاطعام وينسخ قبل العمل وبعدة وتكون الارض بما قيم من غرس  
 لربها وللعامل أجر مثله وكذلك ان شرط عليه بنا مجردات لها قيمة يقيمها حول الغرس  
 اهـ منه بلفظه وقوله ولا يجوز الى ما فوق الاطعام يدخل فيه مسئلة التبسط السابقة  
 وهى اختلاف أنواع الاشجار مع بعد اطعامها لان عمل الفساد فيها هو ما ذكرناه شرط  
 عليه استمرار العمل فيما يطعم أولا الى أن يطعم النوع الآخر ولذا قلنا أولا ان المتبسط قد  
 جزم أيضا بالطريقة الثانية فتأمل رابعها انه الذي وقعت به الفتوى من غير واحد من  
 الشيوخ المتقدمين كان عتاب مصر حابا به المختار في المعيار مانصه وسئل ابن عتاب  
 عن المغارسة الفاسدة فأجاب اختاف في المغارسة والمسافة اذا عقدت فاسدة وفأت بالعمل  
 والذي أقول به ان للعامل أجر مثله فيما غرس وفيما سقى وكذا الارض تعطى مغارسة وفيها  
 أصول ثابتة هذا المختار وفيها أقوال كثيرة اهمه بلفظه وكأني الوادى بن رشد في أجوبته  
 وبأقواله وكعصره أبى عبد الله بن الحاج حسبا في الدرر الشرفانه لما ذكر عن المقدمات  
 نسبة هذا القول لسحنون قال عقبه مانصه قلت وعزا هذا القول في البيان لابن  
 القاسم أيضا وبه أتى ابن الحاج في نوازه اهـ منه بلفظه وكالعلامة ابن مرزوق حسبا  
 في الدرر المكنونة فانه سئل عن ذلك فأجاب عما اذا لم يجعل للغارس جزم من الارض وقال  
 مانصه وأما ان جعل للغارس جزم من الارض مع الفساد فقال سحنون انه اجارة فاسدة



للغارس على رب الارض قيمة غرسه وأجرة مثله في ٤ له وصحح ابن رشد هذا القول والغلة على  
 هذا الرب الارض فبدر الغارس ما أخذ منها كما تقدم وفيها قولان آخران ذكرهما ابن رشد  
 في المقدمات وغيرهما والله أعلم اهـ منها بلفظها وكافي الحسن بن نجو حسيما في توازن  
 الشر يفونصها وسئل سيدي علي بن أبي القاسم بن نجو عن رجل أعطى لاخر حصة  
 مبنية مشهورة عدة دواليها باقية يحبسها ويخدمها لويزنها الى آخر السؤال تركه لطوله  
 فاجاب ومن خطه نقلت الجواب والله الموفق عنه للاصابة هذه عدة فاسدة لان المغارسة  
 لا تكون في المغروس ولا في الشجر او ليست بأجرة صحيحة للجهل ولا بمساقاة فهي الى  
 الاجارة الفاسدة اقرب فيكون للعامل أجر عمله على ما يقوم به أهل المعرفة والله سبحانه  
 أعلم وبه التوفيق اهـ منها بلفظها وعلى هذا اقتصر الشيخ أبو حفص القاسي في شرح  
 التحفة محبا بكلام ابن عثاب الذي قدمناه آتفا فظهر رجحان هذا القول نقلنا من وجوه  
 وهو الظاهر أيضا من جهة المعنى لان القائل بأن الارض والشجر بينهما على ما دخلا عليه  
 ويراد ان وجهه كما تقدم في كلام ابن يونس بأنه باع ذلك الجزية فاسدا وقد فات بالغرس  
 وليس بظاهر لان ذلك لا يتم الا لو كان رب الارض يملك العامل النصف منه لاجن البعد  
 والامر على خلاف ذلك فانه انما يقع العقد على أن الغارس لا يملك شيئا ابعد العمل ثم يلوغه  
 الحد المشترك فانما يشرع في غرس الارض وجميعها باق على ملك ربها ثم بعد الفراغ من  
 غرسه هي أيضا باقية على ملكه لاحتمال أن لا يتم الغرس وهذا المعنى فرقوا كما أتى في  
 الاجارة بين من دفع جلودا لا تحل بدفعها وله نصفها بين أن يملكه نصفها حين العقد  
 على أن لا يأخذ الا بعد دبغ الجميع وبين أن لا يملك النصف الا بعد دبغ فجعلوا الاول  
 بيعا فاسدا في النصف يمضي بالدبغ ويرجع رب الجلود عليه بسمة نصفها يوم قبضها ويرجع  
 هو عليه بأجرة مثله في النصف الآخر وجعلوا الثاني اجارة فاسدة تكون الجلود كلها  
 لربها ولا تقوت بالدبغ ويدفع للصانع أجرة عمله ولهذا فرق أبو الوليد بين رشد في أجوبته  
 بين أن يدفع له النصف مثلا من وقت العقد وبين أن يجعله له بعد غرسه ونص الاجوبة  
 وسئل الفقيه الامام الحافظ أبو الواسع رضي الله عنه عن عقد انزال ونسخته من أوله  
 الى آخره بسم الله الرحمن الرحيم أنزل فلان بن فلان الفلاني فلان بن فلان الفلاني في  
 الجبل المشعر المحمود بكذا بأب أعطاه نصفه مشاعا على أن يحترف المنزل النصف الباقي  
 بيد المنزل فلان ويغرسه نقول شجر كذا من صنف كذا على المتعارف من تقارب الغرس  
 وتباعده نقول لا جادات تكون من عند المنزل فلان وعليه أن يعمرها مدة عشرة أعوام  
 من تاريخ هذا الكتاب بمرتبتين جيدتين وحفرتين بليغتين في كل عام من الأعوام  
 المذكورة في أو ان العمارة على أن يشرع المنزل فلان في ذلك كله في عام تاريخ هذا العقد  
 عند ما كان ذلك ونزل المنزل فلان في نصف الجبل المحمود منزلة المنزل له فيه وحل فيه  
 محله على سبيل الاجارة الصحيحة وله ما أن يقتسماه متى أحبا ودعا الى ذلك أحدهما  
 بعد أن اختبر عمل الشعراء في الارض وأحاط علماء بلغ المؤنة في ذلك وعلم أنهما متى  
 اقسماه بالقرعة كان كل نصيب مساويا للآخر في المؤنة والعمارة له ماويه وتقاربه

مطلب سؤال رفع لابي الوليد



الجواب رضى الله عنك عن ذلك العقد المنعقد فوق هذا هل هو صحيح على مضمونه أو فاسد  
 وإذا كان فاسدا هل يصلح العقد بزيادة شرط خلاصته أو اسقاط شرط منه فأجاب أيده الله  
 تصفحت رحمنا الله وإياك سؤالك هذا ونسخة العقد الواقع فوقه ووقفت على ذلك كله وهو  
 عقد فاسد لانه لو استأجره على غرس نصف الجبل بنصفه على الاشاعة وإن كان يعتدل في  
 القسم على أن يقسم ما قبل الغرس على ما يوجب الحكم من القسم بالقرعة على أن يغرس  
 الاجير للمستأجر حظه الذي يحصل له في القسمة بالسهم بالحظ الذي يصير اليه بها لكان  
 غرر الاجير لان الاجير لا يدرى أى الجهتين تخرج له بالسهم فقد صارت اجارته مجهولة  
 ومما يدل على أنها مجهولة أنه لو أراد بيعه لما جازله ولا يجوز أن تكون الاجرة الاما يجوز  
 بيعه ولو استأجره أيضا على غرس نصف الجبل المحدود بنصفه على الاشاعة فإن كان يقول  
 في القسم على أن لا يقسم ما بعد الغرس لكان غرر الاجير أيضا لانه يعمل على أن تكون  
 اجارته على عمله نصف الغرس بعد غرسه ولا يعلم كيف يكون حاله وذلك من أعظم الغرر فإذا  
 لم تجز هذه الاجارة على شرط تعجيل القسمة قبل الغرس ولا على شرط تأخيرها الى بعد الغرس  
 في كلا الوجهين فقد تبين أيضا أنها غير جائزة على ما تضمنه العقد من أن لهما أن يقسما على  
 ما أحيوا ومن دعاهن مما الى ذلك فذلك له اذ لا يخرجان بذلك عن أحد الوجهين السابقين  
 وكذلك أيضا لو وقعت الاجارة بينهما على ذلك وسكنا عن القسمة اذ لا يخرج فعلهما الى وجه  
 جائز فان وقعت الاجارة على ما تضمنه العقد ولم يعتد عليهما حتى فانت بغرس الاجير جميع  
 الجبل مشاعا كان على الاجير قيمة نصف الجبل مشاعا يوم قبضه على حكم البيع الفاسد اذا  
 فانت وكان له نصف اجارة مثله في غرس جميعه فان كان لاحدهما في ذلك فضل على صاحبه  
 رجع بذلك عليه وكان الغرس مشترك بينهما وان لم يعتد على ذلك حتى اقتسما الجبل وغرس  
 الاجير حظه وحظ المستأجر كان على الاجير للمستأجر قيمة حظه الذي صار له مقسوما وعلى  
 المستأجر للاجير اجرة مثله في غرسه حظه وتراد الفضل فيما بينهما وان عثر على ذلك بعد غرس  
 الاجير حظه وقبل أن يغرس حظ المستأجر كان على الاجير قيمة حظه الذي قوت بالغرس وإن  
 كان عثر على ذلك بعد أن غرس الاجير حظ المستأجر وقبل أن يغرس حظه كان الجبل كله  
 لصاحبه وكان عليه للاجير اجرة مثله في غرسه حظه وكذلك يكون الحكم بينهما اذا وقع الامر  
 مسكوتا عنه في القسمة ولو قال أو اجرك على أن تغرس جميع الجبل ويكون لك نصفه اذا  
 غرسه لكان الحكم فيه اذا لم يعتد عليه حتى فانت بالغرس أن يكون للاجير اجرة مثله في غرسه  
 جميعه ويكون جميع الجبل مغروسا ليه اه منها بلفظها فانظر كيف فرق بين المستثنين وجرم  
 في مسئلتنا بذهب سمنون وأحد أقوال ابن القاسم ولم يحل فيه خلافا وجه هذا القول صلدن  
 في المقدمات والبيان وقد اقتصر ابن عرفة على نقل كلامه في البيان ونصه وسمع عيسى ابن  
 القاسم ان غارسه أرضه على انها ان بلغت كذا وكذا فالشجر والاصل بينهما فقطع قبل  
 ذلك لم يصلح هذا ولا يصلح الاعلى قدر يكون قبل الاطعام أو اليه فان نزل فالثمرة لرب  
 الارض وللعامل أجر مثله ولا شيء له في الارض ابن رشد في فاسد المغارسة التي جعل للعامل  
 فيها جزأ من الارض لابن القاسم أقوال أحدها هذا السماع فيعطى قيمة غرسه يوم وضعه



في الارض وأجر مثله في غرسه وقيامه عليه الى يوم الحكم ويرد الرب الارض ما أخذ من  
 ثمرها وهو قول سحنون وهو على ان الغرس في فسادها لم يلقا على مال الرب الارض والثاني  
 أنه يبيع فاسدا في نصف الارض فأت بالغرس فعلى الغارس فيه الرب الارض قيمته يوم غرسه  
 واجارة مثله في غرسه وقيامه به الى يوم الحكم وقيل عليه للغارس نصف قيمته فأنما يوم  
 الحكم من أجل سقيته وعلاجه وهو سماع عيسى ابن القاسم في رسم الجراب وقال ابن  
 حبيب عليه للغارس قيمة نصف غرسه يوم بلغ وتم وأجره من يوم مثله في قيامه به الى يوم الحكم  
 ويقاسبان من له فضل على صاحبه يرجع به والغلة بينهما على ما شرطاه والثالث انه يبيع  
 فاسدا يضاف في نصف الارض فأت بالغرس على الغارس قيمته يوم فوته بالغرس والنصف  
 الثاني كراه فاسدا على الغارس فيه الرب الارض كرام مثله يوم أخذها أو يوم وضع الغرس فيها  
 أو يوم أثمرت على ما تقدم ويقطع الغارس غرسه من النصف الذي الرب الارض بعد قسمه الا  
 أن يشاء الرب الارض أن يأخذه بقيته مقلوعا أو فائما على قول يحيى في رسم استاذن وهي  
 رواية المدنين وعلى هذا القول كل الغلة للعامل يرد عليه رب الارض ما أخذ منها مكيلها  
 ان عرفت أو خرسا ان جهلت وهو سماع عيسى ابن القاسم وهو أن الغرس على مال  
 الغارس وهو أظهر من القول الثاني لان اجتماع البيع والكراء في هذه المسئلة أولى من  
 اجتماع البيع والاجارة لانهم ما يصيران كأنهم ما تهما الفاسدا منه بلفظه وقد كانت وقعت  
 هذه المسئلة أول ما شرعت في الفتوى فأقنيت بهذا القول الذي قلنا انه أرجح ووافقني على  
 ذلك جماعة وخالفني جماعة فافتوا بما عزي لطريقة التسطى فحكم القاضي بما أقنيت به مع  
 من وافقني فلم يذعن العامل لذلك اذ كان بعض من أفتى له بمن يرجع اليه في الفتوى بمدينة  
 فاس وكان تو اذ ذلك عند السلطان عمرا كش فلما قدم وجهت له سؤالا فاجابني بقوله ان  
 الذي عندي في المسئلة هو ما اقتصر عليه صاحب المفيد وصاحب المعين ثم قدم علينا  
 لدارنا برهونه متوجه الى اية الشيخ ابن مشيش بخاء المحكوم له ليوافق له على صحة الحكم  
 فلم يفعل اذ ذلك ثم جاء المحكوم عليه أيضا بعد توجهنا جميعا فتنكلم معه في ذلك فقال لي طيب  
 الله ثراه ما مستندك في فتواك فذكرت له بعض ما تقدم ومن جملة قيسا بن عتاب وتسلم  
 صاحب المعيار اياهما مقتصر عليهما مع تقديم الشيوخ غالباً ما لا ينرشد فسكت وتوجه  
 معنا الخصمان الى أن وصلنا للزاوية المباركة دار العلم والصلاح زاوية تازروت العلمية ما وى  
 السادات الاجلاء الشرفاء الفضلاء اولاد ابن رسيون ثم أمر باحضار المعيار وغيره مما ينسب  
 من الكتب فلما وقف على ذلك رجع بانصافه رضي الله عنه وكتب بخط يده المباركة بعمه  
 الحكم وامضاته فاقطع اذ ذلك نزاع العامل ولم يبق له طمع والله أعلم \* (تنبيهات الاول) \*  
 ما تقدم في كلام العلامة ابن مرزوق وشارح تأليف المغارسة وما معهما من نسبتها ما لا ينرشد  
 انه صحيح قول سحنون فيه نظروا ان قبله غير واحد لان الذي صححه ابن رشد في المقدمات هو  
 قول اخر ويظهر لك ذلك يجلب كلامه برمته ونصه وأما اذا جعل له جزأ من الارض على  
 وجه لا يجوز في المغارسة مثل أن يقول له اغرس هذه الارض وقم على الغرس كذا وكذا سنة  
 أو حتى يبلغ كذا الاجل أو حتى يكون الاطعام دونه أو يقول له اغرسها وقم على الغرس حتى



يشرأ إلى أجل كذا وكذا مما لا يثمر التخل دونها أو غرسها وهي بيني وبينك مبهما من غير  
حد ولا أجل على مذهب من لا يميز ذلك ففي ذلك ثلاثة أقوال أحدها أنها الجارة  
فاسدة يكون على رب الأرض للغرس قيمة غرسه يوم وضعه في الأرض وأجر قنصله في  
غرسه أيامه وقيامه عليه ويكون له جميع الغلة يرد عليه الغارس ما أخذ منها المكيلة  
ان عرفت أو خرصها ان جهلت وهذا قول سحنون وهو يأتي على مذهب من علل بأن  
الغرس على ملاك رب الأرض فكأنه استأجره على غرس جميع الأرض بنصف الأرض  
والغرس عند بلوغه الحمد الذي اشتراطه بنصف ما أثمر الغرس والثاني أنه يبيع فاسد  
في نصف الأرض قد فات بالغرس فيكون على الغارس فيه قيمة يوم غرسه وكره فاسد  
في النصف الثاني فيكون على الغارس فيه لرب الأرض كراؤه يوم أخذها أو يوم وضع  
الغرس فيها أو يوم أثمرت على الاختلاف المذكور في ذلك ويقطع الغارس غرسه الآن بشاء  
رب الأرض أن يأخذه بقيمة مقلوعا وعلى قول يحيى بن يحيى المتقدم لا يأخذه إلا بقيته  
قائما ويكون جميع الغلة للغارس يرد عليه رب الأرض ما أخذ منها المكيلة ان عرفت  
أو خرصها ان جهلت وهذا قول ابن القاسم في رواية عيسى عنه وهو يأتي على أن الغرس  
على ملاك الغارس والثالث أنه يبيع فاسد في نصف الأرض قد فات بالغرس فيكون على  
الغارس فيه قيمة يوم غرسه وأجرة فاسدة في النصف الثاني فيكون فيه على رب الأرض  
للغارس قيمته مقلوعا يوم وضعه في الأرض وأجرة مثله في غرسه وقيامه عليه إلى وقت الحكم  
وقيل أنه يكون عليه للغارس نصف قيمة الغرس قائما يوم يحكم فيه من أجل سقيه وعلاجه  
وهي رواية عيسى عن ابن القاسم وقيل أنه يكون عليه للغارس قيمة نصف غرسه يوم يقطع  
وأجرته من يوم مثدي قيامه عليه إلى يوم الحكم فيه وهو قول ابن حبيب في الواحصة والغلة  
بينهما في جميع ذلك على ما اشتراطه والصحيح من ذلك ما بدأنا به من أن يكون عليه نصف  
قيمة الغرس مقلوعا يوم وضعه في الأرض وأجرة مثله في غرسه وقيامه عليه إلى يوم الحكم  
وهذا يأتي على أن الغرس نصفه على ملاك الغارس ونصفه على ملاك رب الأرض ومن الله  
التوفيق اه منه بالنظر فانت تراه انما صحح قولنا آخر لا قول سحنون وكان من نسب إليه  
تصحیح قول سحنون وأحد أقوال ابن القاسم أغتر وأبقوله والصحيح من ذلك ما بدأنا به لأنه  
الذي بدأ به حقيقة وليس ذلك مراده وانما مراده ما بدأ به في القول الثالث لأنه ذكر فيه  
ثلاثة أقوال في النصف الثاني الذي يكون لرب الأرض لأنه قد بين ذلك بقوله من أن يكون  
عليه نصف قيمة الغرس الخ فلا يقبل كلامه غير هذا بحال الآن يكون سقط من نسبتهم  
من المقدمات قولها من أن يكون عليه الخ مع أنه ثابت في أصل المقدمات كما ذكرته  
وكذلك نقل العلامة ابن هلال في الدر النثير والله أعلم فان قلت فعلى هذا لا يصح ما ذكرته  
أو لامن رجحان هذا القول بترجيح ابن رشد إياه قلت بل يصح لأن تصديره في البيان  
والمقدمات وعزوه لسحنون وابن القاسم واقتصاره عليه في الاجوبة مقتضاها من سألها من  
غير أن يذكروا خلافا ترجيح أعظم به من ترجيح مع أن قوله في المقدمات والصحيح ما بدأنا  
به الظاهر منه أنه تصحيح نسبي أي هو الصحيح بالنسبة للقولين بعده لا بالنسبة لجميع ما ذكره



في المسئلة من الاقوال فهو كقوله في البيان حسب ما مر وهو أظهر من القول الثاني الخ وان  
كان ما صححه في المقدمات غير ما استظهره في البيان يظهر ذلك بأدنى تأمل \* (الثاني) \* قول  
ابن رشد المتقدم أو خرصها ان جهلت كذا ووجدته في مقدماته وكذا نقله عنه غير واحد من  
المحققين وكذا تقدم في نقل ابن عرفة عنه ولم يتعقبوه وفيه نظر لمخالفته لقاعدة المثلث اذا  
جهل قدره وجبت قيمته فرار من الربا والمزاينة ثم وجدت في ابن عرفة بعد ما قدمته عنه  
بمخونصف ورقة ما نصه قلت وقع في كلام ابن رشد في غرم الثمرة حيث يجب قال فيه في  
الاول من سماع عيسى أخذت المكيلة ان عرفت ونخرص ان جهلت قاله في أول كلامه  
وفي آخره وقال في كلامه في رسم يوصى مكيلتها ان علمت وقيمة خرصها ان جهلت كذا  
صححته في غير نسخة واحدة والصواب قيمة خرص ذلك لانه المعروف من الروايات ونص  
عليه ابن رشد في آخر أول رسم من سماع ابن القاسم من جامع البيوع قال فيه من اشترى  
ثمرا قبل بدو صلاحه وجدته وفات غرم مكيلتها ان علمت وقيمة خرصها ان جهلت اه منه  
بلفظه \* (الثالث) \* قال في المقصد المجمود بعد ما قدمناه عنه غير متصل به ما نصه وان غارسه  
في أرض مشعرة فسخ قبل العمل فان فأت بالعمل والاطعلم قدمت على ما اتفقا عليه من  
الاجراء ويكون على العامل لب الأرض قيمة ما صار له من الأرض مشعرة ويكون على رب  
الأرض قيمة غرسه فانما وقيمة عمله في قلع الشعراء وقيل للغارس قيمة ما صار لصاحب الأرض  
مقلوعا اه منه بلفظه وهذا الذي جزم به في هذه الصورة بخصوصها مخالف لما قدمناه عنه  
واتيان به هكذا يقتضى انه غير منافي لما قدمه وفيه نظر اذ هذا التفصيل الذي اقتضاه كلامه  
لم ينقله ابن يونس ولا ابن رشد في مقدماته ويؤيده ولا غيرهما مع أن علم المنع في مغارسة الأرض  
المشعرة هي علم المنع في المغارسة على شرط جذرات كثيرة الموثنة حول الأرض كما صرح  
بذلك غير واحد منهم الميطي ونصه مسئلة واذا كانت الأرض شعراء لم تجز المغارسة فيها  
لان لتسقيتها من الشعراء قدر او هي زيادة على العامل وكذلك ان شرط عليه ببناء جدار  
حوالي الأرض مما تكثر النفقة فيه لم يجز لان الغرس قد لا يتم فترجع الأرض الى ربها وقد  
استفيع بالتسقية والبيان اه بلفظه على اختصاص ابن هرون ولهذا الما نقل العلامة بن هلال  
في الدر النيرة عن الوثائق المجموعة أنه اذا وقعت المغارسة في الأرض المشعرة أو اشترط عليه  
في غيرها ترزيبا ونحوه قدر وبال وفاتت بالعمل فان الأرض والغرس يقسم بينهما على  
ما تعامل عليه الى آخر ما قدمناه عن المقصد المجمود في الشعراء قال عقبه ما نصه قلت وهذا  
اعتماد على القول الثالث في المقدمات اه محل الحاجة منه بلفظه والله الموفق (أو  
اشترط على ربه) قول ز أو اشترط للعامل بعد العقد فيه نظر لان ما بعد العقد لا يقال  
فيه شرط وانما أشار المصنف الى قول المدونة ولا يجوز أن يشترط للعامل أن يعمل معه رب  
الحائط بنفسه فان نزل ذلك فلا مساقاة مثله لان مالكاً أجاز أن يشترط عليه دابة أو غلاما اذا  
كان لا يزول وان مات خلفه له رب الحائط اه منها بلفظها قال ابن باجي ما نصه ما ذكره من أن  
له مساقاة مثله هو الذي رجح اليه ابن القاسم بعد أن كان يقول له أجرة مثله اه منه بلفظه  
وفي رسم البيوع من سماع القرينين ما نصه وسئل عن رب الحائط يقول لرجل تعال اسق

(أو اشترط على ربه) قول ز بعد  
العقد صوابه قبله لان ما بعده  
لا يقال فيه شرط والقول المدعى  
الصحة



قول ز نقله العلي عن المسيطى  
ليس ذلك في نهايته ولا في اختصار  
ابن هرون له انهم هو ظاهر كلامه ولم  
يعزوه ولا ابن هرون لابن رشد ولا  
للغنى شيئا والله أعلم وقول مب  
واعترضه أبو علي الخ قائلا هو  
جسارة ومحض عبارة غره ح بلا  
ارتباب اه واستدل على ذلك قبل  
بان هذه المسئلة كسئلة اختلاف  
المتبايعين وتقدم هنالك أن المذهب  
انه انما يراعى الشبهة بعد القوات  
وأما قبله فالتحالف والتفاسخ مطلقا  
اه وقول مب عن المدونة قول  
مدعى الفساد تصحيف قطعا  
والصواب ما في بعض نسخه مدعى  
الصحة لانه الذي فيها وفي نقل الأئمة  
عنها وقول مب عن غ وحملها  
ابن رشد الخ فيه أن ابن رشد صرح  
ببناء كون القول للعامل في ذلك لانه  
مدعى الصحة على القول برعاية  
دعوى الاشباه مع القيام أى وأما  
على مقابله وهو المشهور كما تقدم  
فيهما لقان ويتفاهن فها شاهد  
لابي علي وبه تعلم ما في عزوه لابن رشد  
وانه لم يقل ان القول لمدعى الصحة  
مطلقا الا للغنى وحده والله أعلم  
وقول ز انما ذكره في القراض  
الخ بل ذكره عند قولها في المساقاة  
واذا ادعى أحدهما فسادا فالقول  
قول مدعى الصحة اه نعم بحث  
أبو علي في تشهيره قائلا وليس هو  
المذهب ثم استدلى بما في مب من  
كلام المسيطى والبرزلى ثم قال وقد  
قال المصنف في البيع الآن يغلب  
الفساد ويناهى ذلك ترجيح غاية

أنت وأنا حاطي هذا ولك نصف الثمرة قال لا يصلح هذا وانما المساقاة أن يسلم الحائط الى  
الداخل قال القاضي رضى الله عنه هذا كما قال ان ذلك لا يصلح فان وقع ذلك وفات بالمل  
كان العامل فيه أجبر الان رب الحائط اشترط أن يعمل فيه فكان له لم يسلم اليه وانما أعطاه  
جزأ من الثمرة على أن يعمل معه بخلاف اذا اشترط العامل أن يعمل معه رب الحائط هذا  
قال فيه ابن القاسم في المدونة وغيرها انه يرد فيه الى مساقاة مثله وقال أشهب يرد الى أجره  
مثله وقال سحنون يجوز ولا يرد الى أجره مثله كما لو اشترط عليه غلاما يعمل معه اذا كان  
الحائط كبيرا يجوز فيه اشتراط الغلام والداية وبالله التوفيق اه منه بلفظه وهو صريح  
فيما ذكرناه فتأمل به بانصاف والله أعلم (والقول لمدعى الصحة) قول ز نقله العلي عن  
المسيطى الخ ليس في نهاية المسيطى ولا في اختصار ابن هرون له انهم هو ظاهر كلامه  
ولم يعز له ابن رشد ولا للغنى شيئا في أصل النهاية ولا في اختصارها وقوله ان كلام الشامل  
لا يعول عليه أصله لعج وتعبه أبو علي بقوله مانصه وقول عجم كلام الشامل لا يعول  
عليه جسارة ومحض عبارة غره ح بلا ارتباب اه واستدل على ذلك قبل بان هذه  
المسئلة كسئلة اختلاف المتبايعين وتقدم هنالك أن المذهب انه انما يراعى الشبهة بعد  
القوات وأما قبله فالتحالف والتفاسخ مطلقا اه قلت وكلام ابن رشد شاهد لما قاله  
كما استراه على الاثر وقول مب عن غ في تكميله وحمله ابن رشد على القول بجواز  
المساقاة الخ مانسبه غ لابن رشد صحيح ذكره في شرح أول مسئلة من رسم ان خرجت  
من سماع عيسى من كتاب الجوائع والمساقاة ولكن غ أسقط منه ما هو محتاج اليه  
ونصه ولو اختلفا على مذهبه في المدونة فادعى كل واحد منهما انه استثناهم لوجب أن يكون  
القول قول العامل لانه مدعى الصحة منهم ما وذلك على القول برعاية دعوى الاشباه مع القيام  
لانه انما كان القول قول مدعى الصحة من أجل انه أشبه بالدعوى خلاف ما في سماع أبي  
زيد من كتاب المغارسة اه منه بلفظه فانظر قوله على القول برعاية دعوى الاشباه مع القيام  
أى وأما على القول بعدم مراعاته مع القيام فانهما يتحالفان ويتفاهن وقد علمت أن  
المشهور عدم مراعاة الاشباه مع القيام فكلام ابن رشد هذا شاهد لابي علي فقول مب  
فتحصل أن طريقة ابن رشد القول لمدعى الصحة مطلقا أى قبل العمل وبعده هو اغترار منه  
بكلام غ الذي ذكره وقد رأيت ما فيه فلم يبق الا قول للغنى وحده وهو لا يقارب كلام  
من خالفه فضلا عن أن يساويه فصح ما قاله في الشامل ونبين أنه المعول عليه وان كلام  
عجم ومن تبعه لا يلتفت اليه والله أعلم وقول ز وما ذكره تت هنا عن ابن ناجي من  
انه ولو غلب الفساد على المشهور رده عجم بأن ابن ناجي انما ذكره في القراض الخ غير صحيح  
وان سكتوا عنه فان ابن ناجي قال عند قول المدونة في كتاب المساقاة واذا ادعى أحدهما  
فسادا فالقول قول مدعى الصحة اه مانصه ظاهرها ولو كان الغالب الفساد ويجرى فيها  
ما ذكره في كتاب السلم اذا اختلف المتبايعان في الصحة والفساد فالقول قول مدعى الصحة  
قطا هرهما كما قلناه هنا وهو المشهور وقال عبد الحميد الصائغ اذا غلب الفساد فالقول قول  
مدعى لقولها القول قول الزوجة في ادعاء الوطء بارضاء الستروان كانت حائضا وفي نهار

بكلام المتأخرين والمتقدمين اه وعلمه اقتصاف المعنى



رمضان وقال سحنون في المغارسة القول قول مدعى الفساد اذا غلب قال المازري وما قاله  
صحیح على أصل المذهب اه منه بلفظه نعم بحث أبو علي في تشهير ابن ناجي قائلا وليس  
هو المذهب ثم استدل بكلام المتبسط والبرزلي اللذين عند مب ثم قال وقد قال المصنف  
في البيع الآن يغلب الفساد وينافي المحل المذكور ترجيح ما مر عليه ثم غاية بكلام  
المقدمين والمتأخرين اه محل الحاجة منه بلفظه قلت وما قاله ظاهر وعلى ذلك اقتصر  
صاحب الفقيه ونصه ومن ادعى منه ما فاسدا فالقول قول مدعى الصحة مع عينه إلا أن يكون  
حال أهل البلد المسافة الفاسدة فيكون القول قول مدعيها رواه أبو يزيد عن ابن القاسم  
وتفسخ المسافة بينهما اه منه بلفظه وقول مب ونحوه لابن يونس في كتاب الأكرية  
يعني في مسألة أخرى لافي المسافة بنفسها وكلام ابن يونس هو في أول ترجمة جامع القول  
في أكرية السفن فإنه بعد أن ذكر من قول مالك أن من يكتري سفينة لحمل طعام يجوز منه  
على أن يقبضه مكانه جاز وعلى أن لا يقبضه إلا بالموضع الذي يحمل اليه لم يجوز أن سكا  
عن ذلك لم يجوز عند ابن القاسم وأجازه غيره قال مانصه فان غرت السفينة في الطريق  
وذهب ما فيها فادعى رب الطعام أن معاملته ما وقعت على أن رب السفينة قبض جزاءه  
بالموضع الذي ركبوها منه وطلب نصيبه وقال رب السفينة بل اشتطت قبضه بعد البلوغ  
فرب الطعام مصدق مع عينه لانه مدعى الحال وعلى رب السفينة البينة على ما ادعى والاضمن  
مثل مكيله ذلك الجزء في الموضع الذي ركبوها منه لان مصيبته منه ولا كراهه الاعلى البلوغ  
محمد بن يونس وهذا اذا لم تكن لهم سنة يحملون عليها وان كانت لهم سنة جارية فالقول  
قول من ادعاهوا وان كانت فاسدة وقاله كثير من شيوخنا اه منه بلفظه وقول مب فإنه  
لما قال في المدونة فالقول قول مدعى الفساد الخ كذا في أكثر نسخته وهو تصحيف والصواب  
ما في بعضها قول مدعى الصحة لانه الذي في المدونة وفي نقل الأئمة عنهم والله أعلم (وان قصر  
عامل عما شرط حط بنسبته) قول ز كخمسة حط من جزئه المشتط كخمسة عشر الخ  
قال تولا معنى له وانما الصواب فان كانت قيمة ما ترك الثلث حط من جزئه المشتط الثلث  
اه ثم استدل بكلام سحنون الذي في ق والله سبحانه أعلم بالصواب واليه المرجع  
والمآب وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين عدد  
ما في علم الله تتوالى في كل حين وعلى كل من تبعهم باحسان الى  
يوم الدين واخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين وكان  
الفرغ من اخراجه من مبيضة عشية يوم الاربعاء  
الخامس من جمادى الثانية سنة أربع  
وعشرين ومائتين وألف

وقول مب ونحوه لابن يونس الخ  
يعني في مسألة أخرى من باب الكراه  
ونص المراد منه وان كانت لهم سنة  
جارية فالقول قول من ادعاهوا وان  
كانت فاسدة وقاله كثير من شيوخنا  
اه

\* (ثم الجزء السادس ويليه الجزء السابع أوله باب في الاجارة) \*



حَاشِيَةُ الْإِمَامِ الرَّهْطُونِي  
عَلَى شَرْحِ الزُّرْقَانِي  
لْمَخْصَرِ خَلِيلٍ

وَبِهَامَتِهِ هَاشِيَةُ الْمَدْفِي عَلَى كُنُوزِ

---

الْجُزْءُ السَّادِسُ

---

قَامَتْ بِإِعَادَةِ طَبْعِهِ بِطَرِيقَةِ التَّصْوِيرِ  
عَنِ طَبْعَةِ الْمَطْبَعَةِ الْأَمِيرِيَّةِ بِبُولَاكٍ ١٣٠٦ هـ

دار الفكر

بِئْرُوت

١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨ م



١  
\* (فهرسة الجزء السادس من حاشية العلامة الرهوني  
على شرح الشيخ عبد الباقي الزرقاني) \*

صفحة	
٢	باب الضمان
٣٥	باب الشراكة
١٠١	فصل في المزارعة
١٠٨	باب الوكالة
١٣٩	باب الاقرار
١٦٢	فصل في الاستحقاق
١٧٧	باب الوديعة
١٩٦	باب العارية
٢١٠	باب الغصب
٢٣٤	فصل في الاستحقاق
٢٥٣	باب في الشفعة
٣٠٥	باب القسمة
٣٢١	باب القراض
٣٤٣	باب المساقاة

\* (تمت) \*